

تفسير المات المحتمام المحتمام

تأليف

صافي بن عبد السلام أحصد البديسوي عبد الغني بن نصير عبد الفتاح الألفي

五 4 五 4 五 4 五 4 五 4 五 4

مجدي بن عطية حمودة بدر بين رجيب أشرو الكيردي محمد بن عبيد الجواد

اشراف الشراف

أَيَى إِسْحَاقَ بَحَدِي بِنْ عَطِيَّة حَمَّوُدَة اللَّهِ السَّحَاقِ بَحَدُودَة اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

المكتب العلمي لتحقيق التراث







تأليف

مجدي بن عطية حمودة صافي بن عبد السلام بسدر بسن رجب أحسمد البديوي

أشرف الكردي عبد الغني بن نصير

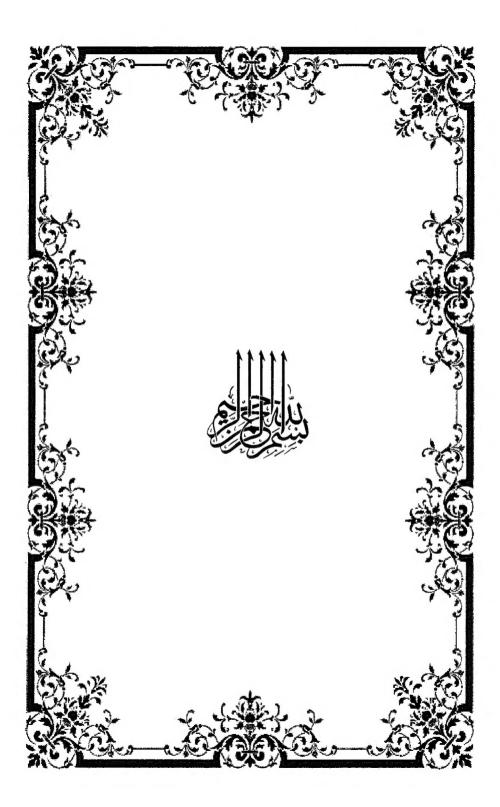
محمد بن عبد الجواد عبد الفتاح الألفي

إشراف

أبي إسحاق مجدي بن عطية حمودة

·1·· ۲· ۵ ۲ ۲ ۹ / ۵

المجلد السابع



رابعًا: حد السرقة

قال تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءٌ بِمَا كَسَبَا نَكَالَا مِّنَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ۞ فَمَن تَابَ مِنْ بَغْدِ ظُلْمِهِ، وَأَصْلَحَ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهٌ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[المائدة:٣٥-٣٦]

تفسير الآيات

قال الإمام الطبري تَعَلَّلُهُ: يقول جل ثناؤه: ومن سرق من رجل أو امرأة، فاقطعوا، أيها الناس، يده ولذلك رفع ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ﴾؛ لأنهما غير معينين. ولو أريد بذلك سارق وسارقة بأعيانهما، لكان وجه الكلام النصب.

وقد روي عن عبد الله بن مسعود أنه كان يقرأ ذلك: {والسارقون والسارقات} .. وفي ذلك دليل على صحة ما قلنا من معناه، وصحة الرفع فيه، وأن {السارق والسارقة} مرفوعان بفعلها على ما وصفت، للعلل التي وصفت.

وقال تعالى ذكره: ﴿فَٱقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾، والمعنى: أيديها اليمنى،...ثم اختلفوا في «السارق» الذي عناه الله عز ذكره.

فقال بعضهم: عنى بذلك سارق ثلاثة دراهم فصاعدًا. وذلك قول جماعة من أهل المدينة، منهم مالك بن أنس ومن قال بقوله. واحتجوا لقولهم ذلك بأن: رسول الله عَلَيْهُ، قطع في مجن قيمته ثلاثة دراهم (١).

وقال آخرون: بل عنى بذلك سارق ربع دينار أو قيمته. وممن قال ذلك، الأوزاعي ومن قال بقوله. واحتجوا لقولهم ذلك بالخبر الذي روي عن عائشة أنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «القطعُ في ربع دينارٍ فصاعدًا»(٢).

وقال آخرون: بل عنى بذلك سارق عشرة دراهم فصاعدًا. وممن قال ذلك أبو

⁽١) أخرجه البخاري (٦٧٩٥) ومسلم (١٦٨٦) من حديث عبد الله بن عمر ﷺ: «أن رسول الله ﷺ قطع في مجِنِّ ثمنهُ ثلاثةَ دراهم».

⁽٢) أخرجه البخاري (٦٧٨٩) و مسلم (١٦٨٤).

حنيفة وأصحابه. واحتجوا في ذلك بالخبر الذي روي عن عبد الله بن عمرو، وابن عباس: أن النبي ﷺ قطع في مجن قيمته عشرة دراهم (١).

وقال آخرون: بل عني بذلك سارق القليل والكثير. واحتجوا في ذلك بأن الآية على الظاهر، وأن ليس لأحد أن يخص منها شيئًا، إلا بحجة يجب التسليم لها. وقالوا: لم يصح عن رسول الله على خبر بأن ذلك في خاص من السراق. قالوا: والأخبار فيها

(۱) ضعيف: وحديث ابن عباس ﷺ، أخرجه أبو داود (٤٣٨٩) من طريق محمد بن إسحاق عن أيوب بن موسى، عن عطاء عن ابن عباس، بلفظ: «قطع رسول الله ﷺ يد رجل في مجن قيمته دينار أو عشرة دراهم».

وأخرجه النسائي (٤٩٥١) وأبو يعلى (٢٤٩٥) والبزار (٥١٥٩) و الدارقطني (٣/ ١٩١) والطحاوي في «معاني الآثار» (٣/ ١٦٣) من نفس الطريق، بلفظ: «كان ثمن المجن على عهد رسول الله ﷺ عشرة دراهم».

وحديث عمرو بن العاص الله أخرجه: النسائي (٤٩٥٦) وأحمد (٦٦٨٧) والدارقطني (٣٠/ ١٩٥٠) من طريق محمد بن إسحاق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: «كان ثمن المجن على عهد رسول الله على عشرة دراهم».

وابن إسحاق اضطرب في هذا الحديث، فتارة يرويه عن أيوب بن موسى عن عطاء عن ابن عباس، وتارة يرويه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وتارة يرويه موقوفًا على عطاء، وتارة أخرى عن عطاء عن أيمن. وانظر: «السنن الكبرى» للنسائي (٤/ ٣٤٢)، و«فتح الباري» لابن حجر (١٠٣/١٢).

وأخرجه أحمد (٦٩٠٠) والدارقطني (٣/ ١٦٢) من طريق الحجاج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «لا قطع فيها دون عشرة دراهم».

والحجاج هو ابن أرطأة، كثير الخطأ والتدليس، ولم يسمع هذا الحديث من عمرو بن شعيب كما قال ابن عبد الهادي، وانظر: «تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق» (٤/ ٥٥٥).

قال النووي كَلَنْهُ في «شرح صحيح مسلم» (١١/ ١٨٣): وأما ما يحتج به بعض الحنفية وغيرهم من رواية جاءت قطع في مجن قيمته عشرة دراهم، وفي رواية خسة، فهي رواية ضعيفة لا يعمل بها لو انفردت فكيف وهي مخالفة لصريح الأحاديث الصحيحة الصريحة في التقدير بربع دينار؟! مع أنه يمكن حملها على أنه كانت قيمته عشرة دراهم اتفاقًا؛ لا أنه شرط ذلك في قطع السارق وليس في لفظها ما يدل على تقدير النصاب بذلك.

قطع فيه رسول الله ﷺ مضطربة مختلفة، ولم يرو عنه أحد أنه أتي بسارق درهم فخلى عنه، وإنها رووا عنه أنه قطع في مجن قيمته ثلاثة دراهم (١). قالوا: وممكن أن يكون لو أتى بسارق ما قيمته دانق أن يقطع. قالوا: وقد قطع ابن الزبير في درهم (٢). وروي عن ابن عباس أنه قال: الآية على العموم.

قال أبو جعفر: والصواب من القول في ذلك عندنا قول من قال: الآية معني بها خاص من السراق، وهم سراق ربع دينار فصاعدًا أو قيمته، لصحة الخبر عن رسول الله ﷺ أنه قال: «القطعُ في ربع دينارٍ فصاعدًا»(٣).

وقوله: ﴿ جَزَآءً بِمَا كَسَبَا نَكَلَا مِنَ ٱللَّهِ ﴾ [المائدة:٣٨]، يقول: مكافأة لها على سرقتها وعملها في التلصص بمعصية الله ﴿ نَكَلَا مِنَ ٱللَّهِ ﴾. يقول: عقوبة من الله على لصوصيتها.

وكان قتادة يقول في ذلك ما حدثنا بشر بن معاذ قال: حدثنا يزيد بن زريع قال: حدثنا ينيد بن زريع قال: حدثنا سعيد، عن قتادة قوله: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءٌ بِمَا كَسَبَا نَكَلَّا مِّنَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿اللَّهُ اللَّهُ مَا أَمْ الله بَأْمُر قط إلا وهو صلاح، ولا نهى عن أمر قط إلا وهو فساد (٤).

وكان عمر بن الخطاب يقول: «اشتدوا على السراق، فاقطعوهم يدًا يدًا، ورجلًا رجلًا ورجلًا ورجلًا .

⁽١) سبق تخريجه.

⁽٢) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وأخرج ابن أبي شيبة (٢٨٦٨٣) من طريق سفيان، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه: «أن ابن الزبير قطع في نعلين».

⁽٣) سبق تخريجه.

⁽٤) إسناده حسن.

⁽٥) ضعيف: أخرجه أبو بكر الدينوري في «المجالسة وجواهر العلم» (١١٩٨) من طريق الفرات ابن السائب، عن ميمون بن مهران، عن ضبة بن محصن؛ قال: كتب عمر بن الخطاب الله أبي موسى الأشعري الله أن يدركني وإياك عمياء مجهولة، وضغائن محمولة؛ فأقم الحدود ولو ساعة من نهار، وإذا عرض لك أمران: أحدهما

وقوله: ﴿وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [المائدة: ٣٨] يقول جل ثناؤه: ﴿وَٱللَّهُ عَزِيزٌ ﴾ في انتقامه من هذا السارق والسارقة وغيرهما من أهل معاصيه ﴿حَكِيمٌ ﴾، في حكمه فيهم وقضائه عليهم. يقول: فلا تفرطوا أيها المؤمنون، في إقامة حكمي على السراق وغيرهم من أهل الجرائم الذين أوجبت عليهم حدودًا في الدنيا عقوبة لهم، فإني بحكمتي قضيت ذلك عليهم، وعلمي بصلاح ذلك لهم ولكم.

القول في تأويل قوله عز ذكره: ﴿ فَمَن تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ ء وَأَصْلَحَ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [المائدة:٣٩].

قال أبو جعفر: يقول جل ثناؤه: ﴿فَمَن تَابَ﴾، من هؤلاء السراق، يقول: من رجع منهم عما يكرهه الله من معصيته إياه، إلى ما يرضاه من طاعته ﴿مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ ﴾، و «ظلمه»، هو اعتداؤه وعمله ما نهاه الله عنه من سرقة أموال الناس، ﴿وَأَصْلَحَ ﴾، يقول: وأصلح نفسه بحملها على مكروهها في طاعة الله، والتوبة إليه مما كان عليه من معصيته.

وكان مجاهد – فيها ذكر لنا – يقول: توبته في هذا الموضع، الحد الذي يقام عليه،...وقوله: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ ﴾، يقول: فإن الله جل وعز يرجعه إلى ما يحب ويرضى، عما يكره ويسخط من معصيته.

وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾. يقول: إن الله عز ذكره ساتر على من تاب وأناب عن معاصيه إلى طاعته ذنوبه، بالعفو عن عقوبته عليها يوم القيامة، وتركه فضيحته بها على رؤوس الأشهاد ﴿رَّحِيمٌ ﴾ به وبعباده التائبين إليه من ذنوبهم (١).

لله والآخر للدنيا؛ فآثر نصيبك من الله، فإن الدنيا تنفذ والآخرة تبقى، وأخف الفساق، واجعلهم يدًا يدًا ورجلًا رجلًا...الأثر مطولًا).

وفرات بن السائب متروك الحديث.

⁽١) «تفسير الطبري» (١٠/ ٢٩٤ -٣٠٠) بتصرف يسير.

كرتعريف السرقة:

السرقة لغة: أخذ المال خفية.

قال الفيروز آبادي كِتَالَتُهُ: سَرَقَ منه الشيءَ يَسْرِقُ سَرَقًا... جاءَ مُسْتَتِرًا إلى حِرْزِ فَأَخَذَ مالًا لِغَيْرِهِ. والاسْمُ: السَّرْقَةُ بالفتح (١).

🕸 والسرقة شرعًا: أخذ المال خفية ظلمًا من حرز مثله بشروط (٢).

وقيل: هي أخذ مال الغير من حرز المثل على الخفية والاستتار (٣).

الحمكة من قطع يد السارق

قال المازري تعمله: صان الله الأموال بإيجاب قطع سارقها، وخص السرقة لقلة ما عداها بالنسبة إليها من الانتهاب والغصب؛ ولسهولة إقامة البينة على ما عدا السرقة بخلافها.

وشدد العقوبة فيها؛ ليكون أبلغ في الزجر، ولم يجعل دية الجناية على العضو المقطوع منها بقدر ما يقطع فيه حماية لليد، ثم لما خانت هانت وفي ذلك إشارة إلى الشبهة التي نسبت إلى أبي العلاء المعري في قوله:

يد بخمس مئين عسجد وديت ما بالها قطعت في ربع دينار

فأجابه القاضي عبد الوهاب المالكي بقوله:

صيانة العضو أغلاها وأرخصها صيانة المال فافهم حكمة الباري(٤)

وشرح ذلك أن الدية لو كانت ربع دينار لكثرت الجنايات على الأيدي، ولو كان نصاب القطع خمسائة دينار لكثرت الجنايات على الأموال، فظهرت الحكمة في

⁽١) «القاموس المحيط» (ص:١١٥٣).

⁽٢) «الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع» للخطيب الشربيني (٢/ ٥٣٤).

⁽٣) «الفقه الإسلامي وأدلته» للزحيلي (٧/ ٣٥٩).

⁽٤) وورد البيت بلفظ:

عز الأمانة أغلاها وأرخصها ذل الخيانة فافهم حكمة الباري

الجانبين وكان في ذلك صيانة من الطرفين.

وقد عسر فهم المعنى المقدم ذكره في الفرق بين السرقة وبين النهب ونحوه على بعض منكري القياس، فقال: القطع في السرقة دون الغصب وغيره غير معقول المعنى فإن الغصب أكثر هتكًا للحرمة من السرقة، فدل على عدم اعتبار القياس؛ لأنه إذا لم يعمل به في الأعلى فلا يعمل به في المساوي.

وجوابه: أن الأدلة على العمل بالقياس أشهر من أن يتكلف لإيرادها، وستأتي الإشارة إلى شيء من ذلك في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى (١).

وقال عبد الرحمن الجزيري كِتَلَنْهُ: وقد اعترض بعضهم على هذا الحكم وقال: كيف يحكم بقطع يد قيمتها في الدية خمسائة دينار في ثلاثة دراهم؟

وأجابوا عليه: بأن اليد لما كانت أمينة كانت ثمينة ولما خانت هانت.

وقالوا: إن ذلك من أسرار أحكام الشريعة الغراء؛ لأن الشارع جعل قيمة اليد في باب الجنايات بخمسائة دينار حتى تحترم فلا يجنى عليها، أما في باب السرقة فلما خانت الأمانة ناسب أن يكون القدر الذي تقطع فيه ربع دينار؛ لئلا يسارع الناس في سرقة الأموال، ولهذا علل الله تعالى قطع اليد في السرقة بقوله كان: ﴿جَزَآءً بِمَا كَسَبَا نَكُلًا مِّنَ ٱللَّهِ ﴿الله الله الله الله على صنيعها السيئ في أخذها أموال الناس بأيديهم، فناسب أن يقطع العضو الذي استعانا به على ذلك ﴿نَكُلًا مِّنَ ٱللَّهِ ﴿ الله بها على ارتكاب ذلك الفعل، وعبرة لغيرهما فإن قطع اليد يفضح صاحبه طول حياته، ويجلب له الخزي والعار ويسقطه في نظر المجتمع وهو أجدر العقوبات بمنع السرقة وتأمين الناس على أموالهم وأرواحهم وأعراضهم (٢٠).

⁽١) نقلًا عن "فتح الباري" لابن حجر (١٢/ ٩٨).

⁽٢) «الفقه على المذاهب الأربعة» (٥/ ٦٧).

شروط قطع يد السارق

🗐 ذكروا للقطع شروطًا لا بد منها حتى يلزم القطع:

الشرط الأول: تكليف ذلك السارق.

والتكليف هو: أن يكون بالغًا عاقلًا ملتزمًا، فإذا سرق الصبي فلا قطع عليه؛ لأنه لم يتكامل عقله الذي يزجره عن السرقة، وكذلك إذا سرق المجنون فلا قطع عليه، وأما إذا سرق من مال الحربي، فإن المجاهد له أن يأخذ من مال المحاربين ما يقدر عليه، فلا يقطع إذا قدر عليه، وإذا كان السارق كافرًا محاربًا فإنه يقتل.

🕸 الشرط الثاني: أن يكون المال محترمًا.

فإذا كان غير محترم أو لم يكن له قيمة فلا قطع عليه، فإذا سرق خمرًا فلا قطع عليه؛ لأنه لا قيمة لها، ومثلها سائر المحرمات كالدخان والقات والنرجيل وما أشبهها مما لا قيمة لها في الشرع، فلا قطع على من سرقها.

وكذلك لو سرق آلات الملاهي كالعود والطنبور والطبول وما أشبهها، وكذلك لو سرق ما يجب إتلافه كالصور والأفلام التي فيها صور خليعة، وكتب الزندقة والإلحاد، والمجلات التي فيها خلاعة ومجون، وفيها إلحاد وزندقة، فهذه إذا سرقت فلا قطع على من سرقها؛ لأنه لا قيمة لها شرعًا، ولو أنها مقرة وتباع.

الشرط الثالث: بلوغ النصاب.

فلا بد أن يكون المسروق نصابًا، وقدر النصاب بأنه مقدار ربع دينار أو ثلاثة دراهم، والدينار هو: أربعة أسباع الجنية، وربعه معروف، فربع الدينار هو نصاب السرقة، ومن الدراهم الفضة ثلاثة دراهم، والدرهم: قطعة من الفضة صغيرة، فإذا بلغ المسروق نصابًا أو كانت قيمته نصابًا فإنه يقطع فيه السارق.

والمجن الذي قطع فيه النبي ﷺ ثمنه ثلاثة دراهم، وثلاثة درهم هي ربع دينار؛ لأن صرف الدينار في ذلك الوقت كان اثني عشر درهمًا.

والمجن هو: الترس الذي يلبسه المقاتل فوق رأسه، يُسمى مجنًّا ويُسمى مغفرًا

ويُسمى ترسًا؛ لأنه يستر الرأس، ويكون على الرأس وعلى الأذنين ونحوها، وهو من حديد، فله ثمن، وهذا الرجل الذي سرق هذا الترس أو هذا المجن قطع بهذه السرقة فدل على أن هذا نصاب.

ومعلوم أن آلات الملاهي ليس لها قيمة في الشرع لا ربع دينار ولا ثلاثة دراهم؛ فلأجل ذلك لا قطع في سرقتها، ولا يغرمها من أتلفها. هكذا الحكم شرعًا.

الشرط الرابع: الحرز.

فالمسروق لا بد أن يكون محرزًا، فإذا أخذه من الشوارع والطرق فلا يُسمى سارقًا، وكذلك إذا وجد الباب مفتوحًا فدخل وأخذ قدحًا أو ثوبًا فلا يُسمى سارقًا، وهكذا لو دخل الدكان فأخذ إناءً أو أخذ نعلًا أو شيئًا من المال قيمته نصاب فلا قطع عليه، وما ذاك إلا أنه لا يُسمى سارقًا؛ لأنه لم يسرقه من حرز، ومعلوم أن الأبواب التي تغلق تحرز ما في داخل البيت، فإذا كسر الباب ودخل فهذا قد أخذ من الحرز.

ومعلوم أن الأسوار حروز، فإذا صعد مع السور وقفز ودخل الدار فهذا قد هتك الحرز.

ومعلوم مثلًا أن الصناديق الكبيرة حروز، فإذا كسر الصندوق وأخذ ما فيه فإنه قد أخذ من الحرز، فيعتبر قد انطبق عليه اسم السارق الذي أخذ من الحرز.

وإذا وجد الغنم في زريبة ففتح الباب عليها وأخذ منها فقد أخذ من الحرز، وإذا وجدها مع الراعي فإن الراعي أيضًا هو الحرز، فإذا اهتبل غفلته وأخذ فإنه قد أخذها من الحرز.

وإذا وجد مالًا محرزًا بما يحرز به عادة كحجرة أو دار مقفلة أو نحو ذلك، فهتك ذلك الحرز، فيجب قطعه.

الشرط الخامس: انتفاء الشبهة.

فإذا كان له شبهة في هذا المال فلا قطع عليه، فإذا ادعى أن هذا المال وقف على المساكين، وأنا من المساكين، وكان قوله صحيحًا فلا قطع عليه، وإذا سرق من مال

غنيمة وهو من جملة الغانمين قبل أن يقسم فلا قطع عليه؛ وذلك لأن له شبهة، وكذلك لو كان ولده من جملة المقاتلين، وكما إذا سرق من مال له فيه حق كبيت المال، لأن له فيه حقًا، وهو من جملة المستحقين، أو سرق من وقف على فئة هو منهم، كالوقف على الفقراء أو على المساكين أو على هؤلاء المسمين وهو من جملتهم، فلا قطع في مال له فيه شبهة، بل لا بد أن تنتفي الشبهة.

الشرط السادس: ثبوت السرقة.

وتثبت بأحد أمرين: بالبينة، وبالاعتراف، فإذا أقر واعترف بأنه الذي سرق فإنه تقطع يده. وإذا أنكر وجحد، ولكن شهد عليه شاهدان فإنه تقطع يده، ولا بد في الشاهدين من العدالة، والعدالة هي: أن يكون الشاهد ذكرًا عدلًا موثوقًا مقبولًا خبره، فلا تُقبل شهادة عدو له مثلًا؛ لأنه يطعن فيه ويقول: هذا يحب الإضرار بي، وكذلك لا يشهد عليه فاسق غير مقبول الشهادة عند المسلمين، وغير مقبول الشهادة عند الحاكم (۱).

مسائل الآيات

قال الإمام القرطبي يَخْتَلْهُ: فيه سبع وعشرون مسألة:

الأولى: قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقَطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا ﴾ الآية [المائدة:٣٨]. لما ذكر تعالى أخذ الأموال بطريق السعي في الأرض والفساد ذكر حكم السارق من غير حراب على ما يأتي بيانه أثناء الباب؛ وبدأ سبحانه بالسارق قبل السارقة عكس الزنى على ما نبينه آخر الباب.

وقد قطع السارق في الجاهلية، وأول من حكم بقطعه في الجاهلية الوليد بن المغيرة (٢٠)، فأمر الله بقطعه في الإسلام، فكان أول سارق قطعه رسول الله ﷺ في

⁽١) «شرح عمدة الأحكام» لابن جبرين (دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية).

⁽٢) إسناده ضعيف: أخرجه الفاكهي في «أخبار مكة» (٣/ ٢٣٨) قال: حدثني أبو سعيد عبد الله بن شبيب، قال: حدثني ابن الهشامين، قال: أخبرني أشياخي، قالوا: «كان الوليد بن المغيرة أول من خلع نعليه لدخول الكعبة، فخلع الناس نعالهم في الإسلام، وأول من جلد في الخمر، فجلد في

الإسلام من الرجال الخيار بن عدي بن نوفل بن عبد مناف (١)، ومن النساء مرة بنت سفيان بن عبد الأسد من بني مخزوم (٢)، وقطع أبو بكر يد اليمني الذي سرق العقد؛ وقطع عمر يد ابن سمرة أخي عبد الرحمن بن سمرة ولا خلاف فيه.

وظاهر الآية العموم في كل سارق وليس كذلك؛ لقوله عند: «لا تقطعُ يدُ السارقِ إلَّا في ربع دينارٍ فصاعدًا» (٣). فبين أنه إنها أراد بقوله: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ وَٱلسَّارِقَةُ وَالسَّارِقَ إلا في ربع دينار، أو فيها قيمته ربع بعض السراق دونَ بعض؛ فلا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار، أو فيها قيمته ربع دينار؛ وهذا قول عمر بن الخطاب (٤)، وعثمان بن عفان (٥)، وعلى (٣)، عنها، وبه قال

الإسلام، وأول من قطع في السرقة في الجاهلية، ثم قطع في الإسلام». قال: وكان يقال: لا وثوبي الوليد الخلق منها والجديد. وهذا إسناد فيه مجاهيل.

(۱) «النكت والعيون» (۲/ ٣٥-٣٦).

(٢) قال الشيخ الشنقيطي كَلَنْهُ في «أضواء البيان» (٣/ ٣٤): «ما ذكره القرطبي كَلَنْهُ من أن المخزومية التي سرقت فقطع النَّبي ﷺ يدها أولًا هي مرة بنت سفيان خلاف التحقيق. والتحقيق أنها فاطمة بنت الأسود بن عبد الأسد بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم، وهي بنت أخي أبي سلمة ابن عبد الأسد الصحابي الجليل، الذي كان زوج أم سلمة قبل النَّبي ﷺ. قتل أبوها كافرًا يوم بدر، قتله حمزة بن عبد المطلب ﷺ. وقطع النَّبي ﷺ يدها وقع في غزوة الفتح. وأما سرقة أم عمرو بنت سفيان بن عبد الأسد ابنة عم المذكورة، وقطع النَّبي ﷺ يدها ففي حجة الوداع، بعد قصة الأولى بأكثر من سنتين.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) منقطع: أخبرنا عبد الرزاق (١٨٩٦٢) عن معمر عن عطاء الخراساني أن عمر بن الخطاب قال: (إذا أخذ السارق ما يساوي ربع دينار قطع). وعطاء الخراساني لم يسمع عمر بن الخطاب .

(٥) صحيح: أخرجه مالك في «الموطأ» (١٥١٩) ومن طريقه البيهقي (٣٣٣٥) و في «الكبرى» (٨/ ٢٦٠) عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه عن عمرة بنت عبد الرحمن: (أن سارقا سرق في زمان عثمان أترجة فأمر بها عثمان بن عفان أن تقوم، فقومت بثلاثة دراهم من صرف اثني عشر درهمًا بدينار فقطع عثمان يده). وعمرة بنت عبد الرحمن أدركت زمان عثمان بن عفان الله المحمد الرحمن أدركت زمان عثمان بن عفان الله المحمد الرحمن أدركت أدركت أدمان عثمان الله المحمد الرحمن أدركت أدمان عثمان الله المحمد المحمد

(٦) إسناده ضعيف جدًّا: أخرجه البيهقي في «الكبرى» (٨/ ٢٦٠) من طريق الشافعي: أخبرني غير واحد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي ﷺ قال: (القطع في ربع دينار فصاعدًا).

وشيخ الشافعي لا يعرف، ورواية والدجعفر محمد بن علي بن الحسين عن جده الأعلى علي بن أبي

عمر بن عبدالعزيز^(۱) والليث والشافعي وأبو ثور؛ وقال مالك: تقطع اليد في ربع دينار أو في ثلاثة دراهم، فإن سرق درهمين وهو ربع دينار لانحطاط الصرف لم تقطع يده فيهها. والعروض لا تقطع فيها إلا أن تبلغ ثلاثة دراهم قل الصرف أو كثر^(۱).

فجعل مالك الذهب والورق كل واحد منها أصلًا بنفسه، وجعل تقويم العروض بالدراهم في المشهور.

وقال أحمد وإسحاق: إن سرق ذهب فربع دينار، وإن سرق غير الذهب والفضة كانت قيمته ربع دينار أو ثلاثة دراهم من الورق. وهذا نحو ما صار إليه مالك في القول الآخر. والحجة للأول حديث ابن عمر أن رجلًا سرق جحفة، فأتي به النبي فأمر بها فقومت بثلاثة دراهم (٣).

والشافعي حديث عائشة بشخ في الربع دينار (٤) أصلًا رد إليه تقويم العروض، لا بالثلاثة دراهم على غلاء الذهب ورخصه، وترك حديث ابن عمر لما رآه - والله أعلم - من اختلاف الصحابة في المجن الذي قطع فيه رسول الله عليه في فابن عمر يقول: ثلاثة دراهم وابن عباس يقول: عشرة دراهم وأنس يقول: خسة دراهم دراهم أن وحديث عائشة في الربع دينار حديث صحيح ثابت لم يختلف فيه عن عائشة إلا أن بعضهم وقفه، ورفعه من يجب العمل بقوله لحفظه وعدالته؛ قاله أبو

طالب مرسله. وشيخ الشافعي لا يعرف.

⁽١) منقطع: أخرجه عبد الرزاق (١٨٩٦٣) عن معمر: (أن عمر بن عبد العزيز كتب أن تقطع يد السارق في ربع دينار). وهذا إسناد منقطع.

⁽٢) «المحرر الوجيز» (٢/ ١٨٩).

⁽٣) سبق تخريجه، بلفظه الصحيح.

⁽٤) سبق تخريجه.

⁽٥) سبق تخريجه وبيان ضعف رواية العشرة دراهم.

⁽٦) سيأتي تخريجه، وبيان ضعفه مرفوعًا.

عمر وغيره(١).

وعلى هذا فإن بلغ العرض المسروق ربع دينار بالتقويم قطع سارقه؛ وهو قول إسحاق؛ فقف على هذين الأصلين فهما عمدة الباب، وهما أصح ما قيل فيه.

وقال أبو حنيفة وصاحباه والثوري: لا تقطع يد السارق إلا في عشرة دراهم كيلًا، أو دينارًا ذهبًا عينًا أو وزنًا؛ ولا يقطع حتى يخرج بالمتاع من ملك الرجل؛ وحجتهم حديث ابن عباس؛ قال: «قوم المجن الذي مع قطع فيه النبي ﷺ بعشرة دراهم» (٢). ورواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: «كان ثمن المجن يومئذ عشرة دراهم»؛ أخرجهما الدارقطني وغيره.

وفي المسألة قول رابع، وهو ما رواه الدارقطني عن عمر قال: «لا تقطع الخمس إلا في خمس (٣).

وبه قال سليان بن يسار (٤) وابن أبي ليلي وابن شبرمة؛ وقال أنس بن مالك: قطع

(۱) «التمهيد» (۱۶/ ۳۸۱–۳۸۲).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) في إسناده مقال: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٨٦٨١) ومن طريقه الدارقطني (١٨/٣) من طريق قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن عمر، قال: (لا تقطع الخمس إلا في خمس).

قلت: ورواية قتادة عن سعيد بن المسيب متكلم فيها، قال الإمام أحمد: (أحاديث قتادة عن سعيد ابن المسيب ما أدري كيف هي؟ قد أدخل بينه وبين سعيد نحوًا من عشرة رجال لا يعرفون). «جامع التحصيل» (ص: ٢٥).

(٤) إسناده صحيح: أخرجه النسائي (٤٩٤٠) من طريق عبد الرحمن بن مهدي قال: حدثنا همام عن قتادة عن عبد الله الداناج عن سليمان بن يسار قال: (لا تقطع الخمس إلا في الخمس).

قال همام: فلقيت عبد الله الداناج فحدثني عن سليهان بن يسار قال: (لا تقطع الخمس إلا في الخمس). وعبد الله الداناج، وثقه أبو زرعة، وقال النسائي: ليس به بأس.

وأخرجه عبد الرزاق (١٨٩٦٥) وابن أبي شيبة (٢٨٦٨٢) من طريق قتادة، عن سليهان بن يسار. بإسقاط الواسطة بينهها، وقتادة لم يسمع سليهان بن يسار.

قال يحيى بن معين: (لم يسمع قتادة من سعيد بن جبير ولا من مجاهد ولا من سليهان بن يسار شيئًا). «جامع التحصيل» (ص: ٢٥).

أبو بكر يَحْلَنهُ في مجن قيمته خمسة دراهم (١).

وقول خامس: وهو أن اليد تقطع في أربعة دراهم فصاعدًا؛ روي عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري(٢).

وقول سادس: وهو أن اليد تقطع في درهم فيا فوقه؛ قاله عثمان البتي. وذكر الطبري أن عبد الله بن الزبير قطع في درهم (٣).

وقول سابع: وهو أن اليد تقطع في كل ما له قيمة على ظاهر الآية؛ هذا قول الخوارج، وروي عن الحسن البصري، وهي إحدى الروايات الثلاث عنه، والثانية كما روي عن عمر، والثالثة حكاها قتادة عنه أنه قال: تذاكرنا القطع في كم يكون على عهد زياد؟ فاتفق رأينا على درهمين (٤).

وهذه أقوال متكافئة، والصحيح منها ما قدمناه لك؛ فإن قيل: قد روى البخاري ومسلم وغيرهما عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لعنَ اللهُ السارقَ يسرقُ

(١) صحيح موقوقًا: أخرجه النسائي (٤٩١٢) من طريق سفيان عن شعبة عن قتادة عن أنس قال: (قطع أبو بكر رفي في مجن قيمته خمسة دراهم). قال الإمام النسائي: هذا الصواب.

قلت: أي رواية أنس بالوقف على الصديق ﷺ، لا روايته الرفع الواردة من طريق هشام عن قتادة عن أنس بن مالك، مرفوعًا. فهي خطأ كها قال الإمام النسائي.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٢٨٦٧٧) والبيهقي في «الكبرى» (٨/ ٢٦٢) من طريق شعبة، عن داود ابن فراهيج؛ أنه سمع أبا هريرة، وأبا سعيد الخدري، يقولان: (لا تقطع اليد إلا في أربعة دراهم فصاعدًا).

قال البيهقي: يحتمل أن يكونا إنها قالاه حين صار صرف ربع دينار بأربعة دراهم. وكذلك ما روينا عن عمر الله وعن غيره في الخمس يحتمل أن يكون ذلك عند تغير الصرف والأصل في النصاب هو ربع دينار بدلالة ما مضى من السنة الثابتة.

قلت: وداود بن فراهيج اختلف فيه فضعفه شعبة، وابن معين، والنسائي، والإمام أحمد.

ووثقه يحيى القطان، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال ابن معين في رواية أخرى عنه: ليس به بأس.

(٣) سبق ذكره.

⁽٤) «المحرر الوجيز» (٢/ ١٨٨).

البيضة فتقطعُ يدُه، ويسرقُ الحبلَ فتقطعُ يدُه» (١). وهذا موافق لظاهر الآية في القطع في القلع الكثير.

فالجواب: أن هذا خرج مخرج التحذير بالقليل عن الكثير، كما جاء في معرض الترغيب بالقليل مجرى الكثير في قوله هيئه: «منْ بنّى لله مسجدًا ولو مثل مفحص قطاة بنّى اللهُ له بيتًا في الجنةِ»(٢).

وقيل: إن ذلك مجاز من وجه آخر؛ وذلك أنه إذا رضي بسرقة القليل سرق الكثير فقطعت يده.

وأحسن من هذا ما قاله الأعمش وذكره البخاري في آخر الحديث كالتفسير قال: كانوا يرون أنه بيض الحديد، والحبل كانوا يرون أنه منها ما يساوي دراهم (٣).

(۱) البخاري (٦٧٨٣) ومسلم (١٦٨٧).

(٢) صحيح: أخرجه ابن ماجه (٧٣٨) وابن خزيمة (١٢٩٢)، من حديث عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله على أن رسول الله على قال: «منْ بنّى مسجدًا لله كمفحص قطاة أو أصغر بنّى الله له بيتًا في الجنة»، لفظ ابن ماجه.

وروي من حديث أبي ذر رهم، والصواب فيه الوقف، ومن حديث ابن عباس وأنس ، أسانيد ضعيفه.

(٣) أخرجه البخاري (٦٧٨٣) قال: حدثنا عمر بن حفص بن غياث: حدثني أبي: حدثنا الأعمش قال: سمعت أبا صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده».

قال الأعمش: كانوا يرون أنه بيض الحديد والحبل كانوا يرون أنه منها ما يسوى دراهم.

قال الشيخ ابن عثيمين كَتَلَثُهُ في «الشرح الممتع» (٢١٤/٣٣٦-٣٣٧): وأما حديث: «لعن الله السارق، يسرق البيضة فتقطع يده، ويسرق الحبل فتقطع يده». فللعلماء فيه قولان:

الأول: أن المراد بالبيضة ما يلبسه المقاتل في الرأس لاستقبال السهام، والحبل، أي: الذي له قيمة، كحبل السفن.

الثاني: أن يراد بذلك أن هذا السارق قد يسرق البيضة فتهون السرقة في نفسه، ثم يسرق ما يبلغ النصاب فيقطع؛ وذلك جمعًا بين الأحاديث.

وأما قول من قال: إن هذا على سبيل المبالغة فلا يستقيم؛ لأن الشارع أثبت حكمًا، وهو أنه يقطع،

قلت: كحبال السفينة وشبه ذلك، والله أعلم.

الثانية: اتفق جمهور الناس على أن القطع لا يكون إلا على من أخرج من حرز ما يجب فيه القطع. وقال الحسن بن أبي الحسن: إذا جمع الثياب في البيت قُطِع (١).

وقال الحسن بن أبي الحسن أيضًا في قول آخر مثل قول سائر أهل العلم، فصار اتفاقًا صحيحًا. والحمد لله.

الثالثة: الحرز هو ما نصب عادة لحفظ أموال الناس، وهو يختلف في كل شيء بحسب حاله على ما يأتي بيانه.

قال ابن المنذر: ليس في هذا الباب خبر ثابت لا مقال فيه لأهل العلم، وإنها ذلك كالإجماع من أهل العلم(٢).

وحكي عن الحسن وأهل الظاهر أنهم لم يشترطوا الحرز.

وفي «الموطأ» لمالك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين المكي؛ أن رسول الله ﷺ قال: «لا قطعَ في ثمر معلقٍ ولا في حريسةِ جَبَلٍ، فإذا آواهُ المراحُ أو الجرينُ فالقطعُ فيها بلَغ ثمنَ المجنِّ "".

قال أبو عمر: هذا حديث يتصل معناه من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وغيره، وعبد الله هذا ثقة عند الجميع، وكان أحمد يثني عليه (٤).

وعن عبد الله بن عمرو عن رسول الله ﷺ أنه سئل عن الثمر المعلق فقال: «منْ أصابَ منهُ مِنْ ذي حاجةٍ غَيرَ متخذٍ خبنة فلا شيء عليهِ، ومنْ خَرَجَ بشيءٍ منْهُ فعليهِ

فالصواب أنه يحمل على أحد معنيين، وعندي أن الثاني أقرب؛ لأن الأول فيه شيء من التكلف، والبعد والخروج عن الظاهر.

⁽١) «المحرر الوجيز» (٢/ ١٨٨).

⁽٢) «الإشراف» (١/ ٤٩٩).

⁽٣) مرسل: أخرجه مالك في «الموطأ» (١٥١٨) عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين المكي، به. وعبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين المكي تابعي.

⁽٤) «التمهيد» (١٩/ ١٠ ٢١١-٢١١).

القطعُ، ومَنْ سرقَ دونَ ذلكَ فعليهِ غرامةُ مثليهِ والعقوبةُ »(١). وفي رواية: «وجلداتُ نكالٍ»(٢)، بدل: «والعقوبة».

قال العلماء: ثم نسخ الجلد وجعل مكانه القطع.

قال أبو عمر: قول: «غرامة مثليه»، منسوخ لا أعلم أحد من الفقهاء قال به إلا ما جاء عن عمر في رقيق حاطب بن أبي بلتعة (٣) -خرجه مالك-؛ ورواية عن أحمد بن

(١) إسناده حسن: أخرجه أبو داود (١٧١٢) والترمذي (١٢٨٩) والنسائي (٤٩٥٨) حدثنا قتيبة ابن سعيد، حدثنا الليث عن ابن عجلان عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، به.

قال الطحاوي: هذا الحديث لا يحتج العلماء به، ويطعنون في إسناده، ولا سيها ما فيه مما يدفعه الإجماع من غرم المثلين. «البدر المنير» (٨/ ٦٥٥).

وقال ابن عبد البر: وهذا عند العلماء الذين يصححون هذا الحديث منسوخ بها يتلون من كتاب الله تعالى وسنة رسول الله ﷺ المجتمع عليها. «الاستذكار» (٧/ ٢١٠).

وقال ابن الأثير: قيل: هذا كان في صَدْرِ الإسلام ثم نُسخ، فإنه لا وَاجِبَ على مُتْلِف الشيء أكثَر من مِثْله. وقيل: هو على سَبيل الوَعيد ليُنتَهى عنه. «النهاية في غريب الحديث» (٣/ ٦٦٩).

(۲) إسناده حسن: أخرجه النسائي (٤٩٥٩)، والحاكم (٣٨١/٤) والبيهقي في «الكبرى» (٨/ ٢٧٨) وابن الجارود في «المنتقى» (٨٢٨) من طريق عمرو بن الحارث وهشام بن سعد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو: أن رجلا من مزينة أتى رسول الله على فقال: يا رسول الله كيف ترى في حريسة الجبل؟ فقال: «هي ومثلُها والنّكالُ وليسَ في شيءٍ من الماشيةِ قطعٌ إلا فيها آواهُ المراحُ فبلغَ ثمنَ المجنّ ففيه قطعُ اليدِ وما لم يبلغُ ثمنَ المجنّ ففيه غرامةُ مثليه وجلداتِ نكالٍ». قال: يا رسول الله، كيف ترى في الثمر المعلق؟ قال: «هو ومثله معهُ والنكالُ وليس في شيء من الثمر المعلقِ قطعٌ إلا فيها آواهُ الجرينُ فها آخذ من الجرينّ فبلغ ثمن المجنّ ففيه غرامةُ مثليهِ وجلداتِ نكالٍ» لفظ النسائي. ولم يذكر الحاكم هشام بن سعد.

قال الحاكم: هذه سنة تفرد بها عمرو بن شعيب بن محمد عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص. (٣) منقطع: أخرجه مالك في «الموطأ» (١٤٣٦) عن هشام بن عروة عن أبيه عن يحيى بن عبدالرحمن ابن حاطب: (أن رقيقًا لحاطب سرقوا ناقة لرجل من مزينة فانتحروها، فرفع ذلك إلى عمر بن الحطاب فأمر عمر كثير بن الصلت أن يقطع أيديهم، ثم قال عمر: أراك تجيعهم، ثم قال عمر: والله لأغرمنك غرمًا يشق عليك، ثم قال للمزني: كم ثمن ناقتك؟ فقال المزني: قد كنت والله

حنبل. والذي عليه الناس [العقوبة] في الغرم بالمثل؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ [القرة:١٩٤](١).

وروى أبو داود عن صفوان بن أمية قال: كنت نائها في المسجد على خميصة لي ثمن ثلاثين درهما، فجاء رجل فاختلسها مني، فأخذ الرجل فأتى به النبي ﷺ فأمر به ليقطع، قال: فأتيته فقلت أتقطع من أجل ثلاثين درهما؟ أنا أبيعه وأنسئه ثمنها؛ قال: «فهلا كان هذا قبل أن تأتيني به؟»(٢).

أمنعها من أربعائة درهم، فقال عمر: أعطه ثمانيائة درهم).

قال يحيى: سمعت مالكًا يقول: وليس على هذا العمل عندنا في تضعيف القيمة، ولكن مضى أمر الناس عندنا على أنه إنها يغرم الرجل قيمة البعير أو الدابة يوم يأخذها.

قلت: ورجال هذا الأثر كلهم ثقات إلا أن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب لم يدرك عمر بن الخطاب ﷺ.

(۱) «التمهيد» (۱۹/۲۱۲).

(٢) صحيح بمجموع طرقه: أخرجه أبو داود (٤٣٩٦) والنسائي (٤٨٨٣) والدارقطني (٣/ ٢٠٤) من طريق أسباط عن سماك بن حرب عن حميد ابن أخت صفوان عن صفوان بن أمية، به.

وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ٣٠٤)، من نفس الطريق، وقال: لا نعلم سماع هذا من صفوان.

وأخرجه ابن ماجه (٢٥٩٥) وأحمد (١٥٣٠٣) والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٥٧/٦) من طريق مالك بن أنس عن الزهري عن عبد الله بن صفوان عن أبيه، بنحوه.

قلت: وهذا إسناد صحيح لو سلم، ولكن وقع في «الموطأ» (١٥٢٤) مالك عن ابن شهاب عن صفوان بن عبد الله بن صفوان: أن صفوان بن أمية،... الحديث مرسلًا.

هكذا صفوان بن عبد الله بن صفوان، وليس أبيه عبد الله بن صفوان، وصفوان بن عبد الله بن صفوان أدرك جده صفوان، لكنه لم يصرح بسماعه الحديث منه، بل أرسله.

وأخرجه الدارمي (٢٢٩٩) والطحاوي في «مشكل الآثار» (٦/ ١٥٥) من طريق أشعث عن عكرمة عن ابن عباس، بنحوه. وأشعث هو ابن سوار، ضعيف.

وأخرجه النسائي (٤٨٧٩) وأحمد (١٥٣٠٥) والطحاوي في «مشكل الآثار» (٦/ ١٦٠) من طريق سعيد عن قتادة عن عطاء عن طارق بن مرقع عن صفوان بن أمية، بنحوه.

وطارق بن المرقع، قال الطحاوي عنه: لا نعرفه، وقال فيه الحافظ: مقبول.

ومن جهة النظر أن الأموال خلقت مهيأة للانتفاع بها للخلق أجمعين، ثم الحكمة الأولية حكمت فيها بالاختصاص الذي هو الملك شرعًا، وبقيت الأطماع متعلقة بها، والآمال مُحومة عليها؛ فتكفها المروءة والديانة في أقل الخلق، ويكفها الصون والحرز عن أكثرهم، فإذا أحرزها مالك فقد اجتمع فيها الصون والحرز الذي هو غاية الإمكان للإنسان؛ فإذا هتكا فحشت الجريمة فعظمت العقوبة، وإذا هتك أحد الصونين وهو الملك وجب الضهان والأدب.

الرابعة: فإذا اجتمع جماعة فاشتركوا في إخراج نصاب من حرزه، فلا يخلو، إما أن يكون بعضهم ممن يقدر على إخراجه، أولا إلا بتعاونهم، فإذا كان الأول فاختلف فيه علماؤنا على قولين: أحدهما يقطع فيه، والثاني: لا يقطع فيه؛ وبه قال أبو حنيفة والشافعي؛ قالا: لا يقطع في السرقة المشتركون إلا بشرط أن يجب لكل واحد من حصته نصاب؛ لقوله عليه «لا تقطع يدُ السارقِ إلا في ربعِ دينارٍ فصاعدًا»(١). وكل واحد من هؤلاء لم يسرق نصابًا فلا قطع عليهم.

ووجه القطع في إحدى الروايتين أن الاشتراك في الجناية لا يسقط عقوبتها كالاشتراك في القتل.

قال ابن العربي: وما أقرب ما بينهما، فإنا إنها قتلنا الجماعة بالواحد صيانة للدماء؛

وأخرجه النسائي (٤٨٨٤) وأحمد (١٥٣٠٦) والطحاوي في «مشكل الآثار» (٦/ ١٥٩) من طريق طاووس عن صفوان بن أمية، بنحوه.

واختلف في سماع طاووس من صفوان بن أمية:

قال الطحاوي في «مشكل الآثار» (٦/ ١٥٩): ثم نظرنا في سن طاووس ما يجوز أن يكون أخذ هذا الحديث عن صفوان سهاعًا منه، فوجدنا وفاة صفوان كانت بمكة عند خروج الناس إلى الجمل، ووجدنا وفاة طاووس كانت بمكة سنة ست ومائة، وسنه يومئذ بضع وسبعون سنة؛ فعقلنا بذلك أنه لا يحتمل أنه أخذه عن صفوان سهاعا.

وقال ابن عبد البركما في «التلخيص الحبير» (٤/ ١٧٩): إن سماع طاووس من صفوان ممكن؛ لأنه أدرك زمن عثمان.

⁽١) سبق تخريجه.

لئلا يتعاون على سفكها الأعداء، فكذلك في الأموال مثله؛ لا سيا وقد ساعدنا الشافعي على أن الجماعة إذا اشتركوا في قطع يد رجل قطعوا ولا فرق بينهما.

وإن كان الثاني وهو مما لا يمكن إخراجه إلا بالتعاون فإنه يقطع جميعهم بالاتفاق من العلماء؛ ذكره ابن العربي^(۱).

الخامسة: فإن اشتركوا في السرقة بأن نقب واحد الحرز وأخرج آخر، فإن كانا متعاونين قطعا.

وإن انفرد كل منهما بفعله دون اتفاق بينهما، بأن يجيء آخر فيخرج فلا قطع على واحد منهما.

وإن تعاونا في النقب وانفرد أحدهما بالإخراج فالقطع عليه خاصة؛ وقال الشافعي: لا قطع؛ لأن هذا نقب ولم يسرق، والآخر سرق من حرز مهتوك الحرمة. وقال أبو حنيفة: إن شارك في النقب ودخل وأخذ قطع. ولا يشترط في الاشتراك في النقب التحامل على آلة واحدة، بل التعاقب في الضرب تحصل به الشركة.

السادسة: ولو دخل أحدهما فأخرج المتاع إلى باب الحرز فأدخل الآخر يده فأخذه فعليه القطع، ويعاقب الأول؛ وقال أشهب: يقطعان. وإن وضعه خارج الحرز فعليه القطع لا على الآخذ، وإن وضعه في وسط النقب فأخذه الآخر والتقت أيديها في النقب قطعا جميعًا.

السابعة: والقبر والمسجد حرز، فيقطع النباش عند الأكثر؛ وقال أبو حنيفة: لا قطع عليه؛ لأنه سرق من غير حرز ما معرضًا للتلف لا مالك له؛ لأن الميت لا يملك.

ومنهم من ينكر السرقة؛ لأنه ليس فيه ساكن، وإنها تكون السرقة بحيث تتقى الأعين، ويتحفظ من الناس؛ وعلى نفى السرقة عول أهل ما وراء النهر.

وقال الجمهور: هو سارق؛ لأنه تدرع الليل لباسًا واتقى الأعين، وقصد وقتًا لا

⁽۱) «أحكام القرآن» (٢/ ١١١).

ناظر فيه ولا ما عليه، فكان بمنزلة ما لو سرق في وقت بروز الناس للعيد، وخلو البلد من جميعهم.

وأما قولهم: إن القبر غير حرز فباطل؛ لأن حرز كل شيء بحسب حال الممكنة فيه. وأما قولهم: إن الميت لا ملك فباطل أيضًا؛ لأنه لا يجوز ترك الميت عاريًا فصارت هذه الحاجة قاضية بأن القبر حرز. وقد نبه الله تعالى عليه بقول: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ اللَّرْضَ كِفَاتًا ۞ أَحْيَآ ء وَأَمُوتَا ﴾ [الرسلات: ٢٥-٢٦] ليسكن فيها حيًّا، ويدفن فيها ميتًا (١).

وأما قولهم: إنه عرضة للتلف؛ فكل ما يلبسه الحي أيضا معرض للتلف والإخلاق بلباسه، إلا أن أحد الأمرين أعجل من الثاني؛ وقد روى أبو داود عن أبي ذر قال: دعاني رسول الله ﷺ فقال: «كيفَ أنتَ إذا أصابَ الناسَ موتٌ يكونُ البيتُ فيه بالوصيفِ»، يعني القبر؛ قلت: الله ورسول أعلم قال: «عليكَ بالصبرِ».

قال حماد: فبهذا قال من قال: تقطع يد السارق؛ لأنه دخل على الميت بيته (٢).

⁽١) أخرجه الطبري (٢٤/ ١٣٥) عن قتادة بسند حسن.

⁽٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٤١١) من طريق حماد بن زيد عن أبي عمران عن المشعث بن طريف عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر، به.

وأخرجه بنحوه مطولًا أبو داود (٢٦٣) وابن ماجه (٣٩٥٨) والطيالسي (٢٦١) والبيهقي في «الكبرى» (٨/ ٢٦٩) من نفس الطريق.

قال أبو داود: لم يذكر المشعث في هذا الحديث غير حماد بن زيد.

ومشعث بن طريف، ويقال منبعث بن طريف، ذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٥٢٤)، وقال الذهبي في «الميزان» (٤/ ١٧٧): لا يعرف، روى عنه أبو عمران الجوني وحده في الفتن.

وأخرجه أحمد (٢١٤٤٥) حدثنا عبد العزيز بن عبد الصمد العمي، حدثنا أبو عمران الجوني عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر، بنحوه مطولًا.

وأخرجه الحاكم (١٥٦/٢-١٥٧) من طريق معمر عن أبي عمران الجوني عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر رضي الله به مطولًا.

وأخرجه ابن المبارك (٢٤٥) وابن حبان (٥٩٦٠) من طريق حماد بن سلمة عن أبي عمران الجوني عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر، به مطولًا.

وبهذا نجد أن حماد بن زيد قد خولف في إسناد هذا الحديث من ثلاثة من الأثبات، هم: عبدالعزيز

وأما المسجد، فمن سرق حصره قطع؛ رواه عيسى عن ابن القاسم، وإن لم يكن للمسجد باب؛ ورآها محرزة. وإن سرق الأبواب قطع أيضًا؛ وروي عن ابن القاسم أيضًا إن كانت سرقته للحصر نهارًا لم يقطع، وإن كان تسور عليها ليلًا قطع؛ وذكر عن سحنون إن كانت حصره خيط بعضها إلى بعض قطع، وإلا لم يقطع.

قال أصبغ: يقطع سارق حصر المسجد وقناديله وبلاطه، كما لو سرق بابه مُسْتَسِرًا أو خشبة من سقفه أو من جوائزه.

وقال أشهب في كتاب محمد: لا قطع في شيء من حصر المسجد وقناديله وبلاطه (١).

الثامنة: واختلف العلماء هل يكون غرم مع القطع أم لا؟

فقال أبو حنيفة: لا يجتمع الغرم مع القطع بحال؛ لأن الله سبحانه قال: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا أَيْدِيَهُمَا جَزَآءً بِمَا كَسَبَا نَكَلَّا مِّنَ ٱللَّهِ ﴿ المائدة: ٣٨] ولم يذكر غرمًا.

وقال الشافعي: يغرم قيمة السرقة موسرًا كان أو معسرًا، وتكون دينًا عليه إذا أيسر أداه؛ وهو قول أحمد وإسحاق.

وأما علماؤنا مالك وأصحابه فقالوا: إن كانت العين قائمة ردها، وإن تلفت فإن كان موسرًا غرم، وإن كان معسرًا لم يتبع دينًا ولم يكن عليه شيء؛ وروى مالك مثل ذلك عن الزهري؛ قال الشيخ أبو إسحاق: وقد قيل إنه يتبع بها دينًا مع القطع موسرًا كان أو معسرًا؛ قال: وهو قول غير واحد من علمائنا من أهل المدينة، واستدل على صحته بأنها حقان لمستحقين، فلا يسقط أحدهما الآخر كالدية والكفارة، ثم قال: وبهذا أقول.

واستدل القاضي أبو الحسن للمشهور بقوله ﷺ: «إذا أقيمَ علَى السارقِ الحدُّ فلا

ابن عبد الصمد العمي، ومعمر بن راشد، وحماد بن سلمة.

قال الخطابي في «معالم السنن» (٤/ ٣١٢): موضع استدلال أبي داود من الحديث أنه سمى القبر بيتًا والبيت حرز والسارق من الحرز مقطوع إذا بلغت سرقته مبلغ ما يقطع فيه اليد.

⁽١) «المنتقى» لأبي الوليد الباجي (٧/ ١٦٣).

ضمانَ عليهِ»(١). وأسنده في كتابه.

وقال بعضهم: إن الإتباع بالغرم عقوبة، والقطع عقوبة، ولا تجتمع عقوبتان؛ وعليه عول القاضي عبد الوهاب.

والصحيح قول الشافعي ومن وافقه؛ قال الشافعي: يغرم السارق ما سرق موسرًا كان أو معسرًا؛ قطع أو لم يقطع، وكذلك إذا قطع الطريق؛ قال: ولا يسقط الحدلله ما أتلف للعباد.

وأما ما احتج به علماؤنا من الحديث – إذا كان معسرًا – فبه احتج الكوفيون وهو قول الطبري، ولا حجة فيه؛ رواه النسائي والدارقطني عن عبد الرحمن بن

(١) منكر: أخرجه النسائي (٤٩٨٤) والدارقطني (٣/ ١٨٢) والبيهقي في «الكبرى» (٨/ ٢٧٧)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٨/ ٣٢٢)، والطبري في «تهذيب الآثار»، الجزء المفقود (١٣٣) من طريق المفضل بن فضالة عن يونس بن يزيد قال: سمعت سعد بن إبراهيم يحدث عن المسور بن إبراهيم عن عبد الرحمن بن عوف: أن رسول الله ﷺ قال: «لا يغرمُ صاحبُ سرقةٍ إذا أقيمَ عليه الحدُّ»، لفظ النسائي.

قال أبو عبد الرحمن النسائي: وهذا مرسل وليس بثابت.

وقال أبو حاتم الرازي، كما في «الجرح والتعديل» (١/ ٤٩٢): هذا حديث منكر، ومسور لم يلق عبد الرحمن، هو مرسل أيضًا.

وقال الدارقطني في «العلل» (٤/ ٢٩٤): ولا يثبت هذا القول.

وقال البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢٧٧): فهذا حديث مختلف فيه على المفضل فروي عنه هكذا، وروي عنه عن يونس عن سعد بن إبراهيم عن أخيه المسور، فإن كان سعد هذا ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف فلا نعرف بالتواريخ له أخًا معروفًا بالرواية يقال له: المسور، ولا يثبت للمسور الذي ينسب إليه سعد بن محمد بن المسور ابن إبراهيم سماع من جده عبد الرحمن بن عوف هم، ولا رؤية، فهو منقطع وإبراهيم بن عبد الرحمن لم يثبت له سماع من عمر بن الخطاب هم، وإنها يقال: إنه رآه ومات أبوه في زمن عثمان فه فإنها أدرك أو لاده بعد موت أبيه عبد الرحمن، فلم يثبت لهم عنه رواية ولا رؤية فهو منقطع، وإن كان غيره فلا نعرفه ولا نعرف أخاه ولا يحل لأحد من مال أخيه إلا ما طابت به نفسه.

عوف(١).

قال أبو عمر: هذا حديث ليس بالقوى و لا تقوم به حجة.

وقال ابن العربي: وهذا حديث باطل^(۲).

وقال الطبري: القياس أن عليه غرم ما استهلك. ولكن تركنا ذلك اتباعًا للأثر في ذلك (٣).

قال أبو عمر: ترك القياس لضعيف الأثر غير جائز؛ لأن الضعيف لا يوجب حكمًا(٤).

التاسعة: واختلف في قطع يد من سرق المال من الذي سرقه؛ فقال علماؤنا: يقطع. وقال الشافعي: لا يقطع؛ لأنه سرق من غير مالك ومن غير حرز.

وقال علماؤنا: حرمة المالك عليه باقية لم تنقطع عنه، ويد السارق كلا يد، كالغاصب لو سرق منه المال المغصوب قطع، فإن قيل: اجعلوا حرزه بلا حرز؛ قلنا: الحرز قائم والملك قائم ولم يبطل الملك فيه فيقولوا لنا أبطلوا الحرز.

العاشرة: واختلفوا إذا كرر السرقة بعد القطع في العين المسروقة؛ فقال الأكثر: يقطع. وقال أبو حنيفة: لا قطع عليه. وعموم القرآن يوجب عليه القطع، وهو يرد قوله.

وقال أبو حنيفة أيضًا في السارق يملك الشيء المسروق بشراء أو هبة قبل القطع: فإنه لا يقطع، والله تعالى يقول: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا ﴾ [المائدة:٣٨] فإذا وجب القطع حقًّا لله تعالى لم يسقطه شيء.

الحادية عشرة: قرأ الجمهور ﴿وَٱلسَّارِقُ﴾ بالرفع. قال سيبويه: المعنى وفيها فرض عليكم السارق والسارقة.

⁽١) الحديث السالف.

⁽۲) «أحكام القرآن» (۲/۱۱۳).

⁽٣) انظر: «تهذيب الآثار» الجزء المفقود (ص: ١٠٤-١١٩).

⁽٤) «التمهيد» (١٤/ ٣٨٣–٤٨٣).

وقيل: الرفع فيها على الابتداء والخبر ﴿فَاقَطْعُواْ أَيْدِيَهُمَا﴾. وليس القصد إلى معين؛ إذ لو قصد معينًا لوجب النصب؛ تقول: زيدًا اضربه؛ بل هو كقولك: من سرق فاقطع يده. قال الزجاج: وهذا القول هو المختار. وقرئ {وَالسَّارِقَ} بالنصب فيها على تقدير: اقطعوا السارق والسارقة؛ وهو اختيار سيبويه؛ لأن الفعل بالأمر أولى؛ قال سيبويه كَنَهُ: الوجه في كلام العرب النصب؛ كما تقول: زيدًا اضربه؛ ولكن العامة أبت إلا الرفع؛ يعني عامة القراء وجلهم، فأنزل سيبويه النوع السارق منزلة الشخص المعين. وقرأ ابن مسعود {وَالسَّارِقُون وَالسَّارِقُات فَاقْطَعُوا أَيُهَانِهُم} وهو يقوي قراءة الجهاعة.

والسرق والسرقة بكسر الراء فيهما هو اسم الشيء المسروق، والمصدر من سرق سرقًا بفتح الراء. قاله الجوهري. وأصل هذا اللفظ إنها هو أخذ الشيء في خفية من الأعين، ومنه استرق السمع، وسارقه النظر. قال ابن عرفة: السارق عند العرب هو من جاء مستترا إلى حرز فأخذ منه ما ليس له، فإن أخذ من ظاهر فهو مختلس ومستلب ومنتهب ومحترس، فإن تمنع بها في يده فهو غاصب.

قلت: وفي الخبر عن رسول الله ﷺ: «وأسوأُ السرقةِ الذي يسرقُ صلاتَه» قالوا: وكيف يسرق صلاته؟ قال: «لا يتمُّ ركوعهَا ولا سجودَهَا» (١١). أخرجه في «الموطأ»،

(١) صحيح لغيره: وورد من عدة طرق، وهي:

١- طريق أبي قتادة ﷺ: أخرجه أحمد (٢٢٦٤٢) والدارمي (١٣٢٨) وابن خزيمة (٢٦٦) وابن خزيمة (٢٦٣) والحاكم (١/ ٢٢٩) والطبراني في «الكبير» (٣/ ٢٤٢ حديث:٣٢٨٣) وفي «الأوسط» (٨١٧٩) وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (١/ ٧٥١) من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي قتادة عن أبيه، به مرفوعًا.

والوليد بن مسلم يدلس وقد عنعن.

٢- طريق أبي هريرة ﷺ: أخرجه ابن حبان (١٨٨٨) والحاكم (٢٢٩/١)، والطبراني في «الأوسط» (٤٦٦٥) من طريق ابن أبي العشرين عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير: حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة، به مرفوعًا.

قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن الأوزاعي عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة إلا ابن أبي العشرين.

وغيره، فسماه سارقًا وإن كان ليس سارقًا من حيث هو موضع الاشتقاق، فإنه ليس فيه مسارقة الأعين غالبًا.

الثانية عشرة: قوله تعالى: ﴿فَاقَطَعُواْ ﴾ القطع: معناه الإبانة والإزالة، ولا يجب إلا بجمع أوصاف تعتبر في السارق وفي الشيء المسروق، وفي الموضع المسروق منه، وفي صفته.

🕸 فأما ما يعتبر في السارق فخمسة أوصاف، وهي:

البلوغ والعقل. وأن يكون غير مالك للمسروق منه. وألا يكون له عليه ولاية، فلا يقطع العبد إن سرق من مال سيده، وكذلك السيد إن أخذ مال عبده لا قطع بحال؛ لأن العبد وماله لسيده. ولم يقطع أحد بأخذ مال عبده؛ لأنه أخذ لماله، وسقط قطع العبد بإجماع الصحابة وبقول الخليفة: غلامكم سرق متاعكم (١).

وهذا إسناد حسن لأجل عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين.

وكلثوم ضعيف لاسيها في عطاء، قال أبو حاتم عنه كها في «الجرح والتعديل» (٧/ ١٦٤): «لا يصح حديثه» وعطاء الخراساني لم يسمع من أبي هريرة.

٣- طريق أبي سعيد الخدري ﷺ: أُخرجه أحمد (١١٥٣٢) وأبو يعلى (١٣١١) والطيالسي
 (٢٣٣٣) وابن أبي شيبة (٢٩٧٧) من طريق حماد أخبرنا علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد الخدري، به مرفوعًا.

وعلى بن زيد، ضعيف، إلا أنه يشهد له ما قبله من طرق.

٤- طريق النعمان بن مرة كالله: أخرجه مالك في «الموطأ» (٤٠١) وعبد الرزاق (٣٧٤٠) من طريق يحيى بن سعيد عن النعمان بن مرة أن رسول الله ﷺ، بنحوه مرسلًا.

والنعمان بن مرة، تابعي وهم من عده في الصحابة.

٥- طريق الحسن البصري كَتَلَثُهُ: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٩٨٤) حدثنا هشيم، قال: أخبرنا يونس، عن الحسن، قال: قال رسول الله ﷺ، به. وهذا إسناد مرسل.

(١) صحيح: أخرجه مالك في «الموطأ» (١٥٢٩) ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (٨/ ٢٨١]

وذكر الدارقطني عن ابن عباس قال: قال رسول الله على العبد الآبق إذا سرق قطعٌ ولا على الذميّ (١٠). قال: لم يرفعه غير فهد بن سليان، والصواب أنه موقوف.

وذكر ابن ماجة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا سرقَ العبدُ فبيعوهُ ولو بنشِّ»(٢). أخرجه عن أبي بكر بن أبي شيبة: حدثنا أبو أسامة عن أبي عوانة عن عمر بن أبي سلمة عن أبي هريرة.

قال ابن ماجه: وحدثنا جبارة بن المغلس، حدثنا حجاج بن تميم عن ميمون بن مهران عن ابن عباس؛ أن عبدًا من رقيق الخمس سرق من الخمس، فرفع إلى النبي

وأخرجه الدارقطني (٣/ ١٨٨) والطحاوي في «مشكل الآثار» (٥/ ٧٨) من طريق ابن شهاب عن السائب بن يزيد: (أن عبد الله بن عمرو بن الحضرمي جاء بغلام له إلى عمر بن الخطاب فقال له: اقطع يد غلامي هذا فإنه سرق. فقال له عمر: ماذا سرق، فقال: سرق مرآة لامرأتي ثمنها ستون درهما. فقال عمر: أرسله فليس عليه قطع خادمكم سرق متاعكم).

(۱) الصواب فيه الوقف: أخرجه الدارقطني (٣/ ٨٦) والحاكم (٤/ ٣٨٢) والطّحاوي في «مشكل الآثار» (٣/ ٣٨٢) من طريق فهد بن سليهان نا موسى بن داود نا سفيان الثوري عن عمرو بن دينار عن مجاهد عن بن عباس قال: قال رسول الله ﷺ... به.

وصوب الدارقطني وقفه.

وفهد بن سليمان ثقة ثبث كما قال العيني في «مغاني الأخيار» (٤/ ٢٥).

(٢) ضعيف: أخرجه ابن ماجه (٢٥٨٩)، وأخرجُه أيضًا أبو داود (٤١٤) والنسائي (٤٩٨٠) وأحمد (٨٤٣٩) والطيالسي (٢٤٦٤) وابن عدي في «الكامل» (٥/ ٤٠) والبخاري في «الأدب المفرد» (١٦٥) من طريق أبي عوانة عن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة، به مرفوعًا.

وانفرد به عمر بن أبي سلمة، ولا يتحمل منه مثل هذا التفرد، وقال النسائي عقب الحديث: عمر ابن أبي سلمة ليس بالقوي في الحديث.

وقال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٣/ ٢٠٢): ولعمر عن أبيه مناكير. والنشُّ: نصف الأوقية، وهو عشرون درهمًا. والنش أيضًا نصف الشيء. قال الإمام البخارى: النَّشُّ: عشرون، والنواة خمسة، والأوقية أربعون.

ﷺ فلم يقطعه. وقال: «مالُ الله سَرَقَ بعضُه بعضًا» (١). وجبارة بن المغلس متروك؛ قاله أبو زرعة الرازي.

ولا قطع على صبي ولا مجنون. ويجب على الذمي والمعاهد، والحربي إذا دخل بأمان. وأما ما يعتبر في الشيء المسروق فأربعة أوصاف، وهي: النصاب، وقد مضى القول فيه.

وأن يكون مما يتمول ويتملك ويحل بيعه، وإن كان مما لا يتمول ولا يحل بيعه كالخمر والخنزير فلا يقطع فيه باتفاق حاشا الحر الصغير عند مالك، وابن القاسم؛ وقيل: لا قطع عليه؛ وبه قال الشافعي وأبو حنيفة؛ لأنه ليس بهال. وقال علماؤنا: هو من أعظم المال؛ ولم يقطع السارق في المال لعينه. وإنها قطع لتعلق النفوس به، وتعلقها بالحر أكثر من تعلقها بالعبد.

وإن كان مما يجوز تملكه ولا يجوز بيعه كالكلب المأذون في اتخاذه ولحوم الضحايا، ففي ذلك اختلاف بين ابن القاسم وأشهب.

قال ابن القاسم: ولا يقطع سارق الكلب؛ وقال أشهب: ذلك في المنهي عن اتخاذه، فأما المأذون في اتخاذه فيقطع سارقه. قال: ومن سرق لحم أضحية أو جلدها قطع إذا كان قيمة ذلك ثلاثة دراهم.

وقال ابن حبيب قال أصبغ: إن سرق الأضحية قبل الذبح قطع؛ وأما إن سرقها

⁽١) ضعيف: أخرجه ابن ماجه (٢٥٩٠) والبيهقي في «الكبرى» (٨/ ٢٨٢) من طريق جبارة بن المغلس. ثنا حجاج بن تميم عن ميمون بن مهران عن ابن عباس، به.

وجبارة بن المغلس، ضعيف.

وأخرجه مرسلًا عبد الرزاق (١٨٨٧٣) عن عبد الله بن محرر قال أخبرني ميمون بن مهران قال: أي النبي عليه قطم عليه قطم ». أي النبي عليه قلم الحديث. وعبد الله بن محرر، منكر الحديث.

وأخرجه أيضًا مرسلًا البيهقي في «الكبرى» (٨/ ٢٨٢) من طريق الشافعي قال: قال أبو يوسف: أخبرنا بعض أشياخنا عن ميمون بن مهران عن النبي ﷺ، به.

وهذا مرسل ضعيف أيضًا لجهالة شيخ أبي يوسف.

بعد الذبح فلا يقطع. وإن كان مما يجوز اتخاذ أصله وبيعه، فصنع منه ما لا يجوز استعماله كالطنبور والملاهي من المزمار والعود وشبهه من آلات اللهو فينظر؛ فإن كان يبقى منها بعد فساد صورها وإذهاب المنفعة المقصودة بها ربع دينار فأكثر قطع.

وكذلك الحكم في أواني الذهب والفضة التي لا يجوز استعمالها ويؤمر بكسرها فإنها يقوم ما فيها من ذهب أو فضة دون صنعة.

وكذلك الصليب من ذهب أو فضة، والزيت النجس إن كانت قيمته على نجاسته نصابا قطع فيه.

الوصف الثالث؛ ألا يكون للسارق فيه ملك، كمن سرق ما رهنه أو ما استأجره، ولا شبهة ملك، على اختلاف بين علمائنا وغيرهم في مراعاة شبهة ملك كالذي يسرق من المغنم أو من بيت المال؛ لأن له فيه نصيبًا.

وروي عن علي الله أنه أي برجل سرق مغفرًا من الخمس فلم ير عليه قطعًا وقال: (له فيه نصيب)(١). وعلى هذا مذهب الجهاعة في بيت المال.

وقيل: يجب عليه القطع تعلقًا بعموم لفظ آية السرقة.

وأن يكون مما تصح سرقته كالعبد الصغير والأعجمي الكبير؛ لأن ما لا تصح سرقته كالعبد الفصيح فإنه لا يقطع فيه.

🕸 وأما ما يعتبر في الموضع المسروق منه فوصف واحد وهو:

الحرز لمثل ذلك الشيء المسروق(٢).

⁽١) أخرجه عبد الرزاق (١٨٨٧١) عن الثوري عن سهاك بن حرب عن ابن عبيد بن الأبرص، وهو زيد بن دثار قال: أتي علي برجل سرق من الخمس فقال: له فيه نصيب، هو جائز فلم يقطعه. سرق مغفرًا.

ويزيد بن دثار قال عنه العجلي في «معرفة الثقات» (٢/ ٣٦٢): كوفي تابعي ثقة روى عنه سماك بن حرب. واختلف على سماك في اسم ابن عبيد، وانظر «مغاني الأخيار» (٥/ ٢٦٧).

⁽٢) قال أبو العباس القرطبي في «المفهم لما أشكل من تلخيصٌ كتاب مسلم» (١/١): آيةُ السَّرقة وردت عامة مطلقة، لكنها مخصَّصة مقيَّدة عند كافة العلماء؛ إذ قد خرج من عموم السَّارق من

وجملة القول فيه أن كل شيء له مكان معروف فمكانه حرزه، وكل شيء معه حافظ فحافظه حرزه؛ فالدور والمنازل والحوانيت حرز لما فيها، غاب عنها أهلها أو حضروا، وكذلك بيت المال حرز لجماعة المسلمين، والسارق لا يستحق فيه شيئًا، وإن كان قبل السرقة ممن يجوز أن يعطيه الإمام وإنها يتعين حق كل مسلم بالعطية؛ ألا ترى أن الإمام قد يجوز أن يصرف جميع المال إلى وجه من وجوه المصالح ولا يفرقه في الد دون بلد آخر ويمنع منه قومًا دون قوم؛ ففي التقدير أن هذا السارق ممن لاحق له فيه.

وكذلك المغانم لا تخلو أن تتعين بالقسمة؛ فهو ما ذكرناه في بيت المال؛ وتتعين بنفس التناول لمن شهد الواقعة؛ فيجب أن يراعى قدر ما سرق، فإن كان فوق حقه قطع وإلا لم يقطع.

الرابعة عشرة (١): وظهور الدواب حرز لما حملت، وأفنية الحوانيت حرز لما وضع فيها في موقف البيع، وإن لم يكن هناك حانوت، كان معه أهله أم لا؛ سرقت بليل أو نهار.

وكذلك موقف الشاة في السوق مربوطة أو غير مربوطة، والدواب على مرابطها محرزة، كان معها أهلها أم لا؛ فإن كانت الدابة بباب المسجد أو في السوق لم تكن محرزة إلا أن يكون معها حافظ؛ ومن ربطها بفنائه أو اتخذ موضعا مربطا لدوابه فإنه حرز لها.

والسفينة حرز لما فيها، وسواء كانت سائبة أو مربوطة؛ فإن سرقت السفينة نفسها فهي كالدابة إن كانت سائبة فليست بمحرزة، وإن كان صاحبها ربط في موضع وأرساها فيه فربطها حرز؛ وهكذا إن كان معها أحد حيثها كانت فهي محرزة، كالدابة بباب المسجد معها حافظ؛ إلا أن ينزلوا بالسفينة في سفرهم منزلا فيربطوها

سرق ملكه، ومن سرق أقل من نصاب، وغير ذلك. وتقيّدت باشتراط الجوز، فلا قطع على من سرق شيئًا من غير حرز بالإجماع إلا ما شذّ فيه الحسن، وأهل الظاهر، فلم يشترطوا الجوز.

⁽١) هكذا في المطبوع من «تفسير الطبري»، المسألة الثالثة عشرة غير موجودة.

فهو حرز لها كان صاحبها معها أم لا.

الخامسة عشرة: ولا خلاف أن الساكنين في دار واحدة كالفنادق التي يسكن فيها كل رجل بيته على حدة، يقطع من سرق منهم من بيت صاحبه إذا أخذ وقد خرج بسرقته إلى قاعة الدار شيئًا وإن بها بيته ولا خرج بها من الدار.

ولا خلاف في أنه لا يقطع من سرق منهم من قاعة الدار شيئًا وإن أدخله بيته أو أخرجه من الدار؛ لأن قاعتها مباحة للجميع للبيع والشراء، إلا أن تكون دابة في مربطها أو ما يشبهها من المتاع.

السادسة عشرة: ولا يقطع الأبوان بسرقة مال ابنهما؛ لقوله عِينه: «أنتَ ومالكَ لأبيكَ»(١). ويقطع في سرقة مالهما؛ لأنه لا شبهة له فيه.

وقيل: لا يقطع؛ وهو قول ابن وهب وأشهب؛ لأن الابن ينبسط في مال أبيه في العادة، ألا ترى أن العبد لا يقطع في مال سيده فأن لا يقطع ابنه في ماله أولى. واختلفوا في الجد؛ فقال مالك وابن القاسم: لا يقطع.

وقال أشهب: يقطع. وقول مالك أصح لأنه أب؛ قال مالك: أحب إلى ألا يقطع الأجداد من قبل الأب والأم وإن لم تجب لهم نفقة.

قال ابن القاسم وأشهب: ويقطع من سواهما من القرابات.

قال ابن القاسم: ولا يقطع من سرق من جوع أصابه.

(١) ورد هذا الحديث من عدة طرق كلها لا تخلو من مقال، وأمثلها طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

أخرجه أبو داود (٣٥٣٢) وأحمد (٧٠٠١) وابن الجارود (٩٩٥) من طريق يزيد بن زريع: حدثنا حبيب المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أن رجلًا أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، إن لي مالًا وولدًا وإن والدي يجتاح مالي. قال: «أنت ومالك لوالدك إن أولادكم من أطيب كسبكم فكلوا من كسب أولادكم». لفظ أبي داود.

قلت: وهذا إسناد يحسن استقلالًا، فضلًا عن طرق الحديث الأخرى والتي وإن كان فيها مقال إلا أنها تقوي الحديث وتشهد أن له أصلًا.

وقال أبو حنيفة: لا قطع على أحد من ذوي المحارم مثل العمة والخالة والأخت وغيرهم؛ وهو قول الثوري.

وقال مالك والشافعي وأحمد وإسحاق: يقطع من سرق من هؤلاء.

وقال أبو ثور: يقع كل سارق سرق ما تقطع فيه اليد؛ إلا أن يجمعوا على شيء فيسلم للإجماع. والله أعلم.

السابعة عشرة: واختلفوا في سارق المصحف؛ فقال الشافعي وأبو يوسف وأبو ثور: يقطع إذا كانت قيمته ما تقطع فيه اليد؛ وبه قال ابن القاسم. وقال النعمان: لا يقطع من سرق مصحفًا.

قال ابن المنذر: يقطع سارق المصحف(١).

واختلفوا في الطرار (٢) يطر النفقة من الكم، فقالت طائفة: يقطع من طر من داخل الكم أو من خارج؛ وهو قول مالك والأوزاعي وأبي ثور ويعقوب. قال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن وإسحاق: إن كانت الدراهم مصرورة في ظاهر كمه فطرها فسرقها لم يقطع، وإن كانت مصرورة إلى داخل الكم فأدخل يده فسرقها قطع. وقال الحسن: يقطع.

قال ابن المنذر: يقطع على أي جهة طر(٣).

الثامنة عشرة: واختلفوا في قطع اليد في السفر، وإقامة الحدود في أرض الحرب؛ فقال مالك والليث بن سعد: تقام الحدود في أرض الحرب ولا فرق بين دار الحرب والإسلام. وقال الأوزاعي: يقيم من غزا على جيش - وإن لم يكن أمير مصر من الأمصار - الحدود في عسكره غير القطع.

وقال أبو حنيفة: إذا غزا الجند أرض الحرب وعليهم أمير فإنه لا يقيم الحدود في عسكره، إلا أن يكون إمام مصر أو الشام أو العراق أو ما أشبهه فيقيم الحدود في

⁽١) «الإشراف» (١/ ٤٩٨).

⁽٢) الطرار: الذي يَشُقُّ كُمَّ الرَّجُل ويَسُلَّ ما فيه. «النهاية في غريب الحديث» (٣/ ٢٦٥).

⁽٣) «الإشراف» (١/ ٥٠٤).

عسکره.

استدل الأوزاعي ومن قال بقوله بحديث جنادة بن أبي أمية قال: كنا مع بسر بن أرطأة في البحر، فأي بسارق يقال له: مصدر قد سرق بختية، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تُقطعُ الأيدي في الغزو»، ولولا ذلك لقطعته (١).

بسر هذا يقال ولد في زمن النبي ﷺ، وكانت له أخبار سوء في جانب على وأصحابه، وهو الذي ذبح طفلين لعبد الله بن العباس ففقدت أمهما عقلها فهامت على وجهها، فدعا عليه على ﷺ أن يطيل الله عمره ويذهب عقله، فكان كذلك.

قال يحيى بن معين: كان بسر بن أرطأة رجل سوء.

استدل من قال بالقطع بعموم القرآن؛ وهو الصحيح إن شاء الله تعالى. وأولى ما يحتج به لمن منع القطع في أرض الحرب والحدود مخافة أن يلحق ذلك بالشرك. والله

(۱) رجاله ثقات: أخرجه أبو داود (٤٤١٠) والنسائي (٤٩٧٩) و في «الكبرى» (٧٤٣٠) من طريق عياش بن عباس القتباني عن شييم بن بيتان – زاد أبو داود: ويزيد بن صبح الأصبحي – عن جنادة بن أبي أمية، به.

وفي إسناد النسائي إسقاط الواسطة بين عياش بن عباس و جنادة بن أبي أمية. وقال أبو عبدالرحمن النسائى: ليس هذا الحديث مما يحتج به.

وأخرجه الترمذي (١٤٥٠) والدارمي (٢٤٩٢) والطبراني في «الأوسط» (٨٩٥١) بنفس الإسناد السالف، بلفظ: «لا تقطع الأيدي في الغزو».

وبسر بن أبي أرطاة، واسمه عمير بن عويمر بن عمران القرشي العامري أبو عبد الرحمن مختلف في صحبته، فأثبت صحبته ابن يونس.

وقال ابن عدي في «الكامل» (٢/ ٥): قال يحيى بن معين: أهل المدينة ينكرون أن يكون بسر بن أبي أرطاة سمع من النبي ﷺ.

وقال أيضًا في الكامل (٢/٦): مشكوك في صحبته للنبي ﷺ.

وقال الذهبي في السير (٣/ ٢١٠): قال أحمد وابن معين: لم يسمع من النبي عَيَالِيُّهُ.

وقال الواقدي: قبض النبي ﷺ وبسر صغير لم يسمع منه. «ميزان الاعتدال» (١/ ٣٠٩).

وقال الحافظ في «أسد الغابة» (١/ ١١٢): وقال أهل الشام: سمع من رسول الله ﷺ.

قلت: وقد صرح بالسماع من النبي عَلَيْ كما جاء عند أبي داود بسند صحيح.

أعلم.

التاسعة عشرة: فإذا قطعت اليد أو الرجل فإلى أين تقطع (١١).

فقال الكافة: تقطع من الرسغ والرجل من المفصل، ويحسم الساق إذا قطع.

وقال بعضهم: يقطع إلى المرفق. وقيل: إلى المنكب، لأن اسم اليد يتناول ذلك.

وقال علي ظه: تقطع الرجل من شطر القدم ويترك له العقب^(۲). وبه قال أحمد وأبو ثور.

قال ابن المنذر: وقد روينا عن النبي ﷺ أنه أمر بقطع يد رجل فقال: «أَحسِمُوهَا» (٣). وفي إسناده مقال. واستحب ذلك جماعة منهم الشافعي وأبو ثور

(۱) قال أبو العباس القرطبي في «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» (۱/۱٦): ثم إلى أين تُقطع – وهي المسألة الثالثة –؛ فعند الكافة: تقطع اليد من الرُّسغ، والرِّجل من المفصل. وهو مروي عن عمر وعثمان ﷺ. وقال علي ﷺ: تُقطع الرجل من شطر القدم، ويُترك له العقب، وبه قال أحمد، وأبو ثور.

وقيل: تُقطع اليد إلى المرفق. وقيل: إلى المنكب. وهما شاذان.

(٢) ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (١٨٧٦٠) عن معمر عن قتادة: (أن عليًا كان يقطع اليد من الأصابع، والرجل من نصف الكف).

ورواية معمر عن قتادة متكلم فيها، وقتادة لم يسمع عليًّا عليًّه.

١ - علي بن المديني: أخرجه البيهقي في «الكبرى» (٨/ ٢٧١): من طريقه عن عبد العزيز بن محمد

وغيرهما، وهذا أحسن وهو أقرب إلى البرء وأبعد من التلف(١).

الموفية عشرين: لا خلاف أن اليمنى هي التي تقطع أولًا، ثم اختلفوا إن سرق ثانية؛ فقال مالك وأهل المدينة والشافعي وأبو ثور وغيرهم: تقطع رجله اليسرى،

الدراوردي. فذكره بمعناه مرسلًا دون ذكر أبي هريرة فيه إلا أنه قال: فقطعوه ثم حسموه ثم أتوه به.

٢- أحمد بن أبان القرشي: أخرجه البزار (٨٢٥٩) حدثنا أحمد بن أبان القرشي، قال: حدثنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن يزيد بن خصيفة عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، به. وقال: ولا أعلمه إلا عن أبي هريرة.

ومحمد بن أبان القرشي ذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٣٢).

٣- سريج بن يونس: ذكره الدارقطني في «العلل» (١٠/٦٦).

٤- سعيد بن منصور: ذكره الدارقطني في «العلل» (١٠/٦٦).

وخالف الدراوردي فرواه مرسلًا كل من:

۱- سفيان الثوري: أخرجه عبد الرزاق (١٣٥٨٣)، والدارقطني (١٠٣/٣) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢/٣٢٣).

٢- ابن جريج: أخرجه عبد الرزاق (١٣٥٨٣) أيضًا عنه وعن الثوري..

٣-إساعيل بن جعفر: أخرجه أبو عبيد في «غريب الحديث» (٢/ ٢٥٨).

٤- سفيان بن عيينة: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٩١٩٦) عنه عن يزيد بن خصيفة، عن محمد بن عبدالرحن، رفعه؛ مثله.

قال البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢٧١): قال علي (وهو: ابن المديني): لم يسنده واحد منهم فوق ابن ثوبان إلى أحد. قال: وبلغنى أن محمد بن إسحاق رواه عن يزيد بن خصيفة عن ابن ثوبان عن أبي هريرة ولا أراه حفظه. قال الإمام أحمد: وروي فيه عنه أيضًا مرسلًا.

وقال الحافظ في «التلخيص الحبير» (٦٦/٤): ورجح ابن خزيمة وابن المديني و غير واحد إرساله.

وقال الدارقطني في «العلل» (١٠/ ٦٧): والمرسل أصح.

قلت: فهؤلاء أربعة من الحفاظ علي بن المديني وابن خزيمة والدارقطني والبيهقي، صوبوا إرساله.

(۱) «الإشراف» (۱/ ۱۱ه).

ثم في الثالثة يده اليسرى، ثم في الرابعة رجله اليمنى، ثم إن سرق خامسة يعزر ويحبس.

وقال أبو مصعب من علمائنا: يقتل بعد الرابعة؛ واحتج بحديث خرجه النسائي عن الحارث بن حاطب أن رسول الله على أتي بلص فقال: «اقتلوهُ» فقالوا: يا رسول الله، إنها سرق، قال: «اقطعوا يدهُ»، قال: الله، إنها سرق قال: «اقطعوا يدهُ»، قال: ثم سرق فقطعت رجله، ثم سرق على عهد أبي بكر شخص حتى قطعت قوائمه كلها، ثم سرق أيضا الخامسة، فقال أبو بكر شخص: كان رسول الله على أعلم بهذا حين قال: «اقتلوهُ» ثم دفعه إلى فتية من قريش ليقتلوه؛ منهم عبد الله بن الزبير وكان يحب الإمارة فقال: أمروني عليكم فأمروه عليهم، فكان إذا ضرب ضرب حتى قتلوه (١٠). وبحديث جابر أن النبي عليه أمر بسارق في الخامسة فقال: «اقتلوهُ».

قال جابر: فانطلقنا به فقتلناه، ثم اجتررناه فرميناه في بئر ورمينا عليه الحجارة (٢).

⁽۱) إسناده صحيح: أخرجه النسائي (٤٩٧٧) و في «الكبرى» (٧٤٢٨) والحاكم (٤/ ٣٨٢) والطبراني في «الكبير» (٣/ ٢٧٩ حديث: ٣٤٠٨) والضياء في «المختارة» (١/ ٣٢) من طريق حماد قال: أنبأنا يوسف عن الحارث بن حاطب، به.

ويوسف هو ابن سعد الجمحي، وقيل غير ذلك، قال عنه الحافظ: ثقه.

⁽٢) منكر: أخرجه أبو داود (٤٤١٢) والنسائي (٤٩٧٨) و في «الكبرى» (٧٤٢٩) والبيهقي (٣٣٦١) و في «الكبرى» (٨/ ٢٧٢) والطبراني في «الأوسط» (١٧٠٦) من طريق مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله، ولفظه: جيء بسارق إلى النبي عليه فقال: «اقتلوه». فقالوا: يا رسول الله، إنها سرق. فقال: «اقطعوه». قال فقطع ثم جيء به الثانية فقال: «اقتلوه». فقالوا: يا رسول الله، إنها سرق. فقال: «اقطعوه». قال: فقالوا: يا رسول الله، إنها سرق. قال: «اقطعوه». ثم أتي به الرابعة فقال: «اقتلوه». فقالوا: يا رسول الله، إنها سرق. قال: «اقطعوه». فأتي به الحامسة فقال: «اقتلوه». قال جابر: فانطلقنا به فقتلناه ثم اجترزناه فألقيناه في بئر ورمينا عليه الحجارة.

ومصعب بن ثابت، ضعيف.

وأخرجه الدولابي في «الكنى والأسماء» (١٧٥٠) من طريق هشام بن عروة عن رجل عن محمد ابن المنكدر، عن جابر، بنحوه.

رواه أبو داود وخرجه النسائي وقال: هذا حديث منكر وأحد رواته ليس بالقوي. ولا أعلم في هذا الباب حديثًا صحيحًا.

قال ابن المنذر: ثبت عن أبي بكر وعمر الله أنها قطعا اليد بعد اليد والرجل بعد الرجل (١).

وقيل: تقطع في الثانية رجله اليسرى ثم لا قطع في غيرها، ثم إذا عاد عزر وحبس؛ وروي عن علي بن أبي طالب (٢)، وبه قال الزهري وحماد بن أبي سليمان وأحمد بن حنبل. قال الزهري: لم يبلغنا في السنة إلا قطع اليد والرجل (٣).

وقال عطاء: تقطع يده اليمني خاصة ولا يعود عليه القطع. ذكره ابن العربي وقال: أما قول عطاء فإن الصحابة قالوا قبله خلافه (٤).

الحادية والعشرون: واختلفوا في الحاكم يأمر بقطع يد السارق اليمني فتقطع

وهذا إسناد ضعيف لجهالة شيخ هشام بن عروة.

قال أبو عبد الرحمن النسائي: وهذا حديث منكر، ومصعب بن ثابت ليس بالقوي في الحديث والله تعالى أعلم، ويحيى القطان لم يتركه. وهذا الحديث ليس بصحيح ولا أعلم في هذا الباب حديثًا صحيحًا عن النبي علي الله المعامدة المعا

(۱) «الإشراف» (۱/ ٥١٠)، وفيه أن أبا بكر وعمر ، قص قطعا في السرقة اليد بعد اليد والرجل. وهو الذي جاءت به الآثار كما عند البيهقي في «الكبرى» (٨/ ٢٧٤).

(٢) حسن: أخرجه البيهقي في «الكبرى» (٨/ ٢٧٤) من طريق عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة: (أن عليًّا ﷺ أي بسارق فقطع يده، ثم أتي به فقطع رجله ثم أتي به فقال: أقطع يده بأي شيء يتمسح وبأي شيء يأكل، ثم قال: أقطع رجله على أي شيء يمشي إني الأستحي الله، قال: ثم ضربه وخلده السجن).

وعبد الله بن سلمة هو المرادي الكوفي، اختلف فيه، وقال الحافظ: صدوق تغير حفظه.

وأخرج عبد الرزاق (١٨٧٦٧) عن الثوري عن منصور عن أبي الضحى أن عليًا كان يقول: (إذا سرق قطعت يده، ثم إذا سرق الثانية قطعت رجله، فإن سرق بعد ذلك لم نر عليه قطعًا).

وأبو الضحى مسلم بن صبيح لم يسمع عليًّا ١٠٠٠.

(٣) صحيح: أخرجه عبد الرزاق (١٨٧٧٠) عن معمر عن الزهري، به.

(٤) «أحكام القرآن» (١١٨/٢).

يساره، فقال قتادة: قد أقيم عليه الحد ولا يزاد عليه (١)؛ وبه قال مالك إذا أخطأ القاطع فقطع شمال، وبه قال أصحاب الرأي استحسانًا. وقال أبو ثور: على الحزاز الدية؛ لأنه أخطأ وتقطع يمينه إلا أن يمنع بإجماع.

قال ابن المنذر: ليس يخلو قطع يسار السارق من أحد معنيين؛ إما أن يكون القاطع عمد ذلك فعليه القود، أو يكون أخطأ فديته على عاقلة القاطع؛ وقطع يمين السارق يجب، ولا يجوز إزالة ما أوجب الله سبحانه بتعدي معتد أو خطأ مخطئ. وقال الثوري في الذي يقتص منه في يمينه فيقدم شهاله فتقطع؛ قال: تقطع يمينه أيضًا.

قال ابن المنذر: وهذا صحيح. وقالت طائفة: تقطع يمينه إذا برئ؛ وذلك أنه هو أتلف يساره، ولا شيء على القاطع في قول أصحاب الرأي، وقياس قول الشافعي. وتقطع يمينه إذا برئت. وقال قتادة والشعبي: لا شيء على القاطع وحسبه ما قطع منه (٢).

الثانية والعشرون: وتعلق يد السارق في عنقه، قال عبد الله بن محيريز سألت فضالة عن تعليق يد السارق في عنقه أمن السنة هو؟ فقال: «جيء رسول الله ﷺ بسارق فقطعت يده، ثم أمر بها فعلقت في عنقه»(٣). أخرجه الترمذي – وقال:

⁽١) في إسناده مقال: أخرجه عبد الرزاق (١٨٧٧٨) عن معمر عن قتادة، به.

ورواية معمر عن قتادة متكلم فيها.

⁽٢) «الإشراف» (١/ ١٣٥٥-١٥).

⁽٣) ضعيف: أخرجه أبو داود (٤٤١٣) والترمذي (١٤٤٧) والنسائي (٤٩٨٢) وابن ماجه (٢٠٨٧) وأحمد (٢٠٩٤٦) وابن أبي شيبة (٢٩٥٧) والدارقطني (٢٠٨٣) وابن عدي في «الحلمل» (٢٢٨/٢) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢٢٢/٤) وأبو نعيم في «الحلية» (٥/١٤٨) من طريق عمر بن علي المقدمي: حدثنا الحجاج عن مكحول عن عبد الرحمن بن محيريز، به.

وحجاج بن أرطأة سبق الكلام عليه، وهو يدلس وقد عنعن، واختلف في سماعه من مكحول، فقال أبو زرعة: لم يسمع من مكحول شيئًا. وأثبت له أبو داود السماع منه. «جامع التحصيل»

حديث حسن غريب - وأبو داود والنسائي.

الثالثة والعشرون: إذا وجب حد السرقة فقتل السارق رجلًا؛ فقال مالك: يقتل ويدخل القطع فيه. وقال الشافعي: يقطع ويقتل؛ لأنها حقان لمستحقين فوجب أن يوفى لكل واحد منها حقه، وهذا هو الصحيح – إن شاء الله تعالى – وهو اختيار ابن العربي^(۱).

الرابعة والعشرون: قوله تعالى: ﴿أَيْدِيهُمَا﴾ لما قال: ﴿أَيْدِيَهُمَا﴾ ولم يقل يديها تكلم علماء اللسان في ذلك – قال ابن العربي: وتابعهم الفقهاء على ما ذكروه حسن ظن بهم (٢) – فقال الخليل بن أحمد والفراء: كل شيء يوجد خلق الإنسان إذا أضيف إلى اثنين جمع تقول: هشمت رؤوسهما وأشبعت بطونهما، و ﴿إِن تَتُوبا إِلَى ٱللّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُما ﴾ [التحرم:٤]، ولهذا قال: ﴿فَٱقْطَعُواْ أَيْدِيَهُما ﴾ ولم يقل يدهما. والمراد فاقطعوا يمينًا من هذا ويمينًا من هذا. ويجوز في اللغة؛ فاقطعوا يديهما وهو الأصل؛ وقد قال الشاعر فجمع بين اللغتين:

وَمَهْمَهَ يِنِ قَدِ لَقَينِ مَرْتَين ظَهْرَاهُمَا مِثْلَ ظُهُ ورِ التُّرْسَينْ (٣)

وقيل: فعل هذا لأنه لا يشكل. وقال سيبويه: إذا كان مفردًا قد يجمع إذا أردت به التثنية، وحكي عن العرب؛ وضعا رحالها. ويريد به رحلي راحلتيهها.

قال ابن العربي: وهذا بناءً على أن اليمين وحدها هي التي تقطع وليس كذلك، بل تقطع الأيدي والأرجل، فيعود قول: ﴿أَيْدِيَهُمَا ﴾ إلى أربعة وهي جمع في الاثنين،

⁽ص:۱٦٠).

قال ابن العربي في «عارضة الأحوذي» (٦/ ٢٢٧): لو ثبت لكان حسنًا صحيحًا، لكنه لم يثبت.

⁽۱) «أحكام القرآن» (۲/ ۱۲۰).

⁽٢) «أحكام القرآن» (٢/ ١١٧).

⁽٣) البيت لخِطامٌ المُجاشِعِيُّ، كما في «لسان العرب» (٢/ ٨٩)، وقيل: لهميان بن قحافة.

والمهمه: القفر المخوف، والقَذَف: البعيد من الأرض، والمُرثُ: مفازة لا نبات فيها، والظهر: ما ارتفع من الأرض، يشبهه بظهر الترس في ارتفاعه، وتعريه من النبت.

وهما تثنية فيأتي الكلام على فصاحته، ولو قال: فاقطعوا أيديهم لكان وجهًا؛ لأن السارق والسارقة لم يرد بهما شخصين خاصة، وإنها هما اسها جنس يعمان ما لا يحصى (١).

الخامسة والعشرون: قوله تعالى: ﴿جَزَآءٌ بِمَا كَسَبَا﴾ مفعول من أجله، وإن شئت كان مصدرا وكذا ﴿نَكَلَلَا مِنَ ٱللَّهِ عَال: نكلت به إذا فعلت به ما يوجب أن ينكل به عن ذلك الفعل ﴿وَٱللَّهُ عَزِيزٌ ﴾ لا يغالب ﴿حَكِيمٌ ﴾ فيها يفعله؛ وقد تقدم.

السادسة والعشرون: قوله تعالى: ﴿فَمَن تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ﴾ [المائدة:٣٩] شرط وجوابه: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ ﴾ [المائدة:٣٩] ﴿مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ ﴾ من بعد السرقة؛ فإن الله يتجاوز عنه.

والقطع لا يسقط بالتوبة. وقال عطاء وجماعة: يسقط بالتوبة قبل القدرة على السارق. وقال بعض الشافعية وعزاه إلى الشافعي قولا. وتعلقوا بقول الله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبُلِ أَن تَقُدِرُواْ عَلَيْهِم ﴾[المائدة:٣٤] وذلك استثناء من الوجوب، فوجب حمل جميع الحدود عليه.

قال ابن العربي: ويا معشر الشافعية سبحان الله! أين الدقائق الفقهية، والحكم الشرعية، التي تستنبطونها من غوامض المسائل؟! ألم تروا إلى المحارب المستبد بنفسه، المعتدي بسلاح، الذي يفتقر الإمام معه إلى الإيجاف بالخيل والركاب كيف أسقط جزاءه بالتوبة استنزالًا عن تلك الحالة، كما فعل بالكافر في مغفرة جميع ما سلف استئلافًا على الإسلام؛ فأما السارق والزاني وهما في قبضة المسلمين وتحت حكم الإمام، فما الذي يسقط عنهم حكم ما وجب عليهم؟! أو كيف يجوز أن يقال: يقاس

⁽۱) «أحكام القرآن» (۲/ ۱۱۷ - ۱۱۸).

على المحارب وقد فرقت بينهما الحكمة والحالة! هذا ما لا يليق بمثلكم يا معشر المحققين (١).

وإذا ثبت أن الحد لا يسقط بالتوبة، فالتوبة مقبولة والقطع كفارة له.

﴿وَأَصْلَحَ ﴾ أي: كما تاب عن السرقة تاب عن كل ذنب.

وقيل: ﴿وَأَصْلَحَ﴾ أي: ترك المعصية بالكلية، فأما من ترك السرقة بالزنى أو التهود بالتنصر فهذا ليس بتوبة، وتوبة الله على العبد أن يوفقه للتوبة. وقيل: أن تقبل منه التوبة.

السابعة والعشرون: يقال: بدأ الله بالسارق في هذه الآية قبل السارقة، وفي الزنى بالزانية قبل الزاني ما الحكمة في ذلك؟

فالجواب أن يقال: لما كان حب المال على الرجال أغلب، وشهوة الاستمتاع على النساء أغلب بدأ بهما في الموضع؛ هذا أحد الوجوه في المرأة على ما يأتي بيانه في سورة «النور» من البداية بها على الزاني إن شاء الله.

ثم جعل الله قطع السرقة قطع اليد لتناول المال، ولم يجعل حد الزنى قطع الذكر مع مواقعة الفاحشة به لثلاثة معان:

أحدها: أن للسارق مثل يده التي قطعت فإن انزجر بها اعتاض بالثانية، وليس للزاني مثل ذكره إذا قطع فلم يعتض بغيره لو انزجر بقطعه.

الثاني: أن الحد زجر للمحدود وغيره، وقطع اليد في السرقة ظاهر، وقطع الذكر في الزني باطن.

الثالث: أن قطع الذكر فيه إبطال للنسل وليس في قطع اليد إبطال. والله أعلم (٢).

⁽١) «أحكام القرآن» (٢/ ١١٥).

⁽٢) «تفسير القرطبي» (٧/ ٤٤٩ – ٤٧٣).

مسألة: هل على من استعار متاع وجحده قطع؟

قال ابن المنذر كتاته: اختلف أهل العلم في المرء يستعير ما يجب في مثله القطع ثم يجحده، فقالت طائفة: لا قطع عليه. كذا قال مالك بن أنس فيمن تبعه من أهل المدينة، وهكذا قال سفيان الثوري والنعمان فيمن وافقهما من أهل الكوفة، وبه قال الشافعي وأصحابه، وهو قول عوام أهل الفتيا من علماء الأمصار، وقال عطاء فيمن استعار متاعًا كاذبًا عن إنسان فكتمه، قال: لا يقطع، زعموا.

وقالت طائفة: عليه القطع. هكذا قال إسحاق، وقال أحمد كذلك: لا أعلم شيئًا يدفعه، يعنى حديث عائشة.

قال أبو بكر: وحجتها في ذلك حديث عائشة ﴿ عَالَ قَالَتَ: «كانت امرأة مخزومية تستعير المتاع وتجحده، فأمر النبي ﷺ بقطع يدها... » الحديث (١٠).

قال أبو بكر: فظاهر الحديث يدل على أن الذي أوجب القطع أنها كانت تستعير المتاع وتجحد.

وقد روى هذا الحديث يونس وأيوب بن موسى عن الزهري على هذا المعنى، فقال بعض من يميل إلى هذا القول: قد قال من ذكرنا: «سرقت». وإذا اختلفت

⁽١) أخرجه مسلم (١٦٨٨) من طريق معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة ﴿ عَلَيْكَ ، به.

⁽٢) أخرجه البخاري (٣٤٧٥) ومسلم (١٦٨٨) من طريق ليث عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة ﴿ عَنْ اللهِ عَنْ عَالِمُ اللهِ عَنْ عَالَمُهُ عَنْ عَالَمُهُ اللهِ عَنْ عَالَمُهُ اللهِ عَنْ عَالَمُهُ اللهِ عَنْ عَالَمُهُ عَنْ اللهِ عَنْ عَالَمُهُ عَنْ اللهِ عَنْ عَالَمُهُ عَنْ اللهِ عَنْ عَالَمُهُ عَنْ عَالَمُهُ عَنْ اللهِ عَنْ عَاللهِ عَنْ عَالِمُ عَنْ عَالَمُ عَنْ عَالَمُ عَنْ عَالَمُ عَنْ عَاللهُ عَنْ عَالِمُ عَنْ عَالِمُ عَنْ عَالِمُ عَنْ عَالِمُ عَنْ عَالِمُ عَنْ عَالَمُ عَنْ عَالِمُ عَنْ عَالَمُ عَنْ عَلَمُ عَلَيْ عَلَيْكُ عَنْ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَنْ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلِيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَنْ عَلَيْكُ عِلْكُمُ عَلَيْكُ عَلَيْكُمْ عَلِي عَلَيْكُ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُ عَلَي

وقد يجوز أن تكون كانت تستعير المتاع وتجحده ثم سرقت فوجب قطع يدها للسرقة، لا لأنها كانت تستعير المتاع وتجحده.

قال أبو بكر: هكذا أقول(١).

وقال الحافظ ابن حجر كتائه: قال شيخنا في «شرح الترمذي»: اختلف على الزهري فقال الليث ويونس وإسهاعيل بن أمية وإسحاق بن راشد: سرقت، وقال معمر وشعيب: إنها استعارت وجحدت...، والذي اتضح لي أن الحديثين محفوظان عن الزهري، وأنه كان يحدث تارة بهذا وتارة بهذا فحدث يونس عنه بالحديثين واقتصرت كل طائفة من أصحاب الزهري غير يونس على أحد الحديثين....

وقد اختلف نظر العلماء في ذلك فأخذ بظاهره أحمد في أشهر الروايتين عنه، وإسحاق، وانتصر له ابن حزم من الظاهرية، وذهب الجمهور إلى أنه لا يقطع في جحد العارية، وهي رواية عن أحمد أيضًا.

وأجابوا عن الحديث بأن رواية من روى «سرقت» أرجح، وبالجمع بين الروايتين بضرب من التأويل.

فأما الترجيح: فنقل النووي أن رواية معمر شاذة مخالفة لجماهير الرواة، قال: والشاذة لا يعمل مها.

وقال ابن المنذر في الحاشية وتبعه المحب الطبرى: قيل: إن معمرًا انفرد بها.

وقال القرطبي: رواية أنها سرقت أكثر وأشهر من رواية الجحد فقد انفرد بها معمر وحده من بين الأئمة الحفاظ وتابعه على ذلك من لا يقتدى بحفظه كابن أخي الزهرى ونمطه، هذا قول المحدثين.

⁽۱) «الأوسط» (۲۱/ ۳۱۸-۳۲۰) بتصرف يسير.

قلت: سبقه لبعضه القاضي عياض، وهو يشعر بأنه لم يقف على رواية شعيب ويونس بموافقة معمر؛ إذ لو وقف عليها لم يجزم بتفرد معمر وأن من وافقه كابن أخي الزهري ونمطه ولا زاد القرطبي نسبة ذلك للمحدثين؛ إذ لا يعرف عن أحد من المحدثين أنه قرن شعيب بن أبي حمزة ويونس بن يزيد وأيوب بن موسى بابن أخي الزهري، بل هم متفقون على أن شعيبا ويونس أرفع درجة في حديث الزهري من ابن أخيه.

ومع ذلك فليس في هذا الاختلاف عن الزهري ترجيح بالنسبة إلى اختلاف الرواة عنه، إلا لكون رواية «سرقت» متفقًا عليها ورواية «جحدت» انفرد بها مسلم، وهذا لا يدفع تقديم الجمع إذا أمكن بين الروايتين، وحكى ابن المنذر عن بعض العلماء أن القصة لامرأة واحدة استعارت وجحدت وسرقت فقطعت للسرقة لا للعارية قال: وبذلك نقول.

وقال الخطابي في «معالم السنن» بعد أن حكى الخلاف وأشار إلى ما حكاه ابن المنذر: وإنها ذكرت العارية والجحد في هذه القصة تعريفًا لها بخاص صفتها؛ إذ كانت تكثر ذلك كها عرفت بأنها مخزومية، وكأنها لما كثر منها ذلك ترقت إلى السرقة وتجرأت عليها.

وتلقف هذا الجواب من الخطابي جماعة منهم البيهقي فقال: تحمل رواية من ذكر جمحد العارية على تعريفها بذلك والقطع على السرقة. وقال المنذري نحوه، ونقله المازري ثم النووي عن العلماء.

وقال القرطبي: يترجح أن يدها قطعت على السرقة لا لأجل جحد العارية من أوجه:

أحدها: قوله في آخر الحديث الذي ذكرت فيه العارية: «لُوْ أَنَّ فاطمةَ سرقتْ»، فإن فيه دلالة قاطعة على أن المرأة قطعت في السرقة؛ إذ لو كان قطعها لأجل الجحد لكان ذكر السرقة لاغيًا ولقال: «لو أن فاطمة جحدت العارية».

قلت: وهذا قد أشار إليه الخطابي أيضًا.

ثانيها: لو كانت قطعت في جحد العارية لوجب قطع كل من جحد شيئًا إذا ثبت عليه ولو لم يكن بطريق العارية.

ثالثها: أنه عارض ذلك حديث: «ليسَ علَى خَائنٍ ولَا مختلسٍ ولا منتهبٍ قطعٌ»(١). وهو حديث قوي.

(١) صحيح: وقد ورد عن عدد من الصحابة، وهم:

١ - جابر بن عبد الله فرالله فراي عنه من طريقين:

الطريق الأول: أبو الزبير عن جابر.

أخرجه أبو داود (٤٣٩٥) والترمذي (١٤٤٨) والنسائي (٤٩٧١) وابن ماجه (٢٥٩١) وأحمد (١٥٠٧) وأحمد (١٥٠٧) وابن حبان (١٥٠٧) والدارمي (٢٣١٠) وعبد الرزاق (١٨٨٥) وابن أبي شيبة (٢٩٢٥٣) وابن حبان (٤٤٥٧) والدارقطني (٣/ ١٨٧) والطحاوي في «معاني الآثار» (٣/ ١٧١) جميعًا من طريق ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر، مرفوعًا على خلاف بينهم في متنه.

وعند ابن حبان قرن أبو الزبير بعمرو بن دينار.

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم.

وقال أبو داود والنسائي بأن ابن جريج لم يسمع هذا الحديث من أبي الزبير.

ونقل أبو داود عن الإمام أحمد بن حنبل أن ابن جريج إنها سمعه من ياسين الزيات.

قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/ ٤٩٠): وسألت أبي، وأبا زرعة، عن حديث رواه ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله، عن النبي ﷺ: «ليس على مختلس، ولا خائن، ولا منتهب قطع».

فقالا: لم يسمع ابن جريج هذا الحديث من أبي الزبير، يقال: إنه سمعه من ياسين الزيات، عن أبي الزبير. الزبير. فقالا: قال زيد بن حباب: عن ياسين، أنا حدثت به ابن جريج، عن أبي الزبير.

فقلت لها: ما حال ياسين؟ فقالا: ليس بقوي.

قلت: وقد وقع التصريح بسماع ابن جريج من أبي الزبير عند الدارمي وعبد الرزاق، إلا أن رواية عبد الرزاق عن ياسين الزيات عن ابن جريج.

وهذا التصريح بالساع لا يقاوم تنصيص الأَنمة بعدم الساع، فقد يكون تصرفًا من بعض الرواة. وأخرجه النسائي (٤٩٧١) وابن حبان (٤٤٥٨) من طريق سفيان عن أبي الزبير عن جابر، به.

قال النسائي: لم يسمعه سفيان من أبي الزبير.

الطريق الثاني: المغيرة بن مسلم عن جابر.

قلت: أخرجه الأربعة وصححه أبو عوانة والترمذي من طريق ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر، رفعه...، وقد أجمعوا على العمل به إلا من شذ. فنقل ابن المنذر عن إياس بن معاوية أنه قال: المختلس يقطع، كأنه الحقه بالسارق لاشتراكهما في

أخرجه النسائي (٤٩٧٥) و في «الكبرى» (٧٤٢٥) والطحاوي في «معاني الآثار» (٣/ ١٧١) من طريق المغيرة بن مسلم عن أبي الزبير عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس على مختلس ولا منتهب ولا خائن قطع».

قال أبو عبد الرحمن النسائي: المغيرة بن مسلم ليس بالقوي في أبي الزبير وعنده غير حديث منكر. ٢- أنس بن مالك ﷺ: أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٥٠٥)، ومن طريقه الضياء المقدسي في «المختارة» (١٢٧/٣)، وأخرجه ابن الأعرابي في «معجمه» (٩٢٧) والخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (١٤٧٦) من طريق أحمد بن القاسم بن مساور قال: حدثنا أبو معمر إسهاعيل ابن إبراهيم قال: أملى على عبد الله بن وهب من حفظه عن يونس عن الزهري عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ قال: «ليس على منتهب ولا مختلس ولا خائن قطع».

قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا يونس ولا عن يونس إلا ابن وهب، تفرد به أبو معمر.

قلت: وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات.

٣- عبد الرحمن بن عوف على: أخرجه ابن ماجه (٢٥٩٢) من طريق المفضل بن فضالة عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه قال: سمعت رسول الله على المختلس قطع».

هكذا بذكر المختلس فقط، وإسناده صحيح.

٤- عبد الله بن عباس ﷺ: أخرجه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١٣٢٥) والخطيب في «تاريخ بغداد» (٢٤٣/٤) من طريق زمعة بن صالح عن سلمة بن وهرام عن عكرمة عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس على الخائن قطع».

وزمعة بن صالح ضعيف.

وروي عن أبي بكر الصديق قوله، ولا يصح، وانظر: «علل الدارقطني» (١/ ٢١٦-٢١٧).

وكذلك روي عن جابر بن عبد الله قوله، ولا يصح، أخرجه النسائي (٤٩٧٦) من طريق أشعث عن أبي الزبير عن جابر. وأشعث هو ابن سوار، ضعيف، وخالفه من هو أوثق منه.

والخائن: هو الذي يأخذ ما في يده من الشيء المؤتمن عليه، والانتهاب: هو الأخذ علانية قهرًا، والاختلاس: أن يخطف الشيء بسرعة على غفلة. الأخذ خفية ولكنه خلاف ما صرح به في الخبر وإلا ما ذكر من قطع جاحد العارية.

وأجمعوا على أن لا قطع على الخائن في غير ذلك ولا على المنتهب، إلا إن كان قاطع طريق، والله أعلم.

وعارضه غيره ممن خالف فقال ابن القيم الحنبلي: لا تنافي بين جحد العارية وبين السرقة، فإن الجحد داخل في اسم السرقة، فيجمع بين الروايتين بأن الذين قالوا: سرقت أطلقوا على الجحد سرقة. كذا قال، ولا يخفى بعده.

قال: والذي أجاب به الخطابي مردود؛ لأن الحكم المرتب على الوصف معمول به ويقويه أن لفظ الحديث وترتيبه في إحدى الروايتين القطع على السرقة، وفي الأخرى على الجحد على حد سواء وترتيب الحكم على الوصف يشعر بالعلية فكل من الروايتين دال على أن علة القطع كل من السرقة وجحد العارية على انفراده...

وقال ابن دقيق العيد: صنيع صاحب «العمدة» حيث أورد الحديث بلفظ الليث ثم قال: وفي لفظ، فذكر لفظ معمر يقتضي أنها قصة واحدة، واختلف فيها هل كانت سارقة أو جاحدة؟ يعني لأنه أورد حديث عائشة باللفظ الذي أخرجاه من طريق الليث ثم قال: وفي لفظ: «كانت امرأةٌ تستعيرُ المتاعَ وتجحدهُ فَأَمر النبيُّ ﷺ بقطع يدهِا». وهذه رواية معمر في مسلم فقط.

قال: وعلى هذا فالحجة في هذا الخبر في قطع المستعير ضعيفة؛ لأنه اختلاف في واقعة واحدة فلا يبت الحكم فيه بترجيح من روى أنها جاحدة على الرواية الأخرى، يعني وكذا عكسه، فيصح أنها قطعت بسبب الأمرين، والقطع في السرقة متفق عليه فيترجح على القطع في الجحد المختلف فيه.

قلت: وهذه أقوى الطرق في نظري، والإلزام الذي ذكره القرطبي في أنه لو ثبت القطع في جحد العارية للزم القطع في جحد غير العارية قويًّ أيضًا، فإن من يقول بالقطع في جحد غير العارية فيقاس المختلف فيه على المتفق عليه؛ إذ لم يقل أحد بالقطع في الجحد على الإطلاق(١).

⁽۱) «فتح الباري» (۱۲/ ۸۹-۹۲).

مسألة: حكم سرقة أحد الزوجين من الآخر؟

قال أبو بكر النيسابوري تَخَلَّلُهُ: وإذا سرق أحد الزوجين من مال الآخر وكان المال محرزًا عنه فعند أبي حنيفة لا يجب القطع. وعند الشافعي ومالك وأحمد يجب (١١).

قلت: وينبغي أن يستثنى عند من يوجب القطع مسألة ما إذا كان الزوج شحيحًا في نفقته على أهله وولده فأخذت الزوجة من ماله للنفقة؛ لما جاء في «الصحيحين» من حديث أم المؤمنين عائشة وأن قالت: دخلت هند بنت عتبة امرأة أبي سفيان على رسول الله علي فقالت: يا رسول الله، إن أبا سفيان رجل شحيح لا يعطيني من النفقة ما يكفيني ويكفي بني إلا ما أخذت من ماله بغير علمه فهل علي في ذلك من جناح فقال رسول الله علي في أبنيك من ماله بالمعروف مَا يكفيكِ ويكفِي بنيكِ»(٢).

🕸 وهذه أقوال الفقهاء في المسألة:

قال ابن الهمام كَثَلَثُهُ: وإذا سرق أحد الزوجين من مال الآخر، أو العبد من سيده أو زوج سيدته – لم يقطع لوجود الإذن في الدخول عادة فاختل الحرز، وفي «موطأ مالك» عن عمر أنه أي بغلام سرق مرآة لامرأة سيده فقال: (ليس عليه شيء خادمكم يسرق متاعكم)(٣)، فإذا لم يقطع خادم الزوج فالزوج أولى(٤).

قال أبو الوليد الباجي تعلّله: وكذلك لو سرق أحد الزوجين من صاحبه من بيت قد أغلقه عنه.

وجه القول الأول: أنه محجور عليه قد أذن له في الدخول فيه ففتحه لما فيه كأخذه من موضع مستور أو وعاء مغطى أو خريطة مختومة أو احتهاله للصندوق، وذلك ينفي القطع عنه؛ لأنه أخذه من موضع مأذون له فيه، وذلك من باب الخيانة لا من باب السرقة.

⁽۱) «تفسير النيسابوري» (٣/ ١٦١).

⁽٢) أخرجه البخاري (٢٢١١) ومسلم (١٧١٤).

⁽٣) سبق تخريجه.

⁽٤) «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح» (١١/ ٢٣٨).

ووجه القول الثاني: أنه أخذ السرقة وأخرجها من موضع منع منه، ولم يؤذن له فيه كها لو كانت الدار مشتركة (١).

قال أبو إسحاق الشيرازي كَتَلَثْهُ: وإن سرق أحد الزوجين من الآخر ما هو محرز عنه ففيه ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه يقطع؛ لأن النكاح عقد على المنفعة فلا يسقط القطع في السرقة كالإجارة

والثاني: أنه لا يقطع لأن الزوجة تستحق النفقة على الزوج، والزوج يملك أن يحجر عليها ويمنعها من التصرف على قول بعض الفقهاء فصار ذلك شبهة.

والثالث: أنه يقطع الزوج بسرقة مال الزوجة ولا تقطع الزوجة بسرقة مال الزوج؛ لأن للزوجة حقًّا في مال الزوج بالنفقة وليس للزوج حق في مالها.

ومن لا يقطع من الزوجين بسرقة مال الآخر لا يقطع عبده بسرقة ماله؛ لقول عمر شه في سرقة غلام الحضرمي الذى سرق مرآة امرأته: (أرسله فلا قطع عليه خادمكم أخذ متاعكم)(٢).

ولأن يد عبده كيده فكانت سرقته من ماله كسرقته (٣).

وقال النووي يَعْتَلْثُهُ: ولو سرق أحد الزوجين مال الآخر إن لم يكن محرزًا عنه فلا قطع، وإلا فثلاثة أقوال: أظهرها يقطع. والثاني: لا. والثالث: يقطع الزوج دون الزوجة. وقيل: يقطعان بلا خلاف^(٤).

قال ابن قدامة كتلفه: وإن سرق أحد الزوجين من مال الآخر فإن كان مما ليس محرزا عنه فلا قطع فيه وإن سرق مما أحرزه عنه ففيه روايتان:

إحداهما: لا قطع عليه وهي اختيار أبي بكر ومذهب أبي حنيفة لقول عمر رابع المعلمة

⁽۱) «المنتقى» (٤/ ١٧٠).

⁽٢) سبق تخريجه.

⁽۲) «المهذب» (۲/ ۱۸۱–۲۸۲).

⁽٤) «روضة الطالبين» (١٠/ ١٢٠).

لعبد الله بن عمرو بن الحضرمي حين قال له: إن غلامي سرق مرآة امرأي، أرسله لا قطع عليه، خادمكم أخذ متاعكم، وإذا لم يقطع عبده بسرقة مالها فهو أولى، ولأن كل واحد منهما يرث صاحبه بغير حجب ولا تقبل شهادته له ويتبسط في مال الآخر عادة فأشبه الوالد والولد.

والثانية: يقطع وهو مذهب مالك و أبي ثور و ابن المنذر وهو ظاهر كلام الخرقي لعموم الآية؛ ولأنه سرق مالًا محرزًا عنه لا شبهة له فيه أشبه الأجنبي، وللشافعي كالروايتين.

وقول ثالث: أن الزوج يقطع بسرقة مال الزوجة؛ لأنه لا حق له فيه ولا تقطع بسرقة ماله؛ لأن لها النفقة فيه (١).

قال ابن حزم تَعَلَلْهُ: مسألة: سرقة أحد الزوجين من الآخر.

قال أبو محمد تخلّف: اختلف الناس في هذا، فقالت طائفة: لا قطع في ذلك كها نا حمام نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن ابن جريج قال: بلغني عن الشعبي قال: (ليس على زوج المرأة في سرقة متاعها قطع).

وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا قطع على الرجل فيها سرق من مال امرأته، ولا على المرأة فيها سرقت من مال زوجها، وقال مالك وأحمد بن حنبل وإسحاق وأبو ثور: على كل واحد منهها القطع فيها سرق من مال الآخر من حرز. وقال الشافعي ثلاثة أقوال: أحدها: كقول أبي حنيفة. والآخر: كقول مالك، والثالث: أن الزوج إذا سرق من مالها قطعت يده، وإن سرقت هي من ماله فلا قطع عليها.

قال أبو محمد: فلما اختلفوا كما ذكرنا نظرنا في ذلك فوجدنا من لا يرى القطع يحتج بما رويناه من طريق مسلم نا محمد بن رمح نا الليث بن سعد عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: «كلكم راع وكلكُم مسئولٌ عنْ رَعِيَّتِهِ فالأميرُ الذيْ عَلَى النَّاسِ راع وهو مسئولٌ عن رعيته، والرجلُ راع علَى أهلِ بيتهِ وهو مسئولٌ عنهم، والمرأةُ راعيةٌ على بيت بعْلها وولدها، وهي مسئولةٌ عنهم، والعبدُ راع على مالِ سيدِه

⁽۱) «المغني» (۱۰/ ۲۸۱).

وهو مسئولٌ عنهُ ألا كلكُمْ راع وكلكُمْ مسئولٌ عنْ رعيتِهِ »(١).

قالوا: فكل واحد من الزوجين أمين في مال الآخر، فلا قطع عليه كالمودع، وزاد بعض من لا يعبأ به في هذا الحديث زيادة لا نعرفها، ولفظًا مبدولًا وهو: «المرأة راعية في مال زوجها والرجل راع في مال امرأته».

قال أبو محمد كالله: وكل هذا لا حجة لهم فيه أصلا، أما الخبر المذكور فحق واجب لا يحل تعديه، وهو أعظم حجة عليهم؛ لأنه على أخبر أن كل من ذكرنا راع فيها ذكر، وأنهم مسئولون عها استرعوا من ذلك، فإذ هم مسئولون عن ذلك فبيقين يدري كل مسلم أنه لم تبح لهم السرقة والخيانة فيها استودعوه وأسلم إليهم، وأنهم في ذلك إن لم يكونوا كالأجنبين والأباعد ومن لم يسترع فهم بلا شك أشد إثمًا، وأعظم جرمًا وأسوأ حالة من الأجنبين، وأن ذلك كذلك فأقل أمورهم أن يكون عليهم ما على الأجنبين ولا بد، فهذا حكم هذا الخبر على الحقيقة.

وأيضًا فإنهم لا يختلفون أن على من ذكرنا في الخيانة ما على الأجنبيين من إلزام رد ما خانوا وضهانه، وهم أهل قياس بزعمهم فهلا قاسوا ما اختلف فيه من السرقة والقطع فيها على ما اتفق عليه من حكم الخيانة، ولكنهم قد قلنا: إنهم لا النصوص اتبعوا ولا القياس أحسنوا، وأيضًا فليس في هذا الخبر دليل أصلًا على ترك القطع في السرقة والقول في الزيادة التي زادوها سواء كها ذكرنا لو صحت ولا فرق.

وأما قولهم: إن كليهما كالمودع وكالمأذون له في الدخول. فأعظم حجة عليهم؟

⁽۱) أخرجه «البخاري» (۳۹۸) ومسلم (۱۸۲۹).

لأنهم لا يختلفون أن المودع إذا سرق مما لم يودع عنده لكن من مال لمودع آخر في حرزه وأن المأذون له في الدخول لو سرق من مال محرز عنه للمدخول عليه الإذن له في الدخول لوجب القطع عليهما عندهم بلا خلاف، فيلزمهم بهذا التشبيه البديع بالضد أن لا يسقطوا القطع عن الزوجين فيها سرق أحدهما من الآخر، إلا فيها اؤتمن عليه ولم يحرز منه، وإن لم يجب القطع على كل واحد منهما فيها لم يأمنه صاحبه عليه. وأحرز عنه كالمودع والمأذون له في الدخول ولا فرق، وهذا قياس لو صح قياس ساعة من الدهر.

قال أبو محمد تعمّلة: فبطل كل ما موهوا به من ذلك والحمد لله رب العالمين، ثم نظرنا في ذلك في قول من فرق بين الزوج والزوجة فرأى عليه القطع إذا سرق من مالها ولم ير عليها القطع إذا سرقت من ماله فوجدناهم يقولون: إن الرجل لا حق له في مال المرأة أصلًا، فوجب القطع عليه إذا سرق منه شيئًا؛ لأنه في ذلك كالأجنبي فوجدنا المرأة لها في ماله حقوقًا من صداق ونفقة، وكسوة وإسكان وخدمة، فكانت بذلك كالشريك، ووجدنا رسول الله عليه قد قال لهند بنت عتبة إذ أخبرته أن أبا سفيان لا يعطيها ما يكفيها وولدها فقال لها عليه: «خذي مَا يكفيكِ وولدكِ بالمعروفِ»(١).

قالوا: فقد أطلق رسول الله ﷺ يدها على مال زوجها تأخذ منه ما يكفيها وولدها، فهي مؤتمنة عليه كالمستودع ولا فرق.

قالوا: والزوج بخلاف ذلك؛ لأن الله تعالى قال: ﴿ وَءَاتَيْتُمُ إِحْدَنَهُنَ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُواْ مِنْهُ شَيْعًا ﴾ [انساء: ٢٠] الآية، وقال تعالى: ﴿ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَىءٍ مِنْهُ نَفُسًا فَكُلُوهُ هَنِيَّنَا مَّرِيَّنَا ﴾ [انساء: ٤] فبين الله تعالى تحريم القليل من مالها والكثير عليه.

قال أبو محمد كتالله: أما قولهم: إن لها في ماله حقوقًا من صداق ونفقة وكسوة وإسكان وخدمة، وأن رسول الله ﷺ أطلق يدها على ماله حيث كان من حرز أو غير حرز لتأخذ منه ما يكفيها وولدها بالمعروف إذا لم يوفها وإياهم حقوقهم، فنعم

⁽١) سبق تخريجه.

كل هذا حق واجب، وهكذا نقول ولكن لا يشك ذو مسكة من حس سليم أن رسول الله على الله على الله على الله على ما لاحق لها فيه من مال زوجها، ولا على أكثر من حقها فإذ لا شك في ذلك فأباحه الله تعالى ورسوله على لأخذ الحق، والمباح ليس فيه دليل أصلًا على إسقاط حدود الله تعالى على من أخذ الحرام غير المباح، ولو كان ذلك لكان شرب العصير الحلال مسقطًا للحد عنه إذا تعدى الحلال منه إلى المسكر الحرام، ولا فرق بين الأمرين؛ فإذ ذلك كذلك فلها ما أخذت بالحق وعليها ما افترض الله تعالى من القطع فيها أخذت بوجه السرقة للحق الواجب حكمه وللمباح حكمه وللباطل المحرم حكمه ورمن يتعتد حدود الله فقد ظَلَمَ نَفْسَهُ الله والطلاق: ١]، وهي في ذلك كالأجنبي سواءً بسواء، يكون له حقوق عند السارق فمباح له أن يأخذ حقه، ومقدار حقه من مال الذي له عنده الحق من حرز أو من غير حرز، نعم ويقاتله عليه إن منعه ويحل له بذلك دمه، وهو مأجور في كل ذلك فإن تعمد أخذ ما ليس له بحق فإن تعمد أخذه بإفساد طريق فهو محارب، له حكم المحارب وإن أخذه عاهرًا غير مفسد في الأرض فله حكم الغاصب، وإن أخذه مختفيًا فله حكم السارق.

والمحارب هذا والزوجة في مال زوجها كذلك؛ لأن الله تعالى لم يخص إذ أمر بقطع السارق والسارقة إلا أن تكون زوجة من مال زوجها، ولا يكون زوج من مال زوجته ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ [مع: ٢٤]، فصح يقينًا أن القطع فرض واجب على الأب والأم إذا سرقا من مال ابنهما، وعلى الابن والبنت إذا سرقا من مال أبيهما، وأمهما ما لم يبح لهما أخذه، وهكذا كل ذي رحم محرمة أو غير محرمة إذا سرق من مال ذي رحمه أو من غير ذي رحمه ما لم يبح له أخذه، فالقطع على كل واحد من الزوجين إذا سرقا من مال صاحبه ما لم يبح له أخذه كالأجنبي ولا فرق إذا سرق ما لم يبح وهو محسن إن أخذ ما أبيح له أخذه من حرز أو من غير حرز، وبالله تعالى التوفيق (١).

وجاء في «الموسوعة الفقهية الكويتية»: اتفق جمهور الفقهاء على عدم إقامة الحد

⁽۱) «المحلي» (۱۱/ ۳٤٧–۳۵۰).

إذا سرق أحد الزوجين من مال الآخر وكانت السرقة من حرز قد اشتركا في سكناه، لاختلال شرط الحرز، وللانبساط بينهم في الأموال عادة؛ ولأن بينهم سببًا يوجب التوارث بغير حجب.

أما إذا كانت السرقة من حرز لم يشتركا في سكناه، أو اشتركا في سكناه ولكن أحدهما منع من الآخر مالًا أو حجبه عنه، فقد اختلف الفقهاء في حكم السرقة منه: فيرى الحنفية - وهو قول عند الشافعية والرواية الراجحة عند الحنابلة -: أنه لا قطع على واحد منها، لما بين الزوجين من الانبساط في الأموال عادة ودلالة، وقياسًا على الأصول والفروع؛ لأن بينهم سببًا يوجب التوارث من غير حجب.

أما المالكية – وهو الراجح عند الشافعية والرواية الثانية عند الحنابلة – فإنهم يوجبون الحد على السارق في هذه المسألة، لعموم آية السرقة؛ لأن الحرز هنا تام، وربها لا يبسط أحدهما للآخر في ماله، فأشبه سرقة الأجنبي.

وهناك قول ثالث للشافعية وهو: وجوب قطع الزوج إذا سرق من مال زوجته ما هو محرز عنه ولا تقطع الزوجة إذا سرقت من مال زوجها ولو كان محرزًا عنها؛ لأن الزوجة تستحق النفقة على زوجها، فصار لها شبهة تدرأ عنها الحد، بخلاف الزوج فلا تقوم به شبهة تدرأ عنه الحد إذا سرق من مالها المحرز عنه.

هذا هو حكم السرقة بين الأزواج ما دامت الزوجية قائمة. فلو وقع الطلاق وانقضت العدة صارا أجنبيين، ووجب قطع السارق.

أما السرقة أثناء العدة من الطلاق الرجعي فتأخذ حكم السرقة بين الأزواج؛ لبقاء الزوجية إلى أن تنتهي العدة. فإن وقعت السرقة أثناء العدة من الطلاق البائن أقيم الحد على رأي جمهور الفقهاء؛ لانتهاء الزوجية. ولكنَّ أبا حنيفة يذهب إلى عدم إقامة الحد على أي منها بسرقة مال الآخر؛ لبقاء الحبس في العدة ووجوب السكنى، فبقي أثر النكاح، فأورث شبهة تدرأ الحد.

وقد ذهب جمهور الفقهاء، وأبو يوسف من الحنفية، إلى أن قيام الزوجية بعد السرقة لا أثر له بالنسبة للحد؛ لأن السرقة تمت بين أجنبيين. ولا يخالف في ذلك إلا

الحنفية، فعندهم: لو سرق من أجنبية ثم تزوجها قبل أن يحكم عليه بالقطع لم يقم عليه الخد؛ لأن الزواج مانع طرأ على الحد، والمانع الطارئ له حكم المانع المقارن. وكذلك الحكم إذا سرق من مالها ثم تزوجها بعد القضاء بالحد وقبل تنفيذه؛ لأن الإمضاء في الحدود من تمام القضاء، فكانت الشبهة مانعة من الإمضاء (١).

وقال الشيخ عبد القادر عودة تختش: وإذا سرق أحد الزوجين من الآخر فيرى مالك قطع السارق منهما إذا سرق مالًا محجورًا عنه أي محرزًا في مكانه مغلقًا لا يسمح له بدخوله، فإذا سرق من مال لم يحجر عنه فلا قطع عليه، ويستوي أن يكون المال المحجور عنه في نفس المنزل الذي يقيهان فيه أو في غيره.

ويرى أبو حنيفة أن لا قطع على أحد الزوجين في سرقة مال الآخر سواء سرق من البيت الذى يقيهان فيه أم من بيت آخر؛ لأن كلًا من الزوجين مأذون له بدخول منزل صاحبه كما أنه ينتفع بهاله عادة وهذا يوجب خللًا في الحرز.

وفى مذهب الشافعي ثلاثة آراء: أحدها كرأي مالك، والثاني كرأي أبي حنيفة، والثالث يرى أصحابه قطع الزوج إذا سرق مالًا محجورًا عنه من مال الزوجة ولا يرى قطع الزوجة إذا سرقت ما حجر عنها من مال الزوج، وحجتهم أن للزوجة حقًّا في مال الزوج؛ لأنه ملزم بالإنفاق عليها وليس الزوج كذلك.

والرأي الأول هو الراجح في المذهب.

وفي مذهب أحمد رأيان: أحدهما كرأي مالك، والثاني كرأي أبي حنيفة.

ومذهب الشيعة الزيدية فيه الرأيان: رأي مالك وأبي حنيفة.

أما الظاهريون فيرون القطع على كل واحد من الزوجين إذا سرق من مال صاحبه، ما لم يبح له أخذه، سواء كان محرزًا عنه أو غير محرز؛ لأن الظاهريين لا يعترفون بالحرز، أما إذا كان المأخوذ مباحًا أخذه كنفقة الزوجة أو طعامها أو كسوتها فلا قطع فيه.

⁽۱) «الموسوعة الفقهية الكويتية» (۲۲/ ۳۰۰-۳۰۱).

وهذا هو حكم السرقة بين الزوجين ما دامت السرقة قد وقعت والزوجية قائمة، ولا عبرة بالدخول، فلو حدث الطلاق قبل الدخول فلا قطع فيها يقع من سرقات بين الزوجين من وقت الزواج إلى وقت الطلاق؛ لأن الزوجية كانت قائمة وقت السرقة، أما ما يقع بعد الطلاق ففيه القطع؛ لأن غير المدخول بها لا عدة لها لقوله تعالى: ﴿ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَها ﴾ [الأحزاب:٤٩].

وإذا كانت السرقة في عدة الطلاق الرجعي فلا قطع أيضًا؛ لأن الزوجية تظل قائمة حتى تنتهى العدة. أما السرقة في عدة الطلاق البائن ففيها القطع. ولكن أبا حنيفة لا يرى القطع إذا وقعت السرقة في عدة الطلاق البائن؛ لأن النكاح في حال العدة قائم من وجه كما أن أثره قائم و هو العدة، وقيام النكاح من كل وجه يمنع القطع فقيامه من وجه أو قيام أثره يورث الشبهة والحدود تدرأ بالشبهات (١).

⁽١) حديث: «ادرءوا الحدود بالشبهات»، ضعيف لا يصح مرفوعًا.

وقد روي عن علي ﷺ مرفوعًا، وإسناده شبه لا شيء. قاله الحافظ البيهقي في «الخلافيات».

وقال: في هذا الإسناد ضعف.

قلت: لأجل أبي مطر، وهو البصري الجهني فإنه مجهول لا يعرف. قاله أبو حاتم الرازي كما في «الجوح والتعديل» (٩/ ٤٤٥).

وأخرجه في «الكبرى» أيضًا (٨/ ٢٣٢) من طريق المختار بن نافع: حدثنا أبو حيان التيمي عن أبيه عن علي ظلم قال: قال رسول الله ﷺ: «ادرءوا الحدود ولا ينبغي للإمام أن يعطل الحدود». وقال: قال البخاري: المختار بن نافع منكر الحديث.

وأخرجه أبو مسلم الكجي كما في «البدر المنير» (٨/ ٦١١)، عن ابن المقرئ، ثنا محمد بن علي الشامي، ثنا أبو عمران الجوني، عن عمر بن عبد العزيز أن النبي على قال: «ادرءوا الحدود بالشبهات». وهذا إسناد مرسل. وانظر: «البدر المنير» (٨/ ٦١١): وأخرج الترمذي (١٤٢٤) والبيهقي (٣٣١١) من طريق يزيد بن زياد الدمشقي عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت: قال رسول الله على: «ادرءوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فإن كان له مخرج فخلوا سبيله فإن الإمام أن يخطئ في العقوبة».

قال: حدثنا هناد حدثنا وكيع عن زياد نحو حديث محمد بن ربيعة ولم يرفعه.

وإذا كانت السرقة بعد انتهاء العدة ففيها القطع بلا خلاف، وقيام الزوجية بعد السرقة لا أثر له على السرقة التي وقعت قبلها فيقطع السارق فيها، ولا يخالف في هذا إلا الحنفية فإنهم يرون أن الزواج إذا حصل قبل الحكم في الجريمة لم يحكم فيها بالقطع؛ لأن الزواج مانع طرأ على الحد والمانع الطارئ عند الحنفية له حكم المانع المقارن إذا أدى لإسقاط الحد.

ويرى أبو حنيفة أن الزواج إذا حصل بعد الحكم وقبل تنفيذ العقوبة لم يقطع، وحجته أن الإمضاء في باب الحدود من تمام القضاء فكانت الشبهة المعترضة على الإمضاء كالمعترضة على القضاء، وكان الطارئ على الحدود قبل الإمضاء بمنزلة الموجود قبل القضاء. ولكن أبا يوسف يرى في هذه الحالة عدم سقوط حكم القطع بالزواج لأن المانع من القطع في حالة الزوجية هو شبهة عدم الحرز، فإذا اعتبرت الزوجية الطارئة شبهة مانعة من القطع لكان معنى ذلك اعتبار الشبهة وهى ساقطة في باب الحدود (۱).

وقال أبو عيسى: حديث عائشة لا نعرفه مرفوعًا إلا من حديث محمد بن ربيعة، عن يزيد بن زياد الدمشقي، عن الزهري عن عروة عن عائشة عن ﷺ. ورواه وكيع عن يزيد بن زياد نحوه ولم يرفعه، ورواية وكيع أصح، وقد روي نحو هذا عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ أنهم قالوا مثل ذلك. و يزيد بن زياد الدمشقي ضعيف في الحديث، و يزيد بن أبي زياد الكوفي أثبت من هذا وأقدم. وأخرجه ابن ماجه (٢٥٤٥) من طريق إبراهيم بن الفضل عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ادفعوا الحدود مَا وجدتمُ لهُ مدفعًا». وإبراهيم بن الفضل المخزومي، متروك.

وأخرجه البيهقي في «الكبرى» (٨/ ٢٣٨) عن غير واحد من الصحابة بأسانيد فيها مقال، وأصحها ما جاء عن ابن مسعود ﷺ من طريق وكيع عن سفيان عن عاصم عن أبي وائل عن عبدالله قال: «ادرءوا الجلد والقتل عن المسلمين ما استطعتم». قال البيهقي: هذا موصول.

وأخرجه مسدد في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة المهرة» للبوصيري (٣٥٣٥) حدثنا يحيى، عن شعبة، عن عاصم، عن أبي وائل، عن عبد الله قال: «ادرءو الحدود عن عباد الله عن قلت: وهذا إسناد حسن موقوف، وقد تقدم الكلام في عاصم بن أبي النجود وروايته عن أبي وائل.

(١) «التشريع الجنائي الإسلامي» (٢/ ٥٧٧-٥٧٩).

خامسًا: حدالخمر

قوله تعالى: ﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَنفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِما ﴾ [البقرة:٢١٩]

تفسير الآية

قال الإمام الطبري تَعَلَّتُهُ: يعني بذلك جل ثناؤه: يسألك أصحابك يا محمد عن الخمر وشربها، و «الخمر» كل شراب خمر العقل فستره وغطى عليه. وهو من قول القائل: «خمرت الإناء» إذا غطيته، و «خمر الرجل»، إذا دخل في الخمر.

ويقال: «هو في خمار الناس وغمارهم»، يراد به دخل في عرض الناس.

ويقال للضبع: «خامري أم عامر»، أي استتري. وما خامر العقل من داء وسكر فخالطه وغمره فهو «خمر».

ومن ذلك أيضا «خمار المرأة»، وذلك لأنها تستر به رأسها فتغطيه.

ومنه يقال: «هو يمشى لك الخمر»، أي مستخفيًا، كما قال العجاج:

في لامـع العقبان لا ياتي الخمر يوجه الأرض ويستاق الشجر(١)

ويعني بقوله: «لا يأتي الخمر»، لا يأتي مستخفيا ولا مسارقة، ولكن ظاهرا برايات وجيوش. و«العقبان» جمع «عقاب»، وهي الرايات.

وأما «الميسر» فإنها «المفعل» من قول القائل: «يسر لي هذا الأمر»، إذا وجب لي «فهو ييسر لي يسرًا وميسرًا».

و «الياسر»: الواجب، بقداح وجب ذلك، أو فتاحة أو غير ذلك.

ثم قيل للمقامر: «ياسر ويسر»، كما قال الشاعر:

فبت كأنني يسر غبين يقلب، بعد ما اختلع، القداحا(٢)

⁽۱) «ديوانه» (ص: ۱۷).

⁽٢) لم أقف على قائله، وذكره الثعلبي في تفسيره «الكشف والبيان» (٢/ ١٥٠) دون ذكر قائله.

وكما قال النابغة:

أو يساسر ذهب القداح بوفره أسف تآكله الصديق مخلع (١)

يعنى «بالياسر»: المقامر. وقيل للقمار: «ميسر».

وكان مجاهد يقول نحو ما قلنا في ذلك.

وأما قوله: ﴿ قُلُ فِيهِمَا إِنْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَفِعُ لِلنَّاسِ ﴾ [القرة:٢١٩]، فإنه يعني بذلك جل ثناؤه: قل يا محمد لهم: «فيهها»، يعني في الخمر والميسر «إثم كبير»، فالإثم الكبير الذي فيهما ما ذكر عن السدي فيها حدثني به موسى بن هارون قال: حدثنا عمرو بن حماد قال: حدثنا أسباط، عن السدي: أما قوله: ﴿ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ ﴾، فإثم الخمر أن الرجل يشرب فيسكر فيؤذي الناس. وإثم الميسر أن يقامر الرجل فيمنع الحق ويظلم (٢).

قال أبو جعفر: والذي هو أولى بتأويل «الإثم الكبير» الذي ذكر الله جل ثناؤه أنه في الخمر والميسر: في «الخمر» ما قاله السدي: زوال عقل شارب الخمر إذا سكر من شربه إياها حتى يعزب عنه معرفة ربه، وذلك أعظم الآثام.

وذلك معنى قول ابن عباس إن شاء الله.

وأما في «الميسر»، فها فيه من الشغل به عن ذكر الله وعن الصلاة، ووقوع العداوة والبغضاء بين المتياسرين بسببه، كها وصف ذلك به ربنا جل ثناؤه بقوله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيطُنُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ فِي ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ

⁽۱) انظر: «الكشف والبيان» (۲/ ١٥٠).

⁽٢) حسن: وموسى بن هارون، هو: الهمداني كوفي ثقة، كها في «سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني» (ص: ١٥٦).

وقال الشيخ شاكر كَتَلَنَهُ في تعليقه على الأثر رقم (١٦٨) من «تفسير الطبري»: أما شيخ الطبري، وهو: موسى بن هارون الهمداني: فما وجدت له ترجمة، ولا ذكر في شيء مما بين يدي من المراجع، إلا ما يرويه عنه الطبري أيضًا في «تاريخه»، وهو أكثر من خمسين موضعا في الجزئين الأول والثاني منه. وما بنا حاجة إلى ترجمته من جهة الجرح والتعديل، فإن هذا التفسير الذي يرويه عن عمرو ابن حماد، معروف عند أهل العلم بالحديث. وما هو إلا رواية كتاب، لا رواية حديث بعينه.

وَعَنِ ٱلصَّلَوْةِ ﴾ [المائدة: ٩١].

وأما قوله: ﴿ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ ﴾، فإن منافع الخمر كانت أثمانها قبل تحريمها، وما يصلون إليه بشربها من اللذة، كما قال الأعشى في صفتها:

لَنَا مِنْ ضُحَاها خُبْثُ نَفْسٍ وَكَأْبَةٌ وَذِكْرَى هُمُ وم مَا تُغِبِّ أَذَاتُهَا لَا مَنْ ضُحَاها خُبثُ نَفْسٍ وَكَأْبَةٌ وَمَالٌ كَثِيبٍ، عِسَزَّةٌ نَشَسَواتُهَا(١) وَعِنْد العِشَاء طِيبُ نَفْسٍ وَلَلَّةٌ وَمَالٌ كَثِيبٍ، عِسَزَّةٌ نَشَسَواتُهَا(١) وكما قال حسان:

فَنَشْ سَرَيْهَا فَتَرُّرُكُنَ اللَّهَ اللَّهَا وَأُسْدًا، مَا يُنَهْنِهُ اللَّهَاءُ (٢)

وأما منافع الميسر، فما يصيبون فيه من أنصباء الجزور. وذلك أنهم كانوا يياسرون على الجزور، وإذا أفلج الرجل منهم صاحبه نحره، ثم اقتسموا أعشارا على عدد القداح، وفي ذلك يقول أعشى بني ثعلبة:

وجـزور أيسـار دعـوت إلى النـدى ونياط مقفـرة أخـاف ضـلالها(٣)

وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل.

واختلف القرأة في قراءة ذلك:

فقرأه عُظْم أهل المدينة وبعض الكوفيين والبصريين: ﴿قُلُ فِيهِمَا إِنْمٌ كَبِيرٌ ﴾ بالباء، بمعنى قل: في شرب هذه، والقهار هذا كبير من الآثام.

وقرأه آخرون من أهل المصرين البصرة والكوفة: {قل فيها إثم كثير}، بمعنى الكثرة من الآثام، وكأنهم رأوا أن «الإثم» بمعنى «الآثام»، وإن كان في اللفظ واحدًا، فوصفوه بمعناه من الكثرة.

قال أبو جعفر: وأولى القراءتين في ذلك بالصواب قراءة من قرأه «بالباء»: ﴿ قُلْ

⁽۱) «ديوانه» (ص: ٦١).

⁽٢) «ديوانه» (ص: ٨).

⁽٣) «ديوانه» (ص: ٢٣).

فِيهِمَا إِنْهُ كَبِيرٌ ﴾، لإجماع جميعهم على قوله: ﴿وَإِثْمُهُمَا أَكُبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا ﴾، وقراءته بالباء.

وفي ذلك دلالة بينة على أن الذي وصف به الإثم الأول من ذلك، هو العظم والكبر، لا الكثرة في العدد. ولو كان الذي وصف به من ذلك الكثرة، لقيل: وإثمها أكثر من نفعها.

القول في تأويل قوله تعالى: ﴿ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا ﴾ [البقرة:٢١٩].

قال أبو جعفر: يعني بذلك عز ذكره: والإثم بشرب [الخمر] هذه والقار هذا، أعظم وأكبر مضرة عليهم من النفع الذي يتناولون بهما. وإنها كان ذلك كذلك، لأنهم كانوا إذا سكروا وثب بعضهم على بعض، وقاتل بعضهم بعضًا، وإذا ياسروا وقع بينهم فيه بسببه الشر، فأداهم ذلك إلى ما يأثمون به.

ونزلت هذه الآية في الخمر قبل أن يصرح بتحريمها، فأضاف الإثم جل ثناؤه إليهما، وإنها الإثم بأسبابهما، إذ كان عن سببهما يحدث.

وقد قال عدد من أهل التأويل: معنى ذلك: وإثمهما بعد تحريمهما أكبر من نفعهما قبل تحريمهما.

قال أبو جعفر: وإنها اخترنا ما قلنا في ذلك من التأويل لتواتر الأخبار وتظاهرها بأن هذه نزلت قبل تحريم الخمر والميسر، فكان معلوما بذلك أن الإثم الذي ذكره الله في هذه الآية فأضافه إليها، إنها عنى به الإثم الذي يحدث عن أسبابها - على ما وصفنا - لا الإثم بعد التحريم (١).

* BBB *

⁽۱) «تفسير الطبري» (3/277-77) بتصرف.

مسائل الآية

قال الإمام القرطبي كَتَلَتْهُ: فيه تسع مسائل:

الأولى: قوله تعالى: ﴿يَسْفَلُونَكَ ﴾ السائلون هم المؤمنون كما تقدم. والخمر مأخوذة من خمر إذا ستر، ومنه خمار المرأة. وكل شيء غطى شيئًا فقد خمره، ومنه «خمروا آنيتكم» (۱). فالخمر تخمر العقل، أي: تغطيه وتستره، ومن ذلك الشجر الملتف يقال له: الخَمَر – بفتح الميم – لأنه يغطي ما تحته ويستره، يقال منه: أخمرت الأرض كثر خمرها، قال الشاعر:

أَلاَ يَا زيدُ والضَّحاكُ سِيرًا فَقَدْ جَاوَزْتُمَا خَمَر الطَّرِيتِ (٢)

أي سيرا مدلين فقد جاوزتما الوهدة التي يستتر بها الذئب وغيره. وقال العجاج يصف جيشا يمشي برايات وجيوش غير مستخف:

في لامع العقبان لا يمشي الخمر يوجه الأرض ويستاق الشجر (٣)

ومنه قولهم: دخل في غمار الناس وخمارهم، أي: هو في مكان خاف. فلم كانت الخمر تستر العقل وتغطيه سميت بذلك.

وقيل: إنها سميت الخمر خمرًا؛ لأنها تركت حتى أدركت، كما يقال: قد اختمر العجين، أي: بلغ إدراكه. وخمر الرأي، أي: ترك حتى يتبين فيه الوجه.

وقيل: إنها سميت الخمر خمرًا؛ لأنها تخالط العقل، من المخامرة وهي المخالطة،

⁽١) أخرجه البخاري (٥٦٢٣) ومسلم (٢٠١٢) من حديث جابر بن عبد الله عنه ولفظه: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: ﴿ إِذَا كَانَ جُنْحُ اللَّيْلِ أَوْ أَمْسَيْتُمْ فَكُفُّوا صِبْيَانَكُمْ فَإِنَّ الشَّيَاطِينَ تَنْتَشِرُ حِينَئِذ، فَإِذَا وَشُولُ اللَّيْلِ فَحُلُّوهُمْ فَأَغْلِقُوا الْأَبُوابَ وَاذْكُرُوا اسْمَ الله فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَفْتَحُ بَابًا مُغْلَقًا وَأَوْكُوا اسْمَ الله فَلِوْ أَنْ تَعُرُضُوا عَلَيْهَا شَيْئًا وَأَوْكُوا اسْمَ الله وَخَمِّرُوا آنِيَتَكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ الله وَلَوْ أَنْ تَعُرُضُوا عَلَيْهَا شَيْئًا وَأَطْفِئُوا مَصَابِيحَكُمْ».

⁽٢) لم أقف على قائله، وانظر: «معجم مقاييس اللغة» لابن فارس (٢/ ٢١٦) و«الزاهر» لأبي بكر الأنباري (١/ ٣٥٤).

⁽٣) «ديوانه» (ص: ١٧)، وسبق.

ومنه قولهم: دخلت في خمار الناس، أي: اختلطت بهم. فالمعاني الثلاثة متقاربة، فالخمر تركت وخمرت حتى أدركت، ثم خالطت العقل، ثم خمرته، والأصل الستر.

والخمر: ماء العنب الذي غلي أو طبخ، وما خامر العقل من غيره فهو في حكمه؛ لأن إجماع العلماء أن القيار كله حرام. وإنها ذكر الميسر من بينه فجعل كله قياسًا على الميسر، والميسر إنها كان قيارًا في الجزر خاصة، فكذلك كل ما كان كالخمر فهو بمنزلتها.

الثانية: والجمهور من الأمة على أن ما أسكر كثيره من غير خمر العنب فمحرم قليله وكثيره (١)، والحد في ذلك واجب.

(١) حديث: «ما أسكر كثيره فقليله حرامٌ». صحيح، وقد ورد عن عدد من الصحابة، وهم:

١- جابر بن عبد الله ﷺ: أخرجه أبو داود (٣٦٨٣)، والترمذي (١٨٦٥) وابن ماجه (٣٣٩٥)
 وأحمد (١٤٧٠٣) و البيهقي في «الكبرى» (٨/ ٢٩٦) والطحاوي في «معاني الآثار» (٢١٧/٤)
 من طريق داود بن بكر عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله، به مرفوعًا.

وأخرجه ابن حبان (٥٣٨٢) من طريق موسى بن عقبة عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبدالله، به مرفوعًا.

٢- سعد بن أبي وقاص ﷺ: أخرجه النسائي (٢٠١٥) والدارمي (٢٠٩٩) وابن حبان (٣٥٧٠) وابن حبان (٣٥٧٠) وابن أبي شيبة (٢٤٢٣) وأبو يعلى (٦٩٤) والدارقطني (١/ ٢٥١) والبيهقي في «الكبرى» (٨/ ٢٩٦) والطحاوي في «معاني الآثار» (١/ ٢١٦) من طريق الضحاك بن عثمان عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن عامر بن سعد عن أبيه عن رسول الله ﷺ قال: «أنهاكم عن قليلٍ ما أسكر كثرةُ».

٣- عبد الله بن عمر عن: أخرجه ابن ماجه (٣٣٩٢) من طريق زكريا بن منظور عن أبي حازم عن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «كلُّ مسكرِ حرامٌ وما أسكرَ كثيرُه فقليلُه حرامٌ».
 وزكريا بن منظور، ضعيف، وأبو حازم لم يسمع ابن عمر على.

وأخرجه البزار (٩٦٦) والطبراني في «الأوسط» (٦٢٦) والبيهقي في «الكبرى» (٨/ ٢٩٦) من طرق عن نافع عن ابن عمر، به.

وروي عن عمر بن الخطاب ﷺ ولا يصح، بل هو وهم من بعض الرواة، وانظر: «علل الدارقطني» (٢/ ١٧)، (١٣٦/ ١٣٠).

وقال أبو حنيفة والثوري وابن أبي ليلى وابن شبرمة وجماعة من فقهاء الكوفة: ما أسكر كثيره من غير خمر العنب فهو حلال، وإذا سكر منه أحد دون أن يتعمد الوصول إلى حد السكر فلا حد عليه، وهذا ضعيف يرده النظر والخبر.

الثالثة: قال بعض المفسرين: إن الله تعالى لم يدع شيئًا من الكرامة والبر إلا أعطاه هذه الأمة، ومن كرامته وإحسانه أنه لم يوجب عليهم الشرائع دفعة واحدة، ولكن أوجب عليهم مرة بعد مرة، فكذلك تحريم الخمر.

وهذه الآية أول ما نزل في أمر الخمر، ثم بعده: ﴿ لاَ تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَنْرَى ﴾ [الساء: ٤٣] ثم قوله: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَانُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ فِي الْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةَ فَهَلَ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴾ [المائدة: ١٩] ثم قوله: ﴿ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَانِ فَٱجْتَنِبُوهُ ﴾ قوله: ﴿ إِنَّمَا الشَّيْطَانِ فَٱجْتَنِبُوهُ ﴾ [المائدة: ٩] على ما يأتي بيانه في «المائدة».

الرابعة: قوله تعالى: ﴿وَٱلْمَيْسِرِ ﴾ الميسر: قمار العرب بالأزلام. قال ابن عباس: «كان الرجل في الجاهلية يخاطر الرجل على أهله وماله، فأيها قمر صاحبه ذهب بماله وأهله»(١) فنزلت الآية.

٤- عمرو بن العاص ﷺ: أخرجه النسائي (٥٦٠٧) وأحمد (٦٥٥٨) وعبد الرزاق (١٧٠٠٧)
 والبيهقي في «الكبرى» (٨/ ٢٩٦) والطحاوي في «معاني الآثار» (٢١٧/٤) من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، به مرفوعًا.

٥- خوات بن جبير ﷺ: أخرجه الحاكم (٣/ ٤١٣) من طريق عبد الله بن صالح بن إسحاق بن صالح بن خوات بن جبير، به مرفوعًا.

٦- عائشة ﴿ الله عن الطبراني في «الأوسط» (٤٠١٥) والدارقطني في «سننه» (٤/ ٢٥٠)
 من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة، به مرفوعًا.

وانظر: «علل الدارقطني» (١٤/ ٢٢٣).

٧- زيد بن ثابت رضي: أخرجه الطبراني في «الكبير» (٥/ ١٣٩ - ح: ٤٨٨٠) من طريق خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه زيد بن ثابت، به مرفوعًا.

⁽١) منقطع: أخرجه الطبري في «تفسيره» (٤١٢١) من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، به.

وقال مجاهد (۱) ومحمد بن سيرين (۲) والحسن (۳) وابن المسيب (٤) وعطاء (٥) وقتادة (٢) ومعاوية بن صالح (٧) وطاووس (٨) وعلي بن أبي طالب الله (٩) وابن عباس أيضًا (١٠): (كل شيء فيه قمار من نرد وشطرنج فهو الميسر، حتى لعب الصبيان بالجوز والكعاب، إلا ما أبيح من الرهان في الخيل والقرعة في إفراز الحقوق)، على ما يأتي.

وقال مالك: الميسر ميسران: ميسر اللهو، وميسر القهار، فمن ميسر اللهو النرد والشطرنج والملاهي كلها. وميسر القهار: ما يتخاطر الناس عليه.

ولم يسمع منه.

(١) إسناده ضعيف: أخرجه الطبري (٤١٠٧) من طريق سفيان، عن ليث، عن مجاهد قال: كل «القيار من الميسر، حتى لعب الصبيان بالجوز».

وأخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (١/ ٨٨) من طريق معمر عن ليث عن مجاهد وسعيد قالا: (الميسر القهار كله حتى الجوز الذي يلعب به الصبيان). وليث هو ابن أبي سليم، ضعيف.

(٢) صحيح: أخرجه الطبري (٤١١١) من طريق عاصم، عن محمد بن سيرين قال: (القهار ميسر).

(٣) صحيح: أخرجه الطبري (٤١١٥) من طريق خالد بن الحارث قال، حدثنا الأشعث، عن الحسن أنه قال: (الميسر القمار).

(٤) إسناده ضعيف: أخرجه الطبري (٤١١٤) حدثنا ابن حميد قال: حدثنا حكام، عن عمرو، عن عطاء، عن سعيد قال: (الميسر القمار). وابن حميد ضعيف.

(٥) إسناده ضعيف: أخرجه الطبري (٤١١٦) من طريق ليث، عن طاووس وعطاء قالا: (كل قمار فهو من الميسر، حتى لعب الصبيان بالكعاب والجوز). وليث هو ابن أبي سليم، ضعيف.

(٦) صحيح: أخرجه الطبري (٤١١٩) من طريق ابن عليه، عن ابن أبي عروبة، عن قتادة قال: (أما قوله: ﴿وَٱلْمَيْسِرُ ﴾، فهو القهار كله).

(٧) ذكره عن ابن عباس رها كا سبق.

(٨) انظر: أثر عطاء السابق.

(٩) منقطع: أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢٠٥٤) من طريق جعفر بن محمد، عن أبيه عن علي ابن أبي طالب، أنه كان يقول: (الشطرنج من الميسر).

ووالد جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، لم يسمع من جده علي ١٠٠٠.

(۱۰) سبق ذکره.

قال علي بن أبي طالب: (الشطرنج ميسر العجم)(١).

وكل ما قومر به فهو ميسر عند مالك وغيره من العلماء (٢). وسيأتي في «يونس» زيادة بيان لهذا الباب إن شاء الله تعالى.

والميسر مأخوذ من اليسر، وهو وجوب الشيء لصاحبه، يقال: يسر لي كذا إذا وجب فهو ييسر يسرًا وميسرًا. والياسر: اللاعب بالقداح، وقد يسر ييسر، قال الشاعر:

فاًعِنْهُمُ وأبشِ سرب الشرواب وإذا هُمُ نزل وابضَ نْكِ فانزلِ (٣)

(١) منقطع: وسبق قريبًا.

(٢) قال ابن عبد البر تَعَلَقُهُ في «الاستذكار» (٨/ ٤٦٢): وأما الشطرنج فأجمع العلماء أن اللعب بها، قمار لا يجوز، وأخذ المال وأكله قمارًا بها لا يحل وأجمع مالك وأصحابه على أنه لا يجوز اللعب بالنرد ولا بالشطرنج وقالوا: لا تجوز شهادة المدمن المواظب على لعب الشطرنج.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: يكره اللعب بالشطرنج وبالنرد وبالأربعة عشر وبكل اللهو، وقالوا: فإن لم يظهر من اللاعب بها كبيرة وكانت محاسنه أكثر من مساوئه قبلت شهادته.

قال الشافعي: أكره اللعب بالنرد للخبر واللعب بالشطرنج والحمام بغير قيار، وإن كرهناه أخف حالًا من اللعب بالنرد. وقال أصحاب الشافعي: لا تسقط عندنا في مذهبه شهادة اللاعب بالنرد وبالشطرنج إذا كان عدلًا في جميع أحواله لم يظهر منه سفه ولا ريبة ولا علمت منه كبيرة إلا أن يلعب بها قيارًا، فإن لعب بها قيارًا وكان بذلك معروفًا سفه بها نفسه وسقطت عدالته لأكله المال بالباطل.

(٣) البيت لعبد القيس بن خفاف البُرْ بُميّ، كما في «لسان العرب» (٤/ ٥٩).

وقال الأزهري: الميسر: الجزور الذي كانوا يتقامرون عليه، سمي ميسرًا؛ لأنه يجزأ أجزاء، فكأنه موضع التجزئة، وكل شيء جزأته فقد يسرته. والياسر: الجازر، لأنه يجزئ لحم الجزور. قال: وهذا الأصل في الياسر، ثم يقال للضاربين بالقداح والمتقامرين على الجزور: ياسرون؛ لأنهم جازرون؛ إذ كانوا سببًا لذلك.

وفي «الصحاح»: ويسر القوم الجزور أي: اجتزروها واقتسموا أعضاءها. قال سحيم بن وثيل اليربوعي:

أقـول لهـم بالشعب إذ ييسرونني ألم تيأسوا أني ابن فارس زهدم(١)

كان قد وقع عليه سباء فضرب عليه بالسهام. ويقال: يسر القوم إذا قامروا. ورجل يسر وياسر بمعنى. والجمع أيسار، قال النابغة:

أني أتم السادي وأمنعهم مثنى الأيادي وأكسو الجفنة الأدما(٢)

وقال طرفة:

وهُ مَ أَيْسِ از لُق إذا أَغْلَ تِ الشَّ تُوَةُ أَبِداء الجُ زُرْ (٣)

وكان من تطوع بنحرها ممدوحًا عندهم، قال الشاعر:

وناجية نحررت لقروم صدق وما ناديت أيسار الجرز(٤)

الخامسة: روى مالك في «الموطأ» عن داود بن حصين أنه سمع سعيد بن المسيب يقول: (كان من ميسر أهل الجاهلية بيع اللحم بالشاة والشاتين)(٥).

⁽١) «نهاية الأرب في فنون الأدب» (١٥/ ٣١٨)، و «العقد الفريد» (٢/ ٩٥).

⁽۲) «ديوانه» (ص: ۱۰۲).

⁽٣) «ديوانه» (ص: ٥٩).

⁽٤) لم أقف على قائله، وورد البيت في « الأمالي في لغة العرب» (١/ ٢٠) بلفظ: وراحلة نحرت لشرب صدق وما ناديت أيسار الجزور

⁽٥) صحيح: أخرجه مالك في «الموطأ» (١٣٣٦) ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (٩/ ٢٣٧) عن داود بن الحصين أنه سمع سعيد بن المسيب، به.

وهذا محمول عند مالك وجمهور أصحابه في الجنس الواحد، حيوانه بلحمه، وهو عنده من باب المزابنة والغرر والقهار، لأنه لا يدرى هل في الحيوان مثل اللحم الذي أعطى أو أقل أو أكثر، وبيع اللحم باللحم لا يجوز متفاضلًا، فكان بيع الحيوان باللحم كبيع اللحم المغيب في جلده إذا كانا من جنس واحد، والجنس الواحد عنده الإبل والبقر والغنم والظباء والوعول وسائر الوحوش، وذوات الأربع المأكولات كلها عنده جنس واحد، لا يجوز بيع شيء من حيوان هذا الصنف والجنس كله بشيء واحد من لحمه بوجه من الوجوه، لأنه عنده من باب المزابنة، كبيع الزبيب بالعنب والزيتون بالزيت والشيرج بالسمسم، ونحو ذلك.

والطير عنده كله جنس واحد، وكذلك الحيتان من سمك وغيره. وروي عنه أن الجراد وحده صنف.

وقال الشافعي وأصحابه والليث بن سعد: لا يجوز بيع اللحم بالحيوان على حال من الأحوال من جنس واحد كان أم من جنسين مختلفين، على عموم الحديث (١).

⁽١) حديث: «أن النبي ﷺ نهى عن بيع اللحم بالحيوان»، مرسل.

أخرجه مالك في «الموطأ» (١٣٣٥) ومن طريقه الحاكم في «المستدرك» (٢/ ٣٥) والبيهقي في «الكبرى» (٥/ ٢٩٦) عن زيد بن أسلم عن سعيد بن المسيب، به مرسلًا.

وأخرجه الدارقطني (٣/ ٧٠) من طريق يزيد بن مروان نا مالك بن أنس عن الزهري عن سهل ابن سعد قال: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع اللحم بالحيوان». وقال: تفرد به يزيد بن مروان عن مالك بهذا الإسناد ولم يتابع عليه وصوابه في «الموطأ» عن ابن المسيب مرسلًا.

وقال البيهقي في «الكبرى» (٥/ ٢٩٦): ورواه يزيد بن مروان الخلال عن مالك عن الزهري عن سهل بن سعد عن النبي ﷺ، وغلط فيه.

وأخرجه البزار (٥٨٨٨) من طريق ثابت بن زهير، حدثنا نافع، عن ابن عمر: «أن النبي ﷺ نهى عن بيع اللحم بالحيوان».

وثابت بن زهير، قال فيه أبو حاتم الرازي: هو منكر الحديث، ضعيف الحديث لا يشتغل به. «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٥٢).

قال أبو عمر ابن عبد البر في «الاستذكار» (٦/ ٤٢٤): لا أعلم حديث النهي عن بيع الحيوان باللحم يتصل عن النبي ﷺ من وجه ثابت وأحسن أسانيده مرسل، سعيد بن المسيب على ما

وروي عن ابن عباس: (أن جزورًا نحرت على عهد أبي بكر الصديق فقسمت على عشرة أجزاء، فقال رجل: أعطوني جزءًا منها بشاة، فقال أبو بكر: لا يصلح هذا)(١). قال الشافعي: ولست أعلم لأبي بكر في ذلك مخالفًا من الصحابة.

قال أبو عمر: قد روي عن ابن عباس أنه أجاز بيع الشاة باللحم، وليس بالقوي (٢). وذكر عبد الرزاق عن الثوري، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب أنه كره أن يباع حي بميت، يعني: الشاة المذبوحة بالقائمة. قال سفيان: ونحن لا نرى به بأسًا (٣).

قال المزني: إن لم يصح الحديث في بيع الحيوان باللحم فالقياس أنه جائز، وإن صح بطل القياس واتبع الأثر.

قال أبو عمر: وللكوفيين في أنه جائز بيع اللحم بالحيوان حجج كثيرة من جهة القياس والاعتبار، إلا أنه إذا صح الأثر بطل القياس والنظر. وروى مالك عن زيد ابن أسلم عن سعيد بن المسيب أن رسول الله عليه عن بيع الحيوان باللحم (٤).

قال أبو عمر: ولا أعلمه يتصل عن النبي على من وجه ثابت، وأحسن أسانيده مرسل سعيد بن المسيب على ما ذكره مالك في «موطئه»، وإليه ذهب الشافعي، وأصله أنه لا يقبل المراسيل، إلا أنه زعم أنه افتقد مراسيل سعيد فوجدها أو أكثرها

ذكره مالك في «موطئه».

⁽۱) ضعيف جدًّا: أخرجه عبد الرزاق (١٤١٦٥) عن الأسلمي عن صالح مولى التوأمة عن ابن عباس، به. وأخرجه البيهقي في «الكبرى» (٥/ ٢٩٧) من طريق الشافعي أخبرنا ابن أبي يحيى عن صالح مولى التوأمة عن ابن عباس عن أبي بكر الصديق الله الله كره بيع الحيوان باللحم. والأسلمي هو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، متروك.

⁽٢) ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (١٤١٦٤) أخبرنا معمر عن يحيى بن أبي كثير عن رجل عن ابن عباس قال: (لا بأس أن يباع اللحم بالشاة). وفي سنده مجهول.

⁽٣) صحيح: أخرجه عبد الرزاق (١٤١٦٣) عن الثوري عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب: (أنه كره أن يباع حي بميت. يعني الشاة القائمة بالمذبوح). قال سفيان: ولا نرى به بأسًا.

⁽٤) سبق تخريجه.

صحاحًا. فكره بيع أنواع الحيوان بأنواع اللحوم على ظاهر الحديث وعمومه، لأنه لم يأت أثر يخصه ولا إجماع. ولا يجوز عنده أن يخص النص بالقياس.

والحيوان عنده اسم لكل ما يعيش في البر والماء وإن اختلفت أجناسه، كالطعام الذي هو اسم لكل مأكول أو مشروب، فاعلم(١).

السادسة: قوله تعالى: ﴿قُلُ فِيهِمَا ﴾ يعني الخمر والميسر ﴿إِثْمُ كَبِيرٌ ﴾ إثم الخمر ما يصدر عن الشارب من المخاصمة والمشاتمة وقول الفحش والزور، وزوال العقل الذي يعرف به ما يجب لخالقه، وتعطيل الصلوات والتعوق عن ذكر الله، إلى غير ذلك.

روى النسائي عن عثمان والله قال: اجتنبوا الخمر فإنها أم الخبائث، إنه كان رجل من كان قبلكم تعبد فعلقته امرأة غوية، فأرسلت إليه جاريتها فقالت له: إنا ندعوك للشهادة، فانطلق مع جاريتها فطفقت كلما دخل بابًا أغلقته دونه، حتى أفضى إلى امرأة وضيئة عندها غلام وباطية خمر، فقالت: إني والله ما دعوتك للشهادة، ولكن دعوتك لتقع علي، أو تشرب من هذه الخمر كأسا، أو تقتل هذا الغلام. قال: فاسقيني من هذه الخمر كأسًا، فسقته كأسًا. قال: زيدوني، فلم يرم حتى وقع عليها، وقتل النفس، فاجتنبوا الخمر، فإنها والله لا يجتمع الإيمان وإدمان الخمر، إلا ليوشك أن يخرج أحدهما صاحبه (٢). وذكره أبو عمر في «الاستيعاب».

⁽١) انظر: «الاستذكار» (٦/ ٢٢٢–٤٢٦).

⁽٢) صحيح موقوفًا: أخرجه النسائي (٥٦٦٦)، وفي «الكبرى» (٥١٥٦)، وعبد الرزاق (١٧٠٦) من طريق معمر عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث عن أبيه قال: سمعت عثمان عنها، به.

وأخرجه البيهقي في «الكبرى» (٨/ ٢٨٧) من طريق يونس بن يزيد عن الزهري.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٥٤٣)، أيضًا على الوقف مختصرًا، قال: حدثنا غندر، عن شعبة، عن سعد بن إبراهيم، عن أبيه؛ أنه سمع عثمان يخطب، فذكر الخمر فقال: (هي مجمع الخبائث، أو هي أم الخبائث، ثم أنشأ يحدث عن بني إسرائيل فقال: إن رجلًا خير بين أن يقتل صبيًّا، أو يمحو كتابًا، أو يشرب خمرًا، فاختار الخمر فها برح حتى فعلهن كلهن).

وروي أن الأعشى لما توجه إلى المدينة ليسلم فلقيه بعض المشركين في الطريق فقالوا له: أين تذهب؟ فأخبرهم بأنه يريد محمدًا ﷺ، فقالوا: لا تصل إليه، فإنه يأمرك بالصلاة، فقال: إن خدمة الرب واجبة. فقالوا: إنه يأمرك بإعطاء المال إلى الفقراء. فقال: اصطناع المعروف واجب. فقيل له: إنه ينهى عن الزنى. فقال: هو فحش وقبيح في العقل، وقد صرت شيخًا فلا أحتاج إليه. فقيل له: إنه ينهى عن شرب الخمر. فقال: أما هذا فإني لا أصبر عليه! فرجع، وقال: أشرب الخمر سنة ثم أرجع إليه، فلم يصل إلى منزله حتى سقط عن البعير فانكسرت عنقه فهات (١).

وكان قيس بن عاصم المنقري شرابًا لها في الجاهلية ثم حرمها على نفسه، وكان سبب ذلك أنه غمز عكنة ابنته وهو سكران، وسب أبويه، ورأى القمر فتكلم بشيء، وأعطى الخيار كثيرًا من ماله، فلما أفاق أخبر بذلك فحرمها على نفسه، وفيها يقول: رأيست الخمسر صالحة وفيها خصال تفسد الرجل الحليها فلل والله أشربها صحيحا ولا أشفى بها أبدا سقيا ولا أعطى بها ثمنا حياتي ولا أدعسو لها أبدا نديما

وأخرجه مرفوعًا ابن حبان (٥٣٤٨) وابن أبي الدنيا في «ذم المسكر» (ص:٤٩-٥٠) ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (٥٥٨٦) وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١١٢٢) والضياء المقدسي في «المختارة» (٣٧١) من طريق الفضيل بن سليمان حدثنا عمر بن سعيد عن الزهري أخبرني أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبيه عبد الرحمن بن الحارث قال: سمعت عثمان بن عفان خطيبًا، سمعت النبي ﷺ، به مرفوعًا.

قال أبو حاتم ابن حبان: عمر بن سعيد بن سريج هذا هو من ثقات أهل المدينة، روى عنه عبدالرحمن بن إسحاق المدني.

قلت: قال فيه ابن عدي: أحاديثه عن الزهري ليست مستقيمة، ولينه الذهبي كما في «ميزان الاعتدال» (٤/ ٣٠٩). والراوي عنه أيضًا فضيل بن سليهان، قال عنه الحافظ ابن حجر: صدوق له خطأ كثير وصحح رواية الوقف الدارقطني كما في «العلل» (٣/ ٤١)، وابن الجوزي، وابن كثير.

(١) لم أقف عليه مسندًا، وذكره أبو الليث السمرقندي في تفسيره «بحر العلوم» (١/ ١٧٠).

فإن الخمر تفضح شاربيها وتجنيهم بها الأمر العظيما(١)

قال أبو عمر: وروى ابن الأعرابي عن المفضل الضبي أن هذه الأبيات لأبي محجن الثقفي قالها في تركه الخمر، وهو القائل رهيه:

إذا مست فسادفني إلى جنسب كرمة تروي عظامي بعد مسوتي عروقها ولا تسدفنني بالفلاة فسإنني أخاف إذا ما مست أن لا أذوقها

وجلده عمر الحد عليها مرارًا، ونفاه إلى جزيرة في البحر، فلحق بسعد فكتب إليه عمر أن يحبسه فحبسه، وكان أحد الشجعان البهم، فلما كان من أمره في حرب القادسية ما هو معروف حل قيوده وقال: لا نجلدك على الخمر أبدًا. قال أبو محجن: وأنا والله لا أشربها أبدا، فلم يشربها بعد ذلك.

وفي رواية: قد كنت أشربها إذ يقام علي الحد وأطهر منها، وأما إذ بهرجتني فوالله لا أشربها أبدًا.

وذكر الهيثم بن عدي أنه أخبره من رأى قبر أبي محجن بأذربيجان، أو قال: في نواحي جرجان، وقد نبتت عليه ثلاث أصول كرم وقد طالت وأثمرت، وهي معروشة على قبره، ومكتوب على القبر «هذا قبر أبي محجن» قال: فجعلت أتعجب وأذكر قوله: إذا مت فادفني إلى جنب كرمة (٢).

ثم إن الشارب يصير ضحكة للعقلاء، فيلعب ببوله وعذرته، وربيا يمسح وجهه، حتى رؤي بعضهم يمسح وجهه ببوله ويقول: اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين، ورؤي بعضهم والكلب يلحس وجهه وهو يقول له: أكرمك الله.

وأما القيار فيورث العداوة والبغضاء؛ لأنه أكل مال الغير بالباطل.

⁽۱) «ذم المسكر» لابن أبي الدنيا (ص: ۷۰) و «الاستيعاب» (۱/ ٤٠١) و «الأوائل» للعسكري (١/ ١٠).

⁽۲) «الاستيعاب» (۱/ ٥٦٢ – ٥٦٣).

السابعة: قوله تعالى: ﴿وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ﴾ أما في الخمر فربح التجارة، فإنهم كانوا يجلبونها من الشام برخص فيبيعونها في الحجاز بربح، وكانوا لا يرون الماكسة (١) فيها، فيشتري طالب الخمر الخمر بالثمن الغالي.

هذا أصح ما قيل في منفعتها، وقد قيل في منافعها: إنها تهضم الطعام، وتقوي الضعف، وتعين على الباه، وتسخى البخيل، وتشجع الجبان، وتصفى اللون، إلى غير ذلك من اللذة بها(٢).

وقد قال حسان بن ثابت ضَّالِيَّهُ:

ونشربها فتتركنا ملوكا وأسداما ينهنهنا اللقاء(٣)

إلى غير ذلك من أفراحها. وقال آخر:

فـــــاذا شربــــت فـــانني رب الخورنـــــق والســــدير

وإذا صحوت فإنني رب الشوية والبعسير(٤)

ومنفعة الميسر مصير الشيء إلى الإنسان في القهار بغير كد ولا تعب، فكانوا يشترون الجزور ويضربون بسهامهم، فمن خرج سهمه أخذ نصيبه من اللحم ولا

⁽١) المهاكسة: مفاعله من ماكس فلانًا في البيع: طلب منه أن ينقص الثمن. «معجم لغة الفقهاء» (٢/ ٢٠).

⁽٢) قال ابن حجر الهيتمي تخلفه في «الزواجر عن اقتراف الكبائر» (٣/ ١١٢): وَمِنْ مَنَافِعِهَا المُذْكُورَةِ فِيهَا أَنَّهُمْ كَانُوا يَتَغَالُوْنَ فِيهَا إِذَا جَلَبُوهَا مِنْ النَّوَاحِي، وَكَانَ المُشْتَرِي إِذَا تَرَكَ الْمُإكَسَةَ فِي شِرَائِهَا عَدُّوهُ فَضِيلَةً لَهُ وَمَكُرُمَةً فَكَانَتْ أَرْبَاحُهُمْ تَكُثُرُ بِسَبَبِ ذَلِكَ؛ وَمِنْهَا أَنْ تُقَوِّيَ الضَّعِيفَ وَتَهْضِمَ الطَّعَامَ وَتُعِينَ عَلَى الْبَاهِ وَتُسَلِّي المُحْزُونَ وَتُشَجِّعَ الجُبَانَ وَتُصَفِّيَ اللَّوْنَ وَتُنْعِشَ الْحُرَارَةَ الْغَرِيزِيَّةَ الطَّعَامَ وَتُعِينَ عَلَى الْبُاهِ وَتُسَلِّي المُحْزُونَ وَتُشَجِّعَ الجُبَانَ وَتُصَفِّي اللَّوْنَ وَتُنْعِشَ الْحُرَارَةَ الْغَرِيزِيَّة وَتَزِيدَ فِي الْهِمَةِ وَالإَسْتِعْلَاءِ؛ ثُمَّ لَمُ حُرِّمَتْ سَلَبَهَا جَمِيعَ هَذِهِ المُنافِعِ وَصَارَتْ ضَرَرًا صِرْفًا وَمُوتًا حَنْفًا أَعَاذَنَا الله مِنْ مَعَاصِيهِ بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ.

⁽٣) «ديوانه» (ص: ۸).

⁽٤) البيتين للمُنخَّل بن عامر اليَشْكُرِيِّ كها في «الأصمعيات» (١٣/١) وورد شطر البيت الأول بلفظ: فإذَا أنتشيتُ فإنَّني...

يكون عليه من الثمن شيء، ومن بقي سهمه آخر كان عليه ثمن الجزور كله ولا يكون له من اللحم شيء.

وقيل: منفعته التوسعة على المحاويج، فإن من قمر منهم كان لا يأكل من الجزور وكان يفرقه في المحتاجين.

وسهام الميسر أحد عشر سهيًا، منها سبعة لها حظوظ وفيها فروض على عدد الحظوظ، وهي: «الفذ» وفيه علامة واحدة له نصيب وعليه نصيب إن خاب. الثاني: «التوأم» وفيه علامتان وله وعليه نصيبان. الثالث: «الرقيب» وفيه ثلاث علامات على ما ذكرنا. الرابع: «حلس» وله أربع. الخامس: «النافز» والنافس أيضا وله خمس. السادس: «المسبل» وله ست. السابع: «المعلى» وله سبع. فذلك ثهانية وعشرون فرضا، وأنصباء الجزور كذلك في قول الأصمعى.

وبقي من السهام أربعة، وهي الأغفال لا فروض لها ولا أنصباء، وهي: «المصدر» و «المضعف» و «المنيح» و «السفيح». وقيل: الباقية الأغفال الثلاثة: «السفيح» و «المنيح» و «الوغد» تزاد هذه الثلاثة لتكثر السهام على الذي يجيلها فلا يجد إلى الميل مع أحد سبيلا.

ويسمى المجيل المفيض والضارب والضريب والجمع الضرباء. وقيل: يجعل خلفه رقيب لئلا يحابي أحدا، ثم يجثو الضريب على ركبتيه، ويلتحف بثوب ويخرج رأسه ويدخل يده في الربابة فيخرج. وكانت عادة العرب أن تضرب الجزور بهذه السهام في الشتوة وضيق الوقت وكلب البرد على الفقراء، يشترى الجزور ويضمن الأيسار ثمنها ويرضي صاحبها من حقه، وكانوا يفتخرون بذلك ويذمون من لم يفعل ذلك منهم، ويسمونه «البَرَمَ» قال متمم بن نويرة:

ولا برما تهدي النساء لعرسه إذا القشع من برد الشتاء تقعقعا(١)

ثم تنحر وتقسم على عشرة أقسام.

⁽١) البيت من مراثي متمم بن النويرة لأخيه مالك، كما جاء في « الكامل في اللغة والأدب» (١/ ٦١) و «كتاب العين» (١/ ٦٥).

قال ابن عطية: وأخطأ الأصمعي في قسمة الجزور، فذكر أنها على قدر حظوظ السهام ثمانية وعشرون قسمًا، وليس كذلك، ثم يضرب على العشرة فمن فاز سهمه بأن يخرج من الربابة متقدما أخذ أنصباءه وأعطاها الفقراء(١).

والربابة «بكسر الراء»: شبيهة بالكنانة تجمع فيها سهام الميسر، وربها سموا جميع السهام ربابة، قال أبو ذؤيب يصف الحار وأتنه:

يسر يفيض على القداح ويصدع (٢)

والربابة أيضا: العهد والميثاق، قال الشاعر:

وكنت امرأ أفضت إليك ربابتي وقبلك ربتنك فضعت ربسوب(٣)

وفي أحيان ربيها تقامروا لأنفسهم ثم يغرم الثمن من لم يفز سهمه، كما تقدم. ويعيش بهذه السيرة فقراء الحي، ومنه قول الأعشى:

المطعمو الضيف إذا ما شتوا والجاعلو القوت على الياسر(٤)

ومنه قول الآخر:

و «المنيح» في هذا البيت المستمنح، لأنهم كانوا يستعيرون السهم الذي قد امَّلس وكثر فوزه، فذلك المنيح الممدوح. وأما المنيح الذي هو أحد الأغفال فذلك إنها يوصف بالكر، وإياه أراد [الأخطل] بقوله:

ولقد عطف ن على فزارة عطفة كر المنسيح وجلن ثم مجالا(٦)

⁽١) «المحرر الوجيز» (١/ ٢٩٣).

⁽٢) «كتاب العين» (١/ ٢٩١) و «تهذيب اللغة» (٤/ ١٧١) و «أدب الكاتب» (ص: ٤١٠).

⁽٣) البيت لعلقمة بن عبده، ديوانه (ص: ٤٠).

⁽٤) ديوانه (ص: ١١٨).

⁽٥) البيت لعمرو بن قميئة، ديوانه (ص: ٣٠).

⁽٦) ديوانه (ص: ٤٨).

وفي «الصحاح»: «والمنيح: سهم من سهام الميسر مما لا نصيب له إلا أن يمنح صاحبه شيئًا». ومن الميسر قول لبيد:

إذا يسروا لم يرورث اليسر بينهم فواحش ينعى ذكرها بالمصايف(١)

فهذا كله نفع الميسر، إلا أنه أكل المال بالباطل.

الثامنة: قوله تعالى: ﴿وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِن نَقْعِهِما ﴾ [البقرة:٢١٩] أعلم الله جل وعز أن الإثم أكبر من النفع، وأعود بالضرر في الآخرة، فالإثم الكبير بعد التحريم، والمنافع قبل التحريم. وقرأ حمزة والكسائي «كثير» بالثاء المثلثة، وحجتها أن النبي على الخمر ولعن معها عشرة: بائعها، ومبتاعها، والمشتراة له، وعاصرها، والمعصورة له وساقيها وشاربها وحاملها والمحمولة له وآكل ثمنها (٢).

(١) لم أقف عليه في المطبوع من ديوان لبيد، وذكره ابن عطية عنه في «المحرر الوجيز» (١/ ٢٩٤). ونسبه المفضل الضبي في «المفضليات» (ص: ٤١) لمرقش الأكبر.

(٢) صحيح بمجموع طرقه: وقد ورد عن جمع من الصحابة، وهم:

ا- أنس بن مالك ﷺ: أخرجه الترمذي (١٢٩٥) وابن ماجه (٣٣٨١) والطبراني في «الأوسط»
 (١٣٥٥) من طريق أبي عاصم عن شبيب بن بشر عن أنس بن مالك قال: «لعن رسول الله ﷺ في الخمر عشرة: عاصرها، ومتعصرها، وشاربها، وحاملها، والمحمولة إليه، وساقيها، وبائعها، وآكل ثمنها، والمشتري لها، والمشتراة له».

وفيه شبيب بن بشر لينه أبو حاتم ووثقه ابن معين.

٢- عبد الله بن عمر ﷺ: أخرجه أبو داود (٣٦٧٤) وابن ماجه (٣٣٨٠) وأحمد (٤٧٨٧) وابن
 أبي شيبة (٢٢٠٤) من طريق وكيع بن الجراح عن عبد العزيز بن عمر عن أبي طعمة مولاهم
 وعبد الرحن بن عبد الله الغافقي أنها سمعا ابن عمر يقول... بنحوه.

ووقع عند أبي داود «أبي علقمة» والصواب: «أبي طعمة» كما قال الحافظ المزي في «التحفة» (٥/ ٤٧٨).

وأبو طعمة وثقه محمد بن عبد الله بن عهار الموصلي، وقال أبو سعيد بن يونس: هلال، مولى عمر ابن عبد العزيز يكنى أبا طعمة، و كان يقرئ القرآن بمصر. وقال الحافظ ابن حجر: لم يثبت أن مكحولًا رماه بالكذب.

وأخرجه أبو يعلى (٥٩١) من طريق عبد الله بن داود عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن

وأيضا فجمع المنافع يحسن معه جمع الآثام. و«كثير» بالثاء المثلثة يعطي ذلك. وقرأ باقي القراء وجمهور الناس «كبير» بالباء الموحدة، وحجتهم أن الذنب في

عبد الرحمن بن عبد الله عن ابن عمر، به.

وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢٧٣٤) من طريق ليث بن أبي سليم عن سالم عن أبيه، به. وليث بن أبي سليم ضعيف.

٣- عبد الله بن عباس عباس اخرجه ابن حبان (٥٣٥٦) وعبد بن حميد (٦٨٦) والحاكم (٣١/٢) من طريق مالك بن خير الزبادي أن مالك بن سعد التجيبي حدثه أنه سمع ابن عباس يقول: إن رسول الله على أتاه جبريل فقال: (يا محمد، إن الله لعن الخمر وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة إليه وشاربها وبائعها ومبتاعها وساقيها ومسقاها». لفظ ابن حبان.

ومالك بن سعد التجيبي سئل أبو زرعة عنه فقال: «مصري لا بأس به» كما في «الجرح والتعديل» (٨/ ٨).

ومالك بن الخير الزبادي ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال ابن القطان: لم تثبت عدالته، وذكره ابن يونس في «تاريخه» كما في «تعجيل المنفعة» (٢/ ٢٢٤).

وقال الذهبي في ترجمته من «ميزان الاعتدال» (٣/ ٤٢٦) بعد ذكر كلام ابن القطان: وفي رواة «الصحيحين» عدد كثير ما علمنا أن أحدًا نص على توثيقهم. والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ولم يأت بما ينكر عليه أن حديثه صحيح.

٤- عبد الله بن عمرو بن العاص (العاص الحرجة عبد الرزاق (١٧٠٦) عن معمر عن أبان عن شهر بن حوشب عن عبد الله بن عمرو قال: «لعنت الخمر وشاربها وساقيها وعاصرها ومعتصرها وبائعها ومبتاعها وآكل ثمنها وحاملها والمحمولة له». وشهر بن حوشب ضعيف.

٥- عبد الله بن مسعود ﷺ: كما في «علل الحديث» لابن أبي حاتم (١/٥٥٨) من طريق عيسى بن أبي عيسى الخياط، عن الشعبي، عن علقمة، عن عبد الله، عن النبي ﷺ: أنه لعن عشرة: الخمر، وعاصرها، ومعتصرها.

وعيسى بن أبي عيسى الخياط، متروك الحديث.

7- عثمان بن أبي العاص على أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٤٠٩٠) من طريق عبد الله بن عيسى الخزاز عن يونس بن عبيد عن الحسن عن عثمان بن أبي العاص قال: «لعن رسول الله على الخمر وشاربها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة إليه وبائعها ومشتريها وآكل ثمنها».
وعبد الله بن عيسى الخزاز، منكر الحديث.

القمار وشرب الخمر من الكبائر، فوصفه بالكبير أليق.

وأيضا فاتفاقهم على «أكبر» حجة لـ«كبير» بالباء بواحدة. وأجمعوا على رفض «أكثر» بالثاء المثلثة، إلا في مصحف عبد الله بن مسعود فإن فيه «قل فيهما إثم كثير» «وإثمهما أكثر» بالثاء مثلثة في الحرفين.

التاسعة: قال قوم من أهل النظر: حرمت الخمر بهذه الآية؛ لأن الله تعالى قد قال: ﴿ قُلُ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ ﴾ [الأعراف:٣٣] فأخبر في هذه الآية أن فيها إنَّما فهو حرام.

قال ابن عطية: ليس هذا النظر بجيد، لأن الإثم الذي فيها هو الحرام، لا هي بعينها على ما يقتضيه هذا النظر(١).

قلت: وقال بعضهم: في هذه الآية ما دل على تحريم الخمر؛ لأنه سماه إثمًا وقد حرم الإثم في آية أخرى، وهو قوله رَجِّك: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَالْاعرافِ وَاللهُ اللهُ عَضهم: الإثم أراد به الخمر، بدليل قول الشاعر:

شربت الإثم حتى ضل عقلي كذاك الإثم يذهب بالعقول (٢)

قلت: وهذا أيضا ليس بجيد، لأن الله تعالى لم يسم الخمر إثما في هذه الآية، وإنها قال: ﴿ قُلُ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ ﴾ [البنرة:٢١٩] ولم يقل: قل هما إثم كبير.

وأما آية «الأعراف» وبيت الشعر فيأتي الكلام فيهما هناك مبينًا، إن شاء الله تعالى. وقد قال قتادة: إنها في هذه الآية ذم الخمر (٣). فأما التحريم فيعلم بآية أخرى وهي

⁽١) «المحرر الوجيز» (١/ ٢٩٤).

⁽٢) «لسان العرب» (١/ ٢٣) و «نهاية الأرب في فنون الأدب» (٤/ ٨٥).

⁽٣) حسن: أخرجه الطبري في تفسيره (٤١٥٠) من طريق بشر بن معاذ قال: حدثنا يزيد بن زريع قال: حدثنا سعيد، عن قتادة قوله: ﴿يَسَّعَلُونَكَ عَنِ ٱلْحَيْمِ وَٱلْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ ﴿اللهِ وَلَمُ عَدِمهُمَا اللهُ وَلَم يحرمهما، لما أراد أن يبلغ بهم من المدة والأجل. ثم أنزل الله في «سورة النساء» أشد منها: ﴿لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُم سُكَّرَىٰ حَقَىٰ تَعْلَمُواْ مَا تَقُولُونَ ﴾ [الساء: ١٤]. فكانوا يشربونها، حتى إذا حضرت الصلاة سكتوا عنها، فكان السكر عليهم.

آية «المائدة» وعلى هذا أكثر المفسرين (١).

قوله تعالى: ﴿ يَآ أَيُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطُنِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ ثُفْلِحُونَ ۞ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطُنُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَوةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ اللّهِ وَعَنِ الصَّلَوٰةُ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ ۞ وَأَطِيعُواْ اللَّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَاحْذَرُواْ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُواْ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ ۞ وَأَطِيعُواْ اللَّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَاحْذَرُواْ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُواْ أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا الْبَلَغُ الْمُبِينُ ﴾ [المائدة: ٥٠- ٥٠]

تفسير الآيات

قال الإمام الطبري تَخَلَفُهُ: وهذا بيان من الله تعالى ذكره للذين حرموا على أنفسهم النساء والنوم واللحم من أصحاب النبي ﷺ، تشبهًا منهم بالقسيسين والرهبان، فأنزل الله فيهم على نبيه ﷺ كتابه ينهاهم عن ذلك فقال: ﴿يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحَرِّمُواْ طَيِّبَتِ مَا أَحَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ ﴿ [المائدة: ٨٧].

فنهاهم بذلك عن تحريم ما أحل الله لهم من الطيبات. ثم قال: ولا تعتدوا أيضًا في حدودي، فتحلوا ما حرمت عليكم، فإن ذلك لكم غير جائز، كها غير جائز لكم تحريم ما حللت، وإني لا أحب المعتدين. ثم أخبرهم عن الذي حرم عليهم مما إذا استحلوه وتقدموا عليه، كانوا من المعتدين في حدوده. فقال لهم: يا أيها الذين صدقوا الله ورسوله، إن الخمر التي تشربونها، والميسر الذي تتياسرونه، والأنصاب التي تذبحون عندها، والأزلام التي تستقسمون بها ﴿رِجُسٌ ﴾، يقول: إثم ونتن سخطه الله وكرهه لكم ﴿مِن عَمَلِ الشَّيئطنِ ﴾، يقول: شربكم الخمر، وقهاركم على الجزر، وذبحكم للأنصاب، واستقسامكم بالأزلام، من تزيين الشيطان لكم، ودعائه إياكم إليه، وتحسينه لكم، لا من الأعهال التي ندبكم إليها ربكم، ولا مما يرضاه لكم، بل هو مما يسخطه لكم ﴿وَاَجْتَنِبُوهُ ﴾، يقول: فاتركوه وارفضوه ولا تعملوه ﴿لَعَلَّكُمُ ثُفُلِحُونَ ﴾، يقول: الفلاح عند ربكم تنجحوا فتدركوا الفلاح عند ربكم بترككم ذلك.

⁽۱) «تفسير القرطبي» (٣/ ٤٣٦-٤٤١) بتصرف يسير.

القول في تأويل قوله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَنُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ فِي ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوْةِ ۖ فَهَلَ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴾ [المائدة: ٩١].

قال أبو جعفر: يقول تعالى ذكره: إنها يريد لكم الشيطان شرب الخمر والمياسرة بالقداح، ويحسن ذلك لكم، إرادة منه أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في شربكم الخمر ومياسرتكم بالقداح؛ ليعادي بعضكم بعضا، ويبغض بعضكم إلى بعض، فيشتت أمركم بعد تأليف الله بينكم بالإيهان، وجمعه بينكم بأخوة الإسلام ويَصُدَّكُم عَن ذِكْرِ اللَّهِ، يقول: ويصرفكم بغلبة هذه الخمر بسكرها إياكم عليكم، وباشتغالكم بهذا الميسر، عن ذكر الله الذي به صلاح دنياكم وآخرتكم وعَن الصَّلَوٰةِ ، التي فرضها عليكم ربكم فقهل أنتُم مُّنتَهُونَ ، يقول: فهل أنتم منتهون عن شرب هذه، والمياسرة بهذا، وعاملون بها أمركم به ربكم من أداء ما فرض عليكم من الصلاة لأوقاتها، ولزوم ذكره الذي به نجح طلباتكم في عاجل دنياكم وآخرتكم؟.

واختلف أهل التأويل في السبب الذي من أجله نزلت هذه الآية....والصواب من القول في ذلك عندنا أن يقال، إن الله تعالى قد سمى هذه الأشياء التي سهاها في هذه الآية «رجسًا»، وأمر باجتنابها.

وقد اختلف أهل التأويل في السبب الذي من أجله نزلت هذه الآية، وجائز أن يكون نزولها كان بسبب دعاء عمر الله في أمر الخمر.

وجائز أن يكون ذلك كان بسبب ما نال سعدًا من الأنصاري عند انتشائهما من الشراب.

وجائز أن يكون كان من أجل ما كان يلحق أحدهم عند ذهاب ماله بالقهار من عداوة من يسره وبغضه، وليس عندنا بأي ذلك كان، خبر قاطع للعذر. غير أنه أي ذلك كان، فقد لزم حكم الآية جميع أهل التكليف، وغير ضائرهم الجهل بالسبب الذي له نزلت هذه الآية. فالخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان، فرض على جميع من بلغته الآية من التكليف اجتناب جميع ذلك، كها قال

تعالى: ﴿فَٱجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفُلِحُونَ ﴾.

القول في تأويل قوله: ﴿ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَٱحۡذَرُواْ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَٱعۡلَمُوۤاْ أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَغُ ٱلْمُبِينُ ﴾ [المائدة: ٩٢].

قال أبو جعفر: يقول تعالى ذكره: ﴿إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَمُ رِجْسُ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطُنِ فَٱجْتَنِبُوهُ ﴿ [المائدة: ١٠] ، ﴿ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ ﴾ [المائدة: ١٦] ، في اجتنابكم ذلك، واتباعكم أمره فيها أمركم به من الانزجار عها زجركم عنه من هذه المعاني التي بينها لكم في هذه الآية وغيرها، وخالفوا الشيطان في أمره إياكم بمعصية الله في ذلك وفي غيره، فإنه إنها يبغي لكم العداوة والبغضاء بينكم بالخمر والميسر.

﴿وَاَحْذَرُواْ﴾، يقول: واتقوا الله وراقبوه أن يراكم عند ما نهاكم عنه من هذه الأمور التي حرمها عليكم في هذه الآية وغيرها، أو يفقدكم عند ما أمركم به، فتوبقوا أنفسكم وتهلكوها.

﴿ فَإِن تَوَلَّيْتُمُ ﴾، يقول: فإن أنتم لم تعملوا بها أمرناكم به، وتنتهوا عها نهيناكم عنه، ورجعتم مدبرين عها أنتم عليه من الإيهان والتصديق بالله وبرسوله، واتباع ما جاءكم به نبيكم ﴿ فَا عَلَمُواْ أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَاءُ ٱلْمُبِينُ ﴾ [المائد: ٢٦]، يقول: فاعلموا أنه ليس على من أرسلناه إليكم بالنذارة غير إبلاغكم الرسالة التي أرسل بها إليكم، مبينة لكم بيانا يوضح لكم سبيل الحق، والطريق الذي أمرتم أن تسلكوه.

وأما العقاب على التولية والانتقام بالمعصية، فعلى المرسل إليه دون الرسل.

وهذا من الله تعالى وعيد لمن تولى عن أمره ونهيه. يقول لهم تعالى ذكره: فإن توليتم عن أمري ونهيي، فتوقعوا عقابي، واحذروا سخطي (١).

⁽۱) «تفسير الطبري» (۱۰/ ٦٣٥-٥٧٥) بتصرف.

ما جاء في سبب نزول الآيات

قال الإمام مسلم تعلقه: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب قالا: حدثنا الحسن بن موسى، حدثنا زهير حدثنا سهاك بن حرب، حدثني مصعب بن سعد عن أبيه: أنه نزلت فيه آيات من القرآن، قال: حلفت أم سعد أن لا تكلمه أبدًا حتى يكفر بدينه، ولا تأكل ولا تشرب قالت: زعمت أن الله وصاك بوالديك وأنا أمك وأنا آمرك بهذا، قال: مكثت ثلاثًا حتى غشي عليها من الجهد، فقام ابن لها يقال له: عمارة فسقاها فجعلت تدعو على سعد فأنزل الله على في القرآن هذه الآية: ﴿وَوَصَّيْنَا فَسُعُولَ بِهِ لِلْهِ وَصَاحِبُهُمَا فِي التَّانَ العنكوت: ٨]. ﴿ وَإِن جَهْدَاكَ عَلَىٰ أَن تُشْرِكَ بِي القرآن هذه الآية: ﴿ وَوَصَّيْنَا فَعُرُوفًا ﴾ [العنكوت: ٨]. ﴿ وَإِن جَهْدَاكَ عَلَىٰ أَن تُشْرِكَ بِي ﴾ [لقمان: ١٥] وفيها: ﴿ وَصَاحِبُهُمَا فِي ٱلدُّنْيَا مَعُرُوفًا ﴾ [لقمان: ١٥].

قال: وأصاب رسول الله ﷺ غنيمة عظيمة فإذا فيها سيف فأخذته فأتيت به الرسول ﷺ فقلت: نفلني هذا السيف فأنا من قد علمت حاله فقال: رده من حيث أخذته، فانطلقت حتى إذا أردت أن ألقيه في القبض لامتني نفسي فرجعت إليه فقلت أعطنيه قال: فشد لي صوته رده من حيث أخذته قال فأنزل الله ﷺ:

قال: ومرضت فأرسلت إلى النبي عَلَيْهُ فأتاني، فقلت: دعني أقسم مالي حيث شئت قال: فأبى، قلت: فالثلث، قال: فسكت فكان بعد الثلث جائزًا.

قال: وأتيت على نفر من الأنصار والمهاجرين فقالوا: تعال نطعمك ونسقيك خرًا وذلك قبل أن تحرم الخمر، قال: فأتيتهم في حش - والحش البستان - فإذا رأس جزور مشوي عندهم وزق من خمر، قال: فأكلت وشربت معهم قال: فذكرت الأنصار والمهاجرون عندهم، فقلت: المهاجرون خير من الأنصار، قال: فأخذ رجل أحد لحي الرأس فضربني به فجرح بأنفي فأتيت رسول الله عَنِي فأخبرته فأنزل الله عَنَى نفسه شأن الخمر -: ﴿ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزُكُمُ رِجُسٌ مِنْ عَمَل ٱلشَّيْطُن ﴾ [المائدة: ٩٠](١).

⁽١) أخرجه مسلم (١٧٤٨).

قال الإمام الطبري تَعَلَّقُهُ: حدثنا الحسين بن علي الصدائي قال، حدثنا حجاج بن المنهال قال، حدثنا ربيعة بن كلثوم بن جبر، عن أبيه، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: نزل تحريم الخمر في قبيلتين من قبائل الأنصار شربوا. حتى إذا ثملوا، عبث بعضهم على بعض. فلما أن صحوا جعل الرجل منهم يرى الأثر بوجهه ولحيته فيقول: فعل بي هذا أخي فلان! - وكانوا إخوة، ليس في قلوبهم ضغائن والله لو كان بي رءوفًا رحيهًا ما فعل بي هذا! حتى وقعت في قلوبهم ضغائن، فأنزل الله: ﴿إِنَّمَا ٱلْخُمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ ﴾، إلى قوله: ﴿فَهَلُ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴾ [المائدة: ١٤]. فقال ناس من المتكلفين: رجس في بطن فلان قتل يوم بدر، وقتل فلان يوم أحد! فأنزل الله: ﴿لَيْسَ المَتَكَلَفِينَ وَالمَائِدَةُ المَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُونَ ﴾ الآية [المائدة: ١٤].

قال الإمام أبو داود كَالله: حدثنا عباد بن موسى الختلي، أخبرنا إسماعيل - يعنى ابن جعفر - عن إسرائيل، عن أبي إسحاق عن عمرو عن عمر بن الخطاب قال: «لما نزل تحريم الخمر قال عمر: اللهم بين لنا في الخمر بيانًا شفاءً فنزلت الآية التي في البقرة: ﴿يَسْعَلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ الآية [البقرة: ٢١٩]. قال: فدعي عمر فقرئت عليه قال: اللهم بين لنا في الخمر بيانًا شفاءً، فنزلت الآية التي في النساء: ﴿يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَرَىٰ الساء: عليه فقال اللهم بين لنا في الخمر بيانًا شفاءً فنزلت هذه الآية: ﴿فَهَلْ أَنتُم فَقرئت عليه فقال اللهم بين لنا في الخمر بيانًا شفاءً فنزلت هذه الآية: ﴿فَهَلْ أَنتُم فَقرئت عليه فقال اللهم بين لنا في الخمر بيانًا شفاءً فنزلت هذه الآية: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُنتَهُونَ ﴾ [المادة: ١٩]. قال عمر انتهينا (٢٠).

⁽۱) صحيح: أخرجه الطبري في «تفسيره» (۱۲۵۲۲) والحاكم (٤/ ١٤٢) والبيهقي في «الكبرى» (١٨٦/٨) والطبراني في «الكبير» (١٢/ ٥٦ حديث: ١٢٤٥٩) من طريق ربيعة بن كلثوم بن جبر، عن أبيه، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، به.

ووقع عند الطبراني: ربيعة بن كلثوم بن جبر عن سعيد بن جبير، لم يذكر عن أبيه كلثوم. وكلثوم بن جبر وثقه أحمد وابن معين وقال النسائي: ليس بالقوى.

⁽٢) إسناده منقطع: أخرجه أبو داود (٣٦٧٢) والترمذي (٣٠٤٩) والنسائي (٥٥٤٠) وأحمد (٣٧٨) والبيهقي في «الكبرى» (٨/ ٢٨٥) من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق عن عمرو بن

مسائل الآيات

قال الإمام القرطبي يَخلَشه: فيه سبع عشرة مسألة:

الأولى: قوله تعالى: ﴿ يَآ أَيُهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓ ﴾ [المائدة: ٩٠] خطاب لجميع المؤمنين بترك هذه الأشياء؛ إذا كانت شهوات وعادات تلبسوا بها في الجاهلية وغلبت على النفوس، فكان نَفِيُّ منها في نفوس كثير من المؤمنين.

قال ابن عطية: ومن هذا القبيل هوى الزجر بالطير، وأخذ الفأل في الكتب ونحوه مما يصنعه الناس اليوم (١).

وأما الخمر فكانت لم تحرم بعد، وإنها نزل تحريمها في سنة ثلاث بعد وقعة أحد، وكانت وقعة أحد في شوال سنة ثلاث من الهجرة.

وتقدم اشتقاقها. وأما «المُيْسِرُ» فقد مضى في «البقرة» القول فيه. وأما الأنصاب فقيل: هي الأصنام. وقيل: هي النرد والشطرنج؛ ويأتي بيانهما في سورة «يونس» عند قوله تعالى: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحُقِّ إِلَّا ٱلضَّلَا ﴾ [بون: ٣٦] وأما الأزلام فهي القداح، وقد مضى في أول السورة القول فيها. ويقال: كانت في البيت عند سدنة البيت وخدام الأصنام؛ يأتي الرجل إذا أراد حاجة فيقبض منها شيئًا؛ فإن كان عليه أمرني ربي خرج إلى حاجته على ما أحب أو كره.

الثانية: تحريم الخمر كان بتدريج ونوازل كثيرة؛ فإنهم كانوا مولعين بشربها، وأول ما نزل في شأنها ﴿ يَسُ عَلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ۖ قُلُ فِيهِمَا إِثْمُ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ ﴾ [المقرة: ٢١٩] أي: في تجارتهم؛ فلم نزلت هذه الآية تركها بعض الناس وقالوا:

شرحبيل أبي ميسرة عن عمر بن الخطاب ره،

وعمرو بن شرحبيل أبو ميسرة حديثه عن عمر الله مرسل، قاله أبو زرعة كما في «المراسيل» لابن أب حاتم (ص: ١٤٣).

ورواه أبو إسحاق عن حارثة بن مضرب عن عمر، وعن عمرو بن ميمون الأودي عن عمر، والصواب طريق عمرو بن شرحبيل عن عمر. وانظر: «علل الدارقطني» (٢/ ١٨٤–١٨٥).

⁽١) «المحرر الوجيز» (٢/ ٢٣٣).

لا حاجة لنا فيها فيه إثم كبير، ولم يتركها بعض الناس وقالوا: نأخذ منفعتها ونترك إثمها فنزلت هذه الآية ﴿لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَرَىٰ ﴿النساء:٤٣] فتركها بعض الناس وقالوا: لا حاجة لنا فيها يشغلنا عن الصلاة، وشربها بعض الناس في غير أوقات الصلاة حتى نزلت: ﴿يَاّتُهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ إِنّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَمُ رِجُسُ ﴾ الآية [المائدة: ٩٠]. فصارت حرامًا عليهم حتى صاريقول بعضهم: ما حرم الله شيئًا أشد من الخمر.

وقال أبو ميسرة: نزلت بسبب عمر بن الخطاب؛ فإنه ذكر للنبي عَلَيْهُ عيوب الخمر، وما ينزل بالناس من أجلها، ودعا الله في تحريمها وقال: اللهم بين لنا في الخمر بيانًا شافيًا فنزلت هذه الآيات، فقال عمر: انتهينا انتهينا (۱).

وروى أبو داود عن ابن عباس قال: ﴿ يَنَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمُ سُكَارَىٰ ﴾ [الساء: ٢٦] و ﴿ يَسْتَلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ۖ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ ﴾ [البنرة: ٢١٩] نسختها التي في المائدة ﴿ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ ﴾ لِلنَّاسِ ﴾ [البندة: ٢٠] (٢).

وفي «صحيح مسلم» عن سعد بن أبي وقاص أنه قال: نزلت في آيات من القرآن؟

⁽١) سبق تخريجه.

⁽٢) حسن: أخرجه أبو داود (٣٦٧٤) ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (٨/ ٢٨٥) من طريق علي ابن حسين عن أبيه عن يزيد النحوي عن عكرمة عن ابن عباس، به.

وعلي بن الحسين بن واقد، قال عنه أبو حاتم: ضعيف الحديث، وقال النسائي: ليس به بأس، «تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٤١)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٢٦٠)، والعقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٢٢٦) وقال: حدثني عبد الله بن أحمد بن عبد السلام، قال: سمعت البخاري قال: رأينا علي بن الحسن بن واقد في سنة عشر ومائتين وكان أبو يعقوب سيئ الرأي فيه في حياته لعلة الإرجاء فتركناه ثم كتبت عن إسحاق عنه.

وقال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٤١): ونقل ابن حبان عن البخاري قال: كنت أمر عليه طرفي النهار ولم أكتب عنه.

قلت: وذلك لعلة الإرجاء كما سبق. ولخص القول فيه الحافظ في «التقريب» فقال: صدوق يهم.

وفيه قال: وأتيت على نفر من الأنصار؛ فقالوا: تعال نطعمك ونسقيك خمرًا، وذلك قبل أن تحرم الخمر؛ قال: فأتيتهم في حش – والحش البستان – فإذا رأس جزور مشوي عندهم وزق من خمر؛ قال: فأكلت وشربت معهم؛ قال: فذكرت الأنصار والمهاجرين عندهم فقلت: المهاجرون خير من الأنصار؛ قال: فأخذ رجل لحيي جمل فضربني به فجرح أنفي – وفي رواية ففزره وكان أنف سعد مفزورا فأتيت رسول الله فأخبرته؛ فأنزل الله تعالى في – يعني نفسه شأن الخمر – إنّها الخمر والمنه والمنه والمنه والله والمنه وا

الثالثة: هذه الأحاديث تدل على أن شرب الخمر كان إذ ذاك مباحًا معمولًا به معروفًا عندهم بحيث لا ينكر ولا يغير، وأن النبي ﷺ أقر عليه، وهذا ما لا خلاف فيه؛ يدل عليه آية النساء: ﴿لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَرَىٰ ﴿ الساء: ٢٤] على ما تقدم.

وهل كان يباح لهم شرب القدر الذي يسكر؟

حديث حمزة (٢) ظاهر فيه حين بقر خواصر ناقتي علي ﷺ وجب أسنمتها،

⁽١) أخرجه مسلم (١٧٤٨)، وسبق بطوله.

فَقَالُوا: فَعَلَ حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَهُوَ فِي هَذَا الْبَيْتِ فِي شَرْبِ مِنْ الْأَنْصَارِ فَانْطَلَقْتُ حَتَّى أَدْخُلَ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْكَةً فِي وَجُهِي الَّذِي لَقِيتُ فَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْكَةٍ: مَا لَكَ؟ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ قَطُّ عَدَا حَمْزَةُ عَلَى نَاقَتَيَّ فَأَجَبَ أَسْنِمَتَهُمَ وَبَقَرَ كَالْيَوْمِ قَطُّ عَدَا حَمْزَةُ عَلَى نَاقَتَيَ فَأَجَبَ أَسْنِمَتَهُمَ وَبَقَرَ كَالْيَوْمِ قَطُّ عَدَا حَمْزَةُ عَلَى نَاقَتَيَ فَأَجَبَ أَسْنِمَتَهُمَ وَبَقَرَ كَالْيَوْمِ قَطْ عَدَا صَالَحَةً فَى نَاقَتَيَ فَأَجَبَ أَسْنِمَتَهُمَ وَبَقَرَ كَالْيَوْمِ قَطْ فَيْ بَرِدَائِهِ فَارْتَدَى ثُمَّ انْطَلَقَ يَمْشِي وَاتَّبَعْتُهُ أَنْ وَرَيْدُ مُنْ وَاللَّهِ مَا وَأَيْعُ مَنْ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ مَا اللّهِ مُنْ وَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى فَالْمَلْقَ يَمْشِي وَاتَبَعْتُهُ أَنْ وَرَيْدُ مُنْ وَاللَّهُ مَا وَاللَّهُ مَا وَاللَّهُ مَا وَاللَّهُ مَا وَاللَّهُ مَا وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ مَنْ وَاللَّهُ اللَّهُ مَا وَهُمَا وَهَا هُو ذَا فِي بَيْتٍ مَعَهُ شَرْبٌ، فَلَعَ النّبِي يُوجِعَلُهُ إِلَهُ اللَّهُ اللَّهُ مَا وَاللَّهُ مَا وَهُمَا وَهُمَ اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ وَلَاللَّهُ اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَلَى اللَّهُ مَا فَالْمَالَقُولَ اللَّهُمُ فَإِذَا هُمْ شَرْبٌ فَطَفِقَ إِلَيْهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّه

فأخبر على بذلك النبي عَلَيْق، فجاء إلى حمزة فصدر عن حمزة للنبي عَلَيْق من القول الجافي المخالف لما يجب عليه من احترام النبي عَلَيْق وتوقيره وتعزيره، ما يدل على أن حمزة كان قد ذهب عقله بها يسكر؛ ولذلك قال الراوي: فعرف رسول الله عَلَيْق أنه ثمل؛ ثم إن النبي عَلَيْق لم ينكر على حمزة ولا عنفه، لا في حال سكره ولا بعد ذلك، بل رجع - لما قال حمزة: وهل أنتم إلا عبيد لأبي - على عقبيه القهقري وخرج عنه.

وهذا خلاف ما قاله الأصوليون وحكوه فإنهم قالوا: إن السكر حرام في كل شريعة؛ لأن الشرائع مصالح العباد لا مفاسدهم، وأصل المصالح العقل، كما أن أصل المفاسد ذهابه، فيجب المنع من كل ما يذهبه أو يشوشه، إلا أنه يحتمل حديث حزة أنه لم يقصد بشربه السكر لكنه أسرع فيه فغلبه. والله أعلم.

الرابعة: قوله تعالى: ﴿رِجُسُ قال ابن عباس في هذه الآية: ﴿رِجُسُ اللهُ سخط وقد يقال للنتن والعذرة والأقذار رجس. والرجز بالزاي: العذاب لا غير، والركس العذرة لا غير. والرجس يقال للأمرين. ومعنى ﴿مِنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَانِ أي بحمله عليه وتزيينه. وقيل: هو الذي كان عمل مبادئ هذه الأمور بنفسه حتى اقتدى به فيها.

الخامسة: قوله تعالى: ﴿فَاَجْتَنِبُوهُ ﴾ يريد ابعدوه واجعلوه ناحية؛ فأمر الله تعالى باجتناب هذه الأمور، واقترنت بصيغة الأمر مع نصوص الأحاديث وإجماع الأمة، فحصل الاجتناب في جهة التحريم؛ فبهذا حرمت الخمر.

ولا خلاف بين علماء المسلمين أن سورة «المائدة» نزلت بتحريم الخمر، وهي مدنية من آخر ما نزل، وورد التحريم في الميتة والدم ولحم الخنزير في قوله تعالى: ﴿ قُلُ لاَّ أَجِدُ ﴾ وغيرها من الآي خبرًا، وفي الخمر نهيًا وزجرًا، وهو أقوى التحريم

رَسُولُ الله ﷺ يَكُومُ حَمْزَةَ فِيهَا فَعَلَ فَإِذَا حَمْزَةُ قَدْ ثَمِلَ مُحْمَرَّةً عَيْنَاهُ فَنَظَرَ جَمْزَةُ إِلَى رَسُولِ الله ﷺ ثُمَّ قَالَ: صَعَّدَ النَّظَرَ فَنَظَرَ إِلَى رُكْبَتِهِ ثُمَّ صَعَّدَ النَّظَرَ فَنَظَرَ إِلَى سُرَّتِهِ ثُمَّ صَعَّدَ النَّظَرَ فَنَظَرَ إِلَى وَجْهِهِ ثُمَّ قَالَ: حَمْزَةُ هَلْ أَنْتُمْ إِلَّا عَبِيدٌ لِأَبِي؟ فَعَرَفَ رَسُولُ الله ﷺ أَنَّهُ قَدْ ثَمِلَ فَنكَصَ رَسُولُ الله ﷺ عَلَى عَقِبَيْهِ الْقَهْقَرَى وَخَرَجْنَا مَعَهُ». لفظ البخاري. وأوكده. روى ابن عباس قال: لما نزل تحريم الخمر، مشى أصحاب رسول الله ﷺ بعضهم إلى بعض، وقالوا: حرمت الخمر، وجعلت عدلًا للشرك(١).

يعني: أنه قرنها بالذبح للأنصاب وذلك شرك. ثم علق ﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ فعلق الله أعلم.

السادسة: فهم الجمهور من تحريم الخمر، واستخباث الشرع لها، وإطلاق الرجس عليها، والأمر باجتنابها، الحكم بنجاستها. وخالفهم في ذلك ربيعة والليث ابن سعد، والمزني صاحب الشافعي، وبعض المتأخرين من البغداديين والقرويين فرأوا أنها طاهرة، وأن المحرم إنها هو شربها.

وقد استدل سعيد بن الحداد القروي على طهارتها بسفكها في طرق المدينة؛ قال: ولو كانت نجسة لما فعل ذلك الصحابة رضوان الله عليهم، ولنهى رسول الله عليهم عن التخلي في الطرق (٢).

والجواب؛ أن الصحابة فعلت ذلك؛ لأنه لم يكن لهم سروب ولا آبار يريقونها فيها؛ إذ الغالب من أحوالهم أنهم لم يكن لهم كنف في بيوتهم.

وقالت عائشة ﴿ الله على الله على الله على الله عائشة ﴿ الله على الله على الله على الفور. إلى خارج المدينة فيه كلفة ومشقة، ويلزم منه تأخير ما وجب على الفور.

⁽١) حسن: الحاكم (٤/ ١٤٤) والطبراني في «الكبير» (٢١/ ٣٧ حديث:١٢٣٩٩) من طريق أبي شهاب الحناط، ثنا الحسن بن عمرو الفقيمي، عن طلحة بن مصرف عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ،

وأبو شهاب الحناط هو: عبد ربه بن نافع الكناني الحناط، صدوق. ووقع عند الحاكم في المطبوع من «المستدرك»: ابن شهاب الحناط، وهو تصحيف.

⁽٢) من ذلك ما أخرجه مسلم (٢٩٦) من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «اتقُوا اللعانيْنِ»، قالوا: وما اللعانان يا رسول الله، قال: «الذي يتخلى في طريق الناس أو في ظلهم».

⁽٣) أخرجه البخاري (٤١٤١) ومسلم (٢٧٧٠) وهو جزء من حديث الإفك الطويل، وفيه: «وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ نَتَّخِذَ الْكُنُفَ قَرِيبًا مِنْ بُيُوتِنَا. قَالَتْ: وَأَمْرُنَا أَمْرُ الْعَرَبِ الْأُولِ فِي الْبَرِّيَّةِ قِبَلَ الْغَائِطِ، وَكُنَّا نَتَأَذَّى بِالْكُنُفِ أَنْ نَتَّخِذَهَا عِنْدَ بُيُوتِنَا».

وأيضًا، فإنه يمكن التحرز منها؛ فإن طرق المدينة كانت واسعة، ولم تكن الخمر من الكثرة بحيث تصير نهرًا يعم الطريق كلها، بل إنها جرت في مواضع يسيرة يمكن التحرز عنها، هذا مع ما يحصل في ذلك من فائدة شهرة إراقتها في طرق المدينة، ليشيع العمل على مقتضى تحريمها من إتلافها، وأنه لا ينتفع بها، وتتابع الناس وتوافقوا على ذلك. والله أعلم.

فإن قيل: التنجيس حكم شرعي ولا نص فيه، ولا يلزم من كون الشيء محرمًا أن يكون نجسًا؛ فكم من محرم في الشرع ليس بنجس؟

قلنا: قوله تعالى: ﴿رِجْسُ ﴾ يدل على نجاستها؛ فإن الرجس في اللسان النجاسة، ثم لو التزمنا ألا نحكم بحكم حتى نجد فيه نصًّا لتعطلت الشريعة؛ فإن النصوص فيها قليلة؛ فأي نص يوجد على تنجيس البول والعذرة والدم والميتة وغير ذلك؟

وإنها هي الظواهر والعمومات والأقيسة (١). السابعة: قوله: ﴿فَٱجۡتَنِبُوهُ﴾ يقتضي الاجتناب المطلق الذي لا ينتفع معه بشيء

بوجه من الوجوه؛ لا بشرب ولا بيع ولا تخليل ولا مداواة ولا غير ذلك. وعلى هذا تدل الأحاديث الواردة في الباب.

وروى مسلم عن ابن عباس أن رجلًا أهدى لرسول الله ﷺ راوية خمر، فقال له

(۱) قلت: قد جاءت نصوص تدل على نجاسة البول كها في حديث أنس عند البخاري (٢٠٢٥) ومسلم (٢٢٨)، وحديث أبي هريرة عند البخاري (٢٢٠) قَالَ: قَامَ أَعْرَابِيٌّ فَبَالَ فِي المُسْجِدِ فَتَنَاوَلَهُ النَّاسُ فَقَالَ لَمُمْ النَّبِيُّ ﷺ: «دَعُوهُ وَهَرِيقُوا عَلَى بَوْلِدِ سَجْلًا مِنْ مَاءٍ أَوْ ذُنُوبًا مِنْ مَاءٍ فَإِنَّمَا بُعِثْتُمْ مُيَسِّرِينَ وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ».

وكذا على نَجاسة دم الحيض مَا أخرجه البخاري (٢٢٧) ومسلم (٢٩١) من حديث أَسْمَاءَ ﴿ اللَّهُ عَلَىٰهُ النَّهُ وَالنَّ اللَّهُ النَّبِيّ وَعَلَيْهِ فَقَالَتْ: أَرَأَيْتَ إِحْدَانَا تَحِيضُ فِي النَّوْبِ كَيْفَ تَصْنَعُ قَالَ: «تَحُتُّهُ ثُمَّ تَقُرُصُهُ بِالْمَاءِ وَتَنْضَحُهُ وَتُصَلِّي فِيهِ».

وكذا على نجاسة الميتة كما في حديث ميمونة زوج النبي ﷺ في الشاة الميتة وقول رسول الله ﷺ: «لو أَخذتُمْ إِهَابَها» قالوا: إنها ميتة فقال رسول الله ﷺ: «يطهرها الماء والقرظ». أخرجه أبو داود (٤١٤٨)، وبنحوه مسلم (٣٦٣) من حديث ابن عباس ﷺ. رسول الله ﷺ: «هلْ علمتَ أنَّ الله حَرَّمَهَا»، قال: لا، قال: فسارَّ رجلًا فقال له رسول الله ﷺ: «بمَ سارَرْتَهُ»؟ قال: أمرته ببيعها؛ فقال: «إنَّ الذي حرَّمَ شُرْبَها حَرَّمَ بَيْعَها»، قال: ففتح المزادة حتى ذهب ما فيها (١).

فهذا حديث يدل على ما ذكرناه؛ إذ لو كان فيها منفعة من المنافع الجائزة لبينه رسول الله على على ما ذكرناه؛ إه المختبط المنافعة على الشاة الميتة: «هلا أخَذْتُم إِهَابَها فَدَبَعْتُمُوهُ فانتفعتم بِهِ...»، الحديث (٢).

الثامنة: أجمع المسلمون على تحريم بيع الخمر والدم ("")، وفي ذلك دليل على تحريم بيع العذرات وسائر النجاسات وما لا يحل أكله؛ ولذلك - والله أعلم - كره مالك بيع زبل الدواب، ورخص فيه ابن القاسم لما فيه من المنفعة؛ والقياس ما قاله مالك، وهو مذهب الشافعي، وهذا الحديث شاهد بصحة ذلك.

التاسعة: ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الخمر لا يجوز تخليلها لأحد، ولو جاز تخليلها ما كان رسول الله عليها لله لله لله يكي ليدع الرجل أن يفتح المزادة حتى يذهب ما فيها؛ لأن الخل مال وقد نهي عن إضاعة المال، ولا يقول أحد فيمن أراق خمرًا على مسلم أنه أتلف له مالا.

وقد أراق عثمان بن أبي العاص خمرًا ليتيم (٤)، واستؤذن ﷺ في تخليلها فقال:

⁽۱) مسلم (۱۵۷۹).

⁽٢) أخرجه مسلم (٣٦٣) من حديث ابن عباس عنه قال: «تصدق على مولاة لميمونة بشاة فهاتت فمر بها رسول الله عليه فقال: «هلا أخذتم إِهَابَها فدبغتموهُ فانتفعتم بِهِ». فقالوا: إنها ميتة، فقال: «إنَّها حُرِّمَ أكلُها».

⁽٣) قال الإمام ابن المنذر كَفَلَتْهُ: وأجمعوا على أن بيع الخمر غير جائز. «الإجماع» (رقم: ٤٧٠). وقال أيضًا: وأجمعوا على تحريم ما حرم الله من الميتة، والدم، والخنزير. «الإجماع» (رقم: ٤٧١).

⁽٤) الذي وقفت عليه ما أخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١٥٤٠) والطبراني في «الكبير» (٩/ ٥٨ حديث: ٨٣٨٧) من طريق عبد الله بن عيسى الخزاز عن يونس عن الحسن: (أن مولى لعثمان بن أبي العاص سأله أن يعطيه مالًا يتجر فيه والربح بينهما فأعطاه عشرين ألفا فاشترى به الخمر ثم قدم بها الأبله فخرج إليه عثمان رضي الله تعالى عنه، فلم يدع منها دنا إلا كسره ولا

«لا»، ونهي عن ذلك^(١).

ذهب إلى هذا طائفة من العلماء من أهل الحديث والرأي، وإليه مال سحنون بن سعيد.

وقال آخرون: لا بأس بتخليل الخمر ولا بأس بأكل ما تخلل منها بمعالجة آدمي أو غيرها؛ وهو قول الثوري والأوزاعي والليث بن سعد والكوفيين.

وقال أبو حنيفة: إن طرح فيها [السمك] والملح فصارت [مُرِّيًا] (٢) وتحولت عن حال الخمر جاز.

وخالفه محمد بن الحسن في [المُرِّي] وقال: لا تعالج الخمر بغير تحويلها إلى الخل وحده.

قال أبو عمر: احتج العراقيون في تخليل الخمر بأبي الدرداء؛ وهو يُروى عن أبي إدريس الخولاني عن أبي الدرداء من وجه ليس بالقوي أنه كان يأكل المُرِّي منه، ويقول: [دبغته] (٣) الشمس والملح (٤).

غېره).

وعبد الله بن عيسى الخزاز، منكر الحديث.

⁽١) أخرجه مسلم (١٩٨٣) من حديث أنس بن مالك ﴿ أَن النبي عَلَيْكُ ﴿ سئل عن الخمر تتخذ خلَّا فقال: ﴿ لا ».

⁽٢) الْمرِّي: الذي يؤتدم به.

⁽٣) الصواب: ذبحته، كما في مصادر التخريج.

⁽٤) صحيح: أخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٨/ ٢٩٦) من طريق هشيم قال: حدثنا داود بن عمرو عن بسر بن عبيد الله عن أبي إدريس الخولاني: (أن أبا الدرداء كان يأكل المري يجعل فيه الخمر ويقول: ذبحته الشمس والملح). وإسناده صحيح.

وأخرجه عبد الرزاق (١٧١٠٩) من طريق عطية بن قيس قال: (مر رجل من أصحاب أبي الدرداء ورجل يتغدى فدعاه إلى طعامه، فقال: وما طعامك؟ قال: خبز ومري وزيت، قال: المري الذي يصنع من الخمر؟ قال: نعم، قال: هو خمر، فتواعدا إلى أبي الدرداء فسألاه فقال: ذبحت خرها الشمس والملح والحيتان، يقول: لا بأس به).

وخالفه عمر بن الخطاب وعثمان بن أبي العاص في تخليل الخمر؛ وليس في رأي أحد حجة مع السنة، وبالله التوفيق.

وقد يحتمل أن يكون المنع من تخليلها كان في بدء الإسلام عند نزول تحريمها؛ لئلا يستدام حبسها لقرب العهد بشربها، إرادةً لقطع العادة في ذلك. وإذا كان كذلك لم يكن في النهي عن تخليلها حينئذ، والأمر بإراقتها ما يمنع من أكلها إذا خللت.

وروى أشهب عن مالك قال: إذا خلل النصراني خمرًا فلا بأس بأكله، وكذلك إن خللها مسلم واستغفر الله؛ وهذه الرواية ذكرها ابن عبد الحكم في كتابه.

والصحيح ما قاله مالك في رواية ابن القاسم وابن وهب: أنه لا يحل لمسلم أن يعالج الخمر حتى يجعلها خلَّ ولا يبيعها، ولكن ليهريقها.

العاشرة: لم يختلف قول مالك وأصحابه أن الخمر إذا تخللت بذاتها أن أكل ذلك الخل حلال. وهو قول عمر بن الخطاب^(۱) وقبيصة وابن شهاب، وربيعة وأحد قولي الشافعي، وهو تحصيل مذهبه عند أكثر أصحابه (۲).

الحادية عشرة: ذكر ابن خويز منداد أنها تملك، ونزع إلى ذلك بأنه يمكن أن يزال

وجاء في «جامع التحصيل» (ص: ٢٣٩): عطية بن قيس عن أبي بن كعب وأبي الدرداء مرسلًا. وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٥٣٤) من طريق داود بن عمرو، عن مكحول، عن أبي الدرداء؛ في المري يجعل فيه الخمر، قال: (لا بأس به، ذبحته الشمس والملح).

وداود بن عمرو هو الأودي عن مكحول، مرسل. قاله البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/ ٢٣٦).

⁽١) صحيح: أخرجه عبد الرزاق (١٧١١٠) عن عبد القدوس أنه سمع مكحولا يقول قال عمر بن الخطاب: (لا يحل خل من خمر أفسدت حتى يكون الله هو الذي أفسدها).

وعبد القدوس الشامي، متروك الحديث، ومكحول لم يسمع من عمر رها.

وأخرجه عبد الرزاق (١٧١١) وابن أبي شيبة (٢٤٥٧٧) من طريق ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن القاسم بن محمد عن أسلم مولى عمر عن عمر، نحوه.

وهذا إسناد صحيح، فأسلم مولى عمر سئل أبو زرعة عنه فقال: مدني ثقة. «الجرح والتعديل» (٣٠٦/٢).

⁽۲) «التمهيد» (۱/ ۱۲۲).

بها الغصص، ويطفأ بها حريق؛ وهذا نقل لا يعرف لمالك، بل يخرج هذا على قول من يرى أنها طاهرة.

ولو جاز ملكها لما أمر النبي ﷺ بإراقتها. وأيضا فإن الملك نوع نفع وقد بطل بإراقتها. والحمد لله.

الثانية عشرة: هذه الآية تدل على تحريم اللعب بالنرد والشطرنج قيارًا أو غير قيار؛ لأن الله تعالى لما حرم الخمر أخبر بالمعنى الذي فيها فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوٓا فَهَار؛ لأن الله تعالى لما حرم الخمر أخبر بالمعنى الذي فيها فقال: ﴿إِنَّمَا اللَّهِ وَالنَّهُ مُلُوّا أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ النَّهِ وَالنَّهُ وَالنَّهُ وَالنَّهُ اللَّهِ وَالنَّهُ وَعَن الصلاة فهو كشرب الخمر، وأوجب أن يكون حرامًا مثله.

فإن قيل: إن شرب الخمر يورث السكر فلا يقدر معه على الصلاة وليس في اللعب بالنرد والشطرنج هذا المعنى. قيل له: قد جمع الله تعالى بين الخمر والميسر في التحريم، ووصفها جميعًا بأنها يوقعان العداوة والبغضاء بين الناس ويصدان عن ذكر الله وعن الصلاة؛ ومعلوم أن الخمر إن أسكرت فالميسر لا يسكر، ثم لم يكن عند الله افتراقهما في ذلك يمنع من التسوية بينهما في التحريم لأجل ما اشتركا فيه من المعاني.

وأيضا فإن قليل الخمر لا يسكر، كما أن اللعب بالنرد والشطرنج لا يسكر، ثم كان حرامًا مثل الكثير، فلا ينكر أن يكون اللعب بالنرد والشطرنج حرامًا مثل الخمر وإن كان لا يسكر. وأيضًا فإن ابتداء اللعب يورث الغفلة، فتقوم تلك الغفلة المستولية على القلب مكان السكر؛ فإن كانت الخمر إنها حرمت لأنها تسكر فتصد بالإسكار عن الصلاة، فليحرم اللعب بالنرد والشطرنج؛ لأنه يغفل ويلهي فيصد بذلك عن الصلاة. والله أعلم.

الثالثة عشرة: مُهدي الراوية يدل على أنه كان لم يبلغه الناسخ، وكان متمسكًا بالإباحة المتقدمة، فكان ذلك دليلًا على أن الحكم لا يرتفع بوجود الناسخ -كما

يقول بعض الأصوليين - بل ببلوغه كما دل عليه هذا الحديث، وهو الصحيح؛ لأن النبي على لله للم يوبخه، بل بين له الحكم؛ ولأنه مخاطب بالعمل بالأول بحيث لو تركه عصى بلا خلاف، وإن كان الناسخ قد حصل في الوجود، وذلك كما وقع لأهل قباء؛ إذ كانوا يصلون إلى بيت المقدس إلى أن أتاهم الآتي فأخبرهم بالناسخ، فمالوا نحو الكعة (١).

الرابعة عشرة: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَانُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ فِي ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ﴿ الآية [المائدة:٩١]. أعلم الله تعالى عباده أن الشيطان إنها يريد أن يوقع العداوة والبغضاء بيننا بسبب الخمر وغيره، فحذرنا منها، ونهانا عنها.

روي أن قبيلتين من الأنصار شربوا الخمر وانتشوا، فعبث بعضهم ببعض، فلما صحوا رأى بعضهم في وجه بعض آثار ما فعلوا، وكانوا إخوة ليس في قلوبهم ضغائن، فجعل بعضهم يقول: لو كان أخي بي رحيًا ما فعل بي هذا، فحدثت بينهم الضغائن؛ فأنزل الله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَنُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ ﴾ الضغائن؛ الله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَنُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ ﴾

الخامسة عشرة: قوله تعالى: ﴿وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ [المائدة: ٩١] يقول: إذا سكرتم لم تذكروا الله ولم تصلوا، وإن صليتم خلط عليكم كما فعل بعلي، وروي بعبد الرحمن (٣).

⁽١) أخرجه البخاري (٤٤١٨) من حديث عبد الله بن عمر ﴿ قُونَا النَّاسُ يُصَلُّونَ الصُّبْحَ فِي مَسْجِدِ قُبَاء إِذْ جَاءَ جَاءٍ فَقَالَ: أَنْزَلَ الله عَلَى النَّبِيِّ ﷺ قُرْاَنًا أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْكَعْبَةَ فَاسْتَقْبِلُوهَا فَتَوَجَّهُوا إِلَى الْكَعْبَةِ».

⁽٢) سبق تخريجه.

⁽٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٦٧٣) ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (١/ ٣٨٩) من طريق يحيى عن سفيان: حدثنا عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي بن أبي طالب عين أن رجلًا من الأنصار دعاه وعبد الرحمن بن عوف فسقاهما قبل أن تحرم الخمر فأمهم علي في المغرب فقرأ: ﴿قُلُ يَآ يُتُهَا ٱلْكَافِرُونَ ﴾ [الكافرون: ١] فخلط فيها فنزلت: ﴿لَا تَقُربُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمُ سُكَرَىٰ حَتَىٰ تَعُلَمُواْ مَا تَقُولُونَ ﴾ [الساء: ٢٤].

وقال عبيد الله بن عمر: سئل القاسم بن محمد عن الشطرنج أهي ميسر؟ وعن النرد أهو ميسر؟ فقال: كل ما صد عن ذكر الله وعن الصلاة فهو ميسر(١).

قال أبو عبيد: تأول قوله تعالى: ﴿وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِۗ﴾ [للتدة:٩١].

السادسة عشرة: قوله تعالى: ﴿فَهَلُ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴾ [المائدة: ٩١] لما علم عمر والله أن أن هذا وعيد شديد زائد على معنى انتهوا قال: انتهينا(٢).

وأمر النبي ﷺ مناديه أن ينادي في سكك المدينة، ألا إن الخمر قد حرمت؛ فكسرت الدنان، وأريقت الخمر حتى جرت في سكاك المدينة (٣).

وأخرجه الترمذي (٣٠٢٦) وعبد بن حميد (٨٢) والبزار (٥٩٨) من طريق أبي جعفر الرازي عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن السلمي عن على بن أبي طالب، به.

وأخرجه الحاكم (٤/ ١٤٢) من طريق أحمد بن حنبل ثنا وكيع ثنا سفيان عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي الله قال: دعانا رجل من الأنصار قبل أن تحرم الخمر فتقدم عبد الرحمن بن عوف وصلى بهم المغرب فقرأ: ﴿قُلْ يَا أَيُهَا ٱلْكَافِرُونَ ﴾ [الكافرون:١] فالتبس عليه فيها فنزلت: ﴿لا تَقْرَبُوا ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُم سُكْرَى ﴾ [الساء: ٤]. وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقد اختلف فيه على عطاء بن السائب من ثلاثة أوجه...، والحكم لحديث سفيان الثورى فإنه أحفظ من كل من رواه عن عطاء بن السائب.

(١) صحيح: أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢١٢٠) من طريق يحيى بن عبد الله بن سالم، عن عبيدالله بن عمر أنه سمع عمر بن عبيد الله يقول للقاسم بن محمد... به. وهذا إسناد صحيح.

وأخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢٠٥٦) من طريق عبد الله بن عمر، عن عبيد الله بن عمر، به.

وعبد الله بن عمر، هو العمري، ضعيف.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) أخرجه البخاري (٢٤٦٤) ومسلم (١٩٨٠) من حديث أنس بن مالك ﷺ، قال: «كنت ساقي القوم في منزل أبي طلحة وكان خمرهم يومئذ الفضيخ، فأمر رسول الله ﷺ مناديًا ينادي ألا إن الخمر قد حرمت. قال: فقال لي أبو طلحة اخرج فأهرقها، فخرجت فهرقتها فجرت في سكك المدينة. فقال بعض القوم: قد قتل قوم وهي في بطونهم فأنزل الله: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ

السابعة عشرة: قوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَٱحْذَرُواْ ﴾ [المائدة: ٩٢] تأكيد للتحريم، وتشديد في الوعيد، وامتثال للأمر، وكف عن المنهي عنه، وحسن عطف ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ ﴾ لما كان في الكلام المتقدم معنى انتهوا.

وكرر ﴿وَأَطِيعُواْ﴾ في ذكر الرسول تأكيدًا. ثم حذر في مخالفة الأمر، وتوعد من تولى بعذاب الآخرة؛ فقال: ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ﴾ أي خالفتم ﴿أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَغُ ٱلْمُبِينُ ﴾ في تحريم ما أمر بتحريمه وعلى المرسل أن يعاقب أو يثيب بحسب ما يُعصى أو يُطاع (١).

قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوّاْ إِذَا مَا ٱتَّقُواْ وَّءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِحَاتِ ثُمَّ ٱتَّقُواْ وَّءَامَنُواْ ثُمَّ ٱتَّقُواْ وَّأَحْسَنُواْ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾[المائدة: ٩٣]

تفسيرالآية

قال الإمام الطبري تعمّله: يقول تعالى ذكره للقوم الذين قالوا إذ أنزل الله تحريم الخمر بقوله: ﴿ يَا أَيُهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوّا إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَمُ رِجُسٌ مِّن عَمَلِ ٱلشَّيْطُنِ فَٱجْتَنِبُوهُ ﴿ [المائدة: ٩]: كيف بمن هلك من إخواننا وهم يشربونها؟ وبنا وقد كنا نشربها؟ ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات منكم حرج فيها شربوا من ذلك، في الحال التي لم يكن الله تعالى حرمه عليهم ﴿ إِذَا مَا ٱتّقَواْ وَعَلَواْ وَعَمِلُواْ وَعَمِلُواْ الصَّلِحَاتِ منهم فخافوه، وراقبوه في الصَّلِحَاتِ ﴿ [المائدة: ٩٦]، يقول: إذا ما اتقى الله الأحياء منهم فخافوه، وراقبوه في اجتنابهم ما حرم عليهم منه، وصدقوا الله ورسوله فيها أمراهم ونهياهم، فأطاعوهما في ذلك كله ﴿ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِحَاتِ ﴾ ، يقول: واكتسبوا من الأعمال ما يرضاه الله في ذلك عا كلفهم بذلك ربهم ﴿ وُمُ اتّقَواْ وَءَامَنُواْ ﴾ ، يقول: ثم خافوا الله وراقبوه باجتنابهم محارمه بعد ذلك التكليف أيضًا، فثبتوا على اتقاء الله في ذلك والإيمان به، باجتنابهم محارمه بعد ذلك التكليف أيضًا، فثبتوا على اتقاء الله في ذلك والإيمان به،

وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓاُ﴾[المائدة:٩٣] الآية. (١) «تفسير القرطبي» (٨/ ١٥٦ –١٦٧) بتصرف.

ولم يغيروا ولم يبدلوا ﴿ ثُمَّ ٱتَقُواْ وَّأَحُسَنُواْ ﴾ ، يقول: ثم خافوا الله ، فدعاهم خوفهم الله إلى الإحسان ، وذلك «الإحسان» هو العمل بها لم يفرضه عليهم من الأعهال ، ولكنه نوافل تقربوا بها إلى ربهم طلب رضاه ، وهربًا من عقابه ﴿ وَٱللَّهُ يُحِبُ ٱلْمُحُسِنِينَ ﴾ ، يقول: والله يجب المتقربين إليه بنوافل الأعهال التي يرضاها.

فالاتقاء الأول: هو الاتقاء بتلقي أمر الله بالقبول والتصديق، والدينونة به والعمل.

والاتقاء الثاني: الاتقاء بالثبات على التصديق، وترك التبديل والتغيير.

والاتقاء الثالث: هو الاتقاء بالإحسان، والتقرب بنوافل الأعمال.

فإن قال قائل: ما الدليل على أن الاتقاء الثالث، هو الاتقاء بالنوافل، دون أن يكون ذلك بالفرائض؟ قيل: إنه تعالى ذكره قد أخبر عن وضعه الجناح عن شاربي الخمر التي شربوها قبل تحريمه إياها، إذا هم اتقوا الله في شربها بعد تحريمها، وصدقوا الله ورسوله في تحريمها، وعملوا الصالحات من الفرائض. ولا وجه لتكرير ذلك وقد مضى ذكره في آية واحدة.

وبنحو الذي قلنا من أن هذه الآية نزلت فيها ذكرنا أنها نزلت فيه، جاءت الأخبار عن الصحابة والتابعين،...(١).

ما جاء في سبب نزول الآية

قال الإمام البخاري تَخَلَقُهُ: حدثنا محمد بن عبد الرحيم أبو يحيى أخبرنا عفان حدثنا حماد بن زيد حدثنا ثابت عن أنس على الله على القوم في منزل أبي طلحة وكان خمرهم يومئذ الفضيخ فأمر رسول الله على مناديًا ينادي: ألا إن الخمر قد حرمت قال: فقال لي أبو طلحة: اخرج فأهرقها فخرجت فهرقتها فجرت في سكك المدينة. فقال بعض القوم: قد قتل قوم وهي في بطونهم فأنزل الله: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِحَتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُواْ ﴾ [المائدة: ١٣] الآية (٢).

⁽۱) «تفسير الطبرى» (۱۰/ ٥٧٦–٥٧٧).

⁽٢) البخاري (١٤٦٦) ومسلم (١٩٨٠).

مسائل الآية

قال الإمام القرطبي تَعْلَلْهُ: فيه تسع مسائل:

الأولى: قال ابن عباس^(۱) والبراء بن عازب^(۲) وأنس بن مالك^(۳) إنه لما نزل تحريم الخمر قال قوم من الصحابة: كيف بمن مات منا وهو يشربها ويأكل الميسر؟ – ونحو هذا – فنزلت الآية.

روى البخاري عن أنس قال: كنت ساقي القوم في منزل أبي طلحة فنزل تحريم الحمر، فأمر مناديا ينادي، فقال أبو طلحة: اخرج فانظر ما هذا الصوت قال: فخرجت فقلت: هذا مناد ينادي ألا إن الخمر قد حرمت؛ فقال: اذهب فاهرقها وكان الخمر من الفضيخ - قال: فجرت في سكك المدينة؛ فقال بعض القوم: قتل قوم وهي في بطونهم فأنزل الله عَلَى: ﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِحَاتِ جُنَاتُ فِيمَا طَعِمُواْ ﴾ [المائدة: ١٣] الآية (٤).

الثانية: هذه الآية وهذا الحديث نظير سؤالهم عمن مات إلى القبلة الأولى فنزلت: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ ﴾ [القرة: ١٤٣] ومن فعل ما أبيح له حتى مات على فعله

⁽١) صحيح لغيره: أخرجه الترمذي (٣٠٥٢) من طريق سماك عن عكرمة عن ابن عباس قال: قالوا: يا رسول الله، أرأيت الذين ماتوا وهم يشربون الخمر لما نزل تحريم الخمر فنزلت: ﴿لَيْسَ عَلَى اللَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلْلِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓاْ إِذَا مَا اتَّقُواْ وَءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلْلِحَاتِ اللَّالِدَ: ٩٣].

ورواية سماك عن عكرمة مضطربة، إلا أنه يشهد له ما بعده.

⁽٢) صحيح: أخرجه الترمذي (٣٠٥٠) من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء قال: مات رجال من أصحاب النبي عَيَّا قَبل أن تحرم الخمر فلم حرمت الخمر قال رجال: كيف بأصحابنا وقد ماتوا يشربون الخمر؟ فنزلت: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُواْ إِذَا مَا أَتَقُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِحَاتِ ﴾ [الماعدة: ٩٣].

وأخرجه الترمذي أيضًا (٣٠٥١) من طريق شعبة عن أبي إسحاق، به.

⁽٣) سبق تخريجه.

⁽٤) سبق تخريجه.

لم يكن له ولا عليه شيء؛ لا إثم ولا مؤاخذة ولا ذم ولا أجر ولا مدح؛ لأن المباح مستوي الطرفين بالنسبة إلى الشرع؛ وعلى هذا فها كان ينبغي أن يتخوف ولا يسأل عن حال من مات والخمر في بطنه وقت إباحتها، فإما أن يكون ذلك القائل غفل عن دليل الإباحة فلم يخطر له، أو يكون لغلبة خوفه من الله تعالى، وشفقته على إخوانه المؤمنين توهم مؤاخذة ومعاقبة لأجل شرب الخمر المتقدم؛ فرفع الله ذلك التوهم بقوله: ﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُواْ ﴾ [المائدة: ٩٣] الآية.

الثالثة: هذا الحديث في نزول الآية فيه دليل واضح على أن نبيذ التمر إذا أسكر خمر؛ وهو نص ولا يجوز الاعتراض عليه؛ لأن الصحابة رحمهم الله هم أهل اللسان، وقد عقلوا أن شرابهم ذلك خمر إذ لم يكن لهم شراب ذلك الوقت بالمدينة غيره؛ وقد قال الحكمى:

لنا خمر وليست خمر كرم ولكن من نتاج الباسقات كرام في الساء ذهر بن طولا وفات ثمارها أيدي الجناة (١)

ومن الدليل الواضح على ذلك ما رواه النسائي: أخبرنا القاسم بن زكريا، أخبرنا عبيد الله عن شيبان عن الأعمش عن محارب بن دثار عن جابر عن النبي ﷺ قال: «الزبيبُ والتمرُ هوَ الخَمْرُ»(٢).

وثبت بالنقل الصحيح أن عمر بن الخطاب الله وحسبك به عالمًا باللسان والشرع - خطب على منبر النبي عليه فقال: «يا أيها الناس؛ ألا إنه قد نزل تحريم الخمر يوم نزل، وهي من خمسة: من العنب والتمر والعسل والحنطة والشعير؛ والخمر ما خامر العقل»(٣).

⁽۱) ديوان أبي نواس، (ص:۱۱۸).

⁽٢) صحيح: أخرجه النسائي (٥٥٤٦) و في «الكبرى» (٥٠٣٦) والحاكم (١٤١/٤) من طريق عبيد الله بن موسى أنبأ شيبان عن الأعمش عن محارب بن دثار عن جابر بن عبد الله ﷺ، به. وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

⁽٣) أخرجه البخاري (٤٦١٩) ومسلم (٣٠٣٢) من طريق أبي حيان عن الشعبي عن ابن عمر عليه

وهذا أبين ما يكون في معنى الخمر؛ يخطب به عمر بالمدينة على المنبر بمحضر جماعة الصحابة، وهم أهل اللسان ولم يفهموا من الخمر إلا ما ذكرناه.

وإذا ثبت هذا بطل مذهب أبي حنيفة والكوفيين القائلين بأن الخمر لا تكون إلا من العنب، وما كان من غيره لا يسمى خرًا ولا يتناوله اسم الخمر، وإنها يسمى نبيذًا؛ وقال الشاعر:

تركت النبيذ لأهلل النبيذ وصرت حليف المسن عابسه شراب يسدنس عسرض الفتى ويفستح للشراب الموابد (۱)

الرابعة: قال الإمام أبو عبدالله المازري: ذهب جمهور العلماء من السلف وغيرهم إلى أن كل ما يسكر نوعه حرم شربه، قليلًا كان أو كثيرًا، نيئا كان أو مطبوخًا، ولا فرق بين المستخرج من العنب أو غيره، وأن من شرب شيئًا من ذلك حُدّ؛ فأما المستخرج من العنب المسكر النيئ فهو الذي انعقد الإجماع على تحريم قليله وكثيره ولو نقطة منه. وأما ما عدا ذلك فالجمهور على تحريمه.

وخالف الكوفيون في القليل مما عدا ما ذكر، وهو الذي لا يبلغ الإسكار؛ وفي المطبوخ المستخرج من العنب؛ فذهب قوم من أهل البصرة إلى قصر التحريم على عصير العنب، ونقيع الزبيب النيئ؛ فأما المطبوخ منهما، والنيئ والمطبوخ مما سواهما فحلال ما لم يقع الإسكار.

وذهب أبو حنيفة إلى قصر التحريم على المعتصر من ثمرات النخيل والأعناب على تفصيل؛ فيرى أن سلافة العنب يحرم قليلها وكثيرها إلا أن تطبخ حتى ينقص ثلثاها، وأما نقيع الزبيب والتمر فيحل مطبوخها وإن مسته النار مسا قليلا من غير اعتبار بحد؛ وأما النيئ منه فحرام، ولكنه مع تحريمه إياه لا يوجب الحد فيه؛ وهذا كله ما لم يقع الإسكار، فإن وقع الإسكار استوى الجميع.

قال: سمعت عمر ﴿ الله عَلَيْهُ ، به.

⁽١) انظر: «العقد الفريد» (٣/ ١٨).

قال شيخنا الفقيه الإمام أبو العباس أحمد وللها: العجب من المخالفين في هذه المسألة؛ فإنهم قالوا: إن القليل من الخمر المعتصر من العنب حرام ككثيره، وهو مجمع عليه؛ فإذا قيل لهم: فلم حرم القليل من الخمر وليس مذهبًا للعقل؟ فلا بد أن يقال: لأنه داعية إلى الكثير، أو للتعبد؛ فحينئذ يقال لهم: كل ما قدرتموه في قليل الخمر هو بعينه موجود في قليل النبيذ فيحرم أيضًا، إذ لا فارق بينها إلا مجرد الاسم إذا سلم ذلك.

وهذا القياس هو أرفع أنواع القياس؛ لأن الفرع فيه مساو للأصل في جميع أوصافه؛ وهذا كما يقول في قياس الأمة على العبد في سراية العتق.

ثم العجب، من أبي حنيفة وأصحابه رحمهم الله! فإنهم يتوغلون في القياس ويرجحونه على أخبار الآحاد، ومع ذلك فقد تركوا هذا القياس الجلي المعضود بالكتاب والسنة وإجماع صدور الأمة، لأحاديث لا يصح شيء منها على ما قد بين عللها المحدثون في كتبهم، وليس في الصحيح شيء منها.

الخامسة: قوله تعالى: ﴿ طَعِمُونُ ﴾ أصل هذه اللفظة في الأكل؛ يقال: طعم الطعام وشرب الشراب، لكن قد تجوز في ذلك فيقال: لم أطعم خبزًا ولا ماءً ولا نومًا؛ قال الشاعر:

نعاماً بوجرة صعر الخدود لا تطعم النوم إلا صياما(١)

وقد تقدم القول في «البقرة» في قوله تعالى: ﴿ وَمَن لَّمُ يَطْعَمُهُ ﴾ بما فيه الكفاية.

السادسة: قال ابن خويز منداد: تضمنت هذه الآية تناول المباح والشهوات، والانتفاع بكل لذيذ من مطعم ومشرب ومنكح وإن بولغ فيه وتنوهي في ثمنه.

وهذه الآية نظير قوله تعالى: ﴿لَا تُحَرِّمُواْ طَيِّبَتِ مَاۤ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمْ ﴾ [المائد: ٨٧]. ونظير قوله: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِيَ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَٱلطَّيِّبَتِ مِنَ ٱلرِّزُقِّ ﴾ [الأعراف: ٣٢].

⁽١) البيت لبشر بن أبي حازم، وانظر: «معجم ما استعجم» (٢/ ٥٠٤).

السابعة: قوله تعالى: ﴿إِذَا مَا ٱتَّقُواْ وَّءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِحَاتِ ثُمَّ ٱتَّقُواْ وَّءَامَنُواْ ثُمَّ ٱتَّقَواْ وَّءَامَنُواْ ثُمَّ ٱتَّقَواْ وَاللَّهُ يُحِبُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿ [المائدة: ٩٣]. فيه أربعة أقوال:

الأول: أنه ليس في ذكر التقوى تكرار؛ والمعنى: اتقوا شربها، وآمنوا بتحريمها؛ والمعنى الثاني دام اتقاؤهم وإيهانهم؛ والثالث على معنى الإحسان إلى الاتقاء.

والثاني: اتقوا قبل التحريم في غيرها من المحرمات، ثم اتقوا بعد تحريمها شربها، ثم اتقوا فيها بقى من أعمالهم، وأحسنوا العمل.

الثالث: اتقوا الشرك وآمنوا بالله ورسوله، والمعنى الثاني ثم اتقوا الكبائر، وازدادوا إيهانا، ومعنى الثالث ثم اتقوا الصغائر وأحسنوا أي تنفلوا.

وقال محمد بن جرير (١): الاتقاء الأول هو الاتقاء بتلقي أمر الله بالقبول، والتصديق والدينونة به والعمل، والاتقاء الثاني، الاتقاء بالثبات على التصديق، والثالث الاتقاء بالإحسان، والتقرب بالنوافل.

الثامنة: قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ اتَّقَواْ وَّأَحْسَنُواْ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [المالاة: ٩٣] دليل على أن المتقي المؤمن الذي عمل الصالحات؛ فضله بأجر الإحسان.

التاسعة: قد تأول هذه الآية قدامة بن مظعون الجمحي من الصحابة عنى وهو من هاجر إلى أرض الحبشة مع أخويه عثمان وعبد الله، ثم هاجر إلى المدينة وشهد بدرا وعُمِّر. وكان ختن عمر بن الخطاب، خال عبد الله وحفصة، وولاه عمر بن الخطاب على البحرين، ثم عزله بشهادة الجارود - سيد عبد القيس - عليه بشرب الخمر.

روى الدارقطني قال: حدثنا أبو الحسن علي بن محمد المصري، حدثنا يحيى بن أيوب العلاف، حدثني سعيد بن عفير، حدثني يحيى بن فليح بن سليمان، قال: حدثني ثور بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس: أن الشُرّاب كانوا يضربون في عهد

⁽١) «تفسير الطبري» (١٠/ ٥٧٧) وهو القول الرابع.

رسول الله عَلَيْهُ بالأيدي والنعال والعصي حتى توفي رسول الله عَلَيْهُ، فكانوا في خلافة أبي بكر أكثر منهم في عهد رسول الله عليه، فكان أبو بكر يجلدهم أربعين حتى توفي، ثم كان عمر من بعده يجلدهم كذلك أربعين حتى أي برجل من المهاجرين الأولين وقد شرب فأمر به أن يجلد؛ قال: لم تجلدني؟ بيني وبينك كتاب الله!

فقال عمر: وفي أي كتاب الله تجد ألا أجلدك؟ فقال له: إن الله تعالى يقول في كتابه: ﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِحَتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُواْ ﴾ [المائد: ٩٦] الآية. فأنا من الذين آمنوا وعملوا الصالحات، ثم اتقوا وآمنوا، ثم اتقوا وأحسنوا؛ شهدت مع رسول الله ﷺ بدرًا وأحدًا والخندق والمشاهد كلها؛ فقال عمر: ألا تردون عليه ما يقول؛ فقال ابن عباس: إن هؤلاء الآيات أنزلت عذرًا لمن غبر وحجة على الناس؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿ يَنَا أَلَّذِينَ ءَامَنُواْ إِنَّمَا ٱلْخُمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ ﴾ [المائدة: ٩٠] الآية؛ ثم قرأ حتى أنفذ الآية الأخرى؛ فإن كان من الذين آمنوا وعملوا الصالحات، الآية؛ فإن الله قد نهاه أن يشرب الخمر؛ فقال عمر: صدقت ماذا ترون؟ فقال على ﴿ الله عمر فجلد ثمانين جلدة؛ فأمر به عمر فجلد ثمانين جلدة؛

وذكر الحميدي عن أبي بكر البرقاني عن ابن عباس قال: لما قدم الجارود من البحرين قال: يا أمير المؤمنين إن قدامة بن مظعون قد شرب مسكرًا، وإني إذا رأيت حقًا من حقوق الله حق علي أن أرفعه إليك؛ فقال عمر: من يشهد على ما تقول؟

⁽۱) إسناده ضعيف: أخرجه الدارقطني (۱۲۲/۳) وهو عند النسائي في «الكبرى» (۲۲۹) والحاكم (۱۲۰/۳) والبيهقي في «الكبرى» (۲۲۰/۸) والطحاوي في «مشكل الآثار» (۲۷٤/۱۱) من نفس طريق سعيد بن جعفر قال: ثنا يحيى بن فليح بن سليهان المدني عن ثور بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس، به.

ويحيى بن فليح، قال الذهبي في ترجمته من «ميزان الاعتدال» (٨/ ٢٠٦): قال ابن حزم في «الإيصال»: يحيى بن فليح ضعيف، وقال في موضع آخر: ليس بالقوي.

قلت: ولم أقف على من تكلم فيه غير ابن حزم يَعَلَنْهُ وإعمال قوله في مثل هذه الحال في الراوي أولى من تركه.

فقال: أبو هريرة؛ فدعا عمر أبا هريرة فقال: علام تشهد يا أبا هريرة؟

فقال: لم أره حين شرب، ورأيته سكران يقيء، فقال عمر: لقد تنطعت في الشهادة؛ ثم كتب عمر إلى قدامة وهو بالبحرين يأمره بالقدوم عليه، فلما قدم قدامة والجارود بالمدينة كلم الجارود عمر؛ فقال: أقم على هذا كتاب الله؛ فقال عمر للجارود: أشهيد أنت أم خصم؟

فقال الجارود: أنا شهيد؛ قال: قد كنت أديت الشهادة؛ ثم قال لعمر: إني أنشدك الله! فقال عمر: أما والله لتملكن لسانك أو لأسوءنك؛ فقال الجارود: أما والله ما ذلك بالحق، أن يشرب ابن عمك وتسوءني! فأوعده عمر؛ فقال أبو هريرة وهو جالس: يا أمير المؤمنين، إن كنت في شك من شهادتنا فسل بنت الوليد امرأة ابن مظعون، فأرسل عمر إلى هند ينشدها بالله، فأقامت هند على زوجها الشهادة؛ فقال عمر: يا قدامة إني جالدك؛ فقال قدامة: والله لو شربت - كما يقولون - ما كان لك أن تجلدني يا عمر.

قال: ولم يا قدامة؟ قال: لأن الله سبحانه يقول: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَبِلُواْ الصَّلِحَتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُواْ ﴾ [المائدة: ٤٦] الآية إلى ﴿الْمُحْسِنِينَ ﴾. فقال عمر: أخطأت التأويل يا قدامة؛ إذا اتقيت الله اجتنبت ما حرم الله، ثم أقبل عمر على القوم فقال: ما ترون في جلد قدامة؟ فقال القوم: لا نرى أن تجلده ما دام وجعا؛ فسكت عمر عن جلده ثم أصبح يوما فقال لأصحابه: ما ترون في جلد قدامة؟ فقال القوم: لا نرى أن تجلده ما دام وجعًا، فقال القوم: لا نرى أن تجلده ما دام وجعًا، فقال عمر: إنه والله لأن يلقى الله تحت السوط، أحب إلى أن ألقى الله وهو في عنقي! والله لأجلدنه؛ ائتوني بسوط، فجاءه مولاه أسلم بسوط رقيق صغير، فأخذه عمر فمسحه بيده ثم قال لأسلم: أخذتك دقرارة أهلك؛ ائتوني بسوط غير هذا. قال: فجاءه أسلم بسوط تام؛ فأمر عمر بقدامة فجلد؛ فغاضب بسوط غير هذا. قال: فجاءه أسلم بسوط تام؛ فأمر عمر بقدامة فجلد؛ فغاضب بالسقيا ونام بها فلما استيقظ عمر قال: عجلوا على بقدامة، انطلقوا فأتوني به، فوالله لأرى في النوم أنه جاءني آت فقال: سالم قدامة فإنه أخوك، فلما جاؤوا قدامة أبى أن يأتيه، فأمر عمر بقدامة أن يجر إليه جرًّا حتى كلمه عمر واستغفر له، فكان أول يأتيه، فأمر عمر بقدامة أن يجر إليه جرًّا حتى كلمه عمر واستغفر له، فكان أول

صلحها^(۱).

قال أيوب بن أبي تميمة: لم يحد أحد من أهل بدر في الخمر غيره.

قال ابن العربي: فهذا يدلك على تأويل الآية، وما ذكر فيه عن ابن عباس من حديث الدارقطني، وعمر في حديث البرقاني وهو صحيح؛ وبسطه أنه لو كان من شرب الخمر واتقى الله في غيره ما حد على الخمر أحد، فكان هذا من أفسد تأويل؛ وقد خفى على قدامة؛ وعرفه من وفقه الله كعمر وابن عباس

قال الشاعر:

وإن حراماً لا أرى السدهر باكيسا على شبجوه إلا بكيت على عمرو(٢)

وروي عن علي ﷺ أن قوما شربوا بالشام وقالوا: هي لنا حلال وتأولوا هذه الآية، فأجمع علي وعمر على أن يستتابوا، فإن تابوا وإلا قتلوا^(٣). ذكره الكيا

(١) صحيح: ذكره الحميدي، محمد بن فتوح الحميدي في «الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم» (٦٤).

وأخرجه بطوله عبد الرزاق (١٧٠٧٦) ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (٨/ ٣١٥) عن معمر عن الزهري قال: أخبرني عبد الله بن عامر بن ربيعة، به.

وأخرجه مختصرًا البخاري (٤٠١٠) من طريق الزهري قال: أخبرني عبد الله بن عامر بن ربيعة وكان من أكبر بني عدي، وكان أبوه شهد بدرًا مع النبي عليه الفظ: «أن عمر استعمل قدامة بن مظعون على البحرين وكان شهد بدرًا وهو خال عبد الله بن عمر وحفصة الله الله عنه المناه الله بن عمر وحفصة الله الله بن عمر وحفى الله بن

- (٢) «أحكام القرآن» (٢/ ١٦٩). والبيت لعبد الرحمن بن جُمانَةَ المُحاربيِّ، جاهليِّ. كما في «لسان العرب» (١١٩/١٢).
- (٣) معلول: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٩٠٠٠) حدثنا ابن فضيل، عن عطاء بن السائب، عن أبي عبدالرحمن، عن علي، قال: شرب قوم من أهل الشام الخمر، وعليهم يزيد بن أبي سفيان، وقالوا: هي لنا حلال، وتأولوا هذه الآية: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِحَنْتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُواْ ﴾ هي لنا حلال، وتأولوا هذه الآية: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِحَنْتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُواْ ﴾ [المادة: ٩٠] الآية، قال: فكتب فيهم إلى عمر، فكتب: أن ابعث بهم إلى قبل أن يفسدوا من قبلك، فلما قدموا على عمر، استشار فيهم الناس، فقالوا: يا أمير المؤمنين، نرى أنهم قد كذبوا على الله، وشرعوا في دينهم ما لم يأذن به الله، فاضرب رقابهم، وعلي ساكت، فقال: ما تقول يا أبا الحسن فيهم؟ قال: أرى أن تستتيبهم، فإن تابوا جلدتهم ثمانين لشربهم الخمر، وإن لم يتوبوا ضربت

الطبري (١)(٢).

مسألة: هل يقام الحد على متعاطي الحشيشة والأفيون (٣)، ونحوه

جاء في مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام: وسئل يَخلَفهُ: عما يجب على آكل الحشيشة؟ ومن ادعى أن أكلها جائز حلال مباح؟

فأجاب: أكل هذه الحشيشة الصلبة حرام وهي من أخبث الخبائث المحرمة وسواء أكل منها قليلًا أو كثيرًا؛ لكن الكثير المسكر منها حرام باتفاق المسلمين ومن استحل ذلك فهو كافر يستتاب فإن تاب وإلا قتل كافرًا مرتدًا؛ لا يغسل ولا يصلى عليه ولا يدفن بين المسلمين.

وحكم المرتد شر من حكم اليهودي والنصراني سواء اعتقد أن ذلك يحل للعامة أو للخاصة الذين يزعمون أنها لقمة الفكر والذكر وأنها تحرك العزم الساكن إلى أشرف الأماكن وأنهم لذلك يستعملونها.

وقد كان بعض السلف ظن أن الخمر تباح للخاصة متأولا قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى اللَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّلِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُواْ إِذَا مَا التَّقُواْ وَعَمِلُواْ وَعَمِلُواْ الصَّلِحَاتِ ثُمَّ التَّقُواْ وَعَمِلُواْ السَّلِحَاتِ ثُمَّ التَّقُواْ وَءَامَنُواْ ثُمَّ التَّقُواْ وَأَحْسَنُواْ السَائدة: ٩٣] فلما رفع أمرهم إلى عمر بن الصَّلِحَاتِ ثُمَّ التَّقُوا وَالمَّا الفق عمر وعلى وغيرهما من علماء الصحابة على أنهم إن أقروا بالتحريم جلدوا، وإن أصروا على الاستحلال قتلوا(٤).

وهكذا حشيشة العشب من اعتقد تحريمها وتناولها فإنه يجلد الحد ثمانين سوطًا

أعناقهم، فإنهم قد كذبوا على الله، وشرعوا في دينهم ما لم يأذن به الله، فاستتابهم فتابوا، فضربهم ثمانين ثمانين.

وعطاء بن السائب اختلط، وسماع ابن فضيل منه بعد الاختلاط.

⁽۱) «أحكام القرآن» (٣/ ١٠٣).

⁽٢) «تفسير القرطبي» (٨/ ١٦٧ - ١٧٦) بتصرف يسير.

⁽٣) مادة مخدرة تستخرج من نبت الخَشْخَاشُ.

⁽٤) سبق تخريجه.

أو أربعين. هذا هو الصواب.

وقد توقف بعض الفقهاء في الجلد؛ لأنه ظن أنها مزيلة للعقل غير مسكرة كالبنج (١) ونحوه مما يغطي العقل من غير سكر، فإن جميع ذلك حرام باتفاق المسلمين: إن كان مسكرًا ففيه جلد الخمر، وإن لم يكن مسكرًا ففيه التعزير بها دون ذلك، ومن اعتقد حل ذلك كفر وقتل.

والصحيح أن الحشيشة مسكرة كالشراب؛ فإن آكليها ينشون بها ويكثرون تناولها بخلاف البنج وغيره فإنه لا ينشي ولا يشتهي.

وقاعدة الشريعة أن ما تشتهيه النفوس من المحرمات كالخمر والزنا ففيه الحد، وما لا تشتهيه كالميتة ففيه التعزير.

والحشيشة مما يشتهيها آكلوها ويمتنعون عن تركها؛ ونصوص التحريم في الكتاب والسنة على من يتناولها كها يتناول غير ذلك وإنها ظهر في الناس أكلها قريبًا من نحو ظهور التتار؛ فإنها خرجت وخرج معها سيف التتار^(٢).

وقال أيضًا: وأما الحشيشة الملعونة المسكرة فهي بمنزلة غيرها من المسكرات والمسكر منها حرام باتفاق العلماء؛ بل كل ما يزيل العقل فإنه يحرم أكله ولو لم يكن مسكرا: كالبنج فإن المسكر يجب فيه الحد وغير المسكر يجب فيه التعزير.

وأما قليل «الحشيشة المسكرة» فحرام عند جماهير العلماء كسائر القليل من المسكرات وقول النبي عَيَّا : «كلُّ مُسْكر خَرُ وكُلُّ خَرْ حَرَامٌ» (٣). يتناول ما يسكر. ولا فرق بين أن يكون المسكر مأكولًا أو مشروبًا؛ أو جامدًا أو مائعًا. فلو اصطبغ كالخمر كان حرامًا ولو أماع الحشيشة وشربها كان حرامًا. ونبينا عَيَّا بعث بجوامع الكلم فإذا قال كلمة جامعة كانت عامة في كل ما يدخل في لفظها ومعناها سواء كانت الأعيان موجودة في زمانه أو مكانه أو لم تكن.

⁽١) البَنْجُ: جنس نباتات طبيه مخدرة من الفصيلة الباذنجانية. «المعجم الوسيط» (١/ ٧١).

⁽۲) «مجموع الفتاوى» (۲۱٪ ۲۱۳–۲۱۶).

⁽٣) سبق تخريجه.

فلما قال: «كلَّ مُسْكو حَرَامٌ» تناول ذلك ما كان بالمدينة من خمر التمر وغيرها وكان يتناول ما كان بأرض اليمن من خمر الحنطة والشعير والعسل وغير ذلك ودخل في ذلك ما حدث بعده من خمر لبن الخيل الذي يتخذه الترك ونحوهم. فلم يفرق أحد من العلماء بين المسكر من لبن الخيل والمسكر من الحنطة والشعير، وإن كان أحدهما موجودًا في زمنه كان يعرفه والآخر لم يكن يعرفه؛ إذ لم يكن بأرض العرب من يتخذ خمرًا من لبن الخيل.

وهذه «الحشيشة» فإن أول ما بلغنا أنها ظهرت بين المسلمين في أواخر المائة السادسة وأوائل السابعة؛ حيث ظهرت دولة التتر؛ وكان ظهورها مع ظهور سيف جنكز خان لما أظهر الناس ما نهاهم الله ورسوله عنه من الذنوب؛ سلط الله عليهم العدو وكانت هذه الحشيشة الملعونة من أعظم المنكرات وهي شر من الشراب المسكر من بعض الوجوه، والمسكر شر منها من وجه آخر، فإنها مع أنها تسكر آكلها حتى يبقى مصطولا تورث التخنيث والديوثة وتفسد المزاج فتجعل الكبير كالسفتجة وتوجب كثرة الأكل وتورث الجنون وكثير من الناس صار مجنونًا بسبب أكلها.

ومن الناس من يقول: إنها تغير العقل فلا تسكر كالبنج؛ وليس كذلك بل تورث نشوة ولذة وطربا كالخمر، وهذا هو الداعي إلى تناولها وقليلها يدعو إلى كثيرها كالشراب المسكر والمعتاد لها يصعب عليه فطامه عنها أكثر من الخمر؛ فضررها من بعض الوجوه أعظم من الخمر؛ ولهذا قال الفقهاء: إنه يجب فيها الحد كها يجب في الخمر (١).

قال الحطاب المالكي كتلاثه: قال في التوضيح: فائدة: تنفع الفقيه يعرف بها الفرق بين المسكر والمفسد والمرقد. فالمسكر ما غيب العقل دون الحواس مع نشوة وفرح والمفسد ما غيب العقل دون الحواس لا مع نشوة وفرح كعسل البلاذر.

والمرقد ما غيب العقل والحواس كالسيكران، وينبني على الإسكار ثلاثة أحكام

⁽۱) «مجموع الفتاوي» (۳٤/ ۲۰۶-۲۰۱).

دون الأخيرين الحد والنجاسة وتحريم القليل إذا تقرر ذلك فللمتأخرين في الحشيشة قولان: هل هي من المسكرات أو من المفسدات؟ مع اتفاقهم على المنع من أكلها فاختار القرافي أنها من المخدرات قال: لأني لم أرهم يميلون إلى القتال والنصرة بل عليهم الذلة والمسكنة، وربها عرض لهم البكاء، وكان شيخنا الشهير بعبد الله المنوفي يختار أنها من المسكرات؛ لأنا رأينا من يتعاطاها يبيع أمواله لأجلها ولو لا أن لهم فيها طربًا لما فعلوا ذلك، يبين ذلك أنا لا نجد أحدًا يبيع داره ليأكل بها سيكرانًا وهو واضح، انتهى (١).

قال الخطيب الشربيني كَتَلَقُهُ: ويحرم النبات المسكر وإن لم يطرب لإضراره بالعقل ولا حد فيه إن لم يطرب بخلاف ما إذا أطرب كها صرح به الماوردي(٢).

وجاء في «الموسوعة الفقهية الكويتية»: يحرم تناول البنج والأفيون والحشيشة، ولا يحد شاربها عند جمهور الفقهاء بل يعزر.

وقال البزدوي: يحد بالسكر من البنج في زماننا على المفتى به (٣).

مسألة: الفرق بين المسكر والمفسد والمرقد؟

قال الإمام القرافي كتلاثه: الفرق الأربعون بين قاعدة المسكرات، وقاعدة المرقدات، وقاعدة المرقدات، وقاعدة المنسدات، هذه القواعد الثلاث قواعد تلتبس على كثير من الفقهاء والفرق بينها أن المتناول من هذه إما أن تغيب معه الحواس أو لا، فإن غابت معه الحواس كالبصر والسمع واللمس والشم والذوق فهو المرقد وإن لم تغب معه الحواس فلا يخلو إما أن يحدث معه نشوة وسرور وقوة نفس عند غالب المتناول له أو لا، فإن حدث ذلك فهو المسكر وإلا فهو المفسد، فالمسكر هو المغيب للعقل مع نشوة وسرور كالخمر والمزر وهو المعمول من القمح والبتع وهو المعمول من العسل والسكركة وهو المعمول من الذرة.

⁽۱) «مواهب الجليل» (۱/ ١٢٦-١٢٧).

⁽٢) «مغنى المحتاج» (٤/ ٣٠٦).

⁽٣) «الموسوعة الفقهية الكويتية» (٧٥/ ٩٤).

والمفسد هو المشوش للعقل مع عدم السرور الغالب كالبنج والسيكران ويدلك على ضابط المسكر قول الشاعر:

فَنَشْ رَبُّ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهَ اللَّهَ الْمُلوك اللَّهَ الْمُرا)

فالمسكر يزيد في الشجاعة والمسرة وقوة النفس والميل إلى البطش والانتقام من الأعداء والمنافسة في العطاء وأخلاق الكرماء وهو معنى البيت المتقدم الذي وصف به الخمر وشاربها ولأجل اشتهار هذا المعنى في المسكرات أنشد القاضي عبد الوهاب المالكي يَحْلَنه:

زعه المدامة شاربوها أنها تنفي الهمسوم وتصرف الغها صدقوا سرت بعقولهم فتوهموا أن السرور لهسم بها تما سلبتهم أديانهم وعقولهم أرأيت عادم ذَيْن مغتما

فلما شاع أنها توجب السرور والأفراح أجابهم بهذه الأبيات.

وبهذا الفرق يظهر لك أن الحشيشة مفسدة وليست مسكرة لوجهين:

أحدهما: أنا نجدها تثير الخلط الكامن في الجسد كيفيا كان، فصاحب الصفراء تحدث له تحدث له حدة وصاحب البلغم تحدث له سباتًا وصمتًا، وصاحب السوداء تحدث له بكاءً وجزعًا، وصاحب الدم تحدث له سرورًا بقدر حاله، فتجد منهم من يشتد بكاؤه ومنهم من يشتد صمته، وأما الخمر والمسكرات فلا تكاد تجد أحدًا ممن يشربها إلا وهو نشوان مسرور بعيد عن صدور البكاء والصمت.

وثانيهما: أنا نجد شراب الخمر تكثر عربدتهم ووثوب بعضهم على بعض بالسلاح ويهجمون على الأمور العظيمة التي لا يهجمون عليها حالة الصحو وهو معنى البيت المتقدم في قوله: (وأسدًا ما ينهنهنا اللقاء) ولا نجد أكلة الحشيشة إذا اجتمعوا يجري بينهم شيء من ذلك ولم يسمع عنهم من العوائد ما يسمع عن شراب الخمر بل هم همدة سكوت مسبوتين لو أخذت قهاشهم أو سببتهم لم تجد فيهم قوة

⁽١) البيت لحسان بن ثابت رضيه، ديوانه (ص: ٨)، وسبق.

البطش التي تجدها في شربة الخمر، بل هم أشبه شيء بالبهائم؛ ولذلك إن القتلى يوجدون كثيرًا من شراب الخمر ولا يوجدون مع أكلة الحشيشة.

فلهذين الوجهين أنا أعتقد أنها من المفسدات لا من المسكرات ولا أوجب فيها الحد ولا أبطل بها الصلاة بل التعزير الزاجر عن ملابسها.

تنبيه: تنفرد المسكرات عن المرقدات والمفسدات بثلاثة أحكام: الحد والتنجيس وتحريم اليسير، والمرقدات والمفسدات لا حد فيها ولا نجاسة، فمن صلى بالبنج معه أو الأفيون لم تبطل صلاته إجماعًا ويجوز تناول اليسير منها، فمن تناول حبة من الأفيون أو البنج أو السيكران جاز ما لم يكن ذلك قدرًا يصل إلى التأثير في العقل أو الحواس أما دون ذلك فجائز فهذه الثلاثة الأحكام وقع بها الفرق بين المسكرات والآخرين فتأمل ذلك واضبطه فعليه تتخرج الفتاوى والأحكام في هذه الثلاثة (۱).

مسألة: حكم التداوي بالخمر؟^(٢)

مسألة: بمريثبت حد شرب الخمر؟

اتفق العلماء على أن حد شرب الخمر يثبت بالإقرار وبشهادة عدلين.

🗐 واختلفوا في ثبوته بالرائحة، وكذا بالقيء، على قولين:

القول الأول: أنه لا يثبت. وهو قول الجمهور، أبو حنيفة والشافعي وأحمد. القول الثاني: يثبت. وهو قول مالك، و رواية عن أحمد (٣).

⁽۱) «الفروق» (۱/ ۲۷۶–۲۸۱).

⁽٢) تنظر هذه المسألة في الجنائز فقد بحثت مفصلة.

⁽٣) قال ابن رشد كَلَنْهُ في «بداية المجتهد» (٢/ ٢٠٨): وأما بهاذا يثبت هذا الحد فاتفق العلماء على أنه يثبت بالإقرار وبشهادة عدلين.

واختلفوا في ثبوته بالرائحة فقال مالك وأصحابه وجمهور أهل الحجاز: يجب الحد بالرائحة إذا شهد بها عند الحاكم شاهدان عدلان.

وخالفه في ذلك الشافعي وأبو حنيفة وجمهور أهل العراق وطائفة من أهل الحجاز وجمهور علماء البصرة فقالوا: لا يثبت الحد بالرائحة.

كروهذا بيان لهذه الأقوال:

القول الأول: أن حد شرب الخمر لا يثبت بالرائحة أو القيء.

وهو قول: الحنفية:

قال الإمام السرخسي كتلقه: ولا يحد المسلم بوجود ريح الخمر منه حتى يشهد الشهود عليه بشربها أو يقر؛ لأن ريح الخمر شاهد زور فقد يوجد ريح الخمر من غير الخمر، فإن من استكثر من أكل السفرجل يوجد منه ريح الخمر ومنه قول القائل: يقولون في أنست شربست مدامسة فقلت لهم لا بل أكلت السفرجلا(١)

وقد توجد رائحة الخمر ممن شربها مكرهًا أو مضطرًا؛ لدفع العطش فلا يجوز أن يعتمد ريحها في إقامة الحد عليه. ولو شهد عليه واحد أنه شربها وآخر أنه قاءها لم

فعمدة من أجاز الشهادة على الرائحة تشبيهها بالشهادة على الصوت والخط.

وعمدة من لم يثبتها اشتباه الروائح والحد يدرأ بالشبهة.

(۱) البيت للأقيشر الأسدي، كما في «لسان العرب» (۱۳/ ٥٥٠)، وله قصة طريفة ذكرها الأصفهاني في كتابه الأغاني (۱۱/ ٢٦٨-٢٦٩): قال ابن الكلبي واجتاز الأقيشر برجل يقال له: هشام، وكان على شرطة عمرو بن حريث وهو سكران، فدعا به فقال له: أنت سكران قال: لا، قال: فها هذه الرائحة قال: أكلت سفرجلًا ثم قال:

يقولون لي إِنْكَهُ شَرِبتَ مُدامةً فَقلت كذبتمْ بل أكلتُ سفرجلا فضحك منه ثم قال: فإن لم تكن سكران فأخبرني كم تصلى في كل يوم فقال:

يسائلني هشامٌ عن صلاتي صلاة المسلمين فقلتُ خمسُ صلاة العصرِ والأولى ثَمَانٍ مُسواترةٌ في فيهن لَبْسسُ وعند مَغِيبِ قَرْنِ الشمس وِترٌ وشَفْعٌ بعدها فيهن حَبسُ وغُدُوة اثنتانِ معاجميعًا ولمّا تبدُ للرائيين شَمْسُ وبعدها لوقتها صلاةٌ لِنُسْكِ بالضَّحَاء إذا نَبسُ وبعدها لصلاة أيا هشامًا فذاك مُكَدَّرُ الأخلاقِ جبْسُ تَعَوَّد أن يُلامَ فليس يومًا بحامده من الأقوام إنْسسُ

قال: فضحك هشام وقال: بلي قد أخبرتنا يا أبا معرض فانصر ف راشدًا.

يحد؛ لأن من شربها مكرهًا أو مضطرًا قد يقيء الخمر فسقط اعتبار شهادة الشاهد وإنها بقي على الشرب شاهد واحد (١).

وقال الكاساني تَعَلَّلُهُ: ومن وجد منه رائحة الخمر أو قاء خمرًا لا حد عليه؛ لأنه يحتمل أنه شربها مكرهًا فلا يجب مع الاحتمال (٢).

وقال بدر الدين العيني تَحَلَّفُهُ: ولا حد على من وجد منه رائحة الخمر أو تقيأها؛ لأن الرائحة محتملة، وكذا الشرب قد يقع عن إكراه أو اضطرار (٣).

وجاء في الفتاوى الهندية: المسلم إذا تقيأ الخمر فإنه لا يحد؛ لجواز أنه شرب مكرهًا ولا يحد المسلم لوجود ريح خمر منه حتى يشهد الشهود عليه بشربها أو يقر (٤).

كرالشافعية.

قال الإمام الشافعي كَتَلَمَهُ: لا يحد الذي يوجد منه ريح الخمر إلا بأن يقول: شربت خمرًا أو مسكرًا، أو يشهد بذلك عليه، وسواء سكر أو لم يسكر (٥).

وقال الماوردي تَعَلَّمُهُ: ولا يحد برائحة المسكر من فمه، ولا إذا تقيأ مسكرًا.

وقال مالك: أحده برائحة المسكر، وبقيء المسكر، استدلالًا بأن رسول الله ﷺ قال في ماعز: «استنكهوه»(١)، فجعل للرائحة حكما.

⁽۱) «المسوط» (۲٤/ ٥٥-٨٥).

⁽٢) «بدائع الصنائع» (٥/١١٣).

⁽٣) «العناية شرح الهداية» (٧/ ٢٥٧).

⁽٤) «الفتاوى الهندية» (٢/ ٦٧).

⁽٥) «الاستذكار» (٤٢/ ٢٥٩ -٢٦٠).

⁽٦) أخرجه مسلم (١٦٩٥) من طريق يحيى بن يعلى وهو بن الحارث المحاربي عن غيلان وهو ابن جامع المحاربي عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه،...الحديث مطولًا، وفيه: فسأل رسول الله ﷺ: «أبه جنون؟» فأخبر أنه ليس بمجنون، فقال: «أشرب خمرًا» فقام رجل فاستنكهه فلم يجد منه ريح خمر.

وأخرجه البزار (٤٤٥٨) من طريق يحيى بن يعلى بن الحارث المحاربي عن أبيه عن علقمة بن

ولأن عمر بن الخطاب حدابنه عبيد الله بالرائحة(١).

ولأن عثمان بن عفان الله حد الوليد بن عقبة بن أبي معيط في الخمر بشاهدين، شهد أحدهما أنه شربها، وشهد الآخر أنه تقيأها، فقال عثمان: ما تقيأها حتى شربها (٢).

ولأنه لما جاز أن يستدرك برائحة الخمر عند مشاهدتها فيعلم بالرائحة أنها خمر، جاز أن تستدرك بالرائحة بعد شربها.

ودليلنا: قول الله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمُ ﴾ [الإسراء: ٣٦]. وليس له بالرائحة علم متحقق، فلم يجز أن يحكم به. ولأنه يجوز أن يكون قد تمضمض بالخمر ثم مجها، ولم يشربها فلم تدرك رائحتها من فمه على شربها. ولأنه ربها أكره على

مرثد عن ابن بريدة عن أبيه ﷺ قال: جاء ماعز بن مالك إلى النبي ﷺ فردده ثم قال: «استنكهوه»، فاستنكهوه ثم رجمه.

قال البزار: ولا نعلم يروى عن النبي ﷺ أنه قال: «استنكهوه» إلا في حديث يحيى بن يعلى بن الحارث.

(١) صحيح: أخرجه البخاري معلقًا عقب حديث (٥٩٥)، قال: وقال عمر: وجدت من عبيد الله ريح شراب وأنا سائل عنه فإن كان يسكر جلدته.

وأخرجه موصولًا دون تسمية الشارب، مالك في «الموطأ» (١٥٣٢) ومن طريقه النسائي (٥٧٠٨) والبيهقي في «الكبرى» (٨/ ٢٩٥)، وأخرجه عبد الرزاق (١٧٠٢٩) والدارقطني (٤/ ٢٦١) جميعًا من طريق ابن شهاب عن السائب بن يزيد أنه أخبره أن عمر بن الخطاب خرج عليهم فقال: «إني وجدت من فلان ريح شراب فزعم أنه شراب الطلاء وأنا سائل عما شرب فإن كان يسكر جلدته فجلده عمر الحد تامًا». لفظ مالك.

(٢) أخرجه مسلم (١٧٠٧) من طريق حضين بن المنذر أبو ساسان قال: «شهدت عثمان بن عفان وأتي بالوليد قد صلى الصبح ركعتين ثم قال: أزيدكم؟ فشهد عليه رجلان أحدهما حمران أنه شرب الخمر، وشهد آخر أنه رآه يتقيأ، فقال عثمان: إنه لم يتقيأ حتى شربها، فقال: يا على قم فاجلده، فقال على: قم يا حسن فاجلده، فقال الحسن: ول حارها من تولى قارها، فكأنه وجد عليه، فقال: يا عبد الله بن جعفر قم فاجلده، وعلى يعد حتى بلغ أربعين فقال: أمسك ثم قال: جلد النبي على أربعين وجلد أبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل سنة وهذا أحب إلى».

شربها.

ولأن رائحة الخمر مشتركة، يجوز أن يوجد مثلها في أكل النبق، وبعض الفواكه فلم يقطع به عليها.

ولأن رائحة الخمر قد توجد في كثير من الأشربة المباحة كشراب التفاح والسفرجل وربوب الفواكه، فلم يجز أن يقطع بالرائحة عليها إذا شوهدت؛ لأن مشاهدة جسمها ينفي عنها ظنون الاشتباه، وفي هذا دليل وانفصال.

فأما أمر رسول الله ﷺ باستنكاه ماعز، فلأنه رآه ثائر الشعر، متغير اللون، مقرًّا بالزنا، فاشتبهت عليه حالته في ثبات عقله أو زواله، فأراد اختبار حاله باستنكاهه، ولم يعلق بالاستنكاه حكمًا.

وأما عمر صلى: فإنه سأل ابنه حين شم منه الرائحة، فاعترف بشرب الطلا، فحده باعترافه.

وأما عثمان: فلأنه لما اقترن بشهادة القيء شهادة الشرب، جاز أن يعمل عليها، وإن كان ضعيفًا (١).

كالحنابلة:

قال ابن قدامة كَلَمَهُ: ولا يجب الحد حتى يثبت شربه بأحد شيئين: الإقرار أو البينة، ويكفي في الإقرار مرة واحدة في قول عامة أهل العلم؛ لأنه حد لا يتضمن إتلافًا فأشبه حد القذف وإذا رجع عن إقراره قبل رجوعه؛ لأنه حد لله سبحانه فقبل رجوعه عنه كسائر الحدود، ولا يعتبر مع الإقرار وجود رائحة.

وحكي عن أبي حنيفة: لا حد عليه إلا أن توجد رائحة ولا يصح؛ لأنه أحد بينتي الشرب فلم يعتبر معه وجود الرائحة كالشهادة؛ ولأنه قد يقر بعد زوال الرائحة عنه؛ ولأنه إقرار بحد فاكتفى به كسائر الحدود.

فصل: ولا يجب الحد بوجود رائحة من فيه في قول أكثر أهل العلم منهم الثوري

⁽١) «الحاوي الكبير» (١٣/ ٤٠٩).

وأبي حنيفة والشافعي.

وروى أبو طالب عن أحمد: أنه يحد بذلك، وهو قول مالك؛ لأن ابن مسعود جلد رجلًا وجد منه رائحة الخمر (١١).

وروي عن عمر أنه قال: إني وجدت من عبيد الله ريح شراب فأقر أنه شرب الطلا فقال عمر: إني سائل عنه فإن كان يسكر جلدته (٢).

ولأن الرائحة تدل على شربه فجرى مجرى الإقرار والأول أولى؛ لأن الرائحة يحتمل أنه تمضمض بها أو حسبها ماء فلما صارت في فيه مجها أو ظنها لا تسكر أو كان مكرهًا أو أكل نبقا بالغًا أو شرب شراب التفاح فإنه يكون منه كرائحة الخمر، وإذا احتمل ذلك لم يجب الحد الذي يدرأ بالشبهات، وحديث عمر حجة لنا فإنه لم يحده بوجود الرائحة ولو وجب ذلك لبادر إليه عمر، والله أعلم.

فصل: وإن وجد سكران أو تقيأ الخمر فعن أحمد: لا حد عليه لاحتمال أن يكون مكرهًا أو لم يعلم أنها تسكر، وهذا مذهب الشافعي.

ورواية أبي طالب عنه في الحد بالرائحة يدل على وجوب الحد ههنا بطريق الأولى؛ لأن ذلك لا يكون إلا بعد شربها، فأشبه ما لو قامت البينة عليه بشربها...

⁽۱) أخرجه البخاري (۱۰۰۱) ومسلم (۸۰۱) من طريق الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال: كنا بحمص فقرأ ابن مسعود سورة يوسف، فقال رجل: ما هكذا أنزلت؟ قال: قرأت على رسول الله وتشرب الخمر، وقال: «أحسنت». ووجد منه ريح الخمر فقال: أتجمع أن تكذب بكتاب الله وتشرب الخمر، فضر به الحد.

قال الإمام زين الدين العراقي كَتَلَقَهُ في «طرح التثريب» (٨/ ٢١٩-٢٢): وفيه من فعل ابن مسعود رهم الله وحكي عن عمر بن الخطاب، قال أبو العباس القرطبي: وكافة العلماء على ما ذهب إليه ابن مسعود. وهو رواية عن أحمد بن حنبل إذا لم يدع شبهة، وذهب أبو حنيفة والثوري والشافعي وأحمد في المشهور عنه إلى أنه لا يجب الحد بذلك. وحملوا هذا الحديث على أن الرجل اعترف بشرب الخمر بلا عذر، ومجرد الريح لا يدل على شيء لاحتمال النسيان والاشتباه والإكراه وغير ذلك.

⁽٢) سبق تخريجه.

وأما البينة فلا تكون إلا رجلين عدلين مسلمين يشهدان أنه مسكر ولا يحتاجان إلى بيان نوعه؛ لأنه لا ينقسم إلى ما يوجب الحد وإلى ما لا يوجبه بخلاف الزنا فإنه يطلق على الصريح وعلى دواعيه (١).

القول الثاني: أن حد شرب الخمر يثبت بالرائحة أو القيء.

وهو قول: المالكية:

قال القرافي كتالثه: وخالفه الأئمة (أي الإمام مالك) في الرائحة فلم يحدوا بتحققها؛ لأنه قد يتمضمض بالخمر للدواء ويطرحها أو يظنها غير خمر، فلما حصلت في فيه طرحها أو كان مكرهًا أو أكل نبقا بالغا أو شرب شراب التفاح، فإن رائحته تشبه رائحة الخمر وإذا احتمل فالحد يدرأ بالشبهة.

والجواب: أن الأصل عدم الإكراه وإن الشرب أكثر من المضمضة وغيرها والكلام حيث تيقنا أنه ريح خمر لا تفاح ولا نبق (٢).

وقال ابن عبد البر تخلّفه: وإذا شهد عليه شاهدان في وقتين مختلفين فقال أحدهما: أشهد أنه شربها في شعبان، وقال الآخر: في رمضان. فالحد لازم له بمنزلة ما لو شهد أحدهما أنه شربها في قدح قوارير، وقال الآخر: في قدح عيدان.

وإن شهدا على رائحة الخمر وقطعا بها وكانا عارفين بذلك جلد الحداث).

كرواية عن الإمام أحمد:

قال ابن قدامة كتلفه: وروى أبو طالب عن أحمد أنه يحد بذلك، وهو قول مالك...، وإن وجد سكران أو تقيأ الخمر فعن أحمد: لا حد عليه؛ لاحتمال أن يكون مكرهًا أو لم يعلم أنها تسكر...، ورواية أبي طالب عنه في الحد بالرائحة يدل على وجوب الحد ههنا بطريق الأولى؛ لأن ذلك لا يكون إلا بعد شربها فأشبه ما لو قامت

⁽۱) «المغنى» (۱۲/ ۲۰۰ – ۲۰۰ ه).

⁽۲) «الذخيرة» (۲۰٤/۱۲).

⁽٣) «الكافي في فقه أهل المدينة» (٢/ ١٠٧٩).

البينة عليه بشربها(١).

قال ابن القيم تخلّلة: وحكم عمر وابن مسعود، ولا يعرف لهما مخالف بوجوب الحد برائحة الخمر من في الرجل أو قيئه خرًا اعتمادًا على القرينة الظاهرة (٢).

وقال أيضًا: وجعلوا رائحة الخمر وقيئه لها آية وعلامة على شربها بمنزلة الإقرار والشاهدين (٣).

قلت: والقول الثاني وهو أن حد شرب الخمر يثبت بالرائحة أو القيء هو الأظهر، وذلك لما ثبت عن عمر وعثمان وابن مسعود على ما يؤيده، كما سبق بيانه ولم يعرف لهم مخالف من الصحابة رضوان الله عنهم أجمعين.

مسألة: شروط وجوب حد الخمر؟

🕸 يشترط لوجوب الحد في الخمر عدة شروط:

- ١ التكليف: وهو العقل والبلوغ، فلا حد على المجنون والصبي.
- ٢- الإسلام: وغير المسلم محل خلاف كما سيأتي في المسألة التالية.
 - ٣- أن يعلم أن الشراب مسكر، فإن لم يعلم فلا حد عليه.
 - ٤ أن يشربه مختارًا، فإن أكره على شربه فلا حد عليه.
- ٥- أن يكون عالمًا بتحريم المسكر، فإن لم يعلم به لقرب عهده بالإسلام، فلا حد عليه.
- ٦- ألا تدعوه ضرورة إلى شربه، فإن اضطر إليه لشدة عطش، أو تداوي مرض،
 لا يوجد الطب من شربه بدًّا فلا حد عليه، وإن كان شربه في هاتين الحالتين مختلفًا فيه (٤).

⁽۱) «المغنى» (۱/۱۲ ٥٠-٥٠٠) بتصرف، وسبق الكلام بطوله.

⁽٢) «الطرق الحكمية» (ص: ٨).

⁽٣) «الطرق الحكمية» (ص: ١٤٣).

⁽٤) انظر: «الحاوي الكبير» للماوردي (٤٠٨/١٣-٤٠٩) و«الموسوعة الفقهية الكويتية»

مسألة: هل يقام حد الخمرعلى أهل الذمة في ديار الإسلام؟

يرى أكثر أهل العلم أن الذمي لا يحد في شرب الخمر، وذلك لاعتقادهم إباحته في شريعتهم، وقيل بأنهم إذا شربوا وسكروا يحدون؛ لأجل السكر لا لأجل شرب الخمر، وقيل: يحد كالمسلم إذا شرب الخمر، وهو أضعف الأقوال.

🕏 وهذا بيان لمذاهب أهل العلم في المسألة:

کرالحنفیة:

قال السرخسي تعتشه: وهذا لأن هذه الحدود تقام صيانة لدار الإسلام، فلو قلنا: لا تقام على المستأمن يرجع ذلك إلى الاستخفاف بالمسلمين وما أعطيناه الأمان ليستخف بالمسلمين، بخلاف حد شرب الخمر فإنه لا يقام على الذمي؛ وهذا لأنها يعتقدان إباحة شرب الخمر، وإنها أعطيناهم الأمان على أن نتركهم وما يدينون (١).

وقال الكاساني تخلّف: فلا حد على الذمي والحربي المستأمن بالشرب ولا بالسكر في ظاهر الرواية،... وشرب الخمر مباح لأهل الذمة عند أكثر مشايخنا، فلا يكون جناية وعند بعضهم وإن كان حرامًا لكنا نهينا عن التعرض لهم وما يدينون وفي إقامة الحد عليهم تعرض لهم من حيث المعنى؛ لأنها تمنعهم من الشرب.

وعن ألحسن بن زياد أنهم إذا شربوا وسكروا يحدون لأجل السكر لا لأجل الشرب؛ لأن السكر حرام في الأديان كلها. وما قاله الحسن حسن (٢).

وقال ابن نجيم الحنفي تختلف: أحكام الذمي،...ولا يحد بشرب الخمر ولا تراق عليه بل ترد عليه إذا غصبت منه ويضمن متلفها له إلا أن يظهر بيعها بين المسلمين فلا ضمان في إراقتها أو يكون المتلف إمامًا يرى ذلك (٣).

^{(07/}VP-1+1).

⁽۱) «المسوط» (۹/ ٤٧).

⁽٢) "بدائع الصنائع" (٧/ ٣٩-٤٠).

⁽٣) «الأشباه والنظائر» (١/ ٣٥٩).

كرالمالكية:

جاء في «التاج والاكليل»: ولا يمنع المسلم عبده النصراني أن يأتي الكنيسة ولا من شرب الخمر وأكل الخنزير(١).

كرالشافعية:

قال الرملي الشهير بالشافعي الصغير كتلفه: لو ترافع أهل الذمة إلينا في شرب الخمر لم يحدوا، وإن رضوا بحكمنا لعدم اعتقادهم تحريمه كها قاله الرافعي في باب حد الزنا وأسقطه من الروضة، ولأن الخمر أسهل؛ لأنها أحلت وإن أسكرت في ابتداء ملتنا ونحو الزنا لم يحل في ملة قط (٢).

كالحنابلة:

قال البهوق يَحْلَمْهُ: ولا حد على كافر ولو ذميًّا لشرب خمر لاعتقاده حلة (٣).

وقال الشيخ ابن عثيمين كترتثه: فالمعصوم تقدم أنهم أربعة أصناف: المسلم، والذمي، والمعاهد، والمستأمن، أما الملتزم فصنفان فقط، وهما المسلم والذمي؛ لأن الذمي ملتزم بأحكام الإسلام، لكنه لا يقام عليه الحد إلا فيها يعتقد تحريمه، أما ما يعتقد حله فلا يقام عليه الحد، ولو كان حرامًا عند المسلمين.

ولهذا لا نقيم عليهم الحد في شرب الخمر، ونقيم عليهم الحد في الزنا؛ لأن الزنا محرم بكل شريعة، فليس في الشرائع شيء يبيح الزنا أبدًا، وعلى هذا فإذا زنا الذمي بامرأة مثله ليست من المسلمين، يهودية، أو نصر انية، فإننا نقيم عليه الحد؛ لأن الحد فيه علتان: المنع من الوقوع في مثلها، والتكفير، فإذا كان هذا ليس أهلًا للتكفير، فهناك العلة الثانية وهي المنع، ولهذا أقام النبي عليه الحد على اليهوديين اللذين زنيا؛ لأنهم يعتقدون تحريمه.

لكن لو فرض أن هذا الذنب محرم عندهم، موجب للحد في الإسلام، غير

⁽۱) «التاج والاكليل» (٥/ ١٩٩).

⁽٢) "نهاية المحتاج" (٦/ ٢٠٠٠).

⁽٣) «شرح منتهى الإرادات» (٣/ ٣٦٢).

موجب للحد في شريعتهم، فهل نقيم عليهم الحد بمقتضى الإسلام أو لا؟

الجواب: لا نقيم عليهم الحد بمقتضى الإسلام، كما لا نقيم عليهم الحد بمقتضى الإسلام فيما يعتقدون حله، فإذا كانت شريعتهم لا توجب الحد في مثل هذه المعصية، فإننا لا نقيمه عليهم، لكن نعزرهم؛ لأن التعزير واجب في كل معصية ليس فيها حد ولا كفارة (١).

قال الشيخ عبد القادر عودة كالله: والجرائم التي تفرق فيها الشريعة بين المسلمين والذميين هي الجرائم القائمة على أساس ديني محض، كشرب الخمر وأكل لحم الحنزير، فالشريعة الإسلامية تحرم شرب الخمر وأكل لحم الحنزير، ومن العدل أن يطبق هذا التحريم على المسلم الذي يعتقد طبقًا لدينه بحرمة شرب الخمر وأكل لحم الحنزير، ولكن من الظلم أن يطبق هذا التحريم على غير المسلم الذي يعتقد بأن شرب الخمر غير محرم وأن أكل لحم الخنزير لا حرمة فيه، ولو طبقت قاعدة المساواة تطبيقًا أعمي لأخذ الذميون بأفعال هي في عقيدتهم غير محرمة، وفي هذا ظلم بين، فكان من العدل الذي أخذت به الشريعة نفسها أن قصرت التحريم على المسلمين دون غيرها، فالمسلم إذا شرب الخمر أو أكل لحم الخنزير ارتكب جريمة معاقبًا عليها، أما الذمي فلا يعتبر شربه الخمر وأكله لحم الخنزير جريمة.

ولكن يعاقب الذميون على الجرائم القائمة على أساس ديني إذا كان إتيانها محرمًا في عقيدتهم، أو يعتبر عندهم رذيلة، أو إذا كان إتيان الفعل مفسدًا للأخلاق العامة، أو ماسًّا بشعور الآخرين، فمثلًا شرب الخمر ليس محرمًا في عقيدة الذميين ولكن السكر محرمًا عندهم، أو هو رذيلة، فضلًا عن أنه مفسد للأخلاق العامة، ومن ثم كان الذميون معاقبين على السكر دون الشرب، فمن شرب حتى سكر عوقب، ومن شرب ولم يسكر فلا عقوبة عليه (٢).

⁽۱) «الشرح المتع» (۱۶/ ۲۱۱-۲۱۲).

⁽٢) «التشريع الجنائي في الإسلام» (١/ ٣٣٢–٣٣٣) وما ذهب إليه كَثَلَثُهُ هو قول الحسن بن زياد، كها تقدم.

قال الشيخ سيد سابق تخلّفه: وكما لا تشترط الحرية في إقامة الحد، فإنه لا يشترط الاسلام كذلك، فالكتابيون من اليهود والنصارى الذين يتجنسون بجنسية الدولة المسلمة ويعيشون معهم مواطنون، مثل الأقباط في مصر، وكذلك الكتابيون الذين يقيمون مع المسلمين بعقد أمان إقامة موقوتة مثل الأجانب، هؤلاء يقام عليهم الحد إذا شربوا الخمر في دار الاسلام؛ لأن لهم ما لنا وعليهم ما علينا.

ولأن الخمر محرمة في دينهم، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، ولآثارها السيئة وضررها البالغ في الحياة العامة والخاصة.

والإسلام يريد صيانة المجتمع الذي تظله راية الإسلام، ويحتفظ به نظيفًا قويًّا متهاسكًا، لا يتطرق إليه الضعف من أي جانب، لا من ناحية المسلمين، ولا من ناحية غير المسلمين.

وهذا مذهب جمهور الفقهاء(١١)، وهو الحق الذي لا ينبغي العدول عنه.

ولكن الأحناف هي رأوا أن الخمر، وإن كانت غير مال عند المسلمين لتحريم الاسلام لها، إلا أنها مال له قيمة عند أهل الكتاب، وأن من أهرقها من المسلمين يضمن قيمتها لصاحبها، وإن شربها مباح عندهم.

وإننا أمرنا بتركهم وما يدينون. وعلى هذا فلا عقوبة على من يشربها من الكتابيين.

وعلى فرض تحريمها في كتبهم، فإننا نتركهم، لأنهم لا يدينون بهذا التحريم، ومعاملتنا لهم تكون بمقتضى ما يعتقدون، لا بمقتضى الحق من حيث هو^(٢).

⁽١) حكاية هذا عن جمهور الفقهاء لا تصح، بل الراجح خلافه.

⁽۲) «فقه السنة» (۲/ ۹۸۸–۳۹۹).

مسألة: هل يقتل شارب الخمر بعد الثالثة؟

ورد في ذلك عدة أحاديث منها ما أخرجه الترمذي من حديث عاصم بن بهدلة عن أبي صالح عن معاوية على قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ شَرِبَ الخَمْرَ فاجلدُوهُ فإنْ عَادَ في الرابعَةِ فاقْتُلُوه». وهو حديث صحيح.

وجمهور أهل العلم على أن الحديث منسوخ، بل ادعى البعض الإجماع، وخالف الإمام ابن حزم في ذلك وقال بأنه يقتل.

قال الإمام الترمذي يَعَلَقُهُ: حديث معاوية هكذا روى الثوري أيضًا عن عاصم عن أبي صالح عن معاوية عن النبي على النبي النبي على النبي النبي على النبي النبي على النبي النبي على النبي النبي على النبي النبي على النبي النبي على النبي على النبي على النبي على النبي على النبي على النبي النبي النبي النبي على النبي ا

وإنها كان هذا في أول الأمر ثم نسخ بعد.

هكذا روى محمد بن إسحاق عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله عن النبي عليه قال: «إِنَّ منْ شَرِبَ الخَمرَ فاجلْدُهُ فَإِنْ عَادَ في الرابعةِ فاقتُلُوه»، قال: ثم أي النبي عليه بعد ذلك برجل قد شرب الخمر في الرابعة فضربه ولم يقتله.

وكذلك روى الزهري عن قبيصة عن ذؤيب عن النبي عليه نحو هذا.

قال: فرفع القتل وكانت رخصة. والعمل على هذا الحديث عند عامة أهل العلم لا نعلم بينهم اختلافًا في ذلك في القديم والحديث.

ومما يقوي هذا ما روي عن النبي ﷺ من أوجه كثيرة أنه قال: ﴿لا يَجِلُّ دَمُ امريً مسلم يشهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا الله وأَنِّي رسولُ الله إلَّا بِإِحْدَى ثلاثٍ، النَّفْسُ بالنفسِ والثَّيِّبُ الزانِي والتاركُ لدِينِهِ (١) انتهى (٢).

⁽١) أخرجه البخاري (٦٨٧٨) ومسلم (١٦٧٦) من حديث عبد الله بن مسعود ﷺ.

⁽٢) «جامع الترمذي» حديث (١٤٤٤).

قال الإمام النووي كتلة: وهذا الذي قاله الترمذي في حديث شارب الخمر هو كما قاله فهو حديث منسوخ دل الإجماع على نسخه (١).

قال الإمام البغوي كَنْلَثْهُ: وهذا أمر لم يذهب إليه أحد من أهل العلم قديبًا وحديثًا أن شارب الخمر يقتل (٢).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية كتلته: والقتل عند أكثر العلماء منسوخ وقيل: هو محكم يقال: هو تعزير يفعله الإمام عند الحاجة (٣).

وقال أيضًا: وقد روي من وجوه عن النبي ﷺ: «مَنْ شَرِبَ الحَمرَ فاجلدوُه ثمَّ إِنْ شَرِبَا في الثَّالَثَةِ أو الرَّابِعَةِ فاقتلُوه». إنْ شربَها في الثَّالَثَةِ أو الرَّابِعَةِ فاقتلُوه». فأمر بقتل الشارب في الثالثة أو الرابعة. وأكثر العلماء لا يوجبون القتل؛ بل يجعلون هذا الحديث منسوخًا؛ وهو المشهور من مذاهب الأئمة. وطائفة يقولون: إذا لم ينتهوا عن الشرب إلا بالقتل جاز ذلك كما في حديث آخر في السنن أنه نهاهم عن أنواع من الأشربة قال: «فإنْ لَمْ يَدعُوا ذلك فاقتلُوهم». والحق ما تقدم.

وقد ثبت في الصحيح: أن رجلًا كان يدعى حمارًا وهو كان يشرب الخمر؛ فكان كلم شرب جلده النبي عَلَيْكُ فلعنه رجل فقال: لعنه الله، ما أكثر ما يؤتى به إلى النبي عَلَيْكُ فقال: «لا تلعنه ؛ فإنّه بحبُّ الله ورسوله». وهذا يقتضي أنه جلد مع كثرة شربه (٤).

قال ابن القيم كترته: وأمر بقتل شارب الخمر بعد الثالثة والرابعة ولم ينسخ ذلك ولم يجعله حدًّا لا بد منه بل هو بحسب المصلحة إلى رأي الإمام (٥).

وقال أيضًا: وعمر بن الخطاب في ضرب الذي زور عليه خاتمه فأخذ من بيت المال مائة، وعلى هذا يحمل قول النبي ﷺ: «من شرب الخمر فاجلدوه، فإن عاد

⁽۱) «شرح صحیح مسلم» (۵/۲۱۸).

⁽٢) «شرح السنة» (١٠/ ٣٣٤).

⁽٣) «السياسة الشرعية» (ص: ١٣٧).

⁽٤) «مجموع الفتاوي» (٣٤/ ٢١٧).

⁽٥) «الطرق الحكمية» (ص: ٢٠).

فاجلدوه، فإن عاد في الثالثة أو في الرابعة فاقتلوه» فأمر بقتله إذا أكثر منه ولو كان ذلك حدًّا لأمر به في المرة الأولى (١٠).

قال الإمام ابن حزم يحمله: وقد صح أمر النبي ﷺ بقتله في الرابعة، ولم يصح نسخه ولو صح لقلنا به، ولا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ (٢).

قال الإمام الشوكاني كَتَلَتُهُ: وقد اختلف العلماء هل يقتل الشارب بعد الرابعة أو لا؟

فذهب بعض أهل الظاهر إلى أنه يقتل، ونصره ابن حزم واحتج له ودفع دعوى الإجماع على عدم القتل وهذا هو ظاهر ما في الباب عن ابن عمرو.

وذهب الجمهور إلى أنه لا يقتل الشارب، وأن القتل منسوخ، قال الشافعي: والقتل منسوخ بهذا الحديث وغيره، يعني حديث قبيصة ابن ذؤيب، ثم ذكر أنه لا خلاف في ذلك بين أهل العلم.

وقال الخطابي: قد يرد الأمر بالوعيد ولا يراد به الفعل، وإنها يقصد به الردع والتحذير، وقد يحتمل أن يكون القتل في الخامسة واجبًا ثم نسخ بحصول الإجماع من الأمة على أنه لا يقتل. انتهى.

وحكى المنذري عن بعض أهل العلم أنه قال: أجمع المسلمون على وجوب الحد في الخمر، وأجمعوا على أنه لا يقتل إذا تكرر منه إلا طائفة شاذة قالت: يقتل بعد حده أربع مرات للحديث وهو عند الكافة منسوخ. انتهى (٣).

* BBB *

⁽١) «الطرق الحكمية» (ص: ١٥٧).

⁽٢) «المحلى» (مسألة: ٢٢٨٨).

⁽٣) «نيل الأوطار» (٧/ ١٩٢).





قال الله تعالى: ﴿يَنَآئِهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَتِ مَا رَزَقْنَكُمُ وَلَّمَ وَأَشْكُرُواْ يِلَهِ إِن كُنتُمُ إِيَّاهُ تَعُبُدُونَ ۞ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ الْفَيْدِ وَمَآ أُهِلَ بِهِ، لِغَيْرِ ٱللَّهِ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلاَ إِثْمَ عَلَيْهٍ الْفِنْزِيرِ وَمَآ أُهِلَ بِهِ، لِغَيْرِ ٱللَّهِ فَمُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [البقرة:١٧٢، ١٧٣]

تأويل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَ بِهِ لِغَيْرِ ٱللَّهِ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَاۤ إِثْمَ عَلَيْهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [البغرة:١٧٣].

قال الطبرى تَعْلَفُهُ (١): يَعْنِي تَعَالَى ذِكْرُهُ بِذَلِكَ: لاَ ثُحَرِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ مَا لَمْ أُحَرِّمُهُ عَلَيْحُمْ أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ بِالله وَبِرَسُولِهِ مِنَ الْبَحَائِرِ، وَالسَّوَائِب، وَنَحْوِ ذَلِكَ، بَلْ كُلُوا ذَلِكَ فَإِنِّ لَمُ أُحَرِّمُ عَلَيْكُمْ غَيْرَ المَّيْتَةِ وَالدَّمِ وَلَحْمِ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِي.

قال القرطبي تعمّله: ﴿إِنّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ ﴾ [البقرة:١٧٣] ﴿إِنها كلمة موضوعة للحصر تتضمن النفي والإثبات فتثبت ما تناوله الخطاب وتنفي ما عداه، وقد حصرت ها هنا التحريم لا سيها وقد جاءت عقيب التحليل في قوله تعالى: ﴿يَآأَيُّهَا النّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقُنَاكُمُ ﴾ [البقرة:١٧٢] فأفادت الإباحة على الإطلاق ثم عقبها بذكر المحرم بكلمة إنها الحاصرة، فاقتضى ذلك الإيعاب للقسمين فلا محرم يخرج عن هذه الآية، وهي مدنية، وأكدها بالآية الأخرى التي روي أنها نزلت بعرفة: ﴿قُل لا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَى مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمِ يَطْعَمُهُونَ ﴾ [الإنعام:١٤٥] إلى آخرها فاستوفى البيان أولا وآخرا. قاله ابن العربي (٢).

انظرالتفسير (٣/٥٣).

⁽٢) انظر التفسير (٢/ ٢١٠).

وقال القرطبي كَثَلَثه: «الميتة»: ما فارقته الروح من غير ذكاة مما يذبح، وما ليس بمأكول فذكاته كموته كالسباع وغيرها.

وَاخْتَلَفَ أَهْلُ التَّأُويلِ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَعْنِي بِقَوْلِهِ: ﴿ وَمَاۤ أُهِلَ بِهِ لِغَيْرِ اللهِ. اللّهِ اللهِ. اللهِ. اللهِ.

وَمَنْ قَالَ بَذَلِكَ قتادة تَعَلَّلُهُ: فعن سَعِيد بن أبي عروبة عن قَتَادَةَ: ﴿ وَمَاۤ أُهِلَ بِهِ عَلِيْهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الله

وقال آخَرُونَ: مَعْنَى ذَلِكَ: مَا ذُكِرَ عَلَيْهِ غَيْرُ اسْم الله.

تَأْوِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغِ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهُ ﴾ [المزة:١٧٣].

قال الطبري يَخَلَفُهُ (٢): يَعْنِي تَعَالَى ذِكْرُهُ: ﴿ فَمَنِ ٱضْطُرَ ﴾ فَمَنْ حَلَّتْ بِهِ ضَرُورَةُ عَاعَةٍ إِلَى مَا حَرَّمْتُ عَلَيْكُمْ مِنَ المُيْتَةِ، وَالدَّمِ، وَلَحْم الْخِنْزِيرِ، وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ الله، وَهُوَ بِالصِّفَةِ الَّتِي وَصَفْنَا، فَلاَ إِثْمَ عَلَيْهِ فِي أَكْلِهِ إِنْ أَكَلَهُ.

وَقَوْلُهُ: ﴿فَمَّنِ ٱضْطُرَّ ﴾ فَمَنِ اضْطُرَّ لا بَاغِيًا، وَلاَ عَادِيًا فَأَكَلَهُ، فَهُو لَهُ حَلاُّل.

وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿ فَمَنِ ٱضْطُرَّ ۞ فَمَنْ أُكْرِهَ عَلَى أَكْلِهِ فَأَكَلَهُ، فَلاَ إِثْمَ

قال تَعَالَى ذِكْرُهُ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿ [النِهِ:١٧٣] ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ ﴾ إِنْ أَطَعْتُمُ الله فِي إِسْلاَمِكُمْ فَاجْتَنَبْتُمْ أَكْلَ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ. وَتَرَكْتُمُ اتِّبَاعَ الشَّيْطَانِ فِيهَا كُنتُمْ تُحَرِّمُ عَلَيْكُمْ. وَتَرَكْتُمُ اتِّبَاعَ الشَّيْطَانِ فِيهَا كُنتُمْ تُحَرِّمُ وَنَهُ فِي جَاهِلِيَّتِكُمْ، طَاعَةً مِنْكُمْ لِلشَّيْطَانِ وَاقْتِفَاءً مِنْكُمْ خُطُواتِهِ، ﴿ رَحِيمٌ ﴾ أي بِكُمْ إِنْ أَطْعَتْمُوهُ.

⁽١) إسناده حسن: أخرجه الطبري (٣/ ٥٦) عن بشر بن معاذ العقدى قال: حدثنا يزيد قال: حدثنا سعيد عن قتادة به، وهذا إسناد حسن من أجل بشر بن معاذ فإنه صدوق.

⁽٢) انظر تفسير الطبري (٣/ ٦٤).

🗐 وفي الآية فيه مسائل عِدَّة منها:

مسألة: ما المراد بالأطعمة؟

قال النووي تَعْلَقُهُ: قال ابن فارس وغيره من أهل اللغة: الطعام يقع على كل ما يطعم حتى الماء. قال الله تعالى: ﴿فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّى وَمَن لَمْ يَطْعَمُهُ فَإِنَّهُو مِنِّى ﴿اللَّهِ مِنْهُ وَاللَّهُ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهُ فَعَمُهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهِ عَلَيْهُ فَا رَمْزِم (١٠): ﴿إِنَّهَا طَعَامُ طُعْمٍ».

قوله ﷺ: «أَبِيتُ عِنْدَ رَبِي يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِي »(٢).

والصحيح عند العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم: أن معناه أعطي قوة $\binom{r}{r}$.

قال ابن رشد تَعَلَّفُهُ: وَالْأَغْذِيَةُ الْإِنْسَانِيَّةُ نَبَاتٌ وَحَيَوَانٌ: فَأَمَّا الْحَيَوَانُ الَّذِي يُغْتَذَى بِهِ، فَمِنْهُ حَلَالٌ فِي الشَّرْعِ، وَمِنْهُ حَرَامٌ، وَهَذَا مِنْهُ بَرِّيٌّ وَمِنْهُ بَحْرِيٌّ. وَالْمُحَرَّمَةُ مِنْهَا مَا تَكُونُ لِسَبَ وَارِدٍ عَلَيْهَا. وَكُلُّ هَذِهِ مِنْهَا مَا اتَّفَقُوا عَلَيْهَا، وَكُلُّ هَذِهِ مِنْهَا مَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ، وَمِنْهَا مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ.

فَأَمَّا اللَّحَرَّمَةُ لِسَبَ وَارِدٍ عَلَيْهَا: فَهِيَ بِالْجُمْلَةِ تِسْعَةٌ: الْمَيْتَةُ، وَالْمُنْخَنِقَةُ، وَالمُوْقُوذَةُ، وَالمُّتَرَدِّيَةُ، وَالنَّطِيحَةُ، وَالمَّوْطِ التَّذْكِيَةِ مِنَ الْمُرَطِّ مِنْ شُرُوطِ التَّذْكِيَةِ مِنَ الْمُتَرَدِّيَةُ، وَالنَّالِمُ الْمُتَلِقُهُ اللَّهُ الْمُتَالُ الْمُتَالُلُ الْمُتَالِطُهُ نَجِسٌ. فَأَمَّا الْحُيَوانِ الَّذِي التَّذْكِيَةُ شَرْطٌ فِي أَكْلِهِ، وَالجُلَّالَةُ، وَالطَّعَامُ الْحُلَلُ يُخَالِطُهُ نَجِسٌ. فَأَمَّا الْمُتَاةُ حكم أكلها: فَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى تَحْرِيم مَيْتَةِ الْبِرِّ (٤).

⁽۱) رواه مسلم (۱۳ ۲۵).

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه أحمد (٢/ ٢٥٣)، و(٢/ ٣٧٧)، وابن أبي شيبة (٩٥٨٦)، وأبو عوانة (٢٢٤٢)، وابن خزيمة (٢٠٧١)، وابن الأعرابي في «المعجم» (١٢٩٥)، والبيهقي (٣٨٩٧)، كلهم من طرق عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا، وأخرجه الطبراني (١٢/١٩)، وفي الأوسط (٥٣٩) عن ابن أبي شيبة عن فرات بن محبوب عن أبي بكر بن عياش عن عاصم بن بهدلة عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا.

⁽٣) انظر تهذيب الأسماء واللغات للنووي (٢/ ١٨٦).

⁽٤) بداية المجتهد (١/ ٣٨٣).

🗐 ذِكْر مسائل تتعلق بحيوان البحر:

مسالة: وَاخْتَلَفُوا فِي حيوان الْبَحْرِ فيما يحل منه وما يحرم عَلَى أربعة أَقْوَالٍ

القول الأول: هِيَ حَلَالٌ بِإِطْلَاقٍ.

□ والأدلة على هذا القول منها:

قال الله تعالى: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ ﴾ [المائدة:٩٦].

وعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ هَا، فِي قَوْلِهِ: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ ﴾ [المائدة: ٩٦] قَالَ: صَيْدُهُ: هَا صِيدَ مِنْهُ (١).

حديث جَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله يَقُولُ: بَعَثَنَا رَسُولُ الله عَيَّا ثَلاَثَهِ أَكَةِ رَاكِبِ أَمِيرُنَا أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجُرَّاحِ نَرْصُدُ عِيرَ قُرَيْشٍ، فَأَقَمْنَا بِالسَّاحِلِ نِصْفَ شَهْرٍ فَأَصَابَنَا لَمَا الْعَنْبَرُ، فَأَكَلْنَا مِنْهُ نِصْفَ شَهْرٍ وَادَّهَنَا مِنْ وَدَكِهِ حَتَّى ثَابَتْ إِلَيْنَا أَجْسَامُنَا، فَأَخَذَ أَبُو عُبَيْدَةَ ضَلَعًا مِنْ أَضْلاَعِهِ فَنَصَبَهُ فَعَمَدَ إِلَى أَطْوَلِ رَجُلٍ مَعَهُ - قَالَ شُفْيَانُ مَرَّةً: ضِلَعًا مِنْ أَعْضَائِهِ فَنَصَبَهُ وَأَخَذَ رَجُلاً وَبَعِيرًا فَمَرَّ تَحْتَهُ.

قَالَ جَابِرٌ: وَكَانَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ نَحَرَ ثَلاَثَ جَزَائِرَ، ثُمَّ نَحَرَ ثَلاَثَ جَزَائِر، ثُمَّ نَحَرَ ثَلاَثَ جَزَائِر، ثُمَّ إِنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ نَهَاهُ.

وَكَانَ عَمْرُ و يَقُولُ : أَخْبَرَنَا أَبُو صَالِحٍ: أَنَّ قَيْسَ بْنَ سَعْدٍ قَالَ لأَبِيهِ: كُنْتُ فِي الْخَيْشِ فَجَاعُوا. قَالَ: انْحَرْ قَالَ: نَحَرْتُ. قَالَ: ثُمَّ جَاعُوا قَالَ: انْحَرْ قَالَ: نَحَرْتُ ثُمَّ جَاعُوا قَالَ: انْحَرْ. قَالَ: نُجِيتُ (٢٠). قَالَ: ثُمَّ جَاعُوا قَالَ: انْحَرْ. قَالَ: نُجِيتُ (٢٠).

حديث أبي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: سَأَلَ رَجُلُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّا نَوْكَبُ الْبَحْرِ وَنَحْمِلُ مَعَنَا الْقَلِيلَ مِنَ اللَّاءِ فَإِنْ تَوَضَّأْنَا بِهِ عَطِشْنَا أَفَنَتَوَضَّأُ بِمَاءِ الْبَحْرِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ الْحِلُّ مَيْتَتُهُ» (٣).

⁽١) إسناده صحيح: أخرجه الطبري (٨/٧٣٣) قال: حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ، قَال: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا حُصَيْنٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ به وهذا إسناد صحيح.

⁽٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٤٣٦١)، وُ(٣٦٢)، ومسلم (٥١٠٩)، و(٥١١٥)، وغيرهما.

⁽٣) إسناده صحيح بمجموع طرقه: أخرجه مالك (٤٦)، والشافعي (١)، وأحمد (٢/٢٣٧،

٣٦١)، وأبو داود (٨٣)، والترمذي (٦٩)، وابن ماجه (٣٨٦)، والنسائي (٥٩، ٣٣٢، ٣٥٠)، وابن أبي شيبة (١٣٩)، والدارمي (٧٢٩)، وابن الجارود (٤٣)، وابن خزيمة (١١١)، وابن حبان (١٢٤٣)، والدارقطني (٨٠)، والحاكم (٤٩١)، وأبو عبيد في (الطهور) (٢١٠)، والمطحاوي في (مشكل الآثار) (٤٠٢٩)، والبيهقي (١، ٢)، كلهم من طرق عن مالك عن صفوان بن سليم، عن سعيد بن سلمة – من آل ابن الأرزق عن المغيرة بن أبي بردة عن أبي هريرة وقال الإمام الشافعي كَاتَهُ: في إسناد هذا الحديث من لا أعرفه. وقال البيهقي: يحتمل أن يكون سعيد بن سلمة أوالمغيرة أوكلاهما.

قلت: أما المغيرة فقد روى عنه جماعة ووثقه النسائي وابن حبان وقال أبو داود: معروف.

وقال ابن الملقن في البدر المنير (١/٣٥٣): قال الحافظ ابن منده: فاتفاق صفوان والجلاح مما يوجب شهرة سعيد بن سلمة واتفاق يحيى بن سعيد وسعيد بن سلمة على المغيرة بن أبي بردة مما يوجب شهرة الإسناد فصار الإسناد مشهورا. وقال الشيخ تقى الدين: وقد زدنا على ما ذكرنا عن ابن منده رواية يزيد بن محمد القرشي، فتلخص: أن المغيرة روى عنه ثلاثة فبطلت دعوى التفرد المذكور، وقال (في شرح الإلمام) فالجهالة في حق سعيد ترتفع برواية الجلاح وصفوان عنه، وذلك على المشهور عند المحدثين: يرفع الجهالة عن الراوي. انتهى.

قلت: وأخرجه الطحاوي في (مشكل الآثار) (٤٠٣٤) و(٤٠٣٦) عن شعيب بن الليث عن الليث بن سعيد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي كثير جلاح عن سعيد بن سلمة عن المغيرة بن أبي بردة عن أبي هويرة مرفوعا.

قلت: والجلاح قال عنه الدارقطني: لا بأس به، ووثقه ابن حبان وابن عبد البر، وأخرجه أحمد (٢/ ٣٣٨)، والدارمي (٧٢٨) عن قتيبة بن سعيد عن ليث عن جلاح أبي كثير عن المغيرة عن أبي هريرة مرفوعا، وأخرجه أحمد (٣/ ٣٩٢) عن أبي أويس عن صفوان بن سليم عن سعيد بن سلمة عن أبي هريرة عليه عن النبي عليه أنه جاءه ناس صيادون في البحر فقالوا يا رسول الله إنا أهل أرماث، وإنا نتزود ماء يسيرًا إن شربنا منه لم يكن فيه ما نتوضاً به، وإن توضأنا لم يكن فيه ما نشرب أفنتوضاً من ماء البحر.

قلت: وذكر أبو أويس خطأ لذا أعقبه الإمام أحمد بالإسناد الصحيح وعلى كل فأبو أويس ضعيف.

وأخرجه الدارقطني (٨٤)، والعقيلي (٢/ ١٣٢) من طريق محمد بن غزوان عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي هريرة عن النبي ﷺ. قلت: ومحمد بن غزوان (ضعيف). وأخرجه العقيلي (٧٠١) من طريق مبشر بن إسهاعيل عن الأوزاعي عن عبد الله بن عامر عن بن صفوان

ابن سليم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ. قلت: وعبد الله بن عامر الأسلمي (ضعيف). وأخرجه الحاكم (٤٩٧)، والدارقطني (٨٢) من طرق عن عبد الله بن محمد بن ربيعة القدامي عن إبراهيم ابن سعد الزهري عن سعيد المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ. وعبد الله بن محمد بن ربيعة (ضعف).

وأخرجه الدارقطني (٧٨) عن سعيد بن ثوبان عن أبي هند، عن أبي هريرة عن النبي عَلَيْكُم. وسعيد ابن ثوبان، وأبو هند ضعيفان.

وأخرجه أحمد (٥/ ٣٦٥)، وابن أبي شيبة (١٣٧٨)، وعبد الرزاق (٣٢)، والطحاوي في (المشكل) (٤٠٣٢)، كلهم من طرق عن يزيد عن يحيى عن عبد الله بن المغيرة بن أبي بردة أنه أخبره بعض بني مدلج.

وأخرجه الطحاوي في (المشكل) (٤٠٣٣) عن عبد الجبار بن عمر عن عبد ربه بن سعيد عن المغيرة بن أبي بردة عن عبد الله المدلجى مرفوعا، وعبد الجبار «ضعيف» وأخرجه ابن عبد البر (٢١٨ /١٦) عن ابن أبي عمر والحميدي والمخزومي عن ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن أبي بردة.

وأخرجه الطحاوي في «المشكل» (٤٠٣١) عن محمد بن خزيمة عن حجاج بن المنهال عن حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد عن المغيرة بن عبد الله عن أبيه عن النبي عَلَيْدٍ.

وأخرجه أبو عبيد في «الطهور» (٢١٥) من طرق عن ابن لهيعة عن جعفر بن ربيعة عن عبدالرحمن بن شياسة عن عقبة بن عامر عن النبي على وابن لهيعة «ضعيف». وقال الدارقطني في «العلل» (٩/٧): حديث المغيرة بن أبي بردة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه في البحر: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته» فقال: يرويه صفوان بن سليم واختلف عنه فرواه مالك بن أنس عن صفوان بن سليم عن سعيد بن سلمة عن المغيرة بن أبي بردة عن أبي هريرة ، وتابعه إسحاق بن إبراهيم فرواه عن صفوان بن سليم مثل قول مالك. ورواه عبد الرحمن بن إسحاق عن المغيرة بن أبي بردة عن أبي هريرة.

قلت: ورواه أبوأويس عن صفوان فقال: عن سبعيد بن سلمة عن أبي بردة بن عبد الله عن أبي هريرة ولم يقل عن المغيرة كها قال من قبله، ورواه عبد الله بن عامر الأسلمي عن صفوان مرسلا عن أبي هريرة قال ذلك الأوزاعي. واختلف عنه؛ فقال الوليد بن مزيد: عن الأوزاعي عن عبدالله بن عامر عن النبي على ورواه أبو كثير جلاح بن عبد الله عن سعيد بن سلمة عن المغيرة عن أبي هريرة حدث به عنه يزيد ابن حبيب؛ واختلف عنه ، فرواه الليث عن ابن أبي حبيب عن الجلاح عن سعيد بن سلمة عن ابن عن الجلاح عن سعيد بن سلمة عن

المغيرة بن أبي بردة عن أبي هريرة. وخالفه محمد بن إسحاق فرواه عن يزيد بن أبي عن الجلاح عن المغيرة عن أبي هريرة ولم يذكر سعيد بن سلمة بينها. وكذلك رواه عن الجلاح عن المغيرة عن أبي

هريرة ولم يذكر سعيد بن سلمة بينهما.

وكذلك رواه الليث بن سعيد عن الجلاح نفسه عن المغيرة عن أبي هريرة ولم يذكر سعيد بن سلمة، ورواه عبد الحميد بن المغيرة عن يزيد عن يزيد بن أبي حبيب فقال: عن أبي الجلاح عن أبي زر المصرى عن أبي هريرة ولم يذكر سعيدا ولا المغيرة ، ورواه خالد بن يزيد الاسكندراني عن يزيد بن محمد القرشي عن المغيرة بن أبي بردة عن أبي هريرة. ورواه عياش بن عباس عن عبد الله ابن زريد عن الركب الذي سأل النبي على النبي أفقال: إنا نركب البحر... الحديث. وراوه يحيى بن سعيد الانصاري واختلف عنه فرواه هشيم عن المغيرة عن رجل من بني مدلج أن رجلا سأل رسول الله الله وقال شعبة: عن يحيى بن سعيد عن المغيرة عن رجل من قومه سأل النبي وقال يحيى وقال معاد بن سلمة: عن يحيى عن المغيرة أن ناسا من بني مدلج أن رجلامنهم سأل النبي عن المغيرة عن مدلج أن رجلا منهم سأل النبي المؤاس عن النبي على وقال المغيرة عن مسلم بن غشي عن الفواس عن النبي عن عمد يعني ابن إساعيل عن حديث ابن الفواس في ملء البحر فقال: مرسلا، ابن الفواس لم يدرك النبي عنيه عن صفوان ، وقال الترمذي في «العلل» سألت محمد يعني ابن إساعيل عن حديث ابن الفواس في ملء البحر فقال: مرسلا، ابن الفواس لم يدرك النبي عن عن المغيرة عن المغيرة المن المغيرة المغيرة المن المؤرك النبي عن عن المغيرة المؤرك النبي المغيرة المؤرك النبي المؤرك النبي المؤرك ال

وأخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (١٨/ ٣٢) بنفس الإسناد السابق وزاد فيه: الفراس هو الذى سأل النبي عليه وعلى كل فالإسناد «ضعيف» لجهالة مسلم بن مخشي. وأخرجه (٢٧٩/١) من طرق عن عفان عن حماد بن سلمة عن أبي التياح عن موسى بن سلمة عن ابن عباس عن النبي عليه قال: سئل النبي عليه عن ماء البحر فقال: «هو الطهور ماؤه» وهكذا رواه الطبراني (١٢٨٩)، والحاكم (٤٤٨ ٤٤٠)، وأخرجه الدارقطني (٨٠) من طرق عن حماد عن أبي التياح عن موسى بن سلمة عن ابن عباس، رواه هكذا موقوفا على ابن عباس.

وقال الدارقطني: والصواب موقوفا.

وأخرجه الدارقطني (٧٧، ٨٦)، وأبو عبيد في «الطهور» (٢١٢)، وابن عدي في «الكامل» وأخرجه الدارقطني (٧٨)، كلهم من طرق عن الحكم بن موسى عن المثنى بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي على المناس المن

وأخرجه الدرقطنى (٧١) من طرق عن عبد العزيز بن أبي ثابت عن إسحاق بن حازم الزيات عن وهب بن كيسان عن جابر عن أبي بكر على عن النبي على أنه سأل عن ماء البحر فقال: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته» قلت: عبد العزيز بن أبي ثابت «متروك»، وإسحاق بن حازم «ضعيف»، خرج ابن أبي شية (١١٣٧٩)، وأبو عبيد في «الطهور» (٢١٣)، والبيهقي (٥) في الصغرى (٣٠٣٩) كلهم من طرق عن الحسن بن علي بن عفان عن عبد الله بن نمير عن عبيد الله بن عمر عن عمرو بن دينار عن أبي الطفيل عن أبي بكر أنه سئل عن ماء البحر فقال: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته».

قال الدارقطني يَحْتَلْنُهُ في «العلل» (١/ ٢٤٠): الموقوف أصح.

وأخرجه ابن ماجه (٣٨٨)، وأحمد (٣/ ٣٧٣)، وابن الجارود (٨٧٩)، وابن خزيمة (١١٢)، وابن حبان (١٢٤)، والطبراني (١٧٥٩)، والبيهقي (١١٢) كلهم من طرق عن أبي القاسم ابن أبي الزناد عن إسحاق بن حازم عن عبيد الله بن مقسم عن جابر عن النبي على الله عن ماء البحر فقال: «هو الطهور ماؤه الحل ميتتة» قلت: إسحاق بن حازم «ضعيف».

وأخرجه الحاكم (٥٠٠) من طرق عن العامر بن عمران عن جريج عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ. قلت: وفيه عنعنة ابن جريج وعنعنة أبي الزبير عن جابر.

وأخرجه البيهقي (١٨٧٦٩) من طرق عن يحيى بن سليم الطائي عنه أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ، ويحيى بن سليم «ضعيف» وقال الترمذي في العلل (١/ ٥٣): سألت محمدا عن حديث جابر فقال: لا أعرفه الا من حديث القاسم بن أبي الزناد.

وأخرجه الدارقطني (٧٣) عن علي بن أبي طالب الله مرفوعا، وفي الإسناد إليه أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة قال عنه الدارقطني: رجل سوء انظر: «الضعفاء والمتروكين» (١/ ٨٥).

وأخرجه ابن ماجه (٣٨٧) من طريق عن الليث بن سعد عن جعفر بن ربيعة عن بكربن سوادة عن مسلم بن مخشي عن ابن الفراس قال: كنت أصيد وكانت لي قربة أجعل فيها ماء وإني توضأت بهاء البحر فذكرت ذلك للنبي على فقال: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته» قلت: ومسلم بن مخشى» مجهول الحال «أخرجه ابن ماجه هكذا عن ابن الفراس وأخرجه الحاكم (٥٠١) من طريق محمد بن إسحاق الصنعاني عن الحاكم بن موسى عن هقل بن زياد عن الأوزاعي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي على المنتي ، وقال ابن حجر في إتحاف المهرة (٩/ ٤٧٣): أبدل المثنى بالأوزاعي وهو وهم منه أو من محمد بن إسحاق.

وأخرجه الدارقطني (٧٥، ٧٦) من طريقين عن أبان بن أبي عياش عن أنس عن النبي ﷺ. قلت: وأبان بن عياش «متروك». قال بهذا القول: المالكية والصحيح من قولي الشافعية.

□ وإليك أقوال أهل العلم:

كر أولا: المالكية رحمهم الله:

قال ابن رشد يَعَلَقُهُ: قَالَ مَالِكُ: لَا بَأْسَ بِأَكْلِ جَمِيعِ حَيَوَانِ الْبَحْرِ، إِلَّا أَنَّهُ كَرِهَ خِنْزِيرَ الْمَاءِ.

قال في «شرح مختصر خليل»: المباح من الحيوان البحري كله وإن ميتا سواء وجد راسبا في الماء أو طافيا أو في بطن حوت أو طير وسواء ابتلعه ميتا أو حيا ومات في بطنه ويغسل ويؤكل وسواء صاده مسلم أو مجوسي (١).

كرثانياً: قول الشافعية.

قال النووي تعمّلة: الْبَحْر كُلّهَا سَوَاء فِي ذَلِكَ مَا مَاتَ بِنَفْسِهِ أَوْ بِاصْطِيَادٍ، وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى إِبَاحَة السَّمَك، قَالَ أَصْحَابنَا: يَحْرُم الضُّفْدَع لِلْحَدِيثِ فِي النَّهْي عَنْ قَتْلهَا، قَالُوا: وَفِيهَا سِوَى ذَلِكَ ثَلَاثَة أَوْجُه أَصَحّهَا يَحِلّ جَمِيعه (٢).

وقال الماوردي تعتلفه: وَأَمَّا المُخْتَلَفُ فِيهِ، فَهُو مَا أَشْبَهَ حَيَوَانَ الْبَرِّ مِنْ دَوَابِّ المَّاءِ
مِنَ الْفَأْرِ وَالْكِلَابِ وَالْخَنَازِيرِ حكم أكلها، وقِيلَ: إِنَّهُ لَيْسَ فِي الْبَرِّ حَيَوَانٌ إِلَّا وَفِي
الْبَحْرِ مِثْلُهُ، فَاخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي إِبَاحَةِ أَكْلِهِ عَلَى تُلَاثَةِ مَذَاهِبَ: أَحَدُهَا: هُوَ الظَّاهِرُ
مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ أَنَّ جَمِيعَهُ حَلَالٌ مَأْكُولٌ، يَسْتَوِي فِيهِ مَا أَشْبَهَ مُبَاحَاتِ الْبَرِّ وَمُحَرَّمَاتِهِ مِنْ كِلَابِهِ وَخَنَازِيرِهِ (٣).

قال تقي الدين الدمشقي: حيوان البحر إذا خرج منه مالا يعيش إلا عيش

وأخرجه عبد الرزاق (٨٦٠٦) عن معمر عن يحيى بن أبي كثير عن النبي ﷺ ، ويحيى لم يدرك النبي ﷺ. هذا وقد صححه جمهور أهل العلم منهم البخاري والترمذي وابن المنذر وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان والبيهقي وابن منده والخطابي والبغوي والحاكم. والله أعلى وأعلم.

⁽١) بداية المجتهد (٣/ ٤٢٠).

⁽٢) شرح مسلم (٦/ ٤١٧).

⁽٣) الحاوى الكبير (١٥/ ١٤٢).

المذبوح كالسمك بأنواعه فهو حلال ولا حاجة إلى ذبحه وسواء مات بسبب ظاهر كصدمة أو ضرب الصياد أو غيره أو مات حتف أنفه وأما ما ليس على صورة السموك المشهورة ففيه ثلاث مقالات أصحها الحل ونص عليه الشافعي واحتج به بعموم قوله تعالى: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ ﴾ [المائدة: ٩٦] وبقوله ﷺ: «الحِل مَيْتَتَهُ وقد نص الشافعي على أنه يؤكل فار الماء خنزير الماء. قال النووي في أصل الروضة: الأصح أن السمك يقع على جميعها (١).

القول الثاني: حِلُّ جميع ما في البحر إلا الضفدع ، والتمساح ، والحية.

واستثنى الضفدع: لأن الله النبي عَلَيْكُم نهى عن قتله.

والتمساح: لأنه ذا ناب، والنبي ﷺ نهى عن كل ذي ناب من السباع.

والحية: لأنها من المستخبثات.

□ وإليك أدلة هذا القول:

قال تعالى: ﴿ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَنَبِثَ ﴾ [الأعراف:١٥٧].

وعن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ أَنَّ طَبِيبًا سَأَلَ النَّبِي ﷺ عَنْ ضِفْدَعٍ يَجْعَلُهَا في دَوَاءٍ فَنَهَاهُ النَّبِي ﷺ عَنْ قَتْلِهَا (٢).

⁽١) كفاية الأخيار (٣/ ٥٢٧).

⁽٢) صحيح بطرقه: أخرجه أحمد (٣/ ٤٥٣)، وأبو داود (٣٨٧٣)، والنسائي (٤٣٥٥)، وابن أبي شيبة (٢٤١٧)، والمدارمي (٢٠٥٠)، والحاكم في «المستدرك» (٨٣٧١، ٥٨٨٢)، وعبد بن حميد في «المسند» (٣١٣)، والبغوي في «معجم الصحابة» (١٨٨٧)، والبيهقي (١٩٤٧٧)، كلهم من طرق عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن خالد القارظي عن سعيد بن المسيب عن عبد الرحمن بن عثمان عمان عن عن النبي عن عبد الرحمن بن

قال ابن حجر: قال النسائي: ضعيف، وقال الدارقطني: مدني يحتج به، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن سعد: توفي في آخر سلطان بني أمية وله أحاديث. قلت: وكذا أخرجه ابن حبان وقال النسائي في الجرح والتعديل: ثقة فينظر في أين قال: إنه ضعيف؟

ولهذا الحديث طرق من صحابة عِدَّة، منه ما هو ضعيف ينجبر، ومنها ما هو ضعيف تالف لا ينحم :

أخرجه الطبراني (٥٩٦٩)، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" والبيهقي (١٩٨٦٠) كلهم من طرق عن عَبْدُ اللَّهَيْمِنِ بن عَبَّاسِ بن سَهْلِ بن سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ "أَنَّ النَّبِيَّ يَثَلِلُهُ نَهَى عَنْ قَتَلِ النَّمْلَةِ، وَالثَّدُهُدِ، وَالصُّرَدِ، وَالضُّفْدَعِ". قلت: وعبد المهيمن بن عباس "ضعيف".

وأخرجه الطبراني (١٤٦٩، ١٥٢٦)، وفي «الأوسط» (٣٧١٦) من طريق عن المُسَيِّبُ بن وَاضِح، قَالَ: نا حَجَّاجُ بن مُحَمَّدٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَارَةَ بن أَوَفِي، عَنْ عَبْدِ الله بن عَمْرٍو، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ قَتْل الضِّفْدَع.

وَقَالَ: ﴿إِنَّ نَقِيقَهَا تَسْبِيَحٌ». لَمُ يَرْفَعْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ شُعْبَةَ إِلا حَجَّاجٌ، تَفَرَّدَ بِهِ: الْمُسَيِّبُ بن وَاضِح. قلت: والمسيب بن واضح «ضعيف»، ضعفه الدارقطني وابن الجوزي وقال أبوحاتم: صدوق يخطئ كثيرا.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٤١٧٨) قال: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ زُرَارَةَ بْنِ أَوْفَى، عَنْ أَبِي الحُكَمَ الْبَجِلِيِّ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَمْرِو، قَالَ: لاَ تَقْتُلُوا الضَّفَادِعَ، فَإِنَّ نَقِيقَهَا الَّذِي تَسْمَعُونَ، تَسْبيحٌ. هَكذا موقوفا على عبد الله بن عمرو.

وأخرجه أيضاً عبد الرزاق (٨٤١٨) عن ابن التيمي عن سعيد عن قتادة قال: سمعت زرارة يحدث عن بن أبي نعم عن عبد الله بن عمر قال: «لا تقتلوا الضفدع فإن صوتها الذي تسمعون تسبيح وتقديس».

قال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢٥١٠): وسُئِلَ أَبُو زُرْعَةَ عَنْ حَدِيثٍ رَوَاهُ مُعَاذُ بْنُ هِشَام، عَنْ أَبِيه، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَارَةَ، عَنْ أَبِي الحُكَمِ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَمْرِو، قَالَ: لا تَقْتُلُوا الضَّفْدَع، فَإِنَّ صَوْتَهُ الله بْنِ عَمْرِو، قَالَ: لا تَقْتُلُوا الضَّفْدَع، فَإِنَّ صَوْتَهُ الله بْنِ الله بْنِ تَسْمَعُونَهُ تَسْبِيع، وَرَوَاهُ يَحْيَى الْقَطَّانُ، عَنْ هِشَام، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَارَةَ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عُمْر، فقيل لأبِي زُرْعَةَ: عُمْر، وَرَوَاهُ شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَة، عَنْ زُرَارَةَ، عَنِ ابْنِ أَبِي نُعْم، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عُمَر، فقيل لأبِي زُرْعَةَ: أي أصح؟ قال: حَدِيث شُعْبَة أصح، وَأَبُو الحكم هو عَبْد الرَّحْمَن بْنَ أَبِي نعم.

وأخرجه بن المقري في معجمه (٨٦) قال: حدثنا محمد بن بكار، حدثنا أخطل بن المضاء النحاس قال: حدثني بقية، حدثنا سعيد، عن قتادة، عن زرارة، أنه حدثه عن عبد الرحمن بن عمرو قال: «لَا تَقْتلُوا الضَّفدع فإن صَوْتَه الذي تَسْمَعُون تَسْبيحٌ» قلت: أخطل بن المضاء لم أقف عليه، وبقية عنعن ويلزمه التصريح بالتحديث إلى آخر السند؛ لأنه يدلس تدليس التسويه.

وأخرجه البزار (٥٢٨٩) حَدَّثنا عَمْرو بن علي، قال: حَدَّثنا أبو معاوية عن ابن جُرَيج عن الزهري عن سليمان بن يسار، عَن ابنِ عباس، على قال: "نَهَى رَسُولُ الله ﷺ عن قتل أربع: النملة والنحلة والصرد فلا أشك. وأشك في الرابع وهو الضفدع، أو غيره».

عَنْ أَبِي تَعْلَبَةَ فَا اللهُ عَلَيْهِ: «نَهَى عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ» (١١). وهو قول: الحنابلة وبعض الشافعية.

□ وإليك أقوالهم:

قال ابن قدامة المقدسي: الحيوان غير الآدمي ينقسم قسمين: أحدهما: ميتة طاهرة وهو السمك وسائر حيوان البحر الذي لا يعيش إلا في الماء فهو طاهر حيا وميتا لأنه لو كان نجسا لم يبح أكله (٢).

وهذا الحديث لا نعلَمُ أحَدًا رواه إلاَّ ابن جُرَيج عن الزهري، ولاَ نَعْلَمُ رواه عنه إلاَّ أبو معاوية وقال غير أبي معاوية: عن ابن جُرَيج عن الزهري عن رجل، عَن ابنِ عباس وقال مُحَمد بن ربيعة الكلابي: عن ابن جُرَيج عن الزهري عن عُبَيد الله، عَن ابنِ عباس. قلت: وأبو معاوية «ضعيف» في غير الأعمش.

وأخرجه ابن ماجه (٣٢٢٣) من طريق عن إبراهيم بن الفضل عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال: نهى رسول الله على عن قتل الصرد والضفدع والنملة والهدهد. قلت: إبراهيم بن الفضل «متروك». وأخرجه عبد الرزاق (٩٨٣٩٣) قال: أخبرنا أبو سعيد الشامي عن أبان عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله على أن أمنوا الضفدع فإن صوته الذي تسمعون تسبيح وتقديس وتكبير إن البهائم استأذنت ربها في أن تطفئ النار عن إبراهيم فأذن للضفادع فتراكبت عليه فأبدلها الله بحر النار الماء». قلت: أبو سعيد الشامي «مجهول» وأبان بن عثمان «متروك».

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» قال حَدَّثَنَا ابن دحيم، حَدَّثَنَا مُحَمد بن علي العسقلاني، حَدَّثَنا عَبدالرحمن بن هانئ، حَدَّثَنا شُفيان، عَن أبي الزبير عن جابر قال رسول الله ﷺ: «من قتل ضفدعا فعليه شاة محرما كان أو حلالا» قال سفيان يقال: إنه ليس شيء أكثر ذكرا لله منه.

حَدَّثَنَا علي بن الحسن بن هارون، حَدَّثَنا إسحاق بن سيار، حَدَّثَنا أبو نعيم عَبد الرحمن بن هانئ، عَن أبي مالك النجعي وسفيان الثَّوْرَيِّ، عَن أبي الزبير عن جابر أن النبي ﷺ قال: «من قتل ضفدعا فعليه جزاؤه».

وهذا لا أعلم رواه عن الثَّوْريّ غير عَبد الرحمن بن هانئ، وعندي أنه حمل حديث أبي مالك النخعي على حديث الثَّوريّ؛ لأن حديث أبي مالك يحتمل والثوري لا يحتمل.

(١) أخرجه البخاري (٥٢٧)، ومسلم (٥٩٨، ٥٠٩٩، ٥١٠١).

(٢) الشرح الكبير (١/٣٠٦).

وقال أيضا: حيوان البحر يباح جميعه لقول الله تعالى: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ ﴾ [المائدة:٩٦] وكره أحمد كلب ماء وكره أحمد لحوم الجلالة وألبانها(١).

وقال المرداي كالله: وجميع حيوانات البحر يعني مباحة إلا الضفدع والحية والتمساح (٢).

وقال أبو البركات كتتنه: ويباح حيوان البحر كله إلا الضفدع، وفي التمساح روايتان وحرم معه ابن حامد الكوسج، وحرم النجاد كل بحري يحرم نظيره في البر كإنسان الماء وكلبه وخنزيره (٣).

وقال عبدالرحمن بن محمد قاسم النجدي: (ويباح حيوان البحر كله) لقوله تعالى: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ ﴾ [المائدة: ٩٦] (إلا الضفدع)؛ لأنها مستخبثة (و) إلا (التمساح)، لأنه ذو ناب يفترس به (و) إلا (الحية)؛ لأنها من المستخبثات وتحرم الجلالة، التي أكثر علفها النجاسة (٤).

وهو قول عند بعض الشافعية.

قال الماوردي تغلله: وَأَمَّا الْحَرَامُ من صيد البحر، وَهُوَ الضَّفْدِعُ، وَحَيَّاتُ المَّاءِ، وَعَقَارِبُهُ، وَجَمِيعُ مَا فِيهِ مِنْ ذَوَاتِ السُّمُومِ الضَّارَّةِ، وَمَا يُفْضِي إِلَى مَوْتٍ أَوْ سَقَمٍ، فَلَا يَكُلُ أَنْ يُؤْكَلَ بِحَالٍ: لِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ نَهَى عَنْ قَتْلِ الضَّفْدِعُ (٥).

قال العمريطي كتتشه: في نظم التحرير: وكل ما في البحر من حي يحل وإن طفا أو مات أو فيه قتل فإن يعش في البر أيضا فامنع كالسرطان مطلقا والضفدع(٢).

⁽١) الكافي (١/ ٥٥٦).

⁽٢) الإنصاف (١٠/ ٢٧٤).

⁽٣) المحرر (٢/ ١٨٩).

⁽٤) حاشية الروض المربع (٧/ ٤٣٠).

⁽٥) الحاوى الكبير (١٥/ ١٤٠).

⁽٦) انظر حاشية إعانة الطالبين (١٠٨/١).

القول الثالث: أن ما في البحر من الحيوان محرم الأكل إلا السمك خاصة فإنه يحل أكله إلا ما طاف منه.

وهو قول: الحنفية ووجه من مذهب الشافعية.

□ ودليل هذا القول:

قَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ ﴾ [المائدة: ٣].

□ وإليك أقوالهم:

كر أولا: الأحناف رحمهم الله:

قال السرخسى تَعَلَّلَهُ: لا تؤكل السمكة الطافية فأما ما انحسر عنه الماء أو نبذه فلا بأس بأكله.

وقال أيضا: ولا يؤكل من سوى السمك من حيوانات الماء عندنا.

وقال أيضا: صَيْدُ الْبَحْرِ لَا يَجِلُّ تَنَاوُلُ شَيْءٍ مِنْهَا سِوَى السَّمَكِ (١).

وقال الكاساني كِتْلَلَهُ: أَمَّا الذي يَعِيشُ في الْبَحْرِ فَجَمِيعُ ما في الْبَحْرِ من الْحَيَوَانِ مُحَرَّمُ الْأَكْلِ إِلَّا السَّمَكَ خَاصَّةً فإنه يَجِلُّ أَكْلُهُ إِلَّا ما طَفَا منه، وَهَذَا قَوْلُ أَصْحَابِنَا رضي الله تعانى عَنْهُمْ وقال بَعْضُ^(٢).

وقال ابن مودود الموصلي كتقلة: (ولا يؤكل من حيوان الماء إلا السمك)؛ لأنه ميتة فيحرم بالنص، وإنها حل السمك بها روينا من الحديث (٣).

كرثانيا الشافعية رحمهم الله:

قال الماوردي يَخلَفهُ: وَأَمَّا الْبَحْرِيُّ، فَيَنْقَسِمُ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ: مُبَاحٌ وَمَحْظُورٌ، وَمُخْتَلَفٌ فِيهِ.

وَأَمَّا الْمُبَاحُ، فَهُوَ السَّمْكُ عَلَى اخْتِلَافِ أَنْوَاعِهِ، وَيَخْتَصُّ بِحُكْمَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ

⁽١) انظر المبسوط (١٤/ ٤٢).

⁽٢) بدائع الصنائع (٥/ ٣٥).

⁽٣) الإختيار والتعليل (٥/ ١٧).

مُبَاحُ الْأَكُلِ

وَالثَّانِيَ: أَنَّهُ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى الذَّكَاةِ وَيَجِلُّ أَكْلُهُ مَيْتًا، لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْبَحْرِ: «وَالطَّهُورُ مَاؤُهُ الْجِلُّ مَيْتَتُهُ» (١).

البر المرابع: أن السمك يأكل وأما غير السمك فيؤكل منه ما يؤكل نظيره في البر كالبقرة والشاة وغيره أما الذي لا يؤكل نظيره في البر ككلب الماء، وخنزير الماء، ونحوه فلا يؤكل.

قال به: بعض الشافعية وبعض المالكية وبعض الحنابلة - رحمهم الله.

ودليل هذا القول القياس: فقاسوا ما في البحر على ما في البر، ولأن الاسم يتناوله فيعطى حكمه.

□ وإليك أقوالهم:

كر أولاً: قول المالكية:

قال ابن رشد تَخَلَّلهُ: وَأَمَّا الْحَيَوَانُ الْبَحْرِيُّ: فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ أَجْمَعُوا عَلَى تَحْلِيلِ مَا لَمْ يَكُنْ مِنْهُ مُوَافِقًا بِالإِسْمِ لِحَيَوَانِ فِي الْبَرِّ مُحَرَّم، فَقَالَ مَالِكُ: لَا بَأْسَ بِأَكْلِ جَمِيعِ حَيَوَانِ الْبَحْرِ، إِلَّا أَنَّهُ كَرِهَ خِنْزِيرَ الْمَاءِ وَقَالَ: أَنْتُمْ تُسَمُّونَهُ خِنْزِيرًا (٢).

قال محمد بن عبد الوهاب الثعلبي تَعَلَّقَهُ: وأما الحيوان فنوعان بري وبحري فأما البحري فيؤكل جميعه كان مما له شبه في البر أو مما لا شبه له من غير حاجة إلى ذكاة تلف بنفسه أو بسبب أتلفه مسلم أو مجوسي طفا أو لم يطف (٣).

كرثانيا: قول الشافعية:

قال النووي تَعَلَّلُهُ: يحل مَا لَهُ نَظِير مَأْكُول فِي الْبَرِّ دُون مَا لَا يُؤْكَل نَظِيره؛ فَعَلَى هَذَا تُؤْكَل خَيْل الْبَحْر وَغَنَمه وَظِبَاؤُهُ دُون كَلْبه وَخِنْزِيره وَحِمَاره، قَالَ أَصْحَابنَا: وَالْجِهَار

⁽۱) الحاوى الكبر (۱۵/ ۳۸۸).

⁽٢) بداية المجتهد (١/ ٣٨٨).

⁽٣) التلقين (١/ ١١٠).

وَإِنْ كَانَ فِي الْبَرِّ مِنْهُ مَأْكُول وَغَيْره، وَلَكِنَّ الْغَالِب غَيْرِ الْمُأْكُول، هَذَا تَفْصِيل مَذَّهَبِنَا (١).

وقال الماوردي تَخَلَّفُ: وَأَمَّا المُخْتَلَفُ فِيهِ، فَهُو مَا أَشْبَهَ حَيَوَانَ الْبَرِّ مِنْ دَوَابِّ المَّاءِ مِنَ الْفَأْرِ وَالْكِلَابِ وَالْخَنَازِيرِ حكم أكلها، وقِيلَ: إِنَّهُ لَيْسَ فِي الْبَرِّ حَيَوَانٌ إِلَّا وَفِي الْبَحْرِ مِثْلُهُ، فَاخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي إِبَاحَةِ أَكْلِهِ عَلَى ثَلَاثَةِ مَذَاهِبَ: أَحَدُهَا: هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ أَنَّ جَمِيعَهُ حَلَالٌ مَأْكُولٌ، يَسْتَوِي فِيهِ مَا أَشْبَهَ مُبَاحَاتِ الْبَرِّ وَمُحَرَّمَاتِهِ مِنْ كِلَابِهِ وَخَنَازِيرِهِ (٢).

كر ثالثا: قول الحنابلة:

قال ابن قدامة تخلّلة: فأما ما لا يعيش إلا في الماء كالسمك وشبهه فإنه يباح بغير ذكاة لا نعلم في هذا خلافا^(٣).

قال أبو البركات تخلفه: ويباح حيوان البحر كله إلا الضفدع وفي التمساح روايتان (٤).

الخلاصة: أنه لا خلاف بين العلماء في حل السمك على اختلاف أنواعه غير الطافي.

قال ابن قدامة كَاللهُ: فأما ما لا يعيش إلا في الماء كالسمك وشبهه فإنه يباح بغير ذكاة لا نعلم في هذا خلافا؛ لما ذكرنا من الأخبار وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «أُجِلَّتُ لَكُمْ مَيْتَتَانِ وَدَمَانِ فَأَمَّا المُّيْتَانِ فَالْحُوتُ وَالجُرَادُ وَأَمَّا الدَّمَانِ فَالْكَبِدُ وَالطِّحَالُ» (٥).

⁽۱) شرح مسلم (٦/ ٤٣٧).

⁽٢) الحاوي الكبير (١/ ٦٣١).

⁽٣) المغنى (١١/ ٨٥).

⁽٤) المحرر (٣/ ١٩٠).

⁽٥) موقوف له حكم الرفع: أخرجه ابن ماجه (٣٢١٨، ٣٣١٤)، وأحمد (٢/ ٩٧)، والشافعي (١٥٦٩)، وعبد بن حميد (٨٢٠)، والدارقطني (٢٥)، والبيهقي (١٨٧٧٦)، والبغوى في

وأخرجه ابن عدي في الكامل (١/ ٣٨٨)، والبيهقي (١١٢٩) من طريق إسماعيل بن أبي أويس عن عبد الرحمن وعبد الله وأسامة ابني زيد بن أسلم عن عمر مرفوعا، قلت: وأبناء زيد كلهم ضعفاء، قال على بن المديني: ليس في ولد زيد بن أسلم ثقة، وقال يحيى بن معين: بنو زيد كلهم ضعفاء ليسوا بشيء. قلت: وعبدالله أحسنهم حالا فهو (صدوق فيه لين).

وأخرجه الدارقطني (٤٧٩٤) عن محمد بن مخلد عن إبراهيم بن محمد العتيق عن مطرف عن عبدالله بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر مرفوعا. قلت: وإبراهيم بن محمد العتيق قال الدارقطني: «غمزوه» وعبد الله «فيه لين» وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (١٥٠٣/٤) من طريق عن يحيى بن يحيى عن عبد الله بن زيد وسليمان بن بلال عن زيد بن أسلم عن ابن عمر عن النبي

وقال: وهذا يدور رفعه على الإخوة الثلاثة عبدالله بن زيد وعبد الرحمن بن زيد أحب وأسامة أخيها، وأما ابن وهب فإنه يرويه عن سليهان بن بلال موقوفا، والذى أخرج الطريق الموقوف البيهقي (١١٢٨) قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ وأبو الحسن على بن محمد السبيعي أنا أبو العباس محمد بن يعقوب أنا الربيع بن سليهان عن ابن وهب عن سليهان بن بلال عن زيد بن أسلم عن عبد الله بن عمر أنه قال: «أُجِلَّتُ لَنَا مَيْتَتَانِ وَدَمَانِ الجُرَادُ وَالجِيتانِ وَالْكَبِد وَالطِّحَال»، وهذا إسناد صحيح وهو في معنى المسند وقد رفعه أولاد زيد عن أبيهم، وقال بعد الحديث المرفوع. ورواه سليهان بن بلال عن زيد بن أسلم عن عبد الله بن عمر أنه قال: «أُجِلتُ لَنَا مَيْتَتَانِ» وهذا هو الصحيح، قلت: يعنى الموقوف وقال أيضا في السنن (٢/١٧): رواه عبد الرحمن وأخواه عن أبيهم ورواه غيرهم موقوفا على ابن عمر وهو الصحيح.

وأخرج في «العلل» (١١/ ٢٦٦٩)، وابن حبان في «المجروحين» عن المسور بن الصلت عن زيد ابن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله على المحتلفة ودمان» وقال الدارقطني: يرويه المسور بن الصلت عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد وخالفه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم فرواه عن أبيه عن ابن عمر عن النبي على قلت: والمسور بن الصلت «ضعيف» قاله الدارقطني. وقال ابن القيم في زاد المعاد (٣/ ٣٩٢): هذا حديث حسن، وهذا الموقوف في حكم المرفوع؛ لأن قول الصحابي: أحل لنا كذا، وحرم علينا ينصرف إلى إحلال النبي على وتحريمه، وقال الإمام أحمد في «العلل ومعرفة» (٣/ ٢٧١): روى

واختلف فيها عدى ذلك ممن له وجه شبه بحيوان البر مثل كلب البحر وخنزير البحر وغير ذلك (١).

الردعلي المانعين:

قال الشيخ العلامة صالح بن فوزان حفظه الله: والذي يظهر لي ترجيحه قول المالكية وهو حل صيد البحر لعموم قوله تعالى: ﴿ أُحِلَ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ ﴾ [المائدة:٦٦]، وقوله ﷺ: «هُو الطَّهُورُ مَاؤُه الحِلِّ مَيْتَتُهُ».

وأما ما استدلوا به من عموم قوله تعالى: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَنَبِثَ ﴾ على تحريم السرطان والحية ونحوها من حيوان البحر فلا نسلم أن هذه الأشياء من الخبائث ومجرد ادعاء أن هذه من الخبائث لا يرد به عموم الأدلة الصريحة.

وأما قياسهم ما في البحر في التحريم على نظيره المحرم في البر.

فهو قياس في مقابلة نص وهو قوله: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ ﴾ [المائدة: ٦٦] فلا يصح (٢).

مسألة: ما حكم ميتة البحر؟

قال ابن قدامة كالله: وقد أجمع أهل العلم على إباحة ما مات بسبب مثل أن صاده إنسان أو نبذه البحر أو جزر عنه، وكذلك ما حبس في الماء بحظيرة حتى يموت فإنه يحل (٣).

عبد الرحمن بن زيد أيضا حديثا آخر منكر حديث: «أحل لنا ميتتان ودمان». وقال ابن الملقن في البدر المنير (١/ ٤٥٠): يعنى الأمام أحمد الرواية الأول، وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (١/ ١٧): قال أبو زرعة الرازي الموقوف أصح، وبعد هذا البحث والله أعلم تبين لي أنه موقوف له حكم الرفع لأن قوله: «أحلت لنا» كذا لا تكون من قبيل الرأى، والله أعلى وأعلم.

⁽١) المغنى (١١/ ٨٥).

⁽٢) الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح (ص ٨٧ – ٨٨).

⁽٣) المغني (٩/ ٣٤٩)، والشرح الكبير (١١/ ٤٣).

🗐 وَاخْتَلَفُوا فِي مَيْتَةِ الْبَحْرِ عَلَى قولين:

فَقَالَ قَوْمٌ: هِيَ حَلَالٌ بِإِطْلَاقٍ.

وقال قَوْمٌ: مَا طَفَا مِنَ السَّمَكِ حَرَامٌ، وَمَا جَزَرَ عَنْهُ الْبَحْرُ فَهُوَ حَلَالٌ.

🕸 القول الأول: هي حلال بإطلاق:

أدلة هذا القول:

حديث جَابِر، وَفِيهِ: ﴿إِنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ الله ﷺ وَجَدُوا حُوتًا يُسَمَّى الْعَنْبَرَ، أَوْ دَابَّةً قَدْ جَزَرَ عَنْهُ الْبَحْرُ، فَأَكُلُوا مِنْهُ بِضْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا، أَوْ شَهْرًا، ثُمَّ قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ الله رَسُولِ الله عَلَيْهُ فَأَدْسَلُوا مِنْهُ إِلَى رَسُولِ الله عَلَيْهُ فَأَدْسَلُوا مِنْهُ إِلَى رَسُولِ الله عَلَيْهُ فَأَكُنهُ (۱).

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ مَاءِ الْبَحْرِ فَقَالَ: هو الطَّهُورُ مَاؤُهُ، الْحِلُّ مَيْتَتُهُ» (٢).

اليك أقوال أهل العلم بالتفصيل:

□ أثر أى بكر الصديق صَّالَتِه:

فَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَهِ اللَّهُ قَالَ: أَشْهَدُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ، أَنَّهُ قَالَ: السَّمَكَةُ الطَّافِيَةُ عَلَى المَّاءِ حَلاَّلُ^(٣).

⁽١) متفق عليه: وسبق تخريجه قريبا.

⁽٢) صحيح بمجموع طرقه: وسبق تخريجه.

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٠١١٥)، وابن عبد البر في التمهيد (٢٣/ ١٥)، والدارقطني (٤٧٨٦، ٤٧٨٥) كلهم من طرق عن سُفْيَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّلِكِ بْنِ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عن أبي بَكْرٍ، به. وهذا إسناد صحيح.

قال أبن عبد البر في «التمهيد» (١٥/ ٢٣) عن عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن أبي الزبير عن مولى لأبي بكر عن أبي بكر قال: «كل ما في البحر من دابة قد ذبحها الله لك فكلها» قلت: فيه مبهم لم يسم، وفيه أيضا عنعنة أبي الزبير، وفيه رواية معمر عن أيوب، ورواية معمر عن البصريين فيها كلام.

🗖 أثر ابْنِ عُمَرَ 🍩:

أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَرَى بِالسَّمَكِ الطَّافِي بَأْسًا (١).

□ أثر أبي أيوب ﴿

وعَنْ أَبِي أَيُّوبَ أَنَّهُ رَكِبَ فِي الْبَحْرِ فِي رَهْطٍ مِنْ أَصْحَابِهِ فَوَجَدُوا سَمَكَةً طَافِيَةً عَلَى الْمَاءِ فَسَأَلُوهُ عَنْهَا فَقَالَ: «أَطَيِّبَةٌ هِي لَمْ تُغَيَّرْ؟» قَالُوا: نَعَمْ. قَالَ: «فَكُلُوهَا وَارْفَعُوا نَصِيبى مِنْهَا». وَكَانَ صَائِمًا (٢٠).

وَعَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، أَنَّ أَبَا أَيُّوبَ وَجَدَ سَمَكَةً طَافِيَةً فَأَكَلَهَا (٣).

أثر أي طلحة عَلَيْهِ:

وعن جَبَلَةَ بْنِ عَطِيَّةَ أَنَّ أَصْحَابَ أَبِي طَلْحَةَ أَصَابُوا سَمَكَةً طَافِيَةً فَسَأَلُوا عَنْهَا أَبَا طَلْحَةَ فَقَالَ: اهْدُوهَا إِلَىَّ (٤).

أثر سفيان كَمْلَتْهُ:

وعَنْ سُفْيَانَ بِهَذَا قَالَ: السَّمَكَةُ الطَّافِيَةُ عَلَى المَّاءِ حَلاَّلُ (٥).

(۱) رجاله ثقات إلا أيوب أبي العلاء القصاب فأنه صدوق له أوهام: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٠١١٦) قال: حَدَّثْنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ به.

(٢) إسناده حسن: أخرجه الدارقطني (٤٧٩٠) قال: حَدَّثَنَا أَبُوَّ بَكْرٍ النَّيْسَابُورِيُّ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ سِنَانٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ الْمُثَنَّى عَنْ ثُهَامَةَ بْنِ أَنَسٍ عَنْ أبي أَيُّوبَ. وعبد الله بن المثنى «صدوق كثير الخطأ»، وثمامة «صدوق».

(٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٠١١٤) قال: حَدَّثَنَا ابْنُ عُلَيَّةَ، عَنْ خَالِدِ الْحُذَّاءِ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، عن أبي أَيُّوبَ به.

(٤) رجَاله ثَقَات: أَخرَجه الدارقطني (٤٧٩١) قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ النَّيْسَابُورِيُّ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَهْلِ حَدَّثَنَا عَقَانُ (حَ) قَالَ: وَأَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُوسُفَ السُّلَمِيُّ حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ قَالاً: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةً عَنْ حَبِيبٍ بْنِ الشَّهِيدِ عَنْ جَبَلَةَ بْنِ عَطِيَّةَ أَنَّ أَصْحَابَ أَبِي طَلْحَةَ أَصَابُوا سَمَكَةً طَافِيَةً فَسَأَلُوا عَنْهَا أَبَا طَلْحَةَ فَقَالَ: اهْدُوهَا إِلَى .

(٥) إسناده حسن: أخرجه الدارقطني (٤٨٨٣) قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ نُوحٍ حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْحَاقَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ به. قلت: ومحمد بن نوح ثقة مأمون قاله الدارقطني في تاريخ دمشقي

كرقول المالكية - رحمهم الله:

قال مالك يَعَلَّقُهُ: يؤكل كل ما في البحر الطافي وغير الطافي من صيد البحر كله ويصيده المحرم.

قال ابن عبد البر: قال مالك: يؤكل ما في البحر من السمك والدواب وسائر ما في البحر من الحيوان وسواء اصطيد أو وجد ميتا طافيا وغير طاف قال: وليس شيء من ذلك يحتاج إلى ذكاة لقول رسول الله ﷺ: «هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ الحِلَّ مَيْتَتَهُ»، وكره مالك خنزير الماء من جهة اسمه ولم يحرمه وقال: أنتم تقولون خنزير، قال ابن القاسم: أنا أتقيه ولا أراه حراما(۱).

وقال أيضا: وقد روي عن مالك أنه قال: لا بأس بأكل الطافي من السمك ما لم ينتن، وهو قول جمهور العلماء، وفي حديث أبي تعلبة الخشني أن رسول الله ﷺ قال له في الصيد الذي يغيب عن صاحبه: يأكله ما لم ينتن (٢).

وقال القرافي تختلفه: والمأكول: إما جماد وإما حيوان أو نبات، والحيوان ضربان: بحري وبري؛ فالبحري قال مالك في الكتاب: يؤكل جميعه بغير ذكاة ولا تسمية سواء صيد أو وجد طافيا أو في بطن طير الماء وبطن حوت صاده مسلم أو مجوسي كان له شبه في البر أم لا(٣).

كرقول الشافعية - رحمهم الله:

قال الشّافعيُّ تَعَلَقُهُ: وَكُلُّ ما كان يَعِيشُ فِي الْمَاءِ من حُوتٍ أَو غَيْرِهِ فَأَخْذُهُ ذَكَاتُهُ لاَ ذَكَاةَ عليه وَلَوْ ذَكَاهُ لمَ عَرُمْ، وَلَوْ كان من شَيْءٍ تَطُولُ حَيَاتُهُ فَذَبَحَهُ لَأَنْ يَسْتَعْجِلَ مَوْتَهُ مَا كَرِهْته، وَسَوَاءٌ من أَخَذَهُ من مَجُوسِيٍّ أَو وَتَنِيٍّ لاَ ذَكَاةَ له؛ لأَنَّهُ ذكى في نَفْسِهِ فَلاَ يبالي من أَخْذِهِ وَسَوَاءٌ ما كان منه يَمُوتُ حين يَخْرُجُ من المَّاءِ وما كان يَعِيشُ إذا كان يبالي من أَخْذِهِ وَسَوَاءٌ ما كان منه يَمُوتُ حين يَخْرُجُ من المَّاءِ وما كان يَعِيشُ إذا كان

⁽٥٦/ ١٣٤)، وهارون بن إسحاق صدوق.

⁽١) التمهيد (١٦/ ٢٢٣).

⁽٢) التمهيد (٢٣/ ١٥).

⁽٣) الذخيرة (٤/ ٩٦).

مَنْسُوبًا إِلَى المَّاءِ وَفِيهِ أَكْثَرُ عَيْشِهِ، وإذا كان هَكَذَا فَسَوَاءٌ ما لَفَظَ الْبَحْرُ وَطَفَا من مَيْتَتِهِ وما أُخْرِجَ منه (١).

كرقول الحنابلة - رحمهم الله:

قال ابن قدامة كَتَلَثهُ: قال أحمد في الطافي يؤكل وما جزر عنه الماء أجود والسمك الذي نبذه البحر لم يختلف فيه، وإنها اختلفوا في الطافي وليس به بأس^(٢).

وقال المرداوى: قوله: إلا الجراد وشبهه والسمك وسائر مالا يعيش إلا في الماء فلا ذكاة له هذا المذهب، وعليه أكثر الأصحاب ولوكان طافيا(٣).

القول الثالث: مَا طَفَا مِنَ السَّمَكِ حَرَامٌ، وَمَا جَزَرَ عَنْهُ الْبَحْرُ فَهُوَ حَلَال.

□ أدلة هذا القول:

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله ﴿ اللهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَا أَلْقَى الْبَحْرُ أَوْ جَزَرَ عَنْهُ فَكُلُوهُ وَمَا مَاتَ فِيهِ وَطَفَا فَلاَ تَأْكُلُوهُ» (٤٠).

عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ: مَا مَاتَ فِي الْبَحْرِ، فَإِنَّهُ مَيْتَةٌ (٥).

⁽١) الأم (٢/ ٢٢٧).

⁽٢) الشرح الكبير (١١٤٣).

⁽٣) الإنصاف (١٠/ ٢٨٩).

⁽٤) إسناده ضعيف: أخرجه أبو داود (٣٨١٧)، وابن ماجه (٣٢٤٧)، والطبراني في المعجم الأوسط (٢٨٥٩)، والدارقطني (٢٧٦٦)، والبيهقي (١٩٤٦٢) كلهم من طرق عن يَحْيَى بْنُ سُلَيْم الطَّائِفِيُّ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ عَنْ أَبِي الزُّبِيْرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله عن رَسُولُ الله عَلَيْةٍ. قلت: ورواه الدارقطني (٤٧١٤) قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكُر النَّيْسَابُورِيُّ، حَدَّثَنَا مُعْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مُحْرِزِ الْكُوفِيُّ بِمِصْرَ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْدَ الزُّبَيْرِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ النَّيْسَابُورِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكُر النَّوْرِيُّ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِيُّ، حَدَّثَنَا شُفْيَانُ اللهُ وَمَا النَّوْرِيُّ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرِ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ قَالَ: ﴿إِذَا طَفَا، فَلاَ تَأْكُلُهُ وَإِذَا جَزَرَ عَنْهُ فَكُلُهُ، وَمَا النَّوْرِيُّ عَنْ أَبِي النَّبِيرِ كَانَ كثير الخطأ في حديث كَانَ عَلَى حَافَتَيْهِ فَكُلُهُ وقال الإمام أحمد بن حنبل: عن أبي أحمد الزبير كان كثير الخطأ في حديث سفان.

قلتُ: وفيه أيضا عنعنة أبي الزبير لَمْ يُسْنِدْهُ عَنِ التَّوْرِيِّ غَيْرُ أَبِي أَحْمَدَ وَخَالَفَهُ وَكِيعٌ وَالْعَدَنِيَّانِ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ وَمُؤَمَّلُ وَأَبُو عَاصِمٍ وَغَيْرُهُمْ، رَوَوْهُ عَنِ النَّوْرِيِّ مَوْقُوفًا وَهُوَ الصَّوَابُ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ

هذا القول روى عن ابن عباس، وجابر بن عبد الله، وسعيد بن المسيب والزهري، وإبراهيم النخعي، ومحمد بن سيرين وطاوس وأبو الشعثاء الأحناف.

أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ وَعُبَيْدُ الله بْنُ عُمَرَ وَابْنُ جُرَيْجِ وَزُهَيْرٌ وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ وَغَيْرُهُمْ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ مَوْقُوفًا وَرُوِيَ عَنْ إِسْهَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ وَابْنِ أَبِي ذِئْبٍ عَنْ أَبِي الزَّبَيْرِ مَرْفُوعًا، وَلاَ يَصِعُّ رَفْعُهُ رَفَعَهُ يَخْيَى بْنُ سُلَيْم عَنْ إِسْهَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ وَوَقَفَهُ غَيْرُه.

وقال البيهقي أفي السنن (٩/ ٥٥٥): ويمعْنَاهُ رَوَاهُ أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ وَابْنُ جُرَيْجِ وَزُهَيْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ وَحَمَّدُ الرَّزَّاقِ وَحَمَّدُ الرَّزَّاقِ وَحَمَّدُ الرَّزَّاقِ وَحَمَّدُ اللَّهُ بْنُ الْوَلِيدِ الْعَدَنِي وَأَبُو عَاصِمٍ وَمُؤَمَّلُ بْنُ إِسْهَاعِيلَ وَغَيْرُهُمْ عَنْ سُفْيَانَ التَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي الزَّبَيْرِ عَنْ عَنْ اللَّهُ رِيِّ عَنْ أَبِي الْعَدَنِي وَأَبُو عَاصِمٍ وَمُؤَمَّلُ بْنُ إِسْهَاعِيلَ وَغَيْرُهُمْ عَنْ سُفْيَانَ التَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي النَّبَيْرِ عَنْ جَابِر مَوْقُوفًا.

وأخرَجه الدارَقطني عن جابر (٤٧١٦) حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْبَزَّازُ وَيُوسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ الْأَزْرَقُ وَابْنُ الرَّبِيعِ وَابْنُ خَلْدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا الحُسَنُ بْنُ عَرَفَةَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ عَبْدِالْعَزِيزِ بْنِ عُبَيْدِ الله عَنِ النبي ﷺ قَالَ: «كُلُوا مَا حَسَرَ عَنْهُ الْبَحْرُ وَمَا أَلْقَاهُ وَمَا وَجَدْتُمُوهُ مَيْتًا أَوْ طَافِيًا فَوْقَ اللهِ فَلاَ تَأْكُلُوهُ». تَفَرَّدَ بِهِ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عُبَيْدِ الله عَنْ وَهْبٍ وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عُبَيْدِ الله عَنْ وَهْبٍ وَعَبْدُ الْعَزِيزِ ضَعِيفٌ لاَ يُحْتَجُّ بِهِ.

وقال ابن أبي حاتم (٢/٤٦): سألتُ أبا زُرعَة، عَن حدِيثٍ؛ رواهُ إِسماعِيلُ بنُ عيّاشٍ، عن عبدِ اللهِ، عن عبدِ الله عن عبدِ الله عن وهب بنِ كيسان، ونُعيم بنِ عَبدِ الله ، عن جابِر بنِ عَبدِ الله ، عنِ النّبِيّ عبدِ الله ، عن وهب بنِ كيسان، ونُعيم بنِ عَبدِ الله ، عن جابِر بنِ عَبدِ الله ، عنِ النّبِيّ عَبدِ الله ، عن النّبي عنهُ البحرُ فكُل ، وما طفا عنِ الماءِ فلا تأكُل ».

قال أَبُو زُرعة: هذا خطأٌ، إِنّها هُو موقُوفٌ عن جابِر فقط، وعبدُ العزِيزِ بنَ عُبيدِ الله واهِي الحدِيثِ. وخرجه ابن أبي شيبة (٢٠١٠٤) عن ابن علية عنّ أيوب عن أبي الزبير عن جابر به.

وأخرجه الدارقطني (٤٧٧٧) قال حَدَّثَنَا عَبْدُ الْغَافِرِ بْنُ سَلاَمَةٌ حَدَّثَنَا مَزْدَادُ بْنُ جَمِيلِ حَدَّثَنَا المُعَافَى ابْنُ عِمْرَانَ حَدَّثَنَا إِسْهَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ عَنْ أَبِي الزُّبِيْرِ عَنْ جَابِرِ أَنَّهُ سَمِعَهُ ابْنُ عِمْرَانَ حَدَّثَنَا إِسْهَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ عَنْ أَبِي الزُّبِيْرِ عَنْ جَابِرِ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: مَا أَلْقَى الْبَحْرُ أَوْ حَسَرَ عَنْهُ مِنَ الحِيتَانِ فَكُلْهُ وَمَا وَجَدْتَهُ طَافِيًا فَلاَ تَأْكُلْهُ. مَّوْقُوفٌ هُوَ الصَّحِيحُ.

(١) إسناده منقطع: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٠١٠٩) قال: حَدَّثَنَا حَفْصٌ، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ بَعْهِ.

□ وإليك أقوالهم:

كر أولا الآثار الواردة عن الصحابة عليه، والتابعين - رحمهم الله:

🗖 أثر عبد الله بن عباس عليه:

عَنْ عَبْدِ الله بْن أبي الْمُذَيْلِ، قَالَ: سَأَلَ رَجُلُ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: إنِّي آتِي الْبَحْرَ فَأَجِدُهُ قَدْ جَفَلَ سَمَكًا طَافِيًا (١).

- وعَنْ جَابِر ﷺ: قَالَ: مَا مَاتَ فِيهِ فَطَفَا فَلاَ تَأْكُلْ (٢).
- □ أثر سَعِيد بن المُسَيَّب وَعَلَقْهُ: أَنَّهُمَا كَرِهَا الطَّافِيَ مِنَ السَّمَكِ^(٣).
 - أثر الزُّهْرِيِّ عَنَلْلَهُ: أَنَّهُ كَرِهَ الطَّافِيَ مِنْهُ (٤).
 - أثر إبْرَاهِيمَ النخعى تَخْلَلْهُ: أَنَّهُ كَرِهَ الطَّافِيَ (٥).

وعَنْه أيضاً: أَنَّهُ كَرِهَ مِنَ السَّمَكِ مَا يَمُوتُ فِي الْمَاءِ إِلاَّ أَنْ يَتَّخِذَ الرَّجُلُ حَظِيرَةً فَهَا دَخَلَ فِيهَا فَهَاتَ فَلَمْ يَرَ بِأَكْلِهِ بَأْسًا(١٠).

(١) إسناده حسن: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٠١٠٨)، وعبد الرزاق (٨٤٥٣) كلاهما من طرق عن الأجلح بن عبد الله عن عبد الله بن الهذيل عن ابن عباس به. وهذا إسناد حسن من أجل الأجلح فإنه "صدوق».

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٢٠١٠٤) عن ابن علية عن أيوب عن أبي الزبير عن جابر به. قلت: في إسناده أبي الزبير مدلس وقد عنعن.

(٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٠١٠٥) قال: حَدَّثَنَا ابْنُ عُلَيَّةَ وَعَبْدَةُ بْنُ سُلَيُهَانَ، عَنِ ابْن أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عن سَعِيدِ بْنِ المُسَيَّبِ به.

(٤) إَسنَاده صحيح: أخرجه ابن أبي شَيبة (٢٠١١٢) قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ.

(٥) إسنَاده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٠١١٣) قال: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ حَسَنٍ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ به.

(٦) إسنادُه صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٠١١) قال: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ أَبِي مَعْشَرِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ به.

- أثر مُحَمَّدٍ بن سيرين سَيَلَتْهُ: قَالَ: كَانَ لاَ يَكْرَهُ مِنَ السَّمَكِ شَيْئًا إِلاَّ الطَّافِيَ مِنْهُ (١٠).
 - أثر طاوس رَحَمَلَتْهُ:

عَنِ ابْنِ طَاوُس، عَنْ أَبِيهِ فِي الْحُوتِ يُوجَدُ فِي الْبَحْرِ مَيِّتًا فَنَهَى عَنْهُ (٢).

□ أثر أب الشعثاء كَالَثُهُ: قَالَ: يكره الطافي منه، وكل ما جزره (٣).

وهو قول: الأحناف رحمهم الله.

قال السرخسى تَعْلَثهُ: ولا تؤكل السمكة الطافية فأما ما انحسر عنه الماء أو نبذه فلا بأس بأكله (٤).

وقال ابن مودود تحملة: (ولا يؤكل الطافي من السمك) وهو ما مات حتف أنفه (٥).

وقال المرغياني تختلفه: ويكره أكل الطافي منه وقال مالك والشافعي – رحمهم الله: لا بأس به؛ لإطلاق ما روينا، ولأن ميتة البحر موصوفة بالحل بالحديث، ولنا ما روى جابر فلي عن النبي عَلَيْقٍ.

□ مناقشة الأدلة والردعليه:

ردُّ الأحناف على مخالفهم:

قال السرخسى تَعْلَقْهُ: قَالَ الشَّافِعِيُّ تَعْلَقْهُ لَا بَأْسَ بِأَكْلِ السَّمَكِ الطَّافِي، وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ أُحِلَ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُ وَمَتَاعَا لَّكُمْ ﴾ [المائدة: ٩٦] قِيلَ: الطَّعَامُ مِنْ

⁽۱) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (۲۰۱۱۰٦) قال: حَدَّثَنَا ابْنُ عُلَيَّةَ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ مُحُمَّدٍ به.

⁽٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٢٠١١) قال: حَدَّثَنَا يَخْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ طَاوُوس، عَنْ أَبِيهِ به قلت في إسناده ابن جريج وهو مدلس وقد عنعن.

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٢١١٠٧) قال: حَدَّثَنَا ابْنُ عُييْنَةَ، عن عمرو، عن أبي الشعثاء به.

⁽٤) المبسوط (١١/ ٤٤٨).

⁽٥) المصدر السابق.

السَّمَكِ مَا يُوجَدُ فِيهِ مَيُّتًا، وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي الْبَحْرِ: «هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ السَّمَكِ مَا يُوجَدُ فِيهِ مَيُّتًانِ وَدَمَانِ...» الْحَدِيثَ، الْحِلُّ مَيْتَتَانِ وَدَمَانِ...» الْحَدِيثَ، وَفِي حَدِيثِ أَبَانَ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ رَضِيَ الله تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ شَيْلَ عَنْ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ شَيْلَ عَنْ أَكْلِ الطَّافِي مِنْ السَّمَكِ فَلَمْ يَرَ بِهِ بَأْسًا.

وَاعْتَبَرَ السَّمَكَ بِالْجُرَادِ بِعِلَّةِ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الذَّكَاةُ فَيَسْتَوِي مَوْتُهُ بِسَبَبٍ وَبِغَيْرِ سَبَبٍ، وَحُجَّتُنَا فِي ذَٰلِكَ حَدِيثُ جَابِر رَضِيَ الله تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهُ قَالَ: «مَا انْحَسَرَ عَنْهُ اللَّهُ فَكُلْ، وَمَا طَفَا فَلَا تَأْكُلُ» (١).

وقال الزيلعي تَحْلَقْهُ: وَأَمَّا الطَّافِي فَيُكْرَهُ أَكْلُهُ لِقَوْلِ جَابِرٍ عَلَيْهُ إِنَّهُ عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قال: «مَا نَضَبَ عنه المُاءُ فَكُلُوا ومَا طَفَا فَلَا تَأْكُلُوا» وَعَنْ جَمَاعَةٍ من الصَّحَابَةِ مِثْلُهُ وهو حُجَّةٌ على مَالِكِ وَالشَّافِعِيِّ فِي إِبَاحَتِهِمَ الطَّافِي وَلَا دَلِيلَ لَهُمَّا فِيهَا الصَّحَابَةِ مِثْلُهُ وهو حُجَّةٌ على مَالِكِ وَالشَّافِعِيِّ فِي إِبَاحَتِهِمَ الطَّافِي وَلَا دَلِيلَ لَهُمًا فِيهَا رَوَيَا لِأَنَّ الْمُرَادَ بِمَيْتَةِ الْبَحْرِ مَا لَفَظَهُ الْبَحْرُ حتى يَكُونَ مَوْتُهُ مُضَافًا إِلَى الْبَحْرِ وَلَا يَتَنَاوَلُ مَا مَاتَ فيه بِمَرَضِ أَو نَحْوِهِ (٢٠).

رد الشافعية على مخالفهم:

قال النووي تعلقه: على قول الأحناف: وأمَّا السَّمَك الطَّافِي وَهُو الَّذِي يَمُوت فِي الْبَحْر بِلَا سَبَب فَمَذْهَبنَا إِبَاحَته، وَبِهِ قَالَ جَمَاهِير الْعُلَمَاء مِنْ الصَّحَابَة فَمَنْ بَعْدهمْ، مِنْهُمْ: أَبُو بَكْر الصَّدِّيق وَأَبُو أَيُّوب وَعَطَاء وَمَكْحُول وَالنَّخَعِيِّ وَمَالك وَأَحْد وَأَبُو ثَوْر وَدَاوُد وَغَيْرهمْ، وَقَالَ جَابِر بْن عَبْد الله وَجَابِر بْن زَيْد وَطَاوُسٌ وَأَبُو حَنِيفَة: لَا يَجِلّ، دَلِيلنَا قَوْله تَعَالَى: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُ وَ ﴿ [المائدة: ١٩].

وقال إبْن عَبَّاس وَالجُّمْهُور: صَيْده مَا صِدْتُمُوهُ وَطَعَاْمه مَا قَذَفَهُ، وَبِحَدِيثِ جَابِر هَذَا وَبِحَدِيثِ: «هُوَ الطَّهُور مَاؤُهُ الْحِلِّ مَيْتَه» وَهُوَ حَدِيث صَحِيح، وَبِأَشَّيَاء مَشْهُورَة غَيْر مَا ذَكَرْنَا. وَأَمَّا الْحَدِيث الْمُويِّ عَنْ جَابِر عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: «مَا أَلْقَاهُ الْبَحْر وَجَزَرَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: «مَا أَلْقَاهُ الْبَحْر وَجَزَرَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: قَلَا الْحَدِيث اللَّهُ وَمَا مَاتَ فِيهِ فَطَفَا فَلَا تَأْكُلُوهُ » فَحَدِيث ضَعِيف بِاتِّفَاقِ أَئِمَّة الحُدِيث، لَا

⁽١) المبسوط (١٤/ ١٤٠).

⁽٢) تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق (٥/ ٢٩٧).

يَجُوز الإِحْتِجَاجِ بِهِ لَوْ لَمْ يُعَارِضهُ شَيْء، كَيْف وَهُوَ مُعَارَض بِهَا ذَكَرْنَاهُ؟ وَقَدْ أَوْضَحْت ضَعْف رِجَاله فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ فِي بَابِ الْأَطْعِمَة، فَإِنْ قِيلَ: لَا حُجَّة فِي خَدِيث الْعَنْبَر؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا مُضْطَرِّينَ، قُلْنَا: الإِحْتِجَاجِ بِأَكْلِ النَّبِيِّ عَيَّا مِنْهُ فِي اللَّدِينَة مِنْ غَيْر ضَرُورَة (۱).

وقال الماوردي تَعَلَّفُهُ: وَدَلِيلُنَا قَوْلُ الله تَعَالَى: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُ وَمَتَعَا لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ ﴾ [المائدة:٩٦]، وَقَدْ ذَكَرْنَا تَفْسِيرَهَا، وَأَنَّ طَعَامَهُ طَافِيَة عَلَى قَوْلِ أَبِي مَثَاعًا لَكُمْ وَعُمَرَ ﴿ وَعُمَرَ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى قَوْلِ أَبِي بَكْرِ وَعُمَرَ ﴿ وَاللَّهُ عَلَى قَوْلِ أَبِي اللهُ عَمْرَ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ ال

وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَ عَلَيْهِ قَالَ فِي الْبَحْرِ: «هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ الْحِلُّ مَيْتَهُ» وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَ عَلَيْهُ الْبَحْرِ لَا إِلَى سَبَبٍ حَادِثٍ، وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَ وَهَذَا كَالنَّصِّ، أَضَافَ المُيْتَةَ إِلَى الْبَحْرِ لَا إِلَى سَبَبٍ حَادِثٍ، وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَ عَلَى الْبَعْرِ اللَّهُ النَّيَةُ قَال: «أُحِلَّتُ لَنَا مَيْتَتَانِ وَدَمَانِ، فَالمُيْتَتَانِ: الْحُوتُ وَالجُّرَادُ، وَالدَّمَانِ: الْكَبِدُ وَالطِّحَالُ»، فَكَانَ عَلَى عُمُومِهِ (٢).

وقال العلامة الفاضل الشيخ صالح الفوزان حفظه الله: قالوا وميتة البحر المباحة في الحديث السابق ما لفظه البحر ليكون موته مضافًا إلى البحر لا ما مات فيه من غير آفة وأجابوا عما استدل به الثلاثة والجمهور بما يأتي:

أجابوا عن الاستدلال بالآية وهي قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُ وَ السَدَةِ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّلَّا اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّ

والراجح والله أعلم: هو قول الجمهور: إباحة ميتة البحر مطلقا، وذلك للأدلة

⁽۱) شرح النووي على مسلم (١٣/ ٨٦).

⁽٢) الحاوي الكبير (١٥١/١٥١).

⁽٣) الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح (٩٠).

العامة التي أوردها.

مسألة: ما حكم أكل ما يعيش في البر والبحر؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذه السألة على أربعة أقوال:

القول الأول: حلال مطلقا: 🕸

قال به المالكية.

□ وإليك أقوالهم:

قال ابن عبد البر تختشه: قال مالك: يؤكل ما في البحر من السمك والدواب وسائر ما في البحر من الحيوان وسواء اصطيد أو وجد ميتا طافيا وغير طاف قال: وليس شيء من ذلك يحتاج إلى ذكاة لقول رسول الله ﷺ: «هو الطهُور مَاؤُه الحِلُّ مَيْنَتُهُ» وكره مالك خنزير الماء من جهة اسمه ولم يحرمه، وقال: أنتم تقولون خنزير قال ابن القاسم: أنا أتقيه ولا أراه حراما(۱).

وقال القرافي كتتشه: والمأكول: إما جماد وإما حيوان أو نبات، والحيوان ضربان: بحري وبري؛ فالبحري قال مالك في الكتاب: يؤكل جميعه بغير ذكاة ولا تسمية سواء صيد أو وجد طافيا أو في بطن طير الماء وبطن حوت صاده مسلم أو مجوسي كان له شبه في البر أم لا(٢).

القول الثانى: حلال مطلقا ما عدا الضفدع فلا يحل، وكذلك طير الماء لايحل إلا مذكاة.

وهو قول: الشافعية - رحمهم الله.

□ وإليك أقوالهم:

قال النووي يختلفه: الصحيح المعتمد أن جميع ما في البحر تحل ميتته إلا الضفدع ويحمل ما ذكره الأصحاب أو بعضهم من السلحفاة والحية والنسناس على ما يكون

⁽۱) التمهيد (۱٦/ ٢٢٣).

⁽٢) الذخيرة (٤/ ٩٦).

في ماء غير البحر، والله تعالى أعلم (١).

قال الماوردي: حيوان البحر أقسام: مباح ومخطور ومختلف فيه؛ فالضفدع وذوات السموم حرام، والسمك حلال وما يعيش في البر والبحر فإن كان يستقر في البر ومرعاه في البحر كطير الماء حل، والعكس كالسلحفاة يجرم وإن استقر فيها ومرعاه فيهما ينظر أغلب أحوله فإن استوت فوجهان وقال المصنف في مجموعه الصحيح المعتمد أن جميع ما في البحر تحل ميتته إلا الضفدع ويحمل ما ذكره الأصحاب من السلحفاة والحية والنسناس على غير ما في البحر (٢).

🚭 القول الثالث: وهو جميع ما في البحر محرم إلا السمك فهو حلال إلا ما طفا منه.

وهو قول: الأحناف - رحمهم الله:

□ وإليك أقواهم:

قال الكاساني كَالله: الْبَرِّ أَمَّا الَّذِي يَعِيشُ فِي الْبَحْرِ فَجَمِيعُ مَا فِي الْبَحْرِ مِنْ الْجَوْرِ مِنْ اللَّهُ السَّمَكَ خَاصَّةً فَإِنَّهُ يَحِلُّ أَكْلُهُ إِلَّا مَا طَفَا مِنْهُ، وَهَذَا قَوْلُ أَصْحَابِنَا ﷺ (٣).

القول الرابع: وهو كل ما يعيش في البحر من حيوان فلا يحل بغير ذكاة إلا ما لا دم فيه.

وهو قول: الحنابلة - رحمهم الله:

□ وإليك أقوالهم:

قال ابن قدامة كتالله: كل ما يعيش في البر من دواب لا يحل بغير ذكاة؛ كطير الماء والسلحفاة وكلب الماء إلا ما لآدم فيه كالسرطان فإنه يباح بغير ذكاة، قال أحمد: السرطان لا بأس به قيل له: يذبح؟ قال: لا(٤).

⁽١) المجموع (٩/ ٣٣).

⁽٢) انظر السراج الوهاج (١/ ٥٦٥).

⁽٣) بدائع الصنائع (١٠/ ١٢٣).

⁽٤) المغني (١١/ ٨٣).

قال المرداوي كَالَّهُ: إن كان مأواه البحر ويعيش في البر ككلب الماء وطيره والسلحفاة ونحو ذلك فهذا أيضا لا يباح المقدور عليه منه إلا بالتذكية، وهذا المذهب مطلقا إلا ما استثني، وعليه جماهير الأصحاب وقطع به أكثرهم (١).

ثانيا: مسائل تتعلق بحيونات البر

قال الشيخ العلامة الفوزان - حفظه الله: فأما الحيوان البري فهو: ما لا يعيش إلا في البر، والأصل فيه الحل إلا ما كان تحريمه قد نص عليه الشارع (٢).

وهناك من الحيوانات البرية ماهو حرام وما هو مختلف في حرمته وما هو حلال.

قال ابن رشد تَعَلَّتُهُ: وَالمُحَرَّمَةُ مِنْهَا مَا تَكُونُ مُحَرَّمَةً لِعَيْنِهَا، وَمِنْهَا مَا تَكُونُ لِسَبَبِ وَارِدٍ عَلَيْهَا. وَكُلُّ هَذِهِ مِنْهَا مَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ، وَمِنْهَا مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ. فَأَمَّا المُحَرَّمَةُ لِسَبَبِ وَارِدٍ عَلَيْهَا: فَهِيَ بِالْجُمْلَةِ تِسْعَةُ: المُئتَةُ، وَالمُنْخَنِقَةُ، وَالمُوقُوذَةُ، وَالمُرْدِيَةُ، وَالنَّطِيحَةُ، وَالنَّطِيحَةُ، وَالمُنْخَنِقَةُ وَالمُنْخَنِقَةُ وَالمُنْخَذِقَةُ، وَالمُوقُوذَةُ، وَالمُنْكِيةِ مِنَ الْحَيَوَانِ الَّذِي التَّذْكِيَةُ وَمَا أَكُلَ السَّبْعُ، وَكُلُّ مَا نَقَصَهُ شَرْطٌ مِنْ شُرُوطِ التَّذْكِيَةِ مِنَ الْحَيَوَانِ الَّذِي التَّذْكِيَةُ شَرْطٌ فِي أَكْلِهِ، وَالْحُكَرَةُ وَالطَّعَامُ الْحُلَلُ مُخَالِطُهُ نَجِسٌ. فَأَمَّا المُنْتَةُ حكم أكلها: فَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى تَحْرِيم مَيْتَةِ الْبَرِّ (٣).

وقد اختلف أهل العلم في حل وتحريم بعض الحيوانات البريّة:

قال ابن رشد تَعْلَشْهُ: وَأَمَّا الْمُحَرَّمَاتُ لِعَيْنِهَا من الحيوانات المُخْتَلَفُ فِيهَا فَأَرْبَعَةٌ: أَحَدُهَا: لَحُومُ السِّبَاعِ مِنَ الطَّيْرِ وَمِنْ ذَوَاتِ الْأَرْبَعِ. وَالثَّانِي: ذَوَاتُ الْحَافِرِ الْإِنْسِيَّةُ. وَالثَّالِثُ: لَحُومُ الْحَيَوَانِ الْمُأْمُورِ بِقَتْلِهِ فِي الْحَرَمِ. وَالرَّابِعُ: لَحُومُ الْحَيَوَانَاتِ الَّتِي تَعَافُهَا وَالثَّالِثُ وَمُ الْحَيَوَانَاتِ الَّتِي تَعَافُهَا النَّفُوسُ وَتَسْتَخْبِثُهَا بِالطَّبْعُ (٤).

قلت: منها اختلافهم في أكل لحوم الخيل وذلك على ثلاثة أقوال:

⁽١) الإنصاف (١٠/ ٢٨٨).

⁽٢) انظر كتاب الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح (٣٣).

⁽٣) بداية المجتهد (١/ ٣٨٣).

⁽٤) بداية المجتهد (١/ ١٨٥).

🕸 القول الأول: يحرم أكل لحوم الخيل.

روي هذا القول عن ابن عباس والحكم بن عتيبة وهو قول الأحناف في رواية والمالكية في رواية.

وإليك أدلة هذا القول:

استدل القائلين بهذا القول بأدلة منها:

الدليل الأول: قول الله تعالى: ﴿ وَٱلْخِيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْجِعَالَ وَٱلْجَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ﴾ [النحل: ٨] ووجه الاستدلال من هذه الآية:

قال السرخسى يختلف: فقد من الله تعالى على عباده بها جعل لهم من منفعة الركوب والزينة في الخيل، ولو كان مأكولا لكان الأولى بيان منفعة الأكل؛ لأنه أعظم وجوه المنفعة، وبه بقاء النفوس، ولا يليق بحكمة الحكيم ترك أعظم وجوه المنفعة عند إظهار المنة وذكر ما دون ذلك، ألا ترى أنه في الأنعام ذكر الأكل بقوله تعالى: ﴿وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾ [المؤسن: ١٩]، ولأنه ضم الخيل إلى البغال والحمير في الذكر دون الأنعام والقرآن في الذكر دليل القرآن في الحكم، وبنحوه البغل نتاج الفرس والولد جزء من الأم، وحكمه حكمها في الحل والحرمة فإذا لم يكن مأكولا عرفنا أن الخيل ليس بمأكول ثم الخيل تشبه البغال والحمير من حيث إنه ذو حافر أهلي بخلاف الأنعام فإنها ذوات حوافر أله.

وقال الكاساني تخلفه: وَلِأَبِي حَنِيفَةً ﴿ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَدَلَالَةُ الْإِجْمَاعِ أَمَّا الْكِتَابُ الْعَزِيزُ فَقَوْلُهُ جَلَّ شَأْنُهُ: ﴿ وَالْحَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْجِعَالَ وَالْجِعَالَ وَالْجِعَالَ وَالْجِعَالَ وَالْجَعِلَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ﴾ [النحل: ٨].

وَوَجْهُ الْاِسْتِدْلَالِ بِهِ مَا حُكِيَ عَنَ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ فَإِنَهُ رُوِيَ أَنَّهُ سُئِلَ عَنَ لَخُمُ الْخَيْلِ فَقَرَأَ بِهَذِهِ الْآيَةِ الشَّرِيفَةِ وقال: ولم يَقُلْ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لِتَأْكُلُوهَا فَيُكْرَهُ أَكْلُهَا وَتَعَالَى فَقَرَأَ بِهَذِهِ الْآيَةِ الشَّرِيفَةِ وقال: ولم يَقُلْ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ذَكَرَ الْأَنْعَامَ فِيهَا تَقَدَّمَ وَمَنَافِعَهَا وَبَالَغَ فِي وَمَنَافِعَهَا وَبَالَغَ فِي فَلْكُ بِقُولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَاللَّهَ نَعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾ ذلك بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾

⁽١) المبسوط (١١/ ٤٢٢).

[النحل:٥]

الدليل الثاني: عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله قَالَ: «لَّا كَانَ يَوْمُ خَيْبَرَ أَصَابَ النَّاسَ مَجَاعَةٌ فَأَخَدُوا الْخُمُرَ الْأَهْلِيَّةَ فَذَبَحُوهَا وَمَلَعُوا مِنْهَا الْقُدُورَ فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ عَيْفِ فَأَمَرَنَا رَسُولُ الله عَيْقِ فَكَفَأْنَا يَوْمَئِذِ الْقُدُورَ وَقَالَ: إِنَّ الله عَنْ سَيَأْتِيكُمْ بِرِزْقٍ هُوَ أَحَلُّ مِنْ هَذَا وَأَطْيَبُ فَكَفَأْنَا يَوْمَئِذِ الْقُدُورَ وَهِي تَغْلِي فَحَرَّمَ رَسُولُ الله عَيْفَ الْحُمُر الْإِنْسِيَّةَ هَذَا وَأَطْيَبُ وَكُلُّ ذِي خِلْبٍ مِنْ الطَّيْرِ وَحَرَّمَ وَلُكَ ذِي خِلْبٍ مِنْ الطَّيْرِ وَحَرَّمَ اللهِ عَلَيْ وَحَرَّمَ الْمُؤْمِلَةُ وَالنَّهُمَةُ اللهُ عَلَيْ وَكُلُّ ذِي خَلْبٍ مِنْ الطَّيْرِ وَحَرَّمَ اللهِ اللهُ عَلَيْ وَكُلُّ ذِي خِلْبٍ مِنْ الطَّيْرِ وَحَرَّمَ اللهِ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ وَكُلُّ ذِي خَلْبٍ مِنْ الطَّيْرِ وَحَرَّمَ اللهِ اللهُ عَلَيْهِ مَا اللهُ عَلَيْ وَكُلُّ ذِي خَلْبٍ مِنْ الطَّيْرِ وَحَرَّمَ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ وَكُلُّ ذِي خَلْبٍ مِنْ الطَّيْرِ وَحَرَّمَ اللهُ اللهِ عَلَيْهِ مَا اللهُ عَلَيْهِ وَكُلُّ ذِي خَلْبٍ مِنْ الطَّيْرِ وَحَرَّمَ اللهَ عَلَيْهِ وَالْبِغَالِ وَكُلُّ ذِي نَابٍ مِنْ السِّبَاعِ وَكُلَّ ذِي خِلْهِ مَا اللهُ اللهُ عَلَيْهِ وَالنَّهُ اللهُ عَلَيْهِ وَالنَّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ وَلَا لَهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ ال

الدليل الثالث: عَنْ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ: «نَهَى عَنْ أَكْلِ كُومِ الْخَيْلِ وَالْبِغَالِ وَالْبِغَالِ وَالْبِغَالِ وَالْبِغَالِ وَالْجَمِيرِ - زَادَ حَيْوَةً - وَكُلِّ ذِى نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ»(٣).

(١) بدائع الصنائع (٥/ ٣٨).

(۲) منكر: أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٤/ ٣٢٨)، والطبراني في «الأوسط» (٣٨٣٤)، وابن عبد البر (١٢٨/١٠)، كلهم من طريق عن عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن جابر بن عبد الله عليه عن النبي عليه قلت: في إسناده عكرمة بن عمار يرويه عن يحيى بن أبي كثير ورواية عكرمة عن يحيى متكلم فيها.

قال النسائي: ليس به بأس إلا في حديثه عن يحيى بن أبي كثير.

وقال أبو حاتم: كان صدوقا، وربها وهم في حديثه، وربها دلس، وفي حديثه عن يحيى بن أبي كثير بعض الأغاليط. انظر: التهذيب (٢٦٢)، وقال ابن عبد البر (١٢٨/١٠): وهذا حديث لا تقوم به حجة لضعف إسناده، والثابت عن جابر في الصحيحين بخلاف ما رواه عكرمة بن عهار وأخرج البخاري في صحيحه (١٠١٥) عن محمد بن علي عن جابر بن عبد الله على قال: نهى النبي يكن يوم خيبر عن لحوم الحمر ورخص في لحوم الخيل.

ُ وأُخْرِج مسلم (٥١٣٥) عنْ أَبِي الزُّبِيْرِ أَنَّهُ سَمِّعَ جَاٰبِرَ بْنَ عَبْدِ الله يَقُولُ: أَكَلْنَا زَمَنَ خَيْبَرَ الْحَيْلَ وَحُمُر الْوَحْش وَنَهَانَا النبي ﷺ عَن الْحِبَارِ الأَهْلِيِّ.

قال الطحاوي في (مشكل الآثار) (٤/ ٩ ٣٢): أَنَّ أَهْلَ الْحَدِيثِ يُضَعِّفُونَ حَدِيثَ عِكْرِمَةَ عَنْ يَخْيَى وَلَا يَجْعَلُونَهُ فِيهِ حُجَّةً لَكَانَ خِلَافَ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ وَلَا يَجْعَلُونَهُ فِيهِ حُجَّةً لَكَانَ خِلَافَ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ ابْنِ حُسَيْنٍ وَعَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ وَأَبِي الزُّبَرِ عَنْ جَابِرٍ لَهُ فِي ذَلِكَ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ جَابِرٍ اللهُ فِي ذَلِكَ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ جَابِرٍ اللهُ فِي ذَلِكَ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ جَابِرٍ اللهُ فِي ذَلِكَ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةً عَنْ جَابِرٍ اللهُ فَيْ ذَلِكَ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةً عَنْ جَابِرٍ اللهُ فَلَى بِالْحِفْظِ مِنْ وَاحِدٍ.

(٨٥) إسناده ضعيف: شواهدَ أخرجه أبو داودُ (٣٧٩٢)، والنسَائي (٤٣٣١، ٤٣٣٢)، وابن ماجه

كرواليك أقوال أهل العلم:

🗖 أثر ابْنَ عَبَّاسِ ﷺ:

أنه كَانَ يَكْرَهُ لَحُومَ الْخَيْلِ وَالْبِغَالِ وَالْجِمِيرِ، وَكَانَ يَقُولُ: قَالَ الله: ﴿وَٱلْأَنْعَامَ خَلَقَهَا ۖ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾ [النحل: ٥] فَهَذِهِ لِلأَكْلِ، ﴿وَٱلْحَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا ﴾ [النحل: ٨] فَهَذِهِ لِلرُّكُوبِ (١).

(٣١٩٨)، وأحمد (٨٩/٤)، والدارقطني (٤٨٣١)، والطبراني (٣٨٢٦)، والطحاوي في «المشكل» (٣٨٢٦)، والبيهقي (١٩٩٢٨)، والعقيلي في الضعفاء (٢/ ٢٠٦)، كلهم من طرق عن بقية. حدثني ثور بن يزيد عن صالح بن يحيى بن المقدام بن معديكرب عن أبيه عن جده عن خالد بن الوليد عن رسول الله ﷺ. قلت: في إسناده بقية بن الوليد وهو يدلس تدليس التسوية ويلزمه التصريح بالساع إلى آخر الإسناد، وفيه أيضا صالح بن يحيى وهو ضعيف.

قال العقيلى في الضعفاء (٢٠٦/٢) سَمِعْتُ البخاري قال: صالح بن يحيى بن المقدام بن معدى كرب السلمي الكندي فيه نظر. وقال الدارقطني في السنن (٤٨٣٢) حَدَّثَنَا أَبُو سَهْلِ بْنُ زِيَادٍ قَالَ: سَمِعْتُ مُوسَى بْنَ هَارُونَ يَقُولُ: لاَ يُعْرَفُ صَالِحُ بْنُ يَحْيَى وَلاَ أَبُوهُ إِلاَّ بِجَدِّهِ. وَهَذَا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ وَزَعَمَ الْوَاقِدِي أَنَّ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ أَسْلَمَ بَعْدَ فَتْح خَيْبَرَ.

وقَالَ أَبُو دَاوُدَ فِي السننَ (٣/ ٤١٣): لاَ بَأْسَ بِلُحُومِ الْحَيْلُ وَلَيْسَ الْعَمَلُ عَلَيْهِ. قَالَ آبُو دَاوُدَ: وَهَذَا مَنْسُوخٌ قَدْ أَكَلَ لَحُومَ الْخَيْلِ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِ النبي عَيَالِيَّةً مِنْهُمُ ابْنُ الزُّبَيْرِ وَفَضَالَةُ بْنُ عُبَيْدٍ وَأَنْسُ ابْنُ مَالِكِ وَأَسْرَاءُ ابْنَهُ أَبِي بَكْرٍ وَسُويْدُ بْنُ غَفَلَةً وقال النووي في «المجموع» (٩/٤): واتفق العلماء من أئمة الحديث وغيرهم على أنه حديث ضعيف، وقال بعضهم: هو منسوخ.

(۱) إسناده حسن بمجموع طرقه: أخرجه الطبري (۲۱۲۱۲)، وابن أبي شيبة (۲٤٥٣٢) كلاهما من طريق ابْنُ عُلَيَّةَ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ الدَّسْتُوائِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا يُحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ مَوْلَى نَافِعِ بْنِ عَلْقَمَةَ عن ابْنَ عَبَّاسٍ به. قلت: فيه عنعنة يحيى بن أبي كثير وفيه أيضا قيس بن سعد المكي مُولى نافع بن علقمة ذكره ابن المديني فيمن لم يلق أحدا من الصحابة. انظر: جامع التحصيل نافع بن علقمة ذكره ابن المديني فيمن لم يلق أحدا من الصحابة. وأخرجه الطبري (۲۱٦۱۱) حَدَّثَنَا ابْنُ مُمَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ وَاضِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو حُرْةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ رَجُلِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

قلت: فيه ابن حميد وهُوَ «ضعيف» وفيه أيضاً رجَلا مبهم لم يسم وأخرجه الطبري (٢١٦١٣) قال: حَدَّثَنَا ابْنُ وَكِيعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ الْمِنْهَالِ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ عباس وابن وكيع «ضعيف» وكذا محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وأخرجه أبو يوسف في الآثار

ومقتضى كلام ابن عباس كالكراهة لا التحريم فتأمل!!!

أثر الحُكم بن عتيبة:

قال: ﴿ وَٱلْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾ [النحل: ٥] فَجَعَلَ مِنْهُ الأَكْلَ، ثُمَّ قَرَأً حَتَّى بَلَغَ: ﴿ وَٱلْخِيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْجِعَلَ لِتَرْكَبُوهَا ﴾ [النحل: ٨] قَالَ: ﴿ لَمْ عَنْهُ الأَكْلُ ، ثُمَّ قَرَأً حَتَّى بَلَغَ: ﴿ وَٱلْخِيْلُ وَٱلْبِغَالُ وَالْجِعَالُ وَالْجِعَالُ وَالْجِعَالُ وَالْجَمِيرُ حَرَامٌ فِي عَمْلُ لَكُمْ فِيهَا أَكْلاً ﴾ قَالَ: وَكَانَ الْحُكَمُ يَقُولُ: ﴿ وَالْخِيْلُ وَالْبِغَالُ وَالْجَمِيرُ حَرَامٌ فِي كِتَابِ الله ﴾ (١).

كرقول الأحناف - رحمهم الله:

قال السرخسي كَثَلَثُهُ: وما قال في الجامع الصغير (أكره) يدل على أنه كراهة التحريم.

فقد روى أن أبا يوسف تخلّفه تعالى قال لأبي حنيفة تخلّفه: إذا قلت في شيء: أكرهه في رأيك فيه قال: التحريم (٢٠).

وقال الكاساني تَعَلِّللهُ: وَأَمَّا لَحُمُ الْخَيْلِ فَقَدْ قال أَبُو حَنِيفَةَ رَجِّهُ يُكْرَهُ، وقال أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ رَحِمَهُمَا الله لَا يُكْرَهُ (٣).

قال الطحاوي: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ﴿

(١٠٤٩) عن ابن عَبَّاسٍ: قلت: وابن وكيع هو سفيان "ضعيف"، وابن أبي ليلى وهو محمد بن عبد الرحمن ابن أبي ليلى "ضعيف" وأخرجه الطبري (١٢٦١٤) حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ، عَنِ ابْنِ أَبِيلَى، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَقَيْسَ بِنِ الرَّبِيعِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، عَنِ الْهَيْثَمِ، عَنْ عِكْرِمَّةً، غَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ والهيثم بن عدي الطائي اتهمه بالكذب البخاري وتركه النسائي وغيره وقال أحمد: كان صاحب أخبار وتدليس. انظر: طبقات المدلسين (١/ ٥٧)، وأبو حنيفة إمام في الفقه وتكلموا في روايته للحديث.

(١) إسناده صحيح: أخرجه الطبري (٢١٦١٦) قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَجُو أَحْمَد، قَالَ: حَدَّثَنَا أَجُو أَحْمَد، قَالَ: حَدَّثَنَا أَجُو أَجْمَد، قَالَ: حَدَّثَنَا أَجِي غَنِيَّةً، عَنِ الْحُكَمِ قلت: وأحمد هو ابن حنبل وأبو أحمد هو الزبيري وابن أبي غنية هو عبد الملك بن حميد.

(٢) المبسوط (١١/ ٤٢٢).

(٣) بدائع الصنائع (٥/ ٣٨).

قَالَ: أَكْرَهُ أَكْلَ كَحْم الْفَرَسِ (١).

کے قول المالكية:

قال سحنون: قلت لابن القاسم كَالله: ما قول مالك في الدواب والخيل والبغال والحمير باللحم؟ قال: قال مالك: لا بأس به يدا بيد، وإلى أجل لأن الدواب ليس مما يؤكل لحومها (٣).

القول الثاني: يجوز أكل لحوم الخيل:

□ أدلة هذا القول:

الدليل الأول: عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله ﴿ قَالَ: نَهَى النَّبِي ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ لَحُومِ الْخُومِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

الدليل الثاني: عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ ﴿ قُولَاتُ الْمَدْنَا عَلَى عَهْدِ النَّبِي ﷺ فَرَسًا فَأَكَلْنَا وُ (٥٠).

مشكل الآثار (٤/ ٣٣١).

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (٧/ ١٩٩) قال: حدثنا يونس بن عبد الأعلى قال: أخبرنا عبد الله بن وهب قال: أخبرني مالك بن أنس به.

⁽٣) المدونة (٣/ ١٤٨).

⁽٤) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٠٤٥، ٥٥٢٤)، ومسلم (١٣٤)، وأحمد (٣/ ٣٨٥)، وأبو داود (٣٧٩٠)، والدارمي (٢٠٤٥)، وغيرهم.

⁽٥) متفق عليه: أخرجه البخاري (٥١١،٥٥١١،٥٥١)، ومسلم (١٣٧٥).

قال بهذا القول محمد بن سيرين وروي عن إبراهيم النخعي، وهو مذهب الشافعية، وأحمد، ورواية عند المالكية، وهو قول محمد بن الحسن وأبو يوسف، وابن حزم، واللجنة الدائمة بالمملكة السعودية، وغيرهم.

كروإليك أقوالهم بتفصيل:

أثر محمد بن سيرين كَفَالَتْهُ:

عبد الله بن عون قال: سألت محمدا عن لحوم الخيل فلم يربها بأسا(١).

- أثر الأَسْوَدِ بن يزيد تَعَلَّنهُ: «أَنَّهُ أَكَلَ لَحْمَ فَرَس» (٢).
- أثر إِبْرَاهِيمَ النخعى تَعَلَّشُهُ: قَالَ: «نَحَرَ أَصْحَابُنَا فَرَسًا فِي النَّجْعِ وَأَكَلُوا مِنْهُ، وَلَمْ يَرَوْا بِهِ بَأْسًا» (٣).

كروهو قول عند المالكية رحمهم الله:

قال ابن عبد البر تعلقه: وعن خالد بن الوليد قال: نهى رسول الله عليه عن لحوم الخيل والبغال والحمير وعن كل ذي ناب من السباع، وهذا حديث لا تقوم به حجة لضعف إسناده، وحديث الإباحة صحيح الإسناد⁽¹⁾.

وقال ابن رشد تَخَلَقَهُ: وَأَمَّا سَبَبُ اخْتِلَافِهِمْ فِي الْخَيْلِ: فَمُعَارَضَةُ دَلِيلِ الْخِطَابِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ لِحَدِيثِ جَابِرٍ، وَمُعَارَضَةِ قِيَاسِ الْفَرَسِ عَلَى الْبَغْلِ وَالْحِمَارِ لَهُ، لَكِنَّ إِبَاحَةَ لَكُمْ الْآيَةِ لِحَدِيثِ جَابِرٍ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُعَارَضَ بِقِيَاسٍ وَلَا بِدَلِيلِ خِطَابٍ (٥٠).

⁽١) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٣١) قال: حدثنا أبو أسامة عن بن عون قال: سألت محمدا به.

⁽٢) إسناده ضعيف: أخرجه الطبري (٢١٦١٨، ٢١٦١٧)، وفي الإسناد إليه سفيان بن وكيع وهو «ضعيف».

 ⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه الطبري (٢١٦١٩) قال: حدثنا أحمد عن أبي أحمد الزبيري عن سفيان
 عن منصور عن إبراهيم به.

⁽٤) التمهيد (١٠/ ١٢٨).

⁽٥) بداية المجتهد (١/ ٣٨٧).

كم قول الشافعية - رحمهم الله:

قال النووي تَعَلَّقُهُ: اختلف العلماء في إباحة لحوم الخيل فمذهب الشافعي والجمهور من السلف والخلف أنه مباح لاكراهة فيه (١٠).

قال الماوردي يَعَلَّنهُ: وَأَمَّا خَمُ الْخَيْلِ حكم أكل فَأَكْلُهَا حَلَالٌ قَالَ الشَّافِعِيُّ: كُلُّ مَا لَزِمَهُ اسْمُ الْخَيْلِ مِنَ الْعِرَابِ وَالْمَقَادِيفِ وَالْبَرَاذِينِ، فَأَكْلُهَا حَلَالٌ (٢).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة المقدسى يَخَلِفهُ: الحيوان ثلاثة أقسام: أهلي فيباح منه بهيمة الأنعام لقول الله تعالى: ﴿أُحِلَّتُ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَامِ ﴾ [المائدة:١] والخيل كلها(٣).

ك قول أبو يوسف ومحمد بن الحسن - رحمها الله:

قال الطحاوى تعتشه: فأما أبو يوسف ومحمد بن الحسن فكانا يذهبان في ذلك إلى إباحة أكل لحومها(٤).

وقال ابن رشد: وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ، وَأَبُو يُوسُفَ، وَمُحَمَّدٌ وَجَمَاعَةٌ إِلَى إِبَاحَتِهَا (٥). وقال ابن حزم تَعَلَّله: وَحَلالٌ أَكْلُ الْخَيْلِ وَالْبِغَال (٢).

کے فتاوی الجنه الدائمة، الفتوی رقم (۹۲۷):

س: يوجد بمركز تدريب الفروسية بعض الخيول التي يرغب في التخلص منها،
 إما لكبر سنها أو لوجود عاهة بها تمنعها من مواصلة التدريب، أو نحو ذلك، وقد
 كانت العادة المتبعة في التخلص منها رميها بالرصاص، فهل يجوز ذلك شرعا أم لا؟

ج: لا يخفى أن الخيل يباح أكلها على الصحيح من المذهب، وعليه الأصحاب

⁽١) انظر شرح مسلم (٦/ ٤٢٦).

⁽٢) الحاوى الكبر (١٥/ ٣٢٢).

⁽٣) انظر الكافي (١/ ٥٥٦).

⁽٤) انظر «مشكل الآثار» (٧/ ٢٠٠).

⁽٥) بداية المجتهد (١/ ٣٨٦).

⁽٦) المحلي (٥/ ٢١٤).

ومن وافقهم من أهل العلم؛ لما في (الصحيحين) عن جابر بن عبد الله على قال: «نهى رسول الله ﷺ يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية، وأذن في لحوم الخيل»، ولما (فيهما) «عن أسماء قالت: نحرنا فرسا على عهد رسول الله ﷺ فأكلناه ونحن بالمدينة»، وفي رواية للدارقطني: «أرادت أن تموت فذبحناها فأكلناها».

وثبت أنها مما يباح أكله فلا يجوز ذبحها برميها بالرصاص إلا بشرط، كأن تند فلا يقدر على ذبحها إلا بذلك، أما إذا لم تتعذر تذكيتها التذكية الشرعية فلا يجوز ذبحها إلا بها؛ لما للتذكية الشرعية من إراحة الذبيحة والإحسان في الذبح، فإن كانت الفرس المذبوحة مما يجوز أكله صحيا أمكن أعطاؤها من يأكلها من المسلمين، فإن لم يوجد أحد يقبلها أطعمت الحيوانات، كالأسود ونحوها، وإن كانت مما لا يجوز أكلها صحيا تخلص من لحمها بعد ذبحها الذبح الشرعي بأي طريق يضمن ذلك.

وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

نائب الرئيس

عضو

عضو

عبد الرزاق عفيفي.

عبد الله بن منيع عبد الله بن غديان

القول الثالث: يُكره أكل لحوم الخيل كراهة تنزيمية:

وهو قول: أبي حنيفة، ورواية عند المالكية.

وحجتهم في ذلك: أن الله ذكرها في كتابه للركوب والزينة واختلاف الوارد عن النبي واختلاف السلف، والاحتياط لباب الحرمة، واحتج أبو حنيفة بأنها من ذوات الحوافر.

قال ابن عبد البر يَعْتَشُهُ: حجتهم أن الله تبارك وتعالى ذكرها في كتابه للركوب والزينة وذكر الأنعام فقال: ﴿لِتَرْكَبُواْ مِنْهَا وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾ [غانر:٧٩](١).

وقال الكاساني يَخْتَلُهُ: ولم يُطْلَقُ التَّحْرِيمُ لإخْتِلَافِ الْأَحَادِيثِ الْمُرْوِيَّةِ في الْبَاب

⁽١) التمهيد (١٠/ ١٢٧).

وَاخْتِلَافِ السَّلَفِ فَكُرِهَ أَكْلُ خَمِهِ احْتِيَاطًا لِبَابِ الْخُرْمَةِ(١).

□ وإليك أقوالهم:

كر أولاً: قول الأحناف:

قال الكاساني تَعَلَّقُهُ: يَحُرُمُ أَكْلُ لَحْمِ الْخَيْلِ وَأَمَّا على ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ عن أبي حَنِيفَةَ وَ الْمَا عَلَى ثَالُهُ وَلَمْ يُطْلَقُ التَّحْرِيمُ لِإَخْتِلَافِ الْأَحَادِيثِ الْمُرْوِيَّةِ فِي الْبَابِ وَاخْتِلَافِ السَّلَفِ فَكُرِهُ أَكْلُ كَلْمِهِ احْتِيَاطًا لِبَابِ الْحُرْمَةِ (٢).

قال السرخسي كَتَلَتْهُ: والخيل كذلك كره أكلها على طريق التنزيه لمعنى الكرامة (٣).

ولا تؤكل الخيل عند مالك كراهية لا تحريها.

ك ثانياً: قول المالكية - رحمهم الله:

قال ابن عبد البريخ آلله: واختلف العلماء في أكل لحوم الخيل؛ فذهب مالك وأصحابه إلى أن أكلها مكروه (٤).

ردُّ المانعين على المجوزين:

قال الكاسانى كَتْلَشُّهُ: وما رُوِيَ في بَعْضِ الرِّوايَاتِ عن جَابِرٍ، وما في رِوَايَةِ سَيِّدَتِنَا أَسْمَاءَ ﴿ عُلْ غُيْتَمَل أَنَّهُ كَان ذَلك فِي الْحَالِ التي كَان يُؤْكُلُ فيها الْخُمُر؛ لِأَنَّ النّبي عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِنَّمَا نهي عن أَكْلِ لَحُومِ الْخُمُر يوم خَيْبَرَ وَكَانَتُ الْخَيْلُ النبي عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِنَّمَا نهي عن أَكْلِ لَحُومِ الْخُمُر يوم خَيْبَرَ وَكَانَتُ الْخَيْلُ أَوْكُل في ذلك الْوَقْتِ ثُمَّ حُرِّمَتْ يَدُلُّ عليه ما رُوِيَ عن الزُّهْرِيِّ (٥) أَنَّهُ قال: ما عَلِمْنَا الْخَيْلُ أُكِلَتْ إِلَّا فِي حِصَارٍ (٦).

⁽١) بدائع الصنائع (٥/ ٣٩).

⁽٢) المصدر السابق.

⁽٣) الميسوط (١١/ ٤٣٣).

⁽٤) التمهيد (١٠/ ١٢٧).

⁽٥) لم أقف له على إسناد.

⁽٦) بدائع الصنائع (١١/ ٣٩).

رد المجوزين على المانعين:

قال ابن رشد تَعَلَّلهُ: وَأَمَّا سَبَبُ اخْتِلَافِهِمْ فِي الْخَيْلِ: فَمُعَارَضَةُ دَلِيلِ الْخِطَابِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ لِحَدِيثِ جَابِرٍ، وَمُعَارَضَةِ قِيَاسِ الْفَرَسِ عَلَى الْبَعْلِ وَالْحِهَارِ لَهُ، لَكِنَّ إِبَاحَةَ لَحُم الْخَيْلِ نَصُّ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُعَارَضَ بِقِيَاسٍ وَلَا بِدَلِيلِ خِطَابٍ (۱).

ورد النووي على استدلالهم بحديث خالد شه فقال: واتفق العلماء من أئمة الحديث وغيرهم على أنه حديث ضعيف وقال بعضهم هو منسوخ (٢).

والراجح والله أعلم: هو القول الأول (يجوز أكل لحوم الخيل بلا كراهة) وذلك لصحة الأدلة الواردة في ذلك، ولأن الأحاديث المخالفة لا تقاوم هذه الأدلة المتفق عليها.

مسألة: ما حكم أكل لحوم الحمر الأهلية؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسألة:

فالجمهور يقولون بتحريم لحوم الحمر الأهلية، وهذا قول الأحناف والمالكية والحنابلة، والمالكية في رواية، وقول ابن حزم – رحمهم الله.

قال ابن رشد: وَالسَّبَ فِي اخْتِلَافِهِمْ فِي الْحُمُّرِ الْإِنْسِيَّةِ: مُعَارَضَةُ الْآيَةِ الْمُذْكُورَةِ لِلْأَحَادِيثِ الثَّابِيَةِ فِي ذَلِكَ مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ وَغَيْرِهِ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ الله ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ لَحُومِ الْخُيْلِ». فَمَنْ جَمَعَ بَيْنَ الْآيَةِ وَهَذَا خَيْبَرَ عَنْ لَحُومِ الْخَيْلِ». فَمَنْ جَمَعَ بَيْنَ الْآيَةِ وَهَذَا الْخَدِيثِ حَمَلَهَا عَلَى الْكَرَاهِيَةِ، وَمَنْ رَأَى النَّسْخَ قَالَ بِتَحْرِيمِ الْحُمُّرِ، أَوْ قَالَ بِالزِّيَادَةِ دُونَ أَنْ يُوجِبَ عِنْدَهُ نَسْخًا (٣).

واستدل جمهور القائلين «بحرمة أكل لحوم الحمر الأهلية التحريم» بأدلة منها:

١ - عن الْحُسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ وَأَخيه عَبْدِ الله عَنْ أَبِيهِمَا أَنَّ عَلِيًّا ﴿ فَ قَالَ لِإِبْنِ

⁽١) بداية المجتهد (١/ ٣٨٨).

⁽٢) المجموع (٩/٤).

⁽٣) بداية المجتهد (٣/ ٣٨٦، ٣٨٧).

عَبَّاسٍ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُتْعَةِ وَعَنْ لَحُومِ الْحُمُرِ الأَهْلِيَّةِ زَمَنَ خَيْبَرَ (١).

٢ - حديث أبي ثعلبة الخشني في قال: حرم رسول الله ﷺ لحوم الحمر الأهلية (٢).

٣- حديث ابن أبي أوفى رَفِي الله عَلَيْ قال: عن ابْنَ أبي أوْفى رَفَى يَقُولُ: أَصَابَتْنَا جَاعَةٌ لَيَالِيَ خَيْبَرَ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ خَيْبَرَ وَقَعْنَا فِي الْحُمُّرِ الأَهْلِيَّةِ، فَانْتَحَرْنَاهَا فَلَمَّا غَلَتِ الْقُدُورُ، لَيَالِيَ خَيْبَرَ، فَلَمَّ الْقُدُورُ، فَلاَ تَطْعَمُوا مِنْ لَحُومِ الْحُمُّرِ شَيْئًا. قَالَ عَبْدُ الله فَقُلْنَا: إِنَّهَا نَهَى النَّبِيُّ عَلَيْ لأَنَهَا لَمْ ثُخَمَّسْ. قَالَ: وَقَالَ آخَرُونَ: حَرَّمَهَا الْبَتَّة. وَسَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرِ فَقَالَ: حَرَّمَهَا حديث الْبَتَّة (٣).

٤ - عَنْ عبد الله بن عمر و الله الله عنه عَلَيْهُ عَلَيْهُ خُوم الْحُمُرِ الأَهْلِيَّةِ (١٤).

٥- حديث البراء بن عازب على: أمرنا النبي ﷺ في غزوة خيبر «أن نلقي الحمر الأهلية نيئة ونضيجة ثم لم يأمرنا بأكله بعد» (٥).

كروإليك أقوال أهل العلم:

أثر سعيد بن جبير نَحَلَلْهُ:

عن سَالِمٍ قال: قال سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: كُومُهَا وَأَلْبَاثُهَا حَرَامٌ (٦).

⁽۱) إسناده صحيح: أخرجه البخاري (٥١١٥)، والنسائي (٤٣٥١)، وأحمد (١/ ٧٩)، والدارمي (٢٥٢).

 ⁽۲) إسناده صحيح: أخرجه البخاري (٥٥٢٧)، ومسلم (٥١٨)، وأحمد (١٩٣/٤، ١٩٥)،
 والنسائي (٤٣٤٢)، وغيرهم.

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه البخاري (٥٥٢٦، ٤٢٢٠، ٣١٥٥، ٢٩٨٦)، ومسلم (٥١٢٣، ٥١٢٥)، وأحمد (٤/ ٣٨٣، ٣٥٥)، وابن ماجه (٣١٩٢)، وغيرهم.

⁽٤) إسناده صحيح: أخرجه البخاري (٤٢١٥، ٤٢١٧، ٤٢١٨، ٥٥٢١)، ومسلم (٥١١٩، ٥١١٩). ٥١٣٤، ٥١٣٩)، وأحمد (٢/ ١٤٤، ١٤٣، ٢١، ٢١، ٢١)، والنسائي (٤٣٥٣، ٤٣٥٩، ٤٤٦٤).

⁽٥) إسناده صحيح: أخرجه البخاري (٣٩٨٦)، ومسلم (١٢٦، ٥١٢٧)، وابن ماجه (٣١٩٤)، وغيرهم.

⁽٦) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٨٢٢) قال: حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنْ سَالْمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِي

كر أولا قول الأحناف رحمهم الله:

قال الطحاوى تخلفه: (وحرمته) أخرج البخاري في غزوة خيبر عن أنس أن رسول الله عَلَيْة.

وقال ابن مودود تَعَلَّلُهُ: (ولا تحل الحمر الأهلية ولا البغال ولاالخيل) لقوله تعالى: ﴿وَٱلْخِيْلَ وَٱلْبِغَالَ ﴾ [النحل: ٨](١).

ورسول الله على جاءه جاء فقال: يا رسول الله أكلت الحمر فسكت ثم أتاه الثانية فقال: أكلت الحمر فسكت ثم أتاه الثالثة فقال: أفنيت الحمر فأمر مناديا ينادي في الناس أن الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الحمر الأهلية وفي رواية: فإنها رجس فأكفئت القدور وإنها لتفور باللحم، والجمهور على أن التحريم لعينها. وقيل: لكونها كانت حمولة القوم. وقيل: لأنها أفنيت قبل قسمة المغنم (۱).

وقال شيخ زاده كتنته: ويحرم أكل الحمر الأهلية لما روي أن النبي عليه الصلاة والسلام حرم لحوم الأهلية يوم خيبر بخلاف الوحشية فإنها يحل أكلها.

ويحرم أكل الحمر الأهلية لما روي أن النبي عليه الصلاة والسلام حرم لحوم الأهلية يوم خيبر بخلاف الوحشية فإنها يحل أكلها(٣).

كر ثانيا قول الشافعية رحمهم الله:

قال الشافعي يخللة: في هذا الحديث دَلاَلْتَانِ إِحْدَاهُمَا تَعْرِيمُ أَكْلِ لَحُومِ الْخُمُرِ الْأَهْلِيُّ وَالْأَخْرَى إِبَاحَةُ لَحُومٍ حُمُرِ الْوَحْشِ لأَنَّهُ لاَ صِنْفَ من الْحُمُرِ إلاَّ الأَهْلِيُّ وَالْوَحْشِيُّ فَإذا قَصَدَ رسول الله ﷺ بِالتَّحْرِيمِ قَصَدَ الأَهْلِيَّ ثُمَّ وَصْفُهُ دَلَّ على أَنَّهُ

جُبَيْرٍ. به وشريك "ضعيف". وأخرجه عبد الرزاق (١٧١٣٠) عن الثوري عن سالم الأفطس عن سعيد بن جبيرقال: "نهي عن لحوم الحمر الأهلية وألبانها".

⁽١) الاختيار لتعليل المختار (٥/ ١٥).

⁽٢) حاشيه على مراقى الفلاح (١/ ٢٣).

⁽٣) مجمع الأنهار (٤/ ١٦١).

أَخْرَجَ الْوَحْشِيَّ من التَّحْرِيمِ وَهَذَا مِثْلُ نَهْيِهِ عن كل ذِي نَابٍ من السِّبَاعِ فَقَصَدَ بِالنَّهْيِ قَصْدَ عَيْنٍ دُونَ عَيْنٍ فَحَرَّمَ ما نهى عنه وَحَلَّ ما خَرَجَ من تِلْكَ الصِّفَةِ (٢).

وقال النووي كتلثه: لحم الحمر الأهلية حرام عندنا، وبه قال جماهير العلماء من السلف والخلف قال الخطابي: هو قول عامة العلماء (٢).

كم ثالثا قول الحنابلة رحمهم الله:

قال ابن قدامة كَلَشَهُ: أكثر أهل العلم يرون تحريم الحمر الأهلية، قال أحمد: خمسة عشر من أصحاب النبي عليه كرهوها(٢).

وقال المرداوي تَعَلَّلُهُ: «والحيوانات مباحة إلاَّ الحمر الأهلية وما له ناب يفترس له»(٤).

كرابعاً قول بعض المالكية رحمهم الله:

قال ابن عبد البر تختلف: الحمر الإنسية فلا خلاف بين علماء المسلمين اليوم في تحريمها وعلى ذلك جماعة السلف(٥).

وقال العبدري تختلفه: وقال الباجي: في كراهة أكل الحمر الأهلية وحرمتها روايتان والبغال مثلها (١).

قال أبو الحسن المالكي تعتلفه: نهى عليه الصلاة والسلام في الصحيحين نهي تحريم عن أكل لحوم الحمر الأهلية (٧).

وقال ابن حزم يَخلَلهُ: وَلا يَجِلُّ أَكْلُ شَيْءٍ مِنْ الْحُمُرِ الإِنْسِيَّةِ تَوَحَّشَتْ أَوْ لَمُ

⁽١) الأم (٢/ ١٥٢).

⁽٢) المجموع (٩/٢).

⁽٣) المغنى (١١/ ٦٦).

⁽٤) الإنصاف (١٠/ ٢٦٧).

⁽٥) التمهيد (١٠/ ١٢٣).

⁽٦) التاج والإكليل (٣/ ٢٣٥).

⁽٧) كفاية الطالب الرباني (٢/ ٥٥٣).

تَتَوَحَّشْ، وَحَلالٌ أَكْلُ مُمْرِ الْوَحْشِ تَأَنَّسَتْ أَوْ لَمْ تَتَأَنَّسْ (١).

القول الثاني: يكره أكل لحوم الحمر الأهلية:

□ وإليك أدلة هذا القول:

١ - ﴿ قُل لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِى إِلَى مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمِ يَطْعَمُهُ وَ إِلَّا أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمَا مَّسُفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسُقًا أُهِلَ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِ ۚ - فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الانعام:١٤٥].

٢- سلْمَى بِنْتِ نَصْرٍ، عَنْ رَجُلِ مِنْ بَنِي مُرَّةَ، قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ الله ﷺ فَقُلْتُ:
 يَا رَسُولَ الله، إِنَّ جَلَّ مَالِي الْحُمُرُ، أَفَأُصِيبُ مِنْهَا؟ قَالَ: «أَلَيْسَ تَرْعَى الْفَلَاةَ، وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ؟». قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: «فَأَصِبْ مِنْهَا» (٢).

٣- عن غَالِبِ بْنِ أَبْجَرَ فَيْ قَالَ: أَصَابَتْنَا سَنَةٌ فَلَمْ يَكُنْ فِي مَالِي شَيْءٌ أُطْعِمُ أَهْلِي إِلاَّ شَيْءٌ مِنْ حُمُرٍ وَقَدْ كَانَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ حَرَّمَ لِحُومَ الْحُمُرِ الأَهْلِيَّةِ فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ عَلَيْهِ فَقُلْتُ: يَا رَسُولُ الله أَصَابَتْنَا السَّنَةُ وَلَمْ يَكُنْ فِي مَالِي مَا أُطْعِمُ أَهْلِي إِلاَّ سِمَانُ الحُمُرِ فَقُلْتُ: وَإِنَّكَ حَرَّمْتُ هَا وَاللهُ عَرَّمْتُ مَعْ مَلْ سَمِينِ مُمُرِكَ فَإِنَّمَا حَرَّمْتُهَا وَإِنَّكَ حَرَّمْتُ مَعْ وَالِّ الْقَرْيَةِ». يَعْنِي الْجُلاَلَةَ (٣).

(١) المحلي (٥/ ٤١٦).

وأخرجهُ أبو داود (٣٨١١)، وابن أبي شيبة (٣٤٨٦)، والطحاُوي في معاني الآثار (٥٨٩٨)

⁽٢) إسناده منقطع: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٨٢٣)، والطبراني (١٦١/٢٥) كلاهما عن يُحْيَى بْنُ وَاضِحٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ الظَّفَرِيِّ، عَنْ سلْمَى بِنْتِ نَصْرٍ، عَنْ رَجُلِ مِنْ بَنِي مُرَّةَ، عن رَسُولَ الله ﷺ. قلت: فيه محمد بن إسحاق، وهو مدلس وقد عنعن.

⁽٣) إِسنَاده مضَّطرِب: أخرِجه أبو داود (٣٨١١)، والخطابي في «معالم السنن» (١٥٦١)، والبيهةي (١٩٩٥)، كلهم من طرق عن عَبْدُ الله بْنُ أَبِي زِيَادٍ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ الله عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ مَنْصُورِ عَنْ عُبَيْدٍ أَبِي الْحُسَنِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ غَالِبِ بْنِ أَبْجَرَ عن النبي ﷺ. وأخرِجه ابن أبي شيبة (٢٤٨٢٤) قال: شريك عن منصورعن عبيد بن الحسن عن غالب بن زيخ قال: قلت: يا رسول الله ﷺ وأخرجه ابن أبي حاتم في «العلل» (١٤٩١) عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنِ غِيَاثٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِيهِ الْعُمَيْسِ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَعْقِلٍ، عَنْ غَالِبِ بْنِ أَبْجَرَ.

وهذا القول مروي عن عائشة ﴿ فَاللَّهُ عَالِمُ عَالِمُ عَلَمُ اللَّهُ وَعَبِدُ الرَّحْمَنُ بِنَ أَبِي لَيْلِي وأحد القولين عند المالكية.

كلهم من طرق عن وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنِ ابْنِ مَعْقِلٍ، عَنْ أُنَاسٍ مِنْ مُزَيْنَةَ الظَّاهِرَةِ، قَالَ: لَمْ يَبْقَ مِنْ مَالِي إِلاَّ أَحْمِرَةٌ؟ قَالَ: «أَطْعِمْ أَهْلَك مِنْ سَمِينِ مَالِكَ».

وأخرجه الطحاوي في «معانى الآثار» (٥٨٩٧) عن ابن مرزوق قال: ثنا روح بن عبادة قال: ثنا شعبة قال: سمعت عبيد بن الحسن عن عبد الرحمن بن معقل عن عبد الرحمن بن بشير أن ناسا من أصحاب النبي عليه من مزينة حدثوا عن سيد مزينة الأبجر أو بن الأبجر سأل النبي عليه وأخرجه عبد الرزاق (٨٧٢٨)، وأبو بكر الشيباني في «الآحاد والمثاني» (١١٣٣) عبد الرزاق عن ابن عيينة عن مسعر عن عبيد بن حسن عن عبد الله بن معقل أن رجلين من مزينة سألا النبي عليه أطعم أو أحدهما - وذكر أنه لم يبق لها السنة شيئا يطعمان أهلها منها الحمر فقال النبي عليه: أطعم أهلك من سمين مالك فإنى إنها قذرت عليكم جلالة القرية.

قال ابن أَبِي حاتم في «العلّل» (١٤٩١)، ورَوْاهُ شُعْبَةُ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ حَسَنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَعْقِلِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بِشْرٍ، عَنْ رِجَالٍ مِنْ مُزَيْنَةَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَرَوَاهُ مِسْعَرٌ، عَنْ عُبِيْدُ بْنِ حُسَنٍ، عَنِ ابْنِ مَعْقِلٍ، عَنْ رَجُلَيْنِ مِنْ مَنْ يَنْذَهَ، أَحَدُهُمَا عَنِ الآخَرِ، عَبْدُالله بْنُ عَمْرِو بْنِ لُؤَيِّ، وَالآخَرُ عَالِبُ بْنُ أَبْجَرَ، قَالَ مِسْعَرٌ: أَرَى غَالِبَ الَّذِي أَتَى النَّبِيَ ﷺ عَبْدُالله بْنُ عَمْرِو بْنِ لُؤَيِّ، وَالآخَرُ عَالِبُ بْنُ أَبْجَرَ، قَالَ مِسْعَرٌ: أَرَى غَالِبَ الَّذِي أَتَى النَّبِيَ ﷺ قَالَ أَبِي شُعْبَةُ: أَخْفَظُ مِنْ أَبِي الْعُمَيْسِ، لَمْ يَضْبِطْ أَبُو الْعُمَيْسِ وَسُئِلَ أَبُو زُرْعَةَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: الصَّحِيحُ حَدِيثُ شُعْبَةً.

وقال البيهقي (٩/ ٣٣٢): فَهَذَا حَدِيثٌ خُتُلِفٌ في إسنادهِ رَوَاهُ شُعْبَةُ في إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْهُ عَنْ عُبَيْدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بِشْرِ عَنْ نَاسٍ مِنْ مُزَيْنَةَ: أَنَّ أَبْجَرَ أَوِ ابْنِ أَبْجَرَ مَنْ اللهُ بْنِ مَعْقِلِ عَنْ عَبْدِ اللهُ بْنِ مَعْقِلِ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ مِعْقِلِ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ مَعْقِلِ عَنْ رَجُلَيْنِ مِنْ مُزَيْنَةَ أَحَدَّهُمَا عَنِ الآخِرِ عَبْدِ الله اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى عَامِرِ بْنِ لُؤَى وَغَالِبِ بْنِ أَبْجَرَ. قَالَ مِسْعَرٌ: وَأَرَى غَالِبَ بْنَ أَبْجَرَ اللهِ يَعْلِقُلُ عَنْ وَاللهِ بْنِ أَبْجَرَ اللهِ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَعْقِلِ عَنْ عَلِي اللهِ بْنِ مَعْقِلِ عَنْ غَالِبِ بْنِ أَبْجَرَ. قَالَ مِسْعَرٌ: وَأَرْى غَالِبَ بْنَ أَبْجَرَ اللهِ يَعْقِلُ عَنْ وَاللهِ بْنِ أَبْجَرَ اللهِ يَعْقِلُ عَنْ عَلِي اللهِ بْنِ مَعْقِلِ عَنْ غَالِبِ بْنِ أَبْجَرَ. فَالَ مِسْعَرٌ: وَأُرِى عَلْدِ اللهِ بْنِ مَعْقِلُ عَنْ غَالِبِ بْنِ أَبْجَرَ. فَاللهِ وَمُ عَبْدِ اللهِ اللهِ مِنْ مَعْقِلُ عَنْ غَالِبِ بْنِ أَبْجَرَ. فَالَ مَسْعَرُ عَنْ عَلْدِ مَنْ مَنْ مُنْ مَنْ أَلْهِ مَنْ عَلْمِ اللهِ عَلْمِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلْمَ مَنْ عَلْمُ لَكُومِ اللهُ مُولِي وَمَالًا لاَ يُعْمَلُونِ مِنْ أَلْهِ اللّهُ مُنْ مَلْمَالًا لاَ يُعْمَلُونِ مِ إِللهِ اللّهُ الْمَالِي قَلْمُ اللّهُ مُلِيّةِ وَبِاللهِ التَّوفِيقُ وَاللهِ النَّهُ التَّوْفِيقُ.

□ وإليك أقوالهم بالتفصيل:

عن عَائِشَةُ ﴿ عَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ، وَكُلِّ ذِي خِلْبٍ مِنَ الطَّيْرِ، قَالَتْ: ﴿ قُل لاّ أَجِدُ فِي مَاۤ أُوجِىَ إِلَى مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥ إِلّآ أَن عِنَا الطَّعْرِ، قَالَتْ فَعَا الصَّعْرَةُ اللَّهُ عَنْ مَيْتَةً أَوْ دَمَا مَّسْفُوحًا ﴾ [الانعام: ١٤٥]، ثُمَّ تَقُولُ: إِنَّ الْبُرْمَةَ لَتَكُونُ فِيهَا الصَّفْرَةُ (١٠).

وعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «لَيْسَ مِنَ الدَّوَابِّ شَيْءٌ حَرَامٌ إِلا مَا حَرَّمَ الله فِي كِتَابِهِ، قَوْلُهُ: ﴿ قُل لا مَا حَرَّمَ الله فِي كِتَابِهِ، قَوْلُهُ: ﴿ قُل لا أَجِدُ فِي مَآ أُوحِىَ إِلَى مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمِ يَطْعَمُهُ ۚ إِلَّا أَن يَكُونَ مَيْتَةً ﴾ [الأنعام: ١٤٥] (٢).

وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: «إنها كرهت إبقاء على الظهر يعني لحوم $(^{(7)}$.

كرقول المالكية رحمهم الله:

قال العبدري تَعَلَّمُهُ: وقال الباجي في كراهة أكل الحمر الأهلية وحرمتها: روايتان والبغال مثلها^(٤).

وقال القرافى يَخْلَلْهُ: ﴿وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا﴾ [النحل:٨] فلو كانت يجوز أكلها لكان الامتنان به أولى ومذكورا مع الركوب قال اللخمي: الخيل أخف من الحمير

(۱) إسناده صحيح: أخرجه الطبري (١٤١٤٦)، و(١٤١٤٧)، وابن أبي حاتم (٨٠٣٨) من طرق عن، عَنْ يَخْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةً به.

(٢) إسناده ضعيفَ: أخرجه الطبري(٤٤١٤) حَدَّثَنِي المُثنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

قلت: عبد الله بن صالح "ضعيف"، وعَلِيُّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ لَم يسمع من ابن عباس.

وأخرجه ابن أبي حاتم (٨٠٣٣) قال: حَدَثني أَبُو عَبْدِ الله كُمَّدُ بْنُ حَمَّادٍ الطُّهْرَانِيُّ، أَنْبَأَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ الْعَدَنِيُّ، ثنا الحُكَمُ بْنُ أَبَانَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ به. وحفص بن عمر العدني «ضعف».

(٣) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٣٣٩) قال: حدثنا شريك عن الأعمش عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلي به. وشريك «ضعيف».

(٤) التاج والإكليل (٣/ ٢٣٥).

والبغال بينهما، وفي الصحيحين نهى عليه عن أكل لحوم الحمر الأهلية وأذن في لحوم الخيل.

(فرع) في الكتاب إذا دجن حمار وحش وصار يحمل عليه لم يؤكل عند مالك نظرا لحاله الآن وأجازه ابن القاسم نظرا لأصله الثالث ما اختلف في أنه ممسوخ كالفيل والدب والقنفذ والقرد (١).

وقال ابن رشد تَعَلَّقُهُ: «نَهَى رَسُولُ الله ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ خُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ، وَأَذِنَ فِي خُومِ الْخَيْلِ». فَمَنْ جَمَعَ بَيْنَ الْآيَةِ وَهَذَا الْحُدِيثِ حَمَلَهَا عَلَى الْكَرَاهِيَةِ. وَمَنْ رَأَى النَّسْخَ قَالَ بِتَحْرِيمِ الْخُمُرِ، أَوْ قَالَ بِالزِّيَادَةِ دُونَ أَنْ يُوجِبَ عِنْدَهُ نَسْخًا (٢).

مناقشة الأدلة والرد عليها:

رد الشافعي تخلله على مخالفيه فقال: فَإِنْ ذَهَبَ ذَاهِبٌ إِلَى أَنَّ الله عَلَى يقول: ﴿ قُل اللهَ عَلَى طَاعِمِ يَطْعَمُهُ وَ ﴾ [الانعام: ١٤٥] فَأَهْلُ التَّفْسِيرِ أو من سَمِعْت منه منهم يقول في قَوْلِ الله عَلَى: ﴿ قُل لا آجِدُ فِي مَا أُوحِى إِلَى مُحَرَّمًا ﴾ سَمِعْت منه منهم يقول في قَوْلِ الله عَلَى: ﴿ قُل لا آجِدُ فِي مَا أُوحِى إِلَى مُحَرَّمًا ﴾ [الانعام: ١٤٥] يعني عِمَّا كُنْتُمْ تَأْكُلُونَ فإن الْعَرَبَ كانت ثُحِرِّمُ أَشْيَاءَ على أنها من الْخَبَائِثِ وَتُحِلُّ أَشْيَاءَ على أنها من الطَّيِبَاتِ فَأُحِلَتْ لهم الطَّيِبَاتُ عِنْدَهُمْ إِلاَّ ما اسْتَثْنَى منها وَحُرِّمَتْ عليهم الْخَبَائِثُ عِنْدَهُمْ قال الله عَلَىٰ: ﴿ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَنِيَ ﴾ [الاعراف: وحُرِّمَتْ عليهم الْخَبَائِثُ عِنْدَهُمْ قال الله عَلَىٰ الله عَلَىٰ الله عَلَىٰ الله عَلَيْهِمُ الْخَبَنِيَ ﴾ [الاعراف:

قال الشّافعيُّ: فَإِنْ قال قَائِلٌ ما دَلَّ على ما وَصَفْت قِيلَ لاَ يَجُوزُ فِي تَفْسِيرِ الآي (الآية) إلاَّ ما وَصَفْت مِن أَنْ تَكُونَ الْحَبَائِثُ مَعْرُوفَةً عِنْدَ مِن خُوطِبَ بها وَالطَّيّباتُ كَذَٰلِكَ إِمَّا فِي لِسَانِهَا وَإِمَّا فِي خَبَرٍ يَلْزَمُهَا، وَلَوْ ذَهَبَ ذاهب إلى أَنْ يَقُولَ: كُلُّ ما حَرُمَ كَذَٰلِكَ إِمَّا فِي لِسَانِهَا وَإِمَّا فِي خَبَرٍ يَلْزَمُهَا، وَلَوْ ذَهَبَ ذاهب إلى أَنْ يَقُولَ: كُلُّ ما حَرُمَ حَرَامٌ بِعَيْنِهِ وَما لم يَنُصَّ بِتَحْرِيمٍ فَهُو حَلالٌ أَحَلَّ أَكُلَ الْعَذِرَةِ وَالدُّودِ وَشُرْبِ الْبَوْلِ؛ لأَنَّ هذا لم يُنصَّ فَيكُونُ مُحَرَّمًا وَلَكِنَّهُ دَاخِلٌ فِي مَعْنَى الْخَبَائِثِ التي حَرَّمُوا فَحُرِّمَتْ عَلَيهم بِتَحْرِيمِهِمْ وكان هذا في شَرِّ مِن جَالِ المُيْتَةِ وَالدَّم المُحَرَّمَيْنِ؛ لأَنَّهُمَا نَجِسَانِ عَلَيهم بِتَحْرِيمِهِمْ وكان هذا في شَرِّ من جَالِ المُيْتَةِ وَالدَّم المُحَرَّمَيْنِ؛ لأَنَّهُمَا نَجِسَانِ

⁽١) الذخيرة (٤/ ١٠١).

⁽٢) بداية المجتهد (١/ ٣٨٧).

يُنَجِّسَانِ مَا مَاسًا وقد كانت المُيْتَةُ قبل المُوْتِ غير نَجِسَةٍ فَالْبَوْلُ وَالْعَذِرَةُ اللَّذَانِ لم يَكُونَا قَطُّ إِلاَّ نَجِسَيْنِ أَوْلَى أَنْ يَحْرُمَا أَنْ يُؤْكَلاَ أُو يُشْرَبَا، وإذا كان هذا هَكَذَا فَفِيهِ كِفَايَةٌ(١).

وقال العبدري يَخْلَفُهُ: وَلَا حُجَّةَ لِمَنْ تَعَلَّقَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ قُل لاَّ أَجِدُ فِي مَآ أُوجِيَ إِلَى ﴿ اللَّ عَالَى: ﴿ قُل اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَالَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَنْ أَكُلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنْ السِّبَاعِ إِنَّمَا كَانَ مِنْ المُدِينَةِ (٢٠).

رد النووي تعمّلة على حديث غالب بن الحر فقال: (وأما) الحديث المذكور في سنن أبي داود عن غالب بن الحر قال: (أتيت النبي على فقلت: يارسول الله أصابتنا السنة ولم يكن في مالى ما أطعم أهلي إلا سمان حمر، وإنك حرمت لحوم الحمر الأهلية فقال: أطعم أهلك من سمين حمرك فإنها حرمتها من أجل جوال العربة) يعنى بالجوال التي يأكل الجلة وهي العذرة، فهذا الحديث مضطرب مختلف الإسناد كثير الاختلاف والاضطراب باتفاق الحفاظ، وعمن أوضح اضطرابه الحافظ أبو القاسم ابن عساكر في الأطراف فهو حديث ضعيف ولو صح لحمل على الأكل منها حال الاضطرار ولأنها قصة عين لا عموم لها فلا حجة فيها، والله الله أعلم "أ.

وقال ابن قدامة تعمّلة: ولنا ما روي جابر بن عبد الله أن رسول الله عليه نهى يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية وأذن في لحوم الخيل. متفق عليه، قال ابن عبد البر وروى عن النبي عليه تحريم الحمر الأهلية، علي وعبد الله بن عمر وجابر والبراء وعبد الله بن أبي أوفى وأنس وزاهر الأسلمي بأسانيد صحاح حسان وحديث غالب ابن الحر، لا يعرج على مثله مع ما عارضه، ويحتمل أن رسول الله عليه رخص لهم في مجاعتهم وبين علة تحريمها المطلق لكونها تأكل العذرات، قال عبد الله بن أبي أوفى

⁽١) الأم (٢/ ١٤٢).

⁽٢) التاج والإكليل (٤/ ٣٤٢).

⁽٣) المجموع (٩/٨).

حرمها رسول الله ﷺ البتة من أجل أنها تأكل العذرة(١).

قلت: وقد روى عن ابن عباس في أنه قال: لَا أَدْرِي أَنْهَى عَنْهُ رَسُولُ الله ﷺ مِنْ أَجْلِ أَنْهُ كَانَ مَمُولَةَ النَّاسِ فَكَرِهَ أَنْ تَذْهَبَ حَمُولَتُهُمْ أَوْ حَرَّمَهُ فِي يَوْمِ خَيْبَرَ لَحْمَ الحُمُرِ الْأَهْلِيَةِ (٢).

وقال ابن القيم تَعَلَّتُهُ: وَهَذَا يَدُلِّ عَلَى أَنَّ إِبْن عَبَّاس أَبَاحَهَا أَوَّلًا حَيْثُ لَمْ يَبْلُغهُ النَّهْي النَّهْي فَسَمِعَ ذَلِكَ مِنْهُ جَمَاعَة مِنْهُمْ أَبُو الشَّعْتَاء وَغَيْره فَرَوَوْا مَا سَمِعُوهُ ثُمَّ بَلَغَهُ النَّهْي عَنْهَا فَتَوَقَّفَ هَلْ هُوَ لِلتَّحْرِيمِ أَوْ لِأَجْلِ كَوْنَهَا حَمُولَة؟ فَرَوَى ذَلِكَ عَنْهُ الشَّعْبِيّ وَغَيْره ثُمَّ لَمَا فَتَوَقَّفَ هَلْ هُوَ لِلتَّحْرِيمِ أَوْ لِأَجْلِ كَوْنَهَا حَمُولَة؟ فَرَوَى ذَلِكَ عَنْهُ الشَّعْبِيّ وَغَيْره ثُمَّ لَمَا فَاظَرَهُ عَلِيّ بْن أَبِي طَالِب جَزَمَ بِالتَّحْرِيم كَهَا رَوَاهُ عَنْهُ مُجَاهِد (٣).

والراجع - والله أعلم - قول الجمهور (أن أكل لحوم الحمر الأهلية محرم) وذلك لصحة الوارد عن النبى عَلَيْم في ذلك وكثرته، وأدلة المخالفين لا تقوم هذه الأدلة الصحيحة، ورد جمهور أهل العلم على هذه الأدلة مضعفين ومؤولين له.

مسألة: ما حكم ما له ناب من السباع؟

اللواد بالناب في اللغة؟

قال الشوكاني وَهُلَهُ: النَّابُ: السِّنُّ الَّذِي خَلْفَ الرَّبَاعِيَّةِ جَمْعَهُ أَنْيَابٌ (١٠).

المراد بالناب عند الفقهاء؟

كرعند الأحناف:

قال ابن نجيم: ذو الناب اسم لِكُلِّ مُخْتَطِفٍ مُنْتَهِبٍ جَارِحٍ قَاتِلٍ عَادٍ عَادَةً (٥).

⁽١) الشرح الكبير (١١/ ٦٦).

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه البخاري (٣٩٠٢)، ومسلم (١٩٣٩).

⁽٣) تهذيب سنن أبي داود (٢/ ١٣٧).

⁽٤) نيل الأوطار (٨/ ١٢٠) فائدة: قال الشوكاني: قَالَ ابْنُ سِينَا: لَا يَجْتَمِعُ فِي حَيَوَانٍ وَاحِدٍ نَابٌ وَقَرْنٌ مَعًا.

⁽٥) البحر الرائق (٨/ ١٦٥).

کروعند الشافعية:

قال النووى: ما يتقوى بنابه ويعدو على الناس وعلى البهائم (١١).

کے وعند الحنابلة:

قال ابن قدامة: وكل ذي ناب من السباع وهي التي تضرب بأنيابها الشيء وتفرس (٢).

قال العلامة الفقيه الشيخ صالح الفوزان حفظه الله: وعلى هذا فالمعتبر في المحرم من السباع اشتهاله على وصفين: كونه ذا ناب وكونه يعدو بهذا الناب^(٣).

واختلف العلماء في حكم ما له ناب من السباع على قولين:

القول الأول: يحرم أكله:

وهذا القول مروى عن عائشة ﴿ فَا وَهُ وَ قُولُ الْأَحْنَافُ وَالشَّافَعِيةُ وَالْحَنَابُلَّةُ وَالْعَنَابُلَّةُ وَالْحَنَابُلَّةُ وَالْحَنَابُلَّةُ وَالْعَنْفُونُ وَاللَّهُ وَاللّلَالُولُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا لَا لَاللَّهُ عَلَيْهُ وَاللّلَالِكُولُ وَاللَّهُ وَاللَّالِيلِلَّالِكُولُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّالِكُولُ وَاللَّهُ وَاللَّالُولُولُ وَاللَّهُ وَاللّالِيلُولُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالِيلُولُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالِمُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالِمُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالِيلُولُ وَاللَّالِمُ اللَّالِمُ اللَّالِيلُولُ لَاللَّهُ وَاللَّالِمُ اللَّالِمُ لِللللَّ

وإليك أدلة هذا القول:

١- عن أبي ثعلبة الخشني، والنبي الله النبي عَلَيْةِ عن أكل كل ذي ناب من السبع الله عنه أكل كل ذي ناب من السبع (١٠).

- عن أبي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ عَيَّا النَّبِيِّ قَالَ: «كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ فَأَكْلُهُ حَرَامٌ» (٥٠).

٣- عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: مَنَى رَسُولُ الله ﷺ عَنْ كُلِّ ذِى نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ وَعَنْ كُلِّ ذِى غَابٍ مِنَ السِّبَاعِ وَعَنْ كُلِّ ذِى غِلْبِ مِنَ الطَّيْرِ (٦).

⁽¹⁾ Haraes (P/11).

⁽٢) المغنى (١١/ ٦٦).

⁽٣) الأطعمة (ص٥٦).

⁽٤) أخرجه البخاري (٥٢٠٧، ٥٢١٠)، ومسلم (١٩٣٢).

⁽٥) أخرجه مسلم (٥١٠١).

⁽٦) أخرجه مسلم (٥١٠٥، ٥١٠٥).

قال شيخ زاده: والمراد من ذي ناب الذي يصيد بنابه ومن ذي مخلب الذي يصيد بمخلبه لأكل ذي ناب ومخلب فإن الحامة لها مخلب والبعير له ناب(١).

كرواليك أقوال أهل العلم:

أثر عَائِشَةُ ﴿ اللهِ عَائِشَةُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

كانت إذَا شُئِلَتْ عَنْ كُلِّ ذِي نَابِ مِنَ السِّبَاعِ، وَكُلِّ ذِي خِلْبِ مِنَ الطَّيْرِ، قَالَتْ: «﴿ قُل لَا أَبِهُ مَا أُوجِىَ إِلَى مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ وَ إِلَّا أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمَّا مَّسْفُوحًا ﴾ [الانعام: ١٤٥] »، ثُمَّ تَقُولُ: إِنَّ الْبُرْمَةَ لَتَكُونُ فِيهَا الصُّفْرَةُ » (٢).

كرقول الأحناف رحمهم الله:

قال ابن مودود كتلته: (ولا يحل أكل كل ذي ناب من السباع ولا ذي مخلب من الطير؛ لأنه عليه الصلاة والسلام نهى عن أكل كل ذي ناب من السبع (٣).

كرقول الشافعية رحمهم الله:

قال النووي تختلف: ولا يحل ما يتقوى بنابه ويعدو على الناس وعلى البهاثم كالأسد والفهد والذئب والنمر والدب لقوله على: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَنِينَ ﴾ كالأسد والفهد والذئب والنمر والدب لقوله على: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَنِينَ ﴾ [الأعراف:١٥٧] وهذه السباع من الخبائث؛ لأنها تأكل الجيف ولا يستطيبها العرب، ولما روى ابن عباس على (أن النبي على نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي خلب من الطير)(٤).

كرقول الحنابلة رحمهم الله:

قال عبد الله بن الإمام أحمد: سألت أبي قلت: ما ترى في أكل الثعلب؟ قال: لا

⁽١) مجمع الأنهار (٤/ ١٦١).

⁽٢) إسناده حسن: أخرجه ابن أبي حاتم (٨٠٣٨) قال: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدِ الأَشَجُّ، ثنا أَبُو خَالِدِ الأَحْمَرُ، عَنْ يَخْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ، عن عائشة ﷺ وهذا إسناد حسن من أجل أبو خالد الأحمر فهو «صدوق».

⁽٣) الاختيار والتعليل (٥/ ١٥).

⁽³⁾ Harages (9/17).

يعجبني لأن النبي على نهي عن أكل كل ذي ناب من السباع ما أعلم أحدا رخص فيه إلا عطاء، فإنه قال: لا بأس بجلودها يصلى فيها؛ لأنها تودى يعني في الحرم إذا أصابه عليه الجزاء قال: سألت أبي عن ابن عرس قال: كل شيء يأخذ ينهش بأنيابه فهو من السباع، وكل شيء يأخذ بخالبه فهو مما نهى عنه من كل ذي مخلب من الطير(١).

قال ابن قدامة كَتَلَمَهُ: فأكثر أهل العلم يرون تحريم كل ذي ناب قوي من السباع يعدو ويكسر (٢).

كرقول المالكية في رواية عندهم:

قَالَ ابن رشد: وَذَكَرَ مَالِكُ فِي الْمُوطَّا مَا دَلِيلُهُ أَنَّهَا عِنْدَهُ مُحُرَّمَةُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ بِعَقِبِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: « أَكُلُ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ حَرَامٌ» (٣).

القول الثانى: مكروه وليس حرام:

وهو رواية عن مالك.

ودليل هذا القول التمسك بظاهرقوله تعالى: ﴿ قُل لَّا أَجِدُ فِي مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمِ يَطْعَمُهُ وَ إِلَّا أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمَا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ ﴾ [الانعام: ١٤٥].

□ وإليك قول المالكية رحمهم الله:

قال ابن رشد تخلف: فَأَمَّا المُسْأَلَةُ الأُولَى: وَهِيَ السِّبَاعُ ذَوَاتُ الْأَرْبَعِ حكم أكلها، فَرَوَى ابْنُ الْقَاسِم عَنْ مَالِكِ أَنَّهَا مَكْرُوهَةٌ (٤٠).

قال القيرواني: (كل ذي ناب من السباع) ظاهره كان مما يعدو كالأسد والكلب

⁽١) مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله (١/ ٢٧٠).

⁽٢) الشرح الكبير (١١/ ٦٧).

⁽٣) بداية المجتهد (١/ ٣٨٥).

⁽٤) المصدر السابق.

أو لا كالضب، قال عبد الوهاب: هذا نهي كراهة لا نهي تحريم (١).

والراجح والله أعلم وهو القول الأول: (أنه حرام).

قال الشيخ العلامة الفوزان: «كل ما ثبت تحريمه بطريق صحيحة من كتاب أو سنة فهو حرام، ويزاد على الأربعة المذكورة في الآية ولا يكون في ذلك مناقضة للقرآن؛ لأن المحرمات المزيدة حرمت بعدها»(٢).

وثمة أنواع من الحيوانات قد اختلف فيها أهل العلم هل هي من ذوات الأنياب، أم لم يرد في إباحتها أو حرمتها نص بعينها فلنتعرف على ذلك بالتفصيل؟

من هذه الحيوانات «الضبع»

🗐 اختلف أهل العلم في حكم أكله على قولين:

القول الأول: إباحة أكله:

وهذا القول مروى عن علي بن طالب الله وأبي هريرة وابن عمر وجابر وعروة ابن الزبير أبي سعيد الخدري الله وعطاء.

□ وإليك أدلة هذا القول:

عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي عَبَّارٍ قَالَ: سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله رَهِ عَنِ الضَّبُعِ فَأَمَرَنِي بِأَكْلِهَا فَقُلْتُ: أَصَيْدٌ هِي قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: أَسَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ الله ﷺ قَالَ: نَعَمْ (٣).

⁽١) كفاية الطالب الرباني (٢/ ٥٥٢).

⁽٢) الأطعمة (ص٥٨).

⁽٣) إسناده صحيح: أبو داود (٣٨٠٣)، والترمذي (١٧٩١)، والنسائي (٢٨٤٩)، وابن ماجه (٣٢٣٦)، وأحمد (٣/ ٣١٨)، و(٣/ ٣٣٢)، وعبد الرزاق (٨٦٨٢)، وابن أبي شيبة (١٣٩٦)، وابن خزيمة (٢٦٤٥)، وابن الجارود (٤٣٨) والدارقطني (٢٥٤٤)، والحاكم (٢٦٤١، ١٦٦١)، والبيهقي (٩٦٥٣) كلهم من طرق عن ابن جريج وجرير بن حازم وإسهاعيل بن أبي أمية عن والبيهقي (٩٦٥٣) كلهم من طرق عن ابن عمار عن جابر بن عبد الله عن عن النبي على عاد عن حاد عن هذا عديث حسن صحيح وقال أيضا في «العلل» (١٩٨١): سألت محمدا عن هذا الحديث فقال: هو حديث صحيح.

كرواليك أقوال أهل العلم بالتفصيل:

🗖 أثر على ﴿ عَلَيْهُ ا

عن مجاهد قال: كان على لا يرى بأكل الضبع بأسا ويجعلها صيدا(١١).

أثر أبي هريرة عَلَيْهُ:

عن عَبْدِ الله بْنِ زَيْدٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ ﴿ عَنْ وَلَدِ الضَّبُعِ فَقَالَ: ذَاكَ الْفُرْعُلُ نَعْجَةٌ مِنَ الْغَنَم (٢).

🗖 أثر بن عمر ﷺ:

عن نَافِعٌ، قَالَ: قِيلَ لِإِبْنِ عُمَرَ: إِنَّ سَعْدًا يَأْكُلُ الضِّبَاعَ، فَلَمْ يُنْكِرْ ذَلِكَ (٣).

أثر جابر فَ قَالَ: لضَبُعٌ أَحَبَ إِنَيَّ مِنْ كَبْشِ (٤).

□ أثر عروة عَلَيْهُ:

عن هشام بن عروة عن أبيه قال: سئل عن الضبع؟ فقال: ما زالت العرب تأكلها (٥).

⁽۱) إسناده منقطع: أخرجه عبد الرزاق (٨٦٨٤) قال: عن معمر عن بن أبي نجيح عن مجاهد قال: كان علي الله به. قلت: ابن أبي نجيح لم يسمع من مجاهد وقال أبو زرعة: مجاهد عن علي مرسل، وقال يحيى بن معين: يروى عن مجاهد أنه قال: خرج علينا عليا الله قال: ليس هذا بشيء، وقال يحيى القطان: إبراهيم يعني النخعي عن علي أحب إلي من مجاهد عن علي انظر: جامع التحصيل (٢٧٣/١).

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (١٩٨٧٠)، والبيهقي(١٩٨٧، ١٩٨٧٠) كلاهما من طريق عن وَكِيعٌ، عَنْ أَبِي الْمِنْهَالِ نَصْرِ بْنِ أَوْسٍ، عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ الله بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يه.

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٧٧٢)، وعبد الرزاق (٨٦٨٣) عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عن ابن عمر به وهذا إسناد صحيح.

⁽٤) إسناده حسن: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٧٧٥) حدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ مَعْقِلٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِبه وهذا إسناد حسن من أجل معقل بن عبيد الله فهو «صدوق».

⁽٥) إسناده منقطع: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٧٧٨)، وعبد الرزاق (٨٦٨٦) كلاهما عن معمر وأبو

- اَثْرِ أَبِي سَعِيدٍ رَفِي قَالَ: كَانَ أَحَدُنَا لأَنْ يُهْدَى إِلَيْهِ الضَّبُعُ الْلُوَّنَةُ، أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنَ الدَّجَاجَةِ السَّمِينَةِ (١).
 - أثر عَطاءٍ قَالَ: لا بَأْسَ بأَكْلِهَا، وَقَالَ: هِيَ صَيْدٌ (٢).

كرقول الشافعية رحمهم الله:

قال الإمام الشافعي تَعَلَّقُهُ: كل ما كانت الْعَرَبُ تَأْكُلُهُ فَيَكُونُ حَلاَلاً وَإِلَى ما لَمِ تَكُنْ الْعَرَبُ تَأْكُلُهُ فَيَكُونُ حَلاَلاً وَإِلَى ما لَمِ تَكُنْ الْعَرَبُ تَأْكُلُ كَلْبًا وَلاَ ذِنْبًا وَلاَ أَسَدًا وَلاَ نَمِرًا وَتَأْكُلُ كَلْبًا وَلاَ أَسُدًا وَلاَ الْعَرَبُ تَأْكُلُ الضَّبُعَ فَالضَّبُعُ حَلاَلٌ وَيُجْزِيهَا الْمُحَرَّمُ بِخَبَر عن النبي عَيَّا أَنها صَيْدٌ وَتُؤْكُلُ ولم تكن تَأْكُلُ الْفَأْرُ وَلاَ الْعَقَارِبَ وَلاَ الْحَيَّاتِ وَلاَ الْحِدَا وَلاَ الْغِرْبَانَ فَجَاءَتُ السُّنَّةُ مُوافِقَةً لِلْقُرْآنِ بِتَحْرِيمِ ما حَرَّمُوا وَإِحْلالِ ما أَحَلُوا (٣).

قال النووي تَعَلَّفُهُ: ويحلَ أكل الضبع لقوله ﷺ: ﴿ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَاتِ ﴾ [الأعراف: ١٥٧] قال الشافعي تَعَلِّفُهُ: ما زال الناس يأكلون الضبغ ويبيعونه بين الصفا والمروة (١٠٠). كر قول الحنابلة:

قال عبد الله بن الإمام أحمد: قال: سألت أبي عن الضبع قال: ليس بها بأس روي عن النبي عَلَيْ في الضبع قال: هي من الصيد حديث جرير بن حازم (٥).

قال ابن قدامة كَنْلَهُ: فأما الضبع فرويت الرخصة فيها عن سعد وابن عمر وأبي هريرة وعروة بن الزبير وعكرمة وإسحاق وقال عروة: ما زالت العرب تأكل الضبع

أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه وهشام «لم يسمع من أبيه».

⁽١) إسناده ضَعيفُ: أُخرَجه ابن أبي شيبة (٢٤٧٧٩) قال: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُفْيَانَ، عَنْ أَبِي هَارُونَ، عَنْ أَبِي هَارُونَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ به وأبو هارون عهارة بن جوين «متروك».

⁽٢) إسناده حسن: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٧٧٣) قال: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ مَعْقِلٍ، عَنْ عَطَاء، عَنْ حابر به وهذا إسناد حسن من أجل معقل بن عبيد الله فهو «صدوق».

⁽٣) الأم (١/ ١٤١).

⁽٤) المجموع (٩/٩).

⁽٥) مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله (١/ ٢١١).

ولا ترى بأكلها بأسا(١).

القول الثاني: يحرم أكل الضبع:

وهو قول: الأحناف والمالكية.

واستدلوا لقولهم أنَّ رَسُولَ الله ﷺ نَهَى عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاع (٢).

وقال مالك تعتقه: ما فرس وأكل اللحم فهو من السباع ولا يصلح أكله لنهي رسول الله عليه عن ذلك (٣).

قال الكاساني: وَلَنَا أَنَّ الضَّبُعَ سَبُعٌ ذُو نَابٍ فَيَدْخُلُ تَخْتَ الحديث المُشْهُورِ وما رُوَي ليس بِمَشْهُورٍ، فَالْعَمَلُ بِالمُشْهُورِ أَوْلَى على أَنَّ ما رَوَيْنَا مُحَرِّمٌ، وما رَوَاهُ مُحَلِّلٌ وَالْمُحَرِّمُ يَقْضِي على الْمُبِيحِ احْتِيَاطًا (٤).

وإليك أقوالهم بالتفصيل:

كر أولا: الأحناف:

قال السرخسي تخلفه: لا اخْتِلَافَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الشَّافِعِيِّ تَخَلَفه تَعَالَى أَنَّ الجُزَاءَ يَجِبُ بِقَتْلِ الضَّبُع عَلَى المُحْرِم لِأَنَّ عِنْدَهُ الضَّبُع مَأْكُولُ اللَّحْم، وَعِنْدَنَا هُوَ مِنْ السِّبَاع الَّتِي لِقَتْلِ الضَّبُع عَلَى المُحْرِم لِأَنَّ عِنْدَهُ الضَّبُع مَأْكُولُ اللَّحْم، وَعِنْدَنَا هُوَ مِنْ السِّبَاع الَّتِي لَمُ يَتَنَاوَهُمَا الْإِسْتِثْنَاءُ، وَفِيهِ حَدِيثُ جَابِر فَيْهُ حِينَ سُئِلَ عَنْ الضَّبُع أَصَيْدٌ هُو؟ فَقَالَ: نَعَمْ. فَقِيلَ لَهُ: أَسَمِعْته مِنْ رَسُولِ الله نَعَمْ. فَقِيلَ لَهُ: أَسَمِعْته مِنْ رَسُولِ الله يَتَعَمْ. فَقِيلَ لَهُ: أَسَمِعْته مِنْ رَسُولِ الله يَتَعَمْ.

قال الكاساني تَخَلَّلُهُ: (وَلَنَا) أَنَّ الضَّبُعَ سَبُعٌ ذُو نَابٍ فَيَدْخُلُ تَحْتَ الْحَدِيثِ الْمُشْهُورِ وَمَا رُوِيَ لَيْسَ بِمَشْهُورٍ فَالْعَمَلُ بِالْمُشْهُورِ أَوْلَى عَلَى أَنَّ مَا رَوَيْنَا مُحَرِّمٌ وَمَا

⁽١) المغني (١١/ ٧٩).

⁽٢) صحيح: وسبق تخريجه.

⁽٣) المدونة (٣/ ٦٣).

⁽٤) بدائع الصنائع (١٠/ ١٣٨).

⁽⁰⁾ المبسوط (0/ 171).

رَوَاهُ مُحَلِّلٌ وَالمُحَرِّمُ يَقْضِي عَلَى المُبِيحِ احْتِيَاطًا(١).

كرثانيا قول المالكية رحمهم الله:

قال سحنون: قلت ابن القاسم: أَرَأَيْتَ الضَّبُعَ وَالثَّعْلَبَ وَالذِّنْبَ هَلْ يُحِلُّ مَالِكٌ أَكْلَهَا؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ: لَا أُحِبُّ أَكْلَ الضَّبُعِ وَلَا الذِّنْبِ وَلَا الثَّعْلَبِ وَلَا الْهِرِّ الْهِرِّ الْهُرِّ الْهُرَّيِّ وَلَا الْإِنْسِيِّ وَلَا الْإِنْسِيِّ وَلَا السَّبَاعِ.قَالَ: وَقَالَ مَالِكٌ: مَا فَرَسَ وَأَكَلَ اللَّحْمَ الْوَحْشِيِّ وَلَا اللَّهْ عَنْ ذَلِكُ: مَا فَرَسَ وَأَكَلَ اللَّحْمَ فَهُوَ مِنْ السِّبَاعِ وَلَا يَصْلُحُ أَكْلُهُ لِنَهْي رَسُولِ الله عَلَيْ عَنْ ذَلِكَ (٢).

قال ابن عبد البر: قال مالك وأصحابه: لا يؤكل شيء من سباع الوحوش كلها ولا الهر الوحشي ولا الأهلي لأنه سبع قال: ولا يؤكل الضبع.. (٣).

□ مناقشة الأدلة:

قال القائلون بالتحريم: وحجتنا في ذلك الحديث الذي روينا وحديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن رسول الله ﷺ نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير ولأنه ذو ناب يقاتل بنابه فلا يؤكل لحمه (٤٠).

وقال الكاسانى: (وَلَنَا) أَنَّ الضَّبُعَ سَبُعٌ ذُو نَابِ فَيَدْخُلُ تَحْتَ الْحَدِيثِ الْمُشْهُورِ وَمَا رُواهُ مُحَلِّلٌ وَالْمُحَرِّمُ يَقْضِي عَلَى اللَّبِيحِ احْتِيَاطًا (٥).

ورد على ذلك ابن قدامة فقال: ولنا ما روى جابر قال: أمرنا رسول الله عَلَيْ بأكل الضبع قلت: صيد هي؟ قال: نعم احتج به أحمد، وفي لفظ قال: سألت رسول الله عَلَيْ عن الضبع؟ فقال: «هُوَ صَيْدٌ وَيُجْعَلُ فِيهِ كَبْشٌ إِذَا صَادَهُ الْمُحْرِمُ» رواه أبو داود، قال ابن عبد البر: هذا لا يعارض حديث النهي عن كل ذي ناب من السباع؛ لأنه

⁽۱) بدائع الصنائع (۱۰/ ۱۳۸).

⁽٢) المدونة (٣/ ٦٣).

⁽٣) التمهيد (١/ ١٤٥).

⁽³⁾ المبسوط (11/ ×·3).

⁽٥) انظر: بدائع الصنائع (١٠/ ١٣٨).

أقوى منه، قلنا: هذا تخصيص لا معارض، ولا يعتبر في التخصيص كون المخصص في رتبة المخصص بدليل تخصيص عموم الكتاب بأخبار الآحاد فأما الخبر الذي فيه: «وَمَنْ يَأْكُلُ الضَّبُعَ؟» فحديث طويل يرويه عبد الكريم بن أبي المخارق ينفرد به، وهو متروك الحديث، ولأن الضبع قد قيل: إنها ليس لها ناب، وسمعت من يذكر أن جميع أسنانها عظم واحد كصفحة نعل الفرس فعلى هذا لا تدخل في عموم النهي، والله أعلم (۱).

والراحج – والله أعلم – هو القول الأول: (إباحة أكل الضبع)، وذلك لقوة الأدلة التي ذكرنا، وهو قول جمهور أهل العلم.

مسألة: ما حكم أكل الثعلب؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسألة على ثلاثة أقوال:

قال ابن رشد: وَسَبَبُ اخْتِلَافِهِمْ فِي تَخْرِيمِ لَحُومِ السِّبَاعِ مِنْ ذَوَاتِ الْأَرْبَعِ: مُعَارَضَةُ الْكِتَابِ لِلْآثَارِ، وَذَلِكَ أَنَّ ظَاهِرَ قَوْلِهِ: ﴿ قُلُ لَا أَجِدُ فِي مَآ أُوجِى إِلَى مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمِ يَطْعَمُهُ وَ الْآيَةِ حَلَالٌ. وَظَاهِرُ طَاعِمِ يَطْعَمُهُ وَ الْآيَةِ حَلَالٌ. وَظَاهِرُ طَاعِمِ يَطْعَمُهُ وَ الْآيَةِ حَلَالٌ. وَظَاهِرُ حَدِيثِ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُشَنِيِّ أَنَّهُ قَالَ: ﴿ نَهَى رَسُولُ الله عَيْكَ عَنْ أَكْلِ كُلِّ فَيَا رَوَاهُ فِي هَذَا السِّبَاعِ ﴾ إِنَّ السِّبَاعَ مُحَرَّمَةً ، هَكَذَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ. وَأَمَّا مَالِكُ فَمَا رَوَاهُ فِي هَذَا السِّبَاعِ » إِنَّ السِّبَاعَ مُحَرَّمَةً ، هَكَذَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ. وَأَمَّا مَالِكُ فَمَا رَوَاهُ فِي هَذَا السِّبَاعِ » إِنَّ السِّبَاعَ مُحَرَّمَةً ، هَكَذَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ. وَأَمَّا مَالِكُ فَمَا رَوَاهُ فِي هَذَا اللهُ عَلَى الْمُعْرَفِقِ أَنَّ رَسُولَ الله عَلَيْ قَالَ: ﴿ أَكُلُ اللهُ عَلَى الْمُعْرَى مِنْ طَرِيقِ أَنِي هُرَيْرَةَ هُو أَبْيَنُ فِي الْمُعَارِضَةِ ، وَهُو أَنَّ رَسُولَ الله عَيْقِ قَالَ: ﴿ أَكُلُ اللّهُ عَلَى الْمُعْرَاقِ فَا اللّهُ عَلَى الْمُعْرَاقِ اللهِ عَلَى اللّهُ عَلَى الْمُعَلِقُ وَالْكُ أَنَّ الْمُدِينَ الْمُعْرَاقِ اللهُ عَلَى الْمُعْرَاقِ اللهِ عَلَى الْمُعَارِقِ اللهِ اللّهُ عَلَيْهُ وَبَيْنَ الْمُؤْمِلُ النَّهُ عُلَى الْمُولِ اللهِ عَلَى الْكَورُ فِيهِ عَلَى الْكَرَاهِيَةِ إِنْ عُمْكِنُ النَّهُ عَلَى الْكَرَاهِيَةِ اللْهُ الْكُولُ اللّهُ عَلَى الْكَرَاهِيَةِ إِلْهُ الْمُعْرَالِ اللّهُ عَلَى الْمُعَارِقُولُ اللّهُ الْمُعَالِقُ الْلَهُ الْمُعْلَى اللّهُ الْمُؤْمِلُ اللّهُ عَلَى الْمُولُ اللّهُ اللّهُ الْمُعَارِقُ اللّهُ الْمُعَلَى الْمُؤْمُ اللّهُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ اللّهُ الْمُؤْمُ اللّهُ اللّهُ الْمُؤْمُ اللّهُ الْمُؤْمُ اللّهُ الْمُؤْمُ اللّهُ الْمُؤْمُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللهُ اللّهُ الللللللْهُ اللْمُؤْمُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ ال

القول الأول: «إباحة أكل الثعلب»:

وهو قول الشافعية رحمهم الله والحنابلة في إحدى الروايتين عندهم: ودليلهم في ذلك:

⁽١) المغنى (١١/ ٩٧).

⁽٢) بداية المجتهد (١/ ٣٨٦).

قال النووي يَخَلَفُهُ: ويحل أكل الثعلب لقوله تعالى: ﴿وَيُحِلُ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَاتِ ﴾ [الأعراف:١٥٧]، والثعلب من الطيبات مستطاب يصطاد ولأنه لا يتقوى بنابه فأشبه الأرنب ويحل أكل (١).

واستدلوا كذلك بقول البعض أن الثعلب يفدى في الحرم. فعن شريح قال: لو كان معي حكم حكمت في الثعلب جديا^(٢). وعن عطاء قال في الثعلب: شاة^(٣).

وعن عياش بن عبد الله بن معبد أنه كان يقول: في الثعلب شاة (٤).

□ وإليك أقوالهم بالتفصيل:

كرقول الشافعية رحمهم الله:

قال الشافعي تَعْدَدُهُ: يقول وَكُلُّ ما لم تَكُنْ الْعَرَبُ تَأْكُلُهُ من غَيْرِ ضَرُورَةٍ، وَكَانَتْ تَدَعُهُ على التَّقَذُّرِ بِهِ مُحُرَّمٌ وَذَلِكَ مِثْلُ الْحِدَاِ وَالْبُغَاثِ وَالْعُقْبَانِ وَالْبُزَاةِ وَالرَّخَمِ وَالْفَأْرَةِ وَاللَّحَكَاءِ وَالْجُنَافِسِ وَالْجِعْلاَنِ وَالْعَظَاءِ وَالْعَقَارِبِ وَالْحَيَّاتِ وَالذَّرِّ وَالذَّبَّانِ وما أَشْبَهَ وَاللَّحَكَاءِ وَالْذَرِّ وَالذَّرِّ وَالذَّبَّانِ وما أَشْبَهَ هذا، وَكُلُّ ما كانت تَأْكُلُهُ لم يَنْزِلْ تَحْرِيمُهُ، ولم يَكُنْ في مَعْنَى ما نَصَّ تَحْرِيمَهُ أو يَكُونُ هذا، وَكُلُّ ما كانت تَأْكُلُهُ لم يَنْزِلْ تَحْرِيمُهُ، ولم يَكُنْ في مَعْنَى ما نَصَّ تَحْرِيمَهُ أو يَكُونُ

(١) المجموع (٩/ ١٠).

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٨٢٢٧)، والشافعي في «الأم» (٢/٢٠٧)، والبيهقي (٢٠٧/١)، وفي «معرفة السنن» (٣١٦٦)، كلهم من طرق عن أيوب السختياني عن ابن سيرين عن شريح، وهذا إسناد صحيح.

⁽٣) إسناده حسن بمجموع طريقيه: أخرجه عبد الرزاق (٨٢٢٨)، والشافعي في «الأم» (٢٩٨/٢)، والبيهقي في «معرفة السنن» (٣٢٤٧)، كلهم من طرق عن ابن جريج، عن عطاء به وهذا إسناد ضعيف فيه عنعنة ابن جريج وهو مدلس وقد عنعن. وأخرجه عبد الرزاق (٨٢٢٩) عن هشيم قال: أخبرنا الحجاج عن عطاء به والجحاج بن أرطأة «ضعيف».

⁽٤) إسناده ضعيف: أخرجه الشافعي في «الأم» (٢/ ٢٩٨)، والبيهقي في «معرفة السنن» (٣٢٤٧)، وعن سعيد، عن ابن جريج، عن عباس بن عبد الله بن معبد به، وهذا إسناد ضعيف من أجل عنعنة ابن جريج.

على تَحْرِيمِهِ دَلاَلَةٌ فَهُوَ حَلاَلٌ كَالْيَرْبُوعِ وَالضَّبُعِ والثعلب(١).

قال النووي يَخَلَفُهُ: ويحل أكل الثعلب لقوله تعالى: ﴿ وَيُحِلُ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَاتِ ﴾ [الأعراف:١٥٧] والثعلب من الطيبات مستطاب يصطاد ولأنه لا يتقوى بنابه فأشبه الأرنب ويحل أكل (٢).

وبه قال الحنابلة في رواية.

□ وإليك أقوالهم:

قال ابن قدامة كنتشه: ونقل عن أحمد إباحته اختاره الشريف أبو جعفر (٣).

🕸 القول الثاني: أكل الثعلب مكروه كراهة تنزيه وليس بحرام.

وهو قول: المالكية.

واستدلوا لقولهم بالجمع بين الأدلة:

فجمع بين ظَاهِرَ قَوْلِهِ: (قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِنَّيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِم يَطْعَمُهُ) الْآيَة، أَنَّ مَا عَدَا اللَّذْكُورَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ حَلَالٌ. وَظَاهِرُ حَدِيثِ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُشَنِيِّ أَنَّهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ الله ﷺ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ إِنَّ السِّبَاعَ مُحَرَّمَةٌ، فَمَنْ جَمَعَ اللَّ عَدِيثِ أَبِي ثَعْلَبَةَ وَالْآيَةِ حَمَلَ حَدِيثَ لَحُومِ السِّبَاعِ عَلَى الْكَرَاهِيَةِ.

□ وإليك أقوالهم:

قال سحنون: قُلْت: مَا قَوْلُ مَالِكِ فِي اللَّحْمِ بِالْهِرِّ وَالثَّعْلَبِ وَالضَّبُعِ وَمَا أَشْبَهَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ؟ قال: سَمِعْت مَالِكًا يَكْرَهُ أَكْلَ الْهِرِّ وَالَثَّعْلَبِ وَالضَّبْعِ وَيَقُولُ: إِنْ قَتَلَهَا مُحْرِمٌ وَدَاهَا، وَإِنَّهَا كَرِهَهَا عَلَى وَجْهِ الْكَرَاهِيةِ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيمٍ قَالَ: وَلَمْ أَرَهُ جَعَلَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ وَدَاهَا، وَإِنَّهَا كَرِهَهَا عَلَى وَجْهِ الْكَرَاهِيةِ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيمٍ قَالَ: وَلَمْ أَرَهُ جَعَلَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ فِي الْكَرَاهِيةِ بِمَنْزِلَةِ الْبَعْلِ وَالْحِهَارِ وَالْبِرْذَوْنِ لِآنَهُ قَالَ: تُودَى إِذَا قَتَلَهَا المُحْرِمُ ، قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: وَأَكْرَهُ اللَّحْمَ بِالضَّبُعِ وَالْهِرِّ وَالثَّعْلَبِ لِمَا رَأَيْت مِنْ قَوْلِ مَالِكٍ فِي كَرَاهِيةِ ابْنُ الْقَاسِمِ: وَأَكْرَهُ اللَّحْمَ بِالضَّبُعِ وَالْهِرِّ وَالثَّعْلَبِ لَمَا رَأَيْت مِنْ قَوْلِ مَالِكٍ فِي كَرَاهِيةِ

⁽١) الأم (٢/ ٢٥٠).

⁽Y) المجموع (P/ ·1).

⁽٣) المغني (١١/ ٦٦).

هَذِهِ الْأَشْيَاءِ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ عِنْدَهُ كَالْحَرَامِ الْبَيِّنِ وَلِمَا أَجَازَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَكْلِهَا عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ الله صَلَّى الله فَأَنَا أَكْرَهُهُ وَلَا يُعْجِبُنِي (١).

قال العبدرى تختلف: وقال ابن حبيب لم يختلف المدنيون في تحريم لحوم السباع العادية الأسد والنمر والذئب والكلب، فأما غير العادية كالذئب والثعلب والضبع والهر الوحشي والأنسي فمكروهة دون تحريم. قاله مالك وابن الماجشون، والحنابلة في إحدى الروايتين عندهم وأدلة هذا القول: هذا في «كتاب ابن المواز»(٢).

القول الثالث: أكل الثعلب حرام.

وبه قال: الحسن والأحناف والحنابلة.

□ وإليك أقوالهم:

أولا: قول الحسن تَعَلَّقُهُ: قال: الثعلب من السباع (٣).

كرثانيا: قول الأحناف:

قال الكاساني تِعَلَّتُهُ: وَعَنْ الزُّهْرِيِّ عَلَيْهُ قال: قال رسول الله: «كُلُّ ذِي نَابٍ من السِّبَاعِ حَرَامٌ» فَذُو النَّابِ من سِبَاعِ الْوَحْشِ مِثْلُ الْأَسَدِ وَالذِّئْبِ وَالضَّبُعِ وَالنَّمِرِ وَالْفَهْدِ وَالثَّعْلِ وَالشَّمُّورِ وَالنَّلَقِ وَالنَّمِ وَالْفَهْدِ وَالثَّعْلِ وَالشَّمُّورِ وَالدَّلَقِ وَالدَّبِ وَالْفَهْدِ وَالْفِيلِ وَنَحْوِهَا فَلَا خِلَافَ فِي هذه الجُمْلَةِ أنها مُحَرَّمَةٌ (٤).

قال شيخ زاده: وَإِنْ كَانَ مُتَوَحِّشًا كَالذِّنْبِ وَالتَّعْلَبِ لَا يَكُونُ مِنْ الذَّبَائِحِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤْكَلُ بَلْ يَكُونُ صِيْدًا يُنْتَفَعُ بِجِلْدِهِ (٥).

⁽١) المدونة (٣/ ١٤٨).

⁽٢) التاج والإكليل (٣/ ٢٣٥).

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٣٧١) قال: حدثنا يزيد بن هارون قال: حدثنا همام عن الحسن به.

⁽٤) بدائع الصنائع (٥/ ٣٩).

⁽٥) مجمع الأنهار (٨/ ٢٨٠).

كم ثانيا: قول الحنابلة رحمهم الله:

قال عبد الله بن الإمام أحمد: سألت أبي قلت: ما ترى في أكل الثعلب؟ قال: لا يعجبني؛ لأن النبي على نما أكل كل ذي ناب من السباع ما أعلم أحدا رخص فيه إلا عطاء فإنه قال: لا بأس بجلودها يصلى فيها؛ لأنها تودى يعني في الحرم إذا أصابه عليه الجزاء (١).

وقال ابن قدامة كَتَنَهُ: واختلفت الرواية في الثعلب فأكثر الروايات عن أحمد تحريمه (٢).

وقال المرداوى تخلف: أما الثعلب فيحرم على الصحيح من المذهب قال المصنف والشارح: أكثر الروايات عن الإمام أحمد تخلف تحريم الثعلب، ونقل عبد الله تخلفه لا أعلم أحدا أرخص فيه إلا عطاء وكل شيء اشتبه عليك فدعه (٣).

قال بقية السلف الشيخ العلامة الفوزان حفظه الله: وما علل به المبيحون من كونه لا يتقوى بنابه وأنه من الطيبات يخالف الواقع ـ لأنه يعدو بنابه ويفترس وإذا كان كذلك فهو سبع والسباع ليست من الطيبات وقولهم: يفدي في الحرم والإحرام قول لا دليل عليه من السنة وإنها هو اجتهاد من بعض العلهاء (٤).

والراجح - والله أعلم - هو القول الثالث: (يحرم أكل الثعلب)؛ لأنه من ذوات الأنياب والسباع التي نهي النبي عَلَيْةٍ عن أكلها.

⁽١) مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله (١/ ١٧٠).

⁽٢) المغنى (١١/ ٢٦).

⁽٣) الإنصاف (١٠/ ٢٧٠).

⁽٤) كتاب الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح (ص٦٣).

مسألة: ما حكم أكل الهر؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسألة على ثلاثة أقوال:

🕸 القول الأول: يحرم أكل الهر.

وبه قال الجمهور من الأحناف والرواية الصحيحة عند الشافعية والحنابلة وابن حزم.

□ واستدلوا لقولهم بأدلة منها:

١ - عن جابر رضي قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ عَلَيْ عَنْ أَكُل الْهِرِّ وَثَمَنِهِ (١).

٢- عن أبي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يَأْتِي دَارَ قَوْم مِنَ الْأَنْصَارِ وَدُونَهُمْ
 دَارٌ فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ الله تَأْتِي دَارَ فُلاَنٍ، وَلاَ تَأْتِي دَارَنَا فَقَالَ النَّبِيُّ وَالْ النَّبِيُّ عَلَيْهِ، (السِّنَّوْرُ عَلَيْهِ: «السِّنَّوْرُ عَنَالَ النَّبِيُ عَلَيْهِ: «السِّنَوْرُ سِنَّوْرًا فَقَالَ النَّبِيُ عَلَيْهِ: «السِّنَوْرُ سَبُعٌ» (٢).

(۱) إسناده ضعيف: أخرجه أبو داود (٣٤٨٢)، والترمذي (١٢٨٠)، وابن ماجه (٣٢٥٠)، والبيهقي والحاكم (٢٢٠٦، ٢٢٤٦)، وعبد بن حميد (١٠٤٤)، والدارقطني (٤٨٤٨)، والبيهقي (١٩٨٥)، كلهم من طرق عن عبد الرزاق عن عمر بن زيد عن أبي الزبير، عن جابر عن النبي وعمر بن زيد الصنعاني «ضعيف» قال البخاري: فيه نظر. وقال ابن حبان: لا يحتج به. ورواه مسلم وأصحاب السنن الأربعة دون قوله: «نَهَى عَنْ أَكُل الهِرِّ».

(٢) إسناده ضعيف: أخرجه أحمد (٢/ ٣٢٧)، والحاكم (٦٤٩)، والدارقطني (١٨٤)، وابن عدي (٢/ ٤٤١)، والبيهقي (١٢٢٠)، كلهم من طرق عن عِيسَى يَعْنِي ابْنَ الْمُسَيَّبِ قَالَ: كَانَ النبي عَيَّيُّة. قلت: تفرد به عيسى بن يونس عن أبي زرعة وهو «ضعيف» وقال ابن أبي حاتم في «تعليقه على علل ابن أبي حاتم» (١٦/١): سمعت أبا زرعة يقول في حديث رواه وكيع عن عيسى بن المسيب عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير عن أبي هريرة عن النبي عَيِّة قال: «الهر سبع» فقال أبو زرعة: لم يرفعه أبو نعيم وهو أصح وعيسى ليس بقوى.

□ إليك أقوالهم بالتفصيل:

كر أولا: الأحناف:

قال السرخسي يَختَنهُ: وكل حيوان وحشيه مأكول فالأهلي من جنسه مأكول كالإبل والبقر، وما لا يكون أهليه مأكولا فوحشيه لا يكون مأكولا؛ كالكلب والسنور(١).

وقال الكاسانى: وَأَمَّا الْمُسْتَأْنِسُ مِنْ السِّبَاعِ وَهُو ْكَلْبُ وَالسِّنَّوْرُ الْأَهْلِيُّ فَلَا يَحِلُّ، وَكَذَلِكَ الْمُتَوَحِّشُ مِنْهَا الْمُسَمَّى بِسِبَاعِ الْوَحْشِ والطَّيْرِ، وَهُوَ كُلُّ ذِي نَابٍ مِنْ السِّبَاعِ وَكُلُّ ذِي خِلْبٍ مِنْ الطَّيْرِ اللهُ هُورِعَنْ رَسُولِ الله ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنْ أَكُلُ ذِي خِلْبٍ مِنْ الطَّيْرِ اللهُ عَلَيْهِ أَنَّهُ نَهَى عَنْ أَكُلُ ذِي نَابٍ مِنْ السِّبَاعِ وَكُلِّ ذِي خِلْبٍ مِنْ الطَّيْرِ (٢).

ك ثانيا الشافعية رحمهم الله:

قال النووي تَعَلِّمُ: ولا يحل السنور لما روي أن النبي ﷺ قال: «الهرة سبع» ولأنه يصطاد بالناب ويأكل الجيف فهو كالأسد)(٣).

قال الماوردي تعمّلله: فَأَمَّا السِّنَوْرُ فَضَرْبَانِ: أَهْلِيٌّ وَوَحْشِيٌّ فَأَمَّا الْأَهْلِيُّ فَحَرَامٌ لَا يُؤْكَلُ، لِرِوَايَةٍ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَنْ أَكْلِ السِّنَوْرِ، وَعَنْ أَكْلِ ثَمَنِهَا، وَلِأَنَّهَا تَأْكُلُ حَشَرَاتِ الْأَرْضِ فَكَانَتْ مِنَ الْخَبَائِثِ، وَأَمَّا السِّنَوْرُ الْبَرِّيُّ فَفِي إِبَاحَةٍ أَكْلِهِ وَجْهَانِ كَابْنِ آوَى: أَحَدُهُمَا: يُؤْكَلُ وَهُوَ مُقْتَضَى تَعْلِيلِ الشَّافِعِيِّ، لِآنَهُ لَا يَبْتَدِئُ بِالْعَدُوى وَالثَّانِي: لَا يُؤْكَلُ، وَهُوَ مُقْتَضَى تَعْلِيلِ المُرْوَزِيِّ، لِآنَهُ يَعِيشُ بِأَنْيَابِهِ ('').

كرثالثا: قول الحنابلة:

قال ابن قدامة يختلفه: واختلفت الرواية عن أحمد في سنور البر(٥).

⁽١) المبسوط (١١/ ٤٢٠).

⁽٢) بدائع الصنائع (٥/ ٣٩).

⁽٣) المجموع شرح المهذب (٩/ ٢).

⁽٤) الحاوي الكبير (١٥/ ٣١٧)

⁽٥) المغنى (١١/٦٦).

قال المرداوي كتلقة: وأما سنور البر فالصحيح من المذهب أنه محرم صححه في التصحيح قال الناظم: هذا أولى، قال في الفروع: ويحرم سنور بر على الأصح واختاره بن عبدوس في تذكرته وجزم به في الوجيز وهو ظاهر ما جزم به في «المنور» و«منتخب الآدمي» والرواية الثانية يباح(۱).

وقال الشوكاني تَخلَفهُ: وَقَدْ أُسْتُدِلَّ بِالْحَدِيثِ الْأَوَّلِ عَلَى تَحْرِيم أَكَلِ الْهِرِّ وَظَاهِرُهُ عَدَمُ الْفَرْقِ بَيْنَ الْوَحْشِيِّ وَالْأَهْلِيِّ وَيُؤَيِّدُ التَّحْرِيمَ أَنَّهُ مِنْ ذَوَاتِ الْأَنْيَابِ(٢).

🕸 القول الثاني: يكره أكل الهر: وبه قالت المالكية.

قال سحنون: أرأيت الضبع والثعلب والذئب هل يحل مالك أكلها؟ قال: قال مالك: لا أحب أكل الضبع ولا الذئب ولا الثعلب ولا الهر الوحشي ولا الإنسي ولا شيء من السباع وقال مالك: ما فرس وأكل اللحم فهو من السباع، ولا يصلح أكله لنهى رسول الله عليه عن ذلك (٣).

قال الدردير كتلفه: وأما الهر والثعلب والضبع فمكروه بيع لحم الأنعام بها لاختلاف الصحابة في أكلها، ومالك يكره أكلها من غير تحريم. انتهى (٤).

🕸 القول الثالث: يجوز أكل الهر الوحشي أم الأهلي فيحرم:

قال به: الشافعية والحنابلة في رواية.

□ وإليك أقوالهم بالتفصيل:

كر أولا: الشافعية:

قال الماوردي تَخْتَنهُ: فَأَمَّا السِّنَّوْرُ فَضَرْبَانِ: أَهْلِيٌّ وَوَحْشِيٌّ فَأَمَّا الْأَهْلِيُّ فَحَرَامٌ لَا يُؤْكَلُ، لِرِوَايَةِ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ أَكْلِ السِّنَّوْرِ، وَعَنْ أَكْلِ ثَمَنِهَا، وَلِأَنَّهَا تَأْكُلُ حَشَرَاتِ الْأَرْضِ فَكَانَتْ مِنَ الْجَبَائِثِ، وَأَمَّا السِّنَّوْرُ الْبَرِّيُّ حكم أكل فَفِي إِبَاحَةِ

⁽١) الإنصاف (١٠/ ٢٧٠).

⁽٢) نيل الأوطار (٨/ ١٩٠).

⁽٣) المدونة (٣/ ٢٢، ٦٢).

⁽٤) الشرح الكبير (٣/ ٤٨).

أَكْلِهِ وَجْهَانِ كَابْنِ آوَى: أَحَدُهُمَا: يُؤْكُلُ وَهُوَ مُقْتَضَى تَعْلِيلِ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَبْتَدِئُ الْعَدُوَى وَالثَّانِي: لَا يُؤْكُلُ، وَهُو مُقْتَضَى تَعْلِيلِ المُرْوَزِيِّ، لِأَنَّهُ يَعِيشُ بِأَنْيَابِهِ(''.

الْعَدُوى وَالثَّانِي: قول الحنابلة:

قال المرداوي تعتلفه: وأما سنور البر فالصحيح من المذهب أنه محرم صححه في التصحيح قال الناظم: هذا أولى، قال في الفروع: ويحرم سنور بر على الأصح واختاره ابن عبدوس في تذكرته وجزم به في الوجيز وهو ظاهر ما جزم به في «المنور» و «منتخب الآدمى» والرواية الثانية يباح (٢).

والراجح - والله أعلم - هو قول الجمهور أن أكل الهر حرام، الوحشي منه والأهلي؛ لأنه من ذوات الأنياب التي نهى رسول الله على عن أكلها، وهذا نهى عام يدخل فيه الهر بنوعيه، أم النهى الخاص الذى ذكرناه فهو ضعيف كها تقدم، والله أعلى وأعلم.

مسألة: ما حكم أكل الضب؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: «يجوز أكل الضب».

وهو قول: عمر وروي كذلك عن أبي هريرة، وأبي سعيد الخدري، ومحمد بن الحنفية، ومحمد بن سيرين، والأوزاعي ومالك، والشافعية، والحنابلة.

واستدلوا لقولهم بأدلة منها:

١ - عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ أُمَّ حُفَيْدٍ بِنْتَ الْحَارِثِ بْنِ حَزْنٍ أَهْدَتْ إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْهٍ سَمْنًا وَأَضُبَّا، فَدَعَا بِمِنَّ النَّبِيُّ عَلَيْهُ فَأُكِلْنَ عَلَى مَائِدَتِهِ، فَتَرَكَهُنَّ النَّبِيُّ عَلَيْهُ كَالْمُتَقَذِّرِ لَهُ، وَلَا أَمَرَ بِأَكْلِهِنَّ (٣).
 وَلَوْ كُنَّ حَرَامًا مَا أُكِلْنَ عَلَى مَائِدَتِهِ، وَلاَ أَمَرَ بِأَكْلِهِنَّ (٣).

الحاوى الكبير (١٥/ ٣١٧)

⁽٢) الإنصاف (١٠/ ٢٧٠).

⁽٣) أخرجه البخاري (٢٥٧٥، ٢٥٧٥)، ومسلم (٥١٥١)، والنسائي (٤٣٤٦، ٤٣٣٥)، وغيرهم.

٢- وعنه أيضا: عن أبي أُمامة بْنِ سَهْلِ بْنِ حُنيْفِ الأَنْصَارِيِّ أَن ابْنَ عَبَّاسٍ عَلَيْهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ الَّذِي يُقَالُ لَهُ: سَيْفُ الله أَخْبَرَهُ أَنَّهُ دَخَلَ مَعَ رَسُولِ الله عَلَيْهُ عَلَى مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ وَهِي خَالَتُهُ وَخَالَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ فَوَجَدَ عِنْدَهَا ضَبًا مَخُنُوذًا قَدَمَتْ بِهِ أُخْتُهَا حُفَيْدَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ مِنْ نَجْدِ فَقَدَّمَتِ الضَّبِ لِرَسُولِ الله عَلَيْهُ وَكَانَ قَدَمَتْ بِهِ أُخْتُهَا حُفَيْدَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ مِنْ نَجْدِ فَقَدَّمَتِ الضَّبِ لِرَسُولِ الله عَلَيْهُ وَكَانَ قَلْمَ يُعَلِيهُ وَكَانَ الضَّبِ الله عَلَيْهُ بِهَ وَيُسَمَّى لَهُ فَأَهْوَى رَسُولُ الله عَلَيْهُ بِهَ الله عَلَيْهُ بَلُ الضَّبِ فَعَلَى الله عَلَيْهُ بَعْ الله عَلَيْهُ عَنْ الله عَلَيْهُ عَلَى الله عَلَيْهُ عَنْ الله عَلَيْهُ الله عَلَيْهُ عَنْ الله عَلَيْهُ عَلَى الله عَلَيْهُ عَلَى الله عَلَيْهُ الله عَلَى الله عَلَيْهُ عَنْ الله عَلَيْهُ عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَيْهُ عَنْ عَلَى الله عَلَيْهُ عَلَى الله عَلَيْهُ عَلَى الله عَلَيْهُ عَلَاهُ عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَيْهُ عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَيْهُ عَلَى الله عَلَى

٣- وعن ابْنِ عُمَرَ يَقُولُ: شُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الضَّبِّ فَقَالَ: «لَسْتُ بِآكِلِهِ وَلاَ عُرِّمِهِ» (٢).

٤ وعَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ قَالَ: سَأَلْتُ جَابِرًا عَنِ الضَّبِّ فَقَالَ: لاَ تَطْعَمُوهُ. وَقَذِرَهُ وَقَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: إِنَّ النَّبِيِّ عَيْلِهِ لَمْ يُحَرِّمْهُ إِنَّ الله عَلَّا يَنْفَعُ بِهِ غَيْرَ وَاحِدٍ فَإِنَّمَا طَعَامُ عَامَةِ الرِّعَاءِ مِنْهُ وَلَوْ كَانَ عِنْدِى طَعِمْتُهُ (٣).

كروإليك أقوالهم بالتفصيل:

□ أثر عمر ﷺ قال: «إن الله لينفع بالضب، وإنه لطعام عامة الرعاء، ولو كان عندي لطعمت منه»(١).

⁽۱) أخرجه البخاري (۵۰۷٦)، ومسلم (۵۱٤۷)، وأبو داود (۳۷۹۵)، والنسائي (٤٣٣٣)، وابن ماجه (٣٢٤١)، والدارمي (٢٠٦٩).

⁽۲) أخرجه البخاري (٥٩٣٦)، ومسلم (٥١٣٩)، و(٥١٤٠)، والترمذي (١٧٩٠)، والنسائي (٢٠٦٧)، در ٤٣٣٢)، وابن ماجه (٣٢٤٢)، وأحمد (٢/١٠، ٥، ٥)، والدارمي (٢٠٦٧)، وغيرهم.

⁽٣) أخرجه مسلم (٥١٥٤)، وابن ماجه (٣٢٣٩)، وأحمد (١/ ٢٩)، وغيرهم.

⁽۱) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٣٥٤) قال: حدثنا يزيد بن هارون قال: حدثنا داود عن أبي نضرة عمر رهم المناد صحيح. وأخرجه الطبري في "تهذيب الآثار" (٢٣٥]

عن أبي المنهال عن عمه قال: سألت أبا هريرة عن الضب؟ فقال: لست بآكله ولا زاجرا عنه (١).

□ أثر أبي سعيد الخدري كَنَالله قال: «إن كان أحدنا ليهدى له الضبة المكونة، أحب إليه من أن تهدى له الدجاجة السمينة»(٢).

□ أثر محمد بن الحنفية تَحَلَقُهُ:

عن ابن الحنفية عن الضب فقال: إن أعجبك فكله (٣).

أثر محمد بن سيرين تَحْلَلْلهُ:

عن ابن عون، قال: «سألت محمد عن الضب، فقال: لا أعلم به بأسا»(٤).

- ☐ أثر عطاء بن أبي رباح تَعَلَّلهُ قال: لا بأس بأكلها وقال: هي صيد (٥).
 - □ أثر الأوزاعي كَتَلَثْهُ قال: «لا بأس بأكل الضب»(١).

حدثنا ابن حميد، حدثنا سلمة بن الفضل، عن ابن إسحاق، عن الحسن بن دينار، عن الحسن، قال: قال عمر بن الخطاب فلله به. قلت: والحسن لم يسمع من عمر.

(۱) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٣٥٨)، والطبري في تهذيب الآثار (٣٠١) قال: حدثنا وكيع عن أبي المنهال عن عمه عن أبي هريرة به وعبد الله بن زيد مجهول الحال.

(٢) إسناده ضعيف: أخرجه الطبري في تهذيب الآثار (٢٨٣)، وكيع، عن سفيان، عن أبي هارون، عن أبي سعيد به وأبو هارون «متروك».

(٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٣٦٠)، والطبري في تهذيب الآثار (٢٨٤)، كلاهما من طرق عن وكيع، عن إسرائيل، عن عبد الأعلى قال: سألت بن الحنفية به. وهذا إسناد صحيح.

- (٤) إسناده صحيح: أخرجه الطبري في «تهذيب الآثار» (٢٨٦) قال: حدثني يعقوب بن إبراهيم، حدثنا ابن علية، عن ابن عون، قال: سألت محمدا به. وهذا إسناد صحيح.
- (٥) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٢٩٠) قال: حدثنا يحيى بن سعيد عن بن جريج عن عطاء به وابن جريج مدلس وقد عنعن.
- (١) إسناده صحيح: أُخرجه الطبري في تهذيب الآثار (٣١٠) حدثنا العباس بن الوليد البيروتي،

□ وإليك أقوال أهل العلم:

كر أولا: قول المالكية:

قال مالك يَعَلَقْهُ: «لا بأس بأكل الضب»(١).

قال سحنون: قلت: أرأيت الأرنب والضب ما قول مالك فيهما؟ قال: قال مالك: لا بأس بأكل الضب والأرنب(٢).

قال ابن عبد البر كتاته: واختلف الفقهاء في أكل الضب، فذهب مالك والشافعي وأصحابها إلى أنه لا بأس بأكله، لأن الله - تبارك وتعالى - لم يحرمه ولا رسوله وقد أكل على مائدة رسول الله على مائدة رسول الله على أحدا يأكله (٣).

كرقول الشافعية:

قَالَ الشَّافعيُّ: تَعَلَّلُهُ وَلاَ بَأْسَ بِأَكْلِ الضَّبِّ صَغِيرًا أَو كَبِيرًا فَإِنْ قَالَ فَائِلُ: قَد رَوَيْتُمْ عَنِ النبي ﷺ وَلَا بَعْرِ مَهُ قِيلَ له: إِنْ شَاءَ الله فَهُوَ لم يَرْوِ عَنِ رَسُولَ الله ﷺ فِي الضَّبِّ شيئا غير هذا، وَتَحْلِيلُهُ أَكْلَهُ بِين يَدَيْهِ شَاءَ الله فَهُو لم يَرْوِ عَن رَسُولَ الله ﷺ فِي الضَّبِّ شيئا غير هذا، وَتَحْلِيلُهُ أَكْلَهُ بِين يَدَيْهِ ثَابِتٌ فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَأَيْنَ ذلك؟ قِيلَ: لمَا قَال لَسْتَ آكُلُهُ وَلاَ مُحَرِّمُهُ، دَلَّ على أَنَّ تَرْكَهُ أَكُلُهُ لا مَن جِهَةِ تَحْرِيمِهِ وَإِذَا لَم يَكُنْ مَن جِهَةِ تَحْرِيمِهِ فَإِنَّهَا تَرَكَ مُبَاحًا عَافَهُ وَلمَ يَشْتَهِهِ (١).

قال الماوردي تَعْلَقْهُ: وَأُمَّا الضَّبُّ حكم أكل فَهُوَ عِنْدُنَا حَلَالٌ (٢).

أخبرني، عن الأوزاعي به، وهذا إسناد صحيح.

⁽١) إسناده صحيح: الطبري في «تهذيب الآثار» (٢٨٩)، قال: حدثنا يونس بن عبد الأعلى، أنبأنا ابن وهب، عن مالك، به وهذا إسناد صحيح.

⁽Y) ILLe is (T/ YF).

⁽٣) التمهيد (١٧/ ٦٤).

⁽١) الأم (٢/ ٢٥٠).

⁽٢) الحاوي (١٥/ ١٣٨).

وقال النووي تغلثه: ويحل الضب لما روى ابن عباس الله أخبره خالد بن الوليد أنه دخل مع رسول الله على بيت ميمونة الله على فوجد عندها ضبا محنوذا فقدمت الضب إلى رسول الله على فرفع رسول الله على يده فقال خالد: أحرام الضب يا رسول الله قال: لا، ولكن لم يكن بأرض قومي فأجدني أعافه (١).

كرقول الحنابلة رحمهم الله:

قال عبد الله بن الإمام أحمد: سمعت أبي يقول: لا بأس بالضب قد أكل على مائدة رسول الله علي الإمام أحمد: سمعت أبي يقول: لا بأس بالضب قد أكل على

قال ابن قدامة يَعْلَقهُ: أما الضب فإنه مباح في قول أكثر أهل العلم (٣).

القول الثاني: أن أكل الضب حرام.

قال به الأحناف.

أدلة هذا القول منها:

١- عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنَةَ المُهْرِيِّ، قَالَ: غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ فَنَزَلْنَا أَرْضًا كَثِيرَةَ الضِّبَابِ وَنَحْنُ مُرْمِلُونَ، فَأَصَبْنَاهَا، فَكَانَتِ الْقُدُورُ تَغْلِي بِهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ أَرْضًا كَثِيرَةَ الضِّبَابِ وَنَحْنُ مُرْمِلُونَ، فَقَالَ: إِنَّ أُمَّةً مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مُسِخَتْ، وَأَنَا أَخْشَى أَنْ تَكُونَ هَذِهِ فَأَمَرَنَا فَأَكُفَأَنَا (٤).

⁽¹⁾ Haraes (9/1).

⁽٢) مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله (١/ ٢٧٠).

⁽٣) المغنى (٢١/ ٤٢٠).

⁽٤) أخرجه أحمد (٤/ ١٩٦/٤)، وابن أبي شيبة (٢٤٣٤)، وأبو يعلى (٩٣١)، والطبري (٣٠٣، ٢٠٢)، وابن حبان (٢٦٦)، والطحاوي (٢٨٦)، وابن الأعرابي (٢٠١)، كلهم من طرق عن وكيع وابن أبي زائدة، وأبو معاوية ويحيى بن سعيدالأعمش عن زيد بن وهب عن عبدالرحمن بن حسنة قال: كنا عند النبي على قال الترمذي (٢/ ١٨٠): سألت محمدا عن هذا الحديث فقال: روى الحكم بن عتيبة، وحصين، وعدي بن ثابت، هذا الحديث عن زيد بن وهب، فقالوا: عن ثابت بن وديعة، وروى الأعمش، عن زيد بن وهب، عن عبد الرحمن بن حسنة، ولم يعرف أن أحدا، روى هذا، غبر الأعمش.

٢- عَنْ ثَابِتِ بْنِ وَدِيعَةَ قَالَ: أُتِي النَّبِيُّ عَلَيْهِ بِضَبِّ فَقَالَ: «أُمَّةٌ مُسِخَتْ وَالله أَعْلَمُ» (١).

٣- عن عبد الرحمن بن غنم قال: قال رسول الله ﷺ: أن سبطا من بني إسرائيل
 هلك لا يدري أين مهلكه، وأنا أخاف أن تكون هذه الضباب (٢).

٤- عن سمرة بن جندب قال: سأل أعرابي رسول الله ﷺ وهو يخطب فقطع عليه خطبته فقال: مُسِخَتْ أُمَّةٌ مِنْ بَنِي عليه خطبته فقال: مُسِخَتْ أُمَّةٌ مِنْ بَنِي إسرائيل فالله - تبارك وتعالى أعلم - في أي الدواب مسخت (٣).

قال محمد: وكأن حديث هؤلاء عن زيد بن وهب، عن ثابت بن وديعة أصح. ويحتمل عنها جميعا. قال أبو عيسى والحكم بن عتيبة يروي عن زيد بن وهب، عن البراء، عن ثابت بن وديعة، ولا يذكر غيره: عن البراء، وقال حصين: عن زيد بن وهب، عن ثابت بن يزيد الأنصاري، قال أبو عيسى: ثابت بن يزيد هو ثابت بن وديعة، يزيد أبوه ووديعة أمه.

(۱) معل: أخرجه أحمد (٤/ ٢٢٠)، والنسائي (٤٣٣٩)، والدارمي (٢٠٦٨)، وابن أبي شيبة (٢٤٣٤)، والطيالسي (١٣٦٦)، والطبراني (١٣٦٣)، والطحاوي في شرح المعاني (٥٨٧٦)، وفي المشكل (٤/ ٤٧٩)، والبيهقي (١٩٩٠)، كلهم من طرق عن شُعْبَةُ حَدَّثَنَا الحُكُمُ قَالَ: سَمِعْتُ زَيْدُ بْنَ وَهْبٍ يُحَدِّثُ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ عَنْ ثَابِتِ بْنِ وَدِيعَةَ قَالَ: أَتِي النبي ﷺ. قال البخاري في التاريخ اللكبير (٢/ ١٧٠)، وقال الأعمش: عن زيد بن وهب عن عبد الرحمن بن حسنة عن النبي ﷺ، وحديث ثابت أصح، وفي نفس الحديث نظر، قال ابن عمر عن النبي ﷺ.

(٢) إسناده ضعيف: أخرجه أحمد (٢/٧٧٤) قال: حدثنا وكيع حدثني عبد الحميد بن بهرام عن شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم عن رسول الله ﷺ قلت: وشهر بن حوشب ضعيف.

(٣) أخرجه أحمد (٥/٢١) والطبري في تهذيب الآثار (٣٠٠)، والطبراني (٦٧٨٨)، والبزار (٥٠٠)، كلهم من طرق عن عبيد الله عن عبد الملك بن عمير عن حسين بن قبيصة عن سمرة ابن جندب عن رسول الله على وحصين بن قبيصة لم أقف له على كبير موثقا إلا العجلى ، وابن حبان. قلت: وهذه أربعة أحاديث أعني حديث عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنَة ، وثَابِتِ بْنِ وَدِيعَة ، وعبدالرحن بن غنم ، وسمرة بن جندب تحسن بمجموعها.

وإليك أقوالهم بالتفصيل:

كُمُ أَثْرُ عَلَى ضَيَّاتُهُ:

عن الحارث، عن على: «أنه كره الضباب»(١).

كرقول الأحناف:

قال السرخسى تَعَلَّقُهُ: لا يحل أكل الضب(٢).

وقال الكاساني تَعْلَقَهُ: الضَّبَّ من جُمْلَةِ المُسُوخِ وَالْمُسُوخُ مُحُرَّمَةٌ كَالدُّبِّ وَالْقِرْدِ وَالْفِيلِ^(٣).

🕸 القول الثالث: الكراهة.

قال به بعض المالكية.

قال القرافي: وأما غير العادي كالضب والثعلب والضبع والهر الوحشي والنسي فمكروه (٤).

□ مناقشة الأقوال والرد عليه:

رد القائلين بجواز أكل الضب على أدلة مخالفيهم:

فقال الإمام الشافعي تَعْلَقُهُ: فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: قد رَوَيْتُمْ عن النبي ﷺ أَنَّهُ سُئِلَ عن النبي ﷺ أَنَّهُ سُئِلَ عن النبي الشَّبِّ؟ فقال: لَسْت آكُلُهُ وَلاَ مُحَرِّمُهُ قِيلَ له: إِنْ شَاءَ الله فَهُوَ لم يَرْوِ عن رسول الله ﷺ فِي الضَّبِّ شيئا غير هذا وَتَحْلِيلُهُ أَكْلَهُ بين يَدَيْهِ تَابِتٌ، فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَأَيْنَ ذلك؟ قِيلَ: لمَّا قَال: لَسْت آكُلُهُ وَلاَ مُحَرِّمُهُ دَلَّ على أَنَّ تَرْكَهُ أَكْلَهُ لاَ من جِهَةٍ تَحْرِيمِهِ وإذا لم

⁽١) إسناد ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٣٦١) وأخرجه الطبري في «تهذيب الآثار» (٣١٠) حدثنا وكيع عن عبد الجبار بن عباس عن عريب الهمداني عن الحارث عن علي به. والحارث الأعور «ضعيف».

⁽٢) المبسوط (١١/ ٤١٨).

⁽٣) بدائع الصنائع (٥/ ٣٧).

⁽٤) الذخيرة (٤/ ١٠٠).

يَكُنْ من جِهَةِ تَحْرِيمِهِ فَإِنَّمَا تَرَكَ مُبَاحًا عَافَهُ ولم يَشْتَهِهِ (١).

وقال الإمام البخارى تختلفه رادًا على أدلة المخالفين: كما جاء في التاريخ الكبير (٢/ ١٧٠) قال: وقال الأعمش: عن زيد بن وهب عن عبد الرحمن بن حسنة عن النبي عليه وحديث ثابت أصح، وفي نفس الحديث نظر، قال ابن عمر عن النبي عليه: «لا آكله ولا أحرمه» وقال ابن عباس: لو كان حراما لم يؤكل في مائدة النبي

قال ابن عبد البر تخلف: واختلف الفقهاء في أكل الضب فذهب مالك والشافعي وأصحابهما إلى أنه لا بأس بأكله؛ لأن الله - تبارك وتعالى - لم يحرمه ولا رسوله وقد أكل على مائدة رسول الله على مائدة رسول الله على أكل على مائدة رسول الله على أحدا بأكله (٢).

ورد على ذلك الأحناف:

فقال الكاساني تَعَلَّقُهُ: (وَلَنَا) قَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَابِثُ ﴾ [الاعراف:١٠٧]، وَالضَّبُّ مِنْ الْخَبَائِثِ وَرُوِيَ عَنْ سَيِّدَتِنَا عَائِشَةَ ﴿ فَكَ النَّبِيّ عَلَيْهِ السَّكَةُ وَالسَّلَامُ أُهْدِيَ إِلَيْهِ كَمُ ضَبِّ فَامْتَنَعَ أَنْ يَأْكُلُهُ فَجَاءَتْ سَائِلَةٌ فَأَرَادَتْ سَيِّدَتُنَا عَائِشَةُ ﴿ فَالسَّلَامُ أَهْدِي إِلَيْهِ كَمُ ضَبِّ فَامْتَنَعَ أَنْ يَأْكُلُهُ فَجَاءَتْ سَائِلَةٌ فَأَرَادَتْ سَيِّدَتُنَا عَائِشَةُ ﴿ فَاللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَالَتُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَالًا عَلَالًا عَلْهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ عَلَالَهُ اللّهُ عَلَاللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ عَلَالَ اللّهُ عَلَالَهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَالَهُ اللّهُ اللّهُ عَلَاللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ عَلَالَا عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ عَلَالَ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَالَهُ عَلَالَا عَلَالَا عَلَا اللّهُ اللّهُ عَلَالَا عَلَا اللّهُ عَلَالَا عَلَا اللّهُ اللّهُ عَلَاللّهُ عَلَالَ عَلَالَا عَلْمُ اللّهُ عَلَا اللّهُ عَلَالَا عَلَاللّهُ عَلْمُ الللّهُ عَلَا اللّهُ عَلَا عَلَالِهُ الللّهُ عَلَيْه

وَلَا يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ امْتِنَاعُهُ لِمَا أَنَّ نَفْسَهُ الشَّرِيفَةَ عَافَتْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمَا مَنَعَ

⁽١) الأم (٢/ ٢٥٠).

⁽٢) التمهيد (١٧/ ٦٤).

⁽٣) معل: أخرجه أحمد (١٤٣/٦، ١٢٣، ١٠٥)، والطيالسي (١٤٧٥)، والطبراني في الأوسط (٢١٥)، وأبو حنيفة (٨٣)، وإسحاق بن راهويه (١٧٥٨)، والطبري في تهذيب الآثار (٣٠٤)، والطحاوي في شرح المعاني (٥٨٨٥)، وابن عبد البر في التمهيد (١٧/٧٦)، والبيهقي (١٩٠٨)، كلهم من طرق عن حماد بن سلمة قال: نا حماد بن أبي سليان، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة عن النبي على الله البيهقي (٩/ ٣٢٥): تَقَرَّدَ بِهِ حَمَّادُ بْنُ أبي سُلَيُهَانَ مَوْصُولاً. قلت: وحماد بن أبي سليهان صدوق له أوهام وتغير بآخرة لا يحمل التفرد بأحاديث الأحكام.

مِنْ التَّصَدُّقِ بِهِ كَشَاةِ الْأَنْصَارِ. إِنَّهُ لَمَّا امْتَنَعَ مِنْ أَكْلِهَا أَمَرَ بِالتَّصَدُّقِ بِهَا وَلِأَنَّ الضَّبَّ مِنْ جُمْلَةِ اللَّسُوخِ وَالْمُسُوخُ مُحَرَّمَةٌ كَالدُّبِّ وَالْقِرْدِ وَالْفِيلِ فِيهَا قِيلَ، وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ مَا رُوِيَ: «أَنَّ رَسُولَ الله عَلَيْهِ سُئِلَ عَنْ الضَّبِ فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنَّ أَمَّةً مُسِخَتْ فِي الْأَرْضِ وَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنْهَا» (١)، وَهَكَذَا رُوِيَ عَنْ بَعْضِ مُسِخَتْ فِي الْأَرْضِ وَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنْهَا» (١)، وَهَكَذَا رُوِي عَنْ بَعْضِ أَصْحَاب رَسُولِ الله عَيْنِيَةً (٢).

قلت: وقد أجاب عن هذا أهل العلم قريبا.

والراجع - والله أعلم - هو القول الأول: أن أكل الضب جائز وذلك لصحة الأحاديث الواردة في ذلك، وهو قول جمهور أهل العلم من الخلف والسلف.

حتى أن بعضهم ادعى الإجماع قال النووي يَعَلَشُهُ: أن النبى عَلَيْهُ قال في الضب: «لَسْتُ بِآكِلِهِ وَلَا مُحَرِّمِهِ»، وفى روايات: «لَا آكُلُهُ وَلَا أُحَرِّمُهُ» وفى رواية أنه عَلَيْهُ قال: «كُلُوا فَإِنَّهُ حَلَالٌ»، ولكنه ليس من طعامي وفي رواية أنه عَلَيْهُ رفع يده منه فقيل أحرام هو يا رسول الله؟ قال: «لَا وَلَكِنَّه لَمْ يَكُنْ بِأَرْضِ قَوْمِي فَأَجِدُنِي أَعَافه»، فأكلوه بحضرته وهو ينظر عَلَيْهُ قال أهل اللغة: معنى أعافه أكرهه تقذرا.

وأجمع المسلمون على أن الضب حلال ليس بمكروه (٣).

مسألة: ما حكم أكل لحم البغال؟

قال ابن رشد: الجمهور على تحريم البغال، وقوم كرهوها ولم يحرموها (١).

وقال القرطبي: وأَمَّا الْبِغَالُ فَإِنَّمَا تُلْحَقُ بِالْحَمِيرِ، إِنْ قُلْنَا: إِنَّ الْخَيْلَ لَا تُؤْكُلُ، فَإِنَّمَا تَكُونُ مُتَوَلِّدَةً مِنْ عَيْنَيْنِ لَا يُؤْكَلَانِ. وَإِنْ قُلْنَا: إِنَّ الْخَيْلَ تُؤْكُلُ، فَإِنَّمَا عَيْنٌ مُتَوَلِّدَةٌ مِنْ مَتُولِدَةٌ مِنْ مَأْكُولٍ وَغَيْرِ مَأْكُولٍ فَغُلِّبَ التَّحْرِيمُ عَلَى مَا يَلْزَمُ فِي الْأَصُولِ(١).

⁽١) روى من عدة طرق يحسن بمجموعها.

⁽٢) بدائع الصنائع (١٠/ ١٢٨).

⁽٣) شرح النووي على مسلم (٣١/ ٩٧).

⁽٤) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٤٦٩).

⁽١) الجامع لأحكام القرآن (١٠/ ٧٨).

□ وإليك الأدلة على ذلك:

فَعَنْ عَطَاءَ بِنَ أَبِي رِبَاحٍ عِن جَابِرٍ بِن عَبِدَ اللهُ، قَالَ: «كُنَّا نَأْكُلُ لَحُومَ الْخَيْلِ»، قُلْتُ: والْبِغَالَ؟ قَالَ: «لا»(١).

(۱) إسناده صحيح: أخرجه النسائي (٤٣٣٣)، وابن ماجه (٢١٩٧)، وابن أبي شيبة (٢٤٣١)، والدارقطني (٤٧٧، ٤٧٧٦)، وأبو نعيم في الطب النبوي (٢٥٧) كلهم من طرق عن عبدالرحمن بن عبدالله بن عبدالله بن مسعود، ووكيع، كلاهما عن سفيان عن عبدالكريم الجزري، عن عطاء، عن جابر بن عبدالله، وأخرجه أبو نعيم في الطب النبوي (٢٥٨) قال: حَدَّثنا الجنري، عن عطاء، عن جابر بن سفيان، حَدَّثنا علي بن حجر، حَدَّثنا عبيد الله بن عَمْرو، عَن معمر، عَن جابر الجعفي، عَن عَطاء بن أبي رباح، عَن جابر الله قلت: جابر الجعفي "ضعيف". وأخرجه أبو داود (٣٧٨٩)، وأحمد (٣٢٧)، وعبد الرزاق (٣٧٣٨)، والطيالسي (١٧٨٧، وأخرجه أبو داود (١٢٩٨)، وأبو يعلي (١٧٨٧)، والطبري (١٤/ ١٧٦)، وابن الجارود (١٨٤٨)، وابن حبان (١٢٩١)، وأبو يعلي (١٧٨٧)، والبيهقي (١٩٤٥)، كلهم من طرق عن (١٨٤٨)، وابن حبان (٢٧٢١)، الدارقطني (٤٧٧٨)، والبيهقي قال: «ذَبُحْنَا يَوْمَ خَيْبَرَ الْخَيْل، وَالْبِغَالَ، وَالْجِعَلِ، وَلَمْ يَنْهَنَا عَنِ الْخَيْل.»

قلتُ: فيه عنعنة أبي الزبير عن جابر، والرواية التي صرح فيها بالسماع ليس فيها ذكر لفظة: «البغال» كما في الصحيحين وغيرهما.

وأخرجه الحاكم (٧٥٨٠) قال: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الزاهد الأصبهاني، ثنا محمد ابن مسلمة الواسطي، ثنا يزيد بن هارون، ثنا حماد بن سلمة، عن أبي الزبير، وعمرو بن دينار، عن جابر بن عبد الله، على محمد بن مَسْلَمَة بن الوليد الواسطي قال الخطيب: له مناكير، إلا أن الحاكم سَمِعَ الدَّارَقُطْني يَقُولُ: لا بأس بِهِ. قَالَ الخطيب: ورأيت أبا الْقاسِم اللالكائي وَالحَسَن ابن محمد بن الحلال يضعفانه الذهبي في تاريخ الإسلام (٦/ ٨٢٤). قلت: وعلى كل فهو يصلح في الشواهد والمتابعات.

وأخرجه الترمذي (١٤٧٨)، وأحمد (٢٢/ ٣٥٤) الطبراني في «المعجم الأوسط» (٣٦٩٣)، والطحاوي في «المعجم الأوسط» (٣٦٩٢)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٣٠٦٤) قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ هَاشِمُ بْنُ القَاسِم، قَالَ: حَدَّنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: حَرَّمَ رَسُولُ الله ﷺ عَنْ السِّبَاعِ، حَرَّمَ رَسُولُ الله ﷺ وَخُومَ البِغَالِ، وَكُلَّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ، وَذِي خُلْبٍ مِنَ الطَّيْرِ. قال الترمذي: حَدِيثُ جَابِرِ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

وعكرمة بنّ عمار العجلي في روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب قال عبد الله بن أحمد بن حنبل،

وعن خالد بن الوليد ، أن رسول الله ﷺ «نهى يوم خيبر عن أكل لحوم الخيل والبغال والحمر وكل ذي ناب من السبع ، أو مخلب من الطير»(١).

كالآثار عن الصحابة كا

عن ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يَكْرَهُ لُحُومَ الْخَيْلِ وَالْبِغَالِ وَالْخِمِيرِ، وَكَانَ يَقُولُ: «قَالَ الله جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿ وَٱلْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفَّءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾ [النحل: ٥]، فَهَذِهِ لِلْأَكْلِ وَالْخَيْلُ وَالْبِغَالُ وَالْحُمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا، فَهَذِهِ لِلرُّكُوبِ » (١).

عن أبيه: عكرمة بن عمار: مضطرب الحديث عن يحيى بن أبي كثير.

وقال أيضا عن أبيه: عكرمة بن عهار، مضطرب الحديث عن غير إياس بن سلمة، انظر: التهذيب (٤٦٧٢).

(۱) إسناد ضعيف ولبعض ألفاظه شواهد: أخرجه أبو داود (۲۷۹۲)، والنسائي (۲۳۲۱)، وابن ماجه (۲۱۹۸)، وأحمد (٤/ ٨٩)، والدارقطني (٤٨٣١)، والطبراني (٢٨٢٦)، والطحاوي في «المشكل» (٣٩٢٥)، والبيهقي (١٩٩٢٨)، والعقيلي في الضعفاء (٢٠٦/١)، كلهم من طرق عن بقية. قال: حدثني ثور بن يزيد عن صالح بن يحيى بن المقدام بن معد يكرب عن أبيه عن جده عن خالد بن الوليد عن رسول الله عليه. قلت: في إسناده بقية بن الوليد وهو يدلس تدليس التسوية ويلزمه التصريح بالسماع إلى آخر الإسناد، وفيه أيضا صالح بن يحيى وهو ضعيف قال العقيلي في الضعفاء (٢/ ٢٠٦): سَمِعْتُ البخاري قال: صالح بن يحيى بن المقدام بن معدى كرب السلمي الكندي فيه نظر. وقال الدارقطني في السنن (٤٨٣٢): حَدَّثُنَا أَبُو سَهْلِ بْنُ وَيَادٍ قَالَ: سَمِعْتُ مُوسَى بْنَ هَارُونَ يَقُولُ: لاَ يُعْرَفُ صَالِحُ بْنُ يَحْيَى وَلاَ أَبُوهُ إِلاَّ بِجَدِّهِ. وَهَذَا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ وَزَعَمَ الْوَاقِدِيُّ أَنَّ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ أَسْلَمَ بَعْدَ فَتْح خَيْبَرَ.

قَالَ أَبُو دَاوُد فِي السنن (٣/٣) ٤): لاَ بَأْسَ بِلُحُومِ الْخَيْلِ وَلَيْسَ الْعَمَلُ عَلَيْهِ. قَالَ أَبُو دَاوُد: وَهَذَا مَنْسُوخٌ قَدْ أَكَلَ لَحُومَ الْخَيْلِ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِ النبي ﷺ مِنْهُمُ ابْنُ الزُّبَيْرِ وَفَضَالَةُ بْنُ عُبَيْدٍ وَأَنْسُ ابْنُ مَالِكٍ وَأَسْرَعَ الْخَدِمُ وَسُويَدُ بْنُ غَفَلَةً وقال النووي في «المجموع» (٩/٤): واتفق العلماء من أئمة الحديث وغيرهم على أنه حديث ضعيف، وقال بعضهم: هو منسوخ.

(۱) إسناده منقطع: أخرجه أبن أبي شيبة (۲٤٣٢٠)، والطبري (٤ / / ١٧٣)، كلاهما عن ابن عُليَّة، عَنْ هِشَامِ الدَّسْتُوَائِيِّ، عَنْ يَحْدِي، بَنِ أَبِي كَثِير، عَنْ مَوْلَى نَافِع بْنِ عَلْقَمَةَ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ به ومَوْلَى نَافِع بْنِ عَلْقَمَةَ قيس بن سعد المكي لم سمع من ابن عباس ذكره بن المديني فيمن لم يلق أحدا من الصحابة. انظر: جامع التحصيل (١/ ٢٥٨).

كرالآثار عن التابعين:

عَنْ إِبْرَاهِيمَ: ﴿أَنَّهُ كُرِهَ لُحُومَ الْبِغَالِ»(١).

عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: «لَا تَأْكُلْ لَحُومَ الْبَعْلِ»(٢).

عَن مُجَاهِدٍ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ خُتُومِ الْخَيْلِ؟ فَقَالَ: ﴿وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْخِمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا﴾ [النحل:٨]، «كَأَنَّهُ كَرِهَ خُتُومَهَا»(٣).

□ أقوال أصحاب المذاهب:

كرقول الأحناف:

قال بدر الدين العيني: (ولا يجوز أكل الحمر الأهلية والبغال)(٤).

قال عبد الغني بن طالب بن حمادة بن إبراهيم الغنيمي الدمشقي: (ولا يجوز أكل لحم الحمر) بضمتين (الأهلية)، لورود النهي عنها (والبغال)؛ لأنها متولدة من الحمر فكانت مثلها(١).

کے قول المالكية:

قال مَالِكِ، أَنَّ أَحْسَنَ مَا سَمِعَ فِي الْخَيْلِ، وَالْبِغَالِ، وَالْجِعَالِ، وَالْخَمِيرِ، أَنَّهَا لاَ تُؤكُّلُ؛ لأَنَّ اللهَ

وأخرجه الطبري (١٤/ ١٧٣) قال: حَدَّثَنَا ابْنُ مُمَيْدٍ، قَالَ: ثنا يَحْيَى بْنُ وَاضِحٍ، قَالَ: ثنا أَبُو ضَمْرَةً، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ به قلت: ومحمد بن حميد «ضعيف»، وفيه رجل مبهم لا يعرف من هو.

(١) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٣٢٢) قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ عَدِيٍّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ به وهذا إسناد صحيح.

(٢) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٣٢٤) قَالَ: حَدَّثَنَا مُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ابْن مُمَيْدٍ، عَن ابْن جُرَيْج، عَنْ عَطَاءٍ به. عنعنة ابن جريج.

ابْنِ مُمَّيْدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَّاءٍ به. عنعنة ابن جريج. (٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٣٢٣)حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الْحُكَم، عَنْ مُجَاهِدٍ.

(٤) البناية شرَح الهداية (١١/ ٥٨٩).

(١) اللباب في شرح الكتاب (٢٣٠/ ٣).

تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ: ﴿وَٱلْحَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ۗ [النحل: ٨] وَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي الْأَنْعَام: ﴿لِتَرْكَبُواْ مِنْهَا وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾ [عانه: ٧٩] (١).

قال سحنونَ: قُلْتُ: أَرَأَيْتَ الْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْجَمِيرَ، أَهِيَ بِمَنْزِلَةِ الْإِبِلِ؟ قَالَ: الْخَيْلُ وَالْبِغَالُ وَالْبِغَالُ وَالْبِغَالُ وَالْبِغَالُ وَالْبِغَالُ وَالْبِغَالُ وَالْبِغَالُ وَالْجِعَالُ وَالْجِعَالُ وَالْجِعَالُ وَالْبِعَالُ وَالْجِعَالُ وَالْجَعِيرُ لَا تُؤْكَلُ (٢).

وقال ابن رشد: الجمهور على تحريم البغال وقوم كرهوها ولم يحرموها وهو مروي عن مالك (٣).

كرقول الشافعية:

قال النووي: وَيَحْرُمُ الْبَغْلُ وَالْجِمَارُ بِلَا خِلَافٍ عِنْدَنَا.

وقال أيضا: ولا تحل البغال والحمير لحديث جابر الله (١٠).

وقال الماوردي: فَأَمَّا الْبِغَالُ فَأَكْلُهَا حَرَامٌ، وَهُوَ قَوْلُ الجُمْهُورِ (٥).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: والْبِغَالُ حَرَامٌ عِنْدَ كُلِّ مَنْ حَرَّمَ الْخُمُرَ الْأَهْلِيَّةَ؛ لِأَنَّهَا مُتَوَلِّدَةٌ مِنْهَا، وَالْمُتُولِّدُ مِنْ الشَّيْءِ لَهُ حُكْمُهُ فِي التَّحْرِيمِ. وَهَكَذَا إِنْ تَوَلَّدَ مِنْ بَيْنَ الْإِنْسِيِّ وَالْوَحْشِيِّ وَالْوَحْشِيِّ وَالْوَحْشِيِّ وَالْوَحْشِيِّ وَالْوَحْشِيِّ وَالْمَامْعُ الْمُتَوَلِّدُ مِنْ بَيْنَ الذِّنْبِ (٢٠).

قال الزركشي: ﴿ قُل لّا أَجِدُ فِي مَا أُوجِىَ إِلَى مُحَرَّمًا ﴾ [الأنعام: ١٤٥] الآية؛ لأن سورة الأنعام مكية نزلت قبل الهجرة، وكان القصد بالآية الكريمة الرد على الجاهلية في تحريمهم البحيرة والسائبة والوصيلة والحام، ولم يكن في ذلك الوقت محرم إلا ما ذكر في الآية، ثم بعد ذلك حرم أموراً كثيرة كالحمر والبغال وغير ذلك، والله

⁽١) الموطأ رواية يَحيى بن يَحيى اللَّيثيِّ (١/ ٦٤١).

⁽٢) المدونة (٧٥٤/٤).

⁽٣) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٤٦٩).

⁽³⁾ المجموع شرح المهذب (٩/ ٢).

⁽٥) الحاوي الكبير (١٤٣/ ١٥).

⁽٦) المغنى (٩/ ٤٠٧).

أعلم(١).

مسألة: ما حكم أكل لحم الأرنب؟

قال الإمام الشافعي: وَالدَّوَابُّ وَالطَّيْرُ عَلَى أُصُولِهَا، فَهَا كَانَ مِنْهَا أَصْلُهُ وَحْشِيًّا وَاسْتُؤْنِسَ فَهُوَ فِيهَا يَجِلُّ مِنْهُ وَيَحْرُمُ كَالْوَحْشِ (٢).

قلت: يجوز أكل الأرنب ولم أقف على قول يمنع من ذلك.

□ وإليك الأدلة على ذلك:

قال النووي: ويحل أكل الارنب لقوله تعالى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَاتِ﴾ [الاعراف:١٥٧] والأرنب من الطيبات (٣).

وعَنْ أَنْسِ بْنِ مَالِكِ، قَالَ: «مَرَرْنَا فَاسْتَنْفَجْنَا أَرْنَبًا بِمَرِّ الظَّهْرَانِ، فَسَعَوْا عَلَيْهِ فَلَغَبُوا»، قَالَ: «فَسَعَيْتُ حَتَّى أَدْرَكْتُهَا، فَأَتَيْتُ بِهَا أَبَا طَلْحَةَ فَذَبَحَهَا، فَبَعَثَ بِوَرِكِهَا وَفَخِذَيْهَا إِلَى رَسُولِ الله ﷺ، فَأَتَيْتُ بِهَا رَسُولَ الله ﷺ فَقَبِلَهُ " (٤٠).

وعن ابن عباس قال: سألت عائشة هل رأيت رسول الله على يأكل الأرنب؟ فقالت: «ما رأيته يأكلها غير أنها قد أهديت لنا، وأنا نائمة فرفع لي منها العجز، فلما استيقظت أعطانيه فأكلته»(٥).

كر أقوال الصحابة:

قال عبد الرزاق: وسمعت رجلا، سأل معمرا، أسمعت قتادة، يحدث عن ابن

⁽١) شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٣/ ٢٦١).

⁽⁷⁾ الأم (7/077).

⁽٣) المجموع شرح المهذب (٩/ ١٠).

⁽٤) صحیح: أخرجه البخاري (٥٥٣٥)، ومسلم (١٩٥٣)، وأبو داود (٣٧٩١) الترمذي (١٧٨٩)، وابن ماجه (٣٢٤٣)، وأحمد (١٠٩/٢١)، والدارمي (٢٠٥٦)، وغيرهم.

⁽٥) إسناده ضعيف جدًّا: أخرجه عبد الرزاق (٨٦٩٨) عن الأسلمي، عن عبد الحميد بن سهيل، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: سألت عائشة هل رأيت رسول الله ﷺ. إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي «متروك».

المسيب، أنه قرب لسعد بن أبي وقاص، وعمرو بن العاص أرانب فأكل سعد، ولم يأكل عمرو؟» يأكل عمرو؟ فقال ابن المسيب: «نأكل مما أكل سعد، ولا نلتفت إلى ما صنع عمرو؟» فقال معمر: نعم قد سمعت قتادة يحدث به (١).

عَنْ عُبَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّ بِلَالًا: «رَمَى أَرْنَبًا بِعَصًا فَكَسَرَ قَوَائِمَهَا، فَذَبَحَهَا فَأَكَلَهَا» (٢).

عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: جَاءَهُ رَجُلُ فَسَأَلَهُ عَنِ الْأَرْنَبِ، فَقَالَ: وَمَاذَا يُحَرِّمُهَا؟ قَالَ: يَزْعُمُونَ أَنَّهَا تَطْمَثُ قَالَ: فَهَا تَطْهُرُ قَالَ: لَا أَدْرِي قَالَ: فَقَالَ: وَمَاذَا يُحَرِّمُهَا؟ قَالَ: لَا أَدْرِي قَالَ: «فَالَّذِي يَعْلَمُ مَتَى طَهْرُهَا، فَإِنَّ الله لَمْ يَدَعْ شَيْئًا إِلَّا بَيْنَهُ لَكُمْ أَنْ تَكُونَ نَسِيَهُ فَهَا قَالَ الله، كَمَا قَالَ الله، وَمَا قَالَ رَسُولُ الله عَلَيْكِ، كَمَا قَالَ رَسُولُ الله عَلَيْكِ، كَمَا قَالَ رَسُولُ الله عَلَيْكِ، كَمَا قَالَ رَسُولُ الله عَلَيْكِمْ وَمَا لَمْ يَعْلِيهِ، وَمَا فَالَ الله، وَمِا قَالَ الله، وَمِا قَالَ رَسُولُ الله عَلَيْكِ، كَمَا قَالَ رَسُولُ الله عَلَيْكِ، كَمَا قَالَ رَسُولُ الله عَلَيْكِمْ وَمَا لَمْ يَعْلَمُ مَنْ مَنْ الله عَلَيْكِمْ الله عَلَيْكِمْ وَمَا لَمْ يَعْلَمُ الله عَلَيْكِمْ الله عَلَيْكِمْ الله عَلَيْكِمْ الله عَلَيْكِمْ الله عَلَيْكِمْ الله عَلَيْكِمْ الله عَلَيْكُمْ وَلَا رَسُولُ الله عَلَيْكُمْ وَلَا رَسُولُ الله عَلَيْكُمْ أَنْ مَنْ عَلَمُ وَلِمْ مَنْ عَنْ مَنْ عَلَى الله عَلَيْكُمْ أَنْ الله عَلَيْكُمْ الله عَنْ الله عَلَيْكُمْ الله عَلَيْكُمْ أَلُولُ الله عَلَيْكُمْ أَلُ الله عَلَيْكُمْ أَلُ الله عَلَيْكُمْ الله عَلَيْكُمْ أَلُولُ الله عَلَيْكُمْ أَلُولُ الله عَلَى الله عَلَيْكُمْ أَلُولُ الله عَلَيْكُمْ أَلُولُ الله عَلَيْكُمْ الله عَلَى الله عَلَيْكُمْ الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَيْكُمْ الله عَلَيْهُ الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَيْكُمْ الله عَلَيْهُ الله عَلَى الله عَلَالِهُ عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَيْكُمْ الله عَلَى الله الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَم

عن ابن طاوس، عن أبيه قال: «لا بأس بأكل الأرنب»(٤).

□ وإليك أقوال أهل العلم في ذلك:

كر أولا: الأحناف:

قال السرخسي: فَنَقُولُ: الْأَرْنَبُ مَأْكُولُ، وَقَدْ قَبِلَ رَسُولُ الله - ﷺ الْهَدِيَّةَ فِيهِ وَأَكَلَ مِنْهُ، وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ - رِضْوَانُ الله عَلَيْهِمْ (١).

⁽١) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٨٦٩٦)، وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٢٧٨)، حدثنا وكيع، عن همام، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن سعد: «أنه أكلها». قال: فقلت لسعيد: ما تقول فيها؟ قال: «كنت آكلها» وهذا إسناد صحيح.

⁽٢) أخرجه عبد الرزاق (٨٦٩٧)، وابن أبي شيبة (٢٤٢٧٩) عَنْ مُحْمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّ بِلَالًا به. وعبيد بن سعد ذكره ابن حبّان في "ثقات التابعين".

⁽٣) إسناده صحيح: أُخرجه عبد الرزاق (٨٦٩٤) عن الثوري، عن هارون، عن عبد الله بن عبيد بن عمير، عن أبيه

⁽٤) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٨٦٩٥) قال: عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه به.

⁽١) المبسوط (١١/ ٢٣٠).

وقال الكاساني: وَلَا بَأْسَ بِأَكْلِ الْأَرْنَبِ(١).

قال البابري: لَا بَأْسَ بِأَكْلَ الْأَرْنَبِ؛ لِأَنَّ «النَّبِيَّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - أَكَلَ مِنْهُ حِينَ أُهْدِيَ إِلَيْهِ مَشْوِيًّا وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ ﴿ بِالْأَكْلِ مِنْهُ »، وَلِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ السِّبَاعِ وَلَا مِنْ أَكْلَةِ الْجِيَفِ فَأَشْبَهَ الظَّبْيَ (٢).

کر قول المالكية:

قال سحنون: قُلْتُ: أَرَأَيْتَ الْأَرْنَبَ وَالضَّبَّ مَا قَوْلُ مَالِكِ فِيهِمَا؟ قَالَ: قَالَ مَالِكُ: لَا بَأْسَ بِأَكْلِ الضَّبِّ وَالْوَرْبِ وَالْظَّرَابِينِ وَالْقُنْفُذِ (٣).

كرقول الشافعية:

قال الشافعي: وَالدَّوَابُّ وَالطَّيْرُ عَلَى أُصُولِمِا، فَهَا كَانَ مِنْهَا أَصْلُهُ وَحْشِيًّا وَاسْتُؤْنِسَ فَهُوَ فِيهَا يَحِلُّ مِنْهُ وَيَحْرُمُ كَالْوَحْشُ (٤).

قال النووي: ويحل أكل الأرنب لقوله تعالى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَاتِ﴾ [الأعراف:١٥٧] والأرنب من الطيبات (٥٠).

قال الماوردي: فَأَمَّا الْأَرْنَبُ فحلالٌ، لِأَنَّهُ لَا عَدْوَى فِيهِ، وَيَعِيشُ بِغَيْرِ أَنْيَابِهِ (٦).

كرقول الحنابلة:

قَالَ المرداوي: قَوْلُهُ (وَالْأَرْنَبُ). يَعْنِي أَنَّهُ مُبَاحٌ. وَهُوَ اللَّهْبُ، جَزَمَ بِهِ فِي «اللَّحَرَّرِ»، وَ«النَّظْمِ»، وَ«الْوَجِيزِ»، وَ«نَهَايَةِ ابْنِ رَزِينِ»، وَ«اللَّنَوِّرِ»، وَ«مُنْتَخَبِ «اللَّحَرَّرِ»، وَ«الْكَافِي»، وَ«الشَّرْحِ»، وَغَيْرِهِمْ، وَقَدَّمَهُ فِي الْفُرُوعِ، وَغَيْرِهِ. وَعَنْهُ: لَا الْأَدَمِيِّ»، وَ«الْكَافِي»، وَ«الشَّرْحِ»، وَغَيْرِهِمْ، وَقَدَّمَهُ فِي الْفُرُوعِ، وَغَيْرِهِ. وَعَنْهُ: لَا

⁽١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٥/ ٣٩).

⁽٢) العناية شرح الهداية (٩/ ٥٠٢).

⁽٣) المدونة (١/ ١٥٥).

⁽٤) الأم (٢/ ٥٢٧).

⁽٥) المجموع شرح المهذب (٩/ ١٠).

⁽٦) الحاوي الكبير (١٥/ ١٣٩).

وُرَا وُ (١). يُبَاحُ ...

قال ابن قدامة: وَالْأَرْنَبُ مُبَاحَةٌ أَكَلَهَا (٢).

مسألة: ما حكم أكل ابن آوي؟

🕸 تعریف ابن آوی:

قال الخطيب الشربيني: في تعريفه (ابن آوى) بالمد بعد الهمز وهو فوق الثعلب ودون الكلب طويل المخالب فيه شبه من الذئب، وشبه من النعث وسمي بذلك؛ لأنه يأوي إلى عواء أبناء جنسه ولا يعوي إلا ليلا إذا استوحش وبقي وحده وصياحه يشبه صياح الصبيان (٣).

قال بن هبيرة: وَاخْتلفُوا فِي ابْن آوى. فَقَالَ أَحْمد وَأَبُو حنيفَة: هُوَ حرَام. وقال مَالك: هُوَ مَكْرُوه. ولأصحاب الشَّافِعِي وَجْهَان (١٤).

□ وإليك أقوالهم بالتفصيل:

القول الأول: يجوز أكل ابن آوى:

وبه قال: الشافعية في رواية.

واستدلوا لقولهم بدليل ، عقلي فقالوا: «أنه لا يتقوي بنابه» ثم هو من الطيبات قال الله تعالى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَاتِ﴾ [الاعراف:١٥٧].

□ وإليك أقوالهم بالتفصيل:

قال الماوردي يَخَلَفُهُ: وَأَمَّا ابْنُ آوَى حكم أكل فَفِي إِبَاحَتِهِ أَكْلَهُ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: يُؤْكَلُ، وَهُوَ مُقْتَضَى تَعْلِيلِ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَبْتَدِئُ بِالْعَدُوَى.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: لَا يُؤْكَلُ، وَهُوَ مُقْتَضَى تَعْلِيلِ أَبِي إِسْحَاقَ المُرْوَزِيِّ؛ لِأَنَّهُ يَعِيشُ

⁽١) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١٠/٣٦٣).

⁽٢) المغنى (٩/ ٤١٢).

⁽٣) مغنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج (٤/ ٣٠٠).

⁽٤) اختلاف الأئمة العلماء (٢/ ٣٥٧).

بِأَنْيَابِهِ (١)

وقال الخطيب الشربيني: أما ابن آوى فلأنه مستخبث، وله ناب يعدو به ويأكل المبتة ووجه حله أن نابه ضعيف (٢).

وقال الشيرازي: وفي ابن آوى وجهان: أحدهما: يحل لأنه لا يتقوى بنابه فهو كالأرنب (٣).

القول الثاني: أكل ابن آوي حرام:

وبه قال: الأحناف والحنابلة والشافعية في رواية.

ودليل هذا القول: قال بدر الدين العينى: لأن ابن آوى يشبه الكلب، ورائحته كريهة، فيدخل في عموم قوله ﷺ: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَنْيِثَ ﴾ [الاعراف:١٥٧]

□ وإليك أقوالهم بالتفصيل:

كر أولا: الأحناف:

قال بدر الدين العيني: لأن ابن آوى يشبه الكلب، ورائحته كريهة، فيدخل في عموم قوله ﷺ: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَتِيِثَ ﴾ [الأعراف:١٥٧] (٥).

كرثانيا: الشافعية في رواية:

قال النووي كتلفه: (وأما) ابن آوى وابن مفترص ففيهما وجهان (أصحهما) تحريمهما وبه قطع المراوزة (١).

وقال الخطيب الشربيني: أما ابن آوى فلأنه مستخبث وله ناب يعدو به ويأكل

⁽١) الحاوي الكبير (١٥/ ٣١٦).

⁽٢) غنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج (٤/ ٣٠٠).

⁽٣) التنبيه في الفقه الشافعي (١/ ٨٣).

⁽٤) البناية شرح الهداية (١١/ ٥٨٤).

⁽٥) المصدر السابق.

⁽١) المجموع شرح المهذب (٩/ ١١).

ليتة (١).

وقال الرملي: يحرم كالتمساح وَابْن آوى (٢).

كرثالثا: الحنابلة:

قال ابن قدامة: وَابْنُ آوَى، وَالنِّمْسُ، وَابْنُ عِرْسٍ، حَرَامٌ. سُئِلَ أَحْمَدُ عَنْ ابْنِ آوَي وَابْنِ عِرْسٍ فَقَالَ: كُلُّ شَيْءٍ يَنْهَشُ بِأَنْيَابِهِ فَهُوَ مِنْ السِّبَاعِ (٣).

وقال المرداوي: وَقِيلَ: لَا يَحْرُمُ إِلَّا إِذَا بَدَأَ بِالْعُدْوَانِ. قَوْلُهُ (كَالْأَسَدِ، وَالنَّمِرِ، وَالنَّرْبِ، وَالْبِنِ آوَي، وَالسِّنَّوْرِ، وَابْنِ عُرْسٍ، وَالنِّمْسِ، وَالنِّمْسِ، وَالنِّمْسِ، وَالنِّمْسِ، وَالنَّمْسِ، وَالنَّمْسِ، وَالنَّمْسِ،

كرالقول الثالث: يكره أكل ابن آوى.

وبه قال: المالكية.

قال ابن هبيرة: وَاخْتلفُوا فِي ابْن آوى فَقَالَ مَالك: هُوَ مَكْرُوه (٥).

والراجح - والله أعلم - القول الأول: «أكل ابن آوى حرام»، وهذا لأنه ذو ناب والنبي نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع وَلِأَنَّهَا مُسْتَخْبَثَةٌ، غَيْرُ مُسْتَطَابَةٍ، فَإِنَّ ابْنَ وَالنبي نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع وَلِأَنَّهَا مُسْتَخْبَثَةٌ، غَيْرُ مُسْتَطَابَةٍ، فَإِنَّ ابْنَ آوَى يُشْبِهُ الْكَلْبَ، وَرَائِحَتُهُ كَرِيهَةٌ، فَيَدْخُلُ فِي عُمُومِ قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَيْثَ ﴾ [الاعراف:١٥٧] وهو قول جمهور أهل العلم.

⁽١) مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج (٤/ ٣٠٠).

⁽٢) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج (٣/ ٤٦).

⁽٣) المغنى (٩/ ٤٠٩).

⁽٤) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١٠٠/ ٣٥٥).

⁽٥) اختلاف الأئمة العلماء (٢/ ٣٥٧). ولم أقف للمالكية على قول في كتبهم.

مسألة: ما حكم أكل ابن عرس؟

🕸 تعريف ابن عرس:

قال الخطيب الشربيني: وابن عرس وهو دويبة رقيقة تعادي الفأر تدخل جحره وتخرجه وجمعه بنات عرس (١).

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسألة على قولين:

🕸 القوال الأول: يحرم أكل ابن عرس.

وبه قال: الأحناف والحنابلة.

□ وإليك أقوال أهل العلم.

كر أولا: الأحناف:

قال الكاساني: وَجَمِيعِ الْحُشَرَاتِ وَهَوَامِّ الْأَرْضِ مِنْ الْفَأْرِ وَالْقُرَادِ وَالْقَنَافِذِ وَالْقَنَافِذِ وَالْقَنَافِذِ وَالْقَنَافِذِ وَالْقَنَافِذِ وَالْقَنَافِذِ وَالْقَنَافِذِ وَالْقَنَاءِ إِلَّا فِي وَالْمَرْ، وَالْمُرْمَةِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ إِلَّا فِي الضَّبِّ وَالْمَرْ،

وقال ابن مودود الموصلي: وَلَا يُؤْكَلُ ابْنُ عُرْسٍ؛ لِأَنَّهَا ذَاتُ أَنْيَابٍ فَدَخَلَتْ تَّحْتَ النَّصِّ (٣).

قال زين الدين محمد بن أبي بكر الحنفي الرازي: وَيحرم الضبع والثعلب واليربوع وَابْن عرس والرخمة والبغاث والغداف والغراب الأبقع الَّذِي يَأْكُل الْجِيَفُ^(٤).

کر قول الحنابلة:

قال عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل - رحمها الله: سَأَلت أبي عَن ابْن عرس؟ قال: كل شَيْء يَأْخُذ بخالبه فَهُوَ مِمَّا نهى

⁽١) مغنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج (٤/ ٢٩٩).

⁽٢) بدائع الصنائع (٥/ ٣٦).

⁽٣) الاختيار لتعليل المختار (٥/ ١٤).

⁽٤) تحفة الملوك (١/٢١٣).

عَنهُ من كل ذِي مخلب من الطير (١).

وقال ابن قدامة: وَابْنُ آوَى، وَالنَّمْسُ، وَابْنُ عِرْسٍ، حَرَامٌ. سُئِلَ أَحْمَدُ عَنْ ابْنِ آوَى وَابْنِ عِرْسٍ فَقَالَ: كُلُّ شَيْءٍ يَنْهَشُ بِأَنْيَابِهِ فَهُوَ مِنْ السِّبَاعِ(٢).

القول الثاني: يباح أكل ابن عرس:

قال به: الشافعية في رواية.

□ وإليك أقوالهم:

قال النووي: والثعلب من الطيبات مستطاب يُصطاد؛ ولأنه لا يتقوى بنابه فأشبه الأرنب و يحل أكل ابن عرس والوز لما ذكرناه في الثعلب^(٣).

مسألة: ما حكم أكل ما له مخلب من الطير؟

قال النووي تعتلله: الْمِخْلَبُ بِكَسْرِ الْمِيمِ وَفَتْحِ اللَّامِ قَالَ أَهْلُ اللَّغَةِ: الْمِخْلَبُ لِلطَّيْرِ وَالسِّبَاعِ بِمَنْزِلَةِ الظُّفُرِ لِلْإِنْسَانِ^(٤).

اختَلف أهل العلم في هذه المسألة على قولين:

🟶 القول الأول: يحرم أكل كل ذي مخلب من الطير:

وبه قال: الأحناف والشافعية والحنابلة.

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ الله ﷺ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ، وَعَنْ كُلِّ ذِي غَلِب مِنَ الطَّيْرِ»(٥).

وعن خالد بن الوليد، أن رسول الله على الله على الله على الكل الحوم الخيل

⁽١) مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله (١/ ٢٧٠).

⁽٢) المغنى (٩/ ٩٠٤).

⁽٣) المجموع شرح المهذب (٩/ ١٠).

⁽٤) شرح صحيح مسلم (١٣/ ٨٢).

⁽٥) أخرجه مسلم (١٩٣٤، ١٩٣٩)، وأبو داود (٣٨٠٣، ٣٨٠٥)، والنسائي (٤٣٤٨، ٤٦٤٥)، وابن ماجه (٣٢٣٤)، وأحمد (٤/ ٧٤)، والدارمي (٢٠٢٥)، وغيرهم.

والبغال والحمر وكل ذي ناب من السبع ، أو مخلب من الطير»(١).

كرقول الأحناف:

قال السرخسي كَالله: وَالْمُسْتَوْحَشُ نَوْعَانِ: مِنْهَا صَيْدُ الْبَحْرِ لَا يَحِلُّ تَنَاوُلُ شَيْءٍ مِنْهَا سِوَى السَّمَكِ، وَمِنْهَا صَيْدُ الْبَرِّ، وَيَحِلُّ تَنَاوُلُهُمَّا إِلَّا مَا لَهُ نَابٌ أَوْ مِخْلَبٌ «لِنَهْيِ النَّبِيِّ عَيْقِهُ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنْ السِّبَاعِ، وَكُلِّ ذِي خِلْبٍ مِنْ الطَّيْرِ» وَلَمُعْنَى الْخُبْثِ النَّبِيِّ عَيْقِهُمَا، فَإِنَّ مِنْ طُهُورِ أَثْرِ ذَلِكَ فِي خُلُقِ فِيهِمَا، فَإِنَّ مِنْ طُهُورِ أَثْرِ ذَلِكَ فِي خُلُقِ الْمُتَنَاوِلِ لِلْعِذَاءِ مِنْ الْأَثْرِ فِي ذَلِكَ (٢).

وقال ابن مودود المُوصلي يَعَلِّمُهُ: وَلَا يَحِلُّ أَكْلُ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ وَلَا ذِي خِلْبِ مِنَ الطَّيْرِ^(٣).

وقال زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي: وَيحرم أكل كل ذِي نَاب من السبَاع وَذي مخلب من الطير وَيحرم الضبع والثعلب واليربوع وَابْن عرس والرخمة والبغاث والغداف والغراب الأبقع الَّذِي يَأْكُل الجُّيَف، وَيحل غراب الزَّرْع والعقعق واللقلق وَيحرم الضَّب والقنفذ والسلحفاة والزنبور والحشرات كلها إلَّا الجُرَاد وَلَو مَاتَ حتف أَنفه وَلحم الْفرس حرَام (٤).

كرقول الشافعية:

قال النووي: قال الشَّافِعِيُّ وَالْمُصنِّفُ وَالْأَصْحَابُ يَحْرُمُ أَكْلُ كُلِّ ذِي خِلْبٍ مِنْ الطَّيْرِ يَتَقَوَّى بِهِ وَيَصْطَادُ كَالصَّقْرِ وَالنِّسْرِ وَالْبَازِي وَالْعُقَابِ وَغَيْرِهَا لِلْحَدِيثِ الطَّيْرِ يَتَقَوَّى بِهِ وَيَصْطَادُ كَالصَّقْرِ وَالنِّسْرِ وَالْبَازِي وَالْعُقَابِ وَغَيْرِهَا لِلْحَدِيثِ السَّابِقِ (٥).

⁽١) إسناده ضعيف ولبعض ألفاظه شواهد.

⁽٢) الميسوط (١١/ ٢٢٠).

⁽٣) الاختيار لتعليل المختار (٥/ ١٣).

⁽٤) تحفة الملوك (١/٢١٣).

⁽٥) المجموع (٩/ ٢٢).

كرقول الحنابلة:

قال عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل: سَأَلت أبي عَن ابْن عرس؟ قَالَ: كل شَيْء يَأْخُذ ينهش بأنيابه فَهُوَ مِمَّا نهى عَنهُ من كل ذِي مخلب من الطير(١).

وقال ابن قدامة: وَكُلُّ ذِي خِلْبِ مِنْ الطَّيْرِ، وَهِيَ الَّتِي تُعَلِّقُ بِمَخَالِبِهَا الشَّيْءَ، وَتَصِيدُ بِهَا، هَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ (٢).

🕸 القول الثاني: يجوز أكل ما له مخلب من الطير:

قال به: المالكية وَاللَّيْثُ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَيَخْيَى بْنُ سَعِيدٍ (٣).

ودليل هذا القول: احْتَجُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ قُل لَآ أَجِدُ فِي مَآ أُوجِىَ إِلَى مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمِ يَطْعَمُهُ ذَ﴾ [الانعام:١٤٥].

كروإليك أقوال المالكية:

قَالَ ابْنُ وَهْبِ: عَنْ مَالِكِ: لَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ قَدِيهًا، وَلَا حَدِيثًا بِأَرْضِنَا يَنْهَى عَنْ أَكْل كُلِّ ذِي مِخْلَبِ مِنَ الطَّيْرِ^(٤).

قال سحنون: قُلْت: هَلَّ كَانَ مَالِكٌ يَكْرَهُ أَكْلَ كُلِّ ذِي خِلْبِ مَنْ الطَّيْرِ؟

قال: لَمْ يَكُنْ مَالِكٌ يَكْرَهُ أَكْلَ شَيْءٍ مِنْ الطَّيْرِ سِبَاعِهَا ۗ وَغَيْرِ سِبَاعِهَا، قُلْت: وَالْغُرَابُ لَمْ يَكُنْ مَالِكُ يَرَى بِهِ بَأْسًا؟

قال: نَعُمْ لَا بَأْسَ بِهِ عِنْدَهُ، قُلْت: وَكَذَلِكَ الْمُدُهُدُ عِنْدَهُ وَالْخَطَّافُ؟ قال: جَمِيعُ الطَّيْرِ لَا بَأْسَ بِأَكْلِهَا عِنْدَ مَالِكٍ (٥).

⁽١) مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله (١/ ٢٧٠).

⁽٢) المغني (٩/ ٢٠٤).

⁽٣) المغنى (٩/ ٤٠٦).

⁽٤) الاستذكار (١٥/ ٣٢٢).

⁽٥) المدونة (١/ ٥٠٠).

قال أَبُو عُمَرَ بن عبد البر تَخْلَثُهُ: جَائِزٌ عِنْدَ مَالِكٍ أَكْلُ الْغُرَابِ، وَالْحِدَأَةِ، وَكُلِّ ذِي خِلْبٍ مِنَ الطَّيْرِ وَلَمْ يَصِحَّ عِنْدَهُ فِي ذَلِكَ النَّهْيُ الَّذِي رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (۱).

□ مناقشة الأقوال والرد عليها:

رد النووي على مخالفيه فقال: وَأَجَابُوا عَنْ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ بِأَنَّهُ أُمِرَ أَنْ يُخْبِرَ بِأَنَّهُ لَا يَجِدُ مُحُرَّمًا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ إِلَّا هَذَا، ثُمَّ وَرَدَ وَحْيٌ آخَرُ بِتَحْرِيمِ السِّبَاعِ فَأَخْبَرَ بِهِ وَالْآيَةُ مَكِّيَّةٌ وَاللَّهَ شُبْحَانَهُ أَعْلَمُ (٢).

وقال الماوردي تَخَلَّلَهُ: فَأَمَّا الْجُوَابُ عَنْ قَوْله تَعَالَى: ﴿ قُل لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمِ يَطْعَمُهُ ۚ ﴾ [الانعام:١٤٥] فِي وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: لَا أَجِدُ فِيهَا نَزَلَ بِهِ الْقُرْآنُ مُحُرَّمًا إِلَّا هَذِهِ الْمُذْكُورَةَ، وَمَا عَدَاهَا مُحَرَّمٌ بِالسُّنَّةِ.

وَالثَّانِي: لَا أَجِدُ فِيهَا اسْتَطَابَتْهُ الْعَرَبُ مُحَرَّمًا إِلَّا هَذِهِ المُّذْكُورَةَ.

وَقَوْلُهُ: إِنَّ الْعَرَبَ كَانَتْ تَسْتَطِيبُ أَكْلَ جَمِيعِهَا، فَإِنَّمَا ذَلِكَ فِي جُفَاةِ الْبَوَادِي، لِجَدْبِ مَوَاضِعِهِمْ فِي الضَّرُورَاتِ، فَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ مِثْلَهُمْ لَا يُعْتَبَرُ^(٣).

والراجح - والله أعلم - أن أكل كل ذي مخلب من الطير حرام وذلك للأدلة الواردة في ذلك وليس للمخالفين دليل صحيح صريح في ذلك سوى فهم الآية وقد رد أهل العلم على هذا ثم هو قول جمهور أهل العلم من السلف والخلف.

مسألة: ما حكم أكل لحم الجلالة؟

أولا ما المقصود بالجلالة؟

قال أبو داود السجستاني: سَمِعْتُ أَحْمَدَ، قَالَ: الْجُلَّالَةُ: مَا أَكَلَتِ الْعَذِرَةَ مِنَ الدَّوَابِّ وَالطَّيْرِ^(١).

وقال النووي: قال أَصْحَابُنَا: الجُتَلَالَةُ هِيَ الَّتِي تَأْكُلُ الْعَذِرَةَ وَالنَّجَاسَاتِ وَتَكُونُ مِنْ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ وَالدَّجَاجِ^(٢).

وقد اختلف أهل العلم في أكل الجلالة على ثلاثة أقوال:

🕸 القول الأول: يحرم أكل لحم الجلالة.

وبه قال: الشافعية في رواية والحنابلة في رواية.

واستدلوا لقولهم بأدلة منها:

ما رواه ابْنِ عَبَّاسِ «أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ نَهَى عَنِ اللَّجَثَّمَةِ، وَعَنْ لَبَنِ الجُلَّالَةِ، وَأَنْ يُشْرَبَ مِنْ فِي السِّقَاءِ»^(٣).

(١) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني (١/ ٣٤٥).

(Y) HARAES (P/ XY).

(٣) إسناده صحيح: أخرجه أبو داود (٣٧٨٦)، والترمذي (١٨٢٥)، والنسائي (٤٤٤٨)، وأحمد (٣) إسناده صحيح: أخرجه أبو داود (٣٧٨٦)، والدارمي (٢٠٤٤)، وابن الجارود (٨٨٧)، والطبراني (٤١٢)، والبيهقي (١٩٤٧)، كلهم من طرق عن هِشَام، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ "نَهَى عَنِ اللَّجَثَّمَةِ، وَعَنْ لَبَنِ الجُلالَةِ، وَعَنِ الشُّرْبِ مِنْ فِي السِّقَاءِ» قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

وأخرجه أبو داود (٣٧١٩)، وأحمد (٤/ ١٤٢)، والدارمي (٢٠١٨، ٢١٦٣)، وابن أبي شيبة (١٩٨٥)، وابن خزيمة (٢٥٥٦)، والطبراني (١٩٨٥)، وابن خزيمة (٢٥٥٦)، والطبراني (١٩٨٥)، والبيهقي (١٠٣١)، وفي «الآداب» (٦٣٦) كلهم من طرق حَدَّثَنَا حَمَّادُ، قال: أَخْبَرَنَا قَتَادَةُ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: "نَهَى رَسُولُ الله ﷺ عَنِ الشَّرْبِ مِنْ فِي السِّقَاءِ، وَعَنْ رُكُوبِ الجُلَّلَةِ وَالمُجَثَّمَةِ، قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه وقال الذهبي: صحيح.

وعَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ الله ﷺ عَنِ الجَلَّالَةِ فِي الْإِبِلِ: أَنْ يُرْكَبَ عَلَيْهَا، أَوْ يُشْرَبَ مِنْ أَلْبَانِهَا» (١).

وأخرجه أحمد (٢٤٠/ ٥)، والحاكم (٢٢٤٧)، وا بن حبان (٢٢٤٧)، والبيهقي (١٩٤٨٦)، كلهم من طرق عن سَعِيد، وعَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ نَهَى عَنْ لَبَنِ الجُنَّلَالَةِ، المُجَثَّمَةِ، وَعَنِ الشُّرْبِ مِنْ فِي السِّقَاءِ».

وأُخَرجه الطبراني (١٥٤٥ ، ١٩٦٦)، وابن الأعرابي في المعجم (١٥٤٥)، كلاهما من طرق عن بَسَّامٌ الصَّيْرَفِيُّ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ يَثِيِّلَةٌ عَنْ لَبَنِ الشَّاةِ الجُنَّلَالَةِ.

وأخرجه الطبراني (١٠٩٦٤)، والبزار (٤٩١٤، ١٠٥٤)، والبيهقي (١٩٤٧) من طرق عن محمد بن إسحاق، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد عن ابن عباس، قال: «نهى رسول الله على عن لحوم الجلالة، وألبانها، وظهورها» وسئل أبو زرعة عن حديث؛ رواه ابن حميد، عن على بن مجاهد، عن محمد بن إسحاق، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: نهى رسول الله على عن لحوم الجلالة، وألبانها. قال أبو زرعة: هذا خطأ، إنها هو عن ابن عمر. انظر العلل (٤/ ٤٣٤).

وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٥٠٩٩) قال: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ أُسَامَةً بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عِكْرِمَةً، قَالَ: نَهَى رَسُولُ الله ﷺ عَنْ لَبَنِ الشَّاةِ الجُلاَلَةِ. قلت: وأسامة بن زيد بن أسلم «ضعيف».

وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٥٠٩٧) قال: حَدَّثَنَا يَحْيَي بْنُ يَهَانٍ، عَنْ عُثْهَانَ بْنِ الأَسْوَدِ، عَنْ عِكْرِ مَةَ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ: نُهِيَ عَنْ أَلْبَانِ الجُلاَلَةِ وَلُحُومِهَا، وَأَنْ يُحَجَّ عَلَيْهَا وَأَنْ يُعْتَمَرَ. قلت: ويَخْيَي بْنُ يَهَانٍ متكلم في حفظه.

(۱) الصحيح من حديث ابن عمر إلى الفظة: "أَمُّي عَنْ رُكُوبِ الْجُلَّالَةِ"، أخرجه أبو داود (٢٥٥٨، ٢٧٨٧)، والحاكم (٢٢٤٩)، والبيار (٥٨٣٩)، والبغوي في "شرح السنة" (٢٨٠٩)، والبيهقي (٣٧٨٠، ١٩٤٧٤)، وفي "الآداب" (٦٣٦)، كلهم من طرق عن عَمْرو بْنُ أَبِي قَيْسٍ، عَن أَبُوبَ، عَن نافع، عَن ابْنِ عُمَر قَالَ: عن رَسُولُ الله ﷺ. قال البزار: وَهَذَا الْحَدِيثُ لا نعلَمُ رَوَاهُ عَن أَبُوبَ، عَن نافع، عَن ابْنِ عُمَر إلاَّ عَمْرو بْنُ أَبِي قَيْسٍ. قلت: هو لا يتحمل التفرد لأنه صدوق له أوهام.

وأخرجه أبو داود (٢٥٥٧)، والطبراني (١٣٤٦٤)، والبيهقي (١٠٣٣٠)، كلهم من طرق عن مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: "نُهِيَ عَنْ رُكُوبِ الجُلَّالَةِ» هكذا موقوفا بدن ذكر النبي قلت وعبد الوارث أثبت من عَمْرو بْنُ أَبِي قَيْسٍ.

وأخرجه عَبْدُ الرَّزَّاقِ (١٩ أَ ٨٧) قال عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ الَّبِنِ عُمَرَ، أَنْهُ: «كُرِهَ أَنْ

وعَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ الله ﷺ: يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ لَخُومِ الْخُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ، وَعَنِ الجَلَّالَةِ، عَنْ رُكُوبِهَا وَأَكْلِ لَخْمِهَا»(١).

تُرْكَبَ الْجُلَّالَةُ، أَوْ أَنْ يُحَجَّ عَلَيْهَا». قلت: وهذه متابعة لأيوب ولكن عبد الله بن عمر بن حفص "ضعيف».

وأخرجه أبو داود (٣٧٨٥)، والترمذي (١٨٢٤)، وابن ماجه (٣١٨٩)، والطبراني (٣١٨٥)، والطبراني (٣١٥٠)، والحاكم (٢٢٤٨)، والبيهقي (١٩٤٧٢)، كلهم من طرق عن محمد بن إسحاق، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عمر، عن رسول الله ﷺ. قال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيب. سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: رَوَى شُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: بَهَى رَسُولُ الله ﷺ عَنْ لَحُوم الجُلَّالَةِ مُرْسَلٌ انظر العلل (١/٤٥٠).

قلت: وأخرجه ابن أبي َشيبة (٢٥١٠٠) قال: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ الله ﷺ عَنْ لَحُم الشَّاةِ الجُلاَلَةِ.

قلت: وهذا إسناد صحيح مرسل. وسفيًّان أثبت من محمد بن إسحاق.

وأخرجه عبد الرزاق (٨٧١٤) عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي حُرَّةَ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ النَّبِيِّ مِثْلُهُ وإِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي حُرَّةَ ضعفه الساجي، ولكن وثقه ابن معين، وأحمد، وقال أبو حاتم: لا بأس مه.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٥٠٩٣) قال: حَدَّثَنَا ابْنُ عُلَيَّةً، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ؛ أَنَّ النَّبِيِّ يَكَلِيُّ بَهَى عَنْ خُومِ الْجُلَالَةُ، وَلاَ نَعْلَمُهُ يُرُوَى فِي عَنْ خُومِ الْجُلَالَةُ، وَلاَ نَعْلَمُهُ يُرُوَى فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ، عَن مُجاهد، عَن ابْنِ عُمَرو. قلت: وليث بن حَدِيثٍ غَيْرِهِ، عَن مُجاهد، عَن ابْنِ عُمَرو. قلت: وليث بن أبي سليم «ضعيف».

وأُخرجه عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٨٧١٣)، وابن أبي شيبة (٢٥١٠)، كلاهما من طرق عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ الله ﷺ عَنْ أَلْبَانِ الْجَلاَلَةِ. وإِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ «لين». قلت: هذا مرسل صحيح؛ لأن مجاهدا لم يدرك النبي ﷺ.

(۱) أخرجه أبو داود (۳۸۱۱)، والنسائي (٤٤٤٧)، وأحمد (٦١٦/١١)، والطبراني (٢٨٠٩)، والحاكم (٢٤٩٨، ٢٤٩٨)، والبيهقي (١٩٤٧٩)، كلهم من طرق عن وُهَيْبٌ بن خالد عن ابْنُ طَاوُس، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْب، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّه، قَالَ: عن رَسُولُ ﷺ.

وعند الَّنسائي قالَ: أُخَّبَرَنِي عُثُمَانُ بْنُ عَبْدِ الله بْنِ خُرَّزَادَ قَالَ: حَدَّثَنِي سَهْلُ بْنُ بَكَّارٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِيهِ مُحُمَّدِ بْنِ عَبْدِ الله بْنِ عَمْرِو قَالَ مَرَّةً: عَنْ أَبِيهِ، وَقَالَ مَرَّةً: عَنْ جَدِّهِ. وأخرجه عبد الرَّزَّاقِ (٨٧١٢) عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ قَالَ وعن جابر، قال: «نهى رسول الله ﷺ عن الجلالة أن يؤكل لحمها، أو يشرب لبنها» (١).

وعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ عَلَيْهُ، عَنِ الشُّرْبِ قَائِمًا، وَعَنِ الْمُجَثَّمَةِ، وَالْجُلَّالَةِ، وَأَنْ يَتَنَفَّسَ فِي الْإِنَاءِ، إِلَى هُنَا لَمْ وَالْجُلَّالَةِ، وَأَنْ يَتَنَفَّسَ فِي الْإِنَاءِ، إِلَى هُنَا لَمْ يُغْرِجَاهُ (٢).

وعن عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ غَالِبِ بْنِ أَبْجَرَ، قَالَ: أَصَابَتْنَا سَنَةٌ فَلَمْ يَكُنْ فِي مَالِي شَيْءٌ أَطْعِمُ أَهْلِي إِلَّا شَيْءٌ مِنْ حُمُرٍ، وَقَدْ كَانَ رَسُولُ الله ﷺ حَرَّمَ خُومَ الْحُمُرِ الْأَهْلِيّةِ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَ ﷺ حَرَّمَ خُومَ الْحُمُرِ الْأَهْلِيّةِ، فَقَالَ: «أَطْعِمُ أَهْلِي مَا أُطْعِمُ أَهْلِي إِلَّا سِهَانُ الْخُمُرِ، وَإِنَّكَ حَرَّمْتَ لَحُومَ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ، فَقَالَ: «أَطْعِمْ أَهْلَكَ مِنْ سَمِينِ مَعْنِي الْجَمَّرِ الْأَهْلِيَّةِ، فَقَالَ: «أَطْعِمْ أَهْلَكَ مِنْ سَمِينِ مَمْرِكَ، فَإِنَّكَ حَرَّمْتُهَا مِنْ أَجْلِ جَوَّالِ الْقَرْيَةِ» يَعْنِي الْجَلَّالَةَ "ا.

«نَهَى رَسُولُ الله ﷺ عَنْ لِحُومِ الْإِبِلِ الجُلَّالَةِ وَأَلْبَانِهَا، وَكَانَ يَكْرَهُ أَنْ يُحَجَّ عَلَيْهَا» قلت: ومعمر أثبت من وهيب بن خالد فإنه قد تغير قليلا بأخرة.

وأخرجه الدارقطني (٤٧٥٣)، والحاكم (٢٢٦٩)، والبيهقي (١٩٤٨٠)، كلهم من طرق عن إسماعيل بن إبراهيم بن المهاجر، نا أبي، عن عبد الله بن باباه، عن عبد الله بن عمرو، قال: «نهى رسول الله عن الإبل الجلالة أن يؤكل لحمها، ولا يشرب لبنها، ولا يحمل عليها إلا الأدم، ولا يذكيها الناس حتى تعلف أربعين ليلة». قلت: وإسماعيل وأبوه ضعيفان.

⁽١) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٦٠٤) قال: حدثنا شبابة، قال: حدثنا مغيرة بن مسلم، عن أبي الزبير، عن جابر عن النبي ﷺ فيه عنعنة أبي الزبير.

⁽٢) إسناده ضعيف: أخرجه أبو عوانة (٨١٩٦) قال: حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الزَّعْفَرَانِيَّ، وَعَبَّاسٌ الدُّورِيُّ، وَأَبُو عَوْفٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَرْزُوقِ الْبُزُورِيُّ، قَالُوا: ثَنَا شَبَابَةُ، قَالَ: ثَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ مَطْرٍ الْوَرَاقِ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عن النبي ﷺ، ومطر الوراق «ضعيف».

⁽٣) إسناده مضطرب: أخرجه أبو داود (٣٨١١)، والخطابى في «معالم السنن» (١٥٦١)، والبيهقي (١٩٩٥) سبق تخريجه في مسألة أكل لحم الحمر الأهلية.

□ وإليك أقوالهم بالتفصيل:

كر أو لا الشافعية:

قال الخطيب الشربيني: (وَإِذَا ظَهَرَ تَغَيُّرُ لَخُم جَلَّالَةٍ) مِنْ نَعَمٍ أَوْ غَيْرِهِ كَدَجَاجٍ، وَلَوْ يَسِيرًا (حَرُمَ أَكْلُهُ) أَيْ اللَّحْمِ كَمَا فِي الْمُحَرَّرِ (١).

كم ثانيًا: قول الحنابلة:

قال المرداوي: (وَتَحْرُمُ الْجَلَّالَةُ الَّتِي أَكْثَرُ عَلَفِهَا النَّجَاسَةُ وَلَبَنْهَا، وَبَيْضُهَا، حَتَّى تَحْبَسَ). هَذَا المُذْهَبُ. وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ. وَهُوَ مِنْ مُفْرَدَاتِ المُذْهَبِ. وَأَطْلَقَ فِي الرَّوْضَةِ وَغَيْرِهَا تَحْرِيمَ الْجُلَّالَةِ، وَأَنَّ مِثْلَهَا خَرُوفٌ ارْتَضَعَ مِنْ كَلْبَةٍ ثُمَّ شَرِبَ لَبَنَا طَاهِرًا. قَالَ فِي الْفُرُوعِ: وَهُوَ مَعْنَى كَلَامٍ غَيْرِهِ. وَعَنْهُ: يُكْرَهُ، وَلَا يَحْرُمُ (٢).

القول الثاني: يكره أكل الجلالة:

روى هذا عن عطاء بن أبي رباح وهو قول الأحناف والشافعية في رواية عند الحنابلة في رواية.

وإليك أقوالهم بالتفصيل:

فعَنْ عَطَاءٍ؛ أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ لُحُومَ الجُلاَلَةِ، وَأَلْبَانَهَا (٣).

كم قول الأحناف:

قال السرخسي: وَتُكْرَهُ لُحُومُ الْإِبِلِ الجُلَّالَةِ وَالْعَمَلُ عَلَيْهَا، وَتِلْكَ حَالْهُمَا إِلَى أَنْ تُحْبَسَ أَيَّامًا (٤).

وقال الكاساني: وَأَمَّا بَيَانُ مَا يُكْرَهُ مِنْ الْحَيَوَانَاتِ فَيُكْرَهُ أَكْلُ لَحُومِ الْإِبِلِ الجُلَّالَةِ

- (١) مغنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج (٦/ ١٥٥).
 - (٢) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١٠/٣٦٦).
- (٣) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٥٠٩٢) قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عَطَاءٍ به وهشام بن حسان في روايته عن الحسن وعطاء مقال؛ لأنه قيل: كان يرسل عنهما. قاله الحافظ في الفتح ترجمة رقم (٧٢٨٩).
 - (3) المبسوط (11/ roo).

وَهِيَ الَّتِي الْأَغْلَبُ مِنْ أَكْلِهَا النَّجَاسَةُ(١).

كرقول الشافعية:

قال النووي: (ويكره أكل الجلالة وهي التي أكثر أكلها العذرة من ناقة أو بقرة أو شاة أو ديك أو دجاجة لما رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ﴿ النَّبِيَ عَبَّاتُ مَهَى عن ألبان الجلالة)، ولا يحرم أكلها، لأنه ليس فيه أكثر من تغير لحمها، وهذا لا يوجب التحريم فإن أطعم الجلالة طعاما طاهرا وطاب لحمها لم يكره (٢).

كرقول الحنابلة:

قال إسحاق بن منصور بن بهرام: قلت (لأحمد): الجلالة؟ قال: (أكرهها نهى النبي عَلَيْ عن لحوم الجلالة، وأكره ركوبها.قال إسحاق: كما قال، وكذلك ألبانها (٣).

وقال ابن قدامة: قال احمد: أكره لحوم الجلالة وألبانها قال القاضي في «المجرد» هي التي تأكل القذر فإذا كان أكثر علفها النجاسة حرم لحمها ولبنها، وفي بيضها روايتان: وإن كان أكثر علفها الطاهر لم يحرم أكلها ولا لبنها، وتحديد الجلالة يكون أكثر علفها النجاسة لم نسمعه عن أحمد، ولا هو ظاهر كلامه، لكن يمكن تحديده بها يكون كثيرا في مأكولها ويعفى عن اليسير، وقال الليث: إنها كانوا يكرهون الجلالة التي لا طعام لها إلا وما يَأْكُلُ الجِيفَ نَصَّ عليه وَنَقَلَ عبدالله وَغَيْرُهُ يُكْرَهُ، وَجَعَلَ فيه شَيْخُنَا رِوَايَتَيْ الجُلَالَةِ وَأَنَّ عَامَّةً أَجْوِبَةٍ أَحْمَد ليس فيها تَحْرِيمٌ وما أشبهه (٤).

وقال ابن مفلح: وما يَأْكُلُ الْجِيَفَ نَصَّ عليه وَنَقَلَ عبدالله وَغَيْرُهُ يُكْرَهُ وَجَعَلَ فيه شَيْخُنَا رِوَايَتَيْ الْجُلَالَةِ وَأَنَّ عَامَّةَ أَجْوِبَةٍ أَحْمَدَ ليس فيها تَحْرِيمٌ^(٥).

⁽١) بدائع الصنائع (٥/ ٣٩).

⁽Y) المجموع (P/ XX).

⁽٣) مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه (٥١٦١/٥).

⁽٤) المغنى (١١/ ٦٦٩).

⁽٥) الفروع (٦/ ٢٦).

القوال الثالث: لا بأس بأكل الجلالة:

قال به المالكية.

□ وإليك أقوال المالكية بالتفصيل:

قال سحنون: قُلْتُ: أَرَأَيْتَ الجُلَّالَةَ مِنْ الْإِبلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ، هَلْ يَكُرَهُ مَالِكٌ لَخُومَهَا؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ: لَوْ كَرِهْتُهَا لَكَرِهْتُ الطَّيْرَ الَّتِي تَأْكُلُ الْجِيَفَ، قَالَ مَالِكٌ: لَا خُومَهَا؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ: لَا أَشَى بِالجُلَّلَةِ قُلْتُ: أَرَأَيْتَ الطَّيْرَ كُلَّهُ أَلَيْسَ لَا يَرَى مَالِكٌ بِأَكْلِهِ بَأْسًا، الرَّخَمَ وَالْعِقْبَانَ وَالْغِرْبَانَ وَمَا أَشْبَهَهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ مَالِكٌ: لَا بَأْسَ بِأَكْلِهَا كُلِّهَا مَا أَكَلَ الْجِيفَ مِنْهَا وَمَا لَمْ يَأْكُلْ، وَلَا بَأْسَ بِأَكْلِ الطير كله (۱).

والراجح - والله أعلم - هو تحريم أكل الجلالة؛ وذلك لصحة الأدلة الواردة في النهي عن أكله.

قال العلامة الشيخ صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان: ظاهر النهي للتحريم من غير صارف عنه (٢).

مسألة: ما حكم أكل ما يُستخبث؟

قال النووي: قال أهل اللغة: أصل الخبث في كلام العرب المذموم والمكروه والقبيح من قول أو فعل أو مال أو طعام أو شراب أو شخص أو حال وقال أبو عمر الزاهد: قال ابن الأعرابي: الخبث في كلام العرب المكروه، فإن كان من الكلام فهو الشتم، وإن كان من الملل فهو الكفر وإن كان من الطعام فهو الحرام وإن كان من الشراب فهو الضار (٣).

ويدخل فيه - أيضًا - كل ما نصَّ الشرع على أنه خبيث إلا لدليل يدل على إباحته مع إطلاق اسم الخبيث عليه (٤).

⁽١) المدونة (١/ ٥٤٢).

⁽٢) الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح (١/ ٥١) مع بعض التصرف.

⁽٣) تهذيب الأسهاء واللغات (٣/ ٨٢).

⁽٤) تفسير الشنقيطي (٢/ ٢٦٧).

وهناك أشياء لم يرد فيها نص بتحللها أو حريمها

🗐 ولأهل العلم في ذلك قولين:

🧇 القول الأول: الخبيث ما يستخبثه الطبع السليم:

قال به: أحناف الشافعية والمالكية.

□ وإليك أقوالهم:

كر أولا: الأحناف:

قال السرخسي: والمُسْتَخْبَثُ حَرَامٌ بِالنَّصِّ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَنِيثَ ﴾ [الأعراف ١٥٧٠] وَلِمَذَا حَرَّمَ تَنَاوُلَ الْحَشَرَاتِ، فَإِنَّهَا مُسْتَخْبَثَةٌ طَبْعًا، وَإِنَّهَا أُبِيحَ لَنَا أَكُلُ الطَّيِّبَاتِ قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَتِ مَا رَزَقُنَكُمْ ﴾ لَنَا أَكُلُ الطَّيبَاتِ قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَتِ مَا رَزَقُنَكُمْ ﴾ [المقرق: ١٧٢] فَقَدْ أَكْرَمَ المُؤْمِنِينَ بِهَذَا الْخِطَابِ حَيْثُ خَاطَبَهُمْ بِهَا خَاطَبَ بِهِ الرُّسُلَ صَلَوَاتُ الله وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ حَيْثُ قَالَ: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيبَاتِ ﴾ وَلَوَاتُ الله وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ حَيْثُ قَالَ: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيبَاتِ ﴾ [المومود: ١٥] الْآيَةُ (١٠).

قال بدر الدين العيني: لأن الخبيث ما يستخبثه الطبع السليم (٢).

قال ابن عابدين: وما استطابه العرب حلال لقوله تعالى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِبَتِ ﴾ [الأعراف:١٥٧]، الأعراف وما استخبثه العرب فهو حرام بالنص، والذين يعتبر استطابتهم أهل الحجاز من أهل الأمصار؛ لأن الكتاب نزل عليهم وخوطبوا به ولم يعتبر أهل البوادي؛ لأنهم للضرورة والمجاعة يأكلون ما يجدون وماوجد في أمصار المسلمين مما لا يعرفه أهل الحجاز رد إلى أقرب ما يشبهه في الحجاز فإن كان مما يشبه شيئا منها فهو مباح لدخوله (٣).

⁽١) المبسوط (١١/ ٢٢٠).

⁽٢) البناية شرح الهداية (١١/ ٢٠٦).

⁽٣) حاشية رد المختار على الدر المختار (٦/ ٣٠٥).

كرقول الشافعية:

قال الشافعي: ﴿ قُل لَا أَجِدُ فِي مَا أُوجِىَ إِلَى مُحَرَّمًا ﴾ [الانعام: ١٤] يَعْنِي مِمَّا كُنْتُمْ تَأْكُلُونَ فَإِنَّ الْعَرَبَ كَانَتْ ثَحُرِّمُ أَشْيَاءَ عَلَى أَنَّهَا مِنْ الْخَبَائِثِ وَتُحِلُّ أَشْيَاءَ عَلَى أَنَّهَا مِنْ الْخَبَائِثِ وَتُحِلُّ أَشْيَاءَ عَلَى أَنَّهَا مِنْ الْخَبَائِثِ وَتُحِلُّ أَشْيَاءَ عَلَى أَنَّهَا مِنْ الْخَبَائِثِ وَتُحِلِّمَتْ عَلَيْهِمْ الْخَبَائِثُ الطَّيِّبَاتِ فَأَحِلَهُ مَا السَّتَشْنَى مِنْهَا وَحُرِّمَتْ عَلَيْهِمْ الْخَبَائِثُ وَلَيْكُونُ عَلَيْهِمْ الْخَبَائِثُ وَالْعَرافِ الاعراف الله عَلَى الله عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثُ الْعَرَبُ تَأْكُلُهُ فَيَكُونُ حَرَامًا (١٠ كُلِّ وَإِلَى مَا لَمْ تَكُنْ الْعَرَبُ تَأْكُلُهُ فَيَكُونُ حَرَامًا (١٠).

قال الماوردي: ﴿ وَيُحِلُ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَسِّتِ ﴾ [الاعراف:١٥٧] وَإِنَّهَا خُوطِبَ بِذَلِكَ الْعَرَبُ الَّذِينَ يَسْأَلُونَ عَنْ هَذَا وَنَزَلَتْ فِيهِمُ الْأَحْكَامُ وَكَانُوا يَتُرُكُونَ مِنْ خَبِيثِ الْمَآكِلِ مَا لَا يَتْرُكُ غَيْرُهُمْ (٢٠).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: وَمَا اسْتَخْبَتُنهُ الْعَرَبُ، فَهُو مُحُرَّمٌ؛ قَوْلِ الله تَعَالَى ﴿ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَنِيثَ ﴾ [الاعراف: ١٥٧]. وَالَّذِينَ تُعْتَبَرُ اسْتِطَابَتُهُمْ وَاسْتِخْبَاثُهُمْ هُمْ أَهْلُ الْحِجَازِ، مِنْ أَهْلِ الْأَمْصَارِ؛ لِأَنَّهُمْ الَّذِينَ نَزَلَ عَلَيْهِمْ الْكِتَابُ، وَخُوطِبُوا بِهِ وَبِالسُّنَّةِ، فَرُجِعَ فِي أَهْلِ الْأَمْصَارِ؛ لِأَنَّهُمْ الَّذِينَ نَزَلَ عَلَيْهِمْ الْكِتَابُ، وَخُوطِبُوا بِهِ وَبِالسُّنَّةِ، فَرُجِعَ فِي مُطْلَقِ أَلْفَاظِهِهَا إِلَى عُرْفِهِمْ دُونَ غَيْرِهِمْ، وَلَمْ يُعْتَبَرُ أَهْلُ الْبَوَادِي؛ لِأَنَّهُمْ لِلضَّرُورَةِ وَالْمُجَاعَةِ يَأْكُلُونَ مَا وَجَدُوا (٣).

القول الثاني: أن المُحَرَّمَاتُ بِنَصِّ الشَّرْعِ والذي لم يحرم بنص الشرع وأن تَسْتَخْبِثُهُ النُّفُوسُ فليس بحرام.

ويه قال المالكية.

□ وإليك أقوالهم:

قال ابن رشد: وَسَبَبُ اخْتِلَافِهِمْ اخْتِلَافُهُمْ فِي مَفْهُومِ مَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْخَبَائِثِ فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَنِيثَ ﴾ [الأعراف:١٥٧]؛ فَمَنْ رَأَى أَنَّهَا الْمُحَرَّمَاتُ

⁽١) الأم (٥٢٦/٢).

⁽٢) الحاوي الكبير (١٣٢/ ١٥).

⁽٣) المغني (٩/٤٠٦).

بِنَصِّ الشَّرْعِ لَمْ يُحَرِّمْ مِنْ ذَلِكَ مَا تَسْتَخْبِثُهُ النَّفُوسُ مِمَّا لَمْ يَرِدْ فِيهِ نَصُّ، وَمَنْ رَأَى أَنَّ الْخَبَائِثَ هِيَ مَا تَسْتَخْبِثُهُ النَّفُوسُ قَالَ: هِيَ مُحَرَّمَةُ (١).

مسألة: هل يجوز أَكْلُ الْأَجِنَّةِ من البهائم ونحوه؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسألة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: يجوز أكل الأجنة إِنْ كَانَ حَيًّا مَقْدُورًا عَلَى ذَكَاتِهِ لَمْ يَجِلَّ أَكْلُهُ إِلَّا اللَّكَاةِ، وَإِنْ كَانَ مَيْتًا أَوْ حَيًّا قَصُرَتْ مُدَّةُ حَيَّاتِهِ عَنْ ذَكَاتِهِ، حَلَّ أَكْلُهُ بِذَكَاةِ أُمِّهُ.

□ وإليك أدلة هذا القول:

الدليل الأول:

قال الماوردي: وَدَلِيلُنَا قَوْله تَعَالَى: ﴿يَآأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوۤاْ أَوْفُواْ بِٱلْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَمِ ﴾ [المائدة: ١].

الدليل الثانى:

وقال السرخسي: ﴿ وَمِنَ ٱلْأَنْعَامِ حَمُولَةَ وَفَرْشَا ﴾ [الانعام:١٤٢] قيل: الفرش الصغار من الأجنة والحمولة الكبار فقد من الله تعالى على عباده بأكل ذلك لهم (٢).

والدليل الثالث قوله عَلَيْهُ: «ذَكَاةُ الجُنينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ» (٣).

⁽١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٣/ ٢٢).

⁽Y) Hume d (11/17).

⁽٣) حسن بمجموع طرقه وشواهده: جاء هذا الأثر عن عدد من الصحابة وهم جابر، وابن عمر، وابن عباس، وأبو سعيد الخدري، وعلي، وأبو هريرة، وابن مسعود، وأبو الدرداء، وأبو أمامة، وأبو أيوب:

أولا: حديث جابر أخرجه أبو داود (٢٨٢٧)، والدارمي (٢٠٢٢)، والحاكم (٧١٠٨)، وأبو يعلى (١٩٤٨)، والطبراني في «الأوسط» (٨٠٩٩)، والبيهقي (١٩٤٨٨) كلهم من طرق عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ وأبو الزبير مدلس وقد عنعن.

الحديث الثاني: حديث ابن عمر، روي هذا الحديث مرفوعا وموقوفا فجاء مرفوعا كها عند الدارقطني (٤٧٩٢)، والبيهقي (١٩٢٧٨) من طريق فيه عصام بن يوسف عن المبارك بن مجاهد

عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر على عن النبي على قال: «ذكاته ذكاة أمة أشعر أو لم يشعر» قلت: فيه عصام بن يوسف «مجهول»، والمبارك بن مجاهد «ضعيف»، وأخرج الطبراني في «الأوسط» (٨٢٣٤)، وفي إسناده عبد الله بن نصر الأنطاكي «ضعيف»، وأخرجه أيضا (٩٤٥٣)، وفي إسناده عبد الوهاب الثقفي قال فيه يحيى ابن معين «كذاب» وأخرجه الحاكم (٧٢١١)، وفي إسناده محمد بن الحسن الواسطي وهو ضعيف.

وقد جاء موقوفا كها عند مالك (٦٥٠)، وعبد الرزاق (٨٦٤٢) رواه مالك عن نافع، ورواه عبدالرزاق عن معمر، عن أيوب، عن نافع عن ابن عمر شهبه. قال أبو حاتم: والناس يوقفونه على عبيد الله بن عمر وموسي ابن عقبة وغيرهم يروونه عن نافع عن ابن عمر موقوفا وهو أصح انظر: العلل الحديث رقم (١٩٢٧٩)، وقال البيهقي بعد الحديث رقم (١٩٢٧٩): أخبرنا بذلك أبو بكر بن الحارث الأصبهاني من أوجه عن ابن عمر عمر فوعا، ورفعه عنه ضعيف، والصحيح موقوف.

الحديث الثالث: حديث ابن عباس أخرجه الدارقطني (٤٧٤١) معلقا عن أبي إسحاق عن عكرمة عن ابن عباس على عن النبي عن النبي وأخرجه ابن أبي الجهم (٧٨) من طريق عن ليث عن طاوس ومجاهد عن ابن عباس عن النبي والحيث وليث ابن أبي سليم "ضعيف" وأخرجه البيهقي طاوس ومجاهد عن ابن عباس عن النبي وليث وليث ابن أبي سليم "ضعيف" وأخرجه البيهقي فَسَوَيْنَاهُ وَقَدِمْنَا إِلَى أَبِي ظَبْيَانَ فَتَنَاوَلَ لُقْمَةً مِنْهُ فَقَالَ: هَذَا الَّذِي حَدَّثَنَا بِهِ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنَّ أَنَّهُ مِنْ مَنْ اللهُ عَبَاسٍ عَنْ اللهُ عَبَاسُ عَالَى اللهُ عَبَاسٍ عَنْ اللهُ عَبَاسُ عَباسُ وهو "ضعيف".

الحديث الرابع: حديث أبي سعيد الخدري أخرجه أبو داود (٢٧٢٨)، والترمذي (١٤٧٦)، وابن ماجه (٣١٩٩)، وأحمد (٣/ ٣٩)، وعبد الرزق (٠٥٨٥)، وابن أبي شيبة (٠٥٦٩)، وأبو يعلي (٤٧٣٥)، وابن حبان (٥٨٨٩)، والدارقطني (٤٧٣٧)، والبيهقي (١٩٤٩٢)، كلهم من طرق عن مجالد، ويونس بن أبي إسحاق كلاهما عن أبي الوداك، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ ومجالد «ضعيف» ويونس بن أبي إسحاق وثقه ابن معين، وقال أحمد: حديثه مضطرب، وقال أبو حاتم: لا يحتج به أخرجه أحمد (١٢/ ١٢)، وأبو يعلي (٢٠٦١)، كلاهما من طرق عن ابْنُ أبي لَيْلَى، عَنْ عَطِيَّة، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «ذَكَاةُ الجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ». وابْنُ أبي لَيْلَى، عَطِيَّة (ضعيفان».

الحديث الخامس: حديث أبي هريرة أخرجه الحاكم (٧١١٠) من طريق عن يحيى بن سعيد عن أبيه عن عبد الله بن سعيد عن جده عن أبي هريرة عن النبي ﷺ. قلت: وهذا إسناد ضعيف جدًّا من أجل عبد الله بن سعيد المقبري «متروك».

□ وإليك أقوالهم بالتفصيل:

كرقول المالكية:

قال القرافي: قَالَ اللَّخْوِيُّ الْجُنِينُ إِذَا لَمْ تَجْرِ فِيهِ حَيَاةٌ لَمْ تَنْفَعْ فِيهِ ذَكَاةُ أُمِّهِ وَلا يُؤْكُلُ وَإِذَا جَرَتْ فِيهِ الْحَيَاةُ وَعَلاَمَتُهُ عِنْدَنَا كَمَالُ الْحَلْقِ وَنَبَاتُ الشَّعَرِ فَإِنْ ذُكِّيَتِ الْأُمُّ وَخَرَجَ عَلَّا ثُمَّ مَاتَ عَلَى الْفَوْرِ كَرِهَهُ مُحَمَّدٌ وَحَرَّمَهُ ابْنُ الْجُلَّابِ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَإِنِ اسْتَهَلَّ حَيًّا ثُمَّ مَاتَ عَلَى الْفَوْرِ كَرِهَهُ مُحَمَّدٌ وَحَرَّمَهُ ابْنُ الْجُلَّابِ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَإِنِ اسْتَهَلَّ صَارِخًا انْفَرَدَ بِحُكْم نَفْسِهِ وَإِنْ لَمْ ثُلَاكًا الْأُمُّ وَأَلْقَتْهُ مَيِّتًا لَمْ يُوْكُلُ وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ حَيًّا صَارِخًا انْفَرَدَ بِحُكْم نَفْسِهِ وَإِنْ لَمْ ثُلُكًا الْأُمُّ وَأَلْقَتْهُ مَيِّتًا لَمْ يُوكُلُ وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ حَيًّا حَيَاةً لَا يَعِيشُ مَعَهَا عُلِمَ ذَلِكَ أَوْ شُكَّ فِيهِ وَإِنْ ذُكِيَتِ الْأُمُّ فَخَرَجَ مَيِّتًا فَذَكَاتُهُا

وأخرجه الدارقطني (٤٧٣٩) من طرق عن عمر بن قيس عن عمرو بن دينار عن طاوس عن أبي هريرة عن النبي ﷺ. قلت: وهذا أيضا إسناد ضعيف جدًّا من أجل عمر بن قيس «متروك».

الحديث السادس: حديث علي في أخرجه الدارقطني (٤٧٤٠) من طريق عن موسى بن عثمان الكندي ، عن أبي إسحاق ، عن الحارث ، عن علي ، قال: قال رسول الله ﷺ: «ذكاة الجنين ذكاة أمه». قلت: موسى بن عثمان الكندى «مجهول» والحارث الأعور «ضعيف».

الحديث السابع: حديث ابن مسعود الله أخرجه الدارقطني (٤٧٣٨) من طريق عن أحمد بن الحجاج بن الصلت، نا الحسن بن بشر بن سلم، نا أبو بكر بن عياش، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، قال: أراه رفعه قال: «ذَكَاةُ الجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ». قلت: أحمد بن الحجاج بن الصلت «ضعيف».

الحديث الثامن: حديث أبي الدرداء وشخط أخرجه البزار (٤١١٧) من طريق عن بِشْر بْنُ عُمَارَةَ عَنِ اللَّهُ عُمَارَة عَنِ اللَّهُ عَنِ اللَّهُ عَنَ أَبِي اللَّهُ وَالِي أَمَامَةَ، هُمَّ قَالا: قَالَ رَسُولَ اللهُ عَلَيْتُهُ: «ذُكَاةُ الْجُنِينِ ذُكَاةُ أُمِّهِ». وبشر بن عمارة "ضعيف».

وأخرجه الطبراني (٧٤٩٨) من طريق بشر بن عمار، عن الأحوص بن حكيم، عن راشد بن سعد، عن أبي أمامة، وأبي الدرداء قالا: قال رسول الله ﷺ: «ذَكَاةُ الجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ». قلت: بشر بن عمار، والأحوص بن حكيم «ضعيفان».

الحديث التاسع: حديث أبي أيوب أخرجه عبد الرزاق (٨٦٤٦)، والحاكم (٧١١٢)، والطبراني (٤٠١٠) من طريق عن عن ابن أبي ليلى، عن أخيه، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبي أيوب، أن النبي ﷺ قال: «ذَكَاةُ الجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ» قال الحاكم (١٢٨/٤)، وربها توهم متوهم أن حديث أبي أيوب صحيح وليس كذلك.

ذَكَاتُهُ^(۱).

قال ابن رشد: وَاخْتَلَفُوا هَلْ تَعْمَلُ ذَكَاةُ الْأُمِّ فِي جَنِينِهَا أَمْ لَيْسَ تَعْمَلُ فِيهِ; وَإِنَّهَا هُوَ مَيْتَةٌ أَعْنِي: إِذَا خَرَجَ مِنْهَا بَعْدَ ذَبْحِ الْأُمِّ فَلَهَبَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ ذَكَاةَ الْأُمِّ فَلَهَبَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ ذَكَاةَ الْأُمِّ فَذَهَبَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ ذَكَاةَ الْأُمِّ فَذَهَبَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ ذَكَاةَ الْأُمِّ فَذَكَاةٌ لِجَنِينِهَا، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ (٢).

كرقول الشافعية:

قَالَ الشَّافِعِيُ تَعَلَقُهُ: وَإِذَا وُجِدَ الْحُوتُ فِي بَطْنِ حُوتٍ أَوْ طَائِرٍ أَوْ سَبُع فَلاَ بَأْسَ عِأَكْلِ الْحُوتِ وَلَوْ وُجِدَ فِي مَيِّتٍ لَمْ يَحْرُمْ؛ لِأَنَّهُ مُبَاحٌ مَيِّنًا وَلَوْ كُنْتَ أُحَرِّمُهُ لِأَنَّ حُكْمَهُ عَكْمُ مَا فِي بَطْنِهَا لَمْ يُحِلَّ مَا كَانَ مِنْهُ فِي بَطْنِ سَبُع لِأَنَّ السَّبُعَ لاَ يُؤْكَلُ وَلاَ فِي بَطْنِ طَائِرٍ إلاَّ السَّبُعَ لاَ يُؤْكُلُ وَلاَ فِي بَطْنِ طَائِرٍ إلاَّ السَّبُعَ لاَ يُؤْكُلُ وَلاَ فِي بَطْنِ طَائِرٍ اللَّا إِنْ أَدْرَكَ ذَكَاتَهُ أَمِّهِ لِأَنَّهُ بِذَكَاةِ الطَّائِرِ النَّا لَكُونَ ذَكَاتَهُ أَنْ السَّبُع لاَ يُؤْكُلُ وَكُمْ أَنْ يَطْرَحُهُ فَلُولُ الطَّائِرِ إِلنَّهُ الْمَعْفُورًا مَا كَانَ حَلاَلاً الطَّائِرِ إِنَّمَا تَكُونُ ذَكَاةً أَلْمُهِ لِأَنَّهُ خَلُوقٌ مِنْهَا وَحُكُمُهُ حُكُمُهَا مَا لَمْ يُؤْلُولُ مَنْ الْآلَوْقُ مِنْهَا وَحُكُمُهُ حُكُمُهَا مَا لَمُ الْفَرْدِ إِنَّا لَكُونَ وَكَانَ عَلَى مَا وَجَدَهُ أَنْ يَطْرَحُهُ فَكَذَلِكَ مَا أَصَبْنَا فِي بَطْنِ طَائِرٍ إِلَّانَهُ شَيْءٌ مِنْ غَيْرِهِ فَإِنَّا كَانَ حَلالاً سَوى الْجَرَادِ وَالْحُوتِ فَلاَ يُؤْكُلُ لَحَالًا كَانَ أَوْ طَائِرًا لِأَنَّهُ شَيْءٌ مِنْ غَيْرِهِ فَإِنَّا الشَّاةَ لِأَنَّهُ مَا هُو مِنْ غَيْرِهِ فَكَذَلِكَ الْحُوتُ لَوْ ازْدَرَدَ شَاةً ، أَكُلْنَا الْحُوتَ عَلَى مَا هُو مِنْ غَيْرِهِ فَكَذَلِكَ الْحُوتُ لَوْ ازْدَرَدَ شَاةً ، أَكُلْنَا الْحُوتَ عَلَى مَا هُو مِنْ غَيْرُ النَّولَ اللَّالَةُ وَتُ لَوْ ازْدَرَدَ شَاةً ، أَكُلْنَا الْحُوتَ وَأَلْقَيْنَا الشَّاةَ لِأَنَّ الشَّاةَ لِأَنَّ الشَّاةَ لِأَنَّ الشَّاةَ لِأَنَّ الشَّاةَ لِأَنَّ الشَّاةَ لِأَنَّ الشَّاةَ عَيْرُا النَّولَ الْمَالَةُ وَلَا الْمُؤْولَ الْمُؤْولِ الْكُولَ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ السَّاقَ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤُلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْم

وقال الماوردي: فَأَمَّا أَكْلُ الْأَجِنَّةِ، وَهُوَ أَنْ تُذْبَحَ الْبَهِيمَةُ، فَيُوجَدَ فِي بَطْنِهَا جَنِينٌ، فَإِنْ كَانَ حَيًّا مَقْدُورًا عَلَى ذَكَاتِهِ لَمْ يَحِلَّ أَكْلُهُ إِلَّا بِالذَّكَاةِ، وَإِنْ كَانَ مَيْتًا أَوْ حَيًّا قَصُرَتْ مُدَّةُ حَيَّاتِهِ عَنْ ذَكَاتِهِ، حَلَّ أَكْلُهُ بِذَكَاةٍ أُمِّهُ (٤).

قال النووي يَعْلَلْهُ: قَالَ الشَّافِعِيُّ وَالْأَصْحَابُ: إِذَا ذَبَحَ الْمُأْكُولَةَ فَوَجَدَ فِي جَوْفِهَا جَنِينًا مَيِّتًا فَهُوَ حَلَالُ بِلَا خِلَافٍ سَوَاءٌ أَشَعَرَ أَمْ لَا قَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجُوَيْنِيُّ فِي

⁽١) الذخيرة (٤/ ١٢٩).

⁽٢) بداية المجتهد (٢/ ٢٠٦).

⁽٣) الأم (٣/ ١١٦).

⁽٤) الحاوى (١٥/ ١٤٩).

كِتَابِهِ «الْفُرُوقِ» إِنَّمَا يَحِلُّ إِذَا سَكَنَ فِي الْبَطْنِ عَقِبَ ذَبْحِ الْأُمُّ أَمَّا إِذَا بَقِي زَمَنًا طَوِيلًا يَضْطَرِبُ وَيَتَحَرَّكُ ثُمَّ سَكَنَ فَوَجْهَانِ: (الصَّحِيحُ) أَنَّهُ حَرَامٌ. قَالَ أَصْحَابُنَا: وَلَوْ جُرحَ الْجُنِينُ وَبِهِ حَرَكَةُ مَذْبُوحِ ثُمَّ مَاتَ حَلَّ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الَّذِي مَاتَ فِي الْبَطْنِ قَبْلَ اللَّبْحِ وَإِنْ جُرِحَ وَفِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقِرَّةٌ، وَأَمْكَنَ ذَبْحُهُ فَلَمْ يَذْبَحْهُ حَتَّى مَاتَ فَهُوَ حَرَامٌ، اللَّابُحِ وَإِنْ جُرِحَ وَفِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقِرَّةٌ، وَأَمْكَنَ ذَبْحُهُ فَلَمْ يَذْبَحْهُ حَتَّى مَاتَ فَهُوَ حَرَامٌ، وَإِنْ بَمُ يَتَمَكَّنَ مِنْ ذَبْحِهِ حَتَّى مَاتَ فَهُوَ حَلَالٌ كَمَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ وَالْأَصْحَابُ قِيَاسًا وَإِنْ لَمْ يَتَمَكَّنَ مِنْ ذَبْحِهِ حَتَّى مَاتَ فَهُو حَلَالٌ كَمَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ وَالْأَصْحَابُ قِيَاسًا عَلَى الصَّيْدِ، وَلَوْ أَخْرَجَ رَأْسَهُ وَفِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقِرَّةٌ، ثُمَّ ذُبِحَتْ الْأُمُّ فَهَاتَ قَبْلَ انْفِصَالِهِ فَوَجْهَانِ الْصَيْدِ، وَلَوْ أَخْرَجَ رَأْسَهُ وَفِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقِرَّةٌ، ثُمَّ ذُبِحَتْ الْأُمُّ فَهَاتَ قَبْلَ انْفِصَالِهِ فَوَجْهَانِ : أَصَحُّهُمَا وَبِهِ قَطَعَ الْقَقَالُ يَعِلُّ لِأَنَّ خُرُوجَ بَعْضِ الْوَلَدِ كَعَدَمِ خُرُوجِهِ فِي الْعَقَالُ يَعِلُّ لِأَنَّ خُرُوجَ بَعْضِ الْوَلَدِ كَعَدَمِ خُرُوجِهِ فِي الْعَدَّةِ وَسَائِرِ الْأَحْكَامِ (١).

كرقول الحنابلة:

قال أبي الفضل صالح: وسمعته يَقُول: ذَكَاة الْجُنِين ذَكَاة أمه. قلت: أشعر أَو لم يشْعر؟ قَالَ: نعم (٢).

قال ابن قدامة كتلتثه: قال: وذكاتها ذكاة جنينها أشعر أو لم يشعر يعني إذا خرج الجنين ميتا من بطن أمه ذبحها أو وجده ميتا في بطنها أو كانت حركته بعد خروجه كحركة المذبوح فهو حلال (٣).

وقال المرداوي: وَتَحْصُلُ ذَكَاةُ الْجُنِينِ بِذَكَاةِ أُمِّهِ إِذَا خَرَجَ مَيِّتًا، أَوْ مُتَحَرِّكًا كَحَرَكَةِ اللَّذْبُوحِ، وَسَوَاءٌ أَشَعَرَ أَوْ لَمْ يَشْعُرْ. هَذَا اللَّذْهَبُ. وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ، وَجَزَمَ بِهِ المُدْايَةِ»، وَ«المُدْايَةِ»، وَ«المُدْايَةِ»، وَ«المُدْكرةِ»، وَ«المُدَايةِ»، وَ«المُخْزِي»، وَ«المُحَرَّرِ»، وَ«الشَّرْحِ»، وَ«النَّظْم»، وَ«الْوَجِيزِ»، وَ«الْمَادِي»، وَ«الْمَانِي »، وَ«المُنْتَخَبِ الْأَدَمِيِّ»، وَغَيْرِهِمْ، وَقُدَّمَهُ فِي الْفُرُوعِ، وَعَيْرِهِمْ، وَقُدَّمَهُ فِي الْفُرُوعِ، وَعَيْرِهِمْ، وَقُدَّمَهُ فِي الْفُرُوعِ،

⁽¹⁾ المجموع (P/ 17V).

⁽٢) مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابن أبي الفضل صالح (١/ ٤٥١).

⁽٣) المغنى (١١/ ٥٢).

⁽٤) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١٠/١٠).

وقال ابن تيمية كتشه: وتحصل ذكاة الجنين بتذكية أمه إذ خرج ميتا أو متحركا كحركة المذبوح أشعر أو لم يشعر، وإذا خرج بحياة معتبرة فهو كالمنخنقة وعنه إذا مات بالقرب فهو حلال، ولو كان الجنين محرما كما لا يؤكل أبوه لم يقدح في زكاة الأم^(۱).

القول الثاني: مَنْ ذَبَحَ شَاةً، أَوْ غَيْرَهَا فَخَرَجَ مِنْ بَطْنِهَا جَنِينٌ مَيِّتٌ لَمْ يُؤْكَلُ الجُنِينُ إِنْ خَرَجَ حِنْ بَطْنِهَا جَنِينٌ مَيِّتٌ لَمْ يُؤْكُلُ الجُنِينُ إِنْ خَرَجَ حَيًّا ذُبِحَ وَأُكِلُ.

وهو قول: أبي حَنِيفَةَ وَزُفَرَ وَهُوَ قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ وَالْحَكَمِ بْنِ عُيَيْنَةَ وابن حزم رَحِمَهُمُ الله.

□ ودليل هذا القول:

قال ابن حزم: بُرْهَانُ ذَلِكَ: قَوْلُ الله تَعَالَى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ ﴾ [المائدة:٣]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ﴾ [المائدة:٣].

وقال ابن نُجيم: وَلِلْإِمَامِ قَوْله تَعَالَى إِنَّ الله حَرَّمَ الْمُيْتَةَ وَهُوَ اسْمٌ لِحَيَوَانٍ مَاتَ مِنْ غَيْرِ ذَكَاةٍ وَالْجُنِينُ مَاتَ حَتْفَ أَنْفِهِ فَيَحْرُمُ بِالْكِتَابِ، وَيُكْرَهُ ذَبْحُ الشَّاةِ إِذَا تَقَارَبَ وِلَادَتُهَا لِأَنَّهُ يُضَيِّعُ مَا فِي بَطْنِهَا.

□ وإليك أقوالهم بالتفصيل:

قال السرخسي: وَمَنْ ذَبَحَ شَاةً، أَوْ غَيْرَهَا فَخَرَجَ مِنْ بَطْنِهَا جَنِينٌ مَيِّتٌ لَمْ يُؤْكَلُ الْجَنِينُ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَزُفَرَ وَهُوَ قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ وَحَكَم بْنِ عُيَيْنَةَ - رَحِمَهُمُ الله(٣).

وقال الكاساني: قال أَبُو حَنِيفَةَ رَهِ اللهِ يُؤْكُلُ، وَهُوَ قَوْلُ زُفَرَ وَالْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ – رَحِمَهُمُ اللهُ (٤).

وقال المرغيناني: ومن نحر ناقة أو ذبح بقرة فوجد في بطنها جنينا ميتا لم يؤكل،

⁽١) المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل (٢/ ١٩٢).

⁽٢) المحل (٧/ ١٩٤).

⁽r) المبسوط (11/17).

⁽٤) بدائع الصنائع (٥/ ٤٢).

أشعر أو لم يشعر، وهذا عند أبي حنيفة. وهو قول زفر والحسن بن زياد رحمهما الله (۱). قال ابن نجيم: (وَلَمْ يُزكَّ جَنِينٌ بِذَكَاةِ أُمِّهِ) يَعْنِي لَا يَصِيرُ الْجُنِينُ مُذَكَّى بِذَكَاةِ أُمِّهِ حَتَّى لَا يَصِيرُ الْجُنِينُ مُذَكَّى بِذَكَاةِ أُمِّهِ حَتَّى لَا يَجِيمُ الله تَعَالَى (۲). حَتَّى لَا يَجِلَ أَكْلُهُ بِذَكَاتِهَا، وَهَذَا عِنْدَ الْإِمَامِ وَزُفَرَ وَالْحُسَنِ رَحِمَهُمَا الله تَعَالَى (۲).

قول ابن حزم: وَكُلُّ حَيَوَانِ ذَكِيٍّ فَوُجِدَ فِي بَطْنِهِ جَنِنٌ مَيِّتٌ، وَقَدْ كَانَ نُفِخَ فِيهِ الرُّوحُ بَعْدُ فَهُوَ مَيْتَةٌ لاَ يَجِلُّ أَكْلُهُ، فَلَوْ أُدْرِكَ حَيًّا فَذُكِّيَ حَلَّ أَكْلُهُ، فَلَوْ كَانَ لَمْ يُنْفَحْ فِيهِ الرُّوحُ بَعْدُ فَهُوَ حَلاَلٌ إِلاَّ إِنْ كَانَ بَعْدُ دَمًا لاَ خَمَ فِيهِ، وَلاَ مَعْنَى لأَشْعَارِهِ، وَلاَ لِعَدَم الرُّوحُ بَعْدُ فَهُوَ حَلاَلٌ إِلاَّ إِنْ كَانَ بَعْدُ دَمًا لاَ خَمَ فِيهِ، وَلاَ مَعْنَى لأَشْعَارِهِ، وَلاَ لِعَدَم إشْعَارِهِ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ... وَبِالْعِيَانِ نَدْرِي أَنَّ ذَكَاةَ الأَم لَيْسَتْ ذَكَاةً لِلْجَنِينَ الْمُعَارِهِ وَهُو قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ... وَبِالْعِيَانِ نَدْرِي أَنَّ ذَكَاةَ الأَم لَيْسَتْ ذَكَاةً لِلْجَنِينَ الْمُعْلَى فَعْرُهُمْ وَقُدْ يَكُونُ ذَكَرًا وَهِي أَنْتَى، فأما إذا كَانَ خَيًا لَمْ يُنْفَحْ فِيهِ الرُّوحُ بَعْدُ فَهُو بَعْضُهَا وَلَمْ يَكُونُ قَطَّ حَيًّا فَيَحْتَاجُ إِلَى ذَكَاةٍ (٣).

القول الثالث: يُؤْكَلُ الجُنِينُ إِذَا أَشْعَرَ وَتَكَتْ خِلْقَتُهُ:

قال به: محمد وأبو يوسف.

قال السرخسي: رُوِيَ عَنْ مُحَمَّدٍ يَخَلَلهُ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا يُؤْكَلُ الْجَنِينُ إِذَا أَشْعَرَ وَتَمَّتُ خِلْقَتُهُ. فَأَمَّا قَبْلَ ذَلِكَ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمُضْغَةِ فَلَا يُؤكُلُ (١٠).

وقال المرغيناني: قال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله: إذا تمَّ خلقه أكل (٥).

والراجح - والله أعلم - هو قول الجمهور يجوز أكل الأجنة إِنْ كَانَ حَيًّا مَقْدُورًا عَلَى ذَكَاتِهِ مَ ذَكَاتِهِ مَنْ ذَكَاتِهِ، عَلَى ذَكَاتِهِ مَنْ ذَكَاتِهِ مَنْ ذَكَاتِهِ مَنْ ذَكَاتِهِ مَلَّةُ بَذَكَاةٍ أُمِّهُ وذلك للأدلة التي ذكرناها.

⁽١) الهداية في شرح بداية المبتدي (٤/ ٣٥١).

⁽٢) البحر الرائق شرح كنز الدقائق (٨/ ١٩٥).

⁽٣) المحلي (٧/ ١٩٤).

⁽³⁾ Humed (11/17).

⁽٥) الهداية في شرح بداية المبتدي (٤/ ٢٥١).

مسالة: إِنْ قُطِعَ مِنْ الْحَيَوَانِ شَيْءٌ، وَفِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقِرَّةٌ، فَهُوَ مَيْتَةٌ

ودليل ذلك عن أبي واقد، قال: قال النبي ﷺ: «مَا قُطِعَ مِنَ البَهيمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ فَهِيَ حَيَّةٌ ﴾ (١).

(۱) إسناده حسن بمجموع طرقه: أخرجه أبو داود (۲۸۵۸)، والترمذي (۱٤٨٠)، وفي «العلل الكبير» (۲/ ٦٣٢)، وأحمد (٥/ ٢١٨)، والدارمي (٢٠٦١)، والطبري في التفسير (٢/ ٣٩٠)، وأبو يعلى (١٤٥٠)، وابن الجارود في «المنتقي» (٢٨٨)، والطحاوي في المشكل (١٥٧٦)، والدارقطني (٢٩٥١)، والحاكم (٧٥٩٧)، وابن الجعد في «المسند» (٢٩٥٢)، وابن المنذر (٨٥٩)، والطبراني (٤٣٣٠)، والبيهقي (٧٧، ٧٨، ١٨٩٤)، كلهم من طرق عن عبد الرحمن ابن عبد الله بن دينار، ثنا زيد بن أسلم قال عبد الرحمن: أحسبه عن عطاء بن يسار عن أبي واقد الليثي عن رسول الله عليه الترمذي: وهذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث زيد ابن أسلم، والعمل على هذا عند أهل العلم، وقال في العلل (٢/ ٢٣٢): قال البخاري: محفوظ. قلت: وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار مختلف فيه. قال ابن معين: ضعيف، وقال أبو حاتم: لا يحتج به. وقال على ابن المديني: «صدوق».

وأخرجه ابن ماجه (٣٢١٦)، والدارقطني (٤٧٩٣)، والحاكم (٧١٥٢)، والطبراني في «الأوسط» (٧٩٣١)، كلهم من طرق عن معن بن عيسى، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر، أن النبي عليه.

قال ابن أبي حاتم في العلل (٣٥٣/٤): وسألت أبا زرعة عن حديث رواه عبد الرحمن بن عبد الله ابن دينار عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن السائب عن أبي واقد الليثي؛ قال: قدم النبي المدينة والناس يجبون أسنام الإبل، ويقطعون أليات الغنم، فقال النبي ﷺ: «مَا قُطِعَ مِنَ البَهيمَةِ وَهِيَ كَتُةٌ فَهو مَيْتَةٌ». وروى معن القزاز عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر، عن النبي قال أبو زرعة: جمعا وهمين والصحيح: حديث هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر، عن النبي على من النبي على من النبي من النبي على من النبي على الله عن الله عن النبي على النبي الله النبي على النبي النبي على النبي النبي النبي على النبي النب

وقال الدارقطني في العلل (٦/ ٢٦٧): وسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ، قال: «مَا قُطِعَ مِنَ البَهيمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ فَهو مَيْتَةٌ». فقال: يرويه هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عن ابن عمر. وَخَالَفَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، فرواه عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ وقال علي بن المديني: ما سمع من ابن عمر إلا حديثين انظر: جامع التحصيل (١/ ١٧٨). وقال ابن المنذر كَتَلَتْهُ: وأجمعوا على أن الشاة، والبعير، والبقرة، إذا قُطع منها عضو وهو حيٌّ أن المقطوع منه نجس (١).

وقال كَنْكَلْنُهُ: وأجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن ما قُطع من الأنعام وهي

وأخرجه الحاكم (٧١٥١)، والطحاوي (١٥٧٣)، كلهم عن سُلَيَانُ بْنُ بِلَالٍ، وَمِسْوَرُ بْنُ الصَّلْتِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ ، قَالَ: الْمِسْوَرُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُذْرِيِّ ، رَسُولَ الله وَيَلْتِ قال الحاكم: رواه عبد الرحمن بن مهدي، عن سليمان بن بلال، عن زيد بن أسلم «مرسلا»، وقيل: عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر

وأخرجه الحاكم (٧٥٩٨) من طريق عن سليمان بن بلال، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، الله أن رسول الله ﷺ وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وقال الذهبي: على شرط البخاري ومسلم.

وأخرجه أبو نعيم في الحلية (٨/ ٢٥١) من طريق عن يُوسُفُ بْنُ أَسْبَاطٍ، عَنْ خَارِجَةَ بْنِ مُصْعَبٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُذْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ويوسف بن أسباط الشيباني الزاهد الواعظ. عن محل بن خليفة، وسفيان الثوري، وعنه المسيب ابن واضح، وعبد الله بن خبيق الأنطاكي. وثقه يحيى بن معين. وقال أبو حاتم: لا يحتج به. وقال البخاري: كان قد دفن كتبه، فكان لا يجيء بحديثه كها ينبغي وخارجة بن مصعب بن خارجة الضبعى «متروك وكان يدلس عن الكذابين»، وأخرجه عبد الرزاق (٨٦١١) عن معمر، عن زيد ابن أسلم قال: كان أهل الجاهلية يجبون الأسنمة، ويقطعون الأليات، فسألوا النبي على ذلك؟ فقال: «مَا قُطِعَ مِنَ البَهيمة وَهِي حَيَّةٌ فَهو مُيْتَةٌ».

وأخرجه الطبراني (١٢٧٧) من طريق عن أبو بكر الهذلي، عن شهر بن حوشب، عن تميم الداري، قال : قالوا: يا رسول الله، إن أناسا يجبون أسنمة الإبل، وأذناب الغنم، وهي أحياء، فقال رسول الله عَلَيْة: «مَا قُطِعَ مِنَ البَهيمَةِ وَهِي حَيَّةٌ فَهو مَيْتَةٌ» وأبو بكر الهذلى البصرى، قيل: اسمه: سلمى ابن عبد الله بن سلمى «متروك الحديث» وشهر بن حوشب «ضعيف»، ولم يسمع من تميم الداري. انظر: جامع التحصيل (١/ ١٩٧).

وأخرجه عبد الرزاق (٨٦١٢) عن ابن مجاهد، عن أبيه قال: كان أهل الجاهلية يقطعون أليات الغنم، وأسنمة الإبل، فقال النبي ﷺ: "مَا قُطِعَ مِنَ البَهيمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ فَهو مَيْتَةٌ" وعبد الوهاب بن مجاهد بن جبر المكى «متروك وقد كذبه الثورى».

(١) الإجماع (٤٤).

أحياء، ميتة ويحرم أكل ذلك(١).

تنبيه: والمبان من سائر الحيوانات البرية ذات الدم السائل لا يؤكل، سواء أكان أصله مأكولا كالأنعام، أم غير مأكول كالخنزير، فإن ميتة كل منهم لا تؤكل بلا خلاف.

وقال الأحناف والمالكية: إن الجزء المبان يعتبر ميتة فلا يحل أكله غير أن المالكية خالفوا الحنفية فيها إذا بقى الجزء المبان متعلقا باللحم إذ قالوا: إن الجزء المبان يعتبر ميتا لا تحله ذكاة الحيوان إذا بقى متعلقا بجزء يسير من جلد الحيوان أو اللحم، والشافعية كمذهب الأحناف غير أن فقهاء الشافعية يقولون: إن العضو المبان إذا بقي متعلقا بجلد الحيوان فقط حل بذبح الحيوان؛ لأن كلمة الإبانة لا تصدق على مثل ذلك ومذهب الحنابلة كمذهب الشافعية استندوا إلى الحد(٢).

□ وإليك أقوال أهل العلم في ذلك:

كر أولا: الأحناف:

قال بدر الدين العينى: (ولا يؤكل العضو) ش: المبان عندنا إذا كان الصيد يمكنه أن يعيش بعد الإبانة، وإن كان لا يعيش يؤكل المبان والمبان منه، وبه قال مالك وأحمد في رواية (٣).

کے قول المالكية:

قال ابن رشد: وَاخْتَلَفُوا فِي صِفَةِ الْعَقْرِ إِذَا ضُرِبَ الصَّيْدُ، فَأَبِينَ مِنْهُ عُضْوٌ فَقَالَ قَوْمٌ: يُؤْكَلُ الصَّيْدُ إِلَّا مَا بَانَ مِنْهُ.

ُ وَقَالَ قَوْمٌ: يُؤْكَلَانِ جَمِيعًا. وَفَرَّقَ قَوْمٌ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْعُضْوُ مَقْتَلًا أَوْ غَيْرَ مَقْتَلٍ، فَقَالُوا: إِنْ كَانَ مَقْتَلِ أَكِلَا جَمِيعًا، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَقْتَلٍ أَكِلَ الصَّيْدُ وَلَمْ يُؤْكَلِ مَقْتَلٍ، فَقَالُوا: إِنْ كَانَ مَقْتَلٍ أَكِلَ الصَّيْدُ وَلَمْ يُؤْكَلِ الْعُضُونَ. وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِ مَالِكٍ، وَإِلَى هَذَا يَرْجِعُ خِلَافُهُمْ فِي أَنْ يَكُونَ الْقَطْعُ بِنِصْفَيْنِ،

⁽١) الإجماع (٨١٨).

⁽٢) موسوعة الفقه الإسلامي المصرية (١/ ٣٠) مع بعض التصرف.

⁽٣) البناية شرح الهداية (١٢/ ٤٥٣).

أَوْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا أَكْبَرَ مِنَ الثَّانِي (١).

كرقول الشافعية:

قال النووي يَخْلَفُهُ: وَأَمَّا الْعُضْوُ الْمُبَانُ مِنْ السَّمَكِ وَالْجُرَادِ وَالْآدَمِيِّ كَيَدِهِ وَرِجْلِهِ وَظُفُرِهِ وَمَشِيمَةِ الْآدَمِيِّ فَفِيهَا كُلِّهَا وَجْهَادِ:

أَصَحُّهُمَا: طَهَارَتُهَا وَهُوَ الَّذِي صَحَّحَهُ الْخُرُاسَانِيُّونَ كَمَيْتَاتِهَا.

وَالثَّانِي: نَجَاسَتُهَا وَإِنَّمَا يُحْكَمُ بِطَهَارَةِ الجُّمْلَةِ لِحُرْمَتِهَا، وَبَهَذَا قَطَعَ الْعِرَاقِيُّونَ أَوْ جُمْهُورُهُمْ فِي يَدِ الْآدَمِيِّ وَسَائِرِ أَعْضَائِهِ، وَتَكَرَّرَ نَقْلُ الْقَاضِي أَبِي الطَّيْبِ الاِتِّفَاقَ عَلَى جُمْهُورُهُمْ فِي يَدِ الْآدَمِيِّ وَسَائِرِ أَعْضَائِهِ، وَتَكَرَّرَ نَقْلُ الْقَاضِي - أَيْضًا - الإِتِّفَاقَ عَلَى نَجَاسَةِ يَدِ السَّارِقِ وَغَيْرِهِ إِذَا قُطِعَتْ أَوْ سَقَطَتْ وَنَقَلَ الْقَاضِي - أَيْضًا - الإِتِّفَاقَ عَلَى نَجَاسَةِ مَشِيمَةِ الْآدَمِيِّ، وَالصَّحِيحُ الطَّهَارَةُ كَمَا ذكرناه، وأما مشيمة غير الْآدَمِيِّ فَنَجِسَةٌ بِلَا خِلَافٍ كَمَا فِي سَائِرِ أَجْزَائِهِ المُنْفَصِلَةِ فِي حَيَاتِهِ، وَالله أَعْلَمُ (٢).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: وَإِنْ قُطِعَ مِنْ الْحَيَوَانِ شَيْءٌ، وَفِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقِرَّةٌ، فَهُوَ مَيْتَةٌ؛ لَمَا رَوَى أَبُو وَاقِدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَا قُطِعَ مِنْ الْبَهِيمَةِ، وَهِيَ حَيَّةٌ، فَهُوَ مَيْتَةٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُد.

وَلِأَنَّ إِبَاحَتَهُ إِنَّمَا تَكُونُ بِالذَّبْحِ، وَلَيْسَ هَذَا بِذَبْحِ (٣).

□ فتاوى اللجنة الدائمة الفتوى رقم (١٣٥١٣):

س: هل يجوز أكل خصى الحيوان، وهي لا زالت حيَّة؟

ج: لا يجوز أكل ما قطع من الحيوان المأكول، وهي حية كالخصى والإلية ونحوهما؛ لأن ذلك في حكم الميتة؛ لقوله ﷺ: «مَا قُطِعَ مِنَ البَهيمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ فَهو مَنْ يَقُلُهُ عَلَيْ الْمَهيمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ فَهو مَنْ يَقُلُهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلِيهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ ع

⁽١) بداية المجتهد (٣/ ١٣).

⁽٢) المجموع (٢/ ٦٣٥).

⁽٣) المغني (٩/ ٤٠٢).

وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو نائب الرئيس الرئيس

عبد الله بن غديان عبد الرزاق عفيفي عبد العزيز بن عبد الله بن باز (١).

□ السؤال الثاني من الفتوى رقم (١٧٤٩٦):

س٧: نحن نعيش في البادية، وأصحاب مواشي، نقوم بخصي الذكور من الماعز والضأن لغرض تسمينها والاستفادة من بيعها، وحيث إن هذه (الخصي) المستخرجة من البهائم أحياء كانت تؤكل. أرجو إجابتي على ما تضمنته رسالتي هذه من أسئلة، وهل علي وزر فيها ذكرت؟ وبهاذا تنصحونني؟ حفظ الله سهاحتكم ونفع بكم وبعلمكم.

ج٢: خصي البهيمة إذا كان لمصلحة جائز، أما ما قطع من الحيوان المأكول، وهو حي فهو حرام، كما لو مات بغير ذكاة، ولذا فلا يجوز أكل خصى البهيمة إذا قطعت منها، وهي حية، بل هي حرام؛ لقول النبي ﷺ: «مَا قُطِعَ مِنَ البَهيمَةِ وَهِي حَيَّةٌ فَهو مَيْتَةٌ».

وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو عضو عضو بكر أبو زيد عبد العزيز آل الشيخ صالح الفوزان عضو عضو/ عبد الله بن باز (٢).

س٧: هل الصيد الذي يرمى بالبندقية ثم يسقط منه لحمه، أو جزء، هل حلال أم حرام الجزء الذي سقط من أثر العيار الناري؟

⁽١) فتاوى اللجنة الدائمة (٢٢/ ٥٠٢).

⁽٢) فتاوى اللجنة الدائمة (٢٢/ ٥٠٢).

ج ٢: إذا رمي الصيد وسقط منه جزء، كيد، أو رجل، أو قطعة لحم ونحو ذلك، وبقي الحيوان بعدها حيا حياة مستقرة، فإن هذا الجزء ميتة، لا يباح أكله؛ لأن ما قطع من البهيمة حال حياتها يعد ميتة؛ لقول النبي ﷺ: «مَا قُطِعَ مِنَ البَهيمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ فَهو مَيْتَةٌ» رواه أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه.

أما إذا سقط من الصيد جزء بعد موته، فإن ما سقط منه يحل أكله كما يحل أكل بقبته.

وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم(١).

موسوعة الفقه الإسلامي المصرية: إذا أبين جزء من حيوان حي مأكول اللحم - غير السمك والجراد - قبل ذبحه. قال فقهاء الحنفية: إن الجزء المبان يعتبر ميتة فلا يحل أكله. فإذا قطع إنسان قطعة من إلية الشاة أو من فخذها أو من سنم البعير أو فخذه أو من دجاجة قبل ذبح الشاة أو البعير أو الدجاجة فإن الجزء المبان لا يحل أكله لأن شرط حل الأكل من الحيوان البرى المأكول - غير الجراد - هو الذكاة فلا يحل الأكل من الحيوان بدون الذكاة لقوله على: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَ لَكُمُ الْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَ لَكُمُ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّهُ السَّبُعُ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّهُ اللَّهُ عِهِ وَٱلمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمَوْقُوذَةُ وَٱلْمُورة المحرمة ما ذكى والاستثناء من التحريم إباحة.

وأيضا قال تعالى: ﴿ يَسْعَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمُّ قُلُ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِبَاتُ ﴾ [المائدة:٤] وقال تَكُلّ: ﴿ وَيُحِلُ لَهُمُ ٱلطَّيِبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَنِيثَ ﴾ [الأعراف:١٥٧] والحيوان البرى لا يعتبر طيبا إلا بخروج الدم المسفوح وذلك بذكاته. ورُوي أن أهل الجاهلية كانوا يقطعون قطعة من إلية الشاة أو من سنام البعبر فيأكلونها فلما بعث النبي عليه الصلاة والسلام نهاهم عن ذلك فقال عِين «مَا أُبِنَ مِنَ الحَيِّ فَهُو مَيِّتٌ » وهذا الجزء المبان لا يحل أكله وإن ذبح الحيوان بعد ذلك؛ لأن حكم الذكاة لم يكن ثابتا ولا موجودا وقت الإبانة.

⁽١) فتاوى اللجنة الدائمة (٢٢/ ٥٠٢).

ويعتبر هذا الجزء ميتا لا تحله ذكاة الحيوان بعد حتى ولو بقى متعلقا بجلد الحيوان؛ لأن بقاء متعلقا بالجلد لا اعتبار له فكان وجوده بمنزلة العدم فهو مبان حكما. أما إذا بقي متعلقا باللحم فإن ذكاة الحيوان تحل أكل الحيوان وأكل الجزء المبان؛ لأنه لا يزال معتبرا من جملة الحيوان فذكاة الحيوان تكون له ولما أتصل به والزكاة التي تحل أكل الحيوان وأكل الجزء المبان الذي بقى متعلقا باللحم يجب أن تكون مستوفية لشرائطها الشرعية - التي سيأتي بيانها كما أن الحيوانات التي يحل أكلها والتي لا يحل سيأتي بيانها - انظر: ذبائح وحيوان ومذهب المالكية كمذهب المخفية بالنسبة لما تقدم مستندين في ذلك إلى قوله عيش : «مَا قُطِعَ مِنَ البَهيمَةِ وَهِيَ كَنَّةٌ فَهو مَيْتَةٌ» غير أن فقهاء المالكية خالفوا الحنفية فيها إذا بقي الجزء المبان متعلقا بجزء باللحم إذ قالوا: إن الجزء المبان يعتبر ميتا لا تحله ذكاة الحيوان إذا بقي متعلقا بجزء يسير من جلد الحيوان أو اللحم.

ومذهب الشافعية كمذهب الحنفية أيضا بالنسبة لما تقدم غير أن فقهاء الشافعية: يقولون أن العضو المبان إذا بقى متعلقا بجلد الحيوان فقط حل بذبح الحيوان؛ لأن كلمة الإبانة لا تصدق على مثل ذلك، ومذهب الحنابلة كمذهب الشافعية استندوا إلى الحديث الذي استند إليه فقهاء المالكية. ومذهب الظاهرية الحنفية بالنسبة لما أبين من حيوان حى مأكول اللحم – غير السمك والجراد قبل ذبحه فلا يحل أكل الجزء المبان حتى ولو ذكى الحيوان بعد ذلك (١).

فصل ما روي عن النبي ﷺ أنه كان يكْرَهُ مِنَ أشيا من الشَّاة

عَنْ مُجَاهِدِ بْنِ جَبْرٍ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ «كَانَ يَكْرَهُ مِنَ الشَّاةِ سَبْعًا: الذَّكَرَ، وَالْأَنْشَيْنِ وَالْمُثَانَةَ، وَالْحُيَّا، وَالْمُرَارَةَ، وَالْغُلَّةَ، وَالدَّمَ»(٢).

⁽١) موسوعة الفقه الإسلامي المصرية (١/ ٣٠).

⁽۲) مرسل ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (۸۷۷۱)، وأبو داود في «المراسيل» (٤٦٥)، والبيهقي (١٩٧٠)، كلهم من طرق عن عن واصل بن أبي جميل، عن مجاهد، قال: كان رسول الله ﷺ. وواصل بن أبي جميل الشامي «مقبول» ومجاهد لم يدرك النبي ﷺ.

□ ما روي عن بعض الصحابة أنه كان يكرهون بعض الأشياء من الشاة:

عن خلاس بن عمرو، أن عليا كان «يكره من الشاة الطحال، ومن السمك الجري، ومن الطير كل ذي مخلب» (١).

□ وإليك أقوال بعض أهل العلم:

قال ابن نجيم: (كُرِهَ مِنْ الشَّاةِ الحُيَاءُ وَالْخُصْيَةُ وَالْغُدَّةُ وَالْمُثَانَةُ وَالْمُرَارَةُ وَالدَّمُ الله عَلَيْهُ الله عَلَيْهُ وَالْغُدَّةُ وَالْمُرَارَةُ وَالدَّمُ الله عَلَيْهُ وَالنَّكَةُ وَالْمُرَارَةَ وَالْمُنَانَةَ» قَالَ «كَرِهَ رَسُولُ الله عَلَيْهُ مِنْ الشَّاةِ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَيَيْنِ وَالْقُبُلَ وَالْغُدَّةَ وَالْمُرَارَةَ وَالْمُثَانَةَ» قَالَ أَبُو حَنِيفَةً: الدَّمُ حَرَامٌ وَكُرِهَ السِّنَّةُ وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ ﴾ [المائدة:٣](٢).

قال أبو بكر بن على بن محمد الحدادي العبادي الزَّبِيدِيِّ اليمني الحنفي:

قال أَبُو حَنِيفَةَ: أَمَّا الدَّمَ فَحَرَامٌ بِالنَّصِّ وَأَمَّا السِّتَّةُ الْبَاقِيَةُ فَمَكْرُوهَةٌ لِأَنَّ النَّفْسَ تَسْتَخْبِثُهَا وَتَكْرَهُهَا وَالله أَعْلَمُ^(٣).

(۱) إسناده ضعيف جدًّا: أخرجه عبد الرزاق (۸۷۷٤) عن عثمان بن مطر، عن سعيد، عن قتادة، عن خلاس بن عمرو عن علي شهو وفي الإسناد: عثمان بن مطر «ضعيف» خلاس بن عمرو الهجري قال الإمام أحمد: كان يحيى بن سعيد لا يحدث عن قتادة عن خلاس يعني كأنه لم يسمع منه، وكان يحدث عن قتادة عنه عن عمار وغيره كأنه يتوقى حديثه عن علي فقط ويقول: ليس هي صحاحا أو لم يسمع منه وقال أحمد في موضع آخر: روايته عن علي شهم من كتاب وكذا قال أبو حاتم: يقال وقعت عنده صحف عن علي، وقال أبو داود: لم يسمع من علي شهد. انظر: جامع التحصيل (١/ ١٧٢).

(٢) البحر الرائق شرح كنز الدقائق (٨/٥٣).

(٣) الجوهرة النبرة (٢/ ١٨٦).

قال الكاساني: وَأَمَّا بَيَانُ مَا يَحْرُمُ أَكْلُهُ مِنْ أَجْزَاءِ الحَيوَانِ الْمُأْكُولِ فَالَّذِي يَحْرُمُ أَكْلُهُ مِنْ أَجْزَاءِ الحَيوَانِ الْمُأْكُولِ فَالَّذِي يَحْرُمُ أَكْلُهُ مِنْهُ سَبْعَةٌ: الدَّمُ المُسْفُوحُ، وَالذَّكَرُ، وَالْأُنْثَيَانِ، وَالْقُبُلُ، وَالْغُدَّةُ، وَالْمُثَانَةُ، وَالْمُرَارَةُ لِقَوْلِهِ عَزَّ شَأْنُهُ: ﴿ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِبَتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخُبَنِيثَ ﴾ [الأعراف:١٥٧] وَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ السَّيْعَةُ مِمَّا تَسْتَخْبُتُهُ الطَّبَاعُ السَّلِيمَةُ فَكَانَتْ مُحَرَّمَةً.

وَرُوِيَ عَنْ مُجَاهِدٍ وَ الْمُنْ اَنَّهُ قَالَ: كَرِهَ رَسُولُ الله ﷺ مِنْ الشَّاةِ الذَّكَرَ وَالْأَنْشَيْنِ وَالْقُبُلُ وَالْمُخَدَّةَ وَالْمُرَادَةَ وَالْمُنَانَةَ وَالدَّمَ، فَالْمُرَادُ مِنْهُ كَرَاهَةُ التَّحْرِيم بِدَلِيلِ أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الْأَشْيَاءِ السِّنَّةِ وَبَيْنَ الدَّمِ فِي الْكَرَاهَةِ، وَالدَّمُ الْمُسْفُوحُ مُحَرَّمٌ، وَالْمُرُويُّ عَنْ أَبِي حَنِيفَة الْأَشْيَاءِ السِّنَّةِ وَبَيْنَ الدَّمِ فِي الْكَرَاهَةِ، وَالدَّمُ المُسْفُوحُ مُحَرَّمٌ، وَالْمُرُويُّ عَنْ أَبِي حَنِيفَة وَعَلَى الدَّمِ المُسْفُوحِ وَسَمَّى مَا سَوَاهُ مَكْرُوهًا؛ لِأَنَّ الْحُرَامَ المُطْلَقَ مَا ثَبَتَتْ حُرْمَتُهُ بِدَلِيلٍ مَقْطُوعٍ بِهِ، وَحُرْمَةُ الدَّمِ المُسْفُوحِ قَدْ ثَبَتَتْ بِدَلِيلِ مَقْطُوعٍ بِهِ وَهُو النَّصُّ المُفَسَّرُ مِنْ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ قَالَ اللهَ اللهُ مَنْ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ قَالَ اللهُ لَكَالَى عَزْ شَأْنُهُ: ﴿ قُلُ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِى إِلَى مُحَرَّمًا ﴾ [الاعم: ١٤٥] (١).

مسألة: ما حكم أكل حَشَرَاتِ الْأَرْضِ كَالْحَيَّاتِ وَالْعَقَارِبِ وَالْجِعْلَانِ والفار وَنَحْوها؟

اختلف أهل العلم في هذا الأشياء وما يهاثلها على قولين:

@ القول الأول: يحرم أكلها:

قال به الاحناف والمالكية والحنابلة.

□ والدليل على ذلك:

قال النووي: وَاحْتَجَّ الشَّافِعِيُّ وَالْأَصْحَابُ بقوله تعالى: ﴿ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَنِيثَ ﴾ [الأعراف: ١٥٧] وَهَذَا عِمَّا يَسْتَخْبِثُهُ الْعَرَبُ وَبِقَوْلِهِ عَيَّاتِيَّ: ﴿ خَسُّ مِنْ الدَّوَابُ كُلُّهُنَّ فَاسِقٌ يُقْتَلْنَ فِي الْحُرَمِ الْغُرَابُ وَالْحِلَّةُ وَالْعَقْرَبُ وَالْفَأْرَةُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ » رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ (٢٠).

⁽١) بدائع الصنائع (٥/ ٦١).

⁽Y) المجموع (P/17).

□ وإليك أقوال أهل العلم في ذلك على التفصيل:

كر أولا: الأحناف.

قال أبو بكر الزَّبيدِيّ اليمني الحنفي: وَقَوْلُهُ، وَالْحَشَرَاتِ كُلِّهَا يَعْنِي الْمَائِيَّ، وَالْبَرِّيَّ كَالضَّفْدَعِ وَغَيْرِهَا وَكَذَا السُّلَحْفَاةُ؛ لِأَهَّهَا مِنْ الْحَشَرَاتِ وَكَذَا الْفِئْرَانُ، وَالْبَرِّيَ كَالضَّفْدَعِ وَغَيْرِهَا وَكَذَا السُّلَحْفَاةُ؛ لِأَهَّهَا مِنْ الْحَشَرَاتِ وَكَذَا الْفِئْرَانُ، وَالْغَقَارِبِ، وَالْعَقَارِبِ، وَالْعَقَارِبِ، وَالْعَقَارِبِ، وَالْجُعْلَانِ، وَالْبُرْمَانِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ لِأَشْيَاءَ مُسْتَخْبَثَةٍ قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخُبَنِينَ ﴾ [الأعراف:١٥٧] (١٠).

وقال عبد الغني الغنيمي الدمشقي الميداني: (والحشرات) وهي صغار دواب الأرض (كلها): أي المائي والبري كالضفدع والسلحفاة والسرطان والفأر والوزغ والحيات؛ لأنها من الخبائث، ولهذا لا يجب على المحرم بقتلها شيء (٢).

كرقول الشافعية:

حَشَرَاتُ الْأَرْضِ وَهَوَامُّهَا حَرَامٌ؛ فَاهْوَامُّ مَا كَانَ مُؤْذِيًا كَالْحَيَّاتِ وَالْعَقَارِبِ، وَحَشَرَاتُهَا مَا لَيْسَ بِمُؤْذِ، كَالْخَنَافِسِ، وَالْجُعْلَانِ، وَالدِّيدَانِ والنمل، والوزع وَالْعِظَاءِ، وَاللَّيحَكَاءِ وَهِيَ دُوَيْبَةٌ كَالسَّمَكَةِ تَسْكُنُ فِي الرِّمَالِ إِذَا أَحَسَّتْ بِالْإِنْسَانِ غَاصَتْ فِيهِ، وَاللَّحَكَاءِ وَهِيَ دُوَيْبَةٌ كَالسَّمَكَةِ تَسْكُنُ فِي الرِّمَالِ إِذَا أَحَسَّتْ بِالْإِنْسَانِ غَاصَتْ فِيهِ، وَاللَّحَكَاءِ وَهُو كَالسَّمَكَةِ خَشِنَةُ وَهِي صَقِيلَةُ الْجِلْدَةِ، وَالْعَرَبُ تُشَبِّهُ أَنَامِلَ المُرْأَةِ بَهَا، والوزع وَهُو كَالسَّمَكَةِ خَشِنَةُ الْجِلْدِ، وَيَعْرُضُ مُقَدَّمُهَا، وَيَدُقُّ مُؤَخَّرُهَا، فَهَذَا كُلَّهُ غَيْرُ مَأْكُولِ (٣).

قال النووي: ومَذْهَبُنَا أَنَّهَا حَرَامٌ، وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَحْمَدُ وَدَاوُد وَقَالَ مَالِكٌ حَلَلُ لِقَوْلِهِ تعالى: ﴿ قُل لا أَجِدُ فِي مَا أُوجِىَ إِلَى مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمِ يَطْعَمُهُ ۚ إِلَّا أَن يَكُونَ مَيْتَةً ﴾ [الأنعام: ١٤٥] (١٤).

⁽١) الجوهرة النيرة (٢/ ١٨٥).

⁽٢) اللباب في شرح الكتاب (١/ ٣٤٨).

⁽٣) الحاوي الكبير (١٤٦/١٥).

⁽٤) المجموع (٩/ ١٦).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: فَمِنْ الْمُسْتَخْبَثَاتِ الْحَشَرَاتُ، كَالدِّيدَانِ، وَالجُّعَلَانِ، وَبَنَاتِ وَرُدَانَ، وَالْخُعَلَانِ، وَالْغَقَارِبِ، وَرُدَانَ، وَالْخُنَافِسِ، وَالْفَأْرِ، وَالْأَوْزَاغِ، وَالْحِرْبَاءِ، وَالْعَضَاةِ، وَالْجُرَاذِينَ، وَالْعَقَارِبِ، وَالْخُيَّاتِ(١).

القول الثاني: يجوز أكل حَشَرَاتِ الْأَرْضِ كَالْحَيَّاتِ وَالْعَقَارِبِ وَالْجِعْلَانِ والفار وَالْفار وَالْفار وَالْعَارِبِ وَالْجِعْلَانِ والفار وَنَحْوِهَا.

قالت به المالكية.

□ وإليك أقوالهم بالتفصيل:

قال القرافي: لا بَأْسَ بِأَكْلِ الْجِلْدِ وَالْوَبَرِ وَإِذَا ذُكِّيَتِ الْحَيَّاتُ مَوْضِعَ ذَكَاةَ الجُرَادِ أَكُلُهَا لَنِ احْتَاجَ إِلَيْهَا، وَلَا بَأْسَ بِأَكْلِ حَشَاشَ الأَرْضَ وَهُوَ عِمَّا إِذَا ذُكِّيَتْ ذَكَاةَ الجُرَادِ وَيُوْكُلُ مِنْهُ مَا سُلِقَ وَتُوْكُلُ الضَّفَادِعُ وَإِنْ مَاتَتْ لِأَنَّهَا مِنْ صَيْدِ اللَّاءِ وَالْجِلَزُونُ كَالْجُرَادِ فَيُوْكُلُ مِنْهُ مَا سُلِقَ وَتُوْكُلُ الضَّفَادِعُ وَإِنْ مَاتَتْ لِأَنَّهَا مِنْ صَيْدِ اللَّاءِ وَالْجِلَزُونُ كَالْجُرَادِ فَيُوْكُلُ مِنْهُ مَا سُلِقَ أَوْ شُويَ وَمَا مَاتَ فَلَا فَأَيُّ شَيْءٍ بَقِيَ مِنَ الْجَبَائِثِ بَعْدَ الْحُشَرَاتِ وَالْهُوَامِّ وَالْحَيَّاتِ فَالَا فَأَيُّ شَيْءٍ بَقِيَ مِنَ الْجَبَائِثِ بَعْدَ الْحُشَرَاتِ وَالْهُوَامِّ وَالْحَيَّاتِ فَائِلَةً ذَكَاةُ الْخَيَّاتِ لَا يُحْكِمُهَا إِلَّا طَبِيبٌ مَاهِرٌ وَصِفَتُهَا أَنْ يمسك برأسها وذنبها من غير عنق وَهِي على مِسْهَار مَضْرُوب فِي لوح يَضْرِبُ بِآلَةٍ حَادَةٍ رَزِينَةٍ عَلَيْهَا وَهِي عَيْ عَلَى مِسْهَار مَضْرُوب فِي لوح يَضْرِبُ بِآلَةٍ حَادَةٍ رَزِينَةٍ عَلَيْهَا وَهِي عَلَى الْخَلِيظِ الَّذِي هُو وَسَطُهَا وَمَنْ مَعْرَبُ بِاللَّهِ حَادَةٍ فَمَتَى بَقِيَتْ جِلْدَةٌ يَسِيرَةٌ فَسَدَتُ وَيَقُطُعُ جَمِيعَ ذَلِكَ فِي فَوْدٍ وَاحِدٍ بِضَرْبَةٍ وَاحِدَةٍ فَمَتَى بَقِيتَ جِلْدَةٌ يَسِيرَةٌ فَسَدَتْ وَقَتَلَتْ بِوَاسِطَةِ جَرَيَان السَم (٢).

والراجح - والله أعلم - قول الجمهور يحرم أكلها.

مسألة: ما حكم أكل الجرد؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذا المسألة على قولين:

القول الأول: أن أكل الجرد حلال سَواءٌ مَاتَ بِاصْطِيادِ مُسْلِمٍ أَوْ تَجُوسِيٍّ أَوْ مَاتَ حَتْفَ أَنْفِهِ.

قال به الأحناف والشافعية، والحنابلة.

قال ابن المنذر تَخَلَله: وأجمعوا على إباحة أكل اللجراد إذا وجِد ميتاً، وانفرد مالك ابن أنس والليث بن سعد فحرَّماه (١).

🗖 دليل الجمهور على حِلُّه:

عن عَبْدِ الله بْنِ أَبِي أَوْفَى، قَالَ: «غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ سَبْعَ غَزَوَاتٍ نَأْكُلُ الْجُرَادَ»(٢).

عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «أُحِلَّتْ لَنَا مَيْتَتَانِ وَدَمَانِ فَأَمَّا المَيْتَتَانِ فَالْكَبِدُ وَالطِّحَالُ»(٣).

⁽١) الإجماع (١٦٨).

⁽٢) أخرجه البخاري (٥٤٩٥)، ومسلم (١٩٥٢).

⁽٣) موقوف وله حكم الرفع: أخرجه ابن ماجه (٣٣١٤، ٣٣١٨)، وأحمد (٩٧/٢)، والشافعي (٣٥٩)، وعبد ابن حميد (٨٢٠)، والدارقطني (٢٥)، والبيهقي (١٨٧٧٦)، والبغوي في «السنة» (٢٠٩٣)، كلهم من طرق عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه، عن ابن عمر على النبي على النبي على الرحمن نب زيد بن أسلم «ضعيف».

وأخرجه ابن عدي في في الكامل (١/ ٣٨٨) والبيهقي (١١٢٩) من طريق عن أساعيل بن أبي أويس، عن عبد الرحمن وعبد الله وأسامة بني زيد بن أسلم عن عمر عن النبي على قلت: وابنا زيد كلهم «ضعفاء» قال علي بن المديني: ليس في ولد زيد بن أسلم ثقة. وقال يحيى بن معين: بنو زيد كلهم «ضعفاء» ليسو بشيء.

وأخرجه الدارقطني (٤٧٩٤) عن بن مخلد عن إبرهيم بن محمد بن العتيق عن مطرف عن عبد الله ابن زيد بن أسلم «فيه لين»، ابن زيد بن أسلم «فيه لين»، وإبرهيم بن محمد بن عتيق قال الدارقطني: «غمزوه».

□ وإليك أقوالهم بالتفصيل:

كرقول الأحناف:

قال الكاساني كَنَّلَهُ: (وَأَمَّا) الَّذِي يَعِيشُ فِي الْبَرِّ فَأَنُواعٌ ثَلَاثَةٌ: مَا لَيْسَ لَهُ دَمٌ أَصْلًا، وَمَا لَهُ دَمٌ سَائِلٌ، وَمَا لَهُ دَمٌ سَائِلٌ مِثْلُ الْجُرَادِ وَالزَّنْبُورِ وَالذَّبَابِ وَالْعَنْكَبُوتِ وَالْعَضَّابَةِ وَالْخُنْفُسَاءِ وَالْبُغَاثَةِ وَالْعَقْرَبِ. وَنَحْوِهَا لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ إِلَّا الجُرَادَ خَاصَّةً؛ لِأَنْهَا وَلَا عَضَّابَةِ وَالْعَقْرَبِ وَلَعَقْرَبِ. وَنَحْوِهَا لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ إِلَّا الجُرَادَ خَاصَّةً؛ لِأَنْهَا وَقَدْ قَالَ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى ﴿ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ مِنْ الْخَبَائِثِ لِاسْتِبْعَادِ الطِّبَاعِ السَّلِيمَةِ إِيَّاهَا وَقَدْ قَالَ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى ﴿ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثِ لِاسْتِبْعَادِ الطَّبَاعُ السَّلِيمَةِ إِيَّاهَا وَقَدْ قَالَ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى ﴿ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثِ لِاسْتِبْعَادِ الطَّبَاعُ السَّلِيمَةِ إِيَّاهَا وَقَدْ قَالَ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى ﴿ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثِ لِاسْتِبْعَادِ الطَّبِاعُ السَّلِيمَةِ إِيَّاهَا وَقَدْ قَالَ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى ﴿ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثِ لِاسْتِبْعَادِ الطَّبَاعُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِمُ الْعَمُومُ وَالسَّلَامُ وَ الْعَلَى اللهُ عَلَيْهِمُ الْعَلَيْفِهُ وَالسَّلَامُ وَ الْعَلَى اللهُ عَلَى طَاهِمِ الْعُمُومِ (١٠).

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢/٤ من طريق عن يحيى بن يحيى، عن عبد الله بن زيد، وسليمان بن بلال عن زيد بن بلال عن زيد بن أسلم عن ابن عمر عن النبي وقال: وهذا يدور رفعه على الإخوة الثلاثة عبد الله وعبد الرحمن وأسامة، وأما ابن وهب فإنه يرويه عن سليمان بن بلال موقوفا، والذي أخرج الطريق الموقوف البيهقي (١١٢٨) قال: أخبرنا أبو عبدالله الحافظ وأبو الحسن على بن محمد السبعي، أنا أبو العباس محمد بن يعقوب، أنا الربيع بن سليمان عن ابن وهب عن سليمان بلال عن زيد أسلم عن عبد الله بن عمر أنه قال: «أحلت لنا ميتتان» وهذا هو الصحيح. قلت: يعنى الموقف وقال أيضا في السنن (١/٧): رواه عبد الرحمن وأخواه عن أبيهم، ورواه غيرهم موقوف على ابن عمر وهو الصحيح.

وأخرجه الدارقطني في «العلل» (٢٦٦٩/١١)، وابن حبان في المجروحين (٢/٥٥) من طريق عن المسور ابن الصلت، عن زيد بن أسلم: «أحلت لنا ميتتان ودمان» وقال الدارقطني: يرويه المسور عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد وخالفه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم فرواه عن أبيه عن ابن عمر عن النبي على قلت: والمسور بن الصلت «ضعيف» قاله الدارقطني لا، وقال ابن القيم في زاد الميعاد (٣/ ٣٩١): هذا حديث حسن وهذا الموقوف في حكم المرفوع؛ لأن قول الصحابي أحل لنا كذا وحرم علينا ينصرف إلى إحلال النبي كلي وتحريمه وقال الصحابي: أحل لنا كذا ميتتان ودمان، وقال ابن الملقن في البدر المنير (١/ ٤٥٠): يعني الإمام أحمد الرواية الأول، وقال ابن أبي حاتم في «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ١٧): قال أبو زرعة الرازي الموقوف أصح، وبعد هذا البحث – والله أعلم – بالصواب تبين لي أنه موقوف له حكم الرفع.

(١) بدائع الصنائع (٥/ ٣٦).

كه قول الشافعية:

قال الشَّافِعِيُّ: أَنَّ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ الَّتِي يَحِلُّ أَكْلُهَا صِنْفَانِ صِنْفٌ لَا يَحُلُّ إِلَّا بِأَنْ يُذَكِّيَهُ مَنْ تَحَلُّ ذَكَاتُهُ وَالصَّيْدُ وَالرَّمْيُ ذَكَاةٌ مَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، وَصِنْفٌ يَحِلُّ بِلَا ذَكَاةٍ مَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، وَصِنْفٌ يَحِلُّ بِلَا ذَكَاةٍ مَنْهُمَا مَيِّتُهُ وَمَقْتُولُهُ إِنْ شَاءَ وَبِغَيْرِ الذَّكَاةِ وَهُوَ الْحُوتُ وَالْجِرَادُ، وَإِذَا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَيْتُهُ وَمَقْتُولُهُ إِنْ شَاءَ وَبِغَيْرِ الذَّكَاةِ وَهُوَ الْحُوتُ وَالْجُرَادُ، وَإِذَا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَكُنُ بِلَا ذَكَاةٍ حَلَّ مَيِّنًا فَأَيُّ حَالٍ وَجَدْتُهُمُ مَيِّنًا أَكِلَ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا فَمَنْ فَرَقَ بَيْنَهُمَا فَمَنْ فَرَقَ بَيْنَهُمَا فَمَنْ فَرَقَ بَيْنَهُمَا فَالْدُوتُ كَانَهُ أَمْكَنُ مِنْ ذَكَاةِ الْجُرَادِ (١).

قال النووي: قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ الجُرَادَ حَلَالُ سَوَاءٌ مَاتَ بِاصْطِيَادِ مُسْلِم أَوْ مَجُوسِيٍّ أَوْ مَاتَ حَثْفَ أَنْفِهِ، وَبَهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَحْدُ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْحُكَم وَالْأَبْهَرِيُّ مَاتَ حَثْفَ أَنْفِهِ، وَبَهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَحْدُ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْحُكَم وَالْأَبْهَرِيُّ اللَّالِكِيَّانِ وَجَمَاهِينُ الْعُلَمَاءِ مِنْ السَّلَفِ وَالْحَلَفِ، (قَالَ) الْعَبْدَرِيُّ: وَقَالَ مَالِكُ: لَا يَحِلُّ اللَّالِكِيَّانِ وَجَمَاهِينُ الْعُلَمَاءِ مِنْ السَّلَفِ وَالْحَلَق أَوْ يُصْلَق أَوْ يُقْلَى حَيًّا أَوْ يُشْوَى وإن لم يقطف إلَّا إذَا مَاتَ بِسَبَبِ بِأَنْ يقطع منه شيء أَوْ يُصْلَق أَوْ يُقْلَى حَيًّا أَوْ يُشوى وإن لم يقطف رأسه قال: فإن مات حَتْفَ أَنْفِهِ أَوْ فِي وِعَاءٍ لَمْ يُؤْكُلُ وعن أحمد رواية ضعيفة كَمَذْهَبِ مَالِكِ(٢).

قَال الماوردي: فَأَمَّا الْبَرِّيُّ، فَالْمُأْكُولُ مِنْهُ لَا يَجِلُّ أَكْلُهُ إِلَّا بِالذَّكَاةِ، سِوَى الجُرَادِ وَحْدَهُ، فَإِنَّهُ يَحِلُّ أَكْلُهُ مَيْتًا سَوَاءٌ مَاتَ بِسَبَبٍ أَوْ غَيْرِ سَبَبٍ (٣).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: فَصْلُ: يُبَاحُ أَكُلُ الْجُرَادِ بِإِجْمَاعِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَدْ قَالَ عَبْدُ الله بْنُ أَي أَوْفَى: «غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ سَبْعَ غَزَوَاتٍ، نَأْكُلُ الْجُرَادَ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَأَبُو دَاوُد.. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَمُوتَ بِسَبَبٍ أَوْ بِغَيْرِ سَبَب، فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ مِنْهُمْ الشَّافِعِيُّ، وَأَصْحَابُ الْجَلِيثِ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ وَابْنُ الْمُنْذِرِ (أَ).

﴿ الْقُولُ الثَّانِ: لَا يَحِلُّ إِلَّا إِذَا مَاتَ بِسَبَبِ بِأَنْ يقطعَ منه شيء أَوْ يُصْلَقَ أَوْ يُقْلَى حَيًّا

⁽١) الأم (٢/ ٥٥٧).

⁽Y) ILAAO3 (P/ TY).

⁽٣) الحاوي (١٥/ ٥٩).

⁽٤) المغنى (٩/ ٣٩٥).

أَوْ يُشْوَى وإن لم يقطف رأسه قال فإن مات حَتْفَ أَنْفِهِ أَوْ فِي وِعَاءٍ لَمْ يُؤْكُل.

قال به المالكية ورواية عن أحمد.

□ وإليك أقوالهم بالتفصيل:

قال سحنون: قُلْتُ: أَرَأَيْتَ الْجُرَادَ إِذَا وَجَدْته مَيِّتًا يَتَوَطَّؤُهُ غَيْرِي، أَوْ أَتَوَطَّؤُهُ فَيَمُوتُ أَيُوْكُلُ أَمْ لَا فِي قَوْلِ مَالِكٍ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكُ: لَا يُؤْكُلُ.

قُلْتُ: فَإِنْ صِدْتُ اجْرَادَ فَجَعَلْتُهُ فِي غِرَارَةِ فَيَمُوتُ فِي الْغِرَارَةِ أَيُوْكُلُ أَمْ لَا؟ قَالَ قَالَ مَالِكُ: لَا يُؤْكُلُ إَلَّا مَا قَطَعْتَ رَأْسَهُ وَتَرَكْتُهُ حَتَّى تَطْبُخَهُ أَوْ تَقْلِيَهُ أَوْ تَسْلُقَهُ، وَإِنْ قَالَ مَالِكُ: لَا يُؤْكُلُ إلَّا مَا قَطَعْتَ رَأْسَهُ، فَذَلِكَ أَنْتَ طَرَحْتَهُ فِي النَّارِ أَوْ سَلَقْتَهُ أَوْ قَلَيْتَهُ وَهُو حَيٌّ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَقْطَعَ رَأْسَهُ، فَذَلِكَ حَلَالًا أَيْضًا عِنْدَ مَالِكِ، وَلَا يُؤْكُلُ الْجُرَادُ إلَّا بِهَا ذَكَرْتُ مِنْ هَذَا (١).

وقال ابن رشد: وَاخْتَلَفُوا فِي الْجَرَادِ؛ فَقَالَ مَالِكٌ: لَا يُؤْكَلُ مِنْ غَيْرِ ذَكَاةٍ، وَذَكَاتُهُ عِنْدَهُ هُوَ أَنْ يُقْتَلَ إِمَّا بِقَطْع رَأْسِهِ أَوْ بِغَيْرِ ذَلِكَ.

وقال عَامَّةُ الْفُقَهَاءِ: يَجُوزُ أَكْلُ مَيْتَتِهِ (٢).

قال ابن قدامة: وَعَنْهُ، لَا يُؤْكُلْ إِذَا مَاتَ بِغَيْرِ سَبَبٍ. وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ (٣).

مسألة: هل يجوز أكل غراب الزرع؟

قد ورد النهي عن الغراب الأسود:

عن رَسُولِ الله ﷺ «خَمْسُ فَوَاسِقٍ يَقْتُلْنَ فِي الْحَرِم: الفَأْرَةُ والعَقْرَبُ والحُدَيَا والخُدَيَا والخُرَابُ وَالكَلْبُ العَقُورِ»(٤).

(١) المدونة (١/ ٥٣٧).

⁽٢) بداية المجتهد (٢/ ٢٠٦).

⁽٣) المغنى (٩/ ٣٩٥).

⁽٤) أخرجه البخاري (٣١٣٦، ٣٣١٤)، ومسلم (١١٩٨)، والترمذي (٨٣٧)، والنسائي (٣٨٥٠، ٣٨٥١)، وابن ماجه (٣٠٨٧).

وَأَمَّا غُرَابُ الزَّرْعِيُّ الَّذِي يَلْتَقِطُ الْحُبَّ فَهُوَ طَيِّبٌ مُبَاحٌ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَخْبَثٍ طَبْعًا، وَقَدْ يَأْلُفُ الْآدَمِيَّ كَالْحُهَام وغيره.

🗐 اختلف أهل العلم في أكل غُراب الزرع على قولين:

القول الأول: لَا بَأْسَ بِغُرَابِ الزَّرْعِ؛ الذي يَأْكُلُ الحُبَّ وَالزَّرْعَ وَلَا يَأْكُلُ الجِيفَ. قال به الأحناف والشافعية في رواية.

□ وإليك أقوالهم بالتفصيل:

كرقول الأحناف:

قال السرخسي: وَأَمَّا الْغُرَابُ الزَّرْعِيُّ الَّذِي يَلْتَقِطُ الْحَبَّ فَهُوَ طَيِّبُ مُبَاحٌ؛ لِآنَهُ غَيْرُ مُسْتَخْبَثٍ طَبْعًا، وَقَدْ يَأْلُفُ الْآدَمِيَّ كَالْحَيَّامِ فَهُوَ وَالْعَقْعَقُ سَوَاءٌ، وَلَا بَأْسَ بِأَكْلِ غَيْرُ مُسْتَخْبَثٍ طَبْعًا، وَقَدْ يَأْلُفُ الْآدَمِيَّ كَالْحَيَّامِ فَهُوَ وَالْعَقْعَقُ سَوَاءٌ، وَلَا بَأْسَ بِأَكْلِ الْحَيْعَةِ فَهُو وَالْعَقْعَقِ، فَإِنْ كَانَ الْغُرَابُ بِحَيْثُ يَخْلِطُ فَيَأْكُلُ الْجِيْفَ تَارَةً وَالْحَبَّ تَارَةً فَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَي يُوسُفَ يَعْلَفُهُ أَنَّهُ يُكْرَهُ ؟ لِأَنَّهُ اجْتَمَعَ فِيهِ المُوجِبُ لِلْحِلِّ وَالمُوجِبُ لِلْحُرْمَةِ.

(وَعَنْ) أَبِي حَنِيفَةَ يَخَلَتْهُ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِأَكْلِهِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ عَلَى قِيَاسِ الدَّجَاجَةِ، فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ بِأَكْلِهِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ عَلَى قِيَاسِ الدَّجَاجَةِ، فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ بِأَكْلِهَا، وَقَدْ أَكَلَهَا رَسُولُ الله ﷺ: وَهِيَ قَدْ تَخْلِطُ أَيْضًا، وَهَذَا لِأَنَّ مَا يَأْكُلُ الْجِيفَ فَلَحْمُهُ يَنْبُتُ مِنْ الْحُرَامِ فَيَكُونُ خَبِيثًا عَادَةً، وَهَذَا لَا يُوجَدُ فِيهَا يَخْلِطُ (١٠).

وقال الكاساني: وَلَا بَأْسَ بِغُرَابِ الزَّرْعِ؛ لِأَنَّهُ يَأْكُلُ الْحَبَّ وَالزَّرْعَ وَلَا يَأْكُلُ الْجَبَّ وَالزَّرْعَ وَلَا يَأْكُلُ الْجَبَّ وَالزَّرْعَ وَلَا يَأْكُلُ الْجَبَّ وَالزَّرْعَ وَكَرِهَ الْخُدَافَ فَسَأَلْتُهُ عَنْ الْأَبْقَعِ فَكَرِهَ - عَنْ أَكْلِ الْغُدَافَ فَسَأَلْتُهُ عَنْ الْأَبْقَعِ فَكَرِهَ وَكَرِهَ الْغُدَافَ فَسَأَلْتُهُ عَنْ الْأَبْقَعِ فَكَرِهَ ذَلِكَ (٢).

كه قول الشافعية:

قال الماوردي: فَأَمَّا الزَّاغُ فَهُو غُرَابٌ الزَّرْعِ، وَأَمَّا الْغُدَافُ فَهُو أَصْغَرُ مِنْهُ أَغْبَرُ اللَّوْنِ كَالرَّمَادِ، وَلِأَصْحَابِنَا فِي إِبَاحَةِ أَكْلِهَا وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: إِنَّ أَكْلَهَا حَرَامٌ، لِشَبَهِهَا

⁽١) المبسوط (١١/٢٢٦).

⁽٢) بدائع الصنائع (٥/ ٤٠).

بِالْغُرَابِ، وَانْطِلَاقِ اسْمِهِ عَلَيْهَا. وَالْوَجْهُ الثَّانِي: وَمِنْهُ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنَّ أَكْلَهَا حَلَالُهُ الثَّانِي: وَمِنْهُ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنَّ أَكْلَهَا حَلَالُ، لِأَنَّهُ مَا يَلْقُطَانِ الْحَبَّ، وَيَأْكُلَانِ الزَّرْعَ وَلَحْمُهُمَا مُسْتَطَابٌ (١).

كروقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: وَيُبَاحُ غُرَابُ الزَّرْعِ، وَهُوَ الْأَسْوَدُ الْكَبِيرُ الَّذِي يَأْكُلُ الزَّرْعَ، وَهُوَ الْأَسْوَدُ الْكَبِيرُ الَّذِي يَأْكُلُ الزَّرْعَ، وَيَطِيرُ مَعَ الزَّاعْ^(٢).

القول الثاني: أَكْلَهَا حَرَامٌ، لِشَبَهِهَا بِالْغُرَابِ.

وهو قول: الشافعية.

قال الماوردي: فَأَمَّا الزَّاغُ فَهُو غُرَابٌ الزَّرْعِ، وَأَمَّا الْغُدَافُ فَهُوَ أَصْغَرُ مِنْهُ أَغْبَرُ اللَّوْنِ كَالرَّمَادِ، وَلِأَصْحَابِنَا فِي إِبَاحَةِ أَكْلِهَا وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: إِنَّ أَكْلَهَا حَرَامٌ، لِشَبَهِهَا اللَّوْنِ كَالرَّمَادِ، وَانْطِلَاقِ اسْمِهِ عَلَيْهَا. وَالْوَجْهُ الثَّانِي: وَمِنْهُ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنَّ أَكْلَهَا حَلَالٌ، لِأَنَّهُ يَا يُلْقُطَانِ اخْبَ، وَيَأْكُلَانِ الزَّرْعَ وَخَمُهُمَا مُسْتَطَابٌ (٣).

مسألة: ويشرع للمضطر أن يأكل من الميتة

□ وإليك الأدلة على ذلك:

قال الله وَ لَهُ فَيَا حَرُمَ وَلَمْ يَجِلَّ بِالذَّكَاةِ: ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا ٱضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ ﴾ [الأنعام: ١١٩] وَقَالَ: ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ ﴾ إلى قَوْلِهِ: ﴿ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [البترة: ١٧٣] وَقَالَ فِي ذِكْرِ مَا حَرَّمَ: ﴿ فَمَنِ ٱضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفِ لِإِثْمِ فَإِنَ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [البدة: ٣].

قال ابن ابن المنذر يخلُّله: وأجمعوا على إباحة أكل لحم الميتة عند الضرورة (١١).

⁽١) الحاوي (١٥/ ١٤٦).

⁽٢) المغني (٩/ ١٣).

⁽٣) الحاوي (١٤٦/١٥).

⁽١) الإجماع (٨٢٣).

قال ابن قدامة: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى تَحْرِيمِ المُيْتَةِ حَالَ الإِخْتِيَارِ، وَعَلَى إِبَاحَةِ الْأَكْلِ مِنْهَا فِي الإِضْطِرَارِ (١).

□ وإليك أقوال أهل العلم في ذلك:

قال السرخسي: إن الله تعالى استثنى حالة الضرورة من التحريم بقوله على: ﴿إِلَّا مَا اَضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ ﴿ اللَّاسَامَ ١١٩] والكلام المقيد بالاستثناء يكون عبارة عما وراء المستثنى فظهر أن التحريم مخصوص بحالة الاختيار، وقد تحققت الضرورة هنا لخوف التلف على نفسه بسبب الإكراه فالتحقت هذه الأعيان في حالة الضرورة بسائر الأطعمة والأشربة فكان في سعة من التناول منها وإن لم يفعل ذلك حتى يقتل كان آثما(٢).

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَيَحِلُ مَا حَرُمَ مِنْ مَيْتَة وَدَم وَلَا مِنْ إِلْمُوْطِع لَا طَعَامَ فِيهِ مَعَهُ وَلَا الْعَقْلَ مِنْ الْخُوْمِ فِلْ الْمَعْلَمُ اللَّهُ وَيُلِعِنُهُ الْمُوْعِ فَا يَكُونُ بِالْمُوْطِع لَا طَعَامَ فِيهِ مَعَهُ وَلَا الْعَقْلَ مِنْ الْمُوْعَ مِنْ الْمُوْعَ فَى الْمُوْعَ مَا يَكُونُ مَا يَكُونُ مِنْهُ المُوْتَ أَوْ المُرْضَ فَإِنْ لَمْ يَخَفُ المُوْتَ أَوْ يَضْعُفُ عَنْ بُلُوعِ وَإِنْ لَمْ يَخَفُ المُوْتَ أَوْ يُضْعِفُهُ وَيَضُرُّهُ أَوْ يَعْتَلُّ أَوْ يَكُونُ مَاشِيًا فَيَضْعُفُ عَنْ بُلُوعِ حَيْثُ يُرِيدُ أَوْ رَاكِبًا فَيَضْعُفُ عَنْ رُكُوبِ دَابَّتِهِ، أَوْ مَا فِي هَذَا المُعْنَى مِنْ الضَّرِ الْبَيِّنِ، فَعْ فَي المُسْكِرِ، مِثْلَ المُاءِ تَقَعُ فِيهِ المُيْتَةُ وَمَا أَشْبَهَهُ وَيَشُرَبُ مِنْ الْمُحَرِّمِ غَيْرَ المُسْكِرِ، مِثْلَ المُاءِ تَقَعُ فِيهِ المُيْتَةُ وَمَا أَشْبَهَهُ وَيَعْمُ الْمُوتِ وَالْمُنْ المُحَرِّمِ غَيْرَ المُسْكِرِ، مِثْلَ المُاءِ تَقَعُ فِيهِ المُيْتَةُ وَمَا أَشْبَهَهُ وَلَا يُبَيِّنُ أَنْ يَكُونَ آكِلُهُ إِنْ أَكِلُهُ إِنْ شُرِبَ أَوْ جَمْعُهُمَا فَعَلَى مَا وَمَا أَشْبَهَهُ وَلَا يُبَيِّنُ أَنْ يَخْرُمَ عَلَيْهِ أَنْ يَشْبَعَ وَيُرُوى، وَإِنْ يَقْطُعُ عَنْهُ الْخُوفَ وَيَبْلُكُمُ بِهِ بَعْضَ الْقُوّةِ وَلَا يُبَيِّنُ أَنْ يَخُرُمَ عَلَيْهِ أَنْ يَشْبَعَ وَيُرُوى، وَإِنْ يَقْطُعُ عَنْهُ الْمُؤْقَ وَلَا يُبَيِّنُ أَنْ يَخْرُمَ عَلَيْهِ أَنْ يَشْبَعَ وَيُرُوى، وَإِنْ أَجْزَأَهُ دُونَهُ، لِأَنَّ التَّحْرِيمَ قَدْ زَالَ عَنْهُ بِالضَّرُورَةِ (٣).

قال النووي: ومن اضطر إلى أكل الميتة أو لحم الخنزير فله أن يأكل منه ما يسد به الرمق لقوله تَعَالَى: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَاۤ إِثْمَ عَلَيْهٌ ﴾ [البقرة:١٧٣](١).

⁽١) المغنى (٩/ ٣٣٠).

⁽٢) الميسوط (٢٤/ ٨٧).

⁽٣) الأم (٢/٢٧٢).

⁽١) المجموع (٩/ ٣٩).

وقال ابن قدامة: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى تَحْرِيمِ المُيْتَةِ حَالَ الاِخْتِيَارِ، وَعَلَى إِبَاحَةِ الْأَكْلِ مِنْهَا فِي الإِضْطِرَارِ^(١).

مسألة: ما مقدار المباح للمضطر من الميتة؟

قَالَ الشَّافِعِيُّ: قَالَ الله ﷺ فِيهَا حَرُمَ وَلَمْ يَجِلَّ بِالذَّكَاةِ: ﴿ وَمَا لَكُمُ أَلَّا تَأْكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا ٱضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ ﴿ الانعام:١١٩] ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا ٱضْطُرَ بِي إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ وَقَالَ: ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ ﴾ إلى قَوْلِهِ: ﴿ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [المترة:٣]. فَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [المائدة:٣].

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَيَحِلُّ مَا حَرُمَ مِنْ مَيْتَةٍ وَدَمِ وَلَيْمِ خِنْرِيرٍ وَكُلِّ مَا حَرُمَ مِمَّا لَا يُغَيِّرُ الْعَقْلَ مِنْ الْخَمْرِ لِلْمُضْطَرِّ. وَالْمُضْطَرُّ الرَّجُلُ يَكُونُ بِالْمُوْضِعِ لَا طَعَامَ فِيهِ مَعَهُ وَلَا شَيْءَ يَسُدُّ فَوْرَةَ جُوعِهِ مِنْ لَبَنِ وَمَا أَشْبَهَهُ وَيُبْلِغُهُ الجُوعُ مَا يَخَافُ مِنْهُ المُوْتَ أَوْ المُرْضَ شَيْءَ يَسُدُّ فَوْرَةَ جُوعِهِ مِنْ لَبَنِ وَمَا أَشْبَهَهُ وَيُعْتَلُّ أَوْ يَكُونُ مَاشِيًا فَيَضْعُفُ عَنْ بُلُوغِ وَإِنْ لَمْ يَخَفُ المُوْتَ أَوْ يُضْعِفُ عَنْ رُكُوبِ دَاتِيهِ، أَوْ مَا فِي هَذَا المُعْنَى مِنْ الضَّرِ الْبَيِّنِ، فَأَيْ هَذَا اللَّعْنَى مِنْ الضَّرِ الْبَيِّنِ، فَا اللَّهُ فَلَهُ أَنْ. وَكَذَلِكَ يَشْرَبُ مِنْ الْمُحَرَّمِ غَيْرَ الْمُسْكِرِ، مِثْلَ اللَّء تَقَعُ فِيهِ المُيْتَةُ وَمَا فَي هَذَا اللَّهُ فَلَهُ أَنْ يَشْبَعَ وَيُرُونَ آكِلُهُ إِنْ أَكِلُهُ إِنْ شُرِبَ أَنْ يَشْبَعَ وَيُرُونَ اللَّهُ وَلَا يُبَيِّنُ أَنْ يَعْرُمَ عَلَيْهِ أَنْ يَشْبَعَ وَيُرُوى، وَإِنْ أَجْرَامُ عَلَيْهِ أَنْ يَشْبَعَ وَيُرْوَى، وَإِنْ أَجْزَأَهُ دُونَهُ، لِأَنَّ التَّحْرِيمَ قَدْ زَالَ عَنْهُ بِالضَّرُورَةِ (٢).

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسألة على أقوال:

القول الأول: يأكل منها حتى يشبع.

وهو قول: المالكية.

قال مالك: المضطر إلى الميتة: إنه يأكل منها حتى يشبع ويتزود منها فإن وجد

⁽١) المغنى (٩/ ٣٣٠).

⁽٢) الأم (٢/ ٢٧٦).

عنها غني طرحها^(١).

القول الثانى: المضطر إلى الميتة، قال: يأكل ما يقيمه.

قال به إبراهيم والأحناف، والشافعية.

عن إبراهيم؛ في المضطر إلى الميتة، قال: يأكل ما يقيمه (٢).

كرقول الأحناف:

قال في «الأشباه والنظائر»: المضطر لا يأكل من الميتة إلا قدر سد الرمق (٣).

كرقول الشافعية:

قال الماوردي: وتحرم المُيتَة إِلَّا على المُضْطَر يمسك بهَا رمقة (٤).

قال النووى: بعد سد الرمق غير مضطر فلا يجوز له أكل الميتة كما لو أراد أن يبتدئ بالأكل وهو غير مضطر (٥).

كرقول الحنابلة:

قال إسحاق بن منصور: قلت: من اضطر إلى الميتة، يأكله؟ وقدر ما يأكل منه؟ قال: يأكل بقدر ما يستغني، وإن خاف أن يحتاج إليه تزود منه (١٦). قال ابن قدامة: وَيُبَاحُ لَهُ أَكْلُ مَا يَسُدُّ الرَّمَقَ، وَيَأْمَنُ مَعَهُ المُوْتَ بِالْإِجْمَاع.

* 8888 *

⁽١) الموطأ برواية ابن زياد (١٦٨/١).

⁽٢) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٥١٠٦) في إسناده ميمون أبو حمزة الأعور القصاب الكوفى الراعى «ضعيفا».

⁽٣) الأشباه والنظائر (١/٧٠١).

⁽٤) الحاوي (١/ ١٦٤).

⁽٥) المجموع (٩/ ٤٠).

⁽٦) مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه المسألة (٣٣٧٢).



قال تعالى: ﴿ يَنَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطِينِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ۞ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطِينُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَوةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَوٰةِ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴾ [المائدن: ١٠، ١٠]

تأويل الآية

قال الطبري تغلّثه: يا أيها الذين صدّقوا الله ورسوله، إن الخمر التي تشربونها، والميسِرَ الذي تَتياسرونه، والأنصاب التي تذبحُون عندها، والأزلام التي تستقسمون بها ﴿رِجْسُ ، يقول: إثم ونَتْنُ سَخِطه الله وكرهه لكم ﴿مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ، يقول: شربكم الخمر، وقهاركم على الجُزُر، وذبحكم للأنصاب، واستقسامكم بالأزلام، من تزيين الشيطانِ لكم، ودعائه إياكم إليه، وتحسينه لكم، لا من الأعهال التي ندبكم إليها ربُّكم، ولا مما يرضاه لكم، بل هو مما يسخطه لكم ﴿فَا جَتَنِبُوهُ ، يقول: فاتركوه وارفضوه ولا تعملوه ﴿لَعَلَّكُمْ تُقْلِحُونَ ، يقول: لكي تنجَحُوا فتدركوا الفلاحَ عند ربكم بترككم ذلك (۱).

وقال كَلَّهُ: يقول تعالى ذكره: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَنُ ﴾ شربَ الخمر والمياسرة بالقِدَاح، ويحسِّن ذلك لكم، إرادة منه أن يوقع بينكم العَداوَة والبغضاء في شربكم الخمر ومياسرتكم بالقداح، ليعادي بعضكم بعضًا، ويبغض بعضكم إلى بعض، فيشتِّت أمركم بعد تأليف الله بينكم بالإيان، وجمعه بينكم بأخوّة الإسلام ﴿وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾، يقول: ويصرفكم بغلبة هذه الخمر بسكرها إياكم

⁽١) انظر تفسير الطبري (١٠/ ٥٦٤).

عليكم، وباشتغالكم بهذا الميسر، عن ذكر الله الذي به صلاح دنياكم وآخرتكم ﴿وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾، التي فرضها عليكم ربكم ﴿فَهَلُ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴾ يقول: فهل أنتم منتهون عن شرب هذه، والمياسرة بهذا، وعاملون بها أمركم به ربُّكم من أداء ما فرض عليكم من الصلاة لأوقاتها، ولزوم ذكره الذي به نُجْح طلباتكم في عاجل دنياكم وآخرتكم ؟(١).

أ قلت فيه مسائل:

الأولى: ما تعريف الأشربة

قال القونوي الرومي الحنفي كَتَلَثْهُ: الأشربة: جمع شراب: وهو ما يشرب من المايعات.

وسمي هذا الكتاب بها لأن فيه بيان أحكامها.

ثم المناسبة بين الشرب والأشربة ظاهرة، إلا أن الشرب في بيان شرب الحلال، وهذه في بيان الحرام (٢).

وفي الموسوعة الفقهية الكويتية: الأشربة جمع شراب والشرب: اسم لما يشرب من أي نوع كان ماء أو غيره وعلي أي حال كان، وكل شيء لا مضغ فيه فإنه يقال فيه: يشرب (٣).

مسألة: ما تعريف الخمر لغة وشرعا وما هي أسمائها؟

أولا: ما الخمر لغة:

قال ابن منظور: الخمر: ما أسكر من عصير العنب لأنها خامرت العقل، والمتخمير: التغطية، يقال: خمر وجهه وخمر إناءك. والمخامرة: المخالطة؛ وقال أبو حنيفة: قد تكون الخمر من الحبوب فجعل الخمر من الحبوب؛ قال ابن سيده: وأظنه

⁽۱) انظر تفسير الطبري (۱۰/ ٥٦٥، ٥٦٦).

⁽٢) أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء (١٠٦/١).

⁽٣) انظر الموسوعة (٥/ ١١).

تسمحا منه؛ لأن حقيقة الخمر إنها هي العنب دون سائر الأشياء، والأعرف في الخمر التأنيث؛ يقال: خمرة صرف، وقد يذكر، والعرب تسمي العنب خمرا؛ قال: وأظن ذلك لكونها منه؛ حكاها أبو حنيفة قال: وهي لغة يهانية. وقال في قوله تعالى: ﴿إِنِّ أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾ [يوسف:٣٦]؛ إن الخمر هنا العنب؛ قال: وأراه سهاها باسم ما في الإمكان أن تؤول إليه، فكأنه قال: إني أعصر عنبا؛ قال الراعى:

ينازعني بها ندمان صدق شرواء الطير، والعنب الحقينا

قال الفيروزآبادي: الخَمْرُ: ما أَسْكَرَ من عَصيرِ العِنَبِ، أو عامٌ، كالخَمْرَةِ، وقد يُذَكَّرُ، والعُمومُ أَصَحُّ، لأَنَّهَا حُرِّمَتْ، وما بالمدينةِ خَمْرُ عِنَب، وما كانَ شَرَابُهُم إلا البُسْرَ والتَّمْر، سُمِّيَتْ خَمْراً لأَنَّهَا تَخْمِرُ العَقْلَ وتَسْتُرُهُ، أو لأَنَّهَا تُرِكَتْ حتى أَدْرَكَتْ والتَّمْرَتْ، أو لأَنَهَا تُخُمِرُ العَقْلَ، أي: ثُخَالِطُهُ، والعِنَبُ، والسَّتْرُ، والكَتْمُ، كالإِخْمارِ، واخْتَمَرَتْ، أو لأَنْبَا تُخامِرُ العَقْلَ، أي: تُخَالِطُهُ، والعِنبُ، والسَّتْرُ، والكَتْمُ، كالإِخْمارِ، وسَقْيُ الخَمْرِ، والاسْتِحْياءُ، وتَرْكُ العَجينِ والطينِ ونَحْوِهِ حتى يَجُودَ، كالتَّخْميرِ. والفِعْلُ، كَضَرَب ونَصَرَ، وهو خَيِرٌ، وقد اخْتَمَرَ، وبالكسر: الغِمْرُ، وبالتحريكِ: ما وَارَاكَ من شَجَرٍ وغيرِه، وجَبَلُ بالقُدْسِ (٢).

⁽١) لسان العرب (٤/ ٢٥٥).

⁽٢) القاموس المحيط (١/ ٣٨٧).

🕸 ما تعريف الخمر شرعاً؟

🗐 اختلف أهل العلم في تعريف الخمر:

فذهب فريق من أهل العلم إلى أن الخمر تطلق على ما أسكر قليله أو كثيره سواء كان من العنب أومن غيره وبه قال بعض المالكية، وكذالك نُقل عن فقهاء الحجاز، وجمهور المحدثين وبعض الشافعية والحنابلة.

وإليك أقوالهم بالتفصيل:

قال ابن رشد: وسائر الأنبذة المتخذة من العصارات التي تتخمر ومن العسل نفسه، أما الخمر فإنهم اتفقوا على تحريم قليلها وكثيرها: أعني التي هي من عصير العنب، وأما الأنبذة فإنهم اختلفوا في القليل منها الذي لا يُسكر وأجمعوا على أن المسكر منها حرام فقال جمهور فقهاء الحجاز وجمهور المحدثين: قليل الأنبذة وكثيرها المسكرة حرام (١).

قال القرافي: فِي الْكِتَابِ مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ مِنْ خَمْرٍ أَوْ نَبِيذٍ أَوْ زَبِيبٍ أَوْ تَمْرِ أَوْ تِينِ أَوْ حِنْطَةٍ أَوْ غَيْرِ (٢).

وقال خلف بن أبي القاسم القيرواني البراذعي: ومن شرب خمرا أو نبيذا مسكرا قليلا أو كثيرا سكر منه أم لا فعليه الحد ثهانون جلده، وكذلك إن شهدت عليه بينة أن به رائحة مسكر، جلد الحد؛ كان أصله نبيذ زبيب، أو عصير عنب أو تمر أو تين أو حنطة أو غير ذلك، وكذلك الأُسْكُرْكُة إذا أسكرت، لأنها عنده خمراً إذا كانت تسكر، وعصير العنب ونقيع الزبيب وجميع الأشربة، شربها حلال ما لم تسكر، فإذا أسكرت فهي خمر (٣).

كرقول الشافعية:

قال الشافعي: قال بعض الناس الخمر حرام والسكر من كل الشراب، ولا يحرم

⁽١) بداية المجتهد (١/ ٤٧١).

⁽٢) الذخبرة (٤/ ١١٣).

⁽٣) تهذيب مسائل المدونة (٣/ ٤٩١).

المسكر حتى يسكر منه، ولا يحد من شرب نبيذا مسكرا حتى يسكره(١).

وقال - أيضا كَاللهُ -: كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ وَفِيهِ الْحَدُّ قِيَاسًا عَلَى الْخَمْرِ وَلَا يُحَدُّ إِلَّا بِأَنْ يَقُولَ: شَرِبْت الْخَمْرَ أَوْ يُشْهَدَ عَلَيْهِ بِهِ أَوْ يَقُولَ: شَرِبْت مَا يُسْكِرُ أَوْ يَشْرَب مِنْ إِنَاءٍ هُوَ وَنَفَرٌ فَيَسْكَرَ بَعْضُهُمْ فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الشَّرَاب مُسْكِرٌ يُسْكِرُ أَوْ يَشْرَب مِنْ إِنَاءٍ هُو وَنَفَرٌ فَيَسْكَرَ بَعْضُهُمْ فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الشَّرَاب مُسْكِرٌ وَاحْتَجَ بِأَنَّ عَلِي أَنْ الشَّرَاب مُسْكِرًا إلَّا وَاحْتَجَ بِأَنَّ عَلِي بُنَ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: لَا أُوتِيَ بِأَحَدٍ شَرِبَ خَمْرًا أَوْ نَبِيذًا مُسْكِرًا إلَّا عَلَى عَلَى اللهُ وَيَ بَاللهُ وَلَيْ بِأَحَدٍ شَرِبَ خَمْرًا أَوْ نَبِيذًا مُسْكِرًا إلَّا عَلَى اللهُ وَيَ بِأَحَدٍ شَرِبَ خَمْرًا أَوْ نَبِيذًا مُسْكِرًا إلَّا عَلَى عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ وَيَ بِأَحَدٍ شَرِبَ خَمْرًا أَوْ نَبِيذًا مُسْكِرًا إلَّا فَي عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَى اللّهُ وَيَعْمُ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ عَلَى اللّهُ عَالِمُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَالِكُ اللّهُ عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: كل مسكر حرام، قليله وكثيره، وهو خمر حكمه حكم عصير العنب في تحريمه، ووجوب الحد على شاربه (٣).

□ أدلة هذا القول استدل القائلين بهذا القول بأدلة منها:

حديث أنس عليه قَالَ: «حُرِّمَتْ عَلَيْنَا الخَمْرُ حِينَ حُرِّمَتْ، وَمَا نَجِدُ - يَعْنِي بِالْمَدِينَةِ - خَمْرَ الأَعْنَابِ إِلَّا قَلِيلًا، وَعَامَّةُ خَمْرِنَا البُسْرُ وَالتَّمْرُ» (٤).

وعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ: قَامَ عُمَرُ عَلَى المِنْبَرِ، فَقَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، نَزَلَ تَحْرِيمُ الخَمْرِ وَهِيَ مِنْ خَسْةٍ: العِنَبِ وَالتَّمْرِ وَالعَسَلِ وَالجِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ، وَالخَمْرُ مَا خَامَرَ العَقْلَ»^(٥).

وعَنْ عَائِشَةً، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ سُئِلَ عَنِ الْبِتْعِ، قَالَ: «كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ حَرَامٌ» (٢)

القول الثاني: أن الخمر المسكر من عصير العنب إذا اشتد سواء أقذف بالزبد أم لا. وبه قال: يوسف ومحمد من الحنفية وبعض المالكية والشافعية.

⁽١) الأم (٦/ ٢٥١).

⁽٢) مختصر المزني (٨/ ٣٧٢).

⁽٣) مختصر المزني (٩/ ١٥٩).

⁽٤) أخرجه البخاري (٥٥٨٠)، ومسلم (١٩٨٠).

⁽٥) أخرجه البخاري (٥٨١)، ومسلم (٣٠٣٢).

⁽٦) أخرجه البخاري (٢٤٢، ٥٥٨٥).

وإليك أقوالهم:

كرقول محمد وأبو يوسف من الأحناف:

قال السرخسي تَعَلَّفُهُ: وقال أبو يوسف، ومحمد - رحمها الله - إذا اشتد فهو خمر؟ لأن صفة الخمريَّة فيه لكونه مسكرا نحامرا للعقل (١١).

وقال السرخسي: وإن اشتد عصير العنب، وغلا، وقذف بالزبد، ثم طبخ بعد ذلك لم يحل بالطبخ (٢٠).

كرقول المالكية في رواية عندهم:

قال القرافي: يحرم أَرْبَعَةُ أَشْرِبَةٍ عَصِيرُ الْعِنَبِ إِذَا غَلَى وَاشْتَدَّ (٣).

كرقول الشافعية:

قال يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني: والخمر المجمع على تحريمه هو: عصير العنب الذي قد اشتد وقذف زبده (٤).

قال الجوهري: قال الأصحاب وعصير العنب الذي اشتد وقذف بالزبد حرام بالإجماع وسواء في ذلك قليله وكثيره ويفسق شاربه ويلزمه الحد ومن استحله كفر (٥).

واستدل أصحاب القول الثاني والثالث بإجماع أهل اللغة على أن الخمر من العنب.

ورد أصحاب القول الأول على من خالفهم:

فقال الخطابي: زعم قوم أن العرب لا تعرف الخمر إلا من العنب، فيقال لهم: إن

⁽١) المسوط (٢٤/ ١٣).

⁽٢) المسوط (٤٢/ ١٨).

⁽٣) الذخيرة (٤/ ١١٣).

⁽٤) البيان في مذهب الإمام الشافعي (١٢/ ٥١٤).

⁽٥) المجموع (٢٠/١١٩).

الصحابة الذين سموا غير المتخذ من العنب خمرا عرب فصحاء، فلو لم يكن هذا الاسم صحيحا لما أطلقوه. اه.

وروى ابن عبد البر عن أهل المدينة وسائر الحجازيين وأهل الحديث كلهم أن كل مسكر خمر.

وقال القرطبي: الأحاديث الواردة عن أنس وغيره على صحتها وكثرتها تبطل مذهب الكوفيين القائلين بأن الخمر لا يكون إلا من العنب(١).

قال ابن حجر: والجواب عن الحجة الأولى ثبوت النقل عن بعض أهل اللغة بأن غير المتخذ من العنب يسمى خمرا(٢).

الله وأما عن أسمائها فلها أسماء عدة:

قال الكاساني يَعَلَقُهُ: (أما) أسهاؤها: فالخمر، والسكر، والفضيخ، ونقيع الزبيب، والطلاء، والباذق، والمنصف، والمثلث، والجمهوري، وقد يسمى أبو سقيا والخليطان والمزر والجعة والبتع.

□ أما بيان معاني هذه الأسماء فهي:

(أما) الخمر فهو اسم للنيء من ماء العنب إذا غلى واشتد وقذف بالزبد، وهذا عند أبي حنيفة – عليه الرحمة – وعند أبي يوسف ومحمد – عليهما الرحمة – ماء العنب إذا غلى واشتد فقد صار خمرا وترتب عليه أحكام الخمر قذف بالزبد أو لم يقذف به.

(وجه) قولها: أن الركن فيها معنى الإسكار وذا يحصل بدون القذف بالزبد.

(وجه) قول أبي حنيفة كَنْلَتْهُ: أن معنى الإسكار لا يتكامل إلا بالقذف بالزبد فلا يصبر خمرا بدونه.

(وأما) السكر فهو اسم للنيء من ماء الرطب إذا غلى واشتد وقذف بالزبد أو لم يقذف على الاختلاف.

⁽١) كفاية الأخيار في حل غاية الإختصار (١/ ٤٨١).

⁽٢) فتح الباري (١٠/ ٤٨).

وأما الفضيخ فهو اسم للنيء من ماء البسر المنضوخ وهو المدقوق إذا غلى واشتد وقذف بالزبد أو لا على الاختلاف.

(وأما) نقيع الزبيب فهو اسم للنيء من ماء الزبيب المنقوع في الماء حتى خرجت حلاوته إليه واشتد وقذف بالزبد أو لا على الخلاف.

(وأما) الطلاء فهو اسم للمطبوخ من ماء العنب إذا ذهب أقل من الثلثين وصار مسكرا، ويدخل تحت الباذق والمنصف لأن الباذق هو المطبوخ أدنى طبخة من ماء العنب والمنصف هو المطبوخ من ماء العنب إذا ذهب نصفه وبقي النصف، وقيل الطلاء هو المثلث، وهو المطبوخ من ماء العنب حتى ذهب ثلثاه وبقي معتقا وصار مسكرا.

(وأما) الجمهوري فهو المثلث يصب الماء بعد ما ذهب ثلثاه بالطبخ قدر الذاهب، وهو الثلثان ثم يطبخ أدنى طبخة ويصير مسكرا.

(وأما) الخليطان فهما التمر والزبيب، أو البسر والرطب إذا خلطا ونبذا حتى غليا واشتدا.

(وأما) المزر فهو اسم لنبيذ الذرة إذا صار مسكرا.

(وأما) الجعة فهو اسم لنبيذ الحنطة والشعير إذا صار مسكرا.

(وأما) البتع فهو اسم لنبيذ العسل إذا صار مسكرا هذا بيان معاني هذه الأسماء(١).

قلت: ومن أسمائها المعاصرة: الويسكي، والشمبانيا، والكونياك، والبيرة، والفوديكا، ولها غير ذلك.

⁽١) بدائع الصنائع (١٠/ ٤٨).

فصل في تحريم الخمر وحدِّ شاربها

الخمرة حرام بالقرآن والسنة والإجماع:

كراما القرآن:

ففي قول الله تعالى: ﴿ يَا أَيُهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا ۚ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَـٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَانِ فَٱجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ۞ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَانُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَوةَ وَٱلْبَغْضَآءَ فِي ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِ ۖ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴾ [المائدة: ٩١، ٩١].

قال ابن القصار وغيره: هاتان الآيتان تتضمن دلائل كثيرة على تحريمها: فمنها: قوله تعالى: ﴿ رِجْسُ ﴾ [المائدة: ٩٠] يعنى نجسًا، ثم قال فى موضع آخر: ﴿ قُل لا أَجِدُ فِى مَا أُوحِىَ إِلَى تُحُرَّمًا عَلَى طَاعِمِ يَطْعَمُهُ وَ إِلَا أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمَا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرِ مَا أُوحِى إِلَى تُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمِ يَطْعَمُهُ وَ إِلَا أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمَا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرِ فَا أَوْ حَمَّا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرِ فَإِلَى تُحَرِّمًا عَلَى طَاعِمِ لَا اللهِ عَلَى اللهِ أَن الرجس المأمور باجتنابه فى الآية الأخرى حرام بنص الله تعالى على ذلك. والثانى: قوله ﴿ مِنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَانِ ﴾ المائدة: ٩٠].

والثالث: قوله: ﴿ فَا جُتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [المائدة: ٩٠] أي: كونوا جانبًا منه، وهذا أمر كقوله: ﴿ فَا جُتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْتَانِ ﴾ [الحج: ٣٠] ﴿ وَا جُتَنِبُواْ ٱلطَّلْغُوتَ ﴾ [الحج: ٣٠] ﴿ وَا جُتَنِبُواْ ٱلطَّلْغُوتَ ﴾ [المائدة: ٣٠] وهذه النحلاح الفساد، ثم قال تعالى: ﴿ فَهَلُ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴾ [المائدة: ٩٠]. وهذه اللفظة يقال: إنها أبلغ لفظ للعرب في النكير والمنع، وقال تعالى: ﴿ قُلُ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي المُفَوْدِ حَسَى مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ ﴾ [الأعراف: ٣٣] والمراد بالإثم الخمر، قال الشاعر:

شربت الإثم حتى زال عقلى كذلك الإئم يندهب بالعقول

وقال تعالى: ﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ۚ قُلُ فِيهِمَاۤ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَفْعِهِمَا ﴾ [البقرة:٢١٩] فلم جعل الغلبة للإثم علم أن ذلك محرم (١٠).

⁽١) شرح صحيح البخاري (٦/ ٣٥، ٣٦).

كرثانيا السنة:

١ - فعن نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَر ﴿ قَالَ: «نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ، وَإِنَّ فِي اللَّدِينَةِ يَوْمَئِدٍ
 لَخَمْسَةَ أَشْرِبَةٍ مَا فِيهَا شَرَابُ العِنَب» (١).

٢ - وعن أنس ه قال: «حُرِّمَتْ عَلَيْنَا الخَمْرُ حِينَ حُرِّمَتْ، وَمَا نَجِدُ - يَعْنِي بِاللَّدِينَةِ - خَمْرَ الأَعْنَابِ إِلَّا قَلِيلًا، وَعَامَّةُ خَمْرِنَا البُسْرُ وَالتَّمْرُ» (٢).

٣- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ﴿ لاَ يَنْ نِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يَسْرِقُ حِينَ يَسْتَهِبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ»، مُؤْمِنٌ، وَلاَ يَسْتَهِبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ»، وَعَنْ سَعِيدٍ، وَلاَ يَسْتَهِبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ»، وَعَنْ سَعِيدٍ، وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلُهُ ﴿ إِلَّا النَّهْبَةَ ﴾ (٣٠).

قال بدر الدين العيني كَوْلَشُهُ: قوله: «ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن»: قال ابن بطال: هذا أشد ما ورد في شرب الخمر، وبه تعلق الخوارج فكفروا مرتكب الكبيرة عامدا عالما بالتحريم، وحمل أهل السنة الإيهان هنا على الكامل أي: لا يكون كاملا في الإيهان حالة كونه في شرب الخمر. قيل: هو من باب التغليظ والتهديد العظيم نحو قوله تعالى: ﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّه غَنِيًّ عَنِ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [آل عمران: ٩٧].

وقال الخطابي: أي: من فعل ذلك مستحلا له (١٠).

كم ثالثا الإجماع:

قال ابن عبد البر: وأجمع العلماء على أن شارب الخمر ما لم يتب منها فاسق مردود الشهادة (٥).

وأما عن حكم حد من شربها فهو يجب بشرب المسلم المكلف ما يسكر جنسه

⁽١) أخرجه البخاري (٤٦١٦).

⁽٢) أخرجه البخاري (٥٨٠)، ومسلم (١٩٨٠).

⁽٣) أخرجه البخاري (٢٤٧٥)، ومسلم (٥٧)

⁽٤) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٢١/ ١٦٥).

⁽٥) التمهيد (١٠/١٥).

طوعا بلا عذر وضرورة، وهوواجب على ولى الأمر أن يقوم به أو من ينوب عنه، ولا يجب على أحد الناس أن يقيم حدًّا على أحد ما يجب فيه الحد إلا بإذن الإمام ولى أمر البلاد.

عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد أنه أخبره أن عمر بن الخطاب خرج عليهم فقال: إني وجدت من فلان ريح شراب فزعم أنه شراب الطلاء، وأنا سائل عما شرب فإن كان يسكر جلدته فجلده عمر الحد تاما(١).

مسألة: هل يُشترط السكر في أقامة الحد أم مطلق الشرب؟

قال ابن عبد البر: أجمع أهل العلم على أن قليل الخمر من العنب فيه من الحد مثل ما في كثيرها ولا يراعي السكر فيها(٢).

🗐 اختلفوا في القضاء بالحد على من وجد منه ريح الخمر دون السكر:

🕸 القول الأول: القضاء بالحد على من وجد منه ريح الخمر:

قال به عمر بن الخطاب الله وعبد الله بن مسعود وميمونة زوج النبي ريكي وهو قول مالك وأصحابه إذا أقر شاربها أنها ريح خمر أو شهد عليه بذلك.

وإليك أقوالهم بالتفصيل:

عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد أنه أخبره: أن عمر بن الخطاب خرج عليهم فقال: إني وجدت من فلان ريح شراب فزعم أنه شراب الطلاء، وأنا سائل عما شرب فإن كان يسكر جلدته، فجلده عمر الحد تاما (٣).

⁽۱) إسناده صحيح: أخرجه مالك في «الموطأ» (٣١١٦)، والنسائي (٥٧٠٨)، والطحاوي في «معاني الآثار» (٦٤٨١)، ومعرفة السنن والآثار (١٧٣٢٧)، كلهم من طرق عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد أنه أخبره أن عمر بن الخطاب به. قال أبو عمر: هذا الإسناد أصح ما يروى من أخبار الآحاد. انظر الاستذكار (٣/٨).

⁽٢) الاستذكار (٨/٣).

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه مالك في «الموطأ» (٣١١٦)، والنسائي (٥٧٠٨)، والطحاوي في

کے قول ابن مسعود ﷺ:

عن علقمة قال: كنا بحمص فقرأ ابن مسعود سورة يوسف فقال: رجل ما هكذا أنزلت؟ قال: قرأت على رسول الله على فقال: «أحسنت». ووجد منه ريح الخمر فقال: أتجمع أن تكذب بكتاب الله وتشرب الخمر؟ فضربه الحد(١).

كم قول ميمونة زوج النبي ﷺ:

عن يزيد بن الأصم؛ أن ذا قرابة لميمونة دخل عليها، فوجدت منه ريح شراب، فقالت: لئن لم تخرج إلى المسلمين فيحدونك، أو يطهرونك، لا تدخل علي بيتي أبدا^(٢).

كرقول المالكية:

قال ابن عبد البر: كانوا يرون الحد على من وجد منه ريح الخمر، وهو قول مالك وأصحابه (٣).

قال الصاوي: يحد الشارب، ولو شهد فلان بخلاف شهادتها؛ كأن شهدا على الرائحة فشهد غيرهما على أنها ليست رائحة خمر فلا تعتبر المخالفة؛ لأن المثبت يقدم على النافي ولم يجعلوا المخالفة شبهة تدرأ الحد⁽³⁾.

[«]معاني الآثار» (٦٤٨١)، ومعرفة السنن والآثار (١٧٣٢٧)، كلهم من طرق عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد أنه أخبره أن عمر بن الخطاب به. قال أبو عمر هذا: الإسناد أصح ما يروى من أخبار الآحاد. انظر: الاستذكار (٨/٣).

⁽١) إسناده صحيح: أخرجه البخاري (٤٧١٥)، ومسلم (٨٠١)، وأحمد (١/ ٣٧٨)، وغيرهم.

⁽٢) إسناده حسن: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٩٢٢٤)، قال: حدثنا كثير بن هشام عن جعفر بن برقان عن يرقان الكلابي، عن يزيد بن الأصم عن ميمونة ﴿ الله عن يريد بن الأصم عن ميمونة ﴿ الله عن عن حديث الزهري وهذا من غير حديث الزهري.

⁽٣) الاستذكار (٨/٣).

⁽٤) بلغة السالك لأقرب المسالك المعروف بحاشية الصاوي (٤/ ٥٠٢).

القول الثاني: لا حد على أحد في رائحة الخمر وهو يعقل: إن الربح ليكون من الشراب الذي ليس به بأس.

وبه قال عطاء وعمرو بن دينار وأبو حنيفة والشافعي.

وإليك أقوالهم:

کے قول عطاء:

عن ابن جريج قال: قلت لعطاء: الريح وهو يعقل؟ قال: «لا حد إلا ببينة إن الريح ليكون من الشراب الذي ليس به بأس»(١).

کے قول عمرو بن دینار:

Vأحد في الريح

كرقول الأحناف:

قال المرغيناني: إن أقر بعد ذهاب رائحتها لم يحد عند أبي حنيفة وأبي يوسف - رحمها الله - وقال محمد كتقته: يحد وكذلك إذا شهدوا عليه بعدما ذهب ريحها والسكر لم يحد عند أبي حنيفة وأبي يوسف - رحمها الله (٢٠).

ولا حد على من وجد منه رائحة الخمر أو تقيأها(٤).

كرقول الشافعية:

قال ابن الملقن: إذا شرب الملتزم المختار مسكر جنس بغير ضرورة، ضرب أربعين سوطاً للحر، وله أن يبلغه ثهانين تعزيراً، ولا يحد بالريح^(٥).

⁽١) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (١٧٠٣٧) عن ابن جريج قال: قلت لعطاء به.

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (١٧٠٣٧) انظر ما قبله.

⁽٣) الهدانة (٢/ ٤٥٣).

⁽٤) متن بداية المبتدى في فقه الإمام أبي حنيفة (١٠٦/١).

⁽٥) التذكرة في الفقه الشافعي لابن الملقن (١/ ١٣٠).

مسألة: الخمر قليلها وكثيرها حرام

الخمر قليلها وكثيرها حرام لم جاء عن النبي عَلَيْهُ عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله عَلَيْهُ: «ما أسكر كثيره، فقليله حرام»(١).

(۱) صحيح بشواهده: أخرجه أبو داود (٣٦٨٣)، والترمذي (١٨٦٥)، وابن ماجه (٣٣٩٣)، وأحمد (٣/ ٣٤٣)، والبيهقي (٧١٦٧)، وابن حبان (٥٣٨٢)، كلهم من طرق عن أبي بكر بن الفرات عن محمد بن المنكدر عن جابر شم عن النبي ﷺ وأبو بكر بن الفرات «صدوق».

وقد تابع داود بن الفرات موسي بن عقبة كها عند ابن حبان (٥٣٨٢) من طريق عن موسي بن عقبة عن محمد المنكدر عن جابر ﷺ عن النبي ﷺ.

وأخرجه ابن عدي في الكامل (٤/٤) من طرق عن علي بن حجر عن سلمة بن صالح الأحمر عن محمد بن المنكدر عن جابر الله النبي الله ولكن سلمة «ضعيف» وللحديث شواهد أخرى منها ما أخرجه الدارقطني (٤/ ٢٥٠) من طريق عن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب عن أبيه عن جده علي بن أبي طالب عن أبيه عن جده علي بن أبي طالب عن النبي الله وعبد الله بن محمد بن عمر بن علي لم يوثقه إلا ابن حبان وقال عنه الحافظ في التقريب: «مقبول».

ومن الشواهد أيضا ما أخرجه ابن حبان (٥٣٨٣) من طريق عن الحسن عن سفيان عن شيبان بن أبي شيبة عن مهدي بن ميمون عن أبي عثمان بن محمد عن عائشة عن النبي على قال: كلهم ثقات إلا شيبان بن أبي شيبة قال أبو زرعة: "صدوق".

وأخرجه أحمد (٢/ ٩١)، والبيهقي (١٧١٦٩) من طريق عن أبي معشر عن موسي بن عقبة عن سالم عن أبيه عن ابن عمر ﷺ عن النبي ﷺ. وأبو معشر «ضعيف».

وأخرجه ابن حبان (٥٣٥٤) عن الحسن بن سفيان عن هشام بن عار عن أنس بن عياض عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر على عن النبي على وهشام بن عار "صدوق له أوهام". وأخرجه الطبراني في الأوسط (٣٨٥٤)، والبيهقي (١٧١٩٨) من طرق عن الحسن بن عرفة عن يونس بن محمد المؤدب عن إبراهيم بن سعد عن محمد بن إسحاق عن نافع عن ابن عمر مرفوعا، وابن إسحاق «مدلس» وقد عنعن وقال الدارقطني في العلل (٢/١٧): حديث نافع عن ابن عمر عن النبي على المعلل عن المعلب عن النبي على المعلم عن ابن عمر عن ابن عمر عن النبي على ووهم في قوله عمر وغيره يرويه عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر عن النبي على لا يذكر عمر، وكذلك رواه عبيد الله بن عمر وغيره عن النبي عن موسى عن النبي عن عن ابن عمر، وهو الصواب.

وأخرجه ابن ماجه (٣٣٩٤)، وأحمد (٢/ ١٧٦) من طرق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده

قال ابن رشد: أما الخمر فإنهم اتفقوا على تحريم قليلها وكثيرها، أعني: التي هي من عصير العنب. وأما الأنبذة فإنهم اختلفوا في القليل منها الذي لا يسكر (١).

□ وإليك أقوال أهل العلم:

كر أو لا: الأحناف:

قال محمد بن الحسن الشيباني: عن يعقوب عن أبي حنيفة: الخمر حرام قليلها وكثيرها (٢).

وقال أبو بكر علاء الدين السمرقندي: أما الخمر فلها أحكام ستة الأول تحريم شرب قليلها وكثيرها ويحرم الانتفاع بها للتداوي وغيره (٣).

كرقول المالكية:

قال القرافي تَعَلَّلَهُ: ما أسكر كثيره فقليله حرام من خمر أو نبيذ أو زبيب أو تمر أو تين أو حنطة أو غير ذلك(٤).

قال ابن رشد تخلّفه: أما الخمر فإنهم اتفقوا على تحريم قليلها وكثيرها، أعني: التي هي من عصير العنب. وأما الأنبذة فإنهم اختلفوا في القليل منها الذي لا يسكر (٥٠).

عن النبي ﷺ، وأخرجه الدارقطني في العلل (٤٧٢٦)، والطبراني في الأوسط (١٦١٦)، والحاكم (٥٧٤٨) من طرق عن صالح بن خوات عن أبيه عن النبي ﷺ. وصالح بن خوات بن صالح «مجهول الحال».

قلت: وللحديث شاهد آخر أخرجه الطبراني (٤٨٨٠)، وفي الأوسط (٦٤٤٦) عن يحيي بن سلمان المدني عن إسماعيل بن قيس عن أبيه عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه زيد بن ثابت عن النبي عن النبي عن النبي عن سلمان المدني «ضعيف جدا».

⁽١) بداية المجتهد (٣/ ٢٣).

⁽٢) الجامع الصغير وشرحه الجامع الكبير (١/ ٤٨٥).

⁽٣) تحفة الفقهاء (٣/ ٣٢٦).

⁽٤) الذخيرة (٤/١١٣).

⁽٥) بداية المجتهد (٣/ ٢٣).

كرقول الشافعية:

قال الماوردي: الخمر التي حرمت ولأنها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة فحسم الله تعالى الباب في تحريم قليلها وكثيرها وإن كان قليلا لا يصد لاشتباه الأمر بها بصد (١).

الشيرازي: كل شراب أسكر كثيره حرم قليله وكثيره (٢).

کر قول الحنابلة:

قال أبو داود يَخَلَّلُهُ: قُلْتُ لِأَحْمَدَ: مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ، فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ؟ قَالَ: نَعَمْ. سَمِغْتُهُ غَيْرَ مَرَّةٍ يَنْهَى عَنْ قَلِيل مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ (٣).

مسألة: ما مقدار الحد الواجب؟

الله اختلف أهل العلم في مقدار الحد الواجب على من شرب مسكرا، وإليك أقوالهم:

قال ابن رشد: مقدار الحد الواجب قال الجمهور: الحد في ذلك ثمانون للحر وأربعون للعبد، وقال الشافعي، وأبو ثور، وداود: الحد في ذلك أربعون (٤).

□ وإليك أقوال أهل العلم في كون حد السكر ثمانون للحر وأربعون للعبد:

كرقول الأحناف:

قال الكاساني: وفي حد الشرب والسكر والقذف ثمانون في الحر، وأربعون في العبد (٥).

⁽١) الحاوي (٨/ ٨٨).

⁽٢) التنبيه في الفقه الشافعي (١/ ٢٤٧).

⁽٣) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني (١/ ٣٤٦).

⁽٤) بداية المجتهد (٣/ ٢٣).

⁽٥) بدائع الصنائع (٧/ ٥٧).

قال المرغيناني: وحد الخمر والسكر في الحر ثمانون سوطا(١).

كرقول المالكية:

قال البراذعي: ومن شرب خراً، أو نبيذاً مسكراً، قليلاً أو كثيراً، سكر منه أم لا، فعليه الحد ثهانون جلدة (٢).

قال ابن جزي الكلبي الغرناطي: مقدار الحد وهو ثمانون جلدة للحر، وأربعون للعبد (٣).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: في قدر الحدوفيه روايتان، إحداهما: أنه ثمانون (١٤).

قال ابن مفلح: فَعَلَى الْخُرِّ الْحُدُّ ثَمَانُونَ جَلْدَةً وَجَوَّزَهَا شَيْخُنَا لِلْمَصْلَحَةِ (٥٠).

ودليل هذا القول ما رواه أنس بْنِ مَالِكِ: «أَنَّ النَّبِيَّ عَيَّكُ أَبِيَ بِرَجُلِ قَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ، فَجَلَدَهُ بِجَرِيدَتَيْنِ نَحْوَ أَرْبَعِينَ»، قَالَ: وَفَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ، فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ اسْتَشَارَ النَّاسَ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: أَخَفَّ الحُدُودِ ثَمَانِينَ، فَأَمَرَ بِهِ عُمَرُ» (٢).

🕸 القول الثاني: أن الواجب من الحد على من شرب مسكرا أربعين جلدة:

وبه قال الشافعية.

□ وإليك أقوالهم:

قال ابن حجر الهيتمي كَتَلَهُ: (وحد الحر أربعون)؛ لخبر مسلم أن عثمان أمر عليا بجلد الوليد فأمر الحسن فامتنع فأمر عبد الله بن جعفر في فجلده وعلي يعد حتى بلغ أربعين، فقال – أي: علي: أمسك ثم قال: «جلد النبي عَلَيْ أربعين» وأبو بكر

⁽١) الهداية في شرح بداية المبتدي (٢/ ٣٥٥).

⁽٢) التهذيب في اختصار المدونة (٤/ ٩٩٤).

⁽٣) القوانين الفقهية (١/ ٢٣٧).

⁽٤) المغنى (٩/ ١٦١).

⁽٥) الفروع (٦/ ١٠٤).

⁽٦) أخرجه مسلم (١٧٠٦).

أربعين وعمر ثمانين أي بإشارة ابن عوف لما استشار عمر الناس في ذلك، وكل سنة، وهذا أحب إلي، وبه يرد زعم بعضهم إجماع الصحابة على الثمانين، واستشكل ذكر الأربعين بها في البخاري أنه جلده ثمانين، وجمع بأن السوط له رأسان والقصبة واحدة، وقوله: وكل سنة بها صح عنه - أيضا - أنه عليه لم يسنه، ولهذا كان في نفسه من الثمانين شيء (۱).

قال تقي الدين الحصني كَتَلَهُ: من شرب خمرًا أو شرابًا مُسكرا حد أَرْبَعِينَ، وَيجوز أَن يبلغ بهِ ثَهَانِينَ على وَجه التَّعْزير (٢٠).

عَنْ أَنْسِ بْنِ مَالِكِ: «أَنَّ النَّبِيَّ عَيَّكُ أَتِي بِرَجُلِ قَدْ شَرِبَ اخْمْرَ، فَجَلَدَهُ بِجَرِيدَتَيْنِ نَحْوَ أَرْبَعِينَ»، قَالَ: وَفَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ، فَلَمَّا كَانَ عُمَّرُ اسْتَشَارَ النَّاسَ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: أَخَفَ الْخُدُودِ ثَمَانِينَ، فَأَمَرَ بِهِ عُمَرُ »(٣).

قال ابن رشد تختلفه: وأما حد العبد فاختلفوا فيه، فقال الجمهور: هو على النصف من حد الحر، وقال أهل الظاهر: حد الحر والعبد سواء، وهو أربعون. وعند الشافعي: عشرون، وعند من قال: ثهانون – أربعون (٤).

مسألة: هل على الذمي إذا شرب مسكرا حدا؟

ليس على الذمي حد إذا شرب مسكر عند جمهور أهل العلم لأنه لا يعتقد حرمته.

كرواليك بعض أقوال أهل العلم:

قال محمد الخطيب الشربيني: يشترط كون شاربه مكلفا ملتزما للأحكام مختارا عالما بأن ما شربه مسكر من غير ضرورة، ومحترز هذه القيود يؤخذ من قوله: (إلا صبيا ومجنونا) لرفع القلم عنهما (وحربيا) لعدم التزامه (وذميا) لأنه لا يلتزم بالذمة

⁽١) تحفة المحتاج في شرح المنهاج (٩/ ١٧١).

⁽٢) كفاية الأخيار في حلّ غاية الإختصار (١/ ٤٨١).

⁽٣) أخرجه مسلم (١٧٠٦).

⁽٤) بداية المجتهد (٣/ ٢٣).

ما لا يعتقده إلا الأحكام المتعلقة بالعباد(١١).

وقال الرملي: ويحرم شرب ما ذكر ويحد شاربه (إلا صبيا ومجنونا)؛ لعدم تكليفهما، (وحربيا) أو معاهدا؛ لعدم التزامه (وذميا)؛ لأنه لم يلتزم بالذمة مما لا يعتقده إلا ما يتعلق بالآدميين (٢).

قال سليمان بن محمد بن عمر البُجَيْرَمِيّ: لا حد فيها، وبالمكلف الصبي والمجنون لرفع القلم عنهما، وبالملتزم الحربي لعدم التزامه، والذمي لأنه لا يلتزم بالذمة ما لا يعتقده وبالمختار المصبوب في حلقه قهرا والمكره على شربه (٣).

قال ابن قدامة: (والذمي لا يحد بشربه في الصحيح عنه)؛ لأنه يعتقد حله فلم يحد بفعله كنكاح المجوس ذوات محارمهم، وعنه يحد لأنه شرب مسكراً عالماً به مختاراً أشبه شارب النبيذ إذا اعتقد حله (٤).

قال ابن مفلح: إلا الذمي فإنه لا يحد بشربه في الصحيح من المذهب؛ لأنه يعتقد حله فلم يحد بفعله كنكاح المجوس ذوات محارمهم، والثانية بلى لأنه شرب مسكرا عالما به مختارا أشبه شارب النبيذ إذا اعتقد حله. قال في المحرر: وعندي يحد إن سكر وإلا فلا والمذهب خلافه (٥).

وقال موسى بن أحمد بن موسى أبو النجا: ولا يحد ذمي ولا مستأمن بشربه ولو رضى بحكمنا لأنه يعتقد حله⁽¹⁾.

⁽١) مغنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج (٤/ ١٨٧).

⁽¹⁾ نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج (1 / 1 1).

⁽٣) تحفة الحبيب على شرح الخطيب = حاشية البجير مي على الخطيب (١٨٩/٤).

⁽٤) الشرح الكبير على متن المقنع (١٠/ ٣٣٤).

⁽٥) الشرح الكبير على متن المقنع (١٠/ ٣٣٤).

⁽٦) الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل (٤/ ٢٦٧).

مسألة: هل الخمر نجسة أو لا؟

🗐 اختلف أهل العلم في نجاسة الخمر على قولين:

وجماهير أهل العلم على أنها نجسة وقد نُقل الإجماع على أنها نجسة ولكن قد نُقل أيضاً أنها طاهرة.

□ وإليك أقوال أهل العلم:

كرقول الأحناف:

قال السرخسي يَعَلَمُهُ: وهي نجسة نجاسة غليظة لا يُعفى عن أكثر من قدر الدرهم منها(١).

قال الكاساني: إنها نجسة غليظة حتى لو أصاب ثوبا أكثر من قدر الدرهم يمنع جواز الصلاة؛ لأن الله - تبارك وتعالى - سهاها رجسا في كتابه الكريم بقوله: ﴿ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَانِ فَٱجْتَنِبُوهُ ﴾ [المائدة: ٩٠] ولو بل بها الحنطة فغسلت وجففت وطحنت، فإن لم يوجد منها طعم الخمر ورائحتها يحل أكله، وإن وجد لا يحل لأن قيام الطعم والرائحة دليل بقاء أجزاء الخمر، وزوالها دليل زوالها ولو سقيت بهيمة منها ثم ذبحت فإن ذبحت ساعة ما سقيت به تحل من غير كراهة؛ لأنها في أمعائها بعد فتطهر بالغسل وإن مضى عليها يوم أو أكثر تحل مع الكراهة لاحتمال أنها تفرقت في العروق والأعصاب (٢).

کے قول المالكية:

قال ابن رشد: كل مسكر مطرب من أي نوع كان من الأنبذة والأشربة محرم العين نجس الذات^(٣).

قال أبو الحسن علي بن أحمد بن مكرم الصعيدي العدوي: هي نجسة العين ولا

⁽١) المبسوط (٢٤/٣).

⁽٢) بدائع الصنائع (٥/١١٣).

⁽٣) بداية المجتهد (٢/ ١٣٠).

يجوز التداوي بها ولا بالنجاسة مطلقا لا ظاهرا ولا باطنا على المعروف من المذهب(١).

كرقول الشافعية:

قال النووي: الخمر نجسة عندنا وعند مالك وأبي حنيفة وأحمد وسائر العلماء إلا ما حكاه القاضي أبو الطيب وغيره عن ربيعة شيخ مالك وداود أنهما قالا: هي طاهرة وإن كانت محرمة كالسم الذي هو نبات، وكالحشيش المسكر، ونقل الشيخ أبو حامد الإجماع على نجاستها(٢).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: والخمر نجسة. في قول عامة أهل العلم؛ لأن الله تعالى حرمها لعينها، فكانت نجسة، كالخنزير. وكل مسكر فهو حرام، نجس؛ لما ذكرنا^(٣).

هذا وقد نقل عن بعض أهل العلم أن الخمر ليست بنجسة.

قال النووي تخلف: الخمر نجسة عندنا وعند مالك وأبي حنيفة وأحمد وسائر العلماء إلا ما حكاه القاضي أبو الطيب وغيره عن ربيعة شيخ مالك وداود أنها قالا هي طاهرة وإن كانت مخرمة كالسم الذي هو نبات وكالحشيش المسكر ونقل الشيخ أبو حامد الإجماع على نجاستها(٤).

واستدل الجمهور على قولهم بقوله تعالى: ﴿ يَآ أَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَاللَّانِ اللَّهِ عَمَلِ ٱلشَّيْطَانِ فَٱجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [المائدة: ٦٠].

قال الشنقطي: وَجَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ الْخَمْرَ نَجِسَةُ الْعَيْنِ لِمَا ذَكَرْنَا، وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ رَبِيعَةُ، وَاللَّيْثُ، وَالْمُزَنِيُّ صَاحِبُ الشَّافِعِيِّ، وَبَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنَ الْبَغْدَادِيِّينَ وَالْفَرُولِيِّنَ، كَمَا نَقَلَهُ عَنْهُمُ الْقُرْطُبِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ».

⁽١) حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني (٢/ ٤٢٢).

⁽٢) المجموع (٢/ ١٦٥).

⁽٣) المغنى (٩/ ١٧١).

⁽٤) المجموع (٢/ ٥٦٤).

وَاسْتَدَلُوا لِطَهَارَةِ عَيْنِهَا بِأَنَّ المُذْكُورَاتِ مَعَهَا فِي الْآيَةِ مِنْ مَالِ مَيْسِر، وَمَالِ قِهَارٍ، وَأَنْصَابِ، وَأَزْلَامٍ لَيْسَتْ نَجِسَةَ الْعَيْنِ، وَإِنْ كَانَتْ مُحَرَّمَةَ الْاسْتِعْمَالِ. وَأُجِيبَ مِنْ جِهَةِ الْخُمْهُورِ بِأَنَّ قَوْلَهُ: رِجْسٌ، يَقْتَضِي نَجَاسَةَ الْعَيْنِ فِي الْكُلِّ، فَهَا أَخْرَجَهُ إِجْمَاعٌ، أَوْ خَرَجَ بِذَلِكَ، وَمَا لَمْ يُخْرِجْهُ نَصُّ وَلَا إِجْمَاعٌ لَزِمَ الْخُكْمُ بِنَجَاسَتِهِ؛ لِأَنَّ خُرُوجَ نَصُّ حَرَجَ بِذَلِكَ، وَمَا لَمْ يُخْرِجْهُ نَصُّ وَلَا إِجْمَاعٌ لَزِمَ الْخُكْمُ بِنَجَاسَتِهِ؛ لِأَنَّ خُرُوجَ بَعْضِ مَا تَنَاوَلَهُ الْعَامُ بِمُخَصِّصِ مِنَ المُخَصِّصَاتِ، لَا يَسْقُطُ الاِحْتِجَاجُ بِهِ فِي الْبَاقِي، بَعْضِ مَا تَنَاوَلَهُ الْعَامُ بِمُحَصِّصِ مِنَ المُحَصِّصَاتِ، لَا يَسْقُطُ الاِحْتِجَاجُ بِهِ فِي الْبَاقِي، كَمَا هُو مُقَرَّرٌ فِي الْأُصُولِ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِ صَاحِبِ «مَرَاقِي السُّعُودِ» - [الرَّجَزُ]: وَمُ حَجَّةَ لَكَدَى الْأَكْتُ رِإِنْ خُصِّ مَا تَنَاوَلُهُ مُعَنِّ اللَّهُ مِلْ الْمَارَةُ بِقُولِ صَاحِبِ «مَرَاقِي السُّعُودِ» - [الرَّجَزُ]: وَمُ صَدِّ حَجَّةَ لَكَدَى الْأَكْتُ رَافًا لَا خُتَلِالًا مَا اللَّهُ مُعَلِّلُهُ الْمُولِ مَا حَبِ هُمُ لَوْ الْمَارَةُ بَعُولِ مَاحِبِ هُ مَلَوى السُّعُودِ اللَّهُ مِلْ الْمُعُودِ وَالْمُ الْمُ الْمُعُودِ الْمَارَةُ بِعُولِ مَاحِبِ هُ مُعَلِّى السُّعُودِ الْمَامِ الْمُعَامِ الْمُعُودِ الْمَامِ وَالْمُ اللَّهُ مُولِ مَا لَعْ الْمُعَامِلُ مُعَلِّى السَّعُودِ اللَّهُ الْمُولِ مَا لَالْمُعُودِ اللَّهُ مُعَلِّى اللَّهُ الْمُعَلِّى اللَّهُ عَلَيْنَ الْمَامِ الْمُعُودِ الْمُعُولِ الْمُعُولِ مِنْ الْمُعَالِي اللَّهُ الْعُمَامِ لَهُ الْمُعِلَى اللَّهُ مِنْ الْمُعْمِلِ الْمُعْودِ الْمُعُولِ مِنْ الْمُعُولِ مَا الْمُعْمِلِ الْمُعْلِقِي اللْمُعُولِ الْمَامِ الْمُعْمِلِ الْمُعْمِلِي الْمُعْمِلِ الْمُعْمِلِ الْمُعْمِلِ الْمُعْمِلِ الْمُعْمِلِ الْمُعْمِلِ الْمُعْمِلِ الْمُعْمِلُ الْمُؤْلِ مُلْمُ الْمُولِ الْمُعْمِلِ الْمُعْمِلِ الْمُعْمِلِ الْمُعْمِلِ الْمُعْمِلُ الْمُعْمِلِ الْمُعْمِلِ الْمُعْمَلِي الْمُعْمِلِ الْمُعْمُ الْمُعِلَّ الْمُعْمِلِ الْمُعْمِلِ الْمُعْمِلُولِ الْمُعْمِلِي

وَعَلَى هَذَا، فَالْمُسْكِرُ الَّذِي عَمَّتِ الْبَلْوَى الْيَوْمَ بِالتَّطَيُّبِ بِهِ الْمُعْرُوفُ فِي اللِّسَانِ الدَّارِجِيِّ بِالْكُولَانْيَا نَجَسٌ لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ بِهِ، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى فِي المُسْكِرِ: ﴿ فَا اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ ال

مسألة: الخمرإذا تخللت بنفسها طهرت وصارهذا الخل حلال

الخمر إذا تحولت خلا بنفسها دون تدخل من آدمي فقد طهرت، وأصبح هذا الخل حلال بالجماع لم يخالف في ذلك سوى سحنون المالكي.

كرواليك نقل الإجماع:

قال النووي: وَأَجْمَعُوا أَنَّهَا إِذَا انْقَلَبَتْ بِنَفْسِهَا خَلَّا طَهُرَتْ وَقَدْ حُكِيَ عَنْ سَحْنُونٍ اللهُ أَنَّهَا لاتطهر فَإِنْ صَحَّ عَنْهُ فَهُوَ مَحْجُوجٌ بِإِجْمَاعِ مَنْ قَبْلَهُ، وَالله أَعْلَمُ (٢).

ولكنهم اختلفوا في كون آدمي قام بتخليله على قُولين:

القول الأول: لا تطهر بتدخل آدميٌّ:

وبه قال جمهور أهل العلم من المالكية والشافعية والحنابلة.

⁽١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (١/ ٤٢٨).

⁽۲) شرح مسلم (۱۳/۱۵۲).

□ وإليك أقول أهل العلم:

كرالمالكية:

قال ابن رشد: إن الخمر لا تخلل لأنه لو جاز تخليلها والانتفاع بها لكان في إراقتها إضاعة المال وقد نهي عن إضاعة المال ولا يقول أحد فيمن أراق خمرا لمسلم إنه أتلف له مالا، وقد أراق عثمان بن أبي العاصي خمر اليتيم وأريقت بين يدي رسول الله على ومن حديث أنس أن أبا طلحة سأل النبي على عن أيتام ورثوا خمرا يجعله خلا فكرهه (١).

قال محمد بن رشد: لا اختلاف بين أهل العلم في أن الخمر إذا تخللت من ذاتها تحل وتطهر، وإنها اختلفوا إذا خللت هل تؤكل أم لا؟ على اختلافهم في وجه المنع من تخليلها، إذ قد قيل: إن المنع من تخليلها عبادة لا لعلة، أو قيل: بل منع من ذلك لعلة، وهي التعدي والعصيان في اقتنائها، وقيل: بل العلة في ذلك التهمة لمقتنيها في أن لا يخللها إذا غاب عليها، فيحكم عليه بإراقتها لذلك، ولا يمكن من تخليلها.

فعلى القول بأن المنع من تخليلها عبادة لا لعلة، لا يجوز تخليلها في موضع من المواضع، ويخرج جواز أكلها إذا خللت على قولين جاريين على اختلافهم في النهي هل يقتضي فساد المنهي عنه أم لا يقتضيه؟ وعلى القول بأن المنع من تخليلها لعلة، يجوز تخليلها إذا ارتفعت العلة، فمن رأى العلة في ذلك التعدي والعصيان في اقتنائها أجاز لمن تخمر له عصير لم ترد به الخمر أن يخلله، وقال: إنه إن خلل ما عصى في اقتنائه لم يأكله عقوبة؟ ومن رأى العلة في ذلك التهمة لمقتنيها في أن لا يخللها إذا غاب عليها، أجاز للرجل في خاصة نفسه أن يخلل ما عنده من الخمر على أي وجه كان ويأكله، وإن كان الاختيار له أن لا يفعل وأن يبادر إلى إراقتها كما فعل الصحابة في حديث أنس.

فيتحصل في جواز تخليل الخمر ثلاثة أقوال: أحدها: أن ذلك لا يجوز دون تفصيل، والثاني: أن ذلك جائز دون تفصيل على كراهة، والثالث: الفرق بين أن

⁽١) التمهيد (١/ ٧٨).

يقتني الخمر أو يتخمر عنده عصير لم يرد به الخمر. وفي جواز أكلها إن خللها على مذهب من يجيز له تخليلها ثلاثة أقوال أيضا: الجواز، والمنع، والفرق بين أن يخلل ما اقتنى من الخمر، أو ما تخمر عنده مما لم يرد به الخمر؛ وهذا قول سحنون، والقولان الأولان لمالك، وبالله التوفيق^(۱).

كرقول الشافعية:

قال النووي: وأما إذا خللت بوضع شيء فيها فمذهبنا أنها لا تطهر (٢).

وقال الشيرازي: عن الخمر: أنها إذا انقلبت بنفسها خلا طهرت وإن خللت لم تطهر (٣).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: والخمرة إذا أفسدت، فصيرت خلا، لم تزل عن تحريمها، وإن قلب الله عينها فصارت خلا، فهي حلال^(٤).

□ واستدل أصحاب هذا القول بأدلة منها:

عَنْ أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ الله ﷺ عَنِ الْخَمْرِ تُتَّخَذُ خَلَّا؟ فَقَالَ: $(\tilde{\mathbf{Y}})^{(0)}$.

قال المباركفورى: قال الخطابي في المعالم: تحت حديث أنس في هذا بيان واضح أن معالجة الخمر حتى تصير خلا غير جائز. ولو كان إلى ذلك سبيل لكان مال اليتيم أولى الأموال به لما يجب من حفظه وتثميره والحيطة عليه، وقد كان نهى رسول الله عن إضاعة المال، فعلم أن معالجته لا تطهره ولا ترده إلى المالية بحال. انتهى (٢).

⁽١) البيان والتحصيل (١٨/ ٦٢٠).

⁽¹⁾ المجموع (1/ AVA).

⁽٣) التنبية في الفقه الشافعي (١/ ٢٣).

⁽٤) المغنى (٩/ ١٧٢).

⁽٥) أخرجه مسلم (١٩٨٣).

⁽٦) تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي (٤/٨/٤).

🕸 القول الثاني: أن الخمر تطهر إذا خللها آدمي:

وبه قال الأحناف.

قال المرغيناني: إذا تخللت الخمر حلت سواء صارت خلا بنفسها أو بشيء يطرح فيها، ولا يكره تخليلها ويكره شرب دردي الخمر والامتشاط به ولا يحد شاربه إن لم يسكر، ويكره الاحتقان بالخمر وإقطارها في الإحليل ويكره أكل خبز عجن عجينه بالخمر (١).

وقال بدر الدين العيني: إذا تخللت الخمر حلت سواء صارت خلا بنفسها أو بشيء يطرح فيها، ولا يكره تخليلها(٢).

□ واستدل القائلون بأدلة منها:

١ - عن جابر شب قال: قال رسول الله ﷺ: «ما أقفر أهل بيت من أدم فيه خل،
 وخير خلكم خل خمركم» (٣).

٢- عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، أَنَّهَا كَانَتْ لَمَا شَاةٌ تَحْلُبُهَا فَفَقَدَهَا النَّبِيُّ عَلَيْ فَقَالَ: «مَا فَعَلَتْ فَكَانُهُ وَلَا انْتَفَعْتُمْ بِإِهَا بِهَا؟»، فَقُلْتُ: إِنَّهَا فُلَانَةُ؟» - يَعْنِي الشَّاةَ -، فَقَالَتْ: مَاتَتْ، فَقَالَ: «أَلَا انْتَفَعْتُمْ بِإِهَا بِهَا؟»، فَقُلْتُ: إِنَّهَا مُئِلَّةُ فَقَالَ النَّبِيُ عَلِيْهِ: «إِنَّ دِبَاغَهَا يُحِلُّ، كَمَا يُحِلُّ الْحُلُّ الْخُمْرَ» (٤٠٠).

⁽١) متن بداية المبتدى في فقه الإمام أبي حنيفة (١/ ٢٢٧).

⁽٢) البناية شرح الهداية (١٢/ ٣٩٢).

⁽٣) إسناده ضعيف: أخرجه البيهقي (١١٢٠٣)، وفي معرفة السنن (١١٧٢٣) قال: أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، ثنا أبو الحسين علي بن عبد الرحمن الدهقان بالكوفة، ثنا أحمد بن حازم بن أبي غرزة، أنبأ الحسن بن قتيبة، ثنا مغيرة هو ابن زياد، عن أبي الزبير، عن جابر قال: قال رسول الله

قال البيهقي: قال أبو عبد الله: هذا حديث واه والمغيرة بن زياد صاحب مناكير قال الشيخ: وأهل الحجاز يقولون لخل العنب خل الخمر، وهو المراد بالخبر إن صح الخبر إن شاء الله، أو خمرا تخللت بنفسها.

⁽٤) إسناده ضعيف: أخرجه الطبري في تهذيب الآثار (١٢٠٢)، والطبراني في الكبير (٨٤٧)، وفي الأوسط (٩٣٩٠)، والبيهقي في معرفة السنن (١١٧٢٢)، كلهم من طرق عن فَرْجُ بْنُ فَضَالَةً،

عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْقٍ، قَالَ: نِعْمَ الأُدُمُ، أَوِ الإِدَامُ، الْخَلُّ (١).

وأجاب عليهم أصحاب القول الأول:

فقال البيهقي (٨/ ٢٢٦): حديث مغيرة بن زياد، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي ﷺ: «خير خلكم خل خمركم». فهو مما تفرد به مغيرة، وليس بالقوي، وأهل الحجاز يسمون خل العنب خل خمر، ثم هو وما قبله محمولان على الخمر إذا تخللت بعينها إن صحت الرواية، والله أعلم، وعلى ذلك حمل الفرج بن فضالة روايته.

قال المباركفورى: وأما حديث. نعم الإدام الخل. فالمراد بالخل الخل الذي لم يتخذ من الخمر جمعاً بين الأحاديث والله تعالى أعلم (٢).

مسألة: ويحرم التجارة في الخمر

ويحرم التجارة بالخمر وذلك لم رُوي عن النبي ﷺ؛ ففي حديث عَائِشَةَ ﴿ فَكُمْ مَا اللَّهِ عَالِمُهُ اللَّهِ عَلَيْ اللَّهِ النَّبِي ﷺ، فَقَالَ: ﴿ حُرِّمَتِ النَّبِي اللَّهِ النَّبِي اللَّهُ النَّبِي اللَّهُ اللَّالِمُ اللَّهُ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ ال

قال ابن قدامة كتالثه: ولا يجوز بيع الخمر، ولا التوكيل في بيعه، ولا شراؤه. قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على أن بيع الخمر غير جائز. وقال أبو حنيفة: يجوز للمسلم أن يوكل ذميا في بيعها وشرائها. وهو غير صحيح؛ فإن عائشة روت أن النبى عليها قال: «حرمت التجارة في الخمر».

وعن جابر، أنه سمع النبي ﷺ عام الفتح، وهو بمكة، يقول: «إن الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام» فقيل: يا رسول الله، أرأيت شحوم الميتة،

عَنْ يَخْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، أَنَّهَا كَانَتْ لِهَا شَاةٌ تَحْتَلِبُهَا، فَفَقَدَهَا النَّبِيُّ ﷺ. قال الدارقطني: تفرد به فرج بن فضالة، وهو ضعيف، يروي عن يحيى بن سعيد الأنصاري أحاديث لا يتابع عليها. انتهى.

⁽١) أخرجه مسلم (٥٤٠٠)، والترمذي (١٨٤٠)، وابن ماجه (٣٣١٦)، وغيرهم.

⁽٢) تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي (٤/ ٤٧٨).

⁽٣) أخرجه البخاري (٢٢٢٦)، وأبو داود (٣٤٩٠).

فإنه تطلى بها السفن، وتدهن بها الجلود، ويستصبح بها الناس؟ فقال: «لا، هو حرام». ثم قال رسول الله ﷺ: «قَاتَلَ الله يَهُودَ، إِنَّ الله حَرَّمَ عَلَيْهِم شُحُومَهَا، فَجَمَّلُوهُ، ثُمَّ بَاعُوهُ، فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ » متفق عليه. ومن وكل في بيع الخمر، وأكل ثمنه، فقد أشبههم في ذلك.

ولأن الخمر نجسة محرمة، يحرم بيعها، والتوكيل في بيعها، كالميتة والخنزير، ولأنه يحرم عليه بيعه، فحرم عليه التوكيل في بيعه، كالخنزير (١).

مسالة: يحرم الانتفاع بها للتداوي وغيره

يحرم التداوي بالخمر والانتفاع بها؛ وذلك لم رواه مسلم عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَائِلِ، عَنْ أَبِيهِ - وَائِلِ الْحُضْرَمِيِّ، أَنَّ طَارِقَ بْنَ سُوَيْدِ الْجُعْفِيَّ، سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْخَمْرِ، فَنَهَاهُ - أَنْ يَصْنَعَهَا، فَقَالَ: إِنَّمَا أَصْنَعُهَا لِلدَّوَاءِ، فَقَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ بِدَوَاءٍ، وَلَكِنَّهُ وَلَكُونَهُ وَلَكُونَهُ وَلَكُونَهُ وَلَكُونَا وَاللَّهُ وَلَكُونَهُ وَلَكُونَا وَالْعَلَىٰ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَلَكُولُهُ وَاللَّهُ وَلَا لَهُ وَاللَّهُ وَلَا لَا لَا لَهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالَةُ وَاللَّهُ وَالْمُؤْلُولُونَا وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا لَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُؤْلُولُهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُؤْلَا لِللللَّهُ وَاللَّهُ وَالَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُؤْلِقُولُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَاللَّهُ وَاللَّاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّاللَّاللَّاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالِمُولِلَّا لَلّهُ وَال

□ وإليك أقوال أهل العلم:

كر أو لا قول الأحناف:

قال بدر الدين العينى: عند أبي حنيفة كتاتئه: لا يحل شربه للتداوي ولا لغيره؛ لأنه لا يتيقن بالشفاء فيه فلا يعرض عن الحرمة. وعند أبي يوسف كتاتئه يحل للتداوي للقصة، وعند محمد كتاتئه يحل للتداوي وغيره لطهارته عنده (٣).

وقال أبو بكر علاء الدين السمرقندي: أما الخمر فلها أحكام ستة الأول تحريم شرب قليلها وكثيرهاو يحرم الانتفاع بها للتداوي وغيره (٤٠).

وقال عبد الله بن (أبي زيد) عبد الرحمن النفزي، القيرواني، المالكي: للتداوي للرجال جائز وهو من زينة النساء ولا يتعالج بالخمر ولا بالنجاسة ولا بها فيه ميتة

⁽١) المغنى (٤/ ١٩٦).

⁽٢) أخرجه مسلم (١٩٨٤)، وأحمد (٤/٣١٧).

⁽٣) البناية شرح الهداية (١/ ٤٤٦).

⁽٤) تحفة الفقهاء (٣/ ٣٢٦).

ولا بشيء مما حرم الله ﷺ (١).

كرقول الشافعية:

الماوردي: فأما شرب الخمر من العطش وللتداوي، فالظاهر من مذهب الشافعي أنه لا يحل شربها(٢).

قال النووي: الخمر والنبيذ وغيرهما من المسكر فهل يجوز شربها للتداوي أو العطش فيه أربعة أوجه مشهورة، (الصحيح) عند جمهور الأصحاب لا يجوز فيها، (والثاني) يجوز (والثالث) يجوز للتداوي دون العطش (والرابع) عكسه قال الرافعي الصحيح عند الجمهور لا يجوز لواحد منها(").

کے قول الحنابلة:

قال ابن قدامة: لا يجوز التداوي بمحرم ولا بشيء فيه محرم مثل ألبان الأُتن ولحم شيء من المحرمات، ولا شرب الخمر للتداوي⁽³⁾.

مسألة: هل النهي عن الانتباذ منسوخ أو لا؟

ورد عن النبي ﷺ نصوص تنهي عن الانتباذ في بعض الأوعية وأخرى تبيح ذلك شريطة ألا تفضى إلى السكر.

كر أولا: الانتباذ:

🕸 والانتباذ في اللغة له تعريفات:

قال أبو منصور الهروي تَعَلَّلُهُ: والنَّبْذُ الطرحُ، وَمَا لم يَصِرْ مُسْكراً حَلَال فَإِذا أسكر فَهُوَ حرَام (٥٠).

⁽١) متن الرسالة (١/ ١٦٦).

⁽٢) الحاوي الكبير (١٥/ ١٧٠).

⁽٣) المجموع شرح المهذب (٩/ ٥١).

⁽٤) المغنى (١١/ ٨٣).

⁽٥) تهذيب اللغة (١٤/ ٤١٨).

قال ابن سيده تخلفه: النَّبْذُ طَرْحُكَ الشَّيْءَ أَمامَكَ أَو وَراءَكَ وكُلُّ طَرْحٍ نَبْذُ والنَّبِيذُ الشَّيْءُ المَنْبُوذُ والنَّبِيذُ ما نُبِذَ من عَصِيرٍ ونَحْوِه وقد نَبَذَ النَّبِيذَ وأَنْبَذَهُ ونَبَّذَه وفي الحَدِيثِ نَبَّذُوا وانْتَبَذُوا ".

قال مرتضى الزَّبيدي: (النَّبْذُ: طَرْحُكَ الشيْءَ) مِن يدِك (أَمامَك أَو وَرَاءَك، أَو عَامُّ)، يُقَال: نَبَذَ الشَّيْءَ، إِذا رَمَاه وأَبْعَدَه (٢).

قال ابن تيمية كَتِلَةُ: وَجَاءَ عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْهُ اللَّهُ كَانَ يَشْرَبُ النَّبِيدَ» وَالْمُرادُ بِهِ النَّبِيدُ الْخُلُو، وَهُو أَنْ يُوضَعَ التَّمْرُ أَوْ الزَّبِيبُ فِي الْمَاءِ حَتَّى يَحْلُو ثُمَّ يَشْرَبَهُ، وَكَانَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ وَلَا لُمْ وَكَانَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ وَلَا لَمْ وَالْحَرْفِ الْمُزْفِ الْمُزَو وَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ فَيَشْرَبُ الرَّجُلُ مُسْكِرًا، وَنَهَاهُمْ عَنْ الْحَلِيطَيْنِ مِنْ التَّمْرِ وَالظَّرْفِ النَّرِيبِ جَمِيعًا؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا يُقَوِّي الْآخَرِ؛ وَنَهَاهُمْ عَنْ شُرْبِ النَّبِيذِ بَعْدَ ثَلَاثِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَصِيرُ فِيهِ السُّكُرُ وَالْإِنْسَانُ لَا يَدْرِي. كُلُّ ذَلِكَ مُبَالَغَةٌ مِنْهُ مِنْ .

وقد وردعن النبي نصوص تمنع من الانتباذ في بعض الآنية:

فَعَنْ أَبِي جَمْرَةَ، قَالَ: كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يُقْعِدُنِي عَلَى سَرِيرِهِ، فَقَالَ لِي: إِنَّ وَفْدَ عَبْدِ الْقَيْسِ لِمَّا أَتُوْا رَسُولَ الله عَيَّكَ قَالَ: «مَنِ الْوَفْدُ؟»، قَالُوا: رَبِيعَةُ، قَالَ: «مَوْحَبًا بِالْوَفْدِ - أَوِ الْقَوْمِ - غَيْرَ خَزَايَا وَلاَ نَدُامَى»، قَالُوا: يَا رَسُولَ الله، إِنَّ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ كُفَّارَ مُضَرَ، فَمُوْنَا بِأَمْرٍ نَدْخُلُ بِهِ الْجَنَّةُ وَنُخْبِرُ بِهِ مَنْ وَرَاءَنَا، فَسَأَلُوا عَنِ الأَشْرِبَةِ، فَنَهَاهُمْ عَنْ أَرْبَع، وَأَمْرَهُمْ بِأَرْبَع، أَمْرَهُمْ: بِالإِيهَانِ بِالله، قَالَ: «هَلْ تَدْرُونَ مَا الإِيهَانُ بِالله؟»، قَالُوا: الله وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «شَهَادَةً أَنْ لاَ إِلهَ إِلَّا الله وَحْدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ لَا إِلهَ إِلَّا الله وَرَسُولُهُ الْمَريكَ لَهُ، وَأَنَّ لَوْ إِللهُ إِلَا الله وَرَسُولُ الله، وَإِقَامُ الصَّلاَةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، - وَأَظُنُ فِيهِ صِيَامُ رَمَضَانَ - وَتُؤْتُوا مِنَ اللهُ اللهِ الله الله وَرَسُولُ الله، وَإِقَامُ الصَّلاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، - وَأَظُنُ فِيهِ صِيَامُ رَمَضَانَ - وَتُؤْتُوا مِنَ اللهُ اللهِ الله وَالنَّقِيرِ، وَرُبَّا قَالَ: «اللهُ اللهُ الله وَالنَّقِيرِ، وَرُبَّا قَالَ: «اللهُ اللهُ ا

⁽١) المحكم والمحيط الأعظم (١٠/ ٨٤).

⁽٢) تاج العروس من جواهر القاموس (٩/ ٤٨٠).

⁽٣) الفتاوي الكبرى لابن تيمية (٣/ ٤٢٢).

⁽٤) أخرجه البخاري (٨٧، ٢٢٦٦)، ومسلم (١٩٩٧).

وقال عدد من أهل العلم أن هذا النهي منسوخ بأدلة منها:

حديث بريد عن أبيه قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنِ الْأَشْرِبَةِ فِي ظُرُوفِ الْأَدَم، فَاشْرَبُوا فِي كُلِّ وِعَاءٍ غَيْرَ أَنْ لَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا»(١).

وفي رواية عَنِ ابْنِ بُرَيْدَة، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا، وَنَهَيْتُكُمْ عَنْ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ فَوْقَ ثَلَاثٍ، فَأَمْسِكُوا مَا بَدَا لَكُمْ، وَنَهَيْتُكُمْ عَنِ النَّبِيذِ إِلَّا فِي سِقَاءٍ، فَاشْرَبُوا فِي الْأَسْقِيَةِ كُلِّهَا، وَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا»(٢).

🗐 واختلف أهل العلم في كون الانتباذ في هذا الأوعية منسوخ أو غير منسوخ:

فذهب الأحناف، والشافعي، وأحمد، أن النهي عن الانتباذ في هذا الأوعية منسوخ.

□ وإليك أقوالهم:

كرقول الأحناف:

قال الطحاوي: فثبت بهذه الآثار، نسخ ما تقدمها، مما قد رويناه في هذا الباب، في تحريم الانتباذ في الأوعية كلها، وهذا تحريم الانتباذ في الأوعية كلها، وهذا قول أبي حنيفة، وأبي يوسف، ومحمد، رحمهم الله تعالى (٣).

کر قول الشافعية:

قال النووي: مختصر القول فيه أنه كان الانتباذ في هذه الأوعية منهيا عنه في أول الإسلام خوفا من أن يصير مسكرا فيها ولانعلم به لكثافتها فتتلف ماليته وربها شربه الإنسان ظانا أنه لم يصر مسكرا فيصير شاربا للمسكر، وكان العهد قريبا بإباحة المسكر فلها طال الزمان واشتهر تحريم المسكر، وتقرر ذلك في نفوسهم نسخ ذلك وأبيح لهم الانتباذ في كل وعاء بشرط أن لاتشربوا مسكرا(٤).

⁽١) أخرجه مسلم (١٩٩٩).

⁽٢) أخرجه مسلم (٩٧٧)، وأبو داود (٣٦٩٨)، النسائي (٢٠٣٢).

⁽٣) شرح معاني الآثار (٤/ ٢٢٩).

⁽٤) شرح مسلم (١٣/ ١٥٩).

قال ابن حجر: وقال ابن العربي ثبت تحريم الخمر لما يحدث عنها من السكر وجواز النبيذ الحلو الذي لا يحدث عنه سكر، وثبت النهي عن الانتباذ في الأوعية ثم نسخ (١).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة تخلفه: يجوز الانتباذ في الأوعية كلها وعن أحمد أن يكره الانتباذ في الدباء والختم (والحنتم) والنقير والمزفت؛ لأن النبي على نهى عن الانتباذ فيها والدباء اليقطين والحتم (والحنتم) الجرار والنقير الخشب والمزفت الذي يطلى بالزفت، والضحيج أنه لا يكره لما روى بريدة أن رسول الله على قال: «نَهَيْتُكُمْ عَنْ ثَلاَثٍ وَأَنَا آمُرُكُمْ مِنَ نَهَيْتُكُمْ عَنِ الأَشْرِبَةِ أَنْ تَشْرَبُوا إِلاَّ فِي ظُرُوفِ الأَدَمِ فَاشْرَبُوا فِي كُلِّ وعَاء ولا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا» رواه مسلم، وهذا دليل على نسخ النهي ولا حكم للمنسوخ (٢).

القول الثاني: أن النهى عن الانتباذ في هذه الأوعية غير منسوخ:

قال به سفيان الثوري ومالك وهو أحد الروايتين عن أحمد.

□ وإليك أقوالهم:

قال ابن عبد البر: وإلى هذا ذهب سفيان الثوري فلم يجز الانتباذ في الدبا والحنتم والنقير والمزفت^(٣).

كرقول المالكية:

قال ابن عبد البر: وقال ابن القاسم كره مالك الانتباذ في الدباء، والمزفت، ولم يكره غير ذلك^(١).

⁽۱) فتح الباري (۱۰/ ۲۹).

⁽٢) الشرح الكبير على متن المقنع (١٠/ ٣٤٠).

⁽٣) الاستذكار (٥/ ٢٣٤).

⁽٤) الاستذكار (٥/ ٢٣٤). قال أبو عمر: أظن هؤلاء الأئمة إنها كرهوا الانتباذ في الأوعية المسهاة في الأحاديث؛ لأنهم علموا أن النهي عنها لعلة ما تولده من إسراع الشدة في الأنبذة مع علمهم أن كل مسكر حرام فخافوا مواقعة الحرام على الأمة، وعلموا أن النسخ إنها هو لمن يحفظ فاحتاطوا

قال ابن رشد: فإنهم أجمعوا على جواز الانتباذ في الأسقية، واختلفوا فيها سواها، فروى ابن القاسم عن مالك أنه كره الانتباذ في الدباء والمزفت ولم يكره غير ذلك. وكره الثوري الانتباذ في الدباء والحنتم والنقير والمزفت (١).

وقال أبو الوليد الباجي تعمله: "ونهيه عني عن أن ينبذ في الدباء والمزفت» الدباء هو القرع، والمزفت: هو ما طلي بالزفت وهو القار. قال ابن حبيب: قال أهل العلم: إنها نهى عنه لئلا يعجل تغيير ما ينبذ فيها، قال ابن حبيب: فأخذ مالك بكراهية نبيذ الدباء والمزفت، قال ابن حبيب: والتخليل أحب إلي فيها، وبه أقول وجه رواية المنع منع الفعل وهو الانتباذ ونهيه على أن ينبذ في الدباء والمزفت، والنهي يقتضي التحريم أو الكراهية، ودليلنا من جهة المعنى أن هذا معنى يعجل شدة النبيذ ويغيره فوجب أن يكون ممنوعا كالخليطين، ووجه ما ذهب إليه ابن حبيب ما زعم أنه منسوخ وتعلق في ذلك بها رُوي عن بريدة الأسلمي أن رسول الله على قال: "كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَن النبيذِ إِلّا في سِقَاءٍ فَاشْرَبُوا وَاتَّقُوا كُلَّ (٢) مُسْكِرٍ»، ومن جهة المعنى أنه شراب ليست فيه شدة مطربة فوجب أن يكون مباح الانتباذ، أصل ذلك إفراده وانتباذه في السقاء.

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة كتلفه: يجوز الانتباذ في الأوعية كلها، وعن أحمد أن يكره الانتباذ فيها، في الدباء والختم (والحنتم) والنقير والمزفت؛ لأن النبي عَلَيْ نهى عن الانتباذ فيها، والدباء اليقطين والحنتم (والحنتم) الجِرَارِ والنقير الخشب والمزفت الذي يطلى بالزفت ".

وهناك بعض الأشربة المستحدثة أدخلها علينا أهل الأهواء سواء سُميت باسمها

وبنوا على أصل النهي ولم يقبلوا رخصة النسخ، والله أعلم.

⁽١) بداية المجتهد (٣/ ٢٧).

⁽٢) المنتقى شرح الموطأ (٣/ ١٤٣).

⁽٣) الشرح الكبير على متن المقنع (١٠/ ٣٤٠).

أو بغير اسمها كالويسكي، أو الشامبانيا، أو كالبيرة، والمخدرات، وغيرذلك، وكلها خرٌ مُحرمة.

قال الدكتور محمد زكي محمد خضر: أما الخمر فهي أم الكبائر، وقد حرم الله شربها وعصرها وسقيها والجلوس على مائدتها وبيعها وشرائها سواء سميت باسمها أو بغير اسمها؛ كالبيرة أو النبيذ أو الويسكي ويتبع الخمر في حكمه كل المسكرات والمخدرات سواء في ذلك ما أسكر منه القليل أو الكثير أو ما خدر. إن نعمة العقل من أكبر نعم الله تعالى، لذلك فإن إذهاب العقل ولو لفترة قليلة ابتغاء لذة تافهة، لايليق بالمسلم قإن الله قد كلفه بالانتفاع بتلك النعمة الكبيرة لا الاستهانة بها(١).

قال صالح بن عبد العزيز آل الشيخ: وقد سئل عن حكم شرب البيرة؟

فقال: المانع الإسكار، جاء في حديث ابن عباس أن النبي عَلَيْهُ نهى عن الجعة وهو نبيذ الشعير، فإذ كان الشعير مسكرا أو يتغير؛ فلا يجوز، أو تبين مثلا أنه ظهر فيه الإسكار؛ فلا يجوز، فالمعول على التغير، وإذا أشكل الأمر فإنه يجتنبه، والأصل في النبيذ الجواز، مثل ما تقدم إلا في ظهور الإسكار أو عند الإشكال (٢).

قال عبد الكريم بن صنيتان العمري: وقد تنوعت - في هذا العصر - أسهاء الخمر، وتعددت، وأطلق عليه مروجوه مسميات لم تكن معروفة من قبل، مثل: الويسكي، البيرة، الشمبانيا، الكولونيا، العرق، الكونياك، البرندي، المشروبات الروحية وغيرها.

وتحريم الخمر معلوم من الدين بالضرورة، لا ينكره إلا معاند أو جاحد، وقد اتفقت جميع الملل والشرائع على تحريمها، وماذاك إلا لخبثها وضررها على الإنسان، والله - تعالى - لطيف بعباده (٣).

قال سعود بن عبد العالي البارودي العتيبي: وسنبين باختصار أهم أنواع

⁽١) الاستقامة في مائة حديث نبوي (١/ ١٣).

⁽٢) شرح كتاب الجنايات من بلوغ المرام (١/ ١٥٤).

⁽٣) الأضرار الناجمة عن تعاطى المسكرات والمخدرات (١/ ٤٥).

المسكرات المشتهرة بين الناس في هذا الزمان وهي:

- ١ الحشيش والماريجوانا: (راجع مصطلح: مخدرات).
- ٢ العرق: هو عبارة عن سائل لونه لون الماء، وله رغوة بيضاء، ورائحة كريهة،
 يحضر بطريقة التقطير من المواد المخمرة.
- ٣ الويسكي: هو اسم حديث للمسكر، وهو كلمة من اللغة الأيتوسية معناها: ماء الحياة، وهو مشروب مقطر من الحبوب المنبتة المخمرة، غالبا الشعير أو القرطم أو القمح أو الذرة ونحو ذلك.
 - ٤- البيرة: وتسمى (الجعة) وهي شراب يتخذ من الشعير.
- ٥ الكولونيا: وهي نوع من العطور، يحتوى على الكحول الإثيلي، وقد عمت به البلوى في هذا الزمان فيندر أن تجد بقالة أو محلا إلا وتباع فيه، بل إن معظم البيوت توجد بها الكولونيا، تتخذ على أنها من العطورات، وفي الحقيقة هي من المسكرات، حيث تصل نسبة الكحول فيها إلى (٨٪). للمزيد: راجع مصطلح: كولونيا.
 - ٧ السيدر: وهو عصير التفاح المحتوي على نسبة عالية من الكحول (١).

مسألة: ما حكم الجمع بين الخليطين

الله أولا تعريف الخليطين:

قال ابن منظور: هو أن يجمع بين صنفين تمر وزبيب، أو عنب ورطب.

وقال الأزهري: وأما تفسير الخليطين الذي جاء في الأشربة وما جاء من النهي عن شربه فهو شراب يتخذ من التمر والبسر أو من العنب والزبيب، يريد ما ينبذ من البسر والتمر معا أو من الزبيب والعنب معا، وإنها نهى عن ذلك؛ لأن الأنواع إذا

⁽١) الموسوعة الجنائية الإسلامية المقارنة بالأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية (١/ ٧٣٧).

اختلفت في الانتباذ كانت أسرع للشدة والتخمير، والنبيذ المعمول من جليطين(١).

قال الفيروز آبادى كتلفه: و «نهى عن الخليطين أن ينبذا»، أي ما ينبذ من البسر والتمر معا، أو من العنب والزبيب، أو منه ومن التمر ونحو ذلك مما ينبذ مختلطا؛ لأنه يسرع إليه التغير والإسكار (٢).

واختلف أهل العلم في هذه المسألة على أربعة أقوال:

القول الأول: يحرم الجمع بين الخليطين أسكر أم لم يسكر:

وهذا قول: أبي سعيد الخدري، وأبي هريرة، وجابر، وأبي مسعود الأنصاري، وجابر بن زيد، وعطاء، وطاوس، وهو قول مالك في رواية، والشافعية في رواية، وأحمد في رواية، وإسحاق – رحمهم الله.

□ واستدل القائلون بهذا القول بأدلة منها:

١- أَنَّ جَابِرًا عَلَيْهُ يَقُولُ: نَهَى النَّبِيُّ عَلَيْهُ عَنِ الزَّبِيبِ وَالتَّمْرِ وَالبُّسْرِ وَالرُّطَبِ(٣).

٢- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ رَسُولِ الله ﷺ: «أَنَّهُ نَهَى أَنْ يُنْبَذَ التَّمْرُ وَالنَّبِيثِ جَمِيعًا، وَنَهَى أَنْ يُنْبَذَ الرُّطَبُ وَالْبُسْرُ جَمِيعًا» (٤٠).

٣- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَهَى عَنِ التَّمْرِ وَالزَّبِيبِ أَنْ يُخْلَطَ بَيْنَهُمَا، وَعَنِ التَّمْرِ وَالْبُسْرِ أَنْ يُخْلَطَ بَيْنَهُمَا» (٥).

٤- عَنْ عَبْدِ الله بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لَا تَنْتَبِذُوا الزَّهْوَ وَالرُّطَبَ بَمِيعًا، وَانْتَبِذُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى جَدِيهِ» (١٠).

⁽١) لسان العرب (٧/ ٢٩١).

⁽٢) القاموس المحيط (١/ ٦٦٦).

⁽٣) أخرجه البخاري (٥٦٠١).

⁽٤) أخرجه مسلم (١٩٨٦)، والنسائي (٥٥٥٦)، وغيرهما.

⁽٥) أخرجه مسلم (١٩٨٧)، والترمذي (١٨٧٧)، والنسائي (٦٧٧٣)، وأحمد (٣/٣).

⁽٦) أخرجه مسلم (١٩٨٨)، وأبو داود (٢٧٠٤)، والنسائي (٢٤٠٥).

٥- عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: قَدْ نَهُمِيَ أَنْ يُنْبَذَ الْبُسْرُ وَالرُّطَبُ جَمِيعًا، وَالتَّمْرُ وَالزَّبِيبُ جَمِيعًا (١).

□ وإليك أقوالهم بالتفصيل:

كر قول أبي سعيد الخدري ﴿ اللهُ الله

عن عقبة بن عبد الغافر، قال: كان أبو سعيد الخدري ينهى أن يجمع بين التمر والزبيب (٢).

كرقول جابر بن عبد الله فظيه:

عَنْ جَابِرِ قَالَ: «التَّمْرُ وَالْبُسْرُ إِذَا خُلِطًا خَمْرٌ " (٣).

كر قول أبي مسعود الأنصاري رهيه:

عن ثابت بن عبيد: قال: كان أبو مسعود الأنصاري: «يأمر أهله بقطع المذنب من البسر، فينبذ كل واحد منهما على حدة»(٤).

کے قول ابن عمر ہ:

عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: قَدْ نَهِيَ أَنْ يُنْبَذَ الْبُسْرُ وَالرُّطَبُ جَمِيعًا، وَالتَّمْرُ وَالزَّبِيبُ جَمِيعًا (٥).

(١) أخرجه مسلم (١٩٩١).

⁽٢) إسناده منقطع: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٤٩٤) قال: حدثنا أبو أسامة، عن ابن عون، عن محمد، عن عقبة بن عبد عن عقبة بن عبد الخافر. الغافر.

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٠٢٤) قال: حدثنا عبد الرحيم بن سليهان وابن الجعد في «المسند» (١٩٣٠) قال: حدثنا المُسْعُودِيِّ كلاهما: عبد الرحيم والمسعودي عن محارب بن دثار السدوسي عن جابر به.

⁽٤) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٠٢٤) قال: حدثنا عبد الرحيم بن سليهان وابن الجعد في «المسند» (١٩٣٠) قال: حدثنا المُسْعُودِيّ كلاهما عبد الرحيم والمسعودي عن محارب بن دثار السدوسي عن جابر به.

⁽٥) أخرجه مسلم (١٩٩١).

🎾 قول أبي هريرة 🕮:

لما حرمت الخمر كانوا يأخذون البسر فيقطعون منه كل مذنب، ثم يأخذ البسر فيفضخه، ثم يشربه (١).

کے قول جابر بن زید کنالٹہ:

عن يزيد بن كيسان قال: سألت أبا الشعثاء جابر بن زيد عن الفضيخ؟ قال: «وما الفضيخ؟» قلت: البسر والتمر، فقال: «والله لأن تأخذ الماء فتغليه فتجعله في بطنك خير من أن تجمعها جميعا في بطنك»(٢).

كرقول عطاء وطاوس وإسحاق - رجمها الله:

قال الخطابي: ذهب غير واحد من أهل العلم إلى تحريم الخليطين وإن لم يكن الشراب المتخذ منهما مسكراً قولا بظاهر الحديث ولم يجعلوه معلولاً بالإسكار، وإليه ذهب عطاء وطاوس. وبه قال مالك وأحمد بن حنبل وإسحاق وعامة أهل الحديث (٣).

كرقول المالكية:

قال ابن عبد البر: الأحاديث في هذا الباب صحاح متواترة تلقاها العلماء بالقبول لكنهم اختلفوا في معناها فذهب مالك والشافعي وأصحابهما إلى القول بظاهرها وعمومها، ونهوا عن الخليطين جملة واحدة قال مالك لما ذكر حديث النهي عن أن ينبذ البسر والرطب جميعا والزهو والرطب جميعا: وعلى هذا أدركت أهل العلم

⁽١) أخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٤٩٧) قال: حدثنا أبو أسامة، عن حاتم بن أبي صغيرة، عن أبي مصعب المدني، قال: سمعت أبا هريرة به. و أبي مصعب المدني لم أستطع تحديده.

⁽٢) إسناده حسن: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٠٢٧) قال: حدثنا مروان بن معاوية، عن يزيد بن كيسان، قال: سألت أبا الشعثاء جابر بن زيد به. وهذا إسناد حسن من يزيد بن كيسان «صدوق يخطيء».

⁽٣) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٠٢٨) قال: حدثنا عبد الرحيم، عن أشعث، عن ثابت بن عبيد، قال: كان أبو مسعود الأنصاري به. وأشعث بن سوار «ضعيف».

ببلدنا، وقال الشافعي: نهى رسول الله على عن الخليطين فلا يجوزان على حال، ولا يجمع عند مالك والشافعي بين شرابين سواء نبذ كل واحد منهما على حدة، أو جمع شيئان فنبذا جميعا(١).

كرقول الشافعية:

قال الخطابي: قد ذهب غير واحد من أهل العلم إلى تحريم الخليطين وإن لم يكن الشراب المتخذ منهما مسكراً قولا بظاهر الحديث ولم يجعلوه معلولاً بالإسكار، وإليه ذهب عطاء وطاوس. وبه قال مالك وأحمد بن حنبل وإسحاق وعامة أهل الحديث وهو غالب مذهب الشافعي. وقالوا: من شرب الخليطين قبل حدوث الشدة فهو آثم من جهةواحدة، وإذا شرب بعد حدوث الشدة كان آثماً من جهتين أحدهما شرب الخليطين والآخر شرب المسكر (٢).

کے قول الحنابلة:

قال ابن قدامة: وقال أحمد: الخليطان حرام. وقال في الرجل ينقع الزبيب، والتمر الهندي، والعناب ونحوه، ينقعه غدوة، ويشربه عشية للدواء: أكرهه؛ لأنه نبيذ، ولكن يطبخه ويشربه على المكان (٣).

القول الثاني: يجوز الجمع بين الخليطين:

قال به الأحناف.

استدل القائلين بهذا القول بأدلة: منها ما رواه أبو داود عن عائشة وأن «أن رسول الله عليه كان ينبذ له زبيب فيلقى فيه تمر، وتمر فيلقى فيه الزبيب»(٤).

⁽١) التمهيد (٥/ ١٦٣).

⁽٢) معالم السنن (٤/ ٢٦٩).

⁽٣) المغنى (٩/ ١٧٢).

⁽٤) إسناده ضعيف: أخرجه أبو داود (٣٧٠٧)، والبيهقي (١٧٤٦٣) قال: حدثنا مسدد، حدثنا عبد الله بن داود، عن مسعر، عن موسى بن عبد الله، عن امرأة، من بني أسد عن عائشة عن عن النبي عليه وهذا إسناد ضعيف من أجل جهالة المرأة التي من بني أسد.

وعن صفية بنت عطية، قالت: دخلت مع نسوة من عبد القيس على عائشة، فسألناها عن التمر والزبيب، فقالت: «كنت آخذ قبضة من تمر، وقبضة من زبيب، فألقيه في إناء، فأمرسه، ثم أسقيه النبي ﷺ (۱).

□ وإليك أقوالهم:

كرقول الأحناف:

قال السرخسي: وأنه لا بأس بشراب الخليطين بخلاف ما يقوله المتقشفة: إنه لا يحل شراب الخليطين (٢).

قال أبو بكر الزَّبيدِيّ اليمني: (وَلَا بَأْسَ بِالْخَلِيطَيْنِ) وَهُوَ أَنْ يَجْمَعَ مَاءَ التَّمْرِ وَمَاء الزَّبِيبِ وَيُطْبَخَانِ أَذْنَى طَبْخ وَقِيلَ: هُمَا الْجُمْعُ بَيْنَ التَّمْرِ، وَالْعِنَبِ أَوْ التَّمْرِ، وَالزَّبِيبِ وَيُعْتَبَرُ فِي طَالَبْخِهِمَا ذَهَابُ الثَّلُثَيْنِ^(٣).

القول الثالث: أن الجمع بين الخليطين مكروه:

وبه قال مالك في رواية والشافعية في رواية، وأحمد في رواية.

كرقول المالكية:

قال ابن عبد البر: قد كره مالك أن يخلط من الأنبذة ما قد نبذ مفترقا كنبيذ تمر ونبيذ زبيب يجعلان في إناء واحد ثم يشربان معا، وكان يكره إذا خلطا للخل أيضا وكل صنفين من التمر والزبيب إذا خلطا في الانتباذ فهما خليطان كالزبيب الأحمر والأسود والتمر الصيحاني والعجوة والبسر المطرق ولا بأس بشرب البتع إذا لم

⁽۱) إسناده ضعيف جدًّا: أخرجه أبو داود (۳۷۰۸)، والبيهقي (١٧٤٦٤) قال: حدثنا زياد بن يحيى الحساني، حدثنا أبو بحر حدثنا عتاب بن عبد العزيز الحماني، حدثتني صفية بنت عطية، قالت: دخلت مع نسوة من عبد القيس على عائشة عن النبي على وهذا إسناد ضعيف من عبد الرحمن ابن عثمان بن أمية بن عبد الرحمن بن أبى بكرة الثقفى "ضعيف"، وعتاب بن عبد العزيز الحماني "مجهول الحال» وصفية بنت عطية "مجهولة".

⁽Y) Humed (YY/0).

⁽٣) الجوهرة النيرة (٢/ ١٧٥).

يسكر كثيره وقد قيل فيه: إنه من الخليطين، والأول قول مالك وكره مالك الانتباذ (١).

قال سحنون: قلت لابن القاسم: فهل كان مالك يكره أن ينبذ؟ قلت: أرأيت النبيذ إذا انتبذته، أيصلح لي أن أجعل فيه عجينا أو دقيقا أو سويقا أو ما يشبه، ليشتد به النبيذ قليلا أو ليعجل به النبيذ؟ قال: سألت مالكا عنه فأرخص فيه وقال: لا أرى به بأسا، ثم سألته بعد فنهى عنه.

قال: وقال في مالك: وقد قال في أهل المغرب إن ترابا عندهم يجعلونه في العسل، وإن هذه أشياء يريدون بها إجازة الحرام فكرهه.

قال ابن القاسم: وأنا لا أرى به بأسا ما لم يسكر.

قلت: أرأيت البسر والتمر أو الرطب والتمر أو الزبيب والتمر، أيجمعان في النبيذ جميعا في قول مالك؟

قال: قال لي مالك: لا ينبذان جميعا وإن نبذا مختلفين شربا حلالا، ولا أحب أن يخلطا في إناء واحد ثم يشربا؛ لأن النبي على أن ينبذ البسر والتمر جميعا، أو يشرب الزهو والتمر جميعا. قال: فهذه الأشياء كلها لا يجمع منها شيئان في الانتباذ، ولا يجمع منها شيئان في إناء واحد يخلطان فيشربان جميعا وإن كانا حلالين كلاهما لنهى النبي عليه الذي جاء فيه.

قلت: وكذلك الحنطة والشعير لا يجمعان في الانتباذ ولا في الشرب؟ قال: نعم في رأيي.

قلت: أرأيت إن مزج نبيذه بالماء، أيكون هذا قد جمع شيئين في قدح واحد؟ قال: لا، لأن الماء ليس بنبيذ، وإنها يكره أن يخلط به كلها كان نبيذا أو كان شرابا ينبذ منه، وإن لم يكن نبيذا. وأما الماء فإنه ليس بنبيذ، ولكن به ينبذ وإنها النبيذ غير الماء وبالماء يكون، ولا بأس بالماء بأن يخلطه بشر ابه فيشر به.

⁽١) الكافي في فقه أهل المدينة (١/ ٤٤٣).

قلت: أرأيت إن خلط عسلا بنبيذ، أيصلح له أن يشربه في قول مالك؟

قال: لا يصلح له أن يشربه في قول مالك؛ لأن العسل هو نبيذ وهو شراب قبل أن ينبذ وليس هو بمنزلة الماء، لأن الماء لا ينبذ كها ينبذ العسل، وقد وصفت لك ذلك.

قلت: أفيؤكل الخبز بالنبيذ؟ قال: نعم، لا بأس بذلك لأن الخبز ليس بشراب. قلت: أينقعه في نبيذه ويدعه يوما أو يومين فيشربه قبل أن يسكر؟

قال: قد أخبرتك عن الجذيذة وما أشبهها أن مالكا كرهها في قوله الآخر، فهذا يشبه ما وصفت لك من قوله في الجذيذة في أول قوله وفي آخره.

قلت: لم كره مالك أن يجمع بين الزبيب والتمر أو الرطب والتمر أو البسر والتمر في الانتباذ؟ قال: للأثر الذي جاء.

قلت: البسر المذنب الذي قد أرطب بعضه؟ قال: ما سمعت من مالك فيه إلا الحديث. «نهى أن ينبذ الزهو والرطب جميعا» ولا يعجبني إلا أن يكون بسرا كله أو رطبا كله (١).

كرقول الشافعية:

قال النووي: لا تنتبذوا الزهو والرطب جميعا هذه الأحاديث في النهي عن انتباذ الخليطين وشربها وهما تمر وزبيب أوتمر ورطب أو تمر وبسر أو رطب وبسر أو زهو وواحد من هذه المذكورات ونحو ذلك قال أصحابنا وغيرهم من العلماء: سبب الكراهة فيه أن الإسكار يسرع إليه بسبب الخلط قبل أن يتغير طعمه فيظن الشارب أنه ليس مسكرا ويكون مسكرا ومذهبنا ومذهب الجمهور. أن هذا النهى لكراهة التنزيه ولايحرم ذلك مالم يصر مسكرا وبهذا قال جماهير العلماء (٢).

⁽١) المدونة (٤/ ٢٤٥).

⁽٢) شرح مسلم (٧/ ١٧٣).

القول الرابع: أن الكراهة أن ينبذا جميعاً لأن أحدهما يشد.

قال الخطابي: قال الليث بن سعد إنها جاءت الكراهة أن ينبذا جميعاً؛ لأن أحدهما يشد صاحبه(١).

قال ابن حجر: وحكى الطحاوي في اختلاف العلماء عن الليث قال: لا أرى بأسا أن يخلط نبيذ التمر ونبيذ الزبيب ثم يشربان جميعا، وإنها جاء النهي أن ينبذا جميعا ثم يشربان لأن أحدهما يشتد به صاحبه (٢).

مسألة: هل خلط اللبن بالماء من الأخلاط المنهي عنه أولا؟

شرب اللبن المخلوط بالماء جائز بها سنورده من الأدلة الآن ولكن لا يجوز خلط اللبن بالماء وبيعه على أساس أنه لبن خالص فهذا غش لا يجوز، وأما عن أدلة جواز شرب اللبن المخلوط بالماء فمنها البخاري وغيره.

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله ﴿ الله ﴿ الله عَلَيْ اللَّهِ الله وَمَعَهُ صَاحِبٌ لَهُ ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُ عَلَيْهُ: ﴿ إِنْ كَانَ عِنْدُكَ مَاءٌ بَاتَ هَذِهِ اللَّيْلَةَ فِي شَنَّةٍ وَإِلَّا صَاحِبٌ لَهُ ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُ عَلَيْهِ : ﴿ إِنْ كَانَ عِنْدُكَ مَاءٌ بَاتَ هَذِهِ اللَّيْلَةَ فِي شَنَّةٍ وَإِلَّا كَرَعْنَا » قَالَ: وَالرَّجُلُ يُحَوِّلُ الله عَلَيْهِ مِنْ مَاءٌ بَائِتُ ، فَانْطَلِقْ إِلَى العَرِيشِ ، قَالَ: فَانْطَلَقَ بِهَا ، فَسَكَبَ فِي قَدَحٍ ، ثُمَّ حَلَبَ عَلَيْهِ مِنْ مَاءٌ بَائِتُ ، فَانْطَلِقْ إِلَى العَرِيشِ ، قَالَ: فَانْطَلَقَ بِهَا ، فَسَكَبَ فِي قَدَحٍ ، ثُمَّ حَلَبَ عَلَيْهِ مِنْ دَاجِنِ لَهُ ، قَالَ: فَشَرِبَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ ، ثُمَّ شَرِبَ الرَّجُلُ اللَّذِي جَاءَ مَعَهُ » (٣) .

فعَنْ أَنْسِ بْنِ مَالِكِ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ أُتِيَ بِلَبَنٍ قَدْ شِيبَ بِهَاءٍ، وَعَنْ يَمِينِهِ أَعْرَابِيُّ، وَعَنْ يَمِالِهِ أَبُو بَكْرٍ، فَشَرِبَ ثُمَّ أَعْطَى الأَعْرَابِيَّ، وَقَالَ: «الأَيْمَنَ فَالأَيْمَنَ () فَالْمُنْ () فَالمُنْ () فَالْمُنْ () فَالمُنْ () فَالْمُنْ () فَالمُنْ () فَالْمُنْ () فَالمُنْ () فَالمُنْ () فَالْمُنْ () فَالمُنْ () فَالْمُنْ () فَالمُنْ () فَالْمُنْ () فَالمُنْ () فِي الْمِنْ () فَالمُنْ () فَالْمُنْ () فَالمُنْ () فَالمُنْ () فَالْمُنْ () فَالمُنْ () فَالمُنْ (أَنْ لَالْمُنْ () فَالْمُنْ () فَالْمُنْ () فَالْمُنْ () فَالْمُنْ (أَلْمُنْ () فَالْمُنْ () فَالْمُنْ (أَلْمُنْ () فَالْمُنْ (أَلْمُنْ () فَالْمُنْ (أَلْمُنْ () أَلْمُنْ (أَلْمُنْ (أَلْمُنْ (أَلْمُنْ (أَلْمُنْ (أَلْمُنْ (أَلْمُنْ لُلْمُنْ أَلْمُنْ أَلْمُنْ أَلْمُنْ لَمُنْ أَلْمُنْ أَلْمُنْ

قال النووي: (شيب) أي خلط، وفيه جواز ذلك وإنها نهى عن شوبه إذا أراد

⁽١) معالم السنن (٤/ ٢٧٠).

⁽٢) فتح الباري (١٠/ ٦٨).

⁽٣) أخرجه البخاري (٥٦١٣)، وأحمد (٣/ ٣٢٧).

⁽٤) أخرجه البخاري (٥٦١٩)، ومسلم (٢٠٢٩)

بيعه؛ لأنه غش قال العلماء: والحكمة في شوبه أن يبرد أو يكثر أو للمجموع (١).

قال ابن بطال: وخلط اللبن بالماء إنها يجوز عند الشرب لطلب اللذة أو الحاجة إلى ذلك، وأما عند البيع فلا يجوز، لأنه غش^(٢).

قال بدر الدين العيني: هذا باب في بيان شرب اللبن ممزوجا بالماء، وقيده بالشرب احترازا عن الخلط عند البيع، فإنه غش، ووقع في رواية الكُشْميهني: باب شوب اللبن بالماء، بالواو بدل الراء، والشوب الخلط. قيل: مقصود البخاري أن ذلك لا يدخل في النهي عن الخليطين، وإنها كانوا يمزجون اللبن بالماء عند الشرب؛ لأن اللبن عند الحلب يكون حارا، وتلك البلاد في الغالب حارة فكانوا يكسرون حر اللبن بالماء البارد (٣).

قال ابن القيم كتانه: وكان ﷺ يشرب اللبن خالصا تارة، ومشوبا بالماء أخرى. وفي شرب اللبن الحلو في تلك البلاد الحارة خالصا ومشوبا نفع عظيم في حفظ الصحة، وترطيب البدن، وري الكبد، ولا سيها اللبن الذي ترعى دوابه الشيح والقيصوم والخزامي وما أشبهها، فإن لبنها غذاء مع الأغذية، وشراب مع الأشربة، ودواء مع الأدوية (٤).

قال المباركفورى: وإنها كانوا يمزجونه بالماء؛ لأن اللبن يكون عند حلبه حاراً، وتلك البلاد في الغالب حارة فكانوا يمزجونه بالماء لذلك (٥٠).

⁽۱) شرح مسلم (۱۳/ ۲۰۱، ۲۰۱).

⁽٢) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٦/ ٧٠).

⁽٣) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٢١/ ١٨٩).

⁽٤) الطب النبوي (جزء من كتاب زاد المعاد لابن القيم) (١/ ١٧٦).

⁽٥) تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي (٦/ ١٦).

مسألة: يجوز شرب النبيذ ما دام حلواً لم يتفير ولم يغل؟

النبيذ يطرح في الماء تمر أو زبيب ليحلوا به الماء ثم وهذا جائز بالسنة والإجماع.

قال ابن منظور: وهو أن يجمع بين صنفين: تمر وزبيب، أو عنب ورطب. وقال الأزهري: وأما تفسير الخليطين الذي جاء في الأشربة وما جاء من النهي عن شربه فهو شراب يتخذ من التمر والبسر أو من العنب والزبيب، يريد ما ينبذ من البسر والتمر معا أو من الزبيب والعنب معا، وإنها نهى عن ذلك لأن الأنواع إذا اختلفت في الانتباذ كانت أسرع للشدة والتخمير، والنبيذ المعمول من خليطين (۱).

قال الفيروزآبادى: و «نهى عن الخليطين أن ينبذا»، أي ما ينبذ من البسر والتمر معا، أو من العنب والزبيب، أو منه ومن التمر ونحو ذلك مما ينبذ مختلطا، لأنه يسرع إليه التغير والإسكار (٢).

أما عن السنة فها رواه مسلم عن ابْن عَبَّاسٍ ﴿ يُقُولُ: ﴿ كَانَ رَسُولُ اللهُ ﷺ يَثُولُ: ﴿ كَانَ رَسُولُ اللهُ ﷺ يُنْتَبَذُ لَهُ أَوَّلَ اللَّيْلَةَ الَّتِي تَجِيءُ، وَالْغَدَ وَاللَّيْلَةَ الَّتِي تَجِيءُ، وَالْغَدَ وَاللَّيْلَةَ الْأَخْرَى، وَالْغَدَ إِلَى الْعَصْرِ، فَإِنْ بَقِيَ شَيْءٌ سَقَاهُ الْخَادِمَ، أَوْ أَمَرَ بِهِ فَصُبَّ ﴾ (٣).

قال ابن تيمية كَالَّهُ: وَجَاءَ عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْهُ: «أَنَّهُ كَانَ يَشْرَبُ النَّبِيدَ» وَالْمُرَادُ بِهِ النَّبِي عَلَيْهُ الْحُلُو، وَهُو أَنْ يُوضَعَ التَّمْرُ أَوْ الزَّبِيبُ فِي الْمَاءِ حَتَّى يَحْلُو ثُمَّ يَشْرَبَهُ، وَكَانَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ قَدْ نَهَاهُمْ أَنْ يَنْتَبِذُوا فِي الْقَرْعِ وَالْحَشْبِ وَالْحَجَرِ وَالظَّرْفِ الْمُزَفِّتِ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا انْتَبَذُوا فِي الْقَرْعِ وَالْحَشْبِ وَالْحُجَرِ وَالظَّرْفِ الْمُزفَّتِ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا انْتَبَذُوا فِي الْمَرْعِ وَالْحَشْبِ وَالْحُرُبُ وَالظَّرْفِ اللَّهُمْ عَنْ الْخَلِيطَيْنِ مِنْ فِيهَا دَبَّ السَّكُرُ وَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ فَيَشْرَبُ الرَّجُلُ مُسْكِرًا، وَنَهَاهُمْ عَنْ الْخَلِيطَيْنِ مِنْ النَّيْدِ بَعْدَ ثَلَاتٍ النَّيْدِ بَعْدَ ثَلَاثٍ النَّيْدِ بَعْدَ ثَلَاثٍ النَّمْرِ وَالزَّبِيبِ جَمِيعًا؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا يُقَوِّي الْآخَرَ ؛ وَنَهَاهُمْ عَنْ شُرْبِ النَّبِيذِ بَعْدَ ثَلَاثٍ ؛ لِأَنَّهُ مَنْ أَحَدَهُمَا يُقَوِّي الْآخَرَ ؛ وَنَهَاهُمْ عَنْ شُرْبِ النَّبِيذِ بَعْدَ ثَلَاثٍ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَلَاثٍ اللَّهُ مُن الْفَقْقِي الْآخَرَ ؛ وَنَهَاهُمْ عَنْ شُرْبِ النَّبِيذِ بَعْدَ ثَلَاثٍ ؛ لِأَنَّهُ وَالْإِنْسَانُ لَا يَدْرِي. كُلُّ ذَلِكَ مُبَالَغَةٌ مِنْهُ أَنْ أَلَا لَا يَدْرِي . كُلُّ ذَلِكَ مُبَالَغَةٌ مِنْهُ أَلَاثً عَنْ شُرْبِ السَّكُرُ وَالْإِنْسَانُ لَا يَدْرِي . كُلُّ ذَلِكَ مُبَالَغَةٌ مِنْهُ أَنْهُ الْمُوالِ الْمَعْرَ فِيهِ السُّكُولُ وَالْإِنْسَانُ لَا يَدْرِي . كُلُّ ذَلِكَ مُبَالَغَةٌ مِنْهُ أَنْهُ اللَّهُ الْمُعْمُ عَنْ الْمَالَالَةُ الْمُعْلَاقِهُ اللْعَلَاقِ الْمُعْرِقِي السَّلُولُ الْمَالُولُ الْمَالُولُ الْمَالُولُ الْمَالُولُ اللْمُعْلَى اللْمُ لَا يَعْلَمُ الْمُعْلَى اللَّهُ الْمُعْلِي الللْهُ الْمُعْمُ عَنْ الْمُعْلِيْلِ اللْمُلْعَالِ اللْمُ الْلُولُ الْمُؤْلِقُ اللْهُ الْمُ الْمَالُولُ الْمُلُولُ الْمُؤْلِقُ اللْهَالُولُ الْمَالُولُ الْمَالُولُ الْمُؤْلِقُ اللْهُ الْمُؤْلِقُ الْمُعْمُ الْمُؤْلِقُ مُ الْمُ الْمُؤْلُولُ اللْهُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُ اللْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ ال

⁽١) لسان العرب (٧/ ٢٩١).

⁽٢) القاموس المحيط (١/ ٦٦٦).

⁽٣) أخرجه مسلم (٢٠٠٤).

⁽٤) الفتاوي الكبرى لابن تيمية (٣/ ٤٢٢).

قال النووي: في هذه الأحاديث دلالة على جواز الانتباذ وجواز شرب النبيذ ما دام حلوا لم يتغير ولم يغل وهذا جائز بإجماع الأمة وأما سقيه الخادم بعد الثلاث وقوله: وصبه فلأنه لايؤمن بعد الثلاث تغيره، وكان النبي على يتنزه عنه بعد الثلاث وقوله: (سقاه الخادم أو صبه) معناه تارة يسقيه الخادم وتارة يصبه، وذلك الاختلاف لاختلاف حال النبيذ فإن كان لم يظهر فيه تغير، ونحوه من مبادئ الإسكار سقاه الخادم ولايريقه؛ لأنه مال تحرم إضاعته ويترك شربه تنزها وإن كان قد ظهر فيه شيء من مبادئ الإسكار والتغير أراقه؛ لأنه إذا أسكر صار حراما ونجسا فيراق، ولايسقيه الخادم؛ لأن المسكر لايجوز سقيه الخادم كما لا يجوز شربه، وأما شربه على قبل الثلاث فكان حيث لاتغير ولامبادئ تغير ولا شك أصلا. والله أعلم (۱).

قال القاضي عياض كتالثة: فيه جواز شرب النبيذ مادام حلواً ولم يتغير ولم يغل، وجواز الانتباذ، ولاخلاف في هذا وأنه بعد ثلاث يخشى تغيره ولا يؤمن أن تداخله داخلة فتحرى النبي على ذلك بعد ذلك ولم يشربه وسقاه غيره، كراهية ما لعله يوجد فيه من رائحة لا أنه مسكر، إذا لو كان مسكراً لما سقاه الخادم ولا غيره، كما لم يشربه هو (٢).

كروأما الإجماع:

فقال النووي كتلة: في هذه الأحاديث دلالة على جوازالانتباذ وجواز شرب النبيذ ما دام حلوا لم يتغير ولم يغل وهذا جائز بإجماع الأمة (٣).

قال ابن رشد: فإنهم أجمعوا على جواز الانتباذ في الأسقية (٤).

⁽١) أخرجه مسلم (٢٠٠٤).

⁽٢) شرح النووي (١٣/ ١٧٣، ١٧٤).

⁽٣) إكمال المعلم بشرح صحيح مسلم (٦/ ٤٧١).

⁽٤) بداية المجتهد (٣/ ٢٧).

فصلٌ في أشربة جائزة ومستحبة

وهي أشربة ذكرت في القرآن وأخرى ذكرت في السنة.

أما عن الأشربة التي ذكرت في القرآن فمنها الماء واللبن والعسل أما عن الماء قال الله تعالى: ﴿وَأَرْسَلُنَا ٱلرِّيَحَ لَوَاقِحَ فَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءَ فَأَسْقَيْنَكُمُوهُ وَمَآ أَنتُمْ لَهُر بِخَارِنِينَ﴾ [الجعر:٢٢].

قال ابن كثير تَعَلَقَهُ: ﴿ فَأَسُقَيْنَا كُمُوهُ ﴾ أي أنزلناه لكم عذبا يمكنكم أن تشربوا منه لو نشاء جعلناه أجاجا كها نبه على ذلك في الآية الأخرى في سورة الواقعة وهو قوله تعالى: ﴿ أَفَرَءَيْتُمُ ٱلْمَآءَ ٱلَّذِى تَشَرَبُونَ ۞ ءَأَنتُم أَنزَلْتُمُوهُ مِنَ ٱلْمُزْنِ أَمْ خَنُ ٱلْمُنزِلُونَ ۞ لَو لَعَلَى: ﴿ أَفَرَءَيْتُمُ ٱلْمُآءَ ٱلَّذِى تَشَرَبُونَ ۞ [الواقعة: ١٨] وفي قوله: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى ٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَا أَنهُ مَ مِنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ ﴾ [الحل: ١٠] وقوله: ﴿ وَمَآ أَنتُمْ لَهُ وَمَآ أَنتُمْ لَهُ وَمِنْهُ أَجَاجًا فَلَوْلاً تَشْكُرُونَ ﴾ [الواقعة: ١٠٠] وقوله: ﴿ وَمِآ أَنتُمْ لَهُ وَمِنْهُ الْحَرِيْنِ ﴾ [الجحر: ٢٦] ويحتمل أن المراد وما أنتم له بحافظين بل نحن ننزله ونحفظه يخطيكم ونجعله معينا وينابيع في الأرض ولو شاء تعالى لأغاره وذهب به ولكن من محليكم ونجعله معينا وينابيع في الأرض ولو شاء تعالى لأغاره وذهب به ولكن من رحمته أنزله وجعله عذبا وحفظه في العيون والآبار والأنهار، وغير ذلك ليبقى لهم في طول السنة يشربون ويسقون أنعامهم وزروعهم وثهارهم (١).

وقال الله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى أَرْسَلَ ٱلرِّيَحَ بُشُرًا بَيْنَ يَدَى رَحْمَتِهِ وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءَ طَهُورًا ۞ لِنُحُجَى بِهِ عَبَلْدَةَ مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُ ومِمَّا خَلَقْنَاۤ أَنْعَلَمَا وَأَنَاسِىَّ كَثِيرًا ۞ وَلَقَدُ صَرَّفْنَهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَكَّرُواْ فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴾ [الفرفان: ٤٨ - ٠٠].

قال الطبري: يقول تعالى ذكره: والله الذي أرسل الرياح الملقحة ﴿ بُشُرًا ﴾: حياة أو من الحيا والغيث الذي هو منزله على عباده ﴿ وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءَ طَهُورَا ﴾ يقول: وأنزلنا من السحاب الذي أنشأناه بالرياح من فوقكم أيها الناس ماء طهورا. ﴿ لِنُحْجِي بِهِ عَبَلْدَةً مَّيْتَا ﴾ [الفرقان: ٤٩] يعني أرضا قَحِطة لا تُنبت. وقال: ﴿ بَلْدَةً مَّيْتَا ﴾ [الفرقان: ٤٩] يعني أرضا قَحِطة لا تُنبت. وقال: ﴿ بَلْدَةً مَّيْتَا ﴾ [الفرقان: ٤٩] يعني أرضا قَحِطة لا تُنبت. وقال: ﴿ وَنُسْقِيَهُ وَ الفرقان: ٤٩] ولم يقل ميتة ولأنه أريد بذلك لنحيي به موضعًا ومكانًا ميتًا ﴿ وَنُسْقِيَهُ وَ مَن للهائم ﴿ وَأَنَاسِيّ كَثِيرًا ﴾ يعني الأناسيّ: جمع إنسان وجمع من خلقنا ﴿ أَنْعَنَا ﴾ من البهائم ﴿ وَأَنَاسِيّ كَثِيرًا ﴾ يعني الأناسيّ: جمع إنسان وجمع

⁽١) تفسير القرآن العظيم (٢/ ٧٢٣).

أناسي، فجعل الياء عوضا من النون التي في إنسان، وقد يجمع إنسان: إناسين، كها يجمع النَشْيان نشايين. فإن قيل: أناسيّ جمع واحده إنسيّ، فهو مذهب أيضًا محكي، وقد يجمع أناسي مخففة الياء، وكأن من جمع ذلك كذلك أسقط الياء التي بين عين الفعل ولامه، كها يجمع القرقور: قراقير وقراقر. ومما يصحح جمعهم إياه بالتخفيف، قول العرب: أناسية كثيرة.

القول في تأويل قوله تعالى: ﴿وَلَقَدُ صَرَّفْنَكُ بَيْنَهُمْ لِيَذَّكُرُواْ فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ القول في تأويل قوله تعالى: ﴿وَلَقَدُ صَرَّفْنَكُ بَيْنَهُمْ لِيَذَّكُرُواْ فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ

يقول تعالى ذكره: ولقد قسمنا هذا الماء الذي أنزلناه من السماء طهورا لنحيي به الميت من الأرض بين عبادي، ليتذكروا نعمي عليهم، ويشكروا أيادي عندهم وإحساني إليهم ﴿فَأَ بَنَ أَكْتُرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴾ [الفرقان: ١٠] يقول: إلا جحودا لنعمي عليهم، وأيادي عليهم (١).

ومن المياه أيضا ماء زمزم فقد خصها النبي ﷺ بالذكر:

ففي حديث أنس بن مَالِكِ: كَانَ أَبُو ذَرِّ ﴿ مُكِدِّهُ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «فُرِجَ سَقْفِي وَأَنَا بِمَكَّةَ، فَنَزَلَ جِبْرِيلُ ﷺ قَالَ: «فُرِجَ صَدْرِي ثُمَّ غَسَلَهُ بِهَاءِ زَمْزَمَ، ثُمَّ جَاءَ بِطَسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ، مُمْتَلِئٍ حِكْمَةً وَإِيهَانًا، فَأَفْرَغَهَا فِي صَدْرِي ثُمَّ أَطْبَقَهُ، ثُمَّ أَخَذَ بِطَسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ، مُمْتَلِئٍ حِكْمَةً وَإِيهَانًا، فَأَفْرَغَهَا فِي صَدْرِي ثُمَّ أَطْبَقَهُ، ثُمَّ أَخَذَ بِيكِي فَعَرَجَ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا: افْتَحْ قَالَ: مَنْ هَذَا؟ يَلِدِي فَعَرَجَ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا: افْتَحْ قَالَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ ﴿ لَهِ إِنْ السَّمَاءِ الدُّنْيَا: افْتَحْ قَالَ: مَنْ هَذَا؟

وعَنَ أَبِي ذَرِّ ﷺ: خَرَجْنَا مِنْ قَوْمِنَا غِفَارٍ، وَكَانُوا يُحِلُّونَ الشَّهْرَ الْحَرَامَ، فَخَرَجْتُ أَنَا وَأَخْسَنَ إِلَيْنَا، فَحَسَدَنَا قَوْمُهُ أَنَيْسٌ وَأُمُّنَا، فَنَزَلْنَا عَلَى خَالِ لَنَا، فَأَكْرَمَنَا خَالْنَا وَأَحْسَنَ إِلَيْنَا، فَحَسَدَنَا قَوْمُهُ فَقَالُوا: إِنَّكَ إِذَا خَرَجْتَ عَنْ أَهْلِكَ خَالَفَ إِلَيْهِمْ أَنَيْسٌ، فَجَاءَ خَالُنَا فَنَثَا عَلَيْنَا الَّذِي فَقَالُوا: إِنَّكَ إِذَا خَرَجْتَ عَنْ أَهْلِكَ خَالَفَ إِلَيْهِمْ أَنَيْسٌ، فَجَاءَ خَالُنَا فَنَثَا عَلَيْنَا الَّذِي قِيلَ لَهُ، فَقُلْتُ: أَمَّا مَا مَضَى مِنْ مَعْرُوفِكَ فَقَدْ كَدَّرْتَهُ، وَلاَ جِمَاعَ لَكَ فِيهَا بَعْدُ، فَقَرَّبْنَا وَرْبَهُ فَجَعَلَ يَبْكِي، فَانْطَلَقْنَا حَتَّى نَزَلْنَا

⁽١) جامع البيان في تأويل القرآن (١٩/ ٢٧٩).

⁽٢) أخرجه البخاري (١٦٣٦، ٣٣٤٢)، ومسلم (١٦٢، ١٦٣، ١٦٤).

بِحَضْرَةِ مَكَّةَ، فَنَافَرَ أُنَيْسٌ عَنْ صِرْمَتِنَا وَعَنْ مِثْلِهَا، فَأَتَيَا الْكَاهِنَ، فَخَيَّرَ أُنَيْسًا، فَأَتَانَا أُنَيْسٌ بِصِرْمَتِنَا وَمِثْلِهَا مَعَهَا.

قَالُ: وَقَدْ صَلَّيْتُ، يَا ابْنَ أَخِي قَبْلَ أَنْ أَلْقَى رَسُولَ الله عَلَيْ بِثَلاَثِ سِنِنَ، قُلْتُ: لَنْ ؟ قَالَ: لله ، قُلْتُ: فَأَيْنَ تَوجَهُ ؟ قَالَ: أَتَوجَهُ حَيْثُ يُوجِّهُ نَي رَبِّي، أُصلِّ عِشَاءً حَتَّى لَاذًا كَانَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ أُلْقِيتُ كَأَنِّي خِفَاءٌ، حَتَّى تَعْلُونِي الشَّمْسُ فَقَالَ أَنْيسٌ: إِنَّ لِي إِذَا كَانَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ أُلْقِيتُ كَأَنِي خِفَاءٌ، حَتَّى تَعْلُونِي الشَّمْسُ فَقَالَ أَنْيسٌ: إِنَّ لِي حَاجَةً بِمَكَّةَ فَاكُفِنِي، فَانْطَلَقَ أُنْيسٌ حَتَّى أَتَى مَكَّةً، فَرَاثَ عَلَيَّ، ثُمَّ جَاءَ فَقُلْتُ: مَا صَنَعْتَ ؟ قَالَ: لَقِيتُ رَجُلاً بِمَكَّةً عَلَى دِينِكَ، يَزْعُمُ أَنَّ الله أَرْسَلَهُ، قُلْتُ: فَمَا يَقُولُ النَّاسُ؟ قَالَ: يَقُولُونَ: شَاعِرٌ، كَاهِنٌ، سَاحِرٌ، وَكَانَ أُنْيسٌ أَحَدَ الشُّعَرَاءِ قَالَ أُنْيسٌ: لَقَدْ سَمِعْتُ قَوْلَهُ عَلَى أَقْرَاءِ الشَّعْرِ، فَمَا لَقَدْ وَضَعْتُ قَوْلَهُ عَلَى أَقْرَاءِ الشَّعْرِ، فَمَا لَقَدْ وَضَعْتُ قَوْلَهُ عَلَى أَقْرَاءِ الشَّعْرِ، فَمَا لَقَدْ مَنَ عَلَى لِسَانِ أَحَدٍ بَعْدِي، أَنَّهُ شِعْرٌ، وَالله إِنَّهُ لَصَادِقٌ، وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ.

قَالَ: قُلْتُ: فَاكْفِنِي حَتَّى أَذْهَبَ فَأَنْظُرَ، قَالَ: فَأَتَیْتُ مَكَّةً فَتَضَعَّفْتُ رَجُلاً مِنْهُمْ، فَقُلْتُ: أَیْنَ هَذَا الَّذِي تَدْعُونَهُ الصَّابِئِ؟ فَأَشَارَ إِلَیَّ، فَقَالَ: الصَّابِئِ، فَهَالَ عَلَیَّ أَهْلُ الْوَادِي بِكُلِّ مَدَرَةٍ وَعَظْمٍ، حَتَّى خَرَرْتُ مَغْشِیًّا عَلیَّ، قَالَ: فَارْتَفَعْتُ حِینَ ارْتَفَعْتُ، كَأَنِّ نُصُبُّ أَحْرُ، قَالَ: فَأَلَّ فَعَسَلْتُ عَنِّي الدِّمَاءَ: وَشَرِبْتُ مِنْ مَائِهَا، وَلَقَدْ كَأَنِّي نُصُبُّ أَحْرُ، قَالَ: فَارْتَفِعْتُ مِنْ مَائِهَا، وَلَقَدْ لَبِثْتُ، يَا ابْنَ أَخِي ثَلاَثِينَ، بَیْنَ لَیْلَةٍ وَيَوْم، مَا كَانَ لِي طَعَامٌ إِلاَّ مَاءُ زَمْزَم، فَسَمِنْتُ حَتَّى تَكَسَّرَتْ عُكَنُ بَطْنِي، وَمَا وَجَدْتُ عَلَى كَبِدِي شُخْفَةَ جُوع.

قَالَ: فَبَيْنَا أَهْلِ مَكَّةَ فِي لَيْلَةٍ قَمْرَاءَ إِضْحِيَانٍ، إِذْ ضُرِبَ عَلَى أَسْمِخَتِهِمْ، فَمَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ أَحَدٌ. وَامْرَأَتَانِ مِنْهُمْ تَدْعُوانِ إِسَافًا، وَنَائِلَةَ قَالَ: فَأَتَتَا عَلَيَّ فِي طَوَافِهِمَا فَقُلْتُ: بِالْبَيْتِ أَحَدُهُمَا الأُخْرَى، قَالَ: فَمَا تَنَاهَتَا عَنْ قَوْهِمَا قَالَ: فَأَتَتَا عَلَيَّ فَقُلْتُ: هَنٌ مِثْلُ الْخَشَبَةِ، غَيْرَ أَنِي فَانْطَلَقَتَا تُولُولِانِ، وَتَقُولانِ: لَوْ كَانَ هَاهُنَا أَحَدٌ مِنْ أَنْفَارِنَا، الْخَشَبَةِ، غَيْرَ أَنِي لاَ أَكْنِي فَانْطَلَقَتَا تُولُولانِ، وَتَقُولانِ: لَوْ كَانَ هَاهُنَا أَحَدٌ مِنْ أَنْفَارِنَا، قَالَ: فَاسْتَقْبَلَهُمَا رَسُولُ الله عَلَيْهِ وَأَبُو بَكْرٍ، وَهُمَا هَابِطَانِ، قَالَ: مَا لَكُمَا؟ قَالَتَا: الصَّابِئُ قَالَ: فَاسْتَقْبَلَهُمَا رَسُولُ الله عَلَيْهِ وَأَبُو بَكْرٍ، وَهُمَا هَابِطَانِ، قَالَ لَكُمَا؟ قَالَتَا: الصَّابِئُ مَا الْكَعْبَةِ وَأَسْتَارِهَا، قَالَ: مَا قَالَ لَكُمَا؟ قَالَتَا: إِنَّهُ قَالَ لَنَا كَلِمَةً عَلا أَلْفَمَ، وَجَاءَ رَسُولُ الله عَيْقَ حَتَّى اسْتَلَمَ الْحَجَرَ، وَطَافَ بِالْبَيْتِ هُو وَصَاحِبُهُ، ثُمَّ صَلَّ فَلَا قَضَى صَلاَتَهُ، قَالَ أَبُو ذَرِّ: فَكُنْتُ أَنَا أَوَّلَ مَنْ حَيَّهُ إِنْ بِتَحِيَّةِ الْإِسْلاَم.

قَالَ: فَقُلْتُ: السَّلامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ الله، فَقَالَ: وَعَلَيْكَ وَرَحْمَةُ الله، ثُمَّ قَالَ: مَنْ

أَنْتَ؟ قَالَ قُلْتُ: مِنْ غِفَارٍ، قَالَ: فَأَهْوَى بِيدِهِ فَوَضَعَ أَصَابِعَهُ عَلَى جَبْهَتِهِ، فَقُلْتُ فِي نَفْسِي: كَرِهَ أَنِ انْتَمَيْتُ إِلَى غِفَارٍ، فَذَهَبْتُ آخُذُ بِيدِهِ، فَقَدَعَنِي صَاحِبُهُ، وَكَانَ أَعْلَمَ بِهِ نَفْسِي: كَرِهَ أَنِ انْتَمَيْتُ إِلَى غِفَارٍ، فَذَهَبْتُ آخُذُ بِيدِهِ، فَقَدَعَنِي صَاحِبُهُ، وَكَانَ أَعْلَمَ بِهِ مَنِّي، ثُمَّ رَأْسَهُ، ثُمَّ قَالَ: مَتَّى كُنْتَ هَاهُنَا؟ قَالَ: قُلْتُ: قَلْ كُنْتُ هَاهُنَا مُنْذُ ثَلاَيْنَ بَعْنَ لَيْلَةٍ وَيَوْمٍ، قَالَ: فَمَنْ كَانَ يُطْعِمُكَ؟ قَالَ: قُلْتُ: مَا كَانَ لِي طَعَامٌ إِلاَّ مَاءُ زَمْزَمَ ، فَسَمِنْتُ حَتَّى تَكَسَّرَتْ عُكَنُ بَطْنِي، وَمَا أَجِدُ عَلَى كَبِدِي شُخْفَةَ جُوعٍ، قَالَ: إِنَّهَا فَسَمِنْتُ حَتَّى تَكَسَّرَتْ عُكَنُ بَطْنِي، وَمَا أَجِدُ عَلَى كَبِدِي شُخْفَةَ جُوعٍ، قَالَ: إِنَّهَا مُعَامُ طُعْم.

فَقَالَ أَبُو بَكْرِ: يَا رَسُولَ الله، ائذَنْ لِي فِي طَعَامِهِ اللَّيْلَةَ، فَانْطَلَقَ رَسُولُ الله ﷺ وَكَانَ بَكْرِ، وَانْطَلَقْتُ مَعَهُمَا، فَفَتَحَ أَبُو بَكْرِ بَابًا، فَجَعَلَ يَقْبِضُ لَنَا مِنْ زَبِيبِ الطَّائِفِ، وَكَانَ ذَلِكَ أَوَّلَ طَعَام أَكَلْتُهُ بِهَا، ثُمَّ غَبَرْتُ مَا غَبَرْتُ، ثُمَّ أَتَيْتُ رَسُولَ الله ﷺ وَقَالَ: إِنَّهُ قَدْ وَكَانَ وَجَهَتْ لِي أَرْضَ ذَاتُ نَخْلِ، لاَ أُرَاهَا إِلاَّ يَثْرِبَ، فَهَلْ أَنْتَ مُبَلِّعٌ عَنِي قَوْمَك؟ عَسَى وُجِّهَتْ لِي أَرْضَ ذَاتُ نَخْل، لاَ أُرَاهَا إِلاَّ يَثْرِبَ، فَهَلْ أَنْتَ مُبَلِّعٌ عَنِي قَوْمَك؟ عَسَى الله أَنْ يَنْعَهُمْ بِكَ وَيَأْجُرَكً فِيهِمْ، فَأَتَيْتُ أَنْيُسًا فَقَالَ: مَا صَنَعْتَ؟ قُلْتُ: صَنَعْتُ أَنِي الله أَنْ يَنْفَعَهُمْ بِكَ وَيَأْجُرَكً فِيهِمْ، فَأَتَيْتُ أَنْيُسًا فَقَالَ: مَا صَنَعْتَ؟ قُلْتُ: صَنَعْتُ أَنِي قَدْ أَسْلَمْتُ وَصَدَّقْتُ، فَاحْتَمَلْنَا حَتَى أَتَيْنَا قَدْ أَسْلَمْتُ وَصَدَقْتُ، فَاحْتَمَلْنَا حَتَى أَتَيْنَا قَوْمَنَا غِفَالَ: مَا بِي رَغْبَةٌ عَنْ دِينِكُمَ أَنْ يَلُ مَكُونَ وَصَدَّقْتُ، فَاحْتَمَلْنَا حَتَى أَتَيْنَا قَوْمَنَا غِفَارًا، فَقَالَتْ: مَا بِي رَغْبَةٌ عَنْ دِينِكُمَا، فَإِنِي قَدْ أَسْلَمْتُ وَصَدَّقْتُ، فَاحْتَمَلْنَا حَتَى أَتَيْنَا قَوْمَنَا غِفَارًا، فَأَسْلَمْ نِصْفُهُمْ وَكَانَ يَوُمُّهُمْ أَيْهَاءُ بْنُ رَحَضَةَ الْغِفَارِيُّ، وَكَانَ سَيِّدَهُمْ.

وقال نِصْفُهُمْ: إِذَا قَدِمَ رَسُولُ الله عَلَيْ الْمُدِينَةَ أَسْلَمْنَا، فَقَدِمَ رَسُولُ الله عَلَيْ المُدِينَةَ، فَأَسْلَمَ نِصْفُهُمُ الْبَاقِي، وَجَاءَتْ أَسْلَمُ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ الله، إِخْوَتُنَا، نُسْلِمُ عَلَى الَّذِي أَسْلَمُ اللهِ عَلَيْهِ: «غِفَارُ غَفَرَ الله لهَا، وَأَسْلَمُ سَالَمَهَا اللهِ عَلَيْهِ: «غِفَارُ غَفَرَ الله لهَا، وَأَسْلَمُ سَالَمَهَا اللهِ...» (١).

ويجوز شرب ما بقى من الوضوء

فَعَنِ النَّزَّالِ، قَالَ: أُتِيَ عَلِيُّ، ﴿ عَلَى بَابِ الرَّحَبَةِ بِهَاءٍ، فَشَرِبَ قَائِمًا، فَقَالَ: إِنَّ نَاسًا يَكْرَهُ أَحَدُهُمْ أَنْ يَشْرَبَ وَهُوَ قَائِمٌ، وَإِنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَ كَمَا رَأَيْتُمُونِي فَعَلْتُ (٢).

⁽١) أخرجه مسلم (٢٤٧٣)، أحمد (٥/ ١٧٥).

⁽٢) أخرجه البخاري (٥٦١٥).

والنوع الثاني من الأشربة هو اللبن

قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً ۚ نُسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِ عِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمِ لَّبَنًا خَالِصًا سَآبِغَا لِلشَّلْرِبِينَ ﴾ [الحل:٦٦]

قال الطبري: القول في تأويل قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَنِمِ لَعِبْرَةً ۚ نُسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهَا وَلَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ۞ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلُكِ تُحْمَلُونَ ﴾ [المؤمنون:٢١، ٢٢].

يقول تعالى ذكره: ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ ﴾ أيها الناس ﴿ فِي ٱلْأَنْعَلَم لَعِبْرَةً ﴾ تعتبرون بها، فتعرفون بها أيادي الله عندكم، وقدرته على ما يشاء، وأنه الذي لا يمتنع عليه شيء أراده ولا يعجزه شيء شاءه ﴿ نُسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهَا ﴾ من اللبن الخارج من بين الفرث والدم، ﴿ وَلَكُمْ ﴾ مع ذلك ﴿ فِيهَا ﴾ يعني في الأنعام ﴿ مَنَافِعُ كَثِيرَةٌ ﴾ وذلك كالإبل التي يُحمل عليها، ويُركب ظهرها، ويُشرب درّها، ﴿ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾ يعني من لحومها تأكلون (١).

قال ابن كثير: وقوله: ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَلِمِ لَعِبْرَةً ۚ نَّسُقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهَا وَلَكُمْ فِيهَا مَنْلَفِعُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ۞ وَعَلَيْهَا وَعَلَى اللَّفُلُكِ تُحْمَلُونَ ۞ [الومون:٢١، ٢٢] يذكر تعالى ما جعل لخلقه في الأنعام من المنافع، وذلك أنهم يشربون من ألبانها الخارجة من بين فرث ودم ويأكلون من حملانها ويلبسون من أصوافها وأوبارها وأشعارها ويركبون ظهورها (٢).

وكان رسول الله عَلَيْهِ يحب شرب اللبن ودلك لما رواه البخاري ومسلم وغيرهما عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَىٰهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهُ: «لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِهِ: لَقِيتُ مُوسَى، قَالَ: فَنَعَتُهُ، فَإِذَا رَجُلٌ - حَسِبْتُهُ قَالَ: - مُضْطَرِبٌ رَجلُ الرَّأْس، كَأَنَّهُ مِنْ رِجَالِ شَنُوءَةَ، قَالَ: وَلَقِيتُ عِيسَى فَنَعَتَهُ النَّبِيُّ عَلَيْهُ فَقَالَ: - رَبْعَةٌ أَحْرُ، كَأَنَّمَا خَرَجَ مِنْ دِيمَاس - يَعْنِي الْخَامُ -، وَرَأَيْتُ إِبْدَاهِيمَ وَأَنَا أَشْبَهُ وَلَدِهِ بِهِ، قَالَ: وَأُتِيتُ بِإِنَاءَيْنِ، أَحَدُهُمَا لَبَنْ

⁽١) جامع البيان في تأويل القرآن (١٩/ ٢٤).

⁽٢) تفسير القرآن العظيم (٣/ ٣٢٥).

وَالآخَرُ فِيهِ خُرْ، فَقِيلَ لِي: خُذْ أَيَّهُمَا شِئْتَ، فَأَخَذْتُ اللَّبَنَ فَشَرِبْتُهُ، فَقِيلَ لِي: هُدِيتَ الفِطْرَةَ، أَوْ أَصَبْتَ الفِطْرَةَ، أَوْ أَصَبْتَ الفِطْرَةَ، أَمَّا إِنَّكَ لَوْ أَخَذْتَ الخَمْرَ غَوَتْ أُمَّتُكَ»(١).

ما يُقال عند شرب اللبن

عن عمر بن حرملة، عن ابن عباس، قال: كنت في بيت ميمونة فدخل رسول الله على عن عمر بن حرملة، عن ابن عباس، قال: كنت في بيت ميمونة فدخل رسول الله على ومعه خالد بن الوليد فجاءوا بضبين مشويين على ثهامتين، فتبزق رسول الله على فقال خالد: إخالك تقذره يا رسول الله، قال: «أجل» ثم أي رسول الله على بلبن فقال رسول الله على الله على أحدكم طعاما فليقل: اللهم بارك لنا فيه، وزدنا منه، فإنه ليس وأطعمنا خيرا منه، وإذا سقى لبنا فليقل: اللهم بارك لنا فيه، وزدنا منه، فإنه ليس شيء يجزئ من الطعام والشراب إلا اللبن "().

النوع الثالث من الأشرية العسل

قال الله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتَا وَمِنَ ٱلشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ ۞ ثُمَّ كُلِي مِن كُلِّ ٱلشَّمَرَاتِ فَٱسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلَا الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ ۞ ثُمَّ كُلِي مِن كُلِّ ٱلشَّمَرَاتِ فَٱسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلاً يَغْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ تُخْتَلِفُ ٱلْوَنُهُ وفِيهِ شِفَآءٌ لِلنَّاسِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً يَغْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ تُخْتَلِفُ ٱلْوَنُهُ وفِيهِ شِفَآءٌ لِلنَّاسِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِيَّامِ وَمَا اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ

قال الطبري: يقول تعالى ذكره: ثم كلي أيتها النحل من الثمرات، ﴿فَٱسَلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ﴾ [النحل: ٦٩] يقول: فاسلكي طرق ربك ﴿ذُلُلَآ﴾ يقول: مُذَلَّلة لك، والذُّلُل: جمع ذَلُول.

(١) أخرجه البخاري (٣٤٣٧، ٣٣٩٤)، ومسلم (١٦٨)، والترمذي (٣١٣٠)، وأحمد (٢/ ٢٨٢).

⁽٢) إسناده ضعيف: أخرجه أبو داود (٣٧٣٠)، وأحمد (١/ ٢٨٤)، والترمذي (٣٤٥٥)، كلهم من طرق عن علي بن زيد، عن عمر بن حرملة، عن ابن عباس على بن زيد بن جدعان «ضعيف».

وللحديث شاهد آخر أخرجه ابن ماجه (٣٣٢٢) قال: حدثنا هشام بن عمار قال: حدثنا إسماعيل ابن عياش قال: حدثنا ابن جريج، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ. وإسماعيل بن عياش ضعيف في غير أهل بلده.

قال ابن كثير: وقوله تعالى: ﴿ يَخُرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ وَيِهِ شِفَآةٌ لِلنَّاسِ ﴾ [النحل: ٦٩] ما بين أبيض وأصفر وأحمر وغير ذلك من الألوان الحسنة على اختلاف مراعيها ومأكلها منها. وقوله: ﴿ وَيهِ شِفَآءٌ لِلنَّاسِ ﴾ [النحل: ٦٩] أي في العسل شفاء للناس، أي من أدواء تعرض لهم، قال بعض من تكلم على الطب النبوي: لو قال فيه الشفاء للناس، لكان دواء لكل داء، ولكن قال فيه شفاء للناس، أي يصلح لكل أحد من أدواء باردة، فإنه حار والشيء يداوى بضده (١).

وعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنَّا، قَالَ: الشِّفَاءُ فِي ثَلاَثَةٍ: شَرْبَةِ عَسَلٍ، وَشَرْطَةِ مِحْجَمٍ، وَكَيَّةِ نَارٍ، وَأَنْهَى أُمَّتِي عَنِ الكَيِّ (٢).

وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ: أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَ ﷺ فَقَالَ: أَخِي يَشْتَكِي بَطْنَهُ، فَقَالَ: «اسْقِهِ عَسَلًا» ثُمَّ أَتَاهُ الثَّالِثَةَ فَقَالَ: «اسْقِهِ عَسَلًا» ثُمَّ أَتَاهُ الثَّالِثَةَ فَقَالَ: «اسْقِهِ عَسَلًا» ثُمَّ أَتَاهُ فَقَالَ: قَدْ فَعَلْتُ؟ فَقَالَ: «صَدَقَ الله، وَكَذَبَ بَطْنُ أَخِيكَ، اسْقِهِ عَسَلًا» فَسَقَاهُ فَهَالُ: «صَدَقَ الله، وَكَذَبَ بَطْنُ أَخِيكَ، اسْقِهِ عَسَلًا» فَسَقَاهُ فَبَرَأً (٣).

قال النووي: (إن أخي عرب بطنه) هو بفتح العين وكسر الراء معناه فسدت معدته قوله على: (إن أخي عرب بطن أخيك» المراد قوله تعالى: (يَخُرُحُ مِنَ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّغْتَلِفٌ أَلْوَنُهُ وفِيهِ شِفَآءٌ لِلتَّاسِ السراء وهو العسل وهذا تصريح منه على أن الضمير في قوله تعالى: (فيه شِفَآءٌ على الشراب الذي هو العسل وهو الصحيح، وهو قول ابن مسعود وابن عباس والحسن وقتادة وغيرهم، وقال مجاهد: الضمير عائد إلى القرآن، وهذا ضعيف مخالف لظاهر القرآن ولصريح هذا الحديث الصحيح قال بعض العلماء: الآية على الخصوص أي شفاء من بعض الأدواء ولبعض الناس وكان داء هذا المبطون مما يشفى بالعسل، وليس في الآية تصريح بأنه شفاء من كل داء، ولكن علم النبي على أن داء هذا الرجل مما يشفى تصريح بأنه شفاء من كل داء، ولكن علم النبي على أن داء هذا الرجل مما يشفى

⁽١) تفسير القرآن العظيم (٢/ ٧٠٠).

⁽٢) أخرجه البخاري (٥٦٨٠)، ومسلم (٢٢٠٥).

⁽٣) أخرجه البخاري (٥٦٨٤، ٥٧١٦)، ومسلم (٢٢١٧).

بالعسل، والله أعلم (١).

مسألة: كيفية الشرب وكيف كان يشرب النبي ﷺ ؟

نهي رسول الله ﷺ عن الشرب قائبا فعَنْ أَنسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ زَجَرَ عَنِ الشُّرْبِ قَائِمًا»(٢).

وعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: «أَنَّ النَّبِيِّ عَلَيْكِ ۚ زَجَرَ عَنِ الشُّرْبِ قَائِمًا »(٣).

وَعَنْ أَبِي غَطَفَانَ الْمُرِّيُّ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لَا يَشْرَبَنَّ أَحَدُّ مِنْكُمْ قَائِمًا، فَمَنْ نَسِيَ فَلْيَسْتَقِيُّ (َ ُ).

أما عن حكم التقيؤ قال النووي: (فمن نسى فليستقئ) فمحمول على الاستحباب والندب فيستحب لمن شرب قائها أن يتقايأه لهذا الحديث الصحيح الصريح فإن الأمر إذا تعذر حمله على الوجوب حمل على الاستحباب وأما قول القاضي عياض لاخلاف بين أهل العلم أن من شرب ناسيا ليس عليه أن يتقيأه فأشار بذلك إلى تضعيف الحديث فلايلتفت إلى إشارته، وكون أهل العلم لم يوجبوا الاستقاءة لايمنع كونها مستحبة فإن ادعى مدع منع الاستحباب فهو مجازف لايلتفت إليه فمن أين له الإجماع على منع الاستحباب وكيف تترك هذه السنة الصحيحة الصريحة بالتوهمات والدعاوي والترهات؟

ثم اعلم أنه تستحب الاستقاءة لمن شرب قائها ناسيا أو متعمدا وذكر الناسي في الحديث ليس المراد به أن القاصد يخالفه بل للتنبيه به على غيره بطريق الأولى؛ لأنه إذا

⁽١) شرح النووي على مسلم (١٤/ ٢٠٣).

 ⁽۲) أخرجه مسلم (۲۰۲٤)، وأحمد (۳/ ۲۵۰).

⁽٣) أخرجه مسلم (٢٠٢٥).

⁽٤) أخرجه مسلم (٢٠٢٦) ولفظة: (فمن نسى فليستقع) لفظة شاذة تفرد بها ﴿ عُمَرُ بْنُ حُمْزُةً ﴾ وهو ضعيف، قد ضعفه ابن معين، والنسائي، وقال أحمد: أحاديثه مناكير.

قال أبو الوليد الباجي: (وَهَذَا الْحَدِيثُ أَيْضًا رَوَاهُ عُمَرُ بْنُ حَمْزَةَ وَلَا يَخْتَمِلُ مِثْلَ هَذَا) [المنتقى شرح الموطا (٧/ ٢٣٧)].

أمر به الناسي وهو غير مخاطب فالعامد المخاطب المكلف أولى، وهذا واضح لاشك فيه لاسيها على مذهب الشافعي، والجمهور في أن القاتل عمدا تلزمه الكفارة وأن قوله تعالى: ﴿وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَّاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ [الساء: ٩٢] لا يمنع وجوبها على العامد بل للتنبيه والله أعلم (١).

وعَنِ النَّزَالِ، قَالَ: أَتَى عَلِيٌّ ﴿ عَلَى بَابِ الرَّحَبَةِ فَشَرِبَ قَائِمًا فَقَالَ: ﴿إِنَّ نَاسًا يَكُرَهُ أَحَدُهُمْ أَنْ يَشْرَبَ وَهُوَ قَائِمٌ، وَإِنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَ كَمَا رَأَيْتُمُونِي فَعَلْتُ ﴾ (٢).

وَعَنِ الشَّعْبِيِّ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسِ ﴿ حَدَّثَهُ قَالَ: «سَقَيْتُ رَسُولَ الله عَلَيْهُ مِنْ زَمْزَمَ، فَشَرِبَ وَهُوَ قَائِمٌ» قَالَ عَاصِمٌ: فَحَلَفَ عِكْرِمَةُ مَا كَانَ يَوْمَئِذٍ إِلَّا عَلَى بَعِيرٍ (٣).

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسألة على أقوال:

فمنهم من ذهب إلى الترجيح بين الأحاديث ومنهم من قال: أن بعضه ينسخ بعض، ومنهم من ذهب إلى الجمع بين الأحاديث.

□ وإليك أقوال أهل العلم:

قال ابن حجر: وسلك العلماء في ذلك مسالك: أحدها: الترجيح، وأن أحاديث الجواز أثبت من أحاديث النهي: وهذه طريقة أبي بكر الأثرم فقال: حديث أنس يعني في النهي جيد الإسناد، ولكن قد جاء عنه خلافه يعني في الجواز قال: ولا يلزم من كون الطريق إليه في النهي أثبت من الطريق إليه في الجواز أن لا يكون الذي يقابله أقوى لأن الثبت قد يروي من هو دونه الشيء فيرجح عليه فقد رجح نافع على سالم في بعض الأحاديث عن ابن عمر، وسالم مقدم على نافع في الثبت وقدم شريك على الثوري في حديثين وسفيان مقدم عليه في جملة أحاديث.

ثم أسند عن أبي هريرة قال: «لا بأس بالشرب قائما» قال الأثرم: فدل على أن

⁽١) شرح النووي على مسلم (١٣/ ١٧٥).

⁽٢) أخرجه البخاري (٥٦١٥).

⁽٣) أخرجه البخاري (١٦٣٧).

الرواية عنه في النهي ليست ثابتة وإلا لما قال: لا بأس به. قال: ويدل على وهاء أحاديث النهي أيضا اتفاق العلماء على أنه ليس على أحد شرب قائما أن يستقئ.

المسلك الثاني: دعوى النسخ: وإليها جنح الأثرم وابن شاهين فقررا أن أحاديث النهي على تقدير ثبوتها منسوخة بأحاديث الجواز بقرينة عمل الخلفاء الراشدين ومعظم الصحابة والتابعين بالجواز وقد عكس ذلك ابن حزم فادعى نسخ أحاديث الجواز بأحاديث النهي متمسكا بأن الجواز على وفق الأصل وأحاديث النهي مقررة لحكم الشرع فمن ادعى الجواز بعد النهي فعليه البيان فإن النسخ لا يثبت بالاحتمال.

وأجاب بعضهم: بأن أحاديث الجواز متأخرة لما وقع منه ﷺ في حجة الوداع - كما سيأتي ذكره في هذا الباب - من حديث ابن عباس وإذا كان ذلك الأخير من فعله ﷺ دل على الجواز ويتأيد بفعل الخلفاء الراشدين بعده.

المسلك الثالث: الجمع بين الخبرين بضرب من التأويل: فقال أبو الفرج الثقفي في نصره الصحاح والمراد بالقيام هنا المشي يقال: قام في الأمر إذا مشى فيه وقمت في حاجتي إذا سعيت فيها وقضيتها ومنه قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآبِمَا ﴾ [آل عمران:٧٠] أي مواظبا بالمشى عليه.

وجنح الطحاوي إلى تأويل آخر: وهو حمل النهي على من لم يسم عند شربه وهذا إن سلم له في بعض ألفاظ الأحاديث لم يسلم له في بقيتها.

وسلك آخرون في الجمع حمل أحاديث النهي على كراهة التنزيه وأحاديث الجواز على بيانه وهي طريقة الخطابي وابن بطال في آخرين، وهذا أحسن المسالك وأسلمها وأبعدها من الاعتراض، وقد أشار الأثرم إلى ذلك أخيرا فقال: إن ثبتت الكراهة حملت على الإرشاد والتأديب لا على التحريم، وبذلك جزم الطبري وأيده بأنه لو كان جائزا ثم حرمه أو كان حراما ثم جوزه لبين النبي على ذلك بيانا واضحا فلما تعارضت الأخبار بذلك جمعنا بينها بهذا، وقيل: إن النهي عن ذلك إنها هو من جهة الطب مخافة وقوع ضرر به فإن الشرب قاعدا أمكن وأبعد من الشرق وحصول

الوجع في الكبد أو الحلق، وكل ذلك قد لا يأمن منه من شرب قائما(١١).

وقال ابن حجر أيضا: دعوى النسخ وإليها جنح الأثرم وابن شاهين فقررا على أن أحاديث النهي على تقدير ثبوتها منسوخة بأحاديث الجواز بقرينة عمل الخلفاء الراشدين ومعظم الصحابة والتابعين بالجواز وقد عكس ذلك ابن حزم فادعى نسخ أحاديث الجواز بأحاديث النهي متمسكا بأن الجواز على وفق الأصل، وأحاديث النهي مقررة لحكم الشرع فمن ادعى الجواز بعد النهي فعليه البيان فإن النسخ لا يثبت بالاحتال.

وأجاب بعضهم: بأن أحاديث الجواز متأخرة لما وقع منه على في حجة الوداع كما سيأتي ذكره في هذا الباب من حديث بن عباس وإذا كان ذلك الأخير من فعله عليه دل على الجواز ويتأيد بفعل الخلفاء الراشدين بعده (٢).

وقال النووي: وليس في هذه الأحاديث بحمد الله تعالى إشكال ولا فيها ضعف بل كلها صحيحة، والصواب فيها أن النهي فيها محمول على كراهة التنزيه، وأما شربه على الله في الله وأما ولا تعارض وهذا الذي ذكرناه يتعين المصير إليه وأما من زعم نسخا أو غيره فقد غلط غلطا فاحشا وكيف يصار إلى النسخ مع إمكان الجمع بين الأحاديث لو ثبت التاريخ وأنى له بذلك، والله أعلم.

فإن قيل: كيف يكون الشرب قائها مكروها وقد فعله النبي عَيْقَادُ؟

فالجواب: أن فعله على إذا كان بيانا للجواز لايكون مكروها بل البيان واجب عليه على فكيف يكون مكروها، وقد ثبت عنه أنه على توضأ مرة مرة وطاف على بعير مع أن الإجماع على أن الوضوء ثلاثا، والطواف ماشيا أكمل، ونظائر هذا غير منحصرة فكان على ينبه على جواز الشيء مرة أو مرات ويواظب على الأفضل منه وهكذا كان أكثر وضوئه على ثلاثا ثلاثا وأكثر طوافه ماشيا وأكثر شربه جالسا،

⁽۱) فتح الباري (۱۰/ ۸٤).

⁽٢) المصدر السابق.

وهذا واضح لا يتشكك فيه من له أدنى نسبة إلى علم، والله أعلم (١).

مسألة: ويحرم الشرب والأكل في آنية الذهب والفضة

ويحرم الشرب في آنية الذهب والفضة.

قال ابن قدامة: ولا خلاف بين أصحابنا في أن استعمال آنية الذهب والفضة حرام، وهو مذهب أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، ولا أعلم فيه خلافا؛ لأن النبي قال: «لا تشربوا في آنية الذهب والفضة، ولا تأكلوا في صحافها فإنها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة» (٢)، ونهى عن الشرب في آنية الفضة، وقال: «من شرب فيها في الذخرة» وقال – عليه الصلاة والسلام: «الذي يشرب في انية الذهب والفضة إنها يجرجر في بطنه نار جهنم» (٣). متفق عليهن.

فنهى والنهي يقتضي التحريم، وذكر في ذلك وعيدا شديدا، يقتضي التحريم ويروى «نار جهنم» برفع الراء ونصبها؛ فمن رفعها نسب الفعل إلى النار، ومن نصبها أضمر الفاعل في الفعل، وجعل النار مفعولا، تقديره: يجرجر الشارب في بطنه نار جهنم. والعلة في تحريم الشرب فيها ما يتضمنه ذلك من الفخر والخيلاء، وكسر قلوب الفقراء (٤).

قال النووي: وأجمع المسلمون على تحريم الأكل والشرب في إناء الذهب وإناء الفضة على الرجل وعلى المرأة ولم يخالف في ذلك أحد من العلماء إلا ما حكاه أصحابنا العراقيون أن للشافعى قولاقديها أنه يكره ولايحرم وحكوا عن داود الظاهري تحريم الشرب وجواز الأكل وسائر وجوه الاستعمال وهذان النقلان

⁽١) شرح النووي على مسلم (١٣/ ١٩٥).

⁽٢) أخرَجه البخاري (٢٢٦)، ومسلم (٢٠٦٧) من حديث ابْنِ أَبِي لَيْلَى، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ حُذَيْفَةَ، وَذَكَرَ أَنَّ النَّبِيَّ عَيِّكِيَّ قَالَ: «لاَ تَشْرَبُوا فِي آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالفِضَّةِ، وَلاَ تَلْبَسُوا الحَرِيرَ وَالدِّيبَاجَ، فَإِنَّهَا لَمُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَكُمْ فِي الآخِرَةِ» واللفظ للبخاري.

⁽٣) أخرجه البخاري (٥٦٣٤)، ومسلم (٢٠٦٥) من حديث عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَالَ: «الَّذِي يَشْرَبُ فِي آنِيَةِ الْفِضَّةِ، إِنَّمَا يُجُرْجِرُ فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ».

⁽٤) المغني (١ً/ ٥٥، ٥٦).

باطلان أما قول داود فباطل لمنابذة صريح هذه الأحاديث في النهي عن الأكل والشرب جميعا ولمخالفة الإجماع قبله قال أصحابنا انعقد الإجماع على تحريم الأكل والشرب وسائر الاستعمال في إناء ذهب أو فضة إلا ما حكي عن داود وقول الشافعي في القديم فهما مردودان بالنصوص والإجماع (١).

مسألة: هل يجوز الأكل أوالشرب في الآنية المضببة؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسألة على أقوال:

القول الأول: يجوز الأكل والشرب في الآنية المضببة بالذهب والفضة:

وبه قال الأحناف.

□ وإليك أقوالهم:

قال الكاساني: (وأما) الإناء المضبب بالذهب فلا بأس بالأكل والشرب فيه عند أبي حنيفة في وهو قول محمد (٢).

قال المرغيناني تختلفه: وعلى هذا الخلاف الإناء المضبب بالذهب، والفضة، والكرسي المضبب بها، وكذا إذا جعل ذلك في السيف والمشحذ وحلقة المرأة، أو جعل المصحف مذهبا أو مفضضا، وكذا الاختلاف في اللجام والركاب والثفر إذا كان مفضضا، وكذا الثوب فيه كتابة بذهب أو فضة على هذا، وهذا الاختلاف فيها يخلص، فأما التمويه الذي لا يخلص فلا بأس به بالإجماع. لهما أن مستعمل جزء من الإناء مستعمل جميع الأجزاء فيكره، كما إذا استعمل موضع الذهب والفضة. ولأبي حنيفة تختلفه أن ذلك تابع ولا معتبر بالتوابع فلا يكره؛ كالجبة المكفوفة بالحرير، والعلم في الثوب ومسهار الذهب في الفص (٣).

قال زين الدين محمد بن أبي بكر الحنفي الرازي: يَحْرم اسْتِعْمَال الذَّهَب وَالْفِضَّة وَالْفِضَّة وَالْفِضَّة للرِّجَال وَالنِّسَاء،

⁽١) شرح النووي على مسلم (١٤/ ٢٩).

⁽٢) بدائع الصنائع (٥/ ١٣٢).

⁽٣) الهداية في شرح بداية المبتدي (٤/ ٣٦٤).

وَكَذَا كُلُ اسْتِعْهَالُ كَالْأَكْلِ بملعقة الْفضة والاكتحال بميلها واتخاذ المكحلة والمرآة والدواة من الْفضة وتحل آنية الزّجاج والبلور والعقيق والنحاس والرصاص وَنَحْوهَا، وَيحل الشَّرْبِ فِي الْإِنَاء المفضفض والمضبب بِالْفِضَّة وَالجُّلُوس على الْكُرْسِيّ والسرير والسراج المفضفض بِشَرْط اتقاء مَوضِع الْفضة فِي الْكُل، وَكَذَا فِي اللّجام والركاب والثغر، وَهَذَا فِيهَا يخلص مِنْهُ شَيْء، فَأَما التمويه الَّذِي لَا يخلص مِنْهُ شَيْء، فَاللّم فِي الفص وَيحل تذهيب السّقف (١١).

القول الثاني: لا يجوز الأكل والشرب في الآنية المضببة بالذهب والفضة:

وبه قالت المالكية.

□ وإليك أقوالهم بالتفصيل:

کر قول المالكية:

قال أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي في الشرب في القدح المضبب بالفضة: وسئل مالك عن الرجل يشرب في القدح وفيه تضبيب ورق أو حلقة من ورق. قال: لا أحب الشرب فيه (٢).

قال القرافي: استعمال المضبب والشعوب والذي فيه حلقة فضة أو ذهب من مرآة أو آنية مكروه عنده، وممنوع عند أبي الوليد^(٣).

قال الحطاب الرَّعيني: المضبب إناء من فخار، أو عود، أو غير ذلك انكسر فشعب كسره بخيوط من ذهب أو فضة، أو جمع بصحيفة من أحدهما وذو الحلقة إناء من عود، أو غيره جعل له حلقة وكالمرآة واللوح ونحوهما، والأصح من القولين في المضبب وذي الحلقة المنع كها صرح به ابن الحاجب وابن الفاكهاني وغيرهما، قال في «التوضيح»: وهو اختيار القاضي أبي الوليد، واختار القاضي أبو بكر الجواز،

⁽١) تحفة الملوك (١/ ٢٢٤).

⁽٢) البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة (١٧/ ٢٦٧).

⁽٣) الذخيرة (١/ ١٦٦٧).

وقال مالك في «العتبية»: لا يعجبني أن يشرب في إناء مضبب ولا ينظر في مرآة فيها حلقة، وهو يحتمل التحريم والكراهة، قال ابن عبد السلام: وظاهره الكراهة وهو الذي عزاه المازري للمذهب(١).

كرقول الشافعية:

قال الماوردي: قال الشافعي تَعَلَّلهُ: وأكره المضبب بالفضة؛ لئلا يكون شاربا على فضة

وقال الماوردي: وهذا صحيح، اعلم أن المضبب بالفضة ضربان:

أحدهما: أن يكون التضبيب في جميع الإناء.

والثاني: أن يكون في بعضه، فإن كان التضبيب في جميع الإناء حتى قد غطى جميعه وغشى سائره فاستعماله حرام، كالمصمت من أواني الفضة والذهب(٢).

قال النووي: المضبب هو ما أصابه شق ونحوه فيوضع عليه صفيحة تضمه وتحفظه.

وتوسع الفقهاء في إطلاق الضبة على ما كان للزينة بلا شق ونحوه ثم المضبب بالذهب فيه طريقان: الصحيح منهما القطع بتحريمه سواءكثرت الضبطة أو قلّت لحاجة أو لزينة، وبهذا قطع المصنف، وصاحب «الحاوي» والجرجاني في «كتابيه» والشيخ نصر في كتابه «الكافي» والعبد رى في «الكفاية» وغيرهم من العراقيين، ونقله البغوي عن العراقيين.

والطريق الثاني: قاله الخراسانيون: إنه كالمضبب بالفضة على الخلاف والتفصيل المذكور فيه، ونقله الرافعي عن معظم الأصحاب؛ لأنه لما استويا في الإناء فكذا في الضبة.

والمختار الطريق الأول للحديث فإنه يقتضي تحريم الذهب مطلقا وأما ضبة

⁽١) مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (١/ ١٢٩).

⁽٢) الحاوى الكبير (١/ ٧٨).

الفضة فإنها أبيحت لحديث قبيعة السيف وضبة القدح وغير ذلك، ولأن باب الفضة أوسع فإنه يباح منه الخاتم وغيره والله أعلم (١).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: فأما المضبب بالذهب أو الفضة، فإن كان كثيرا فهو محرم بكل حال؛ ذهبا كان أو فضة، لحاجة أو لغيرها. وبهذا قال الشافعي. وأباح أبو حنيفة المضبب، وإن كان كثيرا؛ لأنه صار تابعا للمباح، فأشبه المضبب باليسير، ولنا أن هذا فيه سرف وخيلاء، فأشبه الخالص، ويبطل ما قاله بها إذا اتخذ أبوابا من فضة أو ذهب، أو رفوفا، فإنه يحرم، وإن كان تابعا، وفارق اليسير، فإنه لا يوجد فيه المعنى المحرم إذا ثبت هذا، فاختلف أصحابنا؛ فقال أبو بكر: يباح اليسير من الذهب والفضة؛ لما ذكرنا، وأكثر أصحابنا على أنه لا يباح اليسير من الذهب، ولا يباح منه إلا ما دعت الضرورة إليه، كأنف الذهب، وما ربط به أسنانه.

وأما الفضة فيباح منها اليسير؛ لما روى أنس: أن قدح رسول الله ﷺ انكسر، فاتخذ مكان (٢).

مسألة: النهي عن التنفس أو النفخ في الإناء

عن أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: ﴿إِذَا شَرِبَ أَحَدُكُمْ فَلاَ يَتَنَفَّسُ فِي الإِنَاءِ، وَإِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلاَ يَمْسَحْ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ، وَإِذَا تَمَسَّحَ أَحَدُكُمْ فَلاَ يَتَمَسَّحْ بَيَمِينِهِ، وَإِذَا تَمَسَّحَ أَحَدُكُمْ فَلاَ يَتَمَسَّحْ بَيَمِينِهِ، وَإِذَا تَمَسَّحَ أَحَدُكُمْ فَلاَ يَتَمَسَّحْ بَيَمِينِهِ، (٣).

@ عن النهي عن النفخ في الإناء:

عن ابن عباس، قال: «نهى رسول الله عَلَيْ أَن يتنفس في الإناء، أو ينفخ فيه»(1).

⁽١) المجموع (١/ ٢٥٥).

⁽٢) المغنى (١/ ٥٧).

⁽٣) أخرجه البخاري (٥٦٣٠)، ومسلم (٢٦٧).

⁽٤) إسناده صحيح: أخرجه أبو داود (٣٧٢٨)، والترمذي (١٨٨٨)، وأحمد (١/ ٢٢٠)، وأبو يعلى (٢٤٠٢)، كلهم من طرق عن سفيان بن عيينة، عن عبد الكريم الجزري، عن عكرمة، عن ابن

ها حكم التنفس في الإناء:

قال ابن عبد البر: في حديث النبي ﷺ نحوه، وأكثر الآثار إنها جاءت بالنهي عن التنفس في الإناء، وقد قلنا: إن المعنى واحد والنهي عن هذا نهي أدب لا نهي تحريم لأن العلماء قد أجمعوا أن من تنفس في الإناء أو نفخ فيه لم يحرم (١).

قال النووي: (ولا يتنفس في الإناء) معناه لا يتنفس في نفس الإناء، وأما التنفس ثلاثا خارج الإناء فسنة معروفة، قال العلماء: والنهي عن التنفس في الإناء هو من طريق الأدب مخافة من تقذيره ونتنه وسقوط شيء من الفم والأنف فيه ونحو ذلك، والله أعلم، قولها: (كان علي عب التيمن في طهوره إذا تطهر، وفي ترجله إذا ترجل، وفي انتعاله إذا انتعل) هذه قاعدة مستمرة في الشرع، وهي إنها كان من باب التكريم والتشريف؛ كلبس الثوب والسراويل، والخف، ودخول المسجد، والسواك، والاكتحال، وتقليم الأظفار، وقص الشارب، وترجيل الشعر، وهو مشطه، ونتف الإبط وحلق الرأس، والسلام من الصلاة، وغسل أعضاء الطهارة، والخروج من الخلاء، والأكل والشرب والمصافحة، واستلام الحجر الأسود، وغير ذلك مما هو في معناه يستحب التيامن فيه.

وأما ما كان بضده؛ كدخول الخلاء، والخروج من المسجد، والامتخاط، والاستنجاء، وخلع الثوب والسراويل، والخف، وما أشبه ذلك فيستحب التياسر فيه، وذلك كله بكرامة اليمين وشرفها، والله أعلم (٢).

قال الباجي: قال مالك في «العتبية»: ويكره النفخ في الطعام كما يكره النفخ في الشراب (٣).

عباس، أن النبي ﷺ. وهذا إسناد صحيح.

⁽١) التمهيد (١/ ٣٩٧).

⁽۲) شرح مسلم (۳/ ۱٦۰).

⁽٣) المنتقي شرح الموطأ (٧/ ٢٣٧).

□ بعض أقوال أهل العلم عن علة النهي عن التنفس في الإناء:

قال ابن بطال: التنفس في الإناء منهي عنه كما نُهي عن النفخ في الإناء، وإنها السنة إراقة القذى من الإناء لا النفخ فيه، ولا التنفس؛ لئلا يتقذره جلساؤه (١).

قال القاضي عياض يحمله: وقد جاءت الأحاديث الصحيحة في مسلم وغيره عن النهى في التنفس فيه، وعن النفخ في الطعام والشراب، ولقوله عليه في الحديث الآخر: «أَبِنْ القدَرْ عن فيك ثم تنفس»، وعلة ذلك إما للتقزز أو التقذر، مما لعله يخرج عند التنفس والنفخ من أنفه أو فيه من ماء أو غيره، أو لما يكتسب الإناء من بخر ورائحة قبيحة بالنفس، أو لما لعله يكون متغير النكهة فيتعلق ذلك بالإناء وبفيه (٢).

قال الباجي: قال مالك في «العتبية»: ويكره النفخ في الطعام كما يكره النفخ في الشراب، ومعنى ذلك عندي أنه يتوقع أن يسرع إليه من ريق النافخ من غير اختياره ما يتقذر به ذلك الطعام كما يتقذر الشراب^(٣).

قال المناوي: الإناء الذي تشرب منه (عن فيك) عند الشرب ندبا ولا تشرب كشرب البعير فإنه يتنفس عند الشرب فيه (ثم تنفس) فإنه أحفظ للحرمة وأبعد عن تغير الماء وأصون عن سقوط الريق فيه وأنفى عن التشبه بالبهائم في كرعها فالتشبه بها مكروه شرعا وطبا لكن هنا شيء ينبغي التفطن له وهو أن الأمر بالإبانة إنها هو فيمن لم يرو من نفس واحد بغير عب ذكره في المطلب والمفهم (٤).

⁽۱) شرح صحيح البخاري لابن بطال (۱/٢٤٣).

⁽٢) إكمال المعلم بشرح صحيح مسلم (٦/ ٤٩٥).

⁽٣) المنتقى شرح الموطأ (٧/ ٢٣٧).

⁽٤) فيض القدير شرح الجامع الصغير (١/ ٨٥).

مسألة: استحباب الشرب على مرتين أو ثلاث

عن ثُمَامَة بْنُ عَبْدِ الله، قَالَ: كَانَ أَنَسٌ يَتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلاَثًا، وَزَعَمَ أَنَّ النَّبَيَّ ﷺ كَانَ يَتَنَفَّسُ ثَلاَثًا (١٠).

قال ابن بطال: (إِذَا شَرِبَ أَحَدُكُمْ فَلا يَتَنفَّسْ فِي الإِنَاءِ، وَإِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلا يَتَمَسَّحْ بِيَمِينِهِ). قال المهلب: التنفس إنها نهى عنه عِينِهِ، كما نهى عن النفخ في الطعام والشراب والله أعلم - من أجل أنه لا يؤمن أن يقع فيه شيء من ريقه فيعافه الطاعم له ويستقذر أكله؛ إذ كان التقذر في باب الطعام والشراب، والتنظف فيه الغالب على طباع أكثر الناس، فنهاه عن ذلك؛ لئلا يفسد الطعام والشراب على من يريد تناوله هذا إذا أكل أو شرب مع غيره، وإذا كان الإنسان يأكل أو يشرب وحده أو مع أهله أو مع من يعلم أنه لا يقذر شيئا مما يأكل منه، فلا بأس بالتنفس في الإناء، كها فعل النبي مع عمر بن أبي سلمة أمره أن يأكل مما يليه، وكان هو عينيه، يتتبع الدباء في الصحفة، علما منه أنه لا يقذر منه شيء يأكل مما يظن ذلك وكان إذا تنخم تبادر أصحابه نخامته فدلكوا بها وجوههم، وكذلك فضل وضوئه، فهذا فرق بين فعل النبي وأمره غيره بالأكل مما يليه (٢).

قال المباركفورى: «لكن اشربوا مثنى وثلاث» أي مرتين مرتين أو ثلاثة ثلاثة «وسمّوا» أي قولوا بسم الله الرحمن الرحيم «إذا أنتم شربتم» أي أردتم الشرب «واحمدوا إذا أنتم رفعتم» أي الإناء عن الفم في كل مرة أو في الآخر، قاله القاري (٣).

⁽١) أخرجه البخاري (٥٦٣١).

⁽٢) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٦/ ٧٩).

⁽٣) تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي (٦/٩).

مسألة: ويكر الشرب من فيّ السقاء

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَهِ اللَّهِ النَّبِيُّ عَلَيْهُ أَنْ يُشْرَبَ مِنْ فِي السِّفَاءِ" (١). وعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنَّهُ، قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ عَلِيْهُ عَنِ الشُّرْبِ مِنْ فِي السِّفَاءِ" (٢).

قال الشوكاني: (من في السقاء) قال النووي: اتفقوا على أن النهي هنا للتنزيه لا للتحريم كذا قال، وفي الاتفاق نظر، فقد نقل ابن التين وغيره عن مالك أنه أجاز الشرب من أفواه القرب وقال: لم يبلغني فيه نهي.

قال الحافظ: لم أر في شيء من الأحاديث المرفوعة ما يدل على الجواز إلا من فعله وأحاديث النهي كلها من قوله فهي أرجح. وإذا نظرنا إلى علة النهي عن ذلك فإن جميع ما ذكره العلماء في ذلك يقتضي أنه مأمون منه وينه أما أولا فلعصمته وطيب نكهته، وأما دخول شيء في فم الشارب فهو يقتضي أنه لو ملا السقاء وهو يشاهد الماء الذي يدخل فيه ثم ربطه ربطا محكما ثم شرب منه لم يتناوله النهي (٣).

قال عظيم آبادي تَعْمَلَهُ: وَقَالَ: إِنَّمَا يُكُرَهُ الشُّرْبِ مِنْ فِي السِّقَاءَ مِنْ أَجْلَ مَا يُخَافَ مِنْ أَذًى عَسَى يَكُونَ فِيهِ مَا لَا يَرَاهُ الشَّارِبِ حَتَّى يَدْخُلَ فِي جَوْفه فَاسْتُحِبَّ لَهُ أَنْ يَشْرَبهُ فِي إِنَاءَ ظَاهِر يُبْصِرهُ. وَرُوِيَ أَنَّ رَجُلًا شَرِبَ مِنْ فِيِّ سِقَاءَ فَانْسَابَ جَانَّ فَدَخَلَ جَوْفه فَهُ ().

قال العلامة الألباني تخلف: (نهى عن الشرب من في السقاء) لا يعارضه ما قبله وخبر الترمذي أنه دعى بإداوة يوم أحد فاختنث فمها ثم شرب منها؛ لأن التعارض إنها يكون بين خبرين صحيحين، وخبر الباب صالح للاحتجاج به، وأما خبر الترمذي فقال فيه الترمذي نفسه (٥).

⁽١) أخرجه البخاري (٥٦٢٨)، وأحمد (٢/ ٣٢٧)، وابن ماجه (٣٤٢٠).

⁽٢) أخرجه البخاري (٥٦٢٩)، والدارمي (٢٠٤٤).

⁽٣) نيل الأوطار (٨/ ٢٢٦).

⁽٤) عون المعبود شرح سنن أبي داود (٩/ ٦٤١).

⁽٥) مصابيح التنوير على صحيح الجامع الصغير (١/ ٤٥١).

مسألة: ويستحب قول «بسم الله» قبل الشرب

عن عُمَرَ بْنَ أَبِي سَلَمَةَ، يَقُولُ: كُنْتُ غُلامًا فِي حَجْرِ رَسُولِ الله ﷺ، وَكَانَتْ يَدِي تَطِيشُ فِي الصَّحْفَةِ، فَقَالَ لِي رَسُولُ الله ﷺ: «يَا غُلاَمُ، سَمِّ الله، وَكُلْ بِيَمِينِك، وَكُلْ بِيَمِينِكَ، وَكُلْ بِيَمِينِك، وَكُنْ بَعْدُلُ مِي رَسُولُ اللهُ عَلَيْكِ، وَكُلْ بِيَمِينِك، وَكُلْ بِيَمِينِك، وَكُلْ بِيَالِيكَ، وَكُلْ بِيَعِينِك، وَكُلْ بِيَمِينِك، وَكُلْ بِيَمِينِك، وَكُلْ بِيَعْمِينِك، وَكُلْ بِينَالْ لَاللهُ عُمْلِيلُ فَي رَالْتُ فَيْلِيلُ لَا لَهُ عَلَيْكِ فَيْلِولْ فَيْلِيلُ لَا لَا لَا لَهُ عُمْلِيلُ لَا لَهُ عَلَى لَا لَا لَهُ عَلَيْكُ اللهِ لَهُ اللهِ لَهُ اللهِ اللهِيلِيلِ اللهِ اللهِيلِينِ اللهِ اللهِي اللهِ اللهِي اللهِ اللهِ اللهِي اللهِ اللهِي اللهِ اللهِي اللهِي اللهِي

وعن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تشربوا واحدا كشرب البعير، ولكن اشربوا مثنى وثلاث، وسموا إذا أنتم شربتم، واحمدوا إذا أنتم رفعتم»(٢).

وعن نَوْفَلَ بْنَ مُعَاوِيَةَ الدِّيلِيَّ، يَقُولُ: «رَأَيْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَشْرَبُ بِثَلَاثَةِ أَنْفَاسٍ، يُسَمَّى الله فِي أَوَّ لِهَا، وَيَحْمَدُهُ فِي آخِرِهَا» (٣).

قال النووي كالله: فيه استحباب التسمية في ابتداء الطعام، وهذا مجمع عليه، وكذا يستحب حمد الله تعالى في آخره كها سبق في موضعه، وكذا تستحب التسمية في أول الشراب، بل في أول كل أمر ذي بال. قال العلهاء: ويستحب أن يجهر بالتسمية ليسمع غيره وينبهه عليها(٤).

قال الصنعاني تَعَلَّلُهُ: «يَا غُلَامُ سَمِّ الله وَكُلْ بِيَمِينِك وَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ،

⁽١) أخرجه البخاري (٥٣٧٦)، ومسلم (٢٠٢٢).

⁽٢) إسناده ضعيف: أخرجه الترمذي (١٨٨٥) قال: حدثنا أبو كريب، قال: حدثنا وكيع، عن يزيد ابن سنان الجزري، عن ابن لعطاء بن أبي رباح، عن أبيه، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ. قال الترمذي: هذا حديث غريب، ويزيد بن سنان الجزري هو أبو فروة الرهاوي «ضعيف».

⁽٣) إسناده ضعيف: أخرجه الطبراني (٦٤٥٢) قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الله بْنِ عِرْسِ، ثَنَا الْحُسَنُ ابْنُ دَاوُدَ الْمُنْكَدِرِيُّ، ثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكِ، حَدَّثَنِي شِبْلُ بْنُ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنِي سُمَيُّ، مَوْلَى أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: سَمِعْتُ مَوْلَى أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: سَمِعْتُ نَوْفَلِ بْنِ مُعَاوِيَة الدِّيكَ عَنْ نَوْفَلِ بْنِ مُعَاوِيَة نَوْفَلُ بْنِ مُعَاوِية اللهِ مِنَادِ، تَفَرَّدَ بِهِ الْحَسَنُ بْنُ دَاوُدَ المُنْكَدِرِيُّ. وشبل بن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي الحرقي قال البرقاني: سألت الدَّارَقُطْنِيِّ عن شبل بن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي، فقال: ليس بالقوي، ويخرج حديثه.

⁽٤) تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي (٥/ ١٩٥).

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى وُجُوبِ التَّسْمِيةِ لِلْأَمْرِ بِهَا، وَقِيلَ: إِنَّهَا مُسْتَحَبَّةٌ فِي الْأَكْلِ، وَيُقَاسُ عَلَيْهِ الشُّرْبُ قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَجْهَرَ بِالتَّسْمِيةِ لِيُسْمِعَ غَيْرَهُ، وَيُنَبِّهَهُ عَلَيْهَا فَإِنْ تَرَكَهَا لِأَيِّ سَبَبٍ نِسْيَانٍ أَوْ غَيْرِهِ فِي أَوَّلِ الطَّعَامِ فَلْيَقُلْ فِي أَثْنَائِهِ: بِسْمِ اللهُ(١).

مسألة: يستحب حمد الله بعد الشرب

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إِنَّ الله لَيَرْضَى عَنِ الْعَبْدِ أَنْ يَأْكُلَ الْأَكْلَةَ فَيَحْمَدَهُ عَلَيْهَا» (٢).

قال النووي: قوله عليها الأكلة هنا بفتح الممزة وهي المرة الواحدة من ويشرب الشربة فيحمده عليها الأكلة هنا بفتح الهمزة وهي المرة الواحدة من الأكل؛ كالغداء والعشاء، وفيه استحباب حمد الله تعالى عقب الأكل والشرب، وقد جاء في البخاري صفة التحميد: الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه غير مكفي ولا مودع ولا مستغنى عنه ربنا وجاء غير ذلك، ولواقتصر على الحمد لله حصل أصل السنة (٣).

قال المباركفوري تَعَلَّشُهُ: قَوْلُهُ: ﴿إِنَّ الله لَيَرْضَى عَنِ الْعَبْدِ أَنْ يَأْكُلَ» أَيْ بِسَبَبِ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ مَفْعُولٌ بِهِ لِيَرْضَى يَعْنِي يُحِبُّ مِنْهُ أَنْ يَأْكُلَ الْأَكْلَةَ قَالَ يَأْكُلَ أَوْ مَفْعُولٌ بِهِ لِيَرْضَى يَعْنِي يُحِبُّ مِنْهُ أَنْ يَأْكُلَ الْأَكْلَةَ قَالَ النَّوَوِيُّ: الْأَكْلَةُ هُنَا بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَهِيَ الْمُرَّةُ الْوَاحِدَةُ مِن الأكل؛ كالغذاء أو العشاء. انتهى.

وقال القارئ: بِفَتْحِ الْمُمْزَةِ أَيِ الْمَرَّةُ مِنَ الْأَكْلِ حَتَّى يَشْبَعَ، وَيُرْوَى بِضَمِّ الْمُمْزَةِ أَي اللَّهُمْ اللَّمْزَةِ أَي اللَّقْمَةُ وَهِيَ أَبْلَغُ فِي بَيَانِ اهْتِهَامِ أَدَاءِ الْحَمْدِ، لَكِنَّ الْأَوَّلَ أَوْفَقُ مَعَ قَوْلِهِ: «أَوْ يَشْرَبَ الشَّرْبَةَ» فَإِنَّهَا بِالْفَتْحِ لَا غَيْرُ وَكُلُّ مِنْهُمَا مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ لِفِعْلِهِ «فَيَحْمَدَهُ» يَشْرَبَ الشَّرْبَةَ» فَإِنَّهَا بِالْفَتْحِ لَا غَيْرُ وَكُلُّ مِنْهُمَا مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ لِفِعْلِهِ «فَيَحْمَدَهُ» بِالنَّصْبِ وَهُو ظَاهِرُ، وَيَجُوزُ الرَّفْعُ أَيْ فَهُو أَي الْعَبْدُ يَحْمَدُهُ «عَلَيْهَا» أَيْ عَلَى كُلِّ وَالشَّرْبَةِ.

⁽١) سبل السلام (٢/ ٢٣٣).

⁽٢) أخرجه مسلم (٢٧٣٤)، والترمذي (١٨١٦)، وأحمد (٣/ ٢٠٠).

⁽٣) أخرجه مسلم (٢٧٣٤).

قال ابن بَطَّالٍ: اتَّفَقُوا عَلَى اسْتِحْبَابِ الْحَمْدِ بَعْدَ الطَّعَامِ، وَوَرَدَتْ فِي ذَلِكَ أَنْوَاعٌ يَعْنِي لَا يَتَعَيَّنُ شَيْءٌ مِنْهَا (١).

مسألة: ويستحب الشرب باليمين

عن عُمَرَ بْنَ أَبِي سَلَمَةَ، يَقُولُ: كُنْتُ غُلاَمًا فِي حَجْرِ رَسُولِ الله ﷺ، وَكَانَتْ يَدِي تَطِيشُ فِي الصَّحْفَةِ، فَقَالَ لِي رَسُولُ الله ﷺ: «يَا غُلاَمُ، سَمِّ الله، وَكُلْ بِيَمِينِك، وَكُلْ مِيَّا يَلِيكَ» فَكَا زَالَتْ تِلْكَ طِعْمَتِي بَعْدُ (٢٠).

وعَنْ سَالِم، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ، قَالَ: «لَا يَأْكُلَنَّ أَحَدٌ مِنْكُمْ بِشِهَالِهِ، وَلَا يَشْرَبَنَّ بِهَا، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِهَالِهِ، وَيَشْرَبُ بِهَا»، قَالَ: وَكَانَ نَافِعٌ يَزِيدُ فِيهَا: «وَلَا يَأْخُذُ بِهَا، وَلَا يُعْطِي بِهَا»، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي الطَّاهِرِ: «لَا يَأْكُلَنَّ أَحَدُكُمْ» (٣).

قال النووي: فيه استحباب الأكل والشرب باليمين، وكراهتهما بالشمال، وقد زاد نافع: الأخذ والإعطاء، وهذا إذا لم يكن عذر فإن كان عذر يمنع الأكل والشرب باليمين من مرض أو جراحة (٤).

قال ابن عبد البر: (وفي هذا الحديث أدب الأكل والشرب، ولا يجوز لأحد أن يأكل بشهاله ولا أن يشرب بشهاله)؛ لنهي رسول الله عليه عن ذلك وفي أمره عليه بالأكل باليمين والشرب بها نهي عن الأكل بالشهال والشرب بها؛ لأن الأمر يقتضي النهي عن جميع أضداده فمن أكل بشهاله أو شرب بشهاله وهو بالنهي عالم فهو عاص لله ولا يحرم عليه مع ذلك طعامه ذلك ولا شرابه؛ لأن النهي عن ذلك نهي أدب لا نهي تحريم والأصل في النهي أن ما كان لي ملكا فنهيت عنه فإنها النهي عنه تأدب وندب إلى الفضل والبر وإرشاد إلى ما فيه المصلحة في الدنيا والفضل في الدين وما كان لغيري فنهيت عنه فالنهي عنه نهي تحريم وتحظير، والله أعلم.

⁽١) تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي (٥/ ٤٣٧).

⁽٢) أخرجه البخاري (٥٣٧٦)، ومسلم (٢٠٢٢).

⁽٣) أخرجه مسلم (٢٠٢٠)، وأحمد (٤/ ٥٥).

⁽٤) شرح مسلم (١٣/ ١٩١).

وقد جاءت السنة المجتمع عليها: أن اليمين للأكل والشرب، والشمال للاستنجاء، ونهى رسول الله على أن يستنجى باليمين كما نهى أن يؤكل أو يشرب بالشمال، وما عدا الأكل والشرب والاستنجاء فبأي يديه فعل الإنسان ذلك فلا حرج عليه إلا أن التيامن كان رسول الله على يجبه في الأمر كله فينبغي للمؤمن أن يجب ذلك ويرغب فيه ففي رسول الله على الأسوة الحسنة على كل حال (١).

قال ابن حزم: وتسمية الله تعالى فرض على كل آكل عند ابتداء أكله، ولا يحل لأحد أن يأكل بشهاله إلا أن لا يقدر فيأكل بشهاله لأمر النبي على عمر بن أبي سلمة الذي ذكرنا آنفا بالتسمية والأكل باليمين. ومن طريق الليث، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي على الله وشهال غيره فإن عجز فالله تعالى يقول: ﴿لَا يُكلِّفُ اللّهُ نَفْسًا إِلّا النبي عَلَيْهُ وَسَال غيره فإن عجز فالله تعالى يقول: ﴿لَا يُكلِّفُ اللّهُ نَفْسًا إِلّا ومن وسعم الله والله والله ورسوله ما لا علم تحكم فجعل بعض الأوامر فرضا وبعضها ندبا فقد قال على الله ورسوله ما لا علم له به، وقال تعالى: ﴿وَتَقُولُونَ بِأَفُواهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُ وَيَتُلُونَهُ وَقَلْ وَهُو عِنْدَ ٱللّهِ عَظِيمٌ الله الورد والله الله الله علم عند ٱللّه عَظِيمٌ الورد والله الله الله علم عند ٱللّه عَظِيمٌ الورد والله الله الله الله علم عند اللّه عظيمٌ الورد والله الله علم عند اللّه عظيمٌ النور والله الله علم عنه على الله علم عنه على الله علم عنه عنه على الله علم عنه عنه عنه على الله علم عنه عنه على الله علم عنه عنه على الله علم عنه على الله علم عنه عنه عنه عنه الله عنه عنه الله عنه وقال تعالى الله على الله عنه عنه عنه الله علم عنه عنه الله على الله عنه عنه عنه عنه عنه الله عنه عنه الله عنه الله عنه عنه الله على الله عنه عنه عنه عنه الله عنه عنه عنه الله عنه عنه عنه عنه الله عنه عنه عنه الله عنه عنه الله عنه الله عنه عنه الله عنه عنه الله عنه الله عنه عنه الله عنه عنه الله عنه الله عنه عنه الله عنه الله عنه عنه الله عنه عنه الله عنه الله عنه الله عنه الله عنه الله عنه عنه الله عنه عنه عنه الله عنه الله عنه عنه الله عنه عنه الله عنه الله عنه عنه عنه الله عنه الله عنه عنه الله عنه عنه الله عنه الله عنه الله عنه الله عنه الله عنه عنه الله عنه عنه الله عنه الله عنه الله عنه عنه عنه الله عنه الله عنه الله عنه عنه عنه الله عنه عنه عنه الله عنه الله عنه الله عنه الله عنه الله عنه عنه

قال ابن القيم: وكان يأمر بالأكل باليمين وينهى عن الأكل بالشال ويقول: "إن الشيطان يأكل بشاله ويشرب بشياله" ومقتضى هذا تحريم الأكل بها وهو الصحيح فإن الآكل بها إما شيطان، وإما مشبه به، وصح عنه أنه قال لرجل أكل عنده فأكل بشياله: «كل بيمينك» فقال: لا أستطيع فقال: «لا استطعت» فيا رفع يده إلى فيه بعدها. فلو كان ذلك جائزا لما دعا عليه بفعله (٣).

⁽١) التمهيد (١١/ ١١٣).

⁽٢) المحلي (٧/ ٤٢٤).

⁽٣) زاد الميعاد (٢/ ٣٦٦).

مسألة: ويستحب الأيمن فالأيمن عند الشراب

عن عَبْدُ الله بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا هَ اللهِ عَيُولُ: أَتَانَا رَسُولُ الله عَلَيْ فِي دَارِنَا هَذِهِ فَاسْتَسْقَى، فَحَلَبْنَا لَهُ شَاةً لَنَا، ثُمَّ شُبْتُهُ مِنْ مَاءِ بِئْرِنَا هَذِهِ، فَأَعْطَيْتُهُ، وَأَبُو بَكُرٍ عَنْ يَسَارِهِ وَعُمَرُ ثَجَاهَهُ، وَأَعْرَابِيُّ عَنْ يَمِينِهِ، فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ عُمَرُ: هَذَا أَبُو بَكْرٍ، فَأَعْطَى الأَعْرَابِيَّ فَضَلَهُ، ثُمَّ قَالَ: «الأَيْمَنُونَ الأَيْمَنُونَ، أَلاَ فَيَمِّنُوا» قَالَ أَنسٌ: فَهِي شُنَّة، فَهَى سُنَّة، ثَلاَثَ مَرَّاتٍ (١).

فعَنْ أَنْسِ بْنِ مَالِكِ فَهِ أَنَّ رَسُولَ الله عَلَيْ أَيَ بِلَبَنِ قَدْ شِيبَ بِهَاءٍ، وَعَنْ يَمِينِهِ أَعْرَابِيٌّ، وَعَنْ شِمَالِهِ أَبُو بَكْرٍ، فَشَرِبَ ثُمَّ أَعْطَى الأَعْرَابِيَّ، وَقَالَ: «الأَيْمَنَ قَالاَيْمَنَ» (٢).

قال ابن بطال: (الأَيْمَنُونَ، الأَيْمَنُونَ، أَلاَ فَيَمِّنُوا)، قَالَ أَنسٌ: فَهِي سُنَّةُ، ثَلاَتًا. هذا مثل الباب الذي قبله، لا بأس بطلب ما يتعارف الناس بطلب مثله من شرب الماء واللبن، وما تطيب به النفس، ولا يتشاح فيه، ولاسيا أن زمن النبي على زمن مكارمة ومشاركة، وقد وصفهم الله أنهم كانوا يؤثرون على أنفسهم، وإنها أعطى الأعرابي ولم يستأذنه كها استأذن الغلام؛ ليتألفه بذلك لقرب عهده بالإسلام. وفيه: أن السنة لمن استسقى أن يسقى من على يمينه، وإن كان من على يساره أفضل ممن جلس على يمينه، ألا ترى قول أنس: فهى سنة ثلاث مرات، وذلك يدل على تأكيدها، وقد تقدم بيان هذا المعنى في كتاب الأشربة (٣).

قال النووي: أنواع من العلم، منها: أن البداءة باليمين في الشراب ونحوه سنة وهذا مما لاخلاف فيه ونقل عن مالك تخصيص ذلك بالشراب قال ابن عبد البر وغيره: لا يصح هذا عن مالك قال القاضي عياض: يشبه أن يكون قول مالك تخلّله تعالى أن السنة وردت في الشراب خاصة، وإنها يقدم الأيمن فالأيمن في غيره

⁽١) أخرجه البخاري (٢٥٧١)، ومسلم (٥٣٣٩).

⁽٢) أخرجه البخاري (٥٦١٩)، ومسلم (٢٠٢٩).

⁽٣) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٧/ ٨٦).

بالقياس لا بسنة منصوصة فيه، وكيف كان فالعلماء متفقون على استحباب التيامن في الشراب وأشباهه (١).

قال ابن حجر: قوله: «الأيمنون الأيمنون» فيه تقدير مبتدأ مضمر أي المقدم الأيمنون والثانية للتأكيد وقوله: «ألا فيمنوا» كذا وقع بصيغة الاستفتاح والأمر بالتيامن، وقد أخرجه مسلم من الوجه الذي أخرجه منه البخاري إلا أنه قال في الثالثة – أيضا: «الأيمنون» ذكر اللفظة ثلاث مرات كها ذكر قول أنس فهي سنة ثلاث مرار، وعلى ذلك شرح ابن التين كأنه وقع كذلك في نسخته، ولم أره في شيء من النسخ إلا كها وصفت أولا.

وتوجيهه: أنه لما بين أن الأيمن يقدم ثم أكده بإعادته أكمل ذلك بصريح الأمر، وهل هذه الأحاديث تتعارض مع الأحاديث التي حث فيه النبي على البدء بالكبير أو لا وهذه الأحاديث منها ما رواه البخاري ومسلم عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ، قَالَ: انْطَلَقَ عَبْدُ الله بْنُ سَهْل، وَمُحيِّصَةُ بْنُ مَسْعُودِ بْنِ زَيْد، إِلَى خَيْبَرَ وَهِي يَوْمَئِدٍ صُلْحٌ، فَتَقَرَّقَا فَأَتَى مُحيِّصَةُ إِلَى عَبْدِ الله بْنِ سَهْلِ وَهُو يَتَشَمَّطُ في دَمِهِ قَتِيلًا، فَدَفَنَهُ ثُمَّ صُلْحٌ، فَتَقَرَّقَا فَأَتَى مُحيِّصَةُ إِلَى عَبْدِ الله بْنِ سَهْلِ وَهُو يَتَشَمَّطُ في دَمِهِ قَتِيلًا، فَدَفَنَهُ ثُمَّ صَلْحٌ، فَتَقَلَ اللهِ بْنِ سَهْلٍ وَهُو يَتَشَمَّطُ في دَمِهِ قَتِيلًا، فَدَفَنَهُ ثُمَّ قَدِمَ المَدِينَة، فَانْطَلَقَ عَبْدُ الرَّحْنِ بْنُ سَهْلٍ، وَمُحيِّصَةُ، وَحُويِّصَةُ ابْنَا مَسْعُودٍ إِلَى النَبِيِّ قَدِمَ المَدِينَة، فَانْطَلَقَ عَبْدُ الرَّحْنِ بَنْ سَهْل، وَمُحيِّصَةُ، وَحُويِّصَةُ ابْنَا مَسْعُودٍ إِلَى النَبِيِّ فَيَكُمُ اللهِ فَعَلَدَ الرَّحْنِ يَتَكَلَّمُ، فَقَالَ: «كَبِّنُ كَبِّرُ» وَهُو أَحْدَثُ القَوْم، فَسَكَتَ فَتَكَلَّمَا، فَقَالَ: «كَبُّنُ كَبِّرُ» وَهُو أَحْدَثُ القَوْم، فَسَكَتَ فَتَكُلَّمَا، فَقَالَ: «فَكَلْهُ النَّبِي عَيْكُمْ مَا وَالْمُ وَمُولِ بَحُمْسِينَ»، فَقَالُوا: كَيْفَ نَأْخُذُ أَيْمَانَ قَوْمٍ كُفَّادٍ، فَعَلَدُهُ النَّبِي عَيْكِهُ مِنْ عِنْدِهِ (٢٠).

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ الله ﷺ إِذَا سَقَى قَالَ: «ابْدَءُوا بِالْكَبِيرِ». أَوْ قَالَ: «بِالْأَكَابِرِ» (٣).

⁽۱) شرح مسلم (۱۳/۲۰۲).

⁽٢) أخرجه البخاري (٣١٧٣)، ومسلم (١٦٦٩)، وأبو داود (٤٥٢١)، وابن ماجه (٢٦٧٧).

⁽٣) أخرجه أبو يعلى (٢٤٢٥)، والطبراني في الأسط (٣٧٨٦)؛ كلاهما من طرق عن عَبْدِ الله بْنُ الْمُبَارَكِ، حَدَّثنا خَالِدٌ الحَذَّاءُ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ. وهذا إسَناد

ولقد حمل أهل العلم هذه الأحاديث على أن البدء بالكبير حيث يجلسون فيها متساوين إما بين يدي الكبير أو عن يساره كلهم، وإليك أقوالهم بالتفصيل:

قال بدر الدين العيني: كان رسول الله عَلَيْ إذا سقى قال: «ابدأوا بالأكبر».

قلت: الجواب في هذا أنه محمول على الحالة التي يجلسون فيها متساويين، إما بين يدي الكبير أو عن يساره كلهم أو خلفه أو حيث لا يكون فيهم، فيخص هذه الصورة من عموم تقديم الأيمن، أو يخص من عموم هذا الأثر بالبداءة بالكبير ما إذا جلس بعض عن يمين الرئيس وبعض عن يساره، ففي هذه الصورة يقدم الصغير على الكبير، والمفضول على الفاضل، ويظهر من هذا أن الأيمن ما امتاز بمجرد الجلوس في الجهة اليمنى، بل لحصول كونها يمين الرئيس، فالفضل إنها فاض عليه من الأفضل (1).

قال ابن حجر: كان رسول الله على الله على الحالة التي يجلسون فيها متساوين إما بين يدي الكبير أو عن يساره كلهم أو خلفه أو حيث لا يكون فيهم فتخص هذه الصورة من عموم تقديم الأيمن أو يخص من عموم هذا الأمر بالبداءة بالكبير ما إذا جلس بعض عن يمين الرئيس وبعض عن يساره ففي هذه الصورة يقدم الصغير على الكبير، والمفضول على الفاضل، ويظهر من هذا أن الأيمن ما امتاز بمجرد الجلوس في الجهة اليمنى بل بخصوص كونها يمين الرئيس فالفضل إنها فاض عليه من الأفضل، وقال ابن المنير: تفضيل اليمين شرعي، وتفضيل اليسار طبعي وإن كان ورد به الشرع لكن الأول أدخل في التعبد (٢).

قال المناوي: كان إذا سقي قال: «ابدأوا بالكبير»؛ لحمله على الحالة التي يجلسون فيها متساوين بين يديه أو عن يساره أو خلفه فتخص هذه الصورة من عموم تقديم

ظاهره الصحة.

⁽١) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٢١/ ١٩٦).

⁽٢) فتح الباري (١٠/ ٨٦).

الأيمن، أو يخص من عموم الأمر بالبداءة بالكبير ما لو قعد بعض عن يمين الرئيس وبعض عن يساره ففي هذه الصورة يقدم الصغير على الكبير، والمفضول على الفاضل فالأيمن لم يمتز بمجرد القعود في الجهة اليمنى بل لخصوص كونها يمين الرئيس فالفضل إنها فاض عليه من الأفضل، وأخذ من الحديث أن كل ما كان من أنواع التكريم يقدم فيه من على اليمين (١).

ويجوز أن يستأذن صاحب اليمين إن كان صغيرا أن يبدء باليسار أن كان في اليسار من هو أسن منه.

عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ السَّاعِدِيِّ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ، أُتِيَ بِشَرَابِ فَشَرِبَ مِنْهُ، وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ، وَعَنْ يَسَارِهِ أَشْيَاخٌ، فَقَالَ لِلْغُلَامِ: «أَتَأُذُنُ لِي أَنْ أُعْطِيَ هَوُلَاءِ؟» فَقَالَ لِلْغُلَامُ: لا وَالله، لَا أُوثِرُ بِنَصِيبِي مِنْكَ أَحَدًا، قَالَ: فَتَلَّهُ رَسُولُ الله ﷺ فِي يَدِهِ (٢).

مسألة :ساقي القوم آخرهم شربا

⁽١) فيض القدير شرح الجامع الصغير (٣/ ١٩٠).

⁽٢) أخرجه البخاري (٢٣٥١)، ومسلم (٢٠٣٠).

ثُمَّ قَالَ: احْفَظُوا عَلَيْنَا صَلاَتَنَا، فَكَانَ أَوَّلَ مَنِ اسْتَيْقَظَ رَسُولُ الله ﷺ وَالشَّمْسُ فِي ظَهْرِهِ، قَالَ: فَقُمْنَا فَزِعِينَ، ثُمَّ قَالَ: ارْكَبُوا، فَرَكِبْنَا فَسِرْنَا حَتَّى إِذَا ارْتَفَعَتِ الشَّمْسُ نَزَلَ، ثُمَّ دَعَا بِمِيضَأَةٍ كَانَتْ مَعِي فِيهَا شَيْءٌ مِنْ مَاءٍ، قَالَ: فَتَوَضَّاً مِنْهَا وُضُوءًا دُونَ وُضُوءٍ.

قَالَ: وَبَقِيَ فِيهَا شَيْءٌ مَنْ مَاءٍ، ثُمَّ قَالَ لأَبِي قَتَادَةَ: احْفَظْ عَلَيْنَا مِيضَأَتَكَ، فَسَيَكُونُ لَمَا نَبُأَ، ثُمَّ أَذَّنَ بِلأَلٌ بِالصَّلاَةِ، فَصَلَّى رَسُولُ الله ﷺ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ صَلَّى الْغَدَاةَ، فَصَنَعَ كَمَا كَانَ يَصْنَعُ كُلَّ يَوْم، قَالَ: وَرَكِبَ رَسُولُ الله ﷺ وَرَكِبْنَا مَعَهُ، قَالَ: فَجَعَلَ بَعْضُنَا يَهُمِسُ إِلَى بَعْضِ مَا كَفَّارَةُ مَا صَنَعْنَا بِتَفْرِيطِنَا فِي صَلاَتِنَا؟

ثُمَّ قَالَ: أَمَا لَكُمْ فِيَّ أُسْوَةٌ، ثُمَّ قَالَ: ﴿أَمَا إِنَّهُ لَيْسَ فِيَّ النَّوْمِ تَفْرِيطٌ، إِنَّمَا التَّفْرِيطُ عَلَى مَنْ لَمْ يُصَلِّ الصَّلاَةَ وَقُتُ الصَّلاَةَ الأُخْرَى، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَلْيُصَلِّهَا حِينَ يَنْتَبِهُ لَهَا، فَإِذَا كَانَ الْغَدُ فَلْيُصَلّهَا عِنْدَ وَقْتِهَا»، ثُمَّ قَالَ: مَا تَرَوْنَ النَّاسَ صَنَعُوا؟

ُ قَالَ: ثُمَّ قَالَ: أَصْبَحَ النَّاسُ فَقَدُوا نَبِيَّهُمْ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ: رَسُولُ الله ﷺ بَعْدَكُمْ، لَا يَكُونُ لِيُخَلِّقُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ، فَإِنْ يُطَيِعُوا بَعْدَكُمْ، لَا يَكِيْ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ، فَإِنْ يُطَيِعُوا أَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرَ يَرْشُدُوا.

قَالَ: فَانْتَهَيْنَا إِلَى النَّاسِ حِينَ امْتَدَّ النَّهَارُ، وَحَمِي كُلُّ شَيْءٍ، وَهُمْ يَقُولُونَ: يَا رَسُولَ الله، هَلَكْنَا، عَطِشْنَا، فَقَالَ: «لاَ هُلْكَ عَلَيْكُمْ»، ثُمَّ قَالَ: «أَطْلِقُوا لِي غُمَرِي»، قَالَ: وَدَعَا بِالْمِيضَاَّةِ، فَجَعَلَ رَسُولُ الله عَيْنَةُ يَصُبُّ، وَأَبُو قَتَادَةَ يَسْقِيهِمْ، فَلَمْ يَعْدُ أَنْ رَأَى النَّاسُ مَاءً فِي الْمِيضَاَّةِ تَكَابُّوا عَلَيْهَا، فَقَالَ رَسُولُ الله عَيْنَةِ: «أَحْسِنُوا اللّا كُلُّكُمْ سَيَرُوى» قَالَ: فَفَعَلُوا، فَجَعَلَ رَسُولُ الله عَيْنَة يَصُبُّ وَأَسْقِيهِمْ حَتَّى مَا بَقِي غَيْرِي، سَيَرُوى» قَالَ: فَفَعَلُوا، فَجَعَلَ رَسُولُ الله عَيْنَة يَصُبُّ وَأَسْقِيهِمْ حَتَّى مَا بَقِي غَيْرِي، وَغَيْرُ رَسُولِ الله عَيْنَة ، فَقَالَ لِي: «اشْرَبْ»، فَقُلْتُ: لاَ وَصُولُ الله عَيْنَة ، فَقَالَ لِي: «اشْرَبْ»، فَقُلْتُ: لاَ أَشْرَبُ حَتَّى تَشْرَبُ يَا رَسُولُ الله عَيْنَ الله عَلَى الله عَلَى الله عَيْنَ الله عَلَى الله الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله الله عَلَى الل

قال النووي: قوله ﷺ: «إن ساقي القوم آخرهم» فيه هذا الأدب من آداب

⁽١) أخرجه مسلم (١٥٠٧).

شاربي الماء واللبن ونحوهما، وفي معناه ما يفرق على الجهاعة من المأكول كلحم وفاكهة ومشموم وغير ذلك والله أعلم (١).

قال الشوكاني: قوله: «ساقي القوم آخرهم شربا» فيه دليل على أنه يشرع لمن تولى سقاية قوم أن يتأخر في الشرب حتى يفرغوا عن آخرهم.

وفيه إشارة إلى أن كل من ولي من أمور المسلمين شيئا يجب عليه تقديم إصلاحهم على ما يخص نفسه، وأن يكون غرضه إصلاح حالهم وجر المنفعة إليهم ودفع المضار عنهم، والنظر لهم في دق أمورهم وجلها، وتقديم مصلحتهم على مصلحته. وكذا من يفرق على القوم فاكهة، فيبدأ بسقي كبير القوم أو بمن عن يمينه إلى آخرهم وما بقى شربه (٢).

قال العظيم آبادي: «سَاقِي الْقَوْم آخِرهمْ شُرْبًا»: قَالَ النَّوَوِيّ: هَذَا أَدَب مِنْ آدَاب سَاقِي الْقَوْم اللَّهَ وَاللَّبَن وَغَيْرهمَا، وَفِي مَعْنَاهُ مَا يُفَرَّق عَلَى الجُمَّاعَة مِنْ الْمُأْكُول كَلَحْمِ وَفَاكِهَةٍ وَمَشْمُوم وَغَيْر ذَلِكَ (٣).

مسألة: الذبابة تقع في شراب أحدكم فليغمسها ثم لينزعها

عن عُبَيْد بْنُ حُنَيْنٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ فَيْهَ، يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ: ﴿إِذَا وَقَعَ اللَّبَابُ فِي الْحَدَى جَنَاحَيْهِ دَاءً وَالأُخْرَى اللَّبَابُ فِي الْحَدَى جَنَاحَيْهِ دَاءً وَالأُخْرَى شِفَاءً» ﴿ إِنَّا لَيَنْزِعْهُ، فَإِنَّ فِي إِحْدَى جَنَاحَيْهِ دَاءً وَالأُخْرَى شِفَاءً» ﴿ اللَّهُ اللَّ

قال أبو الفرج ابن الجوزي تَعَلَّلُهُ: وَفِي الحَدِيث التَّاسِع والشانين: «إِذَا وَقع الذُّبَابِ فِي شراب أحدكُم فليغمسه ثمَّ لينزعه؛ فَإِن فِي أحد جناحيه دَاء وَالْآخر شِفَاء».

قد تعجب قومٌ من اجْتِمَاع الدَّاء والدواء فِي شَيْء وَاحِد وَلَيْسَ بعجيب، فَإِن النحلة تعسل من أَعْلَاهَا وتلقي السم من أَسْفَلهَا، والحية الْقَاتِل سمها يدْخلُونَ

⁽۱) شرح مسلم (٥/ ١٨٩).

⁽٢) الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج (٢/ ٣١٦).

⁽٣) عون المعبود شرح سنن أبي داود (٩/ ٦٤٧).

⁽٤) المصدر السابق.

لَحَمهَا فِي الدرياق، ويدخلون الذُّبَاب فِي أدوية الْعين ويسحقونه مَعَ الإثمد ليقوى الْبَصَر، ويأمرون بستر وَجه الَّذِي يعضه الْكَلْب من الذُّبَاب، وَيَقُولُونَ: إِن وَقع عَلَيْهِ تعجل هَلَاكه (١١).

قال الخطابي: وقد تكلم على هذا الحديث بعض من لا خلاق له وقال كيف يكون هذا وكيف يجتمع الداء والشفاء في جناحي الذبابة وكيف تعلم ذلك من نفسها حتى تقدم جناح الداء وتؤخر جناح الشفاء وما أربها إلى ذلك؟

قلت: وهذا سؤال جاهل أو متجاهل وإن الذي يجد نفسه ونفوس عامة الحيوان قد جمع فيها بين الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة، وهي أشياء متضادة إذا تلاقت تفاسدت، ثم يرى أن الله سبحانه قد ألف بينها وقهرها على الاجتماع، وجعل منها قوى الحيوان التي بها بقاؤها وصلاحها لجدير أن لا ينكر اجتماع الداء والشفاء في خزأين من حيوان واحد، وأن الذي ألهم النحلة أن تتخذ البيت العجيب الصنعة وأن تعسل فيه، وألهم الذرة أن تكتسب قوتها وتدخره لأوان حاجتها إليه هو الذي خلق الذبابة وجعل لها الهداية إلى أن تقدم جناحاً وتؤخر جناحاً لما أراد من الابتلاء الذي هو مدرجة التعبد، والامتحان الذي هو مضهار التكليف، وفي كل شيء عبرة وحكمة وما يذكر إلا أولو الألباب (٢).

* 8 8 8 8 *

⁽١) كشف المشكل من حديث الصحيحين (٣/ ٥٤٧).

⁽٢) معالم السنن، وهو شرح سنن أبي داود (٤/ ٢٥٩).



قال تعالى: ﴿يَسْئَلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمُّ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجُوَارِحِ مُكَلِّبِينَ ﴾[المائدة:٤]

قال الطبري تَعَلَّقُهُ: يعني بذلك جل ثناؤه: يسألك، يا محمد، أصحابك: ما الذي أحل لهم أكله من المطاعم والمآكل؟ فقل لهم: أحِل لكم منها «الطيبات»، وهي الحلال الذي أذن لكم ربكم في أكله من الذبائح وأحل لكم أيضًا مع ذلك، صيدُ ما علّمتم من «الجوارح»، وهن الكواسب من سباع البهائم.

والطير سميت «جوارح» لجرحها لأربابها، وكسبها إيّاهم أقواتهم من الصيد. يقال منه: «جرح فلان لأهله خيرًا»، إذا أكسبهم خيرًا، و «فلان جارِحَة أهله»، يعني بذلك: كاسبهم، و «لا جارحة لفلانة»، إذا لم يكن لها كاسب

قال القرطبي تخلف: الطَّيِّبَاتُ أُبِيحَتْ لِلْمُسْلِمِينَ قَبْلَ نُزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ، فَهَذَا جَوَابُ سُؤَالِهِمْ إِذْ قَالُوا: مَاذَا أُحِلَّ لَنَا؟ وَقِيلَ: أَشَارَ بِذِكْرِ الْيَوْمِ إِلَى وَقْتِ مُحَمَّدٍ ﷺ كَمَا يُقَالُ: هَذِهِ أَيَّامُ فُلَانٍ، أَيْ هَذَا أَوَانُ ظُهُورِكُمْ وَشُيُوعِ الْإِسْلَامِ، فَقَدْ أَكْمَلْتُ بِمَذَا كَمَا يُقَالُهُ وَشُيُوعِ الْإِسْلَامِ، فَقَدْ أَكْمَلْتُ بِمَذَا وِينكُمْ، وَأَحْلَلْتُ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ. وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ الطَّيِّبَاتِ فِي الْآيَةِ قَبْلَ هَذَا.

الثَّانِيَةُ - قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَابَ حِلُّ لَّكُمْ ﴾ [المائدة: ٥] الْبَدَاءُ وَخَبَرٌ. وَالطَّعَامُ اسْمٌ لِمَا يُؤْكُلُ وَالذَّبَائِحُ مِنْهُ، وَهُوَ هُنَا خَاصٌّ بِالذَّبَائِحِ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالذَّبَائِحِ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالذَّبَائِحِ عَنْدَ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالتَّأُويلِ. وَأَمَّا مَا حُرِّمَ عَلَيْنَا مِنْ طَعَامِهِمْ فَلَيْسَ بِدَاخِلِ تَحْتَ عُمُومِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالتَّأُويلِ. وَأَمَّا مَا حُرِّمَ عَلَيْنَا مِنْ طَعَامِهِمْ فَلَيْسَ بِدَاخِلِ تَحْتَ عُمُومِ الْخِطَابِ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَأْكُواْ مِمَّا لَمْ يُذَكّرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ [المائدة: ٥] عَلَيْهِ ﴿ [المائدة: ٥] عَلَيْهِ ﴿ [المائدة: ٥] اللهُ عَلَيْهِ ﴿ إِللّٰهِ مَا لَكُمْ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ ﴿ إِللْهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ إِلَيْهِ اللهُ اللهُولُ اللهُ ا

⁽١) انظر: تفسير الطبري (٩/ ٥٤٣).

يَعْنِي ذَبِيحَةَ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ، وَإِنْ كَانَ النَّصْرَانِيُّ يَقُولُ عِنْدَ الذَّبْحِ: بِاسْمِ المُسِيحِ وَالْيَهُودِيُّ يَقُولُ عِنْدَ الذَّبْحِ: بِاسْمِ المُسِيحِ وَالْيَهُودِيُّ يَقُولُ: بِاسْمِ عُزَيْرٍ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ يَذْبَحُونَ عَلَى الْمِلَّةِ (١).

قال الله تعالى: ﴿ يَآ أَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَيَبُلُونَّكُمُ ٱللَّهُ بِشَىٰءِ مِّنَ ٱلصَّيْدِ تَنَالُهُ وَ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ لِيَعْلَمَ ٱللَّهُ مَن يَخَافُهُ وبِٱلْغَيْبِ فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ بَعْدَ تَنَالُهُ وَ أَيْدِيكُمْ وَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿ [المائدة: ٩٤]

وإنها أخبرهم تعالى ذكره أنه يبلوهم بشيء؛ لأنه لم يبلُهم بصيد البحر، وإنها ابتلاهم بصيد البرّ، فالابتلاء ببعض لا بجميع.

وقوله: ﴿تَنَالُهُوٓ أَيْدِيكُمُ فإنه يعني: إما باليد، كالبيض والفراخ وإما بإصابة النَّبْل والرماح، وذلك كالحمر والبقر والظباء، فيمتحنكم به في حال إحرامكم بعمرتكم أو بحجّكم (٢).

قال القرطبي تَعَلَّلُهُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ تَنَالُهُ وَ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ ﴾ بَيَانٌ لِحُكْمِ صِغَارِ الصَّيْدِ وَكِبَارِهِ (٣).

وفيها يلي نتناول أحكام الصيد بإذن الله تبارك وتعالى:

كر أولا تعريف الصيد.

قال ابن نجيم كَمْلَشْهُ:

🕸 الصيد لغة: هو الاصطياد ويطلق على ما يصاد مجازا إطلاقا لاسم المصدر على

⁽١) انظر: تفسير القرطبي (٦/ ٧٦).

⁽٢) انظر: تفسير الطبري (١٠/ ٥٨٢، ٥٨٣).

⁽٣) انظر: تفسير القرطبي (٦/ ٣٠٠).

المفعول، وهو المتوحش الممتنع بأصل الخلقة عن الآدمي مأكولا كان أو غير مأكول، والذي يظهر أنه عند الفقهاء الإرسال بشروطه؛ لأخذ ما هو مباح من الحيوان المتوحش الممتنع عن الآدمي بأصل خلقته (١).

﴿ وَشَرْعًا: (اقْتِنَاصُ حَيَوَانٍ حَلَالٍ مُسْتَوْحَش طَبْعًا غَيْرِ مَقْدُورِ عَلَيْهِ)^(٢).

مسألة: ما حكم الاصطياد؟

والاصطياد مباح إذا كان للانتفاع به لا للتلهي والعبث فإذا أتلفه ولم ينتفع به عمدا فالشرع يمنعه من ذلك.

قال الماوردي: والأصل في إباحة الصيد الكتاب والسنة وإجماع الأمة قال الله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوْفُواْ بِٱلْعُقُودَ ۚ أُحِلَّتَ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَلِم إِلَّا مَا يُتَلَىٰ عَالَى: ﴿ يَكُنُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَّى الللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَمُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَمُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللل

أحدهما: إنها العقود التي يتعاقدها الناس بينهم من بيع، أو نكاح، أو يعقدها المرء على نفسه من نذر أو يمين وهذا قول ابن زيد.

والثاني: إنها العقود التي أخذها الله تعالى على عباده، فيها أحله لهم وحرمه عليهم، وأمرهم به، ونهاهم عنه (٢).

⁽١) البحر الرائق شرح كنز الدقائق (٨/ ٢٥٠).

⁽٢) دقائق أولي النهى لشرح المنتهى المعروف بشرح منتهى الإرادات (٣/ ٤٢٥).

⁽٣) الحاوي الكبير (١٥/٣).

يقتضي الإباحة؟ أو لا يقتضيه، وإنها يقتضي على أصله الوجوب؟(١).

كرواليك أقوال أهل العلم:

قال السرخسي يَحَلَّهُ: اعْلَمْ بِأَنَّ الإصْطِيَادَ مُبَاحٌ فِي الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ أَمَّا الْكِتَابُ فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَأَصْطَادُواْ ﴾ [المائدة: ٢] وَأَدْنَى دَرَجَاتِ صِفَةِ الْأَمْرِ الْإِبَاحَةُ، وَقَالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَأَصْطَادُواْ ﴾ [المائدة: ٢] وأَدْنَى دَرَجَاتِ صِفَةِ الْأَمْرِ الْإِبَاحَةُ، وَالسَّنَّةُ قَوْلُهُ عَلَيْكِ: ﴿ الصَّيْدُ وَقَالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُهُ مَ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ ﴾ [المائدة: ٢] الْآيَةَ، وَالسُّنَّةُ قَوْلُهُ عَلَيْكَ : ﴿ الصَّيْدُ وَقَالَ الله تَعَالَى: ﴿ فَعَلَى هَذَا بَيَانُ أَنَّ الإصْطِيَادَ مُبَاحٌ مَشْرُوعٌ ؛ لِأَنَّ الْمِلْكَ حُكْمٌ مَشْرُوعٌ فَيْ اللّهَ عَلَى هَذَا بَيَانُ أَنَّ الإصْطِيَادَ مُبَاحٌ مَشْرُوعٌ ؛ لِأَنَّ الْمِلْكَ حُكْمٌ مَشْرُوعٌ فَسَرَّوعُ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّ

قال أبو بكر علاء الدين السمرقندي: الاصيطاد مُبَاح فِي الْبَحْر فِي حق كَافَّة النَّاس وَفِي الْبر فِي حق غير المُحرم على كل حَال إِلَّا فِي الحُرم وَفِي حق المُحرم لَا يُبَاح فِي الْحُل وَلَا فِي الْحُرَام (٤).

كرقول المالكية:

قال شهاب الدين النفراوي الأزهري المالكي: وَالصَّيْدُ لِلَّهْوِ مَكْرُوهٌ وَالصَّيْدُ لِغَيْرِ اللَّهْوِ مُبَاحُ (٥٠). اللَّهْوِ مُبَاحُ (٥٠).

كرقول الشافعية:

قال الماوردي: والأصل في إباحة الصيد الكتاب والسنة وإجماع الأمة قال الله تعالى: ﴿ يَنَأَيُّهُا اللَّهِ عَامَنُواْ أَوْفُواْ بِاللَّعُقُودَ أُحِلَّتُ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَلِمِ إِلَّا مَا يُتَلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ﴾ [المائدة: ١] وفي قوله تعالى: ﴿ أَوْفُواْ بِٱلْعُقُودَ ﴾ فيه تأويلان:

أحدهما: إنها العقود التي يتعاقدها الناس بينهم من بيع، أو نكاح، أو يعقدها

⁽١) بداية المجتهد (٣/٥).

⁽٢) لم أقف عليه.

⁽٣) الميسوط (١١/ ٢٢٠).

 ⁽٤) تحفة الفقهاء (٣/ ٧٣).

⁽٥) الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني (١/ ٣٩٠).

المرء على نفسه من نذر أو يمين، وهذا قول ابن زيد.

والثاني: إنها العقود التي أخذها الله تعالى على عباده، فيها أحله لهم وحرمه عليهم، وأمرهم به، ونهاهم عنه (١).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: وهو مباح لقول الله تعالى: ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَأَصْطَادُوا ﴾ [المائدة:٢]. وقَوْله تَعَالَى: ﴿ أُحِلَ لَكُمُ ٱلطَّيِبَتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجُوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمْكُمُ ٱللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكُنَ عَلَيْكُمْ ﴾ [المائدة:٤] (٢).

🕸 وقد يحرم الصيد في بعض الحالات:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية كتاته: والصيد لحاجة جائز، وأما الصيد الذي ليس فيه إلا اللهو واللعب فمكروه، وإن كان فيه ظلم للناس بالعدوان على زرعهم وأموالهم فحرام (٣).

مسألة: والصيد في الحرم أو في حال إحرامه حرام

ودليل ذلك: قوله تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُواْ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ﴿ اللَّائدة: ١٥] وقوله تَعَالَى: ﴿ وَحُرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمُّتُمْ حُرُمًا ﴾ [المائدة: ٩٦] (٤).

وقال ابن قدامة: لا خلاف بين أهل العلم، في تحريم قتل الصيد واصطياده على المحرم (٥).

وقال ابن رشد: الإجماع على ذلك، وقال: وأجمعوا على أنه لا يجوز له صيده ولا أكل ما صاد هو منه (٦).

⁽١) الحاوى الكبير (١٥/٣).

⁽٢) الكافي في فقه الإمام أحمد (١/٥٥٢).

⁽٣) الاختيارات الفقهية (١/ ٦١٩).

⁽٤) الميسوط (٤/٦).

⁽٥) المغنى (٣/ ٢٨٨).

⁽٦) بداية المجتهد (٢/ ٩٥).

□ وإليك أقوال أهل العلم في ذلك:

كر أولا: قول الأحناف:

كرثانيا: قول المالكية:

قال ابن رشد: فإنهم اتفقوا على أن صيد البر محرم على المحرم إلا الخمس الفواسق المنصوص عليها^(٢).

كم ثالثا قول الشافعية:

قال الشافعي: الصيد في الإحرام ممنوع بقول الله عَلَىٰ: ﴿ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا لَهُ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ [المائدة:٩٦] وكان لله فيه حكم (٣).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: ولا يقتل الصيد، ولا يصيده، ولا يشير إليه، ولا يدل عليه، حلالا ولا حراما، لا خلاف بين أهل العلم، في تحريم قتل الصيد واصطياده على

⁽¹⁾ المبسوط (3/7).

⁽٢) بداية المجتهد (٢/ ١٢٧).

⁽٣) الأم (٢/ ٢٠٠).

⁽٤) مختصر المزني (مطبوع ملحقا بالأم للشافعي) (٨/ ١٦٩).

المحرم(١).

فصل: إذا صاده حلال هل يجوز للمحرم أكله؟

🗐 اجتلف أهل العلم في هذه المسائة على ثلاثة أقوال:

🕸 القول الأول: إنه يجوز له أكله على الإطلاق.

وبه قال: أبو حنيفة، وهو قول: عمر بن الخطاب والزبير (٢).

وإليك أقوالهم:

قال أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني: أخبرنَا مُحَمَّد عَن أبي حنيفَة قَالَ: مَا وجد المحرمون من لِحُوم الصَّيْد على الطَّرِيق فَلَا بَأْس بابتياعه وَأكله إِذَا كَانَ الَّذِي صَاده وذبحه حَلَالاً وَإِن كَانَ إِنَّمَا صَاده وذبحه لأجل أن ذَلِك لَا يفسد عَلَيْهِ شَيْئًا لأن الصَّائِد والذابح حَلَال لَهُ مَا فعل (٣).

وقال الكاساني: ويحل للمحرم أكل صيد اصطاده الحلال لنفسه عند عامة العلماء (٤).

القول الثاني: إذا صاده من أجل المحرم فحرام، وإذا كان لم يقصده بالصيد فحلال.

قال به: مالك والشافعية والحنابلة.

وإليك أقوالهم:

كرأولا المالكية:

قال ابن رشد: قال مالك: ما لم يصد من أجل المحرم أو من أجل قوم محرمين فهو

⁽١) المغنى (٣/ ٢٨٨).

⁽٢) بداية المجتهد (٢/ ٩٥).

⁽٣) الحجة على أهل المدينة (٢/ ١٥٠).

⁽٤) بدائع الصنائع (٢/ ٢٠٥).

حلال، وما صيد من أجل المحرم فهو حرام على المحرم(١١).

كرقول الشافعية:

قال النووي: مَا صَادَهُ المُحْرِمُ أَوْ صَادَهُ لَهُ حَلَالٌ بِأَمْرِهِ أَوْ بِغَيْرِ أَمْرِهِ أَوْ كَانَ مِنْ المُحْرِمِ فِيهِ إِشَارَةٌ أَوْ دَلَالَةٌ أَوْ إِعَانَةٌ بِإِعَارَةِ آلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا فَلَحْمُهُ حَرَامٌ عَلَى هَذَا المُحْرِمِ، فَإِنْ صَادَهُ حَلَالٌ لِنَفْسِهِ وَلَمْ يَقْصِدُ المُحْرِمَ ثُمَّ أَهْدَى مِنْهُ لِلْمُحْرِمِ أَوْ بَاعَهُ أَوْ وَهَبَهُ فَهُوَ حَلَالٌ لِلْمُحْرِمِ أَيْضًا (٢).

قال عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل: قَالَ: سَمِعت أبي سُئِلَ عَن محرم أكل صيدا صَاده حَلَال؟ قال: إذا لم يصد من أجله فَلَا بَأْس^(٣).

🕸 القول الثالث وقال قوم: هو محرم عليه على كل حال:

وهو قول: ابن عباس وعلي وابن عمر، وبه قال الثوري(؛).

قال ابن رشد: وسبب اختلافهم: تعارض الآثار في ذلك. فعَنْ أَبِي قَتَادَة، أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ الله عَنِي مَكَّة، تَخَلَّفَ مَعَ أَصْحَابِ لَهُ مُحْرِمِينَ، وَهُوَ غَيْرُ مُحْرِم، فَرَأَى حِمَارًا وَحْشِيًّا، فَاسْتَوَى عَلَى فَرَسِه، ثُمَّ سَأَلَ أَصْحَابُهُ أَنْ يُنَاوِلُوهُ سَوْطًا فَأَبُوا، فَسَأَهُمْ رُحْهُ فَأَبُوا، فَأَخَذَهُ ثُمَّ شَدَّ عَلَى الجِمَارِ فَقَتَلَهُ، فَأَكَلَ مِنْهُ بَعْضُ سَوْطًا فَأَبُوا، قَلَكُهُ وَأَبَى بَعْضُهُمْ، فَلَمَّ أَدْرَكُوا رَسُولَ الله عَلَي مَالُوهُ عَنْ ذَلِك، أَصْحَابِ رَسُولِ الله عَلَي الْحَمَارِ فَقَتَلَهُ، فَأَكُلُ مِنْهُ بَعْضُ أَصْحَابِ رَسُولِ الله عَلَي مَالُكُم مَنْ ذَلِك، فَلَمَا الله عَلَي الله عَلَيْ الله عَلَيْ مَالُكُ، عَنْ فَقَالَ: «إِنَّمَا هِي طُعْمَةٌ أَطْعَمَكُمُوهَا الله» حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاء بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ: مِثْلَهُ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «هَلْ مَعَكُمْ مِنْ لَيْهِ شَيْءٌ؟» (٥).

⁽١) بداية المجتهد (٢/ ٩٥).

⁽Y) Haraes (V/ 378).

⁽٣) مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله (١/ ٢٠٨).

⁽٤) أخرجه البخاري (٥٤٩٠)، ومسلم (١١٩٦)، وأبو داود (١٨٥٢)، والنسائي (٢٨١٦)، وغيرهم.

⁽٥) أخرجُه البخاري (٥٤٩٠)، ومسلم (١١٩٦)، وأبو داود (١٨٥٢)، والنسائي (٢٨١٦)،

والحديث الثاني: حديث ابن عَبْدِ الله بْنِ عَبَّاسٍ اللهِ، عَن الصَّعْبِ بْنِ جَثَّامَةَ اللَّيْثِيِّ، عَن الصَّعْبِ بْنِ جَثَّامَةَ اللَّيْثِيِّ، أَنَّهُ أَهْدَى لِرَسُولِ الله ﷺ حَمَارًا وَحْشِيًّا، وَهُوَ بِالأَبْوَاءِ، أَوْ بِوَدَّانَ، فَرَدَّهُ عَلَيْهِ، فَلَيْ مَا فِي وَجْهِهِ قَالَ: ﴿إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَّا حُرُمٌ اللهِ اللهِ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَّا حُرُمٌ اللهِ اللهُ اللهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَّا حُرُمٌ اللهِ اللهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَّا حُرُمٌ اللهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَّا حُرُمٌ اللهُ الله

قال ابن رشد (۲) وللاختلاف سبب آخر: وهو هل يتعلق النهي عن الأكل بشرط القتل، أو يتعلق بكل واحد منها النهي عن الانفراد؟ فمن أخذ بحديث أبي قتادة قال: إن النهي إنها يتعلق بالأكل مع القتل، ومن أخذ بحديث ابن عباس قال: النهي يتعلق بكل واحد منهما على انفراده. فمن ذهب في هذه الأحاديث مذهب الترجيح قال: إما بحديث أبي قتادة، وإما بحديث ابن عباس. ومن جمع بين الأحاديث قال بالقول الثالث. قالوا: والجمع أولى، وأكدوا ذلك بها روي عن جابر عن النبي عليه أنه قال: «صيد البر حلال لكم وأنتم حرم ما لم تصيدوه أو يصد لكم» (٢).

والراجح والله أعلم هو قول الجمهور.

والمقصد بالصيد هو البحري السمك بأصنافه، ومن الحيوان البري الحلال غير المستأنس.

قال ابن رشد: وأما محل الصيد فإنهم أجمعوا على أن محله من الحيوان البحري، وهو السمك وأصنافه، ومن الحيوان البري الحلال الأكل الغير مستأنس (٤).

وغيرهم.

⁽١) أخرجه البخاري (١٨٢٥)، ومسلم (١١٩٣)، والنسائي (٢٨١٩)، وغيرهم.

⁽٢) بداية المجتهد (٢/ ٩٦).

⁽٣) بداية المجتهد (٢/ ٩٦).

⁽٤) المرفوع ضعيف وقد صح موقوفا على ابن عباس: أخرجه أبو داود (١٨٥١)، والنسائي (٢٨٢٧)، والترمذي (٨٤٦)، وأحمد (١٧١/٢٣)، وابن خزيمة (٢٦٤١)، وابن الجارود (٤٣٧)، كلهم من طرق عن يعقوب بن عبد الرحمن، عن عمرو بن أبي عمرو، عن المطلب، عن جابر بن عبد الله، عن رسول الله ﷺ.

قلت: والمطلب بن عبد الله بن حنطب كثير التدليس و الإرسال وقد عنعن ولم يصرح بالسماع. وأخرجه عبد الرزاق (٨٣٧٢) عن ابن جريج قال: أخبرني أبو الزبير، أنه سمع جابر بن عبد الله

والآلات التي يصاد بها منها ما اتفقوا عليها بالجملة، ومنها ما اختلفوا فيها وفي صفاتها وهي ثلاث حيوان جارح ومحدد ومثقل.

فأما المحدد فاتفقوا عليه كالرماح والسيوف والسهام؛ للنص عليها في الكتاب والسنة. وكذلك بها جرى مجراها مما يعقر، ما عدا الأشياء التي اختلفوا في عملها في ذكاة الحيوان الإنسي، وهي: السن والظفر والعظم. وقد تقدم اختلافهم في ذلك، فلا معنى لإعادته (١).

مسألة: ما حكم الصيد بالمعراض؟

ما قتله المعراض بثقله غير جائز وما قتله بحده إذا خرق جسد الصيد فجائز إذا خرق الجسد.

ودليل ذلك ما رواه عَدِيّ بْنِ حَاتِم ﴿ اللَّهِ عَالَىٰ النَّبِيّ عَلَيْ عَنِ الْمِعْرَاضِ، فَقَالَ: ﴿ إِذَا أَصَابَ بِحَدِّهِ فَقَالَ، فَلاَ تَأْكُلْ فَإِنَّهُ وَقِيلًا »، قُلْتُ: فَقَالَ: ﴿ إِذَا أَصَابَ بِحَدِّهِ فَقَالَ، فَلاَ تَأْكُلْ فَإِنَّهُ وَقِيلًا »، قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله أُرْسِلُ كَلْبِي وَأُسَمِّي، فَأَجِدُ مَعَهُ عَلَى الصَّيْدِ كَلْبًا آخَرَ لَمْ أُسَمِّ عَلَيْهِ، وَلاَ أَدْرِي أَيُّهُمَ أَخَذَ؟ قَالَ: ﴿ لاَ تَأْكُلْ، إِنَّمَا سَمَّيْتَ عَلَى كَلْبِكَ وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى الآخَرِ ﴾ (٢).

«والمِعْرَاضُ» هو: كمِحْرَابِ: سَهْمٌ يُرْمَى بِهِ، بِلا رِيشٍ وَلَا نَصْلِ، قالَه الأَصْمَعِيّ، وَقَالَ غَيْرُه: وهُوَ من عِيدَانٍ، دَقِيقُ الطَّرَفَيْنِ، غَلِيظُ الوَسَطِ، كَهَيْئَةِ العُودِ الَّذِي يُحلَجُ بِهِ القُطْنُ، فإذا رَمَى بِهِ الرَّامِي ذَهَبَ مُسْتَوِياً، ويُصِيبُ بِعَرْضِه دُونَ حَدِّه، ورُبَّها كانَتْ إصابَتُهُ بوسَطِهِ الغَلِيظِ فكسَرَ مَا أَصابَه وهَشَمَه، فكانَ كالمَوْقُوذَةِ، وإِنْ قَرُبَ الصَّيْدُ

يسأل عن الرجل يرمي في الحل أو يرسل كلبه أو طائره والصيد في الحرم؟ فقال: «لا». وهذا إسناد صحيح موقوفا على ابن عباس، وتابع ابن جريج هشام الدستوائي، عن أبي الزبير عن جابر موقوفا كما عند ابن أبي شيبة (١٤٨٠٩) قال: حدثنا أبو داود، عن هشام الدستوائي، عن أبي الزبير، عن جابر: «أنه لم ير بأسا بالصيد، يصطاده الحلال في الحل، أنه يأكله الحلال في الحرم» قال: «كان ابن عباس يكرهه».

⁽١) بداية المجتهد (٣/٧).

⁽٢) أخرجه البخاري (٢٠٥٤، ٢٠٥٥)، ومسلم (١٩٢٩).

مِنْهُ أَصابَهُ بِمَوْضِعِ النَّصْلِ مِنْهُ فَجَرَحَهُ (١).

قال ابن منظور: «المُوْقوذة» والوقيذُ: الشَّاةُ تُضرب حَتَّى تَمُوتَ ثُمَّ تُؤْكُلُ. قَالَ الْفَرَّاءُ فِي قَوْلِهِ: وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالمُوْقُوذَةُ؛ المُوْقُوذَةُ: المُضْرُوبَةُ حَتَّى تَمُوتَ وَلَمْ تُذَكّ؛ ووُقِذَ الرَّجُل، فَهُو مَوْقُوذٌ وَوَقِيذٌ. وَالْوَقِيذُ مِنَ الرِّجَالِ: الْبَطِيءُ الثَّقِيلُ كَأَنَّ ثِقَلَهُ وَضَعْفَهُ وَقَدَه. وَالْوَقِيذُ وَالْوَقِيذُ الشَّدِيدُ المُرضِ الذي قَدْ أَشرف عَلَى المُوتِ؛ وَقَدْ وقَدْه المرضُ وَالْغَمُّ. قَالَ ابْنُ جِنِي: قرأت عَلَى أَبِي عَلِيٍّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْ بَعْضِ أصحاب يَعْقُوبَ عَنْهُ قَالَ: يُقَالُ تَرَكْتُهُ وَقِيذًا ووقِيظًا، قَالَ: قَالَ: الْوَجْهُ عِنْدِي وَالْقِيَاسُ أَن يَكُونَ الذَّالُ بَدَلًا مِنَ الظَّاءِ لِقَوْلِهِ عَنْ الْمُنْخَنِقَةُ وَالمُوْقُوذَةُ (٢).

وإليك أقوال أهل العلم:

كر أولا: الأحناف:

قال السرخسي: (ولا يحل صيد البندق والحجر والمعراض والعصا وما أشبه ذلك، وإن جرح)؛ لأنه لم يخرق، إلا أن يكون شيئا من ذلك قد حدده وطوله كالسهم، وأمكن أن يرمي به، فإذا كان كذلك وخرقه بحده حل لما بينا أن المطلوب بالذكاة تسييل الدم، وذلك يحصل بالخرق والبضع، فأما الجرح الذي يدق في الباطن ولا يخرق في الظاهر، فلا يحصل تسييل الدم به فهو في معنى الموقوذة، والموقوذة حرام بالنص (٣).

کرقول المالكية:

قال سحنون: قلت: أرأيت ما أصاب بحجر أو ببندقة فخرق أو بضع أو بلغ المقاتل أيؤكل أم لا في قول مالك؟

قال: قال مالك: لا يؤكل، وقال مالك: ليس ذلك بخرق وإنها ذلك رض.

قلت: أرأيت ما كان من معراض أصاب به فخرق ولم ينفذ المقاتل فهات، أيؤكل

⁽١) تاج العروس (١٨/ ١٤).

⁽٢) لسان العرب (٣/ ١٩٥٥).

⁽٣) المبسوط (١١/ ٢٥٣).

أم لا في قول مالك؟قال: نعم وهو بمنزلة السهم إذا لم يصبه به عرضا.قال: وقال مالك: إذا خرق المعراض آكل. قلت: أرأيت إن رميت صيدا بعود أو بعصا فخرقته أيؤكل أم لا؟ فقال: هو مثل المعراض أنه يؤكل.قلت: وكذلك إن رمى برمحه أو بمطرده أو بحربته فخرق أيأكله؟

قال: نعم هذا كله سواء(١).

كرقول الشافعية:

قال الماوردي: السلاح الذي يرمي به، فإن قتل بثقله كالحجر والخشب، فهو وقيذ لا يؤكل، وإن قطع بحده أو بعد تدمية، فهو مأكول، فأما المعراض. فهو آلة تجمع خشبا وحديدا، فإن أصاب بحده أكل، وإن أصاب بعرضه فهو وقيذ (٢).

كالحنابلة:

قال عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل: قلت لأبي: صيد المعراض؟ قال: شَبيه السهْم فَرُبهَا خرمه وَرُبهَا جرحه فيؤكل وَإِذا أَصَاب بعرضه فَهُوَ بِمَنْزِلَة الوقيذ لَا يُؤكَل (٣).

النوع الثاني من آلات الصيد: هو الجوارح

وهي ما يصيد بنابه من السباع، مثل: الكلاب والفهد، وما يصيد بمخلبه، مثل: الصقر والباز؛ لقوله تعالى: ﴿ يَسْفَلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمُّ قُلُ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجُوارِحِ مُكَلِّيِينَ ﴾ [المائدة:٤].

وإليك أقوال أهل العلم:

كر أولا: الأحناف:

قال السرخسي كتلتثه: أن يكون ما يصطاد به من الجوارح من الحيوانات من ذي

⁽١) المدونة (١/ ٣٩٥).

⁽٢) الحاوي الكبير (١٥/ ٢٥).

⁽٣) مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله (١/ ٢٧٣).

الناب من السباع وذي المخلب من الطير (١).

قال شيخ زاده: (وَيَجُوزُ بِكُلِّ جَارِحٍ عُلِّمَ) مِنْ السِّبَاعِ وَالطَّيْرِ (مِنْ ذِي نَابٍ أَوْ يِخْلَب)(٢).

كرثانيا المالكية:

قال سحنون: قلت: أرأيت الفهد وجميع السباع إذا علمت أهي بمنزلة الكلاب في قول مالك؟ قال: لم أسمع من مالك فيه شيئا، ولكنها عندي بمنزلة الكلاب قلت: أرأيت جميع سباع الطير إذا علمت أهي بمنزلة البزاة؟ قال: لا أدري ما مسألتك هذه، ولكن البزاة والعقبان والزمامجة والشذانقات والسفاة والصقور وما أشبه هذا، فلا بأس بهذا عند مالك(٣).

كرثالثا الشافعية:

قال النووي: قَالَ الشَّافِعِيُّ وَالْأَصْحَابُ يَجُوزُ الإصْطِيَادُ بِجَوَارِحِ السِّبَاعِ الْمُعَلَّمَةِ؛ كَالْنَسْرِ وَالْبَازِي وَالْعُقَابِ كَالْنَسْرِ وَالْبَازِي وَالْعُقَابِ وَالْبَاشِقِ وَالشَّاهِينَ وَسَائِرِ الصُّقُورِ (٤).

كرابعا: الحنابلة:

قال ابن قدامة: وكل ما يقبل التعليم، ويمكن الاصطياد به من سباع البهائم، كالفهد، أو جوارح الطير، فحكمه حكم الكلب في إباحة صيده (٥).

⁽¹⁾ Humed (0/ 70).

⁽٢) مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر (٥/ ٥٧٥).

⁽٣) المدونة (١/ ٣٤٥).

⁽٤) المجموع (٩/ ٩٣).

⁽٥) المغنى (٩/ ٣٧١).

مسألة: ويشترط في النوعين التعليم

ما يصيد بنابه من السباع، مثل: الكلاب والفهد و ما يصيد بمخلبه من الطير، مثل: الصقر والباز وغيرها يشترط فيه التعليم ولم أقف على مخالف في ذلك.

وذلك لقوله تعالى: ﴿يَسْعَلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمُّ قُلُ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَـٰثُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلجُوَارِحِ مُكَلِّبِينَ﴾[المائدة:٤].

□ وإليك أقوال أهل العلم:

كر أولا: الأحناف:

قال الكاساني: أن يكون ما يصطاد به من الجوارح من الحيوانات من ذي الناب من السباع وذي المخلب من الطير معلما؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجُوَارِحِ﴾ [المائدة:٤].

قال شيخ زاده: (وَيَجُوزُ بِكُلِّ جَارِحٍ عُلِّمَ) مِنْ السِّبَاعِ وَالطَّيْرِ (مِنْ ذِي نَابٍ أَوْ مِخْلَبٍ)(١).

كرثانيا المالكية:

قال سحنون: قلت: أرأيت الفهد وجميع السباع إذا علمت أهي بمنزلة الكلاب في قول مالك؟ قال: لم أسمع من مالك فيه شيئا، ولكنها عندي بمنزلة الكلاب قلت: أرأيت جميع سباع الطير إذا علمت أهي بمنزلة البزاة؟ قال: لا أدري ما مسألتك هذه ولكن البزاة والعقبان والزمامجة والشذانقات والسفاة والصقور وما أشبه هذا، فلا بأس بهذا عند مالك(٢).

كرقول الشافعية:

قال النووي: مَذْهَبَنَا جواز الاصطياد بجميع الجوراح المُعَلَّمَةِ مِنْ السِّبَاعِ وَالطَّيْرِ؟

⁽١) مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر (٥/ ٥٧٥).

⁽٢) المدونة (١/ ٣٤٥).

كَالْكَلْبِ الْأَسْوَدِ وَغَيْرِهِ وَالْفَهْدِ وَالنَّمِرِ وَالْبَازِي وَالْعُقَابِ وَالصُّقُورِ كُلِّهَا^(١).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: وكل ما يقبل التعليم، ويمكن الاصطياد به من سباع البهائم، كالفهد، أو جوارح الطير، فحكمه حكم الكلب في إباحة صيده (٢).

أماعن حد التعليم

فقال ابن هبيرة تَعْلَقُهُ: وَاتَّفَقُوا على أَن من شَرط تَعْلِيم سِبَاع الْبَهَائِم أَن تكون إِذَا أَرْسِلهُ استرسل وَإِذَا زَجِره انزجر (٣).

ثمَّ اخْتلفُوا فِيهَا وَرَاء ذَلِك من ترك الأكل هَل هُوَ من شَرط التَّعْلِيم أو لا؟ (١٠).

فقالت الأحناف والشافعية: إن أكل من الصيد بعد أمسكه لم يبح، وكذلك في أحد الروايتين عن أحمد.

□ وإليك أقوال أهل العلم:

كر أولا: قول الأحناف:

قال السرخسي: يضرب حتى يترك الأكل، وبه أخذ علماؤنا - رحمهم الله - قالوا: الكلب إذا أكل من الصيد الذي أخذه يحرم تناوله (٥).

وقال الكاساني: التعليم هو أن يمسك علينا الصيد ولا يأكل منه يقرره أن الله تعالى إنها أباح أكل صيد المعلم من الجوارح الممسك على صاحبه، ولو لم يكن ترك الأكل من حد التعليم وكان ما أكل منه حلالا لاستوى فيه المعلم وغير المعلم والممسك على صاحبه وعلى نفسه (٦).

⁽١) المجموع (٩/ ٩٥).

⁽٢) المغنى (٩/ ٣٧١).

⁽٣) اختلاف الأئمة العلياء (٢/ ٣٣٩).

⁽٤) المصدر السابق.

⁽٥) المسوط (١١/ ٢٢٣).

⁽٦) بدائع الصنائع (١١/ ٢٢٣).

كرقول الشافعية:

قال النووي: (الرَّابِعُ): أَنْ لَا يَأْكُلَ مِنْهُ هَذَا هُوَ الْمُذْهَبُ وَبِهِ قَطَعَ الْمُصَنِّفُ وَالْجُمْهُورُ وَهُوَ الْمُعْرُوفُ مِنْ نُصُوصِ الشَّافِعِيِّ (١).

قال الماوردي: إذا أخذ حبس ولم يأكل فإنه إذا فعل هذا مرة بعد مرة فهو معلم، وإذا قتل فكل ما لم يأكل (٢).

كرقول الحنابلة في رواية:

قال ابن قدامة: الشرط السابع أن يختص السباع وهو ترك الأكل من الصيد، وفيه روايتان: إحداهما: هو شرط فمتى أكل الجارح من الصيد لم يحل^(٣).

وقالت المالكية: يجوز ما أكل منه الجارح، وكذلك الحنابلة في رواية القرافي: مَذْهَبُ مَالِكٍ وَأَحَدُ قَوْلَيْ الشافعي إِذَا أَكَلَ الْكَلْبُ مِنَ الصَّيْدِ يُؤْكُلُ، وَمَذْهَبُ أَبو حنيفة وَابْنِ حَنْبَلِ وَأَحَدُ الْقَوْلَيْنِ عِنْدَنَا لَا يُؤْكُلُ بِخِلَافِ الْبَازِيِّ عِنْدَنَا وَعِنْدَهُمْ لِلْحَدِيثِ السَّابِقِ وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ مِثَا أَمْسَكُنَ عَلَيْكُمْ ﴾ [المائدة:٤]، وَهُوَ إِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَيْكُمْ ﴾ [المائدة:٤]، وَهُوَ إِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَيْكُمْ ﴾ والمائدة وَالْمَوابُ أَمْسَكَ عَلَيْ نَفْسِهِ وَالْجُوَابُ (٤).

□ وإليك أدلة القولين:

أولا أدلة القائلين بعدم جوز الأكل: استدلوا بحديث عدى بن حاتم على النبي عَيَّاتُهُ قَالَ: «إِذَا النبي عَيَّاتُهُ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ الله عَيَّاتُهُ قُلْتُ: إِنَّا قَوْمٌ نَصِيدُ بِهَذِهِ الكِلاَبِ؟ فَقَالَ: «إِذَا أَرْسَلْتَ كِلاَبَكَ المُعَلَّمَةَ، وَذَكَرْتَ اسْمَ الله، فَكُلْ مِمَّا أَمْسَكُنَ عَلَيْكُمْ وَإِنَ قَتَلْنَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أَمْسَكُهُ عَلَى نَفْسِهِ، وَإِنْ خَالَطَهَا كِلاَبٌ مِنْ عَيْرُهَا فَلاَ تَأْكُلُ» (٥).

⁽١) المجموع (٩/ ٩٤).

⁽٢) الحاوي الكبير (٣/ ١٥).

⁽٣) الكافي (١/ ٤٨٤).

⁽٤) الذخيرة (٤/ ١٧١).

⁽٥) البخاري (٥٤٧٦)، ومسلم (١٢)، وغيرهم.

قال العلامة الفوزان: فهذا الحديث يدل على تحريم أكل الصيد الذي أكل منه الكلب وقد علّل في الحديث بالخوف من أنه إنها أمسك على نفسه مع قول الله تعالى: ﴿ فَكُلُواْ مِمَّا أَمُسَكُنَ عَلَيْكُمْ ﴾ [المائدة:٤] وهذا مما لم يمسك علينا بل على نفسه (١).

واستدل من أباح أكل ما أكل منه الجارح بحديث عن أبي ثعلبة الخشني، قال: قال رسول الله عَلَيْهُ في صيد الكلب: «إذا أرسلت كلبك وذكرت اسم الله فكل، وإن أكل منه، وكل ما ردت عليك يداك»(٢).

وقال ابن حجر: وللقائلين بالإباحة حمل حديث عدي على كراهة التنزيه (٣).

والراجح والله أعلم هو القول الأول: «إن أكل من الصيد بعد ما أمسكه لم يبح»، وذلك لصحة الأدلة الواردة في ذلك.

⁽١) الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح (ص١٧٥).

⁽٢) منكر: أخرجه أبو داود (٢٨٥٢) قال: حدثنا محمد بن عيسى، حدثنا هشيم، حدثنا داود بن عمرو، عن بسر بن عبيد الله، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي ثعلبة الخشني، قال: قال رسول الله

⁽٣) فتح الباري (٩/ ٢٠٢).

مسألة: يباح الاصطياد بالعلم من الكلاب وغيرها؟

يباح الاصطياد بجميع الجوارح المعلمة وبه قال الأئمة الأربعة.

□ وإليك أقوالهم بالتفصيل:

كرقول الأحناف:

قال السرخسي: وصيد الكلب المعلم وما أشبهه من الجوارح من السباع وغيرها(١).

قال الكاساني: الاصطياد بالجوارح من الحيوانات إما بناب كالكلب والفهد ونحوهما، وإما بالمخلب كالبازي والشاهين ونحوهما (٢).

كرقول المالكية:

قال أبو بكر بن حسن الكشناوي: والجوارح المكلبة وهي المطيعة بالإغراء الممتنعة بالزجر فيؤكل ما أنفذت مقاتله وإن أكلت منه إذا كانت مرسلة إليه الجوارح معطوف على السلاح، والمعنى يباح الاصطياد بالسلاح المحدد، وبالجوارح المكلبة، وهي الكواسب التي ترسل إلى الصيد سواء من الحيوان كالكلب، أو من الطير كالباز (٣).

كرقول الشافعية:

قال النووي: وَالْأَصْحَابُ يَجُوزُ الإصْطِيَادُ بِجَوَارِحِ السِّبَاعِ الْمُعَلَّمَةِ كَالْكَلْبِ وَالْفَهْدِ وَالنَّمِرِ وَعَيْرِهَا وَبِجَوَارِحِ الطَّيْرِ كَالنَّسْرِ وَالْبَازِي وَالْعُقَابِ وَالْبَاشِقِ وَالشَّاهِينَ وَسَائِرِ الصُّقُورِ (٤).

قال الماوردي: وإن ثبت إباحة الصيد جاز صيده بجميع الجوارح المعلمة من

⁽¹⁾ Ihamed (11/277).

⁽٢) بدائع الصنائع (٥/ ٤٤).

⁽٣) أسهل المدارك شرح إرشاد السالك في مذهب إمام الأثمة مالك (١/ ٣٥).

⁽٤) المجموع (٩/ ٩٣).

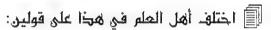
ضواري البهائم؛ كالكلب والفهد والنمر، وكواسر الطير؛ كالبازي والصقر والعقاب والنسر(١).

کے قول الحنابلة:

قال ابن قدامة: وكل ما يقبل التعليم، ويمكن الاصطياد به من سباع البهائم، كالفهد، أو جوارح الطير، فحكمه حكم الكلب في إباحة صيده (٢).

هذا وقد استثنى بعض أهل العلم من الكلاب الأسد منها، وهذا ما سنناقشه في المسألة التالية.

مسألة: هل يجوز الصيد بالكلب الأسود؟



القول الأول: يجوز صيده.

وهو قول: الأحناف والمالكية والشافعية.

□ وإليك أقوالهم بالتفصيل:

كر أولا الأحناف:

قال بدر الدين العينى وأصحاب الظاهر: لا يؤكل ما صيد بالكلب الأسود إذا كان بهيا، والبهيم الذي لا يخالطه لون سواه؛ لأنه على قال: «هو شيطان» وأمر بقتله، وما وجب قتله حرام اقتناؤه وتعليمه، فلم يبح صيده كغير المعلم. ولنا عموم الآية والخبر والقياس على غيره من الكلاب (٣).

كرثانيا المالكية:

قال ابن رشد: الجمهور على إجازة صيده إذا كان معلما(٤).

⁽١) الحاوي الكبير (١٥/٦).

⁽٢) المغنى (٩/ ٣٧١).

⁽٣) البناية شرح الهداية (١٢/ ٤١٠).

⁽٤) بداية المجتهد (١/ ٤٥٦).

قال الحطاب الرُّعيني المالكي: (تَنْبِيهُ): قَالَ فِي الْعَارِضَةِ قَالَ: مَنْ لَا يَعْلَمُ إِذَا صَادَ بِكُلْبِ أَسُودَ لَمْ يُؤْكُلْ وَلَعَلَّهُ لِقَوْلِهِ ﷺ: «الْكُلْبُ الْأَسُودُ شَيْطَانٌ» وَصَيْدُ الشَّيْطَانِ لَا يُوْكُلُ وَلَمَّيْ الله وَهَذِهِ سَخَافَةٌ لَوْ سُخِّرَ لَكَ الشَّيْطَانُ وَصِدْتَ بِهِ وَسَمَّيْتَ الله لَجَازَ أَكْلُهُ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الْكَلْبُ الْأَسُودُ شَيْطَانًا وَسُخِّرَ لَكَ، وَانْطَاعَ، فَأَنْتَ إِذَنْ اللهَ الله لَجَازَ أَكْلُهُ، فَإِمَّا أَنْ يُكُونَ الْكَلْبُ الْأَسُودُ شَيْطَانًا وَسُخِّرَ لَكَ، وَانْطَاعَ، فَأَنْتَ إِذَنْ سُلِيانُ الله لَكُلُهُ مَنْ يَعْلَى اللهُ عَيْرَالُهُ الْأَسُودُ عَيْرَالُهُ لَمْ يَجُوْ أَكُلُ صَيْدِهِ لِتَحْرِيمِ اقْتِنَائِهِ لِقَتْلِهِ، فَلَا يَكُونُ حَيْبَةٍ ذَكَاةً، وَهُو عِنْدَنَا بِمَنْزِلَةِ الْوُضُوءِ بِاللَّاءِ المُعْصُوبِ وَاللهُ الْمُوفِّقُ (١).

كرثالثا الشافعية:

قال النووي: قَالَ الشَّافِعِيُّ وَالْأَصْحَابُ يَجُوزُ الإصْطِيَادُ بِجَوَارِحِ السِّبَاعِ المُعَلَّمَةِ؛ كَالْنَسْرِ وَالْفَهْدِ وَالنَّمِرِ وَغَيْرِهَا وَبِجَوَارِحِ الطَّيْرِ؛ كَالنَّسْرِ وَالْبَازِي وَالْعُقَابِ وَالْبَاشِقِ وَالْشَاهِينَ وَسَائِرِ الصَّفُورِ وَسَوَاءٌ فِي الْكِلَابِ الْأَسْوَدُ وَغَيْرُهُ وَلَا خِلَافَ فِي شيء مِنْ وَالشَّاهِينَ وَسَائِرِ الصَّفُورِ وَسَوَاءٌ فِي الْكِلَابِ الْأَسْوَدُ وَغَيْرُهُ وَلَا خِلَافَ فِي شيء مِنْ هَذَا عِنْدَنَا إِلَّا وَجُهًا لِأَبِي بَكْرِ الْفَارِسِيِّ مِنْ أَصْحَابِنَا أَنَّ صَيْدَ الْكَلْبِ الْأَسْوَدِ حَرَامٌ؛ هَذَا عِنْدَنَا إِلَّا وَجُهًا لِأَبِي بَكْرِ الْفَارِسِيِّ مِنْ أَصْحَابِنَا أَنَّ صَيْدَ الْكَلْبِ الْأَسْوَدِ حَرَامٌ؛ حَكَاهُ الرُّويَانِيُّ وَالرَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُمَا وَهُوَ ضَعِيفٌ بَلْ بَاطِلٌ (٢).

دليل هذا القول: قوله تعالي: ﴿ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجُوَارِحِ مُكَلِّبِينَ ﴾ [المائدة:٤].

قال ابن رشد: ﴿ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجُوَارِجِ مُكَلِّبِينَ ﴾ [المائدة: ٤] يقتضي تسوية جميع الكلاب (٣).

واستدلوا كذالك بالقياس فقاسوا الكلب الأسود على غيره من الكلاب.

🟶 القول الثاني: يؤكل ما صيد بالكلب الأسود، إذا كان بهيها.

قال ابن قدامة: (ولا يؤكل ما صيد بالكلب الأسود، إذا كان بهيما(٤) لأنه

⁽١) مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (٣/ ٢١٥).

⁽٢) المجموع (٩/ ٩٣).

⁽٣) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٤٥٦).

⁽٤) قال ابن قدامة: البهيم: الذي لا يخالط لونه لون سواه. قال أحمد: الذي ليس فيه بياض. قال ثعلب، وإبراهيم الحربي: كل لون لم يخالطه لون آخر بهيم. قيل لهما: من كل لون؟ قالا: نعم المغني (٩/ ٩٧٣).

شيطان)(١).

واستدل القائلون بهذا القول بحديث جَابِر ﷺ قَالَ: أَمَرَ نَبِيُّ الله ﷺ بِقَتْلِ الْكِلاَبِ حَتَّى إِنْ كَانَتِ المُرْأَةُ تَقْدَمُ مِنَ الْبَادِيَةِ - يَعْنِى بِالْكَلْبِ - فَنَقْتُلُهُ ثُمَّ نَهَانَا عَنْ قَتْلِهَا وَقَالَ: «عَلَيْكُمْ بِالأَسْوَدِ» (٢).

وحديث عبد الله بن مغفل عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَوْ لَا أَنَّ الْكِلَابَ أُمَّةٌ مِنَ الْأُمَم لَأَمَرْتُ بِقَتْلِهَا، فَاقْتُلُوا مِنْهَا الأَسْود البَهِيم»(٣).

كمناقشة الأدلة والرد عليها:

قال العلامة الفوزان: ويجاب عها استدل به أهل القول الأول من العمومات بأنها عمومات بخصوصة بها ذكرناه أجاب أهل القول الأول عها استدل به أهل القول الثاني من أن أمر الرسول على بقتل الكلب الأسود، يدل على تحريم صيده بأنه لا يلزم من الأمر بقتله تحريم صيده – وبأن الأمر بالقتل منسوخ فلا يحل قتل الكلاب إلا العقور منها خاصة (٤).

والراجح – والله أعلم – هو القول الثاني: عدم إباحة أكل ما صاده الكلب الأسود؛ لأننا مأمورون بقتله فلا يجوز اقتناؤه ولا تعليمه.

⁽١) المغنى (٩/ ٩٧٢).

⁽٢) أخرجه مسلم (١٥٧٢)، وأبي داود (٢٨٤٦).

⁽٣) أخرجه أبو داود (٢٨٤٧)، والترمذي (١٤٨٦)، والنسائي (٢٨٠٠)، وابن ماجه (٣٢٠٥)، وابن الجارود (٩٩٢)، وأحمد (٤/ ٨٥)، و(٥/ ٥٦)، والدارمي (٢٠٠٨)، وابن حبان (٥٦٥٧)، وابن الجارود (٩٩٢)، كلهم من طرق عن الحسن البصري، عن عبد الله بن مغفل عن النبي عليه وقال أبو عيسي: حديث عبد الله بن مغفل حديث حسن صحيح. انظر: السنن (٤/ ٧٨)، ويشهد له حديث مسلم السابة.

⁽٤) الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح (ص١٧٦).

مسألة: هل تشترط التسمة على آلات الصيد أو لا؟

عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِم، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، إِنِّي أُرْسِلُ الْكِلَابَ الْمُعَلَّمَةَ، فَيُمْسِكُنَ عَلِيَّ، وَأَذْكُرُ اسَّمَ اللهِ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «إِذَا أَرْسَلُتَ كَلْبَكَ الْمُعَلَّمَ، وَذَكَرْتَ اسْمَ الله عَلَيْهِ فَكُلْ» (١).

الله الختلف أهل العلم في هذه المسألة فقالت الأحناف: إذا ترك التسمية عمدا حرم وكذالك المالكية والحنابلة.

وإليك أقوالهم بالتفصيل:

كر أولا: الأحناف:

قال السرخسي: وإذا ترك التسمية عامدا حرم به الصيد والمذبوح عندنا، ولم يحرم (٢).

قال الكاساني: وقوله عليه أيْ: على المعراض والكلب، ولا تقع التسمية على السهم والكلب إلا عند الرمي والإرسال، فكان وقت التسمية فيها هو وقت الرمي والإرسال، والمعنى هكذا يقتضي وهو أن التسمية شرط والشرائط يعتبر وجودها حال وجود الركن (٣).

كرقول المالكية:

قال القرافي: لَابُدَّ مِنَ التَّسْمِيَةِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿إِذَا أَرْسَلْتَ كَلْبَكَ المُعَلَّمَ وَذَكَرْتَ اسْمَ الله فَكُلْ ﴾ فَإِنْ تَرَكَهَا عَمْدًا لَمَ تُؤْكَل (٤٠).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: الثاني: التسمية عند إرسال الجارح أو السهم لما ذكرنا في الذكاة،

⁽١) أخرجه البخاري (٥٤٧٦، ٥٤٨٤)، ومسلم (١٩٢٩)، وغيرهم.

⁽Y) Hume d (11/277).

⁽٣) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٥/ ٤٩).

⁽٤) الذخيرة (٤/ ١٧٨).

ولا يعفى عنهما في عمد ولا سهو؛ لقول النبي ﷺ: ﴿إِذَا أَرْسَلْتَ كَلْبِكَ وَسَمَّيْتَ فَكُلْ، وَإِنْ وَجَدْتَ مَعَهُ غَيْرَهُ، فَلا تَأْكُلْ، فَإِنَّكَ إِنَّمَا سَمَّيْتَ عَلَى كَلْبِكَ، وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى الآخَرِ» متفق عليه.

وعنه: يعفى عنها في السهو، لما ذكرنا في الذكاة(١).

القول الثاني: أن التسمية ليست شرطا، ولو تركه ولو عمدا جاز أكل الصيد. وهو قول: الشافعية.

وإليك أقوالهم بالتفصيل:

قال السرخسي: (وإذا ترك التسمية عامدا حرم به الصيد والمذبوح عندنا، ولم يحرم عند الشافعي كَلَمْهُ، والمسلم والكتابي في ذلك سواء) وإن ترك ناسيا لم يحرم عندنا(۲).

والراجح - والله أعلم: هو القول الأول (إذا ترك التسمية عمدا حرم)، وذلك لقول النبي ﷺ: «إِذَا أَرْسَلْتَ كَلْبَكَ المُعَلَّمَ، وَذَكَرْتَ اسْمَ اللهِ عَلَيْهِ فَكُلْ» فإذا نسي أو سهى فهذا معفو عنه.

مسألة: إذا أدرك الصيد وفيه حياة مستقرة لا يحل إلا بذكاة

إذا مات الصيد بالاصطياد أو أدركه وفيه حياة غير مستقرة ولم يستطع تذكيته فيحل بالأمر التي سبق ذكرها من كون الصائد أهلا للذكاة، وآلات الاصطياد صالحة للاصطياد.

أما إذا أدركه وفيه حياة مستقرة فلا يحل إلا بذكاة.

□ وإليك أقوال أهل في ذلك:

كر أولا: الأحناف:

قال الكاساني: وأما الصيد إذا جرحه السهم أو الكلب فأدركه صاحبه حيا فإن

⁽١) الكافي في فقه الإمام أحمد (١/ ٥٥٢).

⁽٢) المبسوط (١١/ ٢٣٦).

ذكاه يؤكل بلا خلاف بين أصحابنا كيفها كان سواء كانت فيه حياة مستقرة أو لم تكن، وخرج الجرح من أن يكون ذكاة في حقه وصار ذكاته الذبح في الحياة المستقرة ذكاة مطلقة فيدخل تحت النص، وإن لم يكن فيه حياة مستقرة فعلى أصل أبي حنيفة تختله ذكاته الذبح وقد وجد لوجود أصل الحياة فصار مذكى، وعلى أصلهها لا حاجة إلى الذبح (١).

كرقول المالكية:

قال أبو بكر بن حسن الكشناوي: إذا أدرك فيها حياة مستقرة فلا تؤكل إلا بذكاة (٢).

كرقول الشافعية:

قال العمراني اليمني الشافعي: وإن أرسل جارحة غير معلمة على صيد فجرحه، فإن أدركه وفيه حياة مستقرة فذكاه.. حل أكله، وإن أدركه وليس فيه حياة مستقرة.. لم يحل أكله؛ لما روى أبو ثعلبة الخشني: أن النبي ﷺ قال: « إِذَا أَرْسَلْتَ كَلْبَكَ الذِي لَيْسَ بِمُعَلَّم، فَإِنْ أَدْرَكْتَ ذَكَاتِه.. فَذَكّه وَكُلْ» (٣).

كرقول الحنابلة:

قال أبن قدامة: قال: (وإذا أدرك الصيد وفيه روح، فلم يذكه حتى مات، لم يؤكل) يعني، والله أعلم، ما كان فيه حياة مستقرة، فأما ما كانت حياته كحياة المذبوح، فهذا يباح من غير ذبح، في قولهم جميعا، فإن الذكاة في مثل هذا لا تفيد شيئا^(٤).

⁽١) بدائع الصنائع (٥/ ٥١).

⁽٢) أسهل المدارك شرح إرشاد السالك في مذهب إمام الأئمة مالك (١/ ٣٦).

⁽٣) البيان في مذهب الإمام الشافعي (٤/ ٥٣٧).

⁽٤) المغنى (٩/ ٣٧٣).

مسألة: إذا استرسلت الجارحة من نفسه فلا يحل الصيد

الجارحة تكون بدلا من الذابح الآدمي فلابد من إرسالها والإذن له لتقوم مقام الذابح حتى يحل صيدها.

□ وإليك أقوال أهل العلم في ذلك:

كرقول الأحناف:

قال السرخسي: الإرسال ثبت ذلك في السنة وهو قوله ﷺ لعدي بن حاتم: «وَإِذَا أَرْسَلْتَ كَلْبَكَ اللّٰعَلَّمِ وَذَكَرْتَ اسْمِ الله عَلَيْهِ فَكُل وَإِنْ شَارَكَ كَلْبَكَ كَلْبٌ آخَرُ فَلَا تَأْكُلُ». فلما حرم التناول عند عدم الإرسال في أحد الكلبين دل أن الإرسال في ذلك شرط، ولأن التذكية إنها تكون موجبا للحل إذا حصل من الآدمي فلا بد من جعل آلة الصيد نائبا عن الآدمي ليحصل الحل بفعله، وذلك لا يكون إلا بالإرسال والشتراط كونه معلما لتحقق الإرسال فيه (١).

كرقول الشافعية:

قال النووي: وان استرسل المعلم بنفسه فقتل الصيد لم يحل (٢).

قال أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي: إن شارك كلبه في قتل الصيد كلب مجوسي أو كلب استرسل بنفسه لم يحل؛ لأنه اجتمع في ذبحه ما يقتضي الحظر والإباحة فغلب الحظر^(٣).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: فإن استرسل الكلب بنفسه لم يبح صيده فإن سمى صاحبه وزجره فزاد في عدوه حل صيده؛ لأنه أثر فيه فصار كإرساله وإن لم يزد في عدوه لم يبح لأنه لم يؤثر (٤).

⁽١) المبسوط (١١/ ٢٤١).

⁽٢) المجموع (٩/ ٩٨). ولم أستطع الوقوف على قول المالكية.

⁽٣) المهذب في فقة الإمام الشافعي (١/ ٤٦١).

⁽٤) الكافي (١/ ٤٨٢).

مسألة: لوأرسل الجارحة وهو لا يري صيدا فوجد صيدا فقتله يحل أو لا؟

🗐 اختلف أهل العلم في هخه المسالة علي قولين:

🕸 القول الأول: لا يحل.

وهو قول: الحنابلة ورواية عن الشافعي.

كر أولا: قول الشافعية:

قال الشافعي تختلفه: وإن أرسلهما ولا يرى صيدا ونوى فلا يأكل ولا تعمل النية إلا مع عين تراه (١١).

قال الماوردي: ولو أرسل سهمه ولا يرى صيدا، فاعترضه صيد وأصابه، ففي إباحة أكله وجهان:

أحدهما: أنه لا يؤكل كالذي صاده الكلب؛ لأنها على غير شيء(٢).

كرثانيا: قول الحنابلة:

قال ابن قدامة كتلفه: ويعتبر أن يقصد الصيد، فلو رمى هدفا فأصاب صيدا، أو قصد رمى إنسان أو حجر، أو رمى عبثا غير قاصد صيدا فقتله، لم يحل.

وإن قصد صيدا، فأصاب هو غيره، حلا جميعا، والجارح في هذا بمنزلة السهم (٣٠).

القول الثاني: لو أرسل الجارحة وهو لا يري صيدا فوجد صيدا فقتله حل.

وبه قال بعض المالكية والشافعية في رواية غيرمشهورة عندهم.

□ وإليك أقوالهم بالتفصيل:

كرقول المالكية:

قال أبو سعيد خلف بن أبي القاسم القيرواني البراذعي: ومن توارى عنه كلبه

- (١) الأم (٢/ ١٥٢).
- (٢) الحاوي الكبير (١٥/ ٢٠).
 - (٣) المغنى (٩/ ٣٧٧).

والصيد ثم وجده ميتاً فيه أثر كلبه أو بازه أو سهمه أكله (١).

كرقول الشافعية:

قال النووي: وإن أرسل سهما في الهواء وهو لا يرى صيدا فأصاب صيدا ففيه وجهان: قال أبو إسحاق يحل لأنه قتله بفعله، ولم يفقد إلا القصد إلى الذبح وذلك لا يعتبر كما لو قطع شيئا، وهو يظن أنه خشبة فكان حلق شاة، (ومن) أصحابنا من قال لا يحل وهو الصحيح (٢).

قال الماوردي: ولو أرسل سهمه ولا يرى صيدا، فاعترضه صيد وأصابه، ففي إباحة أكله وجهان:

أحدهما: أنه لا يؤكل كالذي صاده الكلب؛ لأنها على غير شيء.

والوجه الثاني: وهو قول أبي إسحاق المروزي أنه يؤكل (٣).

والراجح هو قول الجمهور: «لو أرسل الجارحة وهو لا يرى صيدا فوجد صيدا فقتله يحل أو لا» وقال النووي كَتَلَقْهُ: ومن أصحابنا من قال: لا يحل وهو الصحيح (٤).

مسألة: إذا أرسل كلبه على صيد فقتله ووجد كلب آخر مع كلبه

لا يحل إلا إذا وجده حيا فيذكيه وبه قال الأئمة الأربعة ودليلهم حديث عدي بن حاتم وَسَأَلْتُ رَسُولَ الله عَيَالَةُ عَنِ الْكَلْبِ، فَقَالَ: «إذَا أَرْسَلْتَ كَلْبَكَ، وَذَكَرْتَ اسْمَ الله فَكُلْ، فَإِنْ أَكُلْ مَا أَلْ فَا أَكُلْ مَا أَكُلْ مَا أَكُلْ مَا أَكُلْ مَا أَنْ فَا أَرْسَلْتَ عَلَى كُلْ مَا أَنْ مَا أَكُلْ مَا أَكُلْ مَا أَكُلُ مَا أَكُلْ مَا أَكُلْ مَا أَنْ مَا أَنْ مَا أَكُلْ مَا أَكُلْ مَا أَكُلْ مَا أَلْ فَا مُنْ مَا أَلْ فَا مُنْ مَا أَلْ فَا مُنْ مَا أَلْ مَا أَلْ مَا أَلْ مَا أَنْ مُنْ مَا أَلْ مَا أَلْ مُنْ مُا أَلْ مَا أَلْ مُلِكُ مَا أَلْ مَا أَلْ مَا أَلْ مَا أَلْ مَا أَلْ مَا أَلْ مَا أُلِكُ مَا أَلْ مَا أُلْ مُنْ مُا أَلْ مَا أُلْ مُنْ مُا أَلْ مُنْ أَلْ مُا أَلُولُ مَا أَلْ مَا أُمْ أَلْ مَا أَلْ أَلْ أَلْ مُا أَلْ أَلْ مُنْ مُا أَلُولُ مَا أَلُهُ مُا أَلُولُ مُنْ أَلْ أَلْ مُا أَلُولُ مُا أَلُولُ مُنْ أَلْ مُنْ أَلْ مُنْ أَلْ مُنْ أَلَا مُنْ أَلْ أَلْ أَلْ أَلْ مُنْ أَلْ مُنْ أَلْ مُنْ أَلْ مُنْ أَلْ أَلْ مُنْ أُلِكُمُ مُوالِمُ مُوالِمُ أَلْمُ مُوالِمُ أَ

⁽١) تهذيب مسائل المدونة (١/ ٢٤٤).

⁽٢) المجموع (٩/ ١٢١).

⁽٣) الحاوي الكبير (١٥/ ٢٠).

⁽³⁾ Haraes (P/171).

⁽٥) صحيح وسبق تخريجه مرارا.

وإليك أقوال أهل العلم:

كر أولا: الأحناف:

قال السرخسي: وعنه في الرجل يرسل كلبه فيذهب معه كلب آخر غير معلم فيرد عليه الصيد، ويأخذ الصياد معه قال: لا يؤكل (١١).

قال ابن مودود الموصلي الحنفي: (وإن شارك كلبه كلب لم يذكر عليه اسم الله، أو كلب مجوسي، أو غيرمعلم لم يؤكل)(٢).

كرقول المالكية:

قال محمد بن عبد الله الخرشي: إذا أرسل كلبه فيعينه كلب آخر معلم أو غير معلم أنه لا يؤكل (٣).

كرقول الشافعية:

قال النووي: وإن وجد مع كلبه كلبا آخر لا يعرف حاله ولا يعلم القاتل منهما لم يحل (٤).

کے قول الحنابلة:

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سَأَلت أبي قلت: إِذا رمى المُسلم كَلْبه فَوجدَ مَعَه غَيره كَلْبا آخر وَقد قتلا الصَّيْد؟ قال: فَلا يَأْكُلهُ (٥٠).

قال ابن قدامة: فإذا مات بسبب مبيح ومحرم، حرم، كما لو مات برمية مسلم ومجوسي، أو قتل الصيد كلب معلم وغيره، أو وجد مع كلبه كلبا لا يعرف^(١).

⁽١) الميسوط (١١/ ٤٠٥).

⁽٢) الاختيار لتعليل المختار (٥/٧).

⁽٣) شرح مختصر خليل للخرشي (٨/ ٣٩٧).

⁽٤) المجموع (٩/٩٩).

⁽٥) مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله (١/ ٢٧٣).

⁽٦) المغنى (٩/ ٢٤٤).

مسألة: إذا رمي الصيد أو أرسل كلبه فغاب عنه ثم وجد الصيد ميتا يأكل منه أو لا؟

🗐 اختلف العلماء في هذه المسالة على أربعة أقوال:

القول الأول: إذا غلب عنه وقعد عن طلبه ثم وجده ميتا فلا يحل.

وبه قال الأحناف.

□ وإليك أقوالهم:

قال السرخسي: أن لا يتوارى عن بصره أو لا يقعد عن طلبه حتى يجده؛ لأنه إذا غاب عن بصره، فلا يدري لعل موته كان بسبب آخر سوى جرح ما أرسله(١).

قال أبو بكر علاء الدين السمرقندي: أن يلحقه المرسل والرامي أو من يقوم مقامهما قبل انقطاع الطلب أو التواري عنه وهذا استحسان والقياس أن لا يحل لاحتمال أنه مات بسبب آخر لكن ترك القياس بالأثر والضرورة؛ لأنه لا يمكن الاحتراز عنه فأما إذا قعد عن طلبه ثم وجده بعد ذلك ميتا فلا يؤكل لأنه لا ضرورة (٢).

القول الثاني: إذا غاب عنك مصرعه ووجدت به أثرا من كلبك أو سهمك فلا بأس به ما لم يبت فإذا بات فمكروه.

قالت به المالكية.

□ وإليك أقوالهم:

قال ابن رشد: لا بأس بأكل الصيد إذا غاب عنك مصرعه إذا وجدت به أثرا من كلبك أو كان به سهمك ما لم يبن فإذا بان فإني أكرهه (٣).

⁽١) المبسوط (١١/ ٢٢٢).

⁽٢) تحفة الفقهاء (٣/ ٧٧).

⁽٣) بداية المجتهد (١/ ٤٦٠).

القول الثالث: أن عقره الكلب أو السهم وغاب عنه ثم وجده ميتا والعقر مما يجوز أن يموت منه ويجوز أن لا يموت منه.

□ وإليك أقوالهم بالتفصيل:

قال النووي: وإن عقره الكلب أو السهم وغاب عنه ثم وجده ميتا والعقر مما يجوز أن يموت منه ويجوز أن لا يموت منه فقد فقال الشافعي كتلته: لا يحل إلا أن يكون خبرا، فلا رأى (فمن) أصحابنا من قال فيه قولان:

أحدهما: يحل لما روى عدى ابن حاتم قال (قلت: يا رسول الله إنى أرم الصيد فأطلبه فلا أجده إلا بعد ليلة قال: «إِذَا رَأَيْتَ سَهْمَكَ فِيهِ، وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ سَبُعٌ؛ فَكُلْ» ولأن الظاهر أنه مات منه لأنه لم يعرف سبب سواه.

والثانى: أنه لا يحل لما روى زياد بن أبى مريم قال: (جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: إني رميت صيدا ثم تغيب فوجدته ميتا فقال رسول الله ﷺ: «هَوَامُ الأرْضِ كَثِيرٌ»، ولم يأمره بأكله)، (ومنهم) من قال: يؤكل قولا واحدا لأنه قال: لا يؤكل إذا لم يكن خبر، وقد ثبت الخبر أنه أمر بأكله)(١).

القول الرابع: إذا رماه فغاب عن عينه وأصابه ميتا وسهمه فيه، ولا أثر به غيره جاز أكله.

قال به الحنابلة.

□ وإليك أقوالهم بالتفصيل:

قال أبو القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله الخرقي: وإذا رماه فغاب عن عينه وأصابه ميتا وسهمه فيه ولا أثر به غيره جاز أكله (٢).

وقال ابن قدامة: لو رمى صيدا، فغاب عن عينه، ثم وجده ميتا لا أثر به غير سهمه، حل أكله (٣).

⁽١) المجموع (٩/ ١١٤).

⁽٢) متن الخرقي (١/ ١٤٤).

⁽٣) المغنى (٣/ ٤٤٥).

والراجح - والله أعلم - هو قول الحنابلة: «إذا رماه فغاب عن عينه وأصابه ميتا وسهمه فيه ولا أثر به غيره جاز أكله» وذلك للحديث الذي رواه البخاري من حديث عَدِيِّ بْنِ حَاتِم عَلَيْهُ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ قَالَ: «إِذَا أَرْسَلْتَ كَلْبَكَ وَسَمَّيْتَ فَأَمْسَكَ وَقَتَلَ فَكُلْ، وَإِنْ أَكُلُ فَلاَ تَأْكُلْ، فَإِنَّا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ، وَإِذَا خَالَطَ كِلابًا، لَمْ يُذْكر اسْمُ الله عَلَيْهَا، فَأَمْسَكُنَ وَقَتَلْنَ فَلاَ تَأْكُلْ، فَإِنَّكَ لاَ تَدْرِي أَيِّهَا قَتَلَ، وَإِنْ رَمَيْتَ الصَّيْدَ فَوَجَدْتَهُ بَعْدَ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ لَيْسَ بِهِ إِلَّا أَثَرُ سَهْمِكَ فَكُلْ، وَإِنْ وَقَعَ فِي المَاءِ فَلاَ تَأْكُلْ» (۱).

مسألة: لورمي الصيد فوقع في الماء أيحل أو لا؟

قال جمهور أهل العلم: إذا رمي صيد فوقع في ماء أنه لا يؤكل مطلقا سواء كانت الجراحة قاتلة أو غير قاتلة وذلك لقوله ﷺ: كها في حديث عَدِيِّ بْنِ حَاتِم ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "إِذَا أَرْسَلْتَ كَلْبَكَ وَسَمَّيْتَ فَأَمْسَكَ وَقَتَلَ فَكُلْ، وَإِنْ أَكُلَ فَلاَ تَأْكُلْ، فَإِنَّا أَمْسَكُ وَقَتَلْنَ فَلاَ تَأْكُلْ، فَإِنَّكُ لَا تَدْرِي أَيُّهَا قَتَلَ، وَإِنْ رَمَيْتَ الصَّيْدَ فَوَجَدْتَهُ بَعْدَ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ لَيْسَ بِهِ إِلاَّ أَثْرُ سَهْمِكَ فَكُلْ، وَإِنْ وَقَعَ فِي المَاءِ فَلاَ تَأْكُلْ، فَإِنَّكُ لَا تَدْرِي أَيُّهَا قَتَلَ، وَإِنْ رَمَيْتَ الصَّيْدَ فَوَجَدْتَهُ بَعْدَ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ لَيْسَ بِهِ إِلّا أَثْرُ سَهْمِكَ فَكُلْ، وَإِنْ وَقَعَ فِي المَاءِ فَلاَ تَأْكُلْ "(٢).

وهذا قول الأحناف والمالكية والشافعية في الرواية المشهورة عندهم، والحنابلة عند الكثيرين منهم.

□ وإليك أقوالهم بالتفصيل:

كرقول الأحناف:

قال البابري: (وَإِذَا رَمَى صَيْدًا فَوَقَعَ فِي المَّاءِ أَوْ وَقَعَ عَلَى سَطْحِ أَوْ جَبَلِ ثُمَّ تَرَدَّى مِنْهُ إِلَى الْأَرْضِ لَمْ يُؤْكُلُ)؛ لِأَنَّهُ الْمُتَرَدِّيَةُ وَهِيَ حَرَامٌ بِالنَّصِّ، وَلِأَنَّهُ احْتَمَلَ الْمُوْتَ بِغَيْرِ الرَّمْيِ؛ إِذْ المَّاءُ مُهْلِكُ (٣).

⁽١) أخرجه البخاري (٥٤٨٤).

⁽٢) المصدر السابق.

⁽٣) العناية شرح الهداية (١٠/ ١٢٩).

كرقول المالكية:

قال ابن عبد البر تخلفه: ولا يؤكل من صيد من لا تؤكل ذبيحته إلا ما أدركت ذكاته من رمى صيدا فوقع في الماء أو تردى من جبل أو رماه في الهواء فوقع في الأرض فإن كان قد أصاب مقاتله وأنفذها قبل أن يقع إلى الأرض أو قبل أن يتردى أو يقع في الماء فقد تمت ذكاته؛ لأن ما بلغ منه مبلغ الذبح لم يضره ما ناله بعد وإن كان لم ينفذ مقاتله فلا يؤكل (١).

كرقول الشافعية:

قال في المجموع: وإن كان خارج الماء ووقع في الماء بعد إصابة السهم ففي حله وجهان: حكاهما صاحب «الحاوي» وغيره وقطع البغوي بالتحريم وفي «شرح مختصر الجويني» بالحل فلو كان الطائر في هواء البحر قال البغوي: إن كان الرامي في البر لم يحل وإن كان في السفينة في البحر حل(٢).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: مسألة؛ قال: (وإذا رماه، فوقع في ماء، أو تردى من جبل، لم يؤكل) يعني وقع في ماء يقتله مثله، أو تردى ترديا يقتله مثله. ولا فرق في قول الخرقي بين كون الجراحة موحية وغير موحية. هذا المشهور عن أحمد (٣).

القول الثاني: هو التفصيل بين ما كان جرحه قاتلا فهو في لا يتأثر بوقوعه في الماء وما كان جرحه غير قاتل لا يتعين موته بالإصابة.

وبه قال الشافعية والحنابلة في رواية غير مشهور.

⁽١) الكافي في فقه أهل المدينة (١/ ٤٣٣).

⁽٢) المجموع (٩/١١٣).

⁽٣) المغنى (٩/ ٣٨٠).

□ وإليك أقوالهم بالتفصيل:

كر أولا: الشافعية:

قال في المجموع: وإن كان خارج الماء ووقع في الماء بعد إصابة السهم ففي حله وجهان حكاهما صاحب «الحاوي» وغيره وقطع البغوي بالتحريم وفي «شرح مختصر الجويني» بالحل فلو كان الطائر في هواء البحر قال البغوي: إن كان الرامي في البر لم يحل وإن كان في السفينة في البحر حل(١).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: إذا كانت الجراحة غير موحية. ولو وقع الحيوان في الماء على وجه لا يقتله، مثل أن يكون رأسه خارجا من الماء، أو يكون من طير الماء الذي لا يقتله الماء، أو كان التردي لا يقتل مثل ذلك الحيوان، فلا خلاف في إباحته (٢).

وقال العلامة الفوزان - عليه رحمة الله: ولأنه إذا كان فيه بقيه حياة كان غير الإصابة قد شارك في إماتته فيغلب جانب الحظر (٣).



⁽١) المجموع (٩/١١٣).

⁽٢) المجموع (٩/١١٣).

⁽٣) الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح (ص١٤٥).



قال الله تعالى: ﴿ حُرِّمَتُ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَ لَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَا أَهِلَ لِغَيْرِ ٱللّهِ بِهِ وَٱلْمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمَوْقُوذَةُ وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ وَمَا ذَيحَ عَلَى ٱلنَّصُبِ وَأَن تَسْتَقْسِمُواْ بِٱلْأَزْلَامَ ذَلِكُمْ فِسْقُ ٱلْيَوْمَ يَبِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَنِحَ عَلَى ٱلنَّصُبِ وَأَن تَسْتَقْسِمُواْ بِٱلْأَزْلَامَ ذَلِكُمْ فِسْقُ ٱلْيَوْمَ الْيَعْمِ فَيْسُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنَ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَٱتْمَمْتُ مِن دِينِكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَمَ دِينَا فَمَنِ ٱصْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَمَ دِينَا فَمَنِ ٱصْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مَعْمَى مُنْ اللّهُ عَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿ [المائدة:٣]

أما عن الجملة الأولى فقد سبق الكلام عنها وقد بينا ما فيها من أحكام ألا وهي قوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحُمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِ ﴾ [المائدة:٣].

وأما عن قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُنْخَنِقَةُ ﴾ قال ابن كثير: هي التي تموت بالخنق إما قصدا وإما اتفاقا بأن تتخبل في وثاقتها فتموت به فهي حرام(١).

وأما ﴿وَٱلْمَوْقُوذَةُ ﴾ قال الطبري تَعَلَّتُهُ: يعني جل ثناؤه بقوله: ﴿وَٱلْمَوْقُوذَةُ ﴾ والميتة وقيذا، يقال منه: وقذه يقذه وقذا: إذا ضربه حتى أشرف على الهلاك، ومنه قول الفرزدق:

شــــغارة تقــــذ الفصـــيل برجلهـــا فطـــــارة لقـــــوادم الأبكـــــار وبنحو ما قلنا في ذلك قال أهل التأويل (٢).

⁽١) انظر: التفسير (٢/ ١١).

⁽٢) انظر: التفسير (٨/ ٥٦).

﴿ وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ ﴾: قال الطبري تختلف: يعني بذلك جل ثناؤه: وحرمت عليكم الميتة ترديا من جبل، أو في بئر، أو غير ذلك. وترديها: رميها بنفسها من مكان عال مشرف إلى أسفله (١).

﴿وَٱلنَّطِيحَةُ ﴾: قال الطبري يَخَلَلهُ: يعني بقوله ﴿وَٱلنَّطِيحَةُ ﴾ الشاة التي تنطحها أخرى فتموت من النطاح بغير تذكية، فحرم الله جل ثناؤه ذلك على المؤمنين إن لم يدركوا ذكاته قبل موته. وأصل النطيحة: المنطوحة (٢).

﴿ وَمَا أَكُلَ ٱلسَّبُعُ ﴾: قال الطبري تَعَلَّلُهُ: يعني جل ثناؤه بقوله: ﴿ وَمَا أَكُلَ ٱلسَّبُعُ ﴾ وحرم عليكم ما أكل السبع غير المعلم من الصوائد (٣).

﴿إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ ﴾: قال ابن كثير: عائد على ما يمكن عوده عليه مما انعقد سبب موته فأمكن تداركه بذكاة، وفيه حياة مستقرة، وذلك إنها يعود على قوله: ﴿وَٱلْمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ وَٱلْمُتَرَدِّيَةً وَٱلْمُتَرَدِّيَةً وَٱلْمُتَرَدِّيَةً وَٱلْمُعْبَ فِي السَّبُعُ ﴾ [المالدة: ٣] (١٤).

تنبيه: سنتعرض - بإذن الله - لأحكام الذبائح بعد الانتهاء من تفسير الآية.

﴿ وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنَّصُبِ ﴾: قال الطبري: يعني بقوله جل ثناؤه: ﴿ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النَّصُبِ ﴾ وحرم عليكم أيضا الذي ذبح على النصب. فما في قوله: ﴿ وَمَا ذُبِحَ ﴾ رفع عطفا على (ما) التي في قوله: ﴿ وَمَا أَكَلَ ٱلسَّبُعُ ﴾ والنصب: الأوثان من الحجارة جماعة أنصاب كانت تجمع في الموضع من الأرض، فكان المشركون يقربون لها وليست بأصنام (٥).

وفيها يلي نتعرض لأحكام الذبائح:

⁽١) انظر: التفسير (٨/٨٥).

⁽٢) انظر: التفسير (٨/ ٥٩).

⁽٣) انظر: التفسير (٨/ ٦٢).

⁽٤) انظر: التفسير (٢/ ١١).

⁽٥) انظر: التفسير (٨/ ٦٩).

المسألة الأولى: ما اللكاة لغة وشرعا؟

الذكاة لغة:

قال ابن منظور: وأصل الذكاة في اللَّغَةِ كُلِّها: إِثْمَامُ الشَّيْءِ، فَمِنْ ذَلِكَ الذَّكَاءُ فِي السِّنِّ والفَهْمِ وَهُوَ ثَمَامُ السنِّ. قَالَ: وَقَالَ الْخَلِيلُ: الذَّكَاءُ فِي السنِّ أَن يأْتِي عَلَى قُرُوحه سَنَةٌ وَذَلِكَ تَمَامُ اسْتِتْهَام القُوَّة؛ قَالَ زهير (١):

يُفَضِّ لَهُ ، إذا اجْتَهَ لُوا عليْ فِي تَمامُ السِّنِّ مِنْ هُ واللَّذَّكَاءُ

الذكاة شرعا: هي ذبح أو نحر الحيوان المأكول البري بقطع حلقومه ومريئه أو عقر ممتنع و لا يباح شيء من الحيوان المقدور عليه بغير ذكاة؛ لأن غير المذكى ميتة وقال تعالى: ﴿ حُرِّمَتُ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ ﴾ [المائدة: ٣] إلا الجراد والسمك وكل ما لا يعيش إلا في الماء فيحل بدون ذكاة (٢).

قال ابن رشد يَعْلَلهُ: وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْحَيَوَانَ الَّذِي يَعْمَلُ فِيهِ الذَّبْحُ هُوَ الْحَيَوَانُ الْبَرِّيُّ ذُو الدَّمِ الَّذِي لَيْسَ بِمُحَرَّم وَلَا مَنْفُوذِ الْمُقَاتِلِ وَلَا مَيْنُوسٍ مِنْهُ بِوقْذٍ أَوْ نَطْحِ أَوْ تَرَاسِ سَبُعِ أَوْ مَرَضٍ، وَأَنَّ الْحَيَوَانَ الْبَحْرِيَّ لَيْسَ يَحْتَاجُ إِلَى ذَكَاةٍ. وَاخْتَلَفُوا ثَرَدِّ أَوِ افْتِرَاسِ سَبُعِ أَوْ مَرَضٍ، وَأَنَّ الْحَيَوَانَ الْبَحْرِيَّ لَيْسَ يَحْتَاجُ إِلَى ذَكَاةٍ أَمْ لَا؟ وَفِي فِي الْجَيَوَانِ اللَّذِي لَيْسَ يَدْمَى مِمَّا يَجُوزُ أَكْلُهُ مِثْلَ الْجَرَادِ وَغَيْرِهِ هَلْ لَهُ ذَكَاةٌ أَمْ لَا؟ وَفِي الْجَيَوَانِ اللَّذَي لَيْسَ يَدُمَى مِمَّا يَجُوزُ أَكْلُهُ مِثْلَ الجَّرَادِ وَغَيْرِهِ هَلْ لَهُ ذَكَاةٌ أَمْ لَا؟ وَفِي الْجَيْوَانِ اللَّذَي لَيْسَ يَدُمَى مَالَ قَلْ الْبَحْرِ، وَتَارَةً فِي الْبَرِّ مِثْلَ السَّلَحْفَاةِ وَغَيْرِهِ (٣).

قال ابن قدامة يَعْتَلَثُهُ: وَتَفْتَقِرُ الذَّكَاةُ إِلَى خَمْسَةِ أَشْيَاءَ؛ ذَابِحٍ، وَآلَةٍ، وَمَحَلَّ، وَفِعْلٍ، وَذِكْرِ (٤).

⁽۱) لسان العرب (۲۸۸/۱٤).

⁽٢) انظر: الروض المربع (١/ ٦٨٩).

⁽٣) بداية المجتهد (٢/٢).

⁽٤) المغنى (٩/ ٣٩٥).

کر أما الذابح فيعتبر له شرطان:

🕸 دينه، وهو كونه مسلما أو كتابيا.

🕸 وعقله، وهو أن يكون ذا عقل يعرف الذبح.

□ وإليك الأدلة على حل ذبيحة الكتابي:

قال تعالى: ﴿ ٱلْيُومَ أُحِلَ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَكُ ۗ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَنبَ حِلُّ لَّكُمْ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَنبَ حِلُّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلُّ لَّهُمْ ﴿ اللَّالِدَ: ٥].

قال ابن كثير: وهذا أمر مجمع عليه بين العلماء أن ذبائحهم حلال للمسلمين؛ لأنهم يعتقدون تحريم الذبح لغير الله ولايذكرون على ذبائحهم إلا اسم الله وإن اعتقدوا فيه تعالى ما هو منزه عنه تعالى وتقدس (١١).

□ وإليك أقوال أهل العلم في كون الذابح لابد أن يكون مسلما أو كتابياً:

كم قول الأحناف:

قال السرخسي: يَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ المُرْسِلُ مُسْلِمًا أَوْ كِتَابِيًّا؛ لِأَنَّ الإصْطِيَادَ فِي كَوْنِهِ سَبَبًا لِلْحِلِّ كَالذَّبِحِ، وَالْأَهْلِيَّةُ لِلذَّابِحِ شَرْطٌ لِحِلِّ الذَّبِيحَةِ (٢).

قال المرغيناني: ومن شرطه أن يكون الذابح صاحب ملة التوحيد إما اعتقادا كالمسلم أو دعوى كالكتابي^(٣).

كرقول المالكية:

قال عبد الوهاب الثعلبي البغدادي المالكي: صفة الذابح أن يكون مسلماً أو كتابياً عادفاً بالذبح قاصداً به التذكية فإن قصد اللعب أو إتلاف البهيمة أو دفعها عن نفسه أو تجريب السيف(٤).

⁽١) انظر: تفسير ابن كثير (٢/ ٢٨).

⁽Y) المبسوط (11/ ٢٣٦).

⁽٣) الهداية في شرح بداية المبتدي (٣٤٦/٤).

⁽٤) التلقين في الفقه المالكي (١٠٦/١).

قال في شرح مختصر خليل للخرشي: وفي صِحَّةِ ذَبْحِ كِتَابِيٍّ لِمُسْلِم بِأَمْرِهِ وَعَدَمِهَا قَوْلَانِ لِمَالِكِ، وَيَنْبَنِي عَلَى ذَلِكَ الْأَكْلُ وَعَدَمُهُ، وَمَفْهُومُ قَوْلِهِ لَمُسْلِمِ إِنَّ ذَبَحَهُ لِكَافِرٍ لَا قَوْلَانِ لِمَالِكِ، وَيَنْبَنِي عَلَى ذَلِكَ الْأَكْلُ وَعَدَمُهُ، وَمَفْهُومُ قَوْلِهِ لَمُسْلِمِ إِنَّ ذَبَحَهُ لِكَافِرٍ لَا يَكُونُ حُكْمُهُ كَذَلِكَ وَهُو كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِنْ ذَبَحَ مَا لَا يَجِلُّ لِكُلِّ مِنْهُمَا فَيُتَّفَقُ عَلَى عَدَمِ صِحَّةِ ذَبْحِهِ، وَإِنْ ذَبَحَ مَا يَجِلُّ لِكُلِّ مِنْهُمَا فَيُتَّفَقُ عَلَى صِحَّةِ ذَبْحِهِ (١).

كرقول الشافعية:

قال النووي: الذابح، والعاقر يشترط كونه مسلما أو كتابيا. وتحل ذبيحة الكتاب (٢٠).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: أما الذابح فيعتبر له شرطان؛ دينه، وهو كونه مسلما أو كتابيا (٣).

الشرط الثاني من شروط الذابح أن يكون عاقلا:

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسائة على قولين:

القول الأول: أن العقل شرط من الشروط التي يجب توافرها في الذابح:

قال به، الأحناف والمالكية و الحنابلة. ورواية غير مشهورة عن الشافعية.

□ وإليك أقوالهم بتفصيل:

كر أولا: الأحناف:

قال الكاساني: وَكَذَا ذَبِيحَةُ المُجْنُونِ وَالصَّبِيِّ الَّذِي لَا يَعْقِلُ؛ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى المُيْتَةِ، وَكَذَا مَا ذُبِحَ مِنْ صَيْدِ الْحَرَمِ مُحْرِمًا كَانَ الذَّابِحُ (٤).

قال البابري: (وَإِنْ كَانَ) أَيْ الذَّابِحُ (صَبِيًّا أَوْ جَنْونًا) قَالَ فِي «النَّهَايَةِ»: أَيْ مَعْتُوهًا؛ لِأَنَّ التَّسْمِيَةَ شَرْطُ بِالنَّصِّ وَهِيَ مَعْتُوهًا؛ لِأَنَّ التَّسْمِيَةَ شَرْطُ بِالنَّصِّ وَهِيَ

شرح مختصر خليل للخرشي (٣/٨).

⁽٢) روضة الطالبين (٢/ ٥٠٩).

⁽٣) المغنى (٩/ ٣٩٥).

⁽٤) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٥/ ١٤١).

بالْقَصْدِ^(۱).

كرقول المالكية:

قال عبد الوهاب الثعلبي البغدادي المالكي: صفة الذابح فأن يكون مسلماً أو كتابياً عاقلاً عارفاً بالذبح قاصداً به التذكية فإن قصد اللعب أو إتلاف البهيمة أو دفعها عن نفسه أو تجريب السيف(٢).

قال ابن أبي زيد القيرواني: وصفة فأما الذابح فإن كان مسلما بالغا عاقلا مصليا صاحيا عارفا غير يدعي جازت ذبيحته إجماعا^(٣).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: ويشترط أن يكون عاقلا فإن كان طفلا أو مجنونا أو سكرانا لا يعقل لم يصح منه الذبح⁽¹⁾.

قال المرداوي: (وَيُشْتَرَطُ لِلذَّكَاةِ شُرُوطٌ أَرْبَعَةٌ. أَحَدُهَا: أَهْلِيَّةُ الذَّابِح. وَهُوَ أَنْ يَكُونَ عَاقِلًا)؛ لِيَصِحَّ قَصْدُهُ التَّذْكِيَةَ وَلَوْ كَانَ مُكْرَهًا ذَكَرَهُ فِي الإنْتِصَارِ، وَغَيْرِهِ (٥٠).

كروفي رواية عن الشافعية:

قال النووي: الْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ الذَّابِحُ بَالِغًا عَاقِلًا (٢).

القول الثاني: لا يعتبر العقل شرط من الشروط التي يجب توافرها في الذابح: قال به: الشافعية.

⁽١) العناية شرح الهداية (٩/ ٤٨٧).

⁽٢) التلقين في الفقة المالكي (١٠٦/١).

⁽٣) شرح زروق على متن الرسالة (٢/ ١١١).

⁽³⁾ ILAAO 3 (8/V).

⁽٥) الإنصاف (١٠/ ٣٨٥).

⁽٦) المغنى (١١/ ٥٥).

□ وإليك أقوالهم:

قال النووي: الْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ الذَّابِحُ بَالِغًا عَاقِلًا فَإِنْ ذَبَحَ صَبِيٌّ مُمَيِّزٌ حَلَّتْ ذَبِيحَتُهُ عَلَى الْمُذْهَبِ وَهُوَ الْمُنْصُوصُ، وَبِهِ قَطَعَ الْمُصَنِّفُ وَالْجُمْهُورُ (١).

🕸 الشرط الثالث من شروط الذكاة يتعلق بالآلة.

□ وإليك أقوال أهل العلم في ذلك:

كر أولا: الأحناف:

قَالَ السَّرَخْسِيُّ: (لَا يَحِلُّ مَا ذُبِحَ بِسِنِّ، أَوْ ظُفْرٍ غَيْرِ مَنْزُوعٍ؛ لِأَنَّهُ قَتْلُ وَتَخْنِيقُ، وَلَيْسَ بِذَبْحٍ) فَفِي الذَّبْحِ الإِنْقِطَاعُ بِحِدَةِ الْآلَةِ، وَفِي هَذَا المُوْضِعِ الإِنْقِطَاعُ بِقُوَّتِهِ لَا بِحَدةِ الْآلَةِ، وَفِي هَذَا المُوْضِعِ الإِنْقِطَاعُ بِقُوَّتِهِ لَا بِحِدةِ الْآلَةِ، وَلَا بَأْسَ بِأَكْلِهِ إِذَا كَانَ بِحِدةِ الْآلَةِ، وَلَا بَأْسَ بِأَكْلِهِ إِذَا كَانَ مَنْزُوعًا عِنْدَنَا (٢).

كرقول المالكية:

قال أبو الوليد الباجي: الذَّكَاةَ بِالْحِجَارَةِ وَالشَّظَاظِ وَقَالَ: يُرِيدُ المُرْوَةَ وَشُقَّةَ الْعَصَا وَالْقَفَرَ. قَالَ مُحَمَّدُ: وَهُوَ مَذْهَبُ الْعَصَا وَالْقُفْرَ. قَالَ مُحَمَّدُ: وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكِ (٣).

كه قول الشافعية:

قال النووي تختشه: آلة الذبح والاصطياد، هي ثلاثة أقسام: الأول: المحددات الجارحة بحدها من الحديد؛ كالسيف، والسكين، والسهم، والرمح، أو من الرصاص أو من النحاس أو الذهب أو الخشب المحدد، أو القصب أو الزجاج أو الحجر، فيحصل الذبح بجميعها، ويحل الصيد المقتول بها، إلا الظفر والسن وسائر العظام، فإنه لا يحل بها، سواء عظم الآدمي وغيره، المتصل والمنفصل (٤).

⁽١) المغنى (١١/ ٥٥).

⁽Y) Ihmed (Y/17).

⁽٣) المنتقى شرح الموطأ (٣/ ١٠٦).

⁽٤) روضة الطالبين وعمدة المفتين (٢/ ٥١١).

کرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة كَالله: وأما الآلة، فلها شرطان:

أحدهما: أن تكون محددة، تقطع أو تخرق بحدها، لا بثقلها.

والثاني: أن لا تكون سنا ولا ظفرا. فإذا اجتمع هذان الشرطان في شيء، حل الذبح به، سواء كان حديدا، أو حجرا، أو بلطة، أو خشبا؛ لقول النبي ﷺ: «ما أَنْهَرَ اللَّهَ وَذُكِرَ اسْمُ الله عَلَيْهِ فَكُلُوا مَا لَمْ يَكِنُ سِنًّا أَوْ ظُفْرًا»(١). متفق عليه(١).

الشرط الثالث: محل الذبح:

قال ابن قدامة: وأما المحل فالحلق واللبة وهي الوهدة التي بين أصل العنق والصدر. ولا يجوز الذبح في غير هذا المحل بالإجماع^(٣).

□ وإليك أقوال أهل العلم:

كر قول الأحناف:

قال الكاساني: مَحَلُّ الذَّكَاةِ مَا بَيْنَ اللَّبَةِ وَاللَّحْيَيْنِ، وَرُوِيَ الذَّكَاةُ فِي الْحَلْقِ وَاللَّبَةِ وَاللَّحْيُونِ، وَرُوِيَ الذَّكَاةُ فِي الْحُلْقِ وَاللَّبَةِ وَاللَّحْرُ فَرْيُ الْأَوْدَاجِ وَمَحَلُّهُ آخِرُ الْحُلْقِ، وَلَوْ نُحِرَ مَا يُذْبَحُ وَذُبِحَ مَا يُنْحَرُ يَجِلُّ لِوُجُودِ فَرْيُ الْأَوْدَاجِ وَلَكِنَّهُ يُكْرَهُ ؟ لِأَنَّ السُّنَّةَ فِي الْإِبِلِ النَّحْرُ وَفِي غَيْرِهَا الذَّبْحُ (٤).

كرقول المالكية:

قال ابن الحاجب: وَمحل النَّحْر اللبة، وَمحل الذَّبْح الحُلق وتنحر (٥).

قال في شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني: وموضع الذبح ومحل النحر اللبة وهو موضع القلادة من الصدر من كل شيء ولا يشترط في النحر قطع شيء من الحلقوم

⁽١) متفق على أخرجه البخاري (٢٤٨٨، ٢٥٠٧)، ومسلم (١٩٦٨).

⁽۲) المغني (۹/ ۳۹۳).

⁽٣) المغنى (٩/ ٣٩٧).

⁽٤) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٥/ ٤١).

⁽٥) جامع الأمهات (١/٢٢٦).

والودجين لأن محله اللبة وهو محل تصل منه الآلة إلى القلب فيموت بسرعة (١).

وقال علاء الدين السمرقندي: وأما ذكاة الإختيار فمحله مَا بَين اللبة واللحيين... ثمَّ الذَّكَاة هِيَ فري الْأَوْدَاج، والأوداج أَرْبَعَة: الْخُلْقُوم والمريء والعرقان اللَّذَان بَينها الْخُلْقُوم والمريء؛ فالحلقوم مجْرى النَّفس والمريء مجْرى الطَّعَام وَالشرَاب، والعرقان مجْرى الدَّم فَإِذا قطع الْأَوْدَاج الْأَرْبَعَة فقد أَتَى بالذكاة المُأْمُور بَهَا بِتَهَامِهَا (٢).

كرقول الشافعية:

قال الشافعي: والذكاة في الحلق واللبة وهي ما لا حياة بعده إذا قطع وكهالها بأربع الحلقوم والمريء والودجين وأقل ما يجزئ من الذكاة أن يبين الحلقوم والمريء وإنها أريد بفري الأوداج لأنها لا تفرى إلا بعد قطع الحلقوم والمرىء والودجان عرقان قد ينسلان من الإنسان والبهيمة ثم يحيا^(٣).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: وأما المحل فالحلق واللبة وهي الوهدة التي بين أصل العنق والصدر. ولا يجوز الذبح في غير هذا المحل بالإجماع (٤).

🕸 الشرط الرابع: التسمية عند الذبح:

قال الله تعالى: ﴿ فَكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللّهِ عَلَيْهِ إِن كُنتُم بِاَيَتِهِ مُؤْمِنِينَ ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَا عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلّا مَا لَكُمْ أَلَا عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلّا مَا السّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلّا مَا السّطرِرْتُمْ إِلَيْهِ وَإِنَّ كَثِيرًا لَيُضِلُونَ بِأَهْوَآيِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنّ رَبّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُعْتَدِينَ ﴿ وَلَا طُهِرَ الْإِثْمِ وَبَاطِنَهُ وَإِنّ اللّهِ عَلَيْهِ وَإِنّا لَهُ مُن اللّهِ عَلَيْهِ وَإِنّا لَهُ مُن اللّهِ عَلَيْهِ وَإِنّا لَهُ مُن اللّهِ عَلَيْهِ وَإِنّا لَهُ اللّهِ عَلَيْهِ وَإِنّا لَهُ اللّهِ عَلَيْهِ وَإِنّا لَهُ اللّهَ عَلَيْهِ وَإِنّا اللهُ عَلَيْهِ وَإِنّا اللهُ عَلَيْهِ وَإِنّا اللهُ عَلَيْهِ وَإِنّا اللهُ عَلَيْهِ وَإِنّا اللّهُ عَلَيْهِ وَإِنّا اللّهِ عَلَيْهِ وَإِنّا اللهُ عَلَيْهِ وَإِنّا اللهُ عَلَيْهِ وَإِنّا لَهُ اللّهُ عَلَيْهِ وَإِنّا اللهُ عَلَيْهِ وَإِنّا اللهُ عَلَيْهِ وَإِنّا اللهُ عَلَيْهِ وَإِنّا اللهُ عَلَيْهِ وَإِنّا اللّهُ عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَإِنّا اللّهُ عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَإِنّا اللّهُ عَلَيْهِ وَا إِلَى اللّهُ عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَالْتَهُ عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَالْعَلْمِ لَلّهُ عَلَيْهُ وَالْعُولَالَهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَالْمُ اللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ وَالْمُؤْلِقُولَا اللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ وَاللّهُ عَلَيْكُولُولُولُولُولُ

⁽١) انظر: الثمر الداني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني.

⁽٢) تحفة الفقهاء (٣/ ٦٨).

⁽٣) الأم (١/ ١٨٤).

⁽٤) المغني (٩/ ٣٩٧).

لِيُجَادِلُوكُمُّ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ [الأنعام:١١٨- ١٢١].

قال ابن كثير: هَذَا إِبَاحَةُ مَنَ الله لِعِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَأْكُلُوا مِنَ الذَّبَائِحِ مَا ذُكِرَ عَلَيْهِ السُمُهُ، وَمَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَا يُبَاحُ مَا لَمْ يُذْكِرِ السُمُ الله عَلَيْهِ، كَمَا كان يستبيحه كفار قريش مِنْ أَكْلِ المُيْتَاتِ وَأَكْلِ مَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَغَيْرِهَا، ثُمَّ نَدَبَ إِلَى الْأَكْلِ مِمَّا ذُكِرَ السُمُ الله عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا الله عَلَيْهِ فَقَالَ: ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلًا تَأْكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱللهُ اللهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ وَوَضَحَهُ ﴿ إِلَّا مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ وَوَضَحَهُ ﴿ إِلَّا مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ وَوَضَحَهُ ﴿ إِلَّا مَا اللهُ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ وَوَضَحَهُ ﴿ إِلَّا مَا اللهُ عَلَيْكُمْ وَوَضَحَهُ ﴿ إِلَّا مَا اللهُ عَلَيْكُمْ وَوَضَحَهُ ﴿ إِلَّا مَا اللهُ عَلَيْكُمْ وَوَضَحَهُ وَ اللهُ اللهُ عَلَيْكُمْ وَوَضَحَهُ وَاللهُ الْمُعْرِرُتُهُ إِلَا عَالَاهُ النَّمُ اللهُ عَلَيْكُمْ وَوَضَحَهُ وَاللهُ الْمُعْرِرُتُهُمْ إِلَيْقُ اللهُ عَلَيْهُ إِلَا عَلَى جَهَالَةَ الْمُشْرِكِينَ فِي آرَائِهِمُ الْفَاسِدَةِ مِنِ اسْتِحْلَالِهُمُ المُعْتَدِينَ ﴾ [الأنعام: ١٩] أَيْ هُوَ أَعْلَمُ بِاعْتِدَائِهِمْ وَكَذِيمِمْ وَعَيْرِ عِلْمٍ أَنْ رَبَّكَ هُو أَعْلَمُ وَالْمُ اللهُ تَعَالَى مَقَالَ: ﴿ وَإِنْ كَثِيرًا لَيُضِلُونَ بِأَهْوَآبِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنْ رَبَّكَ هُو أَعْلَمُ وَالْمَعُونَ بِأَمْوَاتِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنْ رَبَّكَ هُو أَعْلَمُ وافْتِرائِهِمْ وَكَذِيمِهُ وافْتِرائِهم وافْتِرائِهم (١٤) .

🗐 وقد اختلف أهل العلم في حكم التسمية على الذبيحة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: وجوب التسمية على الذبيحة فلا تحل بدونها ولو نسيها سهواً:

قال به: أحمد في رواية، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية.

□ وإليك أقوالهم:

قال المرداوي لَخَلَلهُ: تَنْبِيهُ: ذَكَرَ الْمُصَنَّفُ: أَنَّ ذِكْرَ اسْمِ الله عِنْدَ الذَّبْحِ: شَرْطٌ. وَهُوَ المُذْهَبُ فِي الْجُمْلَةِ. وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ (٢).

وإليك فتوى ابن تيمية تعَلَقَة: وَقِيلَ: تَجِبُ مُطْلَقًا؛ فَلَا تُؤْكُلُ الذَّبِيحَةُ بِدُوخِا سَوَاءٌ تَرَكَهَا عَمْدًا أَوْ سَهْوًا كَالرِّ وَايَةِ الْأُخْرَى عَنْ أَحْمَد اخْتَارَهَا أَبُو الْخَطَّابِ وَغَيْرُهُ وَهُو تَرَكَهَا عَمْدًا أَوْ سَهْوًا كَالرِّ وَايَةِ الْأُخْرَى عَنْ أَحْمَد اخْتَارَهَا أَبُو الْخَطَّابِ وَغَيْرُهُ وَهُو قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ السَّلَفِ. وَهَذَا أَظْهَرُ الْأَقْوَالِ؛ فَإِنَّ الْكِتَابَ وَالسُّنَةَ قَدْ عَلَّقَ الْحِلَّ بِذِكْرِ السَّمِ الله فِي غَيْرِ مَوْضِع كَقَوْلِهِ: ﴿ فَكُلُواْ مِمَّا أَمْسَكَنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُواْ اسْمَ ٱللّهِ عَلَيْهِ ﴿ اللهَ اللهِ عَلَيْهِ ﴿ اللهَ اللهِ عَلَيْهِ ﴿ اللهَ عَلَيْهِ ﴿ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ ﴾ [الانعام:١١٨] ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَا عَلَيْهِ ﴿ اللهِ عَلَيْهِ ﴾ [الانعام:١١٨] ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَا عَلَيْهِ ﴿ اللهِ عَلَيْهِ ﴾ [الأنعام:١١٨] ﴿ وَمَا لَكُمْ اللّهِ عَلَيْهِ ﴾ [الأنعام: ١١٨] ﴿ وَمَا لَكُمْ اللّهِ عَلَيْهِ ﴿ اللهِ عَلَيْهِ ﴾ [الأنعام: ١١٥] ﴿ وَمَا لَكُمْ اللّهِ عَلَيْهِ ﴾ [الأنعام: ١١٥] أَلُولُ مِمَّا لَمْ يُذْكُرِ السَّمُ اللّهِ عَلَيْهُ ﴿ اللهِ عَلَيْهُ ﴾ [الأنعام: ١١٨] أَلُولُ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ السَّمُ اللّهِ عَلَيْهِ ﴾ [الأنعام: ١٤٠]

⁽١) انظر: مختصر تفسير ابن كثير (١/ ٦١١).

⁽٢) انظر: الإنصاف (١٠/ ٩٣٣).

عَلَيْهِ ﴾ [الانعام: ١٢١] وَفِي الصَّحِيحَيْنِ أَنَّهُ قَالَ: «مَا أَنْهُرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ الله عَلَيْهِ فَكُلُوا» وَفِي الصَّحِيحِ أَنَّهُ قَالَ لَعَدِيِّ: «إِذَا أَرْسَلْت كَلْبَك اللَّعَلَّمَ وَذَكَرْت اسْمَ الله فَقَتَلَ فَكُلْ، وَفِي الصَّحِيحِ أَنَّهُ قَالَ لَعَدِيِّ: «إِذَا أَرْسَلْت كَلْبَك اللَّعَلَّمَ وَذَكَرْت اسْمَ الله فَقَتَلَ فَكُلْ، وَإِنْ خَالَطَ كُلْبَك كِلَابُ آخَرَ فَلَا تَأْكُلْ؛ فَإِنَّك إِنَّمَا سَمَّيْتُ عَلَى كَلْبِك وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى عَيْرِهِ» (١).

□ واستدل القائلين بهذا القول بأدلة منها:

قوله: ﴿ وَلَا تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذْكِرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ وَلَيْسُقُ ۗ وَإِنَّ ٱلشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلنَّ أُولِيَآبِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ [الأنعام: ١٢١].

قال الطبري: والصواب من القول في ذلك أن يقال: إن الله عني بذلك ما ذُبح للأصنام والآلهة، وما مات أو ذبحه من لا تحلّ ذبيحته.

وأما من قال: «عنى بذلك: ما ذبحه المسلم فنسي ذكر اسم الله»، فقول بعيد من الصواب، لشذوذه وخروجه عما عليه الحجة مجمعة من تحليله، وكفى بذلك شاهدًا على فساده.

وأما قوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِسُقُ ﴾، فإنه يعني: وإنّ أكْل ما لم يذكر اسم الله عليه من الميتة، وما أهل به لغير الله، لفسق.

واختلف أهل التاويل في معنى: «الفسق»، في هذا الموضع.

فقال بعضهم: معناه: العصية.

فتأويل الكلام على هذا: وإنّ أكلَ ما لم يذكر اسم الله عليه لمعصية لله وإثم. وقال آخرون: معنى ذلك: الكفر^(٢).

وقال العلامة الفوزان كَلَلَهُ: ويجاب عن ذلك بأن إطلاق اسم الفسق على تارك ما فرضه الله غير ممتنع شرعًا (٣)، فيدخل في ذلك تارك التسمية تعمدًا.

⁽١) انظر: مجموع الفتاوي (٣٥/ ٢٣٩).

⁽٢) انظر: التفسير (٢/ ١٦٩).

⁽٣) تفسير الشوكاني (٢/ ١٥٠).

والضمير في قوله: ﴿وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ ﴾ قيل عائد على الأكل. وقيل: عائد على الذبح لغير الله(١).

بل لم يذكر ابن جرير غير رجوعه على الأكل حيث قال: وأما قوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ ﴾ فإنه يعني وإن أكل ما لم يذكر اسم الله عليه من الميتة وما أهل به لغير الله ﴿لَفِسُقٌ ﴾ فحمل الآية على الميتة أو على ما ذبح لغير الله دون ما لم يذكر اسم الله عليه من الذبائح تحكم لا دليل عليه كما أسلفنا. والله أعلم (٢).

واستدل القائلون بوجوب التسمية بحديث رافع بن خديج.

وقال الكاساني: وَأَمَّا الْآيَةُ فَلَا تَنَنَاوَلُ مَتْرُوكَ التَّسْمِيةِ لِوَجْهَيْنِ: أَحَدِهِمَا: أَنَّهُ قَالَ تَخَلَّ ﴿ وَإِنَّهُ لَ لَغَسْقُ ﴾ أَيْ: تَرْكُ التَّسْمِيةِ عِنْدَ الذَّبْحِ فِسْقٌ، وَتَرْكُ التَّسْمِيةِ سَهْوًا لَا يَكُونُ فِسْقًا وَكَذَا كُلُّ مَتْرُوكِ التَّسْمِيةِ سَهْوًا لَا يَلْحَقُهُ سِمَةُ الْفِسْقِ؛ لِأَنَّ المُسْأَلَةَ اجْتِهَادِيَّةٌ وَفِيهَا اخْتِلَافُ الصَّحَابَةِ فَدَلَّ أَنَّ المُرَادَ مِنْ الْآيةِ الْكَرِيمَةِ مَتْرُوكُ التَّسْمِيةِ عَمْدًا لَا سَهْوًا.

وَالثَّانِي: أَنَّ النَّاسِيَ لَمْ يَتُرُكُ التَّسْمِيَةَ بَلْ ذَكَرَ اسْمَ الله عَلَىٰ وَالذِّكُرُ قَدْ يَكُونُ بِاللِّسَانِ، وَقَدْ يَكُونُ بِالْقَلْبِ قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ مَن أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ مَن ذِكْرِنَا ﴾ إللّسَانِ، وَقَدْ يَكُونُ بِالْقَلْبِ قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ مَ عَنْ رَجُلٍ ذَبَحَ [الحهف: ٢٨]، وَالنَّاسِي ذَاكِرٌ بِقَلْبِهِ لِمَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ قَالَ عَنْ رَجُلٍ ذَبَحَ وَنَسِيَ أَنْ يَذْكُرَ اسْمَ الله عَلَيْهِ فَقَالَ فَ اللهُ الله عَلَيْهِ فِي قَلْبِ كُلِّ مُسْلِم فَلْيَأْكُلُ.

وَعَنْهُ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى قَالَ: إِنَّ الْمُسْلِمَ ذَكَرَ الله فِي قَلْبِهِ، وَقَالَ: كَمَا لاَ يَنْفَعُ الْإِسْمُ فِي الشِّرْكِ لَا يَضُرُّ النَّسْيَانُ فِي الْإِسْلَامِ، وَعَنْهُ وَلَيْهِ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى قَالَ: فِي الْمُسْلِمِ السُّمُ الله تَعَالَى فَلَا الشِّرْكِ لَا يَضُرُّ النَّسْيَانُ فِي الْمُسْلِمِ الله تَعَالَى فَلَا الله تَعَالَى فَلَا تَعَالَى فَإِذَا ذَبَحَ المُجُوسِيُّ وَذَكَرَ اسْمَ الله تَعَالَى فَلَا تَعَالَى فَلَا فَقَالَ: إِنَّمَا هِيَ عِلَّةُ المُسْأَلَةِ فَثَبَتَ أَنَّ النَّاسِيَ تَطْعَمْهُ، وَعَنْ سَيِّدِنَا عَلِيٍّ وَلَيْ سُئِلَ عَنْ هَذَا فَقَالَ: إِنَّمَا هِيَ عِلَّةُ المُسْأَلَةِ فَثَبَتَ أَنَّ النَّاسِيَ فَلَا تَتَنَاوَهُمَا الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ وَأَمَّا قَوْلُهُ: إِنَّ النَّسْيَانَ ذَاكِرٌ فَكَانَتْ ذَبِيحَتُهُ مَذْكُورَ التَّسْمِيَةِ فَلَا تَتَنَاوَهُمَا الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ وَأَمَّا قَوْلُهُ: إِنَّ النَّسْيَانَ ذَاكِرٌ فَكَانَتْ ذَبِيحَتُهُ مَذْكُورَ التَّسْمِيَةِ فَلَا تَتَنَاوَهُمَا الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ وَأَمَّا قَوْلُهُ: إِنَّ النَّسْيَانَ لَا يَدُونَ التَّسْمِيةِ عَلَى مَا لَوَاضِعِ عَلَى مَا لَا يَدْفَعُ التَّكُلِيفَ وَلَا يَدْفَعُ الْحَنْمُ مَتَى الْمُؤْلُونِ عَلَى عَلَى مَا لَا يَدْفَعُ التَكْلِيفَ وَلَا يَدْفَعُ الْحَلْمُ حَتَّى لَمْ يُغْفِلُ عُذْرًا فِي بَعْضِ المُواضِعِ عَلَى مَا

تفسير ابن كثير (٢/ ١٦٩).

⁽٢) الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح (١/ ٩٢).

ضُرِبَ مِنْ الْأَمْثِلَةِ فَنَقُولُ: النِّسْيَانُ جُعِلَ عُذْرًا مَانِعًا مِنْ التَّكْلِيفِ وَالْمُوَّاخَذَةِ فِيهَا يَغْلِبُ وُجُودُهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يُجْعَلْ عُذْرًا فِيهَا لَا يَغْلِبُ وُجُودُهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يُجْعَلْ عُذْرًا فِيهَا يَغْلِبُ وُجُودُهُ لَوْقَعَ النَّاسُ فِي الْحَرَجِ وَالْحَرَجُ مَدْفُوعٌ (١٠).

قوله ﷺ: «ما أَنْهَرَ الدَّمَ، وَذُكِرَ اسْمُ الله عَلَيْهِ، فَكُلُوا، مَا لَمْ يَكِنُ سِنَّا أَوْ ظُفْرًا »(٢). متفق عليه (٣).

وقال العلامة الفوزان تَعَلَّله: ففيه دليل على اشتراط التسمية لأنه علق الإذن بمجموع الأمرين، وهما: الإنهار والتسمية والمعلق على شيئين لا يكتفي فيه بوجود أحدهما.

ويمكن مناقشة هذا الاستدلال بأن الحديث عام يمكن تخصيصه بالأحاديث الدالة على عدم شرطية التسمية: إما مطلقًا أو في حالة النسيان – ويجاب عن ذلك بأن تلك الأحاديث التي ادعى تخصيصها لهذا الحديث وما جاء بمعناه من الأحاديث الصحيحة ليست من القوة في درجة هذه الأحاديث حتى تقوى على تخصيصها كما يأتي بيان ذلك (٤).

القول الثاني: أن التسمية واجبة على من ذكرها فإن تركة سهوا على ذبيحة فهي ماحة.

قال به: الأحناف، والمالكية، ورواية الأشهر عن أحمد.

□ وإليك أقوالهم:

كرأو لا الأحناف:

قال الكاساني: النَّاسِيَ لَمْ يَتْرُكُ التَّسْمِيَةَ بَلْ ذَكَرَ اسْمَ الله ﷺ وَالذِّكْرُ قَدْ يَكُونُ بِاللِّسَانِ وَقَدْ يَكُونُ بِالْقَلْبِ قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ مَ عَن ذِكْرِنَا ﴾

⁽١) بدائع الصنائع (٥/ ٤٧).

⁽٢) أخرجه البجاري (٢٤٨٨، ٢٥٠٧)، ومسلم (١٩٦٨).

⁽٣) المغنى (٩/ ٣٩٦).

⁽٤) الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح (١/ ٩٢).

الكهف:٢٨] وَالنَّاسِي ذَاكِرٌ بِقَلْبِهِ لِمَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُل ذَبَحَ وَنَسِيَ أَنْ يَذْكُرَ اسْمَ الله عَلَيْهِ فَقَالَ ﴿ أَنَّهُ اللهُ عَلَيْهِ فَقَالَ ﴿ أَنَّهُ اللهُ عَلَيْهُ فَقَالَ ﴿ أَنَّهُ اللهُ عَلَيْهُ فَقَالَ اللهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ فَقَالَ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ فَقَالَ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ فَقَالَ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُولِي اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ

قال عبد الرحمن النفزي، القيرواني، المالكي: ومن نسي التسمية في ذبح أضحية أو غيرها فإنها تؤكل وإن تعمد ترك التسمية لم تؤكل (٢).

قال شهاب الدين النفراوي الأزهري: وَمَنْ نَسِيَ التَّسْمِيَةَ فِي ذَبْحِ أُضْحِيَّةٍ أَوْ غَيْرِهَا فَإِنَّهَا تُؤْكَلُ وَإِنْ تَعَمَّدَ تَرْكَ التَّسْمِيَةِ لَمْ تُؤْكَلْ (٣).

كر ثالثاً: قول الحنابلة:

قال ابن قدامة تَعْلَلهُ: مَسْأَلَةُ: قَالَ: (وَيَقُولُ عِنْدَ الذَّبْحِ: بِسْمِ الله، وَالله أَكْبَرُ، وَإِنْ نَسِيَ فَلَا يَضُرُّهُ) ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهُ كَانَ إِذَا ذَبَحَ قَالَ: «بِسْمِ الله، وَالله أَكْبَرُ» وَفِي نَسِيَ فَلَا يَضُرُّهُ) ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيِّ عَلَيْهُ كَانَ إِذَا ذَبَحَ قَالَ: «بِسْمِ الله، وَالله أَكْبَرُ» وَفِي خَدِيثِ أَنْسُ: وَسَمَّى وَكَبَرَ. وَكَذَلِكَ كَانَ يَقُولُ ابْنُ عُمَرَ. وَبِهِ يَقُولُ أَصْحَابُ الرَّأْيِ، وَلا فِي أَنَّ التَّسْمِيةَ مُجْزِئَةٌ. وَإِنْ نَسِيَ التَّسْمِية، وَلا فِي أَنَّ التَّسْمِية مُجْزِئَةٌ. وَإِنْ نَسِيَ التَّسْمِية، أَجْزَأَهُ أَوْلاً فِي أَنَّ التَّسْمِية مُجْزِئَةٌ. وَإِنْ نَسِيَ التَّسْمِية، أَجْزَأَهُ أَوْلاً فِي أَنَّ التَّسْمِية مُجْزِئَةٌ.

□ وقد استدل القائلين بهذا القول بأدلة منها:

١ - عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِيمَنْ يَذْبَحُ وَيَنْسَى التَّسْمِيَةَ -، قَالَ: المُسْلِمُ فِيهِ اسْمُ الله وَإِنْ لَمْ يَذْكُرِ التسمية (٥).

⁽١) بدائع الصنائع (٥/ ٤٧).

⁽٢) انظر: متن الرسالة (١/ ٨٠).

⁽٣) الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني (١/ ٣٨٢).

⁽٤) المغنى (٩/ ٣٦١).

⁽٥) صحيح موقوف: أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٨٥٤٨)، وسعيد بن منصور (٥/ ٨٢)، والدارقطني (٤/ ٢٩٥)، والبيهقي (٩/ ٢٣٩) كلهم من طرق عن عن سفيان بن عيينة، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي الشعثاء – وهو جابر بن زيد – قال: حدثنا عين – يعني عكرمة-، عن ابن عباس. وأخرجه عبد الرزاق أيضًا (٨٥٣٨) عن معمر، عن أيوب وهو السختياني، عَنْ

٢- وقوله ﷺ، قَالَ: «إِنَّ الله وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخُطَأَ، وَالنِّسْيَانَ، وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ» (١).

عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قال: المسلم اسم من أسهاء الله، فإذا نسي أحدكم أن يسمى على الذبيحة، فليُسمِّ وليأكل هكذا موقوفا وهو الصحيح. وقد روي هذا الحديث مرفوعا أخرجه الدارقطني في «سننه» (٤ / ٢٩٦)، والبيهقي (٩ / ٢٣٩) في «معرفة السنن والآثار» (٢٩٦)، كلهم من طريق محمد بن يزيد، عن معقل بن عبيد الله، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عكرمة، عن ابن عباس أنَّ النَّبِي عَلَيْهُ قال: «المُسلم يَكْفِيهِ اسْمه، فَإِن نسي أَن يُسمِّي حِين يُذبح فليسم وليذكر اسم الله ثمَّ ليَّكُلُ». قلت: محمد بن يزيد بن سنان الجزري «ضعيف»، وقد خالف الثقات الذين رووا الحديث موقوفًا على ابن عباس.

(۱) إسناده ضعيف وللمتن شاهد: أخرجه ابن ماجه (۲۰٤٥)، والطبراني في الأوسط (۸۲۷۳)، والعقيلي (٤/ ١٤٥)، والبيهقي (١١٣٥)، كلهم من طرق عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي، عن عطاء، عن ابن عباس عن النبي عليه.

قلت: والوليد بن مسلم يدلس تدليس التسوية، ولم يصرح بالسماع إلي آخر السند.

وأخرجه ابن حبان (٢١٩)، والحاكم (٢٧٥٢)، والبيهقي (١٤٨٧١)، والدارقطني (٤٣٩٩)، والدارقطني (٤٣٩٩)، والطحاوي في «شرح معاني الأثار» (٤٦٤٩)، كلهم من طرق عن الربيع بن سليمان عن بشر بن بكر، وزاد الحاكم والطحاوى: أيوب بن سويد متابع لبشر بن بكر عن الأوزاعي عن عطاء عن عبيد الله بن عمر عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ الله ﷺ وَضَعَ عَنْ أَمَتْي الخَطَأ وَمَا اسْتُكِرِهُوا عَلَيْه».

قلت: والأوزعي لم يسمع هذا الحديث من عطاء قاله أبو حاتم.

وأخرجه ابن عدي في الكامل (٥/ ٢٨٢) من طريق عن عبد الرحيم بن زيد عن أبيه عن جبير عن ابن عباس عن النبي على الخواري «ضعيف» وعبد الرحيم بن زيد «ضعيف»

وأخرجه العقيلي (٤/ ١٤٥)، وأبو نعيم في الحلية (٦/ ٣٥٢)، والبيهقي (١١٢٣٦)، كلهم من طرق عن محمد بن المصفي عن الوليد بن مسلم عن مالك عن نافع عن ابن عمر الله الله الله الله الله عن عنه الله عنه الله عنه عنه عنها الله الله عليه وَعَنِ الخُطَا وَالنَّسْيَانِ». قلت: ومحمد بن المصفى يدلس وقد عنعن والوليد ابن مسلم يدلس تدليس التسوية ولم يصرح بالسماع وقال الإمام في العلل ومعرفة

الرجال (١/ ٥٦١): عن حديث محمد بن المصفى عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس على عن النبي عن النبي على النبي عن الحسن عنه على الله عن الله عن

وأخرجه البيهةي (١٤٨٧٣) من طرق عن محمد بن المصفى عن الوليد بن مسلم عن بن لهيعة عن موسي بن وردان قال سمعت عقبة بن عامر عليه يقول: قال رسول الله بيكي: "وُضِعَ عَنْ أُمَّتِي الْحُطَا وَالنَّسْيَانِ وَمَا اسْتُكُرِهُوا عَلَيْهِ". قلت: فيه الوليد وهو مدلس ولم يصرح بالسماع، وفيه أيضا ابن لهيعة وهو «ضعيف». وقال ابن أبي حاتم في العلل (١/ ١٣١٧): وسألت أبي عن حديث رواه محمد بن المصفى عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس مثله وعن الوليد بن مسلم عن ابن هيعة عن موسي بن وردان عن عقبة بن عامر عن النبي سليمة قال: هذه أحاديث من عطاء إنها سمعه أحاديث من عطاء إنها سمعه من رجل عنه لم يسمه أتوهم أنه عبد الله بن عامر أو إسهاعيل بن مسلم ولا يصح هذا الحديث، ولا يثبت إسناده.

قلت: وأخرج ابن عدي في الكامل (٢/ ٣٤٦)، عن أبي بكر الهذلي، عن شهر بن حوشب، عن أم الدرداء عن أبي الدرداء عن رسول الله عِيَالِيَةُ مثله.

قلت: وأبو بكر الهذلي "متروك الحديث" وشهر "ضعيف".

وأخرج ابن عدي (٤/ ٣٤٦) من طرق عن جعفر بن جسر بن فرقد عن أبيه عن الحسن عن أبي بكر على الله عن الله عن

قلت: ولمعنى هذا الحديث شاهد أخرجه مسلم (١٢٥) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ عَلَى رَسُولِ الله ﷺ: ﴿لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَاوَتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ وَإِن تُبَدُواْ مَا فِيّ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرُ ﴾ [البقرة:٢٨٤]، قَالَ: فَاشْتَدَّ ذَلِكَ عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَأَتُواْ رَسُولَ الله ﷺ ثُمَّ بَرَكُوا عَلَى الرُّكَبِ، فَقَالُوا: أَيْ رَسُولَ الله، كُلِّفْنَا قال العلامة الفوزان: وفي هذا الاستدلال نظر؛ لأن الحديث إنها يدل على سقوط الإثم عن الناسي ويمنع الوجوب والحظر ولهذا استوى العمد والسهو في ترك تكبيرة الإحرام والطهارة وغيرها من الشرائط(١).

القول الثالث: أن التسمية على الذبيحة سُنة:

قال به: الشافعية، والحنابلة في رواية.

□ وإليك أقوالهم بالتفصيل:

كر أولا: الشافعية:

قال الشافعي كَالله: وإذا أرسل أحببت له أن يسمي الله تعالى فإن نسي فلا بأس؛ لأن المسلم يذبح على اسم الله.

قال الماوردي: التسمية على الصيد والذبيحة سنة، وليست بواجبة، فإن تركها عامدا أو ناسيا، حل أكله (٢).

قال النووي: يُسْتَحَبُّ أَنْ يُسَمِّيَ الله تَعَالَى عِنْدَ الذَّبْحِ، وَعِنْدَ إِرْسَالِ الْكَلْبِ أَوْ

مِنَ الْأَعْهَالِ مَا نُطِيقُ، الصَّلَاةَ وَالصِّيَامَ وَالْجِهَادَ وَالصَّدَقَةَ، وَقَدِ أُنْزِلَتْ عَلَيْكَ هَذِهِ الْآيَةُ وَلَا نُطِيقُهَا، قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «أَثْرِيدُونَ أَنْ تَقُولُوا كَمَا قَالَ أَهْلُ الْكِتَابَيْنِ مِنْ قَبْلِكُمْ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا؟ بَلْ قُولُوا: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ المُصِيرُ»، قَالُوا: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ المُصِيرُ»، قَالُوا: سَمِعْنَا وَأَطُعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ المُصِيرُ»، قَالُوا: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ المُصِيرُ»، قَالُوا الله فَي إِثْرِهَا: ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّ عَامَنَ بِاللّهِ وَمَلَتِيكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَرُسُلِهِ وَ لَا نُفَرِقُ بَيْنَ أَحِدٍ مِن رَبِهِ وَ وَاللّهُ مَعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ﴿ اللّهِ وَمَلْكِيهِ وَرُسُلِهِ وَلَا تُعَلّوا ذَلِكَ نَسَخَهَا اللهُ رَبّنِا وَإِلّهُ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطْعْنَا غُفُرانَكَ رَبّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ﴿ اللّهِ مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱصُعْتَسَبَتُ رَبّنَا لَا وَالْمَالَ اللهُ وَعَلَيْهَا مَا الصَّتَسَبَتُ رَبّنَا لَا عَلَيْكَ إِلَا يُحْتَلِقُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ وَعَلَى اللّهُ وَقَالُوا اللهُ وَعَلَى اللّهُ اللهُ اللهُ

⁽١) الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح (١/ ٩٣).

⁽٢) الحاوى الكبير (١٥/١٥).

السَّهْمِ إِلَى الصَّيْدِ فَلَوْ تَرَكَ التَّسْمِيَةَ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا حَلَّتْ الذَّبِيحَةُ وَالصَّيْدُ(١).

كرقول الحنابلة:

قال المرداوي: وَعَنْهُ: التَّسْمِيَةُ سُنَّةٌ (٢).

وأدلة هذا القول:

١ - قوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْجِنزِيرِ وَمَا أُهِلَ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِ عَلَى وَالْمَنْخَنِقَةُ وَٱلْمَوْقُوذَةُ وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَا أَكْلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنَّصُب ﴾ [المائدة:٣].

الشاهد من الدليل: ﴿ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُم ﴾ فأباح المذكي ولم يذكر التسمية.

قال العلامة الفوزان: فأباح المذكي ولم يذكر التسمية ويمكن الإجابة عن هذا الاستدلال من قبل المخالف بأن المراد ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ﴾ وذكرتم اسم الله عليه لما ثبت من الأدلة الأخرى (٣).

٢- ﴿ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَابَ حِلُّ لَّكُمْ ﴾ [المائدة:٥].

قال العلامة الفوزان: وهم لا يسمون غالبًا فدل على أنها غير واجبة لأنها لو اشترطت التسمية لما حلت الذبيحة مع الشك في وجودها؛ لأن الشك في الشرط شك في المشروط.

ويمكن الجواب عن هذا الاستلال من قبل المخالفين بأن المراد بذبائح أهل الكتاب المباحة بالآية المذكورة ما ذبحوها بشرطها كذبائح المسلمين، وإذا لم يعلم أسمى الذابح أم لا فذبيحته حلال سواء كان مسلمًا أم كتابيًا (٤).

٣- عن عَائِشَةَ: أَنَّ نَاسًا مِنَ الْأَعْرَابِ كَانُوا يَأْتُونَا بِلَحْمٍ، وَلَا نَدْرِي أَذَكَرُوا اسْمَ

⁽¹⁾ ILARDES (P/ NA).

⁽٢) الإنصاف (١٠/ ٣٩٩).

⁽٣) الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح (١/٩٣).

⁽٤) المصدر السابق.

الله عَلَيْهِ أَمْ لَا، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «اذْكُرُوا اسْمَ الله ﷺ عَلَيْهِ وَكُلُوا اللهِ عَلَيْهِ وَكُلُوا اللهِ

قال العلامة الفوزان: ووجه الدلالة منه أنه لو كانت التسمية شرطًا لم يرخص لهم إلا مع تحققها وما ذكر في الحديث المراد به التسمية المأمور بها عند أكل الطعام ويجاب عن ذلك بأنه خلاف مدلول الحديث فإنه يدل على وجوب التسمية؛ لأن الصحابة فهموا أنها لابد منها وخشوا أن لا تكون وجدت من أولئك لحداثة إسلامهم فأمرهم بها يخصهم من التسمية عند الأكل (٢).

قال ابن حجر: الذين سألوا عن هذه الذبائح فإنهم سألوا عن أمر قد وقع، ويقع لغيرهم ليس فيه قدرة على الأخذ بالأكمل فعرفهم بأصل الحل فيه وقال ابن التين: يحتمل أن يراد بالتسمية هنا عند الأكل وبذلك جزم النووي قال ابن التين: وأما

⁽١) أخرجه البخاري (١٩٥٢) من طريق عن محمد بن عبد الرحمن الطفاوي، وأخرجه أيضا (٦٩٦٣) من طريق عن أبي خالد الأحمر، وكذلك البيهقي (١٨٦٦٧)، وأخرجه أبو داود (٢٨٣١) من طريق عن سليمان بن حيان ومحاضر المعنى، وأخرجه ابن الجارود (٨٨١) كذلك من طريق عن محاضر، وأخرجه النسائي (٤٤٥٣) من طريق عن النضر بن شميل، وأخرجه ابن ماجه (٣١٧٤) من طريق عن عبد الرحيم بن سليمان، وكذلك الدارمي (٢٠٢٨)، وأبو يعلى (٤٤٤٧)، كلهم محمد بن عبد الرحمن الطفاوي وأبو خالد الأحمر، وسليمان بن حيان ومحاضر المعنى وعبد الرحيم بن سليمان، والنضر بن شميل، ومحمد بن عبد الرحمن عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ. وخالفهم مالك كما في الموطأ (١٠٣٨)، وجعفر بن عون كما عند البيهقي (١٨٦٦٨)، ومعمر كما عند عبد الرزاق (٨٥٤٢)، كلهم مالك وجعفر بن عون ومعمر عن هشام عن أبيه عن النبي ﷺ هكذا مرسلا بإسقاط عائشة ﴿ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الله القطني في العلل (١٤/ ١٧٣): يرويه هشام بن عروة واختلف عنه فرواه عبد الرحيم بن سليمان، ويونس ابن بكبر، ومحمد بن عبد الرحمن الطفاوي، وأبو خالد الأحر، ومحاضر والنضر بن شميل، ومسلمة بن قعنب، وابن هشام بن عروة، وعمر بن مجمع عن هشام عن أبيه عن عائشة ﴿ اللَّهُ عَلَيْكُ ، واختلف عن مالك بن أنس فرواه عبد الوهاب بن عطاء، عن مالك، عن هشام عن أبيه مرسلا، وكذلك رواه ابن زيد، وحماد بن سلمة، وسفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد القطان، والمفضل بن فضالة، عن هشام عن أبيه مرسلاً ليس فيه عائشة والمرسل أشبه بالصواب.

⁽٢) الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح (١/ ٩٤).

التسمية على ذبح تولاه غيرهم من غير علمهم فلا تكليف عليهم فيه، وإنها يحمل على غير الصحة إذا تبين خلافها ويحتمل أن يريد أن تسميتكم الآن تستبيحون بها أكل ما لم تعلموا أذكر اسم الله عليه أم لا إذا كان الذابح ممن تصح ذبيحته إذا سمى.

ويستفاد منه: أن كل ما يوجد في أسواق المسلمين محمول على الصحة، وكذا ما ذبحه أعراب المسلمين لأن الغالب أنهم عرفوا التسمية، وبهذا الأخير جزم ابن عبد البر فقال فيه: أن ما ذبحه المسلم يؤكل ويحمل على أنه سمي لأن المسلم لا يظن به في كل شيء إلا الخير حتى يتبين خلاف ذلك وعكس هذا الخطابي فقال فيه: دليل على أن التسمية غير شرط على الذبيحة؛ لأنها لو كانت شرطا لم تستبح الذبيحة بالأمر المشكوك فيه كما لو عرض الشك في نفس الذبح فلم يعلم هل وقعت الذكاة المعتبرة أو لا، وهذا هو المتبادر من سياق الحديث حيث وقع الجواب فيه فسموا أنتم وكلوا كأنه قيل لهم: لا تهتموا بذلك بل الذي يهمكم أنتم أن تذكروا اسم الله وتأكلوا، وهذا من أسلوب الحكيم (۱).

مسألة: ما صيغة الذكر المشروع عن الذبح؟

🗐 اختلف أهل العلم في صيغة الذكر المشروع عند الذبح على قولين:

، القول الأول: ذكر أي اسم لله عَلَى أي كان:

وبه قال: الأحناف والمالكية.

□ وإليك أقوالهم:

كر أولا: الأحناف:

قال الكاساني تَخَلَقُهُ: وإذا ثبت أن التسمية حالة الذكر من شرائط الحل عندنا فبعد ذلك يقع الكلام في بيان ركن التسمية وفي بيان شرائط الركن وفي بيان وقت التسمية.أما ركنها فذكر اسم الله ﷺ أي اسم كان لقوله تبارك وتعالى: ﴿فَكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ إِن كُنتُم بِاَيَتِهِ مُؤْمِنِينَ ۞ وَمَا لَكُمُ أَلَّا تَأْكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ

⁽١) فتح الباري (٩/ ٦٣٦).

ٱللَّهِ ﴿ [الانعام: ١١٨، ١١٩] من غير فصل بين اسم واسم، وقوله عز شأنه: ﴿ وَلَا تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذْكُرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ [الانعام: ١٢١]؛ لأنه إذا ذكر اسها من أسهاء الله تبارك وتعالى لم يكن المأكول مما لم يذكر اسم الله عليه فلم يكن محرما، وسواء قرن بالاسم الصفة بأن قال الله أكبر الله أجل، الله أعظم، الله الرحمن، الله الرحيم ونحو ذلك، أو لم يقرن بأن قال: الله أو الرحمن أو الرحيم أو غير ذلك؛ لأنه المشروط بالآية عز شأنه وقد وجد (١).

كرقول المالكية:

قال الدردير: وَالْمُرَادُ بِالتَّسْمِيَةِ ذِكْرُ الله مِنْ حَيْثُ هُوَ لَا خُصُوصَ بِاسْمِ الله، وَلَكِنَّهُ الْأَفْضَلُ، وَكَذَا زِيَادَةُ وَالله أَكْبَرُ (٢).

قال عليش: (تَسْمِيَة) لله ﷺ بِأَيِّ اسْم مِنْ أَسْرَائِهِ تَعَالَى الْحُسْنَى عِنْدَ الذَّبْحِ وَالنَّحْرِ وَالنَّحْرِ وَالْإِرْسَالِ فِي الْعَقْرِ وَفِعْلِ مَا يَمُوتُ بِهِ نَحْوُ الجُرَادِ لَا خُصُوصُ بِسْم الله (٣).

□ أدلة هذا القول:

قَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿فَكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ إِن كُنتُم بَِايَلِتِهِ مُؤْمِنِينَ ۞ وَمَا لَكُمْ أَلَا تَأْكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ﴾[الانعام:١١٨، ١١٩].

قال الكاساني: مِنْ غَيْرِ فَصْلِ بَيْنَ اسْم وَاسْم (٤).

القول الثاني: صيغة الذكر المشروع عند الذبح بِاسْم الله.

وبه قال: الشافعية والحنابلة.

⁽١) بدائع الصنائع (٥/ ٤٨).

⁽٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٢/ ١٠٧).

⁽٣) منح الجليل شرح مختصر خليل (٢/ ٤٢٩).

⁽٤) بدائع الصنائع (٥/ ٤٨).

□ وإليك أقوالهم بالتفصيل:

كر أولا: الشافعية:

قال الشافعي: والتسمية على الذبيحة باسم الله فإذا زاد على ذلك شيئا من ذكر الله على الله على الله على الله على الذبيحة أن يقول صلى الله على محمد (۱).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: التَّسْمِيَةُ المُعْتَبَرَةُ قَوْلُهُ: «بِسْمِ الله»؛ لِأَنَّ إطْلَاقَ التَّسْمِيَةِ يَنْصَرِفُ إِلَى ذَلِكَ (٢).

وقال أيضا: (فصل) والتسمية على الذبيحة معتبرة حال الذبح أو قريبا منه كما تعتبر، في الطهارة وإن سمى على شاة ثم أخذ أخرى فذبحها بتلك التسمية لم يجز، سواء أرسل الأولى أو ذبحها لأنه لم يقصد الثانية بهذه التسمية، فإن رأى قطيعاً من الغنم فقال: باسم الله، ثم أخذ شاة فذبحها بغير تسمية لم تحل فإن جهل كون ذلك لا يجزئ لم يجر مجرى النسيان؛ لأن النسيان يسقط المؤاخذة، والجاهل مؤاخذ، ولذلك يفطر الجاهل بالأكل في الصوم دون الناسي، وإن أضجع شاة ليذبحها وسمى ثم ألقى السكين وأخذ أخرى أو رد سلاما أو كلم إنساناً أو استسقى ماء حل؛ لأنه سمى على تلك الشاة بعينها ولم يفصل بينها إلا بفصل يسير فأشبه ما لو لم يتكلم (٣).

□ ودليل هذا القول:

⁽١) الأم (٢/ ٢٢٢).

⁽۲) المغنى (۹/۲۹۳).

⁽٣) الشرح الكبير على متن المقنع (١١/٥٩).

تَأْكُلُونَ فِي آنِيَتِهِمْ، فَإِنْ وَجَدْتُمْ غَيْرَ آنِيَتِهِمْ، فَلاَ تَأْكُلُوا فِيهَا، وَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَاغْسِلُوهَا، ثُمَّ كُلُوا فِيهَا، وَإَنَّا مَا ذَكُرْتَ أَنْكَ بِأَرْضِ صَيْدٍ، فَهَا أَصَبْتَ بِقَوْسِكَ، فَاذْكُرِ اسْمَ الله، ثُمَّ كُلْ، وَمَا أَصَبْتَ بِكَلْبِكَ الَّذِي لَئُمَّ كُلْ، وَمَا أَصَبْتَ بِكَلْبِكَ الَّذِي لَيْسَ بِمُعَلَّم، فَأَذْرَكْتَ ذَكَاتَهُ، فَكُلُّ (().

والراجع - والله أعلم - هوالقول الثاني «صيغة الذكر المشروع عند الذبح بِاسْمِ الله».

وقال العلامة الفوزان: اسم الله وإن جاء مطلقًا في النصوص فقد بينه فعل الرسول ﷺ الثابت في الصحيح (٢).

مسألة: ما وقت التسمية على الذبيحة؟

وقت التسمية على الذبيحة يكون عند الذبح.

□ وإليك أقوال أهل العلم في ذلك:

كر أولا: الأحناف:

قال الكاساني تَعْلَلْهُ: التَّسْمِيةُ عِنْدَ الذَّبْحِ شَرْطٌ (٣).

كرقول المالكية:

قال محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي: (وَتَسْمِيَةٌ) عِنْدَ التَّذْكِيَةِ وَعِنْدَ الْإِرْسَالِ فِي الْعَقْرِ^(٤).

كرقول الشافعية:

قال أبو شجاع، شهاب الدين أبو الطيب الأصفهاني: ويستحب عند الذبح خسة أشياء: التسمية (١).

أخرجه مسلم (٥٠١١).

⁽٢) الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح (١/ ٩٦).

⁽٣) بدائع الصنائع (٥/ ٤٥).

⁽٤) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٢/ ١٠٦).

⁽١) متن أبي شجاع المسمى الغاية والتقريب (١/٤٣).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة المقدسي: التسمية عند إرسال الجارح أو السهم لما ذكرنا في الذكاة (١).

مسألة: إذا تردى في بئر ونحوه فلم يستطع ذكاته من محل الذبح أو إِذَا تَوَحَّشَ الْحَيَوَانُ الْإِنْسِيُّ الْمَأْكُولُ فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ كَالْبَعِيرِ النَّادِّ أَوْ الشَّاةَ أَوْ الْبَقَرَة؟

اختلف أهل العلم في هذه المسألة على قولين:

🕸 القول الأول: كل جزء منها في هذه الحالة محل للذبح:

قال به: الأحناف والشافعية والحنابلة.

🗖 وإليك أقوالهم:

كر أو لا: الأحناف:

قال الكاساني: وكذلك ما وقع منها في قليب فلم يقدر على إخراجه ولا على مذبحه ولا منحره فإن ذكاته ذكاة الصيد لكونه في معناه لتعذر الذبح والنحر^(٢).

قال بدر الدين العينى: أن الشاة إذا ندت في الصحراء، فذكاتها العقر. وإن ندت في المصر لا تحل بالعقر؛ لأنها لا تدفع عن نفسها. فيمكن أخذها في المصر فلا عجز، والمصر وغيره سواء في البقر والبعير لأنها يدفعان عن أنفسها (٣).

كرثانيًا: الشافعية:

قال الشافعي: وما لم يقدر عليه فذكاته ذكاة الصيد إنسيا كان أو وحشيا(٤).

قال النووي: فِي مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ فِيهَا إِذَا تَوَحَّشَ الْحَيَوَانُ الْإِنْسِيُّ الْمُأْكُولُ فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ كَالْبَعِيرِ النَّادِّ أَوْ الشَّاةِ أَوْ الْبَقَرَةِ أَوْ تَرَدَّى فِي بِئْرٍ وَعَجَزَ عَنْ عَقْرِهِ فِي مِحِلِّ الذَّكَاةِ

⁽١) الكافي في فقه الإمام أحمد (١/ ٥٥٢).

⁽٢) بدائع الصنائع (٥/ ٤٤).

⁽٣) البناية شرح الهداية (١١/ ٥٦٨).

⁽٤) الأم (٢/ ٢٦٠).

فَمَذْهَبُنَا أَنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ مِنْ بَدَنِهِ مِحِلُّ لِذَكَاتِهِ فَحَيْثُ جَرَحَهُ فَقَتَلَهُ حَلَّ أَكْلُهُ وَبِهِ قال جمهور العلماء(١).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة كتلته: ولنا، أنه لم يقدر على ذكاته بوجه ينسب فيه إلى التفريط، ولم يتسع لها الزمان، فكان عقره ذكاته، كالذي قتله. ويفارق ما قاسوا عليه؛ لأنه أمكنه ذكاته، وفرط بتركها(٢).

□ واستدل القائلون بهذا القول:

عن رَافِع بْنِ خَدِيجِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ بِذِي الْحُلَيْفَةِ، فَأَصَابُ النَّاسَ جُوعٌ، فَأَصَابُوا إِبلا وَغَنَا، قَالَ: وَكَانَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ فِي أُخْرَيَاتِ القَوْمِ، فَعَجِلُوا، وَنَصَبُوا القُدُورَ، فَأَمَر النَّبِيُّ عَلَيْهِ بِالقُدُورِ، فَأَكْفِئَتْ، ثُمَّ قَسَمَ، فَعَدَلَ عَشَرَةً مِنَ الغَنَم بِبَعِيرٍ فَنَدَّ مِنْهَا بَعِيرٌ، فَطَلَبُوهُ، فَأَعْيَاهُمْ وَكَانَ فِي القَوْمِ خَيْلُ يَسِيرَةٌ، فَأَهُوى مِنَ الغَنَم بِبَعِيرٍ فَنَدَّ مِنْهَم الله ثُمَّ قَالَ: "إنَّ لَمِذِهِ البَهَائِمِ أَوَابِدَ الوَحْشِ، فَهَا رَجُلٌ مِنْهُم بِسَهْم، فَحَبَسَهُ الله ثُمَّ قَالَ: "إنَّ لَمِذِهِ البَهَائِمِ أَوَابِدَ كَأُوابِدِ الوَحْشِ، فَهَا عَلَيْهِ مَنْهَا فَاصْنَعُوا بِهِ هَكَذَا»، فَقَالَ جَدِّي: إِنَّا نَرْجُو – أَوْ نَخَافُ – العَدُو عَدًا، وَلَيْسَتْ مَعَنَا مُدًى، أَفَنَذْبَحُ بِالقَصِبِ؟ قَالَ: "مَا أَنْهُرَ الدَّمَ، وَذُكِرَ اسْمُ الله عَلَيْهِ فَكُلُوهُ، لَيْسَ السِّنَ وَالظَّفُرَ، وَسَأُحَدِّثُكُمْ عَنْ ذَلِكَ: أَمَّا السِّنُ فَعَظُمْ، وَأَمَّا الظَّفُرُ فَعُلُهُ فَمُدَى الْمَامُ الله عَلَيْهِ فَمُدَى الْمَامُ الله عَلَيْهِ فَمُدَى الْمَشَقِ» (٣).

القول الثاني: لا يؤكل إلا بالذبح أو النحر:

قال به: المالكية.

□ وإليك أقوالهم:

قال مالك: هذا الإنسي إذا استوحش فإنها على أصله، وأصله لا يؤكل إلا بالذبح أو النحر، والوحشي إذا استوحش فهو على أصله، وأصل الصيد أنه يذكى بالرمي

⁽¹⁾ ILARAGES (P/177).

⁽٢) المغني (٩/ ٣٦٣)، وانظر: الشرح الكبير على متن المقنع (١١/ ٤).

⁽٣) أخرجه البخاري (٢٤٨٨)، ومسلم (١٩٦٨).

والذبح وغير ذلك(١).

قال محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي: مَا اضْطَرَّهُ الجُّارِحُ لِحُفْرَةٍ لَا خُرُوجَ مِنْهَا أَوْ انْكَسَرَتْ رِجْلُهُ فَكَنَعَم أَيْ لَا يُؤْكَلُ إِلَّا بِالذَّكَاةِ، وَلَا يُؤْكَلُ بِالْعَقْرِ (٢).

والراجح - والله أعلم - هو القول الأول «إذا تردى في بئر ونحوه فلم يستطع ذكاته من محل الذبح أو إذَا تَوَحَّشَ الْحَيَوَانُ الْإِنْسِيُّ الْمُأْكُولُ فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ كَالْبَعِيرِ النَّادِّ أَوْ الشَّاةِ أَوْ الْبَقَرَةِ».

وقال ابن رشد: وسبب اختلافهم معارضة الأصل في ذلك للخبر، وذلك أن الأصل في هذا الباب هو أن الحيوان الإنسي لا يؤكل إلا بالذبح أو النحر، وأن الوحشي يؤكل بالعقر.

وأما الخبر المعارض لهذه الأصول فحديث رافع بن خديج، وفيه قال: «فند منها بعير، وكان في القوم خيل يسيرة، فطلبوه فأعياهم، فأهوى إليه رجل بسهم، فحبسه الله تعالى به، فقال النبي – عليه الصلاة والسلام: «إِنَّ لَهَذِهِ الْبَهَائِمِ أَوَابِدَ كَأُوابِدِ الله تعالى به، فقال النبي – عليه الصلاة والسلام: «إِنَّ لَهَذِهِ الْبَهَائِمِ أَوَابِدَ كَأُوابِدِ الْوَحْشِ، فَهَا نَدَّ عَلَيْكُمْ مِنْهَا فَاصْنَعُوا بِهِ هَكَذَا». والقول بهذا الحديث أولى لصحته؛ لأنه لا ينبغي أن يكون هذا مستثنى من ذلك الأصل، مع أن لقائل أن يقول: إنه جار بحرى الأصل في هذا الباب، وذلك أن العلة في كون العقر ذكاة في بعض الحيوان ليس شيئا أكثر من عدم القدرة عليه، لا لأنه وحشي فقط، فإذا وجد هذا المعنى من الإنسي جاز أن تكون ذكاته ذكاة الوحشي، فيتفق القياس والسماع (٣).

⁽١) المدونة (١/ ٥٤٠)، وانظر: بداية المجتهد (٣/ ٥).

⁽٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٢/١٠٣).

⁽٣) بداية المجتهد (٣/٥).

مسألة: ما حكم ذبيحة المجوسي؟

ذبيحة المجوسي لا تأكل وعلى هذا جماهير أهل العلم.

□ وإليك أقوال أهل العلم:

كم قول الأحناف:

قال السرخسي: فَإِنَّ ذَبِيحَةَ المُجُوسِيِّ لَا تُؤْكَلُ (١).

قال الكاساني: فلا تؤكل ذبيحة أهل الشرك والمجوسي والوثني وذبيحة المرتد^(٢). قال بدر الدين العيني: لا تؤكل ذبيحة المجوسي^(٣).

كرقول المالكية:

قال أبو الحسن المالكي: (ولا يؤكل ما ذكاه المجوسي) مطلقا وثنيا كان أو غيره ذكاه لنفسه (٤).

قال محمد بن عبد الله بن راشد البكري القفصي المالكي: لا تؤكل ذبيحة المجوسي ولا الصابئ (٥).

كم قول الشافعية:

قال النووي: وَلَا تَحِلُّ ذَبِيحَةُ الْمُرْتَدِّ وَلَا الْوَثَنِيِّ وَلَا الْمُجُوسِيِّ (٦).

كرقول الحنابلة:

قال عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل: سَأَلت أبي عَن ذَبِيحَة المُجُوسِيّ قال: لَا

⁽١) المبسوط (١٢/١٨).

⁽٢) بدائع الصنائع (١٨/١٢).

⁽٣) البنآية شرح الهداية (١١/ ٥٣٣).

⁽٤) كفاية الطالب الرباني لرسالة أبي زيد القيرواني (١/ ٧٣٩).

⁽٥) لباب اللباب في بيان ما تضمنته أبواب الكتاب من الأركان والشروط والموانع والأسباب (١/ ٧٣٩).

⁽٦) المجموع (٩/ ٧٥).

تُؤْكَل هُمُ ذَبِيحَة (١).

مسألة: ما حكم ذبيحة الوثني والمرتد؟

ذبيحة المرتد والوثني لا تؤكل.

□ وإليك أقوال أهل العلم:

كرقول الأحناف:

قال الكاساني: فلا تؤكل ذبيحة أهل الشرك والمجوسي والوثني وذبيحة المرتد (٢).

قال أبو الحسن المالكي: (ولا يؤكل ما ذكاه المجوسي) مطلقا وثنيا كان أو غيره ذكاه لنفسه (٣).

كم قول الشافعية:

قال النووي: وَلَا تَحِلُّ ذَبِيحَةُ الْمُرْتَدِّ وَلَا الْوَثَنِيِّ وَلَا الْمُجُوسِيِّ (٤).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: وذبيحة المرتد حرام... كالوثني؛ ولأنه لا تثبت له أحكام أهل الكتاب إذا تدين بدينهم؛ فإنه لا يقر بالجزية، ولا يسترق. ولا يحل نكاح المرتدة (٥).

مسألة ما حكم اللحوم المستوره من الكفار على اختلاف مللهم

اللحوم المستورة من الكفار يتوقف حلها من عدمه على طريق الذبح التي ذبحت بها هذه الحيوانات فإن كان شرعية قبلت، وإلا فلا وقد أصبح المسلمون اليوم في حيرة من أمرهم هل توفرت في هذه اللحوم عند ذبحها الطريقة الشرعية أم لا؟

⁽١) مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله (١/ ٢٦٤).

⁽٢) بدائع الصنائع (١٨/١٢).

⁽٣) كفاية الطالب الرباني لرسالة أبي زيد القيرواني (١/ ٧٣٩).

⁽٤) المجموع (٩/ ٧٥).

⁽٥) المغنى (٩/ ١٣).

قال العلامة الفوزان: ولاشك أن قضية كهذه - قضية لها أهميتها في حياة المسلمين - لأن الغذاء له دور هام في التأثير على سلوك الناس، وقد اهتم الإسلام بهذا الجانب فوضع حدودًا وضوابط للأطعمة المحرمة من اللحوم وغيرها، وحذر المسلمين من تناولها ليسلموا من آثارها السيئة وأخطارها البالغة.

ومن ثَمّ كثر التساؤل حول هذه اللحوم الوافدة إلى البلاد من هنا وهناك هل تحمل صفة الحل أو صفة الحرمة واختلفت أقوال المجيبين عن هذه التساؤلات اختلافًا ربها زاد الأمر تعقيدًا وبقيت المشكلة في نظري لم تصل إلى حل حاسم بعد.

ونحن في هذه العجالة نورد – إن شاء الله – ما ظفرنا به من أقوال الباحثين في هذا الموضوع ونناقش ما يستدعي المقام مناقشته في حدود مقدرتنا ثم نبدي رأينا الذي نتوصل إليه في الموضوع فنقول – والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل:

سبق أن ذكرنا أن ذبيحة الكافر الكتابي حلال بالإجماع وأن ذبيحة الكافر غير الكتابي حرام بالإجماع إلا خلافًا شاذًا في ذبيحة المجوس لا يلتفت إليه ولا يختلف الحكم هنا في هذه القضية عما سبق وتوضيح ذلك على النحو التالي:

أولًا: ما كان من اللحوم مستوردًا من بلاد كافرة أهلها من غير أهل الكتاب أو ذبحه كافر غير كتابي في أي بلد فهو حرام.

ثانيًا: ما كان منها مستوردًا من بلاد كافرة أهلها أهل كتاب أو ذبحه كتابي في أي بلد وعلم في هذا النوع أنه ذبح على الطريقة الشرعية فهو حلال.

ثالثًا: ما كان منها مستوردًا من بلاد كافرة - أهلها أهل كتاب لكن كثر القول بأنه يذبحون على غير الطريقة الشرعية - فهذا محل الإشكال(١).

□ وسئل العلامة ابن باز:

س: ما حكم اللحوم المستوردة من الخارج، وكذلك الدجاج المثلج الذي لا نعلم عن ذبحها حيث إن بعض العلماء لا يؤيدون شراءها؟

⁽١) مجموع فتاوى العلامة عبد العزيز بن باز كَثَلَثُهُ (٢٣/ ١٩).

ج: إذا كانت اللحوم المذكورة مستوردة من بلاد أهل الكتاب حل أكلها ما لم تعلم ما يدل على حرمتها؛ لقول الله على ﴿ ٱلْيَوْمَ أُحِلَ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَنبَ حِلُّ لَّكُمْ وَطَعَامُ اللهُ عَلَى اللهُ الل

وكون بعض المجازر في بعض بلاد أهل الكتاب تذبح ذبحا غير شرعي لا يوجب ذلك تحريم الذبائح المستوردة من بلاد أهل الكتاب حتى تعلم أن تلك الذبيحة المعينة من المجزرة التي تذبح ذبحا غير شرعي؛ لأن الأصل الحل والسلامة حتى تعلم ما يقتضي خلاف ذلك (۱).

□ فتاوى اللجنة الدائمة:

س: نرجو من الله ثم من سهاحتكم توضيح بيان حكم الدجاج المستورد والجبن من نوع (كرافت) واللحوم المعلبة والمستوردة والدهون المستوردة، فإنا نسمع عن بعض أنواع الصابون الممسك مثل نوع: (كامي) و (لوكس) أنه من شحوم الخنازير، وهل يجوز الغسيل بهن والمتاجرة بهن؟ حيث إن كثيرا من الناس في حيرة بين المصدق والمكذب، منهم من يقول: لو أن فيها تحريها ما دخلت البلاد الإسلامية.

ج: الأصل في ذبائح المسلمين وأهل الكتاب الحل، حتى يثبت ما يخرجها عن ذلك إلى التحريم، وكون أهل الكتاب من اليهود والنصارى قد حرفوا كتبهم أو عبدوا غير الله لا يخرجهم عن كونهم أهل كتاب اليوم، كما لم يخرجهم عن ذلك في عهد النبي صلى الله عليه سلم والقرآن ينزل، فإن الله - تعالى - سماهم أهل كتاب، وأباح لنا ذبائحهم في سورة المائدة، التي ذكر فيها تحريفهم لكتبهم وعصيانهم ربهم، وسبهم إياه بقولهم: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغُلُولَةً ﴾ [المائدة: ٢٤] وكفرهم به وبرسوله، وعبادتهم غير الله، وقول النصارى: ﴿إِنَّ ٱللَّهِ ثَالِثُ ثَلَاتَةٍ ﴾ [المائدة: ٣٠] وقولهم: ﴿ٱلْمَسِيحُ ٱبنُ اللَّهِ ﴾ [التوبة: ٣] ولم يخرجهم ذلك عن اللَّهِ ﴾ [التوبة: ٣] ولم يخرجهم ذلك عن كونهم أهل كتاب في عهد نزول القرآن، فلا يخرجهم اليوم عن ذلك.

والأصل أيضا في المنافع الإباحة، سواء كانت مصنوعة كالجبن والصابون

⁽١) فقه السنة (٣/ ٢٩٠).

والحلوى والسمن أم غير مصنوعة، حتى يثبت دليل يخرجها عن ذلك، والأخبار عما يستورد من الذبائح والمصنوعات إلى المملكة من دول الكفار لم تزل مختلفة مضطربة، حتى إن معالي وزير التجارة بالمملكة السعودية ما زال ينكر بقوة ما يشاع عن اللحوم والمعلبات المستوردة إلى المملكة أنها ذبحت ذبحا غير إسلامي، وأن جبن الكرافت ونحوه مما يستورد إلى المملكة مخلط بها يجعله حراما من شحم الخنزير أو الميتة.

وعلى هذا لا تكفي هذه الإشاعات للخروج بالمستوردات مما ذكر عن أصل الإباحة فيها إلى التحريم، لكن اللحوم المستوردة من البلاد الشيوعية ونحوها ممن ليسوا مسلمين ولا أهل كتاب محرمة؛ لأن ذبائحهم ميتة.

ومع ذلك من ارتاب في هذه المستوردات تركها احتياطا عملا بحديث: «دَعْ مَا يَرِيبُكَ إِلَى مَا لا يَرِيبُكَ».

وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم. اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو عضو نائب الرئيس عضد الله بن قعود عبد الله بن غديان عبد الرزاق عفيفي (١) قال سيد عبد الله على حسين من علماء الأزهر وليسانس في الحقوق:

وأما اللحوم المحفوظة في العلب مثل: (بولي بيف) ومرقة الثوبر وهي المسهاة (كيف أكسو) وشوربة الفراخ بالشعرية وهكذا من اللحوم المحفوظة في علب صفيح وما يشتق منها أيًا كان نوعها الذي يُصدّر إلى مصر من أوروبا وأستراليا وأمريكا وحكمها أنه يحرم استعمالها قطعًا لأنها لحم حيوان موقوذ مضروب حتى مات.

فإن طريقة الذبح في جميع هذه البلاد تكاد تكون واحدة وهي ضرب الحيوان في

⁽١) فتاوي اللجنة الدائمة (٢٢/ ٠٠٠-٤٠١).

مخه فيخر صريعًا بلا حركة لأنها تصيب المخ ومتى وقع حمل إلى التقطيع بعد السلخ فيعمل من هذا الحيوان كافة أنواع اللحوم المحفوظة وما يخرج عنها.

وقد أردت أن أعرف حقيقة ذبحهم بطريقة رسمية لا تقبل الجدل أو الشك في تطبيق الأحكام الشرعية فكتبت كتابًا دوريًا أرسلته لقناصل (١٤) دولة ١- إنجلترا. ٢- فرنسا. ٣- أسبانيا. ٤- هولندا. ٥- إيطاليا. ٦- تركيا. ٧- جنوب أفريقيا. ٨- الولايات المتحدة. ٩- البرازيل. ١٠- أستراليا. ١١- روسيا. ١٢- الدنهارك. ١٣- سويسرا. ١٤- رومانيا. ويتضمن هذا الكتاب ثلاثة أسئلة:

أولًا: ما هي طرق الذبح في بلادكم (أو قتل الحيوان عندكم)؟

ثانيًا: ما هو المكان الأول الذي يضرب فيه الحيوان من جسمه لقتله في بلادكم؟

ثالثًا: ما هي الصناعات المختلفة من اللحوم المحفوظة التي تصنع وتصدر من بلادكم؟

ثم ذكر أن التي أجابت من تلك الدول هي تركيا واليونان وهولندا وأسبانيا والدنهارك.

والذي يبدو واضحًا في المخالفة إلى الطريق الشرعية ما جاء في إجابة هولندا والدانهارك فلذلك نسوقهما يلى:

طريقة هولندا كما في إجباتها:

(تقتل البهائم بعد تدويخها بأسرع ما يمكن بإسالة دمها وتحصل عملية التدويخ بواسطة آلات تغيب المخ فتفقد البهيمة وعيها في الحال (وقطع الرأس أو الرقبة ممنوع وكذلك الذبح بسكين بموجب مرسوم ملكي) إذن تقتل البهائم بواسطة خوزة بها مثقاب وهذه الآلة معمرة بالبارود الذي يشعل فيدفع مثقابًا مجوفًا إلى داخل المخ وهذا المثقاب المجوف يعود إلى مكانه قبل أن تسقط الرأس).

وطريقة الدانهارك كما جاء في نص إجابتها:

(الخيول والثيران والعجول الكبيرة تذبح بطريقة صعقها بإطلاق الرصاص على رأسها في موضع المخ بالمسدس برصاص خاص لهذه العمليه أو بمسدس يقذف

مسمارًا نافذًا.

والعجول الصغيرة والأغنام تذبح بطريقة الصعق إما بالرصاص أو بالضرب الشديد على جبهتها الأمامية بمطرقة أما الدواجن فإنه يشترط لذبحها أن يكون ذلك بطريقة الصعق السريع بالضرب الشديد بالمطرقة على رأسها.

وعند ذبح الخيل والثيران والعجول الكبيرة بالطريقة المذكورة تصفى دماؤها بإدخال سكين في أسفل رقبتها في الشريان الكبير الواقع في مدخل الصدر من أعلى وتستعمل لهذا الغرض السكين العادية.

أما العجول الصغيرة والأغنام فتصفى دماؤها بتشريطها من الجانب الأسفل من رقبتها في الشريان الكبير الواقع خلف الرأس حول الرقبة فتفصل شرايينها.

ثم علق المؤلف بقوله: (وكل هذه أدلة رسمية قاطعة في صدق ما ندعيه من أن ذبائحهم موقوذة مقتوله (فطيس) نجسة محرمة لا يصح لمسلم أن يتعاطاها أو يحملها أو يبيعها.

وقد كنت أكتفي بها أعلمه شخصيًا وأنا طالب بأوروبا خمس سنوات من أن طريقة ذبح الحيوانات عندهم في الجازر هي القتل بضربها على رأسها على المخ من مقدم الرأس بين القرنين في الجبهة.

وهي ضربة واحدة بآلة خصصت لذلك فيخر الحيوان صريعًا لوقته.

ولكن خشية ادعاء ما لا أعرف أقمت الدليل الكتابي من حكوماتهم أنفسهم وها هو ننشره ليعلمه الناس وكفى. ثم قال المؤلف على أني قد زرت حضرة الدكتور الذبح التى شهدها ممثلًا مصر في أوربا وأمريكا.

فقال: للحيوان.

ثمّ تابع حديثه (يعني الدكتور) فقال:

وقد سألت فضيلة المفتي عن قتل الحيوان بهذه الصفة فقال: إذا تحققت حياة الحيوان بعد الضربة فذبحه فقال: لا أنه بمجرد الضربة تكون حياة الحيوان المضروب في شك بل يكون مؤكدًا أنه يموت

قطعيًا قبل الذبح. اه.

قال: وقد أرسلت لحضرة الدكتور العلامة الأستاذ عبد الحميد مصطفي فرغلي المتخصص في وظائف أعضاء الحيوان بأمريكا (الولايات المتحدة) جامعة جونس هوبكنز بمدينة بلمتور أسأله عن كيفية قتل حيوانات الأكل عندهم في أمريكا فورد منه جواب في (١٥-٧ سنة ١٩٤٧م) يقول: سألت عن طريقة الذبح الطريقة أن يضربوا الحيوان بمطرقة مدببة في مخة فيموت وبعد ذلك يقطعون رقبته ولكنهم لا يذبحون كها يفعل المسلمون أو اليهود وهذا الإجراء يشمل جميع الحيوانات (١٠).

ونشرت مجلة المجتمع الكويتية في عددها الصادر في رمضان عام ١٣٩٧ هـ العدد (عنشرت مجلة المجتمع الكويتية في عددها الصادر في رمضان عام ١٣٩٧ هـ العدد (٣٦٤ س ٤٦، ٤٧) من بيان أرسله إليها مبعوث رابطة العالم الإسلامي في برازيليا هذا ملخصها: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أرفع إلى فضيلتكم ما يلي: شاء الله سبحانه أن يكون عملي بالمركز الإسلامي في البرازيل وأصبحت في برازيليا من فترة يسيرة ووجدت الفرصة سانحة لبعض أبحاث فيها يتعلق بموضوع الذبح وطريقته. ذلك الذي كان يأخذ كثيرًا من المناقشات فيه الأقوال والآراء.

فزرت بعض المذابح الخاصة بالأبقار.

وأخرى تتخصص في الأغنام وإلى جوارها - أعاذنا الله وإياكم - الخنازير.

وثالثة تتخصص في الدواجن - الدجاج - وقطعت الشك باليقين في موضوع طال فيه الكلام والسؤال حيث ألفيتها بعين المشاهدة عبارة عن ضربات تؤدي أولًا على رأس الحيوان في عنف عنيف تصرعه لساعته بمرزبة ثقيلة من الحديد تنزل على المخ بين قرون الثور فترديه ميتا يتدلى لسانه من فمه ولا يحدث حراكًا.

⁽۱) في (اللحوم – أبحاث مختلفة في الذبائح والصيد واللحوم المحفوظة) ولكني لم أقف على الكتاب و هذا نقل من كتاب العلامة الفوزان (الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح) (من ص١١٥–١١٧).

وبعد هذه الإماتة العاجلة بطريق الوقذ يتناولونه بالسلخ حتى يخرج لحما يوزع إلى المتاجر للبيع.

بقيت لمحة خاصة وهامة في موضوع الدجاج وهي جديرة بالوقوف عندها حيث تستورد بعض بلادنا الإسلامية مثل: الكويت والسعودية كثيرًا من دجاج البرازيل ويلجأ المصدرون هنا بالبرازيل إلى بعض رؤساء الجمعيات الإسلامية يطلبون منهم شهادات بأن طريقة ذبحهم إسلامية وشرعية - وهؤلاء مساكين ليس لديهم دراسة ولا دراية في الواجبات والفروض العينية فضلًا عن المسائل الخاصة والدقيقة ولكنهم يجترئون على إعطاء هذه التصريحات مقابل ما يتقاضون من أموال.

وقد اكتشفت خلال جولاتي هذه الطريقة التي كانت تعتبر في نظرهم شرعية إسلامية وهي في الحقيقة تخالف الإسلام كل المخالفة - حيث يدخل مقص مقراض - مقوس من داخل فم الدجاجة وعند أسفل الرأس من داخل الحلق يقص عظم الرقبة بها في ذلك العمود الفقري وكأننا تماما قطعنا عنق الدجاجة من الخلف حيث قطعنا نخاعها الشوكي داخل عمودها الفقري دون إنفاذ للمقاتل الشرعية التي تعطى فرصة لضخ الدم.

ولقد تناولت بنفسي عدة رقاب لهذه الطريقة من الذبح وشرحتها في رفق بالسكين فوجدت أن الودجين وقصبتي الطعام والتنفس باقية سليمة كما هي لم يصبها خدش.

والاتجاه مركز كما أوضحت على قص عظم الرقبة من الداخل.

لينال قسطه من التصحيح بحيث تتقيد جهات الاستيراد بفتاوى وشهادات متخصصة ومن جهات مسؤولة أمينة فشعوبنا الطيبة أمانة في رقاب رعاتها. اهـ(١).

⁽١) نقل من كتاب العلامة الفوزان (الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح) (من ص١١٥ – ص١١٧).

قال العلامة الفوزان: يمكننا أن نقسم هذه اللحوم المستوردة من أهل الكتاب إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما علم أنه ذكي على الطريقة الشرعية فهذا حلال بالإجماع. القسم الثاني: ما علم أنه ذكي على غير الطريقة الشرعية.

القسم الثالث: ما جهل حاله فلا يدرى على صفة حصلت تذكيته.

فالقسم الأول: حلال بالإجماع - كما سبق.

والقسم الثاني: قد أفتى بحله بعض العلماء محتجا بعموم قوله تعالى: ﴿وَطَعَامُ اللَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَابَ حِلُّ لَّكُمُ ﴿ اللَّائِدةَ: ٥] قال القاضي ابن العربي المالكي في كتابه «أحكام القرآن» (٢/ ٥٥٤) في تفسير هذه الآية ما نصه: (هذا دليل قاطع على أن الصيد وطعام الذين أوتوا الكتاب من الطيبات التي أباحها الله وهو الحلال المطلق.

ولقد سئلت عن النصراني يفتل عنق الدجاجة ثم يطبخها هل تؤكل معه أو تؤخذ منه طعاما.

فقلت تؤكل لأنها طعامه وطعام أحباره ورهبانه.

وإن لم تكن هذه ذكاة عندنا ولكن الله أباح لنا طعامهم مطلقًا وكل ما يرونه في دينهم فإنه حلال لنا إلا ما كذبهم الله فيه).

وقد استند إلى هذه الفتوى الشيخ محمد عبده فأباح هذا النوع في فتواه للترنسفالي حيث قال ما نصه «تاريخ الأستاذ الإمام» (١/ ٦٨٢): (وأما الذبائح فالذي أراه أن يأخذ المسلمون في تلك الأطراف بنص كتاب الله تعالى في قوله: ﴿وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَبَ حِلُ لَّكُم ﴾ [المائدة: ٥] وأن يعولوا على ما قاله الإمام الجليل أبو بكر بن العربي المالكي من أن المدار على أن يكون ما يذبح مأكول أهل الكتاب قسيسيهم وعامتهم ويعد طعاما لهم كافة) وقد أحدثت هذه الفتوى ضجة كبرى بين العلماء في ذلك الوقت ما بين مستنكر لها ومؤيد لها ومحن أيدها وتحمس لها تلميذه محمد رشيد رضا وأطال الكلام في تأييدها والدفاع عنها في «مجلة المنار» (٦/ ص ٧٠ / ٢٠٠٠).

ويرد على هذه الفتوى من وجوه:

الأول: أن ابن العربي قد نقض فتواه هذه بها جاء في موضع آخر من تفسيره حيث قال (٢/ ٥٣٣): (فإن قيل فها أكلوه على غير وجه الذكاة كالخنق وحطم الرأس.

فالجواب أن هذا ميتة وهي حرام بالنص وإن أكلوها فلا نأكلها نحن كالخنزير فإنه حلال لهم (كذا قال) ومن طعامهم وهو حرام علينا).

فكلامه هنا واضح في أنه يرى تحريم ما ذكاه أهل الكتاب على غير الصفة المشروعة في الذكاة كالخنق وحطم الرأس، ولا شك أن فتل العنق خنق فهو يرى تحريمه علينا وإن أكلوه هم واعتبروه طعاما لهم.

الوجه الثاني: أن المراد بطعام أهل الكتاب ما ذكوه من الذبائح على الصفة المشروعة فلو ذكى الكتابي أن المشروعة فلو ذكى الكتابي أن تكون ذكاته كذكاة المسلم.

والمسلم لو ذكي على غير الصفة المشروعة لم تبح ذبيحته فالكتابي من باب أولى وكيف يتشدد في ذبيحة المسلم ويتساهل في ذبيحة الكافر الكتابي والمسلم أعلى من الكافر.

الوجه الثالث: أن طعام أهل الكتاب قد خص منه ما استباحوه كالخنزير فيخص منه ما ذبحوه على غير الصفة المشروعة في الذكاة.

الوجه الرابع: أن ما ذبح بفتل عنقه يدخل في المنخنقة وما ذبح بضربة بالبلطة ونحوها موقوذ وقد حرم الله المنخنقة والموقوذة بنص القرآن في قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتُ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلْمَوْقُوذَةُ ﴾ [الماللة:٣] عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلْمَوْقُوذَةُ ﴾ [الماللة:٣] الآية فيكون ذلك مخصصًا لقوله تعالى: ﴿وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَابَ حِلُّ لَّكُمْ ﴾ [الماللة:٥].

الوجه الخامس: أن ما ذكي على غير الصفة المشروعة يفتقد فوائد الذكاة من استخراج دمه وتطييب لحمه والذكاة لا ينظر فيها إلى وصف المذكى وصفة الذكاة معا.

فلو وجد أمامنا ذبيحتان كل منهما ذكي على غير الصفة المشروعة إحداهما ذكاها مسلم والأخرى ذكاها كتابي فكيف نحرم ذبيحة المسلم ونبيح ذبيحة الكافر في هذه الحالة إن في هذا رفعًا لشأن الكافر على المسلم.

وأما القسم الثالث: وهو ما جهل حاله من هذه اللحوم المستوردة فلم يعلم هل ذكي على الطريقة الإسلامية أو لا فهذا قد اختلفت فيه أقوال العلماء في عصرنا على قولين:

القول الأول: أنه مباح عملًا بالآية الكريمة: ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَلَبَ حِلُّ اللَّهِ الْكِريمة اللَّهِ اللَّهُ اللَّالَةُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ الللَّالللَّالَا الللَّلْمُلْمُ اللَّلْمُلْلِلْمُلْمُ الللللَّاللَّاللَّهُ الللللَّا اللَّلَّا ال

فقد جاء في مجلة الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة (العدد الثالث للسنة الثامنة - ذوالحجة ١٣٩٥، ص١٥٦) فتوى للشيخ عبد العزيز بن باز - حفظه الله - في هذا الموضوع هذا نصها: قال الله سبحانه: ﴿ ٱلْيَوْمَ أُحِلَ لَكُمُ ٱلطَّيِبَاتُ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ وَلَوَوْ ٱلْكَتَابَ حِلُّ لَكُمُ الطَّيِبَاتُ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَابَ حِلُّ لَكُمُ السّلابة من سورة المائدة - هذه الآية أوضحت لنا أن طعام أهل الكتاب مباح لنا وهم اليهود والنصارى إلا إذا علمنا أنهم ذبحوا الحيوان المباح على غير الوجه الشرعي كان يذبحوه بالخنق أو الكهرباء أو ضرب الرأس ونحو ذلك فإنه بذلك يكون منخنقًا أو موقوذًا فيحرم علينا المنخنقة والموقوذة التي ذبحها المسلم على هذا الوجه.

أما إذا لم نعلم الواقع فذبيحتهم حل لنا عملًا بالآية الكريمة. اه.

كما جاء في مجلة الأزهر (نور الإسلام) فتوى مشابهة لهذه الفتوى هذا نصها: [ص٢٦ مجلد (٤) ج١] (اللحوم المحفوظة في العلب هي من قبيل القديد من اللحم وهو معروف كانت الصحابة تأكله.

فمتى كان اللحم المحفوظ في العلب لم ينتن ولم يفسد جاز أكله.

ومجيئه من أوروبا أو أمريكا لا يجعل أكله مباح.

قال الله تعالى: ﴿ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَابَ حِلُّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلُّ لَّهُمُّ

[المائدة: ٥] والبحث فيها وراء ذلك لم يطلب إلينا شرعا.

غير أن من علم أن شيئا من ذلك غير مذكى التذكية الشرعية فلا يحل له أكله).اهـ.

القول الثاني: أن هذا النوع من الذبائح حرام لأن الأصل في الحيوانات التحريم فلا يحل شيء منها بذكاة شرعية متيقنة تنقلها من التحريم إلى الإباحة.

وحصول الذكاة على الوجه الشرعي في هذه اللحوم مشكوك فيه فتبقى على التحريم - وإليك فتوى مخطوطة في هذا الموضوع صدرت من سهاحة رئيس المجلس الأعلى للقضاء في المملكة العربية السعودية: الشيخ عبد الله بن محمد بن حميد.

عن سؤال هذا نصه: ما حكم اللحوم المستوردة من الخارج معلبة وغير معلبة والتي كثر انتشارها في المدن والقرى وعمت البلوى بها فلا يكاد بيت يسلم منها – هل الأصل فيها الإباحة أم الحظر نرجو بيان ذلك مفصلًا ولكم الأجر.

وهذا نص الفتوى: الأصل في الإبضاع والحيوانات التحريم فلا يحل البضع إلا بعقد صحيح مستجمع لأركانه وشر وطه.

كما لا يباح أكل لحوم الحيوانات إلا بعد تحقق تذكيتها من أهل التذكية. فإن الله على حرم الميتة والدم ولحم الحنزير وما أُهل لغير الله به.

وحرم المنخنقة والموقوذة والمتردية والنطيحة وأكيلة السبُع إلا ما ذكي.

فهذا يدل على أن الأصل في الحيوان التحريم إلا ما ذكاه المسلمون أو أهل الكتاب بقطع الحلقوم وهو مجرى النفس.

والمريء وهو مجرى الطعام والماء مع قطع الودجين في قول طائفة من أهل العلم. فما يرد من اللحوم المعلبة أن كان استيراده من بلاد إسلامية، أو من بلاد أهل الكتاب أو معظمهم وأكثرهم أهل كتاب، وعادتهم يذبحون بالطريقة الشرعية فلا شك في حله.

وإن كانت تلك اللحوم المستوردة تستورد من بلاد جرت عادتهم أو أكثرهم أنهم يذبحون بالخنق أو بضرب الرأس أو بالصاعقة الكهربائية، ونحو ذلك فلا شك في

تحريمها وكذلك ما يذبحه غير المسلمين وغير أهل الكتاب من وثني أو مجوسي أو قادياني أو شيوعي ونحوهم فلا يباح ما ذكره.

لأن التذكية المبيحة لأكل ما ذكي لابد أن تكون من مسلم أو كتابي عاقل له قصد وإرادة.

وغير هؤلاء لا يباح تذكيتهم - أما إذا جهل الأمر في تلك اللحوم ولم يعلم عن حالة أهل البلد التي وردت منها تلك اللحوم هل يذبحون بالطريقة الشرعية أم بغيرها ولم يعلم حالة المذكين وجهل الأمر فلا شك في تحريم ما يرد من تلك البلاد المجهول أمر عادتهم في الذبح تغليبًا لجانب الحظر، وهو أنه إذا اجتمع مبيح وحاظر فيغلب جانب الحظر سواء أكان في الذبائح أو الصيد.

ومثله النكاح كما قرره أهل العلم – منهم: شيخ الإسلام ابن تيمية والعلامة ابن القيم والحافظ ابن حجر العسقلاني والحافظ ابن حجر العسقلاني والإمام النووي وغيرهم كثير.

مستدلين بها في الصحيحين وغيرهما من حديث عدي بن حاتم: أن النبي ﷺ قال له: «إِذَا أَرْسَلْتَ كَلْبَكَ الْمُعَلَّم وَذَكَرْتَ اسْمَ الله عَلَيْهِ فَكُلْ».

فإن وجدت معه كلبًا آخر فلا تأكل.

فالحديث يدل على أنه إذا وجد مع كلبه المعَلم كلبًا آخر أنه لا يأكله تغليبًا لجانب الحظر.

فقد اجتمع في هذا الصيد مبيح وهو إرسال الكلب المعَلم إليه وغير مبيح وهو اشتراك الكلب الأخر.

لذا منع الرسول ﷺ من أكله وقال ﷺ أيضًا: «إِذَا أَصَبْتَهُ بِسَهْمِكَ فَوَقَعَ فِي المَاءِ فَلَا تَأْكُلْ» متفق عليه.

وفي رواية عند الترمذي: «إِذَا عَلِمْتَ أَنَّ سَهْمَكَ قَتَلَهُ وَلَمْ تَرَ فِيهِ أَثَرَ سَبُعٍ فَكُلْ» وقال: حسن صحيح عن عدي بن حاتم.

قال ابن حجر في الصيد: أن الأثر الذي يوجد فيه من غير سهم الرامي أعم من

أن يكون أثر سهم رام آخر أو غير ذلك من الأسباب القاتلة فلا يحل أكله مع التردد هل قتله السهم أو الغرق في الماء.

فلو تحقق أن السهم أصابه فهات فلم يقع في الماء إلا بعد أن قتله السهم فهذا يحل أكله.

قال النووي في شرح مسلم: إذا وجد الصيد في الماء غريقًا حرم بالاتفاق، وقد صرح الرافعي بأن محله ما لم ينته الصيد بتلك الجراحة إلى حركة المذبوح فإن انتهى إليها بقطع الحلقوم مثلًا فقد تمت ذكاته.

ويؤيده قوله ﷺ: «فَإِنَّكَ لاَ تَدْرِي اللَّاءَ قَتَلَهُ أَوْ سَهْمِكَ» فدل على أنه إذا علم أن سهمه هو الذي قتله أنه يحل - انتهى ملخصًا من فتح الباري.

وقال الخطابي: إنها نهاه عن أكله إذا وجده في الماء لا مكان أن يكون الماء قد غرقه فيكون هلاكه من الماء لا من قبل الكلب الذي هو آلة الذكاة.

وكذلك إذا وجد فيه أثرا لغير سهمه.

والأصل أن الرخص تراعى شرائطها التي بها وقعت الإباحة فمهما أخل بشيء منها عاد الأمر إلى التحريم الأصلي. اهـ.

مما تقدم يتضح تحريم اللحوم المستوردة من الخارج على الصفة التي سبق بيانها.

وأن مقتضى قواعد الشرع يدل على تحريمها كما في حديث عدي وغيره في اشتراك الكلب المعلم معه غيره.

وفيها رماه الصائد بسهمه فوقع في الماء لاحتمال أن الماء قتله.

وفيها رواه الترمذي وصححه: «إِذَا عَلِمْتَ أَنَّ سَهْمَكَ قَتَلَهُ وَلَمْ تَرَ فِيهِ أَثَرَ سَبُعٍ فَكُلْ»(۱).

⁽۱) إسناده صحيح: أخرجه أحمد (۱۱۲/۳۲) – ط الرسالة، والترمذي (۱٤٦٨)، والنسائي (٤٣٠٠)، والطيالسي (١٠٤١)، كلهم من طرق عن هشيم، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، عن عدي بن حاتم قال: سألت رسول الله ﷺ. هُشيم وهو ابنُ بَشير صرَّح بالتحديث كما عند

فدل الحديث بمفهومه على أنه لو وجد فيه أثر سبّع أنه لا يأكله فإنك ترى من هذا أنه إذا تردد الأمر بين شيئين مبيح وحظر فيغلب جانب الحظر.

وليس في حديث عائشة في الصحيحين وغيرهما «أن قومًا حديثي عهد بإسلام يأتوننا باللحوم فلا ندري أذكروا اسم الله عليه أو لا فقال النبي على الله الله أنتُم وكُلُوا»؛ لأن الحديث في قوم مسلمين إلا أنهم حديثوا عهد بكفر بخلاف تلك اللحوم المستوردة من الخارج فإن الذابح لها ليس بمسلم ولا كتابي بل مجهول الحال.

كما بينا فيما تقدم من أن أهل البلد إذا كانت حالتهم أو معظمهم يذبحون بالطريقة الشرعية، وهم مسلمون أو أهل كتاب فيباح لنا ما ذبحوه وأن كانوا يذبحون بغير الطريقة الشرعية بل بخنق أو بضرب رأس أو بصاعقة كهربائية فهو محرم.

وأن جهل أمرهم ولم تعلم حالتهم بها يذبحونه فلا يحل ما ذبحوه تغليبا لجانب الحظر.

ولا عبرة بها عليه أكثر الناس اليوم من أكلهم لتلك اللحوم من غير مبالاة بتذكيتها من عدمها – والله المستعان – انتهى المقصود من فتوى سهاحة الشيخ وفقه الله.

وبالنظر في القولين السابقين في حكم هذا النوع من اللحوم يتضح رجحان القول بالتحريم لقوة مبناه ووضوح أدلته وذلك من وجوه:

النسائي، وأبو بشر: هو جعفر ابن أبي وحشيَّة.

وأخرجُه البخاري (٥٤٧٥)، ومسلم (١٩٢٩) (٤)، والنسائي (٤٧٧٥)، وابن الجارود في «المنتقى» (٩١٤) كلهم من طرق عن وكيع: عن عامر، وقال يحيى في حديثه، قال: حدثني عامر، قال: حدثنا عدي بن حاتم، قال: سألت رسول الله ﷺ عن صيد المعراض، فقال: «مَا أَصَبْتَ بِحَدِّهِ فَكُلْهُ، وَمَا أَصَبْتَ بِعَرْضِهِ، فَهُوَ وَقِيدٌ».

وَسَأَلْتُهُ عَنْ صَيْدَ الْكُلْبُ، قال وكيع: ﴿إِذَا أَرْسَلْتَ كُلْبَكَ وَذَكَرْتَ اشْمَ اللهَ فَكُلُ ﴾ فقال: وما أمسك عليك ولم يأكل فكله، فإن أخذه ذكاته. وإن وجدت مع كلبك كلباً آخر، فخشيت أن يكون أخذه معه وقد قتله، فلا تأكل، فإنك إنها ذكرت اسم الله على كلبك، ولم تذكره على غيره.

الوجه الأول: أن الله حرم لحوم الحيوانات التي تموت بغير ذكاة شرعية في قوله سبحانه: ﴿ حُرِّمَتُ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ ﴾ إلى قوله: ﴿ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ﴾ [المالدة: ٣] فها لم تتحقق في هذه اللحوم الذكاة الشرعية فهي محرمة بناء على الأصل.

الوجه الثاني: أن النصوص الشرعية التي ساقها سهاحة الشيخ في فتواه تبين بوضوح أنه إذا اجتمع مبيح وحاظر غلب جانب الحظر وهذه اللحوم كذلك ترددت بين كونها مذكاة الذكاة المبيحة فتحل وكونها غير مذكاة فلا تحل فيغلب جانب التحريم وكها قرر كبار الأئمة الذين ساق الشيخ أقوالهم في الفتوى.

الوجه الثالث: أن هذه الكميات الهائلة التي تمتلئ بها الأسواق العالمية من الدجاج وغيره يستبعد أن تأتي الذكاة الشرعية بشروطها على أفرادها كلها لأنها تذبح وتعلب آليا.

الوجه الرابع: أن الإلحاد والتحلل من العهد الدينية والأحكام الشرعية قد غلب على الناس في هذا الزمان وقلت الأمانة والصدق فلا يعتمد على أقوال هؤلاء المصدرين لهذه اللحوم ولا على كتابتهم على ظهر أغلفتها بأنها ذكيت على الطريقة الإسلامية لا سيها وقد وجد بعض الدجاج برأسه لم يقطع شيء من رقبته كها وجدت هذه العبارة مكتوبة على أغلفة ما لا يحتاج إلى ذكاة كالسمك.

مما يدل على أن هذه الكتابة إنها هي عبارة عن دعاية مكذوبة يقصد بها مجرد ترويج هذه اللحوم وابتزاز الأموال بالباطل.

الوجه الخامس: أنه لم يكن لقول من أباح هذا النوع من اللحوم من مستند سوى التمسك بعموم الآية الكريمة: ﴿ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَنبَ حِلُّ لَّكُمْ ﴾ [المائدة:٥] وهذا العموم مخصوص بالنصوص الكثيرة كقوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتُ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللّهِ بِهِ وَٱلْمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمَوْقُوذَةُ وَٱلْمُترَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَا وَالله مُع الله الله على الله أعلم!! (١) على أنه إذا اجتمع حظر وإباحة غلب جانب الحظر. والله أعلم!! (١).

انتهت أحكام الذبائح وبالله التوفيق.

⁽١) نقل من كتاب العلامة الفوزان (الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح) (ص١٥٩-١٦٦).



قال الله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱغْمَرُ ﴾ [الكوثر:٢]

قال السعدي: ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ﴾ [الكوثر:٢] خص هاتين العبادتين بالذكر؛ لأنها من أفضل العبادات وأجل القربات.

ولأن الصلاة تتضمن الخضوع في القلب والجوارح لله، وتنقلها في أنواع العبودية، وفي النحر تقرب إلى الله بأفضل ما عند العبد من النحائر، وإخراج للمال الذي جبلت النفوس على محبته والشح به(١).

🗐 قلت: فيه مسائل منها:

تعريف الأضحية

قال في لسان العرب: وضحى بالشاة: ذبحها ضحى النحر، هذا هو الأصل، وقد تستعمل التضحية في جميع أوقات يوم النحر. والضحية: ما ضحيت به وهي الأضحاة، وجمعها أضحى، يذكر ويؤنث، قال:

رأيستكم بنسي الحسذواء لمسا دنا الأضمى وصللت اللحمام (٢)

وقال في تاج العروس: ضَحَّيْتُ (بالشَّاقِ) تَضْحِيةً: (ذَبَحْتُها فِيهَا)، أَي فِي ضُحَى النَّحْرِ، النَّحْرِ؛ هَذَا هُوَ الأَصْلُ فِيهِ، وَقد تُسْتَعْملُ التَّضْحِية فِي جميع أَوْقات أَيَّام النَّحْر، وعَدَّاه بحَرْفٍ، وَقد لَا يتعدَّى فيُقالُ: ضَحَّى تَضْحيةً إِذا ذَبَحَ الأُضْحِية وَقْتَ الضُّحَى.

⁽١) فتح القدير للشوكاني (١/ ٩٣٥).

⁽٢) لسان العرب (٣/ ٤٧١).

(و) ضَحَّيْتُ (الغَنَمَ)، وَكَذَا الإِيلَ: (رَعَيْتُها بَهَا).

وَفِي الأساسِ: ضَحَّيْتُ الإبِلَ عَن الوِرْدِ وعشَّيْتها عَنهُ: أَي رَعَيْتها الضّحاء والعِشَاء حَتَّى تَرِدَ وَقد شَبِعَتْ (١).

قال عِيَاضٌ: سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا تُفْعَلُ فِي الضُّحَى وَهُوَ ارْتِفَاعُ النَّهَارِ فَسُمِّيَتْ بِزَمَنِ فِعْلِهَا، وَقَالَ غَيْرُهُ: ضَحَّى ذَبَحَ الْأُضْحِيَّةَ وَقْتَ الضُّحَى هَذَا أَصْلُهُ، ثُمَّ كَثُرَ حَتَّى قِيلَ: ضَحَّى فِي أَيِّ وَقْتٍ كَانَ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ (٢).

قال ابن حجر: والأضاحي جمع واحدة ضحية وأضحية بكسر الهمزة وبضمها وأضحاة بفتح أوله (٣).

قال الصنعاني: الْأَضَاحِيُّ جَمْعُ أُضْحِيَّةٍ بِضَمِّ الْهُمْزَةِ وَيَجُوزُ كَسُرُهَا وَيَجُوزُ حَذْفُ الْمُمْزَةِ وَفَيْحُ الضَّهَ وَبَهَا سُمِّيَ الْمَانَةِ وَفَيْحُ الضَّادِ كَأَنَّهَا أُشْتُقَّتْ مِنْ اسْمِ الْوَقْتِ الَّذِي شُرِعَ ذَبْحُهَا فِيهِ، وَبِهَا سُمِّيَ الْيَوْمُ يَوْمَ الْأَضْحَى (٤).

مسألة: ما حكم الأضحية؟

اختلف العلماء في وجوب الأضحية على الموسر: فقال جمهورهم: هي سنة في حقه، إن تركها بلا عذر لم يأثم ولم يلزمه القضاء، وممن قال بهذا: أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وبلال وأبو مسعود البدري وسعيد بن المسيب وعلقمة والأسود وعطاء ومالك وأحمد وأبو يوسف وإسحاق وأبو ثور والمزني وبن المنذر وداود وغيرهم.

وقال ربيعة والأوزاعي وأبو حنيفة والليث: هي واجبة على الموسر، وبه قال بعض المالكية، وقال النخعي: واجبة على الموسر إلا الحاج بمنى، وقال محمد بن الحسن: واجبة على المقيم بالأمصار، والمشهور عن أبي حنيفة أنه إنها يوجبها على

⁽١) تاج العروس (٣٨/ ٥٦).

⁽٢) شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك (٣/ ١٠٦).

⁽٣) فتح الباري (١/ ١٤٧).

⁽٤) المصدر السابق.

مقيم يملك نصابا، والله أعلم.

🗖 وإليك بعض الوارد عن النبي ﷺ:

عن عَبْد العَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ﴿ مَا اللَّهِ عَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ وَعَنْ النَّبِيُّ يُضَحِّى بِكَبْشَيْنِ» (١).

عَنْ عَاتِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ الله عَلَيْ أَمَرَ بِكَبْشٍ أَفْرَنَ يَطَأُ فِي سَوَادٍ، وَيَبْرُكُ فِي سَوَادٍ، وَيَبْرُكُ فِي سَوَادٍ، وَيَنْظُرُ فِي سَوَادٍ، فَأَتِي بِهِ لِيُضَحِّي بِهِ، فَقَالَ لَمَا: "يَا عَائِشَةُ، هَلُمِّي الْمُدْيَةَ»، ثُمَّ قَالَ: «يَا عَائِشَةُ، هَلُمِّي المُدْيَةَ»، ثُمَّ قَالَ: «الشُحَذِيهَا بِحَجَرٍ»، فَفَعَلَتْ: ثُمَّ أَخَذَهَا، وَأَخَذَ الْكَبْشَ فَأَضْجَعَهُ، ثُمَّ ذَبَحَهُ، ثُمَّ قَالَ: «بِاسْمِ الله مَّ تَقَبَّلُ مِنْ مُحَمَّدٍ، وَآلِ مُحَمَّدٍ، وَمِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ، ثُمَّ ضَحَى بِهِ»(٢).

□ وإليك بعض الوارد عن الصحابة والتابعين:

عن أبي سريحة قال: «رأيت أبا بكر، وعمر وما يضحيان» (٣).

وعن أبي وائل قال: قال أبو مسعود الأنصاري: «إني لأدع الأضحى، وإني لموسر مخافة أن يرى جيراني أنه حتم علي» (٤).

وعن جبلة بن سحيم، أن رجلا سأل ابن عمر، عن الأضحية أواجبة هي؟ فقال: ضحى رسول الله عليه، فقال: أتعقل؟ ضحى رسول الله عليه، فقال: أن المدارة الله عليه والمسلمون (٥٠).

⁽١) أخرجه البخاري (٥٥٥٣)، ومسلم (١٩٦٦).

⁽٢) أخرجه مسلم (١٩٦٧)، وأبو داود (٢٧٩٢).

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٨١٣٩)، والطبراني (٣٠٥٨)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/ ١٧٤)، والبيهقي (١٩٠٣٥)، كلهم من طرق عن الثوري، عن إسهاعيل، ومطرف، عن الشعبي، عن أبي سريحة عن أبي بكر، وعمر. به.

⁽٤) إسناده صحيح أخرجه عبد الرزاق (٨١٤٩)، والبيهقي (١٩٠٣٨)، كلاهما عن معمر، والثوري، عن الأعمش، عن أبي وائل قال: قال أبو مسعود الأنصاري.

⁽٥) أخرجه الترمذي (١٥٠٦)، قال: حدثنا أحمد بن منيع، قال: حدثنا هشيم، قال: أخبرنا حجاج ابن أرطاة، عن جبلة بن سحيم، أن رجلا سأل ابن عمر به وهذا إسناده ضعيف من أجل «حجاج بن أرطاة» قال عنه ابن حجر: «صدوق كثير الخطأ و التدليس»، قال الترمذي: هذا

وعن ابن جريج قال: قلت لعطاء: أواجبة الضحية على الناس؟ قال: «لا، وقد ذبح رسول الله ﷺ (۱).

وإليك أقوال أهل العلم القائلين بأنها سنة ولا يأثم من تركها وهو موسر بالتفضيل:

قال أبو عمر من المالكية: تطوع الرجل عن أهل بيته كتطوع النبي عِنْ إذ قال في ضحيته «هَذَا عَنِّي وَعَنْ مَنْ لَم يُضَعِّ مِنْ أُمَّتِي» وكأنهم أهل بيت له، والله أعلم.

وهذا يصح على مذهب من لم يوجب الأضحية، وهم أكثر العلماء ويدخل - حينئذ - من لم يضح ذلك العام من أمته في ثواب تلك الضحية، وكذلك سائر أهل بيت الرجل يشركهم في ثوابها وإن لم يكونوا يملكون شيئا منها(٢).

قال ابن رشد: اختلف العلماء في الأضحية: هل هي واجبة أم هي سنة؟ فذهب مالك والشافعي إلى أنها من السنن المؤكدة (٣).

قال النووي من الشافعية: واختلف العلماء في وجوب الأضحية على الموسر فقال جمهورهم: هي سنة في حقه إن تركها بلا عذر لم يأثم ولم يلزمه القضاء، وممن قال بهذا: أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وبلال وأبو مسعود البدري وسعيد بن المسيب وعلقمة والأسود وعطاء ومالك وأحمد وأبو يوسف وإسحاق وأبو ثور والمزني وابن المنذر وداود وغيرهم، وقال ربيعة والأوزاعي وأبو حنيفة والليث: هي

حديث حسن. والعمل على هذا عند أهل العلم: أن الأضحية ليست بواجبة، ولكنها سنة من سنن رسول الله عليه الله عليه الله على يعمل بها، وهو قول سفيان الثوري، وابن المبارك.

وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٦٢٦٨)، قال: حدثنا محمد بن علي، نا سعيد بن منصور، ثنا إساعيل بن عياش، عن ابن عون، عن محمد بن سيرين قال: سألت ابن عمر به. وإسماعيل بن عياش صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم، وقد رواه عن عبد الله بن عون بن أرطبان المزنى، أبو عون البصرى وعلى كل فهذا إسناد يحسن بمجموع طريقيه.

- (١) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٨١٣٤) قال: عن ابن جريج قال: قلت لعطاء به.
 - (٢) الاستذكار (٥/ ٢٤٢).
 - (٣) بداية المجتهد (٢/ ١٩١).

واجبة على الموسر، وبه قال بعض المالكية، وقال النخعي: واجبة على الموسر إلا الحاج بمنى، وقال محمد بن الحسن: واجبة على المقيم بالأمصار، والمشهور عن أبي حنيفة أنه إنها يوجبها على مقيم يملك نصابا، والله أعلم (١).

قال الماوردي: وروي عن الصحابة على سقوط الوجوب، فروي عن أبي بكر وعمر أنها كانا لا يضحيان مخافة أن يرى أنها واجبة وروي عن أبي مسعود البدري، أنه قال: لا أضحي وأنا موسر لئلا يقدر جيراني أنها واجبة على (٢).

قال ابن قدامة: والأضحية سنة، لا يستحب تركها لمن يقدر عليها، أكثر أهل العلم يرون الأضحية سنة مؤكدة غير واجبة (٣).

قال ابن حزم: لا يصح، عن أحد من الصحابة أن الأضحية واجبة. وصح أن الأضحية ليست واجبة، عن سعيد بن المسيب والشعبي وأنه قال: لأن أتصدق بثلاثة دراهم أحب إلي من أن أضحي. وعن سعيد بن جبير، وعن عطاء، وعن الحسن، وعن طاوس، وعن أبي الشعثاء جابر بن زيد وروي أيضا، عن علقمة، ومحمد بن علي بن الحسين. وهو قول سفيان، وعبيد الله بن الحسن، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق، وأبي سليان، وهذا مما خالف فيه الحنفيون جمهور العلماء (٤٠).

□ وإليك أقوال أهل العلم القائلين بأن الأضحية واجبة على المياسير والمقيمين: قال السرخسي: قال: (وهي واجبة على المياسير والمقيمين عندنا)(٥).

قال المرغيناني: الأضحية واجبة على كل حر مسلم مقيم موسر في يوم الأضحى

⁽۱) شرح مسلم (۱۳/۱۳).

⁽٢) الحاوى الكبير (١٥/ ٧٢).

⁽٣) المغنى (٩/ ٤٣٥).

⁽٤) المحلي (٧/ ٣٥٨).

⁽٥) المبسوط (١٢/٨).

عن نفسه وعن ولده الصغار(١).

قال النووي: وقال ربيعة والأوزاعي وأبو حنيفة هي واجبة على الموسر وبه قال بعض المالكية، وقال النخعي واجبة على الموسر إلا الحاج بمنى، وقال محمد بن الحسن: واجبة على المقيم بالأمصار، والمشهور عن أبي حنيفة أنه إنها يوجبها على مقيم يملك نصابا، والله أعلم (٢).

مسألة: وقد ورد عن النبي ﷺ أحاديث في فضلها

النبي ﷺ قال: «مَا عَمِلَ ابْنُ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَمِلَ ابْنُ النبي ﷺ قال: «مَا عَمِلَ ابْنُ الدَّمَ يَوْمَ النَّيْ اللهِ عَمَلًا أَحَبَّ إِلَى اللهِ عَلَى مِنْ هِرَاقَةِ دَمٍ، وَإِنَّهُ لَيَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، بِقُرُونِهَا، وَأَشْعَارِهَا، وَإِنَّ الدَّمَ، لَيَقَعُ مِنَ الله عَلَى بِمَكَانٍ قَبْلَ أَنْ يَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ، فَطِيبُوا بِهَا نَفْسًا» (٣).

٢- عن زيد بن أرقم قال: قلت: أو قالوا: يا رسول الله ما هذه الأضاحي؟ قال: «سُنّةُ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ». قَالُوا: مَا لَنَا مِنْهَا؟ قَالَ: «بِكُلِّ شَعْرَةٍ حَسَنَةٌ». قَالُوا: يَا رَسُولَ الله فَالصُّوفَ؟ قَالَ: «بِكُلِّ شَعْرَةٍ مِنَ الصُّوفِ حَسَنَةٌ» (٤٠).

٣- عن أبي سعيد الخدري الله قال: قال رسول الله عليها الصلاة

⁽١) متن بداية المبتدى في فقه الإمام أبي حنيفة (١/ ٢١٩).

⁽۲) شرح مسلم (۱۳/۱۳).

⁽٣) إسناده ضعيف: أخرجه الترمذي (١٤٩٣) ابن ماجه (٣١٢٦)، والحاكم (٢٢٢٤)، والبغوي في شرح السنة (١٢٢٤)، وابن حبان في المجروحين (٣/ ٨٥١)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية» (٢/ ٧٩) قال: حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي قال: حدثنا عبدالله ابن نافع قال: حدثني أبو المثنى، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، أن النبي ﷺ. وعبدالله ابن نافع بن أبي نافع «لين الحديث». أبو المثنى الخزاعي الكعبي المدنى «ضعيف».

⁽٤) إسناده ضعيف أخرجه أحمد (٤/ ٣٦٨)، وابن ماجه (٣١٢٧)، والطبراني (٥٠٥)، وابن حبان في «المجروحين » (٣/ ٥٥)، كلهم من طرق عن آدم بن أبي إياس قال: حدثنا سلام بن مسكين قال: حدثنا عائذ الله، عن أبي داود، عن زيد بن أرقم، قال: قال أصحاب رسول الله عليه الله عن أبي داود، عن زيد بن ألقم، قال: قال أصحاب رسول الله عليه الله المجاشعي، أبو معاذ «ضعيف».

والسلام: «قَوْمِي إِلَى أُضْحِيَّتِكَ فَاشْهَدِيهَا فَإِنَّ لَكِ بِأَوَّلِ قَطْرَةٍ تَقْطُرُ مِنْ دَمِهَا يُغْفَرُ لَكِ مَا سَلَفَ مِنْ ذُنُوبِكِ». قالت: يا رسول الله، هذا لنا أهل البيت خاصة أو لنا وللمسلمين عامة؟ قال: «لَا بَلْ لَنَا وَلِلْمُسْلِمِينَ عَامَّةً»(١).

٤ - عن ابن عباس عن قال: قال رسول الله ﷺ: «مَا أُنْفِقَتُ الْوَرِقُ فِي شَيْءٍ
 أَحَبَّ إِلَى الله مِنْ نَحيرٍ يُنْحَرُ فِي يَوْم عِيدٍ» (١).

٥- عن علي، عن النبي ﷺ قَال: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، ضَحُّوا وَاحْتَسِبُوا بِدِمَائِهَا، فَإِنَّ الدَّمَ وَإِنْ وَقَعَ فِي الْأَرْضِ، فَإِنَّهُ يَقَعُ فِي حِرْزِ الله جَلَّ وَعَزَّ »(٣).

٦- عن عبد الله بن حسن بن حسن، عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول الله عَنْ ضَحَّى طَيِّبَةً بِهَا نَفْسُهُ، مُحْتَسِبًا لِأُضْحِيَّتِهِ؛ كَانَتْ لَهُ حِجَابًا مِنَ النَّارِ ((٤)).
 قلت: لم يصح في فضلها حديث على ما وقفت عليه، والله أعلى وأعلم.

⁽۱) إسناده ضعيف: أخرجه الحاكم (۷۰۲٥)، والبزار (۲/ ٥٩ كشف الأستار)، وأبو يعلى «جزء فيه ستة مجالس من أمالي القاضي أبي يعلى الفراء» (٦٨)، كلهم من طرق عن داود بن عبد الحميد، ثنا عمرو بن قيس الملائي، عن عطية، عن أبي سعيد الخدري في قال: قال رسول الله علي وداود ابن عبد الحميد وعطية العوفي «ضعيفان».

⁽۲) إسناده ضعيف جدًّا: أخرجه الطبراني (۱۰۸۹۶)، والدارقطني (۲۵۲)، والبيهقي (۱۹۰۱۶) والبيهقي (۱۹۰۱۶) و في «الشعب» (۲۹۵۳)، كلهم من طرق إبراهيم بن يزيد، عن عمرو بن دينار، عن طاوس، عن ابن عباس على قال: قال رسول الله ﷺ. إبراهيم بن يزيد القرشي الأموى الخوزي «متروك».

⁽٣) إسناده ضعيف: أخرجه الطبراني في الأوسط (٨٣١٩) قال: حدثنا موسى بن زكريا، نا عمرو ابن الحصين، نا محمد بن عبد الله بن علاثة، عن عبد الملك بن أبي غنية، عن الحكم، عن حنش الكناني، عن علي، عن النبي ﷺ وفي إسناده موسى بن زكريا، وعمرو بن الحصين، وهما «متروكان».

⁽٤) إسناده ضعيف جدًّا: أخرجه الطبراني (٢٧٣٦) قال: حدثنا أحمد بن محمد النخعي القاضي الكوفي، ثنا عهار بن أبي مالك الجنبي، ثنا أبو داود النخعي، عن عبد الله بن حسن بن حسن، عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول الله ﷺ وفي إسناده أبو داود النخعي «سليمان بن عمر» «كذاب».

مسألة: لا تجوز الأضحية إلا من الأزواج الثمانية من الإبل والبقرة والضأن والمعز لا غير

لا تجوز الأضحية إلا من الأزواج الثانية وهذا بإجماع المسلمين.

□ وإليك الأدلة على ذلك:

عَنْ أَنسٍ، قَالَ: «ضَحَّى النَّبِيُّ عَلَيْهُ بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ، فَرَأَيْتُهُ وَاضِعًا قَدَمَهُ عَلَى صِفَاحِهِمَا، يُسَمِّي وَيُكَبِّرُ، فَذَبَحَهُمَا بِيدِهِ (١٠).

عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً، إِلَّا أَنْ يَعْسُرَ عَلَيْكُمْ، فَتَذْبَحُوا جَذَّعَةً مِنَ الضَّأْنِ»(٢).

عَنْ عَائِشَةَ ﴿ عَنْ النَّبِيَ عَلَيْهَا وَحَاضَتْ بِسَرِفَ، قَبْلَ أَنْ تَدْخُلَ مَكَّةَ، وَهِيَ تَبْكِي، فَقَالَ: «إَنَّ هَذَا أَمْرٌ كَتَبَهُ الله مَكَّةَ، وَهِيَ تَبْكِي، فَقَالَ: «إَنَّ هَذَا أَمْرٌ كَتَبَهُ الله عَلَى بَنَاتِ آدَمَ، فَاقْضِي مَا يَقْضِي الحَاجُ، غَيْرَ أَنْ لاَ تَطُوفِي بِالْبَيْتِ» فَلَمَّا كُنَّا بِمِنَّى، أُتِيتُ بِلَحْم بَقَرٍ، فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ قَالُوا: ضَحَّى رَسُولُ الله ﷺ عَنْ أَزْوَاجِهِ بِالْبَقَرِ (٣).

□ وإليك بعض أقوال أهل العلم:

قال السرخسي: (ولا يجوز في الضحايا والواجبات بقر الوحش وحمر الوحش والطبي)؛ لأن الأضحية عرفت قربة بالشرع، وإنها ورد الشرع بها من الأنعام، ولأن إراقة الدم من الوحشي ليس بقربة أصلا، والقربة لا تتأدى بها ليس بقربة.

وإذا كان الولد بين وحشي وأهلي فإن كانت الأم أهلية جازت التضحية بالولد، وإن كانت وحشية لا تجوز؛ لأن الولد جزء من الأم فإن ماء الفحل يصير مستهلكا بحضانتها، وإنها ينفصل الولد منها؛ ولهذا يتبعها في الرق والملك. فكذلك في التضحية، وهذا؛ لأنه ينفصل من الفحل وهو ماء غير محل لهذا الحكم وينفصل من الأم وهو حيوان محل لهذا الحكم؛ فلهذا جعلناه معتبرا بالأم (3).

⁽١) أخرجه البخاري (٥٥٥٣)، ومسلم (١٩٦٦).

⁽٢) أخرجه مسلم (١٩٦٣)، وأبو داود (٢٧٩٧)، وابن ماجه (٣١٤١)، وأحمد (٣/ ٣١٢).

⁽٣) أخرجه البخاري (٥٤٨)، وأحمد (٦/ ٣٩).

⁽٤) المسوط (١٢/١٢).

وقال ابن عبد البر: والذي يضحى به بإجماع من المسلمين الأزواج الثهانية وهي الضأن والمعز والإبل والبقر (١).

قال النووي: نقل جماعة إجماع العلماء عن التضحية لا تصح إلا بالإبل أو البقر أو الغنم فلا يجزئ شيء من الحيوان غير ذلك.

وحكى ابن المنذر عن الحسن بن صالح أنه يجوز أن يضحي ببقر الوحش عن سبعة وبالضب عن واحد، وبه قال داود في بقرة الوحش (٢).

قال ابن قدامة: ولا يجزئ في الأضحية غير بهيمة الأنعام، وإن كان أحد أبويه وحشيا، لم يجزئ أيضا. وحكي عن الحسن بن صالح أن بقرة الوحش تجزئ عن سبعة، والظبي عن واحد (٣).

وخالف بن حزم فقال: والأضحية جائزة بكل حيوان يؤكل لحمه من ذي أربع، أو طائر، كالفرس، والإبل، وبقر الوحش، والديك، وسائر الطير والحيوان الحلال أكله، والأفضل في كل ذلك ما طاب لحمه وكثر وغلا ثمنه (٤٠).

مسألة: في معرفة سن الأضاحي

فالثني من المعزما لها سنة وبدأت في الثانية والجذع من الضأن ما لها سنة، وقيل: ثمانية أشهر، وقيل: سبعة أشهر، وقيل: ستة أشهر، والثنية من البقر ويلحق به الجاموس مالها سنتان ودخل في الثالثة، والثنية من الإبل ما لها خمس سنين ودخلت في السادسة.

🗖 وإليك الوارد عن النبي ﷺ:

عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لاَ تَذْبَحُوا إِلاَّ مُسِنَّةً، إِلاَّ أَنْ يَعْسُرَ عَلَيْكُمْ،

⁽¹⁾ التمهيد (27/ 11A).

⁽٢) المجموع (٨/ ٣٩٤).

⁽٣) المغنى (٩/ ٤٤٠).

⁽٤) المصدر السابق.

فَتَذْبَحُوا جَذَعَةً مِنَ الضَّأْنِ»(١).

قال عبد الغني الغنيمي الدمشقي الميداني: ما يجزئ في الأضحية، وهو (الثني فصاعدا) وهو من الإبل ما تم له خمس سنين؛ ومن البقر سنتان، ومن الغنم سنة (إلا من الضأن فإن الجذع منه يجزئ) والجذع - بفتحتين - ما دون الثني (٢).

قال ابن عبد البر: لا أعلم خلافا أن الجذع من المعز ومن كل شيء يضحى به غير الضأن لا يجوز، وإنها يجوز من ذلك كله الثني فصاعدا، ويجوز الجذع من الضأن بالسنة المسنونة (٣).

قال النووي: قال العلماء: المسنة هي الثنية من كل شيء من الإبل والبقر والغنم فها فوقها.

وقال أيضا: قال العلماء: المسنة هي الثنية من كل شيء من الإبل والبقر والغنم فها فوقها، وهذا تصريح بأنه لا يجوز الجذع من غير الضأن في حال من الأحوال، وهذا مجمع عليه على ما نقله القاضي عياض (٤).

قال ابن عابدين: (قَوْلُهُ: وَالنَّنِيُّ هُوَ ابْنُ خُسٍ... إِلَخْ) ذَكَرَ سِنَّ الثَّنِيِّ وَالجُّذَعِ فِي الْمُنح مَنْظُومًا فِي أَرْبَع أَبْيَاتٍ لِبَعْضِهِمْ، وَقَدْ نَظَمْتَهَا فِي بَيْتَيْنِ فَقُلْت:

ذُو آَلْتَ وْلِ مِنْ غَنْمَ وَالْخَمْسُ مِنْ أَبِسِلٍ وَاثْنَسَيْنِ مِسْنْ بَقَسِرٍ ذَا بِسالتَّنِيِّ دُعِسِي وَالْحَوْلِ مِنْ بَقَسِرٍ وَالنِّصْفِ مِنْ غَنْمِ وَأَذْبَسِعِ مِسنْ بَعِسِرٍ سَسمٍّ بِالْجَسَدَع(٥)

قال الشوكاني: قال العلماء: المسنة هي الثنية من كل شيء من الإبل والبقر والغنم في فوقها وهذا تصريح بأنه لا يجوز الجذع ولا يجزئ إلا إذا عسر على المضحي وجود

⁽۱) أخرجه مسلم (۵۱۲۳)، وأبو داود (۲۷۹۷)، والنسائي (۶۳۷۸)، وابن ماجه (۳۱٤۱)، وأحمد (۳/۳۱۲).

⁽٢) اللباب في شرح الكتاب (١/ ١٠٨).

⁽٣) التمهيد (٢٣/ ١٨٨).

⁽٤) شرح مسلم (١١٧/١٣).

⁽٥) رد المحتار على الدر المختار (٦/ ٣٢٢).

المسنة ^(١).

أقوال الصحابة والتابعين:

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ عَيِّا ۗ قَالَتْ: لأَنْ أُضَحِّيَ بِجَلَعٍ مِنَ الضَّأْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُضَحِّيَ بِمُسِنَّةٍ مِنَ المُغْزِ^(٢).

وعن عمران بن حصين قال: «لأن أضحي بجذع أحب إلى من أن أضحي بهرم؛ الله أحق بالغنى والكرم، وأحبهن إلى أن أضحي به أحبهن إلى أن أقتنيه» $^{(7)}$.

عن هشيم أنا حصين، هو ابن عبد الرحمن قال: رأيت هلال بن يساف يضحي بجذع من الضأن فقلت: أتفعل هذا؟ فقال: رأيت أبا هريرة (٤).

هذا وقد صح عن ابن عمر رضي أنه كان يتقي من الضحايا والبدن التي لم تسن.

عن نافع عن ابن عمر أنه كان يتقى من الضحايا والبدن التي لم تسن والتي نقص من خلقها (٥).

(١) نيل الأوطار (٥/ ١٣٤).

⁽٢) إسناده حسن: أخرجه الحاكم (٧٥٤٢) عن أبي بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ، أَنْبَأَ أَبُو المُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُسَدَّدُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنِ قُسَيْطٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الله الله بْنِ قُسَيْطٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ وَهذا إسناد حسن من أجل ابن إسحاق فهو «صدوق مدلس لكنه قد صرح بالتحديث».

⁽٣) إسناده ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٨١٥٧) قال: أخبرنا معمر، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن عمران بن حصين وهذا إسناد ضعيف من أجل رواية معمر عن أيوب فرواية معمر عن البصرين «متكلم فيها».

⁽٤) إسناده صحيح: أخرجه ابن حزم في «المحلي» (٧/ ٣٦١) من طريق سعيد بن منصور أنا هشيم أنا حصين، هو ابن عبد الرحمن قال: رأيت هلال بن يساف عن أبي هريرة، به.

⁽٥) إسناده صحيح: أخرجه مالك (١/ ١٢٠).

□ وإليك أقوال أهل العلم:

كرقول الأحناف:

قال السرخسي: ثم يختص جواز الأضحية بالإبل والبقر والغنم ولا يجزئه إلا الثني من ذلك في الإبل والبقر والمعز ويجزي الجذع من الضأن إذا كان عظيها سمنا(١).

قال بدر الدين العينى: جواز الأضحية بالجذع من الضأن إذ كانت الجذع عظيمة م: (بحيث لو خلط بالثنيات) ش: بضم الثاء المثلثة، جمع ثني، وكان يقول: ينبغي أن يقول لو خلطت م: (يشتبه على الناظر من بعيد) ش: أنه ثني أو جذع (٢).

قال عبد الغني الغنيمي الدمشقي الميداني: ما يجزئ في الأضحية، وهو (الثني فصاعدا) وهو من الإبل ما تم له خمس سنين؛ ومن البقر سنتان، ومن الغنم سنة (إلا من الضأن فإن الجذع منه يجزئ) والجذع – بفتحتين – ما دون الثني (٣).

کر قول المالكية:

قال سحنون: قلت لابن القاسم: أرأيت ما دون الثني من الإبل والبقر والمعز هل يجزئ في شيء من الضحايا والهدايا في قول مالك؟ قال: لا، إلا الضأن وحدها فإن جذعها يجزئ (٤).

قال القرافي: الفصل الثاني في سنها وفي الكتاب لا يجزئ ما دون الثني من الأنعام كلها في الضحايا والهدايا إلا في الضأن، وقاله الأئمة لما في مسلم قال أبو بردة بن نيار عندي جذعة من المعز هي خير من مسنة فقال عندي جذعة من المعز هي خير من مسنة فقال عندي وفيه: «لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً فَإِنْ عُسِرَ عَلَيْكُمْ فَاذْبَحُوا الجِذَعَ مِنَ الضَّأْنِ» وفيه: «لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً فَإِنْ عُسِرَ عَلَيْكُمْ فَاذْبَحُوا الجِذَعَ مِنَ الضَّأْنِ»

⁽١) المسوط (١٢/١٦).

⁽٢) البناية شرح الهداية (١٢/ ٤٧).

⁽٣) اللباب في شرح الكتاب (١٠٨/١).

⁽٤) المدونة (١/ ٢٥٥).

وَالْمُسِنَّةُ هي الثنية (١).

كرقول الشافعية:

قال الشافعي: الضحايا سنة لا يجب تركها، فمن ضحى فأقل ما يكفيه جذع الضأن أو ثني المعز أو ثني الإبل والبقر؛ والإبل أحب إلى أن يضحي بها من البقر، والبقر أحب إلى أن يضحي بها من الغنم، وكل ما غلا من الغنم كان أحب إلى مما رخص، وكل ما طاب لحمه كان أحب إلى مما يخبث لحمه ".

وقال زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري: (وَلَا) يُجْزِئُ (أَقَلُّ مِنْ جَذَعِ الضَّأْنِ وَتُنْيِ الْمُعْزِ وَالْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالجُّلَاعُ ذُو سَنَةٍ)^(٣).

کر قول الحنابلة:

قُلْتُ: أي الأسنان يجوزُ في الضحيةِ من البقرِ والإبلِ والغنم؟ قَالَ: لا يجوزُ في الأضاحي إلا الثَّني فَصاعدًا من الإبلِ والبقرِ، والغنمِ إلا الجذعَ من الضأنِ. قَالَ إسحاق: كمَا قَالَ سواءٌ (٤).

قال الخرقي: لا يجزئ إلا الجذع من الضأن والثني مما سواه.

والجذع من الضأن: الذي له ستة أشهر وقد دخل في السابع، قال أبو القاسم: سمعت أبي يقول: سألت بعض أهل البادية كيف تعرفون الضأن إذا أجذع? قالوا: لا تزال الصوفة قائمة على ظهره ما دام حملا فإذا نامت الصوفة على ظهره علم أنه قد أجذع^(٥).

⁽١) الذخيرة (٤/ ١٤٥).

⁽٢) الأم (٢/٢٤٢).

⁽٣) أسنى المطالب في شرح روضة الطالب (١/ ٥٣٥).

⁽٤) مسائل الإمام أحمد بن حنبل وابن راهويه إسحاق بن منصور (٢/ ٣٦٥).

⁽٥) متن الخرقي على مذهب أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني (١/٢٤٦).

مسألة: في العيوب التي بها ترد الأضحية

قال العلامة ابن عثيمين كتلش : وعلى كل حال ينبغي أن نقسم العيوب إلى ثلاثة أقسام: الأول: ما دلت السنة على عدم إجزائه، وهي أربع: العوراء البين عورها، والمريضة البين مرضها، والعرجاء البين ضَلَعها، والعجفاء التي لا تنقي، فهذه منصوص على عدم إجزائها، ويقاس عليها ما كان مثلها أو أولى منها، أما ما كان مثلها فإنه يقاس عليها قياس مساواة، وأما ما كان أولى منها فيقاس عليها قياس أولوية.

الثاني: ما ورد النهي عنه دون عدم الإجزاء، وهو ما في أذنه أو قرنه عيب من خرق، أو شق طولاً أو شق عرضاً، أو قطع يسير دون النصف، فهذه ورد النهي عنها في حديث على بن أبي طالب ريحة، ولكن هذا النهي يحمل على الكراهة؛ لوجود الحديث الحاصر لعدم المجزئ بأربعة أصناف.

الثالث: عيوب لم يرد النهي عنها، ولكنها تنافي كمال السلامة، فهذه لا أثر لها، ولا تكره التضحية بها ولا تحرم، وإن كانت قد تعد عند الناس عيباً، مثل العوراء التي عورها غير بيِّن، ومثل مكسورة السن في غير الثنايا وما أشبه ذلك، ومثل العرجاء عرجاً يسيراً، فهذه عيوب لكنها لا تمنع الإجزاء، ولا توجب الكراهة لعدم وجود الدليل، والأصل البراءة (۱).

والعيوب التي أجمع عليه أهل العلم: هي العوراء البين عورها، والمريضة البين مرضها والعرجاء وعرجها والعجفاء التي وتنقي، وهي التي لا مخ في عظامها وذلك لما جاء في حديث البراء بن عازب، فعن عُبيْدَ بْنَ فَيْرُوزَ قَالَ: قُلْتُ لِلْبَرَاءِ بْنِ عَازِب: حَدِّثْنِي مَا كَرِهَ أَوْ نَهَى عَنْهُ رَسُولُ الله ﷺ مِنَ الْأَضَاحِيِّ، قَالَ: فَإِنَّ رَسُولَ الله عَلَيْهِ قَالَ هَكَذَا بِيدِه، وَيدِي أَقْصَرُ مِنْ يَدِ رَسُولِ الله عَلَيْهِ: "أَرْبَعَةٌ لَا يُجْزِينَ فِي الْأَضَاحِيِّ: الْعَوْرَاءُ الْبَيِّنُ عَوَرُهَا، وَالمُرِيضَةُ الْبِيِّنُ مَرَضُهَا، وَالْعَرْجَاءُ الْبَيِّنُ ظَلْعُهَا، وَالْكَسِيرَةُ الَّتِي لَا تُنْقِي»، قَالَ: فَإِنِّي أَكْرَهُ أَنْ يَكُونَ نَقْصٌ فِي الْقَرْنِ، وَالْأَذُنِ، قَالَ: «فَهَا

⁽١) الشرح الممتع على زاد المستقنع (٧/ ٤٤٠).

كَرِهْتَ مِنْهُ فَدَعْهُ، وَلَا يُحَرِّمْهُ عَلَى أَحَدٍ ١١٠٠.

قال ابن رشد: أجمع العلماء على اجتناب العرجاء البين عرجها في الضحايا، والمريضة البين مرضها، والعجفاء التي لا تنقى، مصيرا لحديث البراء بن عازب^(٢).

(۱) صحيح بمجموع طرقه: أخرجه أبوداود (۲۸۰٤)، والترمذي (۱٤٩٧)، والنسائي في «المجتبى» (٤٣٦٩)، وابن ماجه (٣١٤٤)، وأحمد (٤/ ٢٨٤)، والدارمي (٢٠٠٢)، وابن حبان (٩١٩٥)، وابن خزيمة (٢٩١٢)، والبيهقي (٢٠٠٢)، كلهم من طرق عن سليهان بن عبدالرحمن عن عبيد بن فيروز قال: سألت البراء بن عازب ما لا يجوز في الأضاحي؟ فقال: قام فينا رسول الله عليه وأصابعي أقصر من أصابعه وأناملي أصغر من أنامله فقال: «أربع لا تجوز في الأضاحي: العوراء بين عورها والمريضة البين مرضه مرضها، والعرجاء بين ظلعها، والكسيرة التي لا تنقى...» إلخ.

قال الترمذي: حديث حسن صحيح، وقال الحاكم: حديث صحيح ولم يخرجاه، لقلة روايات سليهان بن عبد الرحمن، وقد أظهر علي بن المدنيي فضائل إتقانه، ووافقه الذهبي وقد اختلف في سهاع ابن عبد الرحمن من عبيد فيروز، وقال علي بن المديني: لم يسمع، وقد صرح سليهان بالسهاع من عبيد في رواية شعبة. قلت: وقد تابع سليهان بن عبد الرحمن عمروبن الحارث كها عند مالك (٢٠٠١)، وأحمد (١٠٢٤)، وأحمد (٢٠١٥)، والدارمي (٢٠٠١)، وابن حبان (٢٠١١)، والبيهقي (١٨٨٧٤)، كلهم من طرق عن عمرو بن الحارث عن عبيد بن فيروز عن البراء بن عازب أن رسول الله بي فيروز قال: سألت البراء بن عازب ما لا يجوز في الأضاحي؟ فقال: قام فينا رسول الله وأصابعي أقصر من أصابعه وأناملي أصغر من أنامله فقال: «أربع لا تجوز في الأضاحي: العوراء بين عورها، والمريضة البين مرضه مرضها، والعرجاء بين ظلعها، والكسيرة التي لا تنقي...»

قلت: وهذا إسناد صحيح.

وتابعه كذلك عبد الله بن عامر الأسلمي كما عند الحاكم (٧٥٢٧) من طريق عن عبد الله بن عامر يزيد بن أبي حبيب عن البراء بن عازب ما لا يجوز في الأضاحي؟ فقال: قام فينا رسول الله على وأصابعي أقصر من أصابعه وأناملي أصغر من أنامله فقال: «أربع لا تجوز في الأضاحي: العوراء بين عورها، والمريضة البين مرضه مرضها، والعرجاء بين ظلعها، والكسيرة التي لا تنقى... " إلخ.

قلت: ولكن عبد الله بن عامر «ضعيف».

(٢) بدابة المجتهد (٢/ ١٩٣).

قال ابن قدامة: أما العيوب الأربعة الأول، فلا نعلم بين أهل العلم خلافا في أنها تمنع الإجزاء (١).

قال النووي: وأجمعوا على أن العيوب الأربعة المذكورة في حديث البراء وهو المرض والعجف والعور والعرج البين لاتجزى التضحية بها، وكذا ماكان في معناها أو أقبح كالعمى وقطع الرجل(٢).

وقال عياض بن موسى بن عياض بن عمرون: وأجمعوا أن العيوب الأربعة فى حديث البراء من المرض والعجف والعور والعرج لا يجزى فيها الضحية، وكذلك ما هو من نوعها أشنع كالعمى وقطع الرجل وشبهه.

واختلف فيها عدا ذلك، فذهب قوم إلى أن تجزئ بكل عيب غير هذه الأربعة (٣).

قال سحنون: قلت: أرأيت العرجاء التي لا تجوز؟ صفها لي في قول مالك، قال: العرجاء البين عرجها هذا الذي سمعت من مالك، وكذلك جاء الحديث عن النبي ففي هذا ما يدلك على ما يجوز منها.

قال: قال مالك: إلا أن يكون الشيء الخفيف الذي لا ينقص مشيها ولا تعب عليها فيه وهي تسير بسير الغنم من غير تعب، فأرى ذلك خفيفا كذلك بلغني عن مالك.

قلت: أرأيت إن اشتريت أضحية وهي سمينة، فعجفت عندي أو أصابها عمى أو عور، أيجزئني أن أضحي بها في قول مالك؟

قال: قال مالك: لا يجزئك(٤).

قال ابن المنذر: وثبت أنَّ رَسُولَ الله ﷺ، قَالَ: «لا يجزئ من الضحايا أربع: العوراء البين عورها، والعرجاء البين عرجها، والمريضة البين مرضها، والعجفاء

⁽١) متن الخرقي على مذهب أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني (١٤٦/١).

⁽۲) شرح مسلم (۱۳/ ۱۲۰).

⁽٣) المجموع (٨/ ٤٠٤).

⁽٤) المدونة (١/ ٨٤٥، ٩٤٥).

التي لا تنقي».

وفي هذا دليل أن كل نقص غير الأربع التي خصهن النّبِي ﷺ جائز، والتام أفضل من الناقص، وتقسم جلود البدن ولحومها وجلالها، وَلا يعطى الجزار في جزارتها منها شَيْئًا، وإن أوفاه جعله أعطاه إن كَانَ مسكينًا كما يعطى غيره (١).

قال أبو عمر: كان بعض العلماء يقول في قول رسول الله ﷺ: أربع لا تجوز في الضحايا، دليل على أن ما عدا تلك الأربع من العيوب في الضحايا يجوز، والله أعلم (٢).

قال الصنعاني: والحديث دليل على أن هذه الأربعة العيوب مانعة من صحة التضحية، وسكت عن غيرها من العيوب فذهب أهل الظاهر إلى أنه لا عيب غير هذه الأربعة، وذهب الجمهور إلى أنه يقاس عليها غيرها مما كان أشد منها أو مساويا لها كالعمياء ومقطوعة الساق.

وقوله: «البين عورها» قال في البحر: إنه يعفى عها إذا كان الذاهب الثلث فها دونه، وكذا في العرج قال الشافعي: العرجاء إذا تأخرت عن الغنم لأجله فهو بين وقوله: ظلعها أي اعوجاجها (٣).

وهناك عيوب أخرى اختلف فيها أهل العلم:

وجاء في حيث البراء السابق ذكر لبعض هذه العيوب فعن عُبَيْدَ بْنَ فَيْرُوزَ قَالَ: قُلْتُ لِلْبَرَاءِ بْنِ عَازِب: حَدِّثْنِي مَا كَرِهَ أَوْ نَهَى عَنْهُ رَسُولُ الله عَلَيْهُمْ مِنَ الْأَضَاحِيِّ؟ قَالَ: فَإِنَّ رَسُولَ الله عَلَيْهُ قَالَ هَكَذَا بِيَدِه، وَيَدِي أَقْصَرُ مِنْ يَدِ رَسُولِ الله عَلَيْهُ: "أَرْبَعَةٌ لَا يُكِزِينَ فِي الْأَضَاحِيِّ: الْعَوْرَاءُ الْبَيِّنُ عَوَرُهَا، وَالمُريضَةُ الْبَيِّنُ مَرَضُهَا، وَالْعَرْجَاءُ الْبَيِّنُ طَلَاعُهَا، وَالْمَريضَةُ الْبَيِّنُ مَرَضُهَا، وَالْعَرْجَاءُ الْبَيِّنُ طَلْعُهَا، وَالْكَسِيرَةُ الَّتِي لَا تُنْقِي»، قَالَ: فَإِنِّي أَكْرَهُ أَنْ يَكُونَ نَقْصٌ فِي الْقَرْنِ، وَالْأَذُنِ، قَالَ: "فَهَا كَرِهْتَ مِنْهُ فَدَعْهُ، وَلَا ثُحِرِّمْهُ عَلَى أَحَدٍ» (١).

⁽١) الإقناع (١/ ٣٧٧).

⁽٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٧٠/ ١٧٢).

⁽٣) سبل السلام (٤/ ٩٣).

⁽١) صحيح بمجموع طرقه: أخرجه أبو داود (٢٨٠٤)، والترمذي (١٤٩٧)، والنسائي (٣٦٩)،

قال البغوي: وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي مَقْطُوعِ شَيْءٍ مِنَ الأَذُنِ، فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ: إِنْ كَانَ أَقَلَ مِنَ النِّصْفِ يَجُوزُ، وَإِنْ قُطِعَ النِّصْفُ فَأَكْثُرُ لَا يَجُوزُ، وَقَالَ إِسْحَاقُ: إِنْ كَانَ مَقْطُوعَ النَّلُثِ يَجُوزُ، وَقَالَ إِسْحَاقُ: إِنْ كَانَ مَقْطُوعَ النَّلُثِ يَجُوزُ، وَقَالَ إِسْحَاقُ: إِنْ كَانَ مَقْطُوعَ النَّلُثِ يَجُوزُ، وَقَالَ إِسْحَاقُ: كِنْ كَانَ مَقْطُوعَ النَّلُثِ يَجُوزُ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ لَا يَجُوزُ.

وَتَجُوزُ مَكْسُورَةُ الْقَرْنَيْنِ عِنْدَ أَكْثَرِهِمْ، وَقَالَ النَّخَعِيُّ: لَا تَجُوزُ إِلا أَنْ يَكُونَ دَاخِلُهُ صَحِيحًا، يَعْنِي الْمُشَاشَ⁽¹⁾.

وقد جاء عن النبي ﷺ نهيه عن بعض العيوب وذلك في الحديث الذي رواه أبو داود وغيره عن علي ﷺ أن نستشرف العين والأذن ولا نضحي بشرقاء ولا خرقاء ولا مقابلة ولا مدابرة (٢).

وابن ماجه (۳۱٤٤)، وأحمد (۲۸٤/٤)، والدارمي (۲۰۰۲)، وابن حبان (۹۱۹)، وابن خزيمة (۲۹۱۲)، والبيهقي (۲۰۰۲).

(١) شرح السنة (٤/ ٣٣٨).

(٢) إسناده ضعيف أخرجه أبو داود (٢٨٠٤)، والنسائي (٤٣٧٢)، والترمذي ١٤٩٨)، وابن ماجه (٣١٤٢)، وأحمد (١٤٩/١)، والدارمي (١٩٥٢)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣١٤٢)، والبيهقي (١٨٨٨٢)، كلهم من طرق عن أبي إسحاق، عن شريح بن النعمان، عن علي عن النبي علي عن النبي علي عن النبي علي عن النبي علي النبي علي النبي النبي

قلت: أبو إسحاق لم يسمع هذا الحديث من شريح، وذلك لما رواه الحاكم في «المستدرك» (٧٦٣٩) من طريق عن قيس بن الربيع قال: قلت لأبي إسحاق: سمعته من شريح قال: حدثني ابن أشوع عنه، وشريح بن النعمان لم أقف له على كبير توثيق إلا ما كان من ابن حبان.

قلت وللحديث طرق أخرى عن على النسائي (٤٣٧٧)، وابن ماجه (٣١٤٣)، وأحمد (٩٥/١)، وأحمد (٩٥/١)، والبزار (٩٥/١)، والدارمي (١٩٥١)، وعبد الرزاق (١٣٤٣)، وأبو يعلي (٣٣٣)، والبزار (٧٥٣)) والطحاوي في «شرح معاني الآثار (٦١٩٧)، والبيهقي (١٨٨٨٦)، كلهم من طرق عن سفيان وشعبة وغيرهم عن سلمة بن كهيل، عن حجية بن عدي قال: سمعت عليا يقول: «أمر رسول الله عليه أن نستشرف العين والأذن.

قلت: وحجية بن عدي الكندي «ضعيف». قال فيه أبو حاتم: شيخ لا يحتج بحديثه شبيه بالمجهول، وقال ابن سعد: كان معروفا، وليس بذاك ووثقه العجلي، وابن حبان.

قال ابن عبد البر: أما العيوب الأربعة المذكورة في هذا الحديث فمجتمع عليها لا أعلم خلافا بين العلماء فيها، ومعلوم أن ما كان في معناها داخل فيها فإذا كانت العلة في ذلك قائمة، ألا ترى أن العوراء إذا لم تجز في الضحايا فالعمياء أحرى ألا تجوز وإذا لم تجز العرجاء فالمقطوعة الرجل أحرى ألا تجوز وكذلك ما كان مثل ذلك كله.

وفي هذا الحديث دليل على أن المرض الخفيف يجوز في الضحايا والعرج الخفيف الذي تلحق به الشاة في الغنم لقوله على أن المرض الخفيف أمرَضُها وَالْبَيِّنُ ظَلَعُهَا»، وكذلك النقطة في العين إذا كانت يسيرة لقوله: «الْعَوْرَاءُ البَيِّنُ عَوَرُهَا»، وكذلك المهزولة التي ليست بغاية في الهزال لقوله: «وَالْعَجْفَاءُ التِي لَا تُنْقِي» يريد بذلك التي لا شيء فيها من الشحم والنقي الشحم.

كذلك جاء في هذا الحديث لبعض رواته وقد ذكرناه في «التمهيد» ولا خلاف في ذلك أيضا.

ومعنى قول شعبة فيه: «والكسيرة التي لا تنقي، يريد الكسيرة التي لا تقوم ولا تنهض من الهزال.

قال مالك: العرجاء التي لا تلحق الغنم فلا تجوز في الضحايا، وقد زعم بعض العلماء أن ما عدا الأربعة العيوب المذكورة في هذا الحديث تجوز في الضحايا والهدايا بدليل الخطاب في أن ما عدا المذكور بخلافه، وهو لعمري وجه من وجوه القول لولا أنه قد جاء عن النبي عيشة في الأذن والعين ما يجب أن يكون مضموما إلى الأربعة المذكورة في حديث البراء.

وكذلك ما كان في معناها عند جمهور العلماء(١).

قال الزرقاني: وَزَعَمَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَنَّ مَا عَدَا الْعُيُوبَ الْأَرْبَعَةَ يَجُوزُ فِي الضَّحَايَا وَالْمُدَايَا بِدَلِيلِ الْخِطَابِ، وَلَهُ وَجْهٌ لَوْلَا مَا جَاءَ عَنْهُ ﷺ فِي الْأُذُنِ وَالْعَيْنِ وَمَا يَجِبُ أَنْ يُضَمَّ إِلَى ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ مَا كَانَ فِي مَعْنَاهَا عِنْدَ الجُّمْهُورِ (١).

⁽١) الاستذكار (٥/ ٢١٥).

⁽١) شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك (٣/ ١٠٨).

قال البغوي: وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي مَقْطُوعِ شَيْءٍ مِنَ الأُذُنِ، فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى قَالُ البغوي: وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي مَقْطُوعِ شَيْءٍ مِنَ الأَذُنِ، فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ، وَهُو قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ: إِنْ كَانَ مَقْطُوعَ النَّلُثِ يَجُوزُ، وَقَالَ إِسْحَاقُ: إِنْ كَانَ مَقْطُوعَ النَّلُثِ يَجُوزُ، وَقَالَ إِسْحَاقُ: إِنْ كَانَ مَقْطُوعَ النَّلُثِ يَجُوزُ، وَقَالَ إِسْحَاقُ: إِنْ كَانَ مَقْطُوعَ النَّلُثِ يَجُوزُ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ لَا يَجُوزُ.

وَتَجُوزُ مَكْسُورَةُ الْقَرْنَيْنِ عِنْدَ أَكْثَرِهِمْ، وَقَالَ النَّخَعِيُّ: لَا تَجُوزُ إِلا أَنْ يَكُونَ دَاخِلُهُ صَحِيحًا، يَعْنِي الْشَاشَ^(١).

قال المناوي: (نهى أن يضحى بعضباء الأذن والقرن) بعين مهملة وضاد معجمة أي مقطوعة الأذن ومكسورة القرن واستعمال العضب في القرن أكثر منه في الأذن وفي رواية نهى أن يضحى بجدعاء الأذن أي مقطوعتها(٢).

وقال محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني أبو عبد الله: ولا يجزئ فيها: العوراء والمقطوعة الأذن أو الذنب إن اشتراها كذلك أو حدث (٣).

قال الماوردي: قال الشافعي: وأقل العور البياض الذي يغطي الناظر فإن غطى ناظرها ببياض أذهب بعضه وبقي بعضه نظر؛ فإن كان الذاهب عن ناظرها أكثر لم تجزئ، وإن كان الذاهب أقل أجزأت.

التضحية بالعمياء:

وإذا لم تجزئ العوراء فالعمياء أولى ألا تجزئ.

وقال بعض أهل الظاهر: يجوز الأضحية بالعمياء لورود النص على العوراء وهذا من زلل المقصرين؛ لأن العمى متضعف من العور فهي عوراوان (٤).

قال ابن قدامة: ولا تجزئ العمياء؛ لأن النهي عن العوراء تنبيه على العمياء وإن لم يكن عهاها بينا؛ لأن العمى يمنع مشيها مع الغنم، ومشاركتها في العلف.

⁽١) شرح السنة (٤/ ٣٣٨).

⁽٢) فيض القدير شرح الجامع الصغير (٣/ ٣٤٦).

⁽٣) المبسوط (٢/ ٤٩٣).

⁽٤) الحاوى الكبير (١٥/ ٨١).

ولا تجزئ ما قطع منها عضو، كالألية والأطباء (١).

ومن العيوب أيضا التي يعتبره بعض أهل العلم من العيوب التي ترد به الأضحية مكسورة القرن وبعضهم لا يعتبر هذا من العيوب التي ترد بها. فمن هذه العيوب ما جاء ذكره في حديث البراء مثل قَالَه: فَإِنِّ أَكْرَهُ أَنْ يَكُونَ نَقْصٌ فِي الْقَرْنِ، وَالْأُذُنِ، قَالَ: «فَهَا كَرِهْتَ مِنْهُ فَدَعْهُ، وَلَا تُحَرِّمْهُ عَلَى أَحَدٍ» (٢).

قال أبو عمر: جمهور العلماء على القول بجواز الضحية (المكسورة) القرن إذا كان لا يدمي فإن كان يدمي فقد كرهه مالك وكأنه جعله مرضا بينا

وقد روى قتادة عن جرير بن كليب عن علي بن أبي طالب ﷺ أن رسول الله ﷺ نهى عن الضحايا عن أعضب الأذن والقرن.

قال قتادة: فقلت لسعيد بن المسيب: ما عضب الأذن والقرن؟ فقال: النصف أو أكثر قال أبو عمر: لا يوجد ذكر القرن في غير هذا الحديث، وبعض أصحاب أبي قتادة لا يذكر فيه القرن، (ويقتصر) فيه على ذكر الأذن وحدها (بذكره)، كذلك رواه هشام عن قتادة، وهذا الذي عليه جماعة الفقهاء في القرن، وأما الأذن فكلهم يراعون فيه ما قدمنا ذكره (٣).

قال الشافعي: وليس في القرن نقص فيضحي بالجلحاء، وإذا ضحى بالجلحاء فهي أبعد من القرن من مكسورة القرن، وسواء كان قرنها يدمي أو صحيحا؛ لأنه لا خوف عليها في دم قرنها فتكون به مريضة فلا تجزئ من جهة المرض، ولا يجوز فيها إلا هذا، وإن كان قرنها مكسورا كسرا قليلا أو كثيرا يدمي أو لا يدمي فهو يجزئ (١).

⁽١) المغنى (٩/ ٤٤٢).

⁽۲) صحيح بمجموع طرقه: أخرجه أبو داود (۲۸۰۶)، والترمذي (۱٤۹۷)، والنسائي (۲۳۱۹)، وابن ماجه (۳۱۶۶)، وأحمد (۶/۲۸۶)، والدارمي (۲۰۰۲)، وابن حبان (۹۱۹)، وابن خزيمة (۲۹۱۲)، والبيهقي (۲۰۰۲).

⁽٣) الاستذكار (٥/ ٢١٩).

⁽١) الأم (٢/ ٥٤٢).

قال البغوي: وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي مَقْطُوعِ شَيْءٍ مِنَ الأَذُٰنِ، فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ، وَهُو قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ: إِنْ كَانَ أَقَلَ مِنَ النِّصْفِ يَجُوزُ، وَقَالَ إِسْحَاقُ: إِنْ كَانَ مَقْطُوعَ الثَّلُثِ يَجُوزُ،

وَتَجُوزُ مَكْسُورَةُ الْقَرْنَيْنِ عِنْدَ أَكْثَرِهِمْ، وَقَالَ النَّخَعِيُّ: لَا تَجُوزُ إِلا أَنْ يَكُونَ دَاخِلُهُ صَحِيحًا، يَعْنِي الْشَاشَ^(١).

قال البيهقي: قال: وليس في القرن نقص فيضحى بالجلحاء، وإن كان قرنها مكسورا قليلا أو كثيرا يدمي أو لا يدمي فهي تجزئ، وهذا فيها: أخبرنا أبو سعيد، حدثنا أبو العباس: أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي فذكره (٢).

قال ابن حزم: ... ولا المريضة البين مرضها، والجرب مرض فإن كان كل ما ذكرنا لا يبين أجزأ. ولا تجزي العجفاء التي لا تنقي، ولا تجزئ التي في أذنها شيء من النقص أو القطع، أو الثقب النافذ، ولا التي في عينها شيء من العيب، أو في عينها كذلك، ولا البتراء في ذنبها. ثم كل عيب سوى ما ذكرنا فإنها تجزئ به الأضحية كالخصي، وكسر القرن دمي، أو لم يدم (٣).

ومن العيوب أيضا الهتماء وهي التي ليس لها أسنان.

قال ابن عبد البر: الهتماء لا تجوز عند أكثر أهل العلم في الضحايا(٤).

وقال أبو المعالي برهان الدين محمود: وإن بقي بعض أسنانها إن كانت تعتلف بما بقى من الأسنان جاز، وما لا فلا(١).

قال النووي: تجزئ التي ذهب بعض أسنانها، فإن انكسر أو تناثر جميع أسنانها،

⁽١) شرح السنة (٤/ ٣٣٨).

⁽٢) معرفة السنن والآثار (١٤/ ٣٤).

⁽٣) المحلي (٧/ ٥٥٨).

⁽٤) الاستذكار (٥/ ٢١٨).

⁽١) المحيط البرهاني (٦/ ٩٢).

فقد أطلق صاحب التهذيب وجماعة: أنها لا تجزئ (١).

وقال محمد بن مفلح: وقال شَيْخُنَا الْمُتُهَاءُ التي سَقَطَ بَعْضُ أَسْنَانِهَا تَجزئ في أَصَحِّ الْوَجْهَيْن (٢).

قال المرداوي: وقال الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: هِيَ الَّتِي سَقَطَ بَعْضُ أَسْنَانِهَا (٣).

قال ابن عبد البر: واختلفوا في جواز الأبتر في الضحية؛ فروي عن بن عمر وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير والحسن وإبراهيم أنه يجزئ في الضحية.

وذكر ابن وهب عن الليث عن يحيى بن سعيد أنه سمعه يقول: يكره ذهاب الذنب والعور والعجف وذهاب الأذن أو نصفها.

قال ابن وهب: وكان الليث يكره الضحية بالأبتر. قال أبو عمر قد روي في الأبتر حديث مرفوع من حديث شعبة عن جابر الجعفي عن محمد بن قرظة عن أبي سعيد الخدري أنه قال اشتريت كبشا لأضحي به فأكل الذئب من ذنبه فسألت رسول الله عليه فقال: «ضح به».

وحديث جابر الجعفي لا يحتج به وإن كان حافظا لسوء مذهبه فقد روى عنه الأئمة منهم الثوري وشعبة، ويحتمل أن يكون أكل من ذنبه اليسير، وإن كان كذلك فهو جائز عند العلماء(١).

⁽١) روضة الطالبين (٢/ ٤٦٥).

⁽٢) الفروع وتصحيح الفروع (٣/ ٣٩٨).

⁽٣) روضة الطالبين (٢/ ٤٦٥).

⁽٤) إسناده ضعيف: أخرجه أحمد (٣/ ٣٢)، وابن ماجه (٣١٤٣٦)، والطيالسي (٢٣٥١)، كلهم من طرق سفيان عن جابر عن محمد بن قرظة عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ.

⁽١) الاستذكار (٥/ ٢١٧٩).

قال النووي: لا تجزئ التي أخذ الذئب مقدارا بينا من فخذها بالإضافة إليه، ولا يمنع قطع الفلقة اليسيرة من عضو كبير.

* ولو قطع الذئب أو غيره أليتها أو ضرعها لم تجزئ على المذهب، وبه قطع الجمهور وقيل: فيه وجهان.

وتجزئ المخلوقة بلا ضرع أو بلا ألية على أصح الوجهين كها يجزئ الذكر من المعز بخلاف التي لم يخلق لها أذن؛ لأن الأذن عضو لازم غالبا، والذنب كالألية وقطع بعض الألية أو الضرع كقطع كله (١).

قال ابن عابدين: أكثر (الألية) لأن للأكثر حكم الكل بقاء وذهابا فيكفي بقاء الأكثر، وعليه الفتوى مجتبى (٢).

قال ابن قدامة: ولا تجزئ ما قطع منها عضو، كالألية والأطباء (٣).

مسألة: يجوز التضحية بالخصي

عَنْ بِلَالِ بْنِ أَبِي الدَّرْدَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ ضَحَّى بِكَبْشَيْنِ جَذَعَيْنِ خِصِيَّيْنِ – أَوْ قَالَ: مَوْجُوءَيْنِ^(٤).

قال الزيلعي: وأما حديث أبي الدرداء: فأخرجه أحمد في مسنده عنه، قال: ضحى رسول الله على بكبشين جذعين، موجوءين، انتهى. قال المنذري في حواشيه: المحفوظ موجوءين أي منزوعي الأنثيين، قاله أبو موسى الأصبهاني، وقال الجوهري، وغيره: الوجاء بالكسر، والمد: رض عرق الأنثيين، قال الهروي: والأنثيان بحالها، وقال في النهاية: ومنهم من يرويه موجيين بغير همز، على

المجموع (٨/ ٤٠١)، وروضة الطالبين (٢/ ٤٦٤).

⁽٢) رد المحتار على الدر المختار (٦/ ٣٢٤).

⁽٣) المغنى (٩/ ٤٤٢).

⁽٤) إسناده ضعيف: أخرجه أحمد (١٩٦/٥)، وابن أبي شيبة (٤١)، كلاهما عن سريج ثنا أبو شهاب عن الحجاج عن يعلى بن نعمان عن بلال بن أبي الدرداء عن أبيه قال: ضحى رسول الله ﷺ، وهذا إسناد ضعيف من أجل الحجاج بن أرطاة مدلس، وقد عنعن «يعلى بن نعمان» مجهول.

التخفيف، ويكون من وجيته وجيا، فهو موجي، قال: وهذا الذي ذكره هو الذي وقع في أسهاعنا، انتهى (١).

كرقول الأحناف:

قال السرخسي: ويجزي في الهدي الخصي (٢).

قال الكاساني: والموجوء: قيل هو مدقوق الخصيتين، وقيل: هو الخصي، كذا روي عن أبي حنيفة كَنْلَتْهُ فإنه روي عنه أنه سئل عن التضحية بالخصي؟ فقال: ما زاد في لحمه أنفع مما ذهب من خصيتيه (٣).

كم قول المالكية:

أبو الوليد الباجي: والثالثة أن ذكورها أفضل من إناثها، والرابعة أن الفحل منها أفضل من الخصي (٤٠).

كرقول الشافعية:

قال أحمد سلامة القليوبي وأحمد البرلسي عميرة: قَوْلُهُ: (وَخَصِيُّ)؛ لِأَنَّهُ ﷺ ضَحَّى بِكَبْشَيْنِ مَوْجُوءَيْنِ؛ أَيْ خُصِيَّيْنِ، وَأَيْضًا فَلِأَنَّ الْخُصْيَتَيْنِ غَيْرُ مَأْكُولَتَيْنِ عَادَةً بَلْ قِيلَ: بِحُرْمَتِهِمَا وَكَذَا الذَّكَرُ وَالْفَرْجُ لِلاسْتِقْذَارِ (٥).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: ويجزئ الخصي، سواء كان مما قطعت خصيتاه أو مسلولا، وهو الذي سلت بيضتاه، أو موجوءا، وهو الذي رضت بيضتاه؛ لأن النبي على ضحى بكبشين أملحين موجوءين. والمرضوض كالمقطوع. ولأن ذلك العضو غير مستطاب، وذهابه يؤثر في سمنه، وكثرة اللحم وطيبه، وهو المقصود، ولا نعلم في

⁽١) نصب الراية (٢١٦/٤).

⁽Y) المبسوط (3/ 127).

⁽٣) بدائع الصنائع (٥/ ٨٠).

⁽٤) المنتقى شرح الموطأ (٣/ ٨٨).

⁽٥) حاشيتا قليوبي وعميرة (٤/ ٢٥١).

هذا خلافا^(۱).

قال الزركشي: والوجاء: رض الخصيتين وما قطعت خصيتاه أو شلتا فكالموجوء؛ ولأن الخصاء إذهاب عضو غير مستطاب، يسمن الحيوان ويطيب لحمه (٢).

مسالة: ويستحب في الأضحية أن تكون سمينة

قال النووي: وأجمع العلماء على استحباب سمينها وطيبها، واختلفوا في تسمينها فمذهبنا ومذهب الجمهور استحبابه، وفي صحيح البخاري عن أبي أمامة كنا نسمن الأضحية، وكان المسلمون يسمنون، وحكى القاضي عياض عن بعض أصحاب مالك كراهة ذلك، لئلا يتشبه باليهود وهذا قول باطل^(٣).

قال محمد الخطيب الشربيني: وأجمعوا على استحباب السمين في الأضحية واستحبوا تسمينها فالسمينة أفضل من غيرها(٤).

روي البخاري في صحيحه معلقا وَقَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: سَمِعْتُ أَبَا أُمَامَةَ بْنَ سَهْل، قَالَ: «كُنَّا نُسَمِّنُ الأُضْحِيَّةَ بِاللَّذِينَةِ، وَكَانَ المُسْلِمُونَ يُسَمِّنُونَ» (٥).

قال القرافي: قال صاحب الإكمال: والمشهور تسمين الأضحية لما في الصحيحين، قال أبو العالية: كنا نسمن الأضحية بالمدينة، وكان المسلمون يسمنون، وقال ابن القوطى: يكره لأنه سنة اليهود (١٠).

⁽١) المغنى (٣/ ٤٧٦).

⁽٢) شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٣/ ٢٧٩).

⁽٣) شرح مسلم (١١٨/١٣).

⁽٤) مغنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج (٤/ ٢٨٦).

⁽٥) صحيح البخاري (٧/ ١٠٠).

⁽١) الذخيرة (٤/ ١٤٦).

مسألة : الأفضل في الهدي والأضحية

اختلف أهل العلم في هذا المسألة على قولين: فقال الجمهور من الأحناف والشافعية والحنابلة: أن أفضل الأضاحي هي الإبل ثم البقر ثم الغنم. واستدلوا لقولهم بأدلة منها ما رواه البخاري ومسلم وغيرهما من حديث أبي ذري أن قال: سَالْتُ النّبِيَّ عَلَيْهُ أَيُّ العَمَلِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: "إِيمَانٌ بِالله، وَجِهَادٌ فِي سَبِيلِهِ»، قُلْتُ: فَأَيُّ الرّقَابِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: "إِيمَانٌ بِالله، قُرِبَ أَفْدُ: فَإِنْ لَمْ أَفْعُلُ؟ قَالَ: "تَعَمَلُ النّاسَ مِنَ الشّرّ، السّرة مَا عَلَى نَفْسِكَ» (١٠).

وعن أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَيْهِ: أَنَّ رَسُولَ الله عَلَيْ قَالَ: «مَن اغْتَسَلَ يَوْمَ الجُمُعَةِ غُسْلَ الجَنَابَةِ ثُمَّ رَاحَ، فَكَأَتَمَا قَرَّبَ بَقَرَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ، فَكَأَتَمَا قَرَّبَ بَقَرَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ، فَكَأَتَمَا وَرَبَ بَقَرَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ، فَكَأَتُمَا قَرَّبَ مَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ، فَكَأَتُمَا قَرَّبَ مَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الخَامِسَةِ، فَكَأَتَمَا قَرَّبَ بَيْضَةً، فَإِذَا خَرَجَ الإِمَامُ حَضَرَتِ المَلاَئِكَةُ يَسْتَمِعُونَ الذِّكْرَ» (٢).

□ وإليك أقوال أهل العلم:

كرقول الأحناف:

قال الكاساني: ومعلوم أنه كان يختار من الأعمال أفضلها، ولأن البدنة أكثر لحما وقيمة من البقرة، والبقرة أكثر لحما وقيمة من الشاة، فكان أنفع للفقراء فكان أفضل (٣).

⁽۱) أخرجه البخاري (۲۰۱۸)، ومسلم (۸٤)، والنسائي (۲۰۲۶)، وابن ماجه (۲۵۲۳)، وأحمد (۵/ ۱۵۰).

⁽۲) أخرجه البخاري (۸۸۱)، ومسلم (۸۵۰)، وأبو داود (۳۵۱)، والترمذي (٤٩٩)، والنسائي (۱۳۸۸)، وأحمد (۲/ ٤٦٠).

⁽٣) بدائع الصنائع (٢/ ١٧٣).

كرقول الشافعية:

قال النووي: البدنة أفضل من البقرة، والبقرة أفضل من الشاة، والضأن أفضل من المعز، فجذعة الضأن أفضل من ثنية المعز، لما ذكره المصنف، وهذا كله متفق عليه عندنا (١).

قال الشيرازي: وأفضلها البدنة ثم البقرة ثم الجذعة من الضأن ثم الثنية من المعز وأفضلها البيضاء ثم الصفراء (٢).

وقال الخطيب الشربيني: وأفضلها بعير ثم بقرة ثم ضأن ثم معز، وسبع شياه أفضل من بعير، وشاة أفضل من مشاركة في بعير (٣).

کے قول الحنابلة:

قال البهوتى: أفضلها إبل ثم بقر إن أخرج كاملا لكثرة الثمن ونفع الفقراء ثم غنم وأفضل كل جنس أسمن فأغلى ثمنا لقوله تعالى: ﴿ فَالِكَ أَوْمَن يُعَظِّمُ شَعَتبِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ ﴾ [الحج: ٣٢]، فأشهب - وهو الأملح - أي الأبيض أو ما بياضه أكثر من سواده فأصفر فأسود (٤).

القول الثاني: أن الأفضل الضأن ثم البقر ثم الإبل:

وبه قالت المالكية.

واستدل المالكية لقولهم بها جاء في الصحيحين عَنْ أَنس، قَالَ: «ضَحَّى النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهُ عَلَيْهُ النَّبِيُّ بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ، فَرَأَيْتُهُ وَاضِعًا قَدَمَهُ عَلَى صِفَاحِهِهَا، يُسَمِّي وَيُكَبِّرُ، فَذَبَحَهُمَا بيكِوهِ (٥٠).

⁽١) المجموع (٨/ ٣٩٦).

⁽٢) التنبيه في الفقه الشافعي (١٨/١).

⁽٣) مغنى المحتاج (٦/ ١٢٧).

⁽٤) الروض المربع (١/ ٢٨٨).

⁽٥) أخرجه البخاري (٥٥٥٨، ٥٥٦٤، ٥٥٦٥)، ومسلم (١٩٦٦)، والترمذي (١٤٩٤)، والنسائي (٤٣٨٦)، وابن ماجه (٣١٢٠)، وأحمد (٣/ ٢١١).

وعن عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبِ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُضَحِّي بِكَبْشَيْنِ» قَالَ أَنَسٌ: وَأَنَا أُضَحِّي بِكَبْشَيْنِ^(١).

كرقول المالكية:

قال ابن رشد: واختلفوا في الأفضل من ذلك، فذهب مالك إلى أن الأفضل في الضحايا: الكباش، ثم البقر، ثم الإبل، بعكس الأمر عنده في الهدايا(٢).

قال القرافي: وأفضلها الغنم ثم البقر ثم الإبل(٣).

والراجح - والله أعلم: هو قول الجمهور أن أفضل الأضاحي هي الإبل، ثم البقر، ثم الغنم، وذلك لما قد ذكرنا من الأدلة سابقا.

مسأله: وللمسافر أن يضحي

قال ابن ابن حزم: الْأُضْحِيَّةَ مُسْتَحَبَّةٌ لِلْحَاجِّ كَمَا تُسْتَحَبُّ لِغَيْرِ الْحَاجِّ وَالْسَافِرِ كَالُّقِيم، وَلَا فَرْقَ (٤).

يبين ذلك ما ورد عن النبي ﷺ أنه ضحى في السفر.

فعَنْ عَائِشَةَ ﴿ اللَّهِ عَلَيْهَا وَحَاضَتْ بِسَرِفَ، قَبْلَ أَنْ تَدْخُلَ مَكَةً، وَهِي تَبْكِي، فَقَالَ: «أَنَّ النَّبِي عَلَيْهَا» وَحَاضَتْ بِسَرِفَ، قَبْلَ أَنْ تَدْخُلَ مَكَّةً، وَهِي تَبْكِي، فَقَالَ: «مَا لَكِ أَنْفِسْتِ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: «إِنَّ هَذَا أَمْرٌ كَتَبَهُ الله عَلَى بَنَاتِ آدَمَ، فَاقْضِي مَا يَقْضِي الحَاجُّ، غَبْرَ أَنْ لاَ تَطُوفِي بِالْبَيْتِ» فَلَمَّا كُنَّا بِمِنَى، أُتِيتُ بِلَحْم بَقَرٍ، فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ قَالُوا: ضَحَّى رَسُولُ الله عَلَيْ عَنْ أَزْوَاجِهِ بِالْبَقَرِ (٥).

وَعَنْ تَوْبَانَ، قَالَ: ذَبَحَ رَسُولُ الله ﷺ ضَحِيَّتَهُ، ثُمَّ قَالَ: «يَا نَوْبَانُ، أَصْلِحْ لَحُمَ هَذِهِ»، فَلَمْ أَزَلْ أُطْعِمُهُ مِنْهَا حَتَّى قَدِمَ اللهِ عَلَيْهُ أَنَالُ اللهُ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَاهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَي

⁽١) أخرجه البخاري (٥٥٥٣).

⁽٢) بداية المجتهد (٢/ ١٩٢).

⁽٣) الذخيرة (٤/ ١٣٤).

⁽٤) حجة الوداع (١/ ٣٠٢).

⁽٥) أخرجه البخاري (٥٤٨)، وأحمد (٦/ ٣٩).

⁽٦) أخرجه مسلم (١٩٧٥)، والنسائي في الكبري (١٤٢٤)، وأحمد (٥/٢٧٧).

قال الإمام الشافعي كِمَيْنَهُ: والحاج المكي والمنتوي والمسافر والمقيم والذكر والأنثى ممن يجد ضحية سواء كلهم(١).

قال النووي تَعَلَّقُهُ: قال الشافعي تَعَلَّقُهُ في البويطي: الأضحية سنة على كل من وجد السبيل من المسلمين من أهل المدائن والقرى، والحاضر والمسافر، والحاج من أهل منى وغيرهم، من كان معه هدي، ومن لم يكن. هذا نصه بحروفه (٢).

قال ابن هُبَيْرَة: وَهِي على كل من قدر عَلَيْهَا من المُسلمين من أهل الْأَمْصَار والمَسافرين إِلَّا الْحُاجِ الَّذِي بمنى فَإِنَّهُم لَا أَضْحِية عَلَيْهِم (٣).

مسألة: ويجوز الاشتراك في الأضحية إذا كانت بدنة وبقرة

اختلف أهل العلم في هذه المسألة على قولين: فالجمهور من الأحناف والشافعية والحنابلة على جواز اشتراك سبعة في البقرة والبعير على الراجح من قولين لأهل العلم.

واستدلوا لقولهم بأدلة منها ما رواه مسلم في صحيحه من حديث جَابِر بْنِ عَبْدِ الله، قَالَ: «نَحَرْنَا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ عَامَ الْحُدَيْبِيَةِ الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ، وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَنْعَةٍ» (٤).

وعنه أيضا بْنِ عَبْدِ الله، قَالَ: «نَحَرْنَا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ عَامَ الْخُدَيْبِيَةِ الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةِ، وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ» (٥).

عن ابن عباس قال: كنا مع رسول الله ﷺ في سفر فحضر الأضحى فاشتركنا في البقرة سبعة، وفي البعير عشرة (٦).

⁽١) الأم (٢/ ٨٤٢).

⁽٢) روضة الطالبين (٢/ ٤٩٧).

⁽٣) اختلاف الأئمة العلماء (١/ ٣٣١).

⁽٤) أخرجه مسلم (١٣١٨)، وأبو داود (٢٨٠٩)، والترمذي (٩٠٤)، والنسائي (٤١٠٨)، وأحمد (٣/٣٣)، والدارمي (١٩٩٨).

⁽٥) أخرجه مسلم (١٣١٨)، وأبو داود (٢٨٠٩)، وابن ماجه (٣١٣٢).

⁽٦) إسناده حسن: أخرجه الترمذي (٩٠٥)، وأحمد (١/ ٢٧٥)، وابن خزيمة (٢٩٠٨)، وابن حبان

قال الترمذي: حديث ابن عباس حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث الفضل بن موسى. انظر: السنن.

□ وإليك أقوال أهل العلم:

كرقول الأحناف:

قال الكاساني: ويجزئ فيه شركة في جزور أو، بقرة، لما روي أن رسول الله عليه أشرك بين أصحابه في البدن عام الحديبية فذبحوا البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة (١).

قال المرغيناني: ويذبح عن كل واحد منهم شاة أو يذبح بقرة أو بدنة عن سبعة، ولو اشترى بقرة يريد أن يضحي بها عن نفسه، ثم اشترك فيها ستة معه جاز استحسانا(۲).

كرقول الشافعية:

قال النووي: وتجزئ البدنة عن سبعة وكذا البقرة سواء كانوا أهل بيت أو بيوت وسواء كانوا متقربين بقربة متفقة أو مختلفة واجبة أو مستحبة أم كان بعضهم يريد اللحم، ويجوز أن يقصد بعضهم التضحية وبعضهم الهدي (٣).

قال الماوردي: أما البدنة في الضحايا والهدايا فهي عن سبعة، وكذلك البقرة عن سبعة ويقوم كل سبع مقام شاة وهو قول الجمهور(٤).

(٤٠٠٧)، والبغوي (١١٣٢)، والطبراني (١١٩٢٩)، كلهم من طرق عن الفضل بن موسى، عن حسين بن واقد، عن علباء بن أهر، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: كنا مع النبي عَلَيْ وهذا إسناد حسن من أجل علباء بن أهر البشكري البصري "صدوق».

⁽١) بدائع الصنائع (٢/٢١٧).

⁽٢) متن بداية المبتدي في فقه الإمام أبي حنيفة (١/ ٢١٩).

⁽T) المجموع (1/ ۲۹۲).

⁽٤) الحاوى الكبر (١٥/ ١٢٩).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: وتجزئ البدنة عن سبعة، وكذلك البقرة، وهذا قول أكثر أهل العلم. روي ذلك عن علي وابن عمر وابن مسعود وابن عباس وعائشة ، وبه قال عطاء وطاوس وسالم والحسن وعمرو بن دينار والثوري والأوزاعي والشافعي وأبو ثور، وأصحاب الرأي.

وعن عمر، أنه قال: لا تجزئ نفس واحدة عن سبعة. ونحوه قول مالك. قال أحمد: ما علمت أحدا إلا يرخص في ذلك، إلا ابن عمر. وعن سعيد بن المسيب، أن الجزور عن عشرة، والبقرة عن سبعة. وبه قال إسحاق؛ لما روى رافع، أن النبي على قسم فعدل عشرة من الغنم ببعير. متفق عليه. وعن ابن عباس، قال: كنا مع رسول الله على في سفر، فحضر الأضحى، فاشتركنا في الجزور عن عشرة، والبقرة عن سبعة. رواه ابن ماجه. ولنا ما روى جابر، قال: نحرنا بالحديبية مع النبي على البدنة عن سبعة، والبقرة (١).

قال الزركشي: وتجزئ البدنة عن سبعة وكذلك البقرة (٢).

قال أبن هبيرة: وَاتَّفَقُوا على أَنه تُجزئ الْبَدنَة عَن سَبْعَة كَذَلِكَ الْبَقَرَة وَالشَّاة خَاصَّة عَن وَاحِد.

إِلَّا مَالِكًا فَإِنَّهُ قَالَ: الْبَدَنَة وَالْبَقَرَة كالشاة لَا تُجزئ إِلَّا عَن وَاحِد، إِلَّا أَن يكون رب الْبَيْت يُشْرِك فِيهَا أهل بَيته فِي الْأجر فَإِنَّهُ يجوز وَاتَّفَقُوا على أَنه يسْتَحبّ للمضحى أَن يَلَى الذَّبْح بِيَدِهِ (٣).

القول الثاني: لا يجوز الاشتراك في الأضحية ولا تجزئ نفس واحدة إلا عن نفس واحدة:

هذا القول نقله ابن قدامة عن عمر الله وبه قالت المالكية.

⁽١) المغنى (٩/ ٤٣٧).

⁽٢) شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٣/ ٢٧٥).

⁽٣) اختلاف الأئمة العلماء (١/ ٣٨٨).

كرواليك قول المالكية:

قال ابن رشد: الأصل هو أن لا يجزي إلا واحد عن واحد، ولذلك اتفقوا على منع الاشتراك في الضأن، وإنها قلنا: إن الأصل هو أن لا يجزي إلا واحد عن واحد؛ لأن الأمر بالتضحية لا يتبعض إذ كان من كان له شرك في ضحية ليس ينطلق عليه اسم مضح إلا إن قام الدليل الشرعي على ذلك، وأما الأثر الذي انبنى عليه القياس المعارض لهذا الأصل فها روي عن جابر أنه قال: «نحرنا مع رسول الله على المدينة البدنة عن سبعة». وفي بعض روايات الحديث: «سن رسول الله على البدنة عن سبعة».

فقاس الشافعي، وأبو حنيفة الضحايا في ذلك على الهدايا. وأما مالك فرجح الأصل على القياس المبني على هذا الأثر؛ لأنه اعتل لحديث جابر بأن ذلك كان حين صد المشركون رسول الله عن البيت، وهدي المحصر بعد وليس هو عنده واجبا وإنها هو تطوع، وهدي التطوع يجوز عنده فيه الاشتراك، ولا يجوز الاشتراك في الهدي الواجب، لكن على القول بأن الضحايا غير واجبة فقد يمكن قيامها على هذا الهدي؛ وروى عنه ابن القاسم أنه لا يجوز الاشتراك لا في هدي تطوع ولا في هدي وجوب، وهذا كأنه رد للحديث لمكان مخالفته للأصل في ذلك.

وقال ابن عبد البر: وقال سفيان الثوري وأبو حنيفة والأوزاعي والشافعي تجزئ البدنة عن سبعة، والبقرة عن سبعة مضحين ومهدين قد وجب عليهم الدم من متعة أو فراق أو حصر بمرض أو عدو، ولا تجزئ البدنة والبقرة عن أكثر من سبعة، ولا تجزئ الشاة إلا عن واحد وهي أقل ما استيسر من الهدي.

وبهذا كله قال أحمد وأبو ثور وإسحاق وداود والطبري.

وقال زفر: لا تجزئ حتى تكون الجهة الموجبة للدم عليهم كلهم.

أما جزاء صيد لله أو تطوع لله فإن اختلف لم تجزئ.

وقال الأثرم: قلت لأحمد بن حنبل: ثمانية نفر ضحوا أو أهدوا بدنة أو بقرة؟ قال: لا يجزئهم ولا يجزئ عن أكثر من سبعة. قال جابر: إن يشترك النفر السبعة في الهدي والضحية يشترونها فيذبحونها عنهم إذا كانت بقرة أو بدنة (١)(٢).

□ كيف حمل أهل العلم حديث ابن عباس ك:

قال ابن عبد البر: وقال أبو جعفر الطبري أجمعت الأمة على أن البدنة والبقرة لا تجزئ عن أكثر من سبعة قال: وفي ذلك دليل على أن حديث ابن عباس وما كان مثله خطأ ووهم أو منسوخ.

وقال أبو جعفر الطحاوي: قد اتفقوا على جوازها عن سبعة، واختلفوا فيها زاد فلا تثبت الزيادة إلا بتوقيف لا معارض له أو اتفاق.

قال أبو عمر: أي اتفاق يكون على جوازها عن سبعة!! ومالك والليث يقولان: لا تجزئ البدنة إلا عن سبعة إلا أن يذبحها الرجل على أهل بيته فتجوز عن سبعة حينئذ، وعن أقل وعن أكثر، وسلفهما في ذلك أبو أيوب الأنصاري وأبو هريرة وغيرهما^(٣).

قال الشوكاني: وقد اختلف في البدنة فقالت الشافعية، والحنفية، والجمهور: إنها تجزئ عن تبعة، وقالت العترة وإسحاق بن راهويه وابن خزيمة: إنها تجزئ عن عشرة، وهذا هو الحق هنا لحديث ابن عباس المتقدم في باب: إن البدنة من الإبل والبقر عن سبع شياه والأول هو الحق في الهدي للأحاديث المتقدمة هنالك. وأما البقرة فتجزئ عن سبعة فقط اتفاقا في الهدي والأضحية (3).

قلت: الجهاهير من أهل العلم يقولون: أن البدنة لا تجزئ إلا عن سبع فقط وأما حديث ابن عباس فمنهم من قال: منسوخ ومنهم من حمله على جواز اشتراك العشرة في البدنة في الهدي. وفي الحديث حسين ابن واقد قال فيه الإمام أحمد: في أحاديثه

⁽١) الاستذكار (٥/ ٢٣٩).

⁽٢) بداية المجتهد (٢/ ١٩٧،١٩٦).

⁽٣) الاستذكار (٥/ ٢٤١).

⁽٤) نيل الأوطار (٥/ ١٤٣).

زيادة لا أدري إيش هي.

وقال الترمذي: حديث ابن عباس حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث الفضل بن موسى. انظر: السنن.

وقد نقلنا الرد على هذا القول في أول المسألة.

مسألة: ولا تجزئ الشاة إلا عن أهل بيت واحد

وذلك لما رواه مسلم من حديث عائِشَة، ﴿ اللهُ عَائِشَة اللهُ عَلَيْهُ أَمَر بِكَبْشٍ أَقُرَنَ يَطَأُ فِي سَوَادٍ، فَلَأُرُ فِي سَوَادٍ، فَأُتِيَ بِهِ لِيُضَحِّيَ بِهِ، فَقَالَ لَهَا: «يَا عَائِشَةُ، هَلَمِّي اللَّذِيَة »، ثُمَّ قَالَ: «اشْحَذِيهَا بِحَجَرٍ »، فَفَعَلَتْ: ثُمَّ أَخَذَهَا، وَأَخَذَ الْكَبْشِ فَأَضْجَعَهُ، ثُمَّ ذَبَحَهُ، ثُمَّ قَالَ: «بِاسْمِ الله، اللّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ مُحَمَّدٍ، وَآلِ مُحَمَّدٍ، وَمِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ، ثُمَّ ضَحَى بِهِ » (١).

وعن عطاء بن يسار يقول: سألت أبا أيوب الأنصاري: كيف كانت الضحايا على عهد رسول الله ﷺ؟ فقال: كان الرجل يضحي بالشاة عنه وعن أهل بيته، فيأكلون ويطعمون حتى تباهى الناس، فصارت كها ترى (٢).

وعن أبي سريحة، قال: «حملني أهلي على الجفاء بعد ما علمت من السنة، كان أهل البيت يضحون بالشاة والشاتين، والآن يبخلنا جيراننا»(٣).

⁽١) أخرجه مسلم (١٩٦٧)، وأبو داود (٢٧٩٢)، وأحمد (٦/ ٧٨).

⁽۲) إسناده صحيح: أخرجه الترمذي (١٥٠٥)، وابن ماجه (٣١٤٧)، ومالك في الموطأ (٢/ ٤٨٦)، والطبراني (٣٩٢٠)، والبغوي في شرح السنة (٤/ ٣٥٧)، كلهم من طرق عن يحيى ابن موسى، قال: حدثنا أبو بكر الحنفي، قال: حدثنا الضحاك بن عثمان قال: حدثني عمارة بن عبد الله قال: سمعت عطاء بن يسار يقول: سألت أبا أيوب الأنصاري: عن رسول الله على الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وعمارة بن عبد الله مدني، وقد روى عنه مالك بن أنس والعمل على هذا عند بعض أهل العلم، وهو قول أحمد، وإسحاق، واحتجا بحديث النبي على فضحى بكبش، فقال: هذا عمن لم يضح من أمتي، وقال بعض أهل العلم: لا تجزي الشاة إلا عن نفس واحدة، وهو قول عبد الله بن المبارك، وغيره من أهل العلم.

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن ماجه (٣١٤٨)، وعبد الرزاق (٨١٥٠)، والطبراني (٣٠٥٦<u>)،</u>

وعن عكرمة، أن أبا هريرة كان يذبح الشاة يقول أهله: وعنا، فيقول: $(e^{(1)})$.

وعَنْ زُهْرَةَ بْنِ مَعْبَدٍ، عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ الله بْنِ هِشَام، وَكَانَ قَدْ أَدْرَكَ النَّبِيَ عَلَيْهُ، وَذَهَبَتْ بِهِ أُمُّهُ زَيْنَبُ بِنْتُ مُمَيْدٍ إِلَى رَسُولِ الله عَلَيْهُ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ الله بَايِعْهُ، فَقَالَ: (هُوَ صَغِيرٌ فَمَسَحَ رَأْسَهُ وَدَعَا لَهُ) وَعَنْ زُهْرَةَ بْنِ مَعْبَدٍ، أَنَّهُ كَانَ يَخْرُجُ بِهِ جَدَّهُ عَبْدُ الله (هُوَ صَغِيرٌ فَمَسَحَ رَأْسَهُ وَدَعَا لَهُ) وَعَنْ زُهْرَةَ بْنِ مَعْبَدٍ، أَنَّهُ كَانَ يَخْرُجُ بِهِ جَدَّهُ عَبْدُ الله بن هِ هَام إِلَى السَّوقِ، فَيَشْرَى الطَّعَامَ، فَيَلْقَاهُ ابْنُ عُمَرَ، وَابْنُ الزَّبِيرِ عَنَى فَيَقُولانِ لَهُ: ﴿ أَشُرِكُنَا فَإِنَّ النَّبِي عَلِيهٌ قَدْ دَعَا لَكَ بِالْبَرَكَةِ »، فَيَشْرَكُهُمْ، فَرُبَّمَا أَصَابَ الرَّاحِلَةَ كَمَا فَيَهُ وَيَعْمَثُ بِهَا إِلَى المَنْزِلِ (٢٠).

🗐 وقد اختلف أهل العلم في هذه المسألة على قولين:

🕸 القول الأول: أن اشتراك أهل البيت الواحد في الشاة جائز.

وبه قالت المالكية والشافعية والحنابلة والليث والأوزاعي.

وإليك أقوالهم بالتفصيل:

قال بدر الدين العيني: والليث والأوزاعي: يجوز الشاة عن أهل بيت واحد (٣).

قال سحنون: قلت: أرأيت من اشترى أضحية عن نفسه ثم بدا له بعد أن نواها أضحية لنفسه أن يشرك فيها أهل بيته، أيجوز له ذلك عند مالك؟

قال: نعم في رأيي، ولم أسمع من مالك فيه شيئا؛ لأنه كان يجوز له أن يشركهم

والبيهقي (١٨٨٣٤)، كلهم من طرق عن إسحاق بن منصور قال: أنبأنا عبد الرحمن بن مهدي، ومحمد بن يوسف، (ح) وحدثنا محمد بن يحيى قال: حدثنا عبد الرزاق، جميعا عن سفيان الثوري، عن بيان، عن الشعبي، عن أبي سريحة، به.

⁽١) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٨١٥٢) قال: عن الثوري، عن خالد، عن عكرمة، عن أبي هريرة به.

⁽٢) أخرجه البخاري (٢٥٠١).

⁽٣) البناية شرح الهداية (١٥/١٢).

أولا، قال: والهدي عند مالك مخالف للضحايا(١١).

قال الخطابي: وفي قوله تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد دليل على أن الشاة الواحدة تجزئ عن الرجل وأهله وإن كثروا، وروي عَن أبي هريرة وابن عمر أنها كانا يفعلان ذلك، وأجازه مالك والأوزاعي والشافعي وأحمد، وكره ذلك الثوري وأبو حنيفة (٢).

قال البغوي: أَمَّا الشَّاةُ الْوَاحِدَةُ، فَلا تُجْزِئُ إِلا عَنْ وَاحِدٍ، قَالَ يَعْلَاثُهُ: فَلَوْ ذَبَحَهَا عَنْ نَفْسِهِ، وَأَهْلِ بَيْتِهِ، فَحَسَنٌ، فَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ عَيْكِيْ النَّهُ ضَحَّى بِكَبْشٍ، وَقَالَ: «هَذَا عَنِي وَعَمَّنْ لَمْ يُضَحِّ مِنْ أُمَّتِي "".

القول الثانى: أن اشتراك أهل البيت الواحد في الشاة مكروه:

وبه قال الثوري وأبو حنيفة.

□ وإليك أقوالهم:

قال ابن قدامة: وكره ذلك الثوري وأبو حنيفة؛ لأن الشاة لا تجزئ عن أكثر من واحد، فإذا اشترك فيها اثنان، لم تجز عنهما، كالأجنبيين(٤).

وفي الموطأ برواية محمد الحسن: ولا يجوز شاة إلا عن الواحد. وهو قول أبي حنيفة والعامة من فقهائنا^(٥).

⁽١) المدونة (١/ ٤٩٧).

⁽٢) معالم السنن (٢/ ٢٢٨).

⁽٣) شرح السنة (٤/ ٣٥٦).

⁽٤) المغنى (١١/ ٩٨).

⁽٥) موطأ الإمام مالك رواية محمد بن الحسن (٢/ ٥٩٥).

مسألة: في استحباب ترك تقليم الأظافر والأخذ من الشعر لمن أرد أن يضحي ودخل عليه العشر من ذي الحجة

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهُ قَالَ: «إِذَا دَخَلَتِ الْعَشْرُ، وَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُضَحِّيَ، فَلَا يَمَسَّ مِنْ شَعَرِهِ وَبَشَرِهِ شَيْئًا»، قِيلَ لِسُفْيَانَ: فَإِنَّ بَعْضَهُمْ لَا يَرْفَعُهُ، قَالَ: «لَكِنِي أَرْفَعُهُ» (١).

قال ابن عبد البر: هذا الحديث رواه شعبة عن مالك عن عمرو بن مسلم عن سعيد بن المسيب عن أم سلمة عن النبي ﷺ، ورواه ابن عيينة عن عبد الرحمن بن حميد عن سعيد بن المسيب عن أم سلمة رفعه إلى النبي ﷺ.

قال: وقد رواه يحيى بن سعيد القطان عن عبد الرحمن بن حميد هكذا، ولكنه وقفه على أم سلمة.

قال: وقد رواه محمد بن عمرو عن شيخ مالك قيل له: إن قتادة يروي عن سعيد ابن المسيب أن أصحاب النبي على كانوا إذا اشتروا ضحاياهم أمسكوا عن شعورهم وأظفارهم إلى يوم النحر فقال: هذا يقوي هذا ولم يره خلافا ولا ضعفه، قال أبو عمر: حديث قتادة هذا اختلف فيه على قتادة، وكذلك حديث أم سلمة مختلف فيه، وفي رواته من لا تقوم به حجة وأكثر أهل العلم يضعفون هذين الحديثين.

وقد ذكر عمران بن أنس أنه سأل مالكا عن حديث أم سلمة هذا فقال: ليس من حديثي قال: فقلت لجلسائه: قد رواه عنه شعبة وحدث به عنه وهو يقول: ليس من حديثي فقالوالي: إنه إذا لم يأخذ بالحديث قال فيه: ليس من حديثي قال أبو عمر: إن ابن أنس هذا مدني في سن مالك بن أنس يكنى أبا أنس، وليس هو عمران بن أبي أنس أبو شعيب المدني وعمران بن أبي أنس أوثق من عمران بن أنس فقف على ذلك.

حدثنا عبد الوارث حدثنا قاسم حدثنا أحمد بن زهير بن حرب حدثنا يحيى بن

⁽۱) أخرجه مسلم (۱۹۷۷)، وأحمد (۲/۲۸۹)، والنسائي (۲۳۱۶) (۱۹۹۱)، وابن ماجه (۳۱٤۹).

أيوب حدثنا معاذ بن معاذ العنبري حدثنا محمد بن عمرو حدثنا عمرو بن مسلم بن عمارة بن أكيمة الليثي قال: سمعت سعيد بن المسيب يقول: سمعت أم سلمة تقول: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ كَانَ لَهُ ذَبْحٌ يَذْبَحُهُ فَإِذَا أَهَلَّ هِلَالُ ذِي الحِجَةِ فَلَا يَأْخُذُ مِنْ شَعْرِه وَلَا مِنْ أَظْفَارِهِ شَيْئًا.

وبه عن أحمد بن زهير قال: حدثنا موسى بن إسهاعيل حدثنا حماد بن سلمة عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن سعيد بن المسيب أن رسول الله على قال: إذا دخل الرجل في العشر وابتاع أضحيته فليمسك عن شعره وأظفاره قلت: النساء؟ قال: أما النساء فلا لم يذكر ابن عقيل في حديثه أم سلمة قال: وحدثنا موسى بن إسهاعيل حدثنا حماد بن سلمة عن قتادة عن كثير بن أبي كثير مولى عبد الرحمن بن سمرة عن يحيى بن يعمر أن على بن أبي طالب قال: إذا دخل العشر واشترى أضحيته أمسك عن شعره وأظفاره قال: قتادة فأخبرت بذلك سعيد بن المسيب فقال: كذلك كانوا يقولون)(۱).

قال ابن عبد البر: ومذهب مالك أنه لا بأس بحلق الرأس وتقليم الأظفار وقص الشارب في عشر ذي الحجة، وهو مذهب سائر الفقهاء بالمدينة والكوفة، وقال الليث بن سعد وقد ذكر له حديث سعيد بن المسيب عن أم سلمة أن النبي على قال: «مَنْ أَهَلَ عَلَيْهِ مِنْكُمْ هِلَالُ ذِي الحِجَّةِ وَأَرَادَ أَنْ يُضَحِي فَلَا يَأْخُذُ مِنْ شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ حَتَّى يُضَحِّي فقال الليث: قد روي هذا والناس على غير هذا، وقال الأوزاعي: إذا اشترى أضحتيه بعد ما دخل العشر فإنه يكف عن قص شاربه وأظفاره وإن اشتراها قبل أن يدخل العشر فلا بأس، واختلف قول الشافعي في ذلك فمرة قال: من أراد أن يضحي لم يمس في العشر من شعره شيئا ولا من أظفاره.

وقال في موضع آخر: أحب لمن أراد أن يضحي أن لا يمس في العشر من شعره ولا من أظفاره شيئا حتى يضحي، لحديث أم سلمة، فإن أخذ من شعره وأظفاره فلا بأس؛ لأن عائشة قالت: كنت أفتل قلائد هدي رسول الله عليه الحديث، وذكر الأثرم

⁽١) التمهيد (١٧/ ٢٣٨).

أن أحمد بن حنبل كان يأخذ بحديث أم سلمة هذا فقيل له: فإن أراد غيره أن يضحي وهو لا يريد أن يضحي فقال: إذا لم يرد أن يضحي لم يمسك عن شيء، إنها قال: إذا أراد أحدكم أن يضحي، وقال: ذكرت لعبد الرحمن بن مهدي حديث عائشة: كان النبي عليه إذا بعث بالهدي، وحديث أم سلمة: إذا دخل العشر، فبقي عبد الرحمن ولم يأت بجواب فذكرته ليحيى بن سعيد فقال يحيى: ذاك له وجه، وهذا له وجه، يأت بجواب فذكرته ليحيى بن سعيد فقال يحيى: ذاك له وجه، وهذا له وجه، على عائشة إذا بعث بالهدي وأقام، وحديث أم سلمة إذا أراد أن يضحي بالمصر، قال أحمد: وهكذا أقول. قبل له: فيمسك عن شعره وأظفاره؟ قال: نعم، كل من أراد أن يضحي. فقيل له: هذا على الذي بمكة؟ فقال: لا بل على المقيم (۱).

قال الشافعي: وآمر من أراد أن يضحي أن لا يمس من شعره شيئا اتباعا واختيارا بدلالة السنة، وروت عائشة أنها كانت تفتل قلائد هدي رسول الله ثم يقلدها هو بيده ثم يبعث بها، فلم يحرم عليه شيء أحله الله له حتى نحر الهدي (٢).

قال النووي: قوله على الله المعارد العشر وأراد أَحدُكُم أَنْ يُضَحِّي فَلَا يَمَسَّ مِنْ شَعْرِهِ، وَلَا بَشَرِهِ شَيْئًا وَفَى رَواية: "فَلَا يَأْخُذَنَّ شَعْرًا وَلَا يُقلِمَنَّ ظُفْرًا»، واختلف العلماء فيمن دخلت عليه عشر ذي الحجة وأراد أن يضحي: فقال سعيد بن المسيب وربيعة وأحمد وإسحاق وداود وبعض أصحاب الشافعي: أنه يحرم عليه أخذ شيء من شعره وأظفاره حتى يضحي في وقت الأضحية، وقال الشافعي وأصحابه: هو مكروه كراهة تنزيه وليس بحرام، وقال أبو حنيفة: لا يكره، وقال مالك في رواية: لا يكره، وفي رواية: يكره، وفي رواية: يحرم في التطوع دون الواجب، واحتج من حرم بهذه الأحاديث واحتج الشافعي والآخرون بحديث عائشة واحتج الشافعي والآخرون بحديث عائشة واحتج من عرم أفتل قلائد هدي رسول الله عليه شيء أحله الله علي من عرم عليه شيء أحله الله عني ينحر هديه والبخاري ومسلم.

قال الشافعي: البعث بالهدي أكثر من إرادة التضحية فدل على أنه لا يحرم ذلك،

⁽۱) التمهيد (۱۷/ ۲۳۲).

⁽۲) شرح مسلم (۱۳۸/۱۳۸، ۱۳۹).

وحمل أحاديث النهي على كراهة التنزيه قال أصحابنا: والمراد بالنهي عن أخذ الظفر والشعر النهى عن إزالة الظفر بقلم أوكسر أو غيره، والمنع من إزالة الشعر بحلق أو تقصير أو نتف أو إحراق أو أخذه بنورة أو غير ذلك، وسواء شعر الإبط والشارب والعانة والرأس وغير ذلك من شعور بدنه، قال إبراهيم المروزى وغيره من أصحابنا: حكم أجزاء البدن كلها حكم الشعر والظفر، ودليله الرواية السابقة فلايمس من شعره وبشره شيئا. قال أصحابنا: والحكمة في النهي أن يبقى كامل الأجزاء ليعتق من النار، وقيل: التشبه بالمحرم قال أصحابنا: هذا غلط؛ لأنه لايعتزل النساء ولايترك الطيب واللباس وغير ذلك مما يتركه المحرم (۱).

قال الماوردي: قال الشافعي: «وأمر من أراد أن يضحي أن لا يمس من شعره شيئا اتباعا واختيارا بدلالة السنة وروت عائشة أنها كانت تفتل قلائد هدي رسول الله عليه ثم يقلدها هو بيده ثم يبعث بها فلم يحرم عليه شيء أحله الله له حتى نحر الهدي»(٢).

قال أحمد بن عمر الأنصاري أبو العباس القرطبي: ومن باب: «إذا دخل العشر وأراد أن يضحي فلا يمس من شعره ولا من بَشَره شيئًا» أخذ بظاهر هذا النهي أحمد، وإسحاق، وابن المنذر؛ فمنعوا ذلك. ورأى الشافعي: أن ذلك محمله على الندب. وحكي عن مالك. والمشهور من مذهبه: أن ذلك يجوز. وهو مذهب أهل الرأي. وقال الليث: قد جاء هذا الحديث، وأكثر الناس على خلافه. وقد استدل أصحابنا على الجواز بقول عائشة وشف : كان رسول الله على على من المدينة، فأفتل قلائد هديه، ثم لا يجتنب شيئًا مما يجتنبه المحرم.

وظاهر هذا العموم: أنَّه ما كان يجتنب حلق شعر، ولا قص ظُفُر ولا غيرهما. قال الطحاوي: ولما رأينا الجماع الذي يُفسد الحج لا يحرم على من دخل عليه العشر

⁽۱) شرح مسلم (۱۳۸/۱۳۸).

⁽٢) الحاوي (١٥/ ٧٣).

وأراد الأضحية، وهو أغلظ؛ كان أحرى وأولى أن لا يحرم عليه غير ذلك(١).

قال ابن قدامة: قال: (ومن أراد أن يضحي، فدخل العشر، فلا يأخذ من شعره ولا بشرته شيئا) ظاهر هذا تحريم قص الشعر. وهو قول بعض أصحابنا. وحكاه ابن المنذر عن أحمد وإسحاق وسعيد بن المسيب. وقال القاضي، وجماعة من أصحابنا: هو مكروه، غير محرم.

وبه قال مالك والشافعي؛ لقول عائشة: كنت أفتل قلائد هدي رسول الله ﷺ ثم يقلدها بيده، ثم يبعث بها،ولا يحرم عليه شيء أحله الله له، حتى ينحر الهدي. متفق عليه.

وقال أبو حنيفة: لا يكره ذلك؛ لأنه لا يحرم عليه الوطء واللباس، فلا يكره له حلق الشعر، وتقليم الأظفار، كما لو لم يرد أن يضحي. ولنا ما روت أم سلمة، عن رسول الله على أنه قال: «إذَا دَخَلَ العَشْرُ، وَأَرَادَ أَحَدُكُم أَنْ يُضَحِّي، فَلَا يَأْخُذُ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا مِنْ أَظْفَارِهِ شَيْئًا، حَتَّى يُضَحِّي». رواه مسلم، ومقتضى النهي التحريم، وهذا يرد القياس ويبطله، وحديثهم عام، وهذا خاص يجب تقديمه، بتنزيل العام على ما عدا ما تناوله الحديث الخاص؛ ولأنه يجب حمل حديثهم على غير محل النزاع لوجوه؛ منها أن النبي على لم يكن ليفعل ما نهى عنه وإن كان مكروها، قال الله تعالى إخبارا عن شعيب ﴿ وَمَا أُريدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَا أَنْهَلَكُمْ عَنْهُ ﴾ [مود: ٨٨].

ولأن أقل أحوال النهي أن يكون مكروها، ولم يكن النبي على لله ليفعله، فيتعين حمل ما فعله في حديث عائشة على غيره؛ ولأن عائشة تعلم ظاهرا ما يباشرها به من المباشرة، أو ما يفعله دائها، كاللباس والطيب، فأما ما يفعله نادرا، كقص الشعر، وقلم الأظفار، مما لا يفعله في الأيام إلا مرة، فالظاهر أنها لم ترده بخبرها، وإن احتمل إرادتها إياه، فهو احتمال بعيد، وما كان هكذا، فاحتمال تخصيصه قريب، فيكفي فيه أدنى دليل، وخبرنا دليل قوي، فكان أولى بالتخصيص؛ ولأن عائشة تخبر عن فعله وأم سلمة عن قوله، والقول يقدم على الفعل لاحتمال أن يكون فعله خاصا

⁽١) المفهم لما أشكل من كتاب تلخيص مسلم (٢/ ٦٦٧).

له.

إذا ثبت هذا، فإنه يترك قطع الشعر وتقليم الأظفار، فإن فعل استغفر الله تعالى. ولا فدية فيه إجماعا، سواء فعله عمدا أو نسيانا(١).

مسألة: في وقت ذبحها

أما عن وقت الأضحية فينبغي أن يذبحها بعد الصلاة، وهذا بإجماع أهل العلم وإليك نقل الإجماع:

قال ابن المنذر: وأجمعوا على أن الضحايا لا يجوز ذبحها قبل طلوع الفجر من يوم النحر (٢).

قال ابن عبد البر: وأجمعوا على أن الذبح لأهل الحضر لا يجوز قبل الصلاة لقوله: «وَمَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَتِلْكَ شَاةَ لحم»(٣).

قال النووي: وأما وقت الأضحية فينبغي أن يذبحها بعد صلاته مع الإمام وحينئذ تجزيه بالإجماع. قال ابن المنذر: وأجمعوا أنها لاتجوز قبل طلوع الفجر يوم النحر، واختلفوا فيها بعد ذلك فقال الشافعي وداود وبن المنذر وآخرون: يدخل وقتها إذا طلعت الشمس ومضي قدر صلاة العيد وخطبتين فإن ذبح بعد هذا الوقت أجزأه سواء صلى الإمام أم لا وسواء صلى الضحي أم لا، وسواء كان من أهل الأمصار أو من أهل القرى والبوادي والمسافرين، وسواء ذبح الإمام أضحيته أم لا.

وقال عطاء وأبو حنيفة: يدخل وقتها في حق أهل القرى والبوادي إذا طلع الفجر الثاني ولا يدخل في حق أهل الأمصار حتى يصلي الإمام ويخطب فإن ذبح قبل ذلك لم يجزه.

وقال مالك: لا يجوز ذبحها إلا بعد صلاة الإمام وخطبته وذبحه. وقال أحمد: لا يجوز قبل صلاة الإمام ويجوز بعدها قبل ذبح الإمام وسواء عنده أهل الأمصار

⁽١) المغنى (٩/ ٤٣٧).

⁽٢) الإجماع لابن المنذر (١/ ٦٠).

⁽٣) التمهيد (٢٣/ ١٨٢).

والقرى ونحوه عن الحسن. والأوزاعى وإسحاق بن راهويه، وقال الثوري: لا يجوز بعد صلاة الإمام قبل خطبته وفي أثنائها وقال ربيعة فيمن لا إمام له: إن ذبح قبل طلوع الشمس لا يجزيه وبعد طلوعها يجزيه (١).

وعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَهِنَّهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلاَةِ فَإِنَّمَا ذَبَحَ لِنَفْسِهِ، وَمَنْ ذَبَحَ بَعْدَ الصَّلاَةِ فَقَدْ تَمَّ نُسُكُهُ، وَأَصَابَ سُنَّةَ الْمُسْلِمِينَ»(٢).

وَعَنِ البَرَاءِ عَلَيْهِ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ عَلَيْهِ يَخْطُبُ، فَقَالَ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا نَبْدَأُ بِهِ مِنْ يَوْمِنَا هَذَا أَنْ نُصَلِّى، ثُمَّ نَرْجِعَ فَنَنْحَر، فَمَنْ فَعَلَ هَذَا فَقَدْ أَصَابَ سُنَّتَنَا، وَمَنْ نَحَرَ فَإِنَّهَا هُوَ خُمْ يُقَدِّمُهُ لِأَهْلِهِ، لَيْسَ مِنَ النَّسُكِ فِي شَيْءٍ» فَقَالَ أَبُو بُرْدَةَ: يَا رَسُولَ الله، ذَبَحْتُ هُوَ خُمْ يُقَالَ أَبُو بُرْدَةَ: يَا رَسُولَ الله، ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أَصَلِّيَ، وَعِنْدِي جَذَعَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُسِنَّةٍ؟ فَقَالَ: «اجْعَلْهَا مَكَانَهَا، وَلَنْ تَجْزِي - قَبْلَ أَنْ أَصَلِّيَ، وَعِنْدِي جَذَعَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُسِنَّةٍ؟ فَقَالَ: «اجْعَلْهَا مَكَانَهَا، وَلَنْ تَجْزِي - عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ» (٣).

وعن الأَسْوَدُ بْنُ قَيْسٍ، قال: سَمِعْتُ جُنْدَبَ بْنَ سُفْيَانَ البَجَلِيَّ، قَالَ: شَهِدْتُ النَّبِيَّ عَلَيْهِ مَكَانَهَا أُخْرَى، وَمَنْ لَمْ النَّبِيَ عَلَيْهِ مَكَانَهَا أُخْرَى، وَمَنْ لَمْ النَّبِيَ عَلَيْهِ مَكَانَهَا أُخْرَى، وَمَنْ لَمْ يَضَلِّي فَلْيُعِدْ مَكَانَهَا أُخْرَى، وَمَنْ لَمْ يَذْبَحْ فَلْيَذْبَحْ » (٤٠).

مسألة: وأما آخر وقت التضحية

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسألة على أقوال:

🕸 القول الأول: أن أيام النحر هو اليوم الأضحي فقط:

قال ابن عبد البر: واختلفوا فيها بعد ذلك فروي عن ابن سيرين أن الأضحى يوم واحد يوم النحر وحده وعن سعيد بن جبير وجابر بن زيد أن الأضحى في الأمصار يوم واحد وبمنى ثلاثة أيام (٥).

⁽۱) شرح مسلم (۱۳/۱۳).

⁽٢) أخرجه البخاري (٥٥٤٦)، ومسلم (١٩٦١).

⁽٣) أخرجه البخاري (٥٦٠) النسائي (١٥٦٣).

⁽٤) أخرجه البخاري (٥٦٦)، ومسلم (١٩٦٠)، والنسائي (٤٣٦٨)، وأحمد (٤/٣١٣).

⁽٥) التمهيد (٢٣/ ١٩٦).

﴿وَيَذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ فِي ٓ أَيَّامِ مَعْلُومَتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنْ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَمِّ فَكُلُواْ مِنْهَا وَأَطْعِمُواْ ٱلْبَآبِسَ ٱلْفَقِيرَ﴾[الحج:٢٨]

قال ابن رشد: اختلفوا في الأيام المعلومات على القولين المتقدمين.

وأما من قال: يوم النحر فقط فبناء على أن المعلومات هي العشر الأول. قال: وإذا كان الإجماع قد انعقد أنه لا يجوز الذبح منها إلا في اليوم العاشر، وهي محل الذبح المنصوص عليها ؛ فواجب أن يكون الذبح إنها هو يوم النحر فقط(١).

ولا خلاف بينهم أن الأيام المعدودات هي أيام التشريق، وأنها ثلاثة بعد يوم النحر.

قال ابن عبد البر: وأجمعوا على أن قوله ﷺ: ﴿ وَيَذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ فِي أَيَّامِ مَّعْلُومَتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُم مِّنْ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَامِ ﴾ إنها قصد به أيام الذبح والنحر (٢).

⁽١) بداية المجتهد (٢/ ٢٠٠).

⁽٢) المصدر السابق.

وَكَانَ مُحَمَّدٌ إِذَا ذَكَرَهُ قَالَ: صَدَقَ النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ قَالَ - أَلاَ هَلْ بَلَّغْتُ، أَلاَ هَلْ بَلَغْتُ مَرَّتَيْنِ»(١).

القول الثاني: أن أيام النحريوم الأضحي ويومان بعده:

قال ابن رجب: وقالت طائفة: الأيام المعلومات: يوم النحر ويومان بعده، روي عن ابن عمر وغيره من السلف. وقالوا: هي أيام الذبح. وروي - أيضاً - عن علي وابن عباس، وعن عطاء الخراساني والنخعي (٢).

قال ابن عبد البر: قال مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر قال: الأضحى يومان بعد يوم الأضحى وعن مالك أنه بلغه عن علي بن أبي طالب مثل ذلك.

قال أبو عمر قول ابن عمر يومان بعد يوم الأضحى يريد بعد يوم النحر وهو العاشر من ذي الحجة والأضحى عنده ثلاثة أيام يوم النحر ويومان بعده، وهي الأيام المعلومات عنده وهو قول علي الله وبه قال مالك وأصحابه وأبو يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي (٣).

واستدلوا بأحد الأوجه في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَيَذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ فِي أَيَّامِ مَّعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُم مِّنْ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعُمِ فَكُلُواْ مِنْهَا وَأَطْعِمُواْ ٱلْبَآبِسَ ٱلْفَقِيرَ ﴾ [الحج: ٢٨].

قال مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر قال: الأضحى يومان بعد يوم الأضحى وعن مالك أنه بلغه عن على بن أبي طالب مثل ذلك.

كرقول الأحناف:

قال السرخسي: ثم يختص جواز الأداء بأيام النحر وهي ثلاثة أيام عندنا قال - عليه الصلاة والسلام: «أَيَّامُ النَّحْرِ ثَلَاثَةٌ أَفْضَلُهَا أَوَّلْهَا. فَإِذَا غَرَبَتْ الشَّمْسُ مِنَ اليَوْمِ الثَّالِثِ لِمْ تَجُزْ التَّضْحِيَةُ بَعْدَ ذَلِكَ (٤).

⁽١) أخرجه البخاري (٥٥٥٠)، ومسلم (١٦٧٩).

⁽٢) فتح الباري لابن رجب (٩/٥).

⁽٣) التمهيد (٥/ ٢٤٣).

⁽٤) المبسوط (١٢/ ٩).

كرقول المالكية:

قال ابن عبد البر: قال مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر قال: الأضحى يومان بعد يوم الأضحى وعن مالك أنه بلغه عن علي بن أبي طالب مثل ذلك.

قال أبو عمر قول ابن عمر: يومان بعد يوم الأضحى يريد بعد يوم النحر وهو العاشر من ذي الحجة والأضحى عنده ثلاثة أيام يوم النحر ويومان بعده وهي الأيام المعلومات عنده، وهو قول علي الله على مالك وأصحابه وأبو يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي (١).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: آخر الوقت، وآخره آخر اليوم الثاني من أيام التشريق فتكون أيام النحر ثلاثة؛ يوم العيد، ويومان بعده. وهذا قول عمر، وعلي، وابن عمر، وابن عباس، وأبي هريرة، وأنس. قال أحمد: أيام النحر ثلاثة، عن غير واحد من أصحاب رسول الله عليه وفي رواية، قال: خمسة من أصحاب رسول الله عليه وله يذكر أنسا. وهو قول مالك، والثوري، وأبي حنيفة. وروي عن علي، آخر أيام التشريق (٢).

القول الثالث: أن النحر يوم الأضحي وثلاثه أيام بعده:

وبه قالت الشافعية.

واستدلوا لقولهم بالحديث الذي رواه الإمام أحمد وغيره عن نافع بن جبير بن مطعم، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ، قال: «أَيَّامُ التَّشْرِيقِ كُلُّهَا ذَبْحٌ»(٣).

⁽١) التمهيد (٥/ ٢٤٣).

⁽٢) المغنى (٩/ ٣٥٣).

⁽٣) إسناده ضعيف: أخرجه أحمد (٤/ ٨٢)، والبيهقي (١٩٠٢١) من طريق أبي المغيرة عن سعيد عبد العزيز عن سليمان بن موسي عن جبير بن مطعم عن النبي ﷺ. وقال البيهقي: مرسل يعني بذلك الانقطاع الذي بين سليمان بن موسي وجبير بن مطعم.

وأخرجه البزار (١١٢٦)، وابن حبان (٣٨٥٤)، وابن عدي (٣/ ١١١٨)، والبيهقي (١٩٠٢٣)، وابن حزم (٧/ ١٨٨)، كلهم من طرق عن أبي نصر التهار عن سعيد بن عبد العزيز عن سليهان

كرقول الشافعية:

قال البيهقي: أخبرنا أبو سعيد، حدثنا أبو العباس، أخبرنا الربيع، أخبرنا الشافعي قال: «الأضحى جائز يوم النحر، وأيام منى كلها لأنها أيام النسك»(١).

♦ القول الرابع: أن أيام النحر إلي آخر ذي الحجة:

وبه قال ابن حزم.

واستدل على ذلك بها رواه الدارقطني من طريقه عن محمد بن إبراهيم حدثني أبو سلمة وسليهان بن يسار أنه بلغهها أن رسول الله ﷺ قال: «الضَّحَايَا إِلَى آخِرِ الشَّهْر لمنْ أَرَادَ أَنْ يَسْتَأْنِي ذَلِكَ»(٢).

قال ابن حزم: الأضحى إلى هلال المحرم لمن استأنى بذلك. قال أبو محمد: أما من قال النحر: يوم الأضحى وحده فقال: إنه مجمع عليه وما عداه فمختلف فيه؛ فلا توجد شريعة باختلاف لا نص فيه.

قال على: صدقوا، والنص يجيز قولنا على ما نأتي به بعد هذا - إن شاء الله تعالى.

ابن موسي عن عبد الرحمن بن أبي الحسين عن جبير بن مطعم. قلت: وعبد الرحمن بن أبي الحسين «ضعيف».

وأخرجه الطبراني (١٥٨٣)، والدارقطني (٢٢٠٣)، والبيهقي (١٩٠٢١)، كلهم من طرق سويد ابن سعيد بن عبد العزيز عن سليهان بن موسي عن نافع بن جبير عن أبيه فجعل نافع بن جبير في الإسناد، وسويد بن عبد العزيز «ضعيف».

قلت: وهذا الحديث مداره على سليهان بن موسى الأموي، وقد اضطرب فيه كها ترى، وقال البخاري: عنده مناكير، وقال النسائي: أحد الفقهاء وليس بالقوي في الحديث، وقال أبو حاتم: محله الصدق وفي حديثه اضطراب.

(١) معرفة السنن والآثار (١٤/٦٤).

(٢) مرسل: أخرجه أبو داود (٣٧٧)، والدارقطني (٤٧٤٢)، والبيهقي (١٩٢٥٦)، كلهم من طرق مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبَانُ، حَدَّثَنَا عَنْ يَحْيَى، أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَهُ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَسُلَيُهَانَ بْنِ يَسَارٍ أنه بلغهما أن رسول الله ﷺ. وأبي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَسُلَيُهَانَ ابْنِ يَسَارٍ له بلغهما أن رسول الله ﷺ. وأبي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَسُلَيُهَانَ ابْنِ يَسَارٍ لم يدركا النبي ﷺ.

وأما من قال بقول أبي حنيفة، ومالك، فإنهم احتجوا بأنه قول روي عن عمر، وعلي، وابن عمر، وابن عباس، وأبي هريرة، وأنس، ولا يعرف لهم من الصحابة عنالف، ومثل هذا لا يقال بالرأي.

قال على: قد ذكرنا قضايا عظيمة خالفوا فيها جماعة من الصحابة الله لا يعرف لهم منهم مخالف، فكيف، ولا يصح شيء مما ذكرنا إلا عن أنس وحده على ما بينا قبل وإن كان هذا إجماعا فقد خالف عطاء، وعمر بن عبد العزيز، والحسن، والزهري، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وسليهان بن يسار: الإجماع، وأف لكل إجماع يخرج عنه هؤلاء. وقد روينا، عن ابن عباس ما يدل على خلافه لهذا القول، ولا نعلم لمن قال: أربعة أيام حجة - أيضا، إلا أن أيام منى ثلاثة أيام يوم النحر فقط وليس هذا حجة.

قال أبو محمد: الأضحية فعل خير وقربة إلى الله - تعالى - وفعل الخير حسن في كل وقت، قال الله تعالى: ﴿وَٱلْبُدُنَ جَعَلْنَهَا لَكُم مِّن شَعَتِيرِ ٱللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ ﴾ كل وقت، قال الله تعالى وقتا من وقت، ولا رسوله عِنْه، فلا يجوز تخصيص وقت بغير نص، فالتقريب إلى الله تعالى بالتضحية حسن ما لم يمنع منه نص أو إجماع، ولا نص في ذلك، ولا إجماع إلى آخر ذي الحجة. وقد روينا خبرا يلزمهم الأخذ به، وأما نحن فلا نحتج به ويعيذنا الله تعالى من أن نحتج بمرسل، وهو ما ناه أحمد بن عمر ابن أنس نا عبد الله بن الحسين بن عقال نا إبراهيم بن محمد الدينوري نا محمد بن أحد بن الجهم نا أحمد بن الهيشم (۱).

خلاصة المسألة: أنه لا تجزئ اتفاقا قبل صلاة العيد وأما عن وقت نهايتها فلا يشبت عن النبي على ما يفيد ذلك فلم انعدمت الأدلة في تحديد نهايتها اختلف أهل العلم على أربعة أقوال التي سبق ذكره وقال بعض أهل العلم التي تثق بهم: فالأحوط للشخص في دينه أن تكون في يوم النحر لفعل النبي على وخروجا من الخلاف فإن تعسر عليه الأضحية في اليوم الأول فالجمهور يجوزون له اليوم الحادي عشر والثاني عشر، والله أعلم.

⁽١) المحلي (٧/ ٣٧٨).

مسألة: كيفية ذبح الأضحية

تنحر الإبل قياما على ثلاث أرجل.

قال الله تعالى: ﴿وَٱلْبُدُنَ جَعَلْنَهَا لَكُم مِّن شَعَتْبِرِ ٱللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ فَاللَّهُ لَكُمُ فَيهَا خَيْرٌ فَاذَكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا صَوَآفَ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُواْ مِنْهَا وَأَطْعِمُواْ اللَّهُ عَنُوبُهَا فَكُلُواْ مِنْهَا وَأَطْعِمُواْ اللَّهُ اللَّهُ عَنَدًا اللَّهُ عَنَدًا اللَّهُ عَلَيْهُا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿ [الحج:٣٦]

قال الطبري: واختلفت القرّاء في قراءة ذلك، فقرأته عامة قرّاء الأمصار ﴿ فَا ذَكُرُواْ السَّمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَآفَ ﴾ [الح: ٣٦] بمعنى مصطفة، واحدها: صافة، وقد صفت بين أيديها (١).

وَعَنْ أَنْسِ هُ قَالَ: «صَلَّى النَّبِيُّ عَلَيْهُ الظُّهْرَ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا، وَالْعَصْرَ بِذِي الحُلَيْفَةِ رَكْعَتَيْنِ، فَبَاتَ بِهَا، فَلَمَّا أَصْبَحَ رَكِبَ رَاْحِلَتَهُ، فَجَعَلَ يُهَلِّلُ وَيُسَبِّحُ، فَلَمَّا عَلاَ عَلَى النَّيْنِ، فَبَاتَ بِهَا، فَلَمَّا دَخَلَ مَكَّةَ أَمَرَهُمْ أَنْ يَجِلُّوا، وَنَحَرَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ بِيَدِهِ سَبْعَ بُدْنٍ النَّيْدَ عَلَى عِلَا عَلَى الْبَيْدَاءِ لَنَّى بِهَا جَمِيعًا، فَلَمَّا دَخَلَ مَكَّةَ أَمَرَهُمْ أَنْ يَجِلُّوا، وَنَحَرَ النَّبِيُ عَلَيْهُ بِيَدِهِ سَبْعَ بُدْنٍ قِيَامًا، وَضَحَّى بِاللَّذِينَةِ كَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَنَيْنِ (٢٠).

قال ابن بطال: يعنى أن تُنحر قيامًا، ويشهد لهذا دليل القرآن، قوله: ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا ﴾ [الحج: ٣٦] يعنى سقطت إلى الأرض، وممن استحب أن تنحر قيامًا: مالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور، وقال أبو حنيفة والثورى: تنحر باركة وقائمة، واستحب عطاء أن ينحرها باركة معقولة (٣).

عَنْ زِيَادِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ ﴿ مُ اللَّهُ عَلَى رَجُلٍ قَدْ أَنَاخَ بَدَنَتَهُ يَنْحَرُهَا قَالَ: «ابْعَثْهَا قِيًّامًا مُقَيَّدَةً سُنَّةً مُحَمَّدِ ﷺ (٤).

عَنْ أَنْسِ، قَالَ: «ضَحَّى النَّبِيُّ عَيِّكِ إِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ، فَرَأَيْتُهُ وَاضِعًا قَدَمَهُ عَلَى

⁽١) إسناده أخرجه الطبري (١٨/ ٦٣١).

⁽٢) أخرجه البخاري (١٧١٤).

⁽٣) شرح صحيح (٢/ ٣٩٠).

⁽٤) أخرجه البخاري (١٧١٣)، ومسلم (١٣٢٠)، والنسائي (١٢٠٤).

صِفَاحِهِمَا، يُسمِّي وَيُكَبِّرُ، فَذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ ١١).

قال ابن حجر: «فرأيته واضعا قدمه على صفاحها» أي على صفاح كل منهما عند ذبحه، والصفاح بكسر الصاد المهملة وتخفيف الفاء وآخره حاء مهملة: الجوانب، والمراد الجانب الواحد من وجه الأضحية، وإنها ثنى إشارة إلى أنه فعل في كل منها، فهو من إضافة الجمع إلى المثنى بإرادة التوزيع (٢).

قال بدر الدين العينى: قوله: (صواف) أي: قائهات قد صففن أيديهن وأرجلهن. وقيل: أي قياما على ثلاثة قوائم قد صفت رجليها وإحدى يديها ويدها اليسرى معقولة (٣).

قال أبو محمد بهاء الدين المقدسي: والسنة نحر الإبل قائمة معقولة يدها اليسرى، وذبح البقر والغنم على صفاحها(٤).

مسألة: هل من المستحب توجيه الذبيحة إلى القبلة؟

عن جابر بن عبد الله، قال: ذبح النبي ﷺ يوم الذبح كبشين أقرنين أملحين موجأين، فلما وجههما قال: «إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ عَلَى مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا، وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ، إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَكَيْبَايَ وَمَمَاتِي للهُ رَبِّ الْمُعَالِينَ لا شَرِيكَ لَهُ، وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، اللهمَّ مِنْكَ وَلَكَ، وَعَنْ مُحَمَّدٍ وَأُمَّتِهِ بِاسْم الله، وَالله أَكْبَرُا اللهمَّ ذَبَحَ (٥).

عن عبد الله بن عمر أنه كان: «إذا أهدى هديا من المدينة، قلَّدَه وَأشعره بذي

⁽١) أخرجه البخاري (٥٥٥٨)، ومسلم (١٩٦٦)، وابن ماجه (٣١٢٠).

⁽۲) فتح الباري (۱۰/ ۱۸).

⁽٣) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١٠/ ٢٧).

⁽٤) العدة شرح العمدة (١/ ١٩٩).

⁽٥) إسناده ضعيف: أخرجه أبو داود (٢٧٩٥)، والبيهقي (١٩١٨٤)، وفي شعب الإيهان (٦٩٤٢)، كلاهما عن إبراهيم بن موسى الرازي، حدثنا عيسى، حدثنا محمد بن إسحاق، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي عياش، عن جابر بن عبد الله، عن النبي ﷺ. ولكن في إسناده أبو عياش بن النعمان المعافري، المصرى «مقبول» ومحمد بن إسحاق مدلس وقد عنعن.

الحليفة. يقلده قبل أن يشعره. وذلك في مكان واحد. وهو موجه للقبلة. يقلده بنعلين، ويشعره من الشق الأيسر. ثم يساق معه حتى يوقف به مع الناس بعرفة. ثم يدفع به معهم إذا دفعوا. فإذا قدم منى غداة النحر. نحره قبل أن يحلق أو يقصر. وكان هو ينحر هديه بيده. يصفهن قياما، ويوجههن إلى القبلة. ثم يأكل ويطعم»(١).

مسألة: يستحب التسمية والتكبير عند الأضحية

عَنْ أَنس، قَالَ: «ضَحَّى النَّبِيُّ عَلَيْكُ بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ، فَرَأَيْتُهُ وَاضِعًا قَدَمَهُ عَلَى صِفَاحِهِمَا، يُسَمِّي وَيُكَبِّرُ، فَذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ (٢).

عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ الله عَلَيْ أَمَرَ بِكَبْشٍ أَقْرَنَ يَطَأُ فِي سَوَادٍ، وَيَبْرُكُ فِي سَوَادٍ، وَيَبْرُكُ فِي سَوَادٍ، وَيَنْظُرُ فِي سَوَادٍ، فَأَتِي بِهِ لِيُضَحِّي بِهِ، فَقَالَ لَمَا: "يَا عَائِشَةُ، هَلُمِّي الْمُدْيَةَ»، ثُمَّ قَالَ: «الشَّحَذِيهَا بِحَجَر»، فَفَعَلَتْ: ثُمَّ أَخَذَهَا، وَأَخَذَ الْكَبْشَ فَأَضْجَعَهُ، ثُمَّ ذَبَحَهُ، ثُمَّ قَالَ: «بِاسْمِ الله، اللهُمَّ تَقَبَّلُ مِنْ مُحَمَّدٍ، وَآلِ مُحَمَّدٍ، وَمِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ، ثُمَّ ضَحَى بِهِ»(٣).

قال ابن حجر: قوله يسمي ويكبر في رواية أبي عوانة وسمى وكبر، والأول أظهر في وقوع ذلك عند الذبح وفي الحديث غير ما تقدم مشر وعية التسمية عند الذبح وقد تقدم في الذبائح بيان من اشترطها في صفة الذبح، وفيه استحباب التكبير مع التسمية واستحباب وضع الرجل على صفحة عنق الأضحية الأيمن، واتفقوا على أن إضجاعها يكون على الجانب الأيسر فيضع رجله على الجانب الأيمن ليكون أسهل على الذابح في أخذ السكين باليمين وإمساك رأسها بيده اليسار (٤).

وقال بدر الدين العينى: ويستحب أن يقول: بسم الله. الله أكبر يعني بدون الواو^(۱).

⁽١) إسناده صحيح: أخرجه مالك في الموطأ (٣٩٧/١)، ومن طريقه البغوي في شرح السنة (١٩٥٩) عن نافع، عن عبدالله بن عمر.

⁽٢) أخرجه البخاري (٥٥٥٨)، ومسلم (١٩٦٦)، وابن ماجه (٣١٢٠).

⁽٣) أخرجه مسلم (١٩٦٧)، وأبو داود (٢٧٩٢)، وأحمد (٦/ ٧٨).

⁽٤) فتح الباري (١٠ / ١٨).

⁽١) البناية شرح الهداية (١١/ ٥٤٩).

قال البهوي: (ويسن أن يقول معها) أي مع بسم الله (الله أكبر كما في الذكاة)؛ لأنه ﷺ كان إذا ذبح يقول بسم الله والله أكبر (١).

قال الصنعاني: وَقَوْلُهُ (وَيُسَمِّي وَيُكَبِّرُ) فَسَّرَهُ لَفْظُ مُسْلِم بِأَنَّهُ «بِسْمِ الله وَالله أَكْبَرُ» أَمَّا التَّسْمِيةُ فَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِيهَا، وَأَمَّا التَّكْبِيرُ فَكَأَنَّهُ خَاصٌّ بِالتَّضْحِيةِ وَالْهَدْيِ لِقَوْلِهِ أَمَّا التَّسْمِيةُ فَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِيهَا، وَأَمَّا التَّكْبِيرُ فَكَأَنَّهُ خَاصٌّ بِالتَّضْحِيةُ وَالْهَدْيِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلِئُكَبِرُواْ ٱللَّهَ عَلَى مَا هَدَلْكُمْ ﴾ [القرة: ١٨٥] وَأَمَّا وَضْعُ رِجْلِهِ عَلَيْ عَلَى صَفْحَةِ الْعُنْقِ وَهِي جَانِبُهُ فَلِيكُونَ أَثْبَتَ لَهُ وَأَمْكَنَ لِئَلَّا تَضْطَرِبَ الضَّحِيَّةُ. وَدَلَّ هُو وَمَا بَعْدَهُ أَنْهُ يَتُولَى الذَّبْحَ بِنَفْسِهِ نَدْبًا (٢).

قال المناوي: (وكان يسمي) الله، (ويكبر) أى يقول: بسم الله والله أكبر وفي رواية: سمى وكبر وأفاد ندب التسمية عند الذبح والتكبير^(٣).

هذه بعض الأقوال ولقد أطلت النفس في هذه المسألة في باب الذبائح فارجع إليها هناك إن شئت.

مسألة: ويستحب أن يذبح بنفسه

قال السرخسي: ويستحب له أن يذبح هديه أو أضحيته بيده لما روي «أن النبي عليا هُلِيهِ ساق مائة بدنة في حجة الوادع فنحر نيفا وستين بنفسه وولى الباقي عليا هُلِيهِ»، وفي هذا دليل على أن الأولى أن يذبح بنفسه، فأما إذا لم يقدر على ذلك، ولم يهتد لذلك فلا بأس بأن يستعين بغيره؛ لأن فعل الغير بأمره كفعله بنفسه (٤).

قال النووي: (ذبحها بيده) فيه أنه يستحب أن يتولى الإنسان ذبح أضحيته بنفسه ولايوكل في ذبحها إلا لعذر وحينئذ يستحب أن يشهد ذبحها وإن استناب فيها مسلم جاز بلا خلاف، وإن استناب كتابيا كره كراهية تنزيه وأجزأه ووقعت

⁽١) الروض المربع شرح زاد المستقنع (٣/ ٣٦٣).

⁽٢) سبل السلام (٢/ ٥٣٠).

⁽٣) فيض القدير (٥/ ٢٢٧).

⁽³⁾ المبسوط (3/ 031).

التضحية عن الموكل(١).

قال ابن بطال: وقال الأبهرى: إذا ذبحها من يقوم بأمره كالأخ والوكيل فيجوز؟ لأنه ناب عنه وذبح عنه. واختلفوا إن أمر بذبحها غير مسلم، فكره ذلك أبو طالب، وابن عباس، وجابر، ومن التابعين: ابن سيرين، والشعبى، والحسن، وربيعة، وقاله الليث. وقال مالك: أرى أن يبدلها بأخرى حتى يذبحها هو بنفسه صاغرًا، فإن ذلك من التواضع، وكان رسول الله يذبح بنفسه. وكره ذلك الثورى والكوفيون والشافعى وأشهب صاحب مالك، فإن وقع أجزأ ذلك عندهم، وأجاز ذلك عطاء.

وجه هذه المقالة: أن الله أباح لنا ذبائحهم، وإذا كان لنا أن نولي ذبائحنا من تحل لنا ذبيحته من المسلمين، في معناه في أنه لنا ذبيحته من المسلمين، في معناه في أنه يقوم مقامه ولا فرق بين ذلك. قال ابن المنذر: ومن كرهه، فإنها هو على وجه الاستحباب لا على وجه التحريم. قال مالك: فإن ذبحها أجنبي مسلم بغير أمره، لم تجز عنه، وهو ضامن لها، وأجاز ذلك أبو حنيفة والشافعي.

وحجة من أجازها أن من أصولهم: أن الضحية تجب عندهم بالشراء قياسا على ما اتفقوا عليه من الهدى إذا بلغ محله فذبحه ذابح بغير أمره أنه يجزئ عنه؛ لأنه شيء خرج من ماله لله فكأن الذابح ذبحه للمساكين المستحقين له. وأما مالك فالهدى عنده مخالف للضحايا، فتجب الضحايا عنده بالذبح لا بالشراء؛ لأنه يجيز للمضحى أن يبدل أضحيته بأفضل منها وأسمن، فهى مفتقرة إلى نية، فلذلك لم يجز أن يذبحها أحد عنه بغير أمره، وقول مالك أولى بالحديث – والله أعلم (٢).

⁽۱) شرح مسلم (۱۳/ ۱۲۰).

⁽٢) شرح صحيح البخاري (٦/ ٢٥).

مسألة: ويستحب الذبح في المصلي

عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ، ﴿ أَخْبَرَهُ، قَالَ: ﴿ كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يَذْبَحُ وَيَنْحَرُ بِالْمُصَلَّى ﴾ (١).

عن جُنْدَبُ بْنُ سُفْيَانَ، قَالَ: شَهِدْتُ الْأَضْحَى مَعَ رَسُولِ الله ﷺ، فَلَمْ يَعْدُ أَنْ صَلَّى وَفَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ سَلَّمَ، فَإِذَا هُوَ يَرَى خُمَ أَضَاحِيَّ قَدْ ذُبِحَتْ قَبْلَ أَنْ يَفْرُغَ مِنْ صَلَاتِهِ سَلَّمَ، فَإِذَا هُوَ يَرَى خُمَ أَضَاحِيَّ قَدْ ذُبِحَتْ قَبْلَ أَنْ يَصَلِّي – أَوْ نُصَلِّي –، فَلْيَذْبَحْ مَكَانَهَا صَلَاتِه، فَقَالَ: «مَنْ كَانَ ذَبَحَ أُضْحِيَّتُهُ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّي – أَوْ نُصَلِّي –، فَلْيَذْبَحْ مَكَانَهَا أَخْرَى، وَمَنْ كَانَ لَمْ يَذْبَحْ، فَلْيَذْبَحْ بِاسْم الله»(٢).

قال ابن حجر: قوله باب الأضحى والنحر بالمصلى.

قال ابن بطال: هو سنة للإمام خاصة عند مالك، قال مالك فيها رواه بن وهب: إنها يفعل ذلك لئلا يذبح أحد قبله زاد المهلب: وليذبحوا بعده على يقين وليتعلموا منه صفة الذبح، وذكر فيه المؤلف حديث ابن عمر من وجهين: أحدهما: موقوف. والثاني: مرفوع، كان النبي على يذبح وينحر بالمصلى، وهو اختلاف على نافع وقيل: بل المرفوع يدل على الموقوف؛ لأن قوله في الموقوف: كان ينحر في منحر النبي على يريد به المصلى بدلالة الحديث المرفوع المصرح بذلك.

وقال ابن التين: هو مذهب مالك، أن الإمام يبرز أضحيته للمصلى فيذبح هناك وبالغ بعض أصحابه وهو أبو مصعب فقال: من لم يفعل ذلك لم يؤتم به وقال ابن العربي قال أبو حنيفة ومالك: لا يذبح حتى يذبح الإمام إن كان ممن يذبح، قال: ولم أر له دليلا (٣).

قال الشوكاني: قوله: (كان يذبح وينحر بالمصلى) فيه استحباب أن يكون الذبح والنحر بالمصلى وهو الجبانة، والحكمة في ذلك: أن يكون بمرأى من الفقراء

⁽١) أخرجه البخاري (٥٥٥٢).

⁽٢) أخرجه مسلم (١٩٦٠).

⁽٣) فتح الباري (٩/١٠).

فيصيبون من لحم الأضحية(١).

مسألة: ولا يبيع منها شيئا ولا يعطي للجزار منها أجرة

عن مُجَاهِدٍ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَي أَخْبَرَهُ أَنَّ عَلِيًّا ﴿ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ عَلَيْكُ أَمْرَهُ أَنْ عَلِيًّا ﴿ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَمُ عَلَى الللللَّهُ

وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الأَكْوَع، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ ضَحَّى مِنْكُمْ فَلاَ يُصْبِحَنَّ بَعْدَ ثَالِثَةٍ وَبَقِيَ فِي بَيْتِهِ مِنْهُ شَيْءٌ» فَلَمَّا كَانَ العَامُ المُقْبِلُ، قَالُوا: يَا رَسُولَ الله، نَفْعَلُ كَمَا فَعَلْنَا عَامَ المَاضِي؟ قَالَ: «كُلُوا وَأَطْعِمُوا وَادَّخِرُوا، فَإِنَّ ذَلِكَ العَامَ كَانَ بِالنَّاسِ جَهْدٌ، فَأَرَدْتُ أَنْ تُعِينُوا فِيهَا» (٣).

قال ابن قدامة: وجملة ذلك أنه لا يجوز بيع شيء من الأضحية، لا لحمها ولا جلدها، واجبة كانت أو تطوعا؛ لأنها تعينت بالذبح. قال أحمد: لا يبيعها، ولا يبيع شيئا منها. وقال: سبحان الله كيف يبيعها، وقد جعلها لله - تبارك وتعالى، وقال الميموني: قالوا لأبي عبد الله: فجلد الأضحية يعطاه السلاخ؟ قال: لا. وحكى قول النبي على الجازِرَ في جِزَارَتِهَا شَيْئًا مِنْهَا». ثم قال: إسناده جيد. وبهذا قال أبو هريرة. وهو مذهب الشافعي. ورخص الحسن، والنخعي في الجلد أن يبيعه ويشتري به الغربال والمنخل وآلة البيت. وروي نحو هذا عن الأوزاعي؛ لأنه ينتفع به هو وغيره، فجرى مجرى تفريق اللحم. وقال أبو حنيفة: يبيع ما شاء منها، ويتصدق بثمنه. وروي عن ابن عمر، أنه يبيع الجلد، ويتصدق بثمنه. وحكاه ابن المنذر عن أحمد، وإسحاق. ولنا: أمر النبي على الجلد، ويتصدق بثمنه، وجلاها، ونهيه أن يعطى الجازر شيئا منها.

⁽١) نيل الأوطار (٥/ ١٤٤).

⁽۲) أخرجه البخاري (۱۷۱۷)، ومسلم (۱۳۱۷)، والنسائي في «الكبري» (٤١٢٩)، وأحمد (۱۲۳/۱)، والدارمي (۱۹۸۳).

⁽٣) أخرجه البخاري (٥٦٩)، ومسلم (١٩٧٤).

ولأنه جعله لله - تعالى، فلم يجز بيعه، كالوقف، وما ذكروه في شراء آلة البيت، يبطل باللحم، لا يجوز بيعه بآلة البيت وإن كان ينتفع به، فأما جواز الانتفاع به، بجلودها وجلالها، فلا خلاف فيه؛ لأنه جزء منها، فجاز للمضحي الانتفاع به، كاللحم، وكان علقمة ومسروق يدبغان جلد أضحيتهما، ويصليان عليه (۱).

قال ابن حزم: يحل للمضحي أن يبيع من أضحيته بعد أن يضحي بها شيئا: لا جلدا، ولا صوفا، ولا شعرا، ولا وبرا، ولا ريشا، ولا شحها، ولا لحما، ولا عظها، ولا غضروفا، ولا رأسا، ولا طرفا، ولا حشوة، ولا أن يصدقه، ولا أن يؤاجر به، ولا أن يبتاع به شيئا أصلا، لا من متاع البيت، ولا غربالا، ولا منخلا، ولا تابلا، ولا شيئا أصلا. وله أن ينتفع بكل ذلك، ويتوطأه، وينسخ في الجلد، ويلبسه، ويهبه ويهديه، فمن ملك شيئا من ذلك بهبة، أو صدقة، أو ميراث، فله بيعه حينئذ إن شاء. ولا يحل له أن يعطي الجزار على ذبحها، أو سلخها شيئا منها، وله أن يعطيه من غيرها، وكل ما وقع من هذا فسخ أبدا.

وقد اختلف السلف في هذا: فروينا من طريق شعبة، عن قتادة، عن عقبة بن صهبان قلت لابن عمر: أبيع جلد بقر ضحيت بها فرخص لي. وروينا من طريق عطاء، أنه قال: إذا كان الهدي واجبا يتصدق بإهابه وإن كان تطوعا باعه إن شاء. وقال أيضا: لا بأس ببيع جلد الأضحية إذا كان عليك دين. وسئل الشعبي، عن جلود الأضاحي فقال: ﴿ لَن يَنَالَ اللّهَ لَخُومُهَا وَلا دِمَا وُهَا ﴿ اللّهِ: ٢٧] إن شئت فبع، وإن شئت فأمسك. وصح عن أبي العالية، أنه قال: لا بأس ببيع جلود الأضاحي، نعم الغنيمة تأكل اللحم وتقضي النسك، ويرجع إليك بعض الثمن. وذهب آخرون إلى مثل هذا إلا أنهم أجازوا أن يباع به شيء دون شيء: صح عن إبراهيم النخعي أنه كره بيع جلد الأضحية، وقال: لا بأس بأن يبدل بجلد الأضحية بعض متاع البيت كره بيع جلد الأضحية، وقال: لا بأس بأن يبدل بجلد الأضحية بعض متاع البيت وأنه قال: تصدق به وأرخص أن يشترى به الغربال والمنخل. وقال أبو حنيفة، ومالك: لا يجوز بيعه، ولكن يبتاع به بعض متاع البيت كالغربال، والمنخل، والتابل.

⁽١) المغني (٩/ ٤٥٠).

قال هشام بن عبيد الله الرازي: أيبتاع به الخل قال: لا، قال: فقلت له: فها الفرق بين الخل والغربال قال: فقال: لا تشتر به الخل ولم يزده على ذلك.

قال أبو محمد: أما هذا القول فطريف جدا، وليت شعري ما الفرق بين التوابل، الكمون، والفلفل، والكسبرة، والكراويا، والغربال، والمنخل. وبين الخل، والزيت واللحم، والفأس، والمسحاة، والثوب، والبر، والنبيذ الذي لا يسكر وهل يجوز عندهم في ابتياع: التوابل، والغربال، والمناخل، من الربا والبيوع الفاسدة ما لا يجوز في غير ذلك إن هذا لعجب لا نظير له، وهذا أيضا قول خلاف كل ما روي في ذلك، عن الصحابة

وروينا من طريق عبد الرزاق، عن سفيان الثوري، عن الأعمش، عن أبي ظبيان فقلت لابن عباس: كيف نصنع بإهاب البدن قال: يتصدق به وينتفع به. وعن عائشة أم المؤمنين أن يجعل من جلد الأضحية سقاء ينبذ فيه. وعن مسروق أنه كان يجعل من جلد أضحيته مصلى يصلي فيه. وصح، عن الحسن البصري: انتفعوا بمسوك الأضاحي، ولا تبيعوها. وعن طاوس أنه عمل من جلد عنق بدنته نعلين لغلامه. وعن معمر، عن الزهري: لا يعطى الجزار جلد البدنة، ولا يباع. وعن سفيان بن عيينة، عن ابن أبي نجيح أن مجاهدا، وسعيد بن جبير كرها أن يباع جلد البدنة تطوعا كانت أو واجبة قال أبو محمد: ليس إلا قول من منع جملة أو من أباح جملة فاحتج من أباح جملة بقول الله تعالى: ﴿ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ ﴾ [ابقرة: ٢٧٥].

قال على: هذا حق إذ لم يأت ما يخصه، وقد صح، عن النبي ﷺ في الأضاحي ما أوردناه من قوله على «كُلُوا، وَأَطْعِمُوا، وَتَصَدَّقُوا، وادِّخِرُوا» فلا يحل تعدي هذه الوجوه فيتعدى حدود الله تعالى. والادخار اسم يقع على الحبس، فأبيح لنا احتباسها والصدقة بها، فليس لنا غير ذلك. وأيضا: فإن الأضحية إذا قربت إلى الله - تعالى - فقد أخرجها المضحي من ملكه إلى الله تعالى فلا يحل له منها شيء إلا ما أحله له النص، فلولا الأمر الوارد بالأكل والادخار ما حل لنا شيء من ذلك، فخرج هذان، عن الحظر بالنص وبقي ما عدا ذلك كله على الحظر (۱).

⁽١) المحلي (٧/ ٣٨٧،٣٨٦).

مسألة: ويستحب الأكل منها والصدقة

قال الله تعالى: ﴿فَكُلُواْ مِنْهَا وَأَطْعِمُواْ ٱلْبَآبِسَ ٱلْفَقِيرَ ﴾ [الحج:٢٧]

قال ابن كثير: ذهب فريق من العلماء إلى أن الأضحية تجزأ ثلاثة أجزاء فثلث لصاحبها يأكله وثلث يهديه لأصحابه وثلث يتصدق به على الفقراء؛ لأنه تعالى قال: والمحتبه وأَطْعِمُوا الله الله وأَطْعِمُوا الله الله وأَطْعِمُوا الله الله الله وأَطْعِمُوا الله الله وأَلْمُعْتَرُ الحجنة الصحيح أن رسول الله والمناس «إنِّي كُنْتُ نَهَيْتُكُم عَن ادِّخار لحوم الأَضَاحِي فَوْقَ ثَلاثٍ فَكُلُوا وادِّخِرُوا وتصد قوا» وفي رواية: «فَكُلُوا وادِّخِرُوا وتصد قوا» وفي رواية: «فَكُلُوا وَادِّخِرُوا وتصد قوا» وفي رواية: «فَكُلُوا وَأَطْعِمُوا وَتَصَدَّقُوا» وفي رواية: إن المضحي يأكل النصف ويتصدق بالنصف لقوله في الحديث: لقوله في الآية المتقدمة «فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا البَائِسَ الفَقِيرَ» ولقوله في الحديث: (فَكُلُوا وادَّخِرُوا وَتَصَدَّقُوا» (١).

وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الأَكْوَعِ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ: «مَنْ ضَحَّى مِنْكُمْ فَلاَ يُصْبِحَنَّ بَعْدَ ثَالِثَةٍ وَبَقِيَ فِي بَيْتِهِ مِنْهُ شَيْءً» فَلَمَّا كَانَ العَامُ الْمُقْبِلُ، قَالُوا: يَا رَسُولَ الله، نَفْعَلُ كَمَا فَعَلْنَا عَامَ المَاضِي؟ قَالَ: «كُلُوا وَأَطْعِمُوا وَادَّخِرُوا، فَإِنَّ ذَلِكَ العَامَ كَانَ بِالنَّاسِ جَهْدٌ، فَأَرَدْتُ أَنْ تُعِينُوا فِيهَا» (٢).

وَعَنْ عَبْدِ الله بْنِ وَاقِدٍ، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ الله ﷺ عَنْ أَكْلِ لَحُومِ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثٍ»، قَالَ عَبْدُ الله بْنُ أَبِي بَكْرِ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَمْرَةَ الْأَضْحَى زَمَنَ رَسُولِ الله ﷺ عَائِشَةَ، تَقُولُ: دَفَّ أَهْلُ أَبْيَاتٍ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيةِ حَضْرَةَ الْأَضْحَى زَمَنَ رَسُولِ الله ﷺ فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ وَلَيْ الله عَلَيْةِ، وَالله عَلَيْةِ، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْةِ، وَالْمَرْقُ الله عَلَيْةِ، فَلَمَّا الله عَلَيْةِ، فَقَالَ رَسُولُ الله إِنَّ النَّاسَ يَتَّخِذُونَ الْأَسْقِيَةَ مِنْ ضَحَايَاهُمْ، وَيَجْمُلُونَ مِنْهَا الْوَدَكَ، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْةِ: «وَمَا ذَاكَ؟» قَالُوا: نَهَيْتَ أَنْ تُؤْكَلَ خُومُ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثٍ، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْةِ: «وَمَا ذَاكَ؟» قَالُوا: نَهَيْتَ أَنْ تُؤْكَلَ خُومُ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثٍ، فَقَالَ وَاللهُ عَلَيْهِ وَاللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَنْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى ال

⁽١) تقسير القرآن العظيم (١٠/ ٦٨).

⁽٢) أخرجه البخاري (٥٦٩).

⁽٣) أخرجه مسلم (١٩٧١).

وقال بعضهم: ليس هو نسخا بل كان التحريم لعلة فلها زالت زال لحديث سلمة وعائشة وقيل: كان النهي الأول للكراهة لا للتحريم، قال هؤلاء: والكراهة باقية إلى اليوم، ولكن لا يحرم قالوا: ولو وقع مثل تلك العلة اليوم فدفت دافة واساهم الناس، وحملوا على هذا مذهب على وابن عمر، والصحيح نسخ النهي مطلقا، وأنه لم يبق تحريم ولا كراهة فيباح (١).

قال أبو الوليد الباجي: قوله أن رسول الله على عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث، يريد أنه نهى أن يأكل منها ذابحها، والمضحي بها بعد ثلاثة أيام، وهي أيام الذبح؛ لأنه لما أباح الذبح في الثلاثة الأيام أباح الأكل فيها من الأضحية، وقصر إباحة الأكل عليها ليتمكن المضحي بأن يؤخر الذبح إلى آخرها، ولا يتعذر عليه الأكل منها، ويحتمل أن يريد إباحة الأكل بعد ثلاثة أيام من وقت ذبح أضحيته وإن ضحى في آخر أيام الذبح فأبيح له الأكل منها ثلاثة أيام؛ ليكون ذلك مقدار ما يأكل فيه منها؛ لأن في منعه منها بعد اليوم أو المدة اليسيرة تضييقا عليه، وفي أكله منها ثلاثة أيام منتفع وسعة ونهى عن أكلها بعد والنهي يقتضي التحريم ثم نسخ ذلك بإباحة أكله، وتزوده وادخاره بعد ثلاثة أيام وهذا من نسخ السنة بالسنة.

(ص): (مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عبد الله بن واقد أنه قال: «نهى رسول

⁽۱) شرح مسلم (۱۳/ ۱۲۹).

الله على عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث قال عبد الله بن أبي بكر: فذكرت ذلك لعمرة بنت عبد الرحمن فقالت: صدق، سمعت عائشة زوج النبي على تقول: دف ناس من أهل البادية حضرة الأضحى في زمن رسول الله على فقال رسول الله على الله الله على فقال رسول الله على الدر الله الله على فقال رسول الله على المسول الله على فقال وسول الله على فقال المسول الله على فقال رسول الله على فقال وسول الله على بالدافة قوما مساكين قدموا المدينة).

(ش): قوله نهى رسول الله على الكراهية بدليل إن وجد، وقد اختلف الناس في تأويله فتأوله وقد يصح حمله على الكراهية بدليل إن وجد، وقد اختلف الناس في تأويله فتأوله قوم على التحريم، وإن النسخ بإباحته طرأ بعد ذلك وحمله قوم على الكراهية، ويحتمل أن تكون باقية، ويحتمل أن يكون ويحتمل أن تكون باقية، ويحتمل أن يكون حكم المنع ثبت لعلة وارتفع لعدمها، فيكون ذلك المنع وإن ورد بلفظ العموم محمولا على الخصوص بدليل فأما من ذهب إلى القول الأول فتعلق بأنه وإذا عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث قال بعد ذلك: كلوا وتزودوا وادخروا» وإذا وردت الإباحة بعد الحظر فهو حقيقة النسخ.

وقد روي عن عائشة وضعا أنها قالت: «الضحية كنا نصلح منه فنقدم به إلى رسول الله ﷺ المدينة فقال: «لَا تَأْكُلُوا مِنْهُ إِلَّا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ»، وليست بعزيمة ولكن أراد أن يطعم منه والله أعلم (١).

قال ابن عبد البر: وأما قوله: (فكلوا وتصدقوا وادخروا) على لفظ الأمر فإن معناه الإباحة لا الإيجاب(٢).

قال القرطبي: الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: ذَهَبَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَصَدَّقَ

⁽١) المنتقى شرح الموطأ (٣/ ٩٣).

⁽٢) التمهيد (٢/ ٢١٧).

بِالثَّلُثِ وَيُطْعِمَ الثَّلُثَ وَيَأْكُلَ هُو وَأَهْلُهُ الثُّلُثَ. وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكِ: لَيْسَ عِنْدَنَا فِي الضَّحَايَا قَسْمٌ مَعْلُومٌ مَوْصُوفٌ. قَالَ مَالِكٌ فِي حَدِيثِهِ: وَبَلَغَنِي عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ. رَوَى الصَّحِيحَ وَأَبُو دَاوُدَ قَالَ: ضَحَّى رَسُولُ الله ﷺ فَسُعُودٍ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ. رَوَى الصَّحِيحَ وَأَبُو دَاوُدَ قَالَ: ضَحَّى رَسُولُ الله وَ الله وَالله عَلَيْهِ الْعَمَلُ مَنْهَا حَتَّى قَدِمَ الله الله عَلَيْهِ الْعَمْهُ مِنْهَا حَتَّى قَدِمَ اللهِ وَاللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

وقال ابن حجر: واستدل بإطلاق هذه الأحاديث على أنه لا تقييد في القدر الذي يجزئ من الإطعام ويستحب للمضحي أن يأكل من الأضحية شيئا ويطعم الباقي صدقة وهدية وعن الشافعي يستحب قسمتها أثلاثا لقوله كلوا وتصدقوا وأطعموا قال بن عبد البر وكان غيره يقول يستحب أن يأكل النصف ويطعم النصف وقد أخرج أبو الشيخ في كتاب الأضاحي من طريق عطاء بن يسار عن أبي هريرة رفعه من ضحى فليأكل من أضحيته (٢).

مسألة: والادخار من لحوم الأضاحي فوق ثلاث جائز، والنهي عن ذلك منسوخ وإليك بعض الوارد عن النبي عليه في ذلك:

عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الأَكْوَعِ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْ الْمَنْ ضَحَّى مِنْكُمْ فَلاَ يُصْبِحَنَّ بَعْدَ ثَالِثَةٍ وَبَقِيَ فِي بَيْتِهِ مِنْهُ شَيْءٌ اللَّهَ فَلَمَّا كَانَ العَامُ الْمُقْبِلُ، قَالُوا: يَا رَسُولَ الله، نَفْعَلُ كَمَا فَعَلْنَا عَامَ المَاضِي؟ قَالَ: «كُلُوا وَأَطْعِمُوا وَادَّخِرُوا، فَإِنَّ ذَلِكَ العَامَ كَانَ بِالنَّاسِ جَهْدٌ، فَأَرَدْتُ أَنْ تُعِينُوا فِيهَا اللَّهُ العَامَ كَانَ بِالنَّاسِ جَهْدٌ، فَأَرَدْتُ أَنْ تُعِينُوا فِيهَا اللَّهُ الْعَامَ كَانَ بِالنَّاسِ جَهْدٌ،

وعن عَبْدِ الله بْنِ وَاقِدٍ، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ الله ﷺ عَنْ أَكْلِ خُومِ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثٍ»، قَالَ عَبْدُ الله بْنُ أَبِي بَكْرِ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَمْرَةَ، فَقَالَتْ: صَدَقَ، سَمِعْتُ عَائِشَة، تَقُولُ: دَفَّ أَهْلُ أَبْيَاتٍ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ حَضْرَةَ الْأَضْحَى زَمَنَ رَسُولِ الله ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «ادَّخِرُوا ثَلَاثًا، ثُمَّ تَصَدَّقُوا بِهَا بَقِيَ»، فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ، قَالُوا:

⁽١) الجامع لأحكام القرآن (١٢/ ٤٧ - ٤٩).

⁽٢) فتح الباري (١٠/ ٢٧).

⁽٣) سبق تخرجه.

يَا رَسُولَ الله، إِنَّ النَّاسَ يَتَّخِذُونَ الْأَسْقِيَةَ مِنْ ضَحَايَاهُمْ، وَيَجْمُلُونَ مِنْهَا الْوَدَكَ، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهُ: «وَمَا ذَاك؟» قَالُوا: نَهَيْتَ أَنْ تُؤْكَلَ لَحُومُ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثٍ، فَقَالَ: «إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ مِنْ أَجْلِ الدَّافَةِ الَّتِي دَفَّتْ، فَكُلُوا وَادَّخِرُوا وَتَصَدَّقُوا»(١).

وعَنْ جَابِرٍ، عَنَ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ نَهَى عَنْ أَكْلِ لِحُومِ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثٍ، ثُمَّ قَالَ بَعْدُ: «كُلُوا، وَتَزَوَّدُوا، وَادَّخِرُوا» (٢٠).

وعَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا، وَنَهَيْتُكُمْ عَنْ خُومِ الْأَضَاحِيِّ فَوْقَ ثَلَاثٍ فَأَمْسِكُوا مَا بَدَا لَكُمْ، وَنَهَيْتُكُمْ عَنْ خُومِ الْأَضَاحِيِّ فَوْقَ ثَلَاثٍ فَأَمْسِكُوا مَا بَدَا لَكُمْ، وَنَهَيْتُكُمْ عَنِ النَّبِيذِ إِلَّا فِي سِقَاءٍ، فَاشْرَبُوا فِي الْأَسْقِيَةِ كُلِّهَا، وَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا» قَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ فِي رَوَايَتِهِ: عَنْ عَبْدِ الله بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ (٣).

وقد جاء عن اَلنبي ﷺ النهي عن الادخار؛ فعَنْ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ ﷺ، قَالَ رَسُولُ الله يَّالِيُّ : «كُلُوا مِنَ الأَضَاحِيِّ ثَلاَثًا» وَكَانَ عَبْدُ الله يَأْكُلُ بِالزَّيْتِ حِينَ يَنْفِرُ مِنْ مِنْ أَجْلِ خُوم الهَدْي (٤٠).

وعَنِ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثِنِي أَبُو عُبَيْدٍ، مَوْلَى ابْنِ أَزْهَرَ، أَنَّهُ شَهِدَ الْعِيدَ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، قَالَ: فَصَلَّى لَنَا قَبْلَ الْخُطْبَةِ، ثُمَّ الْخَطَّابِ، قَالَ: فَصَلَّى لَنَا قَبْلَ الْخُطْبَةِ، ثُمَّ خَطَبَ النَّاسَ، فَقَالَ: «إِنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَدْ نَهَاكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا خُومَ نُسُكِكُمْ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ،، فَلَا تَأْكُلُوا» (٥٠).

قال القرطبي: اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الاِدِّخَارِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْوَالٍ. رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عُمَرَ عَنَى مَنْ وَجْهِ صَحِيحٍ أَنَّهُ لَا يُدَّخُرُ مِنَ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثٍ. وَرَوَيَاهُ عَنِ النَّبِيِّ عُمَرَ عَنْ مِنْ وَجْهِ صَحِيحٍ أَنَّهُ لَا يُدَّخُرُ مِنَ النَّهِي عَنِ الاِدِّخَارِ مَنْسُوخٌ، فَيَدَّخِرُ إِلَى أَيِّ عَنِ الاِدِّخَارِ مَنْسُوخٌ، فَيَدَّخِرُ إِلَى أَيِّ عَنِ الاِدِّخَارِ مَنْسُوخٌ، فَيَدَّخِرُ إِلَى أَي

⁽١) سبق تخرجه.

⁽٢) سبق تخرجه.

⁽٣) سبق تخرجه.

⁽٤) أخرجه البخاري (٥٧٤)، ومسلم (١٩٧٠).

⁽٥) أخرجه مسلم (١٩٦٩).

وَقْتٍ أَحَبُّ. وَبِهِ قَالَ أَبُو سَعِيدِ الْخُدْرِيُّ وَبُرَيْدَةُ الْأَسْلَمِيُّ. وَقَالَتْ فِرْقَةٌ: يَجُوزُ الْأَكْلُ مِنْهَا مُطْلَقًا. وَقَالَتْ فِرْقَةٌ: إِنْ كَانَتْ بِالنَّاسِ حَاجَةٌ إِلَيْهَا فَلَا يُدَّخَرُ؛ لأن النَّهْيَ إِنَّهَا كَانَ لِعِلَّةٍ وَهِيَ قَوْلُهُ عِنْهَ الْإِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ مِنْ أَجْلِ الدَّاقَةِ الَّتِي دَفَّتْ وَلَا ارْتَفَعَتِ ارْتَفَعَ ارْتَفَعَ الْنَعُ الْمُتَقَدِّمُ لِا رُتِفَاعٍ مُوجِبِهِ، لَا لِأَنَّهُ منسوخ (۱).

قال أبو الوليد الباجي: قوله: أن رسول الله ﷺ نهى عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث، يريد أنه نهى أن يأكل منها ذابحها والمضحي بها بعد ثلاثة أيام، وهي أيام الذبح؛ لأنه لما أباح الذبح في الثلاثة الأيام أباح الأكل فيها من الأضحية، وقصر إباحة الأكل عليها ليتمكن المضحي بأن يؤخر الذبح إلى آخرها، ولا يتعذر عليه الأكل منها، ويحتمل أن يريد إباحة الأكل بعد ثلاثة أيام من وقت ذبح أضحيته وإن ضحى في آخر أيام الذبح فأبيح له الأكل منها ثلاثة أيام؛ ليكون ذلك مقدار ما يأكل

⁽١) الجامع لأحكام القرآن (١١/ ٤٧- ٤٩).

⁽۲) شرح مسلم (۱۲۹/۱۳).

فيه منها؛ لأن في منعه منها بعد اليوم أو المدة اليسيرة تضييقا عليه، وفي أكله منها ثلاثة أيام منتفع وسعة ونهى عن أكلها بعد، والنهي يقتضي التحريم، ثم نسخ ذلك بإباحة أكله وتزوده وادخاره بعد ثلاثة أيام، وهذا من نسخ السنة بالسنة (١).

قال ابن حجر: قال الشافعي لعل عليا لم يبلغه النسخ وقال غيره: يحتمل أن يكون الوقت الذي قال علي فيه ذلك كان بالناس حاجة كها وقع في عهد النبي على وبذلك جزم ابن حزم فقال: إنها خطب علي بالمدينة في الوقت الذي كان عثمان حوصر فيه، وكان أهل البوادي قد ألجأتهم الفتنة إلى المدينة فأصابهم الجهد، فلذلك قال علي ما قال. قلت: أما كون علي خطب به وعثمان محصورا فأخرجه الطحاوي من طريق الليث عن عقيل عن الزهري في هذا الحديث، ولفظه: صليت مع علي العيد وعثمان محصور.

وأما الحمل المذكور فلما أخرج أحمد والطحاوي - أيضا - من طريق مخارق بن سليم عن علي رفعه: «إِنِّ كُنْتُ مَهَيْتُكُمْ عَنْ لِحُوم الأَضَاحِي فَوْقَ ثَلَاثٍ فَادَخِرُوا مَا بَدَا لَكُمْ»، ثم جمع الطحاوي بنحو ما تقدم، وكذلك يجاب عما أخرج أحمد من طريق أم سليمان قالت: دخلت على عائشة فسألتها عن لحوم الأضاحي فقالت: كان النبي عنها ثم رخص فيها فقدم علي من السفر فأتته فاطمة بلحم من ضحاياها فقال: أو لم ننه عنه قالت: إنه قد رخص فيها، فهذا علي قد اطلع على الرخصة، ومع ذلك خطب بالمنع فطريق الجمع ما ذكرته، وقد جزم به الشافعي في الرسالة في آخر باب العلل في الحديث فقال ما نصه: فإذا دفت الدافة ثبت النهي عن إمساك لحوم الضحايا بعد ثلاث، وإن لم تدف دافة فالرخصة ثابتة بالأكل والتزود والادخار والصدقة قال الشافعي: ويحتمل أن يكون النهي عن إمساك لحوم الأضاحي بعد ثلاث منسوخا في كل حال".

⁽١) المنتقى شرح الموطأ (٣/ ٩٣).

⁽۲) فتح الباري (۱۰/ ۲۸).

مسألة: هل يجوزنقل الأضحية إلى بلد أخر

قال النووي: محل التضحية موضع المضحي سواء كان بلده أو موضعه من السفر بخلاف الهدي فإنه يختص بالحرم، وفي نقل الأضحية وجهان حكاهما الرافعي وغيره تخريجا من نقل الزكاة (١).

قال أبو بكر تقي الدين الشافعي: مَحل التَّضْحِيَة بلد المضحي، وَفِي نقل الْأُضْحِية وَجْهَان تَخريجاً من نقل الزَّكَاة، وَالصَّحِيح هُنَا الجُوَاز، وَالله أعلم (٢).

قال أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي: (قوله: لأنه أقرب... إلخ)، وأبعد عن حظ النفس، ولا يجوز نقل الأضحية عن بلدها – كها في نقل الزكاة «مغني» و «نهاية» – أي مطلقا سواء المندوبة، والواجبة، والمراد من الحرمة في المندوبة حرمة نقل ما يجب التصدق به على الفقراء، وقضيته قوله: كها في نقل الزكاة أنه يحرم النقل من داخل السور إلى خارجه وعكسه (۳).

قال الشربيني: ولا يجوز نقل الأضحية من بلدها كما في نقل الزكاة، وقول الإسنوي: قد صححوا في قسم الصدقات جواز نقل المنذورة، والأضحية فرد من أفرادها مردود بأن الأضحية تمتد إليها أطماع الفقراء؛ لأنها مؤقتة بوقت كالزكاة بخلاف النذور والكفارات لا شعور للفقراء بها حتى تمتد أطهاعهم إليها(٤).

⁽١) المجموع (٨/ ٢٥٥).

⁽٢) كفاية الأخيار (١/ ٥٣٤).

⁽٣) تحفة المحتاج في شرح المنهاج (٩/ ٣٦٥).

⁽٤) مغني المحتاج (٦/ ١٣٥).

مسألة: هل يجوز إطعام أهل الذمة من الأضحية؟

قال النووي: أجمعوا على أنه يجوز أن يستنيب في ذبح أضحيته مسلما، (وأما) الكتابي فمذهبنا ومذهب جماهير العلماء صحة استنابته وتقع ذبيحته ضحية عن الموكل مع أنه مكروه كراهة تنزيه وقال مالك: لا تصح وتكون شاة لحم.

دليلنا أنه من أهل الزكاة كالمسلم (١).

مسألة: الأضحية أفضل من صدقة التطوع بثمن الأضحية

قال النووي: مذهبنا أن الأضحية أفضل من صدقة التطوع للأحاديث الصحيحة المشهورة في فضل الأضحية، ولأنها مختلف في وجوبها بخلاف صدقة التطوع، ولأن التضحية شعار ظاهر، وممن قال بهذا من السلف: ربيعة شيخ مالك وأبو الوقاد وأبو حنيفة.

* وقال بلال والشعبي ومالك وأبو ثور: الصدقة أفضل من الأضحية، حكاه عنهم ابن المنذر(٢).

قال ابن عبد البر: وروي عن الشعبي الصدقة أفضل من الأضحية، وروي ذلك عن مالك، وهذا تحصيل مذهبه وقال أبو ثور: الضحية أفضل من الصدقة (٣).

قال ابن بطال: واختلفوا فى تفصيل الصدقة على الأضحية: فقال ربيعة وأبو الزناد والكوفيون: الضحية أفضل. وروى عن طاوس مثله. وروى عن بلال أنه قال: ما أبالى أن لا أضحى إلا بديك، ولأن أضعه فى فى يتيم قد ترب أحب إلى من أن أضحى به. وقال الشعبى: الصدقة أفضل. وهو قول مالك وأبى ثور، ذكره ابن المنذر، والمعروف من مذهب مالك عند أصحابه أن الضحية أفضل من الصدقة. وروى ابن وهب عن مالك أن الصدقة بثمنها أحب إلى للحاج من أن يضحى؛ فهذا

⁽١) المجموع (٨/٧٠٤).

⁽٢) المجموع (٨/ ٤٢٥).

⁽٣) الاستذكار (٥/ ٢٢٨).

يدل أن الضحية عنده لغير الحاج أفضل من الصدقة (١).

مسألة: الأضحية المنذورة يأكل منها أمرلا؟

قال ابن قدامة: فصل: وإن نذر أضحية في ذمته ثم ذبحها، فله أن يأكل منها. وقال القاضي: من أصحابنا من منع الأكل منها. وهو ظاهر كلام أحمد، وبناه على الهدي المنذور. ولنا: أن النذر محمول على المعهود، والمعهود من الأضحية الشرعية ذبحها، والأكل منها، والنذر لا يغير من صفة المنذور إلا الإيجاب، وفارق الهدي الواجب بأصل الشرع؛ لا يجوز الأكل منه، فالمنذور محمول عليه، بخلاف الأضحية (٢).

قال النووي: وان كان نذرا نظرت فإن كان قد عينه عما في ذمته لم يجز أن يأكل منه؛ لأنه بدل عن واجب فلم يجز أن يأكل منه كالدم الذي يجب بترك الإحرام من الميقات، وان كان نذر مجازاة كالنذر لشفاء المريض وقدوم الغائب لم يجز أن يأكل منه؛ لأنه جزاء فلم يجز أن يأكل منه كجزاء الصيد، فإن أكل شيئا منه ضمنه وفي ضمانه ثلاثة أوجه: أحدها: يلزمه قيمة ما أكل كما لو أكل منه أجنبي، والثاني: يلزمه مثله من اللحم لأنه لو أكل جميعه ضمنه بمثله فإذا أكل بعضه ضمنه بمثله، والثالث: يلزمه أن يشترى جزءا من حيوان مثله، ويشارك في ذبحه وإن كان نذرا مطلقا ففيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه لا يجوز أن يأكل منه لأنه إراقة دم واجب فلا يجوز أن يأكل منه كدم الطيب واللباس.

والثاني: يجوز لأن مطلق النذر يحمل على ما تقرر في الشرع والهدي والأضحية المعهودة في الشرع يجوز الأكل منها فحمل النذر عليه.

والثالث: أنه إن كان أضحية جاز أن يأكل منها لأن الأضحية المعهودة في الشرع يجوز الاكل منها وإن كان هديا لم يجز أن يأكل منه لأن أكثر الهدايا في الشرع لا يجوز

⁽١) شرح صحيح البخاري (٦/٧).

⁽٢) المغنى (٩/ ٤٥٧).

الأكل منها فحمل النذر عليها(١).

مسالة: هل تجوز التضحية عن اليتيم من ماله أو لا؟

قال ابن قدامة: واختلفت الرواية، هل تجوز التضحية عن اليتيم من ماله؟ فروي أنه ليس للولي ذلك؛ لأنه إخراج شيء من ماله بغير عوض، فلم يجز، كالصدقة والهدية. وهذا مذهب الشافعي وروي أن للولي أن يضحي عنه إذا كان موسرا. وهذا قول أبي حنيفة، ومالك. قال مالك: إذا كان له ثلاثون دينارا، يضحي عنه بالشاة، بنصف دينار؛ لأنه إخراج مال يتعلق بيوم العيد، فجاز إخراجه من مال اليتيم كصدقة الفطر. فعلى هذا، يكون إخراجها من ماله على سبيل التوسعة عليه، والتطييب لقلبه، وإشراكه لأمثاله في مثل هذا اليوم، كما يشتري له الثياب الرفيعة للتجمل، والطعام الطيب، ويوسع عليه في النفقة وإن لم يجب ذلك.

ويحتمل أن يحمل كلام أحمد في الروايتين على حالين؛ فالموضع الذي منع التضحية، إذا كان اليتيم طفلا لا يعقل التضحية، ولا يفرح بها، ولا ينكسر قلبه بتركها؛ لعدم الفائدة فيها، فيحصل إخراج ثمنها تضييع مال لا فائدة فيه، والموضع الذي أجازها، إذا كان اليتيم يعقلها، وينجبر قلبه بها وينكسر بتركها؛ لحصول الفائدة منها، والضرر بتفويتها. واستدل أبو الخطاب بقول أحمد: يضحي عنه. على وجوب الأضحية. والصحيح، إن شاء الله تعالى، ما ذكرناه. وعلى كل حال، متى ضحى عن اليتيم، لم يتصدق بشيء منها، ويوفرها لنفسه؛ لأنه لا يجوز الصدقة بشيء من مال اليتيم تطوعا(٢).

مسألة: هل يجوز توكيل الكتابي في ذبح الأضحية؟

قال الكاساني: أنه تجزئ فيها النيابة فيجوز للإنسان أن يضحي بنفسه وبغيره بإذنه؛ لأنها قربة تتعلق بالمال فتجزئ فيها النيابة كأداء الزكاة وصدقة الفطر؛ ولأن كل أحد لا يقدر على مباشرة الذبح بنفسه خصوصا النساء، فلو لم تجز الاستنابة

⁽١) المجموع (٨/٤١٣).

⁽٢) المغنى (٩/ ٤٤٨).

لأدى إلى الحرج، وسواء كان المأذون مسلما أو كتابيا، حتى لو أمر مسلم كتابيا أن يذبح أضحيته يجزيه؛ لأن الكتابي من أهل الذكاة إلا أنه يكره؛ لأن التضحية قربة والكافر ليس من أهل القربة لنفسه فتكره إنابته في إقامة القربة لغيره، وسواء كان الإذن نصا أو دلالة؛ حتى لو اشترى شاة للأضحية فجاء يوم النحر فأضجعها وشد قوائمها فجاء إنسان وذبحها من غير أمره أجزأه استحسانا، والقياس أنه لا يجوز وأن يضمن الذابح قيمتها، وهو قول زفر تختلته.

وقال الشافعي: يجزيه عن الأضحية ويضمن الذابح، أما الكلام مع زفر فوجه القياس: أنه ذبح شاة غيره بغير أمره فلا يجزي عن صاحبها ويضمن الذابح؛ كما لو غصب شاة وذبحها، وهو وجه الشافعي في وجوب الضمان على الذابح، وجه الاستحسان أنه لما اشتراها للذبح وعينها لذلك فإذا ذبحها غيره فقد حصل غرضه وأسقط عنه مؤنة الذبح، فالظاهر أنه رضي بذلك فكان مأذونا فيه دلالة، فلا يضمن ويجزيه عن الأضحية كما لو أذن له بذلك نصا، وبه تبين وهي قول الشافعي كاتنه أنه يجزيه عن الأضحية ويضمن الذابح؛ لأن كون الذبح مأذونا فيه يمنع وجوب الضمان؛ كما لو نص على الإذن؛ وكما لو باعها بإذن صاحبها ولو لم يرض به وأراد الضمان يقع عن المضحي، وليس للوكيل أن يضحي ما وكل بشرائه بغير أمر موكله؛ ذكره أبو يوسف كتاته في الإملاء.

تم بحمد الله هذا البحث، يا رب لك الحمد كله ولك الشكر كله على ما أنعمت علينا، وأن وفقتني للكتابة في هذا الموضوع، وأسأل الرب الكريم رب العرش العظيم، أن ينفع بهذا البحث، وصل اللهم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، والحمد لله رب العالمين.



العقيقة لغة: 🕸 تعريف العقيقة لغة:

قال ابن عبد البر: أما العقيقة في اللغة فذكر أبو عبيد عن الأصمعي وغيره أن أصلها الشعر الذي يكون على رأس الصبي قال: وإنها سميت الشاة التي تذبح عنه عقيقة؛ لأنه يحلق رأس الصبي عند الذبح، ولهذا قيل: أميطوا عنه الأذى يعني بذلك الأذى الشعر، وذكر شواهد من الشعر على هذا قد ذكرناها في «التمهيد» وأنكر أحمد بن حنبل تفسير أبي عبيد هذا، وما ذكره في ذلك عن الأصمعي وغيره، وقال: إنها العقيقة الذبح نفسه وهو قطع الأوداج والحلقوم قال: ومنه قيل: للقاطع رحمه في أبيه وأمه عاق (۱).

قال في تاج العروس: والعَقيقة أيضا: صوفُ الجذع كَمَا أنّ الجنيبة: صوف الثّنيّ. وسُمّيَت الشّاةُ الَّتِي تُذْبَحُ عِنْد حلْقِ شعَر الموْلودِ عَقيقة لأنّه يُحْلَقَ عَنهُ ذلك عندَ الذّبْح، وَلذَا جَاءَ فِي الحَدِيث: «فَأَهْرِيقُوا عَنْهُ دَمًا، وَأَمِيطُوا عَنهُ الأذَى» يَعْنِي بالأذَى لذّبُك الشّعَر الّذِي يُحْلَق عَنهُ، وَهَذَا من الأشياءِ الّتِي ربّم اسمّيتْ باسم غيْرِها إذا كانت معَها، أو من سَبَها.

قال في المعجم الوسيط: (الْعَقِيقَة): شعر كل مَوْلُود من النَّاس والبهائم وَهُوَ فِي بطن أمه، والذبيحة الَّتِي تذبح عَن المُوْلُود يَوْم سبوعه عِنْد حَلق شعره، وَمن الْبَرْقَ مَا يَبْقى فِي السَّحَاب من شعاعه، وحفرة مستطيلة في الأَرْض (٢).

⁽١) الاستذكار (٥/ ٣١٤).

⁽٢) المعجم الوسيط (٢/ ٦١٦).

العقيقة شرعًا: 🕸 تعريف العقيقة شرعًا:

قال أبو داود سليان بن الأشعث: سَمِعْتُ أَحْمَدَ، سُئِلَ الْعَقِيقَةُ مَا هِيَ؟ قَالَ: الذَّبيحَةُ، وَأَنْكَرَ قَوْلَ الَّذِي قَالَ: هُوَ حَلْقُ الرَّأْس (١).

قال ابن قدامة: العقيقة: الذبيحة التي تذبح عن المولود، وقيل: هي الطعام الذي يصنع ويدعى إليه من أجل المولود^(٢).

مسألة: ما حكم العقيقة

اختلف أهل العلم في حكم العقيقة على أربعة أقوال:

القول الأول: أنها سنة.

وهو قول: الجُمهور من المالكية والشافعية والحنابلة وأبو ثور وإسحاق.

القول الثاني: أنه ليست فرضا ولا سنة.

وهو قول: الأحناف، وحصل مذهب أبي حنيفة وأصحابه: أن العقيقة تطوع فمن شاء فعلها ومن شاء تركها.

القول الثالث: قول محمد بن الحسن أنها تطوع: كان المسلمون يصنعونها فنسخها عيد الأضحى فمن شاء فعل ومن شاء ترك.

قال الكاساني: العقيقة كانت في الجاهلية ثم فعلها المسلمون في أول الإسلام فنسخها ذبح الأضحية فمن شاء فعل ومن شاء لم يفعل (٣).

🕸 القول الرابع: أنها واجبة.

وبه قالت الظاهرية.

□ وإليك بعض النقل عن أهل العلم:

قال ابن رشد: فأما حكمها فذهبت طائفة منهم الظاهرية إلى أنها واجبة. وذهب

⁽١) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني (١/ ٣٤٢).

⁽٢) المغنى (٩/ ٤٥٨).

⁽٣) بدائع الصنائع (٥/ ٦٩).

الجمهور إلى أنها سنة. وذهب أبو حنيفة إلى أنها ليست فرضا ولا سنة، وقد قيل: إن تحصيل مذهبه أنها عنده تطوع (١).

قال سحنون: وقال ابن القاسم: سئل مالك عن العقيقة بالعصفور، فقال: ما يعجبني ذلك وما تكون الذبائح إلا من الأنعام.

قال: والعقيقة مستحبة لم تزل من عمل المسلمين وليست بواجبة ولا سنة لازمة ولكن يستحب العمل جا(٢).

قال ابن بطال: وقال مالك والشافعي وأحمد وأبو ثور وإسحاق: العقيقة سنة يجب العمل بها، ولا ينبغي تركها لمن قدر عليها. وقال الكوفيون: ليست بسنة. وقولهم خلاف ما عليه العلماء من الترغيب فيها والحض عليها، ألا ترى قول مالك أنها من الأمر الذي لم يزل عليه أمر الناس عندنا. وقال محمد بن الحسن: العقيقة تطوع ونسخها الأضحى. ولا أصل لقوله، إذ لاسلف له ولا أثر به (٣).

قال ابن عبد البر: وقال مالك في الباب بعد هذا من «الموطأ»: وليست العقيقة بواجبة، ولكنها يستحب العمل بها وهي من الأمر الذي لم يزل عليه الناس عندنا قال وفي غير «الموطأ»: لا يعق عن المولود إلا يوم سابعه ضحوة فإن جاوز السابع لم يعق عنه ولا يعق عن كبير.

وقال الشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور والطبري: العقيقة سنة يجب العمل بها، ولا ينبغي تركها لمن قدر عليها.

وقال أبو الزناد: العقيقة من أمر المسلمين الذين كانوا يكرهون تركها.

وقال الثوري: ليست العقيقة بواجبة وإن صنعت فحسن.

وقال محمد بن الحسن: هي تطوع كان المسلمون يصنعونها فنسخها عيد الأضحى فمن شاء فعل ومن شاء ترك.

⁽١) المعجم الوسيط (٢/ ٦١٦).

⁽٢) المدونة (١/ ٥٥٤).

⁽٣) شرح صحيح البخاري (٥/ ٣٧٦).

قال أبو عمر: ليس ذبح الأضحى بناسخ للعقيقة عند جمهور العلماء، ولا جاء في الآثار المرفوعة ولا عن السلف ما يدل على ما قال محمد بن الحسن، ولا أصل لقولهم في ذلك.

وتحصيل مذهب أبي حنيفة وأصحابه: أن العقيقة تطوع فمن شاء فعلها ومن شاء تعلما ومن شاء تعلما ومن شاء تركها، وفي قول رسول الله ﷺ في حديث هذا الباب: «مَنْ وُلِدَ لَهُ وَلَدٌ فَأَحَبَّ أَنْ يُنْسِكَ عَنْه فَلْيَفْعَلَ»، دليل على أن العقيقة ليست بواجبة؛ لأن الواجب لا يقال فيه: من أحب أن يفعله فعله، بل هذا لفظ التخيير والإباحة (۱).

وقال أبو الوليد الباجي: (وقال مالك: الأمر عندنا في العقيقة أنه من عق فإنها يعق عن ولده بشاة شاة عن الذكور والإناث، وليست العقيقة بواجبة، ولكنه يستحب العمل بها، وهي من الأمر الذي لم يزل عليه الناس عندنا فمن عق عن ولده فإنها هي بمنزلة النسك والضحايا لا يجوز فيها: عوراء ولا عجفاء ولا مكسورة القرن ولا مريضة، ولا يباع من لحمها شيء ولا جلدها وتكسر عظامها ويأكل أهلها من لحمها ويتصدقون منها، ولا يمس الصبي بشيء من دمها)(٢).

وقال النووي: العقيقة سنة^(٣).

وقال ابن قدامة: قال: والعقيقة سنة، عن الغلام شاتان، وعن الجارية شاة (١٠).

قال المرداوي: (وَالْأُضْحِيَّةُ سُنَّةٌ مُؤكَّدَةٌ). هَذَا الْمُذْهَبُ بِلَا رَيْبِ. وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ. وَنَصَّ عَلَيْهِ. وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ. قَالَ فِي الرِّعَايَةِ: فَيُكْرَهُ تَرْكُهَا مَعَ الْغَنْدِرَةِ. نَصَّ عَلَيْهِ. وَعَنْهُ أَنَّهَا وَاجِبَةٌ مَعَ الْغِنَى. ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ. وَذَكَرَهُ الْحُلُوانِيُّ عَنْ أَبِي الْقُدْرَةِ. نَصَّ عَلَيْهِ. وَعَنْهُ أَنَّهَا وَاجِبَةٌ مَعَ الْغِنَى. ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ. وَذَكَرَهُ الْحُلُوانِيُّ عَنْ أَبِي الْمُورِ. وَخَرَّجَهَا أَبُو الْخَطَّابِ، وَابْنُ عَقِيلٍ مِنْ التَّضْحِيَةِ عَنْ الْيَتِيمِ. وَعَنْهُ أَنَّهَا وَاجِبَةٌ عَلَى الْحَاضِرِ الْغَنِيِّ مَنْ الْعَنِيِّ مَنْ الْتَصْحِيَةِ عَنْ الْيَتِيمِ.

⁽١) الاستذكار (٥/ ٣١٦)

⁽٢) المنتقى شرح الموطأ (٣/ ١٠٣).

⁽٣) المجموع (٨/٢٢٤).

⁽٤) المغنى (٩/ ٨٥٤).

⁽٥) الإنصاف (٤/ ١٠٥).

قال ابن رشد: وسبب اختلافهم تعارض مفهوم الآثار في هذا الباب، وذلك أن ظاهر حديث سمرة، وهو قول النبي – عليه الصلاة والسلام: «كُلُّ غُلاَمٍ مُرْتَهَنُّ بِعَقِيقَتِهِ، تُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ سَابِعِهِ، وَيُهَاطُ عَنْهُ الأَذَى»(١).

- يقتضي الوجوب. وظاهر قوله - عليه الصلاة والسلام -، وقد سئل عن العقيقة فقال: «لَا أُحِبُّ الْعُقُوقَ وَمَنْ وُلِدَ لَهُ وَلَدٌ فَأَحَبَّ أَنْ يَنْسُكَ عَنْ وَلَدِهِ فَلْيَفْعَلْ »(٢).

- يقتضي الندب أو الإباحة. فمن فهم منه الندب قال: العقيقة سنة. ومن فهم الإباحة قال: ليست بسنة ولا فرض. وخرج الحديثين أبو داود. ومن أخذ بحديث سمرة أوجبها (٣).

(٢) إسناده حسن: أخرجه أبو داود (٢٨٤٤)، والنسائي (٤٢٢٩)، وأحمد (٢/ ١٨٢)، وعبد الرزاق (٧٩٦١)، وابن أبي شيبة (٢٤٢٤)، والحاكم (٧٥٩٢)، والبيهقي (١٩٠٥٧)، كلهم من طرق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ.

وله شاهد أخرجه مالك (٦٥٨)، وأحمد (٥/ ٣٣٠،٣٦٩)، وابن أبي شيبة (٢٤٢٤٠)، والبيهةي (١٩٠٥٨)، والبيهةي (١٩٠٥٨)، كلهم من عن زيد بن أسلم عن رجل من بني ضمرة عن أبيه عن النبي ﷺ قال: «لَا أُحِبُّ الْعُقُوقَ»، وَكَأَنَّهُ إِنَّمَا كَرِهَ الاِسْمَ، وَقَالَ: «مَنْ وُلِدَ لَهُ وَلَدٌ فَأَحَبَّ أَنْ يَنْسُكَ عَنْ وَلَدِهِ فَلْيُفْعَلْ»، والضمري مبهم لا يعرف من هو.

(٣) بداية المجتهد (٣/ ١٤).

⁽۱) إسناده صحيح: أخرجه أبو داود (۲۸۳۷)، والترمذي (١٦٠٥)، والنسائي (٢٢٠٥)، وابن ماجه (٣١٦٥)، وأحمد (١٧٥٥)، والطيالسي (٩٠٩)، والطحاوي في مشكل الأثار (٨٥٨)، وابن الجارود في المنتقي (٩١٠)، والدارمي (١٩٦٩)، والطبراني (١٩٦٩، ١٩٣٦)، والحاكم (٨٥٨)، والبزار (٤٥٥٥)، وفي مسند الروياني (٣٠٨)، كلهم من طرق عن الحسن عن سمرة عن النبي على عن النبي على وقد ثبت سمع الحسن من سمرة لهذا الحديث بها رواه البخاري في صحيحه (٥١٥٥) قال: قال حدثني عبد الله بن أبي الأسود: حدثنا قريش عن حبيب بن الشهيد قال: أمرني ابن سيرين أن أسأل الحسن ممن سمع حديث العقيقة فسألته فقال: من سمرة بن سمرة بن جندب، وأخرج النسائي (٢٢١٤) عن هارون بن عبد الله بمثل الإسناد السابق فسألته عن ذلك فقال: سمعته من سمرة، وذكره علي بن المديني في العلل (١/ ٢٧)، وانظر: العلل ومعرفة الرجال فقال: سمعته من سمرة، وذكره علي بن المديني في العلل (١/ ٥٢)، وانظر: العلل ومعرفة الرجال

وقال ابن حجر: اختلف في معنى قوله: «مرتهن بعقيقته» قال الخطابي: اختلف الناس في هذا وأجود ما قيل فيه ما ذهب إليه أحمد بن حنبل قال: هذا في الشفاعة يريد أنه إذا لم يعق عنه فهات طفلا لم يشفع في أبويه وقيل معناه: أن العقيقة لازمة لا بد منها فشبه المولود في لزومها وعدم انفكاكه منها بالرهن في يد المرتهن، وهذا يقوي قول من قال: بالوجوب وقيل المعنى: أنه مرهون بأذى شعره، ولذلك جاء فأميطوا عنه الأذى (1).

مسألة: ما تجوزبه العقيقة من الذبائح

قال ابن عبد البر: وقد أجمع العلماء أنه لا يجوز في العقيقة إلا ما يجوز في الضحايا من الأزواج الثمانية إلا من شذ ممن لا يعد خلافا(٢).

قال ابن رشد: أما محلها فإن جمهور العلماء على أنه لا يجوز في العقيقة إلا ما يجوز في الضحايا من الأزواج الثمانية. وأما مالك فاختار فيها الضأن على مذهبه في الضحايا، واختلف قوله هل يجزي فيها الإبل والبقر؟ أو لا يجزي؟ وسائر الفقهاء على أصلهم أن الإبل أفضل من البقر، والبقر أفضل من الغنم.

وسبب اختلافهم تعارض الآثار في هذا الباب والقياس، أما الأثر فحديث ابن عباس «أن رسول الله عليه عن الحسن والحسين كبشا كبشا» (٣).

⁽١) فتح الباري (٩/ ٩٤٥).

⁽٢) التمهيد (٥/ ٣٤١).

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه أبو داود (٢٨٤٣)، والطحاوي في مشكل الآثار (٨٦٨)، وابن الجارود (٩١١)، والطبراني (١١٨٥٦)، والبيهقي (١٩٠٥)، والخطيب البغدادي (٩٣١) كلهم من طرق عن عبد الوارث بن سعيد عن أيوب بن موسي عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي على وأخرجه عبد الرزاق (٢٩٦٢) عن معمر والثوري عن أيوب عن عكرمة: أن رسول الله على عن الحسن والحسين كبشين. وقال أبو حاتم في العلل (٢/ ٤٩ رقم ١٦٣١): المرسل أصح وأخرجه ابن أبي شبية (٢٤٢٣٣) عن أبي بكر، عن أبي خالد ويعلي بن عبيد عن يحيي بن سعيد عن عكرمة قال: أعق عن الحسن والحسين. وأخرجه ابن أبي حاتم (١٦٣٢) من طريق المحاربي عن يحيي بن سعيد عن يحيي بن سعيد عن يحيي بن سعيد عن يحيي بن سعيد عن عكرمة عن ابن عباس أن الحسن والحسين عق عنها قال: قال أبي هذا

خطأ إنها هو عن عكرمة قوله: من حديث يحيي بن سعيد الأنصاري قلت: كذا حدثنا الأشج عن أبي خالد الأحمر عن يحيي بن سعيد عن عكرمة أن حسنا وحسينا عق عنهها، قال أبي لم تصح رواية يحيي بن سعيد عن عكرمة فإنه لا يرضي عكرمة كيف يروي عنه.

وأخرجه النسائي (٤٢١٩) من طريق عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس قال: عق رسول الله وأخرجه النسائي (٤٢١٩) من طريق عن الحسن والحسين بكبشين كبشين.

وأخرجه أبو يعلي (٢٩٤٥)، والطحاوي (١٠٣٨)، وابن حبان (٥٣٠٩)، والبزار (١٢٣٥)، والبزار (١٢٣٥)، والطبراني في الأوسط (١٨٩٩)، وابن عدي في الكامل (٢/ ٥٥٠)، كلهم من طرق عن جرير بن حازم عن قتادة عن أنس عن النبي عليه: أنه عق عن الحسن والحسين بكبشين وقال أبو حاتم في العلل (٢/ ٥٠): أخطأ جرير في هذا الحديث، إنها هو قتادة عن عكرمة قال: عق رسول الله عليه مرسلا.

وأخرجه أبو يعلي (٤٥٢١)، والطحاوي في مشكل الآثار (١٠٥١)، وابن حبان (٥٣١١)، وابن عدي عدي في الكامل (٦/ ٢٣٣١)، وابن أبي الدنيا في العيال (٤٣)، كلهم من طرق عن ابن جريج عن يحيي بن سعيد عن عمرة عن عائشة قالت: يعتى عن الغلام شاتان مكافئتان، وعن الجارية شاة قالت عائشة: فعق رسول الله ﷺ عن الحسن والحسين شاتين شاتين يوم السابع...).

قلت: وابن جريج مدلس وقد عنعن. وأخرجه الترمذي (١٥١٩)، وابن أبي شيبة (٢٤٣٤) من طريق محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عن علي شخص عن النبي سيحية: عق رسول الله رحمة الحسن بشاة. فقال: يا فاطمة احلقي رأسه وتصدقي بوزن شعره فوزنوه فكان وزنه درهما أو بعض درهم. قلت ومحمد بن علي بن الحسين لم يسمع من علي بن أبي طالب الخله انظر: «جامع التحصيل» (١/ ٢٦٦).

وأخرجه أبو يعلي (١٩٣٣)، والطبراني في الأوسط (٢٠٧٤)، وابن عدي في الكامل (٣/ ٢٠٧٤)، والبيهقي (١٩٠٥)، كلهم من طرق عن أبي الزبير عن جابر علله عن النبي الله عق عن الحسن والحسين. قلت: أبو الزبير المكي مدلس وقد عنعن. وأخرجه الطبراني في الأوسط (٢٧٠٨) من طريق عن الوليد بن مسلم قال: أنبأنا زهير بن محمد عن بن عقيل عن محمد بن المنكدر عن جابر عن النبي الله الله عق عن الحسن والحسين وختنها لسبعة أيام؛ وقال: لم يقل هذا الحديث أحد من الرواة: "وختنها لسبعة أيام» إلا زهير بن محمد. قلت: وفي إسناده الوليد بن مسلم يدلس تدليس التسوية ولم يصرح بالسماع إلى آخر السند وزهير بن محمد رواية الشاميين عنه غير مستقيمة، والوليد بن مسلم شامي ومحمد بن محمد بن عبد الله بن عقيل الضعيف».

وقوله: «عن الجارية شاة، وعن الغلام شاتان»(١).

وأخرجه النسائي (٤٢١٣)، وأحمد (٥/ ٣٦١،٣٥٥)، والبيهقي (٤٥٣٩)، كلهم من طرق عن الحسين بن واقد، عن عبد الله بن بريدة عن أبيه أن النبي على عق عن الحسن والحسين قلت: وهذا إسناد حسن من أجل الحسين بن واقد صدوق على الراجح من أقوال أهل العلم، والله أعلم.

(۱) إسناده صحيح لغيره: أخرجه أبو داود (٢٨٤٢)، والنسائي (٢١٢٤)، والطحاوي شرح مشكل الآثار (١٠٥٥)، وعبد الرزاق (٧٩٦١)، وابن أبي شيبة (٢٤٧٢٧)، والحاكم (١٠٥٥)، وابن أبي شيبة والبيهقي (١٠٥٥)، كلهم من طريق داود بن قيس، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: سَبِل النبي عليه.

وأخرجه أبو داود (٢٠٢٥)، والترمذي (٢٥١٦)، وابن ماجه (٣١٦٢)، وأجمد (٦/ ٣٨١)، وأخرجه أبو داود (٢٠١٦)، وابن أبي عاصم والدارمي (٢٠١١)، وابن أبي شيبة (٢٤٢٤)، وابن حميد في «المسند» (٣٤٨)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثني» (٣٢٧٩)، والطحاوي (٢٠٤١)، والطبراني (٢٠٥)، والبيهقي (٢٧٢٧، والطحاوي (٢٠١١)، والطبراني (٢٠٥١)، والبيهقي في شرح السنة (٢٨١٨)، كلهم من طرق عن عبد الرزاق، عن ابن جريج، قال أخبرنا عبيد الله بن أبي يزيد، عن سباع بن ثابت، أن محمد بن ثابت بن سباع، أخبره، أن أم كرز أخبرته، أنها سألت رسول الله علي قال الدارقطني في العلل (١/ ١٠): الذي عندي في هذا الحديث أن عبدالرزاق أخطأ فيه؛ لأنه ليس فيه محمد بن ثابت، وإنها هو سباع بن ثابت ابن عم محمد بن ثابت؛ لأنه ليس في هذا الحديث.

وأخرجه أبو داود (٢٨٣٤)، والنسائي (٢١٦٦)، وأحمد (٦/ ٣٨١)، والدارمي (٢٠٠٩)، وابن أبي شيبة (٣٦٣٠)، وابن حميد (٣٤٩)، وابن حبان (٣١٣٥)، والطبراني (٢٠٠٠)، وابيه في شيبة (١٩١٣٥)، والطبراني (١٩١٣٠) عن وإسحاق بن راهويه في «مسنده» (٢٢٨١)، والبيه في في «معرفة السنن والآثار» (١٩١٣١) عن سُفُيّان قَالَ: ثنا عَمْرُو بْنُ دِينَارِ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ أَنَّ حَبِيبَةً بِنْتَ مَيْسَرَةً الْفِهْرِيَّةِ مَوْلاَتَهُ أَخْبَرَتُهُ أَخْبًا سَمِعَتْ أُمَّ كُوْرٍ الْخُزَاعِيَّة، قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (١٠٥٥): تفرد عنها مولاها عطاء بن أبي رباح وقال ابن حجر: «مقبولة» قد توبعت بسباع بن ثابت ثم إنه اختلف فيه على عطاء فرواه عمرو بن دينار، وابن جريج ومحمد بن إسحاق كها عند ابن سعد (٨/ ٢٩٤)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٨١٣)، والطبراني (٢٠٤)، والدارقطني في «العلل» (٥/ ٢٢٠) ثلاثتهم (عمرو بن دينار وابن جريج ومحمد بن إسحاق) عن عطاء، بهذا ورواه حجاج بن أرطاة، عن عطاء، واختلف عليه كذلك: فرواه حبيب بن إبراهيم، وهشيم كها عند الدارقطني (٥/ ٢٢٠) عن حجاج، عن عطاء، به.

وخالفهما سلام بن أبي مطيع ويزيد بن زريع فيها أخرجه الدارقطني (٥/ ٢٢٠) فروياه عن الحجاج، عن عطاء، عن أم كرز، به. لم يذكرا حبيبة بنت ميسرة في الإسناد.

وخالفهم سويد بن عبد العزيز فيها أخرجه الطبراني (٣٩٩)، والدارقطني (٥/ ٢٢٠) فرواه عن الحجاج، عن عطاء، عن عبيد بن عمير، عن أم كرز، به. ورواه سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن عطاء، واختلف عليه فيه.

فرواه خالد بن عبد الله الواسطي فيها أخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣٢٧٨)، والطبراني في «الكبير» ٢٥/ . (٣٩٨)، والدارقطني في «العلل» (٥/ ٢٢١)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (٧/ ٣٨٢) عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن عطاء، عن ابن عباس، عن أم كرز، به.

وخالفه عبد الوهاب بن عطاء فيها أخرجه الدارقطني (٥/ ٢٢١) فرواه عن سعيد، عن قتادة، عن طاوس، عن أم كرز، به.

وأخرجه ابن أبي عاصم (٣٢٧٨) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ الله الْوَاسِطِيُّ ، ثنا أَبِي ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ عَطَاءِ الْخُرَاسَانِيِّ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ أُمِّ كُرْزِ الْخُرَاعِيَّةِ ، قَالَتْ: سَأَلْتُ رَسُولَ الله ﷺ عَنِ الْعَقِيقَةِ فَقَالَ «عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ وَعَنِ الْجُارِيَةِ شَاةٌ».

وأخرجه البزار (١٥٧) حدثنا عيسى بن هَارون القرشي، قالَ: حدثنا عمرانَ بن عيينة، عن يزيد ابن أبي زياد، عن عطاء، عن ابن عباس، على عن النبي ﷺ.

وأخرجه الترمذي (١٥١٣)، وأحمد (٣١/٦)، وعبد الرزاق (٧٩٥٦)، وابن أبي شيبة (٢٤٧٢٩)، وإسحاق بن راهويه في «المسند» (١٢٩٠)، وأبي يعلى (٢٤٤٨)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٠٤٤)، وابن حبان (٥٣١٠)، والبيهقي (١٩٢٨١) كلهم من طرق عن بشر بن المفضل عن عبد الله بن عثمان عن يوسف بن ماهك قال: دخلنا على حفصة بنت عبدالرحمن فأخبرتنا أن عائشة أخبرتها أن رسول الله ﷺ وهذا إسناد حسن من أجل عبد الله بن عثمان.

وأخرجه عبد الرزاق (٧٩٥٥)، وإسحاق بن راهويه في «مسند» (١٢٩٠)، أخبرنا ابن جريج قال: أخبرني عبيد الله بن أبي يزيد، عن بعض، أهله أنه: سمع عائشة، وهذا إسناد ضعيف من أجل جهالة الواسطة التي بين عبيد الله بن أبي يزيد عائشة.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٧٣٠)، وإسحاق بن راهويه في «المسند» (١٠٣٣) عن عبدة بن سليمان، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء، عن عائشة. وهذا إسناد حسن من أجل عبد الملك بن أبي سليمان «صدوق».

وأما القياس فلأنها نسك، فوجب أن يكون الأعظم فيها أفضل، قياسا على الهدايا(١).

□ وإليك أقوال أهل العلم:

عن الحسن، وابن سيرين؛ أنها كانا يكرهان من العقيقة ما يكرهان من الأضحية، قال: وهي عندهما بمنزلة الأضحية، يأكل ويطعم (٢).

كرقول المالكية:

قال ابن عبد البر: ما يجوز ضحية من الأزواج الثمانية ولا تكون من الوحش ولا من الطير(١).

وأخرجه البزار (٢٣٦) قال: حدثنا أحمد بن عمرو بن عبيدة العصفري، قال: حدثنا أبو عاصم، قال: حدثنا عبد الجبار بن الورد ، عن ابن أبي مليكة ، عن عائشة ﴿ يُنْكُ أَبُو اللّه ﷺ أبو عاصم لم أستطع تحديده وبقية رجال السند ثقات إلى عبد الجبار بن الورد فإنه صدوق يهم.

وأخرجه عبد الرزاق (٧٩٥٧) قال: عن ابن جريج، عن عبد الله بن عثمان بن خثيم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس أنه قال: «عَلَى الغُلَامِ شَاتَانِ» وهذا إسناد حسن، من أجل عبد الله بن عثمان ابن خثيم فإنه «صدوق».

وأخرجه ابن أبي عاصم (٣٣٥٣)، والطبراني (١٨٣/٢٤) قال: حدثنا الحوطي، ثنا إسهاعيل بن عياش ، ثنا ثابت بن عجلان ، عن مجاهد ، عن أسهاء بنت يزيد بن السكن الأنصارية ، عن النبي على المُعَقِيقَةُ حَقٌ عَنِ الْغُلاَم شَاتَانِ وَعَنِ الْجُارِيَةِ شَاةٌ».

قلت: هذا إسناد حسن من أجل إسماعيل بن عياش فإنه «صدوق في روايته عن أهل بلده» وثابت ابن عجلان الأنصاري السلمي، أبو عبد الله الشامي الحمصي من أهل بلده وهو «صدوق أيضا». وأحمد بن عبد الوهاب بن نجدة الحوطي «صدوق».

(١) بداية المجتهد (٣/ ١٤).

(٢) إسناده صحيح إلى ابن سيرين: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٧٤٣)، قال: حدثنا عبد الله بن مبارك، عن هشام، عن الحسن، وابن سيرين به.

وهشام بن حسن من أثبت الناس في ابن سيرين، و في روايته عن الحسن و عطاء مقال؛ لأنه قيل: كان يرسل عنهما.

(١) المجموع (٨/ ٤٢٩).

كرقول الشافعية:

قال النووي: قال المصنف والأصحاب: ويشترط سلامتها من العيوب التي يشترط سلامة الأضحية منها(١).

قال الخطيب الشربيني: وَيطْعم الْفُقَرَاء وَالْمُسَاكِين الْمُسلمين فَهِيَ كالأضحية فِي جِنْسَهَا وسلامتها من الْعَيْب وَالْأَفْضَل مِنْهَا وَالْأَكل مِنْهَا (٢).

قال ابن قدامة: حكم العقيقة حكم الأضحية؛ في سنها، وأنه يمنع فيها من العيب ما يمنع فيها، ويستحب فيها من الصفة ما يستحب فيها.

قال الزركشي: يجتنب في العقيقة من العيب ما يجتنب في الأضحية؛ لأنها قربة يتقرب بها إلى الله - تعالى، شكرا على نعمته، فأشبهت الأضحية (١٠).

مسألة: كم يعق عن الغلام والجارية؟

أما العدد فإن الفقهاء اختلفوا في ذلك، فقال ابن عمر والزهري و مالك: يعق عن الذكر والأنثى بشاة شاة.

لما روي عن النبي عَلَيْكُ «أنه عق عن الحسن شاة، وعن الحسين شاة» (٥).

وقال الشافعي وأبو ثور، وأبو داود، وأحمد: يعق عن الجارية شاة، وعن الغلام شاتان؛ لما روت أم كرز قالت سألت رسول الله ﷺ عن العقيقة فقال: «للغُلاَمِ شَاتَانِ مُكَافَأْتَانِ وَعَنِ الجُارِيَةِ شَاةً...»(١).

⁽١) الكافي في فقه أهل المدينة (١/ ٤٢٥).

⁽٢) الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع (٢/ ٥٩٤).

⁽٣) الكافي في فقه أهل المدينة (١/ ٤٢٥).

⁽٤) شرح الزركشي (٣/ ٢٩١).

⁽٥) إسناده صحيح: أخرجه الموطأ (٢/ ٥٠١)، وابن أبي شيبة (٢٤٧٣١)، ومن طريقها البيهقي (١٩٢٨٤) عن نافع، أن عبد الله بن عمر «لم يكن يسأله أحد من أهله عقيقة، إلا أعطاه إياها، وكان يعق عن ولده بشاة شاة عن الذكور والإناث».

⁽١) إسناده صحيح: أخرجه الموطأ (٢/ ٥٠١)، وابن أبي شيبة (٢٤٧٣١)، ومن طريقهما البيهقي

وقال آخرون: يعق عن الغلام، ولا يعق عن الجارية؛ لأن العقيقة السرور والسرور يختص بالغلام دون الجارية.

□ وإليك أقوال أهل العلم:

أولا القائلين أنه يعق عن الذكر والأنثى بشاة شاة.

قال ابن عمر: شاة شاة عن الغلام والجارية(١١).

وقال الزهري: أنه كان يقول في العقيقة: يعق عن الغلام والجارية، شاة، شاة " الم

كرقول المالكية:

قال ابن رشد: وأما العدد فإن الفقهاء اختلفوا - أيضا - في ذلك، فقال مالك: يعق عن الذكر والأنثى بشاة شاة (٣).

🕸 القول الثاني: الجارية شاة، وعن الغلام شاتان.

كرقول الشافعية:

قال الشافعي: الغلام شاتان وعن الجارية شاة (٤).

قال الماوردي: فعند الشافعي يعق عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة (٥).

قال النووي: والسنة أن يذبح عن الغلام شاتين، وعن الجارية شاة لما روت أم كرز قالت: سألت رسول الله ﷺ عن العقيقة فقال للغلام: شاتان مكافئتان وعن الجارية شاة، ولأنه إنها شرع للسرور بالمولود والسرور بالغلام أكثر فكان الذبح عنه

⁽١٩٢٨٤) عن نافع، أن عبد الله بن عمر «لم يكن يسأله أحد من أهله عقيقة، إلا أعطاه إياها، وكان يعق عن ولده بشاة شاة عن الذكور والإناث».

شرح الزركشي (٣/ ٢٩١).

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٧٣٦) عن عبد الأعلى، عن معمر، عن الزهري به.

⁽٣) بداية المجتهد (٣/ ١٥).

⁽٤) سبق تخريجه.

⁽٥) سبق تخريجه.

أكثر، وإن ذبح عن كل واحد منها شاة جاز لما روي عن ابن عباس على قال: عق رسول الله على الله عن الحسن شاة، جاز لما روى ابن عباس الله عن الحسن والحسين عليها السلام كبشا كبشا)(١).

كرقول الحنابلة:

قال أبو داود سليان بن الأشعث: قلت لأحمد: العقيقة كم عن الغلام؟ قال: شاتان مكافئتان، وعن الجارية شاة، قال أحمد: مكافئتان: متساويتان أو متقاربتان (٢). قال ابن قدامة: قال: والعقيقة سنة، عن الغلام شاتان، وعن الجارية شاة (٣).

القول الثالث: يعق عن الغلام ولا يعق عن الجارية روي هذا القول عن الحسن.

عن الحسن قال: «يعق عن الغلام شاة، ولا يعق عن الجارية ليست عليها عقيقة»(٤).

قال بدر الدين العيني: قوله: (مع الغلام عقيقة) تمسك بظاهر لفظة الحسن وقتادة، وقال: يعق عن الغلام ولا يعق عن الجارية وعند الجمهور (٥٠).

قال أبو العلاء المباركفورى: قوله: «مع الغلام عقيقة» تمسك بمفهومه الحسن وقتادة فقالا: يعق عن الصبى ولا يعق عن الجارية (٦).

⁽¹⁾ ILAAO3 (N/ 573).

⁽٢) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني (١/ ٣٤٢).

⁽٣) المغنى (٩/ ٤٥٨).

⁽٤) إسناده ضعبف: أخرجه عبد الرزاق (٧٩٦٨) عن معمر، عن رجل، عن الحسن به. قلت فيه رجل مبهم لا يعرف من هو.

⁽٥) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٢١/ ٨٨).

⁽٦) تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي (٥/ ١٠٦).

مسألة: متى يعق عنه؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسألة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: إن وقت العقيقة يفوت بفوات اليوم السابع:

وبه قالت المالكية.

🕸 القول الثاني: إن وقت الإجزاء في حق الأب ونحوه ينتهي ببلوغ المولود.

وبه قالت الشافعية.

القول الثالث: إن فات ذبح العقيقة في اليوم السابع يسن ذبحها في الرابع عشر، فإن فات ذبحها فيه انتقلت إلى اليوم الحادي والعشرين من ولادة المولود فيسن ذبحها فيه.

وهذا مروي عن عائشة – رضي الله تعالى عنها – وهو قول عطاء والحنابلة ورواية ضعيفة عند المالكية.

□ وإليك بعض أقوال أهل العلم:

كرة ول المالكية:

قال سحنون: قال ابن القاسم: العقيقة في جميع وجوهها وقت ذبحها وقت ذبح الضحية ضحى في اليوم السابع من مولد الصبي الذكر والأنثى (١).

قال ابن رشد: وأما وقت هذا النسك فإن جمهور العلماء على أنه يوم سابع المولود، ومالك لا يعد في الأسبوع اليوم الذي ولد فيه إن ولد نهارا، وعبد الملك بن الماجشون يحتسب به. وقال ابن القاسم في «العتبية»: إن عق ليلا لم يجزه. واختلف أصحاب مالك في مبدأ وقت الإجزاء، فقيل: وقت الضحايا، أعني: ضحى. وقيل: بعد الفجر، قياسا على قول مالك في الهدايا. ولا شك أن من أجاز الضحايا ليلا أجاز هذه ليلا. وقد قيل: يجوز في السابع الثاني والثالث (٢).

⁽¹⁾ المدونه (1/300).

⁽٢) بداية المجتهد (١/ ٤٦٤).

قال ابن الحاج: وَوَقْتُهَا طُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ الْيَوْمِ السَّابِع، فَإِنْ وُلِدَ الْمُوْلُودُ فِي أَثْنَاءِ الْيَوْمِ، طُرِحَ ذَلِكَ، وَلَا يُحْسَبُ، وَيَتَحَفَّظُ فِيهَا كَهَا يَتَحَفَّظُ فِي الْأُضْحِيَّةِ، فَلَا يُعْطِي الْيُوْمِ، طُرِحَ ذَلِكَ، وَلَا يُحْسَبُ، وَيَتَحَفَّظُ فِيهَا كَهَا يَتَحَفَّظُ فِي الْأُضْحِيَّةِ، فَلَا يُعْطِي الْجُوزَ الْقَابِلَةُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ عِوَضٌ فَيَدْخُلُ ذَلِكَ الْقَابِلَةُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ عِوَضٌ فَيَدْخُلُ ذَلِكَ فَلِكَ أَنْ وَلِكَ عَوضٌ فَيَدْخُلُ ذَلِكَ فِي قِسْمِ الْبِيَاعَاتِ، وَكَمْ الْأُضْحِيَّةِ وَالْعَقِيقَةِ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُمَا (١).

كرقول الشافعية:

قال النووي: السنة ذبح العقيقة يوم السابع من الولادة وهل يحسب يوم الولادة من السبعة فيه وجهان: حكاهما الشاشي وآخرون (أصحهما) يحسب فيذبح في السادس مما بعده (والثاني:) لا يحسب فيذبح في السابع مما بعده وهو المنصوص في البويطي، ولكن المذهب الأول وهو ظاهر الأحاديث

* فإن ولد في الليل حسب اليوم الذي يلي تلك الليلة بلا خلاف نص عليه في البويطي مع أنه نص فيه أن لا يحسب اليوم الذي ولد فيه.

 # قال المصنف والأصحاب: فلو ذبحها بعد السابع أو قبله وبعد الولادة أجزأه، وإن ذبحها قبل الولادة لم تجزه بلا خلاف بل تكون شاة لحم.

* قال أصحابنا: ولا تفوت بتأخيرها عن السبعة لكن يستحب أن لا يوخر عن سن البلوغ.

 # قال أبو عبد الله البوشيحي من أئمة أصحابنا: إن لم تذبح في السابع ذبحت في الرابع عشر وإلا ففي الحادي والعشرين ثم هكذا في الأسابيع.

* وفيه وجه آخر: أنه إذا تكررت السبعة ثلاث مرات فات وقت الاختيار.

* قال الرافعي: فإن أخر حتى بلغ سقط حكمها في حق غير المولود وهو مخير في العقيقة عن نفسه قال: واستحسن القفال والشاشي أن يفعلها؛ للحديث المروي أن النبي عليه عن عن نفسه بعد النبوة، ونقلوا عن نصه في البويطي أنه لا يفعله واستغربوه هذا كلام الرافعي.

⁽١) المدخل لابن الحاج (٣/ ٢٩٢).

* وقد رأيت أنا نصه في البويطي قال: (ولا يعق عن كبير) هذا لفظه بحروفه نقله من نسخة معتمدة عن البويطي، وليس هذا مخالفا لما سبق؛ لأن معناه (لا يعق عن البالغ غيره)، وليس فيه نفي عقه عن نفسه، (وأما) الحديث الذي ذكره في عق النبي عَلَيْ عن نفسه فرواه البيهقي بإسناد عن عبد الله بن محرر بالحاء المهملة والراء المكررة عن قتادة عن أنس أن النبي عَلَيْ عق عن نفسه بعد النبوة، وهذا حديث باطل قال البيهقي: هو حديث منكر.

وروى البيهقي بإسناده عن عبد الرزاق قال: إنها تركوا عبد الله بن محرر بسبب هذا الحديث، قال البيهقي: وقد روي هذا الحديث من وجه آخر عن قتادة، ومن وجه آخر عن أنس وليس بشيء فهو حديث باطل، وعبد الله بن محرر ضعيف متفق على ضعفه، قال الحفاظ: هو متروك، والله أعلم(۱).

قال الماوردي: وقت العقيقة ووقت ذبحها هو اليوم السابع لرواية سمرة بن جندب عن النبي ﷺ أنه قال: «الغُلامُ مُرْتَهنٌ بِعَقِيقَتِهِ فَاذْبَحُوا عَنْهُ يَوْمَ السَّابِع»(٢).

قال ابن قدامة: قال: ويذبح يوم السابع. قال أصحابنا: السنة أن تذبح يوم السابع، فإن فات ففي أربع عشرة، فإن فات ففي إحدى وعشرين. ويروى هذا عن عائشة. وبه قال إسحاق. وعن مالك، في الرجل يريد أن يعق عن ولده، فقال: ما علمت هذا من أمر الناس، وما يعجبني. ولا نعلم خلافا بين أهل العلم القائلين بمشروعيتها في استحباب ذبحها يوم السابع. والأصل فيه حديث سمرة، عن النبي أنه قال: «كُلُّ غُلَامٍ رَهِينَةٌ بِعَقِيقَتِهِ تُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ سَابِعِه، وَيُسَمَّى فِيه، وَيُحْلَقُ رَأْسُه». وأما كونه في أربع عشرة، ثم في أحد وعشرين، فألحجة فيه قول عائشة وشيف "" وهذا تقدير، الظاهر أنها لا تقوله إلا توقيفا.

⁽١) المجموع (٨/ ٤٣٢،٤٣١).

⁽٢) الحاوى (١٥/ ١٢٨).

⁽٣) إسناده ضعيف: أخرجه الطبراني في الصغير (٧٢٣) حدثنا عياش بن محمد الجوهري البغدادي، حدثنا شريح بن يونس، حدثنا عبد الوهاب بن عطاء الخفاف، عن إسماعيل بن مسلم، عن قتادة،

وإن ذبح قبل ذلك أو بعده، أجزأه؛ لأن المقصود يحصل. وإن تجاوز أحدا وعشرين، احتمل أن يستحب في كل سابع، فيجعله في ثهانية وعشرين، فإن لم يكن، ففي خمسة وثلاثين، وعلى هذا، قياسا على ما قبله، واحتمل أن يجوز في كل وقت؛ لأن هذا قضاء فائت، فلم يتوقف، كقضاء الأضحية وغيرها. وإن لم يعق أصلا، فبلغ الغلام، وكسب، فلا عقيقة عليه. وسئل أحمد عن هذه المسألة، فقال: ذلك على الوالد. يعني لا يعق عن نفسه؛ لأن السنة في حق غيره. وقال عطاء، والحسن: يعق عن نفسه؛ لأنها مشروعة عنه ولأنه مرتهن بها، فينبغي أن يشرع له فكاك نفسه. ولنا، أنها مشروعة في حق الوالد، فلا يفعلها غيره، كالأجنبي، وكصدقة الفطر (۱).

عن ابن عيينة قال: سمعت عطاء يقول: «يعق عنه يوم سابعه، فإن أخطأهم، فأحب إلى أن يؤخروه إلى السابع الآخر» قال: «ورأيت الناس يتحرون بالعق عنه يوم سابعه» قال: «يأكل أهل العقيقة، ويهدونها»، قلت له: أسنة؟ قال: «قد أمر النبي يُنافِحُ بذلك، زعموا»، قلت: أتصدق؟ قال: «لا، إن شئت كل وأهد»، قيل: أمذبوحتان؟ قال: «لا، إلا قائمتان» (٢٠).

قال محمد بن عبد الوهاب بن سليهان التميمي النجدي: «فإن فات السابع، ففي أربعة عشر، فإن فات ففي إحدى وعشرين»، وهذا قول إسحاق؛ لأنه مروي عن عائشة. فإن ذبح قبل ذلك أو بعده أجزأ، وإن كبر ولم يعق عنه، فقال أحمد: ذلك على الوالد، يعني: لا يعق عن نفسه. وقال عطاء: يعق عن نفسه (٣).

فائدة: قال الإمام مالك يَحْتَلْهُ: ومن أراد أن يعق عن ولده فإنه إن ولد له بعد

عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «العَقِيقَةُ تُذْبَحُ لِسَبْعٍ، أَوْ أَرْبَع عَشْرَةً ، أَوْ أَحَد وعِشْرِينَ» لم يروه عن قتادة إلا إسهاعيل تفرد به الخفاف.

قلتَ: عبد الوهاب بن عطاء الخفاف إسهاعيل بن مسلم المكى «ضعيفان».

⁽١) المغنى (٩/ ٢٦١).

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٩٦٩) عن ابن عيينة قال: عن عطاء به.

⁽٣) مختصر الإنصاف والشرح الكبير (١/ ٣٥٦).

انشقاق الفجر لم يحتسب بذلك اليوم وحسب سبعة أيام سواه بلياليهن ثم يعق يوم السابع ضحى، قال: فإن ولد قبل السابع ضحى، قال: فإن ولد قبل طلوع الفجر احتسب بذلك اليوم لأنه قد ولده قبل طلوع الفجر (١).

مسألة: هل يعق الكبيرعن نفسه أو لا؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسألة على ثلاثة أقوال:

قال ابن رشد: وأما من يعق عنه فإن جمهورهم على أنه يعق عن الذكر والأنثى الصغيرين فقط. وشذ الحسن فقال: لا يعق عن الجارية. وأجاز بعضهم أن يعق عن الكبر.

ودليل الجمهور على تعلقها بالصغير قوله - عليه الصلاة والسلام: «يَوْمَ سَابِعِهِ»(٢).

ودليل من خالف ما روي عن أنس «أن النبي - عليه الصلاة والسلام - عق عن نفسه بعد ما بعث بالنبوة» (٣).

قال ابن أبي شيبة: وذكر أن أبا حنيفة قال: إن لم يعق عنه، فليس عليه في ذلك شيء (١٤).

القول الأول: أنه يعق عن الكبير قال به أهل العراق:

قال ابن قدامة: وقال عطاء، والحسن: يعق عن نفسه؛ لأنها مشروعة عنه ولأنه مرتهن بها، فينبغي أن يشرع له فكاك نفسه (٥).

⁽١) المدونة (١/ ٣٨٨).

⁽٢) صحيح: وسبق تخريه.

⁽٣) إسناده ضعيف جدًّا: أخرجه عبد الرزاق (٧٩٦٠)، والبزار (٧٢٨١)، والطبراني (٩٩٤)، والطبراني (٩٩٤)، والبيهقي (١٩٧٥) من طرق عن عبد الله بن محرر عن قتادة، عن أنس عن االنبي ﷺ وعبد الله ابن محرر «متروك».

⁽٤) المصنف (٤ / ٢٢٢).

⁽٥) المغنى (٩/ ٤٦١).

قال القرافي: وأهل العراق يعقون عن الكبير ففي أبي داود أنه بهن عق نفسه بعد النبوة، ولظاهر قوله بين كل غلام رهين بعقيقته الحديث المتقدم، وظاهره أنه لا يزال مرتهنا حتى يعق عنه (١).

القول الثاني: فإن أخر حتى بلغ سقط حكمها في حق غير المولود وهو مخير في العقيقة عن نفسه وبه قالت الشافعية.

كرقول الشافعية:

قال النووي:

* قال الرافعي فإن أخر حتى بلغ سقط حكمها في حق غير المولود وهو مخير في العقيقة عن نفسه قال: واستحسن القفال والشاشي أن يفعلها للحديث المروي أن النبي عَلَيْة (عق عن نفسه بعد النبوة)، ونقلوا عن نصه في البويطي أنه لا يفعله، واستغربوه. هذا كلام الرافعي.

* وقد رأيت أنا نصه في البويطي قال: (ولا يعق عن كبير) هذا لفظه بحروفه نقله من نسخة معتمدة عن البويطي وليس هذا مخالفا لما سبق؛ لأن معناه (لا يعق عن البالغ غيره)، وليس فيه نفي عقه عن نفسه، (وأما) الحديث الذي ذكره في عق النبي على عن نفسه فرواه البيهقي بإسناده عن عبد الله بن محرر بالحاء المهملة والراء المكررة عن قتادة عن أنس أن النبي على (عق عن نفسه بعد النبوة) وهذا حديث باطل قال البيهقي: هو حديث منكر، وروى البيهقي بإسناده عن عبد الرزاق قال: إنها تركوا عبد الله بن محرر بسبب هذا الحديث، قال البيهقي: وقد روي هذا الحديث من وجه آخر عن أنس وليس بشيء فهو حديث باطل، من وجه آخر عن قتادة، ومن وجه آخر عن أنس وليس بشيء فهو حديث باطل، وعبد الله ابن محرر ضعيف متفق على ضعفه قال الحفاظ: هو متروك والله أعلم (٢).

قال الماوردي: وليس يمتنع أن يعق الكبير عن نفسه (٣).

⁽١) الذخيرة (٤/ ١٤٦).

⁽٢) المجموع (٨/ ٢٣١،٤٣١).

⁽٣) الحاوي (١٥/ ١٢٩).

🕸 القول الثالث: أنها مشروعة في حق الوالد، فلا يفعلها غيره، كالأجنبي.

وبه قالت المالكية والحنابلة وهو قول الطحاوي من الأحناف.

□ وإليك أقوالهم بالتفصيل:

كرقول المالكية:

قال القرافي: وأهل العراق يعقون عن الكبير ففي أبي داود أنه على عق نفسه بعد النبوة، ولظاهر قوله على «كُلُّ غُلام رَهِينٌ بِعَقِيقتِه» الحديث المتقدم، وظاهره أنه لا يزال مرتهنا حتى يعق عنه وهو معارض بالقياس على فوات زمان الأضحية، وفي الجواهر: روى ابن وهب أن الأسابيع الثلاثة كالأيام الثلاثة للأضحية يعق فيها، ولا تعدى، وفي مختصر الوقار: إن فات الأول ففي الثاني ولا يتعدى (۱).

قال ابن رشد: وأما من يعق عنه فإن جمهورهم على أنه يعق عن الذكر والأنثى الصغيرين فقط (٢).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: وإن لم يعق أصلا، فبلغ الغلام، وكسب، فلا عقيقة عليه. وسئل أحمد عن هذه المسألة، فقال: ذلك على الوالد. يعني لا يعق عن نفسه؛ لأن السنة في حق غيره. وقال عطاء، والحسن: يعق عن نفسه؛ لأنها مشروعة عنه ولأنه مرتهن بها، فينبغي أن يشرع له فكاك نفسه. ولنا، أنها مشروعة في حق الوالد، فلا يفعلها غيره، كالأجنبي، وكصدقة الفطر (٣).

⁽١) الذخيرة (٤/ ١٤٦).

⁽٢) المصنف (١٤/ ٢٢٢).

⁽٣) المغنى (٩/ ٤٦١).

⁽٤) مختصر الإنصاف والشرح الكبير (١/ ٣٥٦).

وقال الطحاوي: وَلَا يعق عَن الْكَبِير، وَلَا يعق إِلَّا يَوْم السَّابِع ضحوة وَهِي سَاعَة الذَّبْح فِي الضَّحَايَا يَأْكُل مِنْهَا أهل الْبَيْت وَيطْعم الْجِيرَان (١).

مسألة: هل يعق عن اليتيم؟

قال النووي: قال أصحابنا: إنها يعق عن المولود من تلزمه نفقته من مال العاق لا من مال المولود. قال الدارمي، والأصحاب: فإن عق من مال المولود ضمن العاق.

وقال أيضا: مذهبنا أنه لا يعق عن اليتيم من ماله وقال مالك: يعق عنه منه (٢).

قال محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري أبو عبد الله: قول مالك إنها من مال الأب لا من مال الأبن، وظاهر قوله: يعق عن اليتيم من ماله أنها لا تلزم قريبا غير الأب (٣).

قال القيرواني: ومقتضى قول مالك إنها من مال الأب لا من مال الابن وظاهر قوله يعق عن اليتيم من ماله أنها لا تلزم قريبا غير الأب(٤).

قال محمد بن عبد الله الخرشي: وأما اليتيم فعقيقته من ماله فيندب للوصي العق عنه من مال اليتيم بها لا يجحف، وينبغي الرفع لمالكي إن كان حنفيا لا يراها عن اليتيم (٥).

قال أبو القاسم، محمد بن أحمد: ومن مات قبل السابع لا يعق له، وكذلك السقط (٢).

* 8000

⁽١) مختصر اختلاف العلماء (٣/ ٢٣٣).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٨/ ٤٣٢)

⁽٣) التاج والإكليل لمختصر خليل (٣/ ٢٥٥).

⁽٤) شرح ابن ناجي التنوخي على متن الرسالة (٣٦٩).

⁽٥) شرح مختصر خليل للخرشي (٩/ ١٠٠).

⁽٦) القوانين الفقهية (١/ ١٢٩).

مسألة: من مات قبل سابعه أيعق عنه أو لا؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسألة على قولين:

فقالت المالكية: من مات قبل سابعه لا يعق عنه وهو قول الصنعاني.

□ وإليك أقوال المالكية بالتفصيل:

وقال أبو القاسم، محمد بن أحمد: ومن مات قبل السابع لا يعق له وكذلك السقط (١).

وقال الحطاب الرُّعيني المالكي: المولود إذا مات قبل السابع لا يعق عنه؛ لأن العقيقة إنها يجب ذبحها في يوم السابع^(٢).

قال الصنعان: من مات قبل السابع سقطت عنه العقيقة (٣).

القول الثاني: أنه من مات قبل سابعه عق عنه وبه قالت الشافعية وابن حزم.

□ وإليك أقوال الشافعية:

قال الخطيب الشربيني: ويسن أن يعق عمن مات قبل السابع أو بعده بعد أن تمكن من الذبح(٤).

قول ابن حزم: وإن مات قبل السابع عق عنه (٥).

* 8888

⁽١) القوانين الفقهية (١/ ١٢٩).

⁽٢) مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (٣/ ٢٧).

⁽٣) سبل السلام شرح بلوغ المرام (٤/ ٩٩).

⁽٤) مغنى المحتاج (٦/ ١٣٩).

⁽٥) المحلي (٧/ ٢٤٥).

مسألة: والعقيقة أفضل من الصدقة بقيمتها

قال النووي: فعل العقيقة أفضل من التصدق بثمنها عندنا وبه قال أحمد وابن المنذر (١).

قال حاشية الجمل على المنهج لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري: قوله: والتصدق وذبحها: أي الشاة أفضل من التصدق بقيمتها (٢).

قال ابن قدامة: والعقيقة أفضل من الصدقة بقيمتها. نص عليه أحمد، وقال: إذا لم يكن عنده ما يعق، فاستقرض، رجوت أن يخلف الله عليه، إحياء سنة. قال ابن المنذر: صدق أحمد، إحياء السنن واتباعها أفضل، وقد ورد فيها من التأكيد في الأخبار التي رويناها ما لم يرد في غيرها. ولأنها ذبيحة أمر النبي عليه مها، فكانت أولى، كالوليمة والأضحية (٣).

قال المرداوي: (وَذَبْحُهَا أَفْضَلُ مِنْ الصَّدَقَةِ بِثَمَنِهَا). كَذَا الْعَقِيقَةُ. وَهَذَا الْمُذْهَبُ. نَصَّ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ (٤).

قال محمد بن مفلح: وَالْعَقِيقَةُ أَفْضَلُ من الصَّدَقَةِ بِهِ(٥).

قال ابن تيمية: والعقيقة أفضل من الصدقة بقيمة (٦).

* 0000 *

⁽١) المحلي (٧/ ٢٤٥).

⁽٢) حاشية الجمل على المنهج لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (١٠/ ٤٢٠).

⁽٣) المغنى لابن قدامة (٩/ ٤٦٠).

⁽٤) الإنصاف (٤/ ١٠٥).

⁽٥) الفروع وتصحيح الفروع (٣/ ٤٠٥).

⁽٦) الاختيارات الفقهية (١/ ٤٦٥).

مسألة: ما حكم لحمها وجلدها وسائر أجزائها؟

قال مالك: والعقيقة مستحبة لم تزل من عمل المسلمين وليست بواجبة ولا سنة لازمة ولكن يستحب العمل بها، وقد عق عن حسن وحسين ابني فاطمة بنت رسول الله على وليس يجزئ فيها من الذبائح إلا ما يجزئ في الضحية، لا يجزئ فيها عوراء ولا عرجاء ولا جرباء ولا مكسورة ولا ناقصة ولا يجز صوفها ولا يبيع جلدها ولا شيئا من لحمها. يتصدق منها وسبيل العقيقة في جميع وجوهها وقت ذبح الضحية ضحى في اليوم السابع من مولد الصبي الذكر والأنثى فيه سواء يعق عن كل واحد بشاة شاة (١).

قال ابن رشد: وأما حكم لحمها وجلدها وسائر أجزائها فحكم لحم الضحايا في الأكل والصدقة ومنع البيع (٢).

قال الحطاب الرُّعيني: قال صاحب الشامل وغيره: وحكم لحمها وجلدها كالأضحية انتهى (٣).

مسألة: ويكره أن يلطخ رأسه بدم

عن ابن أبي ذئب عن الزهري، قال: سألته عن العقيقة؟ فقال: لا تكسر عظامها ورأسها، ولا يمس الصبي بشيء من دمها (٤٠).

وعن هشام عن الحسن، ومحمد؛ أنها كرها أن يلطخ رأس الصبي بشيء من دم العقيقة، وقال الحسن: الدم رجس (٥٠).

⁽١) المدونة (١/ ١٥٥).

⁽٢) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٣/ ١٦).

⁽٣) مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (٣/ ٢٥٨).

⁽٤) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٧٤٧) قال: حدثنا معن بن عيسى، عن ابن أبي ذئب، عن الزهري به، وهذا إسناد صحيح كل رجاله ثقات.

⁽٥) إسناده صحبيح إلى ابن سيرين: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٧٤٩) قال: حدثنا عبد الله بن مبارك، عن هشام، عن الحسن، وابن سيرين به.

قال النووي: ويكره أن يلطخ رأسه بدم. كره ذلك أحمد، والزهري، ومالك، والشافعي، وابن المنذر. وحكي عن الحسن، وقتادة، أنه مستحب؛ لما روي في حديث سمرة، عن النبي ﷺ قال: «الغُلَامُ مُرتَهنٌ بِعَقِيقَتِهِ، تُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ السَّابِعِ، وَيُدْمَى »(١).

وقال أيضا: رواه همام، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة. قال ابن عبد البر: لا أعلم أحدا قال هذا إلا الحسن وقتادة، وأنكره سائر أهل العلم، وكرهوه؛ لأن النبي علم أحدا قال هذا إلا الحسن وقتادة، وأنكره شائر أهل العلم، وكرهوه؛ لأن النبي عَلَيْهُ قال: «مَعَ الغُلَام عَقِيقَتُهُ فَأَهْرِيقُوا عَنْهُ دَمًا، وَأَمِيطُوا عَنْهُ الأَذَى» رواه أبو داود (٢٠).

قال محمد بن عبد الله الخرشي: أي يكره أن يدعى الناس لها لمخالفة السلف وخوف المباهاة والمفاخرة بل تطبخ ويأكل منها أهل البيت والجيران والغني والفقير، ولا بأس بالإطعام من لحمها نيئا ويطعم الناس في مواضعهم، والوليمة: الطعام المتخذ للعرس مشتقة من الولم، وهو الجمع لأن الزوجين يجتمعان والفعل منها أولم(٣).

قال الشيرازي: طبخ جدولاً ولا يكسر عظم ويأكل ويطعم ويتصدق، وذلك يوم السابع ولأنه أول ذبيحة فاستحب أن لا يكسر عظم تفاؤلاً بسلامة أعضائه، ويستحب أن يطبخ من لحمها طبيخاً حلواً تفاؤلاً بحلاوة أخلاقه.

فصل: ويستحب أن يأكل منها ويهدي ويتصدق لحديث عائشة، ولأنه إراقة دم مستحب فكان حكمها ما ذكرناه كالأضحية (٤).

قال ابن قدامة: وسبيلها في الأكل والهدية والصدقة سبيلها لا أنها تطبخ أجدالا،

وهشام بن حسن من أثبت الناس في ابن سيرين، و في روايته عن الحسن و عطاء مقال؛ لأنه قيل كان يرسل عنها.

⁽١) سبق تخريجه.

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٨/ ٤٢٧).

⁽٣) شرح تحتصر خليل للخرشي (٩/ ١٠٧).

⁽٤) المهذب في فقة الإمام الشافعي (١/ ٤٣٩).

وبهذا قال الشافعي وقال ابن سيرين: اصنع بلحمها كيف شئت، وقال ابن جريج: تطبخ بهاء وملح وتهدى الجيران والصديق، ولا يتصدق منها بشيء، وسئل أحمد عنها فحكى قول ابن سيرين، وهذا يدل على أنه ذهب إليه وسئل هل يأكلها كلها؟ قال لم أقل يأكلها كلها ولا يتصدق منها بشيء والأشبه قياسها على الأضحية؛ لأنها نسيكة مشروعة غير واجبة فأشبهت الأضحية ولأنها أشبهتها في صفاتها وسنها وقدرها وشروطها فأشبهتها في مصرفها وإن طبخها ودعا إخوانه فأكلوها فحسن ويستحب أن تفصل أعضاؤها ولا تكسر عظامها لما روي عن عائشة أنها قالت: السنة شاتان مكافئتان عن الغلام وعن الجارية شاة، تطبخ جدولا ولا يكسر عظم ويأكل ويطعم ويتصدق وذلك يوم السابع.

قال أبو عبيد الهروي في العقيقة: تطبخ جدولا لا يكسر لها عظم أي عضوا عضوا وهو الجدال بالدال غير المعجمة، والأرب والشلو والعضو والوصل كله واحد وإنها فعل بها ذلك لأنها أول ذبيحة ذبحت عن المولود فاستحب فيها ذلك تفاؤلا بالسلامة كذلك قالت عائشة وروي أيضا عن عطاء و ابن جريج وبه قال الشافعي.

فصل: قال أحمد يباع الجلد والرأس والسقط ويتصدق به، وقد نص في الأضحية على خلاف هذا وهو أقيس في مذهبه لأنها ذبيحة لله فلا يباع منها شيء كالهدي ولأنه تمكن الصدقة بذلك بعينه فلا حاجة إلى بيعه وقال أبو الخطاب: يحتمل أن ينقل حكم إحداهما إلى الأخرى فيخرج في المسألتين روايتان ويحتمل أن يفرق بينهما من حيث أن الأضحية ذبيحة شرعت يوم النحر فأشبهت الهدي، والعقيقة شرعت عند سرور حادث وتجدد نعمة فأشبهت الذبيحة في الوليمة، ولأن الذبيحة هاهنا لم تخرج عن ملكه فكان له أن يفعل بها ما شاء من بيع وغيره والصدقة بثمن ما بيع منها بمنزلة الصدقة به في فضلها وثوابها وحصول النفع به فكان له ذلك (۱).

⁽١) المغني (١١/ ١٢٠).

مسألة: ما الحكم لو اجتمعت العقيقة والأضحية في يوم واحد؟

عن هشام، عن الحسن، وابن سيرين، قالا: تجزئ عنه من العقيقة الأضحية(١).

قال أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي: قال موسى بن معاوية: قال معن: وسئل مالك عن رجل كان سابع ابنه يوم الأضحى، وليس عنده إلا شاة هل تجزئ عنه في العقيقة والأضحية؟ فقال: بل يعق بها.

قال محمد بن رشد: معنى هذا إذا رجا أن يجد أضحية في بقية أيام الأضحى، وأما إذا لم يرج ذلك، فليضح بالشاة؛ لأن الضحية أوجب من العقيقة عند مالك وجميع أصحابه؛ لأن الأضحية قيل فيها: إنها سنة واجبة، وقيل: سنة غير واجبة، والعقيقة قيل فيها: إنها سنة غير واجبة، وقيل فيها: إنها سنة مستحبة، وقد مضى هذا في رسم حلف، من سماع ابن القاسم، ولو كان ذلك في آخر أيام النحر لكانت أولى، قاله العتبي، وهو على قياس ما قلناه، وبالله التوفيق (٢).

قال البهوتى: (ولو اجتمع عقيقة وأضحية ونوى) الذبيحة (عنهما) أي: عن العقيقة والأضحية (أجزأت عنهما نصا).

وقال في المنتهى: وإن اتفق وقت عقيقة وأضحية فعق أو ضحى أجزأ عن الأخرى. اهد. ومقتضاه إجزاء إحداهما عن الأخرى وإن لم ينوها لكن تعبير المصنف موافق لما عبر به في تحفة الودود: آخرا (قال) الشيخ شمس الدين محمد (ابن القيم في كتابه تحفة الودود في أحكام المولود: كما لو صلى ركعتين ينوي بهما تحية المسجد وسنة المكتوبة أو صلى بعد الطواف فرضا أو سنة مكتوبة وقع) أي: ما صلاه (عنه) أي: عن فرضه (٣).

⁽۱) إسناده صحيح إلى ابن سيرين: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٧٥١) قال: حدثنا عبد الله بن مبارك، عن هشام، عن الحسن، وابن سيرين به. وهشام بن حسن من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال؛ لأنه قيل كان يرسل عنهها.

⁽٢) البيان والتحصيل (٣/ ٣٩٤).

⁽٣) كشاف القناع عن متن الإقناع (٣/ ٢٩).

قال حمد بن عبد الله بن عبد العزيز الحمد: وهل يجزئه أن يضحي ويدخل العقيقة في أضحية فيذبح ذبيحة واحدة في يوم النحر وأيام التشريق وينوي بها العقيقة؟ ثلاثة روايات عن الإمام أحمد: الأولى: الإجزاء وهو المشهور عند الحنابلة.

الثانية: عدم الإجزاء.

الثالثة: التوقف في هذه المسألة.

وأصح هذه الروايات عدم الإجزاء خلافاً للمشهورة في المذهب لأن لكل منهما - أي العقيقة والأضحية - لكل منهما سبب مختلف عن الأخرى، ولكل منهما مقصد فلم يجزئ أحدهما عن الآخر، هذا هو القول الراجح وهو رواية عن الإمام أحمد (۱).

تم بحمد الله ما قدره الله لنا من الكتابة في هذا البحث «العقيقة» على طريقة أهل السنة من كتاب الله ثم كلام سيد الأنبياء وتبين صحيحها من ضعيفها ثم آثار الصحابة والتابعين وتابعين وتبين صحيحها من ضعيفها ثم كلام أهل العلم من بعدهم الأقدم فالأقدم.

وأسأل الرب الكريم رب العرش العظيم أن ينفع بهذا البحث وأن يجعله في ميزان حسناتنا يوم نلقاه ولا نزكي أنفسنا ولا ننزهها عن الخطأ والنسيان.

ونسأل الله العظيم أن لا يحمل علينا إصرنا كما حمله على الذين من قبلنا، وأن لا يحملنا ما لا طاقة لنا به، وأن يعفو عنا ويغفر لنا ويرحمنا وينصرنا على القوم الكافرين.

والله يعلم أني ما تعمدت الخطأ فإن كان فيه خطأ فأسأل الله أن يغفر لنا ومن وقف فيه على الخطأ فليعلمنا جزاه الله خيرا.

وصل اللهم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم. والحمد لله رب العالمين.

⁽١) كشاف القناع عن متن الإقناع (٣/ ٢٩).





قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُواْ ٱللَّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَنِيكُمْ أَن تَبَرُّواْ وَتُصْلِحُواْ بَيْنَ ٱلتَّاسِ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿ [البقرة: ٢٢٤]

الله عِدَّة: الكريمة مسائل عِدَّة:

مسألة: تأويل الآية

قال الطبري تَخلَلْهُ: وأولى التأويلين بالآية، تأويلُ من قال: معنى ذلك: «لا تجعلوا الحلف بالله حجة لكم في ترك فعل الخير فيما بينكم وبينَ الله وبين الناس».

وذلك أن «العُرْضة»، في كلام العرب، القوة والشدة. يقال منه: «هذا الأمر عُرْضة لك» يعني بذلك: قوة لك على أسبابك، ويقال: «فلانة عُرْضة للنكاح»، أي قوة، ومنه قول كعب بن زهير في صفة نوق:

مِنْ كُلِّ نَضَاحةِ النِّفْرَى إِذَا عَرِقَتْ عُرْضَتُهَا طَامِسُ الْأَعْلَامِ مَجْهُ ولُ

يعني بـ «عرضتها»: قوتها وشدتها. فمعنى قوله تعالى ذكره: «ولا تجعلوا الله عرضة لأيهانكم» إذًا: لا تجعلوا الله قوة لأيهانكم في أن لا تبروا ولا تتقوا ولا تصلحوا بين الناس. ولكن إذا حلف أحدكم فرأى الذي هو خير مما حلف عليه من ترك البر والإصلاح بين الناس، فليحنث في يمينه، وليبرَّ، وليتق الله، وليصلح بين الناس، وليكفّر عن يمينه.

وترك ذكر «لا» من الكلام، لدلالة الكلام عليها، واكتفاءً بها ذُكِر عما تُرِك، كما قال أمرؤ القيس:

فَقُلْتُ يَمِينَ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَّعُوا رَأْسِي لَدَيكَ وَأَوْصَالِي

بمعنى: فقلت: يمين الله لا أبرح، فحذف «لا»، اكتفاء بدلالة الكلام عليها.

وأما قوله: ﴿ أَن تَبَرُّواْ ﴾، فإنه اختلف في تأويل «البر»، الذي عناه الله تعالى ذكره. فقال بعضهم: هو فعل الخير كله.

وقال آخرون: هو البربذي رحمه، وقد ذكرت قائلي ذلك فيها مضي.

وأولى ذلك بالصواب قول من قال: «عني به فعل الخير كله». وذلك أن أفعال الخير كله البر»، ولم يخصص الله في قوله: ﴿أَن تَبَرُّواْ ﴾ معنى دون معنى من معانى «البر»، فهو على عمومه، والبربذوي القرابة أحد معانى «البر».

وأما قوله: ﴿وَتَتَّقُواْ﴾، فإن معناه: أن تتقوا ربكم فتحذروه وتحذروا عقابه في فرائضه وحدوده أن تضيعوها أو تتعدَّوْها. وقد ذكرنا تأويل من تأوَّل ذلك أنه بمعنى «التقوى» قبل^(۱).

وقال ابن كثير: يَقُولُ تَعَالَى: «لَا تَجْعَلُوا أَيْمَانَكُمْ بِالله تَعَالَى مَانِعَةً لَكُمْ مِنَ الْبَرِّ وَصِلَةِ الرَّحِم إِذَا حَلَفْتُمْ عَلَى تَرْكِهَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَا يَأْتِلِ أُولُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَالسَّعَةِ أَن يُؤْتُواْ أُولِى ٱلْقُرْبَى وَٱلْمَسَاكِينَ وَٱلْمُهَجِرِينَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلْيَعْفُواْ وَلْيَصْفَحُوااً أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ ﴾ [الدر: ٢٢] فَالإسْتِمْرَارُ عَلَى الْيَمِينِ آثَمُ لِصَاحِبِهَا مِنَ الْخُرُوجِ مِنْهَا بِالتَّكْفِيرِ» (٢).

وقاًل الماوردي: أمَّا الْعُرْضَةُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، فَفِيهَا وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: إِنَّهَا الْقُوَّةُ، وَالشِّدَّةُ.

وَالنَّانِي: أَنْ يَكُثُرُ فَرُكُو الشَّيْءِ حَتَّى يَصِيرَ عُرْضَةً لَهُ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ: فَالنَّانِي: أَنْ يَكُثُرُ فَرْ فَاللَّاعِرِ: فَاللَّهُ عَلَنَّسِي عُرْضَسَةً لِلَّسَوَائِمِ...

وَأَمَّا الْعُرْضَةُ فِي الْأَيْهَانِ، فَفِيهَا تَأْوِيلَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَحْلُّف بِهَا فِي كُلُّ حَقٌّ وَبَاطَلِ، فَيَنْتَذِلَ اسْمَهُ، وَيَجْعَلَهُ عُرْضَةً.

⁽١) جامع البيان في تأويل القرآن (٤/ ٤٢٤).

⁽٢) التفسير (١/ ٥٥٠).

والثاني: أن يجعل يمنيه عِلَّةً يَتَعَلَّلُ بِهَا فِي بِرِّهِ، وَفِيهَا وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَحْلِفَ: لَا يَفْعَلُ الْخَيْرَ، فَيَمْتَنِعَ مِنْهُ لِأَجْلِ يَمِينِهِ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَحْلِفَ: لَيَفْعَلَنَّ الْحَيْرَ، فَيَفْعَلَهُ لِبِرِّهِ فِي يَمِينَهِ لَا لِلرَّغْبَةٍ في ثوابه.

وفي قُوله: ﴿ أَن تَبَرُّواْ ﴾ تَأْوِيلَانِ: أَحَدُهُمَا:َ أَنْ تَبَرُّوا فِي أَيْمَانِكُمْ. وَالثَّانِي: أَنْ تَبَرُّوا حَامَكُمْ.

وَفِي قُوْلِهِ: ﴿ وَتَتَقُوا ﴾ تَأْوِيلانِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ تَتَّقُوا المُعَاصِيَ.

وَالنَّانِي : أَنْ تَتَّقُوا الْخُبْثَ، ﴿ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ ﴾ لِأَيْمَانِكُمْ ﴿ عَلِيمٌ ﴾ بِافْتِقَارِكُمْ (١٠).

قال الشوكاني يَحَلَنهُ: الْعُرْضَةُ: النُّصْبَةُ، قَالَهُ الْجُوْهَرِيُّ.

يُقَالُ جَعَلْتُ أَفُلَانًا عُرْضَةً لِكَذَا، أَيْ: نُصْبَةً. وَقِيلَ: الْعُرْضَةُ مِنَ الشِّدَّةِ وَالْقُوَّةِ، وَمِنْهُ قَوْلُكُمْ لِلْمُرْأَةُ: عُرْضَةٌ لِلنِّكَاحِ، إِذَا صَلَحَتْ لَهُ وَقَوِيَتْ عَلَيْهِ، وَلِفُلَانٍ عُرْضَةٌ، وَمِنْهُ قَوْلُ كَعْبِ بْن زُهَيْرِ:

من كُلِّ نضَّاخَة اللَّهُ فَرِي إِذَا عَرِّكَتْ عُرْضَتُهَا طَامِسُ الْأَعْلَامِ مَجْهُ ولُ

وَمِثْلُهُ قَوْلُ أُوس بن حجر:

وأدماء مشل الفحل يَوْمًا عَرَضْتُهَا لِرَحْلِي وَفِيهَا هِلَوْ وَتَقَاذُفُ

وَيُطْلَقُ الْعُرْضَةُ عَلَى الْهِمَّةِ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

هُ لِمُ الْأَنْصَ الْأَنْصَ الْمُوْضَةِ عَلَى اللَّقَ اللَّهَ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْهُ اللَّهُ اللللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللْمُ اللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ اللللللْمُ اللَّهُ اللللللِّهُ الللللْمُ الللللللللْمُ اللللللللللْمُ الللللللللللْمُ الللللللللللْمُ اللللللللللللْمُ اللللللْمُ

أَيْ: هِمَّتُهَا، وَيُقَالُ: فُلَانُ عُرْضَةُ لِلنَّاسِ لَا يَزَالُونَ يَقَعُونَ فِيهِ فَعَلَى المُعْنَى الَّذِي ذَكَرَهُ الْجُوْهَرِيُّ: أَنَّ الْعُرْضَةَ النَّصْبَةُ كَالْقُبْضَةِ وَالْغُرْفَةِ يَكُونُ ذَلِكَ اسْمًا لِمَا تَعْرِضُهُ دُونَ الشَّيْءِ، أَيْ: لَا تَجْعَلُوا الله حَاجِزًا وَمَانِعًا لِمَا خَلَفْتُمْ عَلَيْهِ (٢). حَلَفْتُمْ عَلَيْهِ (٢).

⁽١) الحاوى الكبر (١٥/ ٢٥٢).

⁽٢) فتح القدير (١/٢٦٣).

مسألة: معنى الأيمان؟

النمين في اللغة: وَيَمِينُ الْحَلِفِ أُنْثَى وَتُجْمَعُ عَلَى أَيْمُنٍ وَأَيْمَانٍ أَيْضًا قَالَهُ ابْنُ الْمَنْ وَأَيْمَانٍ أَيْضًا قَالَهُ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ قِيلَ سُمِّيَ الْحُلِفُ يَمِينًا لِأَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا تَحَالَفُوا ضَرَبَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَمِينَهُ عَلَى يَمِينَ صَاحِبهِ فَسُمِّيَ الْحُلِفُ يَمِينًا مَجَازًا (١).

. الله الله الشرع: تقوية أحد طرفي الخبر بذكر الله تعالى أو التعليق (٢).

مسألة: بيان أنواع الأيمان

کروهو علی خمسة (۳):

١- من حلف على ترك واجب وجب حنثه، وحرم إقامته على يمينه.

٢- ومن حلف على ترك مستحب، استحب له الحنث.

٣- ومن حلف على فعل محرم، وجب الحنث.

٤- أو على فعل مكروه استحب الحنث.

٥- وأما المباح فينبغى فيه حفظ اليمين عن الحنث.

كروبتقسيم أوسع من ذلك(؛):

أَحَدُهَا: وَاجِبُ وهِيَ الَّتِي يُنْجِي بِهَا إِنْسَانًا مَعْضُومًا مِنْ هَلَكَةٍ.

كَمَا رُوِيَ عَنْ سُويْد بْنِ حَنْظَلَةَ، قَالَ خَرَجْنَا نُرِيدُ النَّبِيَّ ﷺ وَمَعَنَا وَائِلُ بْنُ حُجْرٍ، فَأَخَذَهُ عَدُوُّ لَهُ، فَتَحَرَّجَ الْقَوْمُ أَنْ يَحْلِفُوا، وَحَلَفْت أَنَا أَنَّهُ أَخِي، فَذَكَرْت ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ فَقَالَ النَّبِيُّ عَيِّكَةِ: «صَدَقْت، المُسْلِمُ أَخُو المُسْلِم» (٥٠).

- (١) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي (٢/ ٦٨١).
 - (٢) كتاب التعريفات للجرجاني (ص٩٥٦).
- (٣) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان للشيخ السعدي (ص٠٠٠).
 - (٤) المغنى لابن قدامة (٩/ ٤٩٠) بتصرف واختصار يسير.
- (٥) رواه أبو داود (٢١١٩)، وابن ماجه (٣٢٥٦) وغيرهما من طريق عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ جَدَّتِهِ، عَنْ أَبِيهَا سُوَيْدِ بْنِ حَنْظَلَةَ، قَالَ: خَرَجْنَا نُرِيدُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، وَمَعَنَا وَائِلُ بْنُ حُجْرٍ الحديث.

وفي الإسناد: جدة إبراهيم بن عبد الأعلى لا يُعرف لها توثيق، والله أعلم.

فَهَذَا وَمِثْلُهُ وَاجِبٌ لِأَنَّ إِنْجَاءَ المُعْصُومِ وَاجِبٌ، وَقَدْ تَعَيَّنَ فِي الْيَمِينِ، فَيَجِبُ، وَكَذَلِكَ إِنْجَاءُ نَفْسِهِ، مِثْلُ أَنْ تَتَوَجَّهَ عَلَيْهِ أَيْرَانُ الْقَسَامَةِ فِي دَعْوَى الْقَتْلِ عَلَيْهِ، وَهُوَ بَرِيءٌ.

الثّاني: مَنْدُوبٌ وَهُو الْحَلِفُ الَّذِي تَتَعَلَّقُ بِهِ مَصْلَحَةٌ؛ مِنْ إصْلَاحٍ بَيْنَ مُتَخَاصِمَيْن، أَوْ إِزَالَةِ حِقْدِ مِنْ قَلْبِ مُسْلِم عَنْ الْحَالِفِ أَوْ غَيْرِه، أَوْ دَفْعِ شَرِّ، فَهَذَا مَنْدُوبٌ؛ لِأَنَّ فِعْلَ هَذِهِ الْأُمُورِ مَنْدُوبٌ إلَيْهِ، وَالْيَمِينُ مُفْضِيَةٌ إلَيْهِ. وَإِنْ حَلَفَ عَلَى مَنْدُوبٌ؛ لِأَنَّ فِعْلِ طَاعَةٍ، أَوْ تَرْكِ مَعْصِيةٍ، فَفِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَنْدُوبٌ إلَيْه. وَهُو قَوْلُ بَعْضِ فِعْلِ طَاعَةٍ، أَوْ تَرْكِ مَعْصِيةٍ، فَفِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَنْدُوبٌ إلَيْه. وَهُو قَوْلُ بَعْضِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَدْعُوهُ إِلَى فِعْلِ الطَّاعَاتِ، وَتَرْكِ المُعَاصِي. وَالثَّانِي: لَيْسَ بِمَنْدُوبٍ إلَيْهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَدْعُوهُ إِلَى فِعْلِ الطَّاعَاتِ، وَتَرْكِ المُعَاصِي. وَالثَّانِي: لَيْسَ بِمَنْدُوبٍ إلَيْهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَدْعُوهُ إِلَى فِعْلِ الطَّاعَاتِ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ طَاعَةً لَمْ وَالثَّانِي: لَيْسَ بِمَنْدُوبٍ إلَيْهِ؛ لِأَنَّ النَّبِي ﷺ وَأَصْحَابَهُ لَمْ يَكُونُوا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ طَاعَةً لَمْ الْأَخْشِ الْأَغْلَبِ، وَلَا تَذَبَهُ إلَيْهِ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ طَاعَةً لَمْ الْأَخْرِ الْأَغْلِ بِهِ مِنْ النَّبِي عَلَيْهِ، وَلَا تَذَبِهُ إِلَيْهِ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ طَاعَةً لَمْ يُعْمُونُ النَّذِي وَقِلْ إِنَّا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنْ الْبَخِيلِ» (١) وَقَدْ نَهَى النَّبِي عَيْقِهُ عَنْ النَّذِر، وَقَالَ: «إِنَّهُ لَا يَعْمِ وَا بَهِ إِنَّ النَّهُ لَا اللَّهُ لَا النَّذِي وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَى الْمَالِهُ الْمُعَلِّ الْعَلَى الْمَالُونَ الْمُؤْلِقُ الْعَلَى اللَّهُ الْمُعْمَلِ الْمُؤْلِقُ الْمَعْقَلَ اللَّهُ الْكَالِعُولُ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِقُ الْمَالِي الْمُؤْلِقُ الْمَالِقُولِ الْمُشْرِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمَالِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ

النَّالِثُ: اللَّبَاحُ: مِثْلُ الْحَلِفِ عَلَى فَعْلِ مُبَاحِ أَوْ تَرْكِهِ، وَالْحَلِفِ عَلَى الْخَبَرِ بِشَيْءِ، وَهُوَ صَادِقٌ فَيهِ صَادِقٌ، فَإِنَّ الله تَعَالَى قَالَ: ﴿ لَا يُوَاخِذُكُمُ اللّهُ وَهُو صَادِقٌ فَإِنَّ الله تَعَالَى قَالَ: ﴿ لَا يُوَاخِذُكُمُ اللّهُ بِاللَّهُ فِي صَادِقٌ ، فَإِنَّ الله تَعَالَى قَالَ: ﴿ لَا يُوَاخِدُكُمُ اللّهُ بِاللَّهُ فِي مِنْ صُورِ اللَّغُو قَوْلُهُ: أَنْ يَحْلِفَ عَلَى شَيْءٍ يَظُنُّهُ كَمَا حَلَفَ عَلَيْهِ، وَيَبِينُ بِخِلَافِهِ.

اللهُ فَأَمَّا الْخُلِفُ عَلَى الْخُقُوقِ عِنْدَ الْحَاكِم، فَفِيهِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ تَرْكَهُ أَوْلَى مِنْ فِعْلَهِ، فَيَكُونُ مَكْرُوهًا. ذَكَرَ ذَلِكَ أَصْحَابُنَا، وَأَصْحَابُنَا، وَأَصْحَابُ الشَّفْرَضَهُ وَأَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ؛ لِمَا رُويَ أَنَّ عُثْهَانَ وَالْقِقْدَادَ ثَحَاكَهَا إِلَى عُمَرَ، فِي مَالِ اسْتَقْرَضَهُ الْقُدَادُ، فَجَعَلَ عُمُرُ الْيَمِينَ عَلَى الْمِقْدَادِ، فَرَدَّهَا عَلَى عُثْهَانَ، فَقَالَ عُمَرُ : لَقَدْ أَنْصَفَك. فَأَخَذَ عُثْهَانُ مَا أَعْطَاهُ الْقِدَادُ، وَلَمْ يَحْلِفْ، فَقَالَ: خِفْت أَنْ يُوافِقَ قَدَرٌ بَلَاءً، فَيُقَالَ: بَيْمِينِ عُثْهَانَ. بَيْمِينِ عُثْهَانَ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ مُبَاحٌ فِعْلُهُ كَتَرْكِهِ؛ لِأَنَّ الله - تَعَالَى - أَمَرَ نَبِيَّهُ بِالْحَلفِ عَلَى الْحَقِّ فِي

⁽١) رواه البخاري (٦٦٠٨)، ومسلم (١٦٣٩) من حديث عبد الله بن عمر ١٦٣٥)

ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ. وَرَوَى مُحُمَّدُ بْنُ كَعْبِ الْقُرَظِيّ، أَنَّ عُمَرَ قَالَ عَلَى الْمُنْبَرِ، وَفِي يَدِهِ عَصًا: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، لَا تَمْنَعُكُمْ الْيَمِينُ مِنْ حُقُوقِكُمْ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّ فِي يَدِي لَعَصًا...

الرَّابِعُ: المُكُرُوهُ: وَهُوَ الْحَلِفُ عَلَى فِعْلِ مَكْرُوهِ، أَوْ تَرْكِ مَنْدُوبٍ. قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَجْعَلُواْ ٱللّهَ عُرْضَةَ لِإَيْمَانِكُمُ أَن تَبَرُّواْ وَتَتَّقُواْ وَتُصْلِحُواْ بَيْنَ ٱلنَّاسِ ﴾ [البقرة: ٢٢]. وَرُوِيَ أَنَّ أَبَا بَكْرِ الصِّدِيقَ فَيُ حَلَفَ لَا يُنْفِقُ عَلَى مِسْطَحِ بَعْدَ الَّذِي قَالَ لِعَائِشَةَ مَا وَرُوِيَ أَنَّ أَبَا بَكْرِ الصِّدِيقَ فَيْ حَلَفَ لَا يُنْفِقُ عَلَى مِسْطَحِ بَعْدَ الَّذِي قَالَ لِعَائِشَةَ مَا قَالَ، وَكَانَ مِنْ جُمْلَةِ أَهْلِ الْإِفْكِ اللّذِينَ تَكَلَّمُوا فِي عَائِشَةً هِفَى اللّهُ تَعَالَى: ﴿ وَكَانَ مِنْ جُمْلَةِ أَهْلِ الْإِفْكِ اللّهِ تَعَالَى: هُولًا يَأْتُولُ الله تَعَالَى: ﴿ وَلَا يَأْتُولُ اللّهَ تَعَالَى: اللّهَ وَلُيعَفُواْ وَلْيَصْفَحُوا ﴾ [الدر: ٢٢] وقِيلَ: المُرَادُ بِقَوْلِهِ: ﴿ وَلَا يَأْتُلِ ﴾ أَيْ لَا سَبِيلِ ٱللّهِ وَلْيَعْفُواْ وَلْيَصْفَحُوا ﴾ [الدر: ٢٢] وقِيلَ: المُرَادُ بِقَوْلِهِ: ﴿ وَلَا يَأْتُلِ ﴾ أَيْ لَا سَبِيلِ ٱللّهِ وَلْيَعْفُواْ وَلْيَصْفَحُوا ﴾ [الدر: ٢٢] وقِيلَ: المُرَادُ بِقَوْلِهِ: هُولِا يَأْتُلِ ﴾ أَيْ لَا يَمْرِنُ عَلَى ذَلِكَ مَانِعَةٌ مِنْ فِعْلِ الطَّاعَةِ، أَوْ حَامِلَةٌ عَلَى فِعْلِ الْمُدُوهِ، فَتَكُونُ مَكُوهُ هَا وَلَيَصَفَحُوا فَلَكُ مَانِعَةٌ مِنْ فِعْلِ الطَّاعَةِ، أَوْ حَامِلَةٌ عَلَى فِعْلِ الْمُرُوهِ هَا وَلَيْ مَكُونُ مَكُونُ مَكُونُ مَكُونُ مَكُوهُ وَهَةً .

فَإِنْ قِيلَ: لَوْ كَانَتْ مَكْرُوهَةً لَأَنْكَرَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ عَلَى الْأَعْرَابِيِّ الَّذِي سَأَلَهُ عَنْ الصَّلَوَاتِ، فَقَالَ: هَلْ عَلَيْ عَيْرُهَا؟ فَقَالَ: «لَا، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ». فَقَالَ: وَالَّذِي بَعَثَك بِالْحُقِّ، لَا أَزِيدُ عَلَيْهِ النَّبِيُّ عَلَيْهِ النَّبِيُ عَلَيْهِ النَّبِي عَلَيْهِ النَّهِ عَلَيْهِ النَّهِ عَلَيْهِ النَّهِ عَلَيْهِ النَّبِي عَلَيْهِ النَّهِ عَلَيْهِ النَّهِ عَلَيْهِ النَّبِي عَلَيْهِ النَّهِ عَلَيْهُ عَلَى الْعَلَى الْكُولُولُولُولُ عَلَيْهِ النَّهِ عَلَيْهِ النَّهِ عَلَيْهِ النَّهِ عَلَيْهِ النَّهِ عَلَيْهِ النَّهِ عَلَى الْعَلَامُ عَلَى الْعَلَى الْعَلَىٰ عَلَى الْعَلَقَ اللَّهُ عَلَى الْعَلَىٰ الْعَلَقُ اللَّهُ عَلَى الْعَلَى النَّهِ عَلَيْهِ النَّهِ عَلَيْهِ النَّهِ عَلَى الْعَلَى الْعَلَ

قُلْنَا: لَا يَلْزُمُ هَذَا، فَإِنَّ الْيَمِينَ عَلَى تَرْكِهَا، لَا تَزِيدُ عَلَى تَرْكِهَا، وَلَوْ تَرَكَهَا لَمْ يُنْكِرُهُ عَلَيْهِ، وَيَكْفِي فِي ذَلِكَ بَيَانُ أَنَّ مَا تَرَكَهُ تَطُوَّعُ، وَقَدْ بَيَّنَهُ لَهُ النَّبِيُّ عَيَّ بِقَوْلِهِ: «إلّا أَنْ تَطَوَّعُ». وَلِأَنَّ هَذِهِ الْيَمِينَ إِنْ تَضَمَّنَتْ تَرْكَ المُنْدُوبِ، فَقَدْ تَنَاوَلَتُ فِعْلَ الْوَاجِب، وَالْمُحَافَظَةَ عَلَيْهِ كُلّهِ، بِحَيْثُ لَا يَنْقُصُ مِنْهُ شَيْئًا، وَهَذَا فِي الْفَضْلِ يَزِيدُ عَلَى مَا قَابَلَهُ مِنْ تَرْكِ التَّطَوَّع، فَيَتَرَجَّحُ جَانِبُ الْإِثْبَاتِ بِهَا عَلَى تَرْكِهَا، فَيَكُونُ مِنْ قَبِيلِ المُنْدُوب، مِنْ تَرْكِ التَّطَوَّع، فَيَتَرَجَّحُ جَانِبُ الْإِثْبَاتِ بِهَا عَلَى تَرْكِهَا، فَيَكُونُ مِنْ قَبِيلِ المُنْدُوب، فَكَيْفُ يُنكَرُ، وَلِأَنَّ فِي الْإِقْرَارِ عَلَى هَذِهِ الْيَمِينِ بَيَانَ حُكْمٍ مُحْتَاجِ إلَيْهِ، وَهُو بَيَانُ أَنَّ فَكَيْفُ مَوْاخَذِ بِهِ، وَلَوْ أَنْكَرَ عَلَى الْخَالِفِ، خَصْلَ ضِدُّ هَذَا، وَتَوَهَمَ كَثِيرٌ مِنْ النَّاسِ خُوقَ الْإِثْمِ بِتَرْكِهِ فَيْفُوتُ الْعَرَضُ.

⁽١) رواه البخاري (٤٦)، ومسلم (١١) من حديث طلحة بن عبيد الله ﷺ.

وَمِنْ قِسْمِ الْمُكُرُوهِ الْحَلِفُ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الحُلِفُ مَنْفِقَة لِلسِّلْعَةِ، مُمْحِقَةٌ لِلْبَرَكَةِ»(١).

الخُامِسُ: المُحَرَّمُ: وَهُوَ الْحَلِفُ الْكَاذِبُ؛ فَإِنَّ الله - تَعَالَى - ذَمَّهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَيَحْلِفُونَ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَمُونَ ﴿ [الحادلة: ١٤]. وَلِأَنَّ الْكَذِبَ حَرَامٌ، فَإِذَا كَانَ حَلْفُونَ عَلَى الْكَذِبِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿ [الحادلة: ١٤]. وَلِأَنَّ الْكَذِبَ حَرَامٌ، فَإِذَا كَانَ حَلُوفًا عَلَيْهِ، كَانَ أَشَدَّ فِي التَّحْرِيمِ. وَإِنْ أَبْطَلَ بِهِ حَقَّا، أَوْ اقْتَطَعَ بِهِ مَالَ مَعْصُوم، كَانَ أَشَدَّ؛ فَإِنَّهُ رُويَ عَنْ النَّبِيِّ عَيْفٍ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ يَمِينًا فَاجِرَةً، يَقْتَطِعُ بِهَا مَالًا الْمُرِئِ مُسْلِم لَقِيَ الله وَهُو عَلَيْهِ غَضْبَانُ ﴾ (٢).

وَأَنْزَلَ اللهَ عَلَىٰ فِي ذَلِكَ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَنِهِمْ ثَمَنَا قَلِيلًا أُوْلَئِكَ لَا خَلَقَ لَهُمْ فِي ٱلْآخِرَةِ وَلَا يُحَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَا الْقِسْمِ الْحَلِفُ عَلَى فِعْلِ مَعْصِيةٍ، أَوْ تَرْكِ عَذَابُ أَلِيمٌ ﴿ إِلَيْهُمْ عَلَى فِعْلِ مَعْصِيةٍ، أَوْ تَرْكِ عَذَابُ أَلِيمٌ ﴿ إِلَى عَمِرانَ عَمِرانَ عَلَى إِلَى الْمُعْلِيقِ مَا الْعَلْمُ عَلَى اللّهُ عَلَى فَعْلِ مَعْصِيةٍ، أَوْ تَرْكِ وَالْجَبِ وَاللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ وَلِيلِلّهُ إِلَيْهُ وَالْوَسِيلَةُ وَالْوَسِيلَةُ وَالْوَسِيلَةُ اللّهِ مَا الْحَلِقُ حَرَامًا وَلَا يُومِ اللّهُ وَسِيلَةً إلَيْهِ وَالْوَسِيلَةُ وَالْوَسِيلَةُ اللّهِ مَا اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَالْوَسِيلَةُ اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّ

مسألة: من كان حالفًا فليحلف بالله أو ليصمت

لقول النبي ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ حَالِفًا، فَلْيَحْلِفْ بِاللهُ أَوْ لِيَصْمُتْ»(٣).

كرومن الإجماع:

قال ابن القطان الفاسي يَحْلَمْهُ: وأجمعت الأمة أن من كان حالفًا فليحلف بالله أو ليصمت (٤٠).

⁽١) رواه البخاري (٢٠٨٧)، ومسلم (١٦٠٦) من حديث أبي هريرة ١٦٠٥)

⁽٢) رواه البخاري (٢٣٥٦)، ومسلم (١٣٨) من حديث عبد الله بن مسعود رياية.

⁽٣) رواه البخاري (٢٦٧٩)، ومسلم (١٦٤٦)، من حديث ابن عمر ١٠٤٠)

⁽٤) الإقناع في مسائل الإجماع لابن القطان (٢/ ٤١) وعزاه الى كتاب الإنباه.

مسألة:مشروعية الأَيْمان

والحلف، أي: اليمين مشروع وثابت بالكتاب والسنة والإجماع:

كرالكتاب العزيز:

قال الله سُبْحَانَهُ: ﴿ لَا يُوَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغُو فِى أَيْمَانِكُمْ وَلَاكِن يُوَاخِذُكُم بِمَا عَقَدتُهُ ٱلْأَيْمَانِكُمْ [المائدة: ٨٩] الْآيَةَ.

وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَا تَنقُضُواْ ٱللَّ يُمَلِّن بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾ [النحل: ٩١].

وَأَمَرَ نَبِيَهُ ﷺ بِالْحَلِفِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ، فَقَالَ: ﴿ وَيَسْتَثْبِعُونَكَ أَحَقُّ هُوَ ۚ قُلْ إِى وَرَبِّنَ إِنَّهُۥ لَحَقُّ وَمَا أَنتُم بِمُعْجِزِينَ ﴾ [يونس:٣٠]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ ﴾ [سا:٣]. وَالثَّالِثُ: ﴿ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَّ ﴾ [التعابن:٧].

كه وَأَمَّا السُّنَّةُ:

قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «إنِّي وَالله، إنْ شَاءَ الله، لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ، فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، إلَّا أَتَيْت الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَتَحَلَّلْتَهَا ﴾ (١).

وعَنْ عَبْدِ الله، قَالَ: أَكْثَرُ مَا كَانَ النَّبِيُّ عَيْكِ يَعَلِيهُ يَخْلِفُ: «لا وَمُقَلِّب القُلُوب»(٢).

كرومن الإجماع:

قال ابن قدامة تَخَلَّلُهُ: وَأَجْمَعَتْ الْأُمَّةُ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ الْيَمِينِ، وَثُبُوتِ أَحْكَامِهَا. وَوَضْعُهَا فِي الْأَصْل لِتَوْكِيدِ الْمُحْلُوفِ عَلَيْهِ (٣).

مسألة: في صورة اليمين المنعقدة المجمع عليه بين أهل العلم

قال ابن حزم كَنَلَنهُ: اتفقوا أن من حلف من عبد أو حر ذكر أو أنثى من البالغين المسلمين العقلاء غير المكرهين ولا الغضاب ولا السكارى فحلف من ذكرنا باسم الله على المطلقة مثل الله، الرحمن، الرحيم وما أشبه ذلك من الأسماء المذكورة في القرآن ونوى بالرحمن الله تعالى لا سوى الرحمن وعقد اليمين بقلبه قاصدًا إليها ولم

⁽١) رواه البخاري (٦٦٤٩)، ومسلم (١٦٤٩).

⁽٢) رواه البخاري (٧٣٩١).

⁽٣) المغنى (٩/ ٤٨٧).

يستثن لا متصلًا، ولا منفصلًا وكان الذي حلف أن يفعله معصية وحلف ألا يفعله مؤثرًا للحنث ذاكرًا ليمينه ولم يكن الذي فعل خيرًا من الذي ترك فإنه حانث وإن الكفارة تلزمه (١).

مسألة: جواز الحلف بالله وأسمائه وصفاته

والأدلة من القرآن والسنة مستفيضة لا حصر لها على جواز الحلف بالله وأسمائه وصفاته.

كرومن الإجماع:

قال النووي يَحْلَنهُ: وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ إِبَاحَةُ الْحَلِفِ بِالله تَعَالَى وَصِفَاتِهِ كُلِّهَا وَهَذَا بُحُمْعُ عَلَيْهِ (٢).

قال أبن دقيق العيد تَعَلِّلهُ: وَالْيَمِينُ مُنْعَقِدَةٌ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ بِاسْمِ الذَّاتِ وَبِالصِّفَاتِ الْعَلِيَّةِ (٣).

قال ابن دقيق العيد كَنَلَثُهُ: اتفق الفقهاء على أن اليمين تنعقد بالله وذاته وصفاته العلية، واختلفوا في انعقادها ببعض الصفات (٤٠).

قال الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب كَتَلَتْهُ: وأجمع العلماء على أن اليمين لا تكون إلا بالله، أو بصفاته (٥).

مسالة: تنعقد اليمين بقوله: والله، أو بالله، أو تالله

لا خلاف بين أهل العلم أن من قال والله، أو تالله، أو بالله فيمينه منعقد، وعليه الكفارة إن حنث.

قال الإمام البخاري وَخَلَتْهُ: بَابٌ: كَيْفَ كَانَتْ يَمِينُ النَّبِيِّ عَيْكِيَّةً وَقَالَ سَعْدٌ: قَالَ

⁽١) مراتب الإجماع (الأيمان والنذور) (ص١٥٨).

⁽٢) شرح صحيح مسلم (١١/ ١٠٥).

⁽٣) إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام (٢/٢٥٦).

⁽٤) إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام (١١/ ٥٣١).

⁽٥) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد (١/ ٥٥١).

النَّبِيُّ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيدِهِ» وَقَالَ أَبُو قَتَادَةَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ، عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ: «لاَهَا النَّبِيِّ ﷺ: «لاَهَا إذًا» يُقَالُ: وَالله وَبالله وَتَالله.

كرومن الإجماع:

قال ابن المنذر يَعْلَشُهُ: وأجمعوا أنه من قال: والله، أو تالله، فحنث أن عليه الكفارة (١).

وقال ابن المنذر كَنَالَثُهُ: أجمع أهل العلم على أن من حلف فقال: والله أو بالله، أو تالله فحنث أن عليه الكفارة (٢٠).

وقال ابن حزم يَحَلَّشُهُ: واتفقوا أنه إن قال والله أو قال تالله أو قال بالله أنها يمين (٣). مسألة: تنعقد اليمين كذلك بقوله: «والذي نفسي بيده»

عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ قَالَ: «إِذَا هَلَكَ قَيْصَرُ فَلاَ قَيْصَرَ بَعْدَهُ، وَإِذَا هَلَكَ كَيْصَرُ فَلاَ قَيْصَرَ بَعْدَهُ، وَإِذَا هَلَكَ كِسْرَى فَلاَ كِسْرَى بَعْدَهُ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيدِهِ، لَتُنْفَقَنَّ كُنُوزُهُمَا فِي سَبِيلِ الله»(١٠).

وعن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله عَلَيْ: «إِذَا هَلَكَ كِسْرَى فَلاَ كِسْرَى بَعْدَهُ، وَإِذَا هَلَكَ قَيْصَرُ فَلاَ قَيْصَرَ بَعْدَهُ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَتُنْفَقَنَّ كُنُوزُهُمَا فِي سَبِيلِ الله»(٥).

مسألة: ذكر الحلف بالقرآن الكريم

قال ابن قدامة كَلَيْهُ: [مَسْأَلَةُ الْحَلِفَ بِالْقُرْآنِ أَوْ بِآيَةِ مِنْهُ أَوْ بِكَلَامِ الله]

(٧٩٦٢) مَسْأَلَةٌ؛ قَالَ: (أَوْ بِآيَةٍ مِنْ الْقُرْآنِ) وَجُمْلَتُهُ أَنَّ الْحُلِفَ بِالْقُرْآنِ، أَوْ بِآيَةٍ مِنْ الْقُرْآنِ) وَجُمْلَتُهُ أَنَّ الْحُلِفَ بِالْقُرْآنِ، أَوْ بِآيَةٍ مِنْ الْكَفَّارَةُ بِالْحِنْثِ فِيهَا. وَبِهَذَا قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَالْحَسَنُ، وَقَالَ الْبِيلِ، وَعَامَّةُ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَالَ أَبُو

⁽١) الإجماع (١٦٧).

⁽٢) الأوسط (١٢/ ٩٣).

⁽٣) مراتب الإجماع (الايمان والنذور) (ص٩٥١).

⁽٤) رواه البخاري (٦٦٢٩).

⁽٥) رواه البخاري (٦٦٣٠)، ومسلم (٢٩١٨).

حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ: لَيْسَ بِيَمِينٍ، وَلَا تَجِبُ بِهِ كَفَّارَةٌ، فَمِنْهُمْ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ خَلُوقٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا يُعْهَدُ الْيَمِينُ بِهِ.

وَلَنَا، أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ الله، وَصِفَةٌ مِنْ صِفَاتِ ذَاتِهِ، فَتَنْعَقِدُ الْيَمِينُ بِهِ، كَمَا لَوْ قَالَ: وَجَلَالِ الله، وَعَظَمَتِهِ. وَقَوْلُهُمْ: هُو خُلُوقٌ. قُلْنَا: هَذَا كَلَامُ اللَّعْتَزِلَةِ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ مَعَ الْفُقَهَاءِ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ ابْنِ عُمَر، أَنَّ النَّبِيَّ عَيَّلَةٍ قَالَ: «الْقُرْآنُ كَلَامُ الله غَيْرُ خُلُوقٍ». وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ ﴾ [الزُّمر: ٢٨]. أَيْ: غَيْرَ وَيَ عَنَّ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوجٍ ﴾ [الزُّمر: ٢٨]. أَيْ: غَيْرَ فَيُلُوقٍ. وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: وَكِبْرِيَاءِ الله، وعَظَمَتِهِ، فَخُلُوقٍ. وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: وَكِبْرِيَاءِ الله، وعَظَمَتِه، وَجَلَالِهِ. إذَا ثَبَتَ هَذَا، فَإِنَّ الْحُلِفَ بِآيَةٍ مِنْهُ كَالْحَلِفِ بِجَمِيعِهِ؛ لِأَنَّهَا مِنْ كَلَامِ الله تَعَالَى.

(٧٩٦٣) فَصْلُ: وَإِنْ حَلَفَ بِالْمُصْحَفِ، انْعَقَدَتْ يَمِينُهُ. وَكَانَ قَتَادَةُ يَحْلِفُ بِالْمُصْحَفِ. وَلَمْ يَكْرَهُ ذَلِكَ إِمَامُنَا، وَإِسْحَاقُ؛ لِأَنَّ الْحَالِفَ بِالْمُصْحَفِ إِنَّمَا قَصَدَ الْحَلِفَ بِالْمُصْحَفِ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ (١). بِالْمُكْتُوبِ فِيهِ، وَهُوَ الْقُرْآنُ، فَإِنَّهُ بَيْنَ دَفَّتَيْ الْمُصْحَفِ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ (١).

مسالة: ما حكم الحلف بعزَّة الله ، وعمَّر اللهَ ، وحق الله؟

قال الإمام البخاري يَحْلَشُهُ: بَابُ الحَلِفِ بِعِزَّةِ الله وَصِفَاتِهِ وَكَلَمَاتِهِ وَقَالَ ابْنُ عَبَاسٍ: كَانَ النَّبِيُّ عَلَيْتُهُ يَقُولُ: «أَعُوذُ بِعِزَّتِكَ» وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ: «يَبْقَى رَجُلٌ بَيْنَ الجَنَّةِ وَالنَّارِ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ اصْرِفْ وَجْهِي عَنِ النَّارِ، لاَ وَعِزَّتِكَ لاَ أَسْأَلُكَ عَيْرَهَا» وَقَالَ أَلْكَ ذَلِكَ وَعَشَرَةُ أَمْثَالِهِ» وَقَالَ عَيْرَهَا» وَقَالَ أَلُو صَعِيدٍ: قَالَ النَّبِيُّ عَيَيْهُ: «قَالَ الله: لَكَ ذَلِكَ وَعَشَرَةُ أَمْثَالِهِ» وَقَالَ أَلُوبُ: «وَعِزَتِكَ لاَ غِنَى بِي عَنْ بَرَكَتِكَ».

وساق بسنده عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ﴿لاَ تَزَالُ جَهَنَّمُ تَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ، حَتَّى يَضَعَ رَبُّ العِزَّةِ فِيهَا قَدَمَهُ، فَتَقُولُ: قَطْ قَطْ وَعِزَّتِكَ، وَيُزْوَى بَعْضُهَا إِلَى بَعْضُ اللَّهُ عَضُ اللَّهُ اللَّالِمُ اللللْمُولِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللللللْ

وَقَالَ يَخَلَتُهُ: (بَابُ قَوْلِ الرَّجُلِ: لَعَمْرُ الله) قَالَ ابْنُ عَبَّاسِ: ﴿لَعَمْرُكَ﴾

⁽١) المغني (٩/٥٠٥).

⁽٢) رواه البخاري (٦٦٦١)، ومسلم (٧٣٦٥).

المِحر: ٧٦]: «لَعَيْشُكَ» عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، حِينَ قَالَ لَهَا أَهْلُ الإِفْكِ مَا قَالُوا، فَبَرَّأَهَا الله، - وَكُلُّ حَدَّنَنِي طَائِفَةً مِنَ الْحَدِيثِ، وَفِيهِ: «فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَاسْتَعْذَرَ مِنْ عَبْدَ الله بْنِ أُبِيٍّ فَقَامَ اللهِ لَنَقْتُلَنَّهُ (١). عَبْدِ الله بْنِ أُبِيٍّ فَقَامَ أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ، فَقَالَ لِسَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ: لَعَمْرُ الله لَنَقْتُلَنَّهُ (١).

كرومن الإجماع:

قال شيخ الإسلام تَعَلَّقُهُ: يجوز الحلف بعزة الله وعمر إذ هما صفتان لله تعالى، وثبت النص، والإجماع بذلك.

وللإمام الشافعي يَخَلَّلُهُ تَفْصِيل:

فقال كَوْلَة: وَإِنْ قَالَ لَعَمْرُ الله فَإِنْ أَرَادَ الْيَمِينَ فَهِيَ يَمِينٌ وَإِنْ لَمْ يُرِدْ الْيَمِينَ فَهِيَ يَمِينٌ وَإِنْ لَمْ يُرِدْ الْيَمِينَ فَلَيْسَتْ بِيَمِينٍ؛ لِأَنَّمَ الْحَمْرِي إِنَّمَا هُوَ لَحُقِّي (٣).

مسألة: ما حكم الحلف بحق الله، وعظمة الله؟

قال الشافعي تَعْلَشُهُ: فَإِنْ قَالَ وَحَقِّ الله وَعَظَمَةِ الله وَجَلَالِ الله وَقُدْرَةِ الله يُرِيدُ مِهَا الْيَمِينَ، أَوْ لَا نِيَّةً لَهُ فَهِي يَمِينٌ، وَإِنْ لَمْ يُرِدْ مِهَا الْيَمِينَ فَلَيْسَتْ بِيَمِينٍ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ وَحَقُّ الله وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِم وَقُدْرَةُ الله مَاضِيَةٌ عَلَيْهِ لَا أَنَّهُ يَمِينٌ، وَإِنَّهَا يَكُونُ يَمِينًا بِأَنْ لَا يَنْوِي شَيْئًا، أَوْ بِأَنْ يَنْوِي يَمِينًا (أَ).

⁽١) رواه البخاري (٦٦٦٢)، ومسلم (٧١٦٦).

⁽۲) مجموع الفتاوي (۱/۲۱۱).

⁽٣) الأم (٧/٥٢).

⁽٤) المصدر السابق.

مسألة: ما حكم الحلف بقوله: «وايم الله»؟

وايم الله: يمين الله^(١).

ورد في الباب أحاديث عِدَّة أقسم فيها النبي عَلَيْكَ به.

قال ﷺ: «...وَايْمُ الله لَوْ أَنَّ فَاطِمَةً بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا»(٢).

وقال ﷺ لأسامة بن زيد: «...وَايْمُ الله إِنْ كَانَ لَخَلِيقًا لِلْإِمَارَةِ، وَإِنْ كَانَ لَمِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ بَعْدَهُ» (٣).

كرومن الآثار عن السلف:

عن عُمَرَ بن الخطاب ﴿ قَالَ: ﴿ وَايْمُ الله ﴾ فِي حَدِيثِ غَيْلَانَ بْنِ سَلَمَةَ (أ). وعَنْ زَهْدَم الْجُرْمِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسِ يَقُولُ: ﴿ وَايْمُ الله ﴾ (٥).

قال ابن المنذر كَالله: وقال اسحاق بن راهوية: وايم الله مثل لعمر الله، ولعمري، إذا أراد بايم الله يمينًا كانت يمينًا بالارادة وعقد القلب، وأما إذا جرى ذلك على لسانه في حديث يصل به كلامه فإنه لا يكون أشد من قوله: لا والله وبلى والله، وقد أجمع اهل العلم على ان ذلك من اللغو^(٦).

⁽١) انظر: فتح الباري (١١/ ٥٢٢).

⁽٢) رواه البخاري (٣٤٧٥)، ومسلم (٣٤٧٥) من حديث عَائِشَةَ ﴿ لَيْكُ .

⁽٣) رواه البخاري (٣٧٣٠)، ومسلم (٢٤٢٦).

⁽٤) إسناده صحيح: رواه عبد الرزاق (١٥٩٤٠)، (١٥٩٤٢) عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ سَالْمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَن عُمَرَ به.

⁽٥) إسنادَه صحيَّح: رَواه عبد الرزاق (١٥٩٤١) قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ زَهْدَمِ الْجُرْمِيِّ، عن ابن عباس به.

⁽٦) الأوسُّط (١٢/ ٩٥).

مسألة: ذكر اليمين بالعمر والحياة (١)

🕸 واختلفوا في قول المرء لعمري:

فقالت طائفة: إذا حنث في قوله لعمري فعليه الكفارة هكذا قال الحسن البصري.

وعن عيينة بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَانَتْ يَمِينُ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ ﴿ الْعَامِ ﴿ لَكَمْرِي ﴾ (٢).

وقالت طائفة: ليست بيمين كذلك قال الأوزاعي، ومالك^(٣)، والشافعي^(٤)، وأبو عبيد.

وكان النخعي يكره أن يقول: لعمرك ولا يرى بلعمري بأسًا (٥).

وقال القاسم بن مخيمرة: ما أبالي بحياة رجل حلفت أو بالصليب.

وقال مالك في قول الرجل للرجل: وحياتك وعيشي وعيشك هذا من كلام النساء، وأهل الضعف من الرجال، وكان يكره أن يقول الرجل: وأبي وأبيك ويكره الأيهان بغير الله (٦).

(١) التبويب، والمسألة مستفادة من الأوسط لابن المنذر (١٢/ ٩٧).

⁽٢) رجاله ثقات: رواه ابن ابي شيبة (١٢٢٩١)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١٥٤١)، وابن المنذر في الأوسط (٨٨٧٤) من طريق ابن عُليَّةً، عَنْ عُييْنَةً بن عبد الرحمن، عن أبيه عبد الرحمن ابن جوشن، به.

 ⁽٣) في المدونة (١/ ٥٨٢): قُلْتُ: أَرَأَيْتَ قَوْلَهُ لَعَمْرٌ أَتَكُونُ هَذِهِ يَمِينًا؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ: لَا تَكُونُ
 يَمِينًا.

⁽٤) في الأم (٧/ ٦٥): وَمَنْ حَلَفَ بِالله، أَوْ بِاسْمٍ مِنْ أَسْمَاءِ اللهِّ فَحَنِثَ فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ وَمَنْ حَلَفَ بِلَله، أَوْ بِاسْمٍ مِنْ أَسْمَاءِ اللهِّ فَحَنِثَ فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ وَمَنْ حَلَفَ بِشَيْءٍ غَيْرِ الله جَلَّ وَعَزَّ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ، وَالْكَعْبَةِ وَأَبِي، وَكَذَا، وَكَذَا مَا كَانَ فَحَنِثَ فَلَا كَفَّارَةً عَلَيْهِ وَكُلُّ يَمِينٍ بِغَيْرِ الله فَهِيَ مَكْدُوهَةٌ مَنْهِيٍّ عَنْهَا.

⁽٥) إسناده صحيح: رواه عبد الرزاق (١٥٩٣٧) قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، أَنَّهُ «كَانَ يَكْرَهُ: لَعَمْرُكَ، وَلَا يَرَى بـ: لَعَمْرِي بَأْسًا».

⁽٦) في المدونة (١/ ٥٨٣) قُلْتُ: أَرَأَيْتَ الرَّجُلَ يَقُولُ لِلرَّجُلِ: وَأَبِي وَأَبِيك وَحَيَاتِي وَحَيَاتِك وَعَيْشِي

قال ابن المنذر: والذي به أقول: أن اليمين بحياة الرجل وعمره غير جائز، وإذا قال ذلك وحنث فلا كفارة عليه، وذلك من تعظيم المرء لحياة أخيه، وأما قوله: ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَغِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [الجحر:٧٧] فإن الله يقسم بها شاء من خلقه.

قال الله تعالى: ﴿وَالَّيْلِ إِذَا يَغْشَلُهَا﴾[الشمس:٤]، ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَلُهَا﴾[الشمس:١]، ﴿وَالشَّمَاءِ وَالطَّارِقِ﴾[الطارق:١].

وقد نهى رسول الله ﷺ عن الحلف بغير الله قال: «إِنَّ الله يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكِمْ».

قال الشعبي: الخالق يقسم بها شاء من خلقه، والمخلوق لا ينبغي له أن يقسم إلا بالخالق، والذي نفسي بيده، لأن أقسم بالله فأحنث أحب إليَّ من أن أقسم بغيره فأبر...

عن ابن جريج قال: سمعت عطاء يقول: كان خالد بن العاص، وشيبة بن عثمان يقو لان - إذا أقسما: وأبي، فنهاهما أبو هريرة أن يحلفا بآبائهما. قال: فغير شيبة قال: لعمري، وذلك أن إنسانًا سأل عطاء عن «لعمري»، وعن «ها الله إذًا» أبهما بأسًا؟

فقال: لا. ثم حدث هذا الحديث عن أبي هريرة قال: وأقول ما لم يكن حلف بغير الله فلا بأس^(١).

مسألة: ذكر اليمين بأمور شتَّى ما حكمها؟

فِي المدونة: قُلْتُ: أَرَأَيْتَ إِنْ حَلَفَ الرَّجُلُ بِحَدٍّ مِنْ حُدُودِ الله كَقَوْلِهِ: هُوَ زَانٍ هُوَ سَارِقٌ، إِنْ فَعَلَ كَذَا وَكَذَا؟

قَالَ: لَيْسَ عَلَيْهِ فِي هَذَا شَيْءٌ عِنْدَ مَالِكٍ.

قُلْتُ: أَرَأَيْتَ إِنْ حَلَفَ بِشَيْءٍ مِنْ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ، كَقَوْلِهِ: وَالصِّيامِ وَالصَّلَاةِ

وَعَيْشِك؟ قَالَ مَالِكٌ: هَذَا مِنْ كَلَامِ النِّسَاءِ وَأَهْلِ الضَّعْفِ مِنْ الرِّجَالِ فَلَا يُعْجِبُنِي هَذَا، وَكَانَ يَكْرُهُ الْأَيْمَانَ بِغَيْرِ الله تَعَالَى.

⁽١) الأوسط لابنَ المُنذر (١٢/ ٩٦) مختصر االأسانيد.

وَالْحُبِّ لَا أَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا فَفَعَلَهُ أَتَكُونُ هَذِهِ أَيْمَانًا فِي قَوْلِ مَالِكٍ؟

قَالَ: مَا سَمِعْت عَنْ مَالِكٍ فِيهَا شَيْئًا وَلَا أَحَدَ يَذْكُرُهُ عَنْهُ وَلَا أَرَى فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ يَمِينًا.

قُلْتُ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَالَ الرَّجُلُ أَنَا كَافِرٌ بِالله إِنْ فَعَلْت كَذَا وَكَذَا أَتَكُونُ هَذِهِ يَمِينًا فِي قَوْلِ مَالِكِ؟

قَالَ: قَالَ مَالِكٌ: لَا تَكُونُ هَذِهِ يَمِينًا وَلَا يَكُونُ كَافِرًا حَتَّى يَكُونَ قَلْبُهُ مُضْمِرًا عَلَى الْكُفْر وَبِئْسَهَا قَالَ.

قُلْتُ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَالَ: هُوَ يَأْكُلُ الْخِنْزِيرَ أَوْ لَحْمَ الْمُيْتَةِ أَوْ يَشْرَبُ الدَّمَ أَوْ الْخَمْرَ إِنْ فَعَلَ كَذَا وَكَذَا. أَيْكُونُ شَيْءٌ مِنْ هَذَا يَمِينًا عِنْدَ مَالِكٍ أَمْ لَا؟

قَالَ: لَا يَكُونُ ذَلِكَ يَمِينًا لِأَنَّ مَالِكًا قَالَ: مَنْ قَالَ: أَنَا أَكْفُرُ بِالله فَلَا يَكُونُ يَمِينًا فَكَا يَكُونُ يَمِينًا

مسألة: يحرم الحلف بغير الله تعالى، وأنها غير منعقدة

وثبت بالنص والإجماع، والآثار عن السلف تحريم الحلف بغير الله تعالى.

كراما من السنة:

عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، قَالَ: سَمِعَ ابْنُ عُمَرَ، رَجُلًا يَحْلِفُ: لَا وَالْكَعْبَةِ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عُمَرَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ الله فَقَدْ أَشْرَكَ»(٢).

وعَنِ ابْنِ عُمَرَ عَهُ أَنَّهُ أَذْرَكَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فِي رَكْبِ وَهُوَ يَحْلِفُ بِأَبِيهِ، فَنَادَاهُمْ رَسُولُ الله عَلَيْ: «أَلاَ، إِنَّ الله يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، فَمَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفُ بِالله، وَإِلَّا فَلْيَصْمُتْ» (٣).

⁽١) المدونة (١/ ٥٨٣).

⁽۲) إسناده صحيح: رواه أبو داود (۳۲۰۱)، والترمذي (۱۰۳۰)، وأحمد (۵۳٤٦)، (۴۳۰۸)، و۲)، والحاكم (۱/ ٦٥)، (۱/ ۱۱۷)، (۶/ ۳۳۰) من طرق عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، قَالَ: سَمِعَ ابْنُ عُمَرَ، وَالْحَاكُم (۱/ ٦٥)، (۱/ ۱۱۷)، (۶/ ۳۳۰) من طرق عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، قَالَ: سَمِعَ ابْنُ عُمَرَ، والحادث.

⁽٣) رواه البخاري (٦١٠٨)، ومسلم (١٦٤٦).

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تَعْلِفُوا بِالطَّوَاغِي، وَلَا بِالطَّوَاغِي، وَلَا بِالطَّوَاغِي، وَلَا اللهِ ﷺ: "لَا تَعْلِفُوا بِالطَّوَاغِي، وَلَا اللهِ ﷺ: "لَا تَعْلِفُوا بِالطَّوَاغِي، وَلَا اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

قال النووي يَخَلَقه: هَذَا الْحُدِيثُ مِثْلُ الْحُدِيثِ السَّابِقِ فِي النَّهْيِ عَنِ الْحُلِفِ بِاللَّاتِ

وَالْعُزَّى.

قَالَ أَهْلُ اللَّغَةِ وَالْغَرِيبِ: الطَّوَاغِي: هِيَ الْأَصْنَامُ، وَاحِدُهَا طاغية ومنه هذه طَاغِيةُ دَوْسٍ أَيْ صَنَمُهُمْ وَمَعْبُودُهُمْ سُمِّي باسْمِ المُصْدَرِ لِطُغْيَانِ الْكُفَّارِ بِعِبَادَتِهِ؛ لِأَنَّهُ سَبَبُ طُغْيَانِ الْكُفَّارِ بِعِبَادَتِهِ؛ لِأَنَّهُ سَبَبُ طُغْيَانِ الْكُفَّرِهِمْ، وَكُلُّ مَا جَاوَزَ الْحُدَّ فِي تَعْظِيمِ أَوْ غَيْرِهِ فَقَدْ طَعَى، فَالطَّغْيَانُ المُجَاوِزَةُ لِلْحَدِّ ومنه قوله تعالى لما طغى الماء أَيْ جَاوَزَ الْحُدَّ وَقِيلَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ المُرَادُ اللَّجَاوَزَةُ لِلْحَدِّ وَقِيلَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ المُرَادُ بِالطَّوَاغِي هُنَا مَنْ طَعَى مِنَ الْكُفَّارِ وَجَاوَزَ الْقَدْرَ المُعْتَادَ فِي الشَّرِّ وَهُمْ عُظَهَاؤُهُمْ.

ورُوي هَذَا الْحَدِيثِ فِي غَيْرِ مُسَلِم: «لَا تَحْلِفُوا بِالطَّوَاغِيتِ».

وَهُوَ جَمْعُ: طَاغُوتٍ: وَهُوَ الصَّنَّمُ وَيُطْلَقُ عَلَىَ الشَّيْطَانِ أَيْضًا وَيَكُونُ الطَّاغُوتُ وَاحِدًا وَجَمْعًا ومذكرا ومؤنثا.

قال الله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱجْتَنَبُواْ ٱلطَّلْعُوتَ أَن يَعْبُدُوهَا ﴾ [الزُّمر:١٧].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكُمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّاغُوتِ ﴾ [النساء: ٦٠](٢).

كرومن الإجماع:

قال ابن عبد البر كَلَّلَهُ: «إِنَّ الله يَنْهَاكُمْ أَنْ تَخْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، فَمْن كَان حَالِفًا، فَلْيَحْلِفْ بِالله أَوْ لِيَصْمُتْ»... وفي هذا الحديث من الفقه أنه لا يجوز الحلف بغير الله تَجْلَلْ في شيء من الأشياء ولا على حال من الأحوال، وهذا أمر مجتمع عليه (٣).

قَال آبِن قَدَّامة تَعَلَّلْهُ: وَلَا يَجُوزُ الْحَلِّفُ بِغَيْرِ الله تَعَالَى، وَصِفَاتِهِ، نَحْوَ أَنْ يَحْلِفَ بِأَبِيهِ، أَوْ الْمَامِ قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْشَى أَنْ يَكُونَ مَعْصِيةً. قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْشَى أَنْ يَكُونَ مَعْصِيةً. قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: وَهَذَا أَصْلُ مَجْمَعٌ عَلَيْهِ (3).

⁽۱) رواه مسلم (۱٦٤٨).

⁽۲) شرح صحیح مسلم (۱۰۸/۱۱).

⁽٣) التمهيد (١٤/ ٣٦٦).

⁽٤) المغنى (٩/ ٤٨٨).

قال الحافظ ابن حجر تَخَلِّلُهُ: الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى الْنُعِ مِنْ الْحَلِفِ بِغَيْرِ الله تَعَالَى وَالْيَمِينُ مُنْعَقِدَةٌ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ بِاسْمِ الذَّاتِ وَبِالصِّفَاتِ الْعَلِيَّةِ، وَأَمَّا الْيَمِينُ بِغَيْرِ ذَلِكَ: فَهُوَ مَمْنُوعٌ (١).

قَالَ الشَّنقيطي يَعَنَشُهُ: اعْلَمْ أَنَّ الْيَمِينَ لَا تَنْعَقِدُ إِلَّا بِأَسْمَاءِ الله وَصِفَاتِهِ، فَلَا يَجُوزُ الْقَسَمُ بِمَخْلُوقٍ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِالله، أَوْ لِيَصْمُتْ»، وَلَا تَنْعَقِدُ يَمِينٌ بِمَخْلُوقٍ كَائِنًا مَنْ كَانَ، كَمَا أَنَّهَا لَا تَجُوزُ بِإِجْمَاعِ مَنْ يُعْتَدُّ بِهِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِالنَّصِّ الصَّحِيحِ الصَّرِيحِ فِي مَنْعِ الْحَلِفِ بِغَيْرِ اللهُ (٢).

قال الشيخ سكيهان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب كَلَشُهُ: وأجمع العلماء على أن اليمين لا تكون إلا بالله، أو بصفاته (٣)، قال ابن عبد البر: لا يجوز الحلف بغير الله بالإجماع. انتهى.

ولا اعتبار بمن قال من المتأخرين: إن ذلك على سبيل كراهة التنزيه، فإن هذا قول باطل. وكيف يقال ذلك لما أطلق عليه الرسول عليه أنه كفر أو شرك، بل ذلك محرم، ولهذا اختار ابن مسعود عليه أن يحلف بالله كاذبًا، ولا يحلف بغيره صادقًا. فهذا يدل على أن الحلف بغير الله أكبر من الكذب، مع أن الكذب من المحرمات في جميع الملل فدل ذلك أن الحلف بغير الله من أكبر المحرمات (3).

كرومن الآثار عن السلف:

عن عَبْدَ الله بْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ يُخْبِرُ، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ الزُّبَيْرِ يُخْبِرُ، أَنَّ عُمَرَ لَمَّا كَانَ بِالْحِثْمَصِ مِنْ عُسْفَانَ اسْتَبَقَ النَّاسُ، فَسَبَقَهُمْ عُمَرُ فَقَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ: فَانْتَهَزْتُ فَسَبَقَتْهُ، فَقَالَ: سَبَقْتُهُ وَالله، ثُمَّ انْتَهَزْ فَسَبَقَنِي، فَقَالَ: سَبَقْتُهُ وَالله، ثُمَّ انْتَهَزْ تُسَبَقْنِي، فَقَالَ: سَبَقْتُهُ وَالله، ثُمَّ انْتَهَزْ الثَّالِيَّةَ فَسَبَقَنِي، فَقَالَ: سَبَقْتُهُ وَالله، ثُمَّ أَنَاخَ، فَسَبَقْنِي، فَقَالَ: سَبَقْتُهُ وَالله، ثُمَّ أَنَاخَ،

⁽١) فتح الباري (٢/ ٢٥٦).

⁽٢) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (١/ ٤٢٣).

⁽٣) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد (١/ ٥٥١).

⁽٤) المصدر السابق.

فَقَالَ: «أَرَأَيْتَ حَلِفَكَ بِالْكَعْبَةِ، وَالله لَوْ أَعْلَمُ أَنَّكَ فَكَّرْتَ فِيهَا قَبْلَ أَنْ تَحْلِفَ لَعَاقَبْتُكَ، احْلِفْ بِالله، فَأْثَمْ أَوِ ابْرَرْ» (١٠).

ذكر الحلف بالكعبة، والأنبياء، وسائر المخلوقات

قال ابن قدامة كَ لَنْهُ: [فَصْل تَنْعَقِدُ الْيَمِينُ بِالْحَلِفِ بِمَخْلُوقِ كَالْكَعْبَةِ]

(٧٩٧٧) فَصْلٌ: وَلَا تَنْعَقِدُ الْيَمِينُ بِالْحَلِفِ بِمَخْلُوقٍ؛ كَالْكَعْبَةِ، وَالْأَنْبِيَاءِ، وَسَائِرِ الْمُخْلُوقَاتِ، وَلَا تَجِبُ الْكَفَّارَةُ بِالْحِنْثِ فِيهَا. هَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ. وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ اللهُ عَلَيْهِ لَاللهُ عَلَيْهِ يَمِينٌ مُوجِبَةٌ لِلْكَفَّارَةِ. وَرُوِيَ عَنْ أَنْفُقَهَاءِ. وَقَالَ أَصْحَابُنَا: الْحَلِفُ بِرَسُولِ الله عَلَيْهِ يَمِينٌ مُوجِبَةٌ لِلْكَفَّارَةِ. وَرُوِيَ عَنْ أَحْدَ أَنَهُ قَالَ: إِذَا حَلَفَ بِحَقِّ رَسُولِ الله عَلَيْةِ فَحَنِثَ، فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ.

قَالَ أَصْحَابُنَا: لِأَنَّهُ أَحَدُ شَرْطَيْ الشَّهَادَةِ، فَالْحَلِفُ بِهِ مُوجِبٌ لِلْكَفَّارَةِ، كَالْحَلِفِ بِالله، أَوْ بِالله، أَوْ بِالله، أَوْ لِاللهِ عَلْمَ لُلهِ - تَعَالَى. وَوَجْهُ الْأَوَّلِ، قَوْلُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ: «مَنْ كَانَ حَالِفًا، فَلْيَحْلِفْ بِالله، أَوْ لِيَصْمُتْ». وَلِأَنَّهُ حَلِفٌ بِغَيْرِ الله، فَلَمْ يُوجِبُ الْكَفَّارَةَ، كَسَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ، وَلِأَنَّهُ مَعْلُوقٌ، فَلَمْ يَجِبُ اللهُ عَلَى اللهِ بِمَنْصُوصٍ عَلَيْهِ، وَلَا فِي فَلَمْ تَجِبُ الْكَفَّارَةُ بِالْحُلِفِ بِهِ، كَإِبْرَاهِيمَ اللهِ فَلَى اللهِ عَلَى اللهِ بِمَنْصُوصٍ عَلَيْهِ، وَلَا فِي مَعْنَى المُنْصُوصِ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُ اسْمِ غَيْرِ الله عَلَى اسْمِهِ؛ لِعَدَمِ الشَّبَهِ، وَانْتِفَاءِ مَعْنَى المُنْصُوصِ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُ اسْمِ غَيْرِ الله عَلَى اسْمِهِ؛ لِعَدَمِ الشَّبَهِ، وَانْتِفَاءِ اللهُ اللهُ وَكَلَامُ أَحْدَ فِي هَذَا يُحْمَلُ عَلَى الإسْتِحْبَابِ دُونَ الْإِيجَابِ (٢).

مسألةً: من حلف بالات والعزي أو الطواغيت التي تُعبد من

دون الله تعالى عليه أن يتصدق؟

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عُلَيْهِ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ، فَقَالَ فِي حَلِفِهِ: بِاللَّاتِ وَالعُزَّى، فَلْيَتُصَدَّقْ» (٣).

⁽۱) إسناده صحيح: رواه عبد الرزاق (۱۰۹۲۷)، والفاكهي في أخبار مكة (۳۵۳/۱) من طريق ابن جريج قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الله بْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ به.

⁽٢) المغني (٩/ ١٣ ٥).

⁽٣) رواه البخاري (٦٦٥٠)، ومسلم (١٦٤٧).

وهل عليه كفارة يمين؟

مسألة: ما حكم من حلف على ملة غير ملة الاسلام؟

عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ فَهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ مِلَّةِ الإسْلاَمِ فَهُوَ كَمَا قَالَ، قَالَ: وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ عُذِّبَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، وَلَغَنُ الْمُؤْمِنِ كَقَتْلِهِ، وَمَنْ رَمَى مُؤْمِنَا بِكُفْرٍ فَهُوَ كَقَتْلِهِ»(٢).

قال الحافظ ابن حجر: قوله باب من حلف بملة سوى الإسلام، الملة بكسر الميم وتشديد اللام: الدين والشريعة، وهي نكرة في سياق الشرط فتعم جميع الملل من أهل الكتاب كاليهودية والنصرانية ومن لحق بهم من المجوسية والصابئة وأهل الأوثان والدهرية والمعطلة وعبدة الشياطين والملائكة وغيرهم، ولم يجزم المصنف بالحكم هل يكفر الحالف بذلك أو لا؟ لكن تصرفه يقتضي أن لا يكفر بذلك؛ لأنه على حديث من حلف باللات والعزى فليقل: لا إله إلا الله ولم ينسبه إلى الكفر،

⁽۱) شرح صحیح مسلم (۱۰۷/۱۷).

⁽٢) رواه البخاري (٦٦٥٢)، ومسلم (١١٠).

وتمام الاحتجاج أن يقول لكونه اقتصر على الأمر بقول لا إله إلا الله ولو كان ذلك يقتضي الكفر لأمره بتمام الشهادتين والتحقيق في المسألة التفصيل الآتي.

قال ابن المنذر: اختلف فيمن قال: أكفر بالله ونحو ذلك إن فعلت ثم فعل فقال ابن عباس وأبو هريرة وعطاء وقتادة وجمهور فقهاء الأمصار: لا كفارة عليه ولا يكون كافرا إلا إن أضمر ذلك بقلبه، وقال الأوزاعي والثوري والحنفية وأحمد وإسحاق: هو يمين وعليه الكفارة، قال ابن المنذر: والأول أصح؛ لقوله: من حلف باللات والعزى فليقل لا إله إلا الله ولم يذكر كفارة زاد غيره: ولذا قال: من حلف بملة غير الإسلام فهو كها قال: فأراد التغليظ في ذلك حتى لا يجترئ أحد عليه، ونقل أبو الحسن بن القصار من المالكية عن الحنفية: أنهم احتجوا لإيجاب الكفارة بأن في اليمين الامتناع من الفعل وتضمن كلامه بها ذكر تعظيها للإسلام، وتعقب ذلك بأنهم قالوا فيمن قال وحق الإسلام إذا حنث: لا تجب عليه كفارة فأسقطوا الكفارة إذا صرح بتعظيم الإسلام وأثبتوها إذا لم يصرح (۱).

وفي المدونة عن مالك: قُلْتُ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَالَ: هُوَ يَهُودِيٌّ أَوْ جَوُسِيٌّ أَوْ نَصْرَانِيٌّ أَوْ كَافِرٌ بِالله، أَوْ بَرِيءٌ مَنْ الْإِسْلَام، إِنْ فَعَلَ كَذَا وَكَذَا. أَتَكُونُ هَذِهِ أَيْمَانًا فِي قَوْلِ مَالِكٍ؟ قَالَ: لَا لَيْسَتْ هَذِهِ أَيْمَانًا عِنْدَ مَالِكٍ وَلْيَسْتَغْفِرْ الله مِمَّا قَالَ^(٢).

مسألة: ما حكم من حلف بحق فلان من الناس؟

الجواب: أنه آثم ولا كفارة عليه أيضًا.

قال ابن حزم كَالله: واتفقوا أن من حلف ممن ذكرنا بحق زيد أو عمرو أو بحق أبيه أنه آثم ولا كفارة عليه (٣).

⁽١) فتح الباري (١١/ ٥٣٧) باختصار.

⁽٢) المدونة (١/ ٥٨٢).

⁽٣) مراتب الإجماع (الأيهان والنذور) (ص١٥٨).

مسألة: ما حكم من حلف بالأمانة؟

عن بريدة بن الحصيب ره قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَنْ حَلَفَ بِالْأَمَانَةِ فَلَيْسَ مِنَّا» (١٠).

قال الخطابي كَاللَّهُ: هذا يشبه أن تكون الكراهة فيها من أجل أنه إنها أمر أن يحلف بالله وبصفاته وليست الأمانة من صفاته، وإنها هي أمر من أمره وفرض من فروضه فنهوا عنه لما في ذلك من التسوية بينها وبين أسهاء الله تَكِلَّ وصفاته.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: إذا قال وأمانة الله كان يمينًا ولزمته الكفارة فيها، وقال الشافعي: لا يكون ذلك يمينًا ولا يكون فيها كفارة (٢).

وقال عظيم أبادي يَعْلَلْهُ: «مَنْ حَلَفَ بِالْأَمَانَةِ فَلَيْسَ مِنَّا» أَيْ عِنَّنِ اقْتَدَى بِطَرِيقَتِنَا.

قَالَ الْقَاضِي: أَيْ مِنْ ذَوِي أَسُوتِنا بَلْ هُوَ مِنَ الْمُتَشَبِّهِينَ بِغَيْرِنَا فَإِنَّهُ مِنْ دَيْدَنِ أَهْلِ الْكِتَاب، وَلَعَلَّهُ أَرَادَ بِهِ الْوَعِيدَ عليه قاله القارئ.

وَقَالَ فِي النِّهَايَةِ: يُشْبِهُ أَنْ تَكُونَ الْكَرَاهَةُ فِيهِ لِأَجْلِ أَنَّهُ أَمَرَ أَنْ يُحْلَفَ بأَسْهَاءِ الله وَصِفَاتِهِ، وَالْأَمَانَةُ أَمْرٌ مِنْ أُمُورِهِ فَنُهُوا عَنْهَا مِنْ أَجْلِ التَّسْوِيَةِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَسْهَاءِ الله وَصِفَاتِهِ، وَالْأَمَانَةُ الله كَانَتْ يَمِينًا عِنْدَ أَبِي تَعَالَى كَمَا نُهُوا أَنْ يَحْلِفُوا بِآبَائِهِمْ، وَإِذَا قَالَ الْحَالِفُ: وَأَمَانَةُ الله كَانَتْ يَمِينًا عِنْدَ أَبِي تَعَالَى كَمَا نُهُوا عَنْهُ وَالنَّهُ الطَّاعَةِ وَالْعِبَادَةِ وَالْوَدِيعَةِ وَالنَّقَدِ وَالْأَمَانِ وَقَدْ جَاءَ فِي كُلِّ مِنْهَا حَدِيثٌ (٣).

⁽۱) إسناده صحيح: رواه أبو داود (٣٢٥٣)، وأحمد (٢٢٩٨٠) وغيرهما من طريق الوليد بن تُعلبة الطائى، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ.

⁽٢) معالم السنن (٤/٢٤).

⁽٣) عون المعبود شرح سنن أبي داود (٩/ ٥٧).

مسألة: ذكر التغليظ في اليمين بالبراءة من الإسلام(١)

عن بُرَيْدَةَ بن الحصيب ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ: «مَنْ حَلَفَ، فَقَالَ: إِنِّي بَرِيءٌ مِنَ الْإِسْلَامِ، فَإِنْ كَانَ كَاذِبًا فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَإِنْ كَانَ صَادِقًا فَلَنْ يَرْجِعَ إِلَى الْإِسْلَام سَالِّا» (٢٠.

قال الخطابي كَنَلَثُهُ: فيه دليل على أن من حلف بالبراءة من الإسلام فإنه يأثم ولا يلزمه الكفارة؛ وذلك لأنه إنها جعل عقوبتها في دينه ولم يجعل في ماله شيئًا (٣).

مسألة: الرجل يقول لعمري، ولاها الله

عن عَطَاءً قال: كَانَ خَالِدُ بْنُ الْعَاصِ، وَشَيْبَةُ بْنُ عُثْمَانَ يَقُولَانِ إِذَا أَقْسَمَا: وَأَبِي «فَنَهَاهُمَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ ذَلِكَ، أَنْ يَحْلِفَا بِآبَائِهِمَا» قَالَ: فَغَيَّرَ شَيْبَةٌ، فَقَالَ: لَعَمْرِي، وَعَنْ لَاهَا الله إِذًا أَبِهَمَا بَأْسُ؟ فَقَالَ: «لَا»، وَذَلِكَ أَنَّ إِنْسَانًا سَأَلَ عَطَاءً عَنْ لَعَمْرِي، وَعَنْ لَاهَا الله إِذًا أَبِهَمَا بَأْسُ؟ فَقَالَ: «لَا»، ثُمَّ حَدَّثَ هَذَا الْحَدِيثَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً وَأَقُولُ: «مَا لَمْ يَكُنْ حَلَفَ بِغَيْرِ الله فَلا بَأْسَ، فَلَا بَأْسَ، فَلَا بَأْسَ، فَلَا بَأْسَ، لَعَمْرِي بِقَسَمِ» (٤).

وعَنْ أَبِي قَتَادَةً وَ اللهِ عَالَى: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ الله عَلَيْهِ عَامَ حُنَيْنٍ، فَلَمَّ التَقَيْنَا كَانَتْ لِلْمُسْلِمِينَ جَوْلَةٌ، فَرَأَيْتُ رَجُلًا مِنَ المُسْلِمِينَ، فَاسْتَدَرْتُ لِلْمُسْلِمِينَ جَوْلَةٌ، فَرَأَيْتُ رَجُلًا مِنَ المُسْلِمِينَ، فَاسْتَدَرْتُ حَتَّى أَتَيْتُهُ مِنْ وَرَائِهِ حَتَّى ضَرَبْتُهُ بِالسَّيْفِ عَلَى حَبْلِ عَاتِقِهِ، فَأَقْبَلَ عَلَيَّ فَضَمَّنِي ضَمَّةً وَجَدْتُ مِنْهَا رِيحَ المَوْتِ، ثُمَّ أَدْرَكَهُ المَوْتُ، فَأَرْسَلَنِي، فَلَحِقْتُ عُمَرَ بْنَ الحَطَّابِ فَقُلْتُ: مَا بَالُ النَّاسِ؟

قَالَ: أَمْرُ الله، ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ رَجَعُوا، وَجَلَسَ النَّبِيُّ عَيْكِيَّ فَقَالَ: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ

⁽١) تبويب ابن المنذر في كتابه الأوسط (١١/ ١٥٢).

⁽٢) رواه أبو داود (٣٢٥٨)، والنسائي (٣٧٧٢)، وابن ماجه (٢١٠٠) وأحمد (٣٣٠٠٦) وغيرهم من طريق حُسَيْنُ بْنُ وَاقِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللهُ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ.

⁽٣) معالم السنن (٤/ ٤٦).

⁽٤) إسناده صحيح: رواه عبد الرزاق (٩٣٣ ١٥) قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءً يَقُولُ،

عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ فَلَهُ سَلَبُهُ»، فَقُمْتُ فَقُلْتُ: مَنْ يَشْهَدُ لِي، ثُمَّ جَلَسْتُ، ثُمَّ قَالَ الثَّالِثَةَ مِثْلَهُ، لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ فَلَهُ سَلَبُهُ»، فَقُمْتُ فَقُلْتُ: مَنْ يَشْهَدُ لِي، ثُمَّ جَلَسْتُ، ثُمَّ قَالَ الثَّالِثَةَ مِثْلَهُ، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ القِصَّةَ، فَقَالَ رَجُلٌ: صَدَقَ يَا رَسُولُ الله عَلَيْهِ القِصَّةَ، فَقَالَ رَجُلٌ: صَدَقَ يَا رَسُولَ الله وَسَلَبُهُ عِنْدِي فَأَرْضِهِ عَنِي، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِيقُ وَلَيْهُ: لَا هَا الله وَرَسُولِهِ عَلَيْهُ، يُعْطِيكَ لَاهَا الله الله وَرَسُولِهِ عَلَيْهُ، يُعْطِيكَ سَلَبُهُ، فَقَالَ النَّرَعُ، فَالْتَعْتُ بِهِ خُرُفًا فِي بَنِي سَلَمَةُ، فَقَالَ النَّرْعَ، فَابْتَعْتُ بِهِ خُرُفًا فِي بَنِي سَلَمَةً، فَإِنَّهُ لَا وَلَ مَالٍ تَأَثَّلُتُهُ فِي الإِسْلاَمُ (۱).

وعَنْ عَائِشَة، قَالَتْ: دَخَلَّتْ عَلِيَّ بَرِيرَة، فَقَالَتْ: إِنَّ أَهْلِي كَاتَبُونِي عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ في تِسْعِ سِنِينَ، فِي كُلِّ سَنَةٍ أُوقِيَّةٌ فَأَعِينِينِي، فَقُلْتُ هَا: إِنْ شَاءَ أَهْلُكِ أَنْ أَعُدَّهَا هَمُ عَدَّةً وَاحِدَةً وَأُعْتِقَكِ، وَيَكُونَ الْوَلَاءُ لِي فَعَلْتُ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِأَهْلِهَا فَأَبُوا إِلّا أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ هُمُّم، فَأَتَّنِي فَذَكَرَتْ ذَلِكَ قَالَتْ: فَانْتَهَرْتُهَا، فَقَالَتْ: لَا هَا الله إِذَا قَالَتْ، فَسَمِعَ رَسُولُ الله عَيْلِيْ، فَسَألنِي، فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: «اشْتَرِيهَا وَأَعْتِقِيهَا، وَاشْتَرَطِي هُمُ الْوَلَاءَ، فَإِنَّ الْوَلَاءَ لَمِنْ أَعْتَقَ»، فَفَعَلْتُ...(٢).

قَالَ أَبُو حَاتِم السِّحِسْتَانِيُّ يَعَلَلْهُ: جاء في القسم لا هاء الله قَالَ وَالْعَرَبُ تَقُولُهُ بِالْهُمْزَةِ وَالْقِيَاسُ تَرْكُهُ قَالَ: وَمَعْنَاهُ لَا وَالله هَذَا مَا أُقْسِمُ بِهِ فَأَدْخَلَ اسْمَ الله تَعَالَى بَيْنَ هَا وَذَا (٣).

قال الخطاب تَعْلَقُهُ: وقوله لاها الله إذًا هكذا يروى والصواب لا ها الله ذا بغير ألف قبل الذال، ومعناه في كلامهم لا والله يجعلون الهاء مكان الواو ومعناه لا والله لا يكون ذا(١٤).

قَالٌ أَبُو عُثَمَانَ المُازِرِيُّ كَنَلَتْهِ: مَعْنَاهُ لَاهَا الله ذَا يَمِينِي أَوْ ذَا قَسَمِي (٥).

⁽١) رواه البخاري (٣١٤٢)، ومسلم (١٧٥١).

⁽Y) رواه مسلم (۲۰۵۲).

⁽٣) شرح صحيح مسلم للنووي (١٠/ ١٤٥).

⁽٤) معالم السنن (٢/ ٣٠١).

⁽٥) شرح صحيح مسلم للنووي (١٢/ ٦٠).

مسألة: الرجل يقول: لا والحمد لله، أو بحمد الله

عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يَقُولَ: «لَا وَالْحَمْدُ لله»(١).

وفي رواية عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: كَانَ يُقَالُ: «يُكْرَهُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ: «لَا بحَمْدِ الله» وَلَكِنْ يَقُولُ: لَا، وَالْحُمْدُ لله» (٢)(٣).

مسألة: ما الجواب عن تلك الأحاديثَ، وظاهرها الحلف بغير الله تعالى؟

وعن طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ الله عَلَيْهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ نَحْوَ حَدِيثِ مَالِكِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَفْلَحَ، وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ، أَوْ دَخَلَ الْجُنَّةَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ» (٥).

وعَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ، قَالَ: صَلَّى أَبُو بَكْرٍ ﴿ الْعَصْرَ، ثُمَّ خَرَجَ يَمْشِي، فَرَأَى الْحَسَنَ يَلْعَبُ مَعَ الصِّبْيَانِ، فَحَمَلَهُ عَلَى عَاتِقِهِ، وَقَالَ: بِأَبِي، شَبِيهٌ بِالنَّبِيِّ لاَ شَبِيهٌ بِعَلِيِّ وَعَالَ: بِأَبِي، شَبِيهٌ بِالنَّبِيِّ لاَ شَبِيهٌ بِعَلِيِّ وَعَلِيٌّ يَضْحَكُ (٦).

⁽١) إسناده صحيح: رواه عبيد الرزاق (١٥٩٤٥) عَنِ النَّوْرِيِّ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ به.

⁽٢) في الأثر السابق ورد المنع عنه بقول: «لا والحمد لله»، وهنا ورد الجواز، والظاهر والله أعلم أن الأول تصحيف.

 ⁽٣) إسناده صحيح: رواه ابن أبي شيبة (٢٥٦٥٧) قال: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ.

⁽٤) رواه مسلم (١٠٣٢).

⁽٥) رواه البخاري (١٨٩١)، ومسلم (١١) وهذا لفظه بذكر (وأبيه)، وهي لفظة شاذة عند فريق من العلماء.

⁽٦) رواه البخاري (٣٥٤٢).

🕸 الجواب:

قَالَ النووي تَعَلَّلُهُ: فَإِنْ قِيلَ: الْحَدِيثُ ثَخَالِفٌ لِقَوْلِهِ ﷺ: «أَفْلَحَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ»، فَجَوَابُهُ: أَنَّ هذه كلمة تجري على اللسان لا تقصد بِهَا الْيَمِينُ فَإِنْ قِيلَ فَقَدْ أَقْسَمَ الله تعالى (۱).

مسألة: ما الجواب على ما ورد من قسم الله تعالى ببعض مخلوقاته، مثل قسمه ﷺ بالطور، والعاديات، والصافات، والنجم، والشمس، والقمر، ونحوذلك؟

قال النووي تَخَلَّتُهُ: فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ أَقْسَمَ الله تعالى بمخلوقاته كقوله تعالى و«الصافات» و«الذاريات» و«الطور» و«النجم» فَالْجُوَابُ: أَنَّ الله تَعَالَى يُقْسِمُ بِهَا شَاءَ مِنْ خُلُوقَاتِهِ تَنْبِيهًا عَلَى شَرَفِهِ (٢).

وقال ابن قدامة كَنَالله: فَأَمَّا قَسَمُ الله بِمَصْنُوعَاتِهِ، فَإِنَّمَا أَقْسَمَ بِهِ دَلَالَةً عَلَى قُدْرَتِهِ وَعَظَمَتِهِ، وَلله - تَعَالَى - أَنْ يُقْسِمَ بِهَا شَاءَ مِنْ خَلْقِهِ، وَلَا وَجْهَ لِلْقِيَاسِ عَلَى إِقْسَامِهِ. وَقَدْ قِيلَ: إَنَّ فِي إِقْسَامِهِ إِضْهَارَ الْقَسَمِ بِرَبِّ هَذِهِ المُخْلُوقَاتِ، فَقَوْلُهُ: ﴿ وَلَا تَعْلَى اللهُ عَلَى الشَّحَى ﴿ اللهُ عَلَى اللهِ اللهُ عَلَى اللهُ عِلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَم

مسألة: ماالحكمة من النهي عن الحلف بغير الله تعالى؟

قال النووي كَثَلَّهُ: قَالَ الْعُلَمَاءُ الْحِكْمَةُ فِي النَّهْيِ عَنِ الحلف بغيرالله تَعَالَى أَنَّ الْحُلِفَ يَقْتَضِي تَعْظِيمَ المُحْلُوفِ بِهِ وَحَقِيقَةُ الْعَظَمَةِ خُتَصَّةٌ بِالله تَعَالَى فَلَا يُضَاهِي به غيره (٤).

وقال ابن قدامة تخلّله: وَلِأَنَّ مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ الله، فَقَدْ عَظَّمَ غَيْرَ الله تَعْظِيمًا يُشْبِهُ تَعْظِيمَ الله عَنْرَ الله مَعَ الله – تَعَالَى – تَعْظِيمَ الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَلِهِذَا سُمِّيَ شِرْكًا؛ لِكَوْنِهِ أَشْرَكَ غَيْرَ الله مَعَ الله – تَعَالَى –

⁽۱) شرح مسلم (۱۱/ ۱۰۵).

⁽٢) المصدر السابق.

⁽٣) المغنى (٩/ ٤٨٩).

⁽٤) شرح صحيح مسلم (١١/ ١٠٥).

فِي تَعْظِيمِهِ بِالْقَسَمِ بِهِ، فَيَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا الله. تَوْحِيدًا للهَّ - تَعَالَى، وَبَرَاءَةً مِنْ الشَّرْكِ (١). الشَّرْكِ (١).

مسالة: هل على من حلف بغير الله كفارة؟

قَالَ الشَّافِعِي لَخَلِّلَهُ: وَمَنْ حَلَفَ بِشَيْءٍ غَيْرِ الله تَعَالَى فَلَيْسَ بِحَانِثٍ وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ (٢).

وقال الشافعي تَحْلَقْهُ: مَنْ حَلَفَ بِالله أَوْ بِاسْمٍ مِنْ أَسْهَاءِ الله تَعَالَى فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ إِذَا حَنِثَ وَمَنْ حَلَفَ بِشَيْءٍ غَيْرَ الله فَلَيْسَ بِحَالِفٍ وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ إِذَا حَنِثَ، وَالْمُولِي مَنْ حَلَفَ بِأَلَّذِي يَلْزَمُهُ بِهِ كَفَّارَةٌ (٣).

المسألة: هل من حلف بالله كاذبًا عليه كفارة؟

قال الإمام الشافعي كَلَقَهُ: وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ إِنْ حَلَفَ عَامِدًا لِلْكَذِبِ اسْتِخْفَافًا بِالْيَمِينِ بِالله كَاذِبًا فَهَذَا الْوَجْهُ الثَّانِي الَّذِي لَيْسَتْ فِيهِ كَفَّارَةٌ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَعْرِضُ مِنْ ذَلِكَ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِيهِ كَفَّارَةٌ وَإِنَّهُ لَيُقَالُ لَهُ: تَقَرَّبْ إِلَى الله بِهَا اسْتَطَعْت مِنْ خَيْرِ (٤).

مسألة : يُكره الإفراط بالحلف

قال الإمام الشافعي عَمِلَة؛ وَأَكْرَهُ الْأَيْمَانَ بِالله عَلَى كُلِّ حَالٍ إِلَّا فِيهَا كَانَ للهِ طَاعَةً مِثْلَ الْبَيْعَةِ عَلَى الْجِهَادِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ (٥).

وقال أبن قدامة تَخلَقه: وَيُكْرَهُ الْإِفْرَاطُ فِي الْحُلِفِ بِالله تَعَالَى؛ لِقَوْلِ الله تَعَالَى: ﴿ وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ ﴾ [القلم: ١٠]. وَهَذَا ذَمُّ لَهُ يَقْتَضِي كَرَاهَةَ فِعْلِهِ. فَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ إِلَى حَدِّ لُو فِرَاطِ، فَلَيْسَ بِمَكْرُوهٍ، إِلَّا أَنْ يَقْتَرِنَ بِهِ مَا يُوجِبُ كَرَاهَتَهُ.

⁽١) المغنى (٩/ ٤٨٩).

⁽٢) الأم (٥/ ٢٨٢).

⁽٣) الأم (٥/ ٣١٧)

⁽٤) الأم (٧/ ٢٦).

⁽٥) الأم (٧/ ١٤).

وَمِنْ النَّاسِ مَنْ قَالَ: الْأَيْهَانُ كُلُّهَا مَكْرُوهَةٌ(١) لِقَوْلِ الله تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَجْعَلُواْ ٱللَّهَ عُرْضَةَ لَا يُمْنِكُمْ ﴾ [البقرة:٢٢٤].

وَلَنَا، أَنَّ النَّبِيَ عَلِيْ كَانَ يَحْلِفُ كَثِيرًا، وَقَدْ كَانَ يَحْلِفُ فِي الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ أَيْمَانًا كَثِيرَةً، وَرُبَّا كَثُرَ الْيَمِينَ الْوَاحِدَةَ ثَلَاثًا، فَإِنَّهُ «قَالَ فِي خُطْبَةِ الْكُسُوفِ: وَالله يَا أُمَّةً مُحَمَّدٍ، مَا أَحَدُ أَغْبَرُ مِنْ الله أَنْ يَزْنِي عَبْدُهُ، أَوْ تَزْنِي أَمَتُهُ، يَا أُمَّةً مُحَمَّدٍ، وَالله لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ، لَضَحِكْتُمْ قَلِيلًا، وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا. وَلَقِيَتُهُ امْرَأَةٌ مِنْ الْأَنْصَارِ، مَعَهَا أَوْلَادُهَا، فَقَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّكُمْ لَأَحَبُّ النَّاسِ إِلَى اللهَ مَرَّاتٍ (٢).

وقال ابن العربي تَخْلَقَهُ: ﴿ وَلَا تَجْعَلُواْ ٱللَّهَ عُرْضَةً لِآَيْمَنِكُمْ ﴾... الثالثة: لَا تُكْثِرُوا مِنْ ذِكْرِ الله تَعَالَى فِي كُلِّ عُرْضٍ يَعْرِضُ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ﴾ [القلم: ١٠] فَذَمَّ كَثْرَةَ الْحُلِفِ (٣).

مسألة: مَنْ حَلَفَ وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ صَادِقٌ، ثُمَّ وَجَدَهُ كَاذِبًا؟

قال الإمام الشافعي كَلَقْهُ: وَمَنْ حَلَفَ وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ صَادِقٌ، ثُمَّ وَجَدَهُ كَاذِبًا فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ (١).

⁽١) أي: كراهة الحلف عمومًا.

⁽٢) المغني (٩/ ٤٨٩).

⁽٣) أحكام القرآن (١/ ٢٤٠).

⁽ま) (1/37).

⁽٥) الأم (٧/ ٢٦).

مسألة: هل يجوز الحلف على الشيء وإن لم يُحلُّف؟

يجوز لفعل النبي ﷺ.

قال الإمام البخاري يَحْلَقَهُ: بَابُ مَنْ حَلَفَ عَلَى الشَّيْءِ وَإِنْ لَمْ يُحَلَّفْ.

وساق بسند عَنِ ابْنِ عُمَر ﴿ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ اصْطَنَعَ خَاعًا مِنْ ذَهَبِ وَكَانَ يَلْبَسُهُ، فَيَجْعَلُ فَصَّهُ فِي بَاطِنِ كَفِّهِ، فَصَنَعَ النَّاسُ خَوَاتِيمَ، ثُمَّ إِنَّهُ جَلَسَ عَلَى المِنْبَرِ فَنَزَعَهُ، فَقَالَ: ﴿إِنِّي كُنْتُ أَلْبَسُ هَذَا الْخَاتِمَ، وَأَجْعَلُ فَصَّهُ مِنْ دَاخِلٍ ﴾ فَرَمَى بِهِ ثُمَّ قَالَ: ﴿وَالله لاَ أَلْسُهُ أَبِدًا ﴾ فَنَهَذَ النَّاسُ خَوَاتِهمَهُمْ (١).

"وَالله لاَ أَلْبَسُهُ أَبَدًا" فَنَبَذَ النَّاسُ خَوَاتِيمَهُمْ (١). قال الله تعالى: ﴿لَا يُوَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِىٓ أَيْمَنِيْكُمْ وَلَلْكِن يُوَّاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمُّ وَٱللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴾ [القرة:٢٢٥]

🗐 وفيها مسائل:

مسألة: تأويل الآية

قال الطبري يَحْلَمُهُ: القول في تأويل قوله تعالى: ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغُوِ فِى اللَّهُ اللَّهُ بِٱللَّغُوِ فِى أَيْمُنِكُمْ ﴾ اختلف أهل التأويل في تأويل قوله: ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغُو فِى أَيْمَنِكُمْ ﴾ وفي معنى اللغو.

فقال بعضهم في معناه: لا يؤاخذكم الله بها سبقتكم به ألسنتكم من الأيهان على عجلة وسرعة، فيوجب عليكم به كفارة إذا لم تقصدوا الحلف واليمين، وذلك كقول القائل: فعل هذا والله، أو أفعله والله، أو لا أفعله والله، على سبوق المتكلم بذلك لسانه بها وصل به كلامه من اليمين.

القول في تأويل قوله تعالى: ﴿ وَلَكِن يُوَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتُ قُلُوبُكُمْ ﴾ [البقرة:٢٢٥] اختلف أهل التأويل في المعني الذي أوعد الله تعالى ذكره بقوله: ﴿ وَلَكِن يُوَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾ عباده أنه مؤاخذهم به بعد إجماع جميعهم على أن معنى قوله: ﴿ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾ ما تعمدت. فقال بعضهم:

⁽١) رواه البخاري (٦٦٥١)، ومسلم (٢٠٩١).

المعنى الذي أوعد الله عباده مؤاخذتهم به هو حلف الحالف منهم على كذب، وباطل (١).

مسألة: سبب نزول الآية

عَنْ عَائِشَةَ ﴿ اللَّهِ الْأَيْتُ هَذِهِ الآيَةُ: ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغُو فِي أَيْمَنِكُمْ ﴾ فِي قَوْلِ الرَّجُلِ: لاَ وَالله وَبَلَى وَالله (٢٠).

مسألة: معنى اللغو

قَالَ الشَّافِعِيُّ يَخْلَنْهُ: وَاللَّغْوُ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ الْكَلَامُ غَيْرُ المُعْقُودِ عَلَيْهِ وَجِمَاعُ اللَّغْوِ هُوَ اللَّهُ أَعْلَمُ. هُوَ الْخَطَأُ وَاللَّغْوُ كَمَا قَالَتْ عَائِشَةُ، وَالله أَعْلَمُ.

وَذَلِكَ إِذَا كَانَ عَلَى اللَّجَاجِ وَالْغَضَبِ وَالْعَجَلَةِ وَعَقْدُ الْيَمِينِ أَنْ يُشْبِتَهَا عَلَى الشَّيْءِ بِعَيْنِهِ^(٣).

وقال الأخفش يَخَلَفْهُ: «لَغَوْتُ في اليمين» فَه أَنا أَلغُو» «لَغُوًا» ومن قال: «هو يَمْحا» قال: «هو يَلْغا» «لَغُوًا» و«مَخُوًا». وقد سمعنا ذلك من العرب. وتقول: «لَغِيتُ باسم فلانٍ» فه أَنَا أَلْغى به» «لَغَى» أي: أَذْكُرُهُ (٤٠٠).

وقال القرطبي تَعَلَّلهُ: (بِاللَّغُو) اللَّغُو: مَصْدَرُ لَغَا يَلْغُو وَيَلْغَى، وَلَغِيَ يَلْغَى لَغًا إِذَا أَتَى بِهَا لَا يُخْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْكَلَامِ، أَوْ بِهَا لَا خَيْرَ فِيهِ، أَوْ بِهَا يُلْغِي إِثْمُهُ، وَفِي الْحُدِيثِ: «إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ: أَنْصِتْ، فَقَدْ لَغَوْتَ». وَلُغَةُ أَبِي هُرَيْرَةَ: «فَقَدْ لَغَوْتَ». وَلُغَةُ أَبِي هُرَيْرَةَ: «فَقَدْ لَغَوْتَ» وَقَالَ الشَّاعِرُ:

وَرُبَّ أَسْرَابِ حَجِيبٍ كُظِّمِ عَنِ اللَّغَا وَرَفَتِ السَّكَلُّمِ

وَقَالَ آخَرُ:

⁽١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (٤/ ١٤).

⁽٢) رواه البخاري (٤٦١٣).

⁽٣) مختصر المزني (٨/ ٣٩٨).

⁽٤) معاني القران (١/ ١٨٧).

وَلَسْتُ بِمَأْخُودٍ بِلَغْوٍ تَقُولُهُ إِذَا لَمْ تَعَمَّدْ عَاقِدَاتِ الْعَزَائِمِ(١)

مسألة: صورة لغو اليمين المتفق عليها بين أهل العلم

قَالَ الْمُرْوَزِيُّ: لَغْوُ الْيَمِينِ الَّتِي اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهَا لَغْوٌ هُوَ قَوْلُ الرَّجُلِ: لَا وَالله، وَبَلَى وَالله، وَي حَدِيثِهِ وَكَلَامِهِ غَيْرَ مُعْتَقِدٍ لِلْيَمِينِ وَلَا مُرِيدِهَا(٢).

قلتُ: ومستنده حديث عائشة ﴿ السابق.

مسألة: في قوله تعالى: ﴿لَّا يُوَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْرِ فِي أَيْمَنِكُمْ ﴾ تظهر قاعدة: «الاعتبار بالمقاصد في الأقوال»

قال العلامة السعدي كَثَلَتْهُ: وفي هذا دليل على اعتبار المقاصد في الأقوال، كما هي معتبرة في الأفعال (٣).

وقال العلامة ابن عثيمين كَ لَنهُ: من فوائد الآية:

عدم مؤاخذة العبد بها لم يقصده في لفظه؛ وهذه الفائدة قاعدة عظيمة يترتب عليها مسائل كثيرة؛ منها لو جرى لفظ الطلاق على لسانه بغير قصد لم تطلق امرأته؛ ولو طلق في حال غضب شديد لم تطلق امرأته؛ ولو قال كفرًا في حال فرح شديد لم يكفر، كها في حديث: «لله أَشْدُ فَرَحًا بِتَوْبَةٍ عَبْدِهِ مِنْ أَحَدِكُمْ...»(١) الحديث؛ ولو أكره على كلمة الكفر فقالها وقلبه مطمئن بالإيهان لم يكفر؛ وأمثلتها كثيرة.

ومن فوائد الآية: أن المدار على ما في القلوب؛ لقوله تعالى: ﴿ وَلَكِن يُوَّاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمُ ﴾.

ومنها: أن للقلوب كسبًا، كما للجوارح؛ فأما ما حدَّث به الإنسان نفسه دون الحمئنان إليه فإنه لا يؤاخذ به؛ لأنه ليس بعمل؛ ولهذا جاء في الحديث قول النبي

⁽١) الجامع لأحكام القرآن (٣٩٩).

⁽٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٣/ ٩٩).

⁽٣) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ص ١٠١).

⁽٤) رواه البخاري (٦٣٠٨)، و مسلم (٢٧٤٤) من حديث عبد الله بن مسعود ١٠٤٠

عَلَيْهُ: «إِنَّ الله تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَم تَعْمَلْ أَوْ تَتَكَلَّمْ»(١).

ويأْتِ - إِنْ شَاء الله - مسائل في سُورة المائدة عدة مسائل متعلقة باليمين اللغو، وغيرها عند قوله تعالى: ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللّهُ بِٱللّغْوِ فِى أَيْمَنِكُمْ وَلَاكِن يُؤَاخِذُكُم وَغيرها عند قوله تعالى: ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللّهُ بِٱللّغْوِ فِى أَيْمَنِكُمْ وَلَاكِن يُؤَاخِذُكُم بَمَا عَقَدتُهُم ٱلْأَيْمَنَ فَكَفَّرَهُ وَكَالَكُمْ أَوْمَنِكُمْ أَوْمَنَ لَمْ يَجِدُ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَقَرَهُ أَيْمَنِكُمْ إِذَا حَلَفَتُمْ وَالْحَامُ عَلَيْتِهِ عَلَيْتِهِ عَلَيْكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [المائدة: ٨٩].

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشُّتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَنْهِمْ ثَمَنَا قَلِيلًا أَوْكَ لِللهِ عَلَى لَا خَلَقَ لَهُمْ فِي ٱلْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ ٱلْفَاتِ اللهِ اللهِ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ

🗐 وفيها مسائل:

مسألة: تأويل الآية

قال الطبري كَنْلَةِ: القول في تأويل قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللّهِ وَأَيْمَنِهِمْ ثَمَنَا قَلِيلًا أُولْكَبِكَ لَا حَلَقَ لَهُمْ فِي ٱلْآخِرَةِ وَلَا يُكَلّمُهُمُ ٱللّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ ٱلْقِينَمَةِ وَلَا يُرَكِيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿ [آل عمران ٧٧] يعني بذلك جل ثناؤه: إنّ الذين يستجلون - بتركهم عهد الله الذي عهد إليهم، ووصيته التي أوصاهم بها في الكتب التي أنزلها الله إلى أنبيائه، باتباع محمد وتصديقه والإقرار به وما جاء به من عند الله وبأيمانهم الكاذبة التي يستحلون بها ما حرّم الله عليهم من أموال الناس التي ائتمنوا عليها ﴿ ثَمَنَا ﴾ ، يعني عوضًا وبدلا خسيسًا من عرض الدنيا وحُطامها ﴿ أُولَتَبِكَ لَا عَلَيهُ فِي ٱلۡآخِرَةِ ﴾ ، يقول: فإن الذين يفعلون ذلك لا حظ لهم في خيرات الآخرة ، ولا نصيب لهم من نعيم الجنة وما أعدّ الله لأهلها فيها دون غيرهم وقد بينا اختلاف أهل التأويل فيها مضى في معنى «الخلاق»، ودللنا على أولى أقوالهم في ذلك الصواب، بها فيه الكفاية.

وأما قوله: ﴿ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ ﴾، فإنه يعني: ولا يكلمهم الله بها يسرُّهم ﴿ وَلَا

⁽١) رواه البخاري (٥٢٦٩)، ومسلم (١٢٧) من حديث أبي هريرة ١٠٠٠.

يَنظُرُ إِلَيْهِمْ ﴾، يقول: ولا يعطف عليهم بخير، مقتًا من الله لهم، كقول القائل لآخر: «انظُر إليّ نَظر الله إليك»، بمعنى: تعطف عليّ تعطف الله عليك بخير ورحمة وكها يقال للرجل: «لا سمع الله لك دعاءَك»، يراد: لا استجاب الله لك، والله لا يخفى عليه خافية، وكها قال الشاعر:

دَعَوْتُ اللهَ حَسَى خِفْتُ أَنْ لِا يَكْوِنَ اللهُ يَسْمَعُ مَا أَقُولُ

وقوله: ﴿وَلَا يُزَكِّيهِمُ﴾، يعني: ولا يطهرهم من دَنس ذنوبهم وكفرهم ﴿وَلَهُمُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾، يعني: ولهم عذابٌ موجع(١).

وقال ابن كثير يَعْمَلَهُ: يَقُولُ تعالى: إن الذين يعتاضون عها عاهدوا الله عَلَيْهِ مِنَ اتّباعِ مُحَمَّدٍ ﷺ وذكر صفته للناس وَبَيَانِ أَمْرِهِ، وَعَنْ أَيْهَا مِهُ الْكَاذِبَةِ الْفَاجِرَةِ الْآثِمَةِ بِالْأَثْهَانِ الْقَلْيَلَةِ الزّهيدة، وهي عروض هذه الحياة الدُّنْيَا الْفَانِيَةِ الزَّائِلَةِ أُولئِكَ لَا بَالأَثْهَانِ الْقَانِيَةِ الزَّائِلَةِ أُولئِكَ لَا خَلاقَ لَمُمْ فِيها وَلا حَظَّ لَمُمْ مِنْهَا وَلا يُكلِّمُهُمُ الله وَلا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيامَةِ أَيْ بِرَحْمَةٍ منه لهم، يعني لا يكلمهم الله كَلامَ لُطفٍ بهمْ وَلا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ بِعَيْنِ الرَّحْمَةِ وَلا يُزكِّيهِمْ أَيْ مِنَ الذُّنُوبِ وَالْأَدْنَاسِ، بَلْ يَأْمُو بِهِمْ إِلَى النَّارِ وَلَهُمْ عَذَابُ أَلِيمُ (٢).

مسألة: سبب نزول الآية

عَنْ عَبْدِ الله بْنِ أَبِي أَوْفَى ﴿ اللهِ اللهِ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ أَبِي أَوْفَى ﴿ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ أَبِي أَوْفَى ﴿ اللهِ وَأَيْمَنِهِمْ ثَمَنَا قَلِيلًا ﴾ [آل عمران:٧٧] (٣).

وعَنْ عَبْدِ الله بن مسعود ﴿ مَنْ عَنِ النَّبِيِّ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينِ يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئِ مُسْلِم، هُوَ عَلَيْهَا فَاجِرْ، لَقِيَ الله وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ » فَأَنْزَلَ الله تَعَالَى: ﴿ إِنَّ مَالَ امْرِئِ مُسْلِم، هُوَ عَلَيْهِا فَاجِرْ، لَقِيَ الله وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ » فَأَنْزَلَ الله تَعَالَى: ﴿ إِنَّ اللَّهِ وَأَيْمَنِهِمْ ثَمَنَا قَلِيلًا ﴾ [آل عمران:٧٧] فَجَاءَ الأَشْعَثُ، فَقَالَ: مَا

⁽١) جامع البيان في تأويل القرآن (٦/ ٢٧٥).

⁽٢) تفسير القرآن العظيم (٢/٥٣).

⁽٣) رواه البخاري (٢٠٨٨).

حَدَّثَكُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ فِيَّ أُنْزِلَتْ هَذِهِ الآيَةُ، كَانَتْ لِي بِئْرٌ فِي أَرْضِ ابْنِ عَمِّ لِي، فَقَالَ لِي: «شُهُودَك»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، إِذَا يَحْلِف، فَذَكَرَ النَّبِيُّ عَلِيْهِ هَذَا الحَدِيث، فَأَنْزَلَ الله ذَلِكَ تَصْدِيقًا لَهُ (١).

وفي رواية: قَالَ عَبْدُ الله وَهُو عَلَيْهِ عَضْبَانُ، فَأَنْزَلَ الله تَصْدِيقَ ذَلِكَ: ﴿ إِنَّ اللَّهُ وَهُو فِيهَا اللهِ وَهُو عَلَيْهِ عَضْبَانُ، فَأَنْزَلَ الله تَصْدِيقَ ذَلِكَ: ﴿ إِنَّ الْأَشْعَثُ بْنَ قَيْسٍ خَرَجَ اللّهِ وَأَيْمُنِهِمْ ثَمَنَا قَلِيلًا ﴾ فَقَراً إِلَى: ﴿ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ ثُمَّ إِنَّ الأَشْعَثُ بْنَ قَيْسٍ خَرَجَ إِلَيْنَا، فَقَالَ: مَا يُحَدِّثُنَاهُ، قَالَ: صَدَقَ، لَفِيَ وَالله إِلَيْنَا، فَقَالَ: مَا يُحَدِّثُكُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْرَنِ؟ قَالَ: فَحَدَّثُنَاهُ، قَالَ: فَعَالَ: صَدَقَ، لَفِي وَالله أَنْزِلَتْ، كَانَتْ بَيْنِي وَيَيْنَ رَجُلِ خُصُومَةٌ فِي بِئْر، فَاخْتَصَمْنَا إِلَى رَسُولِ الله وَلِيلًا اللهُ وَلَيْقِهُ، فَقَالَ رَسُولُ الله وَلَيْ يَكِيلُهُ وَلاَ يَبْلِي، فَقَالَ رَسُولُ الله وَلَيْ يَشِينُ يَشْتَرُونَ الله وَهُو عَلَيْهِ غَضْبَانُ ﴾ وَهُو فِيهَا فَاجِرٌ، لَقِيَ الله وَهُو عَلَيْهِ غَضْبَانُ ﴾ فَأَنْزَلَ الله تَصْدِيقَ ذَلِكَ، ثُمَّ اقْتَرًا هَذِهِ الآيةَ ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللّهِ وَأَيْمَنِهِمْ ثَمَنَا قَلِيلًا ﴾ إِلَى: ﴿ وَلَهُمْ عَذَابُ أَلِيمٌ ﴾ (٢).

كرالآثار عن السلف:

عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةً، أَنَّ امْرَأَتَيْنِ، كَانَتَا تَخْرِزَانِ فِي بَيْتٍ أَوْ فِي الحُجْرَةِ، فَخَرَجَتْ إِحْدَاهُمَا وَقَدْ أَنْفِذَ بِإِشْفَى فِي كَفِّهَا، فَادَّعَتْ عَلَى الأُخْرَى، فَرُفِعَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لذَهَبَ دِمَاءُ قَوْم وَأَمْوَاهُمْ»، ذَكِّرُوهَا بِالله وَاقْرَءُوا عَلَيْهَا: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ ﴾ فَذَكَّرُوهَا فَاعْتَرَفَتْ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَالَ النَّبِ ﷺ: «اليَمِينُ عَلَى المُدَّعَى عَلَيْهِ» (٣).

قَالَ عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ: «أَمَرَ الله كَتَا بَذُوي الْعُدُولِ مِنَ الشُّهَدَاءِ، وَتَلا: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَنِهِمْ ثَمَنَا قَلِيلًا ﴾ الْآيَةُ، فَيَنْظُرُ امْرُؤٌ عَلَى مَا يَشْهَدُ وَيَفْهُمُ الْأَنْ

⁽١) رواه البخاري (٢٣٥٦)، ومسلم (١٣٨).

⁽٢) رواه البخاري (٢٥١٥).

⁽٣) رواه البخاري (٤٥٥٢).

⁽٤) إسناده صحيح إلى عمرو بن شعيب: رواه عبد الرزاق (١٥٣٦٠) قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: قَالَ عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ:

عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، ومُحَمَّدٍ، وَالْحَسَنِ فِي قَوْلِهِ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ السَّهِ وَأَيْمَنِهِمْ ثَمَنَا قَلِيلًا ﴾ قَالُوا: «هُوَ الرَّجُلُ يَقْتَطِعُ مَالَ الرَّجُلِ بِيَمِينِهِ»(١).

🗐 وفي الإّية الكريمة إشارةُ لليمين الغموس، وفيه مسائًل:

مسألة: تعريف اليمين الغموس

قال البغوي عَلَاللهُ: الْيَمِينُ الْغَمُوسُ: هِيَ الْيَمِينُ الْكَاذِبَةُ يَقْتَطِعُ الرَّجُلُ بِهَا مَالَ عَيْرِهِ، سُمِّيَتْ غَمُوسًا لأَنَّهَا تَغْمِسُ صَاحِبَهَا فِي الإِثْمِ، ثُمَّ فِي النَّارِ(٢).

قال الحافظ ابن حجر تَعْلَنه: (قوله باب اليمين العموس)

بفتح المعجمة وضم الميم الخفيفة وآخره مهملة قيل: سميت بذلك لأنها تغمس صاحبها في الإثم ثم في النار فهي فعول بمعنى فاعل، وقيل: الأصل في ذلك أنهم كانوا إذا أرادوا أن يتعاهدوا أحضروا جفنة فجعلوا فيها طيبا أو دما أو رمادا ثم يحلفون عند ما يدخلون أيديهم فيها ليتم لهم بذلك المراد من تأكيد ما أرادوا فسميت تلك اليمين إذا غدر صاحبها غموسا؛ لكونه بالغ في نقض العهد، وكأنها على هذا مأخوذة من اليد المغموسة فيكون فعول بمعنى مفعولة (٣).

مسألة: بيان حرمة اليمين الغموس

عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَمْرِو، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: «الكَبَائِرُ: الإِشْرَاكُ بِالله، وَعُقُوقُ الوَالِدَيْنِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَاليَمِينُ الغَمُوسُ» (أَ).

قال النووي تخلله: وفيه قوله عَلَيْهِ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينِ صَبْرٍ هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ أَيْ مُتَعَمِّدُ الْكَذِب وَتُسَمَّى هَذِهِ الْيَمِينُ الْغَمُوسَ»(٥).

وعَنْ عَبْدِ الله بن مسعود ﴿ مَنْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ (وفي

⁽١) إسناده صحيح: رواه ابن أبي شيبة (١٢٦٠٥) عن أبي أُسَامَةَ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، ومُحَمَّدٍ، وَالْحَسَنِ.

⁽٢) شرح السنة (١/ ٨٥).

⁽٣) فتح الباري (١١/ ٥٥٥).

⁽٤) رواه البخاري (٦٦٧٥).

⁽٥) شرح صحيح مسلم (٢/ ١٦٠).

رواية: مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينِ يَسْتَحِقُّ بِهَا مَالًا وَهُو فِيهَا فَاجِرٌ)، (وفي رواية: مَنْ حَلَفَ عَلَيْهِ عَلَى يَمِينِ صبر) يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئُ مُسْلِم، هُوَ عَلَيْهَا فَاجِرٌ، لَقِيَ الله وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ " فَأَنْزَلَ الله تَعَالَى: ﴿ إِنَّ اللَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللّهِ وَأَيْمَنِهِم ثَمَنَا قَلِيلًا ﴿ فَجَاءَ الأَشْعَثُ، فَقَالَ: مَا حَدَّتُكُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ فِيَّ أَنْزِلَتْ هَذِهِ الآيَةُ، كَانَتْ لِي بِئْرٌ فِي الْأَشْعَثُ، فَقَالَ: «فَيَمِينُهُ»، قُلْتُ: مَا لِي شُهُودٌ، قَالَ: «فَيَمِينُهُ»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، إِذًا يَخْلِفَ، فَذَكَرَ النَّبِيُّ عَلَيْكَ هَذَا الحَدِيثَ، فَأَنْزَلَ الله ذَلِكَ تَصْدِيقًا لَهُ (١).

قَالَ ابن َ دقيقَ العيد تَعَلَّشُهُ: ﴿ يَمِينُ الصَّبْرِ ﴾ هِيَ الَّتِي يُصْبِرُ فِيهَا نَفْسَهُ عَلَى الجُزْم بِالْيَمِينِ وَ «الصَّبْرُ » الحُبْسُ، فَكَأَنَّهُ يَحْبِسُ نَفْسَهُ عَلَى هَذَا الْأَمْرِ الْعَظِيمِ وَهِيَ الْيَمِينُ الْكَاذِبَةُ. وَيُقَالُ لِمثْلِ هَذِهِ الْيَمِينِ «الْغَمُوسُ» أَيْضًا (٢).

عَنْ أَبِي أَمَامَةَ فَظِهِ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «مَنِ اقْتَطَعَ حَقَّ امْرِئِ مُسْلِم بِيَمِينِهِ، فَقَدْ أَوْجَبَ اللهُ لَهُ النَّارَ، وَحَرَّمَ عَلَيْهِ الجُنَّةَ» فَقَالَ لَهُ رَجُلْ: وَإِنْ كَانَ شَيْئًا يَسِيرًا يَا رَسُولَ الله؟ قَالَ: «وَإِنْ قَضِيبًا مِنْ أَرَاكٍ» (٣).

وعَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَائِل، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: جَاءَ رَجُلُ مِنْ حَضْرَمَوْتَ وَرَجُلُ مِنْ كِنْدَةَ إِلَى النّبِيِّ عَلَى أَرْضٍ لِي كَانَتْ إِلَى النّبِيِّ عَلَى أَرْضٍ لِي كَانَتْ إِلَى النّبِيِّ عَلَى أَرْضٍ لِي كَانَتْ لِأَبِي، فَقَالَ الْكِنْدِيُّ: هِيَ أَرْضِي فِي يَدِي أَزْرَعُهَا لَيْسَ لَهُ فِيهَا حَتَّ، فَقَالَ رَسُولُ الله إِنَّ عَلَى الله عَلَى الله الله إِنَّ يَلِي عَلَى مَا حَلْفَ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ يَتَوَرَّعُ مِنْ شَيْءٍ، فَقَالَ: «لَيْسَ لَكَ مِنْهُ الله إِنَّ الله عَلَى مَا حَلْفَ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ يَتَوَرَّعُ مِنْ شَيْءٍ، فَقَالَ: «لَيْسَ لَكَ مِنْهُ الله عَلَى مَا حَلْفَ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ يَتَورَّعُ مِنْ شَيْءٍ، فَقَالَ: «لَيْسَ لَكَ مِنْهُ إِلّا ذَلِكَ»، فَانْطَلَقَ لِيَحْلِف، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ لَمَا أَدْبَرَ: «أَمَا لَئِنْ حَلَفَ عَلَى مَالِهِ لِيَاكُهُ لَكُ الله وَهُوَ عَنْهُ مُعْرِضٌ» (*).

عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ﴿ فَاللَّهِ مَا لَا النَّبِيُّ عَلِيدٍ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ مَصْبُورَةٍ

⁽١) رواه البخاري (٢٣٥٦)، ومسلم (١٣٨).

⁽٢) إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام (٢/ ٢٥٩).

⁽T) رواه مسلم (۱۳۷).

⁽٤) رواه مسلم (١٣٩).

كَاذِبًا فَلْيَتَبَوَّأُ بِوَجْهِهِ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ »(١).

قال الخطابي كَاللَّهُ: اليمين المصبورة: هي اللازمة لصاحبها من جهة الحكم فيصبر من أجلها أي يحبس وهي يمين الصبر، وأصل الصبر الحبس، ومن هذا قولهم قتل فلان صبرًا، أي حبسًا على القتل وقهرًا عليه (٢).

مسألة: إثَّم الحالف يمينًا غموسًا وإن ورَّى

لا خلاف بين أهل العلم في أن من حلف غموسًا ليقتطع حق حق غيره أنه آثم. قال القاضي عياض تَعَلِّنهُ: ولا خلاف في إثم الحالف بها يقتطع به حق غيره، وإن رَّى (٣).

وقال ابن رشد كَلَنهُ: وأما إذا اقتطع بها اليمين الفاجرة - حقًا لغيره، فلا ينفعه نية نواها، وهو آثم حانث في يمينه، عاص لله ﷺ في فعله، داخل تحت الوعيد... فلا اختلاف في هذا الوجه عند أحد من الأئمة (٤).

وقال النووي تَعَلَّلهُ: قَوْلُهُ عَلَيْهِ: «يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَادِقُكَ عَلَيْهِ صَاحِبُكَ» وَفِي رَوَايَةٍ: «الْيَمِينُ عَلَى نِيَّةِ المُسْتَحْلِفِ» المُسْتَحْلِفُ بِكَسْرِ اللَّامِ وَهَذَا الْحَدِيثُ مَحْمُولُ عَلَى الْحَلِفِ بِاسْتِحْلَافِ الْقَاضِي فَإِذَا ادَّعَى رَجُلٌ عَلَى رَجُلٍ حَقَّا فَحَلَّفَهُ الْقَاضِي فَحَلَفَ، وَلَا تَنفَعُهُ وَرَدًى فنوى غير مانوى الْقَاضِي انْعَقَدَتْ يَمِينُهُ عَلَى مَا نَوَاهُ الْقَاضِي، وَلَا تَنفَعُهُ وَرَدًى

⁽۱) إسناده صحيح: رواه أبو داود (٣٢٤٢)، وأحمد (١٩٩١٢)، (١٩٩٦٧)، والحاكم في المستدرك (٧٨٠٢) من طريق يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ عِمْرَانَ ابْن حُصَيْن ﷺ.

ومحمد بن سيرين قيل لم يسمع من عمران الا أن روايته عنه في صحيح مسلم.

قال العلائي كَاللَهُ: وقال الدارقطني: لم يسمع بن سيرين من عمران بن حصين قلت (العلائي): روايته عنه في الصحيح [جامع التحصيل].

⁽٢) معالم السنن (٤/٤٤).

⁽٣) أفاده د/ صالح العمري في كتابه «إجماعات القاضي عياض»، وعزاه لعياض في إكمال المعلم (٥/ ٤١٤).

⁽٤) المصدر السابق.

التَّوْرِيَةُ وَهَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ وَدَلِيلُهُ هَذَا الْحَدِيثُ وَالإجماع (١).

مسألة: بيان كون اليمين الغموس من كبائر الذنوب

عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَمْرِه، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: «الكَبَائِرُ: الإِشْرَاكُ بِالله، وَعُقُوقُ الوَالِدَيْنِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَالْيَمِينُ الغَمُوسُ»(٢).

ُ قَالَ النووي تَعْلَلْلهُ: وفيه قُول ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينِ صَبْرٍ هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ أَيْ مُتَعَمِّدُ الْكَذِبِ وَتُسَمَّى هَذِهِ الْيَمِينُ الْغَمُوسَ»(٢).

وعَنْ عَبْدِ الله بْنِ أَنْيْسِ الجُهَنِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إِنَّ مِنْ أَكْبَرِ الكَبَائِرِ الشَّرُكُ بِالله ، وَعُقُوقُ الوَالِدَيْنِ، وَالْيَمِينُ الغَمُوسُ، وَمَا حَلَفَ حَالِفٌ بِالله يَمِينَ صَبْرٍ، فَأَدْ خَلَ فِيهَا مِثْلَ جَنَاح بَعُوضَةٍ إِلَّا جُعِلَتْ نُكْتَةً فِي قَلْبِهِ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ» (1).

قال الذهبي يَحْدَلِنهُ: الْكَبِيرَة الْخَامِسَة وَالْعَشْرُونَ الْيَمَين الْعَمُّوس.

قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَنِهِمْ ثَمَنَا قَلِيلًا أُولَتِهِكَ لَا خَلَقَ لَهُمْ فِي ٱللَّهِ وَأَيْمَنِهِمْ ثَمَنَا قَلِيلًا أُولَتِهِكَ لَا خَلَقَ لَهُمْ فِي ٱلْآخِرَةِ وَلَا يُزكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ

⁽١) شرح مسلم (١١/١١)، وقد نبه عليه أيضا صالح العمري في كتابه المذكور.

⁽٢) رواه البخاري (٦٦٧٥).

⁽٣) شرح صحيح مسلم (٢/ ١٦٠).

⁽٤) رواه الترمذي (٣٠٢٠)، وأحمد (١٦٠٤٣)، وابن حبان (٥٥٦٥) [باب: ذكر البيان بأن اليمين الغموس الذي وصفناه من الكبائر]، والطبراني في الكبير (١٤٢/١٣)، والحاكم (٧٨٠٨)، وغيرهم من طريق مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ اللَّهَاجِرِ بْنِ قُنْفُذِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ أَنْسُ، عَنْ رَسُولِ الله ﷺ، به.

قال الترمذي: وهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

وقال الذهبي: صحيح. (تلخيص المستدرك) وهو مطبوع بذيل المستدرك.

وقال الهيثميّ في مجمّع الزوائد (١/ ١٠٥): رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي الأوسط، وَهُوَ بِتَهَامِهِ فِي الْأَيْهَانِ وَالنُّذُورِ، وَرِجَالُهُ مُوَثَّقُونَ.

وقال الألباني في صحيح الجامع (٩٠٠): صحيح.

أَلِيمٌ ﴾ [آل عمران:٧٧](١).

قَالَ ابن حجر الهيتمي تَخَلَقُهُ: الْكَبِيرَةُ التَّاسِعَةَ، وَالْعَاشِرَةَ، وَالْحَادِيَةَ عَشْرَةَ بَعْدَ الْأَرْبَعِ اِئَةِ: الْيَمِينُ الْغَمُوسُ وَالْيَمِينُ الْكَاذِبَةُ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ غَمُوسًا، وَكَثْرَةُ الْأَيْبَانِ وَإِنْ كَانَ صَادِقًا (٢).

مسألة: هل اليمين الغموس ينعقد وله كفَّارة؟

اتفقت جماهير العلماء على أن حالف اليمين الغموس لا تنعقد، ولا كفارة لها، وانفرد الإمام الشافعي ورُوي عن الأوزاعي، والمعلى بن أسد، وغيرهم بأن فيه الكفارة.

قال ابن المنذر تَعَلَّلَهُ: وأجمعوا على أن من حلف على أمر كاذبًا أو متعمدًا، أن لا كفارة عليه، وانفرد الشافعي فقال: يكفر، وإنه آثم (٣).

قلت: لم ينفرد الشافعي تَعَلَّلُهُ بهذا القول، فحكاه ابن عبد البر: عن الْأَوْزَاعِي، وَالْمُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ، ومعمر، وَطَائِفَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ.

وَقَالَ ابِن قدامة: وَرُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ، أَنَّ فِيهَا الْكَفَّارَةَ. وَرُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عَطَاءٍ، وَالنَّهُ هُرِيِّ، وَالْحَكَم، وَالْبَتِّيِّ.

كر أقوال أهل العلم مجملة:

قال ابن عبد البر كَ تَلَاهُ: هَذِهِ الْيَمِينُ الْغَمُوسُ وَهِيَ لَا تَصِحُّ إِلَّا فِي الْمَاضِي أَيْضًا، وَقَدِ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي كَفَّارَتَهَا فَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا يَرَوْنَ فِي الْيَمِينِ الْغَمُوسِ كَفَّارَةً وَمُعَّنْ قَالَ ذَلِكَ مَالِكٌ وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةً وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ وَأَحْدُ بْنُ حَنْبَلِ وَمُعَّنْ قَالَ ذَلِكَ مَالِكُ وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةً وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ وَأَحْدُ بْنُ حَنْبَلِ وَمُعَنْ قَالَ اللهِ عَلَى مِنْبَرِي قَالُوا: هُوَ أَعْظَمُ مَنْ أَنْ يَكُونَ فِيهِ كَفَّارَةٌ وَحُجَّتُهُمْ قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى مِنْبَرِي إِنَّا يَتَبَوَّأُ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

وَقَوْ لُهُ عَلَيْهِ : «مَنِ اقْتَطَعَ مَالَ امْرِئٍ بِيَمِينِهِ حَرَّمَ الله عَلَيْهِ الْجُنَّةَ وَأَوْجَبَ لَهُ النَّارَ».

⁽١) الكبائر (الْكَبِيرَة الْحَامِسَة وَالْعَشْرُونُ الْيَمِينِ الْعُمُوسِ).

⁽٢) الزواجر عنَ اقتراف الكبائر (الْكَبِيرَةُ التَّاسِعَةَ، وَالْعَاشِرَةَ، وَالْحَادِيَةَ عَشْرَةَ بَعْدَ الْأَرْبَعِ إِنَّةِ).

⁽٣) الإجماع (٦٧٠).

وفي حديث ابن مَسْعُودٍ: «لَقِيَ الله وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبِانُ».

فَذَكَرَ الْمُأْثَمَ ﷺ فِي الْيَمِينِ الْغَمُوسِ وَلَمْ يَذْكُرْ كَفَّارَةً وَلَوْ كَانَ فِيهَا كَفْارَةُ لَذَكَرَهَا وَالله أَعْلَمُ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَالْمُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ وَطَائِفَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ فِيهَا ذَكَرَ الْمُرُوزِيُّ مَنْ تَعَمَّدَ فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ فِيهَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الله فَإِنِ اقْتَطَعَ بِهَا حَقَّ امْرِئٍ مُسْلِم أَوْ ذِمِّيٍّ فَلَا كَفَّارَةَ فِي ذَلِكَ إِلَّا رَدُّ مَا اقْتَطَعَ وَالْخُرُوجُ مِمَّا أَخَذَهُ ظُلْمًا لِغَيْرِهِ فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ فَهِيَ تَوْبَةٌ وَيُكَفِّرُ بَعْدَ ذَلِكَ عَنْ يَمِينِهِ (١).

وقال ابن عبد البر كتالله: كان الشافعي وأصحابه ومعمر بن راشد والأوزاعي وطائفة يرون فيها الكفارة وروي عن جماعة من السلف أن اليمين الغموس لا كفارة لها، وبه قال جمهور فقهاء الأمصار، وكان الشافعي، والأوزاعي، ومعمر، وبعض التابعين فيها حكى المروزي يقولون: إن فيها الكفارة فيها بينه وبين الله في حنثه فإن اقتطع بها مال مسلم فلا كفارة لذلك إلا أداء ذلك والخروج عنه لصاحبه ثم يكفر عن يمينه بعد خروجه مما عليه في ذلك، وقال غيرهم من الفقهاء منهم مالك والثوري وأبو حنيفة لا كفارة في ذلك، وعليه أن يؤدي ما اقتطعه من مال أخيه ثم يتوب إلى الله ويستغفره وهو فيه بالخيار إن شاء غفر له وإن شاء عذبه، وأما الكفارة فلا مدخل لها عندهم في اليمين الكاذبة إذا حلف بها صاحبها عمدا متعمدا للكذب وهذا لا يكون (٢).

كرأقوال أصحاب المذاهب:

الأحناف:

قال السرخسي تَخلِثهُ: وَاَلَّتِي لَا تُكَفَّرُ الْيَمِينُ الْغَمُوسُ، وَهِيَ الْمُعْقُودَةُ عَلَى أَمْرٍ فِي الْمُوسِي أَوْ الْحَالِ كَاذِبَةً يَتَعَمَّدُ صَاحِبُهَا ذَلِكَ، وَهَذِهِ لَيْسَتْ بِيَمِينِ حَقِيقَةً؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ عَقْدٌ مَشْرُوعٌ، وَهَذِهِ كَبِيرَةٌ مَحْضَةٌ، وَالْكَبِيرَةُ ضِدُّ الْمُشْرُوعِ وَلَكِنْ سَمَّاهُ يَمِينًا مَجَازًا؛ لِأَنَّ

⁽١) الاستذكار (٥/ ١٩١).

⁽٢) التمهيد (٢٠/ ٢٦٧).

ارْتِكَابَ هَذِهِ الْكَبِيرَةِ لِاسْتِعْهَالِ صُورَةِ الْيَمِينِ(١).

🕸 قول الإمام مالك يَحْلَلْلهُ:

قال تَعْلَقُهُ: فَأَمَّا الَّذِي يَحْلِفُ عَلَى الشَّيْءِ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ آثِمٌ. وَيَحْلِفُ عَلَى الْكَذِبِ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ آثِمٌ. وَيَحْلِفُ عَلَى الْكَذِبِ، وَهُوَ يَعْلَمُ، لِيُرْضِيَ بِهِ أَحَدًا، أَوْ لِيَعْتَذِرَ بِهِ إِلَى مُعْتَذَرٍ إِلَيْهِ، أَوْ لِيَقْطَعَ بِهِ مَالًا، فَهذَا أَعْظَمُ مِنْ أَنْ تَكُونَ فِيهِ كَفَّارَةُ (٢).

🕸 قول الإمام أحمد يَخَلَلْلهُ:

قال ابن قدامة تَعَلَّلُهُ: مَسْأَلَةٌ؛ قَالَ: (وَمَنْ حَلَفَ عَلَى شَيْءٍ، وَهُو يَعْلَمُ أَنَّهُ كَاذِبٌ، فَلَا كَفَّارَةً وَلَا كَفَّارَةً). هَذَا ظَاهِرُ فَلَا كَفَّارَةً عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الَّذِي أَتَى بِهِ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ تَكُونَ فِيهِ الْكَفَّارَةُ). هَذَا ظَاهِرُ اللهُ مَكَد. وَهُو قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْم "".

🕸 قول الإمام الشافعي يَحْلَلْلُهُ:

قال تَعْلَقُهُ: وَمَنْ حَلَفَ عَامِدًا لِلْكَذِبِ فَقَالَ وَالله لَقَدْ كَانَ كَذَا، وَكَذَا وَلَمْ يَكُنْ، أَوْ وَالله مَا كَانَ كَذَا، وَقَدْ كَانَ كَفَّر، وَقَدْ أَثِمَ وَأَسَاءَ حَيْثُ عَمَدَ الْحَلِفَ بِالله بَاطِلًا فَإِنْ قَالَ: وَمَا الْحُجَّةُ فِي أَنْ يُكَفِّر، وَقَدْ عَمَدَ الْبَاطِلَ؟ قِيلَ: أَقَرَّ بِهَا قَوْلُ النَّبِيِّ عَلَيْةٍ: «فَلْيَأْتِ قَالَ: وَمَا الْحُجَّةُ فِي أَنْ يُكَفِّر، وَقَدْ عَمَدَ الْبَاطِلَ؟ قِيلَ: أَقَرَّ بِهَا قَوْلُ الله عَلَيْ الله عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ وَمَنْ حَلَفَ وَهُو يَرَى أَنَّهُ صَادِقٌ، ثُمَّ وَجَدَهُ كَاذِبًا فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ وَمَنْ حَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ وَمَنْ حَلْهُ وَهُو يَرَى أَنَّهُ صَادِقٌ، ثُمَّ وَجَدَهُ كَاذِبًا فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ وَمَنْ حَلَهُ وَهُو يَرَى أَنَّهُ صَادِقٌ، ثُمَّ وَجَدَهُ الله عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ وَمَنْ حَلَيْهِ الْكَفَارَةُ وَالله عَلَيْهِ الله عَلَيْهِ الْكَفَارَةُ وَالله عَلَيْهِ اللهَ الله عَلَيْهِ الله عَلْمَ الله عَلَيْهُ الله عَلَيْهُ الله عَلَيْهِ الله عَلَيْهُ الله عَلَيْهِ الله عَلَ

قلت: والصواب ما ذهب إليه الجمهور من أن اليمين الغموس لا ينعقد، ولا كفارة فيه؛ إذ هو ليس بيمين أصلًا ولا حجة من كتاب ولا سنة على أن فيه الكفارة،

⁽١) المبسوط (٨/ ١٢٧).

⁽٢) الموطأ (١٧٣٢).

⁽٣) المغني (٩/ ٤٩٦).

⁽٤) الأم (٧/ ٤٢).

والله تعالى أعلم.

قال الله تعالى: ﴿لَا يُوَاخِذُكُمُ ٱللّهُ بِٱللّغْوِ فِي أَيْمَنِكُمْ وَلَكِن مِنْ أَوْسَطِ يُوَاخِذُكُم اللّهُ بِٱللّغْوِ فِي أَيْمَنِكُمْ وَلَكِن مِنْ أَوْسَطِ يُوَاخِذُكُم بِمَا عَقَدتُم ٱلْأَيْمَنَ فَكَفَّرَتُهُمْ أَوْ كَمُوتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَن لّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسُوتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَن لّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَاكِ كَفَرَةُ أَيْمَنِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَٱحْفَظُواْ أَيْمَننكُمْ كَذَالِكَ يُبَيِّنُ ٱللّهُ لَكُونَ ﴾ [المائدة: ٨٩]

الله عُدَّة: الله عَدَّة:

مسألة: حكم اليمين اللغو

وقد تقدمت عند قوله تعالى: ﴿ لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغُو فِي ٓ أَيْمَانِكُمْ وَلَاكِن يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغُو فِي ٓ أَيْمَانِكُمْ وَلَاكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمُ وَٱللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ٢٢].

مسألة: انعقاد اليمين بمرة واحدة وإن لم يكرره

قال الطبري تَعَلَّلُهُ: وقد أجمع الجميع لا خِلافَ بينهم: أن اليمين التي تجب بالجِنْث فيها الكفارة، تلزم بالحنث في حلف مرة واحدة، وإن لم يكرّرها الحالف مرات. وكان معلومًا بذلك أنّ الله مؤاخذٌ الحالفَ العاقدَ قلبَه على حلفه، وإن لم يكرِّره ولم يردِّدُه (١).

مسألة: يستحب إبرار المقسم إذا كان القسم على مباح

عن البَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ ﴿ مَا اللَّهِ عَلَى النَّبِيُّ عَلَيْهِ بِسَبْعِ، وَنَهَانَا عَنْ سَبْعِ فَذَكَرَ: عِيَادَةَ المَريضِ، وَاتِّبَاعَ الجَنَائِزِ، وَتَشْمِيتَ العَاطِسِ، وَرَدَّ السَّلاَمِ، وَنَصْرَ المَطْلُومِ، وَإِجَابَةَ الدَّاعِي، وَإِبْرَارَ المُقْسِمِ» (٢).

قال ابن بطال كَتْلَمْهُ: وإبرار المقسم مندوب إليه إذا أقسم عليه في مباح يستطيع

⁽١) جامع البيان في تأويل القرآن (١٠/ ٥٢٣).

⁽٢) رواه البخاري (٢٤٤٥)، ومسلم (٢٠٦٦).

فعله، فإن أقسم على ما لا يجوز ويشق على صاحبه لم يندب إلى الوفاء به(١).

قال النووي تخلّله: وَأَمَّا إِبْرَارُ الْقَسَمِ فَهُوَ سُنَّةُ أَيْضًا مُسْتَحَبَّةُ مُتَأَكِّدَةٌ وَإِنَّمَا يُنْدَبُ إِلَيْهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَفْسَدَةٌ أَوْ خَوْفُ ضَرَر أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ فَإِنْ كَانَ شَيْءٌ مِنْ هَذَا لَمْ يَبَرَّ قَسَمَهُ كَمَا ثَبَتَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ فَيْهُ لَمَّا عَبَرَ الرُّوْيَا بِحَضْرَةِ النَّبِيُّ عَلَيْهُ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُ عَلَيْهُ: «أَصَبْتَ بَعْظًا وَأَخْطَأْتَ بَعْظًا فَقَالَ: أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ الله لَتُخْبِرَنِي فَقَالَ: لَا تَقْسِمْ وَلَمْ يَحْبِره »(٢).

مسألة: بيان كفارة من حنث في يمينه

قال الله تعالى: ﴿ فَكَفَّرَتُهُ وَ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسُوتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّرَةُ أَيْمَنِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ ﴾ [المائدة: ٨٩].

مسألة: لزوم الكفارة على من حنث في يمينه

لا خلاف بين أهل العلم من أن من حنث فيمينه أن عليه الكفارة المذكورة في الآية.

قال ابن المنذر تخلفه: وأجمعوا على أن من حلف باسم من أسماء الله تعالى، ثم حنث أن عليه الكفارة (٣).

وقال ابن عبد البر تَعْلَفُهُ: لَمْ يَخْتَلِفِ الْعُلَمَاءُ أَنَّ عَلَى مَنْ حَنِثَ فِيهَا حَلَفَ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ الْكَفَّارَةُ الَّتِي ذَكَرَ الله فِي كِتَابِهِ فِي قَوْلِهِ اللهِ اللهِ اللهَ عَلَيْهِ هَوْلِهِ اللهَ عَلَيْهِ هَوْلِهِ اللهَ عَلَيْهُ اللهَ عَلَيْهُ مَا إِذَا حَلَفْتُمُ اللهُ يَعْنِى فَحَنِثْتُمْ (١٤).

⁽١) شرح صحيح البخاري (٦/ ٥٣٧).

⁽۲) شرح صحیح مسلم (۲/ ۳۲).

⁽٣) الإجماع (٨٦٢).

⁽٤) الاستذكار (٥/ ١٩٢).

مسألة: وجوب الكفارة بعد الحنث

قال ابن حزم تَعَلِّقُهُ: واتفقوا أن الكفارة بعد الحنث تجزئ بالعتق وبالإطعام وبالكسوة وبالصيام (١).

قال ابن القطان تَعَلَّشُهُ: واتفقوا على أن من حلف ولم يحنث، لم يجب عليه أن يكفر وأنه إذا حنث وكفر كان مؤديًا لفرضه (٢).

مسألة: لا يجب الكفارة قبل الحنث

قال ابن القطان كَلَّهُ: واتفق الجميع أن الكفارة قبل الحنث غير واجبة (٣). قال النووي تَخَلَّهُ: وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ قَبْلَ الْحِنْثِ، وَعَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا عَلَى الْيَمِينِ وَاخْتَلَفُوا فِي جَوَازِهَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا عَلَى الْيَمِينِ وَاخْتَلَفُوا فِي جَوَازِهَا بَعْدَ الْيَمِينِ وَقَبْلَ الْحِنْثِ فَجَوَّزَهَا مَالِكُ وَالْأُوزَاعِيُّ وَالشَّوْرِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ صَحَابِيًّا وَجَمَاعَاتُ مِنَ التَّابِعِينَ، وَهُو قَوْلُ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ لَكِنْ قَالُوا: يُسْتَحَبُّ كَوْنُهَا مَالِكُ عِبَادَةٌ بَعْدَ الْخِنْثِ وَاسْتَثْنَى الشَّافِعِيُّ التَّكْفِيرَ بِالصَّوْمِ فَقَالَ: لَا يَجُوزُ قَبْلَ الْحِنْثِ لِآنَهُ عِبَادَةٌ بَعْدَ الْجَوْرُ قَبْلَ الْحِنْثِ لِآنَهُ عِبَادَةً بَعْدَانَ فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا عَلَى وَقْتِهَا كَالصَّلَاةِ وَصَوْمِ رَمَضَانَ (٤).

مسألة: التخيير بين الاطعام والاكساء، والعتق

قال ابن المنذر كغّلته: وأجمعوا أن الحانث في يمينه بالخيار، إن شاء أطعم، وإن شاء كسا ومن شاء أعتق، أي ذلك فعله يجزيه (٥).

قال ابن حزم تَعَلَّمْهُ: واتفقوا أنه مخير بين العتق والكسوة والإطعام (١٦).

⁽١) مراتب الإجماع (ص١٥٩).

⁽٢) الإقناع (٢/ ٦٤) وعزاه لكتاب (الإيجاز).

⁽٣) الإقناع (٢/ ٤٦) وعزاه لكتاب (الموضح).

⁽٤) شرح صحيح مسلم (١١/٩/١).

⁽٥) الإجماع (٧١).

⁽٦) مراتب الإجماع (ص١٦٠).

مسألة: جواز إطعام مسكين عنده

قال ابن القطان كَلَيْهُ: والجميع مجمعون على أن للرجل أن يطعم من هو مسكين عنده (١).

مسألة: لا يجزئ أقل من مد في الإطعام

قال ابن القطان تَعَلَّقَهُ: وإجماع الجميع أن أقل من المد لا يجزئ (٢). مسألة: لا يجزئ الصوم مع وجود الإطعام، أو الكسوة، أو الرقبة

قال ابن المنذر تخلَلَثه: وأجمعوا أن الحالف الواجد للإطعام، أو الكسوة، أو الرقبة، لا يجزيه الصوم، إذا حنث في يمينه (٣).

قال ابن حزم تَعَمِّلَتُهُ: واتفقوا أن من عجز عن رقبة وكسوة وإطعام من حر أو عبد ذكرٍ أو أنثى في حين حنثه فكفر حينئذ ولم يؤخر إلى تبديل حاله فصام ثلاثة أيّام يجوز صيامها متتابعات أجزأه (٤).

مسألة: الإجزاء في الكفارة بعتق رقبة مؤمنة

قال ابن المنذر كَ لَقَلَهُ: وأجمعوا على أن من وجبت عليه كفارة يمين، فأعتق رقبة مؤمنة أن ذلك يجزئ عنه (٥).

مسألة: ذكر العيوب في الرقبة التي لا تجزئ في الإعتاق

قال ابن المنذر تخلفه: وأجمعوا على أن من العيوب التي تكون في الرقاب ليجزي، ومنها ما لا يجزي، فمما أجمعوا عليه أنه لا يجزي: إذا كان أعمى، أو مقعدًا، أو مقطوع اليدين، أو أشلهما، أو الرجلين (١).

- (١) الإقناع (٢/ ٤٦) وعزاه لكتاب (الإنباه).
 - (٢) الإقناع (٢/ ٤٦) وعزاه لكتاب (النير).
 - (٣) الإجماع (٤٧٢).
 - (٤) مراتب الإجماع (ص١٦٠).
 - (٥) الإجماع (٢٧٢).
 - (٦) الإجماع (٧٧٢).

مسألة: في الكفارة بالاعتاق يحجزئ فيها العور، والعرج الخفيف

قال ابن المنذر كَ لَللهُ: وأجمع كل هؤلاء الذين ذكرتُ أن الأعور يجزئ والعرج الخفيف(١).

مسألة

قال ابن حزم كتلقة: واتفقوا في أن الحر أو الحرة من المسلمين إن حنث فلزمه كفارة يمين فأعتق بعد حنثه فيها كفارة رقبة مؤمنة سليمة الأعضاء في جميع أعضاء الجسم، ولا يعتق عليه بحكم ولا قرابة ولا بشيء يوجب العتق على ما نذكر في كتاب العتق من هذا التأليف إن شاء الله -، ولم تك تلك الرقبة أم ولد ولا من المكاتبين ولا من المدبرين ولا من المعتقين إلى أجل أن ذلك يجزئه ذكرًا كانت الرقبة أو أنثى (٢).

مسألة: اليمين اللغولا كفارة فيه

قال ابن عبد البر تَعَلِّللهُ: وأجمعوا أن اللغو في اليمين لا يجب فيه الكفارة (٣). مسألة: الرَّجُل يَقُول كَفَرَ بِالله أَوْ أَشْرَكَ بِالله ثُمَّ

يَحْنَثُ هَل عليه كفارة؟

قال ابن عبد البر تخلفه: إِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَلَيْسَ بِكَافِرٍ وَلَا مُشْرِكٍ حَتَّى يَكُونَ قَلْبُهُ مُضْمِرًا عَلَى الشِّرْكِ وَالْكُفْرِ وَلْيَسْتَغْفِرِ الله وَلَا يَعُدْ إِلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ وَبِئْسَ مَا صَنَعَ.

كاختلفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذِهِ الْمُسْأَلَةِ:

فَأَهْلُ الْحِجَازِ لَآ يَرَوْنَهَا يَمِينًا وَلَا يُوجِبُونَ فِيهَا كَفَّارَةً وَيَكْرَهُونَهَا وَهُوَ قَوْلُ: مالك والشافعي وبه قال أبوعبيد.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةً، وَأَصْحَابُهُ، وَالثَّوْرِيُّ، وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ: مَنْ قَالَ أَنَا يَهُودِيٌّ أَوْ

⁽١) الأوسط (١٢/ ١٩٩).

⁽٢) مراتب الإجماع (ص١٥٩٠).

⁽٣) الإقناع لابن القطان (٢/ ٤٢).

نَصْرَانِيٌّ أَوْ كَفَرْتُ بِالله أَوْ أَشْرَكْتُ بِالله أَوْ بَرِئْتُ مِنَ الله أَوْ بَرِئْتُ مِنَ اللهِ أَوْ بَرِئْتُ مِنَ اللهِ أَوْ بَرِئْتُ مِنَ اللهِ أَوْ بَرِئْتُ مِنَ اللهِ فَهُو يَمْ فَهُو يَمْ ظِيمُ لَهُ كَالْيَمِينِ بِالله وَهُو قَوْلُ: أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَل. وَمِينٌ وَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةَ عَلَى مَنْ قَالَ هُو يَهُودِيٌّ أَوْ نَصْرَانِيٌّ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ... عَبْدُ الله بْنُ عُمَرَ وَعَائِشَةُ وَالشَّعْبِيُّ وَالْحُسَنُ وَمُجَاهِدٌ وَطَاوُسٌ وَإِبْرَاهِيمُ وَالْحُكَمُ وَبِهِ قَالَ: أَحْدُ وَإِسْحَاقُ (١).

مسألة: اختلفوا فيمن اعتتق رقبة غير مؤمنة

قال ابن المنذر يَحَلَّلُهُ: واختلفوا فيمن أعتق عنها غير المؤمنة:

فقالت طائفة: يجزئه كذلك قال عطاء، وأبو ثور، وأصحاب الرأي.

وقالت طائفة: لا يجزئه إلا مؤمنة، هذا قول مالك، والأوزاعي، والشافعي، وأبو بيد.

واعتلَّ بعض من يقول بالقول الأول بظاهر القرآن ﴿ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةً ﴾. قال: وما أعتق يجزئ على ظاهر الآية.

ولا يجوز أن يُقاس أصل على أصل وذلك لقوله: ﴿وَأُمَّهَتُ نِسَآبِكُمُ وَرَبَآبِبُكُمُ الَّتِي فِي حُجُورِكُم ﴾ الآية، قال: فلما اشترط في الربائب الدخول على الأمهات، وأبهم الأمهات، فلم يشترط فيهن دخول، فإن شاء أبهم على العموم، والشرط فيها لم يبهم مستعمل لا يجوز أن يجعل حكم أحدهما حكم الآخر، فكذلك لما عم في كفارة اليمين الرقاب، واشترط في كفارة القتل المؤمنة كان حكم ما عم خلاف المشروط فيه المؤمنة، وليس هذا من الشهادات بسبيل، لأن الجميع نقلوا المراد عن الله أنه أراد العدول في الموضع الذي ليس فيه ذكر العدل، فوجب ذلك باتفاق الجميع عليه، لا لأن أحدهما قياس على الآخر.

وسبيل ما اختلف أهل العلم فيه الرجوع إلى ظاهر القرآن قال الله تعالى: ﴿أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةً ﴾ ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ ولما لم يجعل من خالفنا حكم الصوم كفارة

⁽١) الاستذكار (٥/ ١٩٤).

اليمين متتابعًا مثل حكم الصوم في كفارة القتل وجب عليه أن يقول: إن حكم الرقبة في كفارة اليمين لا يجب أن تكون كالرقبة في كفارة القتل من حيث فرق، بينها الصوم إذ جعل لكل آية حكمها(١).

مسألة: حلف ألا يأكل طعاما فذاقه

قال ابن المنذر كِتَلَقَهُ: وأجمعوا أن من حلف ألا يأكل طعامًا، ولا يشرب شرابا، فذاق شيئا من ذلك، ولم يدخل حلقه، أنه لا يحنث (٢).

مسألة: حلف ألا يتكلم فتكلم بلغة ما

قال ابن المنذر تَعَلَّلَهُ: وأجمعوا أن الرجل إذا حلف أن لا يتكلم، فتكلم بأي لغة كانت بحنث (٣).

مسألة: الحالف الغير مُستحلَف له نيته ويُقبل قوله إذا لم يتعلق بحق آدمي

قال القاضي عياض تخلّله: لا خلاف نعلمه بين العلماء في الحالف غير مستحلف فيها بين العبد، وبين ربه، مما لم يتعلق به حق لآدمي، ولا ما فيه حق لغيره إذا جاء مستفتيًا، ولم تقم عليه بينة أن له نيته ويُقبل قوله (٤٠).

مسألة: اليمين على نية المستحلف فيما تعلق به حق الغير (٥)

قال القاضي عياض كِللهُ: وأما من حلف لغيره في حق آدمي، أو وثيقة متبرعًا، أو مقضي عليه فلا خلاف أنه يحكم عليه بظاهر يمينه إذا قامت عليه بينة، حلف متبرعًا أو مستحلفًا (1).

⁽١) الأوسط (١٢/ ١٩٣).

⁽٢) الإجماع (٧٥).

⁽٣) الإجماع (٢٧٦).

⁽٤) إكمال المعلم (٥/ ٤١٤).

⁽٥) التبويب والإجماع ودليله (مع زيادات) مستفاد من كتاب: "إجماعات القاضي عياض" جمع د/ صالح العمري رسالة ماجستير – جامعة أم القرى.

⁽٦) إكمال المعلم (٥/ ٤١٤).

سند هذا الإجماع: عن أبي هريرة رضي قال: قال رسول الله ﷺ: «الْيَمِينُ عَلَى نِيَّةِ الْمُنْتَحْلِفِ» (١).

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ اللَّهِ عَالَ: قَالَ رَسُولُ الله عَلِيْهِ: ﴿ يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ عَلَيْهِ صَاحِبُكَ ﴾، وقَالَ عَمْرُو: يُصَدِّقُكَ بهِ صَاحِبُكَ (٢).

قال النووي تخلله: «يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ عَلَيْهِ صَاحِبُكَ» وَفِي رِوَايَةٍ: «الْيَمِينُ عَلَى نِيَّةِ الْمُسْتَحْلِفِ الْمُسْتَحْلِفِ بِكَسْرِ اللَّامِ، وَهَذَا الْحَدِيثُ مَحْمُولُ عَلَى الْحَلِفِ عَلَى الْحَلِفِ عَلَى الْحَلِفِ وَوَرَّى بِاسْتِحْلَافِ الْقَاضِي فَإِذَا ادَّعَى رَجُلُ عَلَى رَجُلِ حَقًّا فَحَلَّفَهُ الْقَاضِي فَحَلَفَ وَوَرَّى فَنوى غير مانوى الْقَاضِي انْعَقَدَتْ يَمِينُهُ عَلَى مَا نُواهُ الْقَاضِي وَلَا تَنْفَعُهُ التَّوْرِيَةُ، وَهَذَا مُحْمَعٌ عَلَيْهِ، وَدَلِيلُهُ هَذَا الْحُدِيثُ وَالإَجَاعِ فَأَمَّا إِذَا حَلَفَ بِغَيْرِ اسْتِحْلَافِ الْقَاضِي وَوَرَّى تَنْفَعُهُ التَّوْرِيَةُ وَلَا يَخْنَثُ سَوَاءٌ حَلَفَ ابْتِدَاءً مِنْ غَيْرِ قَلْيِفٍ أَوْ حَلَّفَهُ غَيْرُ الْقَاضِي وَعَيْرُ نَائِيهِ فِي ذَلِكَ وَلَا اعْتِبَارَ بِنِيَّةِ الْمُسْتَحْلِفِ غَيْرِ الْقَاضِي.

وَحَاصِلُهُ: أَنَّ الْيَمِينَ عَلَى نِيَّةِ الْحَالِفِ فِي كُلِّ الْأَحْوَالِ إِلَّا إِذَا اسْتَحْلَفَهُ الْقَاضِي أَوْ نَائِبُهُ فِي دَعْوَى تَوجَّهَتْ عَلَيْهِ فَتَكُونُ عَلَى نِيَّةِ المُسْتَحْلِفِ، وَهُو مُرَادُ الْحَدِيثِ أَمَّا إِذَا حَلَفَ عِنْدَ الْقَاضِي عِنْدَ الْقَاضِي مِنْ غَيْرِ اسْتِحْلَافِ الْقَاضِي فِي دَعْوَى فَالإعْتِبَارُ بِنِيَّةِ الْحَالِفِ وَسَوَاءٌ فِي هَذَا كُلِّهِ الْيَمِينُ بِالله تَعَالَى أَوْ بِالطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ إلا أنه إذا حلفه القاضي بالطلاق أو بالعتاق تنفعه التورية ويكون الاعتبار بنية الحالف؛ لأن القاضي ليس له التحليف بالطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ وَإِنَّمَا يَسْتَحْلِفُ بِالله تَعَالَى، وَاعْلَمْ أَنَّ التَّوْرِيَةَ وَإِنْ كَانَ لَا التحليف بالطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ وَإِنَّمَا يَسْتَحْلِفُ بِالله تَعَالَى، وَاعْلَمْ أَنَّ التَّوْرِيَةَ وَإِنْ كَانَ لَا يَعْتَاقِ وَإِنَّمَا يَسْتَحْلِفُ بِالله تَعَالَى، وَاعْلَمْ أَنَّ التَّوْرِيَةَ وَإِنْ كَانَ لَا التحليف بالطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ وَإِنَّمَا يَسْتَحْلِفُ بِالله تَعَالَى، وَاعْلَمْ أَنَّ التَّوْرِيَةَ وَإِنْ كَانَ لَا يَعْتَاقِ وَإِنْ كَانَ لَا عَيْنُ مِينَا الْقَافِي عِيَاثُ عَلَىٰ مَا لِكُ وَاصْحَابِهِ فِي ذَلِكَ عَنْكُ الْقَافِي عِيَاضٌ عَنْ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ فِي ذَلِكَ الْعَتَلَافُ وَتُنْ وَلَيْكَ وَالْعَالَةِ وَمِنْ عَيْرِ اسْتِحْلَافٍ وَمِنْ عَيْرِ اسْتِحْلَافٍ وَمِنْ عَيْرِ اسْتِحْلَافِ وَمِنْ عَيْرِ اسْتِحْلَافِ وَيْيَقَةٍ مُتَبَرًعًا عَنْ وَيْقَةً مُتَبَرًعًا عَلَى اللهُ وَيْكَةُ وَلُونَهُ وَلُونَ وَلَيْقَةً وَالْتَعَالَ عَلَى الْقَافِي وَلَيْقَةً وَلَى الْعَالَةِ وَلَيْكُونَ وَلَيْ الْعَلَافِ وَلَيْ الْعَلَى الْعَلَيْ وَلَوْلَافَ وَلَيْقَةً وَلَالَةً وَلَيْ الْعَلَمُ وَلَيْ الْعَلَمُ وَالْمُ الْقَالِقَ عَلَى الْعَلَمُ وَلَيْ الْعَلَمُ وَلَيْ الْعَلَمُ وَلِي عَلَى الْمُ وَلَيْقَةً وَلَيْ وَلَيْقَةً وَلَيْكُولُ وَلَيْ الْعَلَى الْعَلَمُ الْعَلَى الْعَلَمُ وَلَيْ الْعَلَمُ وَلَالُهُ وَلَيْلُهُ وَلَيْ الْعَلَمُ وَلَى الْعَلَمُ الْعَلَى الْعَلَمُ الْعَلَقُ الْعَلَمُ الْعَلَمُ الْعَلَمُ الْعَلَمُ الْعَلَمُ الْعَلَمُ الْعَلَمُ الْعَلَ

⁽۱) رواه مسلم (۱۲۵۳).

⁽٢) المصدر السابق.

أَوْ بِقَضَاءٍ عَلَيْهِ فَلَا خِلَافَ أَنَّهُ يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِظَاهِرِ يَمِينِهِ سَوَاءٌ حَلَفَ (''). قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ أَوْفُواْ بِٱلْعُقُودِ أُحِلَّتُ لَكُمِ بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَلِمِ إِلَّا مَا يُتُلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ مَا يُرِيدُ ﴿ اللَّهَ اللَّهَ عَلَيْكُمُ مَا يُرِيدُ ﴾ [المائدة: ١]

قَالَ الشَّافِعِيُّ كَوْلَاهُ: جِمَاعُ الْوَفَاءِ بِالنَّذْرِ وَبِالْعَهْدِ كَانَ بِيَمِينِ، أَوْ غَيْرِهَا فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿ يَنَا أَيُهَا اللَّذِينَ ءَامَنُوٓا أَوْفُواْ بِالْعُقُودِ ۖ [المائدة: ١] وَفِي: ﴿ يُوفُونَ بِالنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمَا كَانَ شَرُّهُ وَ مُسْتَطِيرًا ﴾ [الإنسان: ٧]، وَقَدْ ذَكَرَ الله عَلَى الْوَفَاءَ بِالْعُقُودِ بِالْأَيْمَانِ فِي غَيْرِ اَيْهِ وَنَا كَانَ شَرُّهُ وَمُسْتَطِيرًا ﴾ [الإنسان: ٧]، وَقَدْ ذَكَرَ الله عَلَى الْوَفَاءَ بِالْعُقُودِ بِالْأَيْمَانِ فِي غَيْرِ الله عَهْدِ الله عَهْدِ أَللهِ إِذَا عَنهَدتُمْ وَلا تَنقُضُواْ اللَّايَمِينَ بَعْدَ اللهِ عَهْدِ اللهِ وَلا يَنقُضُواْ اللَّيْمِينَ المِيثَقَ ﴾ تَوْكِيدِهَا ﴾ [النحل: ١٩] قَرَأُ الرَّبِيعُ الْآيَةَ وَقَوْلُهُ: ﴿ يُوفُونَ بِعَهْدِ اللّهِ وَلا يَنقُضُونَ الْمِيثَقَ ﴾ [الرعد: ٢٠] مَعَ مَا ذُكِرَ بِهِ الْوَفَاءُ بِالْعَهْدِ.

وَهَذَا مِنْ سَعَةِ لِسَانِ الْعَرَبِ الَّذِي خُوطِبَتْ بِهِ وَظَاهِرُهُ عَامٌّ عَلَى كُلِّ عَقْدِ وَيُشْبِهُ وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ الله ﷺ أَنْ يُوفِيَ بِكُلِّ عَقْدِ نَذْرٍ إِذَا كَانَتْ فِي الْعَقْدِ للهِ طَاعَةُ، وَلَمْ يَكُنْ فِيهَا أَمَرَ بِالْوَفَاءِ مِنْهَا مَعْصِيَةٌ (٢).

قال الله تعالى: ﴿ وَأَوْفُواْ بِعَهْدِ ٱللّهِ إِذَا عَلَهَدَتُمْ وَلَا تَنقُضُواْ ٱلْأَيْمَنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ ٱللّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلاً إِنَّ ٱللّهَ يَعْلَمُ مَا تَقْعَلُونَ ۞ وَلَا تَكُونُواْ كَٱلّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَتَا تَتَّخِذُونَ أَيْمَنَكُمْ دَخَلاً بَيْنَكُمْ أَن تَكُونَ نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَتَا تَتَّخِذُونَ أَيْمَنَكُمْ دَخَلاً بَيْنَكُمْ أَن تَكُونَ أُمَّةً هِي أَرْبَى مِنْ أُمَّةً إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ ٱللّهُ بِدَّ وَلَيْبَيِّنَى لَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيمَةِ مَا كُنتُمْ فِيهِ أُمَّةً هِي أَرْبَى مِنْ أُمَّةً إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ ٱللّهُ بِدَّ وَلَيْبَيِّنَى لَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيمَةِ مَا كُنتُمْ فِيهِ أَمَّةً هِي أَرْبَى مِنْ أُمَّةً إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ ٱللّهُ بِدَا وَلَيْبَيِّنَى لَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيمَةِ مَا كُنتُمْ فِيهِ اللّهِ لَا اللهُ اللّهُ اللّهُ مِنْ أُمَّةً إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ ٱللّهُ بِأَن اللّهُ إِنْ اللّهُ اللّ

أً تاويل الإيات:

القول في تأويل قوله تعالى: ﴿ وَأُوفُواْ بِعَهْدِ ٱللَّهِ إِذَا عَلَهَ تُمْ وَلَا تَنقُضُواْ ٱلْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ ٱللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ﴾ [النحل: ٩١].

يقول تعالى ذكره: وأوفوا بميثاق الله إذا واثقتموه، وعقده إذا عاقدتموه، فأوجبتم

⁽۱) شرح صحيح مسلم (۱۱/۱۱۱).

⁽٢) الأم (٤/٤٩١).

به على أنفسكم حقا لمن عاقدتموه به وواثقتموه عليه ﴿وَلاَ تَنقُضُواْ ٱلْأَيْمَنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴿ يَقُولُ: ولا تخالفوا الأمر الذي تعاقدتم فيه الأيان، يعني بعد ما شددتم الأيان على أنفسكم، فتحنثوا في أيانكم وتكذبوا فيها وتنقضوها بعد إبرامها، يقال منه: وكّد فلان يمينه يوكدها توكيدًا: إذا شددها وهي لغة أهل الحجاز، وأما أهل نجد، فإنهم يقولون: أكدتها أؤكدها تأكيدا. وقوله: ﴿وَقَدْ جَعَلْتُمُ ٱللَّهَ عَلَيْكُمُ كَفِيلًا ﴾ يقول: وقد جعلتم الله بالوفاء بها تعاقدتم عليه على أنفسكم راعيًا يرعى الموفى منكم بعهد الله الذي عاهد على الوفاء به والناقض (۱۱).

وقال العلامة السعدي تَعَلَّقُهُ: «وهذا يشمل جميع ما عاهد العبد عليه ربه من العبادات والنذور والأيهان التي عقدها إذا كان الوفاء بها برا، ويشمل - أيضا - ما تعاقد عليه هو وغيره كالعهود بين المتعاقدين، وكالوعد الذي يعده العبد لغيره ويؤكده على نفسه، فعليه في جميع ذلك الوفاء وتتميمها مع القدرة، ولهذا نهى الله عن نقضها فقال: ﴿وَلَا تَنقُضُواْ ٱلأَيْمَانَ بَعُدَ تَوْكِيدِهَا بعقدها على اسم الله تعالى: ﴿وَقَدُ جَعَلْتُمُ ٱللّهَ عَلَيْكُمُ أَيها المتعاقدون ﴿كَفِيلًا ﴾ فلا يحل لكم أن لا تحكموا ما جعلتم الله عليكم كفيلا فيكون ذلك ترك تعظيم الله واستهانة به، وقد رضي الآخر منك باليمين والتوكيد الذي جعلت الله فيه كفيلا. فكما ائتمنك وأحسن ظنه فيك فلتف له بها قلته وأكدته.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ﴾ يجازي كل عامل بعمله على حسب نيته ومقصده.

﴿ وَلَا تَكُونُوا ﴾ في نقضكم للعهود بأسوأ الأمثال وأقبحها وأدلها على سفه متعاطيها، وذلك ﴿ كَالَّتِي ﴾ تغزل غزلا قويا فإذا استحكم وتم ما أريد منه نقضته فجعلته ﴿ أَنكَثاً ﴾ فتعبت على الغزل ثم على النقض، ولم تستفد سوى الخيبة والعناء وسفاهة العقل ونقص الرأي، فكذلك من نقض ما عاهد عليه فهو ظالم جاهل سفيه ناقص الدين والمروءة.

وقوله: ﴿ تَتَّخِذُونَ أَيْمَنَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ أَن تَكُونَ أُمَّةً هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةً ﴾ أي:

⁽١) جامع البيان في تأويل القرآن (١٧/ ٢٨١).

لا تنبغي هذه الحالة منكم تعقدون الأيهان المؤكدة وتنتظرون فيها الفرص، فإذا كان العاقد لها ضعيفا غير قادر على الآخر أتمها لا لتعظيم العقد واليمين بل لعجزه، وإن كان قويًا يرى مصلحته الدنيوية في نقضها نقضها غير مبال بعهد الله ويمينه.

كل ذلك دورانا مع أهوية النفوس، وتقديها لها على مراد الله منكم، وعلى المروءة الإنسانية، والأخلاق المرضية لأجل أن تكون أمة أكثر عددا وقوة من الأخرى.

وهذا ابتلاء من الله وامتحان يبتليكم الله به حيث قيض من أسباب المحن ما يمتحن به الصادق الوفي من الفاجر الشقى.

﴿ وَلَيُبَيِّنَ لَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ مَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴾ فيجازي كلا بها عمل، ويخزي الغادر (١٠).

قال الله تعالى: ﴿ وَلَا تَتَّخِذُوٓاْ أَيْمَنَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ فَتَزِلَّ قَدَمُ اللهِ تعالى: ﴿ وَلَا تَتَّخِذُوٓاْ أَيْمَنَكُمْ عَن سَبِيلِ ٱللّهِ وَلَكُمْ عَذَابُ عَلْمَ اللّهِ وَلَكُمْ عَذَابُ عَظِيمٌ ۞ وَلَا تَشْتَرُواْ بِعَهْدِ ٱللّهِ ثَمَنَا قَلِيلًا ۚ إِنَّمَا عِندَ ٱللّهِ هُوَ خَيْرٌ عَظِيمٌ ۞ [النحل:٩٤، ٩٤]

اللهِ تَا وُيلِ اللهِ يَقَ:

قال الطبري تَعْلَشُهُ: القول في تأويل قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَتَّخِذُواْ أَيْمَنَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ فَتَزِلَّ قَدَمُ بَعْدَ ثُبُوتِهَا وَتَذُوقُواْ ٱلسُّوَءَ بِمَا صَدَدتُّمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [النحل: ١٩] يقول تعالى ذكره: ولا تتخذوا أيهانكم بينكم دَخَلا وخديعة بينكم، تغزون بها الناس ﴿ فَتَزِلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا ﴾ يقول: فتهلكوا بعد أن كنتم من الهلاك آمنين. وإنها هذا مثل لكل مبتلى بعد عافية، أو ساقطٍ في ورطة بعد سلامة، وما أشبه ذلك: (زلَّت قدمه)، كها قال الشاعر:

سيَمْنَعُ مِنْكَ السَّبْقُ إِنْ كُنْتَ سابِقا وتُلْطَعُ إِنْ زَلَّتْ بسكَ السَّعْلانِ

وقوله: ﴿وَتَذُوقُواْ ٱلسُّوءَ ﴾ يقول: وتذوقوا أنتم السوء وذلك السوء: هو عذاب

⁽١) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ص٤٤٧).

الله الذي يعذّب به أهل معاصيه في الدنيا، وذلك بعض ما عذّب به أهل الكفر ﴿ بِمَا صَدَدتُمْ عَن سَبِيلِ ٱللّهِ في يقول: بها فَتنتم من أراد الإيهان بالله ورسوله عن الإيهان ﴿ وَلَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ في الآخرة، وذلك نار جهنم، وهذه الآية تدلّ على أن تأويل بريْدة الذي ذكرنا عنه، في قوله: ﴿ وَأَوْفُواْ بِعَهْدِ ٱللّهِ إِذَا عَنهَدتُم ﴾ والآيات التي بعدها، أنه عُنِيَ بذلك: الذين بايعوا رسول الله على الإسلام، عن مفارقة الإسلام لقلة أهله، وكثرة أهل الشرك هو الصواب، دون الذي قال مجاهد أنهم عنوا به؛ لأنه ليس في انتقال قوم تحالفوا عن حلفائهم إلى آخرين غيرهم، صدّ عن سبيل الله ولا ضلال عن الهدى، وقد وصف تعالى ذكره في هذه الآية فاعِلى ذلك، أنهم باتخاذهم الأيهان غن الهدى، ونقضهم الأيهان بعد توكيدها، صادّون عن سبيل الله، وأنهم أهل ضلال في التي قبلها، وهذه صفة أهل الكفر بالله لا صفة أهل النُقْلة بالحلف عن قوم إلى قوم.

القول في تأويل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَشْتَرُواْ بِعَهْدِ ٱللَّهِ ثَمَنَا قَلِيلًا ۚ إِنَّمَا عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۞ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ وَلَنَجْزِيَنَ ٱلَّذِينَ صَبَرُوۤاْ أَجْرَهُم بِأَحْسَن مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾[النحل:٩٦، ٩٦].

يقول تعالى ذكره: ولا تنقضوا عهودكم أيها الناس، وعقودكم التي عاقدتموها من عاقدتم مؤكِّديها بأيهانكم، تطلبون بنقضكم ذلك عرضًا من الدنيا قليلا ولكن أوفوا بعهد الله الذي أمركم بالوفاء به، يتبكم الله على الوفاء به، فإن ما عند الله من الثواب لكم على الوفاء بذلك، هو خير لكم إن كنتم تعلمون، فضل ما بين العوضين اللذين أحدهما الثمن القليل، الذي تشترون بنقض عهد الله في الدنيا، والآخر الثواب الجزيل في الآخرة على الوفاء به، ثم بين تعالى ذكره فرق ما بين العوضين الثواب الجزيل في الآخرة على الوفاء به، ثم بين تعالى ذكره فرق ما بين العوضين وفضل ما بين الثوابين، فقال: ما عندكم أيها الناس مما تتملكونه في الدنيا، وإن كَثُر فنافدٌ فان، وما عند الله لمن أوفى بعهده وأطاعه من الخيرات باق غير فان، فلما عنده فاعراد وقوله: ﴿وَلَنَجْزِينَ ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ فَعَمَلُونَ ﴾ يقول تعالى ذكره: وليثيبن الله الذين صبروا على طاعتهم إياه في السراء والضرّاء، ثوابهم يوم القيامة على صبرهم عليها، ومسارعتهم طاعتهم إياه في السراء والضرّاء، ثوابهم يوم القيامة على صبرهم عليها، ومسارعتهم

في رضاه، بأحسن ما كانوا يعملُون من الأعمال دون أسوئها، وليغفرن الله لهم سيئها لفضله (١).

قال تعالى: ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُولُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓا أُولِى الْقُرْبَى وَٱلْمَسَكِينَ وَٱلْمُهَجِرِينَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلْيَعْفُواْ وَلْيَصْفَحُوّٓا أَلَا عُجُرُونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [النور:٢٢]

🗐 وفيها مسائل:

مسألة: تأويل الآية

قال الطبري تَعْمَلَتُهُ: القول في تأويل قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُولُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمُ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُواْ أُولِي ٱلْقُرُبِيُ وَٱلْمَسَاكِينَ وَٱلْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهُ وَلْيَعْفُواْ وَلْيَصْفَحُواً أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمُ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [النور:٢٢].

يقول تعالى ذكره: ولا يحلف بالله ذوو الفضل منكم، يعني: ذوي التفضل والسَّعة، يقول: وذوو الجِدَة (٢).

قال العلامة السعدي تَعَلَّمُهُ: ﴿ وَلَا يَأْتَلِ ﴾ أي: لا يحلف ﴿ أُولُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُواْ أُولِي ٱلْقَدِّوا وَلْيَصْفَحُواً ﴾ وَالسَّعَةِ أَن يُؤْتُواْ أُولِي ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْمَسَكِينَ وَٱلْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلْيَعْفُواْ وَلْيَصْفَحُواً ﴾ كان من جملة الخائضين في الإفك «مسطح بن أثاثة» وهو قريب لأبي بكر الصديق على من مسطح فقيرا من المهاجرين في سبيل الله، فحلف أبو بكر أن لا ينفق عليه، لقوله الذي قال.

فنزلت هذه الآية، ينهاهم عن هذا الحلف المتضمن لقطع النفقة عنه، ويحثه على العفو والصفح، ويعده بمغفرة الله إن غفر له، فقال: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمُّ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ إذا عاملتم عبيده، بالعفو والصفح، عاملكم بذلك (٣).

⁽١) جامع البيان في تأويل القرآن (١٧/ ٢٨٧).

⁽٢) جامع البيان في تأويل القرآن (١٩/ ١٣٥).

⁽٣) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ص ٦٣٥).

مسألة: سبب نزول الآية

عن عائِشَة زَوْجِ النَّبِيِّ عَلَيْقُ، حِينَ قَالَ لَمَا أَهْلُ الإِفْكِ مَا قَالُوا، فَبَرَّأَهَا الله مِمَّا قَالُوا، كُلُّ حَدَّثَنِي طَائِفَةً مِنَ الْحَدِيثِ فَأَنْزَلَ الله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ ﴿ الْعَشْرَ الآيَاتِ كُلُّهَا فِي بَرَاءَتِي، فَقَالَ أَبُو بَكْرِ الصِّدِيقُ، وَكَانَ يُنْفِقُ عَلَى مِسْطَح لِقَرَابَتِهِ مِنْهُ: وَالله لاَ كُلُّهَا فِي بَرَاءَتِي، فَقَالَ أَبُو بَكْرِ الصِّدِيقُ، وَكَانَ يُنْفِقُ عَلَى مِسْطَح لِقَرَابَتِهِ مِنْهُ: وَالله لاَ أَنْفِقُ عَلَى مِسْطَح شَيْئًا أَبَدًا، بَعْدَ الَّذِي قَالَ لِعَائِشَة. فَأَنْزَلَ الله: ﴿ وَلَا يَأْتِلِ أُولُوا الله عَلَى مِسْطَح شَيْئًا أَبُدًا، بَعْدَ الَّذِي قَالَ لِعَائِشَة. فَأَنْزَلَ الله: ﴿ وَلَا يَأْتِلُ أُولُوا الله عَلَى مِسْطَح النَّفَقَةَ الَّتِي كَانَ يُنْفِقُ عَلَيْهِ، وَقَالَ: وَالله لاَ أَنْزِعُهَا أَنْ يَعْفِرَ الله لِي، فَرَجَعَ إِلَى مِسْطَحِ النَّفَقَةَ الَّتِي كَانَ يُنْفِقُ عَلَيْهِ، وَقَالَ: وَالله لاَ أَنْزِعُهَا عَنْهُ أَبِدًا» (١).

مسالة: مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِين، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيَاْتَهَا، وَلْيُكَفِّرْ عَنْ يَمِينه

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَىٰهِ، قَالَ: أَعْتَمَ رَجُلٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ فَوَجَدَ الصِّبْيَةَ قَدْ نَامُوا، فَأَتَاهُ أَهْلُهُ بِطَعَامِهِ، فَحَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ أَجْلِ صِبْيَتِهِ، ثُمَّ بَدَا لَهُ فَأَكَلَ، الصِّبْيَةَ قَدْ نَامُوا، فَأَتَاهُ أَهْلُهُ بِطَعَامِهِ، فَحَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ أَجْلِ صِبْيَتِهِ، ثُمَّ بَدَا لَهُ فَأَكَلَ، فَأَتَى رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَى فَأَتَى رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيَأْتِهَا، وَلْيُكَفِّرْ عَنْ يَمِينِهِ» (٢٠).

وفي رواية: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ مُنْ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيُكَفِّرْ عَنْ يَمِينِهِ، وَلْيَفْعَلْ ﴾ (٣).

وعَنْ تَمْيِمِ بْنِ طَرَفَةَ، قَالَ: جَاءَ سَائِلٌ إِلَى عَدِيِّ بْنِ حَاتِم، فَسَأَلَهُ نَفَقَةً فِي ثَمَنِ خَادِم - أَوْ فِي بَعْضِ ثَمَنِ خَادِم - فَقَالَ: لَيْسَ عِنْدِي مَا أُعْطِيكَ إِلَّا دِرْعِي، وَمِغْفَرِي، فَأَكْتُبُ إِلَى أَهْلِي أَنْ يُعْطُوكُهَا، قَالَ: فَلَمْ يَرْضَ، فَعَضِبَ عَدِيٌّ، فَقَالَ: أَمَا وَالله لَا فَأَكْتُبُ إِلَى أَهْلِي أَنْ يُعْطُوكُهَا، قَالَ: فَقَالَ: أَمَا وَالله لَوْلَا أَنِي سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ أَعْطِيكَ شَيْئًا، ثُمَّ إِنَّ الرَّجُلَ رَضِي، فَقَالَ: أَمَا وَالله لَوْلَا أَنِي سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، ثُمَّ رَأَى أَتْقَى لله مِنْهَا، فَلْيَأْتِ التَّقُوى» مَا حَنَّثْتُ يَقُولُ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، ثُمَّ رَأَى أَتْقَى لله مِنْهَا، فَلْيَأْتِ التَّقُوى» مَا حَنَّثْتُ

⁽۱) رواه البخاري (۲۲۷۹)، ومسلم (۲۷۷۰).

⁽Y) رواه مسلم (۱۲۵۰).

⁽٣) المصدر السابق.

يَمِينِي ^(١).

كرومن الإجماع:

وقال النووي كَاللهُ: فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ دَلَالَةٌ عَلَى مَنْ حَلَفَ عَلَى فِعْلِ شَيْءٍ أَوْ تَرْكِهِ وَكَانَ الْحِنْثُ خَيْرًا مِنَ النَّمَادِي عَلَى الْيَمِينِ اسْتُحِبَّ لَهُ الْحِنْثُ وَتَلْزَمُهُ الْكَفَّارَةُ وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ(٢).

وقال القرطبي تَخَلَفُ الْعُلَمَاءُ فِي تَقْدِيمِ الْكَفَّارَةِ عَلَى الْحِنْثِ هَلْ تُجْزِئُ أَمْ لَا؟ - بَعْدَ إِجْمَاعِهِمْ عَلَى أَنَّ الْحِنْثَ قَبْلَ الْكَفَّارَةِ مُبَاحٌ حَسَنٌ وَهُو عِنْدُهُمْ أَوْلَى (٣). قال الله تعالى: ﴿إِنَّا بَلَوْنَكُهُمْ كَمَا بَلَوْنَا أَصْحَابَ ٱلْجُنَّةِ إِذْ أَقْسَمُواْ لَا لَهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا بَلَوْنَكُهُمْ كَمَا بَلَوْنَا أَصْحَابَ ٱلْجُنَّةِ إِذْ أَقْسَمُواْ لَلهُ تَعْلَى: ﴿إِنَّا بَلَوْنَكُهُمْ كَمَا بَلَوْنَا أَصْحَابَ ٱلْجُنَّةِ إِذْ أَقْسَمُواْ لَيَصْرَمُنَهَا مُصْبِحِينَ ۞ وَلَا يَسْتَثَنُونَ ﴾ [القلم: ١٨ ، ١٧]

🗐 وفيها مسائل:

مسألة: تأويل الآيات

قال ابن كثير تخلفه: ﴿إِذْ أَقْسَمُواْ لَيَصْرِمُنَهَا مُصْبِحِينَ ﴾ أَيْ حَلَفُوا فِيمَا بَيْنَهُمْ لَيَجُذُّنَ ثَمَرَهَا كَيْهِمْ وَلَا يَتَصَدَّقُواْ لَيَكُونَ ثَمَرُهَا عَلَيْهِمْ وَلَا يَتَصَدَّقُواْ مِنْهُ بِشَيْءٍ ﴿ وَلَا يَسَتَقُنُونَ ﴾ أَيْ فِيمَا حَلَفُوا بِهِ، وَلِهَذَا حَنَّهُمُ الله في أيمانهم فقال تعالى: ﴿ فَطَافَ عَلَيْهَا طَآمِنُ مِن رَبِّكَ وَهُمْ نَآبِمُونَ ﴾ [القلم: ١٩] أَيْ أَصَابَتْهَا آفَةٌ سَمَاوِيَّةٌ فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيم (٤٠).

قال القرطبي تَعْلَلْهُ: وَلَا يَسْتَثْنُونَ، يَعْنِي لَمْ يَقُولُوا إِنْ شَاءَ الله (٥).

قال السعدي كَالله: أقسموا وحلفوا من غير استثناء، أنهم سيصرمونها أي: يجذونها مصبحين، ولم يدروا أن الله بالمرصاد، وأن العذاب سيخلفهم عليها،

⁽¹⁾ رواه مسلم (۱۲۵۱).

⁽۲) شرح صحیح مسلم (۱۱/۹/۱).

⁽٣) الجامع لأحكام القرآن (٦/ ٢٧٥).

⁽٤) تفسير القرآن العظيم (٨/ ٢١٤).

⁽٥) الجامع لأحكام القرآن (١٨/ ٢٤٠).

ويبادرهم إليها(١).

مسألة: معنى الاستثناء في القسم

الاستثناء في القسم هو قول: والله - إن شاء الله (٢). مسألة: حكم الاستثناء في القسم

ثبت النص والإجماع أن الاستثناء في القسم جائز، وهو مسقط للكفارة إن حنث.

عَنْ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ، قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ الله ﷺ فِي رَهْطٍ مِنَ الأَشْعَرِيِّنَ أَسْتَحْمِلُهُ، فَقَالَ: «وَالله لاَ أَحْمِلُكُمْ، مَا عِنْدِي مَا أَحْمِلُكُمْ» ثُمَّ لَبِثْنَا مَا شَاءَ الله فَأْتِي بِإِيلٍ، فَأَمَرَ لَنَا بِثَلاَثَةِ ذَوْدٍ، فَلَمَّا انْطَلَقْنَا قَالَ بَعْضُنَا لِبَعْضِ: لاَ يُبَارِكُ الله لَنَا، أَتَيْنَا النَّبِيَ رَسُولَ الله ﷺ فَقَالَ أَبُو مُوسَى: فَأَتَيْنَا النَّبِيَ وَسُولَ الله عَلَيْهُ فَدَكُونَا ذَوْدٍ، فَلَمَّا أَنَا حَمَلْتُكُمْ، بَلِ الله حَمَلَكُمْ، إِنِّي وَالله - إِنْ شَاءَ الله - لاَ أَخْلِفُ عَلَى يَمِينٍ، فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، إِلّا كَفَرْتُ عَنْ يَمِينِي، وَأَتَيْتُ الَّذِي هُو خَيْرٌ» (٣).

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: «قَالَ سُلَيُهَانُ بْنُ دَاوُدَ عَلَيْهِهَا السَّلاَمُ: لَأَطُوفَنَّ اللَّيْلَةَ بِهَائَةِ الْمُرَأَةِ، تَلِدُ كُلُّ امْرَأَةٍ غُلامًا يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ الله، فَقَالَ لِلهُ المَلَكُ: قُلْ إِنْ شَاءَ الله، فَلَمْ يَقُلُ وَنَسِيَ، فَأَطَافَ بِهِنَّ، وَلَمْ تَلِدْ مِنْهُنَّ إِلَّا امْرَأَةٌ نِصْفَ إِنْسَانٍ» قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ: «لَوْ يَقُلُ وَنَسِيَ، فَأَطَافَ بِهِنَّ، وَلَمْ تَلِدْ مِنْهُنَّ إِلَّا امْرَأَةٌ نِصْفَ إِنْسَانٍ» قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ: «لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ الله لَمْ يَحْنَثُ، وَكَانَ أَرْجَى لِجَاجِتِهِ» (٤٠).

قال النووي وَ اللهُ يُسْتَحَبُّ لِلْإِنْسَانِ إِذَا قَالَ سَأَفْعَلُ كَذَا أَنْ يَقُولَ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْئُ ۚ إِنِّي فَاعِلُ ذَالِكَ غَدًا ۞ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللهُ تَعَالَى لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاءً الله تَعَالَى اللهِ عَالَى اللهِ تَعَالَى اللهُ لَهُ اللهُ لَهُ اللهُ لَعَالَى اللهُ لَهُ اللهُ لَعَالَى اللهُ لَا اللهُ لَعَالَى اللهُ لَهُ اللهُ لَعَالَى اللهُ لَعَالَى اللهُ لَهُ اللهُ لَعَالَى اللهُ لَعَالَى اللهُ لَعَالَى اللهُ لَعَالَى اللهُ لَا لَهُ لَعَالَى اللّهُ لَا لَهُ لَا لَهُ لَعَالَى اللهُ لَعَالَى اللهُ لَعَالَى اللهُ لَعَالَى اللهُ لَهُ لَهُ اللهُ لَعَالَى اللهُ لَعْلَى اللهُ لَعَالَى اللهُ لَعَالَى اللهُ لَعَالَى اللهُ لِعَالَى اللهُ لَعَالَى اللهُ لَعَالَى اللهُ لَعَالَى اللهُ لَعَالَى اللهُ لَا اللهُ لَعَالَى اللهُ لَعَالَى اللهُ لَعَالَى اللّهُ لَعَالَى اللهُ لَعَالَى اللهُ لَا لَعَالَى اللهُ لَعَالَى اللهُ لَعَالَى اللهُ لَعَالَى اللهُ لَا لَا لَا لَعَالَى اللّهُ لَعَالَى اللهُ لَعَالَى اللهُ لَعَالَى اللهُ لَعَلَا لَا لَا لَعَالَى اللهُ لَعَلَالَ اللهُ لَعَالَى اللهُ لَعْلَا لَا لَعَالَا لَعْلَالِهُ لَعَلَى اللهُ لَعَالَى اللهُ لَعَالَى اللهُ لَعَالَى اللّهُ لَع

⁽١) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ص ٨٨٠).

⁽٢) الجامع لأحكام القرآن (١٨/ ٢٤٠).

⁽٣) رواه البخاري (٦٧١٨)، ومسلم (١٦٤٩).

⁽٤) رواه البخاري (٧٤٢)، ومسلم (١٦٥٤).

لَمْ يَخْنُثُ بِفِعْلِهِ المُحْلُوفَ عَلَيْهِ وَأَنَّ الإِسْتِثْنَاءَ يَمْنَعُ انْعِقَادَ الْيَمِينِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «لَوْ قَالَ إِنْ شَاءَ الله لَمْ يَحْنَثْ، وَكَانَ دَرَكًا لَجَاجَتِهِ» وَيُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ هَذَا الْحَدِيثِ: «لَوْ قَالَ إِنْ شَاءَ الله لَمْ يَحْنَثْ، وَكَانَ دَرَكًا لَجَاجَتِهِ» وَيُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ هَذَا الْإِسْتِثْنَاءِ شَرْطَانِ أَحَدُهُمَا: أَنْ يَقُولَهُ مُتَّصِلًا بِالْيَمِينِ، وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ نَوَى قَبْلَ فَرَاغِ الْيَمِينِ أَنْ يَقُولَ إِنْ شَاءَ الله تَعَالَى قَالَ الْقَاضِي: أَجْمَعَ المُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ إِنْ شَاءَ الله يَمْنِ بِشَرْطِ كَوْنِهِ مُتَّصِلًا (١).

كرومن الإجماع:

قَالَ الْقَاضِي: أَجْمَعَ المُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ إِنْ شَاءَ الله يَمْنَعُ انْعِقَادَ الْيَمِينِ بِشَرْطِ كَوْنِهِ مُتَّصِلًا(٢).

مسألة: الحالف لا يكون مستثنيًا حتى يتكلم بالاستثناء غير مضمر له

قال ابن المنذر تَعَلَّقُهُ: أجمع كل من نحفظ من أهل العلم على أن الحالف لا يكون مستثنيًا حتى يتكلم بالاستثناء، وإن أضمر الاستثناء في نفسه لم ينفعه ذلك حتى يظهره بلسانه (٣).

قال الله تعالى: ﴿ وَمَا أَنفَقُتُم مِن نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِن نَذْرِ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُهُ وَمَا لِلظَّلِمِينَ مِنْ أَنصَارِ ﴾ [البقرة: ٢٧٠]

🗐 وفيها مسائل:

مسألة: تأويل الآية

قال الطبري تَعَلَّلَهُ: يعني بذلك جل ثناؤه: وأي نفقة أنفقتم - يعني أي صدقة تصدقتم أو أي نذر نذرتم يعني «بالنذر»، ما أوجبه المرء على نفسه تبررا في طاعة الله، وتقربا به إليه: من صدقة أو عمل خير «فإن الله يعلمه» أي أن جميع ذلك بعلم الله، لا يعزب عنه منه شيء، ولا يخفى عليه منه قليل ولا كثير، ولكنه يحصيه أيها

⁽۱) شرح صحیح مسلم (۱۱/۱۱۱).

⁽٢) المصدر السابق.

⁽٣) الأوسط (١٢/ ١٥٧).

الناس عليكم حتى يجازيكم جميعكم على جميع ذلك.

فمن كانت نفقته منكم وصدقته ونذره ابتغاء مرضاة الله وتثبيتا من نفسه، جازاه بالذي وعده من التضعيف، ومن كانت نفقته وصدقته رئاء الناس ونذوره للشيطان، جازاه بالذي أوعده، من العقاب وأليم العذاب^(۱).

قال العلامة السعدي تَعَلَّلهُ: ﴿ وَمَا أَنفَقْتُم مِن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذُرِ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُهُ وَمَا لِلظَّلِمِينَ مِنْ أَنصَارِ ﴾ [البقرة: ٢٧٠].

وهذا فيه المجازاة على النفقات، واجبها ومستحبها، قليلها وكثيرها، التي أمر الله بها، والنذور التي ألزمها المكلف نفسه، وإن الله تعالى يعلمها فلا يخفى عليه منها شيء، ويعلم ما صدرت عنه، هل هو الإخلاص أو غيره، فإن صدرت عن إخلاص وطلب لمرضاة الله جازى عليها بالفضل العظيم والثواب الجسيم، وإن لم ينفق العبد ما وجب عليه من النفقات ولم يوف ما أوجبه على نفسه من المنذورات، أو قصد بذلك رضى المخلوقات، فإنه ظالم قد وضع الشيء في غير موضعه، واستحق العقوبة البليغة ولم ينفعه أحد من الخلق ولم ينصره فلهذا قال: ﴿ وَمَا لِلظَّلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴾ (١٠).

مسألة: من فوائد الآية

قال الشيخ العلامة ابن العثيمين تَعَلَّقهُ: من فوائد الآية:

١- من فوائد الآية: أن الإنفاق قليله وكثيره يثاب عليه المرء؛ وذلك لقوله تعلى: ﴿ وَمَا أَنفَقُتُم مِن نَّفَقَةٍ ﴾، وكلمة ﴿ نَفقَةٍ ﴾ نكرة في سياق الشرط؛ فهي تعم؛ وعلى ذلك تشمل القليل، والكثير؛ لكن الثواب عليها مشروط بأمرين: الإخلاص لله؛ وأن تكون على وفق الشرع.

٢- ومنها: أنه ينبغي للإنسان إذا أنفق نفقة أن يحتسب الأجر على الله؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُهُ ﴿ لَأَنْكَ إِذَا أَنفقت وأنت تشعر أن الله يعلم هذا الإنفاق فسوف تحتسب الأجر على الله.

⁽١) جامع البيان في تأويل القرآن (٥/ ٥٨٠).

⁽٢) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ص١١).

٣- ومنها: أن ما نذره الإنسان من طاعة فهو معلوم عند الله.

٤ - هل تدل الآية على جواز النذر؟

الجواب: الآية لا تدل على الجواز^(۱)، كما لو قال قائل مثلًا: «إن سَرَقْتَ فَإِنَّ الله يَعْلَمُ سَرِقَتِكَ»؛ فإن هذا لا يعني أن السرقة جائزة؛ وعلى هذا فالآية لا تعارض نهي النبي عَلَيْهُ عن النذر؛ لأن النهي عن النذر يعني إنشاءه ابتداءً؛ فأما الوفاء به فواجب إذا كان طاعة؛ لقول النبي عَلَيْهِ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ الله فَلْيُطعُهُ».

٥- ومنها: عموم علم الله بكل ما ينفقه الإنسان، أو ينذره من قليل، أو كثير.

7 - ومنها: الرد على القدرية الذين يقولون: إن الإنسان مستقل بعمله، وليس لله فيه تدخل إطلاقًا؛ وجه ذلك: أنه إذا كان الله يعلمه فلا بد أن يقع على حسب علمه؛ وإلا لزم أن يكون الله غير عالم؛ ولهذا قال بعض السلف: جادلوهم بالعلم؛ فإن أقروا به خُصِموا؛ وإن أنكروه كفروا.

٧- ومنها: أن الله ﷺ لا ينصر الظالم؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا لِلظَّلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴾؛
 ولا يرد على هذا ما وقع في أُحد من انتصار الكافرين لوجهين:

الوجه الأول: أنه نوع عقوبة، حيث حصل من بعض المسلمين عصيانهم لأمر النبي عَيَّا الله عَمَّا الله عَمَّا الله عَلَى الله عَمَّى إِذَا فَشِلْتُمُ وَتَنَازَعْتُمُ فِي ٱلْأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّنَ بَعْدِ مَآ أَرَاكُم مَّا تُحِبُّونَ ﴾ [آل عمران:١٥٢].

الوجه الثاني: أن هذا الانتصار من أجل أن يمحق الله الكافرين؛ لأن انتصارهم يغريهم بمقاتلة المسلمين؛ حتى تكون العاقبة للمسلمين، كما قال تعالى: ﴿ وَلِيُمَحِّصَ اللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَيَمْحَقَ ٱلْكَافِرِينَ ﴾ [آل عمران: ١٤١].

٨- ومن فوائد الآية: أن من دعا على أخيه وهو ظالم له فإن الله لا يجيب دعاءه؛
 لأنه لو أجيب لكان نصرًا له؛ وقد قال تعالى: ﴿إِنَّهُ رَلَا يُفْلِحُ ٱلظَّلِمُونَ ﴾ [الأنعام: ٢١].

٩- ومنها: الثواب على القليل، والكثير؛ وفي القرآن ما يشهد لذلك، مثل قوله

⁽١) ظاهر كلام الشيخ: أنه لا يرى جواز النذر ابتداء، والذي يبدو – والله أعلم – أنه لا يرى الجواز المُطلق إنها يرى الجواز المُطلق إنها يرى الجواز مع الكراهة كسائر الفقهاء.

تعالى: ﴿وَلَا يُنفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ لِيَجْزِيَهُمُ ٱللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾[التوبة:١٢١]، وقوله تعالى في آخر سورة الزلزلة: ﴿فَمَن يَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُو ۞ وَمَن يَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُو﴾[الزلزلة:٧، ٨].

مسألة: تعريف النذر

النذر: هُوَ مَا أَوْجَبَهُ الْمُكَلَّفُ عَلَى نَفْسِهِ مِنَ الْعِبَادَاتِ مِمَّا لَوْ لَمْ يُوجِبْهُ لَمْ يَلْزَمْهُ (١). مسألة: حكم النذر

حكمه: هو جائز مع الكراهة، والوفاء به واجب.

قال البخاري تَعَلَّقُهُ: بَابُ الوَفَاءِ بِالنَّذْرِ وَقَوْلِهِ: ﴿ يُوفُونَ بِٱلنَّذْرِ ﴾ [الإنسان:٧].

عن ابْنَ عُمَرَ ﷺ، يَقُولُ: أَولَمْ يُنْهَوْا عَنِ النَّذْرِ، إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ النَّذْرَ لاَّ يُقَدِّمُ شَيْئًا وَلاَ يُؤَخِّرُ، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِالنَّذْرِ مِنَ البَخِيلِ»(٢).

وفي رواية: عَنْ زِيَادِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: جَاءَ رَجُلْ إِلَى اَبْنِ عُمَرَ ﴿ اَهُ نَقَالَ: رَجُلُ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ يَوْمًا، - قَالَ: أَظُنَّهُ قَالً: الإثْنَيْنِ، فَوَافَقَ ذَلِكَ يَوْمَ عِيدٍ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: «أَمَرَ الله بِوَفَاءِ النَّذِرِ وَنَهَى النَّبِيُّ عَلَيْهُ عَنْ صَوْم هَذَا اليَوْم » (٣).

ُوفي رواية: عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ قَالَ: َ نَهَى النَّبِيُّ عَلِيْهُ عَنِ النَّذْرِ، وَقَالَ: ﴿إِنَّهُ لاَ يَرُدُّ شَيْئًا، وَإِنَّهَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ البَخِيلِ ﴾ (١).

قال الخطابي تخلفه: معنى نهيه عن النذر إنها هو تأكيد لأمره وتحذير التهاون به بعد إيجابه، ولو كان معناه الزجر عنه حتى لا يفعل لكان في ذلك إبطال حكمه وإسقاط لزوم الوفاء به؛ إذ كان بالنهي عنه قد صار معصية فلا يلزم الوفاء به، وإنها وجه الحديث أنه قد أعلمهم أن ذلك أمر لا يجلب لهم في العاجل نفعًا، ولا يصرف عنهم ضرًا، ولا يرد شيئًا قضاه الله. يقول: فلا تنذروا على أنكم تدركون بالنذر شيئًا لم

⁽١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٣/ ٣٣١).

⁽٢) رواه البخاري (٦٦٩٢)، ومسلم (١١٣٩).

⁽٣) رواه البخاري (١٩٩٤)، ومسلم (١١٣٩).

⁽٤) رواه البخاري (٦٦٠٨)، ومسلم (١١٣٩).

يقدره الله لكم أو تصرفون عن أنفسكم شيئًا جرى القضاء به عليكم، فإذا فعلتم فاخرجوا عنه بالوفاء فإن الذي نذرتموه لازم لكم، هذا معنى الحديث ووجهه.

وقد أجمع المسلمون على وجوب النذر إذا لم يكن معصية ويؤكده قوله: أنه يستخرج به من البخيل فيثبت بذلك وجوب استخراجه من ماله، ولو كان غير لازم لم يجز أن يكره عليه، والله أعلم (١).

قال الكاساني تَعَلَّلُهُ: فَحُكْمُهُ وُجُوبُ الْوَفَاءِ بِهَا سَمَّى، بِالْكِتَابِ الْعَزِيزِ وَالسُّنَّةِ وَالإَجْمَاعِ وَالْمُعْقُولِ.

وَأَمَّا السُّنَّةُ فَقَوْلُ النَّبِيِّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ الله تَعَالَى فَلْيُطِعْهُ» (٢).

مسألة: بعض صيغ النذر

ركْنُ النَّذْر: هُوَ الصِّيغَةُ الدَّالَّةُ عَلَيْهِ وَهُوَ قَوْلُهُ: لله عَزَّ شَأْنُهُ عَلَيَّ كَذَا، أَوْ عَلَيَّ كَذَا، أَوْ عَلَيَّ كَذَا، أَوْ مَا أَمْلِكُ صَدَقَةٌ، وَنَحْوُ ذَلِكَ (٣). أَوْ هَذَا هَذَيٌ، أَوْ صَدَقَةٌ، أَوْ مَا أَمْلِكُ صَدَقَةٌ، وَنَحْوُ ذَلِكَ (٣).

⁽١) معالم السنن (٤/ ٥٣).

⁽٢) بدائع الصنائع (٥/ ٩٠).

⁽٣) بدائع الصنائع (٥/ ٨١).

مسألة: الشَرَائطُ المتعلقة بالنذر

بَعْضُهَا يَتَعَلَّقُ بِالنَّاذِرِ، وَبَعْضُهَا يَتَعَلَّقُ بِالْمُنْذُورِ بِهِ، وَبَعْضُهَا يَتَعَلَّقُ بِنَفْسِ الرُّكْنِ. قال الكاساني يَعَلَّقُ بِالنَّاذِرِ، وَبَعْضُهَا الرُّكْنِ فَأَنْوَاعٌ: بَعْضُهَا يَتَعَلَّقُ بِالنَّاذِرِ، وَبَعْضُهَا يَتَعَلَّقُ بِالنَّاذِرِ، وَبَعْضُهَا يَتَعَلَّقُ بِنَفْسِ الرُّكْنِ.

ه أَمَّا الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِالنَّاذِرِ فَشَرَائِطُ الْأَهْلِيَّةِ:

منها: الْعَقْلُ.

وَمِنْهَا الْإِسْلَامُ: فَلَا يَصِحُّ نَذْرُ الْكَافِرِ، حَتَّى لَوْ نَذَرَ ثُمَّ أَسْلَمَ لَا يَلْزَمُهُ الْوَفَاءُ بِهِ، وَهُوَ ظَاهِرُ مَّذْهَبِ الشَّافِعِيِّ يَخْلَتُهُ؛ لِأَنَّ كَوْنَ الْمُنْذُورِ بِهِ قُرْبَةً شَرْطُ صِحَّةِ النَّذْرِ، وَفِعْلُ الْكَافِر لَا يُوصَفُ بِكَوْنِهِ قُرْبَةً.

وَأَمَّا حُرِّيَةُ النَّاذِرِ: فَلَيْسَتْ مِنْ شَرَائِطِ الصِّحَةِ؛ فَيَصِحُ نَذْرُ المُمْلُوكِ، ثُمَّ إِنْ كَانَ الْمُنْدُورُ بِهِ مِنْ الْقُرَبِ الدِّينِيَّةِ؛ كَالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَنَحْوِهِمَا يَجِبُ عَلَيْهِ لِلْحَالِ، وَلَوْ كَانَ مِنْ الْقُرَبِ اللَّالِيَّةِ كَالْإِعْتَاقِ وَالْإِطْعَامِ وَنَحْوِ ذَلِكَ يَجِبُ عَلَيْهِ بَعْدَ الْعَتَاقِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ الْقُرَبِ اللَّالِيَّةِ كَالْإِعْتَاقِ وَالْإِطْعَامِ وَنَحْوِ ذَلِكَ يَجِبُ عَلَيْهِ بَعْدَ الْعَتَاقِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ الْقُرَبِ اللَّاكِ لِلْحَالِ وَلَوْ قَالَ: إِنْ اَشْتَرَيْتُ هَذِهِ الشَّاةَ فَهِي هَدْيُ، أَوْ إِنْ اشْتَرَيْتُ هَذِهِ الشَّاةَ فَهِي هَدْيُ، أَوْ إِنْ اشْتَرَيْتُ هَذِهِ الشَّاةَ فَهِي هَدْيُ، أَوْ إِنْ اشْتَرَيْتُ هَذِهِ النَّالَةِ فَهُ إِلَى مَا بَعْدَ الْعِنْقِ فِي قِيَاسِ قَوْلِ أَبِي هَذَا الْعَبْدَ فَهُوَ حُرُّ، فَعَتَقَ لَمْ يَلْزَمْهُ حَتَّى يُضِيفَهُ إِلَى مَا بَعْدَ الْعِنْقِ فِي قِيَاسِ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي كِتَابِ الْعَتَاقِ.

وَأَمَّا الطَّوَاعِيَةُ: فَلَيْسَتُ بِشَرْطٍ عِنْدَنَا خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ يَعْلَلْهُ كَمَا فِي الْيَمِينِ، وَكَذَا الْجِدُّ وَالْهُ - عَزَّ شَأْنُهُ - أَعْلَمُ (١).

⁽١) بدائع الصنائع (٥/ ٨١).

مسألة: سبب كراهته

قال النووي: قَالَ المَّازِرِيُّ: يَخْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ سبب النهي عن كون النذر يَصِيرُ مُلْتَزِمًا لَهُ فَيَأْتِي بِهِ تَكَلُّفًا بِغَيْرِ نَشَاطٍ، قَالَ: وَيَخْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ سَبَبُهُ كَوْنَهُ يَأْتِي بِالْقُرْبَةِ النَّوْمَهَا فِي نَذْرِهِ عَلَى صُورَةِ المُعَاوَضَةِ لِلْأَمْرِ الَّذِي طَلَبَهُ فَيَنْقُصُ أَجْرُهُ، وَشَأْنُ الْعِبَادَةِ أَنْ تَكُونَ مُتَمَحِّضَةً لله تَعَالَى.

قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ: وَيَحْتَمِلُ أَنَّ النَّهْيَ لِكَوْنِهِ قَدْ يَظُنُّ بَعْضُ الجُهَلَةِ أَنَّ النَّذْرَ يَرُدُّ الْقَدَرَ وَيَمْنَعُ مِنْ حُصُولِ الْمُقَدَّرِ فَنَهَى عَنْهُ خَوْفًا مِنْ جَاهِلٍ يَعْتَقِدُ ذَلِكَ وَسِيَاقُ الْحَدِيثِ يُؤَيِّدُ هَذَا وَالله أَعْلَمُ (١).

مسألة: من الشرك الندر لغير الله(٢)

ش: أي إنه من العبادة، فيكون صرفه لغير الله شركًا.

فإذا نذر طاعة: وجب عليه الوفاء بها وهو عبادة، وقربة إلى الله. ولهذا مدح الله الموفين به فإن نذر لمخلوق تقربًا إليه ليشفع له عند الله، ويكشف ضره ونحو ذلك: فقد أشرك في عبادة الله تعالى غيره ضرورة، كما أن من صلى لله وصلى لغيره، فقد أشرك، كذلك هذا، لقوله تعالى: ﴿يُوفُونَ بِٱلتَّذِرِ ﴿ [الإنسان: ٧] وجه الدلالة من الآية على الترجمة: أن الله تعالى مدح الموفين بالنذر، والله تعالى لا يمدح إلا على فعل واجب أو مستحب، أو ترك محرم، لا يمدح على فعل المباح المجرد، وذلك هو العبادة، فمن فعل ذلك لغير الله متقربًا إليه فقد أشرك.

قال: وقوله: ﴿ وَمَاۤ أَنفَقُتُم مِن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُهُ ۗ ﴾ [البقرة: ٢٧٠].

وجه الدلالة من الآية على الترجمة أن الله تعالى أخبر بأن ما أنفقناه من نفقة، أو نذرناه من نذر متقربين بذلك إليه أنه يعلمه، ويجازينا عليه. فدل ذلك أنه عبادة. وبالضرورة يدري كل مسلم أن من صرف شيئًا من أنواع العبادة لغير الله فقد

⁽۱) شرح صحيح مسلم (۱۱/۹۶).

⁽٢) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد الذي هو حق الله على العبيد (ص١٦٥).

أشرك.

قال ابن كثير: يخبر تعالى بأنه عالم بجميع ما يعمله العاملون من الخيرات من النفقات والمنذورات. وتضمن ذلك مجازاته على ذلك أوفر الجزاء للعاملين لذلك، ابتغاء وجهه، ورجاء موعوده. إذا علمت ذلك فهذه النذور الواقعة من عباد القبور وأشباههم لمن يعتقدون فيه نفعًا أو ضرًا فيتقرب إليه بالنذر، ليقضي حاجته أو ليشفع له. كل ذلك شرك في العبادة، وهو شبيه بها ذكر الله عن المشركين في قوله: ﴿وَجَعَلُواْ لِلّهِ مِمَّا ذَرًا مِنَ ٱلْحَرْثِ وَٱلْأَنْعَلِمِ نَصِيبًا فَقَالُواْ هَذَا لِلّهِ بِزَعْمِهِمُ وَهَذَا لِشُرَكَآبِهِمُ مَا كَانَ لِللّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَى شُركَآبِهِمُ سَآءَ مَا فَمَا كَانَ لِللّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَى شُركَآبِهِمُ أَسَاءَ مَا وَلَسْركائهم ولأوثانهم جزءًا، فها ذهبت به الريح مما سموا لله إلى جزء أوثانهم تركوه، وقالوا: الله عن هذا غني، وما ذهبت به الريح من جزء أوثانهم إلى جزء الله أخذوه.

وعباد القبور يجعلون لله جزءًا من أموالهم بالنذر والصدقة، وللأموات والطواغيت جزءًا كذلك، وقد نص غير واحد من العلماء، على أن النذر لغير الله شرك.

قال شيخ الإسلام: وأما ما نذره لغير الله كالنذر للأصنام والشمس والقمر والقبور ونحو ذلك، فهو بمنزلة أن يحلف بغير الله من المخلوقات، والحالف بالمخلوقات لا وفاء عليه ولا كفارة، وكذلك الناذر للمخلوق ليس عليه وفاء ولا كفارة، فإن كليهما شرك، والشرك ليس له حرمة، بل عليه أن يستغفر الله من هذا العقد ويقول ما قال النبي عليه عيث قال: «مَنْ حَلَفَ بِاللَّاتِ والْعُزَّى فَلْيَقُلْ لَا إِلَه إِلَّا الله».

وقال أيضًا فيمن نذر للقبور ونحوها دهنًا لتنور به ويقول: إنها تقبل النذر كها يقول بعض الضالين. فهذا النذر معصية باتفاق العلماء، لا يجوز الوفاء به، وكذلك إذا نذر مالًا من النقد أو غيره للسدنة أو المجاورين العاكفين بتلك البقعة، فإن هؤلاء السدنة فيهم شبه من السدنة التي كانت للات والعزى ومناة يأكلون ﴿أَمُولَ النَّاسِ بِٱلْبَطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ والمجاورون هناك فيهم شبه من العاكفين

الذين قال فيهم إبراهيم الخليل عينه: ﴿ مَا هَذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِي أَنتُمْ لَهَا عَكِفُونَ ﴾. والذين اجتاز بهم موسى عينه وقومه؛ قال تعالى: ﴿ وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَاءِيلَ ٱلْبَحْرَ فَأَتُواْ عَلَى قَوْمِ يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامِ لَهُمْ ﴾ [الأعراف:١٣٨]. فالنذر الأولئك السدنة والمجاورين في هذه البقاع التي الا فضل للشريعة في المجاورة فيها نذر معصية، وفيه شبه من النذر للسدنة الصلبان المجاورين عندها، أو لسدنة الأبدال التي في الهند والمجاورين عندها، ثم هذا المال إذا صرفه في جنس تلك العبادة من المشروع مثل أن يصرفه في عهارة المساجد أو للصالحين من فقراء المسلمين، يستعينون بالمال على عبادة الله كان حسنًا (١).

مسألة: أنواع الندر وكفاراتها

قال ابن قدامة يَحْمَلَتُهُ: وَجُمْلَتُهُ أَنَّ النَّذْرَ سَبْعَةُ أَقْسَام:

القسم الأول: نَذْرُ اللَّجَاجِ وَالْغَضَبِ وَهُوَ الَّذِي يُخْرِجُهُ مَخْرُجَ الْيَمِينِ، لِلْحَثِّ عَلَى فِعْلِ شَيْءٍ أَوْ الْنُع مِنْهُ، غَيْرَ قَاصِدٍ بِهِ لِلنَّذْرِ، وَلَا الْقُرْبَةِ، فَهَذَا حُكْمُهُ حُكْمُ الْيَمِينِ.

ُ **وَالْقِسْمُ الثَّانِي**: نَذْرُ طَاعَةٍ وَتُبَرَّرُ؛ مِثْلُ الَّذِي ذَكَرَ الْخِرَقِيِّ. فَهَذَا يَلْزَمُ الْوَفَاءُ بِهِ؛ لِلْآيَتَيْنِ وَالْحَبَرَيْنِ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاع:

أَحَدُهَا: الْتِزَامُ طَاعَةٍ فِي مُقَابَلَةِ نِعْمَةِ اسْتَجْلَبَهَا، أَوْ نِقْمَةٍ اسْتَدْفَعَهَا، كَقَوْلِهِ: إِنْ شَفَانِي الله، فَلِلَّهِ عَلَيَّ صَوْمُ شَهْرٍ. فَتَكُونُ الطَّاعَةُ الْمُلْتَزَمَةُ مِمَّا لَهُ أَصْلُ فِي الْوُجُوبِ الشَّرْعِ، كَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ وَالصَّدَقَةِ وَالحُبِّ، فَهَذَا يَلْزَمُ الْوَفَاءُ بِهِ، بِإِجْمَاعِ أَهْلِ الْعِلْمِ. بِالشَّرْعِ، كَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ وَالصَّدَقَةِ وَالحُبِّ، فَهَذَا يَلْزَمُ الْوَفَاءُ بِهِ، بِإِجْمَاعِ أَهْلِ الْعِلْمِ. النَّوْعُ النَّانِي: الْتِزَامُ طَاعَةٍ مِنْ غَيْر شَرْط، كَقَوْلِهِ ابْتِدَاءً: لله عَلَيَّ صَوْمُ شَهْرٍ. فَيلْزُمُهُ الْوَفَاءُ بِهِ فِي قَوْلِ أَكْثِرِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَهُو قَوْلُ أَهْلِ الْعِرَاقِ، وَظَاهِرُ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، الْوَفَاءُ بِهِ لِأَنَّ أَبَا عُمَرَ غُلَامَ ثَعْلَبِ قَالَ: النَّذُرُ عِنْدَ وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ: لَا يَلْزَمُ الْوَفَاءُ بِهِ؛ لِأَنَّ أَبَا عُمَرَ غُلَامَ ثَعْلَبِ قَالَ: النَّذُرُ عِنْدَ الْعَرْبِ وَعْدُ بِشَرْطٍ. وَلِأَنَّ مَا الْتَزَمَهُ الْآدَمِيُّ بِعِوضٍ، يَلْزَمُهُ بِالْعَقْدِ، كَالْمِيعِ وَالْمَا الْتَزَمَهُ بِغَيْرِ عَوْضٍ لَا يَلْوَمُهُ بِمُجَرَّدِ الْعَقْدِ كَالْهِبَةِ.

⁽١) انتهى بنصه من كتاب تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد الذى هو حق الله على العبيد (ص١٦٥).

النَّوْعُ الثَّالِثُ: نَذْرُ طَاعَةٍ لَا أَصْلَ لَمَا فِي الْوُجُوب، كَالِاعْتِكَافِ وَعِيَادَةِ المريض، فَيَلْزَمُ الْوَفَاءُ بِهِ؛ لِأَنَّ النَّذْرَ فَرْعٌ عَلَى الْمُشْرُوع، فَلَا يَجِبُ بِهِ مَا لَا يَجِبُ لَهُ نَظِيرٌ بِأَصْلِ الشَّرْعِ. وَلَنَا: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ الله فَلْيُطِعْهُ»(١). وَذَمَّهُ الَّذِينَ يَنْذُرُونَ وَلَا يُوَفُونَ، وَقَوْلُ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَمِنْهُم مَّنُ عَلَهَدَ ٱللَّهَ لَيِنُ ءَاتَنَنَا مِن فَضْلِهِ ـ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلصَّلِحِينَ ۞ فَلَمَّا ءَاتَنهُم مِّن فَضْلِهِ عَجِلُواْ بِهِ وَتَوَلُّواْ وَّهُم مُّعْرِضُونَ ۞ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمُ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُواْ ٱللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُواْ يَكُذِبُونَ ﴾ [التوبة: ٧٥، ٧٦].

وَقَدْ صَحَّ «أَنَّ عُمَرَ قَالَ لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ إِنِّي نَذَرْت أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي المُسْجِدِ الْحَرَام؟ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ عَلِيَةٍ: «أَوْفِ بِنَذْرِكَ» (٢). وَلِأَنَّهُ أَلْزَمَ نَفْسَهُ قُرْبَةً عَلَى وَجْهِ التَّبَرُّرِ، فَتَلْزَمُهُ، كَمَوْضِع الْإِجماع، وَكَمَا لَوْ أَلْزَمَ نَفْسَهُ أُضْحِيَّةً، أَوْ أَوْجَبَ هَدْيًا، وَكَالَّإِعْتِكَافِ، وَكَالْعُمْرَةِ، فَإِنَّهُمْ قَدْ سَلَّمُوهَا، وَلَيْسَتْ وَاجِبَةً عِنْدَهُمْ، وَمَا ذَكَرُوهُ يَبْطُلُ بِهَذَيْنِ الْأَصْلَيْنِ، وَمَا حَكَوْهُ عَنْ أَبِي عُمَرَ لَا يَصِحُّ فَإِنَّ الْعَرَبَ تُسَمِّي الْمُلْتَزَمَ نَذْرًا، وَإِنْ لَمَ يَكُنْ بِشَرْطٍ، قَالَ جَمِيلٌ: فَلَيْتَ رَجَالًا فِيكَ قَدْنَدُوا دَمِي

وَهَمُّ وا بِقَ تِلِي يَسا بُثَ سِيْنَ لَقَسوْنِي

وَالْجُعَالَةُ وَعْدٌ بِشَرْطٍ، وَلَيْسَتْ بِنَذْرٍ.

الْقَسَم الثَّالِث: النَّذْرُ الْمُبْهَمُ وَهُوَ أَنْ يَقُولَ: لله عَلَى نَذْرٌ. فَهَذَا تَجِبُ بِهِ الْكَفَّارَةُ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ ۚ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَرُوِيَ ۚ ذَٰلِكَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ عَبَّاسِ، وَجَابِرِ وَعَائِشَةَ. وَبِهِ قَالَ الْخُسَنُ، وَعَطَاءٌ، وَطَاوُسُ، وَالْقَاسِمُ، وَسَالِمٌ، وَالشَّعْبِيُّ، وَالنَّخِعِيُّ، وَعِكْرِ مَةً، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَمَالِكُ، وَالثَّوْرِيُّ، وَمُحَمَّدُ بِنُ الْحَسَنِ. وَلَا أَعْلَمُ فِيهِ مُخَالِفًا إلَّا الشَّافِعِيَّ، قَالَ لَا يَنْعَقِدُ نَذْرُهُ، وَلَا كَفَّارَةَ فِيهِ؛ لِأَنَّ مِنْ النَّذْرِ مَا لَا كَفَّارَةَ فِيهِ.

وَلَنَا، مَا رَوَى عُقْبَةُ بْنُ عَامِرِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «كَفَّارَةُ النَّذْرِ إِذَا لَمُ يُسَمِّهِ

⁽١) رواه البخاري (٦٦٩٦).

⁽٢) رواه البخاري (٢٠٤٣)، ومسلم (١٦٥٦).

كُفَّارَةُ الْيَمِينِ»(١) رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ. وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ. وَلِأَنَّهُ نَصُّ، وَهَذَا قَوْلُ مَنْ سَمَّيْنَا مِنْ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَلَا نَعْرِفُ لَهُمْ فِي عَصْرِهِمْ مُخَالِفًا، فَيَكُونُ إِجْمَاعًا.

الْقَسَم الرَّابِع: نَذْرُ المُعْصِيَةِ فَلَا يَحِلُّ الْوَفَاءُ بِهِ إِجْمَاعًا؛ وَلِأَنَّ النَّبِيَ ﷺ قَالَ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللهُ فَلَا يَعْصِهِ» (٢) وَلِأَنَّ مَعْصِيَةَ الله تَعَالَى لَا تَحِلُّ فِي حَالٍ، وَيَجِبُ عَلَى النَّاذِرِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ. رُوِيَ نَحْوُ هَذَا عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَجَابِرٍ، وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، وَسَمُرَةً بْنِ جُنْدُب.

وَبِهِ قَالَ الثَّوْرِيُّ، وَأَبُّو حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابُهُ. وَرُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا كَفَّارَةً عَلَيْهِ. وَهَذَا فِي كَفَّارَةً عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ قَالَ، فِيمَنْ نَذَرَ لَيَهْدِمَنَّ دَارَ غَيْرِهِ لَبِنَةً لَبِنَةً: لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ. وَهَذَا فِي كَفَّارَةً عَلَيْهِ. وَهَذَا فِي مَعْنَاهُ. وَرُوِيَ هَذَا عَنْ مَسْرُوقٍ، وَالشَّعْبِيِّ. وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكِ، وَالشَّافِعِيِّ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ الله ﷺ: «لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيةِ الله، وَلَا فِيهَا لَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٣٠).

⁽١) صحيح دون قوله إذا لم يسم: رواه الترمذي (١٥٢٨) حَدَّثَنَا أَحَدَ بْنُ مَنِيعِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ عَيَّاشٍ قَالَ: حَدَّثَتِي مُحُمَّدٌ، مَوْلَى المُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي كَعْبُ بْنُ عَلْقَمَةَ، عَنْ أَبِي الحَيْرِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ به.

وفي إسناده: «محمد بن يزيد بن أبى زياد الثقفى، أبو عبد الله، الفلسطينى ويقال الكوفى، مولى المغيرة بن شعبة » قال فيه أبو حاتم: مجهول. وقال الخلال: سئل أحمد عن حديثه، فقال: رجاله لا يعرفون.

وقال ابن حبان: لست أعتمد على إسناد خبره.

وقال الأزدى: ليس بالقائم، في إسناده نظر.

⁽٢) رواه البخاري (٦٦٩٦) من حديث عائشة ﷺ.

⁽٣) برقم (١٦٤١) من حديث عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ.

وَقَالَ: «لَيْسَ عَلَى الرَّجُلِ نَذْرٌ فِيهَا لَا يَمْلِكُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١٠). وَقَالَ: «لَا نَذْرَ إِلَّا مَا أَبْتُغِيَ بِهِ وَجْهُ الله » رَوَاهُ أَبُو دَاوُد. وَقَالَ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْضِيَ الله فَلَا يَعْضِهِ». وَلَمْ يَأْمُرْ بِكَفَّارَةٍ. وَلَمَّ اللهُ عَلَيْهَا اللهُ عَلَيْهِ أَنْ اللهُ عَلَيْهَا أَنْ اللهُ عَلَيْهَا أَنْ اللهُ عَلَيْهَا أَنْ أَنْحَرَهَا؟ قَالَ: «بِشْسَ مَعَ الْكُفَّارِ» فَنَجَتْ عَلَى نَاقَةٍ رَسُولِ الله عَلِيْهِ أَنْ أَنْحَرَهَا، قَالَ: «بِشْسَ اللهُ عَلَيْهَا أَنْ أَنْحَرَهَا؟ قَالَ: «بِشْسَ مَا جَزَيْتِهَا، لَا نَذْرَ فِي مَعْضِيَةِ الله، وَلَا فِيهَا لَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ » رَوَاهُ مُسْلِمُ (٢٠). وَلَمْ يَأْمُوهَا بِكَفَّارَةٍ.

وَقَالَ لِأَبِي إِسْرَائِيلَ حِينَ نَذَرَ أَنْ يَقُومَ فِي الشَّمْسِ، وَلَا يَقْعُدَ، وَلَا يَسْتَظِلَّ، وَلَا يَتَكَلَّمُ: «مُرُوهُ فَلْيَتَكَلَّمُ، وَلْيَجْلِسْ، وَلْيَسْتَظِلَّ، وَلِيُتِمَّ صَوْمَهُ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣) وَلَمْ يَتَكَلَّمُ، وَلْيَحْبَلِسْ، وَلْيَسْتَظِلَّ، وَلِيُتِمَّ صَوْمَهُ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣) وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِكَفَّارَةٍ.

لِأَنَّ النَّذْرَ الْتِزَامُ الطَّاعَةِ، وَهَذَا الْتِزَامُ مَعْصِيَةٍ، وَلِأَنَّهُ نَذْرٌ غَيْرُ مُنْعَقِدٍ، فَلَمْ يُوجِبْ شَيْئًا، كَالْيَمِينِ غَيْرِ المُنْعَقِدةِ. وَوَجْهُ الْأَوَّلِ، مَا رَوَتْ عَائِشَةُ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيَةٍ، وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ» (٤).

⁽١) البخاري (٦٠٤٧)، ومسلم (١١١) من حديث ثابت بن الضحاك عله.

⁽٢) برقم (١٦٤١) من حديث عمران ١٨٤٨.

⁽٣) برقم (٢٠٠٤) من حديثِ ابن عباس كالله

⁽٤) مُعلُّ بلفظ: «وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينِ»: رواه أبو داود (٣٢٩٠)، والترمذي (١٥٢٤)، والنسائي (٣٨٣٥، ٣٨٣٦)، وابن ماجه (٢١٢٥)، وأحمد (٢٦٠٩٨) من طريق الزهري عن أبي سلمة عن عائشة، به.

قال الترمذي وَخَلَلَهُ: هَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الزُّهْرِيَّ لَمْ يَسْمَعْ هَذَا الحَدِيثَ مِنْ أَيِ سَلَمَةً سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْهُمْ: مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، وَابْنُ أَبِي عَتِيقٍ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ سُلَمَةً، وَابْنُ أَبِي عَتِيقٍ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ. قَالَ مُحَمَّدٌ: سُلَيْهَانَ بْنِ أَرْفَمَ، عَنْ يَحْدِيمُ بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَالحَدِيثُ هُوَ هَذَا.

قال البيهقي تَخْلَلْثُهُ:. هَذَا الْحُدِيثُ لَمْ يَسْمَعْهُ الزُّهْرِيُّ مِنْ أَبِي سَلَمَةَ [السنن الكبرى (٢٠٠٥]. وقال البيهقي:... هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ أَبِي سَلَمَةَ وَإِنَّهَا سَمِعَهُ مِنْ سُلَيُهَانَ بْنِ أَرْقَمَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ [السنن الكبرى (٦١ ٢٠٠)].

قال ابن المُلقن رَجْ لِللهِ الطَّرِيقِ الثَّانِي: من حَدِيثِ الزُّهْرِيّ مُحَمَّد بن مُسلم بن شهاب، عَن أبي

سَلَمَة، عَن عَائِشَة مَرْفُوعا بِاللَّفْظِ المُذْكُور، رَوَاهُ أَحْد وَأَصْحَابِ "السَّنَن الْأَرْبَعَة" وَهُو مُنْقَطع وَإِن ذكره ابْن السكن في "صحاحه" لِأَن الزُّهْرِيّ لم يسمع هَذَا الحَدِيث من أبي سَلَمَة. كَذَا قَالَه أَبُو دَاوُد وَالتِّرْمِذِيّ وَالنَّسَائِيِّ من حَدِيث أَيُّوب بن سُلَيُهَان أَبُو دَاوُد وَالتِّرْمِذِيّ وَالنَّسَائِيِّ من حَدِيث أَيُّوب بن سُلَيُهَان ابن بِلَال، عَن حُدِيث أبي عَتيق ومُوسَى بن ابن بِلَال، عَن مُحَمَّد بن أبي عَتيق ومُوسَى بن عقبة، كِلَاهُمَا عَن ابْن شهاب عَن سُلَيُهَان بن أرقم، عَن يَحْبَى بن أبي كثير، عَن أبي سَلَمَة، عَن عَائشَة.

قَالَ أَحمد بن شبويه: قَالَ ابْن الْمُبَارِكُ فِي هَذَا الْحَدِيث: حدث أَبُو سَلْمَة فَدَلَّ عَلَى أَن الزُّهْرِيّ لم يسمعهُ من أبي سَلْمَة. وَقَالَ التِّرْمِذِيِّ: هَذَا حَدِيث غَريب. قَالَ: وَهُوَ أَصح من حَدِيث الزُّهْرِيّ، عَن أبي سَلْمَة، عَن عَائِشَة. وَقَالَ النَّسَائِيِّ: سُلَيُهان بن أَرقم مَثْرُوكِ الْحَدِيث، خَالفه غير وَاحِد من أَصْحَاب يَحْيَى فِي هَذَا الْحَدِيث، وَقَالَ الْخطابِيّ: هَذَا حَدِيث مقلوب الْإِسْنَاد.

وَقَالَ الدُّارَ قُطْنِيَّ فِي «علله»: هَذَا الحَدِيث رُوِيَ عَن الزُّهْرِيّ، عَن أَبِي سَلَمَة، عَن عَائِشَة مَرْفُوعا، وَرُوِيَ عَن الزُّهْرِيّ عَن سُلَيَهان بن أَرقم، عَن يَحْيَى وَرُوِيَ عَن الزُّهْرِيّ عَن سُلَيَهان بن أَرقم، عَن يَحْيَى ابن أَبِي كثير، عَن أَبِي سَلَمَة، عَن عَائِشَة، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيح، وَرُوِيَ عَن الزُّهْرِيّ، عَن الْقَاسِم، عَن عَائِشَة. وَقَالَ الْبَيْهَقِيّ: هَذَا حَدِيث لم يسمعهُ الزُّهْرِيّ من أَبِي سَلمَة؛ فقد جَاءَ من طَرِيق آخر عَنهُ قَالَ: (رُبَمَ) يدل عَلَى أَن الزُّهْرِيّ لم يسمعهُ من أَبِي سَلمَة؛ وَإِنَّهَا سَمعه من أَبِي سَلمَة؛ وَإِنَّهَا سَمعه من (سُليَهان بن أَرقم مَا أَنبأَنَا بِهِ شَيخنَا).

وَذَكَر بِإِسْنَادِهِ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَن سُلَيْهَان بن أَرقم، عَن يَحْيَى بن أَبِي كثير، عَن أَبِي سَلَمَة، وَهَذَا وَهُم مَن سُلَيُهَان؛ فيحيى بن أَبِي كثير إِنَّهَا رَوَاهُ عَن مُحَمَّد بن الزَّبير الْحُنْظَلِي عَن أَبِيه عَن عمرَان مَرْفُوعا كَمَا تقدم، وَرَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيِّ فِي «سنَنه» من حَدِيث غَالب بن عبيد الله الْعقيلِيِّ الجُزرِي، عَن عَطاء بن أَبِي رَبَاح، عَن عَائِشَة مَرْفُوعا: «من جعل عَلَيْهِ نذرًا فِي مَعْصِيّة، فكفارته كَفَّارَة مَن عَمانَ».

وغالب هَذَا ضَعِيف بِمرَّة، قَالَ الْأَزْدِيّ: مَتْرُوك الحَدِيث، لَا تحل الرِّوَايَة عَنهُ.

فتلخص ضعف هَذِه الطّرق بالانقطاع وَغَيره، وَعِنَ ضعفه من المُتَأَخِّرين: النَّووِيّ في «شرح المُهَذّب» فَقَالَ: هَذَا الحَدِيث رَوَاهُ الدرقطني من رِوَايَة عَائِشَة وَعمْرَان. وَضعفها فَقَالَ: وَاتفَقَ الْهُدّب، فَقَالَ: وَقَالَ فِي «الرَّوْضَة»: حَدِيث «لَا نذر فِي مَعْصِيّة وكفارته كَفَّارة يَمِين» ضَعِيف الحُفاظ عَلَى ذَلِك. وَقَالَ فِي «الرَّوْضَة»: حَدِيث «لَا نذر فِي مَعْصِيّة وكفارته كَفَّارة يَمِين» ضَعِيف باتِّفَاق المُحدثين.[البدر المنير (٩/ ٥٠٠)] وانظر التاريخ الكبير للبخاري (٤/ ٢)، والعلل للترمذي (١/ ٢٥٠).

قال الشيخ مقبل بن هادي كَثَلَقَهُ: هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتهم رجال الصحيح،

رَوَى الْجُوزَ جَانِيُّ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنِ، قَالَ سَمِعْت رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «النَّذُرُ نَذْرَانِ؛ فَمَا كَانَ مِنْ نَذْرٍ فِي طَاعَةِ الله، فَذَلِكَ لله، وَفِيهِ الْوَفَاءُ، وَمَا كَانَ مِنْ نَذْرٍ فِي طَاعَةِ الله، فَذَلِكَ لله، وَفِيهِ الْوَفَاءُ، وَمَا كَانَ مِنْ نَذْرٍ فِي مَعْصِيةِ الله، فَلَا وَفَاءَ فِيهِ، وَيُكَفِّرُهُ مَا يُكَفِّرُ الْيَمِينَ »(۱) وَهَذَا نَصُّ. وَلِأَنَّ النَّذْرَ يَمِينٌ، بِهَا رُوِي عَنْ النَّبِيِّ عَيْدٍ أَنَّهُ قَالَ: «النَّذْرُ حَلْفَةٌ » وَقَالَ النَّبِيُّ عَيْدٍ لِأُخْتِ

ولكن الإمام الترمذي رَخَلَتُهُ يقول (٥/ ١٢١) بعد ذكره: هذا حديث لا يصح لأن الزهري لم يسمع هذا الحديث من أبي سلمة قال: سمعت محمدا يقول: روى غير واحد منهم موسى بن عتبة وابن أبي عتيق عن الزهري عن سليهان بن أرقم عن يحيى بن أبي كثير عن ابي سلمة عن عائشة عن النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال محمد: والحديث هو هذاز:

حدثنا أبو إسماعيلَ واسمه محمدُ بن إسماعيلَ بن يوسفَ الترمذي حدثنا أيوبَ بن سليمانَ بن بلالٍ حدثنا أبو بكرِ بن أبي أُويْسٍ عن سُليَهُانَ بنِ بلالٍ عن موسى بن عُقْبَةَ وعبدِ الله بن أبي عَتيقِ عن الزهريِّ عن شُليمانَ بنِ أرقمَ عن يحيى بن أبي كثيرٍ عن أبي سَلَمَةَ عن عائشةَ أن النبي قال: «لا نَذْرَ في مَعصيةِ الله، وكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينِ».

قال هذا حديثٌ غريبٌ وهو أصَحُّ مِن حدَيثِ أبي صَفْوَانَ عن يونسَ. [أحاديث معلة ظاهرها الصحة (ص٤٦٤)].

(١) ضعيف جدًا: رواه النسائي (٣٨٤٥) قال: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ وَهْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةً، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الزَّبِيْرِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَجُلٍ، مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، قَالَ: صَحِبْتُ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهَّ ﷺ يَقُولُ وفي إسناده: «محمد بن الزبير التميمى» متروك، وأبوه «لين الحديث»، وفي الإسناد أيضًا رجل مبهم.

وروى ابن الجارود في المنتقى (٩٣٥) قال حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى بْنِ أَعْيَنَ، قَالَ: ثنا مُحَدَّ بْنُ مُوسَى بْنِ أَعْيَنَ، قَالَ: ثنا خَلَّابٌ، قَالَ: ثنا عَبْدُ الْكَرِيم، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ قَالَ: «النَّذُرُ نَذْرَانِ: فَهَا كَانَ للهِ فَكَفَّارَتُهُ الْوَفَاءُ، وَمَا كَانَ لِلشَّيْطَانِ فَلَا وَفَاءَ فِيهِ وَعَلَيْهِ كَفَادَةُ يُوبِينَ ».

وفي الإسناد: ١- محمد بن موسى بن أعين: ذكره ابن حبان في الثقات، وروى له البخاري، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق.

٢- خطاب بن القاسم الحراني، وثقه ابين معين، وقال أبو زرعة في رواية: منكر الحديث، يقال:
 إنه اختلط قبل موته. وفي رواية أخرى: ثقة. وقال ابو حاتم: يكتب حديث، وقال النسائي: لا علم لى به، وذكره ابن حبان في الثقات اهـ. (التهذيب).

عُقْبَةَ، لَمَا نَذَرَتْ الْمُشْيَ إِلَى بَيْتِ الله الْحُرَامِ، فَلَمْ تُطِقْهُ: «تُكَفِّرُ يَمِينَهَا»^(١) صَحِيحٌ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُد. وَفِي رِوَايَةٍ: **«وَلْتَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّام**».

قَالَ أَحْمَدُ: إِلَيْهِ أَذْهَبُ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي الَّتِي نَذَرَتْ ذَبْحَ ابْنِهَا: «كَفِّرِي يَمِينَك».

وَلَوْ حَلَفَ عَلَى فِعْلِ مَعْصِيةٍ، لَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ، فَكَذَلِكَ إِذَا نَذَرَهَا. فَأَمَّا أَحَادِيثُهُمْ، فَمَعْنَاهَا لَا وَفَاءَ بِالنَّذُرِ فِي مَعْصِيةِ الله. وَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ، وَقَدْ جَاءَ مُصَرَّحًا بِهِ هَكَذَا فَي رِوَايَةٍ مُسْلِمٍ. وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا أَيْضًا أَنَّ فِي سِيَاقِ الْحُدِيثِ: "وَلَا يَمِينَ فِي قَطِيعَةِ رَحِم» (٢). يَعْنِي لَا يَبَرُّ فِيهَا.

وَّلُوْ لَمْ يُبَيِّنُ الْكَفَّارَةَ فِي أَحَادِيثِهِمْ، فَقَدْ بَيَّنَهَا فِي أَحَادِيثِنَا فَإِنْ فَعَلَ مَا نَذَرَهُ مِنْ الْمُعْصِيَةِ، فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ. كَمَا لَوْ حَلَفَ لَيَفْعَلَنَّ مَعْصِيَةً، فَفَعَلَهَا. وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَلْزَمَهُ الْمُعْصِيَةِ، فَلَعَلَهَا. وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَلْزَمَهُ الْمُعْصِيَةِ، فَلَا المُعْصِيةِ. الْكَفَّارَةُ، وَنَهَى عَنْ فِعْلِ المُعْصِيةِ.

الْقَسَم الْخَامِس: الْمُبَاحِ مِنْ أَقْسَام النَّذْر.

الْقِسْمُ الْخَامِسُ، الْمُبَاحُ؛ كَلُبْسِ التَّوْبِ، وَرُكُوبِ الدَّابَّةِ، وَطَلَاقِ الْمُزَأَةِ عَلَى وَجْهِ مُبَاح، فَهَذَا يَتَخَيَّرُ النَّاذِرُ فِيهِ، بَيْنَ فِعْلِهِ فَيَبَرُّ بِذَلِكَ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ النَّبِيِّ عَلَيْهُ فَيَبَرُ بِذَلِكَ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ النَّبِيِّ عَلَيْهُ فَعَالَمَ مَا اللهِ عَلَيْهُ: «أَوْفِ فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهُ: «أَوْفِ فَقَالَتَ: إِنِّي نَذَرْت أَنْ أَضْرِبَ عَلَى رَأْسِكَ بِالدُّفِّ. فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهُ: «أَوْفِ

⁽۱) الحديث رواه البخاري (۲۱۳۶) عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، قَالَ: نَذَرَتْ أُخْتِي أَنْ تَمْشِيَ، إِلَى بَيْتِ الله، وَأَمَرَتْنِي أَنْ أَسْتَفْتِيَ لَمَا النَّبِيَّ عَظِيْم، فَاسْتَفْتَيْتُهُ، فَقَالَ ﷺ: «لِتَمْشِ، وَلُتَرْكَبْ»، ورواه مسلم (۱۲٤٤).

والزيادة رواها أبو داود (٣٢٩٣) وغيره من طريق يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْأَنْصَارِيُّ، أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهُّ ابْنُ زَحْرٍ، أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ، أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ اللهُّ بْنَ مَالِكٍ، أَخْبَرَهُ أَنَّ عُقْبَةَ بْنَ عَامِرٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ، سَأَلَ النَّبِيِّ عَيْلًا عَنْ أَخْتٍ لَهُ نَذَرَتْ أَنْ تَحُجَّ حَافِيَةً غَيْرُ خُتَوْرَةٍ، فَقَالَ: «مُرُوهَا فَلْتَخْتَمِرْ، وَلْتَرْكَبْ، وَلْتَرْكَبْ، وَلْتَرْكَبْ، وَفَي الإسناد عبيد الله بن زحر وثقه جماعة وضعفه يخرون وقال الحافظ: صدوق يخطئ.

وقال الذهبي: فيه اختلاف، وله مناكير.

⁽٢) رواه أبو داود (٣٢٧٣)، وأحمد (٦٧٣٢) من طريق عمرو بن شعيب؛ عن أبيه، عن جده.

بِنَذْرِك » رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (''، وَلِأَنَّهُ لَوْ حَلَفَ عَلَى فِعْلِ مُبَاحٍ بَرَّ بِفِعْلِهِ، فَكَذَلِكَ إِذَا نَذَرَهُ ؛ لِأَنَّ النَّذْرَ كَالْيَمِينِ. وَإِنْ شَاءَ تَرَكَهُ وَعَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ.

وَيَتَخَرَّجُ أَنْ لَا كَفَّارَةَ فِيهِ؛ فَإِنَّ أَصْحَابَنَا، قَالُوا فِيمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْتَكِفَ أَوْ يُصَلِّيَ فِي مَسْجِدِ مُعَيَّنِ: كَانَ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ وَيَعْتَكِفَ فِي غَيْرِهِ، وَلَا كَفَّارَةَ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِمَالِهِ كُلِّهِ، أَجْزَأَتْهُ الصَّدَقَةُ بِثُلُثِهِ بِلَا كَفَّارَةٍ. وَهَذَا مِثْلُهُ. وَقَالَ مَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ: لَا يَنْعَقِدُ نَذْرُهُ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ عَلِيْةٍ: «لَا نَذْرَ إِلَّا فِيهَا ٱبْتُغِيَ بِهِ وَجْهُ الله».

وَقَدْ رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ، قَالَ: بَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُّبُ، إِذْ هُوَ بِرَجُلِ قَائِمٍ، فَسَأَلَ عَنْهُ، فَقَالُوا: أَبُو إِسْرَائِيلَ، نَذَرَ أَنْ يَقُومَ فِي الشَّمْسِ، وَلَا يَسْتَظِلَّ، وَلَا يَتَكَلَّمَ، وَيَصُومَ. فَقَالُوا: أَبُو إِسْرَائِيلَ، نَذَرَ أَنْ يَقُومَ فِي الشَّمْسِ، وَلَا يَسْتَظِلَّ، وَلَا يَسْتَظِلَّ وَلْيَجْلِسْ، وَلْيَكَلَّمْ، وَلْيُتِمَّ صَوْمَهُ» (٢٠.

وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: نَذَرَتْ امْرَأَةٌ أَنْ تَمْشِي إِلَى بَيْتِ الله الْحُرَام، فَسُئِلَ نَبِيُّ الله عَلَيْ عَنْ مَشْبِهَا، مُرُوهَا فَلْتَرْكَبْ (٣). قَالَ التَّرْمِذِيُّ: هَذَا خَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَلَمْ يَأْمُرْ بِكَفَّارَةٍ. وَرُوِي أَنَّ النَّبِيَ عَلَيْهِ رَأَى رَجُلًا يُهَادَى بَيْنَ اثْنَيْن، فَسَأَلَ عَنْهُ، فَقَالُوا: نَذَرَ أَنْ يَحُجَّ مَاشِيًا. فَقَالَ: «إِنَّ الله لَعَنِيُّ عَنْ تَعْذِيبِ هَذَا نَفْسَهُ، فَسَأَلَ عَنْهُ، فَقَالُوا: نَذَرَ أَنْ يَحُجَّ مَاشِيًا. فَقَالَ: «إِنَّ الله لَعَنِيُّ عَنْ تَعْذِيبِ هَذَا نَفْسَهُ، مُرُوهُ فَلْيَرْكَبْ هُ مُتَّفَقُ عَلَيْهِ. وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِكَفَّارَةٍ، وَلِأَنَّهُ نَذْرٌ غَيْرُ مُوجِب لِفِعْلِ مَا نَذَرَهُ، فَلَمْ يُوجِبْ كَفَّارَةً، كَنْ رُعْ مُوجِب لِفِعْلِ مَا نَذَرَهُ، فَلَمْ يُوجِبْ كَفَّارَةً، وَلَا نَهُ مَوْ فِي الْقِسْمِ الَّذِي قَبْلُهُ.

فَأَمَّا حَدِيثُ الَّتِي نَذَرَتْ الْمُثِيَ، فَقَدْ أَمَرَ فِيهِ بِالْكَفَّارَةِ فِي حَدِيثٍ آخَر، وَرَوَى عُقْبَةُ ابْنُ عَامِرٍ، أَنَّ أُخْتَهُ نَذَرَتْ أَنْ تَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ الله الْحُرَامِ، فَسُئِلَ رَسُولُ الله ﷺ عَنْ

⁽١) رواه أبو داود (٣٣١٢) عن مُسَدَّد قال: حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ عُبَيْدٍ ٱبُو قُدَامَةَ، عَنْ عُبَيْدِ الله بْنِ الْأَخْنَسِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ امْرَأَةً.

⁽٢) رواه البخاري (٢٠٤).

⁽٣) رواه الترمذي (١٥٣٧) والحديث أصله في الصحيحين،عند البخاري (١٨٦٥) عَنْ أَنْسِ ﷺ، أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ رَأَى شَيْخًا يُهَادَى بَيْنَ ابْنَيْهِ، قَالَ: «مَا بَالُ هَذَا؟»، قَالُوا: نَذَرَ أَنْ يَمْشِيَ، قَالَ: «إِنَّ الله عَنْ تَغَذِيبِ هَذَا نَفْسَهُ لَغَنِيٌّ»، وَأَمَرَهُ أَنْ يَرْكَبَ.

وعَنْد مَسْلُم (١٦٤٢): عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى شَيْخًا يُهَادَى بَيْنَ ابْنَيْهِ، فَقَالَ: «مَا بَالُ هَذَا؟» قَالُوا: نَذَرَ أَنْ يَمْشِيَ، قَالَ: «إِنَّ اللهَ عَنْ تَعْذِيبِ هَذَا نَفْسَهُ لَغَنِيٌّ»، وَأَمَرَهُ أَنْ يَرْكَبَ.

ذَلِكَ، فَقَالَ: «مُرُوهَا فَلْتَرْكَبْ، وَلْتُكَفِّرْ عَنْ يَمِينِهَا» صَحِيحٌ، أَخْرُجَهُ أَبُو دَاوُد. وَهَذِهِ زِيَادَةٌ يَجِبُ الْأَخْدُ بِهَا، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الرَّاوِي لِلْحَدِيثِ رَوَى الْبَعْضَ وَتَرَكَ الْبَعْضَ وَيَرَكَ الْبَعْضَ أَوْ يَكُونَ النَّافِي لِلْحَدِيثِ رَوَى الْبَعْضَ وَتَرَكَ الْبَعْضَ أَوْ يَكُونَ النَّبِيُ عَلَيْهِ تَرَكَ ذِكْرَ الْكَفَّارَةِ فِي بَعْضِ الْحَدِيثِ، إحَالَةً عَلَى مَا عُلِمَ مِنْ حَدِيثِهِ فِي مَوْضِع آخَر.

وَمِنْ هَذَا الْقِسْمِ إِذَا نَذَرَ فِعْلَ مَكْرُوهِ، كَطَلَاقِ امْرَأَتِهِ، فَإِنَّهُ مَكْرُوهُ، بِدَلِيلِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَبْغَضُ اَلْحُلَالِ إِلَى الله الطَّلَاقُ». فَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَفِيَ، وَيُكَفِّرَ، فَإِنْ وَفَى بِنَذْرِهِ، فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ، وَالْخِلَافُ فِيهِ كَالَّذِي قَبْلَهُ.

الْقَسَم السَّادِس: نَذْرُ الْوَاجِبِ.

كَالصَّلَاةِ الْمُكْتُوبَةِ، فَقَالَ أَصْحَابُنَا: لَا يَنْعَقِدُ نَذْرُهُ. وَهُوَ قَوْلُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّ النَّذْرَ الْتِزَامُ، وَلَا يَصِحُّ الْتِزَامُ مَا هُوَ لَازِمْ. لَهُ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَنْعَقِدَ نَذْرُهُ مُوجِبًا كَفَّارَةَ يَمِينِ إِنْ تَرَكَهُ، كَمَا لَوْ حَلَفَ عَلَى فِعْلِهِ؛ فَإِنَّ النَّذْرَ كَالْيَمِينِ، وَقَدْ سَمَّاهُ النَّبِيُّ عَيَّا لِيَ كَفَّارَةَ يَمِينِ إِنْ تَرَكَهُ، كَمَا لَوْ حَلَفَ عَلَى فِعْلِهِ؛ فَإِنَّ النَّذْرَ كَالْيَمِينِ، وَقَدْ سَمَّاهُ النَّبِيُّ عَيَّا لِيَ يَعْمَلُهُ. يَمِينًا. وَكَذَلِكَ لَوْ نَذَرَ مَعْصِيَةً أَوْ مُبَاحًا، لَمْ يَلْزَمْهُ، وَيُكَفِّرُ إِذَا لَمْ يَفْعَلْهُ.

الْقَسَم السَّابِع: نَذْرُ الْمُسْتَحِيلِ.

كَصَوْمُ أُمْسِ، فَهَذَا لَا يَنْعَقِدُ ، وَلَا يُوجِبُ شَيْئًا لِأَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ انْعِقَادُهُ، وَلَا الْوَفَاءُ بِهِ، وَلَوْ حَلَفَ عَلَى فِعْلِهِ لَمْ تَلْزَمْهُ كَفَّارَةً ، فَالنَّذْرُ أَوْلَى، وَعَقْدُ الْبَابِ فِي صَحِيحِ اللَّذْهَبِ، أَنَّ النَّذْرَ كَالْيَمِينِ، وَمُوجَبُهُ مُوجَبُهَا، إِلَّا فِي لُزُومِ الْوَفَاءِ بِهِ، إِذَا كَانَ قُرْبَةً وَأَمْكَنَهُ فِعْلُهُ ، وَدَلِيلُ هَذَا الْأَصْلِ قَوْلُ النَّبِيِّ عَلَيْهُ لِأَخْتِ عُقْبَةً ، «لَمَّا نَذَرْت المُشْيَ فَلَمْ تُطِقْهُ وَلْتُكَفِّرْ يَمِينَهَا».

وَفِي رِوَايَةٍ: ﴿ فَلْتَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّام ﴾. قَالَ أَحْمَدُ: إِلَيْهِ أَذْهَبُ.

وَعَنْ عُقْبَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ عَيْكِمْ قَالَ: ﴿ كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ » أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٠).

وقَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ لِلَّتِي نَذَرَتْ ذَبْحَ وَلَدِهَا: كَفِّرِي يَمِينَك؛ وَلِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ أَنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ الْيَمِينِ فِي أَحَدِ أَقْسَامِهِ، وَهُوَ نَذْرُ اللَّجَاجِ، فَكَذَلِكَ سَائِرُهُ، فِي سِوَى مَا اسْتَثْنَاهُ الشَّرْعُ(٢).

⁽١) برقم (١٦٤٥).

⁽٢) المغني (١٠/٧) باختصار يسير.

بعض المسائل المجمع عليها في الندور والكفارات مسألة: وجوب الوفاء بالندر اذا كان في طاعة غير معصية

قال الخطابي تَخَلَلُهُ: وقد أجمع المسلمون على وجوب النذر إذا لم يكن معصية (١). قال البغوي تَخَلَلُهُ: وَقَدْ أَجْمَعَ المُسْلِمُونَ عَلَى وُجُوبِ الْوَفَاءِ بِالنَّذْرِ إِذَا لَمْ يَكُنْ عُصِيةً (٢).

قال ابن عبد البر تَخَلَّفُهُ: وَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ النَّذْرَ الطَّاعَةَ يَلْزَمُ صَاحِبَهُ الْوَفَاءُ بِهِ وَلَا كَفَّارَةَ فِيهِ^{٣)}.

قال النووي تَعْلَقْهُ: أَجْمَعَ المُسْلِمُونَ عَلَى صِحَّةِ النَّذْرِ وَوُجُوبِ الْوَفَاءِ بِهِ إِذَا كَانَ المُلْتَزَمُ طَاعَةً فَإِنْ نذر معصية أو مباحا كدخول السوق لم يَنْعَقِدُ نَذْرُهُ (٤).

قال الكاساني تَخَلَّلُهُ: فَحُكْمُهُ وُجُوبُ الْوَفَاءِ بِهَا سَمَّى، بِالْكِتَابِ الْعَزِيزِ وَالسُّنَّةِ وَالإجماع وَالمُعْقُولِ (٥).

مسألة: تحريم الوفاء بنذر العصية

قال ابن حزم يَختَلَثُهُ: واتفقوا أن من نذر معصية فإنه لا يجوز له الوفاء بها^(١).

قال النووي تخللله: أَجْمَعَ المُسْلِمُونَ عَلَى صِحَّةِ النَّذْرِ وَوُجُوبِ الْوَفَاءِ بِهِ إِذَا كَانَ الْمُلْتَزَمُ طَاعَةً فَإِنْ نذر معصية أو مباحا كدخول السوق لم يَنْعَقِدُ نَذْرُهُ (٧).

قال ابن قدامة وَهُلَّتُهُ: الْقَسَم الرَّابع: نَذْرُ المُعْصِيةِ فَلَا يَحِلُّ الْوَفَاءُ بِهِ إِجْمَاعًا (٨).

⁽١) معالم السنن (٤/ ٥٣).

⁽٢) شرح السنة (١٠/ ٢٣) نقله عن الخطابي مؤيدا له.

⁽٣) الاستذكار (٥/ ١٧٩).

⁽٤) شرح صحيح مسلم (١١/٩٦).

⁽٥) بدائع الصنائع (٥/ ٩٠).

⁽٦) مراتب الإجماع (ص١٦١).

⁽٧) شرح صحيح مسلم (١١/ ٩٦).

⁽۸) المغنى (۱۰/۷).

قال ابن قدامة كَتِلله: وَالْقِسْمُ الثَّانِي، نَذْرُ طَاعَةٍ وَتُبَرَّرُ؛ مِثْلُ الَّذِي ذَكَرَ الْخِرَقِيِّ. فَهَذَا يَلْزَمُ الْوَفَاءُ بِهِ؛ لِلْآيَتَيْنِ وَالْخَبَرَيْنِ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ: أَحَدُهَا: الْتِزَامُ طَاعَةٍ فِي مُقَابِلَةِ نِعْمَةٍ اسْتَجْلَبَهَا، أَوْ نِقْمَةٍ اسْتَدْفَعَهَا، كَقَوْلِهِ: إِنْ شَفَانِي الله، فَلِلَّهِ عَلَيَّ صَوْمُ شُهْرٍ. فَتَكُونُ الطَّاعَةُ المُلْتَزَمَةُ مِمَّا لَهُ أَصْلُ فِي الْوُجُوبِ بِالشَّرْعِ، كَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ وَالصَّلَاةِ وَالصَّلَاةِ وَالصَّدَقَةِ وَالْحَجِّ، فَهَذَا يَلْزَمُ الْوَفَاءُ بِهِ، بِإِجْمَاعَ أَهْلِ الْعِلْمِ (١).

قال ابن قدامة تَخلَلته: الْأَصْلُ فِي النَّذْرِ الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ، وَالإجماع.

أَمَّا الْكِتَابُ فَقَوْلُ الله تَعَالَى: ﴿ يُوفُونَ بِٱلنَّذُرِ ﴾ [الإنسان:٧] وَقَالَ: ﴿ وَلْيُوفُواْ لَنُدُورَهُمْ ﴾ [الحج: ٢٩].

وَأَمَّا السُّنَّةُ فَرَوَتْ عَائِشَةُ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ الله فَلْيُطِعْهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِي الله فَلَا يَعْصِهِ».

وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «خَيْرُكُمْ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ عَيْرِيءُ قَوْمٌ يَنْذُرُونَ وَلَا يَفُونَ، وَيَخُونُونَ وَلَا يُؤْتَمَنُونَ، وَيَشْهَدُونَ وَلَا يُشْهَدُونَ وَلَا يُشْهَدُونَ وَلَا يُشْهَدُونَ وَلَا يُشْهَدُونَ، وَيَشْهَدُونَ وَلَا يُشْهَدُونَ، وَيَظْهَرُ فِيهِمْ السِّمَنُ» رَوَاهُمَا الْبُخَارِيُّ.

وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى صِحَّةِ النَّذْرِفِي الْجُمْلَةِ، وَلُزُومِ الْوَفَاءِ بِهِ(٢).

مسائل أخرى مجمعٌ عليها في باب النذر

١- قال ابن المنذر تخلفه: وأجمعوا أن كل من قال: إن شفى الله عليلي، أو قدم غائبي، أو ما أشبه ذلك، فعلى من الصوم كذا، ومن الصلاة كذا، فكان ما قال، أن عليه الوفاء بنذره (٣).

٢- قال ابن حزم كَنْشَهُ: واتفقوا أن من نذر من الرجال الأحرار العقلاء البالغين غير السكارى - لله ركا - نذرًا من صلاة في وقت تجوز فيه الصلاة أو صدقة مما يملك مما يبقى لنفسه وعياله بعد ذلك ثلثيه أو عمرة أو حج أو صيام جائز، أو

⁽١) المغنى (١٠/٧).

⁽۲) المغني (۲/۱۰).

⁽٣) الإجماع (٧٧٧).

اعتكاف جائز أو عتق رقبة يملكها حين نذره بعينها أو أعتق شخص معين كل ذلك على سبيل الشكر لله على إن كان كذا وكذا لشيء ذكره ليست فيه معصية لله على فكان ذلك: أنه يلزمه ما نذر ما لم يكن الشيء الذي نذر الصدقة به أو الرقبة التي نذر عتقها خرجت عن ملكه قبل أن يكون ذلك الشيء، وما لم يكن مريضًا أو تجاوز ما نذر ثلثه (۱).

٣- قال ابن حزم كَالله: واتفقوا أن من نذر عمن ذكرنا أن يهدي بدنة إلى مكة إن كان أمر كذا فكان أنه يهدي بدنة (٢).

٤- قال ابن عبد البر تَعْلَشُهُ: قَالَ مَالِكُ الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي نَذْرِ الْمُوْأَةِ إِنَّهُ جَائِزٌ بِغَيْرِ إِذَنِ زَوْجِهَا كَوْبُ عَلَيْهَا ذَلِكَ وَيَثْبُتُ إِذَا كَانَ ذَلِكَ فِي جَسَدِهَا وَكَانَ ذَلِكَ لَا يَضُرُّ بِزَوْجِهَا وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ عَلَيْهَا حَتَّى تَقْضِيَهُ (٣).
 وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ يَضُرُّ بِزَوْجِهَا فَلَهُ مَنْعُهَا مِنْهُ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَيْهَا حَتَّى تَقْضِيَهُ (٣).

٥- قال ابن عبد البر: هَذَا إَذَا كَانَ عَلَى حَسَبِ مَا ذَكَرَهُ مَالِكٌ مِنْ أَنَّ نَذْرَهَا لَا يَضُرُّ بِزَوْجِهَا كَانَ عَلَيْهَا الْوَفَاءُ بِهِ لَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فَإِنَّ حَالَ زَوْجُهَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعُلَمَاءِ فَإِنَّ حَالَ زَوْجُهَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْوَفَاءِ بِنَذْرِهَا ذَلِكَ كَانَ عَلَيْهَا قَضَاؤُهُ بِإِجْمَاع أَيْضًا إَذَا كَانَ غَيْرَ مُؤَقَّتٍ (١٠).

٦- قال ابن عبد البر تَخْلَلْهُ: وَلَا خِلَافَ بَيْنُ الْعُلَمَاءِ فِي جَوَازِ صَدَقَةِ الْحَيِّ عَنِ النَّيِّتِ نَذْرًا أَوْ غَيْرَ نَذْرٍ (٥).

٧- قال ابن القطان تَخلَثُهُ: إذا نذر الرجل أن يهدي بدنة وجب عليه الوفاء بذلك ولا يجزيه إلا الثني باتفاق الجميع (٦).

* 8888

⁽١) مراتب الإجماع (ص١٦٠).

⁽٢) مراتب الإجماع (ص١٦٠).

⁽٣) الاستذكار (٥/ ١٩٥).

⁽٤) الاستذكار (٥/ ١٩٩).

⁽٥) الاستذكار (٥/ ١٦٥).

⁽٦) الإقناع (٢/ ٤٨) وعزاه لكتاب الموضح.

قال الله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ آمْرَأَتُ عِمْرَنَ رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلُ مِنِّيَ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ [آل عمران:٣٥]

قال الجصاص يَخْتَلُهُ: وقولها: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ إذَا أَرَادَتْ نُحْلَصًا لِلْعِبَادَةِ أَنَّهَا تُنْشِئُهُ عَلَى ذَٰلِكَ وَتُشْغَلُهُ بِهَا دُونَ غَيْرِهَا، وَإِذَا أَرَادَتْ بِهِ أَنَّهَا تَجْعَلُهُ خَادِمًا لِلْبِيعَةِ أَوْ عَتِيقًا لِطَاعَةِ الله تَعَالَى فَإِنَّ مَعَانِيَ جَمِيعَ ذَلِكَ مُتَقَارِبَةٌ كَأَنَ نَذْرًا مِنْ قِبَلِهَا نَذَرَتْهُ لله تعالى بقولها: نذرت ثُمَّ قَالَتْ: ﴿فَتَقَبَّلْ مِنِّيَّ ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ وَالنَّذْرُ فِي مِثْلَ ذَلِكَ صَحِيحٌ فِي شَرِيعَتِنَا أَيْضًا بِأَنْ يَنْذِرَ الْإِنْسَانُ أَنْ يُنَشِّئَ ابْنَهُ الصَّغِيرَ عَلَى عِبَادَةِ اللهَ وَطَاعَتِهِ، وَأَنْ لَا يَشْغَلَهُ بِغَيْرِهِمَا، وَأَنْ يُعَلِّمَهُ الْقُرْآنَ وَالْفِقْهَ وَعُلُومَ الدِّينَ وَجَمِيعُ ذَلِكَ نُذُورٌ صَحِيحَةٌ؛ لِأَنَّ فِي َّذَلِكَ قُرْبَةً إِلَى الله تَعَالَى وَقَوْلُمَا: ﴿نَذَرْثُ لَكَ﴾ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَقْتَضِي الْإِيجَابَ، وَأَنَّ مَنْ نَذَرَ لله تَعَالَى قُرْبَةً يَلْزَمُهُ الْوَفَاءُ بَهَا، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ النُّذُورَ تَتَعَلَّقُ عَلَى الْأَخْطَارِ وَعَلَى أَوْقَاتٍ مُسْتَقْبَلَةٍ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّ قَوْلَمَا: ﴿نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ أَرَادَبُ بِهِ بَعْدَ الْوِلَادَةِ وَبُلُوغِ الْوَقْتِ الَّذِي يَجُوزُ فِي مِثْلِهِ أَنْ يَخْلُصَ لِعِبَادَةِ الله تَعَالَى، وَيَدُلُّ أَيْضًا عَلَى جَوَازِ النَّذْرِ بِالْمُجْهُولِ؛ لأنها نَذِرتُه وهي لا تدري ذكرا أمْ أُنْثَى، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ لِلْأُمِّ ضَرْبًا مِنْ الْوِلَايَةِ عَلَى الْوَلَدِ فِي تَأْدِيبِهِ وَتَعْلِيمِهِ وَإِمْسَاكِهِ وَتَرْبِيَتِهِ لَوْ لَا أَنَّهَا تَمْلِكُ ذَلِكَ لَمَا نَذَرَتْهُ فِي وَلَدِهَا، وَيَدُلُّ - أَيْضًا -عَلَى أَنَّ لِلْأُمُّ تَسْمِيَةً وَلَدِهَا وَتَكُونُ تَسْمِيةً صَحِيحَةً وَإِنْ لَمْ يُسَمِّهِ الْأَبُ؛ لِأَنَّهَا قَالَتْ: ﴿ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ ﴾ وَأَثْبَتَ الله تَعَالَى لَوَلَدِهَا هَذَا الْإِسْمَ وقَوْله تعالى: ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ ﴾ الْمَرَادُ بِهِ وَالله أَعْلَمُ رَضِيَهَا لِلْعِبَادَةِ فِي النَّذْرِ الَّذِي نَذَرَتْهُ بِالْإِخْلَاصِ لِلْعِبَادَةِ فِي بَيْتِ الْمُقْدِسِ، وَلَمْ يَقْبُلْ قَبْلَهَا أُنْثَى فِي هَذَا المُعْنَى (١).

قلت: وقد تقدم أحكام النذور وكفاراتها عند قوله تعالى: ﴿وَمَاۤ أَنفَقُتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذَرْتُم مِّن نَّذَرْتُم مِّن نَّذَرِ ثَامِ أَن اللَّهَ يَعْلَمُهُ وَمَا لِلظَّلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴾ [القرة: ٢٧٠].

⁽١) أحكام القرآن (٢/ ٢٩١).

قال الله تعالى: ﴿فَكُلِي وَٱشۡرَبِي وَقَرِّى عَيْنَاۖ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلۡبَشَرِ أَحَدَا فَقُولِيّ إِنِّى نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾[مرء:٢٦]

تقدم أحكام النذور والكفارات عند قول الله تعالى: ﴿وَمَاۤ أَنفَقُتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذرُتُم مِّن نَّذُرِ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُهُ ۗ وَمَا لِلظَّلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴾ [البقرة: ٢٧٠].

قَالَ الله تعالى: ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَتَهُمْ وَلْيُوفُواْ نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾ [الحج: ٢٩]

قال القرطبي تَخَلَّقُهُ: ﴿ وَلَيُوفُواْ نُذُورَهُمْ ﴾ أُمِرُوا بِوَفَاءِ النَّذْرِ مُطْلَقًا إِلَّا مَا كَانَ مَعْصِيَةِ الله »، وَقَوْلُهُ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ الله فَلْيُطِعْهُ وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يُعْصِيَهُ فَلَا يَعْصِهِ » (١).

قلت: وتقدم أحكام النذر عند قوله تعالى: ﴿وَمَاۤ أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذُرِ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُهُ ۗ وَمَا لِلظَّلِمِينَ مِنْ أَنصَارِ﴾ [البقرة:٢٧٠].

قال الله تعالى: ﴿يُوفُونَ بِٱلنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمَا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا﴾[الإنسان:٧]

🗐 وفيها مسائل:

مسألة: تأويل الآية

قال الشيخ السعدي تَعَلَّقُهُ: ﴿ يُوفُونَ بِٱلنَّذُرِ ﴾ أي: بها ألزموا به أنفسهم لله من النذور والمعاهدات، وإذا كانوا يوفون بالنذر، وهو لم يجب عليهم، إلا بإيجابهم على أنفسهم، كان فعلهم وقيامهم بالفروض الأصلية، من باب أولى وأحرى (٢).

مسألة: لزوم الوفاء بالنذر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَ اللَّهِ عَالَ: قَالَ النَّبِيُ عَلَيْهُ: «لاَ يَأْتِي ابْنَ آدَمَ النَّذْرُ بِشَيْءٍ لَمْ يَكُنْ قُدِّرَ لَهُ، فَيَسْتَخْرِجُ الله بِهِ مِنَ البَخِيلِ، فَيُؤْتِي عَلَيْهِ مَا لَهُ، وَلَكِنْ يُلْقِيهِ النَّذْرُ إِلَى القَدَرِ قَدْ قُدَّرَ لَهُ، فَيَسْتَخْرِجُ الله بِهِ مِنَ البَخِيلِ، فَيُؤْتِي عَلَيْهِ مَا

⁽١) الجامع لأحكام القرآن (١٢/٥٠).

⁽٢) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ص٩٠١).

لَمْ يَكُنْ يُؤْتِي عَلَيْهِ مِنْ قَبْلُ».

مسألة: إثم مَنْ لاَ يَفِي بِالنَّذُر(١)

عن عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ قَالَ: «خَيْرُكُمْ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ – قَالَ عِمْرَانُ: لاَ أَدْرِي: ذَكَرَ ثِنْتَيْنِ أَوْ ثَلاَثًا بَعْدَ قَرْنِهِ – ثُمَّ يَجِيءُ قَوْمٌ، يَنْذِرُونَ وَلاَ يَشُونَ، وَيَظُهَرُ فِيهِمُ يَنْذِرُونَ وَلاَ يَشُونَ، وَيَظُهَرُ فِيهِمُ السِّمَنُ »(٢).

قال النووي تَعَلَّلُهُ: فِيهِ وُجُوبُ الْوَفَاءِ بِالنَّذْرِ وَهُوَ وَاجِبٌ بِلَا خِلَافٍ وَإِنْ كَانَ الْبَدَاءُ النَّذْرِ مَنْهِيًّا عَنْهُ كَمَا سَبَقَ فِي بَابِهِ (٣).

قلت: وتقدم عند قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنفَقُتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذُرِ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُهُۥ وَمَا لِلظَّلِمِينَ مِنْ أَنصَارِ﴾ [البقرة:٢٧٠].

أحكام النذور والكفارات - ولله الحمد.

* BBBB #

⁽١) تبويب الإمام البخاري في الصحيح.

⁽٢) رواه البخاري (٦٦٩٥)، ومسلم (٢٥٣٥).

⁽٣) شرح صحيح مسلم (١٦/ ٨٨).





قال الله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴾ [الساء: ٢٥] وقول الله تعالى: ﴿يَكُولُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا فَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴾ [الساء: ٢٥] وقول الله تعالى: ﴿ يَكُولُونَ عَن سَبِيلِ ٱللّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ اللّهُ وَيُ فَيُضِلّكُ عَن سَبِيلِ ٱللّهِ أَن ٱلّذِينَ يَضِلُونَ عَن سَبِيلِ ٱللّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُواْ يَوْمُ ٱلحِيسَابِ ﴾ [ص: ٢٦] وقول الله تعالى: ﴿ وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ بِمَا نَسُواْ يَوْمُ ٱلحِيسَابِ ﴾ [ص: ٢٦] وقول الله تعالى: ﴿ وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم إِذَا فَرِيقُ اللّهُ ﴾ [المائدة: ٤٤]، وقوله: ﴿ وَإِذَا دُعُواْ إِلَى ٱللّهِ وَرَسُولِهِ عِلَيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقُ وَلَيُولِهِ عَلَيْهُمْ إِذَا فَرِيقُ ﴾ [النور: ٤٨]

🗐 قلت: فیه مسائل:

🕸 منها: مشروعية القضاء:

عَنْ عَمْرِو بْنِ العَاصِ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «إِذَا حَكَمَ الحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَضُابَ فَلَهُ أَجْرٌ» (١). متفق عليه.

قال ابن قدامة: وأجمع المسلمون على مشروعية نصب القضاء، والحكم بين الناس^(۲).

القضاء لغة: 🕸 تعريف القضاء لغة:

قال ابن منظور: القضاء: الحكم، وأصله قضاي؛ لأنه من قضيت، إلا أن الياء لما جاءت بعد الألف همزت؛ قال ابن بري: صوابه بعد الألف الزائدة طرفا همزت،

⁽۱) أخرجه البخاري (۷۳۵۲)، ومسلم (۱۷۱٦)، وأبو داود (۳۵۷٤)، والنسائي في «الكبرى» (۹۲۰)، وأحمد (۱۹۸/٤)، وابن ماجه (۲۳۱٤).

⁽۲) المغني (۱۰/ ۳۲).

والجمع الأقضية، والقضية مثله، والجمع القضايا على فعالى وأصله فعائل. وقضى عليه يقضي قضاء وقضية، الأخيرة مصدر كالأولى، والاسم القضية فقط؛ قال أبو بكر: قال أهل الحجاز: القاضي معناه في اللغة: القاطع للأمور المحكم لها(١).

قال في الصحاح: القضاءُ: الحكم، وأصله قضايٌ لأنه من قضيت، إلا أن الياء لما جاءت بعد الألف همزت. والجمع الاقضية. والقضية مثله، والجمع القضايا على فعالى، وأصله فعائل. وقضى، أي حَكَمَ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَا تَعْبُدُوۤاْ إِلَّا فِعالَى، وأصله فعائل. وقضى، أي حَكَمَ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّا إِلَاسِهِ: ٢٣] وقد يكون بمعنى الفراغ تقول: قضيت حاجتي، وضربه فقضى عليه أي قاتل (٢).

🕸 تعريفه شرعًا:

قال بدر الدين العينى: وفي الشرع يراد به الإلزام، وفصل الخصومات وقطع المنازعات، وسمي حكم لما فيه من منع الظالم عن المظلوم، وأصله قضاي؛ لأنه من قضيت، إلا أن الياء لما جاءت بعد الألف همزت، كرداء أصله رداي. ولما كان وضع القضاء لفصل الخصومات، وتنفيذ الأحكام، وأكثر الخصومات يقع في البياعات والديون، ذكر بعدها كتاب القضاء لمساس الحاجة إلى القضاء ".

قال المرداوي: والمراد به في الشرع: الإلزام. وولاية القضاء رتبة دينية ونصبة شرعية (٤٠).

⁽١) لسان العرب (١٨٦/١٥).

⁽٢) الصحاح (٦/ ٢٤٦٣).

⁽٣) البناية شرح الهداية (٩/٣).

⁽٤) حاشية العدوي (٢/ ٣٣٨).

حكم القضاء

🗐 اختلف أهل العلم في حكم القضاء على ثلاثة أقوال:

🕸 القول الأول: فرض.

وبه قالت الأحناف.

قال الكاساني: فنصب القاضي فرض؛ لأنه ينصب لإقامة أمر مفروض، وهو القضاء قال الله ﷺ: ﴿يَكَاوُودُ إِنَّا جَعَلَنَكَ خَلِيفَةً فِي ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِ ﴾[س:٢٦]، وقال تبارك وتعالى لنبينا المكرم عليه أفضل الصلاة والسلام: ﴿فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ ٱللَّهُ ﴾[الله:٤٨](١).

القول الثاني: فرض كفاية.

قالت به المالكية والشافعية والحنابلة في الرواية الصحيحة عندهم.

وإليك أقوالهم بالتفصيل:

كرقول المالكية:

قال علي بن أحمد بن مكرم الصعيدي العدوي: والقضاء من فروض الكفاية لما فيه من مصالح العباد^(٢).

كرقول الشافعية:

قال النووي: القضاء والإمامة فرض كفاية بالإجماع، فإن قام به من يصلح، سقط الفرض عن الباقين، وإن امتنع الجميع، أثموا^(٣).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: والقضاء من فروض الكفايات؛ لأن أمر الناس لا يستقيم بدونه، فكان واجبا عليهم، كالجهاد والإمامة. قال أحمد: لا بد للناس من حاكم، أتذهب

⁽١) بدائع الصنائع (٧/٢).

⁽٢) الإنصاف (١١/ ١٥٣).

⁽٣) روضة الطالبين وعمدة المفتين (١١/ ٩٢).

حقوق الناس(١).

قال المرداوي: قوله: (وهو فرض كفاية). هذا المذهب. جزم به في «المغني»، و«الشرح»، و«النظم»، و«الوجيز»، و«المنور»، و«المنتخب»، و«تذكرة ابن عبدوس» وغيرهم. وقدمه في «المحرر»، و«الرعايتين»، و«الحاوي الصغير»، و«الفروع»، وغيرهم. وصححه في المذهب(٢).

قال المرداوي: قوله (ويجب على من يصلح له إذا طلب ولم يوجد غيره ممن يوثق به: الدخول فيه). يعني على القول بأنه فرض كفاية. ومراده: إذا لم يشغله عما هو أهم منه. وهذا المذهب. وعليه جماهير الأصحاب (٣).

قال الزركشي: والقضاء من فروض الكفايات، لأن أمر الناس لا يستقيم بدونه، فكان واجباً كالجهاد و الإمامة (٤).

القول الثالث:

قال المرداوي: وعنه: سنة. نصره القاضي، وأصحابه. وقدمه ناظم المفردات. وهو منها (ه).

والراجح - والله أعلم - أنه فرض كفايه إذا قام به البعض سقط عن الآخرين. مسألة: في بيان من يصلح للقضاء

ولا يولى قاض حتى يكون بالغا عاقلا مسلمًا حرا عدلا عالمًا فقيها ورعا.

🗐 ويشترط في القاضي ثلاثة شروط:

أحدها: الكيال، وهو نوعان؛ كيال الأحكام، وكيال الخلقة، أما كيال الأحكام

⁽۱) المغنى (۱۰/ ۳۲).

⁽٢) الإنصاف (١١/ ١٥٣).

⁽٣) المصدر السابق.

⁽٤) شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٣/ ٣٦٥).

⁽٥) الإنصاف (١١/ ١٥٣).

فيعتبر في أربعة أشياء؛ أن يكون مسلما بالغا عاقلا حرا ذكرا.

فلا يكون قاضيا غير المسلم البالغ العاقل الحر الذكر.

الله والله أقوال أهل العلم في ذلك:

كرقول الأحناف:

قال الكاساني: وأما بيان من يصلح للقضاء فنقول: الصلاحية للقضاء لها شرائط (منها): العقل، (ومنها) البلوغ، (ومنها): الإسلام (١٠).

كرقول المالكية:

قال ابن جزي الكلبي الغرناطي: شروط وجوبه ستة الإسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورية والاستطالة بالبدن والمال فإن صدم العدو المسلمين وجب على العبد والمرأة...(٢).

قال على الصعيدي العدوي: وله شروط صحة لا ينعقد إلا بها، وهي: الإسلام، والعقل، والحرية، والذكورية، والبلوغ، والعدالة، والفطنة، والاجتهاد، فلا تصح ولاية مقلد مع وجود مجتهد^(٣).

كرقول الشافعية:

قال النووي: فلا يصح تولية فاسق ولا كافر ولو على الكفار قال الماوردي وما جرت به عادة الولادة من نصب حاكم بين أهلا الذمة فهو تقليد رئاسة وزعامة لا تقليد حكم وقضاء ولا يلزمهم حكمه بالزامه بل بالتزامهم (1).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: ولا يولى قاض حتى يكون بالغا عاقلا مسلم حرا عدلا عالما فقيها

⁽١) بدائع الصنائع (٧/٢). للأحناف في كون القاضي ذكرا قول آخر سنتعرض إليه - إن شاء الله.

⁽٢) القوانين الفقهية (١/ ٩٧).

⁽٣) حاشية العدوي (٢/ ٣٣٩).

⁽٤) روضة الطالبين وعمدة المفتين (١١/ ٩٧).

ورعا^(۱).

وقال الزركشي: ولا يولي قاض حتى يكون بالغاً عاقلاً، مسلماً حراً عدلاً، عالماً فقيهاً ورعاً (٢٠٠٠).

وأما الذكورية فقالت بها المالكية والشافعية والحنابلة.

وقال أبو حنيفة: يجوز أن تكون قاضية في غير الحدود فقط؛ لأنه يجوز أن تكون شاهدة.

وحكي عن ابن جرير أنه لا تشترط الذكورية؛ لأن المرأة يجوز أن تكون مفتية، فيجوز أن تكون قاضية.

قال ابن قدامة كَنَهُ: ولنا قول النبي عَلَيْهُ: «ما أفلح قوم ولوا أمرهم امرأة» (٣) ولأن القاضي يحضر محافل الخصوم والرجال، ويحتاج فيه إلى كمال الرأي وتمام العقل والفطنة، والمرأة ناقصة العقل، قليلة الرأي، ليست أهلا للحضور في محافل الرجال، ولا تقبل شهادتها، ولو كان معها ألف امرأة مثلها، ما لم يكن معهن رجل، وقد نبه الله تعالى على ضلالهن ونسيانهن بقوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَنهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحُدَنهُمَا اللهُ تعالى على ضلالهن ونسيانهن بقوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَنهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحُدَنهُمَا اللهُ تعالى على ضلالهن ونسيانهن بقوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَنهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحُدَنهُمَا اللهُ تعالى على ضلالهن ونسيانهن بقوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَنهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَنهُمَا اللهُ يَكُلُ عَلَى فَلا مَن بعدهم، امرأة قضاء ولا ولاية بلد، فيما بلغنا، ولو جاز ذلك لم يخل منه جميع الزمان غالبا(٤).

⁽۱) المغنى (۱۰/ ۹۲).

⁽٢) شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٣/ ٣٦٥).

⁽٣) أخرجه البخاري (٧٠٩٥، ٤٤٢٥)، والترمذي (٢٢٦٢)، والنسائي (٥٣٨٨) من حديث عَنْ أَيِ بَكْرَةَ، قَالَ: لَقَدْ نَفَعنِي الله بِكَلِمَةٍ سَمِعْتُهَا مِنْ رَسُولِ الله ﷺ أَيَّامَ الجَمَلِ، بَعْدَ مَا كِدْتُ أَنْ أَخْقَ بِأَصْحَابِ الجَمَلِ فَأُقاتِلَ مَعَهُمْ، قَالَ: لَمَّا بَلَغَ رَسُولَ الله ﷺ أَنَّ أَهْلَ فَارِسَ، قَدْ مَلَّكُوا عَلَيْهِمْ بِنْتَ كِسْرَى، قَالَ: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلُوا أَمْرَهُمُ المُرَأَةَ».

⁽٤) المغني (١٠/ ٩٢).

🕏 وإليك أقوال الجمهور القائلين بعدم جواز تولي المرأة القضاء:

كرقول المالكية:

قال ابن جزي الكلبي الغرناطي: شروط وجوبه ستة الإسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورية والاستطالة بالبدن والمال، فإن صدم العدو المسلمين وجب على العبد والمرأة (١٠).

قال على الصعيدي العدوي: وله شروط صحة لا ينعقد إلا بها، وهي: الإسلام، والعقل، والحرية، والذكورية، والبلوغ، والعدالة، والفطنة، والاجتهاد فلا تصح ولاية مقلد مع وجود مجتهد (٢).

كرقول الشافعية:

قال النووي: صفات القاضي والمفتي وفيها فصلان: الأول: في صفات القاضي وله ثمانية شروط أحدها: الحرية، والثاني:الذكورة (٣).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: يشترط في القاضي ثلاثة شروط: أحدها: الكهال، وهو نوعان: كهال الأحكام، وكهال الخلقة، أما كهال الأحكام فيعتبر في أربعة أشياء: أن يكون بالغا، عاقلا، حرا، ذكرا^(٤).

قال الزركشي: ولا يولي قاض حتى يكون بالغاً عاقلاً، مسلماً حراً عدلاً، عالماً فقيهاً ورعاً ().

كرواليك قول الأحناف:

قال الكاساني: وأما بيان من يصلح للقضاء فنقول: الصلاحية للقضاء لها شرائط

- (١) القوانين الفقهية (١/ ٩٧).
- (٢) حاشية العدوى (٢/ ٣٣٩).
- (٣) روضة الطالبين (٨/ ٨٢ ٨٤).
 - (٤) المغنى (١٠/ ٩٢).
- (٥) شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٣/ ٣٦٥).

(منها): العقل، (ومنها) البلوغ، (ومنها): الإسلام، (ومنها): الحرية، (ومنها): البصر (ومنها): النطق، (ومنها): السلامة عن حد القذف؛ لما قلنا في الشهادة، فلا يجوز تقليد المجنون والصبي، والكافر والعبد، والأعمى والأخرس، والمحدود في القذف؛ لأن القضاء من باب الولاية، بل هو أعظم الولايات، وهؤلاء ليست لهم أهلية أدنى الولايات – وهي الشهادة – فلئلا يكون لهم أهلية أعلاها أولى، وأما الذكورة فليست من شرط جواز التقليد في الجملة؛ لأن المرأة من أهل الشهادات في الجملة، إلا أنها لا تقضي بالحدود والقصاص؛ لأنه لا شهادة لها في ذلك، وأهلية القضاء تدور مع أهلية الشهادة (۱).

قال في الفتاوى الهندية: وَلَوْ أَنَّ امْرَأَةً اسْتُقْضِيَتْ جَازَ قَضَاؤُهَا فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا الْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ، ثُمَّ رُفِعَ قَضَاؤُهَا إِلَى قَاضِ آخَرَ فَأَمْضَاهُ نَفَذَ إِمْضَاقُهُ وَفِي «الْخَانِيَّةِ» وَلَا يَكُونُ لِغَيْرِهِ أَنْ يُبْطِلَهُ ذَكَرَه الشَّيْخُ الْإِمَامُ فَخُرُ^(٢).

قال أبو المعالى برهان الدين: ولو أن امرأة استقضت جاز قضاؤها في كل شيء، إلا الحدود والقصاص؛ لأنها تصلح شاهدة فيها عدا الحدود والقصاص، فتصلح قاضية فيها، ولا تصلح شاهدة في الحدود والقصاص، فلا تصلح قاضية فيها، فإن قضت في الحدود والقصاص، ثم رفع قضاؤها إلى قاض آخر، فأمضاه نفذ قضاؤها؛ لأن في أهليتها للشهادة اشتباه الدليل (٣).

العلم: ﴿ وَإِلَيْكُ أَقُوالَ أَهِلَ العلم:

كرقول الأحناف:

قال السرخسي: ولايولي القضاء أعمى ولا محدود في قذف(١).

⁽١) بدائع الصنائع (٧/٢).

⁽٢) الفتاوي الهندية (٣/ ٣٦١).

⁽٣) المحيط البرهاني في الفقه النعماني (٨/ ٧٨).

⁽٤) الميسوط (١٦/ ١٠٩).

قال الكساني: وأما بيان من يصلح للقضاء فنقول: الصلاحية للقضاء لها شرائط (منها): العقل، (ومنها) البلوغ، (ومنها): الإسلام، (ومنها): الحرية، (ومنها): البصر (ومنها): النطق، (ومنها): السلامة عن حد القذف؛ لما قلنا في الشهادة، فلا يجوز تقليد المجنون والصبي، والكافر والعبد، والأعمى والأخرس (١).

كرقول المالكية:

قال ابن رشد: ولا خلاف في مذهب مالك أن السمع والبصر والكلام مشترطة في استمرار ولايته وليس شرطا في جواز ولايته، وذلك أن من صفات القاضي في المذهب ما هي شرط في الجواز، فهذا إذا ولي عزل وفسخ جميع ما حكم به (٢).

كرقول الشافعية:

قال النووي: الشرط الرابع: البصر فلا يصح تولية أعمى وفي جمع الجوامع للروياني وجه أنه يجوز، والصحيح الأول وبه قطع الجمهور؛ لأنه لا يعرف الخصوم والشهود^(٣).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: متكلما سميعا بصيرا لأن الأخرس لا يمكنه النطق بالحكم ولا يفهم جميع الناس إشارته والأصم لا يسمع قول الخصمين والأعمى لا يعرف المدعي من المدعى عليه، والمقر من المقر له، والشاهد من المشهود له (1).

🗐 ويشترط في القاضي أن يكون من أهل الاجتهاد:

قال ابن قدامة: الشرط الثالث: أن يكون من أهل الاجتهاد، وبهذا قال مالك والشافعي وبعض الحنفية وقال بعضهم: يجوز أن يكون عاميا فيحكم بالتقليد؛ لأن

⁽١) بدائع الصنائع (٧/ ٢).

⁽٢) المصدر السابق.

⁽٣) روضة الطالبين وعمدة المفتين (٨/ ٨٤).

⁽٤) المغنى (١٠/ ٣٦).

الغرض منه فصل الخصائم فإذا أمكنه ذلك بالتقليد جاز كما يحكم بقول المقومين (١٠). قال النووي: وإنها يحصل أهلية الاجتهاد لمن علم أمورا:

أحدها: كتاب الله تعالى: ولا يشترط العلم بجميعه بل مما يتعلق بالأحكام ولا يشترط حفظه عن ظهر القلب ومن الأصحاب من ينازع ظاهر كلامه فيه.

الثاني: سنة رسول الله على: لا جميعها بل ما يتعلق منها بالأحكام، ويشترط أن يعرف منها: العام والخاص، والمطلق والمقيد، والمجمل والمبين، والناسخ والمنسوخ، ومن السنة المتواتر والآحاد، والمرسل والمتصل، وحال الرواة جرحا وتعديلا.

الثالث: أقاويل علماء الصحابة ومن بعدهم عليه إجماعا واختلافا.

الرابع: القياس: فيعرف جليه وخفيه وتمييز الصحيح من الفاسد.

الخامس: لسان العرب: لغة وإعرابا؛ لأن الشرع ورد بالعربية، وبهذه الجهة يعرف عموم اللفظ وخصوصه، وإطلاقه وتقييده، وإجماله وبيانه.

قال أصحابنا: ولا يشترط التبحر في هذه العلوم بل يكفي معرفة جمل منها، وزاد الغزالي تخفيفات ذكرها في أصول الفقه منها أنه لا حاجة إلى تتبع الأحاديث على تفرقها وانتشارها بل يكفي أن يكون له أصل مصحح وقعت العناية فيه بجميع أحاديث الأحكام؛ كسنن أبي داود، ويكفي أن يعرف مواقع كل باب فيراجعه إذا احتاج إلى العمل بذلك الباب.

قلت: لا يصح التمثيل بسنن أبي داود فإنه لم يستوعب الصحيح من أحاديث الأحكام ولا معظمه، وذلك ظاهر بل معرفته ضرورية لمن له أدنى اطلاع، وكم في صحيح البخاري ومسلم من حديث حكمي ليس في سنن أبي داود، وأما ما في كتابي الترمذي والنسائي وغيرهما من الكتب المعتمدة فكثرته وشهرته غنية عن التصريح بها، والله أعلم.

ومنها: أنه لا يشترط ضبط جميع مواضع الإجماع والاختلاف، بل يكفي أن

⁽١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٧٦٨).

يعرف في المسألة التي يفتي فيها أن قوله لا يخالف الإجماع بأن يعلم أنه وافق بعض المتقدمين، أو يغلب على ظنه أن المسألة لم يتكلم فيها الأولون بل تولدت في عصره، وعلى قياس معرفة الناسخ والمنسوخ.

ومنها أن كل حديث أجمع السلف على قبوله أو تواترت عدالة رواته فلا حاجة إلى البحث عن عدالة رواته، وما عدا ذلك ينبغي أن يكتفي في عدالة رواته بتعديل إمام مشهور عرفت صحة مذهبه في الجرح والتعديل.

قلت: هذه المسألة مما أطبق جمهور الأصحاب عليه وشذ من شرط في التعديل اثنين وقوله: تواترت عدالة رواته يعني مع ضبطهم، ولو قال: أهلية رواته كان أولى ليشمل العدالة والضبط، وقوله: أجمع السلف على قبوله يعني على العمل به، ولا يكفي عملهم على وفقه فقد يعملون على وفقه بغيره، والله أعلم.

ومنها أن اجتهاع هذه العلوم إنها يشترط في المجتهد المطلق الذي يفتي في جميع أبواب الشرع، ويجوز أن يكون للعالم منصب الاجتهاد في باب دون باب وعد الأصحاب من شروط الاجتهاد معرفة أصول الاعتقاد.

قال الغزالي: وعندي أنه يكفي اعتقاد جازم، ولا يشترط معرفتها على طرق المتكلمين وبأدلتهم التي يحورونها.

وقال ابن قدامة: من شرط الاجتهاد معرفة ستة أشياء: الكتاب والسنة والإجماع والاختلاف والقياس ولسان العرب؛ أما الكتاب فيحتاج أن بعرف منه عشرة أشياء: الخاص والعام، والمطلق والمقيد، والمحكم والمتشابه، والمجمل والمفسر، والناسخ والمنسوخ في الآيات المتعلقة بالأحكام وذلك نحو خمسائة، ولا يلزمه معرفة سائر القرآن، فأما السنة فيحتاج إلى معرفة ما يتعلق منها بالأحكام دون سائر الأخبار من ذكر الجنة والنار والرقائق، ويحتاج أن يعرف منها ما يعرف من الكتاب ويزيد معرفة التواتر والآحاد، والمرسل والمتصل، والمسند والمنقطع، والصحيح والضعيف، ويحتاج إلى معرفة ما أجمع عليه وما اختلف فيه، ومعرفة القياس وشروطه وأنواعه وكيفية استنباطه الأحكام ومعرفة لسان العرب فيها يتعلق بها وشروطه وأنواعه وكيفية استنباطه الأحكام ومعرفة لسان العرب فيها يتعلق بها

ذكرنا ليتعرف به استنباط الأحكام من أصناف علوم الكتاب والسنة، وقد نص أحمد على اشتراط ذلك للفتيا والحكم في معناه.

فإن قيل: هذه شروط لا تجتمع فكيف يجوز اشتراطها؟

قلنا: ليس من شرطه أن يكون محيطا بهذه العلوم إحاطة تجمع أقصاها، وإنها يحتاج إلى أن يعرف من ذلك ما يتعلق بالأحكام من الكتاب والسنة ولسان العرب، ولا أن يحيط بجميع الأخبار الواردة في هذا فقد كان أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب خليفتا رسول الله عليه ووزيراه وخير الناس بعده في حال إمامتها يسألان عن الحكم فلا يعرفان ما فيه من السنة يسألا الناس فيخبرا.

فسئل أبو بكر عن ميراث الجدة؟ فقال: مالك في كتاب الله شيء، ولا أعلم لك في سنة رسول الله على شيئا، ولكن ارجعي حتى أسأل الناس، ثم قام فقال: أنشد الله من يعلم قضاء رسول الله على في الجدة؟ فقام المغيرة بن شعبة فقال: أشهد أن رسول الله على أعطاها السدس.

وسئل عمر عن إملاص المرأة؟ فأخبره المغيرة بن شعبة أن النبي قضى فيه بغرة، ولا يشترط معرفة المسائل التي فرعها المجتهدون في كتبهم، فإن هذه فروع فرعها الفقهاء بعد حيازة منصب الاجتهاد فلا تكون شرطا له وهو سابق عليها، وليس من شرط الاجتهاد في مسألة أن يكون مجتهدا في كل المسائل بل من عرف أدلة مسألة وما يتعلق بها فهو مجتهد فيها، وإن جهل غيرها كمن يعرف الفرائض وأصولها ليس من شرط اجتهاده فيها معرفته بالبيع ولذلك ما من إمام إلا وقد توقف في مسائل، وقيل: من يجيب في كل مسألة فهو مجنون، وإذا ترك العالم لا أدري أصيبت مقاتله.

وحكي أن مالكا سئل عن أربعين مسألة فقال في ستة وثلاثين منها: لا أدري، ولم يخرجه ذلك عن كونه مجتهدا، وإنها المعتبر أصول هذه الأمور وهو مجموع مدون في فروع الفقه وأصوله، فمن عرف ذلك ورزق فهمه كان مجتهدا له الفتيا، وولاية الحكم إذا وليه، والله أعلم (۱).

⁽۱) المغني (۱۰/ ٣٦).

🕸 وإليك أقوال أهل العلم:

كم قول بعض الأحناف:

في الفتاوى الهندية: ولا تصح ولاية القاضي حتى يجتمع في المولى شرائط الشهادة كذا في الهداية من الإسلام والتكليف والحرية، وكونه غير أعمى، ولا محدودا في قذف، ولا أصم ولا أخرس، وأما الأطرش: وهو الذي يسمع القوي من الأصوات فالأصح جواز توليته كذا في «النهر الفائق»، ويكون من أهل الاجتهاد والصحيح أن أهلية الاجتهاد شرط الأولوية، كذا في «الهداية» حتى لو قلد جاهل وقضى هذا الجاهل بفتوى غيره يجوز كذا في «الملتقط»، لكن مع هذا لا ينبغي أن يقلد الجاهل بالأحكام (۱).

قال المرغياني: فالصحيح أن أهلية الاجتهاد شرط الأولوية فأما تقليد الجاهل فصحيح عندناخلافا للشافعي كَنْلَهُ هو يقول: إن الأمر بالقضاء يستدعي القدرة عليه، ولا قدرة دون العلم، ولنا أنه يمكنه أن يقضى بفتوى غيره، ومقصود القضاء يحصل به وهو إيصال الحق إلى مستحقه (٢).

⁽١) روضة الطالبين (١١/ ٩٥، ٩٦).

⁽٢) الهداية شرح بداية المبتدي (٣/ ١٠١).

⁽٣) إسناده ضعيف: أخرجه أبو داود (٣٥٩٤)، والترمذي (١٣٢٧)، وأحمد (٥/ ٢٣٠، ٢٣٦)، والدارمي (١٦٨)، والطبراني (٢٠/ ١٧٠/ ١٦٧٥)، والطيالسي (٥٥٩)، وعبد بن حميد مسند

وإنها لم يذكر الإجماع؛ لأنه لا إجماع مع وجوده عليه الصلاة والسلام، لأنه بمنزلة القياس مع النص بعده عليه الصلاة والسلام(١).

كرقال المالكية:

قال أبو الوليد الباجي: وأما اعتبار كونه عالما فلا خلاف في ذلك مع وجود العالم العدل، والذي يحتاج إليه من العلم أن يكون من أهل الاجتهاد، وقد بينا صفة المجتهد في أصول الفقه، وقد روى ابن القاسم عن مالك في المجموعة لا يستقضى من ليس بفقيه (٢).

قال ابن رشد: واختلفوا في كونه من أهلا لاجتهاد، فقال الشافعي: يجب أن يكون من أهل الاجتهاد، ومثله حكى عبد الوهاب عن المذهب، وقال أبو حنيفة: يجوز حكم العامي. قال القاضي: وهو ظاهر ما حكاه جدي رحمة الله عليه في المقدمات عن المذهب، لأنه جعل كون الاجتهاد فيه من الصفات المستحبة (٣).

قال عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي البغدادي: ولا يستقضي إلا فقيه من أهل الاجتهاد لا عامي مقلد لأنه يحتاج فيها ينزل من الحوادث إلى الاجتهاد فلا يصح أن يكون عاميا؛ لأنه ليس بمجتهد وإنها هو مقلد غيره، ولأن الحاكم يتفقد

⁽١٢٦)، وابن أبي شيبة (٢٢٩٨٨)، والعقيلي في الضعفاء الكبير (٣٤٣)، كلهم من طرق عن أبي عون عن الحرث بن عمرو بن أخي المغيرة بن شعبة عن ناس من أصحاب معاذ من أهل حمص عن معاذ: أن رسول الله عليه حين بعثه إلى اليمن فقال: «كيف تصنع ان عرض لك قضاء؟» قال: أقضي بها في كتاب الله، قال: «فإن لم يكن في كتاب الله؟» قال: فبسنة رسول الله على صدري تم يكن في سنة رسول الله على صدري تم على الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله على لما يرضى رسول الله على الله الله الله الله على الله على

قلت: إسناده ضعيف من أجل «جهالة» الحارث بن عمرو، ولإبهام أصحاب معاذ.

⁽١) الاختيار لتعليل المختار (٢/ ٨٨).

⁽٢) المنتقى شرح الموطأ (٥/ ١٨٣).

⁽٣) بداية المجتهد (١/ ٧٦٨).

الأحكام في غيره فلم يصح أن يكون مقلدا(١).

كرقول الشافعية:

قال النووي: والثالث: الاجتهاد، فلا يجوز تولية جاهل بالأحكام الشرعية.

قال شمس الدين محمد بن أحمد: لا يصلح أن يكون قَاضِيا إِلَّا من يكون من أهل الإجْتِهَاد (٢).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: الشرط الثالث: أن يكون من أهل الاجتهاد، وبهذا قال مالك والشافعي وبعض الحنفية وقال بعضهم: يجوز أن يكون عاميا فيحكم بالتقليد لأن الغرض منه فصل الخصائم فإذا أمكنه ذلك بالتقليد جاز كما يحكم بقول المقومين (٣).

🗐 القول الثاني: يجوز لغير المجتهد أن يتولي القضاء وبه قالت الأحناف في رواية.

اليك أقوالهم:

قال ابن عابدين محمد علاء الدين: (فصح تولية العامي) الأولى في التفريع أن يقال: فصح تولية المقلد؛ لأنه مقابل المجتهد ثم إن المقلد يشمل العامي، ومن له تأهل في العلم والفهم وعين ابن الغرس الثاني قال: وأقله أن يحسن بعض الحوادث والمسائل الدقيقة، وأن يعرف طريق تحصيل الأحكام الشرعية من كتب المذهب وصدور المشايخ وكيفية الإيراد والإصدار في الوقائع والدعاوي والحجج ونازعه في «النهر» ورجح أن المراد الجاهل لتعليلهم بقولهم لأن إيصال الحق إلى مستحقه يحصل بالعمل بفتوى غيره (٤).

وقال ابن قدامة: ولنا قول الله تعالى: ﴿ وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَاۤ أَنزَلَ ٱللَّهُ ﴾ [النساء:١٠٥]، ولم يقل بالتقليد وقال: ﴿ لِتَحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَاۤ أَرَاكَ ٱللَّهُ ﴾ [النساء:١٠٥]

⁽١) التلقين في الفقة المالكي (٢/ ٢٠٩).

⁽٢) روضة الطالبين (٨/ ٨٣).

⁽٣) المغنى (١٠/ ٣٦).

⁽٤) حاشية رد المختار على الدر المختار (٥/ ٣٦٥).

وقال: ﴿فَإِن تَنَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [الساء:٥٩] وروى بريدة عن رسول الله ﷺ أنه قال: «الْقُضَاةُ ثَلَاثَة اثْنَانِ فِي النَّارِ وَوَاحِدٌ فِي الجُنَّةِ: رَجُلٌ عَلِمَ الحُقَّ فَقَضَى بِهِ فَهُوَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ جَارَ فِي الْخَمْمِ فَهُوَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ جَارَ فِي الْحُكْمِ فَهُوَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ جَارَ فِي الْحُكْمِ فَهُوَ فِي النَّارِ» (١٠).

(۱) إسناده حسن بمجموع طرقه وشواهده: أخرجه أبو داود (۳۵۷۳)، والنسائي في «الكبري» (۹۲۲)، وابن ماجه (۲۳۱۹)، والطبراني في «الأوسط» (۳۲۱۹)، والطحاوي في مشكل الآثار (٥٥)، وابن عبد البر في الاستذكار (۳۳۵۷)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (۲۰۳۵٤)، كلهم من طرق عن خَلفُ بْنُ خَلِيفَة، قال: حَدَّثَنَا أَبُو هَاشِم، قَالَ: لَوْلَا حَدِيثُ ابْنِ بُريْدَة، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَسُول الله ﷺ قَالَ: «الْقُضَاةُ ثَلَاثَة: اثْنَانِ فِي النَّارِ وَوَاحِدٌ فِي الجُنَّةِ: رَجُلٌ عَلِمَ الحُقَّ فَقَضَى بِهِ فَهُو فِي النَّارِ، ورَجُلٌ جَارَ فِي الخَيْمِ فَهُو فِي النَّارِ، ورَجُلٌ جَارَ فِي الحُكْمِ فَهُو فِي النَّارِ» لَقُلْنَا: إِنَّ الْقَاضِي إِذَا اجْتَهَدَ فَهُو فِي الْجَنَّةِ.

قلت: خلف بن خُليفة بن صاعد (صدوق اختلط في الآخر) وباقي رجاله ثقات، وأبو هاشم: هو أبو هاشم الرماني الواسطى، وقيل: ابن الأسود، وقيل: ابن نافع ثقة، وابن بريدة: هو عبدالله، وأبوه: بريدة بن الحصيب، وأخرجه الترمذي (١٣٢١) والطبراني في «الكبير» (١١٥٦) والطحاوي في مشكل الأثار (٥٤) وفي مسند الروياني (٦٦) وفي معجم ابن الأعرابي (٣٣٦) والبيهقي (٢٠٥٥) وفي (شعب الإيمان) (٧١٢) كلهم من طرق عن شَرِيك، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَن ابْن بُريْدَة، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ يَقِيَّكُمْ به.

قلت: شريك (ضعيف).

وأخرجه الحاكم (٧٠١٢) قال: حدثنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق، أنبأ محمد بن غالب، ثنا شهاب ابن عباد، ثنا عبد الله بن بكير، عن حكيم بن جبير، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، عن النبي

قلت: عبد الله بن بكير «ضعيف».

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١١٥٦)، والبزار (٤٤٦٨) عن أَحْمَدُ بْنُ عُتَهَان، قَال: حَدَّثنا بَكُر بْنُ عَبِيدً بَكُر بْنُ عَبِد الرَّحْمَن، عَن قَيْسٍ، عَن الأَعمَش، عن سَعْد بْنِ عُبَيْدَةَ، عَن ابْنِ بُرَيدة، عَن أَبيهِ، رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِي ﷺ.

وقيس بن الربيع الأسدى قال فيه ابن معين: ليس بشيء وقال أبو حاتم: ليس بقوي ومحله الصدق، وقال ابن عدى: عامة روايته مستقيمة.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٦٧٥٧) قال: حدثناً محمد بن أبي زرعة، ثنا هشام بن عمار، نا محمد

ابن مسروق الكندي، ثنا محمد بن عبيد الله العرزمي، عن الحكم بن عتيبة، ويونس بن خباب، عن ابن بريدة، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

قال لم يرو هذا الحديث عن الحكم بن عتيبة إلا العرزمي، ولا رواه عن العرزمي إلا محمد بن مسروق، محمد بن عبيد الله بن أبي سليهان العرزمي، أبو عبد الرحمن، الكُوفِيّ.

وقال الدَّارَقُطْنِيّ: ضعيف جدًا. «العلل» (٥/ ١٣٩).

وقال: تركه ابن المبارك ويحيى القطان وابن مهدي. «السنن» (٤٠١٠).

وأخرجه الطبراني في الأوسط (٦٧٨٦) قال: حدثنا محمد بن هارون، نا أبي، عن جدي، نا يحيى ابن حمزة، حدثني سعد بن عبيدة، عن ابن بريدة، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

قال: لم يرو هذا الحديث عن سعد بن عبيدة إلا يحيى بن حمزة، تفرد به: محمد بن بكار ومحمد بن بكار «صدوق».

وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٣٤١٧) وابن الجعد في «مسنده» (٩٨٩) والبيهقي (٢٠٣٥٧) قال: حدثنا شبابة بن سوار، عن شعبة، عن قتادة، قال: سمعت رفيعا أبا العالية، قال: قال علي: القضاة ثلاثة: اثنان في النار، وواحد في الجنة، فذكر اللذين في النار، قال: رجل جار متعمدا فهذا في النار، ورجل أراد الحق فأصاب فهو في الجنة.

قال: فقلت لرفيع: أرأي هذا الذي أراد الحق فأخطأ! قال: كان حقه إذا لم يعلم القضاء أن لا يكون قاضيا.

قال على بن المديني: قال يحيى بن سعيد: قال شعبة: لم يسمع قتادة من أبي العالية إلا ثلاثة أشياء: حديث عمر أن النبي ﷺ نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس وبعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس.

وحديث أبن عباس عن النبي ﷺ: «لا ينبغي لأحد أن يقول: أنا خير من يونس بن متى».

وحديث على القضاة ثلاثة ،قال أبو داود: وقال شعبة: إنها سمع قتادة من أبى العالية أربعة أحاديث حديث يونس بن متى، وحديث ابن عمر فى الصلاة وحديث: القضاة ثلاثة، وأخرجه عبد الرزق (٢٠٦٧٥) قَالَ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ قَتَادَةَ أَنَّ عَلِيًّا، قَالَ: «الْقُضَاةُ ثَلَاثَةٌ: قَاضٍ اجْتَهَدَ فَأَضَابُ فِي النَّارِ، وَقَاضٍ اجْتَهَدَ فَأَصَابَ فِي الجُنَّةِ» ورواية معمر عن قتادة فيه كلام وقتادة لم يسمع من على ابن أبي طالب رضى الله عنه.

وأخرجه الطبراني في الأوسط (٣٨٢٨) قال: حدثنا علي بن سعيد الرازي قال: نا أبو بكر الأعين قال: نا معيد بن مسلم الطائفي قال: نا عمرو بن قال: نا معمد بن مسلم الطائفي قال: نا عمرو بن دينار، عن ابن عمر قال: أراده عثمان على القضاء فأبى، وقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول:

والعامي يقضي على جهل، ولأن الحكم آكد من الفتيا؛ لأنه فتيا والزام، ثم المفتي لا يجوز أن يكون عاميا مقلدا فالحكم أولى. فإن قيل: فالمفتي يجوز أن يخبر بها سمع؟ قلنا: نعم إلا أنه لا يكون مفتيا تلك الحال، وإنها هو مخبر فيحتاج أن يخبر عن رجل بعينه من أهل الاجتهاد فيكون معمولا بخبره لا بفتياه، ويخالف قول المقومين لأن ذلك لا يمكن معرفته بنفسه بخلاف الحكم (۱).

مسألة: ومن صفات القاضي أن يكون عدلا، ولا يكون الفاسق، ولا من فيه نقص يمنع الشهادة

أما العدالة: فهي شرط عند المالكية والشافعية والحنابلة، فلا يجوز تولية فاسق، ولا من كان مرفوض الشهادة لعدم الوثوق بقولهما، قال تعالى: ﴿ يَا أَيُهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا إِن جَآءَكُمُ فَاسِقُ بِنَبَإِ فَتَبَيَّنُوٓا ﴾ [الحُحُرات: ٦] فإذا لم تقبل الشهادة من امرئ، فلأن لا يكون قاضياً أولى.

والعدالة تتطلب اجتناب الكبائر، وعدم الإصرار على الصغائر، وسلامة العقيدة، والمحافظة على المروءة، والأمانة التي لا اتهام فيها بجلب منفعة لنفسه أو دفع مضرة عنها من غير وجه شرعي.

«القضاة ثلاثة، واحد ناج، واثنان في النار: من قضى بالجور أو بالهوى هلك، ومن قضى بالحق نجا».

لم يرو هذا الحديث عن عمرو بن دينار إلا محمد بن مسلم. قلت: ومحمد بن مسلم الطائفي لا يتحمل التفرد لأنه كان إذا حدث من حفظه يخطئ ولم يتابع في هذا.

وأخرجه محمد بن سلامة بن جعفر في مسند الشهاب (٣١) قال: أخبرنا عبد الرحمن بن عمر الصفار، أنبا أحمد بن محمد بن زياد، ثنا الفضل بن يزيد الجعفي، ثنا إبراهيم بن الحكم بن ظهير، ثنا أحمد بن الفرات، عن محارب، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: القضاة ثلاثة: قاضيان في النار وقاض في الجنة. قاض قضى بغير ما أنزل الله فهو في النار، وقاض قضى با أنزل الله فهو في النار، وقاض قضى با أنزل الله فهو في النار، وقاض قضى با أنزل الله فهو في الجنة.

قلت: إبراهيم بن الحكم بن ظهير الكوفي. قال أبو حاتم: «كذاب». (١) المغني (١١/ ٣٨١). وقال الحنفية: الفاسق أهل للقضاء، حتى لو عين الإمام قاضياً صح قضاؤه للحاجة، لكن ينبغي ألا يعين، كها في الشهادة، فإنه لا ينبغي أن يقبل القاضي شهادة الفاسق، لكن لو قبلها منه جاز، وفي الحالتين: (قضاء وشهادة) يأثم من يعينه للقضاء ومن يقبل شهادته (۱).

وإليك أقوال أهل العلم:

کے قول المالكية:

قال القرافي: ولا تصح تولية فاسق وقال أصبغ: تصح توليته ويجب عزله (٢). كرقول الشافعية:

قال النووي: السادس: العدالة فلا يصح تولية فاسق ولا كافر ولو على الكفار، قال الماوردي: وما جرت به عادة الولاة من نصب حاكم بين أهل الذمة، فهو تقليد رئاسة وزعامة لا تقليد حكم وقضاء، ولا يلزمهم حكمه بإلزامه بل بالتزامهم (٣).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: الْعَدَالَةُ، فَلَا يَجُوزُ تَوْلِيَةُ فَاسِقٍ، وَلَا مَنْ فِيهِ نَقْصٌ يَمْنَعُ الشَّهَادَةَ، وَسَنَذْكُرُ ذَلِكَ فِي الشَّهَادَةِ، إِنْ شَاءَ الله - تَعَالَى.

وَحُكِيَ عَنْ الْأَصَمِّ، أَنَّهُ قَالَ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْقَاضِي فَاسِقًا؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ النَّبِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «سَيَكُونُ بَعْدِي أُمَرَاءُ يُؤَخِّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ أَوْقَاتِهَا، فَصَلُّوهَا لِوَقْتِهَا، وَاجْعَلُوا صَلَاتَكُمْ مَعَهُمْ سُبْحَةً». وَلَنَا، قَوْلُ الله تَعَالَى: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ إِن جَاءَكُمْ فَاسِقُ بِنَبِإِ فَتَبَيَّنُواْ ﴾ [الحُرات: ٢] فَأَمَرَ بِالتَّبَيُّنِ عِنْدَ قَوْلِ الْفَاسِقِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ جَاءَكُمُ مِنْ لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ، وَيَجِبُ التَّبَيُّنُ عِنْدَ حُكْمِهِ؛ وَلِأَنَّ الْفَاسِقَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ شَاهِدًا، فَلِئلًّا يَكُونَ قَاضِيًا أَوْلَى.

⁽١) الفقه الإسلامي وأدلته (٨/ ٨٠).

⁽٢) الذخيرة (١٠/١٦).

⁽٣) روضة الطالبين وعمدة المفتين (٨/ ٨٥).

ُ فَأَمَّا الْخُبَرُ: فَأَخْبَرَ بِوُقُوعِ كَوْنِهِمْ أُمَرَاءَ، لَا بِمَشْرُوعِيَّتِهِ، وَالنِّزَاعُ فِي صِحَّةِ تَوْلِيَتِهِ، لَا فِي وُجُودِهَا (١). لَا فِي وُجُودِهَا (١).

🗐 القول الثاني: العدالة ليست بشرط. قالت به الأحناف.

🕸 وإليك أقوالهم:

قال الكاساني: وَالْعَدَالَةُ لَيْسَ بِشَرْطِ أَهْلِيَّةِ الْقَضَاءِ، كَمَا لَيْسَتْ بِشَرْطِ؛ الْأَهْلِيَّةِ الشَّهَادَةُ عَلَيْمَ الْأَهْلِيَّةِ الشَّهَادَةُ عَلَيْمَ الْأَهْلِيَّةِ الشَّهَادَةُ عَلَيْمَ الْأَهْلِيَّةِ الْشَهَادَةُ عَلَيْمَ الْأَهْلِيَّةِ الْقَضَاءِ، كَمَا لَيْسَتْ بِشَرْطِ؛ الْأَهْلِيَّةِ الشَّهَادَةُ عَلَيْمَ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُولِي اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُولِي اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُولِيَّالِي اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُولِي اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ

قال بدر الدين العينى: (والفاسق أهل للقضاء حتى لو قلد يصح) ش: أي تقليده م: (إلا أنه لا ينبغي أن يقلد كها في حكم الشهادة، فإنه لا ينبغي أن يقبل القاضي شهادته، ولو قبل جاز عندنا) ش: وقال الشافعي كَثَلَثُهُ ومالك وأحمد - رحمها الله: لا يصح تقليده، وبه قال بعض مشايخنا - رَحِمَهُمُ الله - قلت: الصواب معهم، ولا سيها قضاة هذا الزمان. وقال أصبغ المالكي: يصح، ولكن يجب عزله (٣).

قال المرغيناني: والفاسق أهل للقضاء حتى لو قلد يصح، إلا أنه لا ينبغي أن يقلد كما في حكم الشهادة فإنه لا ينبغي أن يقبل القاضي شهادته، ولو قبل جاز عندنا. ولو كان القاضي عدلا ففسق بأخذ الرشوة أو غيره لا ينعزل ويستحق العزل، وهذا هو ظاهر المذهب وعليه مشايخنا – رحمهم الله (٤٠).

مسألة : في معرفة ما يقضي فيه

قال ابن رشد: اتفقوا أن القاضي يحكم في كل شيء من الحقوق كان حقا لله أو حقا لله للآدميين، وأنه نائب عن الإمام الأعظم في هذا المعنى، وأنه يعقد الأنكحة ويقدم الأوصياء. وهل يقدم الأئمة في المساجد الجامعة؟ فيه خلاف، وكذلك هل يستخلف؟ فيه خلاف في المرض والسفر إلا أن يؤذن له. وليس ينظر في الحياة، ولا

⁽۱) المغنى (۱۰/۹۳).

⁽٢) بدائع الصنائع (٧/ ١٧).

⁽٣) البناية شرح الهداية (٩/٦).

⁽٤) الهداية في شرح بداية المبتدي (٣/ ١٠١).

في غير ذلك من الولاة، وينظر في التحجير على السفهاء عند من يرى التحجير على السفهاء عند من يرى التحجير عليهم (١).

مسألة: هل حكم القاضي يحل حراما أو يحرم حلالا؟

قال ابن رشد: أجمعوا على أن حكم الحاكم الظاهر الذي يعتريه لا يحل حراماً ولا يحرم حلالا. وذلك في الأموال خاصة؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «إنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَخُنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَقْضِيَ لَهُ عَلَى نَحُو مَا أَسْمَعُ منه، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ فَلاَ يَأْخُذْ مِنْهُ شَيْئًا، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ»(٢)(٢).

اليك أقوال بعض أهل العلم:

قال الشافعي عَنَلَهُ: أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة أن رسول الله عَلَيْ قال: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَخُنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَقْضِيَ لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ منه، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ فَلاَ يَأْخُذُ مِنْهُ شَيْئًا، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ».

قال الشافعي يَحْتَلَهُ: وفي هذا الحديث دلالة على أن الأئمة إنها كلفوا القضاء على الظاهر؛ لقول رسول الله ﷺ فأخبر عَلَيْ أن الظاهر؛ لقول رسول الله عَلَيْ فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ»، فأخبر عَلَيْ أن قد يكون هذا في الباطن محرما على من قضي له به، وأباح القضاء على الظاهر، ودلالة على أن قضاء الإمام لا يحل حراما، ولا يحرم حلالا لقوله: «فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ فَلاَ يَأْخُذْ».

ودلالة على أن كل حق وجب لي ببينة أو قضاء قاض فأقررت بخلافه أن قولي أولى؛ لقوله: «فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِشَيْءٍ» في الظاهر «فَلاَ يَأْخُذُه» إذا كان في الباطن ليس له، وأن الباطن إذا تبين بإقراره فيها يمكن أن يكون بحال حكم عليه به، وهو أن لا

⁽١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٤/ ٢٤٤).

⁽٢) أخرجه البخاري (٢٠٥٣)، ومسلم (١٤٥٧).

⁽٣) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٤/ ٢٤٤).

يأخذ، وإذا لم يأخذه فهو غير آخذ فأبطل إقراره بأن لا حق له فيها قضى له به من الحق، ودلالة على أن الحكم على الناس يجيء على نحو ما يسمع منهم مما لفظوا به، وإن كان قد يمكن أن يكون نياتهم أو غيبهم غير ذلك لقوله: «فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ فَلَا يَأْخُذُ» إذ القضاء عليهم إنها هو بها لفظوا به لا بها غاب عنه. وقد وكلهم فيها غاب عنه منهم بنية أو قول إلى أنفسهم.

ودلالة على أنه لا يحل لحاكم أن يحكم على أحد إلا بها لفظ، وأن لا يقضي عليه بشيء مما غيب الله تعالى عنه من أمره من نية أو سبب أو ظن أو تهمة؛ لقول النبي على: «عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ مِنْهُ»، وإخبار النبي على أن من قضيت له فلا يأخذه أن القضاء على ما يسمع منهها، وإنه قد يكون في الباطن عليها غير ما قضى عليها بها لفظا به قضى بها سمع ووكلهم فيها غاب إلى أنفسهم، فمن قضى بتوهم منه على سائله أو بشيء يظن أنه خلق به أو بغير ما سمع من السائلين فخلاف كتاب الله على وسنة نبيه على قضى؛ لأن الله على استأثر بعلم الغيب، وادعى هذا علمه ولأن رسول الله بشيء فضى بها سمع، وأخبر أن قد يكون غيبهم غير ظاهرهم؛ لقوله: «فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِشَيْءٍ فَلَا يَأْخُذُه»، ورسول الله على الناس بعلم هذا؛ لموضعه الذي وضعه الله تعالى به وكرامته التي اختصه الله تعالى بها من النبوة ونزول الوحي عليه فوكلهم في غيبهم إلى أنفسهم وادعى هذا علمه، ومثل هذا قضاؤه لعبد بن زمعة بالولد، وقوله لسودة: «احْتَجِبِي مِنْهُ»(١).

عندما رأى شبها بينا فقضى بالظاهر وهو فراش زمعة، ودلالة على أنه من أخذ من مال مسلم شيئا فإنها يقطع لنفسه قطعة من النار، والفيء مال المسلمين فقياسا على هذا أن من أعطى أحدا منه شيئا لم يكن مستأهلا له، ولم يكن حقا له فهو آخذ من مال المسلمين وكلهم أكثر حرمة من واحدهم فإنها أخذ قطعة من النار، ومتى ظفر بهاله أو بمن يحكم عليه أخذ من ماله بقدر ما أخذ منه مما لم يكن مستأهلا له، ولم يكن حقا له فوضع في بيت مال المسلمين (٢).

⁽١) أخرجه البخاري (٢٠٥٣)، ومسلم (١٤٥٧).

⁽٢) الأم (٦/ ١٥ ٢ ١٦ ١٢).

وقال ابن المنذر: رسول الله ﷺ، قال: ﴿إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَخُنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَقْضِيَ لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ منه، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ فَلاَ يَأْخُذْ مِنْهُ شَيْئًا، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ».

يدل هذا الحديث على معان منها: أن الواجب على الحاكم أن يقضي بالظاهر من الأمور، ويدل على أن قضاء القاضي لا يحرم حلالا، ولا يحل حراما، وعلى أن حراما على الحاكم أن يحمل الناس على الظنون؛ لقوله ﷺ: «فَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوٍ مما أَسْمَعُ مِنْهُ» (١).

وقال القرافي: حكم الحاكم لا يحل حراما، ولا يحرم حلالا على عمله في باطن الأمر، وقاله ش وابن حنبل وقال ح يحلل ويحرم في العقود والفسوخ (٢).

وقال ابن جزي الكلبي الغرناطي: حكم القَاضِي فِي الظَّاهِر لَا يحل حَرَامًا فِي نفس الْأَمر، وَلَا يحرم حَلَالا؛ خلافًا لأبي حنيفَة فِي عقد النِّكَاحِ وحله، وَأَجْمَعُوا فِي الْأَمْوَال (٣).

مسألة: فيما يكون به القضاء؟

قال ابن رشد: فيها يكون به القضاء والقضاء يكون بأربع: بالشهادة، وباليمين، وبالنكول، وبالإقرار، أو بها تركب من هذه..(٤).

والقضاء بالشهادة يقوم على ثلاثة أشياء: الأول: صفات الشهود، والثاني: جنس الشهود، والثالث: عدد الشهود.

قال ابن رشد: فأما عدد الصفات المعتبرة في قبول الشاهد بالجملة فهي خسة: الإسلام، والعدالة، والبلوغ، والحرية، ونفي التهمة. وهذه منها متفق عليها، ومنها

⁽١) الإقناع لابن المنذر (٢/ ١٠٥).

⁽٢) الذخيرة (١٠/١٤٦).

⁽٣) القوانين الفقهية (١/ ١٩٦)

⁽٤) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٤/ ٢٤٤).

مختلف فيها(١).

وإليك أقوال أهل العلم:

كرقول الأحناف:

قال الكاساني: وَأَمَّا الْبُلُوغُ وَالْحُرِّيَّةُ وَالْإِسْلَامُ وَالْعَدَالَةُ فَلَيْسَتْ مِنْ شَرَائِطِ التَّحَمُّلِ مَبِيًّا عَاقِلًا، أَوْ عَبْدًا، أَوْ كَانَ وَقْتَ التَّحَمُّلِ صَبِيًّا عَاقِلًا، أَوْ عَبْدًا، أَوْ كَافِرًا، أَوْ فَاسِقًا، ثُمَّ بَلَغَ الصَّبِيُّ، وَعَتَقَ الْعَبْدُ، وَأَسْلَمَ الْكَافِرُ، وَتَابَ الْفَاسِقُ فَشَهِدُوا كَافِرًا، أَوْ فَاسِقًا، ثُمَّ بَلَغَ الصَّبِيُّ، وَعَتَقَ الْعَبْدُ، وَأَسْلَمَ الْكَافِرُ، وَتَابَ الْفَاسِقُ فَشَهِدُوا عِنْدَ الْقَاضِي، ثُقْبَلُ شَهَادَةُ مُن مَ وَكَذَا الْعَبْدُ إِذَا تَحَمَّلَ الشَّهَادَةَ لَمُولَاهُ، ثُمَّ عَتَقَ فَشَهِدَ لَهُ، ثُقْبَلُ (٢).

كرقول المالكية:

قال ابن رشد: فأما عدد الصفات المعتبرة في قبول الشاهد بالجملة فهي خمسة: العدالة، والبلوغ، والإسلام، والحرية، ونفي التهمة (٣).

كرقول الشافعية:

قال النووي: فيها يفيد أهلية الشهادة، ولها شروط، منها التكليف والحرية والإسلام، فلا تقبل شهادة صبي ولا مجنون، ولا من فيه رق، ولا كافر ما، سواء شهد على مسلم أو كافر. الشرط الرابع: العدالة (٤٠).

قال الماوردي: اعْلَمْ أَنَّ الشُّرُوطَ المُّعْتَبَرَةَ فِي قبول الشاهد خمسة:

الأول: الحرية.

الثاني: البلوغ.

الثالث: العقل.

⁽١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٤/ ٢٤٤).

⁽٢) بدائع الصنائع (٦/ ٢٦٦).

⁽٣) بداية المجتهد (٤/ ٢٤٥).

⁽٤) روضة الطالبين (٨/ ١٩٩).

الرابع: الإسلام.

الخامس: الْعَدَالَةُ(١).

کے قول الحنابلة:

قال ابن قدامة: باب من تقبل شهادته ومن ترد: يعتبر في الشاهد شهادته ستة شروط:

أحدها: العقل فلا تقبل شهادة طفل ولا مجنون ولا سكران ولا مبرسم؛ لأن قولهم على أنفسهم لا يقبل فعلى غيرهم أولى.

والثاني: البلوغ فلا تقبل شهادة صبي لقول الله تعالى: ﴿وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِجَالِكُمْ الله تعالى: ﴿وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِجَالِنا ولأنه ليس بمكلف أشبه المجنون وعنه: تقبل شهادة ابن العشر إذا كان عاقلا؛ لأنه يؤمر بالصلاة ويضرب عليها أشبه البالغ، وعنه: تقبل شهادته في الجروح خاصة إذا شهدوا قبل الافتراق عن الحال التي تجارحوا عليها، لأنه قول ابن الزبير والمذهب الأول.

والثالث: الضبط فلا تقبل شهادة من يعرف بكثرة الغلط والغفلة؛ لأنه لا تحصل الثقة بقوله لاحتمال أن يكون من غلطه، وتقبل شهادته من يقبل ذلك منه؛ لأن أحدا لا يسلم من الغلط.

والرابع: النطق فلا تقبل شهادة الأخرس بالإشارة؛ لأنها محتملة فلم تقبل كإشارة الناطق، وإنها قبلت في أحكامه المختصة به للضرورة وهي ها هنا معدومة.

والخامس: الإسلام فلا تقبل شهادة كافر بحال لقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُواْ ذَوَى عَدْلِ مِّنكُمْ ﴾ [الطلاق: ٢] وقال تعالى: ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ ﴾ [البقرة: ٢٨٢] والكافر ليس بعدل ولا مرضي ولا هو منا إلا أن شهادة أهل الكتاب تقبل في الوصية في السفر إذا لم يكن غيرهم ويستحلف مع شهادته بعد العصر، لقوله تعالى: ﴿ يَنَ اللّهُ مِن اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ

⁽١) الحاوى الكبير (١٧/ ٥٨).

عَدُلِ مِّنكُمْ أَوْ ءَاخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ ﴿ اللَّهُ ١٠٦] الآيات نزلت في تَميم وعدي وكانا نصر انيين شهدا بوصية مولى لعمرو بن العاص، روى هذه القصة أبو داود، وغيره.

وروى حنبل عن أحمد: أن شهادة بعضهم على بعض جائزة لما روى جابر أن النبي على أجاز شهادة بعض أهل الذمة على بعض. رواه ابن ماجه؛ ولأن بعضهم يلي بعضا، فتجوز شهادتهم عليهم، كالمسلمين والمذهب الأول قال الخلال: غلط حنبل فيها رواه لا شك فيه، والخبر يرويه مجالد، وهو ضعيف، ويحتمل أنه أراد اليمين فإنها شهادة.

الشرط السادس: العدالة فلا تقبل شهادة فاسق لقول الله تعالى: ﴿إِن جَآءَكُمُ فَاسِقُ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوۤاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمًا بِجَهَلَةٍ ﴾ [الحُرُات: ٦] وقوله ﷺ: ﴿وَأَشْهِدُواْ ذَوَى عَدْلِ مِنكُمْ ﴾ [الطلاق: ٢] وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمُ يَأْتُواْ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ ﴾ [الطلاق: ٢] وقوله تعالى: ﴿وَلا تَقْبَلُواْ لَهُمْ شَهَدَةً أَبَدَا وَأُولَتِكِ هُمُ ٱلْفَلسِقُونَ ﴾ [الور:٤].

وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: ﴿لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنِ وَلَا خَائِنَةٍ وَلَا ذِي غِمْرٍ عَلَى أَخِيهِ (١٠).

(۱) إسناده حسن بمجموع طرقه وشواهده: أخرجه أبو داود (۳۲۰۱)، وأحمد (۲/ ۱۸۱)، وعبد الرزاق (۱۰۲۵)، والبيهقي (۲۱۳۷۷)، ومعرفة السنن والآثار (۲۰۱۰۸) كلهم من طرق عن سليمان بن موسى، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن النبي ﷺ «لَاتَجُوزُ شَهَادَة خَائِنٍ وَلَا زَانِيَةٍ، وَلَا زَانِيَةٍ، وَلَا زَانِيَةٍ، وَلَا ذِي غِمْر عَلَى أَخِيه».

قلت: سليمان بن مُوسى القرشي قال النسَّائي: ليس بالقوى، وقال البخاري: عنده مناكير.

وأخرجه ابن ماجه (٢٣٦٦) وأحمد (٢٠٨/٢) عن الحجاج بن أرطاة، عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله على: «لا تجوز شهادة خائن ولا محدود في الإسلام ولا ذي غمر على أخيه». قلت: حجاج بن أرطاة بن ثور كثير الخطأ والتدليس.

وأخرجه الدارقطني (٤٦٠١) والبيهقي (٢٠٥٦٨) كلاهما من طريق عن يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْر، عن أَبُو جَعْفَر الرَّازِيُّ ، عَنْ جَدِّهِ ، قَالَ: قَالَ رَبُو جَعْفَر الرَّازِيُّ ، عَنْ جَدِّهِ ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله عَيْكِ . قال الذهبي في الضعفاء: مجهول. عبد الله بن أبي جعفر: عيسى بن ماهان الرازى «ضعيف».

وأخرجه الدارقطني (٤٦٠٤) والبيهقي (٢٠٥٦٩) كلاهما من طريق عن يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، نا

يَحْيَى بْنُ الضَّرَيْسِ، أَخْبَرَنِي الْمُنَّى بْنُ الصَّبَاحِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنِ وَلَا خَائِنَةٍ وَلَا مَوْقُو فِ عَلَى حَدٍّ وَلَاذِي غِمْرٍ عَلَى أَخِيهِ». قلت: المُثنَّى بْنُ الصَّبَّاح «ضعيف اختلط بأخرة».

وأخرِجه عبد الرزاق (١٠٢٧) عن ابْنِ جُرَيْج، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبِ قَالَ: "قَضَى الله وَرَسُولُهُ فِي الشَّهِدَاءِ بِأَرْبَعَةٍ عَلَى الزِّنَا، فَهَا شَهِدَ دُونَ أَرْبَعَةٌ عَلَى الزِّنَا جُلِدُوا، فَإِنْ شَهِدَ أَرْبَعَةٌ عَلَى مُحْصَنَيْنِ رُجِا، وَإِنْ شَهِدَوا عَلَى بِكُرِيْنِ جُلِدَا، كَمَا قَالَ الله مِائَة جَلْدَةٍ: ﴿وَلَا أَنْخُرُهُ وَإِنْ شَهِدُوا عَلَى بِكُمِ اللّهِ إِاللهِ اللهِ وَالْ شَيْعَةً عَيْرَ الْأَرْضِ الَّتِي كَانَا بِهَا، وَتَغْرِيبُهُمَا شَتَّى، وَإِنْ شَهِدُوا عَلَى بِكُمِ وَمُحْصَنِ ، جُلِدَ الْبِكُرُ، وَرُجِمَ الْمُحْصَنُ ، فَلا تُقْبَلُ شَهادَةٌ خَتَّى يَتَيَنَ لِلْمُسْلِمِينَ مِنْهُمْ تَوْبَةٌ نَصُوحٌ ، وَإِصْلاحٌ ، وَعَلَى الظَّلَاقِ شَهِيدَانِ، وَعَلَى النَّعَاحِ شَهِيدَانِ، عُمْ يُخْلُدُ صَاحِبُهَا، وَيُحَوِّفُ، وَلَا تَعْرَفُ مَا الْمُسْلِمِينَ مِنْهُمْ تَوْبَةٌ نَصُوحٌ ، وَإِصْلَاحٌ ، وَعَلَى الظَّلَاقِ شَهِيدَانِ، وَعَلَى النَّعَاحِ شَهِيدَانِ، عُمْ يُخْلُقُ مَا وَيُحَوِّفُ، وَلَا يَكُلُهُ مَا النَّعَاحِ شَهِيدَانِ، وَعَلَى النَّعَامِ اللهِ مَا طَلَقَتُ ، فَإِنْ تَكَلَى مَا شَهِيدَ وَاحِدُ وَأَنْكَرَ فَإِنَّهُ يُسْتَحْلَفُ بِاللهِ مَا طَلَقْتُ ، فَإِنْ تَكَلَى الْمَعْتَقَى مَا مُولِدُ الطَّلَقِ مَعَ شَهِيدٍ إِذَا كَانَ عَدْلًا، وَإِنْ نَكَلَ وَعَلَى الْمُؤْمِ وَاللّهُ مِنْ اللّهِ بِذَوي كَا شَهِدَ إِنْ كَانَتُ عَدْلًا فَيْ اللّهِ بِذُونِي عَدْلُ مِنَ الشَّهِ وَأَنْكُنَ مِنَ الشَّهِدَةُ وَلَا اللهِ بِذَوي عَدْلُ الْمَرْئِ عَمْدُ اللّهِ وَأَنْكُنَ مِنَ الشَّهِ وَمَا اللهِ الْمَوْنَ عَلَى الْمَالِهِ وَالْمَالُولُ وَالْمَالُولُ وَالْمَالُولُ مِنْ اللهِ وَالْمَالُولُ وَاللّهُ وَالْمَالُولُ وَالْمَالُولُ وَالْمُولُ الْمُؤْمِ وَلَا الْمُؤْمِلُ الْمَالُولُ وَالْمَالُولُ مِنْ اللّهُ الْمَالُولُ مِنْ الشَّهِ وَلَا عَلْمَ اللهِ اللهِ اللهِ الْمَالُولُ مَا اللهُ اللهُ

قلت: فيه ابن جريج مدلس وقد عنعن، وعَمْرِو بْنِ شُعَيْبِ لم يدرك النبي ﷺ.

وأخرجه الترمذي (٢٢٩٨)، الطحاوي في «شَرح مُشكل الآثار» (٤٨٦٦)، والدارقطني (٢٠٥٧)، والدارقطني (٤٦٠٢)، والبغوي (٢٠٥٧) «شرح السنة»، والبيهقي (٢٠٥٧) كلهم من طرق عَن يَزِيد بن زِيَاد الدِّمَشْقِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَال رَسُولُ الله ﷺ: "الاَ تَجُوزُ شَهَادَةٍ، وَلاَ ذِي غِمْ لِأَخِيهِ، وَلاَ مُجُرَّبِ شَهَادَةٍ، وَلاَ أَلَيْ فَعُلُودَةٍ، وَلاَ ذِي غِمْ لِأَخِيهِ، وَلاَ مُجُرَّبِ شَهَادَةٍ، وَلاَ اللهَ اللهَ عَلْمُ وَلاَ فَرَابَةٍ». اللهَ اللهَانِع أَهْلَ البَيْتِ لُهُمْ وَلاَ ظَنِينِ فِي وَلاَء وَلاَ قَرَابَةٍ».

قال الْفَزَارِيُّ: القَانِعُ: التَّابِعُ. قَالَ الترمَّذي هَذَا حَديثٌ غَرِيبٌ، لاَ نَعْرِفُهُ إِلا مِنْ حَدِيثِي زِيدَ بنِ زِيَادٍ الدِّمَشْقِيِّ، ويَزِيدُ ثُضَعَّفُ فِي الحَدِيثِ وَلاَ يُعْرَفُ هَذَا الحَدِيثُ مَنْ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ إِلاَّ مِنْ حَدِيثِهِ.

قلت: يزيد بن زياد، ويقال: ابن أبي زياد القرشي الدمشقى «متروك الحديث».

رواه أبو داود^(۱).

🗐 والقضاء بالشهادة يقوم على ثلاثة أشياء:

🕸 منها وهو الأمر الثاني: جنس الشهود:

قال ابن هبيْرَة: وَاتَّفَقُوا (٢) على أن النِّسَاء لَا تقبل شَهَادَتهنَّ فِي الْحُدُود وَالْقصاص. ثمَّ اخْتلفُوا هَل تقبل شَهَادَتهنَّ فِي الْغَالِب فِي مَسْأَلَة بِأَن يطلع عَلَيْهِ الرِّجَال كَالنِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ وَالْعتاقِ وَغير ذَلِك.

فَقَالَ أَبُو حنيفَة: تقبل شَهَادَتهن فِي ذَلِك كُله، وَسَوَاء كن منفردات فِيهِ أُومَعَ الرِّجَال.

وَلَمْ يَذَكُرُ عَنْ مَالِكُ شَيْءٍ.

وَاتَّفَقُوا على أَنه تقبل شَهَادَتهنَّ فِيَا لَايطلع عَلَيْهِ الرِّجَال؛ كالولادة وَالرِّضَاعِ وَالبَكارة وعيوب النِّسَاء، وَمَا يَخفى عَن الرِّجَال غَالِبا.ثمَّ اخْتلفُوا فِي الْعدد الَّذِي يعْتَر مِنْهُنَّ.

وَقَالَ أَبُو حنيفَة وَأَجِمد: تقبل شَهَادَة امْرَأَة عدل فِيهِ.

وَقَالَ مَالك: لَا يقبل أقل من شَاهد وَامْرَأَتَيْنِ عدل. وَعَن أَحْمد مثله.

وَقَالَ الشَّافِعِي: لَا تقبل أقل من أربع نسْوَة عدل (٣).

قال ابن المنذر: وأجمعوا على أن شهادة النساء جائزة مع الرجال في الدَّين والأموال (٤٠).

⁽١) الكافي (٤/ ٢٧١).

⁽٢) أي: الأئمة الأربعة.

⁽٣) اختلاف الأئمة العلماء (٢/ ٤١٢).

⁽٤) الإجماع (١/ ٦٨).

العلم: ﴿ وَإِلَيْكُ أَقُوالَ أَهُلُ الْعُلُّمُ:

كرقول الأحناف:

قال الشيباني: قول أبي حنيفة وَمُحَمّد وَقَالَ: لَا يجوز شَهَادَة المُحْدُود فِي قذف وَلَا شَهَادَة النِّسَاء وحدهن، فإن كَانَ مَعَهُنَّ رجل وهما امْرَأَتَانِ مسلمتان فشهادتها جَائِزَة شَهَادَة النِّسَاء وحدهن، فإن كَانَ مَعَهُنَّ رجل وهما امْرَأَتَانِ مسلمتان فشهادتهما جَائِزَة فِي قتل الْخَطَأ، وكل جِرَاحَة خطأ، وكل شَيْء من ذَلِك يجب فِيهِ الْأَرْش بِغَيْر صلح مِمَّا لَا يُسْتَطَاع فِيهِ الْقصاص، وَمَا كَانَ من ذَلِك فِيهِ قصاص فشهادتهن فِيهِ بَاطِل لَا يُعوز، وَلَا يجوز شَهَادَة النِّسَاء فِي الْقصاص وَإِن كَانَ مَعَهُنَّ رجل وَلَا يجوز فِيهِ شَهَادَة على شَهَادَة وَلَا كتاب قَاض إِلَى قَاض، وَالنَّفس وَمَا دون النَّفس فِي ذَلِك سَوَاء وَالشَّهَادَة على الشَّهَادَة وَكتاب القَاضِي جَائِز فِي كل مَا كَانَ فِيهِ الْأَرْش فِي النَّفس، وَمَا دون النَّفس فِي النَّفس، وَمَا دون النَّفس فِي الْخَطأ، والعمد الَّذِي لَا يُسْتَطَاع فِيهِ الْقصاص.

بلغنًا عَن شُرَيْح وَإِبْرَاهِيم أَنَّهُما قَالًا: لا تجوز شَهَادَة النِّسَاء فِي الْحُدُود(١).

قلت: وهذا مروي عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَقَتَادَةَ والشَّعْبِيِّ وعطاء والحسن.

العلم: ﴿ وَإِلْيِكُ أَقُوالَ أَهْلُ الْعُلُّمُ:

وعَنِ الزُّهْرِيِّ، وَقَتَادَةَ فِي رَجُلِ شَهِدَ سِتُّ نِسْوَةٍ وَرَجُلٌ بِالزِّنَا قَالَ: «لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي حَدِّ، وَلَا نِكَاحٍ، وَلَا طَلَاقٍ» (٢٠). شَهَادَتُهُنَّ فِي ذَلِكَ». قَالَ: «لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي حَدِّ، وَلَا نِكَاحٍ، وَلَا طَلَاقٍ» (٢٠). وعن الحسن، قال: لا تجوز شهادة النساء في الحدود (٣).

عَنِ الشَّعْبِي قَالَ: «تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ مَعَ الرِّجَالِ فِي النِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ»(٤).

⁽١) المبسوط (٤/ ٤٧٤).

⁽٢) إسناده صحيح إلى الزهري: أخرجه عبد الرزاق (١٣٣٧٣) عَنْ مَعْمَرٍ، عَن الزُّهْرِيِّ، وَقَتَادَةَ به. قلت: رواية معمر عن قتادة فيها كلام.

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٩٣١٢) وسعيد ابن منصور (٨٧٨)، كلاهما من طرق عن يونس، عن الحسن به.

⁽٤) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (١٥٤٠١) أُخْبَرَنَا الثَّوْرِيُّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، به.

وعَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: ﴿ لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الْحُدُودِ ﴾ (١).

وعَنْ عَطَاءٍ قَالَ: «تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ لَا يُنْظُرُ إِلَيْهِ إِلَّا هُنَّ، وَلَا تَجُوزُ مِنْ هُنَّ دُونَ أَرْبَع نِسْوَةٍ»(٢).

قال مُحَمَّدُ بْنُ رَاشِدٍ قَالَ: سَمِعْتُ مَكْحُولًا يَقُولُ: «لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ إِلَّا فِي الدَّيْنِ» (٣).

وعن سفيان، قال: سمعت حمادا، يقول: لا تجوز شهادة النساء في الحدود(٤).

وعن علي بن صالح، قال: سمعت عبد الرحمن بن سعيد بن وهب، يقول: لا تجوز شهادة النساء في الحدود^(٥).

قال السرخسي: (قال تَعْلَللهُ: ولا تجوز شهادة النساء وحدهن إلا فيها ينظر إليه الرجال الولادة والعيب يكون في موضع لا ينظر إليه إلا النساء)؛ لأن الأصل أن لا شهادة له للنساء فإنهن ناقصات العقل والدين كها وصفهن رسول الله عَيْلِيَّة، وبالنقصان يثبت شبهة العدم، ثم الضلال والنسيان غلب عليهن وسرعة الانخداع

(١) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (١٣٣٧٥) عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، به. وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٩٣٠٩)، وسعيد بن منصور (٨٧٨) كلاهما من طرق، عن شعبة، عن الحكم، عن إبراهيم قال: لا تجوز شهادة النساء في الطلاق والحدود. وهذا إسناد صحيح.

(٢) إسناده ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (١٣٩٧٢)، والشافعي في «المسند» (١/ ٣٣١)، كلاهما عن ابْنِ جُرَيْج، عَنْ عَطَاءٍ به. قلت: فيه عنعنة ابن جريج.

(٣) إسنادًه حسن: أخرجه عبد الرزاق (٨٠٤٠٨) قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ راشِدٍ قَالَ: سَمِعْتُ مَكْحُولً به وهذا إسناد حسن من أجل محمد بن راشد «صدوق». وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٣١٣٣) قال: حدثنا ابن مهدي، عن سفيان، عن برد، عن مكحول به، وهذا إسناد حسن من أجل برد بن سنان الشامي «صدوق».

(٤) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (١٥٤٠٨) حدثنا وكيع، عن سفيان، قال: سمعت حمادا به وهذا إسناد صحيح.على بن صالح بن صالح بن حي الهمداني.

(٥) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٩٣١٥) قال: حدثنا وكيع، عن على بن صالح، قال: سمعت عبد الرحمن بن سعيد بن وهب، به.

وعلى بن صالح هو بن صالح بن حي الهمداني «ثقة».

والميل إلى الهوى ظاهر فيهن، وذلك يكون تهمة في الشهادة وهي تهمة يمكن التحرز عنها بجنس الشهود فلا تكون شهادتهن على الانفراد حجة تامة لذلك، ولكنا تركنا القياس فيها لا يطلع عليه الرجال بالأثر وهو حديث مجاهد وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير وعطاء بن أبي رباح وطاوس قط قالوا: قال رسول الله عليه الرّجالُ النّظرَ إليه»، ولأن الضرورة تتحقق في «شهادةُ النّساء جَائِزَةٌ فِيها لا يَسْتَطِيعُ الرّجالُ النّظرَ إليه»، ولأن الضرورة تتحقق في هذا الموضع فإنه يتعلق به أحكام يحتاج إلى بيانه في مجلس القاضي، ويتعذر إثباته بشهادة الرجال؛ لأنهم لا يطلعون عليه فلابد من قبول شهادة النساء فيه؛ لأن الحجة بشهادة الرجال؛ لأنهم لا يطلعون عليه فلابد من قبول شهادة النساء فيه؛ لأن الحجة المثالث الحقوق مشروعة بحسب الإمكان (١٠).

كرقول المالكية:

قال سحنون: أَرَأَيْتَ شَهَادَةَ النِّسَاءِ فِي الطَّلَاقِ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكُ: لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي شَيْءٍ مِنْ الْأَشْيَاءِ إِلَّا فِي حُقُوقِ النَّاسِ، الدُّيُونِ وَالْأَمْوَالِ كُلِّهَا حَيْثُ كَانَتْ، وَفِي الْوَصَايَا إِذَا كُنَّ إِنَّمَا يَشْهَدْنَ عَلَى وَصِيَّةِ وَفِي الْقَسَامَةِ إِذَا كُنَّ إِنَّمَا يَشْهَدْنَ عَلَى وَصِيَّةِ مَالً. قَالَ: وَلَا تَجُوزُ عَلَى الْعِتْقِ وَلَا عَلَى شَيْءٍ إِلَّا مَا ذَكَرْت لَك مِمَّا هُوَ مَالٌ مِمَّا يَغِيبُ مَالٍ. قَالَ: وَلَا تَجُوزُ عَلَى الْعِتْقِ وَلَا عَلَى شَيْءٍ إلَّا مَا ذَكَرْت لَك مِمَّا هُو مَالٌ مِمَّا يَغِيبُ عَلَيْهِ النِّسَاءُ مِنْ الْوِلَادَةِ وَالْإِسْتِهْلَالِ وَالْعُيُوبِ، وَآثَارُ هَذَا مَكْتُوبٌ فِي كِتَابِ عَلَيْهِ النِّسَاءُ أَمْ لَا فِي قَوْلِ مَالِكِ؟ الشَّهَادَاتِ، قُلْتُ: أَرَأَيْتَ الْإِسْتِهْلَالَ أَتَجُوزُ فِيهِ شَهَادَةُ النِّسَاءِ أَمْ لَا فِي قَوْلِ مَالِكِ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكُ: شَهَادَةُ امْرَأَتَيْنِ فِي الْإِسْتِهْلَالِ جَائِزَةٌ (*).

قال ابن رشد: وأما شهادة النساء مفردات، أعني النساء دون الرجال - فهي مقبولة عند الجمهور في حقوق الأبدان التي لا يطلع عليها الرجال غالبا مثل الولادة والاستهلال وعيوب النساء. ولا خلاف في شيء من هذا إلا في الرضاع فإن أبا حنيفة قال: لا تقبل فيه شهادتهن إلا مع الرجال؛ لأنه عنده من حقوق الأبدان التي يطلع عليها الرجال والنساء (٣).

⁽١) الميسوط (١٦/ ١٤٢).

⁽٢) المدونة (٢/ ٩٤).

⁽٣) بداية المجتهد (٤/ ٢٤٨).

وقال ابن جزي الكلبي الغرناطي: أما الشَّهَادَة فَهِيَ على سِتَ مَرَاتِب: الأولى: شَهَادَة أَرْبَعَة رجال وَذَلِكَ فِي الشَّهَادَة على الرُّؤْيَة فِي الزِّنَا بِإِجْمَاع. الثَّانِيَة: شَهَادَة رجلَيْنِ وَذَلِكَ فِي جَمِيعِ الْأُمُورِ سوى الزِّنَا.

وَالثَّالِثَة: شَهَادَة رجل وَامْرَأَتَيْنِ وَذَلِكَ فِي الْأَمْوَال خَاصَّة دون حُقُوق الْأَبدَان وَالنَّكَاح وَالْعِتْق والدماء والجراح وَمَا يتَّصل بذلك كُله وَاخْتلف فِي الْوكَالَة على اللَّكَاح وَالطَّلَاق وَالْعِتْق وأجازها الظَّاهِرِيَّة مُطلقًا.

وَالرَّابِعَة: شَهَادَة امْرَأْتَيْنِ دون رجل، وَذَلِكَ فِيهَا لَا تطلع عَلَيْهِ الرجل كالحمل والولادة والاستهلال وَزَوَال الْبكارَة وعيوب النِّسَاء وقيل: إِنَّهَا يعْمل بهَا بِشَرْط أَن يفشو مَا شهدتا بِهِ عِنْد الجِيرَان وينتشر وَقَالَ الشَّافِعِي: لَا بُد من أَربع نسْوَة، وَأَجَازَ أَبُو حنيفَة شَهَادَة امْرَأَة وَاحِدة.

وَالْخَامِسَة: رجل مَعَ يَمِين وَذَلِكَ فِي الْأَمْوَال خَاصَّة.

وَالسَّادِسَة: امرأتان مَعَ يَمِين وذلك فِي الْأَمْوَال أَيْضا فتلخص أَن شَهَادَة رجل وَالمَرَأَتَيْنِ أَو رجل وَيَمِين أَو امْرَأَتَيْنِ وَيَمِين مُخْتَصَّة بالأموال(١).

كرقول الشافعية:

قال الشافعي كَنَلَنَهُ: لا تجوز شهادة النساء إلا في موضعين: في مال يجب للرجل على الرجل فلا يجوز من شهادتهن شيء وإن كثرن إلا ومعهن رجل شاهد، ولا يجوز منهن أقل من اثنتين مع الرجل فصاعدا ولا نجيز اثنتين ويحلف معها؛ لأن شرط الله على الذي أجازهما فيه مع شاهد يشهد بمثل شهادتها لغيره قال الله على: ﴿فَإِن لَّمُ يَكُونَ وَهُذَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَآمَرَأَتَانِ ﴾ [البقرة: ٢٨٢] فأما رجل يحلف لنفسه فيأخذ فلا يجوز وهذا مكتوب في كتاب اليمين مع الشاهد.

والموضع الثاني: حيث لا يرى الرجل من عورات النساء فإنهن يجزن فيه منفردات، ولا يجوز منهن أقل من أربع إذا انفردن قياسا على حكم الله - تبارك

⁽١) القوانين الفقهية (١/ ٢٠٤).

وتعالى – فيهن؛ لأنه جعل اثنتين تقومان مع رجل مقام رجل وجعل الشهادة شاهدين، أو شاهدا وامرأتين فإن انفردن فمقام شاهدين أربع، وهكذا كان عطاء يقول: أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء (قال الشافعي كَلَنْهُ) ولا يجوز في شيء من الحدود ولا في شيء من الوكالات ولا الوصية، ولا ما عدا ما وصفت من المال وما لا يطلع عليه الرجال من النساء أقل من شاهدين، ولا يجوز في العتق، والولاء ويحلف المدعى عليه في الطلاق، والحدود، والعتاق وكل شيء بغير شاهد وبشاهد فإن نكل رددت اليمين على المدعي وأخذت له بحقه، وإن لم يحلف المدعي لم آخذ له شيئا، ولا أفرق بين حكم هذا وبين حكم الأموال(١).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: وَلَا يُقْبَلُ فِيهَا سِوَى الْأَمْوَالِ، مِمَّا يَطَّلِعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ، أَقَلُّ مِنْ رَجُلَيْنِ وَهَذَا الْقِسْمُ نَوْعَانِ: أَحَدُهُمَا: الْعُقُوبَاتُ، وَهِيَ الْخُدُودُ وَالْقِصَاصُ فَلَا يُقْبَلُ فِيهِ رَجُلٌ فَيهِ إِلَّا شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ، إِلَّا مَا رُويَ عَنْ عَطَاءٍ، وَحَمَّادٍ، أَنَّهُمَا قَالَا: يُقْبَلُ فِيهِ رَجُلُ وَامْرَأَتَانِ؛ قِيَاسًا عَلَى الشَّهَادَةِ فِي الْأَمْوَالِ.

وَلَنَا، أَنَّ هَذَا مِمَّا يُخْتَاطُ لِدَرْثِهِ وَإِسْقَاطِهِ، وَلَهِذَا يَنْدَرِئُ بِالشُّبُهَاتِ، وَلَا تَدْعُو الْحُاجَةُ إِلَى إِثْبَاتِهِ، وَفِي شَهَادَةِ النِّسَاءِ شُبْهَةٌ، بِدَلِيلِ قَوْله تَعَالَى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَلهُمَا الْمُحْرَئُ ﴾ [البقرة: ٢٨٢]. وَأَنَّهُ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُنَّ وَإِنْ كَثُرْنَ، مَا لَا يَكُنْ فَتُذَكِّرَ إِحْدَلهُمَا اللَّخُرَئُ ﴾ [البقرة: ٢٨٢]. وَأَنَّهُ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُنَّ فِيهِ. وَلَا يَصِحُ قِيَاسُ هَذَا عَلَى اللَّالِ، لَمَا مَعَهُنَّ رَجُلُ، فَوَجَبَ أَنْ لَا تُقْبَلَ شَهَادَتُهُنَّ فِيهِ. وَلَا يَصِحُ قِيَاسُ هَذَا عَلَى اللَّالِ، لَمَا ذَكُرْنَا مِنْ الْفَرْقِ. وَبِهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَا قَالَ سَعِيدُ بْنُ اللَّسَيِّ، وَالشَّعْبِيُّ، وَالتَّخْعِيُّ، وَالتَّخْعِيُّ، وَالشَّعْبِيُ وَالشَّعْبِيُّ، وَالشَّعْبِيُ وَالشَّعْبِيُ وَالشَّعْبِيُ وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو عُبَيْدٍ، وَأَبُو تُوْرٍ، وَأَصْحَابُ الرَّأْي.

وَاتَّفَقَ هَوُلَاءِ وَغَيْرُهُمْ عَلَى أَنَّهَا تَثْبُتُ بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ، مَا خَلَا الزِّنَى، إلَّا الْحَسَنَ؛ فَإِنَّهُ قَالَ: الشَّهَادَةُ عَلَى الْقَبْلِ، كَالشَّهَادَةِ عَلَى الزِّنَى؛ لِأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِهِ إِنْلَافُ النَّفْسِ، فَأَشْبَهَ الْقِصَاصَ فِي الطَّرَفِ، وَمَا ذَكَرَهُ فَأَشْبَهَ الْقِصَاصَ فِي الطَّرَفِ، وَمَا ذَكَرَهُ

⁽١) الأم (٧/٠٥).

مِنْ الْوَصْفِ لَا أَثَرَ لَهُ، فَإِنَّ الزِّنَى الْمُوجِبَ لِلْحَدِّ لَا يَشْبُتُ إِلَّا بِأَرْبَعَةِ، وَلِأَنَّ حَدَّ الزِّنَى حَقُّ الْوَجِبَ لِلْحَدِّ لَا يَشْبُدُ إِنَّ بِأَرْبَعَةِ، وَلِأَنَّ حَدْ النَّوْعِ مِنْ الْحُرِّيَّةِ وَلَا لِللهِ تَعَالَى يَقْبَلُ النَّوْعِ مِنْ الْحُرِّيَّةِ وَالْإِسْلَامِ وَالْعَدَالَةِ، مَا يُعْتَبَرُ فِي شُهَدَاءِ الزِّنَى، عَلَى مَا سَنَذْكُرُهُ، إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

الثَّانِي: مَا لَيْسَ بِعُقُوبَةٍ كَالنِّكَاحِ، وَالرَّجْعَةِ، وَالطَّلَاقِ، وَالْعَتَاقِ، وَالْإِيلَاءِ، وَالظَّهَارِ، وَالنَّسَبِ، وَالتَّوْكِيلِ، وَالْوَصِيَّةِ إلَيْهِ، وَالْوَلَاءِ، وَالْكِتَابَةِ، وَأَشْبَاهِ هَذَا. فَقَالَ الْقَاضِي: اللَّعَوَّلُ عَلَيْهِ فِي المُذْهَبِ، أَنَّ هَذَا لَا يَثْبُتُ إلَّا بِشَاهِدَيْنِ ذَكَرَيْنِ، وَلَا تُقْبَلُ فِيهِ الْقَاضِي: المُعَوَّلُ عَلَيْهِ فِي المُذْهَبِ، أَنَّ هَذَا لَا يَثْبُتُ إلَّا بِشَاهِدَيْنِ ذَكَرَيْنِ، وَلَا تُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ النِّسَاءِ بَحَالٍ. وَقَدْ نَصَّ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ الْجَهَاعَةِ، عَلَى أَنَّهُ لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي النَّكَاحِ وَالطَّلَاقِ. وَقَدْ نُقِلَ عَنْ أَحْمَدَ، فِي الْوَكَالَةِ: إِنْ كَانَتْ بِمُطَالَبَةِ دَيْنٍ – يَعْنِي فِي النَّكَاحِ وَالطَّلَاقِ. وَقَدْ نُقِلَ عَنْ أَحْمَدَ، فِي الْوَكَالَةِ: إِنْ كَانَتْ بِمُطَالَبَةِ دَيْنٍ – يَعْنِي قَلْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ – فَأَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ فَلَا (١٠).

🗐 الشرط الثالث من شروط القضاء بالشهود: عدد الشهود:

قال ابن قدامة: أَجْمَعَ المُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ فِي الزِّنَا أَقَلُّ مِنْ أَرْبَعَةِ شُهُودٍ. وَقَدْنَصَّ الله تَعَالَي عَلَيْه بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿ لَوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءً فَإِذْ لَمْ يَأْتُواْ بِٱلشُّهَدَآءِ فَأُوْلَتِيِكَ عِندَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْكَذِبُونَ ﴾ [النور:١٣] (٢).

قال ابن رشد القرطبي: أما النظر في العدد والجنس فإن المسلمين اتفقوا على أنه لا يثبت الزنى بأقل من أربعة عدول ذكور، واتفقوا على أنه تثبت جميع الحقوق ما عدا الزنى بشاهدين عدلين ذكرين ما خلا الحسن البصري، فإنه قال: لا تقبل أقل من أربعة شهداء تشبيها بالرجم. وهذا ضعيف؛ لقوله سبحانه: ﴿وَاسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمُ البقرة:٢٨٢] واختلفوا في رد شهادة العدل بالتهمة لموضع المحبة أو البغضة التي سببها العداوة الدنيوية، فقال يردها فقهاء الأمصار، إلا أنهم اتفقوا في مواضع على إسقاطها، وفي مواضع اختلفوا فيها، فأهملها بعضهم وأسقطها بعضهم.

⁽۱) المغنى (۱۰/ ۱۳۰).

⁽٢) المصدر السابق.

فمها اتفقوا عليه رد شهادة الأب لابنه والابن لأبيه، وكذلك الأم لابنها، وابنها لها. ومما اختلفوا في تأثير التهمة في شهادتهم شهادة الزوجين أحدهما للآخر، فإن مالكا ردها وأبا حنيفة، وأجازها الشافعي وأبو ثور، والحسن. وقال ابن أبي ليلى: تقبل شهادة الزوج لزوجه، ولا تقبل شهادتها له، وبه قال النخعي.

ومما اتفقوا على إسقاط التهمة فيه شهادة الأخ لأخيه مالم يدفع بذلك عن نفسه عارا على ما قال مالك، ومالم يكن منقطعا إلى أخيه ينال بره وصلته، ما عدا الأوزاعي فإنه قال: لاتجوز. ومن هذا الباب اختلافهم في قبول شهادة العدو على عدوه، فقال مالك والشافعي: لا تقبل، وقال أبو حنيفة: تقبل.

فعمدة الجمهور في رد الشهادة بالتهمة ما روي عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال: «لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ خِصْم وَلَا ظَنين»، وما خرجه أبو داود من قوله عليه الصلاة والسلام: « لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ بَدُوِيٍّ عَلَى حَضَرِيٍّ»؛ لقلة شهود البدوي ما يقع في المصر. فهذه هي عمدتهم من طريق السماع.

وأما من طريق المعنى فلموضع التهمة، وقد أجمع الجمهور على أن تأثيرها في الأحكام الشرعية مثل اجتماعهم على أنه لا يرث القاتل المقتول، وعلى توريث المبتوتة في المرض وإن كان فيه خلاف.

وأما الطائفة الثانية، وهم شريح وأبو ثور، وداود - فإنهم قالوا: تقبل شهادة الأب لابنه فضلا عمن سواه إذا كان الأب عدلا. وعمدتهم قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِ كَانُواْ كُونُواْ قَوَّمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أُو الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرِبِينَ ﴾ الّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أُو الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرِبِينَ ﴾ النساء:١٣٥]، والأمر بالشيء يقتضي إجزاء المأمور به إلا ما خصصه الإجماع من شهادة المرء لنفسه.

وأما من طريق النظر فإنه لهم أن يقولوا: رد الشهادة بالجملة إنها هو لموضع اتهام الكذب، وهذه التهمة إنها اعتملها الشرع في الفاسق ومنع إعمالها في العادل، فلا تجتمع العدالة مع التهمة.

وأما النظر في العدد والجنس فإن المسلمين اتفقوا على أنه لايثبت الزنى بأقل من

أربعة عدول ذكور، واتفقوا على أنه تثبت جميع الحقوق ماعدا الزنى بشاهدين عدلين ذكرين ما خلا الحسن البصري، فإنه قال: لا تقبل بأقل من أربعة شهداء تشبيها بالرجم. وهذا ضعيف؛ لقوله سبحانه: ﴿وَٱسۡتَشُهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمُ ﴾ [البقرة:٢٨٢].

وكل متفق أن الحكم يجب بالشاهدين غير يمين المدعي، إلا ابن أبي ليلى فإنه قال: لا بد من يمينه.

واتفقوا على أنه تثبت الأموال بشاهد عدل ذكر وامرأتين؛ لقوله تعالى: ﴿فَرَجُلُ وَامْرَأْتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ﴾ [البقرة:٢٨٢].

واختلفوا في قبولهما في الحدود، فالذي عليه الجمهور أنه لا تقبل شهادة النساء في الحدود لا مع رجل ولا مفردات. وقال أهل الظاهر: تقبل إذا كان معهن رجل، وكان النساء أكثر من واحدة في كل شيء على ظاهر الآية. وقال أبو حنيفة: تقبل في الأموال وفي ما عدا الحدود من أحكام الأبدان مثل: الطلاق والرجعة والنكاح والعتق، ولا تقبل عند مالك في حكم من أحكام البدن.

واختلف أصحاب مالك في قبولهن في حقوق الأبدان المتعلقة بالمال، مثل: الوكالات والوصية التي لا تتعلق إلا بالمال فقط، فقال مالك وابن القاسم وابن وهب: يقبل فيه شاهد وامرأتان. وقال أشهب، وابن الماجشون: لا يقبل فيه إلا رجلان.

وأما شهادة النساء مفردات، أعني النساء دون الرجال – فهي مقبولة عند الجمهور في حقوق الأبدان التي لا يطلع عليها الرجال غالبا مثل: الولادة والاستهلال وعيوب النساء. ولا خلاف في شيء من هذا إلا في الرضاع فإن أبا حنيفة قال: لا تقبل فيه شهادتهن إلا مع الرجال؛ لأنه عنده من حقوق الأبدان التي يطلع عليها الرجال والنساء.

والذين قالوا بجواز شهادتهن مفردات في هذا الجنس اختلفوا في العدد المشترط في ذلك منهن، فقال مالك: يكفي في ذلك امرأتان، قيل: مع انتشار الأمر، وقيل: إن

لم ينتشر. وقال الشافعي: ليس يكفي في ذلك أقل من أربع؛ لأن الله عزو جل قد جعل عديل الشاهد الواحد امرأتين، واشترط الاثنينية، وقال قوم: لا يكفي بذلك بأقل من ثلاث، وهو قول لا معنى له. وأجاز أبو حنيفة شهادة المرأة فيها بين السرة والركبة. وأحسب أن الظاهرية أوبعضهم لايجيزون شهادة النساء مفردات في كل شيء كما يجيزون شهادتهن مع الرجال في كل شيء، وهو الظاهر.

وأما شهادة المرأة الواحدة بالرضاع فإنهم أيضا اختلفوا فيها؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: في المرأة الواحدة التي شهدت بالرضاع «كَيْفَ وَقَدْ أَرْضَعْتُكُمَا؟»، وهذا ظاهره الإنكار، ولذلك لم يختلف قول مالك في أنه مكروه (١١).

كرقول الأحناف:

قال الكاساني: الْعَدَدُ فِي الشَّهَادَةِ بِمَا يَطَّلِعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَاسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمُ فَإِن لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلُ وَامْرَأَتَانِ ﴾ [البقرة:٢٨٢] وقَوْلُهُ ﷺ: هُهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمُ فَإِن لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلُ وَامْرَأَتَانِ ﴾ [البقرة:٢٨٢] وقَوْلُهُ ﷺ: ﴿ وَهُنَ لَمْ يَأْتُواْ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ ﴾ [السور:٤]؛ وَلِأَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى الشَّاهِدِ إقَامَةُ الشَّهَادَةِ للله وَالْمَيْهُ الشَّهَادَةُ الله وَقُولُه تَعَالَى: ﴿ كُونُواْ قَوْمِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلّهِ ﴾ [الساء:١٣٥] وَلَا تَقَعُ الشَّهَادَةُ للله إلَّا وَأَنْ تَكُونَ خَالِصَةً صَافِيَةً عَنْ جَرِّ النَّفْع.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ فِي الشَّهَادَةِ مَنْفَعَةً لِلشَّاهِدِ مِنْ حَيْثُ التَّصْدِيقُ؛ لِأَنَّ مَنْ صَدَقَ قَوْلُهُ يَتَلَذَّذُ بِهِ، فَلَوْ قُبِلَ قَوْلُ الْفَرْدِ لَمْ تَخْلُ شَهَادَتُهُ عَنْ جَرِّ النَّفْعِ إِلَى نَفْسِهِ، فَلَا يَخْلُصُ للله عَبْلًا، فَشُرِطَ الْعَدَدُ فِي الشَّهَادَةِ لِيَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مُضَافًا إِلَى قَوْلِ صَاحِبِه، فَتَصْفُو الشَّهَادَةُ لله - عَزَّ شَانُهُ -؛ وَلِأَنَّهُ إِذَا كَانَ فَرْدًا يُحَافُ عَلَيْهِ السَّهْوُ وَالنَّسْيَانُ؛ لِأَنَّ الشَّهَادَةُ لله - عَزَّ شَانُهُ -؛ وَلِأَنَّهُ إِذَا كَانَ فَرْدًا يُحَافُ عَلَيْهِ السَّهْوُ وَالنَّسْيَانُ؛ لِأَنَّ الشَّهَادَةِ لِيُذَكِّرَ الْبَعْضُ الْبَعْضَ الْبَعْضَ الْبَعْضَ الْبَعْضَ الْبَعْضَ الْبَعْضَ السَّهُو وَالْعَفْلَةِ، كَمَا قَالَ الله تَعَالَى فِي إِقَامَةِ امْرَأَتَيْنِ مَقَامَ رَجُلٍ فِي الشَّهَادَةِ هِأَن تَضِلَّ إِحْدَلَهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَلَهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ﴿ البَعْرَةِ الرَّجَالُ، إِلَّا فِي الشَّهَادَةِ بِالنَّهُ عَلَيْ الشَّهَادَةِ فَا السَّهُو وَالْعَفْلَةِ، كَمَا قَالَ الله تَعَالَى فِي إِقَامَةِ امْرَأَتَيْنِ مَقَامَ رَجُلٍ فِي الشَّهَادَةِ هُأَن تَضِلَّ إِحْدَلَهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَلَهُمَا ٱللهُ خَرَىٰ ﴿ اللّهِ السِّهِ الرِّجَالُ، إِلَّا فِي الشَّهَادَةِ بِالزِّنَا فَي الشَّهَادَةِ بِالزِّنَ اللهُ عَلَى مَا يَطَلِعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ، إلَّا فِي الشَّهَادَةِ بِالزِّنَا

⁽١) بداية المجتهد و نهاية المقتصد (٤/ ٢٤٧).

فَإِنَّهُ يُشْتَرَطُ فِيهَا عَدَدُ الْأَرْبَعَةِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُواْ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ ﴾ [النور:٤]، وقَوْله تَعَالَى: ﴿ فَإِذْ لَمْ يَأْتُواْ بِٱلشَّهَدَآءِ فَأُوْلَتَهِكَ عِندَ ٱللّهِ هُمُ ٱلْكَاذِبُونَ ﴾ [النور:١٣].

وَلِأَنَّ الشَّهَادَةُ فِي هَذَا الْبَابِ أَحَدُ نَوْعَيْ الحُجَّةِ، فَتُعْتَبُرُ بِالنَّوْعِ الْآخِرِ وَهُو الْإِقْرَارُ، ثُمَّ عَدَدُ الْأَقَارِيرِ الْأَرْبَعَةِ شَرْطُ ظُهُورِ الزِّنَا عِنْدَنَا فَكَذَا عَدَدُ الشَّهُودِ الْأَرْبَعَةِ بِخِلَافِ سَائِرِ الخُدُودِ، فَإِنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ الْعَدَدُ فِي الْإِقْرَارِ لِظُهُورِهَا، فَكَذَا فِي الشَّهَادَةِ؛ وَلِأَنَّ عَدَدَ الْأَرْبَعَةِ فِي الزِّنَا ثَبَتَ نَصًّا بِخِلَافِ الْقِيَاسِ؛ لِأَنَّ خَبَرَ مَنْ لَيْسَ بِمَعْصُومٍ مِنْ الْكَذِبِ لَا يَخْلُو عَنْ احْتَهَالِ الْكَذِب، وَعَدَدُ الْأَرْبَعَةِ فِي احْتَهَالِ الْكَذِب، مِثْلُ عَدَدِ الْثَوَيَّقِ مَا لَمْ يَدْخُلُ فِي حَدِّ التَّواتُورِ، لَكِنَا عَرَفْنَاهُ شَرْطًا بِنَصِّ حَاصِّ مَعْدُولًا بِهِ عَنْ الْقَيَاسِ فَبَقِيَ سَائِرُ الْأَبُوابِ عَلَى أَصْلِ الْقِيَاسِ، وَأَمَّا فِيهَا لَا يَطْلِعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ الْقَيَاسِ فَبَقِي سَائِرُ الْبَاطِنَةِ فِي النِّسَاءِ فَالْعَدَدُ فِيهِ لَيْسَ بِشَرْطُ عِنْدَنَا، فَتَقْبَلُ فِي شَهَادَةُ الْقَيَاسِ فَبَقِي سَائِرُ الْبَاطِنَةِ فِي النِسَاءِ فَالْعَدَدُ فِيهِ لَيْسَ بِشَرْطُ عِنْدَنَا، فَتَقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ الْقِيَاسِ فَبَقِي سَائِرُ الْبَاطِنَةِ فِي النِسَاءِ فَالْعَدَدُ فِيهِ لَيْسَ بِشَرْطُ عِنْدَنَا، فَتَقْبَلُ فِي شَهَادَةُ الْمُرَاقِيقِ وَالْفَلُومِ الْبَاطِنَةِ فِي النِسَاءِ فَالْعَدَدُ فِيهِ الْمَوْلَةِ وَالْمَالِكِ وَالْفَلَامُ وَعَلَا الشَّافِعِيِّ وَيَنْدَاللَّا لَعْدَالَ فِيهِ شَهَادَةُ الْلَارِبِ الْمَقَلَ مِنْ مَالِكِ وَالْمَالُولُ وَعَلَيْهُ اللَّالَٰ فِي هَذَا اللَّالَوْمِ اللَّالَوْمِ اللَّالَوْمِ اللَّالِكِ وَلِي مَالِكِ أَنَّ شَهَادَةً اللَّالَةِ وَالْمَالُولُ وَالْمَالِكِ الْمَلْعَلَمُ الْمُؤْتَى وَلَوْمِ اللَّالَةِ فَوْلِ السَّافِعِي وَمَنْهُ اللَّوْمُ اللَّالَ فِي هَذَا الْبَالِكِ وَلَا السَّافِعِي وَلَيْهِ اللَّولِ اللَّالِ فَي اللَّسَاءِ الْقَلْ مِنْ النَسَاءِ وَلَا اللَّالِكِ عَلَيْهِ أَلَّ الْمُؤْتَلُولُ فِي بَابِ الشَّهَادَةِ مَقَامَ رَجُلٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ لَا يُكْتَفَى بِأَقَلَ مِنْ رَجُلَيْنَ الْمُلْكِ الْمُؤْتَالُولُ اللَّالِكُ الْمَلْكُولُ الْمُؤْتَا الْمُؤْلُولُ الْمُؤْتَالُولُ الْمُؤْتَى الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُولُ اللْمُؤْل

وَلَنَا أَنَّ شَرْطَ الْعَدَدِ فِي الشَّهَادَةِ فِي الْأَصْلِ ثَبَتَ تَعَبُّدًا غَيْرُ مَعْقُولِ المُعْنَى؛ لِأَنَّ خَبَرَ مَنْ لَيْسَ بِمَعْصُومِ عَنْ الْكَذِبِ لَا يُفِيدُ الْعِلْمَ قَطْعًا وَيَقِينًا، وَإِنَّمَا يُفِيدُهُ غَالِبُ الرَّأْيِ وَأَكْثَرُ الظَّنِّ، وَهَذَا ثَبَتَ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ الْعَدْلِ، وَلِجَدَا لَمْ يُشْتَرَطُ الْعَدَدُ فِي رَوايَةِ الْأَخْبَارِ إِلَّا أَنَّا عَرَفْنَا الْعَدَدَ فِيهَا شَرْطًا بِالنَّصِّ، وَالنَّصُّ وَرَدَ بِالْعَدَدِ فِي شَهَادَةِ النِّسَاءِ الْأَخْبَارِ إِلَّا أَنَّا عَرَفْنَا الْعَدَدَ فِيهَا شَرْطًا بِالنَّصِّ، وَالنَّصُّ وَرَدَ بِالْعَدَدِ فِي شَهَادَةِ النِّسَاءِ وَلَا خَبُلُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى عَزَّ شَأَنُهُ: ﴿ فَرَجُلُ فِي حَالَةٍ خَصُوصَةٍ، وَهِي أَنْ يَكُونَ مَعَهُنَّ رَجُلُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى عَزَّ شَأْنُهُ: ﴿ فَرَجُلُ وَاحِدُ إِلْوَلَادَةٍ وَالْمَاءِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى أَصْلِ الْقِيَاسِ وَقَدْ رُويَ وَامِدُ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى أَصْلِ الْقِيَاسِ وَقَدْ رُويَ وَامِدُ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

كرقول الشافعية:

قال الإمام الشافعية: وقد حكيت مما ذكر الله على كتابه من الشهادات، وكان الكتاب كالدليل على أنها يحكم بها على ما فرض الله بغير يمين على من كانت له تلك الشهادات، وكانت على ذلك دلالة السنة، ثم الآثار وما لا أعلم بين أحد لقيته فحفظت عنه من أهل العلم في ذلك مخالفا. قال: وذكر الله على في الزنا أربعة وذكر في الطلاق والرجعة، والوصية اثنين، ثم كان القتل، والجراح من الحقوق التي لم يذكر فيها عدد الشهود الذين يقطع بهم فاحتمل أن تقاس على شهود الزنا وأن تقاس على شهود الزنا وأن تقاس على شهود الطلاق وما سمينا معه فلما احتمل المعنيين معا، ثم لم أعلم مخالفا لقيته من أهل العلم إلا واحدا في أنه يجوز فيها سوى الزنا شاهدان فكان الذي عليه أكثر من لقيت من أهل العلم أولى أن يقال به مما انفرد به واحد لا أعرف له متقدما إذا احتمل القياس خلاف قوله وإن احتمل القياس قوله، وكذلك شهادة الشهود على الخمر وغير ذلك، وكذلك الشهادة على القذف.

فإن قال قائل: فإن الله ﷺ يقول في القذفة ﴿ لَوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءً ﴾ [النور:١٣] الآية وقال: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُواْ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَنِينَ جَلْدَةً ﴾ [النور:٤]؟

قيل له: هذا كها قال الله على الأن الله حكم في الزنا بأربعة فإذا قذف رجل رجلا بالزنا لم يخرجه من الحد إلا أن يقيم عليه بينة بأنه زان ولا يكون عليه بينة تقطع أقل من أربعة وما لم يتموا أربعة فهو قاذف يحد وإنها أريد بالأربعة أن يثبت عليه الزنا فيخرج من ذلك القاذف ويحد المشهود عليه المقذوف وحكمهم معا حكم شهود الزنا لأنهن شهادات على الزنا لا على القذف فإذا قام على رجل شاهدان بأنه قذف رجلا حد؛ لأنه لم يذكر عدد شهود القذف فكان قياسا على الطلاق وغيره مما وصفت ولا يخرج من أن يحد له إلا بأربعة شهداء يثبتون الزنا على المقذوف فيحد ويكون هذا صادقا في الظاهر، والله تعالى الموفق.

اليمين مع الشاهد

قال الربيع: قال الشافعي: فأكثر ما جعل الله على من الشهود في الزنا أربعة، وفي الدين رجلان أو رجل وامرأتان فكان تفريق الله على بين الشهادات على ما حكم الله على من أنها مفترقة واحتمل إذا كان أقل ما ذكر الله من الشهادات شاهدين، أو شاهدا وامرأتين أن يكون أراد ما تتم به الشهادة بمعنى لا يكون على المشهود له يمين إذا أتى بكمال الشهادة فيعطى بالشهادة دون يمينه لا أن الله على حتم أن لا يعطى أحد بأقل من شاهدين، أو شاهد وامرأتين؛ لأنه لم يحرم أن يجوز أقل من ذلك نصا في كتاب الله على (قال الشافعي عَلَيْهُ): وبهذا نقول؛ لأن عليه دلالة السنة، ثم الأثار وبعض الإجماع، والقياس، فقلنا: يقضى باليمين مع الشاهد فسألنا سائل ما رويت منها؟ فقلنا: أخبرنا عبد الله بن الحارث عن سيف بن سليان عن قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس «أن رسول الله على اليمين مع الشاهد».

قال عمرو: في الأموال أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم ابن محمد عن ربيعة بن عثمان عن معاذ بن عبد الرحمن عن ابن عباس ورجل آخر من أصحاب رسول الله عليه سماه لا أحفظ اسمه «أن النبي عليه قضى باليمين مع الشاهد».

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مسلم بن خالد عن جعفر بن محمد قال: سمعت الحكم بن عتيبة يسأل أبي أقضى رسول الله على الله بين أظهركم قال مسلم وقال جعفر في حديثه الشاهد؟ قال نعم وقضى بها على الله ين أظهركم قال مسلم وقال جعفر في حديثه في الدين (قال الشافعي كَانَهُ): فحكمنا باليمين مع الشاهد في الأموال دون ما سواها، وما حكمنا فيه باليمين مع الشاهد أجزنا فيه شهادة النساء مع الرجال وما لم نحكم فيه باليمين مع الشاهد لم نجز فيه شهادة النساء مع الرجال استدلالا بمعنى كتاب الله على الذي وصفت في شهادتهن قبل هذا(١).

⁽١) الأم (٧/ ٩٠).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: وَلَا يُقْبَلُ فِيهَا سِوَى الْأَمْوَالِ، مِمَّا يَطَّلِعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ، أَقَلُ مِنْ رَجُلَيْن وَهَذَا الْقِسْمُ نَوْعَانِ:

أَحَدُهُمَا: الْعُقُوبَاتُ، وَهِيَ الْحُدُودُ وَالْقِصَاصُ فَلَا يُقْبَلُ فِيهِ إِلَّا شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ، إلَّا مَا رُوِيَ عَنْ عَطَاءِ، وَحَمَّادٍ، أَنَّهُمَا قَالَا: يُقْبَلُ فِيهِ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ؛ قِيَاسًا عَلَى الشَّهَادَةِ فِي الْأَمْوَالِ. الْأَمْوَالِ.

وَلَنَا، أَنَّ هَذَا مِمَّا يُخْتَاطُ لِدَرْئِهِ وَإِسْقَاطِهِ، وَهِذَا يَنْدَرِئُ بِالشُّبُهَاتِ، وَلا تَدْعُو الْحُاجَةُ إِلَى إِثْبَاتِهِ، وَفِي شَهَادَةِ النِّسَاءِ شُبْهَةٌ، بِدَلِيلِ قَوْله تَعَالَى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَلهُمَا الْأَخْرَئُ ﴿ الْبَعْرَةَ: ٢٨٢]. وَأَنَّهُ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُنَّ وَإِنْ كَثُرْنَ، مَا لَا يَكُنْ فَتُذَكِرَ إِحْدَلهُمَا ٱلْأَخْرَئُ ﴾ [البقرة: ٢٨٢]. وَأَنَّهُ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُنَّ وَإِنْ كَثُرْنَ، مَا لَا يَكُنْ مَعَهُنَّ رَجُلٌ، فَوَجَبَ أَنْ لَا تُقْبَلَ شَهَادَتُهُنَّ فِيهِ. وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُ هَذَا عَلَى اللَّالِ، لِمَا فَكُرْنَا مِنْ الْفَرْقِ. وَبِهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَا قَالَ سَعِيدُ بْنُ اللَّسَيِّ، وَالشَّعْبِيُّ، وَالنَّخْعِيُّ، وَالنَّعْبِيُّ، وَالشَّعْبِيُّ، وَالشَّعْبِيُّ، وَالشَّعْبِيُّ، وَالشَّعْبِيُّ، وَالشَّعْبِيُّ، وَالشَّعْبِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو عُبَيْدٍ، وَأَبُو تَوْرٍ، وَأَصْحَابُ الرَّأْي.

وَاتَّفَقَ هَوُلاءِ وَغَيْرُهُمْ عَلَى أَنَّهَا تَشْبُتُ بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ، مَا خَلَا الزِّنَى، إلَّا الْحَسَنَ؛ فَإِنَّهُ قَالَ: الشَّهَادَةُ عَلَى الْقَنْلِ، كَالشَّهَادَةِ عَلَى الزِّنَى؛ لِأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِهِ إِثْلَافُ النَّفْسِ، فَأَشْبَهَ الْقِصَاصَ فِي الطَّرَفِ، وَمَا ذَكَرَهُ فَأَشْبَهَ الْقِصَاصَ فِي الطَّرَفِ، وَمَا ذَكَرَهُ مَنْ الْوَصْفِ لَا أَثْرَ لَهُ، فَإِنَّ الزِّنَى المُوجِبَ لِلْحَدِّ لَا يَشْبُتُ إِلَّا بِأَرْبَعَةِ، وَلِأَنَّ حَدَّ الزِّنَى مَنْ الْخُرِّيَةِ مَنْ الْخُرِّيَةِ فَالْإِسْلَامِ وَالْعَدَالَةِ، مَا يُعْتَبُرُ فِي شُهَدَاءِ الزِّنَى، عَلَى مَا سَنَذْكُرُهُ، إِنْ شَاءَ وَالذَّكُورِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ وَالْعَدَالَةِ، مَا يُعْتَبَرُ فِي شُهَدَاءِ الزِّنَى، عَلَى مَا سَنَذْكُرُهُ، إِنْ شَاءَ الله تَعَالَى.

الثَّانِي: مَا لَيْسَ بِعُقُوبَةٍ كَالنِّكَاحِ، وَالرَّجْعَةِ، وَالطَّلَاقِ، وَالْعَتَاقِ، وَالْإِيلَاءِ، وَالظِّهَارِ، وَالنَّسَبِ، وَالتَّوْكِيلِ، وَالْوَصِيَّةِ إلَيْهِ، وَالْوَلَاءِ، وَالْكِتَابَةِ، وَأَشْبَاهِ هَذَا. فَقَالَ الْظَّهَارِ، وَالنَّسَبِ، وَالتَّوْكِيلِ، وَالْوَصِيَّةِ إلَيْهِ، وَالْوَلَاءِ، وَالْكِتَابَةِ، وَأَشْبَاهِ هَذَا. فَقَالَ الْقَاضِي: الْمُعَوَّلُ عَلَيْهِ فِي المُذْهَبِ، أَنَّ هَذَا لَا يَثْبُتُ إلَّا بِشَاهِدَيْنِ ذَكَرَيْنِ، وَلَا تُقْبَلُ فِيهِ الْقَاضِي: المُعَوَّلُ عَلَيْهِ فِي المُذْهَبِ، أَنَّ هَذَا لَا يَثْبُتُ إلَّا بِشَاهِ مَلَى أَنَّهُ لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النَّسَاءِ بِحَالٍ. وَقَدْ نَصَّ أَحْمَدُ فِي رِوايَةِ الجُمَّاعَةِ، عَلَى أَنَّهُ لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النَّسَاءِ

فِي النِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ. وَقَدْ نُقِلَ عَنْ أَحْمَدَ، فِي الْوَكَالَةِ: إِنْ كَانَتْ بِمُطَالَبَةِ دَيْنٍ – يَعْنِي تُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ رَجُلِ وَامْرَأَتَيْنِ – فَأَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ فَلاً^(١).

قال ابن تيمية: لا يقبل في الزنا واللواط إلا شهادة أربع رجال، وهل يكفي في ثبوت الإقرار بهم رجلان أو يشترط أربعة على روايتين.

ويكفي في الشهادة على من أتى بهيمة إذا قلنا: يعزر رجلان، وقيل: يعتبر أربعة ولا يقبل في بقية الحدود والقصاص إلا رجلان.

ويقبل في المال وما يقصد به كالبيع والأجل والخيار فيه والرهن والوصية. معين أو الوقف عليه ودعوى رق مجهول النسب وتسمية المهر ونحوه رجلان ورجل وامرأتان ورجل ويمين المدعي بها ادعاه وإن كان كافرا أو امرأة (٢).

قال البهوي: (ولا يقبل في الزنا) واللواط (والإقرار به إلا أربعة) رجال يشهدون به أو أنه أقربه أربعا؛ لقوله تعالى: ﴿ لَوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءً ﴾ [البر:١٣] الآية، (ويكفي) في الشهادة (على من أتى بهيمة رجلان) لأن موجبه التعزير ومن عرف بغنى وادعى أنه فقير ليأخذ من الزكاة لم يقبل إلا بثلاثة رجال، (ويقبل في بقية الحدود) كالقذف والشرب والسرقة وقطع الطريق (و) في (القصاص) رجلان ولا تقبل فيه شهادة النساء لأنه يسقط بالشبهة، (وما ليس بعقوبة ولا مال ولا يقصد به المال ويطلع عليه الرجال غالبا فيه رجلان) دون النساء، (ويقبل في المال ومالا يقصد به) المال (كالبيع والأجل والخيار فيه) أي في البيع (ونحوه) كالقرض والرهن والعضب والإجارة والشركة والشفعة وضان المال وإتلافه والعتق والكتابة والتدبير والوصية بالمال والجناية إذا لم توجب قودا ودعوى أسير تقدم إسلامه لمنع رقه والوصية بالمال واجل وامرأتان) لقوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأْتَانِ ﴾ (رجلان أو رجل وامرأتان) لقوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأْتَانِ ﴾ (البترة:٢٨٢) وسياق الآيه يدل على اختصاص ذلك بالأموال (أو رجل ويمين المدعي)

⁽١) المغنى (١٠/ ١٣٠).

⁽٢) المحرر في الفقه (٢/ ٣١٦).

لقول ابن عباس إن رسول الله عليه قضى باليمين مع الشاهد(١١).

ومن الأمر التي يقضي بها القاضي اليمين

عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، أَنَّ امْرَأَتَيْنِ، كَانَتَا تَخْرِزَانِ فِي بَيْتٍ أَوْ فِي الحُجْرَةِ، فَخَرَجَتْ إِحْدَاهُمَا وَقَدْ أَنْفِذَ بِإِشْفَى فِي كَفِّهَا، فَادَّعَتْ عَلَى الأُخْرَى، فَرُفِعَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لَوْ يُعْظَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ للْهَبَ دِمَاءُ قَوْم وَأَمْوَاهُمْ»، ذَكِّرُوهَا بِالله وَاقْرَءُوا عَلَيْهَا: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللّهِ ﴾ [آل عمران:٧٧] فَذَكَّرُوهَا فَاعْتَرَفَتْ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسِ: قَالَ النَّبِيُ ﷺ: «اليَمِينُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ» (١٠).

قال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ العِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ وَعَيْرِهِمْ: أَنَّ البَيِّنَةَ على الْمُدَّعِي، وَالْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ.

قال ابن رشد: وأما الأيهان فإنهم اتفقوا على أنها تبطل بها الدعوى عن المدعى على عليه إذا لم تكن للمدعي بينة.

واختلفوا هل يثبت بها حق المدعي، فقال مالك: يثبت بها حق المدعي في إثبات ما أنكره المدعى عليه وإبطال ما ثبت عليه من الحقوق إذا ادعى الذي ثبت عليه إسقاطه في الموضع الذي يكون المدعي أقوى سببا وشبهة من المدعى عليه، وقال غيره: لا تثبت للمدعي باليمين دعوى سواء أكانت في إسقاط حق عن نفسه قد ثبت عليه، أو إثبات حق أنكره فيه خصمه.

وسبب اختلافهم: ترددهم في مفهوم قوله عليه الصلاة والسلام: «البينة على من ادعى، واليمين على من أنكر»، هل ذلك عام في كل مدعى عليه ومدع؟ أم إنها خص المدعي بالبينة والمدعى عليه باليمين؛ لأن المدعي في الأكثر هو أضعف شبهة من المدعى عليه والمدعى بخلافه؟

فمن قال: هذا الحكم عام في كل مدع ومدعي عليه، ولم يرد بهذا العموم

⁽١) الروض المربع (٣/ ٤٣٠).

⁽٢) أخرجه البخاري (٤٥٥٢)، ومسلم (١٧١١).

خصوصا - قال: لا يثبت باليمين حق، ولا يسقط به حق ثبت. ومن قال: إنها خص المدعى عليه بهذا الحكم من جهة ما هو أقوى شبهة - قال: إذا اتفق أن يكون موضع تكون فيه شبهة المدعى أقوى يكون القول قوله.

واحتج هؤلاء بالمواضع التي اتفق الجمهور فيها على أن القول فيها قول المدعي مع يمينه، مثل دعوى التلف في الوديعة وغير ذلك إن وجد شيء بهذه الصفة، ولأولئك أن يقولوا: الأصل ما ذكرنا إلا ما خصصه الاتفاق.

وكلهم مجمعون على أن اليمين التي تسقط الدعوى أو تثبتها هي اليمين بالله، الذي لا إله إلا هو. وأقاويل فقهاء الأمصار في صفتها متقاربة، وهي عند مالك: الذي لا إله إلا هو، لا يزيد عليها. ويزيد الشافعي: الذي يعلم من السر ما يعلم من العلائية.

وأما هل تغلظ بالمكان؟ فإنهم اختلفوا في ذلك، فذهب مالك إلى أنها تغلظ بالمكان وذلك في قدر مخصوص، وكذلك الشافعي. واختلفوا في القدر، فقال مالك: إن من ادعي عليه بثلاثة دراهم فصاعدا وجبت عليه اليمين في المسجد الجامع، فإن كان مسجد النبي عليه الصلاة والسلام فلا خلاف أنه يحلف على المنبر، وإن كان في غيره من المساجد ففي ذلك روايتان: إحداهما: حيث اتفق من المسجد، والأخرى عند المنبر.

وروى عنه ابن القاسم أنه يحلف فيها له بال في الجامع ولم يحدد، وقال الشافعي: يحلف في المدينة عند المنبر، وفي مكة بين الركن والمقام، وكذلك عنده في كل بلد يحلف عند المنبر، والنصاب عنده في ذلك عشرون دينارا. وقال داود: يحلف على المنبر في القليل والكثير، وقال أبو حنيفة: لا تغلظ اليمين بالمكان.

وسبب الخلاف هل التغليظ الوارد في الحلف على منبر النبي على يفهم منه وجوب الحلف على المنبر؟ أم لا؟ فمن قال: إنه يفهم منه ذلك – قال: لأنه لو لم يفهم منه ذلك لم يكن للتغليظ في ذلك معنى، ومن قال: للتغليظ معنى غير الحكم بوجوب اليمين على المنبر – قال: لا يجب الحلف على المنبر.

والحديث الوارد في التغليظ هو حديث جابر بن عبد الله الأنصاري أن رسول الله على منبري آثم تبوأ مقعده من النار»(١). واحتج هؤلاء بالعمل، فقالوا: هو عمل الخلفاء. قال الشافعي: لم يزل عليه العمل بالمدينة وبمكة.

قالوا: ولو كان التغليظ لا يفهم منه إيجاب اليمين في الموضع المغلظ لم يكن له فائدة إلا تجنب اليمين في ذلك الموضع. قالوا: وكما أن التغليظ الوارد في اليمين مجردا مثل قوله عليه الصلاة والسلام: «من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه حرم الله عليه الجنة وأوجب له النار» يفهم منه وجوب القضاء باليمين، وكذلك التغليظ الوارد في المكان.

وقال الفريق الآخر: لا يفهم من التغليظ باليمين وجوب الحكم باليمين، وإذ لم

(۱) إسناده حسن بمجموع طرقه وشواهده: أخرجه مالك في الموطأ (۲/ ۷۲۷) والشافعي في المسند (۲/ ۷۲۷)، والنسائي في الكبرى (۹۷۳)، والحاكم (۷۸۹۱)، وأبو يعلى (۱۷۸۲)، وابن المسند (۹۲۲)، وأبو يعلى (۱۷۸۲)، وأبن الجارود (۹۲۷)، وأبن أبي شيبة (۲۲۵۸)، وأبن المنذر (۲۵۶۵)، والبيهقي (۱۵۰۸۵)، كلهم من طرق عَنْ هَاشِم بْنِ هَاشِم بْنِ عَتْبَةَ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ نِسْطَاسٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله، أَنَّ النَّبِيَّ عَيِّلِهُ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى مِنْبَرِي هَذَا بِيَمِينٍ آثِمَةٍ تَبَوَّاً مَقْعَدَه مِنَ النَّارِ». قلت: عَبْدِ الله بْنِ نَسْطَاسٍ «مجهول الحال».

وأخرجه أحمد (٣/ ٣٧٥) من طريق عن محمد بن عكرمة بن علية قال: حدثني رجل من جهينة عن جابر. قلت: محمد بن عكرمة بن علية «مجهول» يرويه عن رجل من جهينة مبهم لم يسم ولا يدر من هو.

وأخرجه النسائي في الكبرى (٦٠١٩)، والطبراني (٧٩٥)، كلاهما من طرق عن عبد الله بن المنيب عن أبيه المنيب عن عبد الله بن عطية عن عبد الله بن أنيس عن أبي أمامة بن ثعلبة عن النبي

قلت: والمنيب «مقبول» وعبد الله بن عطية «مجهول»، وأخرجه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٥٩٩٨) و(٦١٠٨) و(٦١١٥) من طرق عن أبي الحسن بن بشران عن أبي جعفر الرازي عن يحيي بن جعفر عن الضحاك بن مخلد عن الحسن بن بريد عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ:

قلت: وهذاً "ضعيف" من أُجل أبو جعفر الرازي التميمي مولاهم، اسمه عيسي بن أبي عيسي « "ضعيف". يفهم من تغليظ اليمين وجوب الحكم باليمين لم يفهم من تغليظ اليمين بالمكان وجوب الحكم بالصحابة. والاختلاف فيه مفهوم من قضية زيد بن ثابت.

وتغلظ بالمكان عند مالك في القسامة واللعان، وكذلك بالزمان؛ لأنه قال: في اللعان أن يكون بعد صلاة العصر على ما جاء في التغليظ فيمن حلف بعد العصر.

وأما القضاء باليمين مع الشاهد فإنهم اختلفوا فيه؛ فقال مالك والشافعي، وأحمد، وداود، وأبو ثور والفقهاء السبعة المدنيون وجماعة: يقضى باليمين مع الشاهد في الأموال. وقال أبو حنيفة، والثوري، والأوزاعي وجمهور أهل العراق: لا يقضى باليمين مع الشاهد في شيء، وبه قال الليث من أصحاب مالك.

وسبب الخلاف في هذا الباب تعارض الساع، أما القائلون به فإنهم تعلقوا في ذلك بآثار كثيرة، منها حديث ابن عباس، وحديث أبي هريرة، وحديث زيد بن ثابت، وحديث جابر، إلا أن الذي خرج مسلم منها حديث ابن عباس، ولفظه: «أن رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد» أخرجه مسلم ولم يخرجه البخاري.

وأما مالك فإنها اعتمد مرسله في ذلك عن جعفر بن محمد عن أبيه «أن رسول الله عن أبيه عنده بالمراسيل واجب.

وأما السماع المخالف لها فقوله تعالى: ﴿فَإِن لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلُ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشَّهَدَآءِ ﴾ [البفرة:٢٨٢]. قالوا: وهذا يقتضي الحصر فالزيادة عليه نسخ، ولا ينسخ القرآن بالسنة الغير متواترة، وعند المخالف أنه ليس بنسخ بل زيادة لا تغير حكم المزيد.

وأما السنة فها خرجه البخاري، ومسلم عن الأشعث بن قيس قال: «كان بيني وبين رجل خصومة في شيء، فاختصمنا إلى النبي عليه الصلاة والسلام فقال: «شاهداك، أو يمينه!». فقلت: إذن يحلف، ولا يبالي! فقال النبي ﷺ: «من حلف على يمين يقتطع بها مال امرئ مسلم هو فيها فاجر لقي الله وهو عليه غضبان» (١).

⁽١) أخرجه البخاري (٢٥١٥)، ومسلم (٢٢١).

والذين قالوا باليمين مع الشاهد هم على أصلهم في أن اليمين هي حجة أقوى المتداعيين شبهة، وقد قويت هنا حجة المدعي بالشاهد كما قويت في القسامة. وهؤلاء اختلفوا في القضاء باليمين مع المرأتين. فقال مالك: يجوز؛ لأن المرأتين قد أقيمتا مقام الواحد، وقال الشافعي: لا يجوز له؛ لأنه إنها أقيمت مقام الواحد مع الشاهد الواحد لا مفردة ولا مع غيره.

وهل يقضى باليمين في الحدود التي هي حق للناس مثل القذف والجراح؟ فيه قو لان في المذهب^(۱).

ومن الأمور التي يقضي بها القاضي: النكول

النكول لغة:

قال الخليل بن أحمد الفراهيدي: ونَكَلَ عن اليمين: حاد عنه، والنُّكُول عن اليمين: الامتناع منها. والنَّكالُ: اسم لما جعلته نَكالاً لغيره، إذا بلغه، أو رآه خاف أن يعمل عمله.

نكل: النَّكُلُ والنَّكُلُ: ضرب من اللجم والقيود، وكل شيء يُنكل به غيره فهو نِكُلُ، قال:

عهدت أبا عمران فيه نهاكة وفي السيف نِكُل للعصاغير أعزل

ونكِلَ يَنْكُل: تميميه، ونَكُل حجازية. يقال: نَكُل الرجل عن صاحبه إذا جبن عنه، قال ضرباً بكفي بطل لم يَنْكُلِ أي: لم يَنكُل عن صاحبه (٢٠).

النكول رجع عن شيء قاله، أو عن عدو قاومه، أو شهادة أرادها، أو يمين تعين

⁽١) بداية المجتهد (٤/ ٢٤٩، ٢٥٠).

⁽٢) كتاب العين (٥/ ٣٧٢).

عليه أن يحلفها. والامتناع عن أداء الشهادة، أو حلف اليمين(١١).

قال جلال الدين السيوطى: النُّكُولُ: الإمْتِنَاع من الْيَمين (٢).

قال ابن رشد: وأما ثبوت الحق على المدعى عليه بنكوله فإن الفقهاء – أيضا – اختلفوا في ذلك، فقال مالك، والشافعي وفقهاء أهل الحجاز وطائفة من العراقيين: إذا نكل المدعى عليه لم يجب للمدعي شيء بنفس النكول، إلا أن يحلف المدعي أو يكون له شاهد واحد. وقال أبو حنيفة وأصحابه وجمهور الكوفيين: يقضي للمدعي على المدعى عليه بنفس النكول، وذلك في المال بعد أن يكرر عليه اليمين ثلاثا.

وقلب اليمين عند مالك يكون في الموضع الذي يقبل فيه شاهد وامرأتان، وشاهد ويمين. وقلب اليمين عند الشافعي يكون في كل موضع يجب فيه اليمين. وقال ابن أبي ليلى: أردها في غير التهمة، ولا أردها في التهمة. وعند مالك في يمين التهمة هل تنقلب؟ أم لا؟ قولان.

فعمدة من رأى أن تنقلب اليمين ما رواه مالك من «أن رسول الله على رد في القسامة اليمين على اليهود بعد أن بدأ بالأنصار». ومن حجة مالك أن الحقوق عنده إنها تثبت بشيئين: إما بيمين وشاهد، وإما بنكول وشاهد، وإما بنكول ويمين. أصل ذلك عنده اشتراط الإثنينية في الشهادة، وليس يقضي عند الشافعي بشاهد ونكول.

وعمدة من قضى بالنكول أن الشهادة لما كانت لإثبات الدعوى، واليمين لإبطالها وجب إن نكل عن اليمين أن تحقق عليه الدعوى. قالوا: وأما نقلها من المدعى عليه إلى المدعي فهو خلاف للنص؛ لأن اليمين قد نص على أنها دلالة المدعى عليه، فهذه أصول الحجج التي يقضي بها القاضي (٣).

⁽١) معجم لغة الفقهاء (١/ ٤٨٨).

⁽٢) معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم (١/ ٦٠).

⁽٣) بداية المجتهد (٤/ ٢٥٢).

🕸 وإليك أقوال أهل العلم:

كرقول الأحناف:

قال السرخسي: والنكول قائم مقام الإقرار، وفي الحدود التي هي لله تعالى خالصًا لا يجوز إقامتها بالإقرار بعد الرجوع، فكيف يقام بالنكول والنكول قائم مقام الإقرار، ولا يجوز إقامته بها هو مقام الإقرار، ولا يجوز إقامته بها هو قائم مقام الإقرار، ولا يجوز إقامته بها هو قائم مقام الغير، كها لا يقام بالشهادة على الشهادة وكتاب القاضي إلى القاضي، إلا أنه يستحلف في السرقة ليقضي عند النكول بالمال دون القطع، وهذا لأن المدعي يدعي أخذ المال بجهة السرقة، فيستحلف الخصم في الأخذ، وعند نكوله يقضي بذلك لا بجهة السرقة كها لو أقر بالسرقة ثم رجع، وكها في الشهادة على الشهادة، وشهادة الرجال مع النساء في السرقة، فإنه يثبت بها الأخذ الموجب للضهان دون السرقة للوجبة للقطع. فكذلك في النكول؛ ولهذا لا يستحلف في النكاح والرجعة والفيء الموجبة للقطع. فكذلك في النكول؛ ولهذا لا يستحلف في النكاح والرجعة والفيء في الإتلاف والرق والنسب والولاء في قول أبي حنيفة تعملشه؛ لأنه لا يجوز القضاء فيها بالنكول، والنكول عنده بمنزلة البدل، وهما يقولان: يستحلف في هذه الأشياء ويقضي بالنكول، فالنكول عنده بمنزلة البدل، وهما يقولان: يستحلف في هذه الأشياء ويقضي بالنكول، فالنكول عندهما قائم مقام الإقرار، وقد بينا هذا في الدعوى، وفي دعوى القصاص يستحلف لا للقضاء بالنكول بل لتعظيم حرمة النفوس (۱۰).

وقال الكاساني: (ولأبي حنيفة) أن النكول يحتمل الإقرار لما قلتم، ويحتمل البذل؛ لأن العاقل الدَّيِّن كما يتحرَّج عن اليمين الكاذبة يتحرج عن التغيير والطعن باليمين ببذل المدعي، إلا أن حمله على البذل أولى؛ لأنا لو جعلناه إقرارًا لكذبناه؛ لما فيه من الإنكار، ولو جعلناه بذلًا لم نكذبه؛ لأنه يصير في التقدير كأنه قال: ليس هذا لك، ولكني لا أمنعك عنه، ولا أنازعك فيه. فيحصل المقصود من غير حاجة إلى التكذيب، وإذا ثبت أن النكول بذل وهذه الأشياء لا تحتمل البذل فلا تحتمل النكول فلا تحتمل النكول فلا تحتمل التحليف؛ لأنه إنها يستحلف المدعي لينكل المدعى عليه فيقضي عليه فإذا

⁽١) المبسوط (١٦/ ١١٧).

لم يحتمل النكول لا يحتمل التحليف(١).

كرقول المالكية:

قال سحنون: قلت: أرأيت لو أن رجلا بيني وبينه خلطة، ادعيت عليه حقا من الحقوق واستحلفته؟ قال: قال مالك: إن حلف برئ. قلت: وإن أبى أن يحلف وقال: أنا أرد اليمين عليك؟ قال: قال مالك: إذا أبى أن يحلف لم يقض للمدعى عليه بالحق أبدا، حتى يحلف المدعي على حقه. ولا يقضي القاضي للمدعي بالحق إذا نكل المدعى عليه عن اليمين، حتى يحلف المدعي. وإن لم يطلب المدعى عليه يمين الطالب، فإن القاضي لا يقضي للطالب بالحق إذا نكل المطلوب عن اليمين، حتى يستحلف الطالب وإن لم يكن يدعي المطلوب يمين الطالب. قال ابن القاسم: وقال ين أبي حازم: ليس كل الناس يعرف هذا، أنه إذا نكل المطلوب عن اليمين أن اليمين على الطالب.

قلت: أرأيت إن نكل المدعى عليه عن اليمين، ونكل المدعي أيضا عن اليمين؟ قال: قال مالك: يبطل حقه إذا لم يحلف (٢).

كرقول الشافعية:

قال الماوردي: فإذا ثبت أنه لا يحكم على الناكل بالنكول مع الشاهد، لم يكن للمدعي أن يحلف مع شاهده، لإسقاط حقه من تلك اليمين بردها على المنكر، فإن طلب أن يرد عليه اليمين التي نكل عنها المنكر، ففي جواز ردها عليه قولان:

أحدهما: لا يجوز أن ترد عليه؛ لأنه قد أسقط حقه منها بردها على المنكر، فلم تعد اليه بعد سقوطها.

والقول الثاني: وهو أصح، أنه ترد عليه هذه اليمين المستحقة بالنكول، وإن لم ترد عليه هذه اليمين المستحقة مع الشاهد، لاختلاف موجبها فلم يكن سقوط حقه من إحداهما موجبا لسقوطه من الأخرى، مع اختلافها في السبب الموجب، وليس

⁽١) بدائع الصنائع (٦/ ٢٢٧).

⁽٢) المدونة (٤/٧).

التوقف عن اليمين مع الشاهد نكولا، حتى يحكم الحاكم بنكوله فيها، بعد توقفه فإذا تقرر هذان القولان:

فإن قلنا بالأول: إن يمين النكول ترد على المدعي، عرضت عليه، فإن حلف استحق ما ادعاه بيمينه لا بشاهده، وإن نكل سقط حقه من اليمين بعد حكم الحاكم بنكوله فيها بعد توقفه وليس له أن يحكم بنكوله إلا أن يسأله المدعى عليه، أن يحكم على المدعي بالنكول عن يمين الرد، لأن قصد الحاكم بنكوله حق له، ولا يكون نكوله عن الرد مع الشاهد قدحاً في الشاهد، فإن اقترن بشهادته شهادة غيره ثبتت البينة بها، وحكم له بالحق، وإن انفصلت المحاكمة بالنكول؛ لأن فصل المحاكمة بالأيهان أقوى، ولا يمنع من سهاع البينة، فكان أولى أن لا يمنع في سهاعها فصلها بالنكول الذي هو أضعف، فإن عدم شاهد آخر سقط حكم البينة، وخلي سبيل المنكول الذي هو أضعف، فإن عدم شاهد آخر سقط حكم البينة، وخلي سبيل المنكول.

وإن قلنا بالثاني: إن يمين النكول لا ترد على المدعي، فقد قال أبو حامد الإسفراييني: إن المنكر يحبس بالشاهد حتى يحلف أو يغرم وهذا خطأ، لأن الحبس على الحقوق يكون بعد ثبوت استحقاقها، ولم يثبت الحق بالشاهد، فلم يجز أن يحبس به ولم يجب عليه شيء ووجب تخلية سبيله (١).

قال النووي: وإن نكل المدعى عليه أولا وردت اليمين على المدعي، فإن حلف، أخذ ما يد المدعي عليه، وليس للمدعى عليه الناكل بعد ذلك أن يدعي عليه، لأنه لم يبق له ملك يأخذ به. وإن نكل المدعي عن اليمين المردود، سقطت دعواه، وللمدعى عليه أن يدعى عليه (٢).

كرقول الحنابلة:

قال صالح بن أحمد بن حنبل: قلت: إذا نكل عن اليمين وجب عليه الحكم؟ قال: قدم ابن عمر إلى عثمان في عبد فقال له عثمان: أحلف أنك ما بعته يوم بعته وبه

⁽١) الحاوى الكبير (١٧/ ٧٦).

⁽٢) روضة الطالبين (٤/ ١٦٧).

عيب علمته فأبي ابن عمر أن يحلف فرد عليه عثمان العبد(١١).

قال ابن قدامة: وإن امتنع المدعى عليهم من اليمين، لم يحبسوا حتى يحلفوا. وعن أحمد رواية أخرى، أنهم يحبسون حتى يحلفوا، وهو قول أبي حنيفة. ولنا، أنها يمين مشروعة في حق المدعى عليه، فلم يحبس عليها، كسائر الأيهان. إذا ثبت هذا، فإنه لا يجب القصاص بالنكول؛ لأنه حجة ضعيفة، فلا يُشاط بها الدم، كالشاهد واليمين. قال القاضي: ويَديه الإمامُ من بيت المال. نص عليه أحمد.

وروى عنه حرب بن إسهاعيل: أن الدية تجب عليهم. وهذا هو الصحيح، وهو اختيار أبي بكر؛ لأنه حكم ثبت بالنكول، فيثبت في حقهم هاهنا، كسائر الدعاوى، ولأن وجوبها في بيت المال، يفضي إلى إهدار الدم، وإسقاط حق المدعين، مع إمكان جبره، فلم يجز، كسائر الدعاوى، ولأنها يمين توجهت في دعوى أمكن إيجاب المال بها، فلم تخل من وجوب شيء على المدعى عليه، كما في سنائر الدعاوى، وها هنا لو لم يجب على المدعى عليه مال بنكوله، ولم يجبر على اليمين؛ لخلا من وجوب شيء عليه بالكلية (٢).

ومن الأمور التي يقضي بها القاضي: الإقرار

قال ابن قدامة: هو الاعتراف. والأصل فيه الكتاب والسنة والإجماع:

أما الكتاب: فقوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَنَقَ ٱلنَّبِيِّ عَنَ ﴾ [آل عمران: ٨١] إلى قوله تعالى: ﴿ قَالَ ءَأَقُرَرُتُمُ وَأَخَذُتُمُ عَلَىٰ ذَالِكُمُ إِصْرِى ۖ قَالُواْ أَقُرَرُنَا ﴾ [آل عمران: ٨١]، وقال تعالى: ﴿ وَالْ عَمْرُونَ ٱعْتَرَفُواْ بِذُنُوبِهِمْ ﴾ [التوبة: ١٠٢] وقال تعالى: ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَى ﴾ [الأعراف: ١٧٢] في آي كثيرة مثل هذا.

وأما السنة فها روي أن ماعزا أقر بالزنى، فرجمه رسول الله ﷺ وكذلك الغامدية، وقال: «واغديا أنيس على امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها»(٣).

⁽١) مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابن أبي الفضل صالح (٢٠٦/).

⁽٢) المغنى (٨/ ٣٩١).

⁽٣) أخرَّجه البخاري (٢٣١٤) ومسلم (١٦٩٧).

وأما الإجماع، فإن الأمة أجمعت على صحة الإقرار(١١).

فالإقرار حجة بنفسه.

🕸 وإليك أقوال أهل العلم:

قال الكاساني: فرقا بين الإقرار وبين الشهادة ووجه الفرق بينهما ظاهر؛ لأن الشهادة ليست بحجة بنفسها بل بقضاء القاضي لما فيها من تهمة جر النفع فلا تندفع التهمة إلا بقضاء القاضي فأما الإقرار فحجة بنفسه إذ الإنسان غير متهم في الإقرار على نفسه فهو الفرق^(٢).

قال أبو المعالى برهان الدين: فرق بين الإقرار وبين الشهادة، فإنه لو شهد عنده عدلان أن فلاناً قتل أباك عمداً، والابن عرفها بالعدالة، لا يسع الابن قتله ما لم يشهدا بذلك عند القاضي، ويقضي القاضي بشهادتها، وفي الإقرار بالقتل قال: وسعه أن يقتله (٣).

قال ابن رشد: في الإقرار وأما الإقرار إذا كان بينا فلا خلاف في وجوب الحكم به وإنها النظر فيمن يجوز إقراره ممن لا يجوز وإذا كان الإقرار محتملا رفع الخلاف^(٤). كرا قول الشافعية:

قال أبو المعالى: ومن عام القول في ذلك: أن القاضي إذا سمع إقرار إنسان سرًّا،

ثم إنه أبدى الإنكار جهراً، فهذا من صور القضاء بالعلم، ولو أقر في مجلس القضاء على رؤوس الأشهاد، فلا شك أنه يقضى بالإقرار، قولًا واحدًا؛ فإن الإقرار في مجلس القضاء حجةٌ ظاهرة (٥).

⁽١) المغنى (٥/ ١٠٩).

⁽٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٥/ ١٣٠).

⁽٣) المحيط البرهاني (٥/ ٣٠٤).

⁽٤) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ٢٦٩).

⁽٥) نهاية المطلب في دراية المذهب (١٨/ ٥٨٢).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: ولأن الإقرار إخبار على وجه ينفي عنه التهمة والريبة، فإن العاقل لا يكذب على نفسه كذبا يضر بها، ولهذا كان آكد من الشهادة، فإن المدعى عليه إذا اعترف لا تسمع عليه الشهادة، وإنها تسمع إذا أنكر، ولو كذب المدعي ببينة لم تسمع، وإن كذب المقر ثم صدقه سمع (١).

مسألة: ولا يجوز للقاضي أن يحكم بعلمه

قال الماوردي: لا اختلاف بين الفقهاء أن للقاضي أن يحكم بعلمه في الجرح والتعديل.

واختلفوا في حكمه بعلمه في الحقوق والحدود على مذاهب شتى.

فقال أبو حنيفة: يحكم بها علمه في زمان ولايته وفي مواضع عمله في حقوق الآدميين، ولا يحكم بعلمه في حقوق الله تعالى، ولا بها علمه قبل ولايته، ولا بها علمه في غير مواضع عمله.

وقال ابن أبي ليلي: يحكم بما علمه في مجلس قضائه ولا يحكم بما علمه في غيره.

وقال أبو يوسف: يحكم بعلمه إلا في الحدود.

وقال مالك: لا يحكم بعلمه في حال من الأحوال وبه قال من التابعين: شريح، والشعبي ومن الفقهاء الأوزاعي، وأحمد، وإسحاق.

فأما مذهب الشافعي فقد نص في كتاب الأم على قولين: فقال في أدب القاضي من الأم: لا يجوز فيه إلا واحد من قولين:

أحدهما: أن له أن يقضي بكل ما علم قبل الولاية وبعدها في مجلس الحكم وغيره من حقوق الآدميين.

والثاني: لا يقضي بشيء من علمه في مجلس الحكم ولا غيره إلا أن يشهد شاهدان على مثل ما علم فيكون علمه وجهله سواء.

⁽١) المغنى (٥/ ١٠٩).

وأظهر قوليه على مذهبه جواز حكمة بعلمه وهو اختيار المزني والربيع وإنها لم يقطع به حذارا من ميل القضاة.

فأما حكمه بعلمه في حقوق الله تعالى فقد قال الشافعي في أدب القاضي: يحتمل أن يكون كحقوق الآدميين ويحتمل أن يفرق بينها.

فاختلف أصحابه في مذهبه فيها فكان أبو العباس بن سريج وأبو علي بن أبي هريرة يجمعان بينها وبين حقوق الآدميين في تخريجها على قولين.

وذهب الأكثرون من أصحابه إلى أنه لا يجوز أن يحكم فيها بعلمه قولا واحدا، وإنها القولان في حقوق الآدميين.

واستدل من منع القاضي من الحكم بعلمه بقول الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱللهُ تَعَالَى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُواْ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ [الور:٤]، فلو جاز له الحكم بعلمه لقرنه بالشهادة.

ولقوله ﷺ للحضرمي في دعواه الأرض على الكندي: «شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُه لَيْسَ لَكَ إِلَّا ذَلِكَ» (١٠).

فدل على انتفاء الحكم بالعلم، ولأن رسول الله على قد علم من كفر المنافقين ما لم يحكم فيه بعلمه وبها روي عن عمر بن الخطاب شخ إنه تقاضى إليه نفسان فقال أحدهما: أنت شاهدي، فقال: «إن شئتها شهدت ولم أحكم أو أحكم ولا أشهد».

وترافع إلى شريح خصمان فقال للمدعي: ألك بينة؟ قال: نعم أنت شاهدي. قال شريح: أنت الأمير حتى أحضر فأشهد لك ولم يعاصر هما مخالف.

ولأن الشاهد مندوب للإثبات والقاضي مندوب للحكم فلما لم يجز أن يكون الشاهد قاضيا بشهادته لم يجز أن يكون القاضي شاهدا لحكمه.

ولأن الشهادة لا تجوز بأقل من اثنين فلو جاز للقاضي أن يحكم بعلمه لصار إثبات الحق بشهادة واحد.

⁽١) أخرجه البخاري (٢٥١٥)، ومسلم (٢٢١).

كرقول الأحناف:

قال السرخسي: فأما إذا كان رأى ذلك قبل أن يتقلد القضاء، ثم استقصى فليس له أن يقضي بعلمه في ذلك عند أبي حنيفة تَعَلَّشُه، وقال أبو يوسف ومحمد - رحمها الله: له أن يقضى بعلمه في ذلك.

کر قول المالكية:

قال أبو محمد عبد الله بن (أبي زيد) عبد الرحمن النفزي، القيرواني، المالكي: وقال ابن الماجشون نحو ما ذكرنا عن أصبغ في كتابه قبل هذا: أنه لا يحكم بعلمه قبل أن يلي أو بعد مما يرى أو يسمع من العلم؛ لأنه كالشاهد لنفسه؛ إذ يمضي بشهادته نفسه، فأما ما أقر به الخصوم عنده في خصومتهم، ليقض به، قال سحنون: هذا أحب إلى من قول ابن القاسم، وأشهب.

قال سحنون في كتاب ابنه: وإذا رأى القاضي وهو في مجلس القضاء أو غيره، أو قبل أن يلي من يغصب رجل مالا، أو يقذفه، أو يعقد معه بيعا، أو يجرحه، أو يقتله، أو يعتق، أو ينكح، فهو شاهد في هذا كله ولا ينفذه، وليشهد به عنده غيره، فيقضي له إن كان معه غيره (١).

قال ابن رشد: ومما اختلفوا فيه من هذا الباب قضاء القاضي بعلمه، وذلك أن العلماء أجمعوا على أن القاضي يقضي بعلمه في التعديل والتجريح، وأنه إذا شهد الشهود بضد علمه لم يقض به وأنه يقضي بعلمه في إقرار الخصم وإنكاره إلا مالكا فإنه رأى أن يحضر القاضي شاهدين لإقرار الخصم وإنكاره، وكذلك أجمعوا على أنه يقضي بعلمه في تغليب حجة أحد (٢).

قَال محمد بن عبد الله الخرشي: لَا يَحْكُمُ بِعِلْمِهِ إِلَّا فِي التَّعْدِيلِ وَالتَّجْرِيحِ بِخِلَافِ الْإِمَامِ فَيَحْكُمُ بِعِلْمِهِ قَالَهُ الْبَدُرُ (").

⁽١) النوادر والزيادات (١/ ٦٧).

⁽٢) بداية المجتهد (٢/ ٤٧٠).

⁽٣) شرح مختصر خليل للخرشي (٢١/ ٢٨٠).

كم قول الشافعية:

قال الربيع: الذي يذهب إليه الشافعي أنه يحكم بعلمه؛ لأن علمه أكبر من تأدية الشاهدين الشهادة إليه، وإنها كره إظهار ذلك لئلا يكون القاضي غير عدل فيذهب بأموال الناس(١).

قال الماوردي: فأما مذهب الشافعي فقد نص في كتاب الأم على قولين: فقال في أدب القاضي من الأم: لا يجوز فيه إلا واحد من قولين:

أحدهما: أن له أن يقضي بكل ما علم قبل الولاية وبعدها في مجلس الحكم وغيره من حقوق الآدميين.

والثاني: لا يقضي بشيء من علمه في مجلس الحكم ولا غيره إلا أن يشهد شاهدان على مثل ما علم فيكون علمه وجهله سواء (٢).

قال ابن قدامة: وإذا ترافع إلى الحاكم خصمان، فأقر أحدهما لصاحبه، فقال المقر له للحاكم: أشهد لي على إقراره شاهدين. لزمه ذلك؛ لأن الحاكم لا يحكم بعلمه، فربها جحد المقر، فلا يمكنه الحكم عليه بعلمه، ولو كان يحكم بعلمه احتمل أن ينسى، فإن الإنسان عرضة النسيان، فلا يمكنه الحكم بإقراره (٣).

مسألة: متى يقضي القاضي؟

عن عَبْدُ المَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ، سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرَةَ، قَالَ: كَتَبَ أَبُو بَكْرَةَ إِلَى ابْنِهِ، وَكَانَ بِسِجِسْتَانَ، بِأَنْ لاَ تَقْضِيَ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَأَنْتَ غَضْبَانُ، فَإِنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ إِلَى ابْنِهِ، وَكَانَ بِسِجِسْتَانَ، بِأَنْ لاَ تَقْضِيَ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانُ» (٤٠).

قال ابن قدامة: لا خلاف بين أهل العلم فيها علمناه، في أن القاضي لا ينبغي له

(١) الأم (٧/ ١١٩).

⁽٢) الحاوى الكبير (١٦/ ٣٢١).

⁽٣) المغنى (١٠ / ٦٥).

⁽٤) أخرجه البخاري (١٥٨٧) ومسلم (١٧١٧).

أن يقضي وهو غضبان^(۱).

العلم: ﴿ وَإِلَيْكُ أَقُوالَ أَهُلُ الْعُلُّمُ:

كرقول الأحناف:

قال أبو المعالي برهان الدين: ولا يقضي وهو غضبان. قال عَنِي : «لَا يَحْكُمُ الْحَاكِمُ اللَّهُ عَنْ الْنَيْنِ وَهُو غَضْبَان»، واختلف عبارة المشايخ في تخريج المسألة بعضهم قالوا: لأنه ينتقم من أحد الخصمين إذا تقدما إليه، هكذا هو العادة أن الإنسان إذا غضب ينتقم من يتقدم إليه فيكون ذلك ظلماً منه، وهذا القائل لا يفصل فيها إذا كان وجه القضاء بيناً، وبينها إذا لم يكن بيناً، وإطلاق الحديث يشهد لهذا القائل (٢).

قال كهال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي: وينبغي أن لا يقضي وهو غضبان أو فرحان أو جائع أو عطشان أو مهموم أو ناعس أو في حال برد شديد أو حر أو وهو يدافع الأخبثين أو به حاجة إلى الجهاع، والحاصل أنه لا يقض حال شغل قلبه وأصله حديث: «لَا يَقْضِي القَاضِي وَهُو غَضْبَان» معلول به، ولا ينبغي أن يتطوع بالصوم في اليوم الذي يريد الجلوس، ولا يسمع من رجل حجتين فأكثر إلا أن يكون الناس قليلا، ولا يقدم رجلا جاء الآخر قبله ولا يضرب في المسجد حدا ولا تعزيرا، وينبغي أن يجلس معه من كان يجالسه قبل ذلك، لأن في جلوسه وحده تهمة الرشوة أو الظلم (٣).

كرقول المالكية:

قال ابن رشد: وأما متى يقضى؟ فمنها ما يرجع إلى حال القاضي في نفسه، ومنها ما يرجع إلى وقت توقيف المدعى فيه ما يرجع إلى وقت توقيف المدعى فيه وإزالة اليد عنه إذا كان غبنا.

فأما متى يقضي القاضي؟ فإذا لم يكن مشغول النفس؛ لقوله عليه الصلاة

⁽١) المغنى (١٠/ ٤٤).

⁽٢) المحيط البرهاني (٨/ ٢٩).

⁽٣) شرح فتح القدير (٧/ ٢٧١).

والسلام: «لَا يَقْضِي القَاضِي حِينَ يَقْضِي وَهُو غَضْبَانٌ» ومثل هذا عند مالك أن يكون عطشان أو جائعا أو خائفا أو غير ذلك من العوارض التي تعوقه عن الفهم، لكن إذا قضى في حال من هذه الأحوال بالصواب، فاتفقوا - فيها أعلم - على أنه ينفذ حكمه، ويحتمل أن يقال: لا ينفذ فيها وقع عليه النص وهو الغضبان؛ لأن النهي يدل على فساد المنهى عنه (۱).

کر قول الشافعية:

قال أبو إسحاق الشيرازي: ولا يقضي وهو غضبان ولا جائع ولا عطشان ولا مهموم ولا فرحان، ولا يقضي والنعاس يغلبه، ولا يحكم والمرض يقلقله، ولا يقضي وهو حاقن ولا حاقب ولا في حر مزعج ولا برد مؤلم فإن حكم في هذه الأحوال نفذ حكمه، ويستحب أن يجلس للحكم في موضع فسيح بارز يصل إليه كل أحد ولا يحتجب إلا لعذر (٢).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة: (ولا يحكم الحاكم بين اثنين وهو غضبان) لا خلاف بين أهل العلم فيا علمناه، في أن القاضي لا ينبغي له أن يقضي وهو غضبان. كره ذلك شريح، وعمر بن عبد العزيز، وأبو حنيفة، والشافعي، «وكتب أبو بكرة إلى عبد الله ابن أبي بكرة وهو قاض بسجستان، أن لا تحكم بين اثنين وأنت غضبان؛ فإني سمعت رسول الله على يقول: «لَا يَحْكُمْ أَحَدٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانٌ» متفق عليه، وكتب عمر في إلى أبي موسى: إياك والغضب، والقلق، والضجر، والتأذي بالناس، والتنكر لهم عند الخصومة، فإذا رأيت الخصم يتعمد الظلم، فأوجع رأسه، ولأنه إذا غضب تغير عقله، ولم يستوف رأيه وفكره (٣).

⁽١) بداية المجتهد (٤/ ٢٥٧).

⁽٢) التنبيه في الفقه الشافعي (١/ ٢٥٣).

⁽٣) المغنى (١٠/ ٤٤).

مسألة: هل يأخذ على القضاء أجرا؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على قولين:

القول الأول: لا بأس للقاضي أن يأخذ ذلك؛ لأنه فرغ نفسه لعمل المسلمين فيكون كفايته وكفاية عياله في مال المسلمين، وإن كان صاحب ثروة فإن لم يأخذ واحتسب في عمل القضاء فهو خير له، والأصل فيه قوله تعالى: ﴿وَمَن كَانَ غَنِيًّا فَلْيَشْتَعُفِفٌ وَمَن كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلُ بِٱلْمَعُرُوفِ ﴿ [الساء: ٦]، والآية في الوصي وهو يعمل لليتيم كما أن القاضي يعمل للمسلمين ويكون هذا الرزق جعالة، ولا يكون أجرة؛ لأن الأجرة مستحقة بعقد لازم والجعالة مستحقة بعقد جائز. والقضاء في العقود الجائزة دون اللازمة فلذلك كان الرزق فيه جعالة ولم يكن أجرة.

وعن السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ، ابْنُ أُخْتِ نَمِر، أَنَّ حُويْطِبَ بْنَ عَبْدِ العُزَّى، أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ السَّعْدِيِّ، أَخْبَرَهُ أَنَّهُ قَدِمَ عَلَى عُمَرَ فِي خِلاَفَتِهِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: أَلَمْ أُحَدَّثُ عَبْدَ الله بْنَ السَّعْدِيِّ، أَخْبَرَهُ أَنَّهُ قَدِمَ عَلَى عُمَرَ فِي خِلاَفَتِهِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: أَلَمْ أُحَدَّتُ الْفَيْ الله يَلِي مِنْ أَعْمَالِ النَّاسِ أَعْمَالًا، فَإِذَا أَعْطِيتَ العُمَالَةَ كَرِهْتَهَا، فَقُلْتُ: بَلَى، فَقَالَ عُمَرُ: فَمَالَتِي فَمَا تُرِيدُ إِلَى ذَلِكَ، قُلْتُ: إِنَّ لِي أَفْرَاسًا وَأَعْبُدًا وَأَنَا بِخَيْر، وَأُرِيدُ أَنْ تَكُونَ عُمَالَتِي صَدَقَةً عَلَى المُسْلِمِينَ، قَالَ عُمَرُ: لا تَفْعَلْ، فَإِنِي كُنْتُ أُرَدْتُ الَّذِي أَرَدْتَ، فَكَانَ مَسُولُ الله عَلَى المُسْلِمِينَ، قَالَ عُمَرُ: لا تَفْعَلْ، فَإِنِي كُنْتُ أُرَدْتُ الَّذِي أَرَدْتَ، فَكَانَ رَسُولُ الله عَلَى المُسْلِمِينَ، قَالَ النَّبِيُ عَلِي الْعَطَاءَ، فَأَقُولُ: أَعْطِهِ أَفْقَرَ إِلَيْهِ مِنِي، حَتَّى أَعْطَانِي مَرَّةً مَالًا، وَقُلْتُ: أَعْطِهِ أَفْقَرَ إِلَيْهِ مِنِي، فَقَالَ النَّبِيُ عَلِي اللهِ فَلْ اللهِ وَتَصَدَّقُ بِهِ، فَهَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا المَالِ وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ وَلاَ سَائِل فَخُذْهُ، وَإِلّا فَلا تُتْبِعُهُ نَفْسَكَ» (أَنَ

قال البخاري: وَكَانَ شُرَيْحُ القَاضِيِّ يَأْخُذُ عَلَى القَضَاءِ أَجْرًا وَقَالَتْ عَائِشَةُ: «يَأْكُلُ الوَصِيُّ بِقَدْرِ عُمَالَتِهِ» وَأَكَلَ أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ (٢).

قال ابن قدامة: ورخص فيه شريح، وابن سيرين، والشافعي، وأكثر أهل العلم. وروي عن عمر شخه أنه استعمل زيد بن ثابت على القضاء، وفرض له رزقا. ورزق شريحا في كل شهر مائة درهم. وبعث إلى الكوفة عمارا وعثمان بن حنيف وابن

⁽١) أخرجه البخاري (٧١٦٣).

⁽٢) أخرجه البخاري (٩/ ٦٧) معلقا.

مسعود، ورزقهم كل يوم شاة؛ نصفها لعمار ونصفها لابن مسعود، وعثمان، وكان ابن مسعود قاضيهم ومعلمهم. وكتب إلى معاذ بن جبل، وأبي عبيدة، حين بعثهما إلى الشام، أن انظرا رجالا من صالحي مَنْ قبلكم، فاستعملوهم على القضاء، وأوسعوا عليهم، وارزقوهم، واكفوهم من مال الله.

وقال أبو الخطاب: يجوز له أخذ الرزق مع الحاجة، فأما مع عدمها فعلى وجهين (١).

الله والله أقوال أهل العلم:

عن أبي وائل: أن عمر بن الخطاب استعمل ابن مسعود على بيت المال، وعمار بن ياسر على الصلاة، وابن حنيف على الجند، ورزقهم كل يوم شاة شطرها لعمار وربعها لابن مسعود، وربعها لابن حنيف (٢).

عن محمد: أنه كان لا يرى بأسا أن يأخذ القاضى رزقا من بيت مال المسلمين (٣).

قال السرخسي: وذكر عن عمر بن الخطاب فله أنه كان يرزق سليمان بن ربيعة الباهلي عن القضاء كل شهر خمسهائة درهم، وفيه دليل على أن الإمام يعطي القاضي كفايته من مال بيت المال، وأنه لا بأس للقاضي أن يأخذ ذلك؛ لأنه فرغ نفسه لعمل المسلمين فيكون كفايته وكفاية عياله في مال المسلمين (3).

قال الماوردي: القضاء مما يجوز أخذ الرزق عليه من بيت المال؛ لأن الله تعالى جعل للعاملين على الصدقات سهما فيها وقد استقضى عمر شريحا وجعل له في كل شهر مائة درهم رزقا فلما أفضت الخلافة إلى علي جعل رزقه في كل شهر خمسائة

⁽١) المغنى (١٠/ ٣٤).

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن المنذر (٢٥٣٤) عن محمد بن علي، قال: حدثنا سعيد بن منصور، قال: حدثنا سفيان، عن عامر بن شقيق، عن أبي وائل أن عمر بن الخطاب.

 ⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٢٢٣٢) حدثنا يزيد بن هارون، عن هشام، عن محمد
 به. وهشام هو الدَّستوائي.

⁽٤) المسوط (١٦/ ١٠٢١).

درهم. وأخذ زيد بن ثابت على القضاء رزقا، ولأنه لما ارتزق الخلفاء الراشدون رضوان الله عليهم على الخلافة لانقطاعهم بها عن المكاسب، كان القضاة بمثابتهم، ويكون هذا الرزق جعالة ولا يكون أجرة.

قال الشافعي: ويجعل مع رزق القاضي شيئا لقراطيسه؛ لأنه لا يستغني عن إثبات الحجج والمحاكمات، وكتب المحاضر والسجلات، وهي من عموم المصالح فكان سهم المصالح من بيت المال أحق بتحملها.

فإن تعذرت من بيت المال، قال القاضي للمحكوم له: إن شئت فأت بقرطاس تكتب فيه شهادة شاهديك وخصومتك، وهو على التقديم والتأخير؛ لأنه يبدأ بكتب الخصومة ثم بالشهادة ثم بالحكم.

ولا يكره على القراطيس؛ لأنه لوثيقة هو مخير في التوثق بها وقيل: لك الخيار في إحضار قرطاس تكتب فيه حجتك^(١).

قال النووي: إذا لم يجد القاضي كفاية، فله أن يأخذ رزقا من بيت المال ليتفرغ للقضاء، وإن وجدها وتعين عليه، لم يجز أخذ شيء، وإلا فيجوز. ويستحب ترك الأخذ، ولا يجوز عقد الإجارة على القضاء، وفي فتاوي القاضي حسين وجه أنه يجوز، والمذهب الاول وبه قطع الجمهور، وينبغي للإمام أن يجعل من بيت المال شيئا مع رزق القاضي لثمن ورق المحاضر والسجلات، ولأجرة الكاتب، فإن لم يكن في بيت المال شيء أو احتيج إليه لما هو أهم، فإن أتى المدعي بورقة تثبت فيها خصومته وشهادة الشهود، وبأجرة الكاتب، فذاك، وإلا فلا يجبر عليه، لكن يعلمه القاضي أنه إذا لم يثبت ما جرى، فقد تنسى شهادة الشهود وحكم نفسه (٢).

القول الثاني: وكرهت طائفة أخذ الرزق على القضاء.

قال ابن المنذر: وممن كره أن يأخذ القاضي على القضاء أجرا: الحسن البصري، والقاسم، وكان الشافعي يقول: لو عملوا كمحتسبين كان أحب إليّ، وإن أخذوا

⁽١) الحاوي الكبير (١٦/ ٢٩٢).

⁽٢) روضة الطالبين (٨/ ١٢١).

جعلا لم يحرم عليهم عندي، وقال أحمد في القاضي: ما يعجبني أن يأخذ أجرا على القضاء، وإن كان فبقدر شغله مثل والي اليتيم. ورخصت طائفة في ذلك، رخص فيه ابن سيرين، وقال شريح: يوفيهم وليستوفي منهم.

عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ أَنَّ عُمَرَ كَرِهَ لِقَاضِي الْمُسْلِمِينَ وَصَاحِبِ مَغَانِمِهِمْ أَنْ يَأْخُذَ أَجْرًا (١٠).

وعَنْ مَسْرُوقِ: أَنَّهُ كَانَ لاَ يَأْخُذُ عَلَى الْقَضَاءِ أَجْرًا (٢٠).

وعَنِ الْحُسَنِ، قَالَ: أَكْرَهُ أَنْ آخُذَ عَلَى الْقَضَاءِ أَجْرًا (٣).

قال ابن قدامة: ويجوز للقاضي أخذ الرزق(٤).

مسألة :كتاب القاضي إلى قاض في الشهادة على الحدود والحقوق

قال ابن قدامة: الأصل في كتاب القاضي إلى القاضي والأمير إلى الأمير، الكتاب والسنة والإجماع:

أما الكتاب: فقول الله تعالى: ﴿إِنِّى أُلْقِيَ إِلَى كِتَنَبٌ كَرِيمٌ ۞ إِنَّهُو مِن سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُو بِشِمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۞ أَلَّا تَعْلُواْ عَلَىَّ وَأُتُونِي مُسْلِمِينَ ﴾ [السل:٢٩-٣١].

وأما السنة: فإن النبي ﷺ كتب إلى كسرى، وقيصر، والنجاشي، وملوك

(١) إسناده منقطع: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٢٧٠٦)، وابن المنذر في «الأوسط» (٦٥٣٢) حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الحُصَيْنِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ عُمَرَ .

قلت: القاسم بن عبد الرحمن لم يسمع من عمر.

وقال ابن المديني: لم يلق من أصحاب النبي على غير خابر بن سمرة قيل له فلقي بن عمر فقال: كان يحدث عن بن عمر بحديثين ولم يسمع من ابن عمر شيئا. انظر: «جامع التحصيل» (١/ ٢٥٢).

- (۲) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (۲۲۲۲۹) يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنِ الْقَاسِمِ،
 عَنْ مَسْرُ وقِ به.
- (٣) إسناده صُحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٢٢٣٠) عن مُحَمَّدُ بْنُ مَرْوَانَ الْبَصْرِيُّ، عَنْ يُونُسَ بْنِ
 أَبِي الْفُرَاتِ، عَنِ الْحَسَنِ به وهذا إسناد حسن من أجل محمد بن مروان البصري «صدوق».

(٤) المغنى (١٠/ ٣٤).

الأطراف، وكان يكتب إلى ولاته، ويكتب لعماله وسعاته، وكان في كتابه إلى قيصر: «بسم الله الرحمن الرحيم. مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ الله، إلَى قَيْصَرَ عَظِيم الرُّوُم، أَمَّا بَعْدُ، فَأَسْلِمْ تَسْلَمْ، وَأَسْلِمْ يُؤْتِكَ الله أَجْرًا عَظِيمًا، فَإِنْ تَوَلَيْتَ، فَإِنَّ عَلَيْكَ إِثْمَ الأَرِيسيِّينَ، وَهِيَا مُلَا اللهُ أَجْرًا عَظِيمًا، فَإِنْ تَوَلَيْتَ، فَإِنَّ عَلَيْكَ إِثْمَ الأَرِيسيِّينَ، وَهُويَا أَهُلَ اللهُ عَلَيْكَ اللهُ عَلَيْكَ اللهُ أَجْرًا عَظِيمًا، فَإِنْ تَوَلَيْتَ، فَإِنَّ عَلَيْكَ إِثْمَ الأَرِيسيِّينَ، وهُ اللهُ عَلَيْكَ اللهُ عَلَيْكَ اللهُ عَلَيْكَ اللهُ عَلَيْكَ مِنْ اللهُ عَلَيْكَ إِنْ عَلَيْكَ إِنْ عَلَيْكَ اللهُ عَلَيْكَ اللهُ عَلَيْكَ اللهُ عَلْمَةِ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴾ [آل عمران: ٢٤]».

وروى الضحاك بن سفيان، قال «كتب إلى رسول الله ﷺ: «أَنْ وَرِّثْ امْرَأَةَ أَشْيَمَ الضَّبَابِي مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا».

وأجمعت الأمة على كتاب القاضي إلى القاضي؛ ولأن الحاجة إلى قبوله داعية، فإن من له حق في بلد غير بلده، ولا يمكنه إتيانه، والمطالبة به، إلا بكتاب القاضي، فوجب قبوله (١١).

قال ابن هبيره: وَاتَّفَقُوا على أَن كتاب القَاضِي إِلَى القَاضِي من مصر إِلَى مصر فِي الْحُدُود وَالنِّكَاحِ وَالطَّلَاق وَالْخُلْع غير مَقْبُول إِلَّا مَالِك فَإِنَّهُ يقبل عِنْده كتاب القَاضِي إِلَى القَاضِي فِي ذَلِك كُله.

وَاتَّفَقُوا على أَن كتاب القَاضِي إِلَى القَاضِي من مصر إِلَى مصر فِي الْحُقُوق الَّتِي هِيَ الْمَالُ أَو مَا كَانَ الْمُقْصُود مِنْهُ المَال جَائِزٌ مَقْبُول إذا ثبت هذا، فإن كتاب القاضي يقبل في الأموال، وما يقصد به المال، ولا يقبل في الحدود، كحق الله تعالى. وهل يقبل فيا عدا هذا؟ على وجهين، وبهذا قال أصحاب الرأي.

وقال أصحاب الشافعي: يقبل في كل حق لآدمي، من الجراح وغيرها، وهل يقبل في الحدود التي لله تعالى؟ على قولين (٢).

🕸 وإليك أقوال أهل العلم:

كرقول الأحناف:

قال محمد بن الحسن الشيباني: وكتاب القاضي إلى القاضي جائز إلا في الحدود

⁽۱) المغنى (۱۰/ ۸۰).

⁽٢) اختلاف الأئمة العلماء (٢/ ٢٠٤).

والقصاص(١).

قال الكاساني: حتى لا تقبل فيها الشهادة بطريق النيابة، وهي الشهادة على الشهادة عندنا، كذا لا يقبل فيها كتاب القاضي إلى القاضي؛ لأنه في معنى الشهادة على الشهادة، وعند الشافعي كَنْ للله ليس بشرط، حتى تقبل فيها الشهادة على الشهادة، وأجمعوا على أنها ليست بشرط في الأموال والحقوق المجردة عنها؛ فتقبل فيها الشهادة على الشهادة، وكتاب القاضي إلى القاضي، إلا في العبد الآبق عند أبي حنيفة ومحمد، وعند أبي يوسف تقبل فيه – أيضا – على ما نذكر في كتاب أدب القاضي القاضي (٢).

كرقول المالكية:

قال سحنون: قلت: أرأيت إذا كتب إلى قاض بشهادة شهود شهدوا عنده وعدلوا، وشهدوا على فلان ابن فلان بحق أو بحد أو قصاص أو غير ذلك، أيقبل هذا القاضي الذي جاءه الكتاب البينة الذين في الكتاب على هذا المشهود عليه، ويقيم عليه تلك الأشياء ويقضي بها عليه في قول مالك؟

قال: قال مالك: وسمعناه يقول في القاضي يكتب بالكتاب إلى قاض آخر فيه الشهود على ما يقضي به وكتب بعدالة الشهود: إن القاضي الذي جاءه الكتاب يقضي به وينفذه، ولم يفسر لنا مالك حدا ولا قصاصا أو غير ذلك وما شككنا أنه كله سواء.

قال: قال مالك: وإن عزل القاضي الذي كتب إليه الكتاب أو مات فولي غيره في موضعه. قال: إن هذا الذي ولي بعده ينبغي له أن ينفذ ما فيه وإن كان الذي كتبه قد عزل أو مات فإنه ينبغي للقاضي الذي جاءه الكتاب أن ينفذ ذلك، ولا ينظر في عزل الذي كتب به إليه ولا في موته (٣).

⁽١) الجامع الصغير وشرحه النافع الكبير (١/ ٣٩٢).

⁽٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٦/ ٢٨١).

⁽٣) المدونة (٤/ ٢١٥).

كرقول الشافعية:

قال الشافعي: ويقبل القاضي كتاب كل قاض عدل، ولا يقبل إلا بشاهدين عدلين، ولا يقبله بشاهدين عدلين حتى يفتحه، ويقرأه عليها، ويشهدا على ما فيه، وأن القاضي الذي أشهدهما عليه قرأه بحضرتها أو قرئ عليها، وقال: اشهدا أن هذا كتابي إلى فلان فإذا شهدا على هذا قبله، وإذا لم يشهدا على هذا، ولم يزيدا على أن يقولا هذا خاتمه، وهذا كتابه دفعه إلينا لم يقبله. وقد حضرت قاضيا جاءه كتاب قاض مختوم فشهد عنده شاهدان أن هذا كتاب فلان ابن فلان إليك دفعه إلينا، وقال: اشهدوا عليه ففتحه، وقبله فأخبرني القاضي المكتوب إليه أنه فض كتابا آخر من هذا القاضي كتب إليه في ذلك الأمر بعينه، ووقف عن إنفاذه، وأخبرني هو أو من أثق بخبره أنه رد إليه الكتاب يحكي له كتابا فأنكر كتابه الآخر، وبلغه أو ثبت عنده أنه كتب الكتاب، وختمه فاحتيل له فوضع كتابا مثله مكانه، ونحى ذلك الكتاب، وأشهد على ذلك الكتاب، وهو يرى أنه كتابه .

قال الشافعي تعتلف: فلما كان هذا موجودا لم يجز أن يقبل من الشهود حتى يقرأ عليهم الكتاب، ويقبضوه قبل أن يغيب عنهم، وينبغي للقاضي أن يأمرهم أن يأخذوا نسخة كتابه في أيديهم، ويوقعوا شهادتهم فيه فلو انكسر خاتمه أو ذهب بعض كتابه شهدوا أن هذا كتابه قبله، وليس في الخاتم معنى إنها المعنى فيها قطعوا به الشهادة كما يكون معاني في إذكار الحقوق، وكتب التسليم بين الناس (١).

قال النووي: في كتاب القاضي إلى القاضي، فالقاضي بعد سماع الدعوى والبينة على الغائب قد يقتصر عليه، وينهي الأمر إلى قاضي بلد الغائب ليحكم ويستوفي، وقد يحلفه كما سبق، ويحكم وعلى التقدير الثاني قد يكون للغائب مال حاضر يمكن أداء الحق منه فيؤدى، وقد لا يكون كذلك، فيسأل المدعي القاضي إنهاء الحكم إلى قاضى بلد الغائب، فيجيبه إليه.

وللإنهاء طريقان، أحدهما: أن يشهد على حكمه عدلين يخرجان إلى ذلك البلد،

⁽١) الأم (٦/ ١٢٨).

والأولى أن يكتب بذلك كتابا أولا، ثم يشهد، وصورة الكتاب: حضر فلان، وادعى على فلان الغائب المقيم ببلد كذا، وأقام عليه شاهدين وهما فلان وفلان، وقد عدلا عندي، وحلفت المدعي، وحكمت له بالمال، فسألني أن أكتب إليك في ذلك فأجبته، وأشهدت بذلك فلانا وفلانا. ولا يشترط تسمية الشاهدين على الحكم، ولا ذكر أصل الإشهاد، ولا تسمية شهود الحق، بل يكفي أن يكتب: شهد عندي عدول ويجوز أن لا يصفهم بالعدالة، ويكون الحكم بشهادتهم تعديلا لهم، ذكره في العدة، ويجوز أن لا يتعرض لأصل الشهادة، فيكتب: حكمت بكذا بحجة أوجبت الحكم، لأنه قد يحكم بشاهد ويمين وقد يحكم بعلمة إذا جوزناه، وهذه حيلة يدفع بها القاضي قدح الحنفية إذا حكم بشاهد ويمين. وفي فحوى كلام الأصحاب وجه ضعيف مانع من إبهام الحجة، لما فيه من سد باب الطعن والقدح على الخصم (۱).

کے قول الحنابلة:

قال الزركشي: كتاب القاضي إلى القاضي مقبول في الجملة بالإجماع، ويرجحه مكاتبة النبي إلى ملوك الأطراف كقيصر وكسرى وغيرهما.

وفي الصحيح أنه كتب إلى قيصر: «بسم الله الرحمن الرحيم. مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ الله، إِلَى قَيْصَرَ عَظِيم الرُّوُم، أَمَّا بَعْدُ، فَأَسْلِمْ تَسْلَمْ، وَأَسْلِمْ يُؤْتِكَ الله أَجْرًا عَظِيمًا، فَإِنْ تَوْلَيْتَ، فَإِنَّ عَلَيْكَ إِثْمَ الأَرِيسِيِّينَ ﴿يَنَأَهُلَ ٱلْكِتَبِ تَعَالَوُا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَآءِ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴾ [آل عمران:15] الآية»(٢).

ومكاتبة سليمان عِينِ بلقيس، قال سبحانه حكاية عنها: ﴿إِنِّ أُلْقِيَ إِلَىَّ كِتَابُ كَرِيمُ ۞ إِنَّهُ مِن سُلَيْمَنَ وَإِنَّهُ بِشِمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَنِ ٱلرَّحِيمِ ۞ أَلَّا تَعْلُواْ عَلَىَّ وَأَنُونِى مُسْلِمِينَ ﴾ [النمل:٢٩-٣].

إذا تقرر هذا فاعلم أن كتاب القاضي إلى القاضي لا يقبل في حق الله تعالى كالحدود ونحوها، ويقبل في كل حق لآدمي يثبت بشاهدين أو بشاهد يمين، أو

⁽١) روضة الطالبين (٨/ ١٦٢).

⁽٢) أخرجه البخاري (٢٩٣٦، ٢٩٤٠)، ومسلم (١٧٧٤).

شاهد وامرأتين، وهل يثبت فيها عدا ذلك؟ فيه ثلاث روايات:

القبول مطلقاً: ويحتمله إطلاق الخرقي.

وعدمه مطلقاً: وهو مختار كثير من أصحاب القاضي.

والقبول إلا في الدماء: وحكم حد القذف، حكم الحدود، إن قيل المغلب فيه حق الله تعالى، وإلا حكم الدماء(١).

مسألة: القضاء على الغائب

قال ابن رشد: وأما على من يقضي؟ فإنهم اتفقوا على أنه يقضي على المسلم الحاضر. واختلفوا في الغائب وفي القضاء على أهل الكتاب. فأما القضاء على الغائب فإن مالكا، والشافعي قالا: يقضي على الغائب البعيد الغيبة، وقال أبو حنيفة: لا يقضي على الغائب أصلا، وبه قال ابن الماجشون، وقد قيل عن مالك: لا يقضي في الرباع المستحقة.

فعمدة من رأى القضاء حديث هند (٢) المتقدم ولا حجة فيه؛ لأنه لم يكن غائبا عن المصر. وعمدة من لم ير القضاء قوله عليه الصلاة والسلام: «فإنها أقضي له بحسب ما أسمع»(٣).

وما رواه أبو داود وغيره عن علي أن النبي ﷺ قال له حين أرسله إلى اليمن: «لا

(۱) شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٣/ ٣٧٩).

⁽٢) أخرجه البخاري (٥٣٦٤) عن عَائِشَة، أَنَّ هِنْدَ بِنْتَ عُتْبَةَ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ الله إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ وَلَيْسَ يُعْطِينِي مَا يَكُفِينِي وَوَلَدِي، إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْهُ وَهُوَ لاَ يَعْلَمُ، فَقَالَ: «خُذِي مَا يَكُفِينِي وَوَلَدِي، إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْهُ وَهُوَ لاَ يَعْلَمُ، فَقَالَ: «خُذِي مَا يَكُفِيكِ وَوَلَدَكِ، بِالمُعْرُوفِ».

⁽٣) أُخرَجه البخَارِي (٦٩٦٧) أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَخُنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْض، فَأَقْضِيَ لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ منه، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ فَلاَ يَأْخُذْ مِنْهُ شَيْئًا، فَإِنَّهَا أَقْطُعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ».

تقض لأحد الخصمين حتى تسمع من الآخر $^{(1)(1)}$.

وقال ابن قدامة: ويحكم على الغائب، إذا صح الحق عليه وجملته أن من ادعى حقا على غائب في بلد آخر، وطلب من الحاكم سماع البينة، والحكم بها عليه، فعلى الحاكم إجابته، إذا كملت الشرائط.

وبهذا قال ابن شبرمة ومالك، والأوزاعي، والليث، وسوار، وأبو عبيد، وإسحاق، وابن المنذر.

وكان شريح لا يرى القضاء على الغائب. وعن أحمد مثله.

وبه قال ابن أبي ليلى، والثوري، وأبو حنيفة وأصحابه. وروي ذلك عن القاسم، والشعبي إلا أن أبا حنيفة قال: إذا كان له خصم حاضر، من وكيل أو شفيع، جاز

⁽۱) حسن لغيره: أخرجه أبو داود (٣٥٨٢)، والنسائي (٨٤٢٠)، وأحمد (٩٦/١)، الحاكم (٧٠٢٥)، وأبو يعلي (٣٧١) كلهم من طرق عن شَرِيكُ، عَنْ سِمَاكِ، عَنْ حَنَش، عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَام، قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ الله يَّيِّ إِلَى الْيَمَنِ قَاضِيًا، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله تُرْسِلْنِي وَأَنَا حَدِيثُ السِّلَام، قَالَ: بَعْثَنِي رَسُولُ الله يَّيِّ إِلَى اللهِ سَيَهْدِي قَلْبَكَ، وَيُثَبِّتُ لِسَانَك، فَإِذَا جَلَسَ بَيْنَ يَدَيْكُ السِّنِّ، وَلَا عِلْمَ لِي بِالْقَضَاء، فَقَالَ: "إِنَّ الله سَيَهْدِي قَلْبَك، وَيُثَبِّتُ لِسَانَك، فَإِنَّهُ أَحْرَى أَنْ يَتَبَيَّنَ لَكَ النَّصْمَانِ، فَلَا تَقْضِينَ حَتَّى تَسْمَعَ مِنَ الْآخَرِ، كَمَا سَمِعْتَ مِنَ الْأَوَّلِ، فَإِنَّهُ أَحْرَى أَنْ يَتَبَيَّنَ لَكَ النَّصْمَاء، قَالَ: فَهَا زِلْتُ قَاضِيًا، أَوْ مَا شَكَكُتُ فِي قَضَاءِ بَعْدُ. حنش بن المعتمر وثقه أبو داود. وقال أبو حاتم: صالح، لا أراهم يحتجون به. قال النسائي: ليسَ بالقوي. وقال البخاري: يتكلمون في حديثه. وقال ابن حبان: لا يحتج به. يتفرد عن علي بأشياء، لا يشبه حديث الثقات. يتكلمون في حديثه. وقال ابن حبان: لا يحتج به. يتفرد عن علي بأشياء، لا يشبه حديث الثقات. قلت: وشريك «ضعيف».

وأخرجه ابن الأعرابي في «المعجم» (١٧١٩) الآجُرِّيُّ في «الشريعة» (١٥٥٢) عن المُؤَمَّلُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ الْأَقْمَرِ، عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ الله ﷺ إِلَى الْيَمَنِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله إِنَّكَ تَبْعَثُنِي إِلَى قَوْمٍ يَسْأَلُونِ، وَأَنَا حَدَثُ السِّنِّ قَالَ: فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى صَدْرِي، وَقَالَ: «اللهمَّ الهدِ قَلْبَهُ، وَسَدَّدْ لِسَانَهُ، فَإِذَا جَلَسَ بَيْنَ يَدَيْكَ الخَصْمَانِ، فَلَا تَقْضِ لِلْأَوَّلِ حَتَّى تَسْمَعَ مِنَ الْآخَرِ كُمَا سَمِعْتَ مِنَ الْأَوَّلِ، فَإِنَّهُ أَحْرَى أَنْ يُبَيِّنَ لَكَ الْقَضَاءُ» قَالَ عَلِيٌّ: فَهَا شَكَكُتُ فِي قَضَاءٍ، أَوْ مَا شَكَكْتُ فِي قَضَاءٍ بَعْدُ. قلت: مؤمل بن إسماعيل «ضعيف».

⁽٢) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٤/ ٢٤٤).

الحكم عليه^(١).

وإليك أقوال أهل العلم:

كرقول الأحناف:

قال السرخسي: القضاء على الغائب بالبينة لا يجوز فلابد من خصم حاضر للمدعى ليقيم عليه البينة (٢).

قال الكاساني: لا يجوز القضاء على الغائب، إذا لم يكن عنه خصم حاضر، وهذا عندنا(٣).

كرقول المالكية:

قال سحنون: أرأيت لو أن المشتري غاب وحضر الشفيع، أيقضى له بالشفعة والمشتري غائب في قول مالك؟

قال: نعم، ولا يلتفت إلى مغيب المشتري؛ لأن القضاء على الغائب جائز عند مالك، ويكون الغائب على حجته إذا قدم (٤).

كرقول الشافعية:

قال الشافعي كَلَنْهُ: وليس في القضاء على الغائب إلا واحد من قولين: إما لا يقضى على غائب بدين، ولا غيره، وإما يقضى عليه في الدين وغيره، ونحن نرى القضاء عليه بعد الإعذار (٥).

كرقول الحنابلة:

قال الزركشي: القضاء على الغائب في الجملة هو المذهب المعروف المشهور،

⁽١) بدائع الصنائع (٧/٨).

⁽٢) المصدر السابق.

⁽T) Hunged (11/PT).

⁽٤) المدونة (٤/ ٢١٩).

⁽٥) الأم (٦/ ٨٤٢).

حذاراً من دخول الضرر على صاحب الحق بضياع حقه، أو تأخر لا إلى أمد، واستدلالاً بحديث هند (١).

ونقل عن أحمد القول آخر: (لا يجوز القضاء على الغائب).

قال ابن قدامة: وعن أحمد لا يجوز القضاء على الغائب، وهو اختيار ابن أبي موسى (٢).

مسألة: في كيفية القضاء

قال ابن رشد: وأما كيف يقضي القاضي: فإنهم أجمعوا على أنه واجب عليه أن يسوي بين الخصمين في المجلس، وألا يسمع من أحدهما دون الآخر، وأن يبدأ بالمدعي فيسأله البينة إن أنكر المدعى عليه. وإن لم يكن له بينة فإن كان في ماله وجبت اليمين على المدعى عليه باتفاق، وإن كانت في طلاق أو نكاح أو قتل وجبت عند الشافعى بمجرد الدعوى، وقال مالك: لا تجب إلا مع شاهد (٣).

العلم: ﴿ وَإِلَيْكُ أَقُوالَ أَهُلُ الْعُلُّمُ:

كرقول الأحناف:

قال الكاساني: يسوي بين الخصمين في الجلوس، فيجلسهما بين يديه لا عن يمينه ولا عن يساره؛ لأنه لو فعل ذلك؛ فقد قرب أحدهما في مجلسه، وكذا لا يجلس أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره؛ لأن لليمين فضلا على اليسار(٤).

قال ابن مودود الموصلي: ويسوي بين الخصمين في الجلوس والإقبال والنظر والإشارة، ولا يسار أحدهما ولا يلقنه حجته، ولا يضحك لأحدهما، ولا يهازحهما، ولا أحدهما، ولا يضيف أحدهما دون الآخر، ولا يقبل هدية أجنبي لم يهد له قبل القضاء، ولا يحضر دعوة إلا العامة، ويعود المرضى، ويشهد الجنائز، فإن حدث له

⁽١) شرح الزركشي (٢/ ٣٨٢).

⁽٢) الكافي في فقه الإمام المبجل أحمد بن حنبل (٤ ٢٤٦).

⁽٣) بداية المجتهد (٤/ ٢٥٤).

⁽٤) بدائع الصنائع (٧/ ٩).

هم، أو نعاس، أو غضب، أو جوع، أو عطش، أو حاجة حيوانية كف عن القضاء^(١).

أبو محمد عبد الوهاب بن على بن نصر الثعلبي: وأن يسوي بين الخصمين في المجلس والإقبال عليهما، ولا يحكم بعلمه في شيء من الأشياء لا فيما علمه قبل ولايته ولا بعدها، لا في مجلسه ولا في غيره، وله أن يقبل شهادة من علمه عدلاً من غير حاجة إلى تزكيته ويرد شهادة من علمه فاسقاً.

ولا تقبل شهادة من لاتعلم عدالته إلا بتزكية ولا تقبل التزكية إلا من عالم بوجوه التعديل والتجريح عارف بطرقها، ولا يكفي في ذلك أقل من اثنين، وإذا نسي الحاكم حكماً حكم به فإن شهد به عنده عدلان أنفذه بشهادتها (٢).

كرقول الشافعية:

قال الماوردي: ويسوي بَين الْخَصْمَيْنِ فِي مَجْلِسه وَلَفظه ولحظه، وَلَا يقبل هَدِيَّة من أهل عمله، وَيكرهُ أَن يعرف بِالْبيع وَالشِّرَاء فيحابى، وَلَا يقْضِي إِلَّا بعد سُكُون جاشه من حزن أو غضب وهدوء نَفسه من جوع أو عَطش، وَلَا يسْأَل المُدَّعِي عَلَيْهِ إِلَّا بعد كَهَال الدَّعْوَى، وَلَا يتعنت خصها وَلَا يلقنه حجَّة، وَلَا يَأْخُذهُ بِإِقْرَار وَلَا إِنَّكَار وَلَا يكلفه إِلَّا بعد سُؤال المُدَّعِي وَإِن بَان لَهُ عدوان فِي قُول أو فعل عزره (٣).

کے قول الحنابلة:

قال المرداوي: ويعدل بين الخصمين في لحظه ولفظه ومجلسه والدخول عليه يحتمل أن يكون مراده: أن ذلك واجب عليه. وهو المذهب. قال في الفروع: ويلزمه، في الأصح: العدل بينهما في لحظه ولفظه، ومجلسه والدخول عليه. وجزم به في الشرح. وقيل: لا يلزمه. بل يستحب. ويحتمله كلام المصنف. وقدمه في الرعاية الكرى.

⁽١) الاختيار لتعليل المختار (٢/ ٨٦).

⁽٢) التلقين في الفقة المالكي (٢/ ٢٠٩).

⁽٣) الإقناع في الفقه الشافعي (١/ ١٩٤).

قوله: (إلا أن يكون أحدهما كافرا. فيقدم المسلم في الدخول ويرفعه في الجلوس) هذا المذهب. قال في الفروع، وتجريد العناية: والأشهر يقدم مسلم على كافر، دخولا وجلوسا. قال ابن منجا في شرحه: هذا أولى. وجزم به في الوجيز، ومنتخب الأدمي، وتذكرة ابن عبدوس، وغيرهم. وجزم به في الهداية، والمحرر، والمنور، في الدخول. وجزم به في الخلاصة: في المجلس. وصححه في الرفع. وقدمه فيها في الشرح. وصححه في الرفع. وقدمه فيها في السرح. وصححه في الرفاية الصغرى. وقيل: يستوى بينها في ذلك أيضا. وقدمه في الفروع (١).

﴿ فَائِدَةٌ:

قال المرداوي: لَوْ سَلَّمَ أَحَدُ الْخَصْمَيْنِ عَلَى الْقَاضِي: رَدَّ عَلَيْهِ.

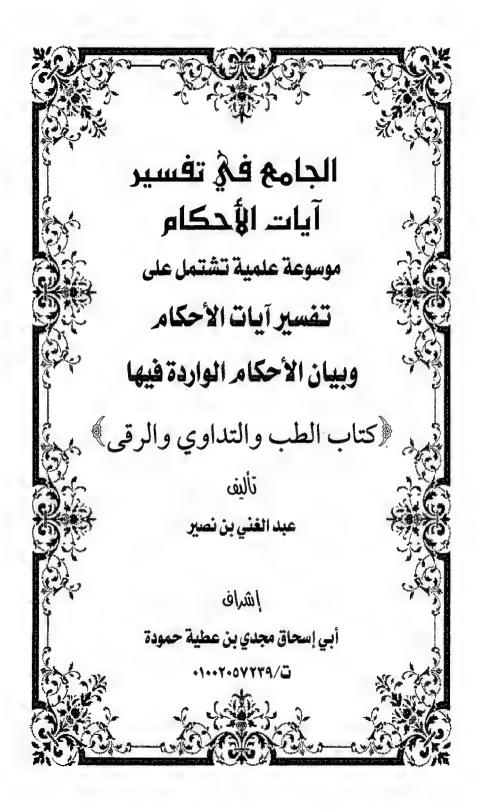
وَقَالَ فِي التَّرْغِيبِ: يَصْبِرُ حَتَّى يُسَلِّمَ الْآخِرُ، لِيَرُدَّ عَلَيْهِمَا مَعًا إِلَّا أَنْ يَتَهَادَى عُرْفًا.

وَقَالَ فِي الرِّعَايَةِ: وَإِنْ سَلَّمَا مَعًا رَدَّ عَلَيْهِمَا مَعًا. وَإِنْ سَلَّمَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ دُخُولِ خَصْمِهِ أَوْ مَعَهُ، فَهَلْ يَرُدُّ عَلَيْهِ قَبْلَهُ؟ يُخْتَمَلُ وَجْهَيْنِ. انْتَهَى. وَلَهُ الْقِيَامُ السَّائِغُ وَتَرْكُهُ. عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ المُذْهَبِ. وَقِيلَ: يُكْرَهُ الْقِيَامُ لَمُّمَا. فَإِنْ قَامَ لِأَحَدِهِمَا قَامَ لِلْآخِرِ، أَوْ اعْتَذَرَ إِلَيْهِ. قَالَهُ فِي الرِّعَايَةِ (٢).

* 8888 *

⁽١) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١/٢٠٦).

⁽٢) المصدر السابق.





قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ كُلِي مِن كُلِّ ٱلشَّمَرَاتِ فَٱسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلَاً يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفُ أَلْوَنُهُو فِيهِ شِفَآءٌ لِلنَّاسِّ إِنَّ فِي ذَالِكَ لَآيَةَ لِقَوْمِ يَتَفَكَّرُونَ﴾[النحل:٦٩]

قال البخاري يَعَلَمْهُ:

بَابٌ: الشِّفَاءُ فِي ثَلاَثٍ

عَنِ ابْنِ عَبَّاسِ عَنَّ اللَّهِ عَالَ: «الشِّفَاءُ فِي ثَلاَثَةٍ: شُرْبَةِ عَسَلٍ، وَشُرْطَةِ مِحْجَم، وَكَيَّةِ نَارٍ، وَأَنْهَى أُمَّتِي عَنِ الكَيِّ» وَفَعَ الحَدِيثَ. وَرَوَاهُ القُمِّيُّ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسِ، عَنِ النَّبِيِّ عَنِيَّةٍ: «فِي العَسَلِ وَالحَجْم»(١).

وفي رُواية: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الشِّفَاءُ فِي ثَلاَثَةٍ: فِي شَرْطَةِ مُحِجَمٍ، أَوْ شَرْبَةِ عَسَلٍ، أَوْ كَيَّةٍ بِنَارٍ، وَأَنَا أَنْهَى أُمَّتِي عَنِ الكَيِّ»(٢).

قال الخطأبي كتش: انتظم هذا الحديث على جملة ما يتداوى به الناس، وذلك أن الحجم يستفرغ الدم وهو أعظم الأخلاط والحجم أنجحها شفاء عند هيجان الدم، وأما العسل فهو مسهل للأخلاط البلغمية ويدخل في المعجونات ليحفظ على تلك الأدوية قواها ويخرجها من البدن، وأما الكي فإنها يستعمل في الخلط الباغي الذي لا تنحسم مادته إلا به؛ ولهذا وصفه النبي عليه ثم نهى عنه وإنها كرهه لما فيه من الألم الشديد والخطر العظيم، ولهذا كانت العرب تقول في أمثالها: آخر الدواء الكي، وقد

⁽١) رواه البخاري (٥٦٨٠).

⁽٢) رواه البخاري (٦٨١).

كوى النبي ﷺ سعد بن معاذ وغيره، واكتوى غير واحد من الصحابة.

قلت: ولم يرد النبي على الخصر في الثلاثة فإن الشفاء قد يكون في غيرها، وإنها نبه بها على أصول العلاج؛ وذلك أن الأمراض الامتلائية تكون دموية وصفراوية وبلغمية وسوداوية وشفاء الدموية بإخراج الدم وإنها خص الحجم بالذكر لكثرة استعمال العرب وإلفهم له بخلاف الفصد فإنه وإن كان في معنى الحجم لكنه لم يكن معهودًا لها غالبًا، على أن في التعبير بقوله: «شَرْطَة محجم» ما قد يتناول الفصد، وأيضًا فالحجم في البلاد الحارة أنجح من الفصد، والفصد في البلاد التي ليست بحارة أنجح من الحجم، وأما الامتلاء الصفراوي وما ذكر معه فدواؤه بالمسهل، وقد نبه عليه بذكر العسل وسيأتي توجيه ذلك في الباب الذي بعده، وأما الكي فإنه يقع آخرًا لإخراج ما يتعسر إخراجه من الفضلات، وإنها نهى عنه مع إثباته الشفاء فيه إما لكونهم كانوا يرون أنه يحسم المادة بطبعه فكرهه لذلك، ولذلك كانوا يبادرون إليه قبل حصول الداء لظنهم أنه يحسم الداء فيتعجل الذي يكتوي التعذيب بالنار لأمر مظنون وقد لا يتفق أن يقع له ذلك المرض الذي يقطعه الكي، ويؤخذ من الجمع بين كراهته وهذ للكي وبين استعماله له أنه لا يترك مطلقًا ولا يستعمل مطلقًا بل يستعمل عند تعينه طريقًا إلى الشفاء مع مصاحبة اعتقاد أن الشفاء بإذن الله مطلقًا بل يستعمل عند تعينه طريقًا إلى الشفاء مع مصاحبة اعتقاد أن الشفاء بإذن الله تعالى (۱).

بَابُ الدَّوَاءِ بِالعَسَلِ وَقُول الله تَعَالَى: ﴿ فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسَّ ﴾ [النحل: ٦٩]

عَنْ عَائِشَةَ ﴿ اللَّهُ عَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ يُعْجِبُهُ الْحَلُواءُ وَالْعَسَلُ » (٢).

قال الحافظ ابن حجر تغلله: قوله: باب الدواء بالعسل وقول الله تعالى: ﴿فِيهِ شِفَآءٌ لِلنَّاسِ ﴾ كأنه أشار بذكر الآية إلى أن الضمير فيها للعسل وهو قول الجمهور، وزعم بعض أهل التفسير أنه للقرآن، وذكر ابن بطال: أن بعضهم قال: إن قوله تعالى: ﴿فِيهِ شِفَآءٌ لِلنَّاسِ ﴾ أي: لبعضهم، وحمله على ذلك أن تناول العسل قد يضر

⁽١) نقله عنه الحافظ في فتح الباري (١٠/١٣٧).

⁽٢) رواه البخاري (٦٨٢).

ببعض الناس كمن يكون حار المزاج. لكن لا يحتاج إلى ذلك لأنه ليس في حمله على العموم ما يمنع أنه قد يضر ببعض الأبدان بطريق العرض.

والعسل يذكر ويؤنث، وأسهاؤه تزيد على المائة، وفيه من المنافع ما لخصه الموفق البغدادي وغيره فقالوا: يجلو الأوساخ التي في العروق والأمعاء، ويدفع الفضلات، ويغسل خمل المعدة، ويسخنها تسخينًا معتدلًا، ويفتح أفواه العروق ويشد المعدة والكبد والكلى والمثانة والمنافذ، وفيه تحليل للرطوبات أكلًا وطلاء وتغذية، وفيه حفظ المعجونات وإذهاب لكيفية الأدوية المستكرهة وتنقية الكبد والصدر وإدرار البول والطمث ونفع للسعال الكائن من البلغم ونفع لأصحاب البلغم والأمزجة الباردة، وإذا أضيف إليه الخل نفع أصحاب الصفراء، ثم هو غذاء من الأغذية ودواء من الأدوية، وشراب من الأشربة، وحلوى من الحلاوات، وطلاء من الأطلية، ومفرح من المفرحات.

ومن منافعه أنه إذا شرب حارًا بدهن الورد نفع من نهش الحيوان، وإذا شرب وحده بهاء نفع من عضة الكُلْبِ الكَلِبِ، وإذا جعل فيه اللحم الطري حفظ طراوته ثلاثة أشهر، وكذلك الخيار والقرع والباذنجان والليمون ونحو ذلك من الفواكه، وإذا لطخ به البدن للقمل قتل القمل والصئبان وطول الشعر وحسنه ونعمه، وإن اكتحل به جلا ظلمة البصر، وإن استن به صقل الأسنان وحفظ صحتها، وهو عجيب في حفظ جثث الموتى فلا يسرع إليها البلى، وهو مع ذلك مأمون الغائلة قليل المضرة ولم يكن يعول قدماء الأطباء في الأدوية المركبة إلا عليه ولا ذكر للسكر في أكثر كتبهم أصلاً.

وقد أخرج أبو نعيم في «الطب النبوي» بسند ضعيف من حديث أبي هريرة رفعه وابن ماجه بسند ضعيف من حديث جابر رفعه: «مَنْ لَعِقَ العَسَلَ ثَلَاثَ غَدَوَاتٍ في كُلِّ شَهْرٍ لم يُصِبْهُ عَظيمُ بَلاَهٍ أعلم، ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث الأول حديث عائشة: كان النبي عَلَيْهُ يعجبه الحلواء والعسل، قال الكرماني: الإعجاب أعم من أن يكون على سبيل الدواء أو الغذاء فتؤخذ المناسبة بهذه

الطريق^(١).

عن جَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله ﴿ مَا أَدْوِيَتِكُمْ - خَيْرٌ، فَفِي شَرْطَةِ مِحْجَمٍ، أَوْ شَرْبَةِ عَسَلٍ، أَدْوِيَتِكُمْ - خَيْرٌ، فَفِي شَرْطَةِ مِحْجَمٍ، أَوْ شَرْبَةِ عَسَلٍ، أَوْ لَذْعَةٍ بِنَارٍ تُوافِقُ الدَّاءَ، وَمَا أُحِبُّ أَنْ أَكْتَوِيَ ﴾ (٢).

وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ هُ اللَّهِ أَنَّى النَّبِي عَلَيْهُ فَقَالَ: أَخِي يَشْتَكِي بَطْنَهُ، فَقَالَ: «اسْقِهِ عَسَلًا» ثُمَّ أَتَاهُ الثَّالِثَةَ فَقَالَ: «اسْقِهِ عَسَلًا» ثُمَّ أَتَاهُ الثَّالِثَةَ فَقَالَ: «اسْقِهِ عَسَلًا» ثُمَّ أَتَاهُ الثَّالِثَةَ فَقَالَ: «اسْقِهِ عَسَلًا» فَسَقَاهُ ثُمَّ أَتَاهُ فَقَالَ: قَدْ فَعَلْتُ؟ فَقَالَ: «صَدَقَ الله، وَكَذَبَ بَطْنُ أَخِيكَ، اسْقِهِ عَسَلًا» فَسَقَاهُ فَبَرًا (٣).

قال ابن القيم تَعَلَّقُهُ: «اسْقِهِ عَسَلًا»، فَقَالَ لَهُ فِي الثَّالِثَةِ أَوِ الرَّابِعَةِ: «صَدَقَ الله، وَكَذَبَ بَطْنُ أَخِيكَ» وَفِي «صَحِيح مسلم» فِي لَفْظِ لَهُ: «إِنَّ أَخِي عَرِبَ بَطْنُهُ (أَنَّ أَيْ: فَسَدَ هَضْمُهُ، وَاعْتَلَّتْ مَعِدَتُهُ، وَالإِسْمُ الْعَرَبُ بِفَتْحِ الرَّاءِ، وَالذَّرَبُ أَيْضًا. وَالْعَسَلُ فِيهِ مَنَافِعُ عَظِيمَةٌ، فَإِنَّهُ جَلَاءٌ لِلْأُوْسَاخِ الَّتِي فِي الْعُرُوقِ وَالْأَمْعَاءِ وَغَيْرِهَا، مُحَلِّلُ اللهُ عُرَاتِ أَكْلًا وَطِلَاءً، نَافِعٌ لِلْمَشَايِخِ وَأَصْحَابِ الْبَلْغَم، وَمَنْ كَانَ مِزَاجُهُ بَارِدًا لِللهُ طُورِبَ وَهُو مُغَدِّ مُلِكِّ لِلطَّبِيعَةِ، حَافِظُ لِقُوى المُعَاجِينِ وَلِمَا اسْتُودِعَ فِيهِ، مُذْهِبٌ رَطْبًا، وَهُو مُغَدِّ مُلِكَ لِللهُ عَلَى الْمَعْوِيقِ لِللهُ عَلَى الْمَعْوِيقِ الْمَعْوَى الْمُعَالِ الْكَلْبِ وَلَمْ اللهُ عَلَى الْمَعْوَى الْمُعَلِيقِ الْمُعْوِيقِ الْمَعْوَى الْمُعَالِ الْكَلْفِيقِ لِلللهُ عَلَى الْمُعَلِيقِ الْمُعَلِيقِ الْمُعَلِيقِ الْمُعْوِيقِ لِلللهُ عَلَى الْمُعْوِيقِ لِلللهُ عَلَى الْمَعْوَلِ الْفَعْرِ الْعَيْوِيقِ الْمَعْوِيقِ الْمَعْوِيقِ الْمَعْوَى الْمُعَلِيقِ الْمَعْوَى الْمُعْوَى الْمُعْوَلِ الْمُعْوِيقِ الْمَعْوِيقِ الْمَعْوِيقِ لِلللهُ عَلَى الْمُورِيقِ الْمُعْوِيقِ الْمُعْوِيقِ الْمُعْمِ، وَإِذَا لُمُعْرِ الْفَعْرِ الْفَعْرِ الْقَتَّالِ، وَإِذَا لُكُلِبِ وَحَدَّهُ مُنْ عَلَى الْمُعْرِ الْمُعْرِ الْفَعْرِ الْمُعْرِ الْمُورِ وَنَعْ مَنْ مَنْ مَنْ الْمُهُ وَالْمُ وَالْمُ الْمُعْرِ الْفَعْرِ الْفَعْلِ الْمُعْرِ الْمُورِ الْمُورِ وَنَعْعَ مِنْ مَنْ الْمُعْرِ، وَكَالَاكَ إِنْ جُعِلَ فِيهِ الْمُكَانِ وَالْمُورِ اللْمُ اللهُ عَلَى الْمُعْرَا وَلَاللهُ عُلَى وَالشَّعْرَ، وَحَسَّنَهُ وَيَعْمُهُ وَإِنْ الْمُتَولَ بِهِ، جَلَا ظُلُمْ اللْمُعْرَ، وَهُو الْمَعْرَ، وَإِنْ الْمُعْرَادِهُ وَالْمُ الْمُعْرَادِ وَالْمُ الْمُ الْمُعْرَادِ وَالْمُولِ الْمُعْرَادِ الْمُعْرَادِ وَالْمُ الْمُ الْمُولِ الْمُعْرَادِ وَالْمُعْرِ الْمُعْرَادِ الْمُعْرِ الْمُعْرَادِ الْمُعْرِالِكُ الْمُعْرَادِ الْمُعْرَادِ الْمُعْرِ الْمُعْرِادِ الْمُعْرِادُ الْمُعْرِ الْمُعْرَادِ الْمُعْرِالْمُ الْمُعْرِ الْمُعْلِى الْمُعْرِادِ الْمُعْرَادِ الْمُعْرِعِ الْ

⁽١) فتح الباري (١٠/ ١٤٠).

⁽٢) رواه البخاري (٦٨٣٥)، ومسلم (٢٢٠٥).

⁽٣) رواه البخاري (٥٦٨٤)، ومسلم (٢٢١٧).

⁽³⁾ رواه مسلم (91).

اسْتُنَّ بِهِ، بَيَّضَ الْأَسْنَانَ وَصَقَلَهَا، وَحَفِظَ صِحَّتَهَا، وَصِحَّةَ اللَّثَةِ، وَيَفْتَحُ أَفْوَاهَ الْعُرُوقِ، وَيُدِرُّ الطَّمْثَ، وَلَعْقُهُ على الريق يُذْهِبُ الْبَلْغَمَ، وَيَغْسِلُ خُلُ المُعِدَةِ، وَيَدْفَعُ الْفُضَلَاتِ عَنْهَا، وَيُسَخِّنُهَا تَسْخِينًا مُعْتَدِلًا، وَيَفْتَحُ سُدَدَهَا، وَيَفْعَلُ ذَلِكَ بِالْكَبِدِ وَالطِّحَالِ مِنْ كُلِّ حُلْهٍ، وَهُوَ مَعَ هَذَا وَالْكُلِي وَالْطُّحَالِ مِنْ كُلِّ حُلْهٍ، وَهُوَ مَعَ هَذَا وَالْكُلِي وَالطِّحَالِ مِنْ كُلِّ حُلْهٍ، وَهُو مَعَ هَذَا وَالْكُلِي وَالْطُحَالِ مِنْ كُلِّ حُلْهٍ، وَهُو مَعَ هَذَا وَالْكَلِي وَالطِّحَالِ مِنْ كُلِّ حُلْهٍ، وَهُو مَعَ هَذَا وَالْكَلِي وَالطَّحَالِ مِنْ كُلِّ حُلْهٍ، وَهُو مَعَ هَذَا وَالْكَيْدِ وَالطَّحَالِ مِنْ كُلِّ حُلْهٍ، وَهُو مَعَ هَذَا وَالْمُعْرَ وَيُنْ وَدَفْعُهَا بِالْخَلِّ وَنَحْوِهِ، وَهُو مَعَ هَذَا وَيَعْدُ وَيَعْدُ نَافِعًا لَهُ جِدًا.

وَهُو غِذَاءٌ مَعَ الْأَغْذِيَةِ، وَدَوَاءٌ مَعَ الْأَدْوِيَةِ، وَشَرَابٌ مَعَ الْأَشْرِبَةِ، وَحُلُوٌ مَعَ الْخُلُوى، وَطِلَاءٌ مَعَ الْأَطْلِيَةِ، وَمُفَرِّحٌ مع المفرِّحَاتِ، فَما خُلِقَ شَيْءٌ فِي مَعْنَاهُ أَفْضَلُ مِنْهُ، وَلَا مِنْهُ، وَلَا عَرَيبا مِنْهُ، وَلَا عَرَيبا مِنْهُ، وَلَا يَكُنْ مُعَوَّلُ الْقُدَمَاءِ إِلَّا عَلَيْهِ، وَأَكْثَرُ كُتُبِ الْقُدَمَاءِ لَا مِنْهُ، وَلَا قريبا مِنْهُ، وَلَا يَعْرِفُونَهُ، فَإِنَّهُ حَدِيثُ الْعَهْدِ حَدَثَ قريبًا، وَكَانَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ فِي خِفْظِ الصِّحَةِ لَا يُدْرِكُهُ إِلَّا الْفَطِنُ يَشْرِبه بِاللَّهِ عَلَى الرِّيقِ، وَفِي ذَلِكَ سِرُّ بَدِيعٌ فِي حِفْظِ الصِّحَةِ لَا يُدْرِكُهُ إِلَّا الْفَطِنُ الْفَاضِلُ، وَسَنَذْكُو ذَلِكَ إِنْ شَاءَ الله عِنْدَ ذِكْرِ هَذْيِهِ فِي حِفْظِ الصِّحَةِ لَا يُدْرِكُهُ إِلَّا الْفَطِنُ الْفَاضِلُ، وَسَنَذْكُو ذَلِكَ إِنْ شَاءَ الله عِنْدَ ذِكْرِ هَذْيِهِ فِي حِفْظِ الصِّحَةِ لَا يُدْرِكُهُ إِلَّا الْفَطْنُ

قال الله تعالى: ﴿ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴾ [الشعراء: ٨٠]

🗐 وفي الآية مسائل تتعلق بالطب، والتداوي، والرقى:

باب ما جاء في تعلم الطب والحث عليه ^(٢)

قال الله ﷺ: ﴿عَلَّمَ ٱلْإِنسَلنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾[العلن:٥]، وقال تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمَا﴾[طه:١١٤].

مسألة: جواز التداوي

عَنْ جَابِرٍ ﴿ اللهِ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: ﴿ لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءٌ، فَإِذَا أُصِيبَ دَوَاءُ اللَّاءِ بَرَأَ بِإِذْنِ اللهِ ﷺ الدَّاءِ بَرَأَ بِإِذْنِ اللهِ ﷺ الدَّاءِ بَرَأَ بِإِذْنِ اللهِ ﷺ

⁽١) الطب النبوي (ص٢٨).

⁽٢) التبويب لأبي نعيم في كتابه «الطب».

⁽٣) رواه مسلم (٢٠٤).

قال الخطابي تختلفه: في الحديث إثبات الطب والعلاج وأن التداوي مباح غير مكروه كها ذهب إليه بعض الناس، وفيه أنه جعل الهرم داء وإنها هو ضعف الكبر وليس من الأدواء التي هي أسقام عارضة للأبدان من قبل اختلاف الطبائع وتغير الأمزجة، وإنها شبهه بالداء لأنه جالب للتلف كالأدواء التي قد يتعقبها الموت والهلاك وهذا كقول النمر بن تولب:

ودعوت ربي بِالسلامة جاهدًا ليصحني فإذا السلامة داء يريد أن العمر لما طال به أداه إلى الهرم فصار بمنزلة المريض الذي قد أدنفه الداء وأضعف قواه، وكقول حميد بن ثور الهذلي:

أرى بصري قد رابني بعد صحة وحسبك داء أن تصح وتسلما(١)

أبواب الطب من صحيح الإمام البخاري

قال رَيْخَلَلْلَهُ^(٢):

بَابُ مَا أَنْزَلَ الله دَاءً إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَيْهُ، عَنِ النَّبِيِّ عَيْكِةً قَالَ: «مَا أَنْزَلَ الله دَاءً إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً»(٣).

قال ابن بطال كتالله: وفيه إباحة التداوى وجواز الطب، وهو رد على الصوفية الذى يزعمون أن الولاية لا تتم إلا إذا رضى بجميع مانزل من البلاء، ولا يجوز له له مداوته. وقد أباح بيش التداوي (٤٠).

⁽١) معالم السنن (٤/ ٢١٧).

⁽٢) التبويبات، والأحاديث الآتية للإمام البخاري في الجامع الصحيح ذكرتها مختصرة من كتاب الطب له لجودتها، وحسن سياقها وصحة أحاديثها، مع العزو لرقم الحديث عنده، وعند مسلم إن وافقه مع شرح بعض تلك الأحاديث من كتب شروح الحديث.

⁽٣) رواه البخاري (٥٦٧٨).

⁽٤) شرح صحيح البخاري (٩/ ٣٩٤).

بَابٌ: هَلْ يُدَاوِي الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ أَوِ الْمَرْأَةُ الرَّجُلَ

عَنْ رُبَيِّعَ بِنْتِ مُعَوِّذِ ابْنِ عَفْرَاءَ، قَالَتْ: «كُنَّا نَغْزُو مَعَ رَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ: نَسْقِي القَوْمَ وَنَخْدُمُهُمْ، وَنَرُدُّ القَتْلَى وَالجُرْحَى إِلَى المَدِينَةِ»(١).

وفي رواية: عَنِ الرُّبَيِّعِ بِنْتِ مُعَوِّذٍ، قَالَتْ: «كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ نَسْقِي وَنُدَاوِي الجَرْحَى، وَنَرُدُّ القَتْلَى إِلَى المَدِينَةِ»(٢).

قال الحافظ ابن حجر تختلف: ويؤخذ حكم مداواة الرجل المرأة منه بالقياس، وإنها لم يجزم بالحكم لاحتهال أن يكون ذلك قبل الحجاب أو كانت المرأة تصنع ذلك بمن يكون زوجا لها أو محرما، وأما حكم المسألة فتجوز مداواة الأجانب عند الضرورة وتقدر بقدرها فيها يتعلق بالنظر والجس باليد وغير ذلك (٣).

بَابٌ: الشُّفَاءُ فِي ثُلاَثٍ

عَنِ ابْنِ عَبَّاسِ عَنَّ اللَّهِ عَالَ: «الشِّفَاءُ فِي ثَلاَثَةٍ: شَرْبَةِ عَسَلٍ، وَشَرْطَةِ مِحْجَمٍ، وَكَيَّةِ نَارٍ، وَأَنْهَى أُمَّتِي عَنِ الكَيِّ» رَفَعَ الحَدِيثَ وَرَوَاهُ القُمِّيُّ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ: «فِي العَسَلِ وَالحَجْم» (١٤).

وفي رواية: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنَّ النَّبِيِّ عَيَّالًا قَالَ: «الشَّفَاءُ فِي ثَلاَثَةٍ: فِي شَرْطَةِ عِنْ بَهُ عَنْ النَّبِيِّ عَنْ النَّبِيِّ عَنْ الكَيِّ (٥). عِنْجَمِ، أَوْ شَرْبَةِ عَسَلٍ، أَوْ كَيَّةٍ بِنَارٍ، وَأَنَا أَنْهَى أُمَّتِي عَنِ الكَيِّ (٥).

⁽١) رواه البخاري (٥٦٧٩).

⁽٢) رواه البخاري (٢٨٨٢).

⁽٣) فتح الباري (١٠/ ١٣٦).

⁽٤) رواه البخاري (٥٦٨٠).

⁽٥) رواه البخاري (٥٦٨١).

بَابُ الدَّوَاءِ بِالعَسَلِ وَقُولِ الله تَعَالَى: ﴿ فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ ﴾ [النحل: ٦٩]

عَنْ عَائِشَةَ ﴿ اللَّهُ عَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ عَلَيْكُ يُعْجِبُهُ الْحَلُواءُ وَالْعَسَلُ » (١).

عن جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهَ ﴿ فَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ عَلِيْهِ يَقُولُ: ﴿ إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَدُويَتِكُمْ – خَيْرٌ، فَفِي شَرْطَةِ مِحْجَمٍ، أَوْ شَرْبَةِ عَسَلٍ، أَوْ لَذَعَةٍ بِنَارِ تُوافِقُ الدَّاءَ، وَمَا أُحِبُّ أَنْ أَكْتَوِيَ ﴾ (٢).

عَنْ أَبِي سَعِيد: أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ عَلَيْهُ فَقَالَ: أَخِي يَشْتَكِي بَطْنَهُ، فَقَالَ: «اسْقِهِ عَسَلًا» ثُمَّ أَتَاهُ الثَّالِثَةَ فَقَالَ: «اسْقِهِ عَسَلًا» ثُمَّ أَتَاهُ الثَّالِثَةَ فَقَالَ: «اسْقِهِ عَسَلًا» ثُمَّ أَتَاهُ الثَّالِثَةَ فَقَالَ: «اسْقِهِ عَسَلًا» ثُمَّ أَتَاهُ فَقَالَ: قَدْ فَعَلْتُ؟ فَقَالَ: «صَدَقَ الله، وَكَذَبَ بَطْنُ أَخِيكَ، اسْقِهِ عَسَلًا» فَسَقَاهُ فَيَالًا: فَمَا أَنَاهُ

وتقدمت شروح تلك الأحاديث عند قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ كُلِي مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَتِ فَٱسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلَاً يَخُرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخُتَلِفُ أَلُونُهُ وفِيهِ شِفَآءٌ لِلنَّاسِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَايَةً لِقَوْمِ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [الحل:٦٩].

بَابُ الدُّوَاءِ بِأَلْبَانِ الإبِل

عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ نَاسًا كَانَ بِهِمْ سَقَمٌ، قَالُوا: يَا رَسُولَ الله آوِنَا وَأَطْعِمْنَا، فَلَمَّا صَحُّوا، قَالُوا: إِنَّ اللّهِ يَنَةَ وَخِمَةٌ، فَأَنْزَ لَكُمُ الحَرَّةَ فِي ذَوْدٍ لَهُ، فَقَالَ: «اشْرَبُوا أَلْبَانَهَا» فَلَمَّا صَحُّوا قَتَلُوا رَاعِيَ النَّبِيِّ عَيُلِيهُ وَاسْتَاقُوا ذَوْدَهُ، فَبَعَثَ فِي آثَارِهِمْ، فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ، وَتَلُوا رَاعِيَ النَّبِيِّ عَيِلِيهُ وَاسْتَاقُوا ذَوْدَهُ، فَبَعَثَ فِي آثَارِهِمْ، فَقَطَعَ أَيْدِيهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ، وَرَأَيْتُ الرَّجُلَ مِنْهُمْ يَكُدِمُ الأَرْضَ بِلِسَانِهِ حَتَّى يَمُوتَ قَالَ سَلَّامٌ: فَسَمَرَ أَعْيُنَهُمْ، فَرَأَيْتُ الرَّجُلَ مِنْهُمْ يَكُدِمُ الأَرْضَ بِلِسَانِهِ حَتَّى يَمُوتَ قَالَ سَلَّامٌ: فَبَلَعْنِي أَنَّ الحَجَّاجَ قَالَ لِأَنسِ: حَدِّنْنِي بِأَشَدِّ عُقُوبَةٍ عَاقَبَهُ النَّبِيُّ عَلَيْهُ، فَحَدَّنَهُ بِهَذَا فَبَكُ النَّبِيُ عَلَيْهُ، فَحَدَّنَهُ بَهَذَا اللَّهُ الْمُ يَكُلُومُ اللَّهُ الْمُ يَعْتَلُهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ النّبِي عَلَيْهُ، فَحَدَّنَهُ بَهَذَا اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ

⁽١) رواه البخاري (٥٦٨٢).

⁽٢) رواه البخاري (٥٦٨٣)، ومسلم (٢٢٠٥).

⁽٣) رواه البخاري (٥٦٨٤)، ومسلم (٢٢١٧).

⁽٤) رواه البخاري (٥٦٨٥)، ومسلم (١٦٧١).

بَابُ الدُّواءِ بِأَبْوَالِ الإَبِلِ

عَنْ أَنسٍ وَ أَن نَاسًا اجْتَوَوْا فِي المَدِينَةِ، فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ عَلَيْ أَنْ يَلْحَقُوا بِرَاعِيهِ - يَعْنِي الإِبلَ - فَيَشْرَبُوا مِنْ أَلْبَاجَا وَأَبُواهِا، فَلَحِقُوا بِرَاعِيهِ، فَشَرِبُوا مِنْ أَلْبَاجَا وَأَبُواهِا، فَلَحِقُوا بِرَاعِيهِ، فَشَرِبُوا مِنْ أَلْبَاجَا وَأَبُواهِا، حَتَّى صَلَحَتْ أَبْدَانُهُمْ، فَقَتَلُوا الرَّاعِي وَسَاقُوا الإِبلَ، فَبَلَغَ النَّبِيَ عَلَيْهُ، فَبَعَثَ فِي طَلَيْهِمْ فَجِيءَ بِهُمْ، فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ، وَسَمَرَ أَعْيُنَهُمْ " قَالَ قَتَادَةُ: فَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ سِيرِينَ: «أَنَّ ذَلِكَ كَانَ قَبْلَ أَنْ تَنْزِلَ الحُدُودُ "(١).

وفي رواية مسلم (١): عَنْ أَنْسِ بْنِ مَالِكِ، أَنَّ نَاسًا مِنْ عُرَيْنَةَ قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ الله عَلَيْ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ عَلَى اللهِ عَلَى ا

قال النووي تخلفه: (إِنَّ نَاسًا مِنْ عُرَيْنَةَ) هِيَ بِضَمِّ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَفَتْحِ الرَّاءِ وَآخِرُهَا نُونٌ ثُمَّ هَاءٌ وَهِي قَبِيلَةٌ مَعْرُوفَةٌ قَوْلُهُ: (قَدِمُوا الْمَدِينَةَ فَاجْتَوَوْهَا) هِيَ بِالجِيمِ وَالْمُثَنَّاةِ فَوْقُ وَمَعْنَاهُ: اسْتَوْخُمُوهَا كَهَا فَسَّرَهُ فِي الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى أَيْ لَمْ تُوافِقُهُمْ وَالْمُثَنَّاةِ فَوْقُ وَايَّةٍ الْأُخْرَى أَيْ لَمْ تُوافِقُهُمْ وَكَرِهُوهَا لِسَقَم أَصَابَهُمْ قَالُوا: وَهُوَ مُشْتَقُّ مِنَ الجُوَى وَهُوَ دَاءٌ فِي الجُوْفِ قَوْلُهُ ﷺ: «إِنْ شِئْتُمْ أَنْ تَخْرُجُوا إِلَى إِبِلِ الصَّدَقَةِ فَتَشْرَبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبُواهَا فَافْعَلُوا فَصَحُّوا».

فِي هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّهَا إِبلُ الصَّدَقَةِ، وَفِي غَيْرِ مُسْلِمٍ: أَنَّهَا لِقَاحُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ فَكَانَ بَعْضُ الْإِبلِ لِلصَّدَقَةِ وَبَعْضُهَا لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ، وَاسْتَدَلَّ أَصْحَابُ مَالِكٍ صَحِيحٌ فَكَانَ بَعْضُ الْإِبلِ لِلصَّدَقَةِ وَبَعْضُهَا لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ، وَاسْتَدَلَّ أَصْحَابُنَا وَغَيْرُهُمْ وَأَهُمُ الْأَبُوالَ كَانَ لِلتَّدَاوِي، وَهُو جَائِزٌ بِكُلِّ مِنَ الْقَائِلِينَ بِنَجَاسَتِهِمَا: بِأَنَّ شُرْبَهُمُ الْأَبُوالَ كَانَ لِلتَّدَاوِي، وَهُو جَائِزٌ بِكُلِّ النَّجَاسَاتِ سِوَى الْخَمْرِ وَالْمُسْكِرَاتِ فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ أَذِنَ هَمْ فِي شُرْبِ لَبَنِ الصَّدَقَةِ؟ النَّجَاسَاتِ سِوَى الْخَمْرِ وَالْمُسْكِرَاتِ فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ أَذِنَ هَمْ فِي شُرْبِ لَبَنِ الصَّدَقَةِ؟

⁽١) رواه البخاري (٦٨٦٥)، ومسلم (١٦٧١).

⁽۲) برقم (۱۲۷۱).

فَالْجُوَابُ: أَنَّ أَلْبَانَهَا لِلْمُحْتَاجِينَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَهَؤُلَاءِ إِذْ ذَاكَ مِنْهُمْ.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ مَالُوا عَلَى الرُّعَاةِ فَقَتَلُوهُمْ)، وَفِي بَعْضِ الْأُصُولِ المُعْتَمَدَةِ: الرِّعَاءُ: وَهُمَا لُغَتَانِ يُقَالُ: رَاعٍ وَرُعَاةٌ كَقَاضٍ وَقُضَاةٌ وَرَاعٍ وَرِعَاءٌ بِكَسْرِ الرَّاءِ وَبِاللَّهِ مِثْلَ صَاحِبٍ وَصِحَابٍ قَوْلُهُ: (وَسَمَلَ أَعْيُنَهُمْ) هَكَذَا هُو فِي مُعْظَمِ النَّسَخِ سَمَلَ بِاللَّامِ وَفِي بَعْضِ المُواضِعِ فِي الْبُخَارِيِّ سَمَّرَ وَفِي بَعْضِ المُواضِعِ فِي الْبُخَارِيِّ سَمَّرَ بِالرَّاءِ وَالْمِيمُ مُحْقَفَةٌ، وَضَبَطْنَاهُ فِي بَعْضِ المُواضِعِ فِي الْبُخَارِيِّ سَمَّرَ بِالرَّاءِ كَحَلَهَا بِتَشْدِيدِ الْمِيمِ، وَمَعْنَى سَمَلَ بِاللَّامِ: نَقَّاهَا وَأَذْهَبَ مَا فِيهَا، وَمَعْنَى سَمَّرَ بِالرَّاءِ كَحَلَهَا بِمَسَامِيرَ عَمْمِيَةٍ وَقِيلَ هُمَا بِمَعْنَى.

قَوْلُهُ: (هُمُ بِلِقَاحِ هِيَ جَمْعُ لِقْحَةٍ بِكَسْرِ اللّامِ وَفَتْحِهَا وَهِيَ النَّاقَةُ ذَاتُ الدُّرِّ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَحْسِمْهُمْ) أَيْ وَلَمْ يَكُوهِمْ، وَالْحُسْمُ فِي اللَّغَةِ: كَيُّ الْعِرْقِ بالنار لينقطع الدَّمَ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَضِمِّ الْمِيمِ وَإِسْكَانِ الْوَاوِ، وَأَمَّا الْبِرْسَامُ فَي اللَّعَقِ بِاللَّذِينَةِ اللَّومُ وَهُوَ الْبِرْسَامُ) اللُّومُ بِضَمِّ الْمِيمِ وَإِسْكَانِ الْوَاوِ، وَأَمَّا الْبِرْسَامُ فَي فَرَمُ النَّامِ وَوَرَمِ الصَّدْرِ وَهُو فَبِكَسْرِ الْبَاءِ وَهُو نَوْعٌ مِنَ اخْتِلَالِ الْعَقْلِ وَيُطْلَقُ عَلَى وَرَمِ الرَّأْسِ وَوَرَمِ الصَّدْرِ وَهُو مُعَرَّبٌ، وَأَصْلُ اللَّهُ ظَةِ سُرْيَانِيَّةٌ قَوْلُهُ: (وَبَعَثَ مَعَهُمْ قَائِفًا يَقْتَصُّ أَثَرَهُمْ) الْقَائِفُ هُو الَّذِي يَتَتَبَّعُ الْآثَارَ وَغَيْرَهَا ().

بَابُ الحَبَّةِ السَّوْدَاءِ

عَنْ خَالِدِ بْنِ سَعْدِ، قَالَ: خَرَجْنَا وَمَعَنَا غَالِبُ بْنُ أَبْجَرَ فَمَرِضَ فِي الطَّرِيقِ، فَقَالَ لَنَا: عَلَيْكُمْ بَهِذِهِ الْحُبَيْبَةِ فَقَدِمْنَا المَدِينَةَ وَهُوَ مَرِيضٌ، فَعَادَهُ ابْنُ أَبِي عَتِيقٍ، فَقَالَ لَنَا: عَلَيْكُمْ بَهِذِهِ الْحُبَيْبَةِ السَّوْدَاءِ، فَخُذُوا مِنْهَا خُسًا أَوْ سَبْعًا فَاسْحَقُوهَا، ثُمَّ اقْطُرُوهَا فِي أَنْفِهِ بِقَطَرَاتِ زَيْتٍ، السَّوْدَاءِ وَفِي هَذَا الْجَانِبِ، فَإِنَّ عَائِشَةَ، حَدَّثَتْنِي: أَنَّهَا سَمِعَتِ النَّبِيَ عَلَيْهُ يَقُولُ: (إِنَّ هَذِهِ الْجَانِبِ وَفِي هَذَا الْجَانِبِ، فَإِنَّ عَائِشَةَ، حَدَّثَتْنِي: أَنَّهَا سَمِعَتِ النَّبِي عَلَيْهُ يَقُولُ: (إِنَّ هَذِهِ الْجَبَّةُ السَّوْدَاءَ شِفَاءُ مِنْ كُلِّ دَاءٍ، إِلَّا مِنَ السَّامِ » قُلْتُ: وَمَا السَّامُ ؟ قَالَ: (المَوْتُ (٢).

عن أبي هُرَيْرَةَ، أَخْبَرَهُمَا: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهَ عَلِيَّةٍ يَقُولُ: ﴿فِي الْحَبَّةِ السَّوْدَاءِ شِفَاءٌ

⁽۱) شرح صحيح مسلم (۱۱/١٥٤).

⁽٢) رواه البخاري (٦٨٧٥).

مِنْ كُلِّ دَاءٍ، إِلَّا السَّامَ " قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَالسَّامُ المَوْتُ، وَالحَبَّةُ السَّوْدَاءُ: الشُّونِيزُ (١٠).

قال البغوي تعتله: وَمَرِضَ غَالِبُ بْنُ أَبْجَرَ، فَعَادَهُ ابْنُ أَبِي عَتِيقٍ، فَقَالَ: عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْهُ السَّوْدَاءِ، فَخُذُوا مِنْهَا خُسًا، أَوْ سَبْعًا، فَاسْحَقُوهَا، ثُمَّ اقْطُرُوهَا فِي أَنْفِهِ بِهَطَرَاتِ زَيْتٍ فِي هَذَا الْجَانِب، فَإِنَّ عَائِشَةَ، قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهَ عَلَيْ مَا يَقُولُ: «إِنَّ هَذِهِ الْحَبَّةُ السَّوْدَاءَ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ، إلا مِنَ السَّام».

وَكَانَ قَتَادَةُ يَأْخُذُ كُلَّ يَوْمِ إِحْدَى وَعِشْرِينَ حَبَّةٍ، يَجْعَلُهُنَّ فِي خُرْقَةٍ، فَيَنْقَعُهَا، فَيُسْعِطُ بِهِ كُلَّ يَوْمٍ فِي مَنْخِرِهِ الأَيْمَنِ قَطْرَتَيْنِ، وَفِي الأَيْسَرِ قَطْرَةٌ، وَالثَّانِي: فِي الأَيْسَرِ قَطْرَةٌ، وَالثَّانِي: فِي الأَيْسَرِ قَطْرَةٌ. قَطْرَتَيْنِ، وَفِي الأَيْسَرِ قَطْرَةٌ.

وَقِيلَ: عَنَى بِالْحُبَّةِ السَّوْدَاءِ: الْحُبَّةَ الْخَضْرَاءَ، لأَنَّ الْعَرَبَ تُسَمِّي الأَسْوَدَ أَخْضَرَ، وَالأَخْضَرَ أَسْوَدَ أَخْضَرَ،

قال ابن القيم تَعْلَلُهُ: الْحُبَّةُ السَّوْدَاءُ: هِيَ الشُّونِيزُ فِي لُغَةِ الْفُرْسِ، وَهِيَ الْكَمُّونُ الْأَسْوَدُ، وَتُسَمَّى الْكَمُّونَ الْهِنْدِيَّ، قَالَ الحربي، عَنِ الحسن: إِنَّهَا الْخُرْدُلُ، وَحَكَى الْمُسُودُ، وَتُسَمَّى الْكُمُّونَ الْهِنْدِيِّ، قَالَ الحربي، عَنِ الحسن: إِنَّهَا الْخُرْدُلُ، وَحَكَى الْهُروي: أَنَّهَا الْخُرْدُ اللَّهُونِيزُ. الْهُروي: أَنَّهَا الشُّونِيزُ.

وَهِيَ كَثِيرَةُ الْمُنَافِعِ جِدًّا، وَقَوْلُهُ: ﴿ فَيَفَاءً مِنْ كُلِّ دَاءٍ ﴾ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ تُدَمِّرُ كُلَّ فَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا ﴾ [الاحقاف: ٢٥] أَيْ: كُلَّ شَيْءٍ يَقْبَلُ التَّذْمِيرَ وَنَظَائِرَهُ، وَهِيَ نَافِعَةٌ مِنْ جَمِيعِ الْأَمْرَاضِ الْحَارَّةِ الْيَابِسَةِ بِالْعَرَضِ، فَتُوصِّلُ قُوى جَمِيعِ الْأَمْرَاضِ الْحَارَّةِ الْيَابِسَةِ بِالْعَرَضِ، فَتُوصِّلُ قُوى الْأَمْوَاضِ الْحَارَّةِ الْيَابِسَةِ بِالْعَرَضِ، فَتُوصِّلُ قُوى الْأَمْوَاضِ الْحَارَةِ الْيَابِسَةِ بِالْعَرَضِ، فَتُوصِّلُ قُوى الْأَمْوَاضِ الْحَارَةِ الْيَابِسَةِ بِالْعَرَضِ، فَتُوصِّلُ قُوى الْأَمْوَاضِ الْجَارِدَةِ الْبَارِدَةِ الرَّطَبَةِ إِلَيْهَا بِسُرْعَةِ تَنْفِيذِهَا إِذَا أُخِذَ يَسِيرُهَا.

وَالشُّونِيزُ حَارٌ يَابِسُ فِي الثَّالِثَةِ، مُذْهِبٌ لِلنَّفْخِ، خُوْرِجٌ لِحَبِّ الْقَرَعِ، نَافِعٌ مِنَ الْبَرَصِ وَحُمَّى الرِّبْعِ وَالْبَلْغَمِيَّةِ، مُفَتِّحٌ لِلسُّدَدِ، وَمُحَلِّلُ لِلرِّيَاحِ، مُجَفِّفٌ لِبَلَّةِ المُعِدَةِ وَرُطُوبَتِهَا.

وَإِنْ دُقَّ وَعُجِنَ بِالْعَسَلِ، وَشُرِبَ بِاللَّهِ الْحَارِّ، أَذَابَ الْحُصَاةَ الَّتِي تَكُونُ فِي الْكُلْيَتَيْنِ وَالْتَانَةِ، وَيُدِرُّ الْبَوْلَ وَالْحَيْضَ وَاللَّبَنَ إِذَا أُدِيمَ شُرْبُهُ أَيَّامًا، وَإِنْ شُخِّنَ بِالْحُلِّ، الْكُلْيَتَيْنِ وَالْمُثَانَةِ، وَيُدِرُّ الْبَوْلَ وَالْحَيْضَ وَاللَّبَنَ إِذَا أُدِيمَ شُرْبُهُ أَيَّامًا، وَإِنْ شُخِّنَ بِالْحُلِّ،

⁽۱) رواه البخاري (٦٨٨٥)، ومسلم (٢٢١٥).

⁽٢) شرح السنة (١٤٢/١٤).

وَطِّلِيَ عَلَى الْبَطْنِ، قَتَلَ حَبَّ الْقَرَعِ، فَإِنْ عُجِنَ بِهَاءِ الْخُنْظَلِ الرَّطْبِ، أَوِ الْمُطْبُوخِ، كَانَ فِعْلُهُ فِي إِخْرَاجِ الدُّودِ أَقْوَى، وَيَجْلُو وَيَقْطَعُ، وَيُحَلِّلُ، وَيَشْفِي مِنَ الزُّكَامِ الْبَارِدِ إِذَا دُقَّ وَصُيِّرَ فِي خِرْقَةٍ، وَاشْتُمَّ دَائِيًا، أَذْهَبَهُ.

وَدُهْنُهُ نَافِعٌ لِدَاءِ الْحَيَّةِ، وَمِنَ الثَّالِيلِ وَالْخِيلَانِ، وَإِذَا شُرِبَ مِنْهُ مِثْقَالٌ بِمَاءٍ، نَفَعَ مِنَ الْبَهَرِ وَضِيقِ النَّفُسِ، وَالضِّمَادُ بِهِ يَنْفَعُ مِنَ الصُّدَاعِ الْبَارِدِ، وَإِذَا نُقِعَ مِنْهُ سَبْعُ حَبَّاتٍ عَدَدًا فِي لَبَنِ امْرَأَةٍ، وَسُعِطَ بِهِ صَاحِبُ الْيَرَقَانِ، نَفَعَهُ نَفْعًا بَلِيغًا.

وَإِذَا طُبَخَ بِخَلِّ، وَتُمْضُمِضَ بِهِ، نَفَعَ مِنْ وَجَعِ الْأَسْنَانِ عَنْ بَرْدٍ، وَإِذَا اسْتُعِطَ بِهِ مَسْحُوقًا، نَفَعَ مِنِ ابْتِدَاءِ الْمَاءِ الْعَارِضِ فِي الْعَيْنِ، وَإِنْ ضُمِّدَ بِهِ مَعَ الْحُلِّ، قَلَعَ الْبُثُورَ وَالْجُرَبَ الْمُتَقَرِّحَ، وَحَلَّلَ الْأَوْرَامَ الْبَلْغَمِيَّةَ المُزْمِنَةَ، وَالْأَوْرَامَ الصَّلْبَةَ، وَيَنْفَعُ مِنَ اللَّقُوةِ وَالْجُرَبِ الْمُتَعِّظَ بِدُهْنِهِ، وَإِذَا شُرِبَ مِنْهُ مِقْدَارُ نِصْفِ مِثْقَالٍ إِلَى مِثْقَالٍ، نَفَعَ مِنْ لَسْعِ الرُّتَيْلَاءِ، وَإِنْ سُحِقَ نَاعِهًا وَخُلِطَ بِدُهْنِ الْجُبَّةِ الْخَضْرَاءِ، وَقُطِرَ مِنْهُ فِي الْأَذُنِ ثَلَاثَ اللَّهُ مِنْ السَّدَدِ. وَقُطِرَ مِنْهُ فِي الْأَذُنِ ثَلَاثَ قَطَرَاتٍ، نَفَعَ مِنَ الْبَرْدِ الْعَارِضِ فِيهَا وَالرِّيحِ وَالسَّدَدِ.

وَإِنْ قُلِيَ، ثُمَّ دُقَّ نَاعِمًا، ثُمَّ نُقِعَ فِي زَيْتٍ، وَقُطِرَ فِي الْأَنْفِ ثَلَاثَ قَطَرَاتٍ أَوْ أَرْبَعَ، نَفَعَ مِنَ الزُّكَامِ الْعَارِضِ مَعَهُ عُطَاسٌ كَثِيرٌ.

وَإِذَا أُحْرِقُ وَخُطِطَ بِشَمْعِ مُذَابِ بِدُهْنِ السَّوْسَنِ، أَوْ دُهْنِ الْجِنَّاءِ، وَطُلِيَ بِهِ الْقُرُوحَ. الْقُرُوحَ الْخَارِجَةُ مِنَ السَّاقَيْنِ بَعَدَ غَسْلِهَا بِالْخَلِّ، نَفَعَهَا وَأَزَالَ الْقُرُوحَ.

وَإِذَا سُحِقَ بِخَلِّ، وَطُلِيَ بِهِ الْبَرَصُ وَالْبَهَقُ الْأَسْوَدُ، وَالْحَزَازُ الْغَلِيظُ، نَفَعَهَا وَأَبْرَأُهَا. وَإِذَا سُحِقَ نَاعِهَا، وَاسْتَفَّ مِنْهُ كُلَّ يَوْمِ دِرْهَمَيْنِ بِهَاءٍ بَارِدٍ مَنْ عَضَّهُ كَلْبٌ كَلْبٌ قَبْلَ أَنْ يَفْرِغُ مِنَ الْفَلَاكِ. وَإِذَا اسْتُعِطَ كَلَبٌ قَبْلَ أَنْ يَفْرُغُ مِنَ الْفَالِجِ وَالْكُزَازِ، وَقَطَعَ مَوَادَّهُمَا، وَإِذَا دُخِّنَ بِهِ، طَرَدَ الْهُوَامَّ.

وَإِذَا أُذِيبَ الْأَنْزَرُوتُ بِهَاءٍ، وَلُطِخَ عَلَى دَاخِلِ الْحَلْقَةِ، ثُمَّ ذُرَّ عَلَيْهَا الشُّونِيزُ، كَانَ مِنَ النَّارُورَاتِ الْجُيِّدَةِ الْعَجِيبَةِ النَّفْعِ مِنَ الْبَوَاسِيرِ، وَمَنَافِعُهُ أَضْعَافُ مَا ذَكَرْنَا، وَالشَّرْبَةُ مِنْهُ دِرْهُمَانِ، وَزَعَمَ قَوْمٌ أَنَّ الْإِكْثَارَ مِنْهُ قَاتِلُ (١١).

⁽١) زاد المعاد (٤/ ٢٧٣) باختصار.

بَابُ التَّلْبِينَةِ لِلْمَرِيضِ

عَنْ عَائِشَةَ ﴿ عَلَى الْمَالِكِ، وَالنَّتْ تَأْمُرُ بِالتَّلْبِينِ لِلْمَرِيضِ وَلِلْمَحْزُونِ عَلَى الْمَالِكِ، وَكَانَتْ تَقُولُ: ﴿ إِنَّ التَّلْبِينَةَ تَجُمُّ فُؤَادَ المَرِيضِ، وَكَانَتْ تَقُولُ: ﴿ إِنَّ التَّلْبِينَةَ تَجُمُ فُؤَادَ المَرِيضِ، وَكَانَتْ تَقُولُ: ﴿ إِنَّ التَّلْبِينَةَ تَجُمُ فُؤَادَ المَرِيضِ، وَكَانَتْ تَقُولُ: ﴿ إِنَّ التَّلْبِينَةَ تَجُمُ فُؤَادَ المَرْيِضِ، وَكَانَتْ تَقُولُ: ﴿ إِنَّ التَّلْبِينَةَ تَجُمُ فُؤَادَ المَرْيِضِ، وَلَا اللهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّه

عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّهَا كَانَتْ تَأْمُرُ بِالتَّلْبِينَةِ وَتَقُولُ: «هُوَ البَغِيضُ النَّافِعُ»(٢).

قال الحافظ ابن حجر: قال الأصمعي: (التلبينة)... هي حساء يعمل من دقيق أو نخالة ويجعل فيه عسل.

قال غيره: أو لبن سميت تلبينة تشبيها لها باللبن في بياضها ورقتها.

وقال ابن قتيبة: وعلى قول من قال يخلط فيها لبن سميت بذلك لمخالطة اللبن لها.

وقال أبو نعيم في الطب: هي دقيق بحت، وقال قوم: فيه شحم.

وقال الداودي: يؤخذ العجين غير خمير فيخرج ماؤه فيجعل حسوا فيكون لا يخالطه شيء فلذلك كثر نفعه.

وقال الموفق البغدادي: التلبينة الحساء ويكون في قوام اللبن وهو الدقيق النضيج لا الغليظ النيء (٣).

قال البغوي تخلف: التلبينة: حساءٌ يُعمل من دَقِيق، أوْ من نُخالة، وَرُبَهَا يُجعل فِيها عِسل، سميت تلبينة تَشْبِيها باللبن، لبياضها ورقتها.

قوْله: «نُجِمّةٌ»، أي: يُسرو عَنهُ همه، وفِي الْحدِيث فِي السفرجل «أَنّها تُجِمُّ الفؤادُ»، أي: تُريحه، وتُكمِلُ نشاطهُ (١٠).

⁽١) رواه البخاري (٥٦٨٩)، ومسلم (٢٢١٦).

⁽٢) رواه البخاري (٥٦٩٠).

⁽٣) نقله الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١٤٦/١٠).

⁽٤) شرح السنة (١١/ ٣٠١).

وقال ابن القيم تخلفه: قَالَ الهروي: سُمِّيتْ تَلْبِينَةً لِشَبَهِهَا بِاللَّبَنِ لِبَيَاضِهَا وَرِقَّتِهَا، وَهُوَ الرَّقِيقُ النصيج لَا الْعَلِيظُ النِّيءُ، وَإِذَا شِئْتَ أَنْ وَهُوَ الرَّقِيقُ النصيج لَا الْعَلِيظُ النِّيءُ، وَإِذَا شِئْتَ أَنْ تَعْرِفَ فَضْلَ التَّلْبِينَةِ، فَاعْرِفْ فَضْلَ مَاءِ الشَّعِيرِ، بَلْ هِي مَاءُ الشَّعِيرِ أَنَّهُ يُطْبَخُ صِحَاحًا، مُتَّخَدُّ مِنْ دَقِيقِ الشَّعِيرِ بِنُخَالَتِهِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَاءِ الشَّعِيرِ أَنَّهُ يُطْبَخُ صِحَاحًا، وَالتَّلْبِينَةُ تُطْبَخُ مِن مَطْحُونًا، وَهِي أَنْفَعُ مِنْهُ لِحُرُوجِ خَاصِّيةِ الشَّعِيرِ بِالطَّحْنِ، وَقَدْ وَالتَّلْبِينَةُ تُطْبَخُ مِن مَطْحُونًا، وَهِي أَنْفَعُ مِنْهُ لِحُرُوجِ خَاصِيَّةِ الشَّعِيرِ بِالطَّحْنِ، وَقَدْ وَالتَّالْبِينَةُ الشَّعِيرِ بِالطَّحْنِ، وَقَدْ وَاللَّغِيرِ بِالطَّحْنِ، وَقَدْ اللَّعْرِ بِالطَّحْنِ، وَقَدْ وَالْأَغْذِيَةِ، وَكَانَتْ عَادَةُ الْقَوْمِ أَنْ يَتَقَدَّمَ أَنَّ لِلْعَادَاتِ تَأْثِيرًا فِي الإِنْتِقَاعِ بِالْأَدْوِيَةِ وَالْأَغْذِيَةِ، وَكَانَتْ عَادَةُ الْقَوْمِ أَنْ يَتَقَدَّمَ أَنَّ لِلْعَادَاتِ تَأْثِيرًا فِي الإِنْتِفَاعِ بِالْأَدْوِيَةِ وَالْأَغْذِيَةِ، وَكَانَتْ عَادَةُ الْقَوْمِ أَنْ لِلْعَادَاتِ تَأْثِيرًا فِي الإِنْتِقَاعِ بِالْأَدْوِيَةِ وَالْأَغْذِيَةِ، وَكَانَتْ عَادَةُ الْقَوْمِ أَنْ لَا مِحَامًا لِيَكُونَ أَرْقَ وَأَلْطَفَ، فَلَا يَثْقُلُ عَلَى طَبِيعَةِ الشَّعِيرِ المُطْحُونِ اللَّيْعِلَى اللَّهُ وَيَقِلِ مَاءِ الشَّعِيرِ المُطْحُونِ الْرَقِ وَرَخَاوَتِهَا، وَثِقَلِ مَاءِ الشَّعِيرِ المُطْحُونِ عَلَيْهَا.

وَالْمُقْصُودُ: أَنَّ مَاءَ الشَّعِيرِ مَطْبُوخًا صِحَاحًا يَنْفُذُ سَرِيعًا، وَيَجْلُو جَلَاءً ظَاهِرًا، وَيُغَذِّي غِذَاءً لَطِيفًا. وَإِذَا شُرِبَ حَارًّا كَانَ جَلَاؤُهُ أَقْوَى، وَنُفُوذُهُ أَسْرَعَ، وَإِنْهَاؤُهُ لِلْحَرَارَةِ الْغَرِيزِيَّةِ أَكْثَرَ، وَتَلْمِيسُهُ لِسُطُوحِ المُعِدَةِ أَوْفَقَ وَقَوْلُهُ ﷺ فِيهَا: «تَجَمَّةُ لِفُوَادِ للْحَرَارَةِ الْغَرِيزِيَّةِ أَكْثَرَ، وَتَلْمِيسُهُ لِسُطُوحِ المُعِدَةِ أَوْفَقَ وَقَوْلُهُ ﷺ فِيهَا: «تَجَمَّةُ لِفُوَادِ اللَّهِيضِ» يُرْوَى بِوَجْهَيْنِ. بِفَتْحِ الْمِيم وَالْجِيم، وَبِضَمِّ الْمِيم، وَكُسْرِ الجِيم، وَالْأَوَّلُ: أَشْهَرُ، وَمَعْنَاهُ: أَنَّهَا مُرِيحَةٌ لَهُ، أَيْ: تُرِيحُهُ وَتُسَكِّنُهُ مِنَ الْإِجْمَام، وَهُوَ الرَّاحَةُ.

وَقَوْلُهُ: «تَذْهَبُ بِبَعْضِ الْحُزْنَ»، هَذَا- وَالله أَعْلَمُ- لِأَنَّ الْغَمَّ وَالْحُزْنَ يُبَرِّدَانِ الْمُؤَانِ، هَذَاجَ، وَيُضْعِفَانِ الْحُرَارَةَ الْغَرِيزِيَّةَ لَيْلِ الرُّوحِ الْحَامِلِ لَمَا إِلَى جِهَةِ الْقَلْبِ الَّذِي هُوَ مَنْشَؤُهَا، وَهَذَا الْحِسَاءُ يُقَوِّي الْحُرَارَةَ الْغَرِيزِيَّةَ بِزِيَادَتِهِ فِي مَادَّتِهَا، فَتُزِيلُ أَكْثَرُ مَا عَرَضَ لَهُ مِنَ الْغَمِّ وَالْحُزْنِ.

وَقَدْ يُقَالُ - وَهُوَ أَقْرَبُ: إِنَّهَا تَذْهَبُ بِبَعْضِ الْخُزْنِ بِخَاصِّيَّةٍ فِيهَا مِنْ جِنْسِ خَوَاصِّ الْأَغْذِيةِ اللهِ أَعْلَمُ. خَوَاصِّ الْأَغْذِيةِ مَا يُفْرِحُ بِالْخَاصِّيَّةِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ قُوَى الْحَزِينِ تضعف باستيلاء اليبس على أعضائه، وعلى مَعِدَتِهِ خَاصَّةً لِتَقْلِيلِ الْغِذَاءِ، وَهَذَا الْحِسَاءُ يُرَطِّبُهَا، وَيُقَوِّيهَا، وَيُغَذِّيهَا، وَيَفْعَلُ مِثْلَ ذَلِكَ بِفُوَادِ المُرِيضِ، لَكِنَّ المُريضَ كَثِيرًا مَا يَجْتَمِعُ فِي مَعِدَتِهِ خَلْطٌ مَرَارِيٌّ، أَوْ بَلْغَمِيُّ، أَوْ صَدِيدِيٌّ، وَهَذَا الْحِسَاءُ يَجْلُو ذَلِكَ عَنِ الْمُعِدَةِ وَيَسْرُوهُ، وَيَحْدُرُهُ، وَيُمَيِّعُهُ، وَيُعَدِّلُ

كَيْفِيَتَهُ، وَيَكْسِرُ سَوْرَتَهُ، فَيُرِيحُهَا وَلَا سِيَّا لَمِنْ عَادَتُهُ الْإغْتِذَاءُ بِخُبْزِ الشَّعِيرِ، وَهِيَ عَادَةُ الْإغْتِذَاءُ بِخُبْزِ الشَّعِيرِ، وَهِيَ عَادَةُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ إِذْ ذَاكَ، وَكَانَ هُوَ غَالِبَ قُوتِهِمْ، وَكَانَتِ الْجِنْطَةُ عَزِيزَةً عِنْدَهُمْ. وَالله أعلم (١).

بَابُ السُّعُوطِ

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ عَلِيَّةِ: «احْتَجَمَ وَأَعْطَى الْحَجَّامَ أَجْرَهُ، وَاسْتَعَطَ» (٢). قال ابن الجوزي يحَلِيهُ: قُوله: استعط. الاستعاط: تَحْصِيل الدَّهن أو غَيره فِي أَقْصَى الْأَنْف، سَوَاء كَانَ بجذب النَّفس أو بالتفريخ فِيهِ (٣).

بَابُ السَّعُوطِ بِالقُسْطِ الهِنْدِيِّ وَالْبَحْرِيِّ

وَهُوَ الكُسْتُ، مِثْلُ الكَافُورِ وَالقَافُورِ، مِثْلُ ﴿كُشِطَتْ﴾[التكوير:١١] وَقُشِطَتْ: نُزِعَتْ، وَقَرَأَ عَبْدُ اللهَّ: «قُشِطَتْ».

عَنْ أُمِّ قَيْسٍ بِنْتِ مِحْصَنِ ﴿ فَالَتْ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ عَلَيْكُمْ مِهَذَا النَّبِيَّ عَلَيْكُمْ مِهَذَا العُودِ الْهِنْدِيِّ، فَإِنَّ فِيهِ سَبْعَةَ أَشْفِيَةٍ: يُسْتَعَطُ بِهِ مِنَ العُذْرَةِ، وَيُلَدُّ بِهِ مِنْ ذَاتِ الْجُنْبِ» (٤٠).

قال ابن القيم تعلله: وَفِي الْقُسْطِ تَحْفِيفٌ يَشُدُّ اللَّهَاةَ وَيَرْفَعُهَا إِلَى مَكَانِهَا، وَقَدْ يَكُونُ نَفْعُهُ فِي هَذَا اللَّاءِ بِالْخَاصِّيَةِ، وَقَدْ يَنْفَعُ فِي الْأَدْوَاءِ الْحَارَّةِ، وَالْأَدْوِيَةِ الْحَارَّةِ يَكُونُ نَفْعُهُ فِي هَذَا اللَّاءِ بِالْخَاصِّيَةِ، وَقَدْ يَنْفَعُ فِي الْأَدْوَاءِ الْحَارَّةِ، وَالْأَدْوِيَةِ الْحَارَةِ بِالْقَانُونِ» فِي هُعَالَجَةِ سُقُوطِ اللَّهَاةِ: بِالْقَانُونِ» فِي مُعَالَجَةِ سُقُوطِ اللَّهَاةِ: الْفَلْسُطُ الْبَحْرِيُّ اللَّذْكُورُ فِي الْحَدِيثِ: هُوَ الْعُودُ الْقُسْطُ الْبَحْرِيُّ اللَّذْكُورُ فِي الْحَدِيثِ: هُوَ الْعُودُ الْفُسْطُ الْبَحْرِيُّ اللَّذْكُورُ فِي الْحَدِيثِ: هُوَ الْعُودُ الْفُودُ وَلَيْ اللَّهُ الْمَالِقِ مُ عَدِيدَةٌ، وَكَانُوا يُعَالِحُونَ أَوْلَادَهُمْ الْنَبِيُّ وَهُو مُؤْو شَيْءٌ يُعَلِّقُونَهُ عَلَى الصِّبْيَانِ، فَنَهَاهُمُ النَّبِيُّ عَلَيْقِ عَنْ ذَلِكَ، بِغَمْزِ اللَّهَاةِ وَبِالْعِلَاقِ، وَهُو شَيْءٌ يُعَلِّقُونَهُ عَلَى الصِّبْيَانِ، فَنَهَاهُمُ النَّبِيُّ عَلَيْقَ عَنْ ذَلِكَ،

⁽١) الطب النبوي (١/ ٩٠).

⁽٢) رواه البخاري (٥٦٩١)، ومسلم (١٢٠٢).

⁽٣) كشف المشكل من حديث الصحيحين (٢/ ٣٣٨).

⁽٤) رواه البخاري (٦٩٢٥)، ومسلم (٢٢١٤).

وَأَرْشَدَهُمْ إِلَى مَا هُوَ أَنْفَعُ لِلْأَطْفَالِ، وَأَسْهَلُ عَلَيْهِمْ.

وَالسَّعُوطُ: مَا يُصَبُّ فِي الْأَنْفِ، وَقَدْ يَكُونُ بِأَدْوِيَةٍ مُفْرَدَةٍ وَمُرَكَّبَةٍ تُدَقُّ وَتُنْخَلُ وَتُعْجَنُ وَتُجُفَّفُ، ثُمَّ تُحُلُّ عِنْدَ الْحَاجَةِ، وَيُسْعَطُ بِهَا فِي أَنْفِ الْإِنْسَانِ، وَهُو مُسْتَلْقٍ عَلَى ظَهْرِهِ، وَبَيْنَ كَتِفَيْهِ ما يرفعها لينخفض رَأْسُهُ، فَيَتَمَكَّنُ السَّعُوطُ مِنَ الْوُصُولِ إِلَى فِهْرِهِ، وَبَيْنَ كَتِفَيْهِ ما يرفعها لينخفض رَأْسُهُ، فَيَتَمَكَّنُ السَّعُوطُ مِنَ الْوُصُولِ إِلَى دِمَاغِهِ، وَيَسْتَخْرِجُ مَا فِيهِ مِنَ الدَّاءِ بِالْعُطَاسِ، وَقَدْ مَدَحَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ التَّدَاوِي بِالسَّعُوطِ فِيهَا يُعْتَاجُ إِلَيْهِ فِيهِ (١).

بَابُ أَيَّ سَاعَةٍ يَحْتَجِمُ وَاحْتَجَمَ أَبُومُوسَى، لَيْلًا

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «احْتَجَمَ النَّبِيُّ عَيِّكَ وَهُوَ صَائِمٌ».

قال القسطلاني كتالله: عن ابن عباس أنه قال: احتجم النبي وهو صائم. ومقتضاه أنه احتجم نهارًا، والحاصل من هذا الحديث وسابقه المعلق: أن الحجامة لا تتعين في وقت بل تكون عند الاحتياج. نعم وردت أحاديث فيها التعيين ففي حديث أبي هريرة مرفوعًا: «مَنِ احْتَجَمَ لِسَبْعِ عَشْرَةَ وَتِسْعِ عَشْرَةَ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ كَانَ شِفَاءً مِنْ كُلِّ دَاءٍ» رواه أبو داود، لكنه من رواية سعيد بن عبد الرحمن الجمحي وقد وثقه أكثرهم ولينه بعضهم من قبل حفظه، وله شاهد من حديث ابن عباس عند أحمد والترمذي ورجاله ثقات لكنه معلول، وشاهد آخر من حديث أنس عند ابن ماجة وسنده ضعيف، وعند ابن ماجة من حديث ابن عمر رفعه في أثنائه: «فاحتجموا على بركة الله يوم الخميس، واحتجموا يوم الاثنين والثلاثاء واجتنبوا يوم الأربعاء والجمعة والسبت والأحد» ورواه الدارقطني في الإفراد من وجه آخر ضعيف.

وحكي أن رجلاً احتجم يوم الأربعاء فأصابه مرض لكونه تهاون بالحديث، وفي حديث أبي بكرة عند أبي داود أنه كان يكره الحجامة يوم الثلاثاء وقال: إن رسول الله عنه أبي بكرة الثلاثاء يَوْمُ الدَّمِ وَفِيهِ سَاعَةٌ لَا يَرْقَأُ فِيهَا»(١). وعند الأطباء أن أنفع

⁽١) الطب النبوي (ص٧٢).

⁽١) ضعيف: أخرجه أبو داود (٣٨٦٢)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٩٥٣٩) من طريق بكَّارة بني

الحجامة ما يقع في الساعة الثانية أو الثالثة وأن لا يقع عقب استفراغ من حمام أو جماع، ولا عقب شبع ولا جوع، وأنها تفعل في النصف الثاني من الشهر ثم في الربع الثالث من أرباعه أنفع من أوّله وآخره؛ لأن الأخلاط في أول الشهر تهيج وفي آخره تسكن فأولى ما يكون الاستفراغ في أثنائه (۱).

قال العقيلي: وليس في هذا الباب في اختيار يوم للحجامة شيء يثبت.اهـ (٢).

بَابُ الحَجْم فِي السَّفَر وَالإحْرَام قَالَهُ ابْنُ بُحَيْنَةَ، عَن النَّبِيِّ ﷺ

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «احْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ مُحْرِمٌ»^(٣). بَابُ الحِجَامَةِ مِنَ الدَّاءِ

عَنْ أَنَسِ عَنْ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ أَجْرِ الحَجَّامِ، فَقَالَ: احْتَجَمَ رَسُولُ الله ﷺ، حَجَمَهُ أَبُو طَيْبَةَ، وَأَعْطَاهُ صَاعَيْنِ مِنْ طَعَامٍ، وَكَلَّمَ مَوَالِيَهُ فَخَفَّفُوا عَنْهُ، وَقَالَ: «إِنَّ أَمْثَلَ مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ الحِجَامَةُ، وَالقُسْطُ البَحْرِيُّ» وَقَالَ: «لاَ تُعَذِّبُوا صِبْيَانَكُمْ بِالْغَمْزِ مِنَ العُذْرَةِ، وَعَلَيْكُمْ بِالقُسْطِ»(۱۰).

عن جَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله ﷺ: عَادَ الْمُقَنَّعَ ثُمَّ قَالَ: لاَ أَبْرَحُ حَتَّى تَحْتَجِمَ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ فِيهِ شِفَاءً»(٥).

عبد العزيز عن عمته كبشة بنت أبي بكرة عن أبيها أبو بكرة وفي إسناده بكَّارة مختلف فيه. قال العقيلي: لا يتابع على حديثه في ترك الحجامة يوم الثلاثاء...الحديث.

وعمته هذه مجهولة لا يعرف حالها، والحديث قد ضعفه الألباني في «الضعيفة» (٢٢٥١).

⁽١) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (٨/ ٣٦٨).

⁽٢) الضعفاء (١/ ١٥٢).

⁽٣) رواه البخاري (٥٦٩٥)، ومسلم (١٢٠٢).

⁽٤) رواه البخاري (٦٩٦٥)، ومسلم (١٥٧٧).

⁽٥) رواه البخاري (٥٦٩٧)، ومسلم (٢٢٠٥).

بَابُ الحِجَامَةِ عَلَى الرَّأْس

عن عَبْدَ الله ابْنَ بُحَيْنَةَ، يُحَدِّثُ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ: «احْتَجَمَ بِلَحْيِ جَمَلٍ مِنْ طَرِيقِ مَكَّةَ، وَهُوَ مُحُرِمٌ، فِي وَسَطِ رَأْسِهِ» (١٠).

قال الحافظ بن حجر يَحَلُّنهُ: قال الأطباء: إن الحجامة في وسط الرأس نافعة جدا، وقد ثبت أنه ﷺ فعلها كما في أول حديثي الباب وآخرهما وإن كان مطلقا فهو مقيد بأولها، وورد أنه ﷺ احتجم أيضا في الأخدعين والكاهل أخرجه الترمذي وحسنه وأبو داود وابن ماجه، وصححه الحاكم، قال أهل العلم بالطب: فصد الباسليق ينفع حرارة الكبد والطحال والرئة ومن الشوصة وذات الجنب وسائر الأمراض الدموية العارضة من أسفل الركبة إلى الورك وفصد الأكحل ينفع الامتلاء العارض في جميع البدن إذا كان دمويا، ولا سيما إن كان فسد وفصد القيفال ينفع من علل الرأس والرقبة إذا كثر الدم أو فسد وفصد الودجين لوجع الطحال والربو ووجع الجنبين والحجامة على الكاهل تنفع من وجع المنكب والحلق وتنوب عن فصد الباسليق(٢) والحجامة على الأخدعين تنفع من أمراض الرأس والوجه كالأذنين والعينين والأسنان والأنف والحلق وتنوب عن فصد القيفال، والحجامة تحت الذقن تنفع من وجع الأسنان والوجه والحلقوم، وتنقي الرأس، والحجامة على ظهر القدم تنوب عن فصد الصافن وهو عرق عند الكعب وتنفع من قروح الفخذين والساقين وانقطاع الطمث والحكة العارضة في الأنثيين، والحجامة على أسفل الصدر نافعة من دماميل الفخذ وجربه وبثوره ومن النقرس والبواسير وداء الفيل وحكة الظهر ومحل ذلك كله إذا كان عن دم هائج وصادف وقت الاحتياج إليه، والحجامة على المقعدة تنفع الأمعاء وفساد الحيض (٣).

⁽١) رواه البخاري (٦٩٨٥)، ومسلم (١٢٠٣).

⁽٢) الباسليق: هو عِرق في اليد عند المرفق في الجانب الإنسي إلى ما يلي الإبط[مفاتيح العلوم ص١٨١)، ومعجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم (ص١٨٣) للسيوطي].

⁽٣) فتح الباري (١٥٢/١٠).

بَابُ الحِجَامَةِ مِنَ الشَّقِيقَةِ وَالصُّدَاعِ

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «احْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ فِي رَأْسِهِ وَهُوَ مُحُرِمٌ، مِنْ وَجَعٍ كَانَ بِهِ، بِمَاءٍ يُقَالُ لَهُ: لُحُيُ جَمَلٍ»(١).

قال الحافظ ابن حجر كَالله (٢): الشقيقة بشين معجمة وقافين: وزن عظيمة وجع يأخذ في أحد جانبي الرأس أو في مقدمه وذكر أهل الطب أنه من الأمراض المزمنة وسببه أبخرة مرتفعة أو أخلاط حارة أو باردة ترتفع إلى الدماغ فإن لم تجد منفذا أحدث الصداع فإن مال إلى أحد شقي الرأس أحدث الشقيقة وإن ملك قمة الرأس أحدث داء البيضة وذكر الصداع بعده من العام بعد الخاص وأسباب الصداع كثيرة أحدث داء البيضة وذكر الصداع بعده من العام بعد الخاص وأسباب الصداع كثيرة أو لامتلائها ومنها ما يكون عن ورم في المعدة أو في عروقها أو ريح غليظة فيها أو لامتلائها ومنها ما يكون من الحركة العنيفة كالجماع والقيء والاستفراغ أو السهر أو كثرة الكلام، ومنها ما يحدث عن الأعراض النفسانية كالهم والغم والحزن والجوع والحمى، ومنها ما يحدث عن حادث في الرأس كضربة تصيبه أو ورم في طالحت والمعتدال أو تبريده بملاقاة الهواء أو الماء في البرد، وأما الشقيقة بخصوصها فهي في شرايين الرأس وحدها وتختص بالموضع الأضعف من الرأس وعلاجها بشد العصابة وقد أخرج أحمد من حديث بريدة أنه ﷺ كان ربها أخذته الشقيقة فيمكث اليوم واليومين لا يخرج الحديث بريدة أنه ﷺ كان ربها أخذته الشقيقة فيمكث اليوم واليومين لا يخرج الحديث بريدة أنه شياً كان ربها أخذته الشقيقة فيمكث اليوم واليومين لا يخرج الحديث (٣).

⁽١) رواه البخاري (٥٧٠٠).

⁽۲) فتح الباري (۱۰/۱۰۳).

⁽٣) منكر: قاله الشيخ الألباني كَتَلَتْهُ، أخرجه أبو نعيم في «الطب» معلقاً فقال (ق ٤٤/١): وروى محمد بن عبد الله بن نمير: ثنا يونس بن بكير: ثنا المسيب بن دارم قال: حدثني عبد الله بن بريدة عن أبيه مرفوعاً به.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ علته - مع كونه معلقاً - ابن دارم هذا؛ فإنه مجهول الحال؛ قال ابن أبي حاتم عن أبيه: «لا أعلم روى عنه غير أبي خلدة».

قلت: وهذه الرواية ترده، فلعلها لم تثبت عنده، وقال الذهبي في «الميزان»: «مجهول».

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَدْوِيَتِكُمْ خَيْرٌ، فَفِي شَرْبَةٍ عَسَلٍ، أَوْ شَرْطَةِ مِحْجَمٍ، أَوْ لَذْعَةٍ مِنْ نَارٍ، وَمَا أُحِبُّ أَنْ أَكْتُوىَ (۱).

بَابُ الحَلْق مِنَ الأَذَى

عَنْ كَعْبٍ هُوَ ابْنُ عُجْرَةَ ﴿ قَالَ: أَتَى عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ زَمَنَ الحُدَيْبِيةِ، وَأَنَا أُوقِدُ عَنْ رَأْسِي، فَقَالَ: «أَيُؤْذِيكَ هَوَامُّك؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «فَاحْلِقْ، وَصُمْ ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةً، أَوْ انْسُكْ نَسِيكَةً» قَالَ أَيُّوبُ: لاَ أَدْرِي بِأَيْتِهِنَّ بَدَأً (٢).

قال ابن بطال تغلقه: فيه: أن ما مايتأذى به المؤمن وإن صغر أذاه فمباح له إزالته وإماطته عنه؛ لأن إنتاثر القمل عليه كان من شعث الإحرام وذلك لا محالة أهون من علة لو كانت بجسده، فكما أمره شيخ بإماطة أذى القمل عنه كان مداواة أسقام الأجساد أولى بإمطاتها بالدواء بخلاف قول الصوفية الذين لا يرون المداواة (٣).

وأما ابن حبان؛ فذكره في «الثقات» (٥ / ٤٣٧) على قاعدته في توثيق المجهولين، من رواية أبي خلدة فقط عنه. منكر. أخرجه أبو نعيم في «الطب» معلقاً فقال (ق ٤٤ / ١): وروى محمد بن عبد الله بن نمير: ثنا يونس بن بكير: ثنا المسيب بن دارم قال: حدثني عبد الله بن بريدة عن أبيه مرفوعاً به.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ علته - مع كونه معلقاً - ابن دارم هذا؛ فإنه مجهول الحال؛ قال ابن أبي حاتم عن أبيه: «لا أعلم روى عنه غير أبي خلدة».

قلت: وهذه الرواية ترده، فلعلها لم تثبت عنده، وقال الذهبي في (الميزان): «مجهول».

وأما ابن حبان؛ فذكره في «الثقات» (٥/ ٤٣٧) على قاعدته في توثيق المجهولين، من رواية أبي خلدة فقط عنه. السلسلة الضعيفة (١٢/ ٨٦٢).

قلت: ولم يعزه الشيخ الألباني تَعَلَّلُهُ لمسند أحمد، وكذلك لم أره في المسند.

- (١) رواه البخاري (٥٧٠٢)، ومسلم (٢٢٠٥).
- (٢) رواه البخاري (٥٧٠٣)، ومسلم (١٢٠١).
 - (٣) شرح صحيح مسلم (٩/ ٤٠٢).

بَابُ مَن اكْتَوَى أَوْ كَوَى غَيْرَهُ، وَفَضْل مَنْ لَمْ يَكْتُو

عن جَابِر ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَدْوِيَتِكُمْ شِفَاءٌ، فَفِي شَرْطَةِ مِحْجَم، أَوْ لَذْعَةٍ بِنَارٍ، وَمَا أُحِبُّ أَنْ أَكْتَوِيَ (().

قال النووي تخلفه: فَكَأَنَّهُ نَبَّهُ عَلَيْهِ بِالْعَسَلِ عَلَى الْمُسَهِّلَاتِ وَبِالْحِجَامَةِ عَلَى إِخْرَاجِ الدَّمِ مِهَا وَبِالْفَصْدِ وَوَضْعِ الْعَلَقِ وَغَيْرِهَا مِمَّا فِي مَعْنَاهَا وَذَكَرَ الْكَيَّ لِآنَهُ يُسْتَعْمَلُ عِنْدُ عَدَم نَفْع الْأَدْوِيَةِ الْمُشْرُوبَةِ وَنَحْوِهَا فَآخِرُ الطِّبِّ الْكَيُّ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ مَا أُحِبُ أَنْ أَكْتُويَ عَدَم نَفْع الْأَدُوبِيةِ المُشْرُوبَةِ وَنَحْوِهَا فَآخِرُ الطِّبِّ الْكَيُّ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ مَا أُحِبُ أَنْ أَكْتُوبِي إِشَارَةٌ إِلَى تَأْخِيرِ الْعِلَاجِ بِالْكَيِّ حَتَّى يَضْطَرُّ إِلَيْهِ لِمَا فِيهِ مِنَ اسْتِعْمَالِ الْأَلْمِ الشَّدِيدِ فِي وَفَعْ أَلَمُ قَدْ يَكُونُ أَضْعَفُ مِنْ أَلَمَ الْكَيِّ (٢).

عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنِ، ﴿ قَالَ: لاَ رُقْيَةَ إِلَّا مِنْ عَيْنِ أَوْ حُمَةٍ، فَذَكَرْتُهُ لِسَعِيدِ بْنِ جُبَيْر، فَقَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ وَاللَّهِ عَلَيْ الْأَمُمُ، فَجَعَلَ النّبِيُّ وَالنّبِيَّانِ يَمُرُّونَ مَعَهُمُ الرَّهُطُ، وَالنّبِيُّ لَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ، حَتَّى رُفِعَ لِي سَوَادٌ عَظِيمٌ، النّبيُّ وَالنّبِيَّانِ يَمُرُّ وَنَ مَعَهُمُ الرَّهُطُ، وَالنّبِيُّ لَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ، حَتَّى رُفِعَ لِي سَوَادٌ عَظِيمٌ، قُلْتُ: مَا هَذَا؟ أُمْتِي هَذِهِ؟ قِيلَ لِي: انْظُرْ هَا هُنَا وَهَا هُنَا فِي آفَاقِ السَّمَاءِ، فَإِذَا سَوَادٌ قَدْ مَلاَ اللَّفُقَ، قِيلَ اللّهُ وَالنّبَعْنِ حِسَابٍ» ثُمَّ دَخَلَ الأَفْقَ، قِيلَ: الْفُومُ، وَقَالُوا: نَحْنُ الّذِينَ آمَنَا بِالله وَاتَبَعْنَا رَسُولُهُ، فَنَحْنُ هُمْ، وَلَا يُعْرَخُ وَقَالُوا: نَحْنُ الّذِينَ آمَنَا بِالله وَاتَبَعْنَا رَسُولُهُ، فَنَحْنُ هُمْ، وَقَالُوا: نَحْنُ الّذِينَ آمَنَا بِالله وَاتَبَعْنَا رَسُولُهُ، فَنَحْنُ هُمْ، وَقَالُوا: نَحْنُ اللّذِينَ آمَنَا بِالله وَاتَبَعْنَا رَسُولُهُ فَضَرَحُ هُمْ، وَلَا يَعْمُ اللّذِينَ وَلِدُوا فِي الإِسْلامِ، فَإِنّا وُلِدْنَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَبَلَغَ النّبِي عَلَىٰ وَسُولُهُ فَخَرَجَ، وَلَا يَكْتُولُونَ اللّذِينَ وَلِدُونَ اللّذِينَ وَلِا يَعَلَيْونَ وَلَا يَعَلَيْوُونَ، وَلاَ يَكْتُوونَ، وَعَلَى رَبِّمْ مَتُوكَكُلُونَ اللّذِينَ وَلِدُونَ مَا أَذَى اللّذِينَ وَلَا يَكْتُولُونَ، وَعَلَى ذَا اللّذِينَ وَلِكُ مَنْ أَنَا يَا رَسُولُ الله؟ قَالَ: «نَعَمْ الْقَوْمُ مَا أَخُولُ فَقَامَ آخَوُ فَقَالَ: «نَعَمْ الْمَادُ فَقَامَ آخَوُ فَقَالَ: هَا مُنَا عَا رَبُولُ اللّذَا فِي الْمَالِ الله وَاللّذَ هُولَا يَكْتُولُ اللّذَا فَي الْمَالُولُ اللّذَا عَلَى اللّذَا عَلَى اللّذَا عَلَى اللّذَا عَلَى اللّذَا فَي الْمَالُولُ اللّذَا عَلَى اللّذَا عَلَى اللّذَا عَلَى اللّذَا فَي الْمُؤَلِّ اللّذَا عَلَى اللّذَا فَي اللّذَا فَي اللّذَا اللّذَا عَلَى اللّذَا عَلَى اللّذَا عَلَى اللّذَا عَلَى اللّذُ الْمَالِقُولُ اللّذَا عَلَى اللّذَا اللّذَا عَلَى اللّذَا اللّذَا فَي اللّذَا اللّذَا عَلَى اللّذَا عَلَا اللّذَا عَلَى اللّذَا عَلَى اللّذَا عَلَا الللّذَا عَلَى اللّذُولُ اللّذَا عَلَى اللّذَا

⁽١) رواه البخاري (٤٠٧٥)، ومسلم (٢٢٠٥).

⁽۲) شرح صحيح مسلم (۱۹۳/۱٤).

⁽٣) رواه البخاري (٥٧٠٥)، ومسلم (٢٢٠).

بَابُ الإِثْمِدِ وَالكُحْلِ مِنَ الرَّمَدِ فِيهِ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ﴿ فَكُ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهُ الكُحْلَ، وَأَنَّهُ يُخَافُ عَلَى عَيْنِهَا، فَقَالَ: ﴿ لَقَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ مَمْكُثُ فِي بَيْنِهَا، وَذَكُرُوا لَهُ الكُحْلَ، وَأَنَّهُ يُخَافُ عَلَى عَيْنِهَا، فَقَالَ: ﴿ لَقَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ مَمْكُنُ فِي بَيْنِهَا، فَقَالَ: ﴿ لَقَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ مَمْكُنُ فَي بَيْنِهَا، فَقَالَ: ﴿ لَقَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَ مَكُنُ فَي بَيْنِهَا، فَقَالَ: ﴿ فَا مَرَّ كَانَتْ إِحْدَاكُنَ مَكُنُ مَعْرَةً ، فَهَلَّا، فَي شَرِّ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَعَشْرًا ﴾ (١٠).

قال ابن القيم يخلله: وَفِي الْكُحْلِ: حِفْظٌ لِصِحَّةِ الْعَيْنِ، وَتَقْوِيَةٌ لِلنُّورِ الْبَاصِرِ، وَجَلَاءٌ لَمَا، وَتَلْطِيفٌ لِلْهَادَّةِ الرَّدِيئَةِ، وَاسْتِخْرَاجٌ لَمَا مَعَ الزِّينَةِ فِي بَعْضِ أَنْوَاعِهِ، وَلَهُ عِنْدَ النَّوْمِ مَزِيدُ فَضْلِ لِإشْتِهَا لِهَا عَلَى الْكُحْلِ، وَسُكُونِهَا عَقِيبَهُ عَنِ الْحُرَكَةِ المُضِرَّةِ بِهَا، وَخُدْمَةِ الطَّبِيعَةِ لَهَا، وَلِلْإِثْمِدِ مِنْ ذَلِكَ خَاصِيَّةٌ (١).

بَابُ الجُذَامِ

عن أبي هُرَيْرَةَ عَلَى ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهَ ﷺ: ﴿لاَ عَدْوَى وَلاَ طِيَرَةَ، وَلاَ هَامَةَ وَلاَ هَامَةَ وَلاَ هَامَةً وَلاَ هَامَةً وَلاَ هَامَةً وَلاَ صَفَرَ، وَفِرَّ مِنَ المَجْذُوم كَمَا تَفِرُّ مِنَ الأَسَدِ» (٣٠).

قال النووي يَعْلَمُهُ: حَديث لاعدوى الْمَرادُ بِهِ: نَفْيُ مَا كَانَتِ الْجَاهِلِيَّةُ تَزْعُمُهُ وَتعتقده أَن المرض والعاهة تعدى بطبعها لابفعل الله تعالى، وأما حديث: «لا يُورَدُ مُورُثُ عَلَى مُصِحِّ» فَأُرْشِدَ فِيهِ إِلَى مُجَانَبَةِ مَا يَحْصُلُ الضَّرَرُ عِنْدَهُ فِي الْعَادَةِ بِفِعْلِ الله تَعَالَى وَقَدْرِهِ فَنَفَى فِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ الْعَدْوَى بِطَبْعِهَا وَلَمْ يَنْفِ حُصُولَ الظَّرَرِ عِنْدَ وَلَا يَعْلَى وَفِعْلِهِ، وَأَرْشَدَ فِي الثَّانِي إِلَى الإحْتِرَازِ عِنَا يَحْصُلُ عِنْدَهُ الضَّرَرُ وَنَدَ بِفَعْلِ الله وَإِرَادَتِهِ وَقَدَرِهِ فَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مِنْ تَصْحِيحِ الْحَدِيثَيْنِ، وَالْجُمْعِ بَيْنَهُمَا هُوَ الصَّرَاثِ الله وَإِرَادَتِهِ وَقَدَرِهِ فَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مِنْ تَصْحِيحِ الْحَدِيثَيْنِ، وَالْجُمْعِ بَيْنَهُمَا هُوَ الصَّوَابُ اللهِ وَإِرَادَتِهِ وَقَدَرِهِ فَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مِنْ تَصْحِيحِ الْحَدِيثَيْنِ، وَالْجُمْعِ بَيْنَهُمَا هُو السَّانِ الله وَإِرَادَتِهِ وَقَدَرِهِ فَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مِنْ تَصْحِيحِ اللهِ وَإِرَادَتِهِ وَقَدَرِهِ فَهُذَا الَّذِي وَيَتَعَيَّنُ المُصِيرُ إِلَيْهِ، ولا يؤثر نسيان أبى هريرة الله كاعدوى لِوَجْهَيْن:

⁽١) رواه البخاري (٥٧٠٦)، ومسلم (١٤٨٨).

⁽٢) الطب النبوي (ص٢١١).

⁽٣) رواه البخاري (٧٠٧٥).

أَحَدُهُمَا: أَنَّ نِسْيَانَ الرَّاوِي لِلْحَدِيثِ الَّذِي رواه لايقدح فِي صِحَّتِهِ عِنْدَ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ بَلْ يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ.

وَالنَّانِي: أَنَّ هَذَا اللَّفُظُ ثَابِتٌ مِنْ رِوَايَةِ غَيْرِ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ فَقَدْ ذَكَرَ مُسْلِمٌ هَذَا مِنْ رِوَايَةِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ وَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللهَّ وَأَنْسُ بْنُ مَالِكِ وبن عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ وَحَكَى اللَّازِرِيُّ وَالْقَاضِي عِيَاضٌ عَنْ بَعْضِ الْعُلْمَاءِ أَن حديث: «لَا يُورَدُ مُمُوضٌ عَلَى مُصِحِّ» منسوخ بحديث: «لَا عَدْوَى»، وَهَذَا غَلَطٌ لِوَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ النَّسْخَ مُصِحِّ » منسوخ بحديث: «لَا عَدْوَى»، وَهَذَا غَلَطٌ لِوَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ النَّسْخَ يُشْرَطُ فِيهِ تَعَذَّرُ الْجُمْعِ بَيْنَ الْحُدِيثَيْنِ وَلَمْ يَتَعَذَّرُ بَلْ قَدْ جَمَعْنَا بَيْنَهُمَا. وَالثَّانِي: أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِيهِ تَعَذَّرُ الْجُمْعِ بَيْنَ الْحُدِيثَيْنِ وَلَمْ يَتَعَذَّرُ بَلْ قَدْ جَمَعْنَا بَيْنَهُمَا. وَالثَّانِي: أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِيهِ تَعَذَّرُ الْجُمْعِ بَيْنَ الْحُدِيثَيْنِ وَلَمْ يَتَعَذَّرُ بَلْ قَدْ جَمَعْنَا بَيْنَهُمَا. وَالثَّانِي: أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِيهِ تَعَذَّرُ الْجُمْعِ بَيْنَ الْحُدِيثَيْنِ وَلَمْ يَتَعَذَّرُ بَلْ قَدْ جَمَعْنَا بَيْنَهُمَا. وَالثَّانِي: أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِيهِ تَعَذَّرُ الْجُمْعِ بَيْنَ الْحُدِيثَيْنِ وَلَمْ يَتَعَذَّرُ بَلْ قَدْ جَمَعْنَا بَيْنَهُمَا وَقَال آخِرُون: حديث: «لا عدوى» عَلَى ظَاهِرِهِ، وَأَمَّا النَّهُيُّ عَنْ إِيرَادِ اللَّمْرِضِ عَلَى اللَّهِي وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَهُ عَنْ إِيرَادِ اللَّمْرِضِ عَلَى الْصُواب ماسبق وَالله أَعْلَمُ قُولُهُ يُعَيِّدُهُمْ الْمُنْ الْمُورِةِ وَقَبِح صُورَتَه وصُورَة المَجْذُوم، والصُواب ماسبق وَالله أَعْلَمُ قُولُهُ يُعَيِّدُهُ اللَّهُ الْعَرْفِ عَلْ الْمُعْرِقِهُ الْمُعْرَافِهُ الْمُؤْلِقُ وَاللَّهُ الْعَلَمُ وَاللَّهُ الْمُؤْمُ وَاللَّهُ الْمُؤْمُ وَاللَّهُ الْتُعْرُونَ الْمُؤْمِ وَاللْهُ الْمُؤْمِ وَاللَّهُ الْعُرْفِي اللَّهُ الْمُؤْمُ وَاللَّهُ الْعُرْمُ وَاللَّهُ اللَّهُ الْعَلَقُ وَلَالِهُ الْمُؤْمُ وَاللْهُ الْمُؤْمِ وَاللَّهُ الللَّهُ الْعُرْمُ الْمُؤْمُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعُرْمُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمُ وَلُولُهُ اللَّهُ الْمُؤْمُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمُ وَلُولُولُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمُ اللَّهُ الْمُؤْمُ اللَّهُ ا

بَابٌ: الْمَنُّ شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ

عن سَعِيدَ بْنَ زَيْدٍ ﴿ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَىٰ اللَّهِ عَلَيْهِ يَقُولُ: «الكَمْأَةُ مِنَ المَنِّ، وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ» (٢). شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ» (٢).

قال النووي تَعْلَقُهُ: وَاخْتُلِفَ فِي مَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ: «الْكَمْأَةُ مِنَ الْمُنَّ فَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ وَكَثِيرُونَ: شَبَّهَهَا بِالْمُنِّ الَّذِي كَانَ يَنْزِلُ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَخْصُلُ لَمُّمْ بِلَا كُلْفَةٍ وَلَا عِلَاجٍ وَلَا زَرْعِ بِزْرٍ وَلَا سقى ولا كُلْفَةٍ وَلَا عِلَاجٍ وَلَا زَرْعِ بِزْرٍ وَلَا سقى ولا غيره، وَقِيلَ: هِيَ مِنَ المُنِّ الَّذِي أَنْزَلَ الله تعالى على بنى إسرائيل حقيقة عملا بظاهر الله فظه.

وَقَوْلُهُ ﷺ: (وَمَاؤُهَا شفاء للعين) قيل: هُو نَفْسُ الْمَاءِ مُجُرَّدًا وَقِيلَ: مَعْنَاهُ أَنْ يُخْلَطَ مَاؤُهَا بِدَوَاءٍ وَيُعَالَجَ بِهِ الْعَيْنُ، وَقِيلَ: إِنْ كَانَ لِبُرُودَةِ مَا فِي الْعَيْنِ مِنْ حَرَارَةٍ فَهَاؤُهَا مُجُرَّدًا شِفَاءٌ وَإِنْ كَانَ لِغَيْرِ ذلك فمركب مَعَ غَيْرِهِ، وَالصَّحِيحُ بَلِ الصَّوَابُ أَنَّ مَاءَهَا

⁽۱) شرح صحیح مسلم (۲۱۳/۱٤).

⁽٢) رواه البخاري (٥٧٠٨)، ومسلم (٢٠٤٩).

مُجُرَّدًا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ مُطْلَقًا فَيُعْصَرُ مَاؤُهَا وَيُجْعَلُ فِي الْعَيْنِ مِنْهُ، وَقَدْ رَأَيْتُ أَنَا وَغَيْرِي فِي خَرَّدًا شَفَا وَعَهْ وَعَادَ رَمَنِنَا مَنْ كَانَ عَمِي وَذَهَبَ بَصَرُهُ حَقِيقَةً فَكَحَّلَ عَيْنَهُ بِهَاءِ الْكَمْأَةِ مُجَرَّدًا فَشُفِي وَعَادَ إِلَيْهِ بَصَرُهُ وَهُوَ الشَّيْخُ الْعَدْلُ الْأَيْمَنُ الْكَهَالُ بْنُ عَبْدِ الله الدِّمَشْقِيُّ صَاحِبُ صَلَاحٍ وَرَوَايَةٍ لِلْحَدِيثِ، وَكَانَ اسْتِعْمَالُهُ لِمَاءِ الْكَمْأَةِ اعْتِقَادًا فَى الحديث وتبركا به، والله أعلم (١).

بَابُ اللَّادُودِ

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَائِشَةَ ﴿ أَنَّ أَبَا بَكْرِ ﴿ فَ قَبَلَ النَّبِيِّ عَلَيْهُ وَهُو مَيِّتُ ﴾ قَالَ: وَقَالَتْ عَائِشَةُ: لَدُدْنَاهُ فِي مَرَضِهِ فَجَعَلَ يُشِيرُ إِلَيْنَا: ﴿ أَنْ لَا تَلُدُّونِي ﴾، فَقُلْنَا: كَرَاهِيَةُ المَرِيضِ لِلدَّوَاءِ، فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ: ﴿ أَمْ أَنْهُكُمْ أَنْ تَلُدُّونِي ؟ قُلْنَا: كَرَاهِيَةَ المَريضِ لِلدَّوَاءِ، فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ: ﴿ أَمُ أَنْهُكُمْ أَنْ تَلُدُّونِي ؟ قُلْنَا: كَرَاهِيَةَ المَريضِ لِلدَّوَاءِ، فَقَالَ: ﴿ لَا لَهُ مَا لَهُ مَا لَهُ مَا لَهُ مَا لَهُ الْعَالَ الْعَبَّاسَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَشْهَدْكُمْ ﴾ (٢).

قال ابن القيم كَاللهُ: قَالَ أَبُو عبيد عن الأصمعي: اللَّدُودُ: مَا يُسْقَى الْإِنْسَانُ فِي أَحَدِ شِقَي الْفَمِ، أُخِذَ مِنْ لَدِيدَيِ الْوَادِي، وَهُمَا جَانِبَاهُ. وَأَمَّا الْوَجُورُ فَهُوَ فِي وَسَطِ الْفَم.

ُ قُلْتُ: وَاللَّدُودُ - بِالْفَتْحِ: هُوَ الدَّوَاءُ الَّذِي يُلَدُّ بِهِ. وَالسَّعُوطُ: مَا أُدْخِلَ مِنْ أَنْفِهِ (٣).

قال ابن العربي كتلشه: أراد أن لا يأتوا يوم القيامة وعليهم حقه فيقعوا في خطب عظيم، وتعقب بأنه كان يمكن العفو؛ لأنه كان لا ينتقم لنفسه، والذي يظهر أنه أراد بذلك تأديبهم؛ لئلا يعودوا فكان ذلك تأديبا لا قصاصا ولا انتقاما، قيل: وإنها كره له الله مع أنه كان يتداوى؛ لأنه تحقق أنه يموت في مرضه، ومن حقق ذلك كره له التداوي قلت: وفيه نظر والذي يظهر أن ذلك كان قبل التخيير والتحقق، وإنها أنكر التداوي لأنه كان غير ملائم لدائه لأنهم ظنوا أن به ذات الجنب فداووه بها يلائمها

⁽۱) شرح صحیح مسلم (۲/۱٤).

⁽٢) رواه البخاري (٥٧٠٩).

⁽٣) زاد المعاد (٤/ ٧٧).

ولم يكن به ذلك كما هو ظاهر في سياق الخبر كما ترى، والله أعلم (١).

عَنْ أُمِّ قَيْسٍ، قَالَتْ: دَخَلْتُ بِابْنِ لِي عَلَى رَسُولِ الله ﷺ، وَقَدْ أَعْلَقْتُ عَلَيْهِ مِنَ العُذْرةِ، فَقَالَ: «عَلَى مَا تَدْغَرْنَ أَوْلاَدَكُنَّ بِهَذَا العِلاَقِ، عَلَيْكُنَّ بِهَذَا العُودِ الهِنْدِيِّ، فَإِنَّ فِيهِ سَبْعَةَ أَشْفِيَةٍ، مِنْهَا ذَاتُ الجَنْبِ: يُسْعَطُ مِنَ العُذْرَةِ، وَيُلَدُّ مِنْ ذَاتِ الجَنْبِ» فَيهِ صَبْعَتُ الزُّهْرِيَّ يَقُولُ: بَيَّنَ لَنَا اثْنَيْنِ، وَلَمْ يُبَيِّنْ لَنَا خَسْةً، قُلْتُ لِسُفْيَانَ: فَإِنَّ مَعْمَرًا فَسَمِعْتُ الزُّهْرِيِّ يَقُولُ: بَيْنَ لَنَا اثْنَيْنِ، وَلَمْ يُبَيِّنْ لَنَا خَسْةً، قُلْتُ لِسُفْيَانَ: فَإِنَّ مَعْمَرًا يَقُولُ: أَعْلَقْتُ عَلَيْهِ؟ قَالَ: لَمْ يَحْفَظْ، إِنَّمَا قَالَ: أَعْلَقْتُ عَنْهُ، حَفِظْتُهُ مِنْ فِي الزُّهْرِيِّ، وَقَلْتُهُ مِنْ فِي الزَّهْرِيِّ، وَوَصَفَ سُفْيَانُ إِيْ الْعُلامَ يُحَنَّفُ بِالإصْبَعِ، وَأَدْخَلَ سُفْيَانُ فِي حَنكِهِ، إِنَّمَا يَعْنِي رَفْعَ حَنكِهِ بِإِصْبَعِهِ، وَلَمْ يَقُلُ: أَعْلِقُوا عَنْهُ شَيْئًا (٢).

قال النووي تَعْلَلُهُ: أما قولها: أعلقت عليه فهكذا هُوَ فِي جَمِيع نُسَخِ صَحِيحٍ مُسْلِم عَلَيْهِ، وَوَقَعَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ مِنْ رِوَايَةِ مَعْمَرٍ وَغَيْرِهِ عَلَيْهِ: فَأَعْلَقْتُ عَلَيْهِ، كَمَا هُنَّا وَمَنْ رِوَايَةِ سُفْيَانَ بْنِ عَيَيْنَةً: فَأَعْلَقْتُ عَنْهُ بِالنُّونِ، وَهَذَا هُوَ الْمُعْرُوفُ عِنْدَ أَهْلِ اللَّغَةِ.

قَالَ الْخُطَّابِيُّ: الْمُحَدِّثُونَ يَرْوُونَهُ أَعَلَقْتُ عَلَيْهِ، وَالصَّوَابُ: عَنْهُ، وكذا قال غَيْرُهُ وَحَكَاهُمَا بَعْضُهُمْ لُغَتَيْنِ أَعَلَقْتُ عَنْهُ وَعَلَيْهِ، وَمَعْنَاهُ: عَالِحُتُ وَجَعَ لَهَاتِهِ بِأُصْبُعِي.

وَأَمَّا الْعُذْرَةُ فَقَالَ الْعُلَمَاءُ: هِي بِضَمِّ الْعَيْنِ وَبِالذَّالِ الْعُجَمَةِ: وَهِيَ وَجَعٌ فِي الْحَلْقِ يَهِيجُ مِنَ الدَّم يُقَالُ فِي عِلَاجِهَا: عَذَرْتُهُ فَهُو مَعْذُورٌ وَقِيلَ: هي قرحة تخرج في الحز الذي يبن الْحُلْقِ وَالْأَنْفِ تَعْرِضُ لَلصِّبْيَانِ غَالِبًا عِنْدَ طُلُوعِ الْعُذْرَةِ وَهِي خَمْسَةُ كَوَاكِبَ ثَحْتَ الشَّعْرَى الْعَبُورِ وَتُسَمَّى الْعَذَارَى، وَتَطْلُعُ فِي وَسَطِ الْحُزِّ، وَعَادَةُ النِّسَاءِ فَوَاكِبَ ثَحْتَ الشَّعْرَى الْعَبُورِ وَتُسَمَّى الْعَذَارَى، وَتَطْلُعُ فِي وَسَطِ الْحُزِّ، وَعَادَةُ النِّسَاءِ فَي مُعَاجَةِ الْعُذْرَةِ أَنْ تَأْخُذَ اللَّرْأَةُ خِرْقَةً فَتَفْتِلَهَا فَتُلا شَدِيدًا وَتُدْخِلَهَا فِي أَنْفِ الصَّبِيِّ وَيَعْمَلُ حَلْقَ الْوَلَدِ بِأَصْبُعِهَا فَتَرْفَعُ ذَلِكَ المُوضِعِ فَيَنْفَجِرُ مِنْهُ دَمُّ أَسْوَدُ، وَرُبَّمَا أَقْرَحَتْهُ، وَذَلِكَ الطَّعْنُ يُسَمَّى دَغْرًا وَتَكْبِسُهُ وَلَاكَ الْمُوضِعِ فَيَنْفَجِرُ مِنْهُ دَمُّ أَسُودُ، وَرُبَّمَا أَقْرَحَتْهُ، وَذَلِكَ الطَّعْنُ يُسَمَّى دَغُرًا وَتَعْمَلُ فَلَاقُ وَهُو الْأَشْهَرُ عِنْدَ وَفِي الرِّوايَةِ الْأَخْرَى: الْإِعْلَاقُ وَهُو الْأَشْهَرُ عِنْدَ وَالْعَلَقُ وَهُو الْأَشْهَرُ عِنْدَ وَلَا اللَّهُ عَلَى الْمُؤْونِ وَالْوا: والعلاق اللَّعْرَا اللَّهُ وَتَى زَعَمَ بعضهم أنه الصواب، وأن العلاق لايجوز قالوا: والعلاق

⁽١) نقله الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٨/ ١٤٧).

⁽٢) رواه البخاري (٥٧١٣)، ومسلم (٢٢١٤).

مَصْدَرُ أَعَلَقْتُ عَنْهُ، وَمَعْنَاهُ أَزَلْتُ عَنْهُ الْعَلُوقَ، وَهِيَ الْآفَةُ وَالدَّاهِيَةُ، وَالْإِعْلَاقُ هُوَ مُعْاجَةُ عُذْرَةِ الصَّبِيِّ وَهِيَ وَجَعُ حَلْقِهِ كَمَا سَبَقَ قَالَ بن الْأَثِيرِ: وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْعَلَاقُ هُوَ الْإِسْمُ منه وأما ذات الجنب فعلة معروفة والعود الهندى يُقَالُ لَهُ: الْقُسْطُ.

وَالْكُسْتُ لُغَتَانِ مَشْهُورَتَانِ قَوْلُهُ ﷺ: «عَلَامَهُ تَدْغَرْنَ أَوْلَادَكُنَّ» هَكَذَا هُوَ فِي جميع النسخ علامه وهي هاء السكت ثبت هُنَا فِي الدَّرْج^(١).

عَائِشَةً ﴿ عَائِشَةً ﴿ وَهُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَتْ: لَمَّا ثَقُلَ رَسُولُ الله عَلِيْ وَاشْتَدَّ وَجَعُهُ، اسْتَأْذَنَ أَزُواجَهُ فِي أَنْ يُمَرَّضَ فِي بَيْتِي، فَأَذِنَّ لَهُ، فَخَرَجَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ تَخُطُّ رِجْلاَهُ فِي الْمَرْضِ، بَيْنَ عَبّاسٍ وَآخَرَ، فَأَخْبَرْتُ ابْنَ عَبّاسٍ، قَالَ: هَلْ تَدْرِي مَنِ الرَّجُلُ الآخَرُ الأَرْضِ، بَيْنَ عَبّاسٍ وَآخَرَ، فَأَخْبَرْتُ ابْنَ عَبّاسٍ، قَالَ: هَلْ تَدْرِي مَنِ الرَّجُلُ الآخِرُ الآخِرُ اللّهَ يَالَّةِ بَعْدَ مَا اللّهِ يَعْدَ مَا اللّهِ يَعْدَ مَا اللّهِ يَعْدَ مَا اللّهِ يَعْدَ مَا اللّهَ يَعْدَ اللّهُ اللّهُ وَجَعُهُ: ﴿ هَرِيقُوا عَلَيْ مِنْ سَبْعِ قِرَبٍ لَمْ ثَعْلُلُ أَوْكِيتُهُنَّ، لَعَلِي وَخَلَ بَيْتَهَا، وَاشْتَدَ بِهِ وَجَعُهُ: ﴿ هَرِيقُوا عَلَيْ مِنْ سَبْعِ قِرَبٍ لَمْ تُحْلَلُ أَوْكِيتُهُنَّ، لَعَلِي وَخَلَ بَيْتَهَا، وَاشْتَدَ بِهِ وَجَعُهُ: ﴿ هَرِيقُوا عَلَيْ مِنْ سَبْعِ قِرَبٍ لَمْ تُحْلِلُ أَوْكِيتُهُنَّ، لَعَلِي وَحَلَ بَعْدَ اللّهِ مِنْ تِلْكَ القِرَبِ، حَتَّى جَعَلَ يُشِيرُ إِلَيْنَا: ﴿ أَنْ قَدْ فَعَلْتُنَ ﴾ قَالَتْ: وَخَرَجَ إِلَى النّاسِ، فَصَلّى هَمْ وَخَطَبَهُمْ (٢).

بَابُ العُدْرَة

عن أُمَّ قَيْسٍ بِنْتَ مِحْصَنِ الْأَسَدِيَّة، أَسَدَ خُزَيْمَة، وَكَانَتْ مِنَ الْمُهَاجِرَاتِ الأُولِ اللَّي بَايَعْنَ النَّبِيِّ عَيَيْة، وَهِيَ أُخْتُ عُكَاشَة، أَخْبَرَتْهُ: أَنَّهَا أَتَتْ رَسُولَ الله عَيَيْة بابْنِ لَمَا قَدْ أَعْلَقَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْعُذْرَةِ، فَقَالَ النَّبِيُ عَيَيْة: «عَلَى مَا تَدْغَرْنَ أَوْلاَدَكُنَّ بِهَذَا الْعِلاقِ، قَدْ أَعْلَقَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْعُذْرَةِ، فَقَالَ النَّبِيُ عَيَيْة: «عَلَى مَا تَدْغَرْنَ أَوْلاَدَكُنَّ بِهَذَا الْعِلاقِ، عَلَيْهُ مَهُ مَهُذَا العُودِ الْحِنْدِيِّ، فَإِنَّ فِيهِ سَبْعَةً أَشْفِيَةٍ، مِنْهَا ذَاتُ الجَنْبِ» يُرِيدُ الكُسْتَ، وَهُو الغُودُ الْحِنْدِيُّ، وَقَالَ يُونُسُ، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاشِدٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ: «عَلَقَتْ عَلَيْهِ» (٣٠).

انظر: شرح الحديث تحت بَابُ اللَّدُودِ.

⁽۱) شرح صحیح مسلم (۱۶/ ۲۰۰).

⁽٢) رواه البخاري (٤١٨)، ومسلم (١٨٤).

⁽٣) رواه البخاري (٥٧١٥).

بَابُ دَوَاءِ الْمَبْطُونِ

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: جَاءَ رَجُلُ إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْهُ فَقَالَ: إِنَّ أَخِي اسْتَطْلَقَ بَطْنُهُ، فَقَالَ: «صَدَقَ الله «اسْقِهِ عَسَلًا» فَسَقَاهُ فَقَالَ: إِنِّي سَقَيْتُهُ فَلَمْ يَزِدْهُ إِلَّا اسْتِطْلاَقًا، فَقَالَ: «صَدَقَ الله وَكَذَبَ بَطْنُ أَخِيكَ»(١).

قال ابن القيم تخلفه: وَفِي قَوْلِهِ ﷺ: «صَدَقَ الله وَكَذَبَ بَطْنُ أَخِيكَ»، إشَارَةٌ إِلَى تَخْقِيقِ نَفْعِ هَذَا الدَّوَاءِ، وَأَنَّ بَقَاءَ الدَّاءِ لَيْسَ لِقُصُورِ الدَّوَاءِ فِي نَفْسِهِ، وَلَكِنْ لِكَذِبِ الْبَطْن، وَكَثْرَةِ الْمُادَّةِ الْفَاسِدَةِ فِيهِ، فَأَمَرَهُ بِتَكْرَارِ الدَّوَاءِ لِكَثْرَةِ الْمُادَّةِ (1).

وقال كَلَهُ:...فَهَذَا الْقُرْآنُ الَّذِي هُوَ شِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ - إِنْ لَمْ يُتَلَقَّ هَذَا التَّلَقِيَ الْمُنْ فِي الصُّدُورِ - إِنْ لَمْ يُتَلَقَّ هَذَا التَّلَقِينَ اللَّهِ شِفَاءُ الصُّدُورِ مِنْ أَدْوَائِهَا، بَلْ لَا يَزِيدُ الْمُنَافِقِينَ إِلَّا رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِمْ وَأَيْنَ يَقَعُ طِبُّ الْأَبْدَانِ مِنْهُ فَطِبُّ النَّبُوَّةِ لَا يُنَاسِبُ إِلَّا الْأَبْدَانِ الْمَنْ فَطِبُ النَّبُوَّةِ لَا يُنَاسِبُ إِلَّا الْأَرْوَاحَ الطَّيِّبَةَ وَالْقُلُوبَ الْحَيَّةَ، فَإِعْرَاضُ الطَّيِّبَةَ، كَمَا أَنَّ شِفَاءَ الْقُرْآنِ لَا يُنَاسِبُ إِلَّا الْأَرْوَاحَ الطَّيِّبَةَ وَالْقُلُوبَ الْحَيَّة، فَإِعْرَاضُ النَّاسِ عَنْ طِبِّ النَّبُوَّةِ كَاعْرَاضِهِمْ عَنِ الإسْتِشْفَاءِ بِالْقُرْآنِ الَّذِي هُو الشِّفَاءُ النَّافِعُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ لِقُصُورٍ فِي الدَّوَاءِ، وَلَكِنْ لِخُبْثِ الطَّبِيعَةِ، وَفَسَادِ الْمُحَلِّ وَعَدَمِ قَبُولِهِ، وَاللهُ الْمُؤَلِّقُ (٣).

بَابُ لاَ صَفَرَ، وَهُوَدَاءٌ يَأْخُذُ البَطْنَ

عن أبي هُرَيْرةَ عَلَىٰهُ، قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهَّ عَلَىٰهُ قَالَ: «لاَ عَدْوَى وَلاَ صَفَرَ وَلاَ هَامَةَ» فَقَالَ أَعْرَابِيُّ: يَا رَسُولَ الله، فَمَا بَالُ إِيلِي، تَكُونُ فِي الرَّمْلِ كَأَنَّمَا الظِّبَاءُ، فَيَأْتِي البَعِيرُ الأَعْرَبُ فَيَذْخُلُ بَيْنَهَا فَيُجْرِبُهَا؟ فَقَالَ: «فَمَنْ أَعْدَى الأَوَّلَ؟» (٤).

قال الخطابي كَتْلَلَهُ: قوله: «لا عدوى» يريد أن شيئاً لا يعدي شيئاً حتى يكون

⁽١) رواه البخاري (٥٧١٦)، ومسلم (٢٢١٧).

⁽٢) الطب النبوي (ص٢٩).

⁽٣) زاد المعاد (٤/ ٣٣).

⁽٤) رواه البخاري (١٧١٧)، ومسلم (٢٢٢٠).

الضرر من قبله، وإنها هو تقدير الله - جل وعز - وسابق قضائه فيه، ولذلك قال: فمن أعدى الأول. يقول: إن أول بعير جرب من الإبل لم يكن قبله بعير أجرب فيعديه وإنها كان أول ما ظهر الجرب في أول بعير منها بقضاء الله وقدره فكذلك ما ظهر منه في سائر الإبل بعد. وأما الصفر فقد ذكره أبو عبيد في كتابه، وحكي عن رؤبة بن العجاج أنه سئل عن الصفر فقال: هي حية تكون في البطن تصيب الماشية والناس قال: وهي أعدى من الجرب، قال أبو عبيد: فأبطل النبي عليه أنها تعدي قال، وقال غيره في الصفر: أنه تأخيرهم المحرم إلى صفر في تحريمه.

قال: وأما الهامة فإن العرب كانت تقول: إن عظام الموتى تصير هامة فتطير أبطل النبي عَلَيْ ذلك من قولهم. قلت: وتطير العامة اليوم من صوت الهامة ميراث ذلك الرأي وهو من باب الطيرة المنهي عنها.

وأما قوله: «لَا يُؤرَدن مُمْرِضٌ عَلَى مُصِحٍ»، قال: الممرض الذي مرضت ماشيته والمصح هو صاحب الصحاح منها، كما قيل: رجل مضعف إذا كانت دوابه ضعافاً، ومقو إذا كانت أقوياء، وليس المعنى في النهي عن هذا الصنيع من أن المرضى تعدي الصحاح، ولكن الصحاح إذا مرضت بإذن الله وتقديره وقع في نفس صاحبه أن ذلك إنها كان من قبل العدوى فيفتنه ذلك ويشككه في أمره فأمر باجتنابه والمباعدة عنه لهذا المعنى.

وقد يحتمل أن يكون ذلك من قبل الماء والمرعى فتستوبله الماشية فإذا شاركها في ذلك الماء الوارد عليها أصابه مثل ذلك الداء والقوم بجهلهم يسمونه عدوى، وإنها هو فعل الله – تبارك وتعالى – بتأثير الطبيعة على سبيل التوسط في ذلك، والله أعلم (١).

بَابُ ذَاتِ الجَنْبِ

عن أُمَّ قَيْسٍ بِنْتَ مِحْصَنٍ، وَكَانَتْ مِنَ الْمُهَاجِرَاتِ الأُولِ اللَّاتِي بَايَعْنَ رَسُولَ الله عَلَيْ الله عَلَيْهِ بِابْنِ لَمَا قَدْ عَلَيْهِ، وَهِي أُخْتُ عُكَاشَةَ بْنِ مِحْصَنٍ، أَخْبَرَتْهُ: أَنَّهَا أَتَتْ رَسُولَ الله عَلَيْهِ بِابْنِ لَمَا قَدْ عَلَيْهِ مِنَ الْعُذْرَةِ، فَقَالَ: «اتَّقُوا الله، عَلَى مَا تَدْغَرُونَ أَوْلاَدَكُمْ بَهَذِهِ الأَعْلاَقِ، عَلَيْ مَا تَدْغَرُونَ أَوْلاَدَكُمْ بَهَذِهِ الْأَعْلاَقِ، عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْعُودِ الْهِنْدِيِّ، فَإِنَّ فِيهِ سَبْعَةَ أَشْفِيَةٍ، مِنْهَا ذَاتُ الجَنْبِ» يُرِيدُ الكُسْت، يَعْنِي القُسْطَ. قَالَ: وَهِيَ لُغَةٌ (أَ).

عنْ أَنسِ بْنِ مَالِكِ، قَالَ: «أَذِنَ رَسُولُ الله ﷺ لِأَهْلِ بَيْتٍ مِنَ الأَنْصَارِ أَنْ يَرْقُوا مِنَ أَنسُ بْنُ اللَّهُ ﷺ كَيْ مَنْ ذَاتِ الجَنْبِ، وَرَسُولُ الله ﷺ كَيْ حَيْ، وَشَهِدَنِي أَبُو طَلْحَةَ وَأَنسُ بْنُ النَّصْرِ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَأَبُو طَلْحَةَ كَوَانِي "''.

تقدم شرح الحديث قريباً.

بَابُ حَرْقِ الحَصِيرِ لِيُسَدَّبِهِ الدَّمُ

عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ السَّاعِدِيِّ، قَالَ: «لَّا كُسِرَتْ عَلَى رَأْسِ رَسُولِ اللهَّ عَلَيْ البَيْضَةُ، وَكَانَ عَلِيٌّ يَخْتَلِفُ بِاللَّاءِ فِي المِجَنِّ، وَجَاءَتْ فَاطِمَةُ وَأُدْمِيَ وَجُهُهُ، وَكُسِرَتْ رَبَاعِيتُهُ، وَكَانَ عَلِيٌّ يَخْتَلِفُ بِاللَّاءِ فِي المِجَنِّ، وَجَاءَتْ فَاطِمَةُ تَغْسِلُ عَنْ وَجْهِهِ الدَّمَ، فَلَمَّا رَأَتْ فَاطِمَةُ - عَلَيْهَا السَّلاَمُ - الدَّمَ يَزِيدُ عَلَى المَاءِ كَثْرَةً، عَمْدَتِ الى حَصِيرٍ فَأَحْرَقَتْهَا، وَأَلْصَقَتْهَا عَلَى جُرْح رَسُولِ الله ﷺ، فَرَقاً الدَّمُ (٣).

قال ابن بطال: قال المهلب: فيه أن قطع الدم بالرماد من المعلوم القديم المعمول به لا سيها إذا كان الحصير من ديس السعدى فهى معلومه بالقبض وطيب الرائحة، فالقبض يسد أفواه الجراح وطيب الرائحة يذهب بزهم الدم وإذا غسل الدم بالماء كها فعل اولا بجرح النبى فليجمد الدم ببرد الماء إذا كان الجرح سهلا غير غائر، وأما إذا كان غائرًا فلا تؤمن فيه آفاة الماء وضررة، وكان أبو الحسن بن القابسى يقول:

⁽١) رواه البخاري (١٨)، ومسلم (٢٢١٤).

⁽٢) رواه البخاري (٥٧١٩)، ومسلم (٢١٩٦).

⁽٣) رواه البخاري (٥٧٢٢)، ومسلم (١٧٩٠).

لوددنا أن نعلم ذلك الحصير ماكان فنجعله دواء لقطع الدم.

قال ابن بطال: وأهل الطب يزعمون أن كل حصير إذا أحرق يقطع رماده الدم، بل الأرمدة كلها تفعل ذلك؛ لأن الرماد من شأنه القبض، وقد ترجم أبو عيسى الترمذى لحديث سهل بن سعد بهذا المعنى فقال: باب التداوى بالرماد، ولم يقل باب التداوى برماد الحصير (۱).

بَابُ الحُمَّى مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ

عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ عَنِ النَّبِيِّ عَيْكَ قَالَ: «الْحُمَّى مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، فَأَطْفِئُوهَا بِالْمَاءِ» قَالَ نَافِعٌ: وَكَانَ عَبْدُ الله، يَقُولُ: «اكْشِفْ عَنَّا الرِّجْزَ» (٢).

قال ابن عبد البر يَخْتَلَهُ: (فَأَطْفِئُوهَا بِالْمَاءِ)... هو الصب بين المحموم وبين جيبه وذلك أن يصب الماء بين طوقه وعنقه حتى يصل إلى جسده فمن فعل كذلك وكان معه يقين صحيح رجوت له الشفاء من الحمى - إن شاء الله (٣).

قال الحافظ ابن حجر كتاته: في حديث الأمر بالإبراد أن شدة الحر من فيح جهنم وأن الله أذن لها بنفسين، وقيل: بل الخبر ورد مورد التشبيه والمعنى أن حر الحمى شبيه بحر جهنم تنبيها للنفوس على شدة حر النار وأن هذه الحرارة الشديدة شبيهة بفيحها وهو ما يصيب من قرب منها من حرها كها قيل بذلك في حديث الإبراد والأول أولى والله أعلم (٤).

وقال ابن القيم تَعْلَقه: وَقَدْ أَشْكَلَ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى كَثِيرِ مِنْ جَهَلَةِ الْأَطِبَّاءِ، وَرَأَوْهُ مُنَافِيًا لِدَوَاءِ الْحُمَّى وَعِلَاجِهَا، وَنَحْنُ نُبِيَّنُ بِحَوْلِ الله وَقُوَّتِهِ وَجْهَهُ وَفِقْهَهُ، فَنَقُولُ: «خِطَابُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ نَوْعَانِ: عَامٌّ لِأَهْلِ الْأَرْضِ، وَخَاصُّ بِبَعْضِهِمْ، فَالْأَوَّلُ «كَعَامَةِ خِطَابِهِ، وَالثَّانِي: كَقَوْلِهِ: «لَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ وَلَا بول، ولا تَسْتَذْبِرُوهَا، وَلَكِنْ

⁽١) شرح صحيح البخاري (٩/ ٤٢٠).

⁽٢) رواه البخاري (٥٧٢٣)، ومسلم (٢٢٠٩).

⁽٣) التمهيد (٢٢/ ٢٢٧).

⁽٤) فتح الباري (١٠/ ١٧٥).

شَرِّقُوا، أَوْ غَرِّبُوا»، فَهَذَا لَيْسَ بِخِطَابِ لِأَهْلِ الْمُشْرِقِ وَاللَّغْرِبِ وَلَا الْعِرَاقِ، وَلَكِنْ لِأَهْلِ المُشْرِقِ وَاللَّغْرِبِ وَلَا الْعِرَاقِ، وَلَكِنْ لِأَهْلِ المُدِينَةِ وَمَا عَلَى سَمْتِهَا، كَالشَّامِ وَغَيْرِهَا. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: «مَا بَيْنَ المُشْرِقِ وَالمُغْرِبِ قِبْلَةٌ».

وَإِذَا عُرِفَ هَذَا، فَخِطَابُهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ خَاصٌ بأهل الحجاز، وما وَالَاهُمْ، إِذْ كَانَ أَكْثَرُ الْحُمِّيَةِ الْعَرْضِيَّةِ الْحَادِثَةِ عَنْ شِدَّةٍ كَانَ أَكْثَرُ الْحُمِّيَةِ الْعَرْضِيَّةِ الْحَادِثَةِ عَنْ شِدَّةٍ كَارَةِ الشَّمْسِ، وَهَذِهِ يَنْفَعُهَا الْمَاءُ الْبَارِدُ شُرْبًا وَاغْتِسَالًا، فَإِنَّ الْحُمَّى حَرَارَةٌ غَرِيبَةٌ تَشْتَعِلُ فِي الْقَلْبِ، وَتَنْبَثُ مِنْهُ بِتَوسُّطِ الرُّوحِ وَالدَّمِ فِي الشَّرَايِينِ وَالْعُرُوقِ إِلَى جَمِيعِ الْبَدَنِ، فَتَشْتَعِلُ فِي الْقَرْمِ، أَو الْمُرَكِّةِ، أَوْ إِصَابَةِ حَرَارَةِ الشَّمَسِ، أو القيظ عَرَضِيَّةٌ: وَهِي ثَلاَثُةُ أَنْوَاع، وَهِي لَا تَكُونُ إِلَّا فِي مَادَّةٍ أُولَى، ثُمَّ الشَّديد، ونحو ذلك. وَمَرَضِيَّةٌ: وَهِي ثَلاَثَةُ أَنْوَاع، وَهِي لَا تَكُونُ إِلَّا فِي مَادَّةٍ أُولَى، ثُمَّ الشَّديد، ونحو ذلك. وَمَرَضِيَّةٌ: وَهِي ثَلاَثَةُ أَنْوَاع، وَهِي لَا تَكُونُ إِلَّا فِي مَادَّةٍ أُولَى، ثُمَّ الشَّدِيدِ، وَنحو ذلك. وَمَرَضِيَّةٌ: وَهِي ثَلاَثَةُ أَنْوَاع، وَهِي لَا تَكُونُ إِلَّا فِي مَادَّةٍ أُولَى، ثُمَّ الشَّيْتُ حُمَّى يَوْم، وَجَايَتُهَا ثَلاَثَةُ أَيَّام، وَإِنْ كَانَ مَبْدَأُ تَعَلَّقِهَا بِالْأَخْلَاطِ شُمِّيتُ حُمَّى يَوْم؛ لِأَنْجَا فِي الْمُعْرَقِيقَ أَوْبُولُ فِي يَوْم، وَجَايَتُهَا ثَلَاثَةُ أَيَّام، وَإِنْ كَانَ مَبْدَأُ تَعَلَّقِهَا بِالْأَخْطُ اللَّهُ الْعَلْمُ اللَّهُ اللَّالُوحِ سُمِّيتُ حُمَّى دِقً ، وَحَمْ قَلْهِ الْمُلْقُومُ إِلَا عُضَاءِ الصَّلْبَةِ الْأَصْلِيَّةِ، سُمِّيتُ حُمَّى دِقً، وَخَتَ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ أَصْنَافٌ تَعَلِّقِهَا بِالْأَعْضَاءِ الصَّلْبَةِ الْأَصْلِيَّةِ، سُمِّيتُ حُمَّى دِقً، وَخَتَ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ أَصْنَافُ مُنْكَافًا عُلْوَلًا عَضَاءِ الصَّلْبَةِ الْأَصْلِيَّةِ، سُمِّيتُ حُمَّى دِقً، وَخَتَ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ أَصْنَافُ لَاثُواعِ أَصْنَافً لَا الْعَلَامِ الْمُلْوَلِهِ الْمُؤْلِولَ الْمُعْرَادُةُ الْمُعْرَادُهُ الْمُؤْلِقُهُ الْمُؤَلِّةُ الْمُلْوَاعِ أَصْنَافً الْمُؤْلِقِ الْمُعْمَاءِ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُولُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُو

وَقَدْ يَنْتَفِعُ الْبَدَنُ بِالْحُمَّى انْتِفَاعًا عَظِيمًا لَا يَبْلُغُهُ الدَّوَاءُ، وَكَثِيرًا مَا يَكُونُ حُمَّى يَوْم، وَحُمَّى الْعَفَنِ سَبَبًا لِإِنْضَاجِ مَوَادَّ غَلِيظَةٍ لَمْ تَكُنْ تَنْضَجُ بِدُونِهَا، وَسَبَبًا لِتَفَتَّحِ سُدَدٍ لَمْ يَكُنْ تَضِلُ إِلَيْهَا الْأَدْوِيَةُ الْفَتِّحَةُ (۱).

عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ، أَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ ﴿ كَانَتْ إِذَا أُتِيَتْ بِالْمُرَّاةِ قَدْ حُمَّتْ تَدْعُو لَمَا، أَخَذَتِ الْمَاءَ، فَصَبَّتْهُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ جَيْبِهَا، قَالَتْ: «وَكَانَ رَسُولُ الله ﷺ مُمَّتْ تَدْعُو لَمَا، أَخَذَتِ الْمَاءِ» (٢٠).

⁽١) الطب النبوي (ص٢١).

⁽٢) رواه البخاري (٥٧٢٤)، ومسلم (٢٢١١).

عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: «الْحُمَّى مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، فَابْرُدُوهَا بِالْمَاءِ»(١). عن رَافِع بْنِ خَدِيجٍ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ عَلَيْهِ يَقُولُ: «الْحُمَّى مِنْ فَوْحِ جَهَنَّمَ، فَابْرُدُوهَا بِالْمَاءِ»(٢).

بَابُ مَنْ خَرَجَ مِنْ أَرْضِ لاَ تُلاَيِمُهُ

عن أَنسَ بْنَ مَالِكِ، حَدَّتَهُمْ: «أَنَّ نَاسًا، أَوْ رِجَالًا، مِنْ عُكُلِ وَعُرِيْنَةَ، قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللهِ عَلَيْ وَتَكَلَّمُوا بِالإِسْلام، وَقَالُوا: يَا نَبِيَّ الله، إِنَّا كُنَّا أَهْلَ ضَرْع، وَلَمْ نَكُنْ أَهْلَ رِيفٍ، وَاسْتَوْخُوا بِالإِسْلام، وَقَالُوا: يَا نَبِيَّ الله عَلَيْ بِذَوْدٍ وَبِرَاع، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَخْرُجُوا فِيهِ، فَيَشْرَبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبُوا لَهَا، فَانْطَلَقُوا حَتَّى كَانُوا نَاحِيةَ الحَرَّةِ، كَفَرُوا بَعْدَ إِسْلاَمِهِمْ، وَقَتَلُوا رَاعِي رَسُولِ الله عَلَيْ وَاسْتَاقُوا الذَّوْدَ، فَبَلَغَ النَّبِيَ عَلَيْهُ، فَبَعَثَ الطَّلَبَ فِي آثَارِهِمْ، وَأَمَرَ بِهِمْ فَسَمَرُوا أَعْيَنَهُمْ وَقَطَعُوا أَيْدِيَهُمْ، وَتُرِكُوا فِي نَاحِيةِ الحَرَّةِ، الطَّلَبَ فِي آثَارِهِمْ، وَأَمَرَ بِهِمْ فَسَمَرُوا أَعْيَنَهُمْ وَقَطَعُوا أَيْدِيَهُمْ، وَتُرِكُوا فِي نَاحِيةِ الحَرَّةِ، حَتَى مَاتُوا عَلَى حَالِمِمْ

بَابُ مَا يُذْكُرُ فِي الطَّاعُون

عن أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ، يُحَدِّثُ سَعْدًا، عَنِ النَّبِيِّ عَيْقِ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا سَمِعْتُمْ بِالطَّاعُونِ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَغْرُجُوا مِنْهَا» فَقُلْتُ: أَنْتَ سَمِعْتَهُ يُحَدِّثُ سَعْدًا، وَلاَ يُنْكِرُهُ؟ قَالَ: نَعَمْ (٤).

عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْحَطَّابِ وَ اللهِ ، خَرَجَ إِلَى الشَّامْ، حَتَى إِذَا كَانَ بِسَرْغَ لَقِيهُ أَمَرَاءُ الأَجْنَادِ، أَبُوعُبِيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ وَأَصْحَابُهُ، فَأَخْبَرُوهُ أَنَّ الوَبَاءَ قَدْ وَقَعَ بِأَرْضِ الشَّأْمِ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَقَالَ عُمَرُ: ادْعُ لِي الْمُهَاجِرِينَ الأَوَّلِينَ، فَدَعَاهُمْ فَاسْتَشَارَهُمْ، وَأَخْبَرَهُمْ أَنَّ الوَبَاءَ قَدْ وَقَعَ بِالشَّامْ، فَاخْتَلَفُوا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: قَدْ خَرَجْتَ لِأَمْرٍ، وَلاَ نَرَى أَنْ تَرْجِعَ عَنْهُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: مَعَكَ بَقِيَّةُ النَّاسِ وَأَصْحَابُ خَرَجْتَ لِأَمْرٍ، وَلاَ نَرَى أَنْ تَرْجِعَ عَنْهُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: مَعَكَ بَقِيَّةُ النَّاسِ وَأَصْحَابُ

⁽١) رواه البخاري (٥٧٢٥)، ومسلم (٢٢١٠).

⁽۲) رواه البخاري (۵۷۲٦)، ومسلم (۲۲۱۲).

⁽٣) رواه البخاري (٥٧٢٧)، ومسلم (١٦٧١).

⁽٤) رواه البخاري (٥٧٢٨)، ومسلم (٢٢١٨).

رَسُولِ الله ﷺ وَلاَ نَرَى أَنْ تُقْدِمَهُمْ عَلَى هَذَا الوَبَاءِ، فَقَالَ: ارْتَفِعُوا عَنِّي، ثُمَّ قَالَ: ادْعُوا لِي الْأَنْصَارَ، فَدَعَوْتُهُمْ فَاسْتَشَارَهُمْ، فَسَلَكُوا سَبِيلَ الْمُهَاجِرِينَ، وَاخْتَلَفُوا كَاخْتِلاَ فِهِمْ، فَقَالَ: ارْتَفِعُوا عَنِّي، ثُمَّ قَالَ: ادْعُ لِي مَنْ كَانَ هَا هُنَا مِنْ مَشْيَخَةٍ قُرَيْشٍ كَاخْتِلاَ فِهِمْ، فَقَالُوا: نَرَى أَنْ تَرْجِعَ مِنْ مُهَاجِرَةِ الفَتْحِ، فَدَعَوْتُهُمْ، فَلَمْ يَخْتَلِفْ مِنْهُمْ عَلَيْهِ رَجُلاَنِ، فَقَالُوا: نَرَى أَنْ تَرْجِعَ بِالنَّاسِ وَلاَ تُقْدِمَهُمْ عَلَى هَذَا الوَبَاءِ، فَنَادَى عُمَرُ فِي النَّاسِ: إِنِّي مُصَبِّحٌ عَلَى ظَهْرِ اللهُ إِلنَّ مُعْرَفُوا عَلَيْهِ. قَالَ أَبُوعُبَيْدَةَ بْنُ الجَرَّاحِ: أَفِرَارًا مِنْ قَدَرِ الله؟ فَقَالَ عُمَرُ: لَوْ غَيْرُكَ فَالَا عُمَرُ: لَوْ غَيْرُكَ فَالَا عُمْرُ: لَوْ غَيْرُكَ فَالَا عُمْرُ: لَوْ عَيْرُكَ اللهُ عَمْرُ اللهُ إِلَى قَدَرِ الله وَلَا أَيْتَ لَوْ كَانَ لَكَ إِيلٌ هَبَطَتْ قَالَا عُمُرُد لِلهُ إِلَى قَدَرِ الله وَلَا أَنْ مَعْرُ الله عَمْرُ الله عَمْرُ عَنْ فَوْرُ مِنْ قَدَرِ الله وَقَلَا عَلَا الْعُمْلُ الْمُعْرِ الله وَعَلَى اللهُ عَمْرُ عَنْ فَلَا الْمُعْمَلُ مَوْلَ الله عَمْرُ عَنْ الله عَمْرُ عَنْ الله عَمْرُ الله عُمْرُ الله عَمْرُ الْمَ الْفَرَو الله عَلَادَ وَهَمَ الْمَلَ وَالْمَالُولُ الله عَمْرُ الله الله عَمْرُ الله عَمْرُ الله عَمْرُ الله عَمْرُ الله الله عَلَا الله الله عَلَى الله الله عَمْرُ الله عَمْرُ الله عَلَى الله عَلَى الله الله الله عَلَى الله الله عَلَى الله الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله الله الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله

قال الحافظ ابن حجر تغلقه: (قوله باب ما يذكر في الطاعون) أي مما يصح على شرطه والطاعون: بوزن فاعول من الطعن عدلوا به عن أصله ووضعوه دالا على الموت العام كالوباء، ويقال: طعن فهو مطعون وطعين إذا أصابه الطاعون وإذا أصابه الطاعون الطاعون أصابه الطعن بالرمح فهو مطعون هذا كلام الجوهري، وقال الخليل: الطاعون الوباء. وقال صاحب النهاية: الطاعون المرض العام الذي يفسد له الهواء وتفسد به الأمزجة والأبدان، وقال أبو بكر بن العربي: الطاعون الوجع الغالب الذي يطفئ الروح كالذبحة سمي بذلك لعموم مصابه وسرعة قتله.

وقال أبو الوليد الباجي: هو مرض يعم الكثير من الناس في جهة من الجهات بخلاف المعتاد من أمراض الناس ويكون مرضهم واحدا بخلاف بقية الأوقات فتكون الأمراض مختلفة، وقال الداودي: الطاعون حبة تخرج من الأرقاع وفي كل طي من الجسد، والصحيح أنه الوباء، وقال عياض: أصل الطاعون القروح الخارجة

⁽١) رواه البخاري (٥٧٢٩)، ومسلم (٢٢١٩).

في الجسد، والوباء عموم الأمراض فسميت طاعونا لشبهها بها في الهلاك، وإلا فكل طاعون وباء وليس كل وباء طاعونا قال: ويدل على ذلك أن وباء الشام الذي وقع في عمواس إنها كان طاعونا وما ورد في الحديث أن الطاعون وخز الجن.

وقال ابن عبد البر: الطاعون غدة تخرج في المراق والآباط وقد تخرج في الأيدي والأصابع وحيث شاء الله وقال النووي في «الروضة»: قيل: الطاعون انصباب الدم الله عضو وقال آخرون هو هيجان الدم وانتفاخه قال المتولي: وهو قريب من الجذام من أصابه تأكلت أعضاؤه وتساقط لحمه.

وقال الكلاباذي في «معاني الأخبار»: يحتمل أن يكون الطاعون على قسمين قسم يحصل من غلبة بعض الأخلاط من دم أو صفراء محترقة أو غير ذلك من غير سبب يكون من الجن، وقسم يكون من وخز الجن كما تقع الجراحات من القروح التي تخرج في البدن من غلبة بعض الأخلاط وإن لم يكن هناك طعن وتقع الجراحات – أيضًا - من طعن الإنس انتهى، ومما يؤيد أن الطاعون إنها يكون من طعن الجن وقوعه غالبا في أعدل الفصول وفي أصح البلاد هواء وأطيبها ماء، ولأنه لو كان بسبب فساد الهواء لدام في الأرض؛ لأن الهواء يفسد تارة ويصح أخرى وهذا يذهب أحيانا ويجيء أحيانا على غير قياس ولا تجربة فربها جاء سنة على سنة وربها أبطأ سنين، وبأنه لو كان كذلك لعم الناس والحيوان والموجود بالمشاهدة أنه يصيب الكثير ولا يصيب من هم بجانبهم مما هو في مثل مزاجهم ولو كان كذلك لعم جميع البدن، وهذا يختص بموضع من الجسد ولا يتجاوزه، ولأن فساد الهواء يقتضي تغير الأخلاط وكثرة الأسقام وهذا في الغالب يقتل بلا مرض فدل على أنه من طعن إلجن كما ثِبت في الأحاديث الواردة في ذلك، منها: حديث أبي موسى رفعه: «فَنَاءُ أُمَّتِي بالطُّعْن وَالطَّاعُونِ» قيل: يا رسول الله، هذا الطعن قد عرفناه فها الطاعون؟ قال: ﴿ وَخَرُ أَعَدَائِكُمْ مِنَ الجِنِّ وَفِي كُلِّ شَهَادَةٌ »، أخرجه أحمد من رواية زياد بن علاقة عن رجل عن أبي موسى، وفي رواية له عن زياد حدثني رجل من قومي قال: كنا على باب عثمان ننتظر الإذن فسمعت أبا موسى قال زياد: فلم أرض بقوله، فسألت سيد الحي فقال: صدق، وأخرجه البزار والطبراني من وجهين آخرين عن زياد فسميا المبهم يزيد بن الحارث، وسماه أحمد في رواية أخرى أسامة بن شريك فأخرجه من

طريق أبي بكر النهشلي عن زياد بن علاقة عن أسامة بن شريك قال: خرجنا في بضع عشرة نفسا من بني ثعلبة فإذا نحن بأبي موسى، ولا معارضة بينه وبين من سهاه يزيد بن الحارث؛ لأنه يحمل على أن أسامة هو سيد الحي الذي أشار إليه في الرواية الأخرى واستثبته فيها حدثه به الأول، وهو يزيد بن الحارث(١).

عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَامِرٍ - أَنَّ عُمَرَ خَرَجَ إِلَى الشَّأْمِ، فَلَيَّا كَانَ بِسَرْغَ بَلَغَهُ أَنَّ الوَبَاءَ قَدْ وَقَعَ بِالشَّأْمِ - فَأَخْبَرَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا، فَلاَ تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ (٢٠).

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ۚ ﷺ: ﴿لاَ يَدْخُلُ اللَّدِينَةَ الْمَسِيحُ، وَلاَ الطَّاعُونُ»(٣).

عن عَاصِمٌ، حَدَّثَتْنِي حَفْصَةُ بِنْتُ سِيرِينَ، قَالَتْ: قَالَ لِي أَنْسُ بْنُ مَالِكِ عَلَيْهُ: يَخْيَى بِمَ مَاتَ؟ قُلْتُ: مِنَ الطَّاعُونُ شَهَادَةٌ لِكُلِّ مُسْلِمِ» (٤٠). مُسْلِم (٤٠).

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ عَلِيْهُ قَالَ: «الْمَبْطُونُ شَهِيدٌ، وَالْمَطْعُونُ شَهِيدٌ» (٥٠).

بَابُ أُجْرِ الصَّابِرِ فِي الطَّاعُونِ

عَنْ عَائِشَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ، أَنَّهَا أَخْبَرَتْنَا: أَنَّهَا سَأَلَتْ رَسُولَ الله عَلَيْهِ عَنِ الطَّاعُونِ، فَأَخْبَرَهَا نَبِيُ الله عَلَيْهِ: «أَنَّهُ كَانَ عَذَابًا يَبْعَثُهُ الله عَلَى مَنْ يَشَاءُ، فَجَعَلَهُ الله رَحْمَةً لِلْمُؤْمِنِينَ، فَلَيْسَ مِنْ عَبْدٍ يَقَعُ الطَّاعُونُ، فَيَمْكُثُ فِي بَلَدِهِ صَابِرًا، يَعْلَمُ أَنَّهُ لَنْ يُصِيبَهُ إِلَّا مَا كَتَبَ الله لَهُ، إِلَّا كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ الشَّهِيدِ»(١٦).

قَالَ النَّوْوِي يَعْتَلَثُهُ: وَفِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ مَنْعُ الْقُدُومِ عَلَى بَلَدِ الطَّاعُونِ وَمَنْعُ

⁽١) فتح الباري (١٠/ ١٧٨).

⁽٢) رواه البخاري (٥٧٣٠)، ومسلم (٢٢١٩).

⁽٣) رواه البخاري (٥٧٣١)، ومسلم (١٣٧٩).

⁽٤) رواه البخاري (٧٣٢)، ومسلم (١٩١٦).

⁽٥) رواه البخاري (٥٧٣٣)، ومسلم (١٩١٥).

⁽٦) رواه البخاري (٥٧٣٤).

الخُرُوج مِنْهُ فِرَارًا مِنْ ذَلِكَ أَمَا الحروج لعارض فلابأس بِهِ وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ هُوَ مَذْهَبُنَا وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ قَالَ الْقَاضِي: هُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِينَ قَالَ حتى قالت عائشة: الفرار مِنْهُ كَالْفِرَارِ مِنَ الزَّحْفِ، قَالَ: وَمِنْهُمْ مَنْ جَوَّزَ الْقُدُومَ عَلَيْهِ وَالْخُرُوجَ مِنْهُ فِرَارًا قَالَ: وروى هَذَا عَنْ عُمَر بْنِ الْخُطَّابِ فَلَيْهُ وَأَنَّهُ نَدِمَ عَلَى رُجُوعِهِ مِنْ سَرْع، فِرَارًا قَالَ: وروى هَذَا عَنْ عُمَر بْنِ الْخُطَّابِ فَلَيْهُ وَأَنَّهُ نَدِمَ عَلَى رُجُوعِهِ مِنْ سَرْع، وَقَالَ عَمْرُ و بْنُ الْعَاصِ: فِرُوا عَنْ هَذَا الرِّجْزِ فِي الشِّعَابِ وَالْأَوْدِيَةِ وَرُءُوسِ الجِبَالِ وَقَالَ عَمْرُ و بْنُ الْعَاصِ: فِرُوا عَنْ هَذَا الرِّجْزِ فِي الشِّعَابِ وَالْأَوْدِيَةِ وَرُءُوسِ الجِبَالِ وَقَالَ مَعَاذٌ: بَلْ هُو شَهَادَةٌ وَرَحْمَةٌ، وَيَتَأَوَّلُ هَوُّلَاءِ النَّهْيَ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَنْهُ عَنِ الدُّخُولِ عَلَيْهُ وَالْمُؤْوِلِ مِنْهُ مَعَافَةَ الْفِتْنَةِ عَلَى النَّاسِ؛ لِتَلَّا يَطُنُوا عَلَيْهُ وَالْمُؤْولِ مِنْ المُجْذُومِ وَقَدْ جَاءَ عَنِ ابن مَسْعُودٍ قَالَ الطَّاعُونُ أَنَّ هَلَاكَ الْقَارِ وَهُولَ الْقَارِ وَهُولِ النَّهُ عِنَ الطَّاعُونُ الْمُؤْولِ مِنْ الْمُجْدُوبُ وَقَدْ جَاءَ عَنِ ابن مَسْعُودٍ قَالَ الطَّاعُونُ فَنَا الْفَارُ الْمُؤْولُ وَقَدْ جَاءَ عَنِ ابن مَسْعُودٍ قَالَ الطَّاعُونُ فَنَا اللَّهِيمِ وَالْفَارُ أَمَّا الْفَارُ فَيَقُولُ: فَرَرْتُ فَنَجَوْتُ وَأَمَّا الْمُقِيمُ فيقول: أقمت وإنها فر من لم يَأْتَ أَجَلُهُ وَأَقَامَ مَنْ حَضَرَ أَجَلُهُ.

وَالصَّحِيحُ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنَ النَّهْيِ عَنِ الْقُدُومِ عَلَيْهِ وَالْفِرَارِ مِنْهُ لِظَاهِرِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَهُو قَرِيبُ المَّعْنَى مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «لا تتمنوا لِقَاءَ الْعَدُوقِ وَاسْأَلُوا الله الْعَافِيَةَ فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا»، وَفِي هَذَا الْحُدِيثِ الإحْتِرَازُ مِنَ الْمُكَارِهِ وَاسْأَلُوا الله الْعَافِيَةَ فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا»، وَفِي هَذَا الْحُدِيثِ الإحْتِرَازُ مِنَ المُكَارِهِ وَأَسْبَابِهَا، وَفِيهِ التَّسْلِيمُ لِقَضَاءِ الله عِنْدَ خُلُولِ الْآفَاتِ، وَالله أَعْلَمُ، وَاتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِ الْخُرُوجِ بِشُعْلِ وَغَرَضٍ غَيْرِ الْفِرَادِ، وَدَلِيلُهُ صَرِيحُ الْأَحَادِيثِ (١).

بَابُ الرُّقَى بِالقُرْآنَ وَالْمُعَوِّذَاتِ

عَنْ عَائِشَةَ ﴿ فَكَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ كَانَ يَنْفُثُ عَلَى نَفْسِهِ فِي الْمَرْضِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ بِالْمُعَوِّذَاتِ، فَلَمَّا ثَقُلَ كُنْتُ أَنْفِثُ عَلَيْهِ بِهِنَّ، وَأَمْسَحُ بِيكِ نَفْسِهِ لِبَرَكَتِهَا » فَسَأَلْتُ الزُّهْرِيَّ: كَيْفَ يَنْفِثُ؟ قَالَ: ﴿ كَانَ يَنْفِثُ عَلَى يَدَيْهِ، ثُمَّ يَمْسَحُ بِهَا وَجْهَهُ ﴾ (٢).

⁽۱) شرح صحیح مسلم (۲۰۷/۱۶).

⁽۲) رواه البخاري (٥٧٣٥)، ومسلم (٤١٨).

بَابُ الرُّقَى بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ

وَيُذْكُرُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ عَيَّالِةٍ.

عَنْ أَبِي سَعِيدً الخُدْرِيِّ هَا أَنَّ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ عَلَيْ اَتُوْا عَلَى حَيِّ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِي عَلَيْ أَتُوا عَلَى حَيِّ مِنْ أَحْيَاءِ العَرَبِ فَلَمْ يَقْرُوهُمْ، فَبَيْنَهَا هُمْ كَذَلِكَ، إِذْ لُدِغَ سَيِّدُ أُولَئِكَ، فَقَالُوا: هَلْ مَعَكُمْ مِنْ دَوَاءٍ أَوْ رَاقٍ؟ فَقَالُوا: إِنَّكُمْ لَمْ تَقْرُونَا، وَلاَ نَفْعَلُ حَتَّى تَجْعَلُوا لَنَا جُعْلًا، فَجَعَلُوا لَمَعْ مُورَا فَقَالُوا: إِنَّكُمْ لَمْ تَقْرُونَا، وَلاَ نَفْعَلُ حَتَّى تَجْعَلُوا لَنَا جُعْلًا، فَجَعَلُوا لَمَعْ مُعُ مُورَا فَقُولُ، فَبَرَأَ فَأَتُوا بِالشَّاءِ، فَمَا أَوْدَا لَا نَجْعَلُ النَّبِيَ عَلَيْهِ، فَسَأَلُوهُ فَضَحِكَ وَقَالَ: «وَمَا أَدْرَاكَ أَنَّا رُقْيَةٌ، فَدَا وَهَا وَاضْرِبُوا لِي بِسَهُم» (١٠).

بَالُّبُ الشَّرْطِ فِي الرُّقْيَةِ بِقَطِيعٍ مِنَ الغَنَم

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ عَيَّةٍ مَرُّوا بِهَاءٍ، فِيهِمْ لَدِيغٌ أَوْ سَلِيمٌ، فَعَرَضَ هُمُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ المَاءِ، فَقَالَ: هَلْ فِيكُمْ مِنْ رَاقٍ، إِنَّ فِي المَاءِ رَجُلًا لَدِيغًا أَوْ سَلِيمًا، فَانْطَلَقَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ المَاءِ، فَقَرَأَ بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ عَلَى شَاءٍ، فَبَرَأَ، فَجَاءَ بِالشَّاءِ إِلَى سَلِيمًا، فَانْطَلَقَ رَجُلٌ مِنْهُمْ، فَقَرَأَ بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ عَلَى شَاءٍ، فَبَرَأَ، فَجَاءَ بِالشَّاءِ إِلَى أَصْحَابِهِ، فَكَرِهُوا ذَلِكَ وَقَالُوا: أَخَذْتَ عَلَى كِتَابِ الله أَجْرًا، حَتَّى قَدِمُوا المَدِينَة، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ الله عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابِ الله أَجْرًا، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ: "إِنَّ أَحَقَ مَا أَخَذُ عَلَى كِتَابِ الله أَجْرًا، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ: "إِنَّ أَحَقَ مَا أَخَذُ عَلَى كِتَابِ الله أَجْرًا، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ الله اللهِ اللهِ اللهُ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ الله اللهُ اللهُ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ الله اللهُ اللهُ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ الله اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ الله اللهُ الل

بَابُ رُقْيَةٍ العَيْن

عَنْ عَائِشَةَ، ﴿ عَنْ عَائِشَةَ، ﴿ فَالَتْ: ﴿ أَمَرَنِي رَسُولُ الله عَلَيْهِ أَوْ أَمَرَ أَنْ يُسْتَرْقَى مِنَ العَيْنِ ﴾ (٣). عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، ﴿ فَعَالَتْ: ﴿ أَمَرَ فِي بَيْتِهَا جَارِيَةً فِي وَجْهِهَا سَفْعَةٌ، فَقَالَ: ﴿ السَّتَرْقُوا لَهَا، فَإِنَّ بِهَا النَّظْرَةَ ﴾ (١).

⁽۱) رواه البخاري (٥٧٣٦)، ومسلم (٢٢٠١).

⁽٢) رواه البخاري (٥٧٣٧).

⁽٣) رواه البخاري (٥٧٣٨)، ومسلم (٢١٩٥).

⁽١) رواه البخاري (٥٧٣٩)، ومسلم (٢١٩٧).

بَابِّ: الْعَيْنُ حَقٌّ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَ النَّبِيِّ عَنِ النَّبِيِّ عَالَ: «العَبْنُ حَقُّ» وَنَهَى عَنِ الوَشْمِ (١٠). بَابُرُقْيَةِ الحَيَّةِ وَالعَقْرَبِ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ، عَنِ الرُّقْيَةِ مِنَ الحُمَةِ، فَقَالَتْ: «رَخَّصَ النَّبِيُّ عَلِيُّ الرُّقْيَةَ مِنْ كُلِّ ذِي حُمَةٍ»(٢).

بَابُ رُقْيَةِ النَّبِيِّ ﷺ

عن ثَابِتٌ قال: يَا أَبَا حَمْزَةَ، اشْتَكَيْتُ، فَقَالَ أَنسُّ: أَلاَ أَرْقِيكَ بِرُقْيَةِ رَسُولِ الله عَلَيْ؟ قَالَ: بَلَى، قَالَ: «اللَّهُمَّ رَبَّ النَّاسِ، مُذْهِبَ البَاسِ، اشْفِ أَنْتَ الشَّافِي، لاَ شَافِيَ إِلَّا أَنْتَ، شِفَاءً لاَ يُغَادِرُ سَقَاً»(٣).

عنْ عَائِشَةَ، ﴿ عَائِشَةُ النَّبِيَ عَلِيْهِ كَانَ يُعَوِّذُ بَعْضَ أَهْلِهِ، يَمْسَحُ بِيَدِهِ اليُمْنَى وَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ رَبَّ النَّاسِ أَذْهِبِ البَاسَ، اشْفِهِ وَأَنْتَ الشَّافِي، لاَ شِفَاءَ إِلَّا شِفَاؤُكَ، شِفَاءً لاَ يُغَادِرُ سَقَمًا (٤٠).

عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهَّ عَلِيَّةِ كَانَ يَرْقِي يَقُولُ: «امْسَحِ البَاسَ رَبَّ النَّاسِ، بِيَدِكَ الشِّفَاءُ، لاَ كَاشِفَ لَهُ إِلَّا أَنْتَ ﴾ (٥).

عَنْ عَائِشَةَ، ﴿ عَلَيْ اللَّهِ عَلَيْهُ كَانَ يَقُولُ لِلْمَرِيضِ: ﴿ بِسْمِ اللهُ، تُرْبَةُ أَرْضِنَا، بِرِيقَةِ بَعْضِنَا، يُشْفَى سَقِيمُنَا، بِإِذْنِ رَبِّنَا (١).

عَنْ عَائِشَةً، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ عَلِياتٍ يَقُولُ فِي الرُّقْيَةِ: «تُرْبَةُ أَرْضِنَا، وَرِيقَةُ بَعْضِنَا،

⁽١) رواه البخاري (٠٧٤٠)، ومسلم (٢١٨٧).

⁽٢) رواه البخاري (٥٧٤١)، ومسلم (٢١٩٣).

⁽٣) رواه البخاري (٥٧٤٢).

⁽٤) رواه البخاري (٥٧٤٣).

⁽٥) رواه البخاري (٥٧٤٤)، ومسلم (٢١٩١).

⁽١) رواه البخاري (٥٧٤٥)، ومسلم (١٩٤).

يُشْفَى سَقِيمُنَا، بإذْنِ رَبِّنَا ١٠٠٠.

بَابُ النَّفْثِ فِي الرُّقْيَةِ

عن أبي قَتَادَةَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَ ﷺ يَقُولُ: «الرُّوْيَا مِنَ الله، وَالْحُلْمُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيَنْفِثْ حِينَ يَسْتَيْقِظُ ثَلاَثَ مَرَّاتٍ، وَيَتَعَوَّذُ مِنْ شَرِّهَا، فَإِنَّا لَأَ تَضُرُّهُ » وَقَالَ أَبُو سَلَمَةَ: «وَإِنْ كُنْتُ لَأَرَى الرُّوْيَا أَنْقَلَ عَلِيَّ مِنَ الْجَبَل، فَهَا هُوَ إِلَّا أَنْ سَمِعْتُ هَذَا الْجَدِيثَ فَهَا أَبُالِيهَا» (٢).

عَنْ عَائِشَةً، ﴿ فَكَ قَالَتْ: ﴿ كَانَ رَسُولُ اللهَ عَيَلِيَّ إِذَا أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ، نَفَتَ فِي كَفَّيْهِ بِقُلْ هُوَ الله أَحَدٌ وَبِالْمُعَوِّ ذَتَيْنِ جَمِيعًا، ثُمَّ يَمْسَحُ بَهِمَا وَجْهَهُ، وَمَا بَلَغَتْ يَدَاهُ مِنْ جَسَدِهِ ﴾ قَالَ هُوَ الله أَحَدٌ وَبِالْمُعَوِّ ذَتَيْنِ جَمِيعًا، ثُمَّ يَمْسَحُ بَهِمَا وَجْهَهُ، وَمَا بَلَغَتْ يَدَاهُ مِنْ جَسَدِهِ ﴾ قَالَ يُونُسُ: كُنْتُ أَرَى ابْنَ قَالَتْ عَائِشَةُ: ﴿ فَلَكَ الشَّكَى كَانَ يَأْمُرُنِي أَنْ أَفْعَلَ ذَلِكَ بِهِ ﴾ قَالَ يُونُسُ: كُنْتُ أَرَى ابْنَ شِهَابِ يَصْنَعُ ذَلِكَ إِذَا أَتَى إِلَى فِرَاشِهِ (*) .

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، أَنَّ رَهْطًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ الله ﷺ انْطَلَقُوا فِي سَفْرَةٍ سَافَرُوهَا، حَتَّى نَزَلُوا بِحَيِّ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ، فَاسْتَضَافُوهُمْ فَأَبُواْ أَنْ يُضَيِّفُوهُمْ، فَلُدغَ سَيَّدُ فَلِكَ الْحَيِّ، فَسَعَوْا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ لاَ يَنْفَعُهُ شَيْءٌ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَوْ أَتَيْتُمْ هَوُلاءِ الرَّهْطَ الَّذِينَ قَدْ نَزَلُوا بِكُمْ، لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ شَيْءٌ، فَأَتُوهُمْ فَقَالُوا: يَا أَيُّهَا الرَّهْطُ، اللَّه بِكُلِّ شَيْءٍ لاَ يَنْفَعُهُ شَيْءٌ، فَهَلْ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْكُمْ شَيْءٌ؟ فَقَالَ إِنَّ سَيِّدَنَا لُدِغَ، فَسَعَيْنَا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ لاَ يَنْفَعُهُ شَيْءٌ، فَهَلْ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْكُمْ شَيْءٌ؟ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: نَعَمْ، وَالله إِنِّي لَرَاقٍ، وَلَكِنْ وَالله لَقَدِ اسْتَضَفْنَاكُمْ فَلَمْ تُضَيِّفُونَا، فَمَا أَنَا بِرَاقٍ بَعْضُهُمْ: نَعَمْ، وَالله إِنِّي لَرَاقٍ، وَلَكِنْ وَالله لَقِدِ اسْتَضَفْنَاكُمْ فَلَمْ تُضَيِّفُونَا، فَمَا أَنَا بِرَاقٍ بَعْضُهُمْ: الْحَمْدُ لله رَبِّ الْعَالَمِنَ حَتَّى لَكَأَنَّهَا نُشِطَ مِنْ عِقَالٍ، فَانْطَلَقَ يَمْشِي مَا بِهِ قَلَبَةٌ، وَيَقُرَأُ: الْحَمْدُ لله رَبِّ الْعَالَمِنَ حَتَّى لَكَأَنَّهَا نُشِطَ مِنْ عِقَالٍ، فَانْطَلَقَ يَمْشِي مَا بِهِ قَلَلَهُ وَيُقُولُ الله عَلَيْهِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: اقْسِمُوا، فَقَالَ الَّذِي وَلَكُ وَلَكُ الله عَلَيْهِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: اقْسِمُوا، فَقَالَ الَّذِي كَانَ، فَنَذْكُرَ لَهُ الَّذِي كَانَ، فَنَنْظُرَ مَا يَأْمُرُنَا، وَقَى الله عَلَيْهِ فَذَكُرُوا لَهُ، فَقَالَ: "وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّهَا رُقْيَةٌ؟ أَصَبْتُمْ، اقْسِمُوا فَقَالَ: "وَمَا يُذْرُونَكُ أَنَّهَا رُقْيَةٌ؟ أَصَبْتُمْ، اقْسِمُوا فَقَالَ رَسُولِ الله عَيْقِيَةً فَذَكَرُوا لَهُ، فَقَالَ: "وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّهَا رُقْيَةٌ؟ أَصَبْتُمْ، اقْسِمُوا

⁽١) رواه البخاري (٥٧٤٦)، ومسلم (٢١٩٤).

⁽٢) رواه البخاري (٥٧٤٦)، ومسلم (٢٢٦١).

⁽٣) رواه البخاري (٥٧٤٨).

وَاضْرِبُوا لِي مَعَكُمْ بِسَهْم هُ (۱).

بَابُ مَسْحِ الرَّاقِي الوَجَعَ بِيَدِهِ اليُمْنَى

عَنْ عَائِشَةَ، ﴿ عَلَىٰ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ يُعَوِّذُ بَعْضَهُمْ، يَمْسَحُهُ بِيَمِينِهِ: «أَذْهِبِ الْبَاسَ رَبَّ النَّاسِ، وَاشْفِ أَنْتَ الشَّافِي، لاَ شِفَاءَ إِلَّا شِفَاؤُكَ، شِفَاءً لاَ يُغَادِرُ سَفَمًا » (٢).

بَابٌ فِي المَرْأَةِ تَرْقِي الرَّجُلَ

عَنْ عَائِشَةَ، ﴿ عَالَىٰ النَّبِي عَلَيْهِ ﴿ كَانَ يَنْفِثُ عَلَى نَفْسِهِ فِي مَرَضِهِ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ بِاللَّعَوِّذَاتِ، فَلَمَّا ثَقُلَ كُنْتُ أَنَا أَنْفِثُ عَلَيْهِ بِهِنَّ، فَأَمْسَحُ بِيدِ نَفْسِهِ لِبَرَكَتِهَا ﴾ فَسَأَلْتُ ابْنَ شِهَابِ: كَيْفَ كَانَ يَنْفِثُ؟ قَالَ: ﴿ يَنْفِثُ عَلَى يَدَيْهِ ثُمَّ يَمْسَحُ بِهِمَا وَجْهَهُ ﴾ (٣).

باب من لم يرق

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنَّ قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ عَلَيْ يَوْمًا فَقَالَ: «عُرِضَتْ عَلِيَّ الأُمْمُ، فَجَعَلَ يَمُرُّ النَّبِيُّ مَعَهُ الرَّجُلُ وَالنَّبِيُّ مَعَهُ الرَّجُلُانِ، وَالنَّبِيُّ مَعَهُ الرَّهُطُ، وَالنَّبِيُّ لَيْسَ مَعَهُ الرَّجُوْتُ أَنْ تَكُونَ أُمَّتِي، فَقِيلَ: هَذَا مُوسَى مَعَهُ أَحَدُ، وَرَأَيْتُ سَوَادًا كَثِيرًا سَدَّ الأُفْقَ، فَرَجُوْتُ أَنْ تَكُونَ أُمَّتِي، فَقِيلَ! هَذَا مُوسَى وَقَوْمُهُ، ثُمَّ قِيلَ لِي: انْظُرْ، فَرَأَيْتُ سَوَادًا كَثِيرًا سَدَّ الأُفْقَ، فَقِيلَ! هَوُلاَءِ أُمَّتُكَ، وَمَعَ هَوُلاَءِ سَبْعُونَ أَلْفًا يَدْخُلُونَ فَرَأَيْتُ سَوَادًا كَثِيرًا سَدَّ الأُفْقَ، فَقِيلَ! هَوُلاَءِ أُمَّتُكَ، وَمَعَ هَوُلاَءِ سَبْعُونَ أَلْفًا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةُ بِغَيْرٍ حِسَابٍ» فَتَفَرَّقَ النَّاسُ وَلَمْ يُبَيَّنْ هَمُّمْ، فَتَذَاكَرَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ فَقَالُوا: أَمَّا الْجَنَّةُ بِغَيْرٍ حِسَابٍ» فَتَفَرَّقَ النَّاسُ وَلَمْ يُبَيِّنْ هَمُّمْ، فَتَذَاكَرَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ فَقَالُوا: أَمَّا الْجَنَّةُ بِغَيْرٍ حِسَابٍ» فَتَفَرَقَ النَّاسُ وَلَمْ يُبَيِّنْ هَمُّ مَى وَلَكِنْ هَوُلاَءِ هُمْ أَبْنَاوُنَا، فَبَلَغَ النَّبِي نَصَلَ فَولَادَ هُمُ اللَّذِينَ لا يَتَطَيَّرُونَ، وَلا يَسْتَرْقُونَ، وَلاَ يَكُونَ هَولَكَ وَمَعَ هَولَاءَ هُمْ أَبْنَاوُنَا، فَبَلَغَ النَّبِي فَقَالَ: «هُمُ الَّذِينَ لا يَتَطَيَّرُونَ، وَلا يَسْتَرْقُونَ، وَلا يَكُنَوُنَ ، وَعَلَى رَبِّمْ يَتَوَكَلُونَ» فَقَامَ أَخَرُ فَقَالَ: «فَعَمْ اللَّذِينَ لا يَتَطَيَّرُونَ، وَلا يَسْتَرْقُونَ، وَلاَ يَسُولُ الله ؟ قَالَ: «نَعَمْ » فَقَامَ آخَرُ فَقَالَ: فَقَامَ آخَرُ فَقَالَ: «فَعَمْ وَلَا يَعْمُونَ الْفَالَ: هُونَ مَا فَقَامَ آخَرُ فَقَالَ: هُولَا يَعْمُ اللَّذِينَ لا يَتَطَيَّرُونَ وَلا يَكْوَلُ اللَّهُ وَلَا يَعْمُ وَلَا يَعْمُ اللَّهُ وَلَا يَعْمُ الْفَا وَسُلَا اللَّهُ عَلَى النَّا يَا رَسُولُ اللَّهُ عَلَا اللَّذَ عَلَى الْحَامُ اللَّهُ الْمُعَلَى الْمُعَلِّ الْمُعَلِّ الْمَلْ الْمُولُ الْمُعَلِّ الْمَالُ اللْهُ اللَّهُ الْمُعُمُ اللَّهُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمَالَ اللَّهُ الْمُؤْمُ الْمُو

⁽١) رواه البخاري (٥٧٤٩)، ومسلم (٢٠٠١).

⁽٢) رواه البخاري (٥٧٨٠)، ومسلم (٢١٩١).

⁽٣) رواه البخاري (٥٧٥١)، ومسلم (٤١٨)، ويشترط أن تكون ذات محرم أو زوجة فإن الراقي غالبًا يلامس المرقي وكذلك لو لم يقع تلامس من المرأة فإنه يُمنع «والله لا يحب الفساد».

أَمِنْهُمْ أَنَا؟ فَقَالَ: «سَبَقَكَ بِهَا عُكَاشَةُ»(١).

بَابُ الطِّيرَةِ

عَنِ ابْنِ عُمَرَ، هَ أَنَّ رَسُولَ اللهَّ ﷺ قَالَ: «لاَ عَدْوَى وَلاَ طِيَرَةَ، وَالشُّوْمُ فِي ثَلاَثٍ: فِي الْمُؤَّةِ، وَالدَّارِ، وَالدَّابَةِ»(٢).

عن أبي هُرَيْرَة، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله عَيْدُ يَقُولُ: «لا طِيرَة، وَخَيْرُهَا الفَأْلُ» قَالُوا: وَمَا الفَأْلُ؟ قَالَ: «الكَلِمَةُ الصَّالِحَةُ يَسْمَعُهَا أَحَدُكُمْ» (٣).

بَابُ الفَأْل

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَىٰ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لاَ طِيَرَةَ، وَخَيْرُهَا الفَأْلُ» قَالَ: وَمَا الفَأْلُ يَا رَسُولَ الله؟ قَالَ: «الكَلِمَةُ الصَّالِحَةُ يَسْمَعُهَا أَحَدُكُمْ»(٤).

عَنْ أَنْسِ وَاللهُ ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ قَالَ: «لَا عَدْوَى وَلَا طِيرَةَ، وَيُعْجِبُنِي الفَأْلُ الصَّالِحُ: الكَلِمَةُ الْحَسَنَةُ»(٥).

بَابُ لاَ هَامَةً

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَىٰهُ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَیْهِ قَالَ: «لاَ عَدْوَی وَلاَ طِیَرَةَ، وَلاَ هَامَةَ وَلاَ صَفَرَ» (٢٠).

بَابُ الكِهَانَةِ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَضَى فِي امْرَأَتَيْنِ مِنْ هُذَيْلِ اقْتَتَلَتَا، فَرَمَتْ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى بِحَجَرٍ، فَأَصَابَ بَطْنَهَا وَهِيَ حَامِلٌ، فَقَتَلَتْ وَلَدَهَا اللَّذِي فِي بَطْنِهَا،

⁽١) رواه البخاري (٥٧٥٢)، ومسلم (٢٢٠).

⁽٢) رواه البخاري (٥٧٥٣)، ومسلم (٢٢٢٥).

⁽٣) رواه البخاري (٥٧٥٤)، ومسلم (٢٢٢٣).

⁽٤) رواه البخاري (٥٧٥٥)، ومسلم (٢٢٢٣).

⁽٥) رواه البخاري (٥٧٥٦)، ومسلم (٢٢٢٤).

⁽٦) رواه البخاري (٥٧٥٧)، ومسلم (٢٢٢٠).

فَاخْتَصَمُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَضَى: أَنَّ دِيَةَ مَا فِي بَطْنِهَا غُرَّةٌ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ، فَقَالَ وَلِيُّ المَرْأَةِ اللَّهِ عَرِمَتْ: كَيْفَ أَغْرَمُ، يَا رَسُولَ الله، مَنْ لاَ شَرِبَ وَلاَ أَكَلَ، وَلاَ نَطَقَ وَلاَ اسْتَهَلَ، فَمِثْلُ ذَلِكَ يُطَلُّ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِ**تَهَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الكُهَّانِ**»(١).

عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ، قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ عَيَّا عَنْ ثَمَنِ الكَلْبِ، وَمَهْرِ البَغِيِّ، وَحُلْوَانِ الكَاهِن (٢٠). الكَاهِن (٢٠).

عَنْ عَائِشَةَ، ﴿ اللَّهُ عَالَتْ: سَأَلَ رَسُولَ اللهُ عَلَيْهُ نَاسٌ عَنِ الكُهَّانِ، فَقَالَ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ» فَقَالُوا: يَا رَسُولَ الله، إِنَّهُمْ يُحَدِّثُونَا أَحْيَانًا بِشَيْءٍ فَيَكُونُ حَقًّا، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهُ: «تِلْكَ الكَلِمَةُ مِنَ الحَقِّ، يَخْطَفُهَا مِنَ الجِنِّيِّ، فَيَقُرُّهَا فِي أُذُنِ وَلِيّهِ، فَيَخْلِطُونَ مَعَهَا مِائَةَ كَذْبَةٍ» (٣).

بَابُ السِّحْر

عَنْ عَائِشَةَ، ﴿ فَا عَالَتْ: سَحَرَ رَسُولَ الله ﷺ رَجُلٌ مِنْ بَنِي زُرَيْقِ، يُقَالُ لَهُ: لَبِيدُ ابْنُ الأَعْصَمِ، حَتَّى كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يُحَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ كَانَ يَفْعَلُ الشَّيْءَ وَمَا فَعَلَهُ، حَتَّى إِذَا كَانَ ذَاتَ يَوْمٍ أَوْ ذَاتَ لَيْلَةٍ وَهُوَ عِنْدِي، لَكِنَّهُ دَعَا وَدَعَا، ثُمَّ قَالَ: ﴿ يَا عَائِشَةُ،

⁽١) رواه البخاري (٥٧٥٨)، ومسلم (١٦٨١).

⁽٢) رواه البخاري (٧٦١)، ومسلم (١٥٦٧).

⁽٣) رواه البخاري (٧٦٢)، ومسلم (٢٢٢٨).

بَابٌ: الشُّرْكُ وَالسِّحْرُ مِنَ اللَّوبِقَاتِ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَيْهُ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «اجْتَنِبُوا اللُّوبِقَاتِ: الشِّرْكُ بِالله، وَالسِّحْرُ» (٢٠).

بَابٌ: هَلْ يَسْتَخْرِجُ السِّحْرَ؟

وَقَالَ قَتَادَةُ: قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ: رَجُلٌ بِهِ طِبُّ، أَوْ: يُؤَخَّذُ عَنِ امْرَأَتِهِ، أَيُحُلُّ عَنْهُ أَوْ يُنَشَّرُ؟ قَالَ: «لاَ بَأْسَ بِهِ، إِنَّمَا يُرِيدُونَ بِهِ الإِصْلاَحَ، فَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَلَمْ يُنْهُ عَنْهُ».

عَنْ عَائِشَةَ، ﴿ اللَّهِ عَالَتْ: كَانَ رَسُولُ الله عَلَيْ اللَّهِ عَلَيْهُ سُحِرَ، حَتَّى كَانَ يَرَى أَنَّهُ يَأْتِي النِّسَاءَ وَلاَ يَأْتِيهِنَّ، قَالَ سُفْيَانُ: وَهَذَا أَشَدُّ مَا يَكُونُ مِنَ السِّحْرِ، إِذَا كَانَ كَذَا، فَقَالَ: (يَا عَائِشَةُ، أَعَلِمْتِ أَنَّ الله قَدْ أَفْتَانِي فِيهَا اسْتَفْتَيْتُهُ فِيهِ، أَتَانِي رَجُلاَنِ، فَقَعَدَ أَحَدُهُمَا عِنْدَ رَأْسِي، وَالآخَرِ: مَا بَالُ الرَّجُلِ؟ قَالَ: رَأْسِي، وَالآخَرِ: مَا بَالُ الرَّجُلِ؟ قَالَ: مَطْبُوبٌ، قَالَ: وَمَنْ طَبَّهُ؟ قَالَ: لَبِيدُ بْنُ أَعْصَمَ - رَجُلٌ مِنْ بَنِي زُرَيْقٍ حَلِيفٌ لِيهُوهَ مَطْبُوبٌ، قَالَ: وَمَنْ طَبَّهُ؟ قَالَ: لَبِيدُ بْنُ أَعْصَمَ - رَجُلٌ مِنْ بَنِي زُرَيْقٍ حَلِيفٌ لِيهُوهَ

⁽١) رواه البخاري (٥٧٦٣)، ومسلم (٢١٨٩).

⁽٢) رواه البخاري (٥٧٦٤)، ومسلم (٨٩).

كَانَ مُنَافِقًا - قَالَ: وَفِيمَ؟ قَالَ: فِي مُشْطٍ وَمُشَاقَةٍ، قَالَ: وَأَيْنَ؟ قَالَ: فِي جُفِّ طَلْعَةٍ ذَكُو، تَعْتَ رَاعُوفَةٍ فِي بِنْرِ ذَرْوَانَ قَالَتْ: فَأَتَى النَّبِيُ عَلَيْ البِنْرَ حَتَّى اسْتَخْرَجَهُ، فَقَالَ: «هَذِهِ البِنْرُ الَّتِي أُرِيتُهَا، وَكَأَنَّ مَاءَهَا ثُقَاعَةُ الجِنَّاءِ، وَكَأَنَّ نَخْلَهَا رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ «هَذِهِ البِنْرُ الَّتِي أُرِيتُهَا، وَكَأَنَّ مَاءَهَا ثُقَاعَةُ الجِنَّاءِ، وَكَأَنَّ نَخْلَهَا رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ قَالَ: «أَمَّا الله فَقَدْ شَفَانِ ، قَالَ: «أَمَّا الله فَقَدْ شَفَانِ ، وَأَكْرَهُ أَنْ أُثِيرَ عَلَى أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ شَرَّا »(١).

بَابُ الدُّواءِ بِالعَجْوَةِ لِلسِّحْر

عن سعد بن أبي وقاص في قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ عَيَالَةِ: «مَنِ اصْطَبَحَ كُلَّ يَوْمِ مَّرَاتٍ عَجْوَةً، لَمْ يَضُرَّهُ سُمُّ، وَلَا سِحْرٌ ذَلِكَ اليَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ» وَقَالَ غَيْرُهُ: «سَبْعَ مَّرَاتٍ» (٢).

عن سعد بن أبي وقاص على قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهَّ عَلَيْهِ يَقُولُ: «مَنْ تَصَبَّحَ سَبْعَ مَرَّاتٍ عَجْوَةً، لَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ اليَوْمَ سُمُّ وَلاَ سِحْرٌ»(٣).

بَابُ لا هَامُهُ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَىٰهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ عَلَیْ اللَّهُ عَدْوَی وَلاَ صَفَرَ، وَلاَ هَامَةَ» فَقَالَ أَعْرَابِیِّ: «لاَ عَدُوَی وَلاَ صَفَرَ، وَلاَ هَامَةَ» فَقَالَ أَعْرَابِیِّ: يَا رَسُولَ الله، فَمَا بَالُ الإِبِل، تَكُونُ فِي الرَّمْلِ كَأَنَّهَا الظَّبَاءُ، فَيُخَالِطُهَا البَعِيرُ الْأَجْرَبُ فَيُخْرِبُهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «فَمَنْ أَعْدَى الأَوَّلَ» (٤٠).

بَابُ لاَ عَدْوَى

عَبْدَ اللهَّ بْنَ عُمَرَ، ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: ﴿ لَا عَدْوَى وَلاَ طِيرَةَ، إِنَّمَا الشُّؤْمُ فِي ثَلاَثٍ: فِي الفَرَس، وَالمُرْأَةِ، وَالدَّارِ» (١٠).

⁽١) رواه البخاري (٥٧٦٥)، ومسلم (٢١٨٩).

⁽٢) رواه البخاري (٥٧٦٨)، ومسلم (٢٠٤٧).

⁽٣) رواه البخاري (٧٦٩)، ومسلم (٢٠٤٧).

⁽٤) رواه البخاري (٥٧٧٠)، ومسلم (٢٢٢٠).

⁽١) رواه البخاري (٥٧٧٢)، ومسلم (٢٢٢٥).

عن أبي هُرَيْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «لاَ عَدْوَى»(١).

عن أبي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ عَيْكِيٌّ قَالَ: «لاَ تُورِدُوا الْمُمْرِضَ عَلَى الْمُصِحِّ» (٢).

عن أبي هُرَيْرَةَ ﴿ مَا لَا إِنَّ رَسُولَ الله عَلَيْ قَالَ: ﴿ لاَ عَدُوى » فَقَامَ أَعْرَابِيُّ فَقَالَ: أَرَأَيْتَ الإِبلَ، تَكُونُ فِي الرِّمَالِ أَمْثَالَ الظِّبَاءِ، فَيَأْتِيهَا البَعِيرُ الأَجْرَبُ فَتَجْرَبُ؟ قَالَ النَّبِيُ عَلِيْ إِنَّ مَنْ أَعْدَى الأَوَّلَ (٣).

عن أَنسِ بْنِ مَالِكِ وَهِنِهُ، عَنِ النَّبِيِّ عَلِيَةٌ قَالَ: «لاَ عَدْوَى وَلاَ طِيرَةَ، وَيُعْجِبُنِي الفَأْلُ» قَالُوا: وَمَا الفَأْلُ؟ قَالَ: «كَلِمَةٌ طَيَّبَةٌ» (٤٠).

بَابُ مَا يُذْكُرُ فِي سُمِّ النَّبِيِّ ﷺ

رَوَاهُ عُرْوَةُ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ قَالَ: لَمَا فَتِحَتْ خَيْبَرُ، أَهْدِيَتْ لِرَسُولِ الله عَلَيْ شَاةٌ فِيهَا سَمٌ، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْ: «اجْمَعُوا لِي مَنْ كَانَ هَا هُنَا مِنَ اليَهُودِ» فَجُمِعُوا لَهُ، فَقَالَ لَمُمْ رَسُولُ الله عَلَيْ: «إِنِّي سَائِلُكُمْ عَنْ شَيْءٍ، فَهَلْ أَنْتُمْ صَادِقِيَّ عَنْهُ». فَقَالُوا: نَعَمْ يَا أَبَا القَاسِم، فَقَالَ الله عَلَيْ: «مَنْ أَبُوكُمْ» قَالُوا: أَبُونَا فُلاَنٌ، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْ: «مَنْ أَبُوكُمْ» قَالُوا: أَبُونَا فُلاَنٌ، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْ فَقَالُوا: صَدَقْتَ وَبَرِرْتَ، فَقَالَ: «هَلْ أَنْتُمْ صَادِقِيَّ عَنْ شَيْءٍ إِنْ سَأَلْتُكُمْ عَنْهُ» فَقَالُوا: نَعَمْ يَا أَبَا القَاسِم، وَإِنْ كَذَبْنَاكَ عَرَفْتَ كَذِبَنَا كَمَا عَرَفْتَهُ فَيَالُوا: نَكُونُ فِيهَا يَسِيرًا، ثُمَّ فَقَالُوا: نَكُونُ فِيهَا يَسِيرًا، ثُمَّ فَقَالُوا: نَكُونُ فِيهَا يَسِيرًا، ثُمَّ فَقَالُوا: نَعَمْ مَا الله عَلَيْهُ: «إِنْ سَأَلْتُكُمْ عَنْهُ» قَالُوا: نَكُونُ فِيهَا يَسِيرًا، ثُمَّ قَالُ الله عَنْهُ وَلَهُ لَا أَنْتُمْ صَادِقِيَّ عَنْ شَيْءٍ إِنْ سَأَلْتُكُمْ عَنْهُ» قَالُوا: نَعَمْ، فَقَالَ: «هَلْ قَالُوا: نَعَمْ، فَقَالَ: «هَلْ حَمْهُ اللهُ عَلَى ذَلِكَ» فَقَالُ: «هَلْ جَعَلَمُهُ عَلَهُ وَلَكَ اللهُ عَنْهُ وَلَا لَهُ اللهُ عَلَى ذَلِكَ» فَقَالَ: «هَلْ حَمَانُوا: «مَا حَمَلَكُمْ عَلَى ذَلِكَ» فَقَالُوا: أَرَدْنَا: جَعَلْتُمْ فِي هَذِهِ الشَّاةِ سَمَّا؟» فَقَالُوا: نَعَمْ، فَقَالَ: «مَا حَمَلَكُمْ عَلَى ذَلِكَ» فَقَالُوا: أَرَدُنَا: جَعَلْهُ فَقَالُوا: أَرَدُنَا:

⁽١) رواه البخاري (٥٧٧٣)، ومسلم (٢٢٢٥).

⁽٢) رواه البخاري (٥٧٧٤)، ومسلم (٢٢٢٥).

⁽٣) رواه البخاري (٥٧٧٥)، ومسلم (٢٢٢٥).

⁽٤) رواه البخاري (٥٧٧٦)، ومسلم (٢٢٢٤).

إِنْ كُنْتَ كَذَّابًا نَسْتَرِيحُ مِنْكَ، وَإِنْ كُنْتَ نَبِيًّا لَمْ يَضُرَّكَ (١). بَابُشُرْبِ السُّمِّ وَالدَّوَاءِ بِهِ وَبِمَا يُخَافُ مِنْهُ وَالخَبِيثِ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَيْهُ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ قَالَ: «مَنْ تَرَدَّى مِنْ جَبَلٍ فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَهُوَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ يَتَرَدَّى فِيهِ خَالِدًا مُحَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا، وَمَنْ ثَحَسَّى سُمَّا فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَسُمُّهُ فِي يَدِهِ يَتَحَسَّاهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُحَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ، فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدِهِ يَتَحَسَّاهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُحَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ، فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدِهِ يَتَحَسَّاهُ فِي بَطْنِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُحَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا» (٢٠).

عَنْ عَامِرُ بْنُ سَعْدِ رَهُ الله عَلِيْ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبِي، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله عَلَيْ يَقُولُ: هَنِ اصْطَبَحَ بِسَبْعِ تَمَرَّاتِ عَجْوَةٍ، لَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ اليَوْمَ سَمُّ، وَلاَ سِحْرٌ "("). بَابُ إِذَا وَقَعَ الذَّبَابُ فِي الإِنَاءِ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ مُنْ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: ﴿إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي إِنَاءِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ كُلَّهُ، ثُمَّ لِيَطْرَحْهُ، فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ شِفَاءً، وَفِي الآخَرِ دَاءً ﴾ (١٠).

⁽١) رواه البخاري (٥٧٧٧).

⁽٢) رواه البخاري (٥٧٧٨)، ومسلم (١٠٩).

⁽٣) رواه البخاري (٥٧٧٩)، ومسلم (٢٠٤٧).

⁽٤) رواه البخاري (٥٧٨٢).

مبحث في الرقيّة بالكتاب والسئة مَعَ تَوصِيّاتِ شرعِيّةٍ

بِسْـــِهِٱللَّهِٱلرَّحْمَزِٱلرَّحِيهِــهِ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هادي له، وأشهد أن لَا إِلَهَ إِلَّا الله وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

﴿ يَآ أَيُهَا ٱلَّذِينَ ۚ عَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ ۚ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران:١٠٢].

﴿ يَنَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسِ وَحِدَةِ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾[الساء:١].

﴿ يَنَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلَا سَدِيدَا ۞ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَلَكُمْ وَيَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ أَوْمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ وفَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ۞ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

کھ أما بعد:

فإن أصدق الحديث كلام الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وبعد:

فإن الله على قد أكرم الخلق فقال: ﴿ وَلَقَدُ كَرَّمُنَا بَنِيّ ءَادَمَ ﴾ [الإسراء: ٧]، وأسبغ عليهم نعمه ظاهرةً وباطنةً، فهو الكريم الرحمن على وقد يَسلب الكريمُ نعمهُ من العبد ابتلاءً، وامتحاناً له ليرفعه في الدرجات، ويعلو به في المقامات، فمن صبر كان له الأجر، ومن جحد كان عليه الوزر، وكان أمر الله قدراً مقدوراً قَالَ رَسُولُ الله عليه المُ عَنْهُ، حَتَّى الشَّوْكَةِ يُشَاكُهَا » متفق عليه من حديث عائشة ﴿ يُلَا كُفَّرُ الله بِهَا عَنْهُ، حَتَّى الشَّوْكَةِ يُشَاكُهَا » متفق عليه من حديث عائشة ﴿ عَنْهُ .

والصبر واجب على العبد بالنص، والإجماع.

قال الله تعالى: ﴿وَٱصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِٱللَّهِ ﴾ [النحل:١٢٧].

وقال ابن تيمية في الفرقان: والصبر واجب باتفاق المسلمين.انتهي.

والمرض من جملة البلايا التي أُمر العبد بالصبر عليها إذ هو بتقدير الله تعالى، للعبد ابتلاء، والشفاء أيضاً منه إنعاماً وفي التنزيل: ﴿ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴾ المعبد ابتلاء، وقال رسوله ﷺ: «اللَّهُمَّ أَنْتَ الشَّافِي لَا شِفَاءَ إِلَّا شِفَاوُك» الحديث.

فيا أيها العبد، أنت لله عبدٌ ناصيتك بيد الله الملك، لا راد للقائه، ولا معقب لحكمه فإذا علمتَ ذلك فلا يسعك حينئذ إلا الصبر على المرض أولًا، والسعي للتداوي ثانيًا قال النبي عَلَيْهِ: «تَدَاوُا عِبَادَ الله»، والله المستعان وهوحسبنا ونعم الوكيل.

توصيات عامت للمرضى عافاهم الله

١- أن يعلم المريض ويؤمن، أن المرض مُقدَّر عليه وأن ما أصابه ما كان ليخطئه، وما اخطئه ما كان ليصيبه، ولا يتسخط على ما أصابه فإنه من عند الله على قال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ ﴾ [القر: ٤٩] وقال ﷺ: ﴿كُلَّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ، حَتَّى الْعَجْزِ وَالْكَيْسِ» (١).

٢- قول: «إن لله وإنا إليه راجعون» عند الابتلاء بالمرض وغيره لقول الله تعالى: ﴿ اللَّهِ مَا إِنَّا إِنَّا بِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَجِعُونَ ﴿ أُوْلَتِهِ عَلَيْهِمْ صَلَوَتُ مِّن رَجِعُونَ ﴿ أُوْلَتِهِ مَ عَلَيْهِمْ صَلَوَتُ مِّن رَجِعُونَ ﴿ أُولَتِهِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَتُ مِّن رَجِّهُمْ أُولَتَهِكَ هُمُ ٱلْمُهُتَدُونَ ﴾ [البقرة:١٥٧].

٣- الصبر على المرض إذ هو من قدر الله على: قال الله تعالى: ﴿وَأَصْبِرُ وَمَا صَبُرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ ﴾ [النحل: ١٢٧] والصبر على الابتلاء واجب على العبد وقد قال على: ﴿وَاصْبِرُ فَإِلَى اللّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [مرد:١١٥].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية كَتْلَقْهُ: والصبر واجب باتفاق المسلمين.انتهي (٢).

⁽١) رواه مسلم (٢٦٥٥) من حديث عبد الله بن عمر ١٠٠٠

⁽٢) الفرقان.

٤- على المريض أن يحتسب ذلك المرض عن عَائِشَةَ ﴿ عَلَى اللَّهِ عَائِشَةَ وَ النَّبِيِّ عَلَيْهُ، وَاللَّهِ عَالَهُ عَالَمُ اللَّهُ عَالَمُ اللَّهُ عَالَمُ اللَّهُ عَالَمُ اللَّهُ عَلَمُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَمُ اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَمُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَ

٥- أن يلتزم المريض تقوى الله ﷺ فإنها المخرج من المحن والابتلاءات قال تعالى: ﴿ وَمَن يَتَقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا ﴾ [الطلاق:٢].

٦- الإخلاص عند قراءة الرقية الشرعية: لقول الله عَنْكَ: ﴿ وَمَا أُمِرُواْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ
 اللّنَهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ ﴾ [البيّنة: ٥].

٧- اليقين أن الله على هو الشافي لا غيره: لقوله: ﴿ وَإِذَا مَرِضَتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴾ [الشعراء: ٨٠]، ولقول النبي عَلَيْهُ عَنْ عَائِشَةَ ﴿ فَكَ اللّهِ عَلَيْهُ ، كَانَ إِذَا أَنَى مَرِيضًا أَوْ أُتِيَ بِهِ، قَالَ: «أَذْهِبِ البّاسَ رَبّ النّاسِ، اشْفِ وَأَنْتَ الشَّافِي، لاَ شِفَاءَ إِلّا شِفَاءً لاَ يُغَادِرُ سَقَيًا ﴾ (٢).

٨- لا يجوز أن تكون الرقية بغير القرآن، والأذكار الشرعية:

قال النووي تَخَلَله: «لَا يَرْقُونَ وَلَا يَسْتَرْقُونَ وَعَلَى رَبِّمٍ مْ يَتَوَكَّلُونَ» فَقَدْ يظن مخالفا لهذه الأحاديث ولامخالفة بَلِ اللَّدُّ فِي تَرْكِ الرُّقَى الْمَرَادُ بِهَا الرُّقَى اللَّرَادُ بَهَا الرُّقَى الَّرَادُ مِهَا الرُّقَى اللَّرَادُ مَا الرُّقَى اللَّهُ مَنْ كَلَامِ الْكُفَّارِ وَالرُّقَى المجهولة والتي بغير العربية ومالا يُعْرَفُ مَعْنَاهَا فَهَذِهِ مَذْمُومَةُ الْكُفَّارِ وَالرُّقَى المجهولة والتي بغير العربية ومالا يُعْرَفُ مَعْنَاهَا فَهَذِهِ مَذْمُومَةُ لِاحْتِهَالِ أَنَّ مَعْنَاهَا كُفْرٌ أَوْ قَرِيبٌ مِنْهُ أَوْ مَكْرُوهٌ وَأَمَّا الرقى بآيات القرآن وبالأذكار المعروفة فلا نهي فِيهِ بَلْ هُوَ سُنَةٌ (٣).

٩- لا يجوز أن تكون الرقية بغير اللغة العربية:

قال شيخ الإسلام تخلله: لا يجوز الذهاب إلى الساحر ولا إلى الكاهن ولا إلى العرَّاف للاستعانة به على استخراج السحر ونحوه لحديث النبي ﷺ.

١٠ - لا يجوز الاستعانة بالجن أو بمن يستعينون بالجن: قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ

⁽١) رواه البخاري (٥٦٤٠)، ومسلم (٢٥٧٢).

⁽٢) رواه البخاري (٥٦٧٥)، ومسلم (٢١٩١).

⁽٣) شرح صحيح مسلم (١٦٨/١٤).

كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ﴾ [الحن:٦] ولعدم فعل الرسول ﷺ ذلك، ولا صحابته رضوان الله عليهم، ولو كان خيراً لأرشدونا إليه.

١١ - يحرم حل السحر بسحر مثله ولا خلاف في ذلك، قال تعالى: ﴿ وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى ﴾ [طه:٦٩].

17 - تشغيل جهاز التسجيل على الآيات القرآنية في الرقي، لا يُغني عن الرقية (١٠).

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو عضو نائب الرئيس الرئيس الرئيس بكر أبو زيد صالح الفوزان عبد العزيز آل الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز

⁽١) سئلت اللجنة الدائمة للبحوث والإرشاد بالملكة السعودية:

س ٨: تشغيل جهاز التسجيل على آيات من القرآن لعدة ساعات عند المريض، وانتزاع آيات معينة تخص السحر وأخرى للعين، وأخرى للجان.

ج Λ: تشغيل جهاز التسجيل بالقراءة والأدعية لا يغني عن الرقية؛ لأن الرقية عمل يحتاج إلى اعتقاد ونية حال أدائها، ومباشرة للنفث على المريض، والجهاز لا يتأتى منه ذلك.

وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

الرقيةالشرعية

من الكتاب وصحيح السنة النبوية

١ - قراءة سورة الفاتحة: لحديث أبي سعيد الخدري رضي الماء الماءة سورة الفاتحة:

٢- قراءة سورة البقرة: لحديث أبي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ ، يَقُولُ: «اقْرَءُوا الْقُرْآنَ فَإِنَّهُ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَفِيعًا لِأَصْحَابِهِ، اقْرَءُوا الزَّهْرَاوَيْنِ الْبَقَرَةَ، وَسُورَةَ آلِ عِمْرَانَ، فَإِنَّهُمَا تَأْتِيَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَنَّهُمَا غَمَامَتَانِ، أَوْ كَأَنَّهُمَا غَيَايَتَانِ، أَوْ كَأَنَّهُمَا غَيَايَتَانِ، أَوْ كَأَنَّهُمَا فَيُايِتَانِ، أَوْ كَأَنَّهُمَا فَيَايَتَانِ، أَوْ كَأَنَّهُمَا فَيَايَتَانِ، أَوْ كَأَنَّهُمَا فِرْقَانِ مِنْ طَيْرٍ صَوَافَ، ثَحَاجًانِ عَنْ أَصْحَابِهَمَا، اقْرَءُوا سُورَةَ الْبَقَرَةِ، فَإِنَّ أَوْ كَأَنَّهُمَا خَيْنِي أَنَّ الْبَطَلَةُ ». أَنَّ لَمْعَاوِيَةُ: بَلَغَنِي أَنَّ الْبَطَلَةُ . أَنَّ لَمْعَاوِيَةُ: بَلَغَنِي أَنَّ الْبَطَلَةَ : السَّحَرَةُ (٢).
 السَّحَرَةُ (٢).

٣- قراءة الآيتين من آخر سورة البقرة: لحديث عَنْ أَبِي مَسْعُودِ البَدْرِيِّ ﷺ:
 قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «الآيتَانِ مِنْ آخِرِ سُورَةِ البَقَرَةِ، مَنْ قَرَأَهُمَا فِي لَيْلَةٍ كَفَتَاهُ» (٣).

قال تعالى: ﴿ وَامْنَ ٱلرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِهِ وَٱلْمُؤْمِنُونَ كُلُّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَيْمِ عَنَا وَأَلْمُؤْمِنُونَ كُلُّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَيْمِ عَقَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غَفْرَانَكَ وَمَلَيْمِ وَقَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غَفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ۞ لَا يُكِلِفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسُعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا أَكْتُومِيرُ ۞ لَا يُكلِفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسُعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا أَكُمْ مَلْتَهُ وَالْمَا وَلَا تَحْمِلُ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ وَكَتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤاخِذُنَا إِن نَسِينَا أَوْ أَخْطَأُنَا رَبَنَا وَلَا تَحْمِلُ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ وَكَا اللّهُ اللّهُ وَلَا تَكُولُ عَلَيْنَا وَلَا تَحْمِلُ عَلَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا أَوْلَ مَعْمَلْتُهُ وَلَا عَلَى اللّهُ وَلَا عَلَى اللّهُ وَلَا عَلَيْنَا وَلَا تُحْمِلُ عَلَيْنَا وَلَا عَلَى اللّهُ عَلَيْنَا وَلَا عَلَى اللّهُ وَلَا عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ مِنْ عَلَيْنَا فَانُ مُرْنَا عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهَا عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَى عَلَى اللّهُ عَلَى ال

⁽١) عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ ﴿ مَنْ أَنَّ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَتَوْا عَلَى حَيٍّ مِنْ أَخْيَاءِ العَرَبِ فَلَمْ يَقْرُوهُمْ، فَبَيْنَا هُمْ كَذَٰلِكَ، إِذْ لُدِغَ سَيِّدُ أُولَئِكَ، فَقَالُوا: هَلْ مَعْكُمْ مِنْ دَوَاءٍ أَوْ رَاقٍ؟ فَقَالُوا: إِنَّكُمْ لَمْ تَقْرُونَا، وَلاَ نَفْعَلُ حَتَّى تَجْعَلُوا لَنَا جُعْلًا، فَجَعَلُوا لَمُمْ قَطِيعًا مِنَ الشَّاءِ، فَجَعَلَ يَقْرَأُ بِأُمُّ القُرْآنِ، وَلاَ نَفْعَلُ حَتَّى تَشْأَلُ النَّبِيِّ عَلَيْكِمْ، فَضَحِكَ وَقَالُوا: لاَ نَأْخُذُهُ حَتَّى نَسْأَلُ النَّبِيَ عَلَيْكِمْ، فَسَأَلُوهُ فَضَحِكَ وَقَالُوا: ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ أَنَّهَا رُقْيَةٌ، خُذُوهَا وَاضْرِبُوا لِي بِسَهْم ﴾.

[[]رواه البخاري (٥٧٣٦) بَابُ الرُّقَى بِفَاتِحَةِ الكِتَّابَ، وُّمسلم (٢٢٠١)].

⁽٢) رواه مسلم (٨٠٤).

⁽٣) رواه البخاري (٨٠٠٨)، ومسلم (٨٠٧٩).

بسَم الله الرحمن الرحيم: ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَتِ ٱلْفَلَقِ ۞ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ۞ وَمِن شَرِّ عَا خَلَقَ ۞ وَمِن شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ ۞ وَمِن شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ ﴾ [الفَلَت: ١- ٥].

بسم الله الرحمن الرحيم: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ۞ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۞ إِلَهِ ٱلنَّاسِ ۞ مِن الجِّنَةِ مِن شَرِّ ٱلوَّسُواسِ ٱلْخُنَّاسِ ۞ الَّذِي يُوسُوسُ فِي صُدُورِ ٱلنَّاسِ ۞ مِنَ ٱلجِّنَةِ وَٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ١-٦].

٤ - قول: «اللَّهُمَّ رَبَّ النَّاسِ، مُذْهِبَ البَاسِ، اشْفِ أَنْتَ الشَّافِي، لاَ شَافِيَ إِلَّا أَنْتَ، شِفَاءً لاَ يُغَادِرُ سَقَهًا» متفق عليه.

٥- قول: «بِاسْمِ الله أَرْقِيكَ مِنْ كُلِّ شَيْء يُؤْذِيكَ، وَمِنْ شَرِّ كُلِّ نَفْسٍ أَوْ عَيْنِ حَاسِدِ الله يَشْفِيكَ، بِاسْم الله أَرْقِيكَ مِنْ كُلِّ شَيْء يُؤْذِيك»، وهذا لمن يرقي نفسه، أو يرقي أحدًا.

* 8 8 8 8 *





قال الله تعالى: ﴿ يَبَنِيَّ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ وَلَا تُسْرِفُواْ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴾ [الاعراف:٣١]

آداب اللباس

١ - لبس الثياب الحسنة وأخذ الزينة عند الذهاب للمسجد:

قال ابن رجب تعلّله: والمراد بذلك: أن يستروا عوراتهم عند المساجد، فدخل في ذلك الطواف والصلاة والاعتكاف وغير ذلك، وقال طائفة من العلماء: أن الآية تدل على اخذ الزينة عند المساجد(١).

٢- التزين ولبس أجمل الثياب مندوب خاصة في يوم الجمعة وفي العيدين:

عن أبي سعيد الخدري، وأبي هريرة، قالا: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَلَبِسَ مِنْ أَحْسَنِ ثِيَابِهِ، وَمَسَّ مِنْ طِيبِ إِنْ كَانَ عِنْدَهُ، ثُمَّ أَتَى الجُمُعَةَ فَلَمْ يَتَخَطَّ أَعْنَاقَ النَّاسِ، ثُمَّ صَلَّى مَا كَتَبَ الله لَهُ، ثُمَّ أَنْصَتَ إِذَا خَرَجَ إِمَامُهُ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْ صَلَاتِهِ كَانَتْ كَفَّارَةً لِمَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ جُمُعَتِهِ الَّتِي قَبْلَهَا» (٢).

⁽١) أخرجه مسلم (٩١) باب تحريم الكبر وبيانه.

⁽٢) صحيح لغيره: أخرجه أبو داود (٣٤٣)، وأحمد (١١٧٦٨)، وغيرهم من طريق محمد بن إسحاق، حدثنا محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، وأبي أمامة بن سهل بن حنيف، عن أبي سعيد الخدري، وهذا إسناد حسن فيه محمد بن إسحاق وصرح فيه بالسماع، وأخرجه ابن ماجة (١٠٩٧)، وأحمد (٢١٥٣٩)، الحميدي (٢٢٧/١)، غيرهم من طريق عن محمد بن عجلان، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري أراه عن أبيه، عن عبد الله ابن وديعة عن أبي ذر مرفوعًا، عبد الله بن وديعة، وعبد الله بن وديعة مختلف في صحبته، ذكير

٣- اجتناب الثياب المزركشة والمزينة وذات الألوان الزاهية. والتي كثيرًا ما تكون تقليدًا للغرب في ملابسهم التي تظهر التخنث، وقلة الحياء على مظهر لابسها.

٤ – اجتناب الثياب الضيقة والمحجّمة والشفافة للرجل والمرأة، واختيار الثياب الساترة، والحذر من التزيّن والتبرّج.

٥- أن لا يلبس الرجال لباس يشبه لباس النساء، ولا تلبس المرأة لباس يشبه الرجال..

عن ابن عباس على قال: «لَعَنَ رَسُولُ الله ﷺ الْمَتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ، وَالْمُتَشَبِّهِينَ مِنَ النِّسَاءِ بالرِّجَالِ»(١).

٦- يستحب إظهار نعمة الله على العبد في مأكله وملبسه، ومن ذلك لبس ما جمل
 من اللباس من غير إسراف ولا تبذير:

عن عبد الله بن مسعود، عن النبي ﷺ قال: «لَا يَدْخُلُ الجُنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبْرِ» قَالَ رَجُلُ: إِنَّ الرَّجُلَ يُحِبُّ أَنْ يَكُونَ ثَوْبُهُ حَسَنًا وَنَعْلُهُ حَسَنَةً، قَالَ: «إِنَّ اللهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الجُمَالَ، الْكِبْرُ بَطَرُ الحُقِّ، وَغَمْطُ النَّاسِ»(٢).

عن جابر بن عبد الله ﷺ قال: أَتَانَا رَسُولُ الله ﷺ فَرَأَى رَجُلًا شَعِثًا قَدْ تَفَرَّقَ شَعْرُهُ فَقَالَ: «أَمَا كَانَ يَجِدُ هَذَا مَا يُسَكِّنُ بِهِ شَعْرَهُ»، وَرَأَى رَجُلًا آخَرَ وَعَلْيِهِ ثِيَابٌ وَسِخَةٌ، فَقَالَ: «أَمَا كَانَ هَذَا يَجِدُ مَاءً يَغْسِلُ بِهِ ثَوْبَهُ» (٣٠).

الحاكم، عن الدارقطني أنه ثقة. ومحمد بن عجلان صدوق قد إختلطت عليه أحاديث أبي هريرة.وروي من طريق آخر ضعيف.

⁽١) أخرجه الترمذي (٦٠٦)، وابن السني في عمل اليوم والليلة (١/ ٢١)، والطبراني في الأوسط (٣/ ٢١) وغيرهم والحديث حسنه الشيخ الألباني: في تمام المنة (١/ ٥٨).

⁽٢) أخرجه مسلم (٩١) باب تحريم الكبر وبيانه.

⁽٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٠٦٢)، وأبو يعلى (٤/ ٢٣) وغيرهم من طريق الأوزاعي، عن حسان بن عطية، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله، به.

٧- إن خلع الثوب يذكر الله:

عن علي بن أبي طالب أن رسول الله ﷺ قال: «سَتْرُ مَا بَيْنَ أَعْيُنِ الجِنِّ وَعَوْرَاتِ بَنِي آدَمَ: إِذَا دَخَلَ أَحَدُهُمُ الْخَلَاءَ، أَنْ يَقُولَ: بِسْم الله»(١).

٨- الالتزام بأحكام الثياب مع عدم جر الثوب والإسبال:

عن ابن عمر، ﷺ: أن رسول الله ﷺ قال: ﴿لاَ يَنْظُرُ الله إِلَى مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خُيلاَءً﴾(٢).

عن أبي هريرة رضي عن النبي عَيَظِيَّة قال: «مَا أَسْفَلَ مِنَ الكَعْبَيْنِ مِنَ الإِزَارِ فَفِي النَّارِ»("").

٩ - تقصير الثوب للرجال وتطويل ثوب النساء.

١٠ - اجتناب اللباس التي بها الصور والصلبان:

عن عائشة أم المؤمنين ﴿ عَلَى الْبَابِ، فَلَمْ يَدْخُلُهُ، فَعَرَفْتُ أَنَّهَا اشْتَرَتْ نُمْرُقَةً فِيهَا تَصَاوِيرُ، فَلَمَّ رَآهَا رَسُولُ الله عَلَيْهُ قَامَ عَلَى الْبَابِ، فَلَمْ يَدْخُلُهُ، فَعَرَفْتُ فِي وَجْهِهِ الْكَرَاهِيَةَ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولُ الله عَلَيْهِ مَاذَا أَذْنَبْتُ؟ فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ: «مَا بَالُ هَذِهِ النَّمُرُقَةِ؟» قُلْتُ: اشْتَرَيْتُهَا لَكَ لِتَقْعُدَ عَلَيْهَا وَتَوسَّدَهَا، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ: «مَا بَاللهُ هَا مُعْدَهِ النَّمُرُقَةِ؟» قُلْتُ: اشْتَرَيْتُهَا لَكَ لِتَقْعُدَ عَلَيْهَا وَتَوسَّدَهَا، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْةِ: «مَا إِنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الصَّورِ يَوْمَ القِيَامَةِ يُعَذَّبُونَ، فَيُقَالُ هُمْ أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ» (١٤).

١١ - تجنب لبس الحرير للرجال:

ولبس الحرير للرجال محرم قد حرمه النبي عليه للرجال وأباحه للنساء.

عن عقبة بن عامر، قال: أُهْدِيَ إِلَى النَّبِيِّ عَيَّا اللَّهِيِّ فَرُّوجُ حَرِيرٍ، فَلَبِسَهُ، فَصَلَّى فِيهِ، ثُمَّ

⁽١) أخرجه الترمذي (٦٠٦)، وابن السني في عمل اليوم والليلة (١/ ٢١)، والطبراني في الأوسط (٣/ ٢٧) وغيرهم والحديث حسنه الشيخ الألباني : في تمام المنة (١/ ٥٨).

⁽٢) أخرجه البخاري (٥٧٨٣) باب قول الله تعالى: ﴿قُلُ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِيَ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ﴾ [الأعراف:٣١].

⁽٣) أخرجه البخاري (٥٧٨٧) باب ما أسفل من الكعبين فهو في النار.

⁽٤) أخرجه البخاري (٢١٠٥) باب التجارة فيها يكره لبسه للرجال والنساء.

ا انْصَرَفَ، فَنَزَعَهُ نَزْعًا شَدِيدًا كَالكَارِهِ لَهُ، وَقَالَ: «لاَ يَنْبَغِي هَذَا لِلْمُتَّقِينَ»(١).

١٢ - اللبس من جهة اليمين:

عن عائشة، قالت: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُحِبُّ التَّيَمُّنَ مَا اسْتَطَاعَ فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ، فِي طُهُورِهِ وَتَرَجُّلِهِ وَتَنَعُّلِهِ» (٢).

عن أبي هريرة رضي الله علي الله على الله

١٣ - استحباب لبس البياض:

عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «الْبَسُوا مِنْ ثِيَابِكُمُ الْبِيَاضَ فَإِنَّهَا مِنْ خَيْرِ ثِيَابِكُمُ الْبِيَاضَ فَإِنَّهَا مِنْ خَيْرِ ثَيَابِكُمُ، وَكَفِّنُوا فِيهَا مَوْتَاكُمُ، وَإِنَّ خَيْرَ أَكْحَالِكُمُ الْإِثْمِدُ: يَجْلُو الْبَصَرَ، وَيُنْبِتُ الشَّعْرَ» (أَنْ عَلَى الشَّعْرَ» (أَنْ عَلَى الشَّعْرَ» (أَنْ عَلَى السَّعْرَ» (أَنْ عَلَى السَّعْرَ» (أَنْ عَلَى السَّعْرَ» (أَنْ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ

وينبغي لمن لبس ثوبًا جديدًا أن يذكر دعاء لبس الثوب:

عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري، قال: كان رسول الله ﷺ: إِذَا اسْتَجَدَّ ثَوْبًا سَبَّاهُ بِاسْمِهِ إِمَّا قَمِيصًا، أَوْ عِمَامَةً ثُمَّ يَقُولُ: «اللهمَّ لَكَ الحُمْدُ أَنْتَ كَسَوْتَنِيهِ أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِهِ وَخَيْرِ مَا صُنِعَ لَهُ» قَالَ أَبُو نَضْرَةَ: مِنْ خَيْرِهِ وَخَيْرِ مَا صُنِعَ لَهُ» قَالَ أَبُو نَضْرَةَ: فَكُانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ عَيَيْ إِذَا لَبِسَ أَحَدُهُمْ ثَوْبًا جَدِيدًا قِيلَ لَهُ: تُبْلَى وَيُخْلِفُ الله تَعَالَى (٥).

⁽١) أخرجه البخاري (٣٧٥) باب من صلى في فروج حرير ثم نزعه، وأخرجه مسلم (٢٠٧٥)، باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجال والنساء، وخاتم الذهب والحرير على الرجل...

⁽٢) أخرجه البخاري (٤٦٢) باب التيمن في دخول المسجد وغيره.

⁽٣) أخرجه الترمذي (١٧٦٦)، والنسائي في الكبري (٨/ ٤٢٥)، وابن حبان (١٤١/ ٢٤١) وإسناده صحيح غير أن الحديث أعل بالوقف، قال الدارقطني في العلل (١٤٣/١٠): يرويه الأعمش، واختلف عنه فأسنده زهير بن معاوية، عن الأعمش. وتابعه شعبة من رواية عبد الصمد، وعفان عنه، وغيرهما لا يرفعه عنه. وكذلك رواه أبو معاوية، عن الأعمش موقوفا.

⁽٤) أخرجه أبو داود (٣٨٧٨) والترمذي (٩٩٤)، والنسائي (١٨٩٦)، وأحمد (٤/ ٩٤) وصححه الألباني في مشكاة المصابيح (١/ ١٨).

⁽٥) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٠٢٠)، والترمذي (١٧٦٧)، وأحمد (٣٤٨/١٧)، وعبد بن حميد

١٤ - الاهتمام بحال الثوب من نظافته وتهيئه وإصلاحه:

ينبغي للمسلم أن يهتم بهيئته ومظهره فينظف ثوبه ويصلحه إن إحتاج الثوب لذلك.

المسائل الفقهية المتعلقة باللباس والزينة

كرتعريف الزينة:

(الزين خلاف الشين) وهو مصدر زان (۱). يقال: زانة الحسن يزينه زينا (۲). والزينة اسم جامع لكل شيء يتزين به (۳).

مسائل في الزينة تخص المرأة المسلمة

خروج المرأة من بيتها متعطرة

وتعطر المرأة وتطيبها في بيتها لزوجها من جائز ومستحب لها لما فيه من التزين والتجمل للزوج وإدخال السرور عليه فالمرأة ينبغى لها التزين والتجمل لزوجها، أما خروجها من بيتها متعطرة فهو محرم وقد حذر النبى عَلَيْ المرأة من فعل هذا المحرم فقال عَلَيْ: «إذا اسْتَعْطَرَتِ المُرْأَةُ، فَمَرَّتْ عَلَى الْقَوْم لِيَجدُوا ريحَهَا، فَهيَ كَذَا وَكَذَا وَكَذَا قَالَ قَوْلًا شَدِيدًا(٤٠). وفي رواية: «فهي زانية».

(٢/ ٤٧). والحديث سكت عنه ابن حجر وصححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع (٤٦٦٤) وقال الشيخ مصطفي العدوي في تحقيقه لمسند عبد بن حميد صحيح لغيره.

⁽١) لسان العرب مادة (زين).

⁽٢) لسان العرب (١٣/ ٢٠١).

⁽٣) المصدر السابق.

⁽٤) إسناده حسن: أخرجه أبو داود (٤١٧٣)، والنسائي (١٢٦)، الترمذي (٢٧٨٦)، وأحمد (٣٢) ١٣٩) والدارمي (٣/ ١٣٧٠)، وغيرهم من طريق ثابت بن عمارة الحنفي، قال: سمعت غنيم بن قيس، يقول: سمعت أبا موسى.

قالُ البرقاني: أبا الحسن الدَّارَقُطْنِيِّ : يقول ثابت بن عمارة، بصري، ثقة.موسوعة أقوال

قال المباركفوري: (إذا استعطرت) أي استعملت العطر (فمرت بالمجلس) أي مجلس الرجال (يعني زانية) لأنها هيجت شهوة الرجال بعطرها وحملتهم على النظر إليها ومن نظر إليها فقد زنى بعينيه فهي سبب زنى العين فهي آثمة (١).

عَنْ زَيْنَبَ، امْرَأَةِ عَبْدِ الله، قَالَتْ: قَالَ لَنَا رَسُولُ الله ﷺ: «إِذَا شَهِدَتْ إِحْدَاكُنَّ الله ﷺ: «إِذَا شَهِدَتْ إِحْدَاكُنَّ الشُجِدَ فَلَا تَمَسَّ طِيبًا» (٢).

ومن باب أولى أن لا يخرجن إلى الأسواق و غيرها فلا يمسن طيبا؛ لأن هذا المحظور إن كان في المساجد فهو في الأسواق والمجتمعات يكون أشد حظراً ونهيا.

وإذا خرجت المرأة متعطرة ليجد الرجال ريحها فهي آثمة، ووصفها في الحديث بالزانية ليس المقصود منه الزنا الحقيقي الذي يوجب الحد، وإنها هو زنا العين بنظر الرجال إليها، قال المناوي: لأنها هيجت شهوة الرجال بعطرها وحملتهم على النظر إليها، ومن نظر إليها فقد زنى بعينه فهى سبب زنا العين فهى آثمة (٣).

قال الزرقاني في شرحه على الموطأ: وسبب منع الطيب ما فيه من تحريك داعية الشهوة، فيلحق به ما في معناه كحلي يظهر أثره، وحسن ملبس وزينة فاخرة، والاختلاط بالرجال(1).

وقال الشوكاني كِتَلِقهُ: وقال: وقد حصل من الأحاديث أن الإذن للنساء من الرجال إلى المساجد إذا لم يكن في خروجهن ما يدعو إلى الفتنة من طيب أو حلي أو أي زينة (٥).

الدارقطني (١/ ١٦١)، وقال أحمد لا بأس به.و قال إسحاق بن منصور، عن يحيى بن معين: ثقة. وقال أبو حاتم: ليس عندى بالمتين. وقال النسائى: لا بأس به. (قلت) فالذي يبدوا أنه حسن الحديث.

⁽١) تحفة الأحوذي (٨/ ٨٥).

⁽٢) أخرجه مسلم (٤٤٣) باب إذا شَهدت المرأة العشاء فلا تمسَّ طيبًا.

⁽٣) التيسير بشرح الجامع الصغير (٢/ ٢١٦) لزين الدين المناوي المتوفى سنة (١٠٣١).

⁽٤) شرح موطأ مالك للزرقاني (١/ ٦٧٣).

⁽٥) نيل الأوطار (٣/ ١٥٨).

نمص المرأة لجاجبها

كرتعريف النمص:

قال الْفراء كَالله: النامصة الَّتِي تنتف الشَّعْر من الْوَجْه وَمِنْه قيل للْمِنقَاش: المناص لِأَنَّهُ ينتف بِهِ والمتنمصة الَّتِي تفعل ذَلِك بَهَا(١).

وقال الخليل بن أحمد كَوَلَهُ: وامرأةٌ نَمصاءُ، وهي تَتَنَمَّصُ: أي تأمر نامِصةٍ فَتَنْمُصُ شَعْرَ وَجْهها نَمْصاً، أي تأخُذُه عنها بخَيطٍ فَتَنتَفُه (٢).

وقال القاضي عياض يَحَلَقُهُ: قَوْله النامصة والمتنمصة فالنامصة هِيَ الَّتِي تنتف الشَّعْر عَن وَجههَا أَو وَجه غَيرهَا والمتنمصة الَّتِي تطلب أَن يفعل بهَا ذَلِك^(٣).

قال أبو داود تخلفه: والنامصة التي تنقش الحاجب حتى ترقه، والمتنمصة المعمول ما(٤).

وقال ابن عابدين تخلفه: النمص: نتف الشعر ومنه المناص المنقاش (٥).

وقال القرطبي تخلفه: والمتنمصات جمع متنمصة وهي التي تقلع الشعر من وجهها بالمنهاص، وهو الذي يقلع الشعر، ويقال لها النامصة (١٠).

□ أدلة تحريم نمص المرأة لحاجبها:

قوله تعالى: ﴿وَلَامُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ ٱللَّهِ ﴾ [النساء:١١٩].

وقد فسر بعض المفسرين بأن المقصود بتغير خلق الله هنا في الآية هو الوشم والنمص والتفليج قال القرطبي في تفسير هذه الآية: (وقالت طائفة الإشارة بالتغيير

⁽١) غريب الحديث لأبي عبيد (١/١٦٦)، وتهذيب اللغة (١٢/١٤٨).

⁽٢) العن (٧/ ١٣٨).

⁽٣) مشارق الانوار (٢/ ١٣).

⁽٤) عقب حديث رقم (٤١٧٠).

⁽٥) حاشية ابن عابدين (٦/ ٣٧٣).

⁽٦) تفسير القرطبي (٥/ ٣٩٢).

إلى الوشم وما جرى مجراه من التصنع للحسن). قاله ابن مسعود والحسن(١١).

قال الخطابي تَعَلَّمُهُ: لو تأملت وتدبرت في الآيتين ظهر لك أن المراد بتغيير خلق الله في الآية الأولى هو تغيير الصورة وأن المراد بتبديل خلق الله في الآية الأولى هو تغيير الصورة ما تبديل دين الله ويدل على أن المراد بتغيير خلق الله في الآية الأولى هو تغيير الصورة ما أخرجه البخاري ومسلم من حديث عبد الله بن مسعود قال لعن الله الواشات والمستوشهات والمتنمصات والمتفلجات للحسن المغيرات خلق الله الحديث عبد الله من حليث عبد الله بن مسعود قال لعن الله الواشات والمستوشهات والمتفلجات للحسن المغيرات خلق الله الحديث (٢).

وقال السعدي تَعَلَّمُهُ: وهذا يتناول تغيير الخلقة الظاهرة بالوشم، والوشر والنمص والتفلج للحسن، ونحو ذلك مما أغواهم به الشيطان فغيروا خلقة الرحمن (٣).

كرالأدلة من السنة النبوية:

عَنْ عَبْدِ الله، قَالَ: «لَعَنَ اللهُ الْوَاشِمَاتِ وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ، وَالنَّامِصَاتِ وَالْمُتَمَّصَاتِ، وَالْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ اللَّغَيِّرَاتِ حَلْقَ الله» قَالَ: فَبَلَغَ ذَلِكَ امْرَأَةً مِنْ بَنِي أَسَدِ يُقَالُ لَمَا: أُمُّ يَعْقُوبَ وَكَانَتْ تَقْرَأُ الْقُرْآنَ، فَأَتَنْهُ فَقَالَتْ: مَا حَدِيثُ بَلَغَنِي عَنْكَ أَنَّكَ لَعَنْتَ الله، أَمُّ يَعْقُوبَ وَكَانَتْ تَقْرَأُ الْقُرْآنَ، فَأَتَنْهُ فَقَالَتْ: مَا حَدِيثُ بَلَغَنِي عَنْكَ أَنَّكَ لَعَنْتَ الله، الْوَاشِمَاتِ وَالمُتفَلِّبُ وَهُو فِي كِتَابِ الله الله فَقَالَتِ خَلْقَ الله، فَقَالَ عَبْدُ الله: (وَمَا لِي لَا أَلْعَنُ مَنْ لَعَنَ رَسُولُ الله عَيْلِيْهِ؟ وَهُو فِي كِتَابِ الله فَقَالَتِ الله الله الله عَلْهُ وَمَا نَهْ الله الله الله عَنْ الله الله الله وَجَدْتُهُ فَقَالَ: (لَيْنُ كُنْتِ قَرَأْتِيهِ لَقَدْ وَجَدْتُهُ فَقَالَ: (لَيْنُ كُنْتِ قَرَأْتِهِ لَقَدْ وَمَا نَهِ الله عَلَيْهِ الله الله الله عَلْهُ وَمَا نَهْ الله عَلْهُ فَقَالَتِ الله الله وَمَا عَلَى الله فَلَا عَلَى الله فَلَا عَلَى الله الله فَقَالَتِ الله فَالَتِ الله فَا الله فَلَمْ تَو شَيْعًا، فَجَاءَتُ إِلَيْهِ فَقَالَتْ: مَا وَالله فَقَالَ: (الله فَالَدُ فَالله فَقَالَ: (الله فَقَالَ: (الله فَالَتُ الله فَالَ فَالله فَقَالَ: (الله فَالَ فَعَالَتُ الله فَقَالَتُ الله فَقَالَتُ الله فَالَ الله فَقَالَ: (الله فَقَالَتْ: مَا وَلَاكَ الله فَقَالَ: (الله فَالَ فَجَاءَتُ إِلَيْهِ فَقَالَتْ: مَا وَالله فَقَالَ: (الله فَالَ: (الله فَالَ فَقَالَ: (الله فَالَ فَالله فَالَ فَعَالَة فَقَالَ: (الله فَالَ فَالله فَالله فَالَ الله فَقَالَ: (الله فَالَ فَالله فَقَالَ: (الله فَالله فَقَالَ: (الله فَالله فَالله فَلَه الله فَلَه فَالله فَقَالَ: (الله فَالَ فَالله فَالَ فَالله فَقَالَ: (الله فَالَ فَالله فَالِه فَالله فَاله

⁽١) تفسير الطبرى (٥/ ٣٩٢).

⁽٢) تحفة الأحوذي (٤/ ١٧١).

⁽٣) تفسير السعدي (١/ ٢٠٣).

⁽٤) أخرجه البخاري (٤٨٨٦) بَابُ: ﴿وَمَاۤ ءَاتَنكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ ﴿ الحشر:٧]، وأخرجه مسلم

قال ابن منظور كَتَلَثُهُ: اللعن الإبعاد والطرد من الخير وقيل الطرد والإبعاد من

وقال النووي كَتْلَثْهُ: اللعن فانه في اللغة الابعاد والطرد وفي الشرع الابعاد من رحمة الله تعالى^(٢).

قال النووي يَعْلَلْهُ: وأما (النامصة) بالصاد المهملة فهي التي تزيل الشعر من الوجه، والمتنمصة التي تطلب فعل ذلك بها، وهذا الفعل حرام إلا إذا نبتت للمرأة لحية أو شوارب، فلا تحرم إزالتها، بل يستحب عندنا^(٣).

□ أقوال أهل العلم:

قال ابن عابدين تعلَّفه: وفي تبيين المحارم إزالة الشعر من الوجه حرام إلا إذا نبت للمرأة لحية أو شوارب فلا تحرم إزالته بل تستحب اهـ(٤).

قَالَ ابن خزي المالكي تَعَلَّمُهُ: لَا يحل للْمَرْأَة التلبيس بتغيير خلق الله تَعَالَى وَمِنْه أَن تصل شعرهَا الْقصير بِشُعر آخر طَوِيل وَأَن تشم وَجههَا وبدنها وَأَن تنشر أسنانها وَأَن تتنمص (٥).

وقال النووي كنالثه: وأما (النامصة) بالصاد المهملة فهي التي تزيل الشعر من الوجه، والمتنمصة التي تطلب فعل ذلك بها، وهذا الفعل حرام إلا إذا نبتت للمرأة لحية أو شوارب، فلا تحرم إزالتها، بل يستحب عندنا(١).

⁽٢١٢٥) باب بَابُ تَحْرِيم فِعْلِ الْوَاصِلَةِ وَالْمُسْتَوْصِلَةِ وَالْوَاشِمَةِ وَالْمُسْتَوْشِمَةِ وَالنَّامِصَةِ وَالْمُتَنَمِّصَةِ

وَالْمُتَفَلِّجَاتِ وَالْمُغَيِّرَاتِ خَلَّقِ اللهُ.

⁽١) لسان العرب (١٣/ ٣٨٧).

⁽٢) شرح صحيح مسلم (٢/ ٦٧).

⁽٣) شرح صحيح مسلم للنووي (٧/ ٢٤١).

⁽٤) در المختار (٦/ ٣٧٣).

⁽٥) القوانين الفقهية (١/ ٢٩٣).

⁽٦) شرح صحيح مسلم للنووي (٧/ ٢٤١).

وقال ابن قدامة كَانَثَهُ: وروي عن النبي ﷺ أنه «لعن الواصلة والمستوصلة، والنامصة والمتنمصة، والواشرة والمستوشرة» فهذه الخصال محرمة؛ لأن النبي ﷺ لعن فاعلها ولا يجوز لعن فاعل المباح(١).

وقال ابن حزم يَعْلَشُهُ: والنمص هو نتف الشعر من الوجه – فكل من فعلت ذلك في نفسها، أو في غيرها فملعونات من الله ﷺ وصلواتهن تامة (٢).

كرفتاوي عن حكم النمص لكبار العلماء المعاصرين:

سئل الشيخ ابن باز يَحَلَتُهُ: ما حكم تخفيف الشعر الزائد من الحاجب؟

الجواب: لا يجوز أخذ شعر الحاجبين، ولا التخفيف منهما؛ لما ثبت عن النبي على الله الله العام أن أخذ شعر الحاجبين من النمص (٣).

سئل الشيخ محمد بن صالح العثيمين كَالله: ما حكم إزالة أو تقصير بعض الزوائد من الحاجبين؟

الجواب: إزالة الشعر من الحاجبين إن كان بالنتف فإنه هو النمص وقد لعن رسول الله على النامصة والمتنمصة.. وهو من كبائر الذنوب، وخص المرأة لأنها هي التي تفعله غالباً للتجمل، وإلا فلو صنعه الرجال لكان ملعوناً كما تلعن المرأة والعياذ بالله وإن كان بغير نتف كالقص أو بالحلق فإن بعض أهل العلم يرون أنه كالنتف لأنه تغيير لخلق الله، فلا فرق بين أن يكون نتفاً أو يكون قصاً أو حلقاً وهذا أحوط بلاريب، فعلى المرء أن يتجنب ذلك سواء كان رجلاً أو امرأة (٤).

وسئلت اللجنة الدائمة: ما الحكم في إزالة المرأة لشعر جسمها، وإن كان جائزاً فمن يسمح له بالقيام بذلك؟

⁽١) المغنى (١/ ٧٠).

⁽٢) المحلي (٤/ ٧٩).

⁽٣) مجموع فتاوي ابن باز (١٠/١٥).

⁽٤) نقلا عن فتاوي علماء البلد الحرام ص ٥٧٧.

فأجابت: يجوز لها ما عدا شعر الحاجب والرأس، فلا يجوز لها أن تزيلهما، ولا شيئاً من الحاجبين بحَلق ولا غيره، وتتولَّى ذلك بنفسها أو زوجها أو أحد محارمها فيما يجوز أن يطَّلع عليه من جسمها، أو امرأة فيما يجوز لها أن تتطلع عليه من جسمها أيضاً.

عبد العزيز بن باز، عبد الرزاق عفيفي، عبد الله بن غديان، عبد الله بن قعود (١٠).

حكم إزالة الشعر النابت بين الحاجبين

قال الطبري تخلفه: لا يجوز للمرأة تغيير شيء من خلقتها التي خلقها الله عليها بزيادة أو نقص التهاس الحسن لا للزوج ولا لغيره كمن تكون مقرونة الحاجبين فتزيل ما بينهما توهم البلج أو عكسه (٢).

فتوى الشيخ ابن عثيمين تعمّله: السؤال: تقول هل يجوز للمرأة أن تزيل الشعر الذي بين الحاجبين إذا كان يشوه منظرها أو تقوم بترقيق شكل الحواجب وتحسينها أم لا؟

فأجاب تختلثه: هذه المسألة تقع على وجهين: الوجه الأول: أن يكون ذلك بالنتف فهذا محرم وهو من الكبائر لأنه من النمص الذي لعن النبي عَلَيْهُ فاعله.

الثاني: أن يكون على سبيل القص والحف فهذا فيه خلاف بين أهل العلم هل يكون من النمص أم لا والأحوط تجنب ذلك وألا تفعله المرأة أما ما كان من الشعر غير معتاد بحيث ينبت في أماكن لم تجر العادة بها كأن يكون للمرأة شارب أو ينبت على خدها شعر أو ما أشبه ذلك فهذا لا بأس بإزالته لأنه خلاف المعتاد وهو مشوه للمرأة أما الحواجب فإن من المعتاد أن تكون رقيقة دقيقة وأن تكون كثيفة واسعة هذا أمر معتاد وما كان معتاداً فإنه لا يتعرض له لأن الناس لا يعدونه عيباً بل يعدون فواته جمالاً أو وجوده جمالاً وليس من الأمور التي تكون عيباً حتى يحتاج الإنسان

⁽١) فتاوي اللجنة الدائمة (٥/ ١٩٤).

⁽۲) فتح الباري (۱۰/ ۳۷۸).

إلى إزالته^(١).

فتوى الشيخ ابن عثيمين كَتَلَثْهُ: السؤال: تقول هل إزالة الشعر الذي بين الحاجبين حرام؟

فأجاب تعلقه: إزالة الشعر الذي بين الحاجبين جائزة إذا كان مشوهاً للخلقة بحيث يكون كثيراً جداً ولكن لا تجوز إزالته بالنتف لأن النتف من النمص وقد (لعن النبي عليه النامصة والمتنمصة) وأما إذا كان خفيفاً معتاداً لا يؤذي ولا يشوه فإن الأولى تركه وعدم التعرض له (٢).

وقال الشيخ الشنقيطي كَتَلَقه: هل يجوز للمرأة أن تنتف ما بين الحاجبين؟

لا يجوز نتف الشعر الذي بين الحاجبين، والنص في هذا واضح، حيث أن النمص هو نتف شعر الوجه، وما بين الحاجبين هو من شعر الوجه فلا يجوز نتفه، ولا يجوز العبث به، ويترك على الخلقة التي خلقها الله ﷺ.

وجمهور العلماء على أن هذا لا ينمص ولا يُزال، سواءً كان النمص بالنتف أو بالحرق أو بالحلق أو بالقص أو بوضع مواد من الأصباغ تخفيه فكل ذلك لا يجوز، وهو تغيير لما خلقه الله، وعلى المخلوق أن يرضى بخلق الله على لما فيه من حكمة عظيمة، وتذكير الناس بهذا الاختلاف الذي يدل على وحدانية الله على وجود الخالق الذي يصور كيف يشاء، ويخلق كيف يشاء، وألا له ألحنك ألحنك ألم والله تعالى أعلم (٣).

وكما يظهر من فتاوى العلماء فمنهم من منع وأعتربه من من شعر الوجه فلا يجوز نتفه، ولا يجوز العبث به، ويترك على الخلقة التي خلقها الله على. ومنهم من جوز ذلك إن كان مشوهاً للخلقة بحيث يكون كثيراً جداً والله أعلم.

⁽١) فتاوى نور على الدرب (٢٢/٢).

⁽٢) المصدر السابق.

⁽٣) شرح ذات المستقنع [الكتاب مرقم آليا، ورقم الجزء هو رقم الدرس - ٤١٧ درسا].

حكم تشقير الحاجب

التشقير هو: هو صبغ لشعر الحواجب بلون الجلد بحيث يبدو محددًا مرسومًا. وهذا التشقير لا يخلوا من حالات:

الحالة الأولى: أن يصبغ الحاجب بهادة تزيل شعر الحاجب ولو بعد فترة أو عدد من تكرار الصبغ وهذا الأمر يدخل تحت النمص إذا قد سبق بيان أن النمص نتف الشعر ويلحق به الأخذ منه بأي طريقة كانت فهذه حرام ملعون من فعله لما فيها من النمص وتغير خلق الله كها سبق بيان ذلك في حكم النمص.

الحالة الثانية: أن يكون التشقير بهادة صبغة لا تسقط الشعر وعرف ذلك وجرب ولا يترتب عليه ضرر بالجلد ولا غيره. وهذا لا يدخل في حكم النمص والأصل في الأشياء الإباحة..وعلي ذلك يكون التشقير بهذه الصورة جائزا تصنعه المرأة لزوجها ولا يحل لها فعله لغيره لما فيه من التبرج والزينه المحرمة.

ولكن لا يجوز تشقير الحواجب للخاطب لما فيه من الغش والتدليس.

الحالة الثالثة: أن يكون التشقير بهادة صبغة لا تسقط الشعر وعرف ذلك وجرب ولكنه يترتب عليه ضرر بالجلد أو غيره وهذه الحالة يكره ذلك أو يحرم بحسب الضرر الذي يترتب عليه وذلك لقول النبي ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار»(١). والله أعلم.

⁽۱) كل طرقه لا تخلوا من ضعف والعمل عليه ومن العلماء من حسنه بمجموع طرقه: الحديث روي من طرق أخرجه الحاكم في المستدرك (۲/ ۲٦)، والدارقطني (۳/ ۷۷)، والبيهقي (٦/ ٦٩) وقال: تفرد به عثمان بن محمد.

والحديث من طريق عثمان بن محمد بن عثمان بن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، حدثني عبد العزيز بن محمد الدراوردي ، عن عمرو بن يحيى المازني ، عن أبيه ، عن أبي سعيد الخدري مرفوعا.

قال عبد الحق في احكامه الغالب على حديثه الوهم قال الدارقطني ومحمد بن عثمان ضعيف ينظر لسان الميزان (٤/ ١٥٢)، وتابعه عبد الملك معاذ النصيبي عن الدراوردي به كها عند ابن عبد البر في التمهيد (٢٠/ ١٥٩)، قال للزيلعي في نصب الراية (٤/ ٣٨٥): قال ابن القطان في كتابه: وعبد الملك هذا لا يعرف له حال ولا يعرف من ذكره. وقد رواه مالك في الموطأ (١٤٢٩)، والبيهقي (٦/ ١٥٧)، والشافعي في مسنده (١/ ٢٢٤)، عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه

مرفرعا. وهذا مرسل صحيح الإسناد وهذا هو الصواب من هذا الوجه والله أعلم. وأخرجه ابن ماجه (٢٣٤٠) وأحمد (٥/ ٣٢٦/ ٣٢٧) وأبو نعيم في «أخبار أصفهان» (١/ ٤٠٤) والبيهقي (٦/ ١٥٦)، من طريق موسى بن عقبة ثنا إسحاق بن يحيى بن الوليد عن عبادة بن الصامت مرفوعًا.بلفظ «قضى أن لا ضرر ولا ضرار».

وهذا إسناد ضعيف لجاله إسحاق بن يحيى وإرساله عن عبادة بن الصامت قال ابن حجر في التقريب (١٠٣/١): إسحاق بن يحيى بن الوليد بن عبادة بن الصامت أرسل عن عبادة وهو مجهول الحال.وقال في التهذيب (١/ ٢٢٤): قال البخاري أحاديثه معروفة إلا أن إسحاق لم يلق عبادة وقال بن عدي أحاديثه غير محفوظة وذكره بن حبان في الثقات، وقال البوصيري في الزوائد (٣/ ٤٨): هذا إسناد رجاله ثقات إلا أنه منقطع.

فهذا الإسناد أيضا ضعيف فيه انقطاع وراوي مجهول أحاديثه غير محفوظة.

وأخرجه أبو يعلى (٤/ ٣٩٧)، من طريق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا وفيه زيادة ولجارك أن يضع في جدارك خشبته»، والدارقطني (٢٢٨/٤)، وداود بن الحصين ثقة إلا في عكرمة قال ابن حجر في التقريب (١/ ١٩٨): داود بن الحصين ثقة إلا في عكرمة.

وأخرجه ابن ماجة (٢٣٤١)، والطبراني في الأوسط (٤/ ١٢٥)، وفي الكبير (٢١ / ٣٠٢) من طريق جابر الجعفي عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا، وجابر الجعفي ضعيف.

وأخرجه أحمد (١/ ٢٣٥)، وابن أبي شيبة (٤/ ٥٤٥) وروي من طريق سماك عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا بلفظ: «إذا اختلفتم في الطريق فاجعلوه سبع أذرع» وهي غير الرواية التي معنا ومع ذلك فهي رواية معلولة أيضًا برواية سماك عن عكرمة قال ابن حجر في التقريب (١/ ٢٢٥) سماك صدوق وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة وقد تغير بآخرة فكان ربها تلقن.

وأخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢/ ٨٦)، والطبراني في الكبير (٨٦/٢) من طريق إِسْحَاقُ بن إبراهيم مولى مُزَيْنَةَ عن صَفْوَانَ بن سُلَيْم عن ثَعْلَبَةَ بن أبي مَالِكٍ مرفوعًا.

وهذا إسناد ضعيف فيه إسحاق بن إبراهيم هو ابن سعيد الصواف قال ابن حجر في التقريب (1/99): لين الحديث. وأخرجه الدارقطني (3/77) من طريق الواقدي نا خارجة بن عبد الله ابن سليهان بن زيد بن ثابت عن أبي الرجال عن عمرة عن عائشة مرفوعًا. وهو إسناد ضعيف جدا من أجل الواقدي فإنه متروك. والطريق الأخرى عند الطبراني في الأوسط (1/99): قال حدثنا أحمد بن رشدين ثنا روح بن صلاح ثنا سعيد بن أبي أيوب عن أبي سهيل به.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً روح بن الصلاح ضعيف وأحمد بن رشدين كذبوه.

قال ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين (١/ ٨٤): قال ابن عدي كذبوه وأنكرت عليه أشياء، وفي

ميزان الإعتدال للذهبي (١/ ٢٧٨): قال ابن عدي كذبوه وأنكرت عليه أشياء قلت فمن أباطيله رواية الطبراني وغيره عنه قال حدثنا حميد بن علي البجلي الكوفي واه حدثنا ابن لهيعة عن أبي عشانة عن عقبة بن عامر – مرفوعا – قالت الجنة با رب أليس وعدتني ان تزينني بركنين قال الم ازينك بالحسن والحسين فهاست الجنة كها تميس العروس.

الثانية: قال الطبراني في الأوسط (١/ ٣٠٧): أيضا: حدثنا أحمد قال: نا عمرو بن مالك الراسبي قال: نا محمد بن سليان بن مسمول، عن أبي بكر بن أبي سبرة، عن نافع بن مالك قال: نا أبو سهيل، عن القاسم بن محمد، عن عائشة مرفوعا. وهو إسناد ضعيف جدا إن لم يكن موضوع فأبي بكر بن أبي سبرة قال ابن حجر في التقريب (١/ ٦٢٣): رموه بالوضع، وقال مصعب الزبيري كان عالما. وعمرو بن مالك الراسبي ضعيف ينظر التقريب لابن حجر (١/ ٤٢٦). فطريق عائشة ضعيف جدا ولا يثبت.

وأخرجه الدارقطني (٤/ ٢٢٨) من طريق أبو بكر بن عياش ، قال: أراه قال، عن ابن عطاء ، عن أبيه ، عن أبي هريرة مرفوعًا: «لا ضرر ولا ضرورة ولا يمنعن أحدكم جاره أن يضع خشبته على جداره» وأبو بكر بن عياش مختلف فيه وابن عطاء وهو يعقوب بن عطاء بن أبي رباح قال ابن حجر في التقريب ضعيف. فطريق أبو هريرة ضعيف أيضا.

وأخرجه الطبراني في الأوسط (٥/ ٢٣٨): من طريق محمد بن إسحاق عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله على: «لا ضرر ولا ضرار في الإسلام» وإسناده ضعيف من أجل محمد ابن إسحاق وهو مدلس ولم يصرح هنا بالتحديث.

وأخرجه أبو داود في المراسيل (١/ ٢٩٤): من طريق محمد بن إسحاق عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان قال كانت لأبي لبابة وذكر فيه قصة وفيه مرفوعًا لا ضرر في الإسلام ولا ضرار.

وإسناده ضعيف من أجل محمد ابن إسحاق وهو مدلس ولم يصرح هنا بالتحديث. وهو منقطع بين واسع وأبي لبابة.

> وبعد جمع طرق الحديث يتبن أنها لا تخلوا من ضعف بل فيها طرق شديدة الضعف. والحديث عليه العمل عند أهل العلم ومعناه صحيح وهو أصل من أصول الشريعة.

قال ابن رجب في جامع العلوم والحكم (١/ ٣٠٤): وقد استدل الإمام أحمد بهذا الحديث وقال قال النبي ﷺ لا ضرر ولا ضرار وقال أبو عمرو بن الصلاح هذا الحديث أسنده الدارقطني من وجوه ومجموعها يقوي الحديث ويحسنه وقد تقبله جماهير أهل العلم واحتجوا به وقول أبي داود إنه من الأحاديث التي يدور الفقه عليها يشعر بكونه غير ضعيف والله أعلم.

وصل المرأة لشعرها

🕸 حكم وصل المرأة لشعرها:

كرالأحاديث الواردة في نهى المرأة وصل شعرها:

١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَىٰهُ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَیْ قَالَ: «لَعَنَ الله الوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ،
 وَالوَاشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ» (١٠).

٢- عَنْ عَائِشَةَ، ﴿ اللَّهُ عَائِشَةَ مَنَ الْأَنْصَارِ تَزَوَّ جَتْ، وَأَنَّهَا مَرِضَتْ فَتَمَعَّطَ شَعَرُهَا، فَأَرَادُوا أَنْ يَصِلُوهَا، فَسَأَلُوا النَّبِيَّ عَيَلِيٍّ فَقَالَ: ﴿ لَعَنَ الله الوَاصِلَةَ وَلَكُ مِلْكَ اللهِ الوَاصِلَةَ وَلَكُ مَا اللهِ الوَاصِلَةَ وَلَكُ مَا اللهِ الوَاصِلَةَ وَلَكُ مَا اللهِ اللهِ الوَاصِلَة وَلَكُ مَا اللهِ الوَاصِلَة وَلَكُ مَا اللهِ الوَاصِلَة وَلَا اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الله

٣- عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ، ﴿ أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ إِلَى رَسُولِ الله ﷺ فَقَالَتْ: إِنِّي أَنْكَحْتُ ابْنَتِي، ثُمَّ أَصَابَهَا شَكُوى، فَتَمَرَّقَ رَأْسُهَا، وَزَوْجُهَا يَسْتَحِثُّنِي بِهَا، أَفَأَصِلُ رَأْسُهَا؟ فَسَبَّ رَسُولُ الله ﷺ: الوَاصِلَة وَالمُسْتَوْصِلَةً (٣).

٤ - عَنِ ابْنِ عُمَرَ، هَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «لَعَنَ الله الوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ،
 وَالوَاشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ» وَقَالَ نَافِعٌ: «الوَشْمُ فِي اللَّثَةِ» (٤).

وجه الاستدلال: أن الرسول ﷺ لعن من وصل الشعر ولا يلعن إلا على فعل محرم.

أقوال الفقهاء في المسألة:

ذهب جمهور الفقهاء إلى تحريم وصل الشعر بشعر مثله.

⁽١) أخرجه البخاري (٩٣٣٥) بَابُ الوَصْلِ فِي الشَّعَرِ.

⁽٢) أخرجه البخاري (٥٩٣٤) بَابُ الوَصْلِ فِي الشَّعَرِ، وأخرجه مسلم (٢١٢٣) بَابُ كَرَاهَةِ الْقَزَعِ.

⁽٣) أخرجه البخاري (٥٩٣٥) بَابُ الوَصْلَ َفِي الشَّعَرِ، ومسلم (٢١ُ٢٢) بَابُ تَحْرِيم فِعْلِ الْوَاصِّلَةِ وَالْمُسْتَوْصِلَةِ وَالْوَاشِمَةِ وَالْمُسْتَوْشِمَةِ وَالنَّامِصَةِ وَالْمُتَنَمِّصَةِ وَالْمُتَفَلِّجَاتِ وَالْمُغَيِّرَاتِ خَلْقِ الله.

⁽٤) أخرجهُ البُخاريُ (٥٩٣٧) بَابُ الوَصْلِ فِي الشَّعَرِ، ومُسلم (٢١٢٤) بَابُ تَّخْرِيمٌ ُفِعْلِ الْوَاصِلَةِ وَالْمُسْتَوْصِلَةِ وَالْوَاشِمَةِ وَالْمُسْتَوْشِمَةِ وَالنَّامِصَةِ وَالْمُتَنَمِّصَةِ وَالْمُتَفَلِّجَاتِ وَالْمُغَيِّرَاتِ خَلْقِ الله.

وهو قول: الحنفية(١)، والمالكية(٢)، والشافعية(١)، والحنابلة(١).

وجاء في كتاب المحيط البرهاني الحنفي: إذا حلقت المرأة شعرها؛ فإن حلقت لوجع أصابها فلا بأس به، وإن حلقت تشبهاً بالرجال فهو مكروه، وهي ملعونة على لسان صاحب الشرع، وإذا وصلت المرأة شعر غيرها بشعرها فهو مكروه، قال هي «لعن الله الواصلة والمستوصلة» هي التي تصل شعر امرأة بشعر امرأة أخرى، وإنها جاءت الرخصة في شعر غير بني آدم، تتخذه المرأة، ويزيد في قرونها (٥).

قال القرافي المالكي يحتلثه: لَا يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ وَصْلُ شَعْرِهَا وَلَا وَشْمُ وَجْهِهَا وَلَا يَدُيْهَا وَلَا وَشُرُ أَسنانها لَقَوْله ﷺ فِي الصَّحِيحِ «لَعَنَ الله الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ وَالْمَسْتَوْشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةً وَاللّمَاتُ وَاللّمَاتُ وَاللّمَاتُ وَعَلَيْهُ وَعَلِيمٍ وَتَحَدّد أَطْرَافُهَا وَالْمُتَنَمِّصَاتُ (١٠).

قال النووي تَعْلَلُهُ: يَحُرُمُ وَصْلَ الشَّعْرِ بِشَعْرِ عَلَى الرَّجُلِ وَالْمُرْأَةِ وَكَذَلِكَ الْوَشْمُ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ فِي لَعْنِ الْوَاصِلَةِ وَالْمُسْتَوْصِلَة وَالْوَاشِمَةِ وَالْمُسْتَوْشِمَة وَالْوَاشِرَةِ إِلَا الْحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ فِي لَعْنِ الْوَاصِلَةِ وَالْمُسْتَوْصِلَة وَالْوَاشِمَةِ وَالْمُسْتَوْشِمَة وَالْوَاشِرَةِ إِلَا اللهُ ا

قال ابن قدامة كَلَّلُهُ: رُوِيَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ «لَعَنَ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ، وَالنَّامِصَةَ وَالْمُسْتَوْشِرَةَ» فَهَذِهِ الْخِصَالُ مُحَرَّمَةٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَالنَّامِصَةَ وَالْمُسْتَوْشِرَةَ» فَهَذِهِ الْخِصَالُ مُحَرَّمَةٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَ ﷺ لَعَنَ فَاعِلَهُ النَّبِي عَلَيْهِ، أَوْ لَعَنُ فَاعِلِ الْمُبَاحِ. وَالْوَاصِلَةُ: هِيَ الَّتِي تَصِلُ شَعْرَهَا بِغَيْرِهِ، أَوْ شَعْرَ غَيْرِهَا، فَهَذَا لَا يَجُوزُ لِلْخَبَرِ، لِمَا رَوَتْ شَعْرَ غَيْرِهَا، فَهَذَا لَا يَجُوزُ لِلْخَبَرِ، لَمَا رَوَتْ

⁽١) ينظر: الدر المختار (٥/ ٥٨)، والمحيط البرهاني في الفقه النعماني (٥/ ٣٧٧).

⁽٢) ينظر: التاج والإكليل (١/ ٣٠٥)، ومواهب الجليل (١/ ٢٠٦)، والثمر الدواني (١/ ٦٨٩).

⁽٣) ينظر: المجموع للنووي (١/ ٢٩٦)، أسنى المطالب (١/ ١٧٢).

⁽٤) ينظر: المغنى (١/ ٧٠)، وكشاف القناع (١/ ٨١).

⁽٥) المحيط البرهاني في الفقه النعماني (٥/ ٣٧٧).

⁽٦) الذخيرة للقرافي (١٣/ ٣١٤).

⁽٧) المجموع شرح المهذب (١/ ٢٩٦).

عَائِشَةُ ﴿ فَكَ أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ النَّبِيَّ عَلِيَّةٍ فَقَالَتْ: إِنَّ ابْتَتِي عِرْسٌ وَقَدْ ثَمَرَّقَ شَعْرُهَا، أَفَأَصِلُهُ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ عَلِيَّةٍ: «لُعِنَتُ الْوَاصِلَةُ، وَالْمُسْتَوْصِلَةُ».

فَلَا يَجُوزُ وَصْلُ شَعْرِ الْمُرْأَةِ بِشَعْرٍ آخَرَ؟ لِهِذِهِ الْأَحَادِيثِ(١).

ما حكم لبس المرأة ما يسمى بالباروكة لتتزين بها لزوجها؟

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على رسوله وآله وصحبه.. وبعد:

نبغي لكل من الزوجين أن يتجمل للآخر بها يحببه فيه ويقوي العلاقة بينهها لكن في حدود ما أباحته شريعة الإسلام دون ما حرمته ولبس ما يسمى بالباروكة بدأ في غير المسلهات واشتهرن بلبسه والتزين به حتى صار من سمتهن، فلبس المرأة إياها وتزينها بها ولو لزوجها فيه تشبه بالكافرات، وقد نهى النبي عَلَيْ عن ذلك بقوله: «من تشبه بقوم فهو منهم»؛ ولأنه في حكم وصل الشعر بل أشد منه وقد نهى النبي عن ذلك ولعن فاعله.

وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

الرئيس

نائب الرئيس

عبدالله بن منيع عبد الرزاق عفيفي عبد العزيز بن عبد الله بن باز

حكم الوشم

كر والوشم محرم للرجال والنساء وجاءت الاحاديث النبوية تبين ذلك:

١ - عَنِ ابْنِ عُمَرَ، ﴿ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «لَعَنَ الله الوَاصِلَة وَالمُسْتَوْصِلَة، وَالمُسْتَوْشِمَة ﴾ وَقَالَ نَافِحٌ: «الوَشْمُ فِي اللَّئَةِ» (٢).

٢- عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ اشْتَرَى غُلاَمًا حَجَّامًا، فَقَالَ: «إِنَّ النَّبِيَّ

عضو

⁽١) المغنى لابن قدامة (١/ ٧٠).

⁽٢) أخرَجه البَخاري (٩٣٧) بَابُ الوَصْلِ فِي الشَّعَرِ، ومسلم (٢١٢٤) بَابُ تَحْرِيم فِعْلِ الْوَاصِلَةِ وَالْمُسْتَوْصِلَةِ وَالْوَاشِمَةِ وَالمُسْتَوْشِمَةِ وَالنَّامِصَةِ وَالمُتَنَمِّصَةِ وَالْمُتَفَلِّجَاتِ وَالْمُغَيِّرَاتِ خَلْقِ الله.

وَكُوْ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الدَّمِ، وَثَمَنِ الكَلْبِ، وَكَسْبِ البَغِيِّ، وُلَعَنَ آكِلَ الرِّبَا وَمُوكِلَهُ، وَالْوَاشِمَةَ وَالْمُسَوَّشِمَةَ وَالْمُصَوِّرَ»(١).

قال الإمام النووي تعتلفه: أمَّا الْوَاشِمةُ بِالشِّينِ الْمُعْجَمةِ فَفَاعِلَةُ الْوَشْمِ وَهِيَ أَنْ تَغْرِزُ إِبْرَةً أَوْ مِسَلَّةً أَوْ نَحْوَهُمَا فِي ظَهْرِ الْكَفِّ أَوِ الْمِعْصِمِ أَوِ الشَّفَةِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ بَدَنِ الْمُرْأَةِ حَتَّى يَسِيلَ الدَّمُ ثُمَّ تَحْشُو ذَلِكَ اللُّوضِعَ بِالْكُحْلِ أَوِ النُّورَةِ فَيَخْضُرُ وَقَدْ يُفْعَلُ ذَلِكَ بِدَارَاتٍ وَنُقُوشٍ وَقَدْ ثُكَثِّرُهُ وَقَدْ تُقَلِّلُهُ وَفَاعِلَةُ هَذَا وَاشِمَةٌ وَقَدْ وَشَمِتْ يُفْعَلُ ذَلِكَ بِهَا فَهِي مُسْتَوْشِمَةٌ وَقَدْ وَشَمِتْ عَلَى الْمُومَةُ فَإِنْ طَلَبَتْ فِعْلَ ذَلِكَ بِهَا فَهِي مُسْتَوْشِمَةٌ وَقَدْ وَشَمِتْ عَلَى الْفَاعِلَةِ وَاللَّفُعُولُ بِهَا بِاخْتِيَارِهَا وَالطَّالِيةِ لَهُ وَقَدْ يُفْعَلُ بِالْبِنْتِ وَهِي طَفْلَةٌ فَتَأْثُمُ عَلَى الْفَاعِلَةِ وَاللَّفُعُولِ بِهَا بِاخْتِيَارِهَا وَالطَّالِيةِ لَهُ وَقَدْ يُفْعَلُ بِالْبِنْتِ وَهِي طَفْلَةٌ فَتَأْتُمُ عَلَى الْفَاعِلَةِ وَاللَّهُ عُولُ بِهَا بِاخْتِيَارِهَا وَالطَّالِيةِ لَهُ وَقَدْ يُفْعَلُ بِالْبِنْتِ وَهِي طَفْلَةٌ فَتَأْتُمُ عَلَى الْفَاعِلَةِ وَاللَّهُ عُولِ بِهَا بِاخْتِيَارِهَا وَالطَّالِيةِ لَهُ وَقَدْ يُفْعَلُ بِالْبِنْتِ وَهِي طَفْلَةٌ فَتَأْتُمُ الْفَاعِلَة وَلاَتَاتُم الْبِنْتُ لِعَدَم تَكُلِيفِهَا حِينَئِذٍ قَالَ أَصْحَابُنَا هَذَا اللَّوْضِعُ الَّذِي وُشِمَ اللَّذِي وَسَلِكَ مَنْ الْعَلِي الْمُولِ الْمَالِمِ لَوْ مَنْ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَإِنْ لَمُ يُولِعَلَيْ وَلَوْلَ اللَّهُ وَلَاللَّهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ اللَّهُ وَلَوْلَ اللَّهُ وَلَوْلَ اللَّهُ وَلَاللَّهُ وَلَاكُ وَنَعُوهِ لَوْمَهُ إِزَالَتُهُ وَيَعْمِي الْمَالِمُ اللَّهُ اللَّلِي الْمَالِمُ لَمْ يَنْ وَلَكَ وَنَحْوِهِ لَوْمَهُ إِزْلَاتُهُ وَيَعْمِي الْمَالِمُ اللَّهُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ الْكَالِقُ وَلَوْلَ اللَّهُ الْمُؤْمِ الْمُلْمُ اللَّهُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمَالِقُولُ اللْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ اللَّالِي اللَّهُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ اللَّهُ الْمُؤْمِ الْمُولِ اللْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ اللَّالِمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْ

حكم تفليج الأسنان للزينة

عَنْ عَلْقَمَةً، عَنْ عَبْدِ الله، قَالَ: «لَعَنَ الله الوَاشِهَاتِ وَالْمُوتَشِهَاتِ، وَالْمَتَنَمِّصَاتِ وَالْمَتَنَمِّاتِ، وَالْمَتَنَمِّصَاتِ وَالْمَتَفَلِّجَاتِ، لِلْحُسْنِ الْمُغَيِّرَاتِ خَلْقَ الله»(٣).

قال الخطابي كتلفه: والمتفلجات هن اللواتي يعالجن أسنانهن حتى يكون لها تحدد واشر يقال ثغر أفلج (٤).

قال النووي يَخْلَفُهُ: الْمُتَفَلِّجَاتُ لِلْحُسْنِ فَمَعْنَاهُ يَفْعَلْنَ ذَلِكَ طَلَبًا لِلْحُسْنِ وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْحُرَامَ هُوَ الْمُفْعُولُ لطلب الحسن أما لواحتاجت إِلَيْهِ لِعِلَاجٍ أَوْ عَيْبٍ فِي

⁽١) أخرجه البخاري (٥٩٦٢) بَابُ مَنْ لَعَنَ المُصَوِّرَ.

⁽٢) شرح صحيح مسلم للنووي (١٠٦/١٤).

⁽٣) أخرجه البخاري (٤٨٨٦)، وأخرجه مسلم (١٥٧٩) بَابُ لَعْنِ آكِلِ الرِّبَا وَمُؤْكِلِهِ.

⁽٤) شرح صحيح مسلم للنووي (٤/ ٢٠٩).

السِّنِّ وَنَحْوِهِ فلابأس والله أعلم (١).

التبرج

کے تعریفة:

وأصل التبرج أن تظهر المرأة محاسنها للرجال، يقال تبرجت المرأة، ومنه قوله تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تَبَرَّجُنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَاهِلِيَّةِ ٱلْأُولَى الْأَحابِ:٣٣](٢).

قال المناوي يَعْلَلْهُ: والتبرج إظهار المرأة زينتها ومحاسنها لأجنبي (٣).

□ أدلة تحريم التبرج والسفور:

قال تعالى: ﴿وَقَرُنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَاهِلِيَّةِ ٱلْأُولَى ۗ [الاحراب:٣٣].

عَنْ قَتَادَةَ: ﴿ وَلَا تَبَرَّجُنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَاهِلِيَّةِ ٱلْأُولَى ﴾ [الاحزاب:٣٣] أَيْ إِذَا خَرَجْتُنَّ مِنْ بُيُوتِكُنَّ؛ قَالَ: كَانَتْ لَمُنَّ مِشْيَةٌ وَتَكَسُّرٌ وَتَغَنَّجٍ، يَعْنِي بِذَلِكَ الْجَاهِلِيَّةَ الْأُولَى فَنَهَاهُنَّ الله عَنْ ذَلِكَ » (٤). الله عَنْ ذَلِكَ » (٤).

عن ابْنَ أَبِي نَجِيح، يَقُولُ فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَلهِلِيَّةِ ٱلْأُولَ ﴾ [الأحزاب:٣٣] قَالَ: ﴿ النَّبَحْتُرُ ﴾ (٥).

كروجاء التحريم في سنة النبي ﷺ:

١- فَضَالَةُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ رَسُولِ الله ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ لَا تَسْأَلُ عَنْهُمْ: رَجُلٌ فَارَقَ الجُمَاعَةَ، وَعَصَى إِمَامَهُ، وَمَاتَ عَاصِيًا، وَأَمَةٌ أَوْ عَبْدٌ أَبَقَ فَهَاتَ، وَامْرَأَةٌ غَابَ عَنْهَا وَرُحُهَا، قَدْ كَفَاهَا مُؤْنَةَ الدُّنْيَا فَتَبَرَّجَتْ بَعْدَهُ، فَلَا تَسْأَلُ عَنْهُمْ، وَثَلَاثَةٌ لَا تَسْأَلُ عَنْهُمْ: رَجُلٌ نَازَعَ اللهَ رِدَاءَهُ، فَإِنَّ رِدَاءَهُ الْكِبْرِيَاءُ وَإِزَارَهُ الْعِزَّةُ، وَرَجُلٌ شَكَ فِي أَمْرِ اللهِ رَجُلٌ نَازَعَ اللهَ رِدَاءَهُ، فَإِنَّ رِدَاءَهُ الْكِبْرِيَاءُ وَإِزَارَهُ الْعِزَّةُ، وَرَجُلٌ شَكَ فِي أَمْرِ اللهِ

- (١) شرح صحيح مسلم للنووي (١١/٧١٤).
 - (٢) معالم السنن (٤/ ٢١٣).
 - (٣) فيض القدير (٦/ ٣٢٥).
- (٤) إسناده حسن: أخرجه الطبري في تفسيره (١٩/ ٧٩) حَدَّثَنَا بِشُرٌ، قَالَ: ثنا يَزِيدُ، قَالَ: ثنا سَعِيدٌ عن قتاده به.
 - (٥) إسناده صحيح: حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ، قَالَ: ثنا ابْنُ عُلَّيَّةً، قَالَ: عن ابن أبي نجيح به.

وَالْقَنُوطَ مِنْ رَحْمَةِ اللهِ»^(١).

٢ - عَنْ عَمْرِو بْنِّ شُعَيْبِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: جَاءَتْ أُمَيْمَةُ بِنْتُ رُقَيْقَةَ، إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ تُبَايِعُهُ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَقَالَ: «أَبَايِعُكِ عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكِي بِالله شَيْئًا، وَلَا تَسْرِقِيَ وَلَا تَزْنِي، وَلَا تَقْتُلِي وَلَدَكِ، وَلِا تَأْتِي بِبُهْتَانٍ تَفْتَرِينَهُ بَيْنَ يَدَيْكِ وَرِجْلَيْكِ، وَلَا تَنُوحِي، وَلَا تَبَرَّجِي تَبَرُّجَ الْجُاهِلِيَّةِ الْأُولَى ۗ أَبُّ

٣- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "صِنْفَانِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ لَمْ أَرَهُمَا، قَوْمٌ مَعَهُمْ سِيَاطٌ كَأَذْنَابِ الْبَقَرِ يَضْرِبُونَ بِهَا النَّاسَ، وَنِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ عَارِيَاتٌ مُمِيلَاتٌ مَائِلَاتٌ، رُءُوسُهُنَّ كَأَسْنِمَةِ الْبُخَّتِ الْمَائِلَةِ، لَا يَدْخُلْنَ الجُنَّةَ، وَلَا يَجِدْنَ رِيحَهَا، وَإِنَّ رِيحَهَا لَيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ كَذَا وَكَذَا »(٣).

لبس خاتم الذهب للرجال

□ أدلة التحريم:

عَنْ عَبْدِ اللهُ بْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ رَأَى خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ فِي يَدِ رَجُلٍ، فَنَزَعَهُ فَطَرَحَهُ، وَقَالَ: ﴿ يَعْمِدُ أَحَدُكُمْ إِلَى جَمْرَةٍ مِنْ نَارٍ فَيَجْعَلُهَا فِي يَدِهِ ﴾ ، فَقَيلَ لِلرَّجُلِ بَعْدَ مَا ذَهَبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: خُذْ خَاتِمَكَ انْتَفِعْ بِهِ، قَالَ: لَا وَاللهِ، لَا آخُذُهُ أَبَدًا وَقَذْ طَرَحَهُ رَسُولُ الله ﷺ (٢).

عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ ﴿ مَا اللَّهِ عَالَىٰ اللَّهِ عَلَيْهُ بِسَبْعٍ، وَنَهَانَا عَنْ سَبْعِ: نَهَانَا عَنْ سَبْعِ: نَهَانَا عَنْ خَاتَمِ الذَّهَبِ، وَلُبْسِ الحَرِيرِ، وَالدِّيبَاجِ، وَالإِسْتَبْرَقِ، وَعُنِ القَسِّيِّ، وَالمِيثَرَةِ، وَأَمْرَنَا أَنْ نَتْبَعَ الجَنَائِزَ، وَنَعُودَ المَرِيضَ، وَنُفْشِيَ السَّلاَمُ (٥).

⁽١) صحيح: أخرجه أحمد في مسنده (٣٩/ ٣٦٨).

⁽٢) إسناده حسن.

⁽٣) أخرجه مسلم (٢١٢٨) بَابُ النِّسَاءِ الْكَاسِيَاتِ الْعَارِيَاتِ الْمَائِلَاتِ الْمُمِيلَاتِ.

⁽٤) أخرَّجه مسلم (٢٠٩٠) بَابُ طَرْحِ خَاتَمِ الذَّهَبِ. (٥) أخرجه البخاري (٥٦٥٠) بَابُ وُجُوبِ عِيَادَةِ المَرِيضِ، وأخرجه مسلم (٢٠٦٦) ابُ تَخْرِيمِ اسْتِعْمَالِ إِنَاءِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ عَلَى الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، وَخَاتَمِ الذَّهَبِ وَالْحَرِيرِ عَلَى الرَّجُلِ، وَإِبَاحَتِهِ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ ﴿ أَنَّهُ نَهَى عَنْ خَاتَم الذَّهَبِ ﴿ (١).

قال الإمام النووي تَعَلَّشُهُ: وأما خاتم الذهب فهو حرام على الرجل بالإجماع وكذا لو كان بعضه ذهبا وبعضه فضة حتى قالأصحابنا لو كانت سن الخاتم ذهبا أو كان محوها بذهب يسير فهو حرام لعموم الحديث الآخر في الحرير والذهب إن هذين حرام على ذكور أمتى حل لإناثها(٢).

قال ابن عبد البر تَعَلِّلَهُ: قد تكلمنا على معنى هذا الحديث في باب نافع والحمد لله وهذا إنها هو للرجال دون النساء في اللباس دون التملك وهو أمر لا خلاف فيه والله أعلم (٣).

قال ابن الجوزي تَغَلَّلُهُ: إنها جعل الخاتم جمرة لأنه محرم اللبس، والحرام يئول بصاحبه إلى النار، فهو كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا ﴾ [الساء: ١٠] وقوله على: «من شرب في آنية الفضة إنها يجرجر في بطنه نار جهنم» (٤٠).

إسبال الثياب للرجال

كرتعريف الإسبال:

الإسبال هو: الإرخاء والإرسال يعني معناه نزول الثياب عن الكعبين للرجال. والمراد بالإسبال: هذا هو الإسبال، وهو الذي جاء التحذير منه.

الإسبال للخيلاء:

إذا كان الإسبال للخيلاء فلا خلاف عند الفقهاء في تحريمه وهو كبيرة من الكبائر وذلك لثبوت أحاديث كثيرة فيها وعيد لكل مسبل أسبل لأجل الخيلاء.

لِلنِّسَاءِ، وَإِبَاحَةِ الْعَلَمِ وَنَحْوِهِ لِلرَّجُلِ مَا لَمْ يَزِدْ عَلَى أَرْبَع أَصَابِعَ..

⁽١) أخرجه مسلم (٨٩ فرح) بَأَبُ طَرْحٍ خَاتَم الذَّهَبِ.

⁽٢) شرح النووي على مسلم (١٤/ ٣٠).

⁽٣) التمهيد (٢٤/ ٣٣٧).

⁽٤) كشف المشكل من حديث الصحيحين (٢/ ٤٥٠).

والمقصود بالخيلاء: هو الكبر والعجب بالنفس.

قال ابن منظور تَعْلَفُهُ: مَنْ جُرِّ ثَوْبَهُ خُيلاءَ لَمْ يَنْظُرِ الله إِليه؛ الخُيلاء والخِيلاء، بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ: الكِبْرِ والعُجْبِ(١).

□ أدلة التحريم:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهَّ ﷺ قَالَ: ﴿ لاَ يَنْظُرُ الله يَوْمَ القِيَامَةِ إِلَى مَنْ جَرَّ إِزَارَهُ بَطَرًا» (٢).

قال ابن عبد البر كَنَالله: وهذا وعيد شديد. وقال أهل العلم في معناه: لا ينظر الله اليهم نظر رحمة إن أنفذ عليهم الوعيد، فاتقى أمرؤ ربه، وتأدب بأدبه وأدب رسوله وأدب الصالحين، وذلل بالتواضع لله قلبه، وأودع سمعه وبصره وجوارحه بالاستكانة بالطاعة، وتحبب إلى خلقه بحسن المعاشرة، وخالقهم بجميل المخالقة، ليخرج من صفة من لا ينظر لله إليه ولايجبه. والخيلاء والمخيلة: التكبر في لسان العرب ".

قال ابن عبد البر تغلثه: الخيلاء التكبر وهي الخيلاء والمخيلة يقال منه رجل خال و مختال شديد الخيلاء وكل ذلك من البطر والكبر والله لا يحب المتكبرين ولا يحب كل مختال فخور وهذا الحديث يدل على أن من جر إزاره من غير خيلاء ولا بطر أنه لا يلحقه الوعيد المذكور غير أن جر الإزار والقميص وسائر الثياب مذموم على كل حال وأما المستكبر الذي يجر ثوبه فهو الذي ورد فيه ذلك الوعيد الشديد (٤).

قال الإمام النووي تختلفه: والخيلاء الكبر وهذا التقييد بالجر خيلاء يخصص عموم

⁽١) لسان العرب (١١/ ٢٢٨).

⁽٢) أخرجه البخاري (٥٧٨٨) بَابُ مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ مِنَ الْحُيَلاَءِ، وأخرجه مسلم (٢٠٨٧) في اللباس والزينة باب تحريم جر الثوب خيلاء.

⁽٣) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٩/ ٧٨).

⁽٤) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٣/ ٢٤٤).

المسبل إزاره ويدل على أن المراد بالوعيد من جره خيلاء (١).

عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ الله، أَنَّ أَبَاهُ، حَدَّثَهُ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «بَيْنَا رَجُلٌ يَجُرُّ إِذَارَهُ، إِذْ خُسِفَ بِهِ، فَهُوَ يَتَجَلَّلُ فِي الأَرْضِ إِلَى يَوْم القِيَامَةِ» (٢٠).

شُعْبَةُ، قَالَ: لَقِيتُ مُحَارِبَ بْنَ دِثَارِ – عَلَى فَرَسِ، وَهُو يَأْتِي مَكَانَهُ الَّذِي يَقْضِي فِيهِ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ هَذَا الحَدِيثِ – فَحَدَّثَنِي فَقَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ عَنْ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ الله عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ بَوْمَ الْقِيَامَةِ» فَقُلْتُ لُحَارِبٍ: أَذَكَرَ رَسُولُ الله عَيْنَةِ: «مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ مَحِيلَةً لَمْ يَنْظُرِ الله إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» فَقُلْتُ لُحَارِبٍ: أَذَكَرَ إِنَّالُهُ عَلَى الله عَلَيْهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى

وفي لفظ مسلم «عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا يَجُرُّ إِزَارَهُ، فَقَالَ: مِمَّنْ أَنْتَ؟ فَانْتَسَبَ لَهُ، فَإِذَا رَجُلُ مِنْ بَنِي لَيْثِ، فَعَرَفَهُ ابْنُ عُمَرَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ فَانْتَسَبَ لَهُ، فَإِنَّ اللهَ لَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ يَوْمَ اللهَ عَالَيْهِ مَوْمَ اللهَ لَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (٤).
الْقِيَامَةِ» (٤).

اسبال الثياب خيلاء:

واسبال الثياب خيلاء محرم وهو كبيرة من الكبائر لما سبق ذكره من الوعيد في الأحاديث النبوية.

□ بعض أقوال العلماء:

قال الذهبي تختلفه: الكبيرة الثانية والخمسون اسبال الإزار تغززا وخيلاء (٥).

قال الهيتمي كَ لِمَاللهُ: الْكَبِيرَةُ التَّاسِعَةُ وَالْعَاشِرَةُ بَعْدَ الْمِائَةِ طُولُ الْإِزَارِ أَوْ التَّوْبِ

⁽١) شرح صحيح مسلم (٢/١١٦).

⁽٢) أخرجه البخاري (٩٧٩) بَابُ مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ مِنَ الْخَيلاءِ.

⁽٣) أخرجه البخاري (٥٧٩١) بَأْبُ مَنْ جَرَّ تُوْبَهُ مِنَ الْخَيَلَاءِ.

⁽٤) أخرجه مسلم (٢٠٨٥) بَابُ تَحْرِيمِ جَرِّ الثَّوْبِ خُيَلَاءَ، وَبَيَانِ حَدٍّ مَا يَجُوزُ إِرْخَاؤُهُ إِلَيْهِ وَمَا يُسْتَحَتُّ.

⁽٥) الكبائر للذهبي (١٧٠).

خُيلَاءَ وَالتَّبَخْتُرُ فِي الْمُشْي (١).

قال ابن عثيمين كَتْلَشُهُ: الذي يجرُ ثوبه خيلاء فإن النبي ﷺ ذكر له أربع عقوبات والعياذ بالله لا يكلمه الله يوم القيامة، ولا ينظر إليه (يعني نظرة رحمة) ولا يُزكيه، وله عذابٌ أليم... أربع عقوبات يُعاقب بها المرءُ إذا جر ثوبه خيلاء (٢).

إسبال الثياب لغير الخيلاء

كرالأحاديث المرفوعة:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَيْهُ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: «مَا أَسْفَلَ مِنَ الكَعْبَيْنِ مِنَ الإِزَارِ فَفِي النَّار»^(٣).

قال ابن بطال تختلف: روى عبد الرزاق، عن عبد العزيز بن أبى رواد عن نافعه: أنه سئل عن قوله فى هذا الحديث (ما أسفل من الكعبين ففى النار من الثياب ذلك؟ قال: ما ذنب الثياب، بل هو من القدمين). قال غيره: ولو كان الزار فى النار ما ضر الذى جر ثوبه شىء. ومعنى هذا الحديث عند أهل السنة: إن أنفذ الله عليه الوعيد كان القدمان فى النار(1).

وقال ابن حجر تخلفه: قال الخطابي يريد أن الموضع الذي يناله الإزار من أسفل الكعبين في النار فكنى بالثوب عن بدن لابسه ومعناه أن الذي دون الكعبين من القدم يعذب عقوبة وحاصله أنه من تسمية الشيء باسم ما جاوره أو حل فيه وتكون من بيانية ويحتمل أن تكون سببية ويكون المراد الشخص نفسه أو المعنى ما أسفل من الكعبين من الذي يسامت الإزار في النار أو التقدير لابس ما أسفل من الكعبين إلخ أو التقدير أن فعل ذلك محسوب في أفعال أهل النار أو فيه تقديم وتأخير أي ما أسفل من الإزار من الكعبين في النار وكل هذا استبعاد عمن قاله لوقوع الإزار حقيقة

⁽١) الزواجر (١/ ٢٥٩).

⁽٢) شرح رياض الصالحين (٢/ ٤٧٥).

⁽٣) أخرجه البخاري (٥٧٨٧) باب ما أسفل من الكعبين فهو في النار.

⁽٤) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٩/ ٨١).

في النار وأصله ما أخرج عبد الرزاق عن عبد العزيز بن أبي رواد أن نافعا سئل عن ذلك فقال وما ذنب الثياب بل هو من القدمين (١).

قال القرطبي تختفه: وقد قال النبي على النبي الكعبين، وما كان أسفل من ذلك ففي النار» فقد جعل النبي العاية في لباس الإزار الكعب وتوعد ما تحته بالنار، فها بال رجال يرسلون أذيالهم، ويطيلون ثيابهم، ثم يتكلفون رفعها بأيديهم، وهذه حالة الكبر، وقائدة العجب (٢).

وعن أَبِي ذَرَ عَلَيْهُ عَنِ النبِي عَلَيْ قَالَ: «ثلاثةٌ لا يُكَلِّمُهُمُ اللهُ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَلا يَنْظُرُ النَّهِمْ، وَلا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ، وَلهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ» قَالَ: فقرأها رسول الله عَلَيْهُ ثلاثَ مِرار، قَالَ أَبُو ذَرِّ: خَابُوا وَخَسِرُوا! مَنْ هُمْ يَا رسول الله؟ قَالَ: «المُسْبِلُ، وَالمَنَّانُ، وَالمُنْفِقُ سِلْعَتَهُ بِالْحَلِفِ الْكَاذِبِ». رواه مسلم وفي رواية لَهُ: «المُسْبِلُ إِزَارَهُ».

حلق اللحية للرجال

واللحية: اسم للشعر النابت على الخدين والذقن.

قال ابن حجر تعمّله: «وفّروا»: بتشديد الفاء، من التوفير: وهو الإبقاء، أي اتركوها وافرة (٣).

وحلق اللحية للرجال محرم دلت عليه والسنة والإجماع...

كرالأدلة من السنة:

عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: «خَالِفُوا الْمُشْرِكِينَ: وَقُرُوا اللِّحَى، وَأَحْفُوا الشُّوَارِبَ»(٤). واللفظ للبخاري.

⁽١) فتح الباري لابن حجر (١٠/٢٥٧).

⁽٢) تفسير القرطبي (١٩/٦٦).

⁽٣) فتح الباري (١٠/ ٣٥٠).

⁽٤) أُخرَجه البخاري (٥٨٩٢) بَابُ تَقْلِيمِ الأَظْفَارِ، وأخرجه مسلم (٢٥٩) باب خصال الفترة.

وبلفظ: «انْهَكُوا الشَّوَارِبَ، وَأَعْفُوا اللِّحَي^(١).

وبلفظ لمسلم: «أَحْفُوا الشَّوَارِبَ وَأَعْفُوا اللِّحَي »(٢).

وبلفظ لمسلم عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ: «أَمَرَ بِإِحْفَاءِ الشَّوَارِبِ، وَإِعْفَاءِ اللَّحْيَة»(٣).

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «جُزُّوا الشَّوَارِبَ، وَأَرْخُوا اللِّحَى خَالِفُوا الْمُجُوسَ»(٤).

قال ابن الجوزي تعمّلته: «انهكوا الشوارب واعفوا اللحى» وفي لفظ آخر: «احفوا الشوارب». النهك: النقصان، يقال: نهكته الحمى: إذا بالغت في نقصان قوته. والمعنى: بالغوا في الأخذ منها. وقوله: «أحفوا الشوارب» قال ابن فارس: يقال: أحفيت الشارب إحفاء: إذا أخذت منه. والحفي: المستقصي في السؤال. وأما إعفاء اللحية فهو توفيرها وتكبيرها.

قال أبو عبيد: يقال: عفا الشعر وغيره: إذا كثر، يعفو؛ فهو عاف، وقد عفوته وأعفيته، لغتان. ومنه قوله تعالى: ﴿حَقَىٰ عَفَواْ ﴿الاعران: ٩٥] أي كثروا وكثرت أموالهم. وسيأتي في مسند أبي هريرة «جزوا الشوارب وأرخوا اللحى، وخالفوا المجوس» وهذا لأنه كان من زي آل كسرى قص اللحى وتوفير الشارب، فأمر النبي أمته بمخالفتهم في الهيئة، وفي ذلك أربعة معان: أحدها: مخالفة الكفار. وفي الثاني: أنه أجمل وأحسن. والثالث: أنه أطيب وأنظف، فإن الإنسان إذا أكل أو شرب أو قبل منعه طول الشارب من كمال الالتذاذ، وربما دخل الشعر في الفم مع المتناول، ثم يحصل فيه من الزهم والوسخ، واللحية بعيدة عن ذلك. والرابع: أن الله تعالى خلق اللحية على صفة تقبل الطول بخلاف الشارب، فإنه لا يطول كطولها، فكان خلق اللحية على صفة تقبل الطول بخلاف الشارب، فإنه لا يطول كطولها، فكان

⁽١) أخرجه البخاري (٥٨٩٣) باب إعفاء اللحية.

⁽٢) أخرجه مسلم (٢٥٩) بَابُ خِصَالِ الْفِطْرَةِ.

⁽٣) أخرجه مسلم (٢٥٩) باب إعفاء اللحية.

⁽٤) أخرجه مسلم (٢٦٠) باب خصال الفترة.

المراد موافقة الحق عَلَىٰ فيها رتب(١).

قال النووي يَعْتَلَلهُ: فَحَصَلَ خُمْسُ رِوَايَاتٍ أَعْفُوا وَأَوْفُوا وَأَرْخُوا وَأَرْجُوا وَوَفِّرُوا وَوَفِّرُوا وَمَعْنَاهَا كُلُّهَا تَرْكُهَا عَلَى حَالِمًا هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنَ الْحُلِيثِ الَّذِي تَقْتَضِيهِ أَلْفَاظُهُ وَهُوَ الَّذِي قَالَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ (٢).

وجه الدلالة: دلت هذه الأحاديث وغيرها على أمر وهو إعفاء اللحى، والأمر يقتضى الوجوب. وسنة النبي عليه القولية والفعلية شاهدة بذلك.

وهذا أمر درج عليه رسول الله عَلَيْ والصحابة ومن بعدهم.

والله تعالى يقول: ﴿ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ ﴾ [النساء: ٩٠].

وقوله تعالى: ﴿فَلْيَحُذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ۚ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [الور:٦٣].

ونقل ابن حزم وابن مفلح الإجماع على وجوب إعفاء اللحية...

قال ابن مفلح تَعْتَلَثُهُ: وذكر ابن حزم الإجماع أن قص الشارب وإعفاء اللحية فرض (٣).

قال ابن حزم تَخَلَثه: وَاتَّفَقُوا أَن حلق جَمِيع اللَّحْيَة مثلَة لَا تَجُوز وَكَذَلِكَ الْخَلِيفَة والفاضل والعالم (٤).

قال أبو الحسين بن القطان يحمله: واتفقوا أن حلق اللحية مثلة لا تجوز (٥).

قال ابن عابدين الحنفي كَتَلَتْهُ: وأما الأخذ منها وهي دون ذلك كما يفعله بعض المغاربة، ومخنثة الرجال فلم يبحه أحد، وأخذ كلها فعل يهود الهند ومجوس الأعاجم

⁽١) كشف المشكل (٢/ ٥٢٠).

⁽٢) شرح صحيح مسلم (٣/ ١٥١).

⁽٣) الفروع (١/ ١٥٢).

⁽٤) مراتب الإجماع (١/١٥٧).

⁽٥) الإقناع في مسائل الإجماع " (٢/ ٣٩٥٣).

نتح^(۱).

□ والقول بتحريم حلق اللحية هو قول جمهور أهل العلم..

قال الكاساني تعلقه: ولأن حلق اللحية من باب المثلة؛ لأن الله تعالى زين الرجال باللحى، والنساء بالذوائب على ما روي في الحديث: «إن لله تعالى ملائكة تسبيحهم سبحان من زين الرجال باللحى، والنساء بالذوائب»، ولأن ذلك تشبه بالنصارى فيكره (٢).

وقال ابن نجيم تخلفه: وما في الصحيحين عن ابن عمر عنه عليه الصلاة والسلام «أحفوا الشوارب واعفوا اللحى» فمحمول على إعفائها من أن يأخذ غالبها أو كلها كما هو فعل مجوس الأعاجم من حلق لحاهم فيقع بذلك الجمع بين الروايات، وأما الأخذ منها، وهي دون ذلك كما يفعل بعض المغاربة والمخنثة من الرجال فلم يبحه أحد كذا في فتح القدير (٣).

قال الطحطاوي تعمّلة: والأخذ من اللحية وهو دون ذلك كما يفعله بعض المغاربة ونحنثة الرجال لم يبحه أحد وأخذ كلها فعل يهود الهند ومجوس الإعاجم (٤). كروكذلك جمهور المالكية وهذه أقوالهم...

قال ابن الحطاب الرعيني المالكي كتقلة: وحلق اللحية لا يجوز وكذلك الشارب وهو مثلة وبدعة، ويؤدب من حلق لحيته أو شاربه إلا أن يريد الإحرام بالحج ويخشى طول شاربه (٥).

قال ابن عبد البر كَ تَلْهُ: عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال قال

⁽١) الدر المختار (٢/ ١٨٤).

⁽٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ١٤١) والحديث منكر وضعفه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٦/ ٤٣٤) وقال لا أصل له.

⁽٣) البحر الرائق (٢/ ٣٠٢).

⁽٤) حاشية الطحطاوي (١/ ٦٨١).

⁽٥) مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (٢١٦/١).

رسول الله عَيُهِ أحفوا الشوارب فأعفوا اللّحى فقال أهل اللغة أبو عبيد والأخفش وجماعة الإحفاء الاستئصال والإعفاء ترك الشعر لا يحلقه وإلى هذا ذهبت طائفة من علماء المسلمين وفقهائهم من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وغيرهم (١).

قال العدوي تَعْلَلله: كما يحرم إزالة شعر اللحية وإزالة الشيب مكروهة كما يكره تخفيف اللحية والشارب بالموسى تحسينا وتزيينا(٢).

قال شهاب الدين النفراوي المالكي كَلَّلَهُ: وأما شعر العنفقة فيحرم إزالته كحرمة إزالة شعر اللحية، وقيدنا ذلك بالرجل لما مر من أن المرأة يجب عليها إزالة ما عدا شعر رأسها(٢).

قال الدسوقي تَعْلَقْهُ: يَحُرُمُ عَلَى الرَّجُلِ حَلْقُ لِخْيَتِهِ أَوْ شَارِبِهِ وَيُؤَدَّبُ فَاعِلُ ذَلِكَ (٤).

وقال ابن عليش تعليثه: ويحرم على الرجل حلق اللحية والشارب ويؤدب فاعله ويجب حلقها على المرأة على المعتمد^(٥).

كراهة حلق اللحية وإن ذهب كثير منهم إلى التحريم.

قال الإمام النووي تقالله: فَحَصَلَ خُسُ رِوَايَاتٍ أَعْفُوا وَأَوْفُوا وَأَرْخُوا وَأَرْجُوا وَوَفِّرُوا وَمَعْنَاهَا كُلُّهَا تَرْكُهَا عَلَى حَالِهَا هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنَ الْحَدِيثِ الَّذِي تَقْتَضِيهِ أَلْفَاظُهُ وَهُوَ النَّادِي قَالَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَقَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ تَعْلَفُهُ وَهُو اللَّذِي قَالَهُ الْقَاضِي عِيَاضٌ تَعَلَفُهُ تَعَالَى يُكُرَهُ حَلْقُهَا وَقَصُّهَا وَتَحْرِيقُهَا وَأَمَّا الْأَخْذُ مِنْ طُولِهَا وَعَرْضِهَا فَحَسَنٌ وَتُكْرَهُ الشَّهْرَةُ فِي تَعْظِيمِهَا كَمَا تُكْرَهُ فِي قَصِّهَا وَجَزِّهَا قَالَ وَقَدِ اخْتَلَفَ السَّلَفُ هَلْ وَتُكْرَهُ السَّلَفُ هَلْ

⁽١) التمهيد (٢٤/ ١٤٣).

⁽٢) حاشية العدوي (٢/ ٤٤٦).

⁽٣) الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني (٢/ ٣٠٧).

⁽٤) حاشية الدسوقي (١/ ٩٠).

⁽٥) منح الجليل شرح مختصر خليل (١/ ٨٢).

لِذَلِكَ حَدُّ فَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُحَدِّدْ شَيْئًا فِي ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَتْرُكْهَا لِحِدِّ الشُّهْرَةِ وَيَأْخُذُ مِنْهَا وَكَرِهَ مَالِكٌ طُولَمَا جِدًّا وَمِنْهُمْ مَنْ حَدَّدَ بِهَا زَادَ عَلَى الْقَبْضَةِ فَيُزَالُ.

وَمِنْهُمْ مَنْ كَرِهَ الاخذ منها الا في حج أوعمرة قَالَ وَأَمَّا الشَّارِبُ فَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ السَّلَفِ إِلَى اسْتِئْصَالِهِ وَحَلْقِهِ بِظَاهِرِ قَوْلِهِ عَلَيْ أَحْفُوا وَالْهَكُوا وَهُوَ قَوْلُ الْكُوفِيِّنَ وَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ إِلَى مَنْعِ الْحُلْقِ وَالاِسْتِئْصَالُ وَقَالَهُ مَالِكٌ وَكَانَ يَرَى حَلْقَهُ مُثْلَةً وَيَأْمُرُ بِأَدبِ فَاعِلِهِ وَكَانَ يَكْرَهُ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْ أَعْلَاهُ وَيَذْهَبُ هَوُلَاءِ إِلَى أَنَّ الْإِحْفَاءَ وَيَأْمُرُ بِأَدبِ فَاعِلِهِ وَكَانَ يَكْرَهُ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْ أَعْلَاهُ وَيَذْهَبُ هَوُلَاءِ إِلَى أَنَّ الْإِحْفَاءَ وَالْحَرِقُ وَالْمُؤْمَنِ وَاحِدٍ وَهُو الْأَخْذُ مِنْهُ حَتَى يَبْدُو طَرَفُ الشَّفَةِ وَذَهَبَ بَعْضُ الْعُلْمَاءِ إِلَى التَّخْيِرِ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ هَذَا آخِرُ كَلَامِ الْقَاضِي وَالْمُحْتَارُ تَرْكُ اللَّحْيَةِ عَلَى حَالِمَا وَالْاقْتِصَالُ وَالْاقْتِصَالُ وَالاِقْتِصَالُ وَالْاقْتِصَالُ وَالْاقْتِصَالُ وَالْاقْتِصَالُ وَالْاقْتِصَالُ وَالْاقْتِصَالُ وَالْاقْتِصَالُ وَالْاقْتِصَالُ وَالْاقْتِصَالُ عَلَى مَا يَبْدُو بِهِ طَرَفُ الشَّفَةِ وَالله أَعْلَمُ (١).

قال زين الدين المليباري تختلفه: ويحرم حلق لحية وخضب يدي الرجل ورجليه بحناء خلافا لجمع فيهما^(٢).

كروقال بعض الشافعية بكراهة حلقها:

قال شمس الدين الرملى الشافعي تَعَلَّقُهُ: وَيُنْدَبُ فَرْقُ الشَّعْرِ وَتَرْجِيلُهُ وَتَسْرِيحُ اللَّحْيَةِ، وَيُكْرَهُ نَتْفُهَا وَحَلْقُهَا وَنَتْفُ الشَّيْبِ(٣).

قال الدمياطي الشافعي تخلفه: (قوله: ويحرم حلق لحية) المعتمد عند الغزالي وشيخ الإسلام وابن حجر في التحفة والرملي والخطيب وغيرهم: الكراهة.

وعبارة التحفة: (فرع) ذكروا هنا في اللحية ونحوها خصالا مكروهة: منها نتفها وحلقها، وكذا الحاجبان.

ولا ينافيه قول الحليمي لا يحل ذلك، لإمكان حمله على أن المراد نفي الحل المستوى الظرفين.

⁽١) المصدر السابق.

⁽٢) فتح المعين بشرح قرة العين بمهمات الدين (ص: ٣٠٥).

⁽٣) نهاية المحتاج (٨/ ١٤٩).

والنص على ما يوافقه إن كان بلفظ لا يحل يحمل على ذلك.

أو يحرم كان خلاف المعتمد.

وصح عند ابن حبان: كان ﷺ يأخذ من طول لحيته وعرضها وكأنه مستند ابن عمر ﷺ في كونه كان يقبض لحيته ويزيل ما زاد.

لكن ثبت في الصحيحين الأمر بتوفير اللحية أي بعدم أخذ شئ منها وهذا مقدم، لأنه أصح. على أنه يمكن حمل الأول على أنه لبيان أن الأمر بالتوفير للندب، وهذا أقرب من حمله على ما إذا زاد انتشارها وكبرها على المعهود، لأن ظاهر كلام أئمتنا كراهة الأخذ منها مطلقا.

وادعاء أنه حينئذ يشوه الخلقة، ممنوع.اهـ.

وكتب سم: قوله: أو يحرم - كان خلاف المعتمد في شرح العباب.

فائدة: قال الشيخان: يكره حلق اللحية.

واعترضه ابن الرفعة في حاشية الكافية بأن الشافعي الله نص في الأم على التحريم.

قال الزركشي: وكذا الحليمي في شعب الإيان.

وأستاذه القفال الشاشي في محاسن الشريعة.

وقال الأذرعي: الصواب تحريم حلقها جملة لغير علة بها، كما يفعله القلندرية.اه.

إذا علمت ذلك، فلعله جرى على ما جرى عليه شيخه في شرح العباب، وهو ضعيف، لأنه إذا اختلف كلامه في كتبه، فالمعتمد ما في التحفة (١).

قال الشرواني الشافعي في حاشيته: قال الشيخان يكره حلق اللحية واعترضه ابن الرفعة في حاشية الكافية بأن الشافعي – رضي الله تعالى عنه – نص في الأم على التحريم قال الزركشي وكذا الحليمي في شعب الإيهان وأستاذه القفال الشاشي في

⁽١) إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين (٢/ ٣٨٦).

محاسن الشريعة وقال الأذرعي الصواب تحريم حلقها جملة لغير علة بها كما يفعله القلندرية انتهى (١).

كروجمهور الحنابلة قالوا بتحريم حلق اللحية وهو المذهب.

قال ابن مفلح كَالله: ويحرم حلقها ذكره شيخنا. ولا يكره أخذ ما زاد على القبضة، ونصه لا بأس بأخذه وما تحت حلقه لفعل ابن عمر، لكن إنها فعله إذ حج أو اعتمر، رواه البخاري، وفي المستوعب وتركه أولى. وقيل يكره (٢).

قال المرداوي يختلف: ويعفي لحيته. وقال ابن الجوزي في المذهب: ما لم يستهجن طولها. ويحرم حلقها. ذكره الشيخ تقي الدين. ولا يكره أخذ ما زاد على القبضة. ونصه: لا بأس بأخذ ذلك (٣).

قال البهوتي كَتَلَثُهُ: ويعفي لحيته ويحرم حلقها ذكره الشيخ تقى الدين(١٤).

وجاء في غذاء الألباب (١/ ٤٣٣): والمعتمد في المذهب حرمة حلق اللحية. قال في الإقناع: ويحرم حلقها، وكذا في شرح المنتهى وغيرهما.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى الكبرى: ويحرم حلق اللحية (٥).

عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١٩/ ٢٢٥).

وقال ابْن حزم: لَا يجوز حلق لحيتها وَلَا عنفقتها وَلَا شاربها وَلَا تَغْيِير شَيْء من خلقهَا بزيَادَة وَلَا نقص.

قال ابن باز كَتَلَلَهُ: الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على عبد الله ورسوله نبينا محمد وعلى آله وصحبه. وبعد:

فقد ورد إلي سؤال عن حكم حلق اللحية أو قصها وهل يكون من حلقها

⁽١) تحفة المحتاج (٩/ ٣٧٦).

⁽٢) الفروع وتصحيح الفروع (١/ ١٥١).

⁽٣) الإنصاف (١/ ١٢١).

⁽٤) الروض المربع (١/٦٢٦).

⁽٥) الفتاوي الكبري (٥/ ٣٠٢).

متعمدا معتقدا حل ذلك كافرا، وهل يقتضي حديث ابن عمر وجوب إعفاء اللحية وتحريم حلقها أم لا يقتضي إلا استحباب الإعفاء؟.

الجواب: قد ثبت عن النبي على من حديث ابن عمر الله قال: «قصوا الشوارب وأعفوا اللحى خالفوا المشركين» متفق على صحته ورواه البخاري في صحيحه بلفظ: «قصوا الشوارب ووفروا اللحى خالفوا المشركين» وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة على عن النبي على أنه قال: «جزوا الشوارب وأرخوا اللحى خالفوا المجوس» وهذا اللفظ في الأحاديث المذكورة يقتضي وجوب إعفاء اللحى وإرخائها وتحريم حلقها وقصها لأن الأصل في الأوامر هو الوجوب والأصل في النواهي هو التحريم ما لم يرد ما يدل على خلاف ذلك وهذا هو المعتمد عند أهل العلم، وقد قال الله سبحانه: ﴿ وَمَا عَاتَنْكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَا لَهُ اللّهُ مَا عَنْهُ فَٱنتَهُواْ اللهُ وَقَدْ اللّهُ سَبِحانه: ﴿ وَمَا عَالَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَا لَهُ اللّهُ وَلَا الله سبحانه: ﴿ وَمَا عَالَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَا لَهُ الْفُونَ عَنْ الْمُورِةِ اللّهُ اللّهُ شَدِيدُ ٱلْمِقَابِ ﴾ [الحشر:٧] وقال: عَلَا: ﴿ فَلْيَحُذَرِ ٱلّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ الْمُروةِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [الور:٣].

قال الإمام أحمد تعمّلة: (الفتنة: الشرك) لعله إذا رد بعض قوله - يعني قول النبي على أن يقع في قلبه شيء من الزيغ فيهلك ولم يرد في الكتاب ولا في السنة ما يدل على أن الأمر في هذه الأحاديث ونحوها للاستحباب، أما الحديث الذي رواه الترمذي عن أبي هريرة على عن النبي على «أنه كان يأخذ من لحيته من طولها وعرضها» فهو حديث باطل عند أهل العلم؛ لأن في إسناده رجلا يدعى عمر بن هارون البلخي وهو متهم بالكذب، وقد انفرد بهذا الحديث دون غيره من رواة الأحبار مع مخالفته للأحاديث الصحيحة، فعلم بذلك أنه باطل لا يجوز التعويل عليه ولا الاحتجاج به في مخالفة السنة الصحيحة، والله المستعان.

ولا شك أن الحلق أشد في الإثم؛ لأنه استئصال للحية بالكلية ومبالغة في فعل المنكر والتشبه بالنساء، أما القص والتخفيف فلا شك أن ذلك منكر ومخالف للأحاديث الصحيحة ولكنه دون الحلق، أما حكم من فعل ذلك فهو عاص وليس بكافر ولو اعتقد الحل بنا على فهم خاطئ أو تقليد لبعض العلماء.

والواجب أن ينصح ويحذر من هذا المنكر؛ لأن حكم اللحية في الجملة فيه

خلاف بين أهل العلم هل يجب توفيرها أو يجوز قصها، أما الحلق فلا أعلم أحدا من أهل العلم قال: بجوازه ولكن لا يلزم من ذلك كفر من ظن جوازه لجهل أو تقليد، بخلاف الأمور المحرمة المعلومة من الدين بالضرورة لظهور أدلتها فإن استباحتها كفر أكبر إذا كان المستبيح ممن عاش بين المسلمين، فإن كان ممن عاش بين الكفرة أو في بادية بعيدة عن أهل العلم فإن مثله توضح له الأدلة، فإذا أصر على الاستباحة كفر، ومن أمثلة ذلك الزنا والخمر ولحم الخنزير وأشباهها فإن هذه الأمور وأمثالها معلوم تحريمها من الدين بالضرورة وأدلتها ظاهرة في الكتاب والسنة فلا يلتفت إلى دعوى الجهل بها إذا كان من استحلها مثله لا يجهل ذلك كها تقدم.

وأسأل الله أن يوفقنا وإياكم للعلم النافع والعمل الصالح، وأن يمنحنا الفقه في دينه والثبات عليه وأن يعيذنا جميعا من مضلات الفتن، إنه سميع قريب. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته (١).

كروأفتت اللجنة الدائمة بتحريم حلق اللحية (٢).

ما حكم حلق اللحية أو أخذ شيء منها؟

ج ٤: الحمد لله وحده والصلاة والسلام على رسوله وآله وصحبه.. وبعد:

حلق اللحية حرام لما ورد في ذلك من الأحاديث الصحيحة الصريحة والأخبار ولعموم النصوص الناهية عن التشبه بالكفار فمن ذلك حديث ابن عمر أن رسول الله على الله على الله الله على وأحفوا الشوارب، وفي رواية: «أحفوا الشوارب وأعفوا اللحى» وفيه أحاديث أخرى بهذا المعنى. وإعفاء اللحية تركها على الشوارب وأعفوا اللحى، وفيه أحاديث أخرى بهذا المعنى. وإعفاء اللحية تركها على حالها، وتوفيرها إبقاءها وافرة من دون أن تحلق أو تنتف أو يقص منها شيء. حكى ابن حزم الإجماع على أن قص الشارب وإعفاء اللحية فرض واستدل بجملة أحاديث منها حديث ابن عمر الله السابق وبحديث زيد بن أرقم أن النبي على أن قص المعنه أحديث أن النبي على السابق وبحديث زيد بن أرقم أن النبي على أن السابق وبحديث والمنه فليس منا، صححه الترمذي قال في الفروع وهذه الصيغة

⁽١) مجموع فتاوي ابن باز (٣/ ٣٧٤).

⁽٢) اللجنة الدائمة (٥/ ١٥٤).

عند أصحابنا -يعني الحنابلة- تقتضي التحريم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية كتلفه: وقد دل الكتاب والسنة والإجماع على الأمر بمخالفة الكفار والنهي عن مشابهتهم في الجملة؛ لأن مشابهتهم في الظاهر سببا لمشابهتهم في الأخلاق والأفعال المذمومة بل وفي نفس الاعتقادات، فهي تورث محبة وموالاة في الباطن.

كما أن المحبة في الباطن تورث المشابهة في الظاهر، وروى الترمذي أن رسول الله قال: «ليس منا من تشبه بغيرنا لا تشبهوا باليهود ولا بالنصارى» الحديث، وفي لفظ: «من تشبه بقوم فهو منهم» رواه الإمام أحمد ورد عمر بن الخطاب شهادة من ينتف لحيته وقال الإمام ابن عبد البر في التمهيد: (يحرم حلق اللحية ولا يفعله إلا المخنثون من الرجال) يعني بذلك المتشبهين بالنساء، «وكان النبي عليه كثير شعر اللحية» رواه مسلم عن جابر، وفي رواية «كثيف اللحية» وفي أخرى «كث اللحية» والمعنى واحد، ولا يجوز أخذ شيء منهالعموم أدلة المنع.

وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو نائب الرئيس الرئيس

عبد الله بن غديان عبد الرزاق عفيفي إبراهيم بن محمد آل الشيخ

قال ابن عثيمين كالله: وابن عمر الله الله الله القبضة في كل السنة، إنها يفعل ذلك إذا حج أو اعتمر فقط، وهذا فرق بين ما شغف به بعض الناس وقالوا: إن ابن عمر الله يرى جواز أخذ ما زاد على القبضة.

وكأنه - والله أعلم - رأى أن هذا من كهال التقصير أو الحلق ومع ذلك فرأيه عير صواب، فالصواب فيها قاله النبي على والعجب أن ابن عمر من ممن روى حديث الأمر بإعفاء اللحية وهو يفعله، لكن نعلم أن ابن عمر عمر من العبادة ما فات كثيراً من الناس إلا أنه تأول، والمتأول مجتهد إن أصاب فله أجران، وإن

أخطأ فله أجر^(١).

حكم الأخذ من اللحية

بعد أن سبق الكلام عن حلق اللحية وجزها وبيان تحريم حلقها يأتي الكلام عن حكم الأخذ منها...

🗐 وقح وقع الخلاف بين العلماء على أقوال:

القول الأول: جواز حلق مازاد على القبضة.

وبه طاووس^(۲)، والحسن البصري^(۳)، وابراهيم النخعي^(۱)، وروي القول عن مالك وبه قال بعض المالكية^(۵)، ورواية عند الحنابلة^(۲) وبه قال أحمد، وبه قال من الشافعية^(۷). وشيخ الإسلام إبن تيمية.

سَأَلْتُ أَحْدَ عَنِ الرَّجُلِ يَأْخُذُ مِنْ عَارِضَيْهِ؟ قال: يَأْخُذُ مِنَ اللَّحْيَةِ مَا فَضُلَ عَنِ

(١) شرح الأربعين النووية للعثيمين (ص: ٣١٤).

(٢) أخرَجه ابن أبي شيبة (٥/ ٢٢٥) قال حدثنا أَبُو خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيدِ: «أَنَّهُ كَانَ يَأْخُذُ مِنْ لِجِيْتِهِ، وَلَا يُوجِبُهُ» وإسناده صحيح.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٩/ ٢٢٦) حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ أَبِي هِلَالٍ، قَالَ: سَأَلْتُ الْحُسَنَ، وَابْنَ سِيرِينَ فَقَالَا: «لَا بَأْسَ بِهِ أَنْ تَأْخُذَ مِنْ طُولِ لِحْيَتِكَ» وإسناده صحيح.

(٤) أخرجه ابن أبَي شيبة (٥/ ٢٢٦) حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: «كَانُوا يُطَيّبُونَ لِحَاهُمْ، وَيَأْخُذُونَ مِنْ عَوَارِضِهَا» وإسناده صحيح.

(٥) ينظر التمهيد (٢٤/ ١٤٥) عن أصبغ عن ابن القاسم قال سمعت مالكا يقول لا بأس أن يؤخذ ما تطايل من اللحية وشذ قال فقيل لمالك فإذا طالت جدا فإن من اللحي ما تطول قال أرى أن يؤخذ منها وتقصر.

قال العدوي: كما يحرم إزالة شعر اللحية وإزالة الشيب مكروهة كما يكره تخفيف اللحية والشارب بالموسى تحسينا وتزيينا.

(٦) الفروع (١/ ١٥١).

 (٧) قال النووي في المجموع (١/ ٢٩٠): قال الغزالي في الإحياء اختلف السلف فيها طال من اللحية فقيل لا بأس أن يقبض عليها ويقص ما تحت القبضة: فعله ابن عمر ثم جماعة من التابعين: واستحسنه الشعبي وابن سيرين. الْقَبْضَةِ. قُلْتُ: فَحَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَحِقُوا الشَّوَارِبَ وَأَعْفُوا اللَّحَى»؟ قال: يَأْخُذُ مِنْ طُولِمَا وَمِنْ تَحْتِ حَلْقِهِ (١٠). مِنْ طُولِمَا وَمِنْ تَحْتِ حَلْقِهِ (١٠).

وقال ابن مفلح كَلَقَهُ: ولا يكره أخذ ما زاد على القبضة، ونصه لا بأس بأخذه وما تحت حلقه لفعل ابن عمر، لكن إنها فعله إذ حج أو اعتمر، رواه البخاري، وفي المستوعب وتركه أولى. وقيل يكره. وأخذ أحمد من حاجبيه وعارضيه (٢).

قال المرداوي تخلقه: وقال ابن الجوزي في المذهب: ما لم يستهجن طولها. ويحرم حلقها. ذكره الشيخ تقي الدين. ولا يكره أخذ ما زاد على القبضة. ونصه: لا بأس بأخذ ذلك. وأخذ ما تحت حلقه. وقال في المستوعب: وتركه أولى. وقيل: يكره. وأطلقها ابن عبيدان. وأخذ أحمد من حاجبيه وعارضيه. ويحف شاربه، أو يقص طرفه، وحفه أولى، نص عليه، وقيل: لا (٣).

وسئل الإمام أَهْدَ عَنِ الرَّجُلِ يَأْخُذُ مِنْ عَارِضَيْهِ؟ قال: يَأْخُذُ مِنَ اللِّحْيَةِ مَا فَضُلَ عَنِ الْقَبْضَةِ. قُلْتُ: فَحَدِيثِ النَّبِيِّ عَيَّاتٍ: «أَجِفُّوا الشَّوَارِبَ وَأَعْفُوا اللِّحَى»؟قَالَ: يَأْخُذُ مِنْ طُولِهَا وَمِنْ تَحْتِ حَلْقِهِ. وَرَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ الله يُأْخُذُ مِنْ طُولِهَا وَمِنْ تَحِتِ حَلْقِهِ. وَرَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ الله يُأْخُذُ مِنْ طُولِهَا وَمِنْ تَحِتِ حَلْقِهِ. وَرَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ الله يُأْخُذُ مِنْ طُولِهَا وَمِنْ تَحِتِ حَلْقِهِ. وَرَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ الله يُأْخُذُ مِنْ طُولِهَا وَمِنْ تَحِتِ

وقال البهوتي تختلف: ولا يكره أخذ ما زاد على القبضة منها وما تحت حلقه، ويحف شاربه وهو أولى من قصه (٥).

وبه جزم شيخ الإسلام تخلفه في «شرح العمدة» حيث قال: «وأما إعفاء اللحية فإنه يترك، فلو أخذ ما زاد على القبضة لم يكره. نصَّ عليه».اهـ.

⁽١) الوقوف والترجل من الجامع لمسائل الإمام أحمد بن حنبل لابي بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الحَلَّال البغدادي الحنبلي.

⁽٢) الفروع (١/١٥١).

⁽٣) الإنصاف (١/ ١٢٢).

⁽٤) مسائل الإمام أحمد (١/ ١٢٩).

⁽٥) الروض المزبع (١/ ٢٦).

کھواستدلوا بہا یلی:

بأن الإعفاء يأتى في اللغة بمعنى الكثرة كها تقدم، قالوا: فمن ترك لحيته وأعفاها حتى طالت وكثرت فقد حقق الإعفاء الواجب، كها استدلوا بفعل عدد من الصحابة منهم ابن عمر وأبو هريرة على بأخذ ما زاد على القبضة.

١- عن عُمَرُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَرْضِهَا وَطُولِمَا»: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَسَمِعْتُ مُحَمَّدُ بْنَ إِسْمَاعِيلَ، يَقُولُ: «عُمَرُ بْنُ هَارُونَ مُقَارِبُ الحَدِيثِ لَا أَعْرِفُ لَهُ وَسَمِعْتُ مُحَمَّدُ بْنَ إِسْمَاعِيلَ، يَقُولُ: «عُمَرُ بْنُ هَارُونَ مُقَارِبُ الحَدِيثِ لَا أَعْرِفُ لَهُ حَدِيثًا لَيْسَ لَهُ أَصْلُ - أَوْ قَالَ - يَنْفَرِدُ بِهِ، إِلَّا هَذَا الحَدِيثَ: كَانَ النَّبِيُ عَلَيْهُ يَأْخُذُ مِنْ لَا عَرْضِهَا وَطُولِمَا، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ هَارُونَ (١).

٢- عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَر، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ قَالَ: (خَالِفُوا المُشْرِكِينَ: وَفَرُوا اللَّحَى، وَأَحْفُوا الشَّوَارِبَ». وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ: (إِذَا حَجَّ أُو اعْتَمَرَ قَبَضَ عَلَى لِحْيَتِه، فَهَا فَضَلَ أَخَذَهُ (٢).

عن أبي أُسَامَةَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَيُّوبَ، مِنْ وَلَدِ جَرِيرِ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، قَالَ: «كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَقْبِضُ عَلَى لِجْيَتِهِ، ثُمَّ يَأْخُذُ مَا فَضَلَ عَنِ الْقُبْضَةِ»^(٣).

، القول الثاني: كراهة الأخذ من اللحية في غير النسك.

⁽١) ضعيف جدا: أخرجه الترمذي (٢٧٦٢)، والبيهقي في شعب الإيهان (٨/ ٤١٦)، وفي كتاب أخلاق النبي لأبي الشيخ (٤/ ٢٤٤)من طريق عُمَرُ بْنُ هَارُونَ وهو متروك.

⁽٢) أخرجه البخاري (٥٨٩٢) باب خصال الفطرة.

⁽٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٥/ ٢٢٥) رجاله ثقات غير فيه عمرو بن أيوب بن أبي زرعة بن عمرو بن جرير البجلي: ذكره ابن حبان في الثقات. (٧/ ٢٢٤) وقال أبو حاتم الرزاي: شيخ كوفي. الجرح والتعديل (٦٨/٦)، وبقية رجاله ثقات.

ورواه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٤/ ٣٢٤)، قال: قال أخبرنا عفان بن مسلم، قال: حدثنا أبو هلال، قال: حدثنا شيخ أظنه من أهل المدينة، قال: رأيت أبا هريرة يحفي عارضيه يأخذ منهما قال ورأيته أصفر اللحية. وهذا إسناد ضعيف، لإبهام في إسناده.

وهو قول: النووي من الشافعية (١) وهو المذهب (٢)، وقتادة (٣).

قال النووي يَخلَقه: والصحيح كراهة الأخذ منها مطلقا بل يتركها على حالها كيف كانت للحديث الصحيح واعفوا اللحي واما الحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي عليه كان يأخذ من لحيته من عرضها وطولها فرواه الترمذي باسناد ضعيف لا يحتج به (٤٠).

□ واستدلوا: بأحاديث إعفاء اللحية.

كرالأدلة من السنة:

عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَالِفُوا الْمُشْرِكِينَ: وَقُرُوا اللِّحَى، وَأَخْوُا اللِّحَى، وَأَخْفُوا الشُّوَارِبَ» (٥٠). واللفظ للبخاري.

وبلفظ: «انْهَكُوا الشَّوَارِبَ، وَأَعْفُوا اللَّحَي »(٦).

وبلفظ لمسلم: «أَحْفُوا الشَّوَارِبَ وَأَعْفُوا اللَّحَي »(٧).

وبلفظ لمسلم عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ: «أَمَرَ بِإِحْفَاءِ الشَّوَارِبِ، وَإِعْفَاءِ اللِّحْيَةِ»(^).

⁽١) ينظر المجموع للنووي (١/ ٢٩٠).

⁽٢) قال الدمياطي الشافعي كَنَلَهُ في إعانة الطالبين (٢/ ٣٨٦): وصح عند ابن حبان: كان على يأخذ من طول لحيته وعرضها وكأنه مستند ابن عمر في في كونه كان يقبض لحيته ويزيل ما زاد.لكن ثبت في الصحيحين الأمر بتوفير اللحية أي بعدم أخذ شئ منها وهذا مقدم، لأنه أصح. على أنه يمكن حمل الأول على أنه لبيان أن الأمر بالتوفير للندب، وهذا أقرب من حمله على ما إذا زاد انتشارها وكبرها على المعهود، لأن ظاهر كلام أئمتنا كراهة الأخذ منها مطلقا.

⁽٣) ينظر المجموع للنووي (١/ ٢٩٠).

⁽٤) المصدر السابق.

⁽٥) أخرجه البخاري (٥٨٩٢) بَابُ تَقْلِيم الأَظْفَارِ، وأخرجه مسلم (٢٥٩) باب خصال الفترة.

⁽٦) أخرجه البخاري (٥٨٩٣) باب إعفاء اللحية.

⁽٧) أخرجه مسلم (٢٥٩) بَابُ خِصَالِ الْفِطْرَةِ.

⁽٨) أخرجه مسلم (٢٥٩) باب إعفاء اللحية.

وَعَنْ أَبِي هُوَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «جُزُّوا الشَّوَارِبَ، وَأَرْخُوا اللَّحَى خَالِفُوا الْمُجُوسَ» (١).

قال الدمياطي الشافعي كَالَة في إعانة الطالبين (٢/ ٣٨٦): وصح عند ابن حبان: كان على الخذ من طول لحيته وعرضها وكأنه مستند ابن عمر في في كونه كان يقبض لحيته ويزيل ما زاد.لكن ثبت في الصحيحين الأمر بتوفير اللحية أي بعدم أخذ شئ منها وهذا مقدم، لأنه أصح. على أنه يمكن حمل الأول على أنه لبيان أن الأمر بالتوفير للندب، وهذا أقرب من حمله على ما إذا زاد انتشارها وكبرها على المعهود، لأن ظاهر كلام أئمتنا كراهة الأخذ منها مطلقا.

وضعفوا حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ كان يأخذ من لحيته من عرضها وطولها.

القول الثالث: وجوب الأخذ مما ذاد على القبضة.

وهو قول: الطبري (٢)، والأحناف (٣).

قال في البحر الرائق (٣/ ١٢): «قال أصحابنا: الإعفاء تركها حتى تكث وتكثر، والقص سنة فيها، وهو أن يقبض الرجل لحيته فها زاد منها على قبضة قطعها، كذلك ذكر محمد في كتاب الآثار عن أبي حنيفة، قال: وبه نأخذ».

قال الطحطاوي كترتش: وأما اللحية فذكر محمد في الآثار عن الإمام أن السنة أن يقطع ما زاد على قبضة يده قال وبه نأخذ كذا في محيط السرخسي وكذا يأخذ من عرضها ماطال وخرج عن السمت التقرب من التدوير من جميع الجوانب لأن الإعدال محبوب والطول المفرط قد يشوه الخلقة ويطلق ألسنة المغتابين وأخرج الطبراني عن عمر أنه أخذ من لحية رجل ما زاد على القبضة ثم قال له يترك أحدكم

⁽١) أخرجه مسلم (٢٦٠) باب خصال الفترة.

⁽٢) قال الحافظ في الفتح (١٠/ ٣٥٠): واختار - يعني الطبري - قول عطاء، وقال: إن الرجل لو ترك لحيته لا يتعرض لها حتى أفحش طولها وعرضها لعرض نفسه لمن يسخر به.

⁽٣) وانظر حاشية ابن عابدين (٦/ ٤٠٧).

نفسه حتى يكون كأنه سبع من السباع(١).

واستدلوا بأن ابن عمر كان يأخذ من لحيته ما ذاد على القبضة.

واستدلوا أيضا بأثر عن عمر عن عمر أنه أخذ من لحية رجل ما زاد على القبضة ثم قال له يترك أحدكم نفسه حتى يكون كأنه سبع من السباع (٢).

القول الرابع: أن الأولى في اللحية أن تترك على حالها ولا يؤخذ منها في غير
 النسك.

وهو قول: في مذهب الشافعية.

وقال أيضاً في شرحه لصحيح مسلم (٣/ ١٥١): والمختار ترك اللحية على حالها، وأن لا يتعرض لها بتقصير شيء أصلاً. اهـ

وقال العراقي في طرح التثريب (٢/ ٨٣): واستدل الجمهور على أن الأولى ترك اللحية على حالها، وأن لا يقطع منها شيئاً، وهو قول الشافعي وأصحابه.

واستدلوا بظاهر أحاديث إعفاء اللحية وأنه لم يثبت عن النبي ﷺ أنه أخذ من لحبته شبئا.

القول الخامس: الأخذ منها حسن.

وهو قول: القاضي عياض يَحْلَلْهُ.

وقال القاضي عياض في شرحه لصحيح مسلم (٢/ ٢٤): «وأما الأخذ من طولها وعرضها فحسن، ويكره الشهرة في تعظيمها وتحليتها كما تكره في قصها وجزها، وقد اختلف السلف هل لذلك حد، فمنهم من لم يحدد إلا أنه لم يتركها لحد الشهرة، ويأخذ منها، وكره مالك طولها جداً، ومنهم من حدد، فها زاد على القبضة فيزال، ومنهم من كره الأخذ منها إلا في حج أو عمرة». فهنا النص عن مالك أنه كان يكره طولها جداً.

⁽١) حاشية الطحطاوي (١/ ٥٢٦).

⁽٢) لم أقف على هذا الأثر مسندا.

وهذا حاصل أقوال أهل العلم في المسألة ولعل القول بكراهة الأحذ من اللحية قول قوي ويكون التحريم في حلقها والله أعلم.

مزيد من أقوال أهل العلم مهم نحتاجها عند المراجعة للشيخ علوي السثاف موقع الدرر السنية.

فقد وردت أحاديث كثيرة بتوفير اللحى وإعفائها وحاصل مجموع رواياتها خمس: أوفوا، وأرخوا، وأرجوا، ووفروا، وأعفوا، ومعانيها كلها متقاربة، ولم يرد حديث بلفظ (اتركوا) ولا بلفظ (أكرموا)، والروايات هى:

١ - حديث عبدالله بن عمر على مرفوعاً: «أحفوا الشوارب وأوفوا اللحى» رواه مسلم.

٢- حديث أبي هريرة رضي مرفوعاً: «جزوا الشوارب وأرخوا اللحي» رواه
 مسلم، وجاء بلفظ: «أرجوا» بالجيم.

٣- حديث عبدالله بن عمر ه م م فوعا: «وفروا اللحى وأحفوا الشوارب»
 رواه البخارى.

٤ حديث عبدالله بن عمر عمر الشوارب وأعفوا اللحى»
 رواه البخاري، ومسلم بلفظ: «أحفوا الشوارب».

كروهذه الألفاظ كلها تدل على الترك والتوفير والتكثير، وإليك تفصيل ذلك:

(أوفوا): من الإيفاء وهو الإتمام وعدم النقصان، قال في تاج العروس: (أوفى الشيء أي تم وكثُر)، وفي مقاييس اللغة: (وفي) كلمةٌ تدلُّ على إكمالٍ وإتمام).

(أرخوا): من الإرخاء وهو بمعنى الإطالة والسدل أرخى العمامة أطالها، وأرخى الستر أسدله (انظر تاج العروس).

(أرجو): أصلها أرجئوا من الإرجاء وهو التأخير فلما قال: (أحفوا الشوارب) قال بعدها: (وأرجوا اللحي) أي أخروها ولا تحفوها.

(وفَروا): من التوفير وهو الكثرة، قال ابن فارس في مقاييس اللغة: ((وفر) كلمةٌ تدلُّ على كثرةٍ وتَمَام)، وفي القاموس المحيط: (وفره توفيراً: كثَّره)، وفي لسان

العرب: (وقَّره: كثَّره).

(أعفوا): الإعفاء أصل معناه في اللغة الترك كها في تاج العروس وغيره، تقول: عفا الله عنك، أي ترك عقابك، وعفوتُ عن فلان أي تركته وحاله ولم أعاقبه، ويأتى بمعنى التوفير والكثرة، ففي لسان العرب: (عفا القوم كثروا، وفي التنزيل: ﴿حَقَىٰ عَفَواْ ﴾ [الاعراف: ٩٥] أي كثروا، وعفا النبت والشعر وغيره يعفو فهو عاف: كثر وطال، وفي الحديث: أنه على أمر بإعفاء اللحي، هو أن يوفَّر شعرها ويُكثَّر، ولا يقص كالشوارب، من عفا الشيء إذا كثر وزاد) ا.هـ، وقال القرطبي في «المفهم» كالشوارب، من عبد: (يقال عفا الشيء إذا كثر وزاد).

فأنت ترى أن كل الألفاظ التى جاءت في الأحاديث تدل على الوفرة والكثرة، وبصيغة الأمر الدال على الوجوب، وقد تأكد ذلك بفعله والله عليه وآله وسلم أنه أخذ شيئا من لحيته بل جاء في أحاديث كثيرة في صفته صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان: (كث اللحية) رواه البخاري ومسلم، و(كثير شعر اللحية) رواه مسلم، كما ورد في صفة عدد من الصحابة وأنهم كانوا كثيري شعر اللحية، ولا يُعرف عن أحد من السلف أنه حلق لحيته ألبتة، ولذلك اتفق الفقهاء على حرمة حلقها ونقل غير واحد الإجماع على ذلك منهم ابن حزم بقوله: «واتفقوا أن حلق جميع اللحية مثلة لا تجوز». ولم يعلق عليه ابن تيمية، انظر: «مراتب الإجماع» (ص١٢٠)، وقال الشيخ عبدالعزيز بن باز في مجموع الفتاوي (٣/ ٣٧٣): «حكم اللحية في الجملة فيه خلاف بين أهل العلم هل يجب توفيرها أو يجوز قصها، أما الحلق فلا أعلم أحداً من أهل العلم قال بجوازه».

أما الأخذ منها وتقصيرها وتهذيبها فإن كان بحيث لا تكون وافرة وكثيرة وكثة فلا يجوز، لظاهر النصوص السابقة والتي تدل كلها على وجوب الإعفاء والتوفير والإرخاء وهذا ما عليه جمهور العلماء، ولكن اختلفوا فيما لو أخذ منها شيئاً مع بقائها وافرة كثيرة على قولين:

الأول: عدم جواز أخذ شيء منها ودليلهم الأمر بالإعفاء وأخذوا من معنى الإعفاء الترك وهو أحد معنيي الإعفاء، أما بقية ألفاظ الحديث فلا تدل على عدم

جواز أخذ شيء منها.

الثانى: جواز الأخذ منها مع توفيرها وإرخائها، ودليلهم أن الإعفاء يأتى في اللغة بمعنى الكثرة كما تقدم، قالوا: فمن ترك لحيته وأعفاها حتى طالت وكثرت فقد حقق الإعفاء الواجب، كما استدلوا بفعل عدد من الصحابة منهم ابن عمر وأبو هريرة هي بأخذ ما زاد على القبضة، ثم اختلفوا هل كان هذا في نسك أم لا؟ وهذا الاختلاف لا يغير في أصل الاستدلال لأنه كما قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٣١٧/٤): «لو كان غير جائز ما جاز في الحج».

وسبب اختلافهم هو أن ابن عمر الله راوي حديث: «أعفوا اللحى» هو نفسه كان يأخذ من لحيته ما زاد على القبضة فمن قال بعدم الجواز استدل بقاعدة: (العبرة برواية الراوي لا برأيه) ومن قال بالجواز استدل بقاعدة: (الراوي أدرى بها روى) وقال لم يخالف ابن عمر الله روايته بل هذا معنى الإعفاء.

وقد قال بجواز أخذ ما زاد على القبضة جمهور من أهل العلم منهم الإمام مالك والإمام أحمد وعطاء وابن عبدالبر وابن تيمية وغيرهم وعندهم أن ما زاد على القبضة تحقق فيه الإعفاء والتوفير والإرخاء:

قال أبو الوليد الباجى فى «المنتقى شرح الموطأ» (٣٦٧/٤): «روى ابن القاسم عن مالك: لا بأس أن يؤخذ ما تطاير من اللحية وشذ، قيل لمالك: فإذا طالت جداً قال: أرى أن يؤخذ منها وتقص، وروي عن عبد الله بن عمر وأبي هريرة على أنها كانا يأخذان من اللحية ما فضل عن القبضة».

وقال ابن هانئ في مسائله (٢/ ١٥١): «سألت أبا عبد الله عن الرجل يأخذ من عارضيه؟ قال: يأخذ من اللحية ما فضل عن القبضة، قلت: فحديث النبي عليه المخوا الشوارب وأعفوا اللحى) قال: يأخذ من طولها ومن تحت حلقه، ورأيت أبا عبدالله يأخذ من عارضيه ومن تحت حلقه» أ.هـ

وقال الخلال في كتاب «الوقوف والترجل» (ص١٢٩): «أخبرني حرب قال: ستل أحمد عن الأخذ من اللحية؟ قال: إن ابن عمر يأخذ منها ما زاد على القبضة،

لحيته الشيء القليل من طولها وعرضها إذا كثرت».

وكأنه ذهب إليه، قلت ما الإعفاء: قال: يروى عن النبي صبى الله عليه وسلم، قال: كأن هذا عنده الإعفاء »أ.هـ

وقال المرداوى فى «الإنصاف» (١/ ١٢١): «ويعفى لحيته... ولا يكره أخذ ما زاد على القبضة، ونصه -يعني أحمد- لا بأس بأخذ ذلك وأخذ ما تحت الحلق...» أ.هـ وقال ابن بطال فى شرح البخارى (٩/ ١٤٧): «قال عطاء: لا بأس أن يأخذ من

وقال الحافظ ابن عبد البر في «الاستذكار» (٢١٧/٤): «وفي أخذ ابن عمر من آخر لحيته في الحج دليل على جواز الأخذ من اللحية في غير الحج لأنه لو كان غير جائز ما جاز في الحج...وابن عمر روى عن النبي على: «وأعفوا اللحى» وهو أعلم بمعنى ما روى، فكان المعنى عنده وعند جمهور العلماء الأخذ من اللحية ما تطاير والله أعلم».

وقال شيخ الإسلام في «شرح العمدة» (١/ ٢٣٦): «وأما إعفاء اللحية فإنه يترك، ولو أخذ ما زاد على القبضة لم يكره، نص عليه كما تقدم عن ابن عمر، وكذلك أخذ ما تطاير منها».اه.

وقال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١٠/ ٣٦): «قلت: الذي يظهر أن ابن عمر كان لا يخص هذا التخصيص بالنسك بل كان يحمل الأمر بالإعفاء على غير الحالة التي تتشوه فيها الصورة بإفراط طول شعر اللحية أو عرضه» ا.هـ

وفى حاشية ابن عابدين (٢/ ٤٥٩): «لا بأس بأخذ أطراف اللحية إذا طالت».اه.

وقال الغزالى فى «الإحياء» (١٤٣/١): «وقد اختلفوا فيها طال منها فقيل إن قبض الرجل على لحيته وأخذ ما فضل عن القبضة فلا بأس فقد فعله ابن عمر وجماعة من التابعين واستحسنه الشعبى وابن سيرين وكرهه الحسن وقتادة وقالا: تركها عافية أحب لقوله ﷺ: «أعفوا اللحى» والأمر في هذا قريب إن لم ينته إلى تقصيص اللحية وتدويرها من الجوانب».اه.

وقال العراقى فى «طرح التثريب» (٢/ ٤٩): «إعفاء اللحية، وهو توفير شعرها وتكثيره وأنه لا يأخذ منه كالشارب، من عفا الشيء إذا كثر وزاد... واستدل به الجمهور على أن الأولى ترك اللحية على حالها وأن لا يقطع منها شيء».

وقال ابن الهمام في «فتح القدير» (٢/ ٢٧٠): «يحمل الإعفاء على إعفائها من أن يأخذ غالبها أو كلها كما هو فعل مجوس الأعاجم... فيقع بذلك الجمع بين الروايات».اهـ.

وأقوال أهل العلم في جواز الأخذ مما زاد على القبضة كثيرة جداً، ولم يأت عن أحد من الصحابة ولا من التابعين فيها أعلم تحريم ذلك.

واستحسن بعض العلماء قص ما زاد على القبضة وقالوا بالاستحباب والسنية وهذا بعيد، فقد جاء في «البحر الرائق» (٣/ ١٢): «قال أصحابنا: الإعفاء تركها حتى تكث وتكثر، والقص سنة فيها، وهو أن يقبض الرجل لحيته، فها زاد منها على قبضة قطعها، كذلك ذكر محمد في كتاب «الآثار» عن أبي حنيفة قال: وبه نأخذ».اه.

وقال القرطبى فى «المفهم» (١/ ١٢٥): «ولا يجوز حلق اللحية ولا نتفها ولا قص الكثير منها، فأما أخذ ما تطاير منها وما يشوه ويدعو إلى الشهرة طولا وعرضا فحسن عند مالك وغيره من السلف».اه.

وقال القاضى عياض في «إكمال المعلم» (٣٦/٢): «وأما الأخذ من طولها وعرضها فحسن».اه.

كرومن العلماء من ذهب إلى المنع من الأخذ مطلقا:

قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١٠/ ٣٥٠): «قال الطبري: ذهب قوم إلى ظاهر الحديث فكرهوا تناول شيء من اللحية من طولها ومن عرضها».

وقال النووى في «المجموع» (١/ ٢٩٠): والصحيح كراهة الأخذ منها مطلقاً، بل يتركها على حالها كيف كانت، للحديث الصحيح: «وأعفوا اللحي».اه.

وقال في شرحه لصحيح مسلم (٣/ ١٥١): «والمختار ترك اللحية على حالها، وألا يتعرض لها بتقصير شيء أصلاً».

وقال الشيخ عبد العزيز بن باز في «مجموع الفتاوي» (٤ / ٤٤٣): «الواجب إعفاء اللحية وتوفيرها وإرخاؤها وعدم التعرض لها بشيء».

وقال الشيخ ابن عثيمين في (فتاوى على الدرب) (١٠/ ١٧٣): «الواجب إبقاء اللحية كما هي ولا يتعرض لها بقص ولا بحلق».

وقال في «مجموع الفتاوى» (١١/ ٨٥): «أما ما سمعتم من بعض الناس أنه يجوز تقصير اللحية خصوصاً ما زاد على القبضة، فقد ذهب إليه بعض أهل العلم فيها زاد على القبضة، وقالوا: إنه يجوز أخذ ما زاد على القبضة استناداً إلى ما رواه البخاري عن عبد الله بن عمر هن أنه كان إذا حج أو اعتمر قبض على لحيته فها زاد أخذه. ولكن الأولى الأخذ بها دل عليه العموم في الأحاديث السابقة فإن النبي سي الشيئة لم يستثن حالاً من حال».اه.

كروقال بعض العلماء بوجوب أخذ ما زاد على القبضة وليس معهم دليل.

الله وخلاصة ما سبق:

١- أن حلق اللحية حرام بالإجماع.

٢- أن الأخذ منها وقصها بها يخل بتوفيرها وكثرتها حرامٌ أيضاً لمخالفته الأمر
 بالإعفاء والإرخاء والتوفير الوارد في الأحاديث وضابط ذلك ما زاد على القبضة
 وهو في الغالب إلى منتصف الصدر.

٣- أن المعاصي تتفاوت، فالحلق أعظم من أخذ شيء منها.

٤- أن الأخذ من اللحية بها لا يخرجها عن كونها كثة وكثيفة وهو ما زاد على القبضة مما اختلف فيه العلماء قديماً وحديثاً.

٥- أن حاصل كلام القائلين بجواز الأخذ منها هو الأخذ مما زاد على القبضة
 ولا أعلم أحداً يقول بجواز الأخذ دون ذلك.

٦- أن سبب اختلافهم كما سبق بيانه هو معنى الإعفاء واختلافهم في تقديم إحدى القاعدتين على الأخرى، قاعدة: (العبرة برواية الراوي لا برأيه) وقاعدة: (الراوي أدرى بها روى).

٧- أن الأولى والأحوط خروجاً من الخلاف تركها دون أخذِ شيء منها اقتداء
 بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم.

أمَّا مسألة الإنكار، فمن حلقها أو أخذ منها وقصَّرها وخففها فيُنكر عليه لأنه فعل منكرً، لكنه منكرٌ دون منكر، والمعاصى تتفاوت كها تقدم، أما من وفَّرها وكثَّرها وأرخاها ولو أخذ مما زاد على القبضة فلا يُنكر عليه، ولم ينكر الصحابة على من فعل ذلك كابن عمر وأبي هريرة كلى. والله أعلم.

حلق الشارب

الشارب: 🕸 حكم قص الشارب

🗐 اختلف الفقهاء في قص الشارب على قولين:

القول الأول: أنه سنة.

وبه قال: الحنفية (١) والشافعية (٢) والمالكية (٣) والحنابلة (٤).

قال الطحاوى في شرح الآثار: قص الشارب حسن، وهو أن تأخذ حتى ينتقص عن الإطار وهو الطرف الأعلى من الشفة العليا. قال: والحلق سنة وهو أحسن من القص وهو قول أصحابنا. قال عليه الصلاة والسلام: «أحفوا الشارب وأعفوا اللحي»(٥).

قال القيرواني تختلفه: ومن الفطرة خمس قص الشارب وهو الإطار وهو طرف الشعر المستدير على الشفة لا إحفاؤه والله أعلم (٢).

⁽١) المبسوط للسرخسي (٤/ ٧٤).

 ⁽۲) ينظر: البيان والتحصيل (۱۷/ ۳۸۹)، المقدمات والمهات (۳/ ٤٤٧)، حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني (۱/ ۳۸۲).

⁽٣) ينظر: المجموع (١/ ٢٨٧)، روضة الطالبين (٣/ ٢٣٤)، طرح التثريب (٢/ ٧٦).

⁽٤) ينظر: الشرح الكبير (١/ ١٠٥)، الفروع (١/ ١٥١).

⁽٥) الاختيار لتعليل المختار (٤/ ١٦٧).

⁽٦) البيان والتحصيل (١٧/ ٣٨٩).

وذهب مالك تخلله إلى أن السنة أن يقص ويؤخذ منه حتى يبدو أطراف الشفة الإطار ولا يستأصل جميعه بالحلق^(۱).

قال ابو الوليد القرطبي تَعَلَّلُهُ: وأما قص الشارب فها جاء عن النبي ﷺ من الأمر به يبين ما جاء عنه من الأمر بإحفائه فيستعمل الأمران جميعا بأن يقص أعلاه ويحفى الإطار منه، ولا يحمل على التعارض.

وهذا الذي ذهب إليه مالك تتخلفه لأنه رأى حلقه مثلة، وقال في ذلك إنه بدعة وهو صحيح، لأن اتصال العمل بترك إحفائه دليل على نسخ الأمر بذلك. والأولى أن يجعل حديث الأمر بقصه مبينا لحديث الأمر بإحفائه. وكان ابن القاسم يكره أن يؤخذ من أعلاه وقال: معنى الأمر بإحفائه إحفاء الإطار منه (٢).

حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني: من الآداب المستحبة قص الشارب والأظفار ونتف الإبط والاستحداد إن احتاج، والسواك والمشي لما ورد في ذلك من الأخبار (٣).

قال النووى كَالله: وأما قص الشارب فمتفق على أنه سنة ودليله الحديثان السابقان وحديث زيد بن أرقم شه قال: قال رسول الله على: «من لم يأخذ من شاربه فليس منا» رواه الترمذي في كتاب الاستئذان من جامعه وقال حديث حسن صحيح: ثم ضابط قص الشارب أن يقص حتى يبدو طرف الشفة ولا يحفه من أصله هذا مذهبنا وقال أحمد كالله إن حفه فلا بأس وإن قصه فلا بأس (3).

وقال كَتَلَهُ في روضة الطالبين: ويستحب قص الشارب، بحيث يبين طرف الشفة بيانا ظاهرا. ويبدأ في هذه كلها، باليمين، ولا يؤخرها عن وقت الحاجة، ويكره كراهة شديدة، تأخيرها عن أربعين يوما، للحديث في «صحيح مسلم» بالنهي عن

⁽١) الرسالة للقيرواني (١/٦٥١).

⁽٢) المقدمات والمهات (٣/ ٤٤٧).

⁽٣) حاشية العدوى على شرح كفاية الطالب الرباني (١/ ٣٨٢).

⁽³⁾ Hجموع (1/ YAV).

=|| **YYY** |||=

وقال العراقى كَالله: فيه استحباب قص الشارب، وهو مجمع على استحبابه، وذهب بعض الظاهرية إلى وجوبه (٢).

قال عبد الرحمن بن قدامة كَالله: ويستحب قص الشارب لأنه من الفطرة ويفحش إذا طال ولما روى زيد بن أرقم قال: قال رسول الله ﷺ: «من لم يأخذ من شاربه فليس منا»(٣).

قال ابن مفلح يَخلَله: وذكر ابن حزم الإجماع أن قص الشارب وإعفاء اللحية فرض، وأطلق أصحابنا وغيرهم الاستحباب^(٤).

قال الشوكانى كتلفه: قوله (وقص الشارب) هو سنة بالاتفاق والقاص مخير بين أن يتولى ذلك بنفسه أو يوليه غيره لحصول المقصود بخلاف الإبط والعانة وسيأتى مقدار ما يقص منه في باب أخذ الشارب (٥).

واستدلوا بنفس الأحاديث التي استدل بها ابن حزم علة وجوب إحفاء الشارب وستأتي معنا ولكنهم صرفوها للإستحباب.

واستدلوا بحديث: عَائِشَة، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ: «قَصُّ الشَّارِبِ، وَإِعْفَاءُ اللَّحْيَةِ، وَالسِّوَاكُ، وَاسْتِنْشَاقُ اللَّاءِ، وَقَصُّ الْأَظْفَارِ، وَعَسْلُ الْبَرَاجِمِ، وَنَتْفُ الْإِبطِ، وَحَلْقُ الْعَانَةِ، وَانْتِقَاصُ اللَّاءِ» قَالَ زَكَرِيًا: قَالَ مُصْعَبُ: وَنَسِيتُ الْعَاشِرَةَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ المُضْمَضَةَ زَادَ قُتَيْبَةُ، قَالَ وَكِيعٌ: «انْتِقَاصُ المُاءِ: يَعْنِي الْإِسْتِنْجَاءَ» (أَنْ تَكُونَ المُضْمَضَةَ زَادَ قُتَيْبَةُ، قَالَ وَكِيعٌ: «انْتِقَاصُ المُاءِ: يَعْنِي الْإِسْتِنْجَاءَ» (أَنْ

قال الماوردي تخلفه: عشر من الفطرة: قص الشارب، وإعفاء اللحية، والسواك،،

⁽١) روضة الطالبين (٣/ ٢٣٤).

⁽٢) طرح التثريب (٢/ ٧٦).

⁽٣) الشرح الكبير (١/٥٠١).

⁽٤) الفروع (١/١٥١).

⁽٥) نيل الأوطار (١/١٣٣).

⁽٦) أخرجه مسلم (٢٦١) بَابُ خِصَالِ الْفِطْرَةِ.

والمضمضة، والاستنشاق، وقص الأظفار، وغسل البراجم، ونتف الإبط، وحلق العانة، وانتفاض الماء، يعنى: «الاستنجاء» فإذا ثبت بها ذكرنا أن السواك مأمور به، فهو سنة ليس بواجب(١).

قال النووى كتلثه: وأما قص الشارب فمتفق على أنه سنة ودليله الحديثان السابقان وحديث زيد بن أرقم شه قال: قال رسول الله على: «من لم يأخذ من شاربه فليس منا» رواه الترمذي في كتاب الاستئذان من جامعه وقال حديث حسن صحيح (٢).

عن المغيرة بن شعبة أن رجلا، أتى النبي ﷺ طويل الشارب، فدعا النبي ﷺ بسواك، ثم دعا بشفرة، فقص شارب الرجل على سواك.

القول الثاني: أن قص الشارب واجب.

وهو قول: ابن حزم^(۳).

قال ابن حزم كتلفه: السواك مستحب، ولو أمكن لكل صلاة لكان أفضل، ونتف الإبط والختان وحلق العانة وقص الأظفار، وأما قص الشارب ففرض (٤٠).

کے واستدلوا بہا یلی:

عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَالِفُوا الْمُشْرِكِينَ: وَفَرُّوا اللِّحَى، وَأَحْفُوا الشُّوَارِبَ» (٥٠). واللفظ للبخاري.

وبلفظ: «انْهَكُوا الشَّوَارِبَ، وَأَعْفُوا اللَّحَى»(٦).

الحاوي الكبير (١/ ٨٣).

⁽٢) الفروع (١/ ١٥١).

⁽٣) قال ابن مفلح كَنَلَتُه في الفروع (١/١٥١): وذكر ابن حزم الإجماع أن قص الشارب وإعفاء اللحية فرض، وأطلق أصحابنا وغرهم الاستحباب.

⁽٤) المحلي (١/ ٢٢٣).

⁽٥) أخرجه البخاري (٥٨٩٢) بَابُ تَقْلِيمِ الأَظْفَارِ، وأخرجه مسلم (٢٥٩) باب خصال الفترة.

⁽٦) أخرجه البخاري (٥٨٩٣) باب إعفاء اللحية.

وبلفظ لمسلم: «أَحْفُوا الشَّوَارِبَ وَأَعْفُوا اللَّحَى»(١).

وبلفظ لمسلم عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ: «أَمَرَ بِإِحْفَاءِ الشَّوَارِبِ، وَإِعْفَاءِ اللَّحْيَةِ»(٢).

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «جُزُّوا الشَّوَارِبَ، وَأَرْخُوا اللَّحَى خَالِفُوا الْمُجُوسَ»^(٣).

وكل هذه الأحاديث فيها الأمر بالوجب، وكما أن إعفاء اللحية واجب كذلك إحفاء الشارب.

واستدلوا أيضا: بحديث حبيب بن يسار،عن زيد بن أرقم رضي الله تعالى عنه عن النبي ﷺ: من لم يأخذ من شاربه فليس منا.

قال النووى تعلقه: ويستحب في قص الشارب أن يبدأ بالجانب الأيمن لما سبق أن النبى عَلَيْهُ كان يجب التيامن في كل شئ والتوقيت في قص الشارب كها سبق في تقليم الأظفار: وهو مخير بين أن يقص شاربه بنفسه أو يقصه له غيره لأن المقصود يحصل من غير هتك مروءة: والله أعلم (٤).

المسألة الثانية: هل يقص الشارب أو يحلق؟

ا ختلف الفقهاء في قص الشارب وحلقه على ثلاثة أقوال: ﴿ القول الأول: يقص شاربه، ولا يحلق.

وهو مذهب المالكية (٥)، والشافعية، ورواية عند الحنابلة.

قال مالك: يؤخذ من الشارب حتى يبدو طرف الشفة، وهو الإطار، ولا يجزه

⁽١) أخرجه مسلم (٢٥٩) بَابُ خِصَالِ الْفِطْرَةِ.

⁽٢) أخرجه مسلم (٢٥٩) باب إعفاء اللحية.

⁽٣) أخرجه مسلم (٢٦٠) باب خصال الفترة.

⁽³⁾ ILAA03 (1/ XXX).

⁽٥) ينظر: البيان والتحصيل (٩/ ٣٧٤)، ومواهب الجليل (٦/ ٣٢٠).

فيمثل بنفسه (١).

قال أبو الوليد ابن رشد القرطبي كتلة: وسئل مالك عمن أحفى شاربه، فقال: يوجع ضربا، وليس هذا حديث النبي على بالإحفاء، وكان يقال: يبدو حرف الشفتين الإطار. وقال: لم يحلق شاربه. هذه بدع تظهر في الناس، وذكر زيد بن أسلم أن عمر كان إذا أكربه أمر نفخ يقول: أواه أواه، قال: فجعل رجل يراده وهو يفتل شاربه بيده، قال: فلو كان شاربه منموصا ما وجد ما يفتل. هذه بدع قد ظهرت في الناس. والشافعي وأصحابها. فقالوا: إحفاء الشوارب أفضل من قصها، وإلى هذا ذهب أحمد بن حنبل، فكان يحفي شاربه إحفاء شديدا. ويقول: السنة فيه أن يحفي كما قال رسول الله على الشوارب».

وذهب مالك تخلفه إلى أن السنة فيه أن يقص ويؤخذ منه حتى يبدو طرف الشفة: الإطار، ولا يستأصل جميعه بالحلق؛ لأنه روي عنه على أنه قال: «من لم يأخذ شاربه فليس منا»، وأنه قال: «خمس من الفطرة؛ فذكر منها قص الشارب»، فجعل ذلك من قوله مبينا لأمره بإحفاء الشوارب، فقال: معناه أن يقص حتى يحفي منه الإطار لا جميعه.

وقوله صحيح؛ لأن استعمال الأحاديث وحمل بعضها على التفسير لبعض أولى من الأخذ ببعضها، والاطراح لسائرها، لا سيها وفي العمل المتصل من السلف بالمدينة بترك إحفاء الشوارب دليل واضح على أنهم فهموا عن النبي عبيه أنه إنها أراد بإحفاء الشوارب قصها، والأخذ منها، وألا تعفى كما يفعل باللحاء، وهو دليل واضح، لذلك قال: إن حلق الشارب مثلة، وحكم له بأنه بدعة، ورأى أن يؤدب من فعل ذلك لما فيه من تقصير السلف المتقدم في مخالفتهم ظاهر الحديث والجهل به، وهم ما جهلوه ولا خالفوه، لكنهم تأولوه على ما تأوله عليه مالك، والله أعلم.

ولا يصح أن يكون المتأخر أعلم بمراد النبي عِيشِ من السلف المتقدم، وقد قال بعض المتأخرين: إن الشارب لا يقع إلا على ما يباشر به شرب الماء، وهو الإطار،

⁽۱) التمهيد (۲۱/ ۲۳).

فذلك الذي يحفى، والصحيح أن الشارب ما عليه الشعر من الشفة العليا، إلا أن المراد بإحفائها إحفاء بعضها، وهو الإطار منها لا إحفاء جميعها، بدليل الحديثين الآخرين، وقد روي عن ابن القاسم أنه كان يكره أن يؤخذ من أعلاه، يصح أن يكون المتأخر أعلم بمراد النبي الشي من السلف المتقدم، ويقول تفسير حديث النبي يشئل في إحفاء الشارب إنها هو الإطار.

والأظهر أن ذلك ليس بمكروه، وأنه مستحسن، فيقص جميع الشارب؛ لما جاء في الحديث من أن قصه من السنة، ويحفى الإطار منه؛ لما جاء في الحديث من الأمر بإحفاء الشوارب(١).

وقال النووي تختشه: ثم ضابط قص الشارب أن يقص حتى يبدو طرف الشفة ولا يحفه من أصله هذا مذهبنا وقال أحمد تختشه إن حفه فلا بأس وإن قصه فلا بأس: واحتج بالأحاديث الصحيحة كحديث ابن عمر في أن النبي على قال أحفوا الشارب واعفوا اللحى رواه البخاري ومسلم وفي رواية جزوا الشوارب وفي رواية انهكوا الشوارب وهذه الروايات محمولة عندنا على الحف من طرف الشفة لامن أصل الشعر: ومما يستدل به في أن السنة قص بعض الشارب كها ذكرنا ما روى ابن عباس في قال كان النبي في أن السنة قص بعض الشارب كها ذكرنا ما روى ابن الرحمن يفعله رواه الترمذي وقال حديث حسن.

وروى البيهقي في سننه عن شرحبيل بن مسلم الخولاني قال رأيت خمسة من أصحاب رسول الله على يقصون شواربهم أبو أمامة الباهلي وعبد الله بن بسر وعتبة ابن عبد السلمي والحجاج بن عامر الثمالي والمقدام بن معدي كرب كانوا يقصون شواربهم مع طرف الشفة: وروى البيهقي عن مالك بن أنس الإمام كالله أنه ذكر إحفاء بعض الناس شواربهم فقال مالك ينبغي أن يضرب من صنع ذلك فليس حديت النبي على كذلك ولكن يبدى حرف الشقة والفم قال مالك حلق الشارب

⁽١) البيان والتحصيل (٩/ ٣٤٧).

بدعة(١).

وفي «نهاية المحتاج» للرملي (١٤٨/٨) من أئمة الشافعية قال كَلَمْتُهُ: ويكره الإحفاء وهو حلق شعر الشارب(٢).

🗖 واستدلوا بها یلی:

واستدلوا بحديث النبي عَلَيْهُ: "من لم يأخذ شاربه فليس منا"".

وأنه قال: «خمس من الفطرة»؛ فذكر منها قص الشارب، فجعل ذلك من قوله مبينا لأمره بإحفاء الشوارب.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَلِلْهُ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: «الفِطْرَةُ خَمْسٌ: الخِتَانُ، وَالِاسْتِحْدَادُ، وَنَثْفُ الإِبْطِ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَتَقْلِيمُ الأَظْفَارِ»(١٠).

عَنْ أَبِي صَخْرَةَ جَامِع بْنِ شَدَّادٍ، عَنِ المُغِيرَةِ بْنِ عَبْدِ الله، عَنِ المُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَة، قَالَ: ضِفْتُ النَّبِيَّ عَيْلِةٍ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَأَمَر بِجَنْبِ فَشُوي، وَأَخَذَ الشَّفْرَةَ فَجَعَلَ يَحُنُّ لِي بَهَا مَنْهُ، قَالَ: فَجَاءَ بِلاَلٌ فَآذَنَهُ بِالصَّلَاةِ، قَالَ: فَأَلْقَى الشَّفْرَةَ، وَقَالَ: «مَا لَهُ تَرِبَتْ يَدَاهُ» وَقَامَ يُصلِّ، زَادَ الْأَنْبَارِيُّ: «وَكَانَ شَارِبِي وَفَى فَقَصَّهُ لِي عَلَى سِوَاكٍ» أَوْ قَالَ: «أَقُصُّهُ لَكَ عَلَى سِوَاكٍ» أَوْ قَالَ: «أَقُصُّهُ لَكَ عَلَى سِوَاكٍ» أَوْ قَالَ: «أَقُصُّهُ لَكَ عَلَى سِوَاكٍ؟» أَوْ قَالَ: «أَقُصُّهُ لَكَ عَلَى سِوَاكٍ؟» أَوْ

أن المراد بالإحفاء والإنهاك هو قص طرف الشعر الذي على الشفة، وليس حلق

⁽١) المجموع للنووي (١/ ٢٨٨).

⁽٢) حاشية الجمل (٥/ ٢٦٧).

 ⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه الترمذي (٢٧٦١)، أحمد (٣٢/٧)، والنسائي (١٣)، وابن حبان (٢٩٠/١٢)، وغيرهم من طريق وسُفُ بْنُ صُهَيْبٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ مرفوعا به.

⁽٤) أخرجه البخاري (٦٢٩٧)، ومسلم (٢٥٧).

⁽٥) إسناده حسن: أخرجه أبو داود (١٨٨)، ووالطيالسي (٢/ ٧٥)، وأحمد (٣٠/ ١٥١)، وابن أبي عاصم (٣/ ٢٠٢)، غيرهم من طريق صَخْرَةَ جَامِع بْنِ شَدَّادٍ، عَنْ مُغيرَةَ بْنِ عَبْدِ الله، عَنِ المُغِيرَةِ ابْنِ شُعْبَةَ إسناده حسن، مغيرة بن عبد الله – وهو ابن أبي عقيل اليشكري – روى عنه جمع، ولم يؤثر توثيقه عن غير العجلي وابن حبان وابن حجر – وبقية رجاله ثقات.

أصل الشعر، بدليل الروايات التي فيها ذكر القص فقط، فهي مُبَيِّنَةٌ لأحاديث الإحفاء.

قال أبو الوليد الباجي في «المنتقى شرح الموطأ» (٧/ ٢٦٦): روى ابن القاسم عن مالك: أن تفسير حديث النبي عليه في إحفاء الشوارب إنها هو أن يبدو الإطار: وهو ما احرَّ من طرف الشفة، والإطار جوانب الفم المحدقة به.

🕸 القول الثاني: أن السنة هي الحف وهو المبالغة في الأخذ منه.

وهو مذهب المتقدمين من الحنفية (١) والحنابلة ^(٢).

قال بدر الدين العيني تعلقه: وفي «المختار» حلقه سنة وقصه حسن. وفي «المحيط» الحلق أحسن من القص، وهو قول أبي حنيفة وصاحبيه رحمها الله (٣).

قال الطحاوي تَعْلَقه: حُكْمُ الشَّارِبِ قَصُّهُ حَسَنٌ، وَإِحْفَاؤُهُ أَحْسَنُ وَأَفْضَلُ. وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَأَبِي يُوسُف، وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمُ اللهُ (١٠).

قال ابن عابدين كتله: واختلف في المسنون في الشارب هل هو القص أو الحلق؟ والمذهب عند بعض المتأخرين من مشايخنا أنه القص. قال في البدائع: وهو الصحيح. وقال الطحاوي: القص حسن والحلق أحسن، وهو قول علمائنا الثلاثة (٥).

قال ابن مفلح تَعَلَّقُهُ: ويحف شاربه أو يقص طرفه، وحفه أولى في المنصوص (٦). واستدلوا بأحديث حق الشارب وحملوا على الحف والحلق وهو أكثر من القص.

⁽١) البيان والتحصيل (٩/ ٣٤٧).

⁽٢) الفروع (١/ ١٥١)، والمبدع في شرح المقنع (١/ ٨٥)، والإقناع في فقه الإمام أحمد (١/ ٢٠)، وحاشية الروض المربع (١/ ١٦٤).

⁽٣) البناية شرح الهداية (٤/ ٣٣٧).

⁽٤) شرح معاني الآثار (٤/ ٢٣٠).

⁽٥) الدر المختار (٢/ ٥٥٠).

⁽٦) الفروع (١/١٥١).

واستدلوا بالقياس على الحلق في الحج.

قال الطحاوي تَعْاللهُ: فَإِنَّا رَأَيْنَا الْحُلْقَ قَدْ أُمِرَ بِهِ فِي الْإِحْرَامِ ، وَرُخِّصَ فِي التَّقْصِيرِ . فَكَانَ الْحُلْقُ أَفْضَلَ مِنَ التَّقْصِيرِ ، وَكَانَ التَّقْصِيرُ ، مَنْ شَاءَ فَعَلَهُ ، وَمَنْ شَاءَ زَادَ عَلَيْهِ ، وَكَانَ التَّقْصِيرُ ، مَنْ شَاءَ فَعَلَهُ ، وَمَنْ شَاءَ زَادَ عَلَيْهِ ، وَكَانَ التَّقْصِيرُ ، مَنْ شَاءَ فَعَلَهُ ، وَمَنْ شَاءَ زَادَ عَلَيْهِ الْقَالَ اللَّهُ يَكُونُ بِزِيَادَتِهِ عَلَيْهِ أَعْظَمَ أَجْرًا عِنَنْ قَصَّ. فَالنَّظُرُ عَلَى ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ حُكْمُ الشَّارِبِ قَصُّهُ حَسَنٌ ، وَإِحْفَاؤُهُ أَحْسَنُ وَأَفْضَلُ (١).

وقالوا: وما روي بلفظ القص لا ينافي الإحفاء لأن رواية الإحفاء في الصحيحين ومبينة للمراد.

قال الشيخ ابن عثيمين في «مجموع الفتاوى» (١١/باب السواك وسنن الفطرة/سؤال رقم ٤٥): الأفضل قص الشارب كها جاءت به السنة...وأما حلقه فليس من السنة، وقياس بعضهم مشروعية حلقه على حلق الرأس في النسك قياس في مقابلة النص، فلا عبرة به، ولهذا قال مالك عن الحلق: إنه بدعه ظهرت في الناس، فلا ينبغي العدول عها جاءت به السنة، فإن في اتباعها الهدى والصلاح والسعادة والفلاح. انتهى باختصار.

وقد سئلت اللجنة الدائمة للإفتاء: ورد في عدة أحاديث: (قصوا الشارب) فهل الحلق يختلف عن القص؟ وبعض الناس يقص من أول شاربه مما يلي شفته العليا، ويترك شعر شاربه، تقريباً يقص نصف الشارب، ويترك الباقي، فهل هذا هو المعنى؟ أو ينهك الشارب أي: يحلق جميعه؟ أرجو الإفادة عن الطريقة التي يقص الشارببها.

فأجابت: دلت الأحاديث الصحيحة عن رسول الله على مشروعية قص الشارب، ومن ذلك: قوله على «قصوا الشوارب وأعفوا اللحى؛ خالفوا المشركين» متفق على صحته، وقوله على الشوارب وأرخوا اللحى؛ خالفوا المجوس»، وفي بعضها: «أحفوا الشوارب» والإحفاء هو المبالغة في القص، فمن جز الشارب حتى تظهر الشفة العليا أو أحفاه فلا حرج عليه؛ لأن الأحاديث جاءت بالأمرين، ولا يجوز ترك طرفي الشارب، بل يقص الشارب كله، أو يحفيه كله؛ عملاً بالسنة.

⁽١) شرح معاني الآثار (٤/ ٢٣٠).

انتهى.

الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز الشيخ عبد الرزاق عفيفي الشيخ عبد الله بن قعود

فتاوى اللجنة الدائمة (٥/ ١٤٩).

والذي يبدوا لي جواز الأمرين.

وقد اختار الطبري والقاضي عياض جواز الأمرين: الحف والقص، ومال إليه الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٠/ ٣٤٧).

قزع الرأس...

كر تعريف القزع:

قال الخطابي تخلفه: هكذا جاء تفسيره في الحديث وأصل القزع قطع السحاب المتفرقة شبه تفاريق الشعر في رأسه إذا حلق بعضه وأبقى بعضه بطخارير السحاب (١).

قال ابن السكيت: القزع أن تتقوب من الراس مواضع فلا يكون فيها شعر؟ قال ثابت: لم يبق من شعره إلا قزع. الواحدة: قزعه، ومثله في السهاء قزعة (٢).

وفي تاج العروس: القزع، محركة قطع من السحاب رقاق، كأنها ظل، إذا مرت من تحت السحابة الكبيرة. الواحدة: قزعة، ومنه حديث الاستسقاء: «وما في السهاء قزعة» أي قطعة من الغيم.

قال النووي تَعْلَلُهُ: وَأَجْمَع الْعُلَهَاء عَلَى كَرَاهَة الْقَزَع إِذَا كَانَ فِي مَوَاضِع مُتَفَرِّقَة إِلَّا أَنْ يَكُون لِمُدَاوَاةٍ وَنَحْوهَا، وَهِي كَرَاهَة تَنْزِيه، وَكَرِهَهُ مَالِكَ فِي الْجَارِيَة وَالْغُلَام مُطْلَقًا، وَقَالَ بَعْض أَصْحَابه: لَا بَأْس بِهِ فِي الْقِصَّة وَالْقَفَا لِلْغُلَامِ. وَمَذْهَبنَا كَرَاهَته مُطْلَقًا لِللَّهُ لِللَّهُ وَالْمُعْقَا لِللَّهُ لَمُ وَالْمُتَا لَيَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى الْقُلْمَاء: وَالْحِكْمَة فِي كَرَاهَته أَنَّهُ تَشْوِيه مُطْلَقًا لِلرَّجُلِ وَالْمُرْأَة لِعُمُومِ الْحُدِيث. قَالَ الْعُلَمَاء: وَالْحِكْمَة فِي كَرَاهَته أَنَّهُ تَشْوِيه

⁽١) معالم السنن للخطابي (٤/ ٢١١).

⁽٢) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٩/ ١٦١).

لِلْخَلْقِ، وَقِيلَ: لِأَنَّهُ أَذَى الشَّرّ وَالشَّطَارَة، وَقِيلَ: لِأَنَّهُ زِيّ الْيَهُود(١).

كشف المشكل من حديث الصحيحين (ص: ٦٥٥).

وقوله احلقوا كله دليل على جواز حلق الرأس من غير كراهية..

🗖 واستدلوا على كراهة قزع شعر الرأس بها يلي:

١ - عَنِ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ نَهَى عَنِ الْقَزَعِ» قَالَ: قُلْتُ لِنَافِعٍ وَمَا الْقَزَعُ
 قَالَ: «يُحْلَقُ بَعْضُ رَأْسِ الصَّبِيِّ وَيُتْرَكُ بَعْضٌ» (٢).

٢- عن مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَر، أَنَّ النَّبِيَّ عَيَّالًا: رَأَى صَبِيًّا قَدْ
 حُلِقَ بَعْضُ شَعْرِهِ وَتُرِكَ بَعْضُهُ، فَنَهَاهُمْ عَنْ ذَلِكَ، وَقَالَ: «اخْلِقُوهُ كُلَّهُ، أو اثْرُكُوهُ
 كُلَّهُ»(٣).

وهذا القول به قال جمهور الفقهاء من الحنفية(٤) والمالكية(٥) والشافعية(٢)

(١) شرح صحيح مسلم للنووي (٧/ ٢٣٤).

(٢) أخرَجه البخَاري (٩٢١) بَابُ القَزَع، وأخرجه مسلم (٢١٢٠) بَابُ كَرَاهَةِ الْقَزَعِ.

(٣) معلول بهذا اللفظ: الحديث مداره عَلَى نافع عن ابن عمرمرفوعا،ورواه عن ابن عمر كلا من عمر بن نافع عن نافع به بلفظ: «نَهَى رَسُولُ اللهَّ ﷺ عَنِ الْقَزَعِ». قَالَ: وَمَا الْقَزَعُ؟ قَالَ: «أَنْ يُحْلَقَ مِنْ رَأْسِ الصَّبِيِّ مَكَانٌ وَيُتْرَكُ مَكَانٌ» كما عند أبن ماجة (٣٦٣٧)، وأحمد (٨/ ٤٨)، وأبو داود (٤١٩٣)) وغيرهم.

ورواه مالك عن نافع عن ابن عمر بلفظ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْقَزَعِ» كما عند ابن المقرئ (١/٣١٧). ورواه عَنْ عُبَيْدِ اللهِّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْقَزَعِ عند ابن المقرئ (١/٣١٧).

ونابع نافع عَبْدِ اللهَّ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِّ ﷺ نَهَى عَنِ الْقَزَعِ فِي الرَّأْسِ» كما عند أحد (١٠/ ٤٦٧) وغيره.

وأما لفظ الحديث أخرجه أبو داود (٤١٩٥)، وأحمد (٣٤٧/٩) المعلول تفرد به معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر به ورواية معمر عن أيوب معلولة.

- (٤) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (٦/٧٠٤).
- (٥) الذخيرة (١٣/ ٢٧٨)، الفواكه الدواني (٢/ ٣٠٦).
- (٦) المجموع (١/ ٢٩٥)، أسني المطالب شرح روض الطالب (١/ ٥٥١).

والحنابلة^(١).

قال ابن عابدين تَعَلَّقُهُ: ويكره القزع وهو أن يحلق البعض ويترك البعض قطعا مقدار ثلاثة أصابع كذا في الغرائب، وفيها: كان بعض السلف يترك سباليه وهما أطراف الشوارب(٢).

قال القرافي كَالله: ويكره القزع أن يحلق البعض ويترك البعض تشبها بقزع السحاب وقال أبو عبيدة يتخصص القزع تعدد مواضع الحلق حتى تعدد مواضع الشعر فتحصل المشابهة وكذلك قال مالك القزع أن يترك شعرا متفرقا في رأسه (٣).

وقال النووي كَلَشْهُ: يكره القزع وهو حلق بعض الرأس لحديث بن عمر في في الصحيحين قال نهى رسول الله ﷺ عن القزع(٤).

قال ابن مفلح تَعَلَّقُهُ: ويكره القزع وهو حلق بعض رأسه، نص عليه لما روى نافع عن ابن عمر «أن النبي ﷺ نهى عن القزع، فقيل لنافع: ما القزع؛ قال: أن يحلق بعض رأس الصبي، ويترك بعضه»، متفق عليه (٥).

قال الشنقيطي حفظه الله: واختلف العلماء في الذي يحلق، ويترك من الرأس: فقال بعض العلماء: أن يحلق وسط الرأس، ويترك باقيه.

وقال بعضهم: أن يحلق أطرافه كأن يحلق الشق الأيمن، والأيسر، والقفا، ويُبثقي وسطه شأن أهل الفساد، وصنيع السِّفلة، والرِّعاع -نسأل الله السلامة والعافية-.

وقيل: أن يحلق نصف الرأس، ويترك نصفه.

وقيل: أن يحلق مقدّمه، ويترك مؤخّره، أو العكس.

ولا مانع من اعتبار هذه الصور كلها؛ لأنه يحتملها النَّص، والأصل أنه إذا

⁽١) المبدع شرح المقنع (١/ ٨٤)، والإنصاف للمرداوي (١/ ١٢٧)، والروض المربع (١/ ٢٥).

⁽٢) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (٦/ ٤٠٧).

⁽٣) المجموع (١/ ٢٩٥).

⁽٤) الذخيرة (١٣/ ٢٧٨).

⁽٥) المبدع شرح المقنع (١/ ٨٤).

إحتمل النّص وجوهاً متعددة، ولم يرد الشرع بتقييد وجه منها أن تبقى دلالته على العموم، وللعلماء في تعليل تحريم القزع وجوه:

قال بعض العلماء: مشابهة اليهود، فقد كانوا يحلقون بعض الشعر، ويتركون بعضه.

وقال بعضهم: إن فيه ظلماً للإنسان في نفسه، والله أمر الإنسان بالعدل حتى مع نفسه.

وتوضيح ذلك: أنه إذا حلق شقه الأيمن، وترك الأيسر ظلم شقّه الأيمن إذا كان الزمان برداً، وظلم شقّه الأيسر إذا كان الزمان حراً، ولذلك ثُهي أن يَنْتعل بإحدى رجليه، ويترك الأخرى؛ لأنه ظلم للرِّجْل التي لم تنتعل، ونهى عن الجلوس بين الشمس، والظِّل؛ لأنه إذا كان صيفاً ظلم النصف الذي في الشمس، وإذا كان شتاءً ظلم النصف الذي في الظل، ولذلك قالوا إنه نُهي عن القزع لئلا يكون الإنسان ظالماً حتى مع نفسه.

والصحيح: أن كل هذه العلل صحيحة، ومحتملة ففيه ظلم، وفيه تشبه بأهل الفساد، ولذلك ما يفعله بعض من يجلق رأسه حتى، ولو بالتقصير كأن يقصر أطراف الشعر، ويجعل الشعر كثيفاً في منتصف الرأس فإنه يشمله هذا؛ لأن فيه تشبهاً بأهل الفساد، وقد أشار إلى ذلك بعض العلماء -رحمة الله عليهم - وكنا نعهد مشايخنا -رحمة الله عليهم - من الأوّلين أنهم كانوا يشددون في تخفيف الشعر، بعضه دون بعضه، وكانوا يعدّون ذلك من القزع، واختاره الوالد تعمّلته (۱).

وقال ابن عثيمين تعلقه: القَزَع مكروه؛ لأن النبي عَيَّلِيَة رأى غلاماً حلق بعض شعره وترك بعضه، فنهاهم عن ذلك وقال: «احلقوا كلَّه، أو اتركوه كلَّه». إلا إذا كان فيه تشبُّه بالكُفَّار محرَّمٌ، لأن التشبُّه بالكُفَّار محرَّمٌ، قال النبيُ عَلَيْة: «من تَشَبَّه بقوم فهو منهم»، وعلى هذا فإذا رأينا شخصاً قَزَّع رأسه فإننا نأمره بحلق رأسه كله، ثم يُؤمر بعد ذلك إِمَّا بحلقهِ كلِّه أو تركه كله (۱).

⁽١) شرح زاد المستقنع للشنقيطي - كتاب الطهارة (ص: ١٤٥).

⁽١) الشرح الممتع (١/ ١٦٨).

حلق الرأس كله

🗐 اختلف العلماء في حلق شعر الرأس في غير النسك:

🕸 فقيل: سنة.

وهو مذهب الحنفية^(١).

قال الطحطاوي تعليمه: السنة في شعر الرأس أما الفرق وأما الحلق اهـ يعني حلق الكل إن أراد التنظيف أو ترك الكل ليدهنه ويرجله ويفرقه (٢).

وأستدلوا بحديث مَعْمَرُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: رَأَى صَبِيًّا قَدْ حُلِقَ بَعْضُ شَعْرِهِ وَتُرِكَ بَعْضُهُ، فَنَهَاهُمْ عَنْ ذَلِكَ، وَقَالَ: «احْلِقُوهُ كُلَّهُ، أَوِ اتْرُكُوهُ كُلَّهُ، أَوِ اتْرُكُوهُ كُلَّهُ» (٣).

القول الثاني: يكره حلق الرأس لغير النسك.

وهو قول: في مذهب المالكية (١) وبعض الحنابلة (١).

قال العدوي المالكي تخلّفه: وحاصل ما يفيده النقل أن في حلق الرأس لغير

⁽١) ينظر: حاشية الطحطاوي (١/ ٥٢٥)، الدر المختار مع حاشية ابن عابدين (٦/ ٧٠٤).

⁽٢) حاشية الطحطاوي (١/٥٢٥).

⁽٣) معلول بهذا اللفظ: الحديث مداره على نافع عن ابن عمر مرفوعا، ورواه عن ابن عمر كلا من عمر بن نافع عن نافع به بلفظ: "نَهَى رَسُولُ اللهِّ عَنِيْ عَنِ الْقَزَعِ". قَالَ: وَمَا الْقَزَعُ؟ قَالَ: "أَنْ يُحُلَقَ مِنْ رَأْسِ الصَّبِيِّ مَكَانٌ وَيُتْرَكُ مَكَانٌ كما عند ابن ماجة (٣٦٣٧)، وأحمد (٤١٨٨)، وأبو داود (٤١٩٣) وغيرهم. ورواه مالك عن نافع عن ابن عمر بلفظ "أَنَّ النَّبِيَّ بَيِّيْ نَهَى عَنِ الْقَزَعِ كما عند ابن المقرئ (١/٣١٧). ورواه عَنْ عُبَيْدِ الله ، عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِي بَيِّيْ نَهَى عَنِ الْقَزَعِ عند ابن المقرئ (١/٣١٧). وتابع نافع عَبْدِ الله "بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: "أَنَّ رَسُولَ الله الله الْقَزَعِ عند ابن المقرئ (١/٣١٣). وتابع نافع عَبْدِ الله "بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: "أَنَّ رَسُولَ الله الله عَنْ ابْنِ عُمْرَ: وأما لفظ الحديث أخرجه أبو داود نَهَى عَنِ الْقَزَعِ فِي الرَّأْسِ " كما عند أحمد (١/٣٤٧) وغيره. وأما لفظ الحديث أخرجه أبو داود (٤١٩٥)، وأحمد (٩/٣٤٧) المعلول تفرد به معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر به ورواية معمور عن أيوب معلولة.

⁽٤) الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني (٢/ ٣٠٦).

⁽١) تحفة الحبيب على شرح الخطيب حاشية البجيرمي على الخطيب (٢٠٨/٢).

ضرورة شرعية قولين بالجواز والكراهة وكل منها رجح، وقال الزناتي: المشهور كراهة الحلق لغير المتعمم والإباحة للمتعمم ومحل ذلك كله حيث لم يبقه لهوى نفسه وإلا فيكره أو يجرم وقال بعض ما معناه إن عدم حلق الرأس اليوم من فعل من لا خلاق له لأنه قد صار إبقاء الشعر شعار من يدعي الولاية فإبقاؤه إما حرام أو مكروه (١).

قال البرجيرمي في حاشيته: أما حلق الرأس فلا يندب إلا في النسك، وفي المولود في سابع ولادته، وفي الكافر إذا أسلم، وأما في غير ذلك فهو مباح ولذلك قال المتولى: ويتزين الذكر بحلق رأسه إن جرت عادته بذلك(٢).

سَمِعْتُ أَحْمَدَ، قَالَ: عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: كَانَ مَعْمَرٌ يَكْرَهُ، يَعْنِي: حَلْقَ الرَّأْسِ.

أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ الله بْنُ حَنْبَلِ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي أَنَّهُ قَالَ لِأَبِي عَبْدِ الله: الْحُلْقُ فِي غَيْرِ حَجِّ وَلَا عُمْرَةٍ ؟ قَالَ: لَا بَأْسَ. وَكُنْتُ أَنَا وَأَبِي نَحْلِقُ فِي حَيَاةِ أَبِي عَبْدِ الله فَيَرَانَا وَنَحْنُ نَحْلِقُ فِي حَيَاةِ أَبِي عَبْدِ الله فَيَرَانَا وَنَحْنُ نَحْلِقُ فَلَا يَنْهَانَا عَنْ ذَلِكَ. وَكَانَ هو يأخذ شعره بالجملين ولا يخفيه. ويأخذه وسطاً.

وقال ابن قدامة تعلقه في المعنى (١/ ٦٧): وَاخْتَلَفَتْ الرِّوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ فِي حَلْقِ الرَّأْسِ. فَعَنْهُ أَنَّهُ مَكْرُوهُ، لِمَا رُويَ عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْهِ «أَنَّهُ قَالَ فِي الْحُوارِجِ: سِيمَاهُمْ التَّحْلِيقُ». فَجَعَلَهُ عَلَامَةً لَكُمْ. وَقَالَ عُمَرُ لِصَبِيعْ: لَوْ وَجَدْتُك عَلُوقًا لَضَرَبْت الَّذِي فِيهِ عَيْنَاك بِالسَّيْفِ. وَرُويَ عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْهُ أَنَّهُ قَالَ: «لَا تُوضَعُ النَّواصِي إلَّا فِي حَجِّ أَوْ فَهُورَةٍ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيّ، فِي الْأَفْرَادِ، وَرَوى أَبُو مُوسَى عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْ : «لَيس مِنَا مَنْ عُمْرَةٍ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيّ، فِي الْأَفْرَادِ، وَرَوى أَبُو مُوسَى عَنْ النَّبِي عَلَيْ : «لَيس مِنَا مَنْ حَلَقَ» رَوَاهُ أَخْمَدُ. وقال ابْنُ عَبَّاسِ الَّذِي يَحْلِقُ رَأْسَهُ فِي الْمُصرِ شَيْطَانُ. قَالَ أَحْمَدُ كَانُوا يَكْرَهُونَ ذَلِكَ. وَرُويَ عَنْهُ : لَا يُكُرُهُ ذَلِكَ لَكِنْ تَرْكُهُ أَفْضَلُ. قَالَ حَنْبَلُ: كُنْت أَنَا وَأَبِي كَرُهُونَ ذَلِكَ. وَرُويَ عَنْهُ : لَا يُكْرَهُ ذَلِكَ لَكِنْ تَرْكُهُ أَفْضَلُ. قَالَ حَنْبَلُ: كُنْت أَنَا وَأَبِي نَحْلِقُ رُءُوسَنَا فِي حَيَاةٍ أَبِي عَبْدِ الله فَيَرَانَا وَنَحْنُ نَحْلِقُ فَلَا يَنْهَانَا، وَكَانَ هُو يَأْخُذُ وَى ابْنُ عُمَرَ «أَنَّ رَسُولَ الله عَيَظِيَّ رَأَى وَلُو يَا عُضَمَ وَاللَّهُ مَنْ ذَلِكَ اللهُ عَمْرَ «أَنَّ وَسُولَ الله عَيَظِيَّ رَأَى فَلَا يَنْهَانَا، وَكَانَ هُو يَأَخُذُ وَى ابْنُ عُمَرَ «أَنَّ رَسُولَ الله عَيْقَ لَا فَطْ حَلَقَ بَعْضَهُ وَلَهُ مُ عَنْ ذَلِكَ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَفِي لَفُظٍ غُلُمَا قَدْ حَلَقَ بَعْضَ وَأُسِهِ وَتَرَكَ بَعْضَهُ، فَنَهَاهُمْ عَنْ ذَلِكَ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَفِي لَفُظٍ غُلُومَا قَدْ حَلَقَ بَعْضَ وَأُسُولَ الله وَقَوْ لَفَظُ

⁽١) حاشية العدوى على كفاية الطالب الرباني (٢/ ٤٤٤).

⁽٢) الوقوف والترجل من مسائل الإمام أحمد (ص: ١١٩).

قَالَ: «احْلِقْهُ كُلَّهُ أَوْ دَعْهُ كُلَّهُ».

وَرُويَ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ جَعْفَرِ، ﴿ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ لَمَا جَعْفَرِ أَمْهَلَ آلَ جَعْفَرٍ ثَكُوا عَلَى أَخِي بَعْدَ الْيَوْمِ، ثُمَّ قَالَ: أَدْعُوا بَنِي ثَلَاثًا أَنْ يَأْتِيهُمْ، ثُمَّ أَتَاهُمْ، فَقَالَ: لَا تَبْكُوا عَلَى أَخِي بَعْدَ الْيَوْمِ، ثُمَّ قَالَ: أَدْعُوا بَنِي أَخِي، فَجِيءَ بِنَا، قَالَ: أَدْعُوا لِي الْحَالِقَ فَأَمَرَ بِنَا فَحَلَقَ رُءُوسَنَا» رَوَاهُ أَبُو دَاوُد، وَالطّيَالِسِيُّ؛ وَلِأَنّهُ لَا يُكْرَهُ اسْتِئْصَالُ الشَّعْرِ بِالْمِقْرَاضِ. وَهَذَا فِي مَعْنَاهُ، وَقَوْلُ النّبِيِّ وَالطّيَالِسِيُّ؛ وَلَأَنّهُ لَا يُكْرَهُ اسْتِئْصَالُ الشَّعْرِ بِالْمِقْرَاضِ. وَهَذَا فِي مَعْنَاهُ، وَقَوْلُ النّبِيِّ وَالطّيَالِسِيُّ؛ وَلَأَنّهُ لَا يُكْرَهُ اسْتِئْصَالُ الشَّعْرِ بِالْمِقْرَاضِ. وَهَذَا فِي مَعْنَاهُ، وَقَوْلُ النّبِيِ عَلِيهِ ﴿ أَوْ صَلَقَ» أَوْ خَرَقَ. قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى إِبَاحَةِ الْحُلْقِ، وَكَفَى بِهَذَا حُجَّةٌ.

وَأَمَّا اسْتِئْصَالُ الشَّعْرِ بِالْمِقْرَاضِ فَغَيْرُ مَكْرُوهِ رِوَايَةً وَاحِدَةً. قَالَ أَحْمَدُ: إِنَّمَا كَرِهُوا الْحَلْقَ بِالْمُوسَى وَأَمَّا بِالْمِقْرَاضِ فَلَيْسَ بِهِ بَأْسٌ؛ لِأَنَّ أَدِلَّةَ الْكَرَاهَةِ تَخْتَصُّ بِالْحُلْقِ.

أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي هَارُونَ وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ أَنَّ الْحَارِثَ حَدَّنَهُمْ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ الله عَنْ حَلْقِ الرَّأْسِ؟ قَالَ: يُكْرَهُ ذَلِكَ إِلَّا فِي حَجِّ أَوْ عُمْرَةٍ. فَقُلْتُ: وَلِمَ يُكْرَهُ؟ قَالَ: مِنْ أَجْلِ الْخُوَارِجِ يُكْرَهُ أَنْ يُتَشَبَّهَ بِهُمْ لِأَنَّ سِيهَاهُمُ التَّحْلِيقَ (١).

🗖 واستدلوا بها یلی:

١- بحديث أبي سَعِيدِ الخُدْرِيِّ ﴿ مَنْ النَّبِيِّ عَنْ النَّبِيِّ قَالَ: ﴿ يَخْرُجُ نَاسٌ مِنْ قِبَلِ المَشْرِقِ، وَيَقْرَءُونَ القُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهُمُ مِنَ الرِّمِيَّةِ، ثُمَّ لاَ يَعُودُونَ فِيهِ حَتَّى يَعُودَ السَّهُمُ إِلَى فُوقِهِ »، قِيلَ مَا سِيمَاهُمْ؟ قَالَ: ﴿ سِيمَاهُمْ التَّحْلِيقُ - أَوْ قَالَ: التَّسْبِيدُ - ﴾ (٢).

٢- روي عن النبي ﷺ: أَنَّهُ قَالَ: «لَا تُوضَعُ النَّوَاصِي إِلَّا فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ» (٣).

⁽١) الوقوف والترجل من مسائل الإمام أحمد (ص: ١٢٠).

⁽٢) أخرجه البخاري (٧٥٦٢) بَابُ قِرَاءَةِ الْفَاجِرِ وَالْمُنَافِقِ، وَأَصْوَاتُهُمْ وَتِلاَوَتُهُمْ لاَ تُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ.

⁽٣) ضعيف: أخرجه ابن الجعد في مسنده (١/ ٢٥٣)، والطبراني في الأوسط (٩/ ١٨٠)، وأبو نعيم في الحلية (٨/ ١٣٩)، وفي إسناده محمد بن سليهان مسمول المسمولي وهو ضعيف قال ابن حجر في اللسان (٧/ ١٣١): قال البخاري سمعت الحميدي يتكلم في محمد بن سليهان مسمول

٣- ما وَرَوَى أَبُو مُوسَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: «لَيس مِنَّا مَنْ حَلَقَ»(١).

ويجاب بأن صفة الحلق في الخوارج لا تفيد تحريم الحلق لان من صفاتهم أيضا وَيَقْرَءُونَ القُرْآنَ وجاءت أحاديث تفيد أنهم يصلون فكراهة حلق الشعر بهذا الحديث غير واضخة. وأما حديث: «لَيس مِنَّا مَنْ حَلَقَ» ضعيف.

و: «لَا تُوضَعُ النَّوَاصِي إِلَّا فِي حَجِّ أَوْ عُمْرَةٍ» ضعيف أيضا.

القول الثالث: لا يكره حلقه، وتركه أفضل إلا إن شق تعهده فالحلق أفضل.

وهو مذهب الشافعية(٢).

قال الأنصاري الشافعي كَتَلَلهُ: وَأَمَّا حَلْقُ جَمِيعِ الرَّأْسِ فَلَا بَأْسَ بِهِ لَمِنْ أَرَادَ التَّنْظِيفَ، وَلَا بِتَرْكِهِ لَمِنْ أَرَادَ أَنْ يَدْهُنَهُ وَيُرَجِّلَهُ ذَكَرَهُ فِي الرَّوْضَةِ وَالمُجْمُوعِ وَاحْتُجَّ لِنَا اللَّهُ عَلِيهِ «بِأَنَّهُ يَكِيْهُ نَهَي عَنْ الْقَزَعِ وَقَالَ لِيَحْلِقْهُ كُلَّهُ أَوْ لِيَدَعْهُ كُلَّهُ عَلَيْهُ قَالَ، وَأَمَّا المُرْأَةُ فَيُكُرَهُ لَمَا حَلْقُ رَأْسِهَا إِلَّا لِضَرُورَةٍ (٢٠).

قال النووي كتلاه: أما حلق جمبع الرأس فقال الغزالي لا بأس به لمن أراد التنظيف ولا بأس بتركه لمن أراد دهنه وترجيله: هذا كلام الغزالي: وكلام غيره من أصحابنا في معناه (١).

المسمولي المخزومي سكن مكة يروي عن نافع وعن القاسم بن مخول أدركه الحميدي وقال النسائي مكي ضعيف وقال أبو حاتم ضعيف الحديث وقال ابن عدي عامة ما يرويه لا يتابع عليه متنا أو إسنادا.

⁽١) ضعيف: أخرجه الخلال في السنة (٦٣٣١)، وعبد الله بن أحمد في السنة (٦٨٣) من طريق بشر ابن المفضل، عن عبد الله بن عثمان، عن نافع بن سرجس، عن عبيد بن عمير، مروفعا. وهو مرسل عبيد بن عمير تابعي. وورد النهي عن الحلق للنساء عن المصيبة من طرق عنْ أَبِي مُوسَى، عَن النَّبِيِّ قَالَ: (لَيْسَ مِنَّا مَنْ حَلَق، وَخَرَق، وسَلَق».

⁽٢) روضة الطالبين (٣/ ٢٣٤).

⁽٣) أسنى المطالب (١/ ٥٥١).

⁽١) المجموع (١/ ٢٩٥).

قال النووي تَعَلَّلهُ: وأما حلق جميع الرأس، فلا بأس به لمن لا يخف عليه تعاهده، ولا بأس بتركه لمن خف عليه (١).

واستدلوا بِأَنَّهُ عَلَيْهُ نَهَى عَنْ الْقَزَعِ وَقَالَ لِيَحْلِقْهُ كُلَّهُ أَوْ لِيَدَعْهُ كُلَّهُ.

وقد سبق الكلام عن هذه اللفظة من الحديث وأنها ضعيفه.

قال النووي: لم يصح أن النبي ﷺ حلقه إلا في الحج أو العمرة.

واستدلوا أن النبي على كان له شعرا ونقل لنا صفته في ذلك:

عن البراء بن عازب رضي الله تعالى عنها قال: كان النبي ﷺ مربوعاً بعيد ما بين المنكبين، له شعر يبلغ شحمة أذنيه، رأيته في حلة حراء، لم أر شيئاً قط أحسن منه. قال يوسف بن أبي إسحاق، عن أبيه إلى منكبيه (٢).

والذي يظهر لي أن ترك الشعر وتعهده وترجيله هو الأصل وقد يختلف الأمر من رأس لأخري وحلق شعر الرأس في غير النسك غير مكروه إن لم يتعهد شعره بالترجيل والتنظيف والله أعلم.

الخضاب

کرتعریف الخضاب لغتا:

(الخضاب): مَا يَخضب بِهِ من حناء وَنَحُوه (٣).

خضب خضبا وخضابا، وهو تغيير اللون بالحناء ونحو، ويقال لما يخضب به أيضا الخضاب (١).

الخِضابُ ما يُخْضَبُ به مِن حِنَّاءٍ وكَتَمٍ ونحوه وفي الصحاحِ الخِضابُ ما يُخْتَضَبُ

⁽١) روضة الطالبين (٣/ ٢٣٤).

⁽٢) أخرجه البخاري (٣٥٥١) باب صفة النبي ﷺ، وأخرجه مسلم (٢٣٣٧) باب صفة النبي ﷺ. واللفظ للبخاري.

⁽٣) المعجم الوسيط (١/ ٢٣٩).

⁽١) المعجم: مصطلحات فقهية.

به واخْتَضَب بالحنَّاءِ ونحوه وخَضَبَ الشيءَ يَخْضِبُه خَضْباً وخَضَّبَه غيَّر لوْنَه بحُمْرَةٍ أَو صُفْرةٍ أَو غيرهما قال الأعشى:

أَرَى رَجُ لاً منكم أسِيفاً كأنها يَضُمُّ إِلى كَشْحَيْهِ كَفّاً مُخَضَّبا(١)

قال ابن الجوزي تعدّلله: والكتم: نبات يسود الشعر، فإذا خلط مع الحناء صار الشعر بين الحمرة والسواد. ويجيء في بعض ألفاظ الصحيح: فغلفها بالحناء والكتم حتى قنأ لونها. قال أبو سليهان الخطابي: القاني من الألوان: الشديدة الحمرة التي يضرب إلى السواد. وقد كان يخضب بالحناء والكتم خلق كثير من الصحابة ومن بعدهم (٢).

قال ابن حجر تخلفه: والكتم نبات باليمن يخرج الصبغ أسود يميل إلى الحمرة وصبغ الحناء أحمر فالصبغ بهما معا يخرج بين السواد والحمرة واستنبط بن أبي عاصم من قوله ﷺ جنبوه السواد أن الخضاب بالسواد كان من عادتهم (٣).

وسُئِلَ أَنسُ بْنُ مَالِكِ عَنْ خِضَابِ النَّبِيِّ ﷺ؟ فَقَالَ: «لَوْ شِئْتُ أَنْ أَعُدَّ شَمَطَاتٍ كُنَّ فِي رَأْسِهِ فَعَلْتُ»، وَقَالَ: لَمْ يَخْتَضِبْ «وَقَدِ اخْتَضَبَ أَبُو بَكْرٍ بِالْجِنَّاءِ وَالْكَتَمِ» وَالْحَتَمِ» وَأَخْتَضَبَ عُمَرُ بِالْجِنَّاءِ بَحْتًا (٤).

المسائل الفقهية المتعلقة بصبغ الشعر

حكم صبغ الشعر بالسواد

أولا: استعمال الصبغ بالسواد في الحرب والجهاد. حيث اتُّفِق على جواز ذلك.

قال الحافظ ابن حجر كتاته: وهو يتكلم عن مسألة الصبغ بالسواد ويُستثنى من ذلك - أي: النهي عن الصبغ بالسواد - المجاهد، اتفاقاً (١).

⁽١) لسان العرب مادة خضب.

⁽٢) كشف المشكل (٣/ ٢٩٨).

⁽٣) فتح الباري (١٠/ ٣٥٥).

⁽٤) أخرجه مسلم (٢٣٤١) بَابُ شَيْبِهِ عَلَيْد.

⁽١) فتح الباري لأبن حجر (٦/ ٤٩٩).

قال أبو المعالي برهان الدين الحنفي كَتَلَثُهُ: وأما الخضاب بالسواد: فمن فعل ذلك من الغزاة ليكون أهيب في عين العدو فهو محمود منه، اتفق عليه المشايخ، ومن فعل ذلك ليزين نفسه للنساء، وليحبب نفسه إليهن فذلك مكروه عليه عامة المشايخ (١).

استعمال الصبغ بالسواد للتلبيس والخداع، كأنْ تفعله امرأة عند الخِطْبة تدليساً فهذا متفق على مَنْعِهِ وذمِّه.

قال المباركفوري كتلقه: أن المراد بالخضب بالسواد في هذا الحديث الخضب به لغرض التلبيس والخداع لا مطلقا جمعا بين الأحاديث المختلفة وهو حرام بالاتفاق(٢).

هل اختضب النبي ﷺ

كرقولان لأهل العلم في السألة:

🗐 واختلف العلماء في حكم الصبغ بالسواد على قولين:

القول الأول: كراهة الصبغ بالسواد.

وهو مذهب المالكية (٢) والحنابلة (٤) وقول عند الحنفية (٥) والشافعية (٢).

قال ابن عابدين كَلَنهُ: يستحب للرجل خضاب شعره ولحيته ولو في غير حرب في الأصح، والأصح أنه عليه الصلاة والسلام لم يفعله، ويكره بالسواد(١).

وقال القيرواني المالكي تَخْلَلُهُ: ويكره صباغ الشعر بالسواد من غير تحريم ولا

⁽١) المحيط البرهاني في الفقه النعماني (٥/ ٣٧٧).

⁽٢) تحفة الأحوذي (٥/ ٣٦٠).

 ⁽٣) ينظر: الاستذكار (٨/ ٣٤٧)، الثمر الداني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني (١/ ٦٨٣)،
 الرسالة للقيرواني (١/ ١٥٦).

⁽٤) المغني (١/ ١٦٩)، شرح منتهى الإرادات دقائق أولي النهى لشرح المنتهى (١/ ٥٥).

⁽٥) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار) (٦/ ٤٢٢).

⁽٦) الاستذكار (٨/ ٣٤٧).

⁽١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار) (٦/ ٤٢٢).

بأس به بالحناء والكتم (١).

وجاء في أسهل المدارك شرح إرشاد السالك في فقه الإمام مالك: للكشناوي كتلثه قوله: «ويكره صبغ الشعر بالسواد» ا.هـ.

وفي «حاشية العدوي»: (ويكره صباغ الشعر) الأبيض وما في معناه من الشقرة (بالسواد من غير تحريم) في غير البيع والجهاد، أما في البيع فيحرم.

وأما في الجهاد لإيهام العدو الشباب فيؤجر (٢).

قال ابن رشد يَحَلَفْهُ: وأما الخضاب بالسواد، فكرهه جماعة من العلماء، لما رُوي من أَنه «جِيءَ بأَبِي قُحافة إِلَى النَّبِي عِيْهِ، يَوْمَ الْفَتْح. وكَأَنَ رَأْسَهُ ثَغَامَة فقال: «اذهْبُوا بِهِ إِلَى بَعْض نِسَائِهِ، فَغَيِّرُوهُ، وَجَنَّبُوهُ السوادَ».

وقد سُئل سعيد بن جبير عن الخضاب بالوسمة فقال: يكسو الله العبد في وجهه النور، ثم يُطفِئه بالسواد، وقد خضب بالسواد جماعة، منهم الحَسن، والحسين، ومحمد، بنو علي بن أبي طالب، ونافع بن جُبير، وموسى بن طلحة، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وعقبة بن عامر، وكان عقبة ينشد في ذلك.

تَخَضَّبُ أَعْلاها وَتَسَابَى أُصولها وَلا خَيْرَ فِي الأَعْلَى إِذَا فَسَدَ الأَصْلُ

وكان هُشيم يخضب بالسواد، فأتاه رجل فسأله عن قول الله كلُّا: ﴿وَجَآءَكُمُ النَّذِيرُ ﴾ [فاطر:٣٧] فقال له: إنه الشيب. فقال له السائل: فها تقول فيمن جاء النذير من ربه فسود وجهه، فترك الخضاب. وبالله التوفيق (٣).

قال ابن رشد كَتَلَثَهُ: في الخضاب بالسواد وسئل مالك عن الخضاب بالسواد، فقال: ما علمت فيه النهى، وغيره أحسن منه (١).

⁽١) الرسالة للقيرواني (ص: ١٥٦).

⁽٢) حاشية العدوى (٢/ ٤٤٥).

⁽٣) البيان والتحصيل (١٧/ ١٦٨).

⁽١) البيان والتحصيل (١٨/ ١٩٨).

أما الخضاب فهو صبغ شعر الرأس واللحية بها عدا السواد من الحناء والكتم وشبه ذلك، فقيل: إن ذلك جائز، وقيل: إنه مستحب. وأما بالسواد فمن أهل العلم من أجازه، ومنهم من كرهه؛ لما فيه من التدليس والإيهام أنه باق على حاله من الشباب، فقد تغتر المرأة التي تتزوجه بذلك. ولو فعل ذلك الشيخ في الحرب ليوهم العدو أنه شاب جلد لأوجر في ذلك إذا صحت نيته فيه. وبالله التوفيق (۱).

قال ابن عبد البر كَ الله عَنْ الله عَنْ الله عَنْ الله عَنْ الله الله عَنْ اللهُ عَنْ الله عَنْ اللهُ عَنْ الله عَنْ الله عَنْ الله عَل

قال الماوردي يَعْتَلَثُهُ: وأما خضاب الشعر فمباح بالحناء، والكتم ومحظور السواد إلا أن يكون في جهاد العدو؛ ولرواية الحسن البصري قال نهى رسول الله ﷺ عن الحضاب بالسواد وقال إن الله ﷺ مبغض للشيخ الغربيب ألا لا تغيروا هذا الشيب، فإنه نور المسلم، فمن كان لا محالة فاعلا فبالحناء والكتم (٣).

قال النووي تتالثه: اتفقوا على ذم خضاب الرأس أو اللحية بالسواد، ثم قال الغزالي في الإحياء والبغوي في التهذيب وآخرون من الأصحاب هو مكروه: وظاهر عباراتهم أنه كراهة تنزيه: والصحيح بل الصواب أنه حرام: وممن صرح بتحريمه صاحب الحاوي في باب الصلاة بالنجاسة: قال إلا أن يكون في الجهاد: وقال في آخر كتابه الأحكام السلطانية يمنع المحتسب الناس من خضاب الشيب بالسواد إلا المجاهد: ودليل تحريمه حديث جابر شي قال أي بأبي قحافة والدأبي بكر الصديق يوم فتح مكة ورأسه ولحيته كالثغامة بياضا فقال رسول الله على غيروا هذا

⁽١) المقدمات المهدات (٣/ ٤٥٩).

⁽٢) الاستذكار (٨/ ٣٤٧).

⁽٣) الحاوى الكبير (٢/ ٢٥٧).

واجتنبوا السواد رواه مسلم في صحيحه.

والثغامة بفتج الثاء المثلثة وتخفيف الغين المعجمة نبات له ثمر أبيض وعن ابن عباس عباس قال وسول الله على يكون قوم يخضبون في آخر الزمان بالسواد كحواصل الحمام لا يريحون رائحة الجنة رواه أبو داود والنسائي وغيرهما ولا فرق في المنع من الخضاب بالسواد بين الرجل والمرأة: هذا مذهبنا: وحكي عن اسحق بن راهويه أنه رخص فيه للمرأة تتزين به لزوجها والله أعلم (۱).

قال ابن قدامة تَعَلَّقُهُ: وَيُكُرَهُ الْخِضَابُ بِالسَّوَادِ. قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ الله: تَكْرَهُ الْخِضَابَ بِالسَّوَادِ؟ قَالَ: إِي وَالله. قَالَ: وَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ بِأَبِيهِ إِلَى رَسُولِ الله ﷺ وَرَأْسُهُ وَلِحْيَتُهُ كَالثَّغَامَةِ بَيَاضًا، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «غَيِّرُوهُمَا وَجَنَّبُوهُ السَّوَادَ».

وَرَوَى أَبُو دَاوُد، بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا: «يَكُونُ قَوْمٌ فِي آخِرِ اللهُ النَّمَانِ يُخَصِّبُونَ بِالسَّوَادِ كَحَوَاصِلِ الحُمَامِ، لَا يَرِيحُونَ رَائِحَةَ الجُنَّةِ». وَرَخَّصَ فِيهِ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهْوَيْهِ لِلْمَرْأَةِ تَتَزَيَّنُ بِهِ لِزَوْجِهَا (٢).

🗖 واستدلوا بها یلی:

١- عَنْ أَبِي صَخْرِ حُمَيْدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ قُسَيْطٍ، عَن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَال: قَال رَسُولِ الله ﷺ: إِنَّ الله يُبْغِضُ الشَّيْخَ الغريب قَالَ أَحْمَدُ قَالَ رِشَّدِينٌ الَّذِي يُخَضِّبُ بِالسَّوَادِ وَهَذَا الْحَدِيثُ بِهَذَا اللفظ يرويه رشدين (٣).

٢- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله، قَالَ: أُتِيَ بِأَبِي قُحَافَةَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ وَرَأْشُهُ وَلِحْيَتُهُ
 كَالتَّغَامَةِ بَيَاضًا، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «غَيِّرُوا هَذَا بِشَيْءٍ، وَاجْتَنِبُوا السَّوَادَ»(١).

٣- عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا: «يَكُونُ قَوْمٌ فِي آخِرِ الزَّمَانِ يُخَضِّبُونَ بِالسَّوَادِ

⁽١) المجموع شرح المهذب (١/ ٢٩٤).

⁽٢) الاستذكار (٨/ ٣٤٧).

⁽٣) ضعيف: أخرجه ابن عدي في الكامل (٤/ ٨٥) وفي إسناده رشدين بن سعد وهو ضعيف.

⁽١) أخرجه مسلم (٢١٠٢) بَابٌ فِي صَبْغ الشَّعْرِ وَتَغْيِيرِ الشَّيْبِ.

كَحَوَاصِلِ الْحَهَامِ، لَا يَرِيخُونَ رَائِحَةَ الجُنَّةِ»(١).

🕸 القول الثاني: تحريم صبغ الشعر بالسواد.

وهو قول: عند الشافعية أختاره النووي.

اتفقوا على ذم خضاب الرأس أو اللحية بالسواد، ثم قال الغزالي في الإحياء والبغوي في التهذيب وآخرون من الأصحاب هو مكروه: وظاهر عباراتهم أنه كراهة تنزيه: والصحيح بل الصواب أنه حرام: وعمن صرح بتحريمه صاحب الحاوي في باب الصلاة بالنجاسة: قال إلا أن يكون في الجهاد: وقال في آخر كتابه الأحكام السلطانية يمنع المحتسب الناس من خضاب الشيب بالسواد إلا المجاهد: ودليل تحريمه حديث جابر شي قال أي بأبي قحافة والدأبي بكر الصديق على فتح مكة ورأسه ولحيته كالثغامة بياضا فقال رسول الله على غيروا هذا واجتنبوا السواد رواه مسلم في صحيحه.

(۱) إسناده صحيح: أخرجه أبو داود (٤٢١٢)، والنسائي (٥٠٧٥)، وأحمد (٢٧٦/٤)، بو يعلى (٤/ ٤٧١)، وأصد (٤/١/٤)، والطبراني في الكبير (٤/ ٤٤١) وغيرهم من طريق عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَن ابْن عَبَّاس، مرفوعا به.

وأخطأ ابن الجوزي فظنه عبدَ الكريم بن أبي المخارق البصري الضعيف، قال الحافظ في «القول المسدد» (ص ٤٩): أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٥٥) من طريق أبي القاسم البغوي عن هاشم بن الحارث، عن عبيد الله بن عمرو، به، وقال: هذا حديث لا يصحُّ عن رسول الله عن عبدُ الكريم بن أبي المخارق أبو أمية البصري.

ثم نقل تجريحه عن جماعة. قال الحافظ ابن حجر: وأخطأ في ذلك، فإن الحديث من رواية عبد الكريم الجزري الثقة المخرج له في الصحيح.

راهويه أنه رخص فيه للمرأة تتزين به لزوجها والله أعلم (١).

قال النووي تَعْلَلُهُ: وَمَذْهَبُنَا اسْتِحْبَابُ خِضَابِ الشَّيْبِ لِلرَّجُلِ وَالْمُرْأَةِ بِصُفْرَةٍ أَوْ مُمْرَةٍ وَيَحُرُمُ كَرَاهَةَ تَنْزِيهٍ وَالْمُخْتَارُ التَّحْرِيمُ لِقَوْلِهِ عَلَى الْأَصَحِّ وَقِيلَ يُكْرَهُ كَرَاهَةَ تَنْزِيهٍ وَالْمُخْتَارُ التَّحْرِيمُ لِقَوْلِهِ عَلَيْهُ وَاجْتَنِبُوا السَّوَادَ هَذَا مَذْهَبُنَا (٢).

قال الجمل الشافعي تخلّله: ويحرم بالسواد للرجل والمرأة إلا في الجهاد وخضاب اليدين والرجلين بالحناء للرجل والخنثي حرام بلا عذر (٢٠).

□ واستدلوا:

١ - عَنِ الْوَضِينِ بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ جُنَادَةَ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَنْ سَوَّدَ بِالْخِضَابِ سَوَّدَ الله وَجْهَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (١٤).

٢- عن الْمُثَنَى بْنُ الصَّبَاحِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ أَنَّ عَمْرَو بْنَ الْعَاصِ حَدَّثَ أن رسول الله ﷺ نَهَى عَنْ خِضَابِ السَّوَادِ^(٥).

🗖 واستدلوا:

بحديث جابر هم قال أي بأبي قحافة والدأبي بكر الصديق على يوم فتح مكة ورأسه ولحيته كالثغامة بياضا فقال رسول الله على غيروا هذا واجتنبوا السواد.

٢- حديث ابن عباس على قال قال رسول الله على: يكون قوم يخضبون في آخر
 الزمان بالسواد كحواصل الحمام لا يريحون رائحة الجنة.

القول الثالث: الجواز.

وهو قول: عند الحنفية.

⁽١) المجموع شرح المهذب (١/ ٢٩٤).

⁽٢) شرح صحيح مسلم للنووي (١٤/ ٨٠).

⁽٣) حاشية الجمل (٥/ ٢٦٧).

⁽٤) إسناده ضعيف: أخرجه الطبراني في مسند الشاميين (٣٧٦/١)، وناسخ الحديث ومنسوخة لابن شاهين (١/٤٦٢) وفي إسناده الْوَضِينِ بْنِ عَطَاءٍ وهو ضعيف.

⁽٥) ضعيف: أخرجه ابن سعد في الطبقات (١/ ١٤٤) وهو منقطع والمثنى بن الصباح ضعيف.

قال السرخسي كنتلة: ولا خلاف أنه لا بأس للغازي أن يختضب في دار الحرب ليكون أهيب في عين قرنه، وأما من اختضب لأجل التزين للنساء والجواري فقد منع من ذلك بعض العلماء رحمهم الله تعالى والأصح أنه لا بأس به، هو مروي عن أبي يوسف كتلته قال: كما يعجبني أن تتزين لي يعجبها أن أتزين لها، وأما السواد من علامات المسلمين جاء في الحديث «أن النبي على دخل مكة يوم الفتح وعلى رأسه عمامة سوداء» وقال على إذا لبست أمتي السواد فابغوا الإسلام»(١).

قال ابن عابدين تعلقه: وبعضهم جوزه بلا كراهة - يعني: الخضاب بالسواد - روي عن أبي يوسف أنه قال: (كما يعجبني أن تتزين لي، يعجبها أن أتزين لها): وقال في: «الحاشية» أيضا: «والأصح أنه لا بأس به في الحرب وغيره»(٢).

🗖 واستدلوا بها یلی:

١- جاء في الحديث «أن النبي ﷺ دخل مكة يوم الفتح وعلى رأسه عمامة سوداء» وقال ﷺ: «إذا لبست أمتي السواد فابغوا الإسلام» (٢).

تغيير الشيب بغير السواد

🗐 اختلف العلماء في تغيير الشيب بغير السواد.

الشيب بغير السواد من حمرة أو صفرة.

وهو مذهب الحنفية(٤)، والشافعية، والحنابلة.

🕸 وقيل: مباح تغيير الشيب.

وهو ظاهر مذهب المالكية.

الحاوي الكبير (٢/ ٢٥٧): وأما خضاب الشعر فمباح بالحناء، والكتم ومحظور

⁽١) المبسوط للسرخسي (١٠/ ٢٠٠).

⁽٢) حاشية ابن عابدين (٦/ ٤٢٢).

⁽٣) المبسوط للسرخسي (١٠/٢٠٠).

⁽٤) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار) (٦/ ٤٢٢).

السواد إلا أن يكون في جهاد العدو؛ ولرواية الحسن البصري قال نهى رسول الله عليه عن الخضاب بالسواد وقال إن الله على مبغض للشيخ الغربيب ألا لا تغيروا هذا الشيب، فإنه نور المسلم، فمن كان لا محالة فاعلا فبالحناء والكتم.

المجموع شرح المهذب (١/ ٢٩٤): اتفقوا على ذم خضاب الرأس أو اللحية بالسواد، ثم قال الغزالي في الإحياء والبغوي في التهذيب وآخرون من الأصحاب هو مكروه: وظاهر عباراتهم أنه كراهة تنزيه: والصحيح بل الصواب أنه حرام: وممن صرح بتحريمه صاحب الحاوي في باب الصلاة بالنجاسة: قال إلا أن يكون في الجهاد: وقال في آخر كتابه الأحكام السلطانية يمنع المحتسب الناس من خضاب الشيب بالسواد إلا المجاهد: ودليل تحريمه حديث جابر شه قال أي بأبي قحافة والدأبي بكر الصديق على يوم فتح مكة ورأسه ولحيته كالثغامة بياضا فقال رسول الله على غيروا هذا واجتنبوا السواد رواه مسلم في صحيحه والثغامة بفتج الثاء المثلثة وتخفيف الغين المعجمة نبات له ثمر أبيض.

وعن ابن عباس على قال قال رسول الله على يكون قوم يخضبون في آخر الزمان بالسواد كحواصل الحهام لا يريحون رائحة الجنة رواه أبو داود والنسائي وغيرهما ولا فرق في المنع من الخضاب بالسواد بين الرجل والمرأة: هذا مذهبنا: وحكي عن اسحق بن راهويه أنه رخص فيه للمرأة تتزين به لزوجها والله أعلم.

(فرع): أما خضاب اليدين والرجلين بالحناء فمستحب للمتزوجة من النساء: للأحاديث المشهورة فيه وهو حرام على الرجال إلا لحاجة التداوي ونحوه: ومن الدلائل على تحريمه قوله على المورد المسلم الدلائل على تحريمه قوله على المورد المسلم الدلائل على تحريمه قوله على المورد المسلم الم

قال ابن عابدين كلله: يستحب للرجل خضاب شعره ولحيته ولو في غير حرب في الأصح، والأصح أنه عليه الصلاة والسلام لم يفعله، ويكره بالسواد (١١).

⁽١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار) (٦/ ٤٢٢).

كفت الثوب أثناء الصلاة

كرمعنى كفت الثوب:

قال النووي يحمّله: هو بفتح النون وكسر الفاء أي لا نضمها ولا نجمعها والكفت الجمع والضم (١).

قلت: يعني ضم الثوب بعضه على بعض كما يقال الناس (تشمير أطراف الثوب).

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، «أُمِرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْضَاءٍ، وَلاَ يَكُفَّ شَعَرًا وَلاَ ثَوْبًا: الجَبْهَةِ، وَاليَدَيْنِ، وَالرُّكْبَيْنِ، وَالرِّجْلَيْنِ» (٢).

قال النووي تخلف: اتفق العلماء على النهي عن الصلاة وثوبه مشمر أو كمه أو نحوه أو رأسه معقوص (٣) أو مردود شعره تحت عهامته أو نحو ذلك فكل هذا منهي عنه باتفاق العلماء وهو كراهة تنزيه فلو صلى كذلك فقد أساء وصحت صلاته واحتج في ذلك أبو جعفر محمد بن جرير الطبري بإجماع العلماء وحكى بن المنذر الإعادة فيه عن الحسن البصري ثم مذهب الجمهور أن النهي مطلقا لمن صلى كذلك سواء تعمده للصلاة أم كان قبلها كذلك لا لها بل لمعنى آخر وقال الداودي يختص النهي بمن فعل ذلك للصلاة والمختار الصحيح هو الأول وهو ظاهر المنقول عن الصحابة وغيرهم ويدل عليه فعل بن عباس المذكور هنا قال العلماء والحكمة في النهى عنه أن الشعر يسجد معه ولهذا مثله بالذي يصلي وهو مكتوف (٤).

قال ابن بطال تختلفه: قال الطبري: فيه البيان أنه غير جائز للمرء أن يصلى عاقصًا شعره أو كافًا ثوبه، يرفع أسافله من الأرض أو يشمر أكهامه، فإن صلى وهو عاقص

⁽١) شرح صحيح مسلم للنووي (٤/ ٢٠٩).

⁽٢) أخرجه البخاري (٨٠٩) باب السجود على سبعة أعظم، وأخرجه مسلم (٤٩٠) باب أعضاء السجود، والنهي عن كف الشعر والثوب وعقص الرأس في الصلاة.

 ⁽٣) عقص الشعر: وهو شده على مؤخر الرأس، أو كفت الشعر: وهو جمعه وضمه لئلا تصيبه الأرض في السجود؛ وهو من المكروهات أيضا

⁽٤) شرح صحيح مسلم للنووي (٤/ ٢٠٩).

شعره أو كاف ثوبه، فقد أساء ولا إعادة عليه لإجماع الأمة على ذلك، ورواية عن الرسول على أنه لا إعادة عليه، وممن روى عنه ذلك من السلف: على، وابن مسعود، وحذيفة، وابن عمر، وأبو هريرة، وكان ابن عباس إذا سجد يقع شعره على الأرض، وقال ابن عمر لرجل رآه يسجد معقوصًا شعره: أرسله يسجد معك. وقال ابن المنذر: على هذا قول أكثر أهل العلم غير الحسن البصرى، فإنه قال: من صلى عاقصًا شعره أو كافًا ثوبه، فعليه إعادة الصلاة (۱).

وسئل الشيخ ابن عثيمين كتلثه: السؤال: حديث النهي عن الكفت في الصلاة هل معناه أن لا أكفت أثناء الصلاة أم لا أدخل الصلاة أصلا وأنا كافت ملابسي؟

الجواب: الحمد لله جاء النهي عن كف الثياب في الصلاة فيها رواه البخاري (٨١٦) ومسلم (٤٩٠) عَنْ ابْنِ عَبَّاسِ ﴿ عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: ﴿ أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُم، وَلَا أَكُفَّ ثَوْبًا وَلَا شَعْرًا».

والكفت هو جمع الثوب لئلا يقع على الأرض عند السجود. ولا فرق بين أن يفعل ذلك أثناء الصلاة أو قبلها، فكلاهما داخل في النهي، عند جمهور العلماء.

قال الحافظ ابن حجر يَخلَله في «الفتح»: «وَالْكَفْت هُوَ الضَّمّ وَهُوَ بِمَعْنَى الْكَفّ.

وَالْمُرَاد أَنَّهُ لَا يَجْمَع ثِيَابِه وَلَا شَعْرِه، وَظَاهِرِه يَقْتَضِي أَنَّ النَّهْيَ عَنْهُ فِي حَالَ الصَّلَاة، وَإِلَيْهِ جَنَحَ الدَّاوُدِيّ، وَتَرْجَمَ الْمُصَنِّفُ بَعْد قَلِيلِ «بَابِ لَا يَكُفّ تُوْبِه فِي الصَّلَاة» وَهِي تُؤيِّد ذَلِكَ، وَرَدَّهُ عِيَاضِ بِأَنَّهُ خِلَاف مَا عَلَيْهِ الجُّمْهُور، فَإِنَّهُمْ كَرِهُوا الصَّلَاة اللهُ عَلَيْهِ الجُّمْهُور، فَإِنَّهُمْ كَرِهُوا ذَلِكَ لِلْمُصَلِّي سَوَاء فَعَلَهُ فِي الصَّلَاة أَوْ قَبْلِ أَنْ يَدْخُلِ فِيهَا، وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يُفْسِد ذَلِكَ لِلْمُصَلِّي سَوَاء فَعَلَهُ فِي الصَّلَاة أَوْ قَبْلِ أَنْ يَدْخُلِ فِيهَا، وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يُفْسِد الصَّلَاة، لَكِنْ حَكَى إَبْنِ الْمُنْذِرِ عَنْ الْحُسَن وُجُوبِ الْإِعَادَة، قِيلَ: وَالْحِكْمَة فِي ذَلِكَ الصَّلَاة إِذَا رَفَعَ ثَوْبِهِ وَشَعْرِه عَنْ مُبَاشَرَة الْأَرْضِ أَشْبَهَ الْمُتَكَبِّرِ». انتهى.

وتبين من هذا أن علة النهي هي البعد عن التكبر، وأضاف بعضهم علة أخرى وهي أن الكفت يمنع من سجود الثوب والشعر معه.

وقال زكريا الأنصاري: «ويكره للمصلي ضم شعره وثيابه في سجوده، أو غيره لغير حاجة. فمن ذلك: أن يشمّر ثوبه، أو كمه، والحكمة في النهي عنه أن يسجد

⁽١) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٢/ ٤٣٥).

معه، سواء أتعمده للصلاة أم كان قبلها لمعنى (أي: لسبب)، وصلى على حاله.

قال الزركشي: وينبغي تخصيصه في الشعر بالرجل أما في المرأة ففي الأمر بنقضها الضفائر مشقة وتغيير لهيئتها المنافية للتجميل. انتهى من «أسنى المطالب» (١/ ١٦٢) باختصار.

وسئل علماء اللجنة الدائمة للإفتاء: هل يعدّ تشمير الأكمام من الكفت المنهي عنه في الصلاة، وإذا كان من الكفت فهل يختلف حكمه لو أني دخلت في الصلاة كنت على هيئة التشمير هذه قبل أن أدخل فيها أي أني لم أفعل هذا التشمير في أثناء الصلاة أم أنهما سواء؟

فأجابوا: لا يجوز تشمير الأكهام بكفها أو ثنيها لئلا تقع على الأرض عند السجود، في أثناء الصلاة، ولا قبل الصلاة لقول النبي على الأمرت أن أسجد على سبعة أعظم وأن لا أكف شعرا ولا ثوبا» رواه البخاري ومسلم. انتهى.

فتاوي اللجنة الدائمة (٧/ ٣٥). والله أعلم.



الصفحة	الموضوع
o	رابعًا: حد السرقة
نزَآءً بِمَا كَسَبَا نَكَلَّا مِّنَ ٱللَّهِ ۚ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ۞	قَالَ تَعَالَى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَ
نَيْهُ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿ [المائدة:٣٨-٣٩] ٥	
o	تفسير الآيات
٩	الحمكة من قطع يد السارق
11	شروط قطع يد السارق
١٣	مسائل الآيات
٤٥ 9	مسألة: هل على من استعار متاع وجحده قطع
01	مسألة: حكم سرقة أحد الزوجين من الآخر؟
17	خامسًا: حد الخمر
حَا إِنَّهُ كَبِيرٌ وَمَتَنفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَحْبَرُ مِن	قوله تعالى: ﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِّ قُلُ فِيهِ
	نَّفْعِهِمَا ﴾ [البقرة: ٢١٩]
	تفسير الآية
٠٠٠	مسائل الآية
بِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَهُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَنِ	قوله تعالى: ﴿يَنَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلَّفْئُرُ وَٱلْمَيْمِ
ن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ فِي ٱلْخَمْرِ وَٱلْمِيْسِرِ	فَٱجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ۞ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَنُ أَرْ
هُونَ ۞ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَٱحْذَرُواْ فَإِن	وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوْةِ ۖ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَ
	تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوٓا أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَغُ ٱلْمُبِينُ﴾[المائدة:
۸۲	تفسير الآيات
۸٥:	ما جاء في سبب نزول الآيات
طَتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓاْ إِذَا مَا ٱتَّقَواْ وَّءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ	قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِهِ
يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [المائدة: ٩٣]	ٱلصَّالِحَاتِ ثُمَّ ٱتَّقَواْ وَءَامَنُواْ ثُمَّ ٱتَّقَواْ وَّأَحْسَنُواْ وَٱللَّهُ
44	تفسم الآبة

	D(
٣٠٤	ويجوز شرب ما بقي من الوضوء
٣٠٥	والنوع الثاني من الأشربة هو اللبن
لَّبَنَّا خَالِصًا	قال الله تعالى: ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَنِمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِ مِنْ بَيْنِ فَرَثِ وَدَمِ
۳۰۰	
٣٠٦	النُوع الثالَثُ مَن الأشربة العسل
رشُونَ ۞ ثُمَّ	ى قال الله تعالى: ﴿وَأَوْمَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلتَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلجِّبَالِ بُبُوتًا وَمِنَ ٱلشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْ
	كُلِي مِن كُلِّ القَّمَرَتُ فَاسَلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذَٰلُلَا يَغَرُّجُ مِنْ بُطْرَيْهَا شَرَابٌ تُُخْتَلِفُ أَلْوَنُهُۥ فِيدٍ ﴿
	يِّ آبِكُ اللهِ فِي ذَالِكَ لَاكِيَةً لِلْقَوْمِ يَتَفَكَّرُونَ﴾[النحل:٦٦، ٦٦]
	قِ َ عَـَــَــَــَــَــَ رَوْمِي. مسألة: كيفية الشرب وكيف كان يشرب النبي ﷺ ؟
	مسألة: ويحرم الشرب والأكل في آنية الذهب والفضة
	مسألة: هل يجوز الأكل أوالشرب في الآنية المضبية؟
	مسألة: النهى عن التنفس أو النفخ في الإناء
	مسألة: استحباب الشرب على مرتين أو ثلاث
	•
	مسألة: ويستحب قول «بسم الله» قبل الشرب
	مسألة: يستحب حمد الله بعد الشرب
	مسألة: ويستحب الشرب باليمين
	مسألة: ويستحب الأيمن فالأيمن عند الشراب
	مسألة: ساقي القوم آخرهم شربا
rr •	مسألة: الذبابة تقع في شراب أحدكم فليغمسها ثم لينزعها
	كتاب الصيد
	قال تعالى: ﴿يَسْئَلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمُّ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَكُ وَمَا عَلَّمْتُم مِنَ ٱلْجُوَارِج
٣٣٣	مُكَلِّبِينَ﴾[المائدة: ٤]
ومَاحُكُمْ	قَالَ الله تعالى: ﴿يَتَأَتُهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَيَمْلُونَّكُمْ ٱللَّهُ بِثَيْءٍ مِّنَ ٱلصَّيْدِ تَنَالُهُ ٓ أَيْدِيكُمْ وَ
	لِيَعْلَمَ ٱللَّهُ مَن يَخَافُهُو بِٱلْغَيْبِۚ فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَلِكَ فَلُهُو عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿[المائدة: ٩٤]
٣٣٥	مَسْأَلَة: ما حكم الاصطياد؟
۳۳۷	مسألة: والصيد في الحرم أو في حال إحرامه حرام
۳۳۹	13 3 2 4 3 4 4 4

🛚 موسوعة أحكام القرآق	١ ٢٠٨ =
٤١٩	الســــــالا مسألة: في معرفة سن الأضاحي
373	ب مسألة: في العيوب التي بها ترد الأضحية
٤٣٤	
٤٣٦	مسألة: ويستحب في الأضحيّة أن تكون سمينة
	مسألة: الأفضل في ألهدي والأضحية
٤٣٩	
٤٤٠	مسألة: ويجوز الاشتراك في الأضحية إذا كانت بدنة وبقرة
ξξο	
ارد أن يضحي ودخل عليه	مسألة: في استحباب ترك تقليم الأظافر والأخذ من الشعر لمن أ
ξ ξ λ	العشر من ذي الحجة
٤٥٣	مسألةً: في وقَّت ذبحها
	مسألة: وَأَما آخر وقت التضحية
	مسألة: كيفية ذبح الأضحية
	مسألة: هل من المستحب توجيه الذبيحة إلى القبلة؟
	مسألة: ويستحب أن يذبح بنفسه
	مسألة: ولا يبيع منها شيئاً ولا يعطي للجزار منها أجرة
٤٦٩	
	مسألة: والادخار من لحوم الأضاحي فوق ثلاث جائز، والنهي
7	
	مسألة: هل يجوز إطعام أهل الذمة من الأضحية؟
	مسألة: الأضحية أفضل من صدقة التطوع بثمن الأضحية
٤٧٨	1 0 0 0 0
	مسألة: هل تجوز التضحية عن اليتيم من ماله أو لا؟
٤٧٩	مسألة: هل يجوز توكيل الكتابي في ذبح الأضحية؟
	كتاب العقيقة

مسألة: كم يعنى عن الغلام والجارية؟

n	🕮 موسوعة أحكام القرآق
= A·Y ==================================	مسألة: متى يعق عنه؟
	مسألة: هل يعق الكبيرعن نفسه أو لا؟
	مسألة: هل يعق عن اليتيم؟
	مسألة: من مات قبل سابعه أيعق عنه أو لا؟
	_
	مسألة: والعقيقة أفضل من الصدقة بقيمتها
	مسألة: ما حكم لحمها وجلدها وسائر أجزائها؟
	مسألة: ويكره أن يلطخ رأسه بدم
U • Y	مسألة: ما الحكم لو اجتمعت العقيقة والأضحية في يوم واحد
	كتاب الأيمان والنذور والكفار
تُصْلِحُواْ بَيْنَ ٱلنَّاسِّ وَٱللَّهُ سَيِيعٌ	قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُواْ ٱللَّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَنيْكُمْ أَن تَبَرُّواْ وَتَقَفُواْ وَ
011	عَلِيمٌ﴾[البقرة:٢٢٤]
011	مسألة: تأويل الآية
٥١٤	مسألة: معنى الأيَّان؟
٥١٤	مسألة: بيان أنواع الأيهان
• \ V	مسألة: من كان حالفًا فليحلف بالله أو ليصمت
٥١٨	مسألة:مشروعية الأَيْهان
	مسألة: في صورة اليمين المنعقدة المجمع عليه بين أهل العلم
019	
	مسألة: تنعقد اليمين بقوله: والله،أو بالله، أو تالله
	مسألة: تنعقد اليمين كذلك بقوله: «والذي نفسي بيده»
	مسألة: ذكر الحلف بالقرآن الكريم
	مسألة: ما حكم الحلف بعزَّة الله، وعمْرِ الله، وحق الله؟
	مسألة: ما حكم الحلف بحق الله، وعظَّمة الله؟
	مسألة: ما حكم الحلف بقوله: «وايم الله»؟
	مسألة: ذكر اليمين بالعمر والحياة
	مسألة: ذكر اليمين بأمور شتَّى ما حكمها؟
	مسألة: يحرم الحلف بغير الله تعالى، وأنها غير منعقدة
	ذكر الحلف بالكعبة، والأنبياء، وسائر المخلوقات

التي تُعبد من دون الله عليه أن يتصدق؟ ٥٢٩	مسألة: من حلف بالات والعزي أو الطواغيت
-	مسألة: ما حكم من حلف على ملة غير ملة الاس
٠٣١ ٢	مسألة: ما حكم من حلف بحق فلان من الناس
٥٣٢	مسألة: ما حكم من حلف بالأمانة؟
	مسألة: ذكر التغليظُ في اليمين بالبراءة من الإسا
٥٣٣	مسألة: الرجل يقول لعمري، ولاها الله
۵۳٥	مسألة: الرجل يقول: لا والحمد لله، أو بحمد ال
ها الحلف بغير الله تعالى؟٥٣٥	مسألة: ما الجواب عن تلك الأحاديث، وظاهر
	مسألة: ما الجواب على ما ورد من قسم الله تعالى
القمر، ونحو ذلك؟	والعاديات، والصافات، والنجم، والشمس، وا
تعالی؟	مسألة: ماالحكمة من النهي عن الحلف بغير الله
٥٣٧	مسالة: هل على مَن حلف بغير الله كفارة؟
0TV	المسألة: هل من حلف بالله كاذبًا عليه كفارة؟
٥٣٧	مسألة:يُكره الإفراط بالحلف
ـَهُ كَاذِبًا؟	مسألة: مَنْ حَلَفٌ وَهُوْ يَرَى أَنَّهُ صَادِقٌ، ثُمَّ وَجِدَ
۶۲	مسألة: هل يجوز الحلف على الشيء وإن لم يُحلَّف
عُمْ وَلَاكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمٌّ وَٱللَّهُ	قال الله تعالى: ﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْرِ فِي أَيْمَنِهِ
	غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٠]
	مسألة: تأويل الآية
ο ξ •	مسألة: سبب نزول الآية
ο ξ •	مسألة: معنى اللغو
العلما ٥٤١	مسألة: صورة لغو اليمينِ المتفق عليها بين أهل
فِي أَيْمَننِكُمْ ﴾ تَظِهر قاعدة: «الاعتبار بالمقاصد.	مسألة: صورة لغو اليمين المتفق عليها بين أهل ا مسألة: في قوله تعالى: ﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْرِ ؛
٥٢١	في الا فوال»
	قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَـٰنِهِ
	يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ
	مسألة: تأويل الآية
ο ξ٣	مسألة: سبب نزول الآية

الطا موسوعة احكام القراق	ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
يتكلم فتكلم بلغةٍ ما	السبب الا
فير مُستحلَف له نيته ويُقبل قوله إذا لم يتعلق بحق آدمي٥٥٨٠	
نية المستحلف فيها تعلق به حق الغير	
نَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ أَوْفُواْ بِٱلْعُقُودِ أُجِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَنِمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ	قال الله تعالى: ﴿يَا
رُمُّ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ [الماتدة: ١]	مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُ
وُقُواْ بِعَهْدِ ٱللَّهِ إِذَا عَهَدتُّمْ وَلَا تَنقُضُواْ ٱلْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ ٱللَّهَ	قَالَ الله تعالى: ﴿وَأَ
اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ۞ وَلَا تَكُونُواْ كَالَّتِي نَفَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَتَا	عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ ا
دَخَلًا بَيْنَكُمْ أَن تَكُونَ أُمَّةً هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةً إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ ٱللَّهُ بِدِّء وَلَيُبَيِّنَنَ لَكُمْ	
فيه تَخْتَلفُونَ ﴾ [النحل: ٩٢،٩١]	يَوْمَ ٱلْقِيْمَة مَا كُنتُمْ
ا تَتَّخِذُوٓاْ أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ فَتَزِلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا وَتَذُوقُواْ ٱلسُّوَّءَ بِمَا صَدَدَتُمْ	قال الله تعالى: ﴿وَأَ
يُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ۞ وَلَا تَشْتَرُواْ بِمَهْدِ ٱللَّهِ ثَمَنَّا قَلِيلًا إِنَّمَا عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن	عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَحَ
ال:٤٤٠ ه. [90 م. 45]	كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [النح
ُتَلِ أُولُواْ ٱلْفَصْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُواْ أُولِي ٱلْفُرْبَي وَٱلْمَسَدِكِينَ وَٱلْمُهَاجِرِينَ في	قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْ
لِيُصْفَحُوَّا أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمٌّ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[النور:٢٢]٥٦٥	سَبِيلِ ٱللَّهِ ۗ وَلْيَعْفُواْ وَ
376	مسألة: تأويل الآي
ل الآية.	مسألة: سبب نزو
عَلَى يَمِينِ، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيَأْتِهَا، وَلْيُكَفِّرْ عَنْ يَمِينِهِ٥٦٥ عَلَى يَمِينِهِ٥٦٥ ا بَلَوْنَهُمْ كُمَا بَلُوْنَا أَصْحَبَ ٱلْجُنَّةِ إِذْ أَقْسَمُواْ لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ ۞ وَلَا	مسألة: مَنْ حَلَفَ
ا بَلَوْنَكُمْ كُمَا بَلَوْنَآ أَصْحَابَ ٱلْجُنَّةِ إِذْ أَقْسَمُواْ لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ ﴿ وَلَا	قال الله تعالى: ﴿إِنَّا
· A/]	يَسْتَثُنُونَ﴾[القلم:١٧
بات	مسألة: تأويل الآب
ستثناء في القسم	مسألة: معنى الام
ستثناء في القسم	مسألة: حكم الام
ويكون مستثنيًا حتى يتكلم بالاستثناء غير مضمر له٢٥	مسألة: الحالف لا
يكون مستثنيًا حتى يتكلم بالاستثناء غير مضمر له	قال الله تعالى: ﴿وَ
	أَنصَارٍ ﴾ [البقرة: ٢٧٠]
٥٦٨	مسألة: تأويل الآ
الآية	مسألة: من فوائد
نذرنذر	مسألة: تعريف ال

=	🕮 موسوعة أحكام القرآق
ov\	. ألت حك الناب
٥٧٢	مسائة: عضم الندر مسألة: رعض صدف النذر
٥٧٣	
٥٧٤	
٥٧٤	
٥٧٦	
ففاراتم۸٥	•
عة غير معصية	
o A o	
- ΓΑο	مسائل أخرى مجمعٌ عليها في باب النذر
، نَذَرُتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِيٌ ۚ إِنَّكَ أَنت	قَالَ الله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَنَ رَبِّ إِنِّ
o A A	ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [آل عمران:٣٥]
تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِيّ إِنِّي نَذَرُكُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ	قال الله تعالى: ﴿فَكُلِي وَٱشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنَاۗ فَإِمَّا
٥٨٩	أَكَلَمَ ٱلْدَهُمَ انستًا ﴾ [م يم: ٢٦]
رَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيِّتِ ٱلْعَتِيقِ﴾[الحج:٢٩]	
كَانَ شَرُّهُو مُسْتَطِيرًا﴾[الإنسان:٧]	
٥٨٩	مسألة: تأويل الآية
٥٨٩	
o q •	مسألة: إِثْمِ مَنْ لاَ يَفِي بِالنَّذْرِ
كتاب القضاء	
كِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا	قَالَ الله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَ
، الله تعالى: ﴿يَدَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَكَ خَلِيفَةً فِي ٱلْأَرْضِ	مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾[النساء:٦٥] وقول
ملَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهُ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ	فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِ
رقول الله تعالى: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَاۤ أَنزَلَ	عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُواْ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾[ص:٢٦] و
	ٱللَّهُ﴾[المائدة:٤٩]، وقوله: ﴿وَإِذَا دُعُواْ إِلَى ٱللَّهِ وَ
٥ ٩٣	
090	
٥٩٦	مسألة: في بيان من يصلح للقضاء

	مسألة: ومن صفات القاضي أن يكون عدلا، ولا يكون الفاسق، ولا من فيه نقص يمنع
	الشهادة
715	مسألة: في معرفة ما يقضي فيه
	مسألة: هل حكم القاضي يحل حراما أو يحرم حلالا؟
	مسألة: فيها يكونُ به القضّاء ؟
۲۳۲	اليمين مع الشاهد
٥٣٢	ومن الأَمّر التي يقضي بها القاضي اليمين
٦٣٩	ومن الأمور التي يقضي بها القاضي: النكول
٦٤٤	ومن الأمور التي يقضي بها القاضي: الإقرار
727	مسألة: ولا يجوزَ للقاضي أن يحكمٌ بعلمه
789	مسألة: متى يقضي القاضي؟
705	مسألة: هل يأخذُ على القضاء أجرا؟
200	مسألة:كتاب القاضي إلى قاض في الشهادة على الحدود والحقوق
٦٦.	مسألة: القضاء على الغائب
777	مسألة: في كيفية القضاء
	كتاب الطب والتداوي والرقى
ألونه	قال الله تعالى: ﴿ ثُمَّ كُلِي مِن كُلِ ٱلنَّمَرَتِ فَأَسْلَكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلَّا يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ تُخْتَلِفٌ أَ
779	فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسُۚ إِنَّ فِي ذَالِكَ لَآيَةً لِّقُوْمِ يَتَفَكَّرُونَ﴾[النحل:٦٩]
779	بَابٌ: الشَّفَاءُ فِي ثَلاَثٍ
٠٧٢	بَابُ الذَّوَاءِ بِالعَسَلِ وَقَوْلِ اللهُ تَعَالَى: ﴿ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ ﴾ [النحل:٦٩]
۲۷۲	قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾[الشعراء:٨٠]
۲۷۲	باب ما جاء في تعلم الطب والحث عليه
٦٧٢	مسألة: جواز التداوي
378	أبواب الطب من صحِيح الإمام البخاري
378	بَابُ مَا أَنْزَلَ الله دَاءً إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً
	بَابٌ: هَلْ يُدَاوِي الرَّجُلُ المَّرْأَةَ أَوِ المَّرَّأَةُ الرَّجُلَ
200	بَابٌ: الشَّفَاءُ فِي ثَلاَثٍ
777	بَابُ الدَّوَاءِ بِالْعَسَلِ وَقَوْلِ الله تَعَالَى: ﴿ فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ ﴾ [النحل:٦٩]

الرُّفَّى بِالْقُرُّ آَنِّ وَالْمُعَوِّذَاتِ الرُّفَى بِفَاقِحَةِ الكِتَابِ الرُّفَى بِفَاقِحَةِ الكِتَابِ

القرآق ال		
الله الله الله الله الله الله الله الله		
فَيْدِ العَيْنِ	دَاثُ رُ	
الْعَيْنُ حَقِّ اللهِ	نَاتٌ:	
وَيْيَةِ الْحِيَّةِ وَالْعَقْرَبِ	كَاتُ زُ	
وَّيْدَ النَّيِّ ﷺ	بَاثُ رُ	
لَنَّفُتُ فِي الرَّفَيْدِ		
سُنحُ الرَّاقِي الْوَجِعَ بِيدِهِ البُمْنَى		
يَ الْمُرْأَةِ تَوْقِي الرَّجُلِ	بَاتٌ إ	
يَنْ لَمْ يَرْقِ		
لطِّيرَةِ		
لْفَأْلِ		
اً هَا مَةً اللهِ عَلَى ال		
لكِهَانَةِ	بَابُ ا	
لسَّحْرِ	بَابُ ا	
الشَّرْكُ وَالسَّحْرُ مِنَ المُوبِقَاتِ	بَاثٍ:	
هَلْ يَسْتَخْرِجُ السِّحْرَ؟	بَابُّ:	
للَّوْاءِ بِالعَجْوَةِ لِلسِّحْرِللَّوَاءِ بِالعَجْوَةِ لِلسِّحْرِ	بَابُ ا	
لاً هَامَةً	بَابُ ا	
اً عَدْوَى	بَابُ ا	
يَا يُذْكُرُ فِي سُمِّ النَّبِيِّ ﷺ	بَابُ :	
نُوْرِ بِ الشُّومِّ وَالدَّوَاءِ بِهِ وَبِهَا يُحَافُ مِنْهُ وَالحَبِيثِ	بَابُ ،	
ذًا وَقَعَ الذَّبَابُ فِي الإِنَّاءِ	بَابُ إ	
كُ فِي الرُّقِيَةُ بِالكَتَّابِ وَالسُّنَّةِ مَعَ تَوصِيَّاتٍ شرعِيَّةٍ٧١٥	مبحد	
ات عامة للمرضى عافاهم الله		
الشرعية من الكتاب وصحيح السنة النبوية	الرقية	
كتاب اللباس والزينة		
له تعالى: ﴿وَيَبَنِىٰ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدِ وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ وَلَا تُشْرِفُوٓاْ إِنَّهُو لَا يُحِبُّ	قال ا	
فِينَ﴾ [الأعراف: ٣١]		

= [10]	Ш موسوعة أحكام القراق
	آداب اللباس
	مسائل في الزينة تخص المرأة المسلمة
	خروج المرأة من بيتها متعطرة
	نمص المرأة لجاجبها
	حكم إزالة الشعر النابت بين الحاجبين
	حكم تشقير الحاجب
٧٣٧	وصل المرأة لشعرها
٧٣٩	حكم الوشم
V	حكم تفليج الأسنان للزينة
٧٤١	التبرج
V 2 7	لبس خاتم الذهب للرجال
V & \mathfrak{T}	إسبال الثياب للرجال
V£7	إسبال الثياب لغير الخيلاء
	حلق اللحية للرجال
٧٥٨	حكم الأخذ من اللحية
٧٧٠	حلق الشارب
VV ξ	المسألة الثانية: هل يقص الشارب أو يحلق؟
YA+	قزع الرأس
٧٨٤	حلق الرأس كله
٧٨٨	الخضاب
٧٨٩	المسائل الفقهية المتعلقة بصبغ الشعر
٧٨٩	حكم صبغ الشعر بالسواد
V4•	هل اختصب النبي ﷺ
V97	تغيير الشيب بغير السواد
	كفت الثوب أثناء الصلاة
۸۰۱	فهرس الموضوعات